



Ag 650





٢٩٤  
١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

من

# كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم  
فتح الكرامه في شرح قواعد العلامة

تصنيف العلامة الفاضل التحرير المتبحر المحقق المدقق المتبحر  
المتقن الاوحد مولانا السيد محمد الجواد بن محمد بن  
محمد الحسيني العاملي المجاور بالنجف الاشرف  
القروي حياً وميتاً قدس الله  
سره الشريف  
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

في احوال صفحة منه ما يخصها من الفن المذكور



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على ما نفع النعماء وتردف الآلاء بمفضل برسائل لانيه  
لارشاد الدهماء والمتطول بنصب لوصية التكميل لاوياء والمنعم على عبده بالتكليف المؤدي  
الى احسن اجزاء رافع درجات العلماء وففضل مدادهم على دماء السهد وجعل قدومهم  
وطئته على اجنحة ملائكة السماء حمده على كشف البأس ودفع الضرر واشهد في حاتي  
الشدة والرخاء وصلى الله على سيد الانبياء محمد مصطفى وعترته الاصفية صافياتاً اقطار  
الارض والسماء (اما بعد) فهذا كتاب مواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام خلصت  
فيه لب الفتاوى خاصة ويثبت فيه مواعد احكام خاصة اجابة لانياس احب الناس لي  
واعزهم علي وهو الولد العزيز محمد الذي رحبوا من مداد لي ضول سمره بعدي ون بوسندي  
في حدي وان يرحم علي بعد ماني كما كنت خلص له الدماء في خلوني ورقه منة ناني  
سعادة الدارين وتكميل الراسيتين منه برني في جميع لاحول مطيع لي في لا حول ولا قوة الا بالله  
والله المستعان وعليه التكلان وقد رب هذا الكتاب على عدة كتب لا حول ولا قوة الا بالله

### كتاب الطهارة

وميه مصاد الاول في المقدمات وفيه مصول (الفصل الاول) في انواعها من

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بانه هدا ب امين وصلى الله على خمه محمد وآله الطاهرين المعصومين ورضي الله  
عن شايخ علمائه اجمعين وروى ب المحسنين سألته حل سألته ان يتدويعا وعن ائمتنا واهلنا وأهل  
دينا من سالفهم ومن عبر الى يوم الدين منته به اليه لاله الا هو محمد صلى الله عليه وآله  
وسلم ان به معنى لاتب هذا الكتاب وان بين علي نفسه الهداية والوصوب ب بجمه ح صا لوجه  
الكر ب ب ب معنى يوم الدين هل بعله تذكرة للمسلمين وتبصرة للمتعللين ب بجمه ب بجمه (وقد)  
امثلت امر سبدي استاذي ومن عليه بعد الله سحرة ووليائه صلى الله عليه وآله وسلم واعتمادني  
الامام العاظمة لعنير المقدس الحار الأعظم الشيع حمير حملي الله تعالى فداء واطل الله تعالى للمؤمنين  
به (ول) دام الله تعالى حراسته أحب ان تعتمد في قوع الامام العلامة أعلى الله تعالى في الجنان مقامه  
مسطر لي كل مشاله حسنت وفيها كملت لاصحاب وتقل أقوالهم وتضيف الى ذلك نقل شهرتهم  
بجمه بجمه وتذكر أسما الكتب التي ذكر فيها ذلك واذا عثرت على دليل في المسئلة لم يذكره  
فاذكره ومثته واذا ذكر عند خلاف الأخبار مذهب العامة على وجه الاختصار ليكمل فقهه ويعظم  
وقمه فن (المختلف) وان كان عيم الفائدة الا انه قد خلاعه ذكر كثير من المسائل الخلافية وما ذكر  
فيه منها قد خلاعه ذكر كثير من الاقوال فمثلت امره الشريف ورجوته ان يسعني بدعائه الصالح  
المقبول وفوضت أمري الى الله وتوكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله **قال الامام المصنف العلامة**  
**قدس الله تعالى ربه الشريف** (كتاب الطهارة) لا ريب ان الطهارة قد قلت في العرف الى معنى

[illegible]



قالوا وضوء يجب للواجب من الصلوة (متن)

يخرج عند بعضهم والتزام كون القسم أعم من المعرفة كما في (غاية المراد والمذكور) جيد كما ان الاستطراد أيضاً كذلك وهو حديث اجمالي وتفصيل لثقال وقتل جميع عبارات وما يرد عليها وما يرد منها يستدعي رسالة على حدة **قال** قدس الله تعالى روحه **﴿ فلو وضوء يجب للواجب من الصلوة ﴾** بالاصل أو بالعارض واللام للمبدئي ذات الركوع أو المراد بالواجب الواجب العيني فلا تدخل صلوة الجنابة أو يقال ان اطلاق اسم الصلوة عليها مجاز كما صرح به جماعة كما في (المالك) ووجوبه للصلوة معلوم بالضرورة من الدين ونص الكتاب المجيد والسنة الغراء مضافاً الى لاجتماع مقتضيات في عدة مواضع ووجوبه للصلوة لانفسه ثابت بالاجماع المعلوم كإثباتي بيانه والمقتول كما في (التمهيد) كذا كرى وجمع الموائد في مبحث الفصل (وروض الجنان) وظاهر (السرائر) في مبحث غسل وهو ظاهر (الاماني) وظاهر (آيات أحكام الجواد) حيث قال صدر الآية يدل على الوجوب لغيره وعجزها كذا في جملة ما لا يوافق من (البيان) حيث (قال) والأكثر على انحصار وجوب الطهارة في هذه الامور حيث يجب استئني منه غسل الجنابة من البين وهو تحكم ظاهر وفروعاً على ذلك لا يقع قبل هذه الاسباب بية وجوبه وتنبه مع انه قد عرفت على ان الوجوب موسم وان تضييقه تابع لتضييق هذه القايات (وقال) في مثل بعض هذه من التردد في (شرح الارشاد) الخلاف بين الاصحاب في غير غسل الجنابة ووجه لاجماع من (قواعد) شوية أيضاً حيث (قال) الستر والقبلة والطهارة معدودة من الواجبات في الصلاة مع الاعتناء على جميعها في وقت الوقت والاتفاق على ان غير الواجب لا يجزي عن الواجب والاستاذ المولى محمد باقر قدس الله تعالى حراسته (قال) ان الشهيد نقل الاجماع في غير (الذكرى) وعله اشير الى (البيان والتمهيد) وقال حكايته في (الكفاية) عن جماعة وهو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (المندوحة) وهو المستظهر كما في (المختصر) (والكفاية) والمقاييس وشرح (الانبياء عشرية) بل قد ادعى الاجماع جمعة على عدمه وجوب تيمم مخصوصه وهو مؤيد لعدم وجوب الوضوء أيضاً لمكانة عموم البدلية كإثباتي الله تعالى ان الاجماع طاهر (المجمع) حيث (قال) مد قول المصنف في (الارشاد) فلو وضوء يجب للصلاة فانوف الواجبين دليل الاول الكتاب والسنة والاجماع ودليل الثاني الاجماع والاختيار ومثله صنع صاحب العمريه وقريب منه مافي (المذهب البارع) حيث استدلل بالاجماع على الشهادة من الحديث والخطب للصلوة (وأما) العلم بالاجماع فيحصل من استمرار طريقة فقهاء الشيعة بل وغيرهم في كل عصر ومصر على عدم الالتزام والالتزام برفع الحدث الاصغر عند ظن الوفاة وعدم أمرهم بالوضوء للمقارن بين الاحتياط من المرضي مع المكنة أو التيمم مع عدمها وكذا المشركون على الجهاد أو القتل ونحو ذلك مع ذكرهم الوضوء وحسن الظن بالله سبحانه وتعالى والتقين ونحو ذلك من أدب ظن الوفاة ولو كان الوضوء واجباً لفسده لكان ذكره أهم مضافاً الى خلو الاخبار عن الاشارة الى ذلك وفيه من مجرد الامر بالوضوء مما لا يكاد يفتن به الخذاق الماهرون فضلاً عن العوام لانه من المستبعد جداً ان يرد بأوامر الشرع بالوضوء التكليف عند ظن الوفاة بل سذكر بطلان الفهم (ثم) ان سيرة الفقهاء على حرط الطهارة في سلك شرائط الصلاة دون الواجبات الاصلية بل العوام لا يعرفون الا ان الوضوء واجب للصلوة وانه من شرائطها هذا كله مضافاً الى الاجماع المتقوية وعدم الشور على المخالف في المسئلة سوى

والطواف (متن)

[illegible]

ومس كتابة القرآن (متن)

(وصريح شرح الاثنى عشرية) للمصل فيص منه من عدد اهر من في معي وطهره بل وضوح  
 من جماعة ايضا وفي (الذكاء) هذا حكم جمعي على . . . . . من دعوى لاجماع عن (دلائل  
 الاحكام) قد تحصل . . . لاجماع مقول في خمسة عشر موضعا . . . . . ذلك من قبل قدس سره  
 بل الاجماع معلوم قطعه (وبدل) عنه بعد ذلك لاح . . . . . كذا . . . . . بحمد قدس سره . . . . .  
 الطواف دليلا لصلاة مكان المشبه البيع الذي هو كعبه . . . . . من قبل لا يجب  
 والاجاب المعتدلة فطل ما في (مذكرات) من . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 في عتار الطهارة الاضطرارية كضرورة مستحقة وهي . . . . . من قبل . . . . .  
 سره . . . . . (ومس (١) كذا لغيره في . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 (وحكامه او وبدي دلائل لاحكامه) على . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 (والنافع والمقتدر وكتب . . . . . تذكره . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 (والدروس ولد كرى ولامية . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 اظهر (ويأت حكمه . . . . . على . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 الاجماع في (خلاف) وطهر (ايضا) من قبل . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 القرآن فلا يجهل . . . . . طاهر منه في (كتاب) . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 في (المقتدر والمفسر والحدارة . . . . . كونه . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 الاحكام) وحرف في (مبسوط سرته . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 وهم المنقول عن ابي . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 (المقعة والمهية . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 عن علي عليه السلام ومن عمر وعطاء . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 ذكره الاصل (وبدل على الاول) صحيحه حريه . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 عن أبي الحسن عنه . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 الكتابة لعله . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 بن عبد الحميد التي نصبت اهلها عن . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 هذا كله مصفاً في لاجماع معتدلة . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 حله لانه يلزم خلاف لوقع وحمل على . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 دون القرآن من عرفته من قبل . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 حوا او على غير وضوء . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 واحد منها ومن الاجماع ما عاين في ذلك من لاحتياط المتخصص (والتأني) . . . . . من قبل . . . . .

(١) اعلم ان المس قد يجب للإصلاح . . . . . من قبل . . . . . من قبل . . . . .  
 غاصب أو كافر ولدلر وشبهه لرحمته كما نص عليه جمعة منهم . . . . . من قبل . . . . .  
 (منه قدس سره)





والكون على الظهارة والتجديد والفصل يجب له لوضوح (هـ) (ت)

وقت الصلوة يتوضأ ثم يجلس قرا من سجدة ويدرك منه على ما عليه عمل بعد خروجه من سجدة  
عمل بعد خروجه من سجدة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
ناحية من الصلاة فحمد لله تعالى (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
الحمد لله الذي هدانا لهذا (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
واحد خمسين (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
وهو رد الحمد ذلك في سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
طهر لوجهي من الغبار (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
(وتجديد) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
في كل صلاة من ركعاتها (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
طهر لوجهي من الغبار (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
تسلي في سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
لا يرد في (سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
بعض من سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
في سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
حالات طهر لوجهي من الغبار (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
في سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
طهر لوجهي من الغبار (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
فليس سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
محسرين بعد ما طهر لوجهي من الغبار (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
حدود سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
لا ينجس سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
لا يصح سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
سجدة الصلاة (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
من (سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
(وشأن) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
للمحقق (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
في (وصة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
واحد (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
(الجريدة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)  
نبيد في كتب أصول الفقه (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة) (وفي سجدة الصلاة)

[illegible]





[illegible]



وخائف الأعواز يئدمه يوم الخميس فلو وجد فيه عادة وولايته من رمضان ونصفه وسبع  
عشره وتسع عشره واحدى وعشرين وثلاث وعشرين وإية الفطر ويومى "تعيدين" (متن)

(تذكرة) لى شئ وفي السرح (متن) لى ذكره ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
هذ الحكم من ... قوله قدس سره ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
اختلف عبرت لأصحاب (فبيده) (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
وفي (تذكرة) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
الخوف وفي (لدى) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
يوم الخميس وفي (بوجرا) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
في صلاة الجمعة من ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
حينئذ تتدبه و ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
لص الأصحاب لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
في مضمون ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
فى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
حرر ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
(مقول في ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
من ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
(لدى) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
وفي (لدى) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
صاحب (لدى) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
عليه سلام ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
عليه سلام ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
و غرق لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
(وبلغة سبع ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
مخف به ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
وفي (لدى) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
وفردى سر ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
غسلان روى ذلك عن ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
ول ليل لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
عليه جمهور الأصحاب ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
(ويومى العيدين) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
وغيرهم جمع ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...  
(الهاية وأروض و لدر) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ... (متن) لى ...







ويلقي نصف رجب ونصف شعبان ويوم المبعث والغدير والمباهة وعمره ونيروز الفرس  
وغسل الاحرام (متن)

قبل الخروج الى المصلى وفي (الذكرى) انه يمتد بامتداد اليوم ويتخرج من تعليل الجمعة انه الى  
الصلوة أو الى الزوال وهم ظاهر الاصحاب انتهى وفي (الروض) جعل اعتبار الصلوة أفضل ولا  
يقضى لوفات نص عليه في (السرائر والنهاية والمتهى وغيرها) • قوله • • • ويلقي  
نصف رجب وشعبان • نص على ذلك جماهير الاصحاب وقتل في (الغنية) الاجماع على الثاني  
• قوله • • • ويوم المبعث • نقل عليه في (الغنية) الاجماع ونص عليه الشيخ والشيد وأبو  
العباس في (المعجز) • • • قوله • • • ويوم الغدير • نص عليه الجم الغدير وقتل عليه  
الاجماع في (الغنية والروض وشرح الفاضل) وفي (المدارك) نسه الى الاصحاب وفي (الذخيرة)  
نقل حكايته • عن أبي علي ان وقت غسل العيدين من طلوع الفجر الى قبل صلوة العيد • قوله • • •  
يوم المباهة • نص عليه جماعة وقتل عليه الاجماع في (الغنية) وخبر سماعه يدل على وجوبه وقتل  
في مقابلته في (الروض) الاجماع على عدم وجهه • وفي (الذخيرة) نقل حكايته وقتل الشهرة انه  
يوم الرابع والعشرين من ذي الحجة في (الذكرى والروض وتعليق الشرائع والذخيرة والكفاية)  
وشرح الفاضل احتار في (المعتبر) انه اليوم الخامس والعشرون • قوله • • • ويوم  
عمره • أهل ذكره جماعة من المتقدمين كالشيخ وابن حمزة وأبي يعلى وذكره جماعة من المتأخرين  
وقتل عليه الاجماع في (الغنية والمدارك) وحكايته في (الذخيرة) • قوله • • • ونيروز  
الفرس • نص عليه الشيخ وصاحب (الجامع) والشيد وأبو العباس فاختلوا فيه ففي (لمهذب) ان  
المشهور عند فقهاء المعجم انه عند نزول الشمس الجدي وبعضهم انه تاسع من اساط (١) وفي  
(الذكرى) انه أول حلول الشمس الحبل وكذا في (الدلائل) وقتل عليه فيها الشهرة وفي (السرائر)  
انه عاشر يار وهو يوم نزول الشمس أواخر الثور وفي رواية المولى انه يوم ظهور القائم عجل الله تعالى  
فرجه وجعاني فداء اللهم بالأمين وآمين وذكر في (التهذه) انه يستحب يوم النصف من رجب وفي  
(المنهى والنهاية والموجز والدروس والذكرى والتهذه والكفاية والمقاييس) انه يستحب يوم التروية  
(وقال في الذكرى) ان الاصحاب استحبه ليوم الدحو وفي (الدلائل وشرح الفاضل) ان أبا علي  
الكتاب قال يستحب الغسل لكل مشهد أو مكان شريف أو يوم أو ليلة شريفة وعند ظهور الآثار  
في السماء وعند كل فعل مقرب به الى الله تعالى ويلحق اليه فيه و (عن فلاح السائل) انه يستحب  
يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله وهو سابع عشر ربيع الاول باتفاق أصحابنا كما يظهر من (الروضة)  
وغيرها وعن المفيد انه لم يزل الصالحون من آل محمد صلى الله عليه وآله يعظمونه ويعرفون قدره  
وفي (فلاح السائل) انه يستحب في الليالي الباردة وطلبا (طلبا خلا) للنشاط في صلوة الليل وقتل  
ذلك عن علي (عليه السلام) وانه كان يفعله لذلك • قوله • • • وغسل  
الاحرام • نص عليه جمهور الاصحاب وقتل عليه الاجماع في (الخلاف) في كتاب الحج و (الغنية)  
ونفى عنه الخلاف في (التهذيب والمقنعة) ونسبه الى المشهور في (التذكرة والمختلف والدلائل والمدارك)

والطواف وزيارة النبي والائمة عليهم السلام وتارك الكسوف عمداً مع استيعاب الاحتراق (متن)

[illegible]

والمولود والسعي الى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام والتوبة عن فسق أو كفر (متن)

اختار النذب قوى فيه الوجوب (الثاني) الوجوب كما في صلوة (المبسوط والنهاية) وصلوة (المنفعة) وجل السيد ومسائله المعسرية والمراسم في ذكر أحكام الطهارة الكبرى (والخلاف) وموضع من جعل الشيخ وهو ظاهر (الهداية والمنع) بل صريحه (والكافي والاقتصاد والعقود) (الثالث) التوقف كصاحب (الوسيلة) وغيره وقيل انه لم يمرض له ابن أبي عقيل وقد قل الاجماع على النذب بالقيود الثلاثة أعني الاستيعاب والتعمد وإرادة القصاص في (الغنية) ونقل عليه الشهرة في (شرح الموجز) وهو ظاهر (السرائر) وفي (الذخيرة) نسبة الى أكثر المتأخرين وقد قل الاجماع على الوجوب الشيخ في (الخلاف) والقاضي في (شرح المجل) لكن عدول الشيخ عنه في طهارة (المبسوط) لكونه بعده يضعف اجماع (الخلاف) في الجملة الا ان تقول انه عدل في صلوة (المبسوط) عن القول بالنذب الى الوجوب • قوله قدس الله تعالى روحه • (والمولود) نص عليه الجرم الفغير من الاصحاب ونقل عليه الاجماع في (الغنية) ونقل الشهرة في (شرح الموجز) (والذخيرة والكفاية) وقال في (التذكرة) انه الأشهر وفي (المعتبر) قال بالوجوب شاذ منا وفي (المتقى) انه منزوك ونسب في عدة مواضع الى بعض فتبعت فلم أجد أحداً قل به سوى صاحب (الوسيلة) فانه قل الواجب الذي يجب ايقاعه على المكلف في غيره شبثان غسل المولود بعد الولادة وغسل الميت • قل في (التذكرة) قال ابن بابويه روى ذلك والمصنف لم يقيد بحين الولادة كما قيده بذلك في (المنفعة) (والوسيلة) والنهاية والمتقى والدروس والبيان والذكري واللمعة وغيرها والظاهر من كلام الاصحاب انه غسل على حد غيره من الاغسال لكنه في (المسالك) احتمل ان هذا الغسل غسل خبث (قلت) ربما شعر بذلك تعليقه في (المنتهى والنهاية والروض) بخروجه من محل الخبث وعلى ذلك لا تنزيم فيه شروط الغسل • قد علمت انه صرح الاكثر بحين الولادة وعليه يحمل كلام المطلق لكنه في (الدلائل) نقل عن الشهيد الثاني عدم السقوط مع التراخي هذا ورأيت بعض الناس يقولون ربما أراد ابن حمزة ان الولد يجب في تطهيره الغسل ولا يظهر بدونه وقد قلنا عبارته فتأمل • • قوله قدس الله تعالى روحه • (والمولود) والسعي الى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام من صلبه كما في (مجمع الفوائد والروض) ورأيت بعض الناس يقول في (حاشية البيان) من موته لا من صلبه وقال المحقق الثاني والشهيد الثاني لا مستند له وقيده في (الوسيلة) (والشرائع والدروس والبيان ومجمع الفوائد) بالعامد وقال في (مجمع الفوائد والروض والدلائل) انه لا فرق بين مصلوب الحق والباطل ونسبة في (البحار) الى أكثر الاصحاب قال في (الروض) وربما قيل باستحباب الغسل بروية مصلوب غير الشرع من أول يوم لمساواته الاول بعد الثلاثة في تحريم وضعه على الخشبة وفي (مجمع الفوائد والروض) أيضاً لا فرق بين الصلب على الهيئة الشرعية وبدونها وترك جماعة ذكر الروية كما في (الدروس) وهي مرادة جزماً لان لفظ الخبر نص في الروية وفي (الفتية) اعتبر الاسلام في المصلوب وفي (الروض) أول وقته الروية وأما الحكم فقد نص في جميع ما ذكرنا على النذب ما عدا (الوسيلة) فانه عدله من المختلف فيه ولم يحكم بشيء وقد قل عليه الاجماع في (الغنية) وهو ظاهر (البحار) حيث نسب الى الاصحاب اعتبار الثلاثة ونقل الشهرة عليه في (شرح الموجز) وخالف في ذلك أبو الصلاح والصدوق في ظاهره لكن في (شرح الموجز) نسبة الى الصدوق على البت • • قوله قدس الله روحه • (والتوبة عن فسق أو كفر) قل الاجماع على النذب في (الغنية) ونسبه في (المنتهى والتذكرة)

وصلاة الحاجة والاستخارة ودخول الحرم ومكة والمسجد الحرام والكعبة والمدينة  
ومسجد النبي صلى الله عليه وآله (متن)

الى علمائنا وقال في (المعتبر والذخيرة) والعمدة فيه فتوى الاصحاب وفي (المعتبر) أيضاً ان استحباب  
الفصل للكافر اذا أسلم مذهب الاصحاب والموجبون من غيرهم وقال في (النهاية والمنهى) لا فرق بين  
الفسق من الكبيرة والصغيرة كما في (مجمع الفوائد) ولا فرق بين الكفر الارتدادي والاصلي اغتسل قبل  
الاسلام أولاً ما لم يحصل سبب موجب للفصل حال الكفر فيجب وقريب منه في (المبسوط) حيث قال  
وغسل التوبة والكافر اذا أسلم «الخ» وقال في (لوسيلة والارشاد) وغسل التوبة وقريب منهما ما في  
(المعتبر والنفع والدروس) وقال في (مقتعة الكافي، الغنية، وكتب الاشراف) على ما قلناه عنه واتوة عن  
الكبار وفي (الدلائل) انه لا يخلو عن وجه وقال في (المالك والروض) ان مقتضى التقييد «اسبق» يقتضي  
عدم الاستحباب من صغيرة لا توجه مع انه داخل في العموم وموافق للقاتل بفضل لذت والخروج من  
دينه واعتذر في (المالك) بن غرضهم ارد على من حصه بتوبة الكفر قل ولو قيل عن كمر وخبره  
لكان احسن وقريب منهما ما في (الذخيرة) لانه ادعى اروج خروج الصغيرة مطلقاً له اذ دعي عدم  
الاصرار كما قيده في المسالك (والحاصل) انه لم يقبل احد منا فالوجوب ولان العامة سوى احمد ورواه لثوثي  
ثور وابن المنذر للتائب عن كفر أقسامه . . . قوله قدس الله روحه . . . وهذه الخافضة لاستحابة  
قل عليه الاجماع في (الغنية) ونسبه الى أصحاب في (المعتبر والروض) . . . الى علماء في (تذكرة) وقد  
أطلقوا ذلك من دون تقييد بصلوة مخصوصة ورد النص عليها كما قيده ذلك في (حاشية الشرايع)  
(والمدرّك والذخيرة) وقرب في (الدلائل) عدم ارتباط الفصل بصلوة بل يستحب لذلك وان لم يصل كما  
(يظهر من الذكرى) وكما قل عن شرح الفاضل . . . قوله قدس الله روحه . . . (ودخول  
الحرم) نص عليه الأكثر ونقل عليه (الاجماع في الغنية) ونقل عن الفاضل الهندي . . . نقل عن الشيخ  
قل الاجماع في (الخلافة) على عدم نده لدخول الحرم وقد تبعت كتاب حج (الخلافة) الا ما راغ  
عنه النظر فلم تجد ذلك وهو أدري . . . قوله قدس الله روحه . . . (ومكة والمسجد الحرام  
والكعبة) نص على ذلك جماعة ونقل في (الخلافة) الاجماع على هذه الثلاثة بعد ثلاث ووقت من  
من أول كتاب الحج ونقل عن الفاضل الهندي انه قل ان الشيخ قل الاجماع في (الخلافة)  
على عدم نده لدخول مكة وفي (الغنية) قل الاجماع على نده لدخول لمسجد الحرام والكعبة وعن  
المفيد انه خصه بن دخلها لاداء فرض أو قل بها . . . قوله . . . (والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله)  
نص عليها جماعة ونقل الاجماع عليها في (الغنية) وفي (لهداية والنقابة) انه يستحب لدخول حرم  
المدينة ونقل عن المفيد انه خص الحكم في دخول مكة والمدينة بن دخلها لا بداء فرض أو نقل والموجود  
في (المقتنة) ترتب الحكم على الدخول مطلقاً كما أطلق الاصحاب وفي (الدلائل والمفتيح) انه يستحب  
اعادة غسل الاحرام لمن أكل أو لبس مالا يجوز للمحرم وفي (الدلائل) عادة غسل الاحرام للأنتم والمحدث  
واحدة غسل البلدين والحرمين والمسجدين والزياراة لمن أحدث وقيل انه يستحب لكل امرأة تطيبت  
لتغير زوجها لانه (روى) الكليني عن الصادق عليه السلام انها لم تقبل منها صلوة حتى تنفصل من طيبها  
بكسها من جانبها وروى الصدوق أيضاً مرسل وفي (كتاب الاشراف) انه يستحب قضاء غسل . . .

ولا تداخل وان انضم اليها واجب (متن)

وفي (الدلائل) لمن مات جنبا ونسبه في (الذكرى) الى الشيخ قولا والشيخ احتمله في كتابي الاخبار  
 قيل والمودة الجماع بعد الجماع لما روي عن الرضا عليه السلام في (الذهبية) انه بدون غسل يورث  
 جنون الولد قيل وللحجامة استنادا الى حسن زرارة ان الغسل بعد الفجر يجزي للجنابة والحجامة  
 والموجود في (السرائر) عن كتاب حرير بلفظ الجمعة فلعلها صحت حجامة وتجديد الغسل احتمله الشيخ  
 في (النهاية) وعن (الاشراف والجامع) انه يستحب لمن أراد مباهلة وقتل الشيخ الاجماع في (الخلافة) على  
 استحبابه للموقفين (للموقفين) وعن المفيد في (العزيزية) انه يستحب لرمي الجمار وهو ظاهر  
 (المسألة) في باب الحج لانه قل فن قدر على الوضوء فليتوضأ والا أجزاءه غسله ونص عليه في (الدلائل)  
 واستحبه أيضاً للذبح والحق ونقل في (الفنية) الاجماع على استحبابه لصلاة الشكر وصرح به في (الكافي)  
 (في الانارة والمذهب) وروى انه يستحب لاختلا التربة الحسينية على مشرفها السلام حتى لا تمسح الشياطين  
 بها فاذا أخذت كذلك مع الدعاء المأثور ووضعت في خرقة مختومة كانت سقاء من كل داء وأماناً من كل  
 خوف وفي (المتن) سبب الى بعض علمائنا انه يستحب للصبي اذا أدرك وفي (النهاية) انه يستحب الافاقة  
 من الجنون ونسبه في (الذكرى) الى الفاضل وفي (البيان) الى القليل واستحبه في (البيان) وظاهر (الذكرى)  
 (والدلائل) لو اُحْدِثَ المي في الثوب المشترك وعن ابن الجنيد انه يستحب لكل فل يتقرب به الى الله تعالى وفي  
 (التهذيب والدلائل) انه يستحب لسالميت بعد التفسير لخبر الفطحية وقتل في (الذكرى) عن المفيد في (الاشراف)  
 انه يستحب لمن هريق عليه ماء غالب النحاسة وقتل الاجماع في (الفنية والمعتبر) انه يستحب لصلاة الاستسقاء  
 وقد نص عليه كتبه من الاصحاب وظاهر المحقق في (المعتبر) والشريد انه لا يستسقاء لا للصلاة وفي  
 (البيان والفنية والدلائل) استحباب إعادة الغسل المشتعل على تقص اضطراري كالجبيرة ونحوها  
 (وقال في الدرر والبيان والدلائل وكتاب الاشراف والزهة والجامع) على ما نقل عنها انه يستحب  
 قتل الوزغة وانه صرح في (التفلية والموجز وشرحه) وقد رواه في (الفقيه والهداية) والصفار في  
 (البصائر) ونقش فيه في (المعتبر) وذكر الصدوق والشهيد في (الذكرى) انه يستحب لتفصيل الميت  
 وتكفيه وقال المحقق الرواية به صحيحة السد ورده في (كشف اللثام) بأنها لا تعين لذلك  
 (وقال في التذكرة والنهاية والموجز) انه يستحب لدخول مشاهد الاثمة عليهم السلام عليه السلام قوله قدس الله  
 تعالى روحه عليه السلام ولا تداخل وان انضم اليها واجب عليه السلام ظاهره كما في (التحرير والارشاد والموجز)  
 انه لا فرق بين ان يمرض عن الوجه في الجميع أو يتعرض له كأن ينوي الوجوب وحده أو التدب  
 وحده أو ينويهما مع عدم التعرض في الجميع للاسباب أو تعرض للاسباب ونوى التدب خاصة أو  
 الوجوب خاصة أو نواهما أو تعرض للموجب مع بعض اسباب التدب ونوى الوجوب أو التدب أوهما  
 أو نوى الوجوب واقتصر على سببه (ثم) الظاهر انه لا فرق في الواجب بين ان يكون واجباً للجنابة  
 أو غيرها (ونحن) نذكر عبارات الاصحاب الواردة في التداخل في الواجب والتدب وفي الواجب  
 وحده وفي التدب وحده (فقول) قال الشيخ في (المبسوط) اذا اجتمعت اغسال مفروقات ومسنونات  
 فاغتسل غسلاً واحداً أجزاءه ان نوى به سببي للوجوب والتدب معاً أو نوى الواجب خاصة وان نوى  
 المسنون لم يجره عن شيء (وقال في الخلافة) اذا نوى بغسله الجنابة والجمعة أجزاءه عنهما للاجماع



(وقول أحدهما عليهما السلام) وساق الحديث (ثم قال) وكذا لو دوى الجناة معوم الحشر ولو لم ينو شيئاً منهما لم يجز عن أحدهما أصلاً وبدا لو نوى الجمعة لم يجز عن الجناة ولا عن الجمعة لأن الغرض منها تأدية التطيف ولا يصح مع الجناة ولم يذكر فيه حال اجتماع المسدوات مع غير غسل الجناة كما أنه لم يذكر فيه ولا في (المبسوط) اجتماع المسدوات خاصة ولم يتعرض لهذا الحكم في (المنفعة وطهر الصدوق) أن من اغتسل غسل الجمعة حرأه عن غسل الجمعة (رواه) في أبواب الصوم من أن من سبي غسل الجناة حتى خرج شهر رمضان أن عليه أن يقضي إلا يكون اغتسل للجمعة (لحديث) وعن الأشراف رحل اجتماع عليه عشر غسلات فرض وسنة ويستحب آخره عن جهم غسل واحد (وقل في السرر) والصل من الجمعة بحري عن لاعدل للكثرة المفروضة والمسونة سواء تقدم عليهما وتأخرهما ويكون الحكم له أية سنة (ثم قال) نعمت في ذلك على الإجماع. قول بعد ذلك أيضاً أنه إذا اجتمع غسل الجمعة مع غيره وروي هم فقط حرأه عن غيره ولو روى لمذوب فقط صح المذوب. في ذلك حذاف (الحذاف) في الأخير. قول ابن طومس (في كتاب الأمان) من الاحتياط تداخل مسدوات وحده مع الواحات مع به لاسب (قول) بحسب ما رويته في بعض روايات سنة في لاندس من كل دقيقة لحظة في ماء يكفي في أن يكون آخرها من أورد لاندس وروى عن الأئمة من مدينة أشبهها من لاندس (وقل في لاندس) وإن اجتمع عليه غسل كذا كذا. غسل الجمعة من جميع ما يكف عنه ربه وفي (الشرع) حكمه تداخله لما يشرط به لاندس. كتنى سنة مرة وفي (المعتمد) لاندس في المسدوات من بية لجميع هو حصص المصن حصى من (وإنما الواحات) فقرت لاندس. بيه بعدد ومع اجتماع الواح. مذوب من روى الجميع حذاف من الواحات قول الشيخ حرأه (فيه سكال) أنه روى الجمعة (قال) الشيخ لم ينو شيئاً (وفيه اشكال) أيضاً فإن اغتسل ولم ينو شيئاً لم يجز عن شيء (وقل) من سجد إذا اجتمع غسل الجمعة. الجمعة وعندها من الأغسال المفروضة والمسونة حرأه عن غسل واحد من الواحات من المذوب من مذوب من روى السنة فعليه الواح والواح. مذوب (فيل) بحري عنه. قول لا لأن العمل لا يلبس واجباً وبدناً (في سنة) المصنف في بحث غسل الجمعة إذا اجتمعت غسل الجمعة من نعمت حكماً كى بية وحده رفع الحدث. الاستدحاة وبه فيها كان تداخله من اجتمعت من روى رفع الحدث وأطلق حرأه عن الكل أيضاً من عين فالعين الأكمل كالحدث حرأه عن الجميع أيضاً. عن لاندس كالحبض لم يرتفع الأقوى وإذا اجتمعت وحده ومذوبة كالحذية. الجمعة من روى الواحات انصرف إلى الواح وإن روى مطلقاً واعتد به لوجه ظاهره لا ولا من روى الجمعة. نعمت. هل بحري عن الجمعة قال الشيخ هم (ثم قال) ولحق لمع. وروى الجمعة دون الجمعة حارة لا يرتفع حذافه إذا لا يشترط في مذوب غسل الخلو من الحدث لا كبر لأمر الخائن بميل لاجراء (وقل في تحرير) في تداخل الواحات في بحث الجمعة لو اجتمعت غسل واحد كفى الواحد من روى رفع الجمعة. حدث أجزاء من لحيض أو غيره فعله لاجتر. اشكال (الحج) (وقل في لمتن) في بحث غسل الجمعة لو اجتمعت اغسال واجبة مع الجناة آخرها غسل واحد وروى قال الشيخ. أكمل أهل العلم (لى) (إن قال) إذا تقرر هذا (فتقول) لو نوى بالأغسال رفع الحدث أو غسل الجمعة حرأه عن لاندس. ولو



نوى غيره لا يجزي على المختار وهل يجزي عن غسل الجنابة فيه توقف ( ثم قال ) ولو نوى غسلاً مطلقاً لم يجز عن الجنابة ولا الجمعة ولو خص الجنابة اختص بها ( ثم ) انه في ( النهاية والمتن ) اعتبر التداخل في المندوبات بشرط ان لا ينضم اليها واجب في النية مع الاطلاق في نية الاسباب وعدمها ( وقال في المتن ) في آخر الاغسال لو نوى الجنب غسل الجمعة الاقوى انه يصح له غسل الجمعة ( وقال ) لو نوى الواجب والتدب لم يجز عنهما ( وقال في التذكرة ) لو اجتمعت اغسال فان نوى الجميع أجراه ولو اجتمع معه واجب فان نواهما معاً بطل الغسل أو نوى الجنابة ارفع الحدث قطعاً أو نوى الجمعة أجزأ عنها وبقيت الجنابة ومثل ذلك قال في ( المختلف ) وقال في ( الذكرى ) ان المعتبر مسمى الغسل فاذا حصل أجزأ عن سائر المندوبات نعم يعتبر نيتها فلو حض بعضها اختص به ( ثم قال ) أما لو ضم اليها واجب فيشكل لتضاد النية ( ثم قال ) ان اعتقاد منع الترك يؤكد بالنية كما لو صلى على بالغ وصبي دون الست معاً ثم قل فتوى الشيخ من ان نية الجميع من غسلي الجنابة والجمعة تجزي عنهما وكذا خصوص الجنابة وخصوص الجمعة لا يجزي عن شيء منهما وذكر علة الشيخ تم ( قال ) ونه قض ( ١ ) بفصل الاحرام للحايض ( ثم قال ) وعلى القول بان المندوب لا يرفع الحدث يصح من كل محدث لحصول الغاية ( وفي البيان ) حكم بالتداخل سيما مع انضمام الواجب وأطلق ولم يشترط نية الاسباب ( وفي قواعد ) الشهيد لو نوى الجنابة والجمعة بطل الغسل لتنافي الوجهين ويحتمل الاجزاء لان نية الوجوب هي المعصودة فتلغو نية التدب أو قول يقنعان فان غاية غسل الجنابة رفع الحدث وعاية غسل الجمعة النظافة فيه فهو كضم التبرد الى التقرب وقال المحقق الثاني في ( مجمع الفوائد ) ان المقصود عدم الاكتفاء بافضل الواحد عن الاغسال المدونة ضم اليها واجب أولاً نويت أولاً وقال في ( المسالك ) عين مافي ( البيان ) والمقدس الاردبيلي بعد ان قال لاشك في القول بالتداخل في الجملة واستند الى قول ( النهاية ) قال كان مراد المصنف بنفي التداخل رفع الايجاب الكلي أو مذهبه السلب الكلي لكن كونه قولاً لا حد غير معلوم قد ادعى الاجماع على اجزاء غسل الجنابة عن غيره من الواجبات الا ان ينزل كلامه على خصوص المندوب كما هو الظاهر ( ثم قال ) الظاهر هو التداخل مطلقاً لان الظاهر ان الغرض من الغسل التبعيد وزالة ماعليه ( ثم ) انه احتمل ان يكون معنى التداخل ثواب حصول فعلين بفعل واحد وان ليس عند الاجتماع اسباب بل هناك شيء واحد ( قلت ) الاصل بمعنى الظاهر أو الاستصحاب أو الراجع عدم التداخل بل تعدد الاغسال بتعدد عليها الشرعية فلا يخرج عن ذلك الا بيهان وهذا التأويل الذي ذكره المقدس الاردبيلي ( ره ) لا بأس به وقد سبقه اليه ( شارح الارشاد ) ( وأما ) قول استاذ الكل ان قولهم الاصل عدم التداخل كلام خال من التحصيل فليس بشيء واختار في ( المدارك والذخيرة والكفاية والمفاتيح ) التداخل في الواجبات قطعاً سواء عين الاضعف أو الاقوى والمندوبات قطعاً مع تعيين الاسباب أو الاقتصار على القرينة والمزوج مع نية الجميع وفي ( كشف الثام ) الاولى الحكم بتداخل الواجب والتدب اذا كان الواجب غسل جنابة للنص والا فلا لتضاد الاحكام ( وفي الروض ) حكم باطلاق التداخل مع اعتبار نية الجميع في اسباب التدب والاكتفاء بنية بعض اسباب الواجب عن البواقي وقرب الاكتفاء بنية الموجب دون القادب ( وفي الدلائل ) قرب اعتبار التداخل مطلقاً أولاً ثم مال الى اعتبار نية الاسباب

( ١ ) التامض عليه ابن ادريس والمصنف في المختلف ( منه قدس سره )

هذا نشر الاقوال وبسطها وسبأني تمام الكلام في المسئلة مفصلاً وان أردت جميعها مع قل الشهرة والاجماع (فتقول) اذا اجتمعت موجبات فيها الجنابة فاذا نوى الجنابة مع عدم التعرض لتبرها (في السرائر) ان غسل الجنابة يجزئ عن سائر الاغسال بالاجماع فيدخل ما نحن فيه تحت هذا الاجماع (وفي الجمع) اللارديلي بل ادعى عليه الاجماع وقد علمت انه في (المنهى) نسب أجزاء الفصل الواحد في الاغسال الواجبة مع غسل الجنابة الى اكثر أهل العلم فيشمل ما نحن فيه ان لم يكن طاهراً فيه وقل الشهرة عليه في (المدارك) والذخيرة والكفاية والبحار) وفيها بل قيل انه متفق عليه (وما ذكرنا) يعلم حال ما اذا نوى الجميع فانه يدخل تحت هذه الاجامعات والشهرة بطريق أولى (فتأمل) والا كثرون نصوا عليه ولم يتفقوا فيه خلافاً (وأما) اذا نوى رفع الحدث مع عدم تعرضه لمخصوص بعضها فظاهر الاكثر انه كما قبله صرح به في (التذكرة والتمهيد والتحرير والمعتبر والمدارك) (والذخيرة والكفاية) وغيرها (ومن هنا) يعلم ان مرادهم بالواجبة الواجبة بالاصل لا بالنذر وشبهه (وأما) اذا نوى غير الجنابة (في المعتبر والشرائع) انه يجزئ وقل في (الشرائع) ان القول بعدم الاجزاء ليس بشيء ومال اليه بعض المتأخرين وفي (الجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية) اجزاءه عن غسل الجنابة وتوقف في (المنهى والتحرير) وقطع في (التمهيد) بعدمه الاجزاء ولو نوى الاغتسال مطلقاً من دون وجه مميز فانه ظاهر منه عدم الاكتفاء ولم نجد لهم في ذلك نصاً وانما نص عليه الفاضل المتقدّم في نصد قواعده الشهيد حيث قال الذوي للفصل المطلق قرراً معروضاً عن السبب في شرعية الفصل ملتزمه شرعية غسل لا لسبب وهذا لا وجود له في الشرع وبعضهم ذكر ذلك مع احتواء الوجب والندب واذا اجتمعت موجبات سوى الجنابة فان نوى الجميع في (الشرائع والمعتبر وظاهر التذكرة والتحرير) انه يجزئ عن الجميع ونوى أحدها دون الآخر فتد بعض متأخري المتأخرين الاجزاء وهو ظاهر (المعتبر) ولعله محمول على ما اذا كان مرتبطاً كالارتباط بالنوي كالحيض والغسل مع ان الاحوط في ظاهرهم خلافه (نعم) لو نوى المطلق من رفع الحدث فالذي يفهم من عبارات بعضهم الاجزاء واذا كانت الاغسال واجبات ومندوبات فقد مر ان في (السرائر) انه اذا كان الواجب غسل الجنابة كانت النية نيته والحكم له وانه يجزئ عن المستونة بالاجماع (نعم) لو كان الواجب غير الجنابة والمندوب غير الجمعة لم يدخل تحت الاجماع المذكور وأما اذا نوى المندوب دون الواجب فقد علمت انه قد نص جماعة على عدم الاجزاء عنهما وظاهر الاشراف بعض المتأخرين الجواز هل يجزئ عن نفسه كما اذا اغتسل للجمعة وهو جنب فيه الخلاف المتقدم ولو نوى الواجب والندب معاً في (الخلاف) دعوى الاجماع على اجزائه عنهما وقال جماعة لا تنفي (١) مع اعتبار مطلق القرية كما ظنه الفاضل المتقدّم في

(١) وجه عدم التنافي في أنا نقول نية الواجب والندب ندب في الواجب كالصلوة الواجبة اذا صلاها في المسجد جماعة والحاصل انه اذا نوى غسل الجنابة والجمعة يكون قد أتى بالواجب على أفضل أفراد فأمل فيه فانه بهد أو قول معنى تداخل الواجب والمستحب تأدي احدي الوظيفتين بفعل الاخرى كما تودي صلوة التحية بقضاء الفريضة لظهور تعلق الفرض بمجرد الماهية على أي وجه اتفق فلا يرد أن ذلك ممتنع لتضاد وجهي الوجوب والندب اذ الواقع هو الفصل الواجب خاصة لكن الوظيفة المستونة تأدت به لصديق الامتثال وفي هذا أيضاً نظر أشار اليه الاستاذ في (حاشية المدارك) وكذا لا يصح احتمال ان يكون الية شرطاً فتكون الجملة قهيدية لاننا لا نقول بشرطيتها والجملة التقيدية وان أقادت

ولا يشترط فيها الطهارة من الحدثين (متن)

تقد القواعد وكذا لا تنافي (١) على اعتبارية الوجه ولو نوى أمراً بشرط عدم غيره صح في المنوي كما يظهر من بعضهم وأما غيره فإن كان من اللوازم الشرعية التي يستحيل انفكاكها صح أيضاً والا فلا وأما إذا كانت جميع الاغسال مندوبة فإن نوى الجميع اجزاء عن الجميع كما هو صريح بعض وظاهر بعض وإن نوى البعض دون البعض فظاهر كثير منهم عدم اجزائه عما نواه ويلوح من بعض متأخري المتأخرين أن التداخل حيث يوجد يكون من باب طريق العزيمة حيث بنوا على تحقق الامتثال بالواحد عرفاً فلو احتاط بالتعدد لم يكن الاحتياط في محله والظاهر من الأكثر أنه بطريق الرحمة كما يلوح من الاخبار ويشعر به لفظ الاجزاء هذا ولو جامعت الاسباب الموجبات الموت كما إذا مات الجنب والحائض والنفساء ففي (التذكرة) أنه يكفي غسل الميت وهو قول من يحفظ عنه العلم وكذا بعينه قال في (المعتبر) هذا والشافعي في أحد قوله أن غسل الجنابة إذا نواه فقط لا يجزي عن غسل الجمعة وقال أبو حنيفة يجزي عنهما وقال أبو حنيفة أيضاً إذا نوى غسل الجمعة فقد اجزأ عن الجنابة بناءً منه على أن النية غير واجبة وقال أيضاً إذا اغتسل غسلاً واحداً لا ينوي به أنه جنابة ولا جمعة يجزيه وخالفه الشافعي وقال مالك إذا اغتسل ونوى الجنابة والجمعة لا يجزي حتى يفرد كل واحد منهما وهو خلاف إجماع أصحابنا ووافقنا أبو حنيفة والشافعي \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (ولا يشترط فيها الطهارة من الحدثين) \* خلافاً (للخلاف والمبسوط) وقد تقدم نقل عبارتيهما وفي (الذكرى) عبارتان تشعرون بميله إليه في الجملة أحدهما قوله يمكن أن يكون الوضوء معتبراً في تحقق غاياتها واستدل عليه بالآخبار الدالة على أن كل غسل قبله الوضوء والآخرى (قوله) والأقرب بناءً على أن المندوب لا يرفع الحدث صحته من كل محدث لحصول الغاية إلا أنه وافق المشهور ثم قال ونقل على اجزاء غسل الاحرام فتوى الاصحاب وفاقاً (للسرائر والمعتبر والمنتهى) (والتذكرة والنهاية والمختار) والتحريروالموجز وشرحه (الذكرى) ونقل الاجماع على اجزاء الاحرام من الحائض في (السرائر) وقد علمت أنه في (الذكرى) نقل حكاية فتوى الاصحاب على ذلك وهذا الحكم منقول عن ابن سعيد وقد قالوا أن استحباب إعادة الغسل لاحد الافعال إذا أحدث بعده قبلها ليس من اشتراط الطهارة في شيء فلا يرد تقضاً عليهم (فرع) قال في (المنتهى والنهاية) ما كان للفعل يستحب أن يقع الفعل عليه فلو أحدث استحباب اعادته وما كان للوقت كفاؤه وإن أحدث وفصل في (الموجز وشرحه) فقال أما الحدث المتخلل في أثناء الغسل والحادث بعده فغير مناف للغسل الا زمانه وأما غسل الامكنة فيبطل بتخلل الحدث وتعقبه وقال في غسل الافعال أن الحدث الطاري يتأفها وإن كانت أصغر وقال في غسل قتل الوزغة وريه المصلوب والتوبة أنه لا يتقضها الحدث وقال في تعدداً في الموضوع إلا أن كلامنا في هذا الشيء الشخصي فنقول له هل هو واجب أو مندوب ومنه يعلم حال احتمال عدم التنافي من جهة الجهة التعليقية لأنك قد علمت أن التقيدية لم تجد نفعاً فالتعليقية أولى فالحق في الجواب ما ذكره الاستاذ الشريف وأشار إليه في (النخبة) من أن الموجود إنما هو الغسل الواجب الذي حصل فيه غسل الجمعة وهو هنا واجب لمرض سبب له وهو اتحاد الغسل الجنابة كما لو نذر غسل الجمعة فله غسل جمعة واجب (منه طاب ثراه) (١) لانا لا نجد محذوراً في انبساط بفعل من جهتين فيتصور الاجزاء من الجهتين وليس هذا من اجتماع حكيمين من الجنس (منه قدس سره)

ويقدم ما للفعل وما لازمان فيه والتيمم يجب للصلاة والطواف الواجبين (متن)

(الذكرى) الاثر عادة غسل الفعل تحال لحدث وقد ذكر في دخول مكة وفي احوه في الاحرم  
ولو أحدث في الاثر، لاعادة أولى (انتهى) . . . قوله قدس الله تعالى روحه . . .  
﴿ ويقدم ما للفعل ﴾ . . . كما في (المسألة والمنهى والتحرير)، انتهى في (موحر) قتل نورة وريية مصوب  
واتوة وفي (الذكرى والبيان والدروس) . . . لآخرين وقال المحقق اثني بربديه . . .  
ما يستحب للفعل من الصل إنما يستحب ما للفعل وهو ترك الكسوف واليدين وعمل اليدين  
ريية لمصوب وعسل التوبة وعسل قتل نورة وعند رتيحة . . . انتهى في (الام في قوله  
للفعل لاء العية) في مقدمه . عيته العمل ولمذكورت . . . ما للفعل لاء ( . . . )  
استداه ترك الكسوف مبني على . . . لالتقاء . . . خلاف مشهور . . . ما للفعل في ( . . . )  
على . . . هل عنه من لم يتعد غسل ولولاه ولاوقه من حسن وهو . . .  
ولموت على خطاه . . . لا لا تزداد الله على . . . ( . . . ) ( . . . )  
م على له حدوته . . . ما للفعل ( . . . ) ( . . . ) ( . . . )  
(وذكرى وحر) . . . يفعله . . . لا يمكن . . . كما في ( . . . )  
اسديج . . . لا يفعله . . . رسله . . . لا . . . فعله . . .  
لأمر فيه ( . . . ) صرح بذلك . . . ما للفعل ( . . . ) ( . . . )  
في (الذكرى والدروس) . . . هم ( . . . ) هل تعنى هذه لاء . . .  
لحمة . . . ت . . . مقدمه . . . لا . . . ( . . . )  
فهم للتدبير في (الذكرى) . . . ما للفعل . . . في ( . . . )  
كبر . . . قل عن نفسه . . . غسل عرقه ( . . . )  
(البيان والمدرسة) على . . . محقق في ( . . . )  
(والذكرى) . . . كيف هذه لاء . . . ما للفعل ( . . . )  
عسل الاوقات . . . تد . . . ي . . .  
سبحا . . . قوله قدس الله على وجهه . . .  
(لارتاد والتحرير) قل التبيح في ( . . . )  
منه وطاهره كطاهر (لوسيله) . . .  
استحبه . . . كيف كان . . .  
وكذا في (الشرع ومسعى وانهاية) في صدر الكتب الثلاثة . . .  
التيمم ما يدل على وحوه له هي (انتهى) التيمم مشروع . . .  
حصل من سوجبت التيمم الطوف وذره مع قرنة المرموعا . . .  
الوضوء له والفعل ويأتي قل عارة أخرى . . .  
(شرح الارشاد) فمحر الاسلام ان المصنف لا يرى التيمم بدلا من الصل للنفوس . . .  
الوضوء ثم حكى لاجماع على بدليته عن الوضوء وسبحي . . .

للطواف ولا للمس وعن (الهادي) بدليته من الوضوء له أي للطواف محقة بل الظاهر الاجماع ومن  
 الغسل قولان وعن (الجل والعقود والمصباح ومختصره) ان كلما استباح بالوضوء يستباح به على حد  
 واحد وظاهر هذه العبارة ان التيمم ليس بدلا من الغسل للطواف ولا لغيره ماعدا الصلوة فان بدليته  
 له معلوم بالضرورة من المذهب بل من الدين وقريب من هذه العبارة عبارة (لاقتصاد) حيث قل  
 وبسبب التيمم كل ما يستباح بالوضوء من صلاة الليل والنهار ما لم يحدث وفي (لدلائل) لم يقل المصنف  
 ويجب لما تجب له الطهارة ان كان شهيد وغيره لاشتماله في وجوب التيمم للصوم على الجنب والحائض  
 والمسا والمستحاضة بل قرب عدم الوجوب للصوم في منتهاه انتهى وقال الشيخ في (المبسوط) اذا  
 نيم حار ان يفعل جميع ما يحتاج في فعله الى طهارة مثل دخول المسجد وسجود التلاوة ومس المصحف  
 وصلاة الجنازة وغير ذلك وهذه العبارة تدل على بدليته عن الوضوء والغسل للطواف وغيره حتى تيمم  
 الحائض لاماحة الوطئ على اشتراط الغسل فيه وصوم الجنب كما في (المعتبر) حيث قل يجوز لكل  
 من وجب عليه الوضوء والغسل باجماع علماء الاسلام وهو ظاهر تيمم (النرائع) وقد سلف نقل عبارتها مثل  
 شربة (السر) عبادة امن سبعة عبارة (لارشاد) في انعم وعبادة (المتقى) في موضع (حيث قل)  
 التيمم من روع كل ما يشترط فيه الطهارة ثم احتما حو به على الحائض اذا طهرت الوطئ ولم يذكر  
 الصوم وفي موضع اخر كذلك لا انه نفاه عن الجنب والحائض والمستحاضة للصوم على الاقرب وكما  
 في تيمم (النهاية) أي نهاية المصنف (حيث قل) ما يباح به ما يباح بالطهارة المائية (ثم قل) ويجوز  
 التيمم لكل ما يطهر له من فريضة أو نافلة أو مس ومصحف وقراءة عرايم ودخول مساجد وغيرها الا  
 انه استشكل في حو به على الجنب والحائض والمستحاضة للصوم ثم حوز الوطئ الحائض وفي تيمم  
 (التحرير) كمال يستباح الطهارة المائية يستباح بالتيمم ومثله صنع في (الذكرى) حيث قل يستباح بالتيمم  
 كلما يستباح الطهارة المائية من صلاة وطواف واجين أو ندين ودخول المسجد ولو كان الكعبة  
 وقراءة عزيمة وغير ذلك من واجب ومستحب فله التيمم في (المبسوط والخلاف) عبارة تشمل ذلك  
 والله خالص (انتهى) وغرضه في ذلك الرد على فخر الملقين كما في (كشف لا تبأس) وفيه وفي  
 (المهجز) انه يباح كبده بل في (كشف لا تبأس) ان ذلك هو المشهور بين الاصحاب ولم أجد  
 فيه مخلا غير فخر المحققين ثم نقل عبارة (الذكرى) وقال غرضه الرد عليه وقال المصنف في بحث التيمم  
 ويستباح به كل ما يستباح المائية وقال الغضن في (كشف اللاه) ومثل عبارة المصنف هذه عبارة  
 (الجمع ولا صباح والجل والمبسوط) قلت ومثلها عبارة (روض الجنان) وقال في (المدارك) وهذا التيمم  
 صرح به في (المتقى) من غير نقل خلاف الا عن الاوزاعي وقال في موضع آخر من (الذكرى)  
 يجب لما تجب له الطهارة تحقيقا للبدلية ثم استشكل في الصوم لعدم رفع الحدث به وعدم اشتراط  
 الطهارة فيه ومن وجوب الغسل المتعذر فينتقل الى بدله ثم استدلل بخبر أبي ذر وغيره ثم قال وكذا  
 في تيمم الحائض وقال في (التذكرة) في موضع يجوز الجمع في تيمم واحد بين صلاة وطواف وصلاتين  
 وطوافين عندنا وقال لا خلاف انه اذا تيمم للنفل يعني من الصلوة استباح مس المصحف وقراءة القرآن  
 ان كان التيمم عن جنابة قل ولو تيمم المحدث لمس المصحف والحنب لقراءة القرآن استباح ما قصده  
 وفي محل آخر من التيمم قال اذا نوى الفريضة استباح النافلة وكذا يستباح مس المصحف ووطئ الحائض  
 ولو نوى هذه الاشياء استباح الباقي عندنا والفريضة عندنا قد اشتمل كلامه هذا على اجماعنا على

الظاهر وفي ( الدرر والبيان ) سوى ربه وبين الظرفين في صدر الكتائب ثم قل وبمخصص محروح  
الحنب والخاض وفي ( الامية ) دل على نية الصوم لكنه حمله أولى ولم يتعرض للوطي وقص  
ما لوجوب مبرم وقل في ( البيان ) أيضاً كلما يستخرج ، لم يدل بسدح ، حتى اطوف وبنه قل لحقق  
الثاني في ( الحميرية ) وتليده في شرحها حيث أتيا هذه حارة وقل في موضع آخر من ( بيان )  
والتيمة بدلائل لوصف في موضع ستجده ومن عمل لم يه ، مع حدث قيل من سن للاحرام  
ويمكن اطراذه مع كل عمل وحسواً عند المرتضى حيث يقول لا يدل لمد ، برفع الحدث  
ويجوز التيمم للمو مع القدرة على الماء قل وكذا حلوة اسهل ، لا قرب مسره محو فت صوة  
عليها ( وقل في موضع آخر ) لا قرب وحده تيمم للصحة يجب تمد ، دل ، ر في ( مجمع ) مد ، مد ، مد ،  
المسنة الى امصال المبني ومسالك ولصوص ، شرح ، دل ، على ، دل ، مد ، مد ، مد ،  
كما يأتي وفي ( لمالك ومجمع الزهد ) ان التيمم يسح كمد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
( والمغابيح ) الى صرح في ( المغابيح ) ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
على المعروف والمسهر بين لاسحب وقد مر في ( مذكرة ) ، بلح ، مد ، لاجح ، في ، مد ، مد ،  
يلوح ، مد ، ارده العمدة ، بلوح من ( اعية ) ، دوى لاجح ، حدث ، دل ، مد ، مد ، مد ،  
وصو ، وسال وقد قدم ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
ون ، برفع الحدث ثم سق حكماً ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
قل في ( المنهي ) ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
مسي على ان عيبه للصلاة تمام ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
الخضر لوجوب تيمم مستعد من سبق ومن قوله ، المدد ، عدد ( ١ ) ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
بدلائل من كل من الظرفين ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
تبيح اشهد في كنه ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
مقصي البداية حتى في صوة الحب ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
وسد التيمم تبين لادن ، مد ، قافص ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
دعه من بوء فلا حرج ( تنهي ) ، وقل عن ( شرح امال الحديث ) ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
الموحدات لاصلية قل فلا يدل كما قل على ان التيمم لا يتبين ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
الحرمين وقر ، القارئ ، ويد ذلك تنهي اقل ، سيجي ، في امصال لآتي من قوله ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
الوضوء والصلى قال نعم دل على عدم احكام للصلاة ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
الثانية انه يستباح بكل تيمم مشروع ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
لو كانت الموحدات تصدق على مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
الغايات كالطواف والمس لانه لا يجوز تيمم من الحدث الا كبر الله والمس ، مد ، مد ، مد ، مد ،  
لا يجوز التيمم لدخول المسحدين والثلاث والمأخذ وسبئي تمام الكلام في المسئلة في آخر بحث  
التيمم وعن ( الهادي ) انه وافق على ان المراد بالموحدات الواقص وقل في ( المدرك ) ( ٢ ) ، مد ، مد ،  
( ١ ) يمكن ان يقال ان الضمير فيما عداه راجع الى الواجب لا الى الواجب منها فيكون مراد  
المندوب ما عدا الواجب فلا ما فات ( منه قدس سره )



## وخرج الجنب من المسجدين (متن)

المتأخرين عدل عن التعبير بقولهم يستباح به ما يستباح بالمائية الى قوله يجب لما تجب له الطهارة وهم مشكل اذ المعلوم اباحته لما يتوقف على مطلق الطهارة دون ما يتوقف على نوع خاص منها كصوم الجنب للتوقف على الفصل والسند في ذلك ان عموم الادلة انما يشمل القسم الاول فالظاهر عدم وجوب التيمم له مع عدم الفصل اذ لا ملازمة بينهما فتأمل (قلت) كانه يريد بذلك التيمم من تيممه كما عرفت ~~في قوله قدس الله روحه~~ . ﴿ وخرج الجنب في أحد المسجدين ﴾ . وجب التيمم في الجملة نص عليه الاكثر والمصنف في سائر كتبه بل لا نجد مخالفاً في ذلك الا صاحب (المسيلة) فانه قال ويستحب التيمم في أربعة مواضع اغير استحبابه الصلوة وذكر هذا منها وفي (المتن) انه مذهب علمائنا وفي (المجمع) كأن دليله الاجماع وفي (المدارك) هذا مذهب أكثر علمائنا وفي (الذخيرة) نقل الشيرة وفي (المفاتيح) نسب القائل بالاستحباب الى الشاذوذ وألحق به الحنف في (المتن) والتحرير والدروس والبيان والذكرى والألفية) وغيرها وقد خلا عن ذلك كلام القدماء الا أنه علي فانه أنه الجنب والحائض التيمم اذا اضطررا الى الدخول نقله عنه في (الذكرى) ونقل عن المعتز (فيها) القول بالاستحباب وقال انه اجتهد في مقابلة النص واتصر له في (الروض والمدارك) بأن النص مقطوع فلا يدل على أكثر من الاستحباب وقد تقدمهما في ذلك المحقق الثاني في (شرح الألفية) وجزءه في (المجمع) بعدم اللاحق ولم يستح له في (الوسيلة) كما استحبه للجنب (قلت) الرواية هي رواية أبي حمزة وهي رسالة في (الكافي) كما ذكرها الا انها صحيحة في (التهذيب) والمراد بالحائض ما كانت في الحض أم بعد انقطاع الدم فتحكم الجنب بدون احتلام نص عليه الاستاذ ملامحمد فر حرمه الله تعالى في (حاشية المدارك) ونبه عليه الشهيد في (الذكرى) في ذيل كلام ابن الجنيّد مذهب (المتن) دونه لاجماع على اللاحق حيث قول والرواية وان كانت مقطوعة الا انها مناسبة للمذهب (مقل) المحقق الثاني والظاهر ان الفساد كالحائض دون المستحاضة (وقل في جامع المقاصد) مورد الخبر المختلّم ولحق به كل جنب حصل في المسجد وما الى عدم اللاحق لانه قيس ومثله قال في (المدارك) كما قل سيخه في (المجمع) ووافقتهم صاحب (الذخيرة) وتأمل فيه صاحب (الدلائل) وبسط الكلام في المسئلة (نقول) اختلفت عبارات الاصحاب فمنهم من اعتبر الاحتلام كاشيخ في (المسوط) وبني المكرم وابن حمزة وان كان استحبه وأبي عبد الله العجلي وابني سميد في (الجامع) (والرفع والمعتبر) والمصنف في غسل (التحرير والمنتهى) والكاشاني وغيرهم ومنهم من اعتبر صدور الحائض فيهما وطلق في الاختبار والاضطرار كما في الكتاب في مبحث الفصل (والنهاية فيه والمنتهى)

اعلم ان اعتراض مدارك لم نفهمه لانه ان أراد بمطلق الطهارة الطبيعية لا بشرط (ففيه) انه لم يقل به أحد لان الصلوة تتوقف على النوض ترة وعلى الغسل ترة وعليهما أخرى على المشهور والمراد من قوله عليه السلام لا صلوة لا بظهور ليس توقفها عليه من دون قيد خصوصية (قوله) وما توقف على نوع خاص فيه ان النوع الخاص طهارة أيضاً تتوقف صحة الصوم عليه كما صرح به بل صرح بأنه طهارة حيث جعله نوعاً منها والخصوصية لا تخرجه عن كونه فرداً للطهارة على انه هو بوجوب التيمم للخروج من المسجدين ويوجب له دخول المساجد عموماً كما سيجيء في بحث التيمم ان شاء الله تعالى (منه عفا الله عنه)

(والندكرة) في المقام صريحاً وهو ظاهر الكتاب هنا (والتحرير والشرائع والألفية) ومنهم من اعتبر خروج الجنب وطلق في الاختيار والاضطرار صدرت الجنبه فيهما أو خارجهما كما في أول (النهاية) (والارشاد والألفية والمدروس وشرح الألفية) للمحقق الثاني (وتعليقه على الارشاد والمالك والجمهرية) (وقد علمت) أن أبا علي أئيم الجنب والمختص التيمم إذا اضطر إلى الدخول وربما ظهر من (شرح الألفية) أن الأصحاب على ذلك لأنه قال بعد ذلك وربما قصره بعض على المحتلم اقصاراً على موضع النص الخاص وهو ضعيف انتهى ويأتي تمام كلامه انتفاء الله تعالى وفي (حاشيته على الشرائع) قد عداه الأصحاب إلى مطلق الجنب والرواية في المحتلم وفي (الروض) استسباط عموم غير المحتلم من (التفحيح) وإن العلة هي الجنبه وقريب منه ما في (الذكرى) والمصنف والمحقق في (المنتهى) (والمعتبر) بعد قلهما للاجماع على المحتلم جملة دليل المسئلة هو المرور وقد أجمعوا على أن تحريم المرور غير مخصوص بشيء كما قله في محله غير واحد وفي (حاشية المدارك) نسبة الحق غير المحتلم إلى فتوى الأصحاب فلا لحق موطن اجماع كما هو ظاهر (حاشية الشرائع) وظاهر (المعتبر والمنتهى) ورواية لاح من غيرها واجماع (الغنية) يحمل على نفس الحكم وإن غير ذلك لم يضر أن يفرضهم أن الجنب لما حرم عليه الاجتياز لا يتطهر واجب عليه التيمم مرة يعيدون بخصوص المحتلم لأنه مورد النص ومرة يعيدون بالأعم كما صرح به الاستاذ وغيره والظاهر لزومه على من اضطر إلى الدخول فيهما واللبث في غيرهما كما قل عن شرح الفضل وأما الدخول عمداً أو نسباً فقد مر أنه ظاهر جملة و به صرح المحقق الثاني في (شرح الألفية) وقد اختلفوا فيما إذا قص زمن الغسل عن التيمم أو سواه فالمحقق الثاني في حاشيته وصاحب (المدارك والدلائل) على منع الغسل على كل حال ونسبه إلى القليل في (البيان) قال في (حاشية المدارك) حرمه الله تعالى (ويلزمهم أنه عند عدم التحكم من التيمم والتمكن من الله يخرج بغير غسل وقال في (الندكرة والذكرى) إلا أنه تعرض في (الذكرى) المساواة فيعلم ما إذا قص بطريق أولى (والمدرّس وشرح الألفية وروض الجنان) (والمسالك والذخيرة وحاشية المدارك) يلزم الغسل حينئذ وهو ظاهر (النهاية والمعتبر) حيث استند في (النهاية) إلى تعذر الغسل في أصل المسئلة وفي (المعتبر) إلى تعذر الطهارة المائية بل احتمال في (الذكرى) تقدم الغسل مع امكانه من غير تقييد بمساواة وغيره بل ربما لاح من (لوسيلة) حيث قل للخروج منه للاغتسال وقال عن الفضل الهندسي أنه حسن واطلق وجوب التيمم من غير تعرض لذكر الغسل في (الغنية والسرائر والشرائع والنافع والارشاد والتحرير وهذا الكتاب والألفية والمفاتيح) واطلاق هو لا يحمل على ما ذكر كاطلاق الخبر قل (المحقق الثاني في شرح الألفية) والشاهد الثاني وغيرهما أن الخبر مبني على الغالب من عدم مكان الغسل في المسجدين بهذه الشروط بل لا يكاد يتفق في غيرهما أيضاً إلا على احتمال لا يكاد يتصور في نظر العلم بحالهما وذلك كاف في الاطلاق والاحتكاك في الفرد النادر على ما علم من الكتاب والسنة (ويلعلم) أنه لا قائل بتقديم الغسل مطلقاً كما صرح به في (الروض) هذا كله ما لم يستلزم تلويث المسجد كما صرحوا به وقال في (الذكرى) ولو كان قريباً من الباب وجب التيمم وإن زاد زمانه على زمان المرور وقر به في (الدلائل) وتأمل فيه في (الذخيرة) وقطع مولانا المقدس أدام الله حراسته في شرح (المفاتيح) بالخروج من غير تيمم وهو الموافق للاعتبار وترجيح الغسل مع المساوات واطلاق الامر بالتيمم ينفي على الغالب وقال في (الذكرى والدلائل)



والمندوب ما عداه (متن)

لا فرق بين الرجل والمرأة ( وقال المحقق الثاني في شرح الافية ) انما حض الحكم بالمسجدين لان الاجتياز في غيرهما غير مشروط بالطهارة فيادر الى الخروج واستترب الشهيد في (الذكرى) الاستحباب للقرب الى الطهارة وعدم زيادة الكون فيها على الكون له في المسجدين وضعفه ( في المدارك ) وتأمل فيه في ( الدلائل ) ونفى عنه الجودة في ( الذخيرة ) وقطع الاستاذ بالمدم لان قطع المساجد الباقية غير محذور فكيف يباح الحرام أعني اللبث لاصالة المندوب قال نعم لو اتفق له ماشياً كان احتمالاً ( قالوا ) ويجب عليه ان يتحرى أقرب الطرق الى الخروج وقبده في ( شرح الافية والروض ) ( والذخيرة ) . يمكن حصول الماء خارجاً مع التمكن منه ومع عدمه لأنجب المبادرة لـ له ان لا يخرج قال في ( شرح الافية والروض ) وبذلك يجمع بين قولهم هنا بوجوب الخروج والمبادرة اليه وبين ما قالوه من انه يستباح به ما يستباح بالطهارة المائية فان من جملة ما يبيحه المائية اللبث في المسجدين وغيرهما فيصح حينئذ اللبث والصلوة فيهما ( قلت ) كأنهما لم يعتدوا بخلاف فخر المحققين حيث قال بعدم دخول التيمم المساجد نسبة اليه الشهيد الثاني قال انه مذهبه فقط ( واستشكل في النهاية ) في أصل وجوب التحري وجعله أقرب في ( المتهى ) وقل في ( مجمع الفوائد ) انه على فرض عدم التعمد ينبغي ان لا يقال يتحرى أقرب الطرق ورده الاستاذ أدام الله حراسته بان مدرك وجوب التحري مادل على حرمة الاجتياز فلا بد من الاقتصار على مقدار الضرورة حتى لو تمكن من التيمم بجنازة لزمه وهذا لا ينافي كون التيمم مباحاً اذا اباحته بتقدير بتقدير الضرورة أعني الجزء الزماني الذي لا يمكن قطع المسجد باقل منه ولو زاد عليه كان متمكناً من الطهارة الاختيارية في الزائد اذ هو واجد للماء في حق اللبث غير واجد في حق القطع نعم وجده بالتيمم حيث انه أباح له القطع انتهى فتأمل جيداً قل في ( مجمع الفوائد ) اذ كان التراب في موضع آخر بعيد عن الباب فالظاهر انه يتيمم به ويخرج لا إطلاقاً بالص بالتيمم قال المحقق الثاني في ( شرح الافية ) وينوي في التيمم للخروج استباحته ولا ريب في حصولها به لكن هل يستباح به غيره من الغايات قبل لالحكمهم بوجوب الخروج عفيه بغير فصل متحرراً أقرب الطرق فلو أباح غير الخروج لأباح المكث ولو جوبه على الخاتض التي لا يتصور فيها الاباحة ثم اختار الاستباحة اذا صادف عدم الماء وتبعه على ذلك صاحب ( الدلائل والمدارك والذخيرة ) قال في ( حاشية المدارك ) هذا لا يستقيم لصاحب ( المدارك ) على ما ذهب اليه أولاً لان الترابية متعينة للخروج عنده فكيف يتأتى التمكن من المائية حالة التيمم حتى يقول الاظهر انه مباح اذا لم يكن التيمم متمكناً من استعمال الماء حالة التيمم انتهى ثم ان المحقق الثاني خالف نفسه في ( مجمع الفوائد وتعليق الشرائع ) فنع من الاستباحة وان عدم الماء ويمكن تأويله فتأمل وما وجدت من تعرض لهذا الفرع سوى من ذكر ولعل سكوته عن إمكان القاعدة المعروفة من عموم البدلية واحتمل في ( النهاية ) اشتراط تراب غير المسجد لو وجده ولعل ذلك لما في بدن الجنب من الخبث فلا يمس تراب المسجد أو لا يعلق منه بعض الشيء فيلزم اخراجه منه ( فتأمل ) وفي حاشيته على ( الدروس ) انه يستوي تمام الجنب وابعاضه وسطح المسجد وأرضه وفي الاول تأمل • قوله قدس الله تعالى روحه •

( والمندوب ما عداه ) هذه العبارة وقعت للمحقق والشهيد وقد اختلف الاصحاب في بدلية التيمم

وقد نجب الثلاثة باليمين والنذر والعهد (متن)

عن الاغسال المندوبة هي (المسوط والموحز) ولا تدل على الاحرام ويأتي للمصنف في هذا الكتاب  
 مثله وفي (النهاية) نفى البدنية مطلقاً وفي (البيان) احتمال البدنية مطلقاً حيث قل ويمكن طرده  
 مع كل غسل وقد سفت عذته فيه تقدم وفي (الذكرى) قل فيه طرده كله حيث لا يقول بها  
 رحمه ولا فبها وجهان وقد حزم بالاستحباب حيث استشهد الشافعي وحرمه رحمه الله عليه  
 (وقل في البيان) حد احتمال لا طرد وحده صاعداً عن حد حيث يدل على لا غسل مندوبه  
 ترفع الحدث وظاهر (التذكرة) لا جرح على انه يربط للصلاة مندوبه وظاهر مندوب وموس  
 كذلك وحتمل التيسير تحديد تيممه كما في (المختار وخمسة وستين ومائة) في (البيان) لا  
 واستشكل فيه في (نهييه لاحكامه والبيان) عدمه حص ولا يدرجه في (البيان) لا يدرجه  
 في (الخلاص) وظاهر (منتهى وتذكره والذكرى) في (موسم على نهيه) لا يدرجه  
 مع وجوده من دون تبيد خوف موت كما ذكره في (الموسم على نهيه) لا يدرجه  
 لعدم نية الاجماع وضوء الظاهر وفي (الذكرى) حله على لا يدرجه  
 لا يدرجه في (البيان) حيث حيث قبحه خوف موت وعلة في (البيان) لا يدرجه  
 الحدة (البيان والدروس) خوف موت وحسنه منقوصاً طه (الموسم على نهيه) لا يدرجه  
 قال فان وحده حدة ولا يمكن على طهارة يجمع على وهو لم يدل على (البيان) لا يدرجه  
 جله واراد في (نهييه) وسبق في حديث الحذر في (الموسم على نهيه) لا يدرجه  
 لموسم على نهيه وعلة استدلاله حصص عن القدرين علة (البيان) لا يدرجه  
 هذا ذكر على معنى عرسه ويجمع من ذلك في حقه كما قلنا في قولنا في ملية  
 سلام في (البيان) محمدي في (البيان) طهر في (البيان) لا يدرجه  
 ونحو الكلام يأتي في بحث ايمه واراد في قوله دلائل منه (البيان) لا يدرجه  
 ونحو ذلك ثم يكون له فيه وجهاً لا يحدث كما يأتي في بعض (البيان) لا يدرجه  
 الله تعالى رحمه الله (البيان) وقد نجب ستة يمين وامد (العهد) هذه ذممة لا يدرجه في تيمم  
 الطهارة بمحرم (البيان) كانت سببه حة كاصحوه (البيان) لا يدرجه  
 وقد نجب ثلثة في طهارة نذر وسببه (واشبهه في لامية) ذلك سببه ما سببه في الجميع  
 وهو انه حل موجب من الطهارة المذرة وشبهه قسماً لموجب سبب الاحداث وهو يقتضي  
 ان موجب موجب المذرة وشبهه يس هو لحدث ومن زاد ذلك فاجع الى علة (البيان) لا يدرجه  
 على ذلك المحقق الثاني في شرحها ثم أحد يقول العدة حد والمصنف في عين هذه ما يدرجه  
 (التذكرة والنهاية) وفي (الارتد والتحرير والدروس) وقد نجب الثلاثة في الطهارة مذكورة في  
 (الشرائع) قد نجب الطهارة مذكورة وشبهه والحاصل ان العبارات مختلفة وبعضها اعلم منه  
 نجب الثلاثة وظاهر الجميع ما اذا تعلق النذر بالانواع كل بمقصوده وقل في (البيان) لا يدرجه  
 بجنس الطهارة لا بالانواع فان عين أحدها تعين وان خبر مطلقاً تعبر بين لوضوه وامسك وان قيد التيمم  
 بالتيمم اشترط عدم الماء وان أطلق الطهارة فلا قرب حله على المائة الزافعة للحدث والمليحة للصلاة فنذكر

تعين التيمم ومثله صنع في (المسالك) قال ويتخير مع اطلاق نذر الطهارة بين الوضوء والغسل فان تعذر  
 تعين التيمم وقال (في الروض) أما لو نذر الطهارة مطلقاً ففي تخيره بين الثلاثة أو جملة على المائة خاصة  
 أو الترابية أوجه مبنية على ما سلف من الكلام على ان مقولية الطهارة على الثلاثة هل هو بطريق  
 الاشتراك أو التواطؤ أو التشكيك أو الحقيقة والمجاز فلي الأولين يبر بكل واحد من الثلاثة لكن  
 يشترط في التيمم تعذر الآخرين وعلى الثالث بمحتمل قويا ذلك وبمحتمل انصرافه الى الفرد الاقوى  
 وهو المائة مخيراً بين فرديها لانه المتيقن والى الاضعف وهو التيمم لاصالة البرائة وهو أضعفها وعلى  
 الرابع ينصرف الى المائة خاصة قطعاً وعبرة (الروض) هذه هي عبارة المحقق الثاني في (شرح الانية)  
 بتفاوت يسير جداً وفي (المدارك والذخيرة والدلائل) سوق عبارة (الروض) بتفاوت يسير ونحن نقل  
 عبارة (المدارك) ثم نقل ما حققه المولى الاعظم المدقق الاستاذ أدام الله تأييده في حاشية (المدارك)  
 (ومنه يعلم) حال هذه العبارات (قال في المدارك) في شرح قول المحقق وقد نجب الطهارة بنذر وشبهه  
 ما نصه نذر الطهارة يتحقق بنذر الامر الكلي ونذر أحد جزئياتها فهنا مستثنان الأولى ان ينذر الطهارة  
 والواجب فعل ما يصدق عليه اللفظ حقيقة فان قصد المعنى الشرعي بي على تبوته واحتيج الى تعيينه  
 وان قصد المعنى العرفي بني على ما تقدم من الخلاف وفي جملة على المائة خاصة أو الترابية أو  
 تخييره بينهما أوجه مشاهداً ان مقولية الطهارة على الانواع الثلاثة هل هو بطريق الاشتراك أو التواطؤ  
 أو التشكيك أو الحقيقة والمجاز فلي الأولين يتخير وكذا على الثالث على الاظهر وبمحتمل انصرافه  
 الى الفرد الاقوى لانه المتيقن والى الاضعف تمسكاً باصالة البرائة من الزائد وهما ضعيفان وعلى الرابع  
 يحمل على المائة خاصة اذ الاصل في الاطلاق الحقيقة (انتهى) قال الاستاذ في حاشية (المدارك)  
 النذر انما يتعلق بالمراد من اللفظ والناذر أعرف بمراده ولعل مراده أي مراد صاحب (المدارك) أن ينذر  
 معنى لفظ الطهارة على الاطلاق من غير قرينة والاصل فيه الحقيقة لكن على هذا لم يستقم قوله فان  
 قصد المعنى الشرعي «الحج» لان الناذر من المتشعبة ومدلول كلامه ليس الا المعنى العرفي واطلاقه  
 لا ينصرف إلا اليه وان بني على انه أي معنى حقيقي يراد من اللفظ يصح وان لم يأت بقرينة بناء على  
 ان الشرط مجرد لفظ فيه بعد تسليم ذلك تعين مراده فلا وجه لما ذكره قوله والواجب مع انه  
 لا نزاع في ثبوت المعنى الشرعي وان اللفظ صار حقيقة فيه لكن النزاع في كونه حقيقة عند الشارع وان  
 بني على انه يصح ان أراد معنى حقيقياً أي حقيقياً يكون وان كان لم يأت بقرينة على هذه الارادة  
 (ففيه) بعد تسليم صحته وتسامح عدم صحة ارادة المجازي انه لا تنحصر حقيقة فيما ذكره اذ ربما كان  
 اللفظ حقيقة في معنى باصطلاح مجاز فيه باصطلاح بل لاشك ان لفظ الطهارة كذلك وأيضاً لا يستقيم  
 قوله فلي الأولين يتخير اذ على تقدير الاشتراك لا تعين المنذور فيبطل النذر الا ان يريد ما يطلق  
 عليه اللفظ فهو حينئذ معنى مجازي ومع ذلك يرجع الى التواطؤ والتشكيك على ان التعيين حينئذ يرد  
 الناذر فلا وجه للبناء على محل النزاع وكذا قوله اذ الاصل الحقيقة وان أراد ان الناذر اذا أراد من  
 لفظ الطهارة ما يطلق عليه هذا اللفظ حقيقة في الغاورات أي محاورة كانت يكون كذا وكذا لا انه يريد  
 منه معناه في صيغة نذره (ففيه) انه مع ما فيه من الحزازة البظاهرة انه كيف جعل نذر الطهارة على الوجه  
 الكلي منحصرأ في هذا الشكل الغريب حيث لم يرد من اللفظ صيغة معناه الحقيقي في اصلاحه بل  
 يريد أي حقيقة تكون في أي محاورة ثم عين خصوص محاورة الشرع والعرف من دون معرفته بثبوت

• • • كتاب الطهارة • • •

بِالفصل الثاني في أسبابها (متن)

المتبعة على العلماء والاستاذ أدام الله حراسته الحق بلا جارة نظيرها من الجملة وما أخذ شرطاً  
 في نه دلائله الى غير ذلك وقال الفضل في شرحه فلو نذر التجديد لكل فريضة وجب حتى التيمم  
 ان استحماه أو علقنا النذر بالمباح وفائدته لزوم الكفارة بالمحائمة لا بطلان الصلوة (١) لاستباحها  
 والصلوة الا الى وان أعاد الصلوة جماعة كذاه الطهارة سواء قلنا باستحباب المعادة أو ان الفرض أحدهما  
 لا منه واحتمل التجديد على الثاني في ( نهاية الاحكام ) ثم انه قدس الله روحه أورد عن ( النهاية ) بحثاً  
 حائلاً في تعدد التيممات والصلوات فيما لو نذر تيممات بعد الصلوات وسيأتي نقله انشاء الله تعالى في أحكام  
 التيمم لانه ذكره في ( النهاية ) هناك وما توفيقي الا بالله واسأله بمحمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم  
 بن وفدي لانياء هذا الكتاب انه أرحم الراحمين

... الفصل الثاني في اسبابها ...

سبب بالأسباب ( الشبهة في الذكري والبيان ) السيد في ( جملة ) غير بأنه قض ونبه الشيخ في  
الأسباب ( الشبهة في المقدمة ) غير المحقق في كتبه بالموجبات وتبعه المصنف في ( التذكرة والمتهى )  
مقدمة ( قال في المدارك ) الظاهر أنها مترادفة والفارق اعتباري وهو ظاهر الفصل الهندي حيث قال  
والمراد بالأسباب الاحداث والاحداث في العرف هي النوافض ( مثال الشهيد في حواشي القواعد )  
والمتحقق الثاني في ( مجمع الفوائد مترجح الافقية ) والشاهد الثاني في ( الرض والروضة ) وصاحب  
الادلة والشبهة ( ان السبب اسم مطلقاً من الموجب والنقض وبن الاخيرين عموم من وجه  
لان السبب يقال مع عدم ايحاج الموضوع كما لو حصل الحدث قبل الوقت وهو أعم من الموجب  
ويطابق مع عدم تقدم الطهارة فهو أعم من الناقض ولان الموجب يصدق بدخول الوقت مع  
عدمه في المصادفة ( قال في تشرح الافقية ) ولا يرد ان الوجوب حاصل من قبل حيث لم يكن  
منظراً للمعاقب الوجوب على الحدث الطاري فيزده تحصيل الحاصل واجتماع علتين ( تم أجاب ) بأن  
شأن النزاع معرفت وكل واحد من الساق واللاحق لا انفرد امكن موجباً انتهى ( وفيه نظر ) واضح  
من تأمل ( ٢ ) والناقض يصدق مع عدم دخول الوقت مع سبق الطهارة وبجتماعان في سبق الطهارة مع  
دخول الوقت فبينهما عموم من وجه ( قال المحقق الثاني ) وقد علم من حدودها ان اطلاق اسم الموجب  
والناقض على جميع الاحداث بطريق الجواز من باب اطلاق اسم الجزء على الكل وفي الموجب مجاز  
آخرون الموجب حقيقة هو الله جل ذكره فاتعير بالاسباب عنها أدب ( وقال ) في موضع آخر ان  
حملها موجبات خبر من جعلها اسماً لانها دور عدمية فان النوم عبارة عن تعطيل الخواص الظاهرة  
وظاهر انه عديم والسبب عبارة عن أمر وجودي منضبط دل الدلائل على كونه معرفة بالحكم شرعي  
( وأنت خير ) بأنه لو قلنا بأن الاسباب هي الاحداث كما ذكره الفصل في شرحه كما يأتي يندفع تقريره  
هذا قال في ( المدارك ) واعترض بعض مشائخنا المعاصرين على الفارقين بأن الجناية ناقضة وليست

(١) قد يقال على الفاضل انه تبطل الصلوة لان المأمور به حينئذ هو الصلوة مع التيمم بمجدد وبدونه يعلق النهي عليه والنهي في العبادة اذا تعلق باحد الثلاثة يوجب الفساد فتأمل (منه طلاب ثراه)

(٢) لأن الكلام في منع علية اللاحق مع الاجتماع لامع الافراد (منه قدس سره)

يجب الوضوء بخروج البول والغائط والريح من المعتاد وغيره مع اعتياده (متن)

بسبب وكذا وجود الماء بالنظر إلى التيمم فلا يكون بين النقص والسبب عموم مطلق بل من وجبه  
 أيضاً صاحب (الدلائل) نقل ذلك (وأجاب) بأن مراد بالأسباب سبب مطلق لطهارت خلت جنبها  
 أو اتحاد الجانبين ناقصة للوضوء سبب للفصل ووجود الماء ناقص لتيمم سبب للوضوء وفي (كشف  
 الرموز) أن الموجب عام من النقص وحول بمصعب الفرق بين النقص والموجب بكونه المطلق فإنه  
 موجب غير نقص وبالجانب فتم ناقصة غير موجبة ذكر ذلك في (الدلائل) ورده بأن البلوغ من سببه  
 حدث كان موجباً غير نقص أو طهارة كان ناقصاً غير موجب وعده عليه على أن طهارة أصلي سرية  
 صحيحة هذا (وربما قيل) أن السبب لا يؤثر في لوجود الماء وجوداً وعندما (فقال) لا يخص موجب  
 مطلقاً ويعبر عنه بما يعرض للمتغير عقيب التكليف فتم (وقال القاضى خدي) أن مراد الأسباب  
 الأحداث الموجبة لخطاب المكلف بالطهارة بغير أو بعد المتروك من جهة أو ثلثة أو ثلاثة من حدث  
 قبل التكليف وهي نواقض الطهارة السابقة عليها فلا تشمل الطهارة التي هي سبب الطهارة  
 المتدوية لأنها ليست بحدث ولا لأفعال متغيرة عنها ولا تشمل الأحداث السابقة لأنها لا تكون  
 والسببية (وإنما لأفعال) مقدمة كاسمي إلى رواية المصنف وقال أبو عبد الله وهو من الأسباب التي  
 ليست مقصودة من الفعل ولا تعد من الأحداث عرفة ووردت من الأسباب - هذا هي الأحداث  
 والأحداث في العرف هي النواقض (متن) وقد تشمل هذا على قوله (وإنما) ما طهر في الزمان  
 كما تقدمت منه (ومنه) أن الأسباب وجوبية فلا يرد غرض المتعلق الثاني (وقال) مضمون قوله  
 بالأسباب والموجبات من شأنه ذلك حتى يدخل حدث طبيعي فلهذا وجوبها من شأنه قوله  
 قدس الله تعالى روحه - (يجب الوضوء بخروج البول والغائط والريح) - نقل على  
 نقض الثلاثة في الجملة لاجتماع في (معتبر والمتن) والدلائل (مقدمة) (معتبر) - قوله  
 رحمه الله تعالى - (من المعتاد وغيره مع اعتياده) - كما في (الشرائع والتحرير) وفي (المتن)  
 (وبجمع المفعول) إنما يعتبر لاعتياده في غير المعتاد ذلك ما يستد الطبعي من استدلال خارج من  
 غيره بأول مرة ومثل ذلك ما في (الدلائل والروض) وقريب منه ما في (الروضة والجفنة) حيث  
 قبل من الموضع المعتاد أو من غيره مع الاستداده وما في (الرفع والنية) المتصانف مع احتمال عدمه في  
 (الارشاد والتمهيد والكفاية) وغيرها البول والغائط والريح من الموضع المعتاد وهو ظاهر من (المراسم)  
 عند ذكر أحكام الطهارة ببول والغائط والريح لخروجه من الذكر على وجه معتاد وفي (الندوس)  
 (والذكرى والبيان) اعتبار الاعتقاد لإصالة أو عروضه ونقص في (السرور والذكر) في فرع ذكره على  
 عدم الفرق بين المعتاد وغيره في البول والغائط وفي (المنفعة والهداية للعبد في الوسيلة والنية والغنية)  
 (وجمل المرتضى) على ما نقل اقتصر على ذكر الثلاثة من دون تعرض للاعتياد تم نقل لاجتماع في  
 (النية) وقال في (الشرائع والمعتبر والمتن) والتحرير والموجز) أو اتفق مخرج الإنسان في غير الموضع  
 المعتاد خلة قض الحدث الخارج منه ونقل لاجتماع عليه في (المتن) والتحرير والمذكر) قالوا جميعاً  
 بعد ذلك ما عدا (الشرائع) وكذا لو استد الطبعي وانفتح غيره (وقال في المتن والتحرير)  
 وغيرها إذا انفتح مخرج آخر والمعاد على حاله فإن صار معتاداً فالأقرب مساوته في الحكم وقال في

والنوم المبطل للحاستين مطلقاً وكلما أزال العقل (متن)

(الذخيرة) ١٠ المشهور بين المتأخرين وقال في (التحرير والمتهى) وان خرج نادراً فلولجه انه لا ينقض وقال في (المبسوط والخلاف والجواهر) البول والغائط اذا خرجا من غير السيلين من موضع الخط في البدن ينقض الوضوء اذا كان مما دون المعدة وان كان مما فوق المعدة لا ينقض الوضوء وبه قال الشافعي الا ان له فيما فوق المعدة قولين وفي (التذكرة والمعتبر وشرح الموجز) ان الريح الخارج من قبل المرأة ينقض وأخاف اليه في (التذكرة) الأدر وفسر بأنه الذي به ريح الفتى وذهب ابن ادريس والمصنف في (المتهى) والشيدان والمحقق الثاني وصاحب (المدارك والذخيرة) الى عدم التقض وفي (الدروس) ان بعضهم قل بنقض الريح الخارج من الذكر واعتبر في (المجمع والمدارك والذخيرة) الرجوع الى العرف في الاعتقاد ونقلوا في هذه الثلاثة عن بعض تحديدته بالتكرار مرتين فبنقض في الثلاثة وهو خيرة (المسالك والروض والدلائل) وفي (الهادي) الاقرب التقض بالرابعة مع عدم تطاول الفصل وقل في (الذكرى والدلائل) ان الخبيث ان اعتيد مخرجها تقضاً او احدهما تقض فقط وحكم في (التذكرة) لنقض مطلقاً خرج من المعتاد او من غيره قل الاستاذ في (شرح المفاتيح) ادعى المعتبرون للاعتياد الاجماع على ان الجشا لا ينقض وما ندرى ما يقولون في الجشا المتن اذا اعتيد خروج الغائط من العم مع انسداد المخرج الطبيعي • قوله قدس الله تعالى روحه •

(والنوم المبطل للحاستين) • وفي (المنفعة والمراسم) وغيرهما النوم الغالب على العقل وصرح الاكثر بالغلبة على السمع والبصر وفي (جمل السد والغنية) اعتبار الغلبة على التحصيل (ما يقتضيه التحصيل) وفي (البيان والروض) الغلبة على مطلق الاحساس وفي (مجمع الفوائد والروض والدلائل) وغيرهما ان السمع والبصر أقوى الحواس ونظر فيه في (المدارك) وفي شرح (الانفة والذكرى والروض والذخيرة) وغيرها اعتبار الغلبة تحقياً أو تقديرًا والاجماع منقول على أصل المسألة في (الخلاف والغنية والسرائر والانتصار والتذكرة وشرح الموجز) (والذخيرة) ونسبه الى علمائنا في (المعتبر والمتهى وفي الكفاية) الى الاصحاب ولم يذكره علي بن بويه في موضع البيان • قوله • • (مطلقاً) • قائم كان أو عدداً مجتمعاً او منفرداً قصيراً كان النوم أو طويلاً مستنداً أو مضطجماً وعلى كل حال كما صرح به الاكثر ونقل على هذا النحو الاجماع في (الانتصار والناصريات والخلاف وشرح الموجز) وفي (المتهى) نسبته الى علمائنا وفي (المختلف) الى الشيخ والكاتب واكثر علمائنا (ثم قل) ان كانت الرواية مذهباً لابي جعفر فالمسألة خلافية والا فلا وأسند في (التذكرة) الى من عدا الصدوق فانه حكم بعدم لزوم الوضوء لمن نام قاعداً بدون انقراج وروى عن أبي موسى وأبي مجلز وحيد الاعرج وعمر بن دينار ان النوم غير ناقض أصلاً (وقال) مالك والاوزاعي انه ان كثرت تقض والا فلا (وقال) أبو حنيفة وأصحابه لا وضوء من النوم الا على من نام مضطجماً أو متورفاً وكذا الشافعي • قوله قدس الله روحه • • (وكلما أزال العقل) كذا في أكثر العبارات وفي (المنفعة والنهاية) المرض المانع من الذكر كالأغماء وفي (المبسوط) وغيره صرح بأسكر والأغماء والجنون وفي (الغنية) ما يقتضيه التحصيل من نوم أو مرض وفي (المراسم) النوم الغالب على العقل وما في حكمه وفي (السرائر) اذهب العقل ومنع التحصيل الى غير



والاستحاضة القليلة والمستحب للنواقض كالود المتطبخ ناقض اما غيره فلا ولا يجب  
بغيرها كالمندي والتي وغيرهما (متن)

ذلك وقل عليه في (التهذيب) اجماع المسلمين وفي (الفنية والمدارك) ولدلائل اجماع طائفة  
(الاصحاب خ ل) وفي (النهاية) نسبة الى عثمان وفي (المتن) لانعرف فيه خلافاً بين أهل العلم  
وفي (الخصال) ان من دين لامامية ان مذهب العقل نقض مطلقاً وفي (البحر) ذكر لاصحاب نقض  
الاجماع (١) على نقضه وفي (الكفاية) نسبة الى لاصحاب مثله في دينه وفي (تذكرة) من  
الخلاف الى الشافعي وفي (المفاتيح) كذا قوله • • • قوله قدس الله روحه • • • والاستحاضة  
القليلة قل الاجماع في (المعتبر) في القليلة في قول الطائفة وكذا في (شرح لمحة) • • • انتهى وفيه من  
عقيل وفي (جمع الفوائد) قل اتفاق لاصحاب مد المدنين وهو ظاهر (نقطة وفي هدي) قل  
اجماع المسلمين على ايجاب عشر للطيرة وعد الاستحاضة وطهرها • • • يلوح من كلامه في تفصيل • • •  
كتفصيل المقدمة ان مذهب التفصيل وقد انتهى من اجماعه هده سائر ذكره عن قس  
الله تعالى ونسبه في (تذكرة والنهاية) وشرح لمحة الى علمه • • • وهو في (المتن) في (المتن)  
(والخلاف (٢) ولدلائل ومدارك والذخيرة) لان في مصر نسبه الى كبر لاصحاب • • •  
(مدارك) وخالف القديمان فلم يوجب لحسن عليها اغتسالها • • • والاحتياط • • • من في  
(لمراسم) ذكر النواقض في موضعين فلم يذكرها بل ظاهره • • • استفتى عنه • • • يدل • • •  
ذلك فليس يوجب الوضوء ذكر ذلك في موضعين لانه في بحث الاستحاضة ذكره • • •  
اذا لم يرشح له على ما تحشى به • • • قوله قدس الله روحه • • • • •  
ناقض ما غيره فلا • • • في العبارة ضرب من التحور قل في (الخلاص) لمد خارج اذا كان خائفاً  
من نجاسة والحصى ولم لا الدم • • • لا يقض الوضوء • • • قوله قل في (المدار) • • • قل فيها  
الاجماع على ذلك وهذا خص بالحكم الذي وفي (التذكرة والنهاية) • • • (المدارك) قل  
الاجماع على الحكمين أعني حكم المصاحب وغيره (وقال) الشافعي وبه حنفية ن جامع • • • يعرج من  
السبيلين ينقض وواقفاً مالك وربيعة • • • قوله قدس الله روحه • • • • • لا يجب • • • كالمندي  
والتي • • • قل الاجماع فيها في (الخلاص والفنية) ونسبه في (تذكرة والنهاية) • • • الى علمه  
وفي (مدارك) قل الاجماع في التي وحمل المذي معروف مذهب لاصحاب وفي (الاحتياط) لا يعرف  
فيه مخالفاً الا ابن الجنيث ثم بعد ذلك قال انه معروف (معلوم خ ل) من مذهب لانه عليهم السلام  
وفي (الذخيرة) عدم نقض المذي مشهور وخالف الكتاب أبو علي فقال ان الخارج عقب الشهوة نقض  
وهو ظاهر (فتاوى خ ل) (التهذيب) اذا كان خارجاً عن المهود المعتاد لكثيره واحتمله في الاستحاضة  
استحباً وجميع فقهاء العامة أوجبوا منه الوضوء وغسل الثوب • • • قوله قدس الله روحه • • •  
(وبغيرها) قل الاجماع في (الخلاص والفنية) على عدم نقض الردي والحصى والدم غير الدم • • • الثلاثة  
ودم الفصد والرعاف ولمس المرأة محرماً وغير محرم ولمس الفرج والقهقهة وأكل لحم الجور • • • ما منه

(١) قل في (كشف الظلم) عن بعض الكتب خبراً صريحاً في ان الانغماس ناقض وفي هذه  
الاجامات بلاغ (منه طاب ثراه) (٢) في بحث الاستحاضة (منه قدس سره)



فان انضم الوضوء فاشكال ونية الاستبابة أقوى اشكالا ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والغسل وكل أسباب الغسل أسباب الوضوء الا الجنابة فان غسلها كاف عنه وغسل الاموات كاف عن فرضه (متن)

حدث الجنابة مع غيره وأراد التيمم فان الخلاف جار فيه وفي (جامع المقاصد) في بحث التيمم انه اذا نوى الاستبابة بالتيمم من غير غسل الجنابة فالظاهر عدم الاجزاء لعدم النص وعدم تصريح الاصحاب فيه بخصوصه \* **حديث** قوله قدس الله روحه **منه** \* ( ونية الاستبابة أقوى اشكالا ) قال بعضهم ان قوة الاشكال هنا لتكافؤ الاحتمالين أو قوة الاجزاء بخلاف المسئلة المتقدمة فالعدم فيها أقوى ( وقال في مجمع الفوائد ) المراد ان عدم الاجزاء بالنسبة اليه اقوى اشكالا فيكون الاجزاء أقوى كما يدل عليه سوق العبارة حيث انتقل مما لا يجزي عنده جزءاً الى ما في اجزائه اشكال استوى طرفاه ومقتضاه الانتقال الى ما يكون جانب الاجزاء فيه أقوى \* **حديث** قوله قدس الله روحه **منه** \* ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والغسل قال في ( التذكرة والتحرير ) ان نواقض الوضوء والغسل بواقض التيمم وفي ( الدلائل ) فل الاجماع على ما في الكتاب وفي (المنتهى) وانما يجب التيمم من الاحداث الموجبة للطهارتين لا غير وهو مذهب علامتنا اجمع وتام الكلام سيأتي في محله ان شاء الله تعالى \* **تتم** قوله قدس الله تعالى روحه **منه** \* ( الا الجنابة فان غسلها كاف عنه ) في الامالي انه من دين الامامية وفي ( التذكرة ) ادعى عليه اجماع أهل البيت عليهم السلام وتقل عليه الاجماع في (الناصرات) والخلاف والغنية والسرائر والمنهى والنهاية) للمصنف ( والدلائل والمدارك ) في بحث الحيض ( والمعاهد العلية والخيرة ) ونى عنه الخلاف في (التهذيب) وفي (المعتبر) نسبه الى أصحابنا وقال في (المنتهى) لاستحب الوضوء عندنا خلافاً للشيخ وبه صرح في (نهاية الاحكام والتحرير) وغيرهما ( وفي مجمع الفوائد ) أسنده (١) الى الاصحاب وذ كر عبارة (المنتهى) وتقل عليه الشهرة في (المختار) (والروض والكفاية والخيرة والرياض) وفي (الدلائل) الظاهر انه اتفاقي وما ذكره الشيخ تأويلاً لرواية الحضرمي فغير صريح في انه مذهب له انتهى (قلت) ظاهر التهذيبين انه مذهب له وفي (شرح الفاضل الهندي) ان طاهر الشيخ في (المصباح ومختصره) وعمل يوم ليلة وجوب الوضوء معه ولعله لم يردده انتهى ويأتي ماله دفع في المقام ودرى عن داود وأبي ثور والشافعي في أحد أقواله فان له ثلاثة أقوال كما في (الخلاف) وجوبه وهو المعروف من مذاهب العامة **حديث** قوله قدس الله تعالى روحه **منه** \* (وغسل الاموات كاف عن فرضه) معناه انه لا يجب الوضوء في غسل الميت كما صرح به جماعة وهو ظاهر الاكثر ما عد من سنذكره (وقال في المغنعة) بعد ذكره مستحبات ما نصه ثم يوضي الميت فيغسل وجهه وذكر وضوء الصلوة ثم أخذ في ذكر الواجبات وما ظهر منه الوجوب لكن تليذه أبا يعلى (قال في المراسم) وفي أصحابنا من يوضي الميت وما كان شيخنا رضي الله عنه يرى ذلك فاني (الموجز) من ان ظاهر سلالر إيجابه محل تأمل وفي (كشف الرموز) قال قل الميديو ينبغي ان يوضي انتهى وتقل عن القاضي مثل عبارة (المغنعة) وصرح في (الترهة) بوجوبه على ما قل وهو ظاهر (الاستبصار) ظهوراً كاد يلحق بالصرح فما نسب اليه من النذب في (المختبر)



## وفي الفائض المتعدي كذلك ( متن )

( والوسيلة والغنية والسرائر والموجز وشرحه واللمعة والدروس ) لكنه قال في ( الدروس ) بالآء المزيل للعين الوارد بعد الزوال وهو خيرة المصنف فيما عدا ( الكتاب ) وعدا ( التذكرة ) والتحرير كالمختلف ( والمتى ) وظهرها الاكتفاء بالفصلة الواحدة المزيلة للعين من دون تقدير بالثان وهو المتقول عن القاضي وقر به في ( المدارك ) ومال اليه في ( الدلائل ) واختاره أستاذ الكل في شرح ( الدروس ) ( واجماع ) المتعدي لا ينافيه لان الظاهر منه ارادة غير المخرج ( وبعضهم ) عبر بالثان لكنهم على انحاء في ( الفقيه والهداية ) تعصب عليه من الماء مثلي ما عليه من البول يصيبه مرتين والظاهر ان هذه العبارة ذات وجهين وفي ( المراسم ) ويفصل مخرج البول بمثلي ما عليه من الماء مع قلة الماء ولعلها موافقة لما في ( الكتاب ) وفي ( الذكري والجعفرية ) اشتراط الفصل بين المثلين لتحقق الفسلتين ولعله أراد ذلك في ( الدروس ) وقواه في ( المسالك ) وقال في ( المبسوط والنهاية والمنفعة والاصباح والشرائع والنافع ) ( والمعتبر (١) ) والتذكرة والتحرير ) وغيرها كعبارة ( الكتاب ) أو قريباً منها بدون تفاوت أصلاً ونقل عليه الشبهة المحقق الثاني في ( مجمع الفوائد ) والجعفرية والفاضل الميسي في حاشيته وصاحب ( المسالك ) ( والدلائل ) وقال في ( البيان ) أقله مثله مع زوال العين والاختلاف هنا في مجرد العبارة ( وقال ) المحقق الثاني ان ما في ( البيان ) ليس بجيد اذ النزاع معنوي وتعمام الكلام يأتي في مبحث ازالة النجاسات واختلفوا في ما أراد (٢) الصادق عليه السلام بقوله يجزي من البول مثلاً ما على الحشفة من البلل فالمحقق والشهيدان (٣) والعينان وغيرهم على ان المراد بالمثلين غسلتان ( وقيل ) ان المراد غسلتان لكل واحدة مثلاً وهذا ذكره شارح ( الدروس ) احتمالاً ولعله الظاهر من عبارة ( الهداية والفقيه ) وقد سلفت ( وقال ) المجلي والتمني والمصنف في أكثر كتبه وكثير من تقدم ذكرهم ان المراد غسلة واحدة واعتبار المثلين لتحصيل الغلبة ونزل ( ٤ ) الشيخ المثل في رواية نشيط على مثل البول ورموه بالبعد \* ~~حفظ~~ قوله قدس الله تعالى روحه \* ﴿ وفي الفائض المتعدي كذلك ﴾ \* اجمالاً كما في ( الانتصار والغنية والذكري والمعتبر والتذكرة والروض والمفاتيح ) وفي ( شرح الالفية ) قال عندنا ونقل في ( المعتبر والتذكرة والذكري ) الاجماع على ان المراد بالتعدي التعدي عن المخرج وقد صرح به الجمل الغفير وفي ( الارشاد والدروس والبيان ) اعتبار التعدي من دون تقييد بالمخرج وفي ( الروض ) بعد ذكر التعدي وتفسيره بتعدي الحواشي نقل الاجماع وفي ( المدارك والدلائل ) قرباً الرجوع فيه الى العرف فتى تجاوز متفاحشاً بمبحث يخرج عن اسماء الاستنجاء لم يجز سوى الماء وفي

(١) نقل المحقق في المعتبر الاجماع على وجوب الفسل من البول مرتين ولعله يحمل على غير الاستنجاء لنقله فيه خلاف أبي الصلاح فأمل ( منه قدس سره ) (٢) استشكل في الخبر في الشرح قال يشترط جريان المطهر وغلبته ولا يتصور في مثل البلل الذي على الحشفة وأجاب بعضهم بأن المراد مثل ما عليها من قطرة وهي تجري على البلل وتغلب عليه وأجاب الفاضل بأن المفهوم من الخبر وكلام الاصحاب مثلاً كل ما بقي على الحشفة من بلل أو قطرة أو قطرات قال فلا إشكال ( منه قدس سره ) (٣) الشهيد في الذكري ( منه ) (٤) لا بد من تنزيل رواية نشيط وقد نزلها الاستاذ على عدم الحاجة الى ذلك أو دفع وجوب الجمع بين الاحبار والماء أو قصان مركزاياه من الكتاب ( منه قدس سره )

## حتى يزول العين والآثر ولا عبرة بالرائحة (متن)

(المجمع) لولا إجماع (التذكرة) على اعتبار تعدي المخرج قلت البناء على التحاوز العادي (١) قوله  
 قدس الله تعالى روحه - (حتى يزول العين والآثر) كما في (المنفعة والمبسوط والوسيلة والسرائر)  
 (والشرائع وشرح الموجز والدروس والبيان) ونسبه في (المدرّك) إلى المحقق وجمع من الأصحاب  
 وفي (الذخيرة) إلى الشيخ وجماعة (وقال في المرسوم) حتى يصير المخرج واعترض عليه في (السرائر)  
 (المعتبر والمخالف والذخيرة) بأنه يختلف باختلاف بناء حرزة وبرودة وبزوجة وخشونة واختلاف  
 الأزمنة واختلاف الخارج وفي (شرح الفاضل) أنهم لم يحسنوا حيث نازعوه في ذلك نظيرون من مراده  
 علامة زوال النجاسة عن الموضع هو زوال ما كان يوجد من روثها واعتبر الماء في (النهاية والمخالف)  
 (والنافع والمختلف والدروس) وغيرها وتقل في (المخالف) الإجماع على أن الحدائق وفي (المجمع) بأن  
 دليل التقاء الإجماع وهو في (المعتبر والتذكرة) مرة واحدة وأخرى يزوال العين والآثر (وقال) فخر الإسلام  
 على ما قبل لا دليل على وجوب إزالة الآثر (٢) بل يدل على عدمه الاستحسان للإجماع على أنه لا يراد  
 إلا أن يقال بالمعنى هذه وفي المدارك المستفاد من إخبار بزوال الفناء، وإنما لا أثر فلم يقف فيه على أثر  
 وفي (الذخيرة) لم نطلع على هذا التفصيل يريد بزوال العين والآثر في الماء والعين مطبوخة في لاحتها  
 هذا واختلفوا في بيان الآثر في (مسالك وحاشية السرائع) للفاضل الميسي (وحاشية المدرّك) للمعالي  
 الأستاذ أدبه الله حراسته أنه اجزاء لطيفة عاتمة بالحل لا يزول إلا بالماء وفي (مجمع الفوائد) أنه  
 ما يتخلف (يتخلل خل) على الحل عند التشيف ومسح وفي (مسالك والروض المدرّك والذخيرة)  
 قيل أنه اللون فسبوه إلى القيل (ورد) بأنه لا تأمل في المعفو عن اللون (وقال في الدلائل) بجيأ أن اللون  
 المعفو عنه ما يتعدى إزالته بل مطلقاً تعي (وقيل) أنه الرائحة واحتاره المولى لا دليل على إزالته  
 على التدب (وقيل) هو الرسم الدال على النجاسة تقل هذا القول في (الروض والذخيرة) ويعاين من  
 (الروض) تنزيلة على اللون (وقيل) هو الرطوبة المتخلفة بعد قلع الجرم منه في (الدلائل) إلى القيل  
 (ورده) هو والمحقق الثاني أن الرطوبة من العين (وقيل) أنه النجاسة الحكيمة الدقيقة بعد إزالة العين  
 فيكون إشارة إلى تعدد الفصل نسبة (الفاضل الهندي) إلى بعض المفسرين فالألف سبعة وستة  
 أو خمسة وسباني في مباحث إزالة النجاسة ما له فاع تام في المقام • • • قوله قدس الله تعالى  
 روحه - (ولا عبرة بالرائحة) • • • صرح بذلك الفاضل المعالي والمحقق والشهيد والصيغري  
 والمصنف في (المنتهى والنهاية والتحرير) وغيرهم وفي (المدرّك) أنه مذهب الأصحاب لا علم فيه

(١) فروع قال المصنف والشهيدان إن الأغلف إذا كان مرتقياً غسل الظاهر ولا يجب الكشف  
 وحالة حال التحسين واستشكل في ذلك في جمع الفوائد والدلائل وقرئ (وقرئ بواحد) وجوب الفصل بقدر ما يمتنع  
 قالوا ولو كان قابلاً للاستكشاف لزمه الكشف والفصل فأمل وقال في الذكري والدلائل لو عدت  
 البنت وصول البول إلى مدخل الذكر وجب غسل ما ظهر عند الجلوس على القدمين والمحقق الثاني  
 أوجب ذلك على الثيب وقال في المنتهى والتحرير والدلائل كل ما يخرج مما عدا العني والبول والدم  
 لم يجب فيه استنجاء (منه قدس سره) (٢) الحكم بذلك بالأصل والاستصحاب حتى يعلم التعزيل  
 والاكتفاء بإزالة العين بالأحجار خرج بالدليل وعدم اتصاف من إزالة الأثر حينئذ (منه طاب ثراه)

وغير المتعدي يجزي ثلاثة أحجار وشبهها من خزف وخشب وجلد مزيلة للمين والماء  
أفضل (متن)

مخافاً وفي (المجمع والدلائل) نقلاً حكاية الاجماع عن الشهيد في عدم لزوم ازالة الرائحة (وقال الفاضل)  
المبني عند قول المحقق ولا عبرة بالرائحة ما نصه لكن يستثنى من ذلك ما إذا كان محل الرائحة هو  
الماء لكونه قد تغير بالنجاسة (وقال الفاضل الكركي) لو شك في أن الرائحة بالماء أو غيره فالغفو بحاله  
وتقل هو وصاحب (المدارك والدلائل) عن الشهيد انه استشكل بأن وجود الرائحة يقتضي رفع أحد  
أوصاف الماء فينجس فأجاب مرة بالغفو عن الرائحة وأخرى بأن الرائحة من كان محلها الماء نجس  
لانفعاله أما اليد والمخرج فلا حرج فيهما (قال الكركي وصاحب (المدارك) وهذا أجود وقال في الدلائل  
ان وجود الرائحة في الماء من مجاورة اليد والمخرج غير مضر أيضاً نعم لو استندت الى إصابة  
النجاسة الماء لقصت بنجاسته \* - قوله قدس الله تعالى روحه \* - (وفي غير المتعدي)  
يجزي ثلاثة أحجار (تقل الاجماع على ذلك في (الخلاف والغنية والمعتبر والنهاية والدلائل والمدارك)  
ونظائر (الاتصاف) وفي (المتن) نسبة الى أهل العلم الامن شذ كمطاً وفي (الذخيرة) الظاهر انه اجماعي  
ويأتي نقل الاقوال في عدد الاحجار انشاء الله تعالى \* - قوله قدس الله تعالى روحه \* -  
(وشبهها من خرق وخشب وجلد) صرح بذلك جمهور الاصحاب وتقل الاجماع عليه في (الخلاف)  
(والغنية وفي المتن) انه قول أكثر أهل العلم وفي (الذخيرة) انه مذهب الشيخ وجمهور المتأخرين وتقل  
عليه الشهرة شارح (الموجز) والفاضل صاحب المعالم (في اثني عشرية) واقصر السيد والشيخ في (جملتهما) على  
على ذكر الاحجار قط (وقال أبو يعلى في المراسم) لا يجزي في الاستنجاء الا ما اصله الارض وفي (البيان) (١)  
(والنقطة) أن مراده بالارض الارض ونباتها وحكم فيهما بندب ذلك خروجاً عن خلافه وعن أبي علي  
الكاتب انه قال فان لم يحضر الاحجار تمسح بالكرسف أو ما قام مقامه ولا اختار الاستطابة بالآجر  
والخرف الا اذا ألبساطيناً أو تراباً يابساً واليه ذهب صاحب المعالم في (اثني عشرية) والمخالف من  
الامة داود وزفر كما في (التذكرة) \* - قوله قدس الله تعالى روحه \* - (مزيلة للمين) ولا يجب  
ازالة الاثر كما في (المبسوط) وغيره وهو ظاهر (السراير) حيث قال أو ما يقوم مقام الاحجار في ازالة  
المين وتقل في (المعتبر) الاجماع على ذلك وفي (الجملين والنهاية والمختلف) اعتبار النقاء قال في (المدارك)  
(والذخيرة) ان المراد بالجميع واحد لتحصيل النقاء بازالة المين \* - قوله قدس الله تعالى روحه \* -  
(والماء أفضل) (٢) اجماعاً كما في (الغنية والمدارك) وفي (المتن) نسبة الى أهل العلم وزعم عطا  
ان أجزاء الماء محدث وخصه سعيد بن المسيب بالنساء وأنكر ابن أبي وقاص وابن الزبير الاستنجاء  
بالماء والحسن البصري كان لا يستنجي بالماء وحكى عن قوم من الزيدية (٣) انه لا يجوز الاستنجاء

(١) في الاخبار ما يدل على خلاف ما ذهب اليه المخالف فمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
اذا مضى أحدكم لحاجته فليتمسح بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد وفي صحيح زرارة وحسن جميل  
ذكر الكرسف (منه قدس سره) (٢) ولا مانع من ذلك لانه لا بأس برجطان الفرد المين منهما  
فيكون واجباً مخيراً مندوباً عيناً فمحل الوجوب غير محل التدب (فتأمل منه طاب ثراه) (٣) كذا في  
نسختين ولعلهما الزيدية بغير ميم (مصححه)

كما ان الجمع في المتعدي افضل ويميزي ذوات الثلاث ( متن )

بالاحجار مع وجود الماء حتى قوله قدس الله تعالى روحه **تتم** (كما ان الجمع في متعدي فضل) نقل الاجماع في (خلاف) على ان الجمع بينهما فصل من دون ذكر تعدي وعدمه وكذا في (المعتبر والمدارك) وفي (منتهى) نسه الى هل اعلم ان قوله قدس الله روحه **تتم** (وبحري ذو الجهات الثلاث) نقل لا قول في المسئلة يستدعي نقل الا قول في زوجه تثبت لانه هذه على تلك في الجملة وان كان المصنف يبشير لي وحب التثيت بقوله ولو في بدوهم وحب لا كمال (فقول) هن مستثنان (لاولى) هل يحب التثيت له لا (ثانية) هل يمد على ثلاث مسحات فقط او على تثيت المسحة والمسح اعني الحجر (لاولى) هي (النهاية وخلاف) ان خذ منه . . . تثيت منه وفي (المبسوط) استعمال التثيت عبدة وفي (جمل السيد) نسو في عدد الاحجار منه وفي (حمل) الشيخ (والزهرة) ذكر حس المعظم مما عدا الماء من غير تعرض للعدد (وفي توبيله) و . . . الحاسة واحدة استعملت في المسئلة (وقل في العمية) الاجماع على ان تثيت سه وكذا (في خلاف) وفي (السرائر) . . . نفسه والنسو في عدد الاحجار في الاثنا عشر ثلاثة و . . . حجره حده يصدر عليه بل يحب عليه ان يكمل العدد على الصحيح من الاقول (ثم نقل) عن سعيد لا فقه سألني حجر واحد ذنبي موضع (قل) وهو المذهب الخاف وظاهره ان رده بالنسب ما قال به من ي ماثبت باسنة ويمكن اعادة ذلك ممن ذكر ذلك فيه مرة قد حكم الله له لا لغيره ايضا . . . (اللاقتصد) ونقل ذلك عن (المذهب والجمع ومصباح الشيخ) وقد عدت به سه في (السرائر) الى انقيد وكذا في (منايخ) سه الى التيجين ولم اجد له في (منهجه) نصا وعله ذكره في نهجه ومن اليه في (مدارك الجمع والتكدية ومنايخ) وربما لاح من (التذكيرة) الميل اليه وقد حكمه . . . التثيت وعدة لاكتفاء بما دونها وان حصل اتفاق في (الشرايع والجمع والنهاية والحرير) (وكتب اشهد الحقه والموجز وشرحه وجمع القوائد وشرح لامية وارض والزهرة والدلائل) (ولاثني عشرية وشرحه) ونقل في (الدلائل) حكاية الاجماع عن (المؤيد) . . . ذلك من سه خلاف فيه الى مالك وداود ومن قوله . . . رواه الاصحاب ونقل الشهرة عليه في (مدارك شرح الاثني عشرية) للشيخ نجيب الدين (والدحيية والكفية) واستشكل في (النهاية) فلم يرجح سا (واما) المسئلة الثانية وهي ما نحن فيه فماس فيها على انها في (المبسوط وجمل السيد والشرايع والمعتبر والروض) (والروضة والمدارك) عدم الاحراء وسه في (مدارك) على المشهور (١) من اعتبار التثيت هو اعني عدم الاجزاء ظاهر (السرائر) وغيره وفي (التذكيرة والمنتهى تحرير المذهب والدين والذكري) (والالفية وشرحا والموجز وشرحه والجمهرية وجمع القوائد) وطاهر غيها به بحري ذو الجهات الثلاث فيمسح ثلاث مسحات ثلاث جهات وهو المنقول عن المذهب والجمع وعن المعبد (٢) اليه مال الفاضل الهائي وفي (شرح الفية والروض) نقل عليه الشهرة ونقل حكايتها في الامور القمرية وقد

(١) قال الأستاذ في حاشية (المدارك) البناء على المشهور إنما يتم لو قيل أن وجوب الأكمال لأجل الطهارة في الواقع ولو قيل بأنه لأجل حصول الظن بالطهارة شرعاً فلا يتم (مه عني عنه) (٢) وأمله في المقنعة (مه)



والتوزيع على أجزاء المحل وان لم ينق بالثلاثة وجب الزائد ويستحب الوتر (متن)

علت ان جماعة جعلوا الحد النقاء وظاهر (المتن) ان النزاع في غير الحائط والثوب لانه قال فيه لانه لو تمسح بالحائط أو ثوب ثلاث مسحات أجزاء في (المدارك) ينبغي القطع بأجزاء الخرق الطويلة من جهاتها الثلث وتمسك في ذلك في (المدارك) بالعموم وحكم الاستاذ بعدم الاجزاء (ورد) مافي (المدارك) بأن العموم يشمل الحجر واخرجه منه بوجوب صرف العموم الى الفرد وقال انه لا قائل بالفصل بين الحجر والخرق وقد علت ان ظاهر المتن الفرق ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ويجزي التوزيع على أجزاء المحل ﴾ ثلاثاً ولا يجب امرار كل حجر على تمام المحل وقد جعله أحوط في (المبسوط) (وال تذكرة وجمع الفوائد وحاشية الشرائع) وفي (المعتبر) ان عدم التوزيع أفضل وفي (النهاية) أحسن وفي (التحرير) ان قول بعضهم انه تلفيق فيكون بمنزلة مسحة من دون تكرار ضعيف وقريب منه مافي (المتن) وقد نص على أجزاء التوزيع من دون تعرض للاحتياط والافضلية والحسن اجلاء (١) الاصحاب وفي (الذخيرة) انه المعروف من مذهب الاصحاب وقيل فيها عن بعض الاصحاب فخطئة من عد منع التوزيع قولاً للامامية ونزل كلام (المتن) حيث نسب المنع الى بعض الفقهاء على ارادة المخالف من العامة انتهى لكن الظاهر ثبوت القائل من الامامية لان ظاهر (الشرائع) (٢) المنع من ذلك وفي (مجمع الفوائد) انه أحد القولين في المسئلة وكذا في الحاشية (المبسطة) وفي شرح (الافية) انه الاصح ونسبه فيها الى الشهيد في جميع كتبه ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ وان لم ينق بالثلاثة وجب الزائد ﴾ اجمالاً كما في (المعتبر) والتمتية والنهاية (والذكرى والدلائل والمدارك وشرح الموجز وشرح الفاضل) وفي (الذخيرة) الظاهر انه اجماعي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب الوتر ﴾ يريد انه لو تقي باربعة مثلاً استحب الخالص كما في (المبسوط) والمعتبر والتمتية والتحرير والموجز والذكرى والبيان والمدارك والذخيرة) وغيرها ونسبه في (المدارك والذخيرة) الى جماعة من الاصحاب

### ﴿ فرع ﴾

عن ابن الجنيد في كيفية الاستنجاء انه جعل حجراً للصفحتين وحجراً للمخرج وقال المصنف في (النهاية) الاولى ان يضع الحجر على مقدم الصفحة اليمنى في محل طاهر بقرب النجاسة فيمسح الى مؤخر اليمنى ويدبر الى الصفحة اليسرى فيمسحها به من مؤخرها الى مقدمها ويرجع الى الموضع الذي بدا منه ويضع الثاني على مقدم الصفحة اليسرى ويفعل به مثل ذلك ويمسح الصفحتين معاً ومثله قال في (التذكرة) لكنه زاد الوسط فقال يمسح الصفحتين والوسط وفي (الذكرى) انه حسن وعمله في (النهاية) بانه لو وضع على النجاسة لابقى منها شيئاً ونشرها فيتعين حينئذ الماء فاذا انتهى الى النجاسة ادار الحجر قليلاً قليلاً حتى يرفع كل جزء منه جزءاً من النجاسة ولو أمره من غير ادارة لنقل النجاسة فيتعين الماء ولو أمره ولم ينقل فالاقرب الاجزاء لان الاقتصار على الحجر رخصة وتكليف الادارة يضيق باب الرخصة ويحتمل عدمه لان الجزء الثاني من المحل يلقى ما نجس من الحجر والاستنجاء من النجس لا يجوز وقال في

(١) فاعل نص (منه) (٢) حيث قال ويجب امرار كل حجر على موضع النجاسة (منه)

﴿ قدس سره ﴾

ولو بقي بدونها وجب الاكمال ولا يجزي المستعمل ولا النجس ولا ما يزلق عن النجاسة (متن)

(التذكرة) أيضاً ولو أمره ولم ينقل فالاقرب الاجزاء • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ ولو بقي بدونها وجب الاكمال ﴾ قد تقدم قل الاقوال في ذلك • ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولا يجزي المستعمل ﴾ (١) وظاهره ان الحجر اذا كان مستعملاً لم يجز وان كان طاهر كما هو ظاهر (النهاية) (والوسيلة والمهذب والجامع والاصباح والشرائع والتافع) حيث أخذ في مصداق عدم الاستعمال وفي بعضها كونها ابتكاراً وربما لاح ذلك من (السرائر) حيث قل وتكون الاحجار ابتكاراً غير مستعملة في ازالة النجاسة وفي (التذكرة والموجز ومجمع الفوائد وحشية الشرائع والروض والروضة والمدرك) وظاهر (اللمعة والدلائل) انه لا مانع من استعمال المستعمل وانما المدار على عدم النجاسة ولو سئح غيره بالحجر الثاني والثالث المستعملين بعد روال النجاسة - الاول لم يكن بأس وفي (المعتمد) وهاية المصنف ما يقرب من ذلك الا انه لم يصرح فيهم بعدم البأس الثاني والثالث مع النقاء - الاول وفي (المتقى والتحرير) لو أكرس (٢) الحس واستعمل الطاهر منه أو ازيلت النجاسة بعسل أو غيره أو استعمل الطرف الطاهر جزءاً واقصر في (المسوط) وغيره على اشتراط الطهارة وفي (المراسم) اقصر على ذكر الاحجار ولم يذكر الطهارة ولا استعمال وفي (العناية) كذلك الا انه أخذ العطارة في غير الاحجار قل أو ما يقوم مقامها من الجمد الطاهر وفي (الدلائل والمدارك وشرح الفاضل) تدبيل المستعمل في كلام من نفي الاحراء عن المستعمل في الحس والنحس في عبارة من اردفه • على نحس العين • ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴾ • ﴿ لا الحس ﴾ • صرح بذلك جمع من الاصحاب (٣) وتقل عليه الاجماع في (العناية) لانه أخذ الطهارة فيما يقوم مقام الاحجار هي كذلك (والمنهى) (والتحرير) (٤) (والدلائل وشرح) الفاضل وفي (المدارك) ان الحكم مجمع عليه بين الاصحاب حكاه في (المنهى) انتهى هذا وقد يلوح من عبارة بعض المتأخرين ان ما منع من استعمال النحس التلويث والطاهر من كلام الاصحاب اشتراط طهارة الحجر في نفسه لا اعتبار التلويث فلو مسح بحجر طاهر أولاً ثم مكث حتى جف محله ثم مسح بحجر جاف نجس لا يجزي ويأتي تمام الكلام في آخر هذا البحث • ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴾ • ﴿ ولا ما يراق عن النجاسة ﴾ • كذا قال في (الموجز) وبعضهم ذكر عدم الصقالة فقط كالشبح وجاعة وزاد في (التحرير والروض) عدم الرطوبة وفي (الروضة) القلع واقصر جماعة على اطلاق الاحجار وزاد جمع كبير عدم الرطوبة لان الرطوبة تشر النجاسة قال في (النهاية) ويحتمل الاجزاء في الرطب لان البلل ينحس بالاصصال كالماء الذي يفصل به النجاسة لا باصالة النجاسة ومثله قال في (الذكري) بل طاهره (كمجمع البرهان) الميل الى الاجزاء واعترضه في (الروض) بما يأتي جوابه لانه قل وسأني جوابه يريد ان الماء ينحس بالاصالة وقال في

(١) البحث في تسويغ المستعمل وعدمه انما هو لغير المستعمل أو له في استنجاء آخره في ذلك الاستنجاء على القول بعدم لزوم العدد وكذا ما استعمل أحد جيبه لو تمسح به بالجانب الآخر في استنجاء آخر أو في ذلك بناء على أجزاء الجهات أو عدم اعتبار العدد (منه طاب ثراه) (٢) كذا في نسختين والظاهر كسر (مصحه) (٣) جميع الاصحاب (خ ل) (٤) له في التحرير وكذا انتهى عبارتان أحدهما قل فيها الاجماع وفي الاخرى لم يذكره فلا تغفل (منه قدس سره)



ويحرم بالروث والعظم وذوي الحرمة كالطمعوم وتربة الحسين عليه السلام ويجزي (متن)

(شرح الالفية) ان كانت مضمحلة غير متعدية الى المحل أجزأ الرطب ﴿قوله قدس الله روحه﴾  
 ﴿ويحرم بالروث والعظم﴾ اجماعاً كما في (الغنية والمعتبر والروض والدلائل والمفاتيح وشرح الفاضل)  
 ونسبه في (المتن) الى علمائنا ولم يتعرض لابن حمزة ولا سلا روفي (المبسوط والنهاية) ذكر العظم خاصة  
 وترك الروث واحتمل الكراهة في (التذكرة) وخاف فيه مالك وأبو حنيفة ﴿قوله ره﴾ (وذوي  
 الحرمة كالطمعوم) اجماعاً كما في (الغنية) وفي (المتن) نسبه الى علمائنا وظاهر (الروض) نقل  
 الاجماع فيه ونص عليه جماعة من الاصحاب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وتربة  
 الحسين صلى الله عليه وعلى آبائه وأبنائه الطاهرين) وكذلك اقتصر في (الروض) على ذكر التربة  
 الحسينية على مشرفها السلام وأضاف في (التذكرة والنهاية وشرح الفاضل) تربة سائر الأئمة عليهم  
 السلام وأطلق في (الموجز) لفظة التربة وسكت (تم قول) وما كتب عليه علم كالمقته والحديث وفي  
 (التذكرة والنهاية) وما كتب عليه القرآن أو العلوم أو أسماء الانبياء عليهم السلام أو الأئمة صلوات  
 الله وسلامه عليهم وفي (التحرير) ولا المحترم كحجر زمزم وفي (الذكرى) لا احترام في التقدين  
 والجواهر النفيسة عندنا ويجوز الاستنحاح بمصفور كما في (النهاية والذكرى) ولا احترام لجزء البدن  
 وجزء الحيوان كما في (الزاية والموجز والدلائل) ونقل فيه الشهرة في شرح (الموجز) ﴿قوله قدس  
 الله تعالى روحه﴾ (ويجزي) أي يجزي لو استنحى بما يحرم مما عدا الذي يزاق عن النجاسة  
 وفقاً للشهيد بن والدين وأبي العباس والصميري وصاحب (المدارك والدلائل) واليه مال في (المفاتيح)  
 ونقل عنه الشهرة في شرح (الموجز) وخلافاً (للمبسوط والغنية والسرائر والشرائع والمعتبر وربما لاح  
 من ظاهر (نهاية الشيخ والنافع) ونقل عليه الاجماع في (الغنية) والشهرة في ظاهر (الذخيرة) وفصل في  
 (شرح الالفية) فقال أوراق المصحف وتربة الحسين عليه السلام المحترمة ونحوها لا تطهر بل يكفر  
 مستعملها مع علمه فلا ينصور حينئذ الطهارة وأما الجاهل فنعى وإطلاق بعض الاصحاب عدم طهارة  
 المسنحر بها غير جيد كإطلاق بعضهم أجزائها والفاضل في شرحه احتمل عدم الاجزاء فيما توجه  
 اليه النهي كالعظم والروث دون غيره من المحترمات ونص الشهيد والمحقق الثاني وأبو العباس  
 والصميري (١) على عدم أجزاء الاحجار مع خروج الغائط ممزجاً بغيره من النجاسات (٢) وهو ظاهر  
 الاكثر كما ان ظاهرهم عدم اعتبار اتصال المسحات وأما كون الاحجار ماسحة لا ممسوحة فقد قدم (٣)  
 الى ما يشبر الى الخلاف فيه من اشترط الادارة ونحوها وظاهر كثير انه يظهر المحل كما نص عليه  
 في (المعتبر والنزعة والتمهي والتذكرة والذكرى) وغيرها وفي (التمهي والمعتبر) نقل الاجماع على  
 العفو وفي الطهارة نقل الخلاف عن الشافعي وأبي حنيفة ولم ينسبوا الى أحد من اصحابنا ﴿قوله ره﴾

(١) في الذكرى وشرح الالفية والموجز وشرحه (منه) (٢) لو قيل بعدم الاعتناء بالاجزاء الدموية  
 الملازمة للغائط غالباً كان وجهاً (منه قدس سره) (٣) كذا في نسختين والظاهر زيادة الى (مصححه)  
 ( ) صرح بذلك في المتن والنهاية والتحرير والمختلف والدروس والبيان والذكرى والروض والمسالك  
 والموجز وشرحه والجعفرية وجمع الفوائد وحاشية الشرائع (منه طاب ثراه)

ويجب على المتخلي ستر العورة ومحرم استقباله القبلة واستدبارها مطلقاً (متن)

﴿ يجب على المتخلي ستر العورة ﴾ العورة القبل والدبر كما نص عليه جماهير الاصحاب وعليه اجماع أهل البيت عليهم السلام كما في السرائر وهو المشهور كما في (الذكرى وكشف الالتباس) (الروض والروضة والمسالك) ومذهب الأكثر كما في (التذكرة والخلاف والمنتهى والمذهب البارع) وقام الكلام في لباس المصلي ولا فرق بين المتخلي وغيره في ذلك والمراد بتقبل ما يعم القصب والبيضتين كما نص عليه في (المدارك) وقال انه هو المجمع عليه وهو المشهور كما في (الذكرى وكشف الالتباس) (ومجمع البرهان) والقاضى لها من السرة الى الركبة وهو خيرة (الوسيلة) والتي لى نصف الساق كما يأتي ان شاء الله تعالى • • • قوله قدس الله تعالى روحه • • • ﴿ ومحرم استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً ﴾ في الصحاري والبيضان كما نص عليه جمهور الاصحاب لا من تذكره ونقل عليه الاجماع في (الخلاف والغنية) وفي (السرائر) انه الظاهر من المذهب وغيره بس شيء يعتمد عليه وتقلت الشهرة عليه في سبعة مواضع (التذكرة والخلاف والذكرى وشرح الموجز والكفاية والذخيرة) (والبحار) ونسبه في (المعتبر) الى الثلاثة واتباعهم وقال به يعلى في (المراسم) مانعه ويحلس غيره مستعمل القبلة ولا مستدبرها فان كان في موضع قد بني على استقبالها أو استدبارها فليتحرف في قعوده هذا اذا كان في الصحاري والقلوات وقد بخص ذلك في الدور ونجبه أفضل وقد نقل في (المتن) التحريم في الصحاري عن سائر وسكت عن البيضان وفي (الخلاف) نقل عن سائر التحريم في الصحاري والكراهة في البيضان وكذا صاحب (الذخيرة) والفاضل الحلي وفي (الروض والمدارك) نقل كراهية البيضان عنه وانه لم يتعرض لغيره وفي (المدارك) ان حكمه بالكراهة في البيضان يستدعي التحريم الصحاري أو كراهتها وقد نقلنا لك عبارته برمتها فتلاحظ (وقول في المقدمة) مانعه واذا دخل الانسان داراً قد بني فيها مقعد الفائط على استقبال القبلة واستدبارها لم يضره الجلوس (ذلك حال) عابداً وانما يكره ذلك في الصحاري والمواضع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة هذا (١) عبارته برمتها وقد نقل عنه في (المتن) ان التحريم مختص بالصحاري وكذا في (التحرير والدروس) وسكتوا جميعاً عن البيضان وفي (المعتبر) نقل عنه تحريم الصحاري وكراهة البيضان ويظهر من (الخلاف) النقل عنه ان الكراهة في الصحاري والقلوات والاباحة في غيرها (ومصاحب كشف الرموز) نقل العبارة برمتها ولم ينسب اليه شيئاً وفي (الروض) ان ما في (الدروس) من حمل كلام المفيد على تحريم الصحاري هو انتهى (وقال) ابن الجنيدي على ما في (التذكرة وكشف الرموز) انه يستحب ترك الاستقبال والاستدبار وفي (المنتهى والخلاف) انه قل يستحب للانسان اذا أراد التغوط في الصحراء ان يجنب استقبال القبلة فخصه فيها بالتغوط والاستقبال من غير تعرض للبيضان وعنه أخذ صاحب (المدارك والدلائل) وكذا في (الروض والذخيرة) غير انهما لم يتفلا الحكم بخصوص الفائط وفي (الخلاف) انه موافق للمفيد هذا والقول بالكراهة مطلقاً نسبه في (مجمع الفوائد) الى بعض الاصحاب ومال اليه المولى الاردبيلي وتعبه السيد المقدس والكاشاني وربما ظهر من الفاضل الخراساني الميل اليه وفي (المقتصر) نسبه الى ابن الجنيدي واحتمل في (النهاية) التحريم في الاستقبال مطلقاً والاستدبار في خصوص المدينة ومخاضها لاستدعائه

(١) كذا في نسختين (مصححه)

وينحرف في المبني عليهما ويستحب ستر البدن وتغطية الرأس والتسمية وتقديم اليسرى دخولا واليمنى خروجاً والدعاء عندهما وعند الاستنجاء والفراغ منه (متن)

استقبال بيت المقدس ( هذا ) تحقيق الاقوال وضبطها والثوري وأبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين حرموا مطلقاً وعروة وريعة وداود كرهوا مطلقاً ومالك والشافعي حرما في الصحاري دون البنيان كان عباس وابن عمر وابن المنذر وبعض حرم الاستقبال دون الاستدبار كأحمد في إحدى الروايتين هذا (وقال في المنتهى) لو كان في الصحراء وهداة أو نهر أو شيء يستتره جرى عند الشافعية مجرى البنيان وهذا الفرع عندنا ساقط والاقوى على قول المؤزين من أصحابنا الحاقه بالصحراء واختلفت عبارات الأصحاب في معنى الاستقبال والاستدبار فالأكثر أطلقوا ولعلمهم أحالوا ذلك إلى العرف وفي (مجمع الفوائد) ان المراد بالبدن (قال) ونوهم بعضهم ان المدار على العورة وفي (المبسوط والسرائر والتحرير) تحريم الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط وفي (الروض والمسالك) ان الاستقبال على نحو استقبال الصلوة وكذا الاستدبار وفي (الروضة وتعليق الشرائع) للفاضل الميسي ( وشرح الفاضل ) ان المدار على المقادير وعكسها وفي (الموجز) الاستقبال والاستدبار بالفرج وفي (الفية الشهيد) بالعورة كما هو الظاهر منها وتأولها بعض الشارحين بأن المراد بالاستقبال بالشيء الاستقبال معه كما في ذهب بزيد (١) وهذا نافع في تأويل بعض الاخبار لكن رده الحق الثاني بأن المحققين من أهل العربية كسيبويه وابن هشام وغيرهما ان معنى التعدية بالباء والهمزة واحد (ثم قال) والحق ان عبارة الشهيد مجعلة واحتمل في (الدلائل والمدارك) (والذخيرة) الحاق حال الاستنجاء بحال التخلي وتردد في (الذكرى) والاستاذ الشريف أدام الله حراسته قطع بالعدم وقال ان رواية عمار وردت رداً على العامة لان لهم في قعودهم للاستنجاء نحو آخر من زيادة التفرج وادخال الأثمة هكذا سمعت منه أيده الله تعالى في حلقة درسه الشريف والظاهر من كلام الأصحاب ان اللازم الانحراف ونقل في (الذخيرة) قولاً بوجوب التشريق والتغريب عن بعض المدققين وجزم بخلافه كصاحب (المدارك) وغيره (٢) \* قوله قدس الله تعالى روحه \* ويستحب ستر البدن \* اما بالبدن أو التغطية أو بهما معاً كما في (المدارك) \* قوله قدس الله تعالى روحه \* وتغطية الرأس \* اتفاقاً كما في (المعتبر والذكرى) (والمندرج) قال في (الدلائل) ونقل عن الشبخين استحباب التمتع فوق العامة وكذا في (المدارك) نقله عنهما وأفتى به في (المفاتيح) \* قوله قدس الله تعالى روحه \* وتقديم اليسرى دخولا واليمنى خروجاً \* اجماعاً كما في (الفنية) وفي (المفاتيح) كما قلوه وسبه إلى المشهور في (المدارك) (والدلائل والذخيرة) وقال في (المعتبر) لم أجد لهذا حجة (٣) غير ان ما ذكره الشيخ وجماعة من الأصحاب حسن وفي (الهاية ومجمع الفوائد والذخيرة) ان المدار في الصحراء على موضع الجلوس \* قوله قدس الله تعالى روحه \* والفراغ منه \* يمكن أن يكون المراد بذلك الدعاء عند

(١) كما هو مذهب المبرد وجماعة من النحويين (منه طالب ثراه) (٢) قل في الدلائل ربما أريد في التشريق والتغريب في قوله عليه السلام شرقوا أو غربوا المواجهة لاجزاء المغرب الشتوية والصفية وكذا المغرب فلا يخرج عنهما المواجهة قال وربما حمل عليه قوله عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبلة والاكثر على ان ذلك قبلة التحجير (منه قدس سره) (٣) علوه بأنه عكس المسجد (منه)

والاستبراء في البول للرجل بأن يسمح من المقعدة الى اصل القضيب ثلاثا ومنه الى رأسه ثلاثا وينتزه ثلاثا (متن)

خروج الخدين أو ما ورد في دعاء مسيح البصن وعلقه الظاهر من كلامه نفيد حيث قل هذا فرغ مسيح عليه  
وقل وذكر الله، وهو الحمد لله «الح» - قوله قدس لله روحه - (ولا استبر) في النول  
هذا هو المشهور كما في (ختلف والدلائل ولدرك ولدخيرة وشرح له صل شرح لدروس) لآقا  
حسين وسه في (السرائر) إلى باقي الأصحاب معاً مصاًمبه - هي في (نوسيله واعيه) على لوحه -  
صريحاً وقد عقد له - في (لاستبصار) فقال بوحه لاستبر قل لا - من حال - سه  
إليه فيه المصنف والتبديل والمحقق الثاني وغيرهم وقل في (تذكرته) ذكرى - لدوس - -  
هيئة وقل في (لدخيرة) مسنده غير معلوم - قوله قدس لله - في روحه - - (لرحل) - -  
الرحل صريح (التحرير و - ين) ظاهر كتب الشيخ (هسة والسرائر) - كتب المحقق و - - -  
حيث فسر الاستبراء نحو يختص برحل وفي (روص ولدخيرة) - لا - - -  
وثنته جماعة للأشقي فتستري عرفت ونو على ثلث مسيح - هل يجري ما - - -  
حتى لا أفرسهم العمد كما في حصة لدرك وحكمه مدد - - - لا - - - ودخيرة - - -  
الله تعالى روحه - - - (أن يسبح من مقعدة إلى أصل) - - - (الح) - - -  
في (التذكرة) (١) هي طه تفي اسم (وقل في شتى) (١) - (ال) - - -  
الاستبراء أن يسبح يده من يد مقعدة إلى أصل مقصود ثم يسبح - - -  
(تقوى) وهذه أضرب في اسم ملحق به هو طه من (الترغيب والترهيب) - - -  
ال ثلاثة لأخيرة هي استبراء طه من (ال) - - - (١) - - -  
هي عصر الحسنة وقل في (لذكرى) - - - (١) - - -  
(وللدخيرة) هد ومن الأصحاب من - - - (عمرأ - - -) - - -  
ال اثنين ثلاث مرت وثلاث مرات (ال) - - - (١) - - -  
إلى اثنين ثلاث مرات ثم يذكر ثلاث مرات ومثله عمارة (ال) - - -  
(الوسيلة وهاية الشيخ والسرائر) - - - (١) - - -  
قل فيه يسبح من مقعدة إلى أصل ثلاث يسبح المقصود - - - (ال) - - -  
عبارة (المبسوط) وغيره وكلام الشيخ - - - (لذكرى) - - -  
القول بالتسعة وتأمل فيه (صاحب لدخيرة) - - - (١) - - -  
والمسح من مخرج الحول إلى رأسه ثلاث مرات بحد - - - (١) - - -  
وقد قل عنه القول بالسبع لأصحاب كالحق الثاني - - - (١) - - -  
وتأول كلام المصنف بإرادة المسحات الست و - - - (١) - - -  
والمرتضى وابن الجنيد على ما قل حيث أقصر الصدوق على مسح - - - (١) - - -  
(١) عثرت على نسخة أخرى من التذكرة فانه بعد أن ذكر التسع قال وعصر الحسنة  
(منه قدس سره)

فان وجد بللا بعده مشتبهاً لم يلتفت ولو لم يستبرأ عاد الطهارة (متن)

والكاتب على نثر القضيبي من أصله ثلاثاً واستظهره في (المدارك) في مبحث الفسل وكذا صاحب (لنخيرة) ويلاحظ التليث من (المهذب) حيث قال يجذب القضيبي من أصله الى رأس الحشفة دفتين أو ثلاثاً ويعصرها يعني الحشفة واختلف النقل عن (المقنعة) فبعض نسب اليها الاجتزاء بالاربع و بعض الاجتزاء بالثلاث والموجود في (المقنعة) فاذا فرغ من حاجته وأراد الاستبراء جعل أصبعه الوسطى تحت انبويه الى أصل القضيبي مرتين أو ثلاثاً ومسحته تحت القضيبي وابهامه فوقه وبمرها عليه باعتماد قوي من أصله الى رأس الحشفة مرة أو مرتين أو ثلاثاً انتهى وهذا التفصيل المذكور في (المقنعة) أعني مسح ما بين المقعدة والقضيبي بالوسطى ومسح ذكره بوضع مسحته تحت القضيبي وابهامه فوق ذكره في (المعتبر والروض وشرح الفاضل) وفي بعضها (١) اطلاق الاصبع (كالسرائر) وغيرها وفي (الوسيلة) أطلق الاصبع فيما بين المقعدة وأصل القضيبي وعين في النثر الابهام والسبابه والا كثرون أطلقوا من غير تعيين في شيء (٢) (وليعلم) ان الاستبراء ليس معنى شرعياً قطعاً لعدم وروده في الاخبار نعم هو في كلام الاصحاب مستعمل في معنى عرفي جديد وكل يقول هذا معناه على اختلاف آرائهم وعليه ينزل كلامهم واجماعهم وما رتبوا عليه من الاحكام كل على مذهبه والذي فهمه أكثر الاصحاب ان المقصود من الاخبار اخراج الرطوبة عن المجرى ولا يتحقق ذلك الا باستيعاب المسح لجميع المجرى من عند المقعدة الى منتهى رأس القضيبي وهذا وان لم تضمنه خبر واحد لكنه مستفاد من المجموع بل قد يستفاد ذلك من بعض الاخبار بناء على اعتبار الفصل بين المسحات واعتبار النثر وحده كما في بعض لواجه له لان ما بين المقعدة وأصل القضيبي يخرج بأذى حركة كما يشهد به الوجدان ولذا ورد الامر بخبر ما بين المقعدة والانبئين في غيره من الاخبار ثم ان الذهاب الى الاكتفاء بالنثر نادر قد أطبق الفريقان على رده مع ان كلامه يمكن ارجاعه الى المشهور بأن المراد بالاصل الاصل من عند المقعدة كما هو الظاهر ويبي ذلك على عدم اعتبار الاتصال في كلامه (واعلم) ان الذهاب الى الاكتفاء بالاست ان أراد ان ذلك من أصل القضيبي الى منتهى الذكر فهو موافق للمشهور الا انه يكون غير معتبر للفصل الثاني وان أراد ان ذلك الى عند الرأس فيكون النثر في كلامه عبارة عن مسح القضيبي في كلام الاكثر كما في بعض الاخبار (ففيه) انه مخالف للاعتبار بل مخالف لفرض الشارع فليخبر المتضمن لذلك يراد منه انه ينتره بعد ذلك كما في الخبر الآخر \* قوله قدس الله تعالى روحه عليه \*  
فان وجد بللا مشتبهاً لم يلتفت اليه بخلاف بينهم كما في (السرائر) ونقل الاتفاق عليه في (شرح الفاضل) \* قوله قدس الله تعالى روحه عليه \* (ولو لم يستبرأ عاد الطهارة) بلا خلاف \*  
بعضاً كما في (السرائر والحدائق) في مبحث الفسل لكن عباراتهم قد اختلفت (٣) ظاهراً في المقام ففي (المبسوط والسرائر والسررائع والمعتبر والمنتهى) أطلق البلال وفي (التذكرة والنهاية والموجز) (والذكرى والبيان والدروس) وغيره فرض المسئلة في البلال المشتبه وظاهرهم ارادة ما اشبه أصله بين

(١) بعض العبارات بخطه (منه رحمه الله) (٢) في نوادر الروندي عن الكاظم عليه السلام عن آتته عن رسول الله صلى الله عليه وعليهم انه قال فليضع أصبعه لوسطى في أصل العجان ثم ليسلها ثلاثاً (منه قدس الله روحه) (١) يمكن الجمع بين العبارات (منه قدس سره)





وقائماً ومطمخاً وفي الماء جارياً وراكداً والحدث في الشوارع والمشاريع ومواضع الأمن وتحت المثمرة وفي النزال وحجرة الحيوان والأفنية ومواضع التأذي (متن)

الحدثين في الاستقبال قطعاً في (الدروس والذكرى والبيان) وحينئذ فيراد بالاستقبال فيهما الاستقبال بآلاء (١) والاستدبار متغوطاً والحاصل الاستقبال بالحدث ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ وقائماً ﴿ مطلقاً سواء كان في الحمام أولاً خلافاً (لنهاية الاحكام) اذ فيها ان الكراهة تزول في الحمام لان المدار على توقي البول اتبعي فأمل وعن بعض الناس ان الكراهة مختصة بنزول حال الاطلاع (٢) وفي (الهداية) لا يجوز ان يبول قائماً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ومطمخاً ﴾ في (الهداية) لا يجوز ان يطمخ الرجل ببوله وقد أطلق (٣) جماعة كالمصنف وفي (المقنع) من السطح أو الشيء وفي (الذكرى) من السطح ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ وفي الماء جارياً وراكداً ﴾ هذا هو الاشتهار كما في (الذخيرة وشرح الفاضل) وقال وسوى الشيخان والسيدان ابن حمزة وزهرة وأبو يعلى وغيرهم بينه وبين الفائط وفي (الذكرى) ان الحلق الفائط من باب الاولى وفي (نهاية الاحكام) ان البول في الماء في الليل أتد كراهة وفي (الهداية والمقنعة) لا يجوز في الراكد ولا بأس في الجاري ومثلها عادة علي بن بابويه لكن في (المقنعة) واجتنابه في الجاري أفضل واستثنى بعض الاصحاب البلاد الكثيرة الماء. لا أعد فيها الماء لقضاء الحاجة ونحوه كاشام و بملك ونحوهما واستشكل فيه صاحب (المدارك) والفاضل الهندي (٤) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والحدث في الشوارع والمشاريع ﴾ أتى بالحدث الشامل للبول والفائط في هذا وما بعده وفقاً (للبسوط والجل والانتصار) والاقتصاد (ل) والوسيلة والغنية والنافع والجامع ( ) (والمهذب في الشرائع) في غير الحجرة فانه انما كره فيها بل هو ظاهر الاكثر وفي (الهداية) ولا يجوز التغوط على شطوط الانهار والطرق النافذة وقال في (المقنعة) أيضاً لا يجوز ﴿ قوله ﴾ ﴿ وتحت المثمرة ﴾ (٥) وفي (الهداية والمقنعة) لا يجوز ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفي النزال ﴾ وفي (الفتية والهداية والمقنعة) لا يجوز ﴿ قوله ﴾ ﴿ وحجرة الحيوان ﴾ في الشرح قطع به أكثر الاصحاب وفي (الهداية) لا يجوز البول فيها ﴿ قوله ﴾ ﴿ والأفنية ﴾ في (الهداية) لا يجوز التغوط في أبواب الدور وفي (المقنعة) لا يجوز التغوط في أفنية الدور (٦) واحتمل الفاضل الشارح اختصاص الكراهة بغير مالك الدار مثلاً والمأذون وفي حقهما مباح ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ومواضع التأذي ﴾ كما نص على ذلك الشيخ في (النهاية) والسيد ابن حمزة في (الوسيلة) وأبو عبد الله في (السرائر) ولم أجد أحداً صرح به سواهم وليس في

(١) هذه إشارة دقيقة بخطه (رحمه الله) (٢) لقول الصادق عليه السلام في مرسل ابن أبي عمير حين سألته سائل عن بول المظلي قائماً لا بأس (منه قدس سره) (٣) القول بالكراهة مطلقاً مشكل لانه لا ينفك البول في الميضأة غالباً عن التطميح (منه قدس سره) (٤) وفي (المراسم) لم يفرق بين الراكد والجاري في الفائط وأما البول فقد جعله في الراكد أشد كراهة كما هو مشهور بينهم (منه طالب ثراه) (٥) لا يصح صدق المثمرة الا على المثمرة بالفعل لان الوصف في مثل هذا اذا عرض دام مدة فكان كالوصف اللازم وفرق بينه وبين الضارب لان الضرب اذا عرض لم يدم لأمدة ولا دائماً (منه قدس سره) (٦) بين العبارتين فرق الا بتأويل (منه)





وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والانبياء والائمة عليهم السلام أو فسه من حجر زمزم فإن كان حوله ﴿فزع﴾ (الأول) لو توضع قبل الاستنجاء صح وضوئه (متن)

ولا يجوز للرجل أن يستنجي يمينه إلا إذا كانت يساره علة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وباليسار وفيها خاتم) في (الفتاوى) لا يجوز أن يدخل الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى أو مصحف فإن دخل وهو عليه فليحوله وكذا في (الهداية) إلا أنه لم يذكر المصحف بل ذكره في قوله سافاً ويكره للرجل أن يدخل الخلاء ومعه مصحف فيه القرآن أو درهم فيه اسم الله تعالى إلا أن يكون في صرة (قال في المقنع) ولا تستنجي وعليك خاتم عليه اسم الله تعالى حتى تحوله وإذا كان عليه اسم محمد (١) فلا بأس أن لا تنزله (وقال في الوسيلة) في تعداد التدب ونزع الخاتم من اليسار إذا كان عليه اسم معظم وفي (المراسم والنهاية والمقنة) نفي عبارة المصنف بأدنى تفاوت في اللفظ وقريب من ذلك وفي (الذكرى) وفي (الروض) وكروه مضمهم استصحاب ذلك في الخلاء مطلقاً ﴿قوله قدس الله روحه﴾ في أو فسه من حجر زمزم كما صرح بذلك في (النهاية) وفي (الوسيلة) أو فسه حجر له حرمة ونسب ذلك إلى المشهور في (الدلائل) ذكره في الجواب عن قطع رواية الحسن بن عماره وفي (المحرر) أن الرواية ضعيفة وفي بعض نسخ (الكافي) زمرد بدل زمزم قال في (الذكرى) وسمعه هذا مرة (وأورد) على نسخة زمزم أن زمزم من المسحود فلا يجوز اخراج الحصى منها واجب باليمن ويمنع دخولها في المسجد وأن اخراج الحصى من اليمن مستثنى لانه تراب النزع لو بقي فيه لفسده وبأن المسألة مبنية على فرض الوقوع في فروع الأول

﴿لو توضع قبل الاستنجاء صح وضوئه﴾ كناية عليه الأكثر مطلقين غير فارقين بين البول والغائط في العامد والساهي وفي الدلائل أن الخبث في غير محال الوضوء لا ينافي صحة الطهارة اتفاقاً وفي (نهاية الاحكام وكشف اللثام) فيما سيأتي نقل الاجماع أيضاً وهو المشهور كما في ظاهر المختلف (٢) ومذهب الشيخ وأكثرا لأصحاب كما في (المنتهى والمدارك) ولم ينقل فيه في (الخلافاً) لا تناولاً من العامة وإنما خالفوا في التيمم إذا تيمم ثم استنجى فإن أصحاب الشافعي قالوا لا يجوز وعن الحسن والشيخ في (مبسوطه) وابن حمزة أنه يستحب الاعادة ذكر ذلك في (الوسيلة) في مباحث الوضوء وقال في (الفتاوى) من صلى وذكر بعد ما صلى أنه لم يغسل ذكره فعليه أن يغسل ذكره ويعيد الوضوء والصلاة ونحوه في (المقنع) إلا أنه لم يذكر الصلاة ﴿قوله قدس الله روحه﴾ (وبطلت صلواته) (٣) وأعاد في الوقت وخارجه وهذا هو المشهور كما في (المختلف والخيرة) عند الكلام على خبر عمار ومذهب أكثر علمائنا كما في (المنتهى) وفي (الفتاوى) من نسي أن يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد الصلاة وقد سافت عبارة (الفتاوى والمقنع) في البول وعن أبي علي إذا ترك غسل البول ناسياً حتى صلى

(١) لعل ذلك لا يشارك الاسم وعدم التيمم له صلى الله عليه وآله (منه) (٢) المصنف في المختلف وإن كان إنما نقل الشهرة على بطلان الصلاة إلا أنه أدرج في أواخر كلامه صحة الوضوء في ذلك فليحظ (منه قدس سره) (٣) هكذا في نسختين مقابلتين على نسخة الاصل ولكن هذه العبارة غير موجودة في نسخة القواعد التي عندنا والموجود فيها ولو صلى والحال هذه «الح» كما تراه في أعلى الصفحة وكذا في كشف اللثام (مصححه)

وعندي ان التيمم ان كان لمذرا لا يمكن زواله عادة فكذلك ولو صلى والحال هذه عاد الصلاة خاصة (متن)

[illegible]

(الثاني) لو خرج احد الحديثين اختص مخرجه بالاستنجاء (الثالث) الاقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد اذا صار معتاداً (الرابع) لو استجمر بالنجس بغير الغائط وجب الماء وبه تكفي الثلاثة غيره (متن)

الوقت على وقت النيم والصلوة لاستلزام إزالة النجاسة وقتاً فيلزم وقوع التيمم في السعة فلا بد حينئذ من تقديم إزالتها كما هو خيرة (النهاية والبسوط والمعتبر) وهو الظاهر من (المقنعة) ونقل ذلك عن ظاهر (المهذب والكافي والاصباح) هذا كله في غير أعضاء الطهارة وأما فيها في (حواشي الشهيد) نقل الاجماع على وجوب طهارتها مع الامكان هذا وقد حاول الشهيد في (الذكرى) الجمع بين كلام الشيخ في (الخلاف) وكلامه في (البسوط والنهاية) قال في (الذكرى) الذي في (النهاية والبسوط) وجوب تقديم الاستنجاء على التيمم ولو بالتشيف بالخرق وغيره وان كان مخج البول أو المني مع تعذر الماء قال ولم يذكر فيها شرطه في صحة التيمم والموجود في (الخلاف) يجوز تقديم التيمم ولعله أراد به اجزاؤه ولهذا احتج أن الامرين واجبان فكيف وقع تحقق الامتثال وكل ظاهر يتضمن الامر بالوضوء والاستنجاء يدل على ذلك قول في (الذكرى) فعلى هذا ايسر في كلامه اختلاف صريح مع ان المفيد ذكر ايضاً تقديم الاستنجاء والفاضي أيضاً وما هو الا كذكر تقديم الاستنجاء على الوضوء مع انه لو قدم الوضوء لكان صحيحاً مع رآ به في الاظهر من المذهب انه من قائل (قلت) وسيأتي ان شاء الله تمام الكلام في آخر بحث النيم عند قول المصنف ولا يشترط طهارة جميع البدن من النجاسة كما سيأتي ان شاء الله تعالى نقل جميع الاقوال في وجوب طهارة أعضاء التيمم قبيل ذلك عند قول المصنف ولو معك وجهه بالتراب لم يجز الا مع العذر فلنرجع إلى تمام الكلام في المسألتين في المقامين ﴿ قوله رة ﴾

﴿ اختص مخرجه بالاستنجاء ﴾ إجماعاً كما في (المعتبر والذكرى) وفي (المنتهى) من بال لا يجب عليه إلا غسل مخرج البول لا غير باجماع علمائنا (المنتهى) ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ الاقرب جواز الاستنجاء من الخارج من غير المعتاد إذا صار معتاداً ﴾ لعله يريد بجواز الاستنجاء جواز الاستجمار سواء نسد الأصلي أو لم ينسد وهو الأقوى كما في (الايضاح وجمع الفوائد) مع احتمال العدم منه بما فيها وفي (نهاية الاحكام) حتمه أيضاً وتردد في (المنتهى والتحرير) مع التقييد باسداد المخرج المعتاد قال فيهما لو انسداد رج المعتاد وانفتح غيره هل يجزي فيه الاستجمار أم لا فيه تردد وبتمتل أن يكون أراد بالاستنجاء ما يشمل أجزاء الاحجار وطهارة الماء وسائر الاحكام من الوظائف والسنن وهو الاقرب أيضاً في (جمع الفوائد) صريحاً وربما لاح ذلك من (الايضاح) ولم يتعرض له في (المنتهى) (والتحرير) ﴿ قوله ﴾ ﴿ لو استجمر بالنجس بغير الغائط وجب الماء ﴾ يريد انه لو استجمر بحجر تنجس بغير الغائط على المحل أو غيره وجب الماء كما صرح به في (المنتهى والتحرير والذكرى) وفي (نهاية الاحكام) احتمال العدم لان النجس لا ينحس ولانه يسمى استنجاء فيلحقه حكمه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وبه يكفي غيره ﴾ يريد انه لو استجمر بالنجس بالغائط تكفي الاحجار الثلاثة التي هي غير ذلك النجس بالغائط ولا يحتاج الى الماء وفي (المنتهى) تردد فيه وفيما إذا سهل بطنه فترششت النجاسة من الارض الى محل الاستجمار ولم يذكره في (التحرير) وفي (الذكرى) الاشبه تعيين الماء لو استجمر بنجس مطلقاً والفرق بين الغائط وغيره ضعيف وفي (جمع

﴿ المقصد الثاني في المياه ﴾ وفصوله خمسة (الاول) في المطلق والمراد به ما يستحق اصلاق اسم الماء عليه من غير قيد ويتنوع سلبه عنه وهو المطهر من الحدث واُخْبِث خاصة مادام على اصل الخلقة (متن)

الفوائد ذكر الاحتمالين فيما نحن فيه من دون ترجيح ولم يتعرض له في (الابحاح) وقد تقدم له نفع في المقدم .

### ﴿ المقصد الثاني في المياه ﴾

حفظ قوله قدس الله تعالى روحه عليه (من غير قيد) لازمه فيخرج ماء الورد ويدخل ماء البحر ويذهب بغير قيد في (التذكرة والتحرير ولا تردد) وبغيره حفظ قوله قدس الله تعالى روحه عليه (من غير سلبه عنه) كما في (نهيته ونجبره) فيخرج الماء والبرق حفظ قوله قدس الله تعالى روحه عليه (وهو المطهر من الحدث والخبث) مطهر منه بجميع آفاته جماعاً مستقيماً بل هو مذهب أهل العلم عند سعيد كما في (المعتبر) وبغيره ولا خلاف كما في (السرر) وبغيره عمل عن سعيد بن مسدد عن ابن عمرو بن العاص وابن عمر انه لا يجوز التوضي بناءً بحر مع وجود غيره في البيت كما في (الابحاح) وابن عمرو حب منه على اختلاف النقل عنها حفظ قوله قدس الله تعالى روحه عليه (خاصة) فلا يرفع الحدث لمصاف اجماعاً كما في (الغنية والشرح والتذكرة والمتن) والتجديده لا كاه ولا خلاف الا من سذ (والذكرى واروض) وبني عنه خلاف في (المسألة السرر) وفي (التهذيب لاسبق) جمع المصافة على ترك العمل بظنهم لدل على لوصف ماء في (أية لاداء كشف لائس) لاجراء الامن ابن بابويه وفي (الحشبة لئسية) كأن لحقق لم يمتد خلاف بن . . . بن أبي عقيل لا قراض التمول بذلك بعده انتهى والله يريد في سنته الى الحسن حال لاضطراب لانه لا يبعد من غيره النسبة اليه مطلقاً وهو المشهور كما في (المقتصر والمدركه للذخيرة) وخالف المصنف في (الاولى) (والهداية والمقبيه) فحذف الوضوء وغسل الجفأة بماء الورد وفي (خلاف) ان قوماً من أصحاب الحديث ان (١) الوضوء ماء لورد حائز ولا يزال لمصاف الخبث اجماعاً كما في (الروض) وهو مذهب كثير علماء كما في (خلاف والغنية والتذكرة) وهو المشهور كما في (المختار) وفي (المسألة السرر) وهو الصحيح من المذهب خلافاً للسيد والمفيد في المسائل الخلافية حيث حوزا ورفع الخبث وقد نسب هذا لخلاف الى المفيد في (المعتبر والمدركه للذخيرة) واختلف النقل عن السيد في (المختار والدلائل) وهو المصنف وفي (المعتبر وشرح الموجز وظاهر السرر) انه يجوز سائر المذاهب وهو المذهب في (الناصرية) وفي (المختار) ان لا موافق للسيد وفيه عمت بل في (السرر) نسبة الى السيد وجماعة من أصحابنا (وقد احتج) السيد لاجماع ونقل المحقق عن السيد والمفيد اضافة ذلك الى مذهب وبن الحسن انه قال ان ما سقط في الماء ليس بحسن ولا محرم فغير لونه أو طعمه أو رائحته حتى أضيف اليه مثل ماء الورد وماء الزعفران وماء الخلق وماء الحصص وماء الصفر فلا يجوز استعماله عند وجود غيره وجز في حال الضرورة عدد غيره انتهى والمنقول عنه والمعروف خصوص ازالة الخبث وفي (الذكرى) انه طرد الحكم في المصاف والاستعمال

(١) كذا في نسختين وكانه سقط من العبارة لنفا قالوا أو نحوه (مصححه)

فان خرج عنها بمازجة طاهر فهو على حكمه وان تغير احد اوصافه ما لم يفتقر صدق اسم الماء عليه الى قيد فيصير مضافاً وان خرج عنها بمازجة النجاسة فاقسامه ثلاثة (الاول) الجاري (متن)

وواقفنا على عدم رفع الحدث به الشافعي ومالك وأحمد وأبو عبيد وجوز أبو حنيفة التوضي بنبيذ الخمر وقال الاوزاعي يجوز التوضي بالانبذة كلها حلواً كان أو غير حلومسكراً كان أو غير مسكر الا الخمر خاصة وجوز ابن أبي ليلى والاصم بالمياه المعتصرة وقال أبو حنيفة وأحمد في احدى الروايتين عنه انه يجوز ازالة النجاسة بالمضاف حاشية قوله قدس الله تعالى روحه هـ ﴿ فان خرج عنها بمازجة طاهر ﴾ فهو على حكمه اجمالاً كما في ( الفنية والتذكرة والمتنعي والمدارك ) وواقفنا عليه اكثر العامة وخالف الشافعي ومالك واسحاق وأحمد قالوا لو خلط بالصابون والملح الجلي والزعفران فتغير لم يجز الوضوء به هـ حاشية قوله قدس الله تعالى روحه هـ ﴿ وان تغير أحد أوصافه ﴾ هذا داخل تحت اجماع ( المتنعي والتذكرة ) وفي ( الذكري ) نسبة الى المشهور وكان ذلك لان الشيخ في ( الخلاف ) لم يدع فيه الاجماع قال في ( الذكري ) ولم ينقل عن الصحابة الاحتراز عنه ولم يستدل عليه في ( الخلاف ) بالاجماع انتهى حاشية قوله قدس الله تعالى روحه هـ ﴿ ما لم يفتقر صدق اسم الماء عليه الى قيد فيصير مضافاً ﴾ ولا اعتبار بالمساواة ولا التفضل فلو كان ماء الورد أكثر و بقي اطلاق اسم الماء جازت الطهارة به كما في ( المختلف والنهاية والذكري والدروس والمدارك والذخيرة ) وظاهر اطلاق جماعة وهو المنقول عن الكركي في بعض فوائده قالوا المدار على الاسم ولو كان اختلاط المطلق في مسلوب الوصف وفي ( المدارك ) الاجماع من جملة على اعتبار الاسم لو اختلط بتغير مسلوب الوصف انتهى فالتزاع انما هو في مسلوب الرائحة ( لوصف خل ) ( وقد نص في الكتب المذكورة على ان المدار في مسلوب الرائحة ( الوصف خل ) على الاسم أيضاً كثر المضاف أو قل كما عرفت قل في ( المختلف ) فطريق معرفة ذلك ان يقدر ماء الورد باقياً على اوصافه تم تعتبر بممازجته حينئذ فيحمل عليه منقطع الرائحة وفي ( الذكري ) بعد ان نقل عنه ذلك قال فحينئذ يعتبر الوسط كما حكى عن المصنف في بعض كتبه وعن الكركي تقريره معللاً بان الوسط هو الاغلب وفي ( المدارك ) يحتمل اعتبار الاقل قال في ( الذكري ) اذا اعتبر الوسط في المخالفة فلا يعتبر في الطعم حدة الخل ولا في الرائحة ذكاء المسك قال ( وينبغي ) اعتبار صفات الماء في العذوبة والرقه والصفاء واذا دأبها وقال في ( المختلف ) قل في ( المذهب ) انه يصير مضافاً اذا ساوى ما خالطه من المضاف أو نقص عنه للاصل مع الاحتياط وان الشيخ في حلقة الدرس حكم بالبقاء على الاطلاق مع التساوي للاصل فناظره القاضي في ذلك حتى سكت وفي ( المبسوط ) بعد اختيار البقاء على الاطلاق كما نقل القاضي احتياط بالاستعمال والتيمم جميعاً ونقل عن بعض العلماء انه حاول تطبيق كلام الشيخ على وفق العرف وحكم بانطباقه ( وفيه تأمل ) ظاهر ( وقال ) الاستاذ ادام الله تعالى حراسته ربما يقال بالاحتياط في صورة الشك لتعارض أصل بقاء المائية وأصل بقاء الحدث وعندم الفراغ وان قوي الاخير على تأمل وفي حاشية ( المدارك ) ان اعتبار الاسم لا يخلو من اشكال لان اطلاق الجاهل بالحل لا عبرة به والعالم به لم نجد له في العرف ظابطة لصحة الاطلاق نعم حال الاستهلاك لا شبهة فيه حاشية قوله قدس الله تعالى روحه هـ ﴿ الاول الجاري ﴾ قل في الجمع قتلا عن كتب اللغة الماء الجاري المتدافع بأنحدار واستواء والظاهر من ( التاموس ) وغيره ان اطلاق الجاري موقوف على

وانما ينجس بتغير أحد أوصافه اثنان أعني اللون والطعم والرائحة التي هي مدار الطهورة وزوالها لا مطلق الصفات كالحرارة بالنجاسة (متن)

السيال دون اسم وهو متغير في مثل مياه كثيرة طرية عن دور من شمس ويحده كى قتل  
اجمع لاصحاب في (مجمع الموائد والمدارك) على ان الحري لا عن مع من نفسه ر كدوقل في  
(اروصة) الحري هو ل مع من الارض مطلقاً غير ان على مشهور وقوله على مشهور بمقتضى ان يكون قد ازال  
التقيد بالاطلاق لمردمه سوء دمه نعمه لا وسوء قله كره ويحتمل ان يكون قد ازاله اى  
ويحتمل ان يكون قد ازاله الشر في (مجمع الموائد والمدارك) الحري هو . . . في (المسالك) هو . . .  
غير الشر في (الحديقة) الحري هو . . . شر حى على وجه الارض لا . . .  
دحول الميوس في الحري و به صرح في (الدلائل) في (مجمع الموائد) في . . . صرح . . .  
المين خرجه عن حكم الشر كسيئ واظهر من (مسند المصنف) ٣ من (١٠٠) . . .  
المصنف فيه سيئ حيث يقول شئ . . . اسر . . . كان كره . . .  
الشر من لوقف وهو يعطى عند السيل في الحري و . . . طردك من . . .  
بل رت قد طهر من لانت في (حاشية لمالك) . . . كلام على تعريف . . .  
من اورد نفسه ا . . . مل عند . . . السع في الحري كفى (لديس) . . .  
ما تكلمه في (الروض والمسالك) مشهور الحري طار . . .  
من . . . سمع لا يزيد على اعتد . . .  
قدس لله تعالى ر . . .  
(منتهى الاعتدال) قد قل لا ح . . .  
مستعدين من الحصر سرباً في (الحديقة) . . .  
المهني وحر فصل وحر لند . . .  
عليهم السلام . . .  
ذكر التعبير للون . . .  
عناية المحسة للماء . . .  
المسند كالحرارة) . . .  
كانه لا خلاف فيه في (مدارك) . . .  
اللون والطعم والرائحة لا مطلق صفت كذا . . .  
سواء قوله قدس لله روحاً . . .  
قطع في (الروض والمدارك) . . .  
(١) لمرد تعبير للون والرائحة حدث . . .  
لا رائحة للماء . . .  
(منه قدس سره)



إذا كان كراً فصاعداً ولو تغير بعضه بها نجس دون ما قبله وما بعده وماء المطر حال تقاطره كالجارى (متن)

للشيخ فيه خلاف ضعيف وفي (شرح الفاضل) نقل الشهرة ونسب الخلاف الى (المبسوط) وفي (شرح الاستاذ) نقل الاتفاق ممن عدا الشيخ (وأورد) على الشيخ ان ذلك لا يظهر من الاخبار ثم قال والشيخ نقل الاجماع على التنجيس انتهى ولم أجد هذا الاجماع للشيخ وهو أدري (والحاصل) ان القول بالتنجيس منقول عن ظاهر (المبسوط) وعن ظاهر (جل السيد) كما ذكر الفاضل الهندي ولعله فهم ذلك من قوله في (المبسوط) ولا ينجس الماء بالاجسام الطاهرة وان غيرته (وأما) الجمل فقد قال الاستاذ لم أر فيها ما يعطي ذلك ولم يحضرنى هذا الكتاب الآن ثم اني قد عثرت عليه والعبارة القائلة لذلك قوله كل ماء على أصل الطهارة الا ان تخالطه وهو قليل نجاسة فينجس أو يتغير وهو كثير أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحة (وأما الثاني) فقد قطع في (المعتبر والمتن) (والتذكرة ونهاية الاحكام والروض والمدارك) بأنه لو تغير بمجاورة النجاسة لم ينجس أيضاً والاستاذ نقل الاجماع عليه في شرحه وان الاصحاب هموا مباشرة النجاسة لا مجاورتها وفي (الذخيرة) انه لا خلاف فيه حقيقته قوله قدس الله روحه ﴿ إذا كان كراً فصاعداً ﴾ (١) فان قصص عنه نجس بالملاقاة هذا مختار المصنف (٢) في سائر كتبه ما عدا ظاهر (الارشاد) وهو الظاهر من (جل السيد) (والمسالك) واليه مال في (الروض والروضة) وهو مذهب المصنف وجماعة كما في الروضة ومذهب جماعة من المتأخرين كما في (الروض) مع منع الاجماع على بطلانه وخالف في ذلك باقي الاصحاب ونقل الاجماع على المساواة في ظاهر (الخلاف والغنية والمعتبر والمتن) (٣) وفي (الذكرة) نفى الخلاف عن سلف ما عدى المصنف لانه نقل عنه بلافصل القول باشتراط الكرية وفي (مجمع الفوائد) ان رأي المصنف هذا مخالف لمذهب الاصحاب وانه تفرد به وقتل الشهرة عليه في الحاشية (الميسية والروض والدلائل) (والذخيرة) هذا والاقوى عدم اشتراط الدوام في النبع بمعنى الجري والخروج خلافا لظاهر الشهيد لان المدار على تحقق النبع والاتصال وان لم يكن جري كما في العيون وعن (العالم) انه يفعل المترشح أنا فأنا وهو متجه ان كان الملاقاة حين عدم الترشيح ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • • • • • ﴿وماء المطر حال تقاطره كالجارى﴾ البالغ كرا وان لم يبلغه كما صرح به في (التذكرة ونهاية الاحكام) وهو ظاهر المتن ان لم يكن صريحه وفي (التحرير والارشاد) اطلاق انه كالجارى كما هنا لكن قوله هنا وفي (التحرير) فان لاقته نجاسة بعد اقطاع تقاطره فكألواف ظاهر في عدم اشتراط الكرية حال

(١) لو تم ما ذكره المصنف لجري في المطر والبنر والحمام بالاولى (منه قدس سره) (٢) يمكن ان يحتاج للمصنف بما دل بمومه على اشتراط الكرية لمكان حجية مفهوم الشرط وللدلالة الاستثناء لا يقال بينها وبين ما دل على طهارة الماء عموم من وجه لظهور العموم المطلق بين المفاهيم المذكورة وبين عمومات طهارة الماء الا ان يقال بتخصيص عمومات طهارة الماء بالماء الحقون القليل وبعده يكون حجة في الباقي ويحصل العموم من وجه (فتأمل) ولو قرر العموم من وجه بالنسبة الى ما دل على طهارة الجارى كقوله عليه السلام لا بأس بالبول في الماء الجارى كان وجهها لكن في الاستناد الى ذلك نظر (منه قدس سره) (٣) في المتن بعد ان نقل الاجماع مطلقاً قال والاقترب اشتراط الكرية (منه)

[illegible]



فان لاقته نجاسة بعد انقطاع تقاطره فكالواقف وما الحمام كالجاري ان كانت له مادة هي  
كر فصاعدا والافكالواقف (متن)

﴿ فان لاقته نجاسة بعد انقطاع تقاطره فكالواقف ﴾ في ( الذخيرة ) الظاهر انه لاخلاف فيه وفي  
( شرح الفاضل ) قل الاتفاق عليه • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ وما الحمام ﴾ قيده  
في ( نهاية الاحكام والمسالك والروض ) وغيرها بما في حياضه الصفار ولعله مبني على المثال اولانه  
محل الثمرة غالباً والا فقد قال الاستاذ انه لو كان في الحوض الكبير ماينتقص عن الكر لحقه الحكم  
بل قال الاستاذ الشريف اطال الله تعالى أيام افادته ان الماء المنبسط في أرض الحمام المتصل بالحوض  
المتصل بالمادة حكمه حكم ما في الحياض من انه يشترط في عدم قبوله النجاسة بلوغ المجموع منه وما في  
الحياض وما في الخزانة كراً وفي الطهورية بلوغ المادة التي في الخزانة أو الحياض كراً بل احتمل الله تعالى  
حراسته طهارة الماء الذي في البئر اذا اتصل الماء النازل من المادة بالحوض واتصل ماء الحوض بالماء  
المنبث على وجه الارض واتصل ذلك بماء البئر في آن واحد وقويا معاً أيدها الله تعالى تمشية الحكم  
الى حياض المسليخ لاندراجه فيه أو لسراية الحكم وتام الكلام يجي ان شاء الله تعالى • ﴿ قوله  
قدس الله روحه ﴾ • ﴿ كالجاري ان كانت له مادة ﴾ متصلة به حين الجريان منها وقد اعتبرها من القدماء  
الصدوق في ( الهداية ) وابن حمزة في ( الوسيلة ) والشيخان على ما في (المعتبر) ولم أجد ذلك في (القنعة)  
كما انه لم يذكر الحمام في ( الغنية والسرائر وفي المراسم ) الحق الحمام كالجاري ولم يذكر المادة الا ان  
التأخرين مطبقون على وجوب اعتبارها وقد قل الاجماع على ذلك في ( الدلائل ) وشرح الفاضل  
وظاهر الجمع في ذيل كلام له في شرح قوله ولا ينحس الجاري وفي (الفقه الرضوي ) ماء الحمام سبيله  
سبيل الجاري اذا كان له مادة • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ وهي كرفصاعدا ﴾ اشتراط  
الكرية في المادة هو المشهور ومذهب الاكثر كما في ( مجمع الفوائد والمسالك والروض والدلائل )  
( والذخيرة ) وهو ظاهر (المجمع) لانه نسب الخلاف الى المحقق فقط وفي ( المدارك ) انه مذهب اكثر  
التأخرين وقد صرح المصنف بذلك في جميع كتبه وفي (المعتبر) وظاهر اطلاق ( الوسيلة ) والمراسم  
( والشرائع ) وظاهر صاحب ( الدلائل والذخيرة وحاشية المدارك ) عدم اعتبار الكرية وفي فوائد  
القواعد للشهيد الثاني ( والروض والكفاية ) اعتبار الكرية في مجموع المادة والحوض الصغير وقوله في  
( الذخيرة ) عن بعض التأخرين وحكى عنه قل الاجماع عليه وهذا قد اختاره الاستاذ الشريف  
أدام الله تعالى حراسته فقال يشترط بلوغ المجموع كراً في عدم قبول النجاسة وكون المادة كراً في  
التطهير اذا تنجس ما في الحياض ( وبالجمل ) كرية المجموع عنده شرط في عدم قبول النجاسة  
وكرية المادة شرط في التطهير (قال) وعلى هذا يحمل كلام الاصحاب لانهم أطلقوا كرية المادة فيحمل  
ذلك على التطهير ومن اكتفى بلوغ المجموع كراً يحمل على الطهارة وعدم قبول النجاسة وتصح دعوى  
الاجماع على ذلك (قال) وایس فيه الا مايتخیل من عدم صدق الوحدة (وأجاب) تارة بأننا لانسلم ظهور  
الوحدة من أخبار الكر وتارة بمنع عدم الوحدة عرفاً ولغة واقام على ذلك من البراهين مايرد بالنصف  
على القطع (قال) فان قلت فلي هذا لافرق بين ماء الحمام وغيره كما في ( الذكري والمسالك والمدارك )  
(ثم أجاب) عن ذلك بوجبهين (الاول) اننا لانسلم المساحة في ماء الحمام وترتب الحكم عليه اما لانه كثيراً

[illegible]

[illegible]

مفروغ (الاول) و وصف الجبة الجارية في الصفات فافوه عندي حكمه من  
كان يتغير بثما على تدبر لمحلة ولا فلا (متن)

ولا آخر صهر و . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
وسلي . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
الما . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
لله . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
تعد . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
عن . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
ثم . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
ذلك . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
ول . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
من . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
بوجه . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
بصا . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
في . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
( . . . ) . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
( . . . ) . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
ال . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
لاح . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
عده . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
متة . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
و . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
ريج . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
تكر . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
عقد . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
للدعوى . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
الحقة . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
(الروص) . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
الحسين . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .  
للحاسة . . . (عنه في . . .) . . . (عنه في . . .) . . .

(١) كذا في سحنين وامل الصواب صدق (مصححه) (٢) كذا في سحنين واطهر سقوط  
لفظ هو (مصححه)

مستنداً في الحقيقة الا الى ذات النجاسة وانما جعل التغير بالوصف علامة على التنجيس على ما هو الغالب من المفارقة لا على فرض نادر قليل الوقوع ( وحينئذ ) يكون هذا الفرض النادر حكمه تقدير الوصف في النجاسة (قال) ويمكن أن يكون مستدلاً بالرواية على تقدير رفع لونه ويكون الضمير راجعاً الى ما لا الى الماء ويكون المعنى لا ينجس الماء شيء الا ما يكون لونه أوريجه أو طعمه صلاحية التغير انتهى وفيه تأمل ( واحتج في الايضاح ) بأن الماء مقهور بالنجاسة لانه كما لم يكن مقهوراً بها لم يتغير بها على تقدير المخالفة ويرجع بعكس النقيض الى قولنا كل ما تغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً ( وردة ) في (مجمع الفوائد والمدارك والذخيرة والدلائل) بمنع كلية الاولى لان الحسم يقول بالتغير حال المخالفة ويتمتع المقهورة حال عدمها وزاد في (الدلائل) ان ذلك ممنوع ان أراد المقهورة الفعلية وان أراد الامكانية سلمناها ولا تؤثر وفي (مجمع الفوائد) يمكن الاستناد الى قياسه على المزوج من المطلق والمضاف فكما يعتبر التقدير هناك يعتبر هنا بطريق أولى ( وردة ) في (الذخيرة) بان المدار في المطلق والمضاف على الاسم وفي (الدلائل) انه ضعيف بمنع القياس (أولاً) ومنع الاولوية (ثانياً) ومنع ثبوت الحكم في المقيس عليه (ثالثاً) وقد ضبط الشهيد ظابطة فقال كلما نجس بمجرد ملاقة النجاسة فيه ينحس بمجرد ملاقة النجس وكلما لم ينجس الا بالتغير بالنجاسة لم ينحس بملاقة النجس بل بتغيره بالنجس انتهى هذا وقال في (المدارك) هذا كله اذا لم تستهلك النجاسة الماء والا ثبت التنجيس قولاً واحداً وهل يعتبر شدة المخالفة على القول باعتبار التقدير أو ضعفها أو الوسط في اوصاف الماء أقوال قال في (مجمع الفوائد) وهل يعتبر فيه اوصاف الماء وسطاً نظراً الى سدة المخالفة اختلافها (خل) كالعذوبة والملوحة والرقّة والغلظة والصفاء والكدره احتمال ولا يبعد اعتبارها لان لها أثر يما في قبول التغير وعدمه ( وهذا ) قواه في (شرح الموجز) وسه في (المدارك) الى بعض المحققين ولعله أراد المحقق الثاني لانه نقل عبارة (مجمع الفوائد) حرفاً ثم رده بقوله ويتوجه عليه ما سبق ونسبه في (الدلائل) اليه وقواه هو وفي (الذكرى) ينبغي فرض مخالف أئمة أخذوا بالاحتياط وفي (الذخيرة) نسب القول بالالوسط الى بعض المتأخرين وفي (شرح) الفاضل اقصر على قوانين اعتبار الاشد والالوسط وفي (حاشية المدارك) قال وقيل باعتبار الالضعف نعلياً لجانب الطهارة (١) (قال في المدارك) في فرع ذكره لو خالفت النجاسة الجاري في الصفات لكن مع من ظهورها مانع كالماء المتغير بطاهر أحمر دم مثلاً فينبغي القطع بنجاسته لتحقق التغير حقيقة غاية الامر انه مستور عن الحس انتهى وهذا الفرع نبه عليه في (البيان) قال والمعتبر في التغير المحسوس به لا التقدير الا ان يكون الماء مشتملاً على صفة تمنع من ظهور التغير فيكفي التقدير وظاهره انه لا فرق في الاوصاف بين ان تكون ذاتية كالماء الكبريتية أو عرضية كلون الماء المصبوغ بأحمر واستظهره في (الذخيرة) واعتراضهم (٢) صاحب (الدلائل) بان المدار ان كان على التقدير جرى في المقامين وكذا ان بني على الحس المشترك يتحد وان بني على الحس المميز ارتفع فيهما وفي حاشية (المدارك) يشكل الامر هنا لانه لم يظهر انه انتقل لونه الى الحمرة بسبب الدم لعدم حصول تفاوت أصلاً من جهة الدم

(١) قلت لا يبعد اعتبار الالضعف ترجيحاً لاصل الطهارة (منه رحمه الله) (٢) يمكن رد ما في الدلائل بنسبة التغير الى الدم لغة وعرفاً شركة واختصاصاً وأما مثل الكبريتية ففيها خفاء (منه قدس سره)



بالمراقي (متن)

الاصحاب وفي (المذهب البارز والمقتصر) الى عمل الاصحاب وفي (التنقيح) انه الاشهر (١) (المشهور خل) بين الاصحاب ويظهر من (المدارك) دعوى الاجماع ايضا قوله قدس الله تعالى روحه - (بالمراقي) ذهب اليه الشيخان والقاضي وعماد الدين بن حمزة والمجلى (٢) والفاضلان والتبديدان وجمع من المتأخرين وهو مذهب ا كثر لاصحاب وادعى عليه الشيخ الاجماع كما في (كشف الرموز) ولم أجده صرح به وهو المذهب كما في (مجمع الفوائد والروض والروض والمدرسة والدلائل والخيرة والكفاية) ونسبه الى الاكثر في (المفاتيح) واقصر في (المراسم) على ذكر الارطال وكذا الكاتب على ما في (المختلف) وذهب الصمدقان والمرغني الى انه مدني وجعله السيد حمزة بن زهرة أحوط وتقل عليه الاجماع في (الانتصار) (وقال) انه الذي دلت عليه الآثار المعروفة المروية وجعله الصدوق من دين الاممية الا انه في (الهداية) لم يذكر سوى الاشبار وقد يلوح من (الخلاف والنافع والمعتبر والمنهى والتذكرة والذكرى) الردد فليلاحظ ذلك (وعن الكاتب) أبي علي انه قتلان ألف ومائتا رطل أو نحو من مائة شبر كذا في (الذكرى) وقال في (الدلائل) ومستنده غير معلوم كما اعترف به جميع الاصحاب (قال) ويمكن ان يكون سنده رواية الارطال حملا على المكية بادعاء انها بعد الاعتبار تقارب مائة شبر فسلم من كثرة الاختلاف انتهى وعده المصنف في (المختلف) غريبا لبعدها بين القلتين والمائة شبر (وعن ابن طاووس) العمل بكل ما روي (قل في الذكرى) وكأنه يحمله الزائد على النذب (قل في الدلائل) فعلى هذا يرجع الى مذهب القميين وفي (الذكرى) عن (السلخاني) ما لا يتحرك حباه بطرح حجر في وسطه وهو خلاف الاجماع (وتقل) الشهيد ايضا عن الجعفي انه قال روي الزيادة عن الكر (ثم قل) هو راجع الى الخلاف في معنى الكر انتهى وكأنه يريد دفع الوهم في عد ذلك قولاً للجعفي مغايراً للاقوال السابقة (هذا) ويأتي قل الاقوال في الاشبار وتقول أهل الخلاف في غاية الاختلاف فالحسن بن صالح بن حي انه ثلاثة آلاف رطل بالمراقي والشافعي وابنا عباس وعمر وسعيد بن جبير ومجاهد وأحمد واسحاق والقاسم بن سلام وأبو تور انه قتلان وحدها الشافعي بخمسية رطل وبعض أصحابه على انه تحقيقي بخل به تقصا الرطل والرطلين وبعض آخر على انه تقريبي لا يخل به ذلك النقص (ثم اختلف) أصحاب الشافعي في حد استعمال الماء لو وقع به النجس المائع قليل حتى يبقى مقدارها وقل حتى لا يبقى شيء وأبو حنيفة ان كان الماء يصل ببعضه الى بعض تنجس والا فلا وفسره أبو يوسف والطحاوي بأنه اذا كان في موضع مجتمع بحيث اذا تحرك أحد جانبيه تحرك الجانب الآخر نجس والا فلا وتأخروا أصحابه على ان المدار على العلم أو الظن يلوغ النجاسة والتحريك وعدمه انتهى (قل) أقوال أهل الخلاف هذا (والرطل المراقي) مائة وثلاثون درهما كما في (كشف الرموز ونهاية الاحكام) وزكاة الفطرة من (التحرير والمتقى) وغيرها وهو المشهور كما في (الروضة والمدارك وشرح الفاضل) وقال في زكاة

(١) الموجود في (التنقيح) بعد ذكر الرواية الدالة على انه ألف ومائتا رطل وعليها الاصحاب هكذا في نسختي وليس فيها ما ذكره الشارح قدس سره (محسن) (٢) قل ذلك عن المجلى رحمه الله جماعة كثيرون ولم أجده في السرائر ولمسه زاغ النظر (منه قدس سره)





لا ينجس بملاقاة النجاسة بل بتغيره بها في أحد أوصافه وإن نقص عنه نجس بالملاقاة لها (متن)

المسكوت عنه العمق ( وقال ) الشيخ البهائي والخراساني بأن قوله في عمقه أما حال من مثله أو نمت ثلاثة أشبار الذي هو بدل من مثله ولولا الحل على هذا إصرار قوله في عمقه كلاماً متهاقاً مقطوعاً ( وبقي شيء ) وهو أنه كيف يتصور العرض مع موافقته للطول في كمية الأشبار مع أن المتعارف أن العرض أقصر من الطول ( قالت ) للمرض تفسير آخر وهو ما اعتبر ثانياً أي بعد اعتبار أوله إلا أنه يدخل في الكسر ما ليس بكر على الظاهر كما إذا كان الماء مجتمعاً في كرة طولها ثلاثة أشبار ونصف وعرضها وعمقها كذلك ( وقال ) الأستاذ دام ظله في ( حاشية المدارك ) الظاهر من الرواية الشكل المدور بقرينة رواية الحسن بن صالح الواردة في الركي وهو مدور الكسر اسم مكبال والظاهر في شكله الاستدارة وعلى هذا يصير مجموع مكسرها ثلاثة وثلاثين شبراً تقريباً وفيه تأمل ظاهر ( وقد ذكرنا فيما كتبناه على ( الوافي ) من أقاد الأستاذ الشريف أيده الله تعالى أن الرواية تحتمل وجوهاً من التركيب ( ويمكن ) أن يستدل للمشهور بالأصل ( فيقال ) الماء في ذاته قابل للانفعال والكربة مانعة عنه والأصل عدم المانع إلا مع اليقين ( أو يقال ) قد علمنا أن الماء ينجس إلى أن يبلغ إلى مرتبة خاصة والأصل عدم بلوغها وأما من جانب أهل قم فتقريبه ظاهر إذ الأصل الطهارة وإنما علم انفعال ما دون سبعة وعشرين والباقي على الأصل ( وبما ) يحتاج به لاهل قم غير ما ذكرنا لهم في الاحتجاج ما رواه الصدوق في ( الامالي ) مرسل أن الكربة ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً ( ١ ) وقد خرجنا في المقام عما هو المقصود من هذا الكتاب لأمر اقتضاه الحال \* - - - قوله قدس الله تعالى روحه \* - - - ﴿ بل بتغيره بها ﴾ أي بملاقاتها أي لا بمحاورتها وقد تقدم نقل الإجماعات في ذلك - - - قوله قدس الله تعالى روحه \* - - - ﴿ في أحد أوصافه ﴾ أي الثلاثة دون البواقي وقد مر أن الأستاذ نقل على ذلك الإجماع ونفى عنه الفاضل الخلاف وإن الجعفي والصدوقين والشهيد في ( الذكري ) لم يذكرنا سوى الأغلبية وقد مر أيضاً أن العامة قولاً وهو أنه لم ينجس بإبقاء قدر النجاسة أن استهلك وآخر بوجوب التباعد عنها مع قيام عينها بقدر القلتين \* - - - قوله قدس الله تعالى روحه \* - - - ﴿ وإن نقص عنه نجس بالملاقاة لها ﴾ أي للنجاسة بالمعنى الأعم فيعم المتنجس وهذا الحكم أعني نجاسة الماء القليل بالملاقاة ربما ظهر من ( الخصال والمجالس ) أنه من دين الإمامية ( قال في الخصال ) من دين الإمامية الإقرار بأن الماء طاهر حتى يعلم أنه قدر ولا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة ( وفي المجالس ) أيضاً من دين الإمامية عدم نجاسة الماء إذا كان كراً ( وقد نقل ) الإجماع في ( الخلاف ) على أصل المسئلة في أربعة مواضع أخرى في سائر الكتب وفي ولوغه وفي أن ولوغ الكلبين كولوغ الكلب ( وفيما ) إذا كان معه أنا آن واشتبه إلى غير ذلك مما يمكن استنباط الإجماع منه ونقله في ( الانتصار ) في موضعين

( ١ ) وقد ذكر الفاضل وجوهاً في قول الصادق عليه السلام والصلاة في رواية جابر في الماء الذي لا ينجسه شيء ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعة منها أن يكون كل من جبهتي الطول والعرض ذراعاً وشبراً ومنها أن يكون جميعها كذلك ومنها أن يكون شبراً مرفوعاً معطوفاً على ذراعين أي ذراعين عمقه في ذراع طولاً وشبر عرضاً وفيه نظر ظاهر وقد كتبنا ما أفاد الأستاذ في بيانها فليلاحظ ما كتبناه على ( الوافي ) ( منه قدس سره )



وان بقيت اوصافه سواء قلت النجاسة كروثوس الابرم من الدم او كثرت وسواء كان ماء غدیر  
او آنية او حوض او غيرها (متن)

وزهب الحسن البصري و ابراهيم النخعي و هالك و داود و سعيد بن المسيب و أبو هريرة و الاوزاعي  
و الثوري و ابن أبي ليلى و عكرمة و جابر بن زيد و حذيفة الى الطهارة و نقل ذلك عن ابن عباس  
بل نسب القول بالطهارة الى مشهور قدمائهم \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (سواء قلت  
النجاسة كروثوس الابرم من الدم او كثرت) نه بذلك على خلاف الشيخ في (الاستبصار و المبسوط) قال  
في (الاستبصار) ان مالا يدركه الطرف من الدم مثل روثوس الابرم اذا وقع في الماء القليل لم ينجسه  
وقد نسب في (غاية المراد) في آخر باب الطهارة الى كثير من الناس و في (المبسوط) قول من الدم  
و غيره و الى ما في (الاستبصار) جنح صاحب (المدارك) (١) فرجح جانب الطهارة ثم قال الا ان القول  
بالنجاسة أحوط و هو خلاف المشهور كما صرح به هو في (المدارك) و غيره و في (الذكرى) بعد ان حكم  
بالنجاسة (قال) مورد الرواية الانف و يمكن العموم في الدم لعدم الفارق و يمكن اخراج الماء الثلاثة  
لغناها (انما نجاستها) \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (وسواء كان ماء غدیر او آنية او حوض  
او غيرها) سبه الى المشهور في (الذخيرة و شرح الفاضل) و في (الدلائل) ما يظهر منه دعوى الاجماع  
حيث قال و في (المنهى) ان مخالفة من نسب اليهما الخلاف غير معلومة انتهى و في (التنقيح) نسب  
استثناء الآنية الى المفيد و سلار و قل و الباقر و على خلافه و خاف المفيد في (المقنة) فنفس ما في  
الحياض و الاواني و ان كثر و هو ظاهر (النهاية) في الاواني لانه أولا قسم المياه ثلاثة أقسام (مياه) غدیران  
و مصاع و قلبان (و مياه) أواني محصورة (و مياه) آبار ثم قال و أما مياه الآبار المحصورة فان وقع فيها شيء  
من النجاسة أفسدها و لم يجز استعمالها و يظهر ذلك من المراسم قال ولا تنحس الغدران اذا بلغت  
الكر و ما لا يزول حكم بنجاسته فهو ما في الاواني و الحياض فانه يجب اهراقه و ان كثر و في (المنهى)  
قال الحق ان مرادهما أي المفيد و سلار بالكثرة هنا الكثرة العرفية بالنسبة الى الاواني و الحياض التي  
يستقى منها الدواب و هي غالباً تقصر عن الكر وأشار اليه في (التذكرة) أيضا و في (المدارك) نعم  
ما قال في (المنهى) و في (الوسيلة) جعل المياه ثلاثة أقسام (كأنهاية) ثم قال ان ماء المصانع ان بلغ  
كرا لم ينجس و الا نجس لكنه يطهر باكثر الماء الطاهر عليه (ثم قال) ان مياه الحياض و الاواني ان  
بلغ كرا فحكمه عدم النجاسة و الا نجس لكنه لم يمكن تطهيره الا باخراجه من موضعه و غسل الموضع  
لأن غسل الحياض و الاواني غير متعذر و غسل المصانع و الغدران و القلبان متعذر فحفف فيه و قريب  
منه ما في (الفنية) هذا و قال المرتضى في شرح قول الناصر انه لا فرق في نجاسة القليل بين ورود الماء  
على النجاء و ورودها عليه مانصه لا أعرف لأصحابنا هنا نصاً و الشافعي فرق فاعتبر القلتين في ورود  
النجاسة على الماء لا ورودها (٢) عليه و خالفه سائر الفقهاء و الذي يقوى عندي عاجلا الى ان  
يقع التأمل صحة قول الشافعي و قد قطع به المصنف في آخر الفصل الثاني في أحكام ازالة النجاسة  
كما سيأتي ان شاء الله تعالى و في (المنهى و نهاية الاحكام و في الدروس) يشترط ورود الماء

(١) لو تم ما رجحه صاحب المدارك بطل ما حقه أولا فليحفظ كلامه (منه قدس سره) (٢) كذا  
وجد و الصواب وروده عليها (منه)

حيث يمكن وشطره في (اب) لا ي لا . وفي (الذكرى) شطره وزود له على المحلة  
الى ان قال وهذا ممكن في غير لا . لا . يكتبون اول وزوده مع ب عدم شدة  
مطلقاً متوجه لان مرجح . . بالحاجة حصل على كل تقدير ولزود لا بحجة عن كونه  
ملاقياً قل وفي حذر حسن ب محسوب عن في حسن بيه . . في حسن بيه . .  
وعظام لموتى ب . . وقد ظهر تنبيه عليه (ورده) كركي لا يبر . . وزود ك من ول  
الورود والا لا يتحقق ورود في شيء يحتاج حصل منه في في (و) (و) (و) وحذر  
الحسن مؤول وردة معى اربعة وكو وردة . . . . . لا ذات . . . . .  
فيه العلة كالارض الزحوه وفي شرح لا استدلال متبره رتده . . . . .  
الفقه . . ولا هذ غترة جمعة كاسياني . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
في (الدلائل) واستوحه في (المدنى) في موضع . . . . . في (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
من حجة اهل قوله صلى الله عليه وآله . . . . . لا . . . . .  
لا يشترط ورود . . . . . في (المدنى) . . . . .  
من قل طردة . . . . . (المدنى) . . . . .  
طهر من كلاء التبيد في (المدنى) . . . . .  
الورود في التطهير . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
المركن لا يدل على عدم . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
اذا كل كل من قل . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
لان الشيخ ذهب الى انه . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
صاحب (توسيلة) فعله كالمستعمل في كبرى وه في ذات أيضاً . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
مبحث (و) (و) . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
الاصحاب . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
الكبرى وعراه مد ذلك الى اسيد و شيخ في (المدنى) . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
شيخ المذهب كاسيد و شيخ في (المدنى) . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
يظهر منهما طردة . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
اطلافت الاصحاب واطاقت جعته عند الترق بين . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
(أ) في السرر قبل (مدل) ن قل عدة انصافيت ذهب الى تحفة انصافه لاولى . . . . .  
الانصافيات لم يذكر لا الترق بين الورودين ثم استدلال . . . . .  
النحاسة لأدى الى أن الثوب لا يظهر من نحاسة لا يرد كرم من له عليه . . . . .  
مه طهارة الفداء قالوا فلا يحس وهو في الحل قصد لا حصل في فيه طهارة . . . . .  
يقول انه عند الانفصال . . . . . (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى) (المدنى)  
الورودين (مه قدس سره) (٢) في عسة الولوح في فصل تطهير الثوب والاند لا . . . . .  
(مه قدس سره) (٣) لعدم اطراذه في الظروف معاه الى أن وورد في غير صورة التطهير لم  
منع من نجاسة الوارد القليل (مه)

والحوالة في الاشارة على المعتاد والتقدير تحقيق لا تقريب ﴿ فروع ﴾ (الاول) لو تغير بعض الزائد على الكر فان كان الباقي كرافصاعدا اختص التغير بالتنجيس والاعم الجميع (الثاني) لو اغترف ماء من الكر المتصل بالنجاسة المتميزة كان المأخوذ طاهراً والباقي نجساً وان لم يتميز كان الباقي طاهراً ايضاً (الثالث) لو وجد نجاسة في الكر وشك في وقوعها قبل بلوغ الكرية او بعدها فهو طاهر ولو شك في بلوغ الكرية فهو نجس «متن»

نقطة وقد نقل الشهرة على ذلك الفاضل الميسي والاستاذ في شرحه وفي (مجمع الفوائد) نقل الشهرة بين المتأخرين وفي (الروض) هي أشهر الأقوال خصوصاً بين المتأخرين وفي (التحرير) اذا كان على بدن الجنب والحائض نجاسة كان المستعمل نجساً اجماعاً لكنهم في ذلك على أربعة أقوال فبعض قال بالنجاسة حين الاصابة والافصال وبعض قال بالطهارة حين الاصابة فقط وقيل باختلاف الورد وقيل باختلاف الفسالات ونسب الأقوال يأتي عن قريب (١) ان شاء الله تعالى هذا وفي (المدارك) بعد ان رد على الحسن قول وليس في الروايات ما يدل على انفعال القليل بكل ما يرد عليه من النجاسات (وقد رده) الاستاذ في (حاتية المدارك) بالاجماع والضرورة والا بطل الفقه من أصله «...» قوله قدس الله تعالى روحه «...» والتقدير تحقيق لا تقريب «...» جعل في (المعتبر) أشبه وفي (التذكرة) نسب الخلاف الى بعض الشافعية ويظهر من أبي علي انه تقريبي حيث قال ما يبلغ نحواً من مائة شبر (وأورد) في (مجمع الفوائد) ان الاشارة متفاوتة وان الوزن والمساحة لا ينطبقان (وأجاب عن الاول) بأنه ليس المراد التقدير حذيفة حتى لا يتفاوت أصلاً ولا قائلوازين تفاوت فلما راد عدم جواز نقصان شيء مما جعل حداً بعد تعيينه وعلى التقريب يجوز (وعن الثاني) ان اختلاف الحدين لاختلاف المياه في الوزن والصفاء قريب من مبلغ مقدار من ١٠ مخصص الكرية بأحدهما دون الآخر ومع الاستواء فلحد الحقيقي هو الاقل والزائد منزل على الاستحباب (انتهى) واعترضه في (الدلائل) بأنه يلزم ثبوت الكرية وعدمها في الماء الواحد (وأجاب) لاستاذ دام ظله ان الكر واحد لا يختلف وانما الاختلاف في التطبيق على الموضوع «...» هو الشأن في القبله لو كانت عين الكمية (انتهى) فتأمل فيه جيداً «...» قوله قدس الله سره «...» ﴿ اختص التغير بالتنجيس ﴾ المخالف بعض الشافعية حيث نجس الجميع بتغير الزائد وان كان الباقي كراً «...» قوله قدس الله سره «...» ﴿ كان المأخوذ طاهراً ﴾ قال في (الذكرى) تجنبه أولى «...» قوله قدس الله سره «...» ﴿ فكان الباقي نجساً ﴾ وكذا ظاهر الأثناء ولو دخلت النجاسة الأثناء مع بعض الماء نجس ذلك وبقي ظاهر الأثناء على الطهارة كما نص عليه في (النهاية) «...» قوله قدس الله سره «...» ﴿ ولو شك في بلوغ الكرية فهو نجس ﴾ كافي (التذكرة والنهاية والتحرير والمعتبر والدلائل) (ومجمع الفوائد) لكنه قال في (المجمع) ان الحكم بالنجاسة هنا مطلقاً مشكل لوجوب اعتبار هذا الماء اذا تعين للاستعمال لانه اذا توقف تحصيل الماء الطاهر على الاختبار والاعتبار وجب الاعتبار ولم يجوز التيمم ولا الصلوة بالنجاسة من دونه فيمكن حمل ذلك على ما اذا تمذر اعتبار الماء وفي (الفخيرة) نسبته الى

(١) ليعلم ان المقدس والخونساري والسبزواري ما حكموا بالنجاسة حين الملاقاة وان كان مطهراً كحجر الاستنجاء ونقل عليه الشهرة (منه طاب ثراه)



نجس اجماعاً وان لاقتنه من غير تغيير فقولان اقربهما البقاء على الطهارة (متن)

البشر فيما يقال له ذلك عرفاً مطلقاً من غير تقييد بنوع وعدم جري (تم) انه عرفه بانه مجموع ماء تحت الارض  
ذي نوع بحيث يصعب الوصول اليه غالباً عرفاً وعلى حسب المادة (قال) وغير ذلك اما جاريّاً او راكداً  
وفي (المدارك) ما يخالف ما في (مجمع الفوائد) لانه قل في (المدارك) انه يجب الحمل على الحقيقة  
المرفية العامة في غير ما علم عدم اطلاق ذلك اللفظ عليه وفي عرفهم عليهم السلام (انتهى) وهذا يشمل  
صورة الشك ولعله أوفق بأقواله (فتأمل) \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (نجس  
اجماداً) من العلماء كافة كما في (المتن) ومن علماء الاسلام كما في (المدارك) ومن الطائفة كما في (الفتية)  
وقد قل الاجماع أيعا في (النهاية والتذكرة والتلف والروض والخيرة) ونفى عنه الخلاف في  
(السرائر والتحرير) وكذا لو فصل المتغير بين السالم وبين النجس وكان السالم دون كرو ولو ساوى كرا  
ففيه وجهان الخاقه (١) بناء البتر وعدمه كذا أفاد الاستاذ أدام الله حراسته ولو اختص البعض مع  
عدم الانفصال فالمتغير نجس اجمالاً كما في (شرح الفاضل) (٢) وغيره (٣) مبني على الخلاف  
الآتي \* \* \* قوله ره \* \* \* قولان أقواهما البقاء على الطهارة في المسئلة أقوال (الاول)  
التحجيس وهو مذهب الصدوق في (الفتية والامالي) (٤) والمفيد والسيد والشيخ (٥) وأبي يعلى وأبي  
الصلاح علي وأبي المكارم حمزة وعماد الدين حمزة وأبي عبد الله محمد والمحقق وعلبذه البيهقي  
والمصنف في (الانخيص) والتبيدين وأبي العباس في (المذهب البارع) وغيرهم وهو المنقول عن القاضي  
ويظهر من (الامالي) انه من دين الامامة وعليه فتوى الفقهاء من زمن النبي صلى الله عليه وآله الى  
يومنا هذا كما في (كشف الرموز) وفي موضع آخر منه ان فتوى قهائنا اليوم على نجاسته الاشاذ وفي موضع  
آخر منه لم نجس لكان اتفاقهم من زمنه صلى الله عليه وآله على الزام المشاق من غير فائدة  
وفي (غاية المراد) ان عليه عمل الامامية في سائر الاعصار والامصار وفي (الذكرى) يجب النزح للنقل  
الشائع بين (من حل) الخاص والعامة وعليه الاجماع في (الاتصار والفتية) وفي (الاتصار) أيضاً لا خلاف  
بين الصحابة والتابعين في أن اخراج بعض ماء البثر يطهرها وانما اختلفوا في مقدار ما ينزح وفي مطاوي  
مباحث النزح اجماعات مستفيضة كما يأتي ان شاء الله تعالى ونفى عنه الخلاف في (التهذيب والاستبصار)  
كما قبل (السرائر ومصريات الحق) على ما قل عنه والظاهر بين الاصحاب الفتوى بالنجاسة كما في  
(المعتبر) ونقله فيه عن جماعة من الصحابة والتابعين وهو المشهور ل كاد يكون جماداً كما في (غاية المراد)  
ايضاً (والروضة) وهو المشهور او مذهب الاكثر (ومذهب نخل) كما في (التذكرة والمختلف والارشاد)  
(والدروس وكشف الالتباس ومجمع الفوائد والحاشية الميسية والمدارك والدلائل والخيرة والكفاية)  
(والمفاتيح) وغيرها (كحاشية التهذيب) للمجلسي وغيرها وفي (المتن) بعد أن قال انه المشهور ثم

(١) الاولى عدم الالحاق لان هذا المركب حقيقة في المتصل ومحاذ في المنفصل وحث الخالف على  
عدم النرب من ماء البثر بشره من الجرة لانه عين المعنى المجازي والقرينة معه الشرب لانه لا يكون  
غالباً الا مع الاتصال (منه قدس سره) (٢) في اطلاق عبارة الفاضل في المقام حرازة ظاهرة يعرفها  
من لحظ ما قلناه من الاستاذ (منه قدس سره) (٣) أي غير المغير (منه) (٤) أما الهداية فسيأتي  
قل عبارتها انشاء الله (منه) (٥) نسبة اليه الآبي وأبو العباس في الخلاف ولم أجده في تلخيصه (منه)



[illegible]

(الفصل الثاني) في المضاف والاسار (المضاف) هو ما لا يصدق اطلاق اسم الماء عليه ويمكن سلبه عنه كالمعتصر من الاجسام والملتزم بها من جانيخرجه عن الاطلاق وهو طاهر غير مطهر لامن الحدث ولا من الخبث فان وقعت فيه نجاسة فهو نجس قليلا كان او كثيراً (متن)

اعلموا أشارا بذلك الى اذ كره في (الزيادات) فانه قل عنه انه صرح بذلك هناك (ورده) الاستاذ في حاشية (المدارك) بأن الشيخ ذاهب الى عدم النجاسة ولكنه يفرق كما في (لاستبصار) بين المستعمل جهلاً فيصح وضوئه لعدم توجه النهي اليه وعمداً فيفسد لتوجه (وقول) الاستاذ في (حاشية المدارك) لعله أراد بالنجاسة في (الزيادات) المنع من الاستعمال قبل التزح وفي (المدارك) عن جده في رسالة له انه فهم من الشيخ القول بالنجاسة وعدم وجوب الاعادة (القول الرابع) اعتبار الكرية في عدم التجسس قلته في (غاية المراد) عن الشيخ أبي الحسن محمد بن محمد البصري وهو لازم للمصنف حيث اشترط الكرية في الجارى فها أبلى كما في (المدارك) وعن الفقه الرضوي في (حاشية المدارك) ان كل برعق مائها ثلاثة أشبار ونصف في مثاها فسيبيلها سبيل الجارى الا ان يتغير وفي (مجمع الفوائد) هذان القولان مدران (القول الخامس) ما قلته في (الذكرى) عن الجفني وهو انه يعتبر فيها ذراعان في الاساد الثلاثة فلا تنجس ثم حكم بالتزح هذه عبارة (الذكرى) \* \* \* قوله قدس الله تعالى روحه \* \* \* (وهو طاهر غير مطهر لا من الحدث ولا من الخبث) \* \* \* قد نشرنا الاقوال في المسئلة في أول المقصد الثاني \* \* \* قوله قدس سره \* \* \* (فهو نجس قليلا كان او كثيراً) اجماعاً كما في (المعتبر والمتهى والتذكرة والذكرى والروضة) (وكشف الاتباس والدلائل) وفي (السرائر) نفى الخلاف وظاهر اطلاق هذه الاجماعات انه لا فرق في ذلك بين استواء السطوح وعدمه وقد قطع في (المدارك) بعدم سراية النجاسة من الاسفل الى الاعلى وفي (الدلائل) لو قيل بعدم سراية النجاسة فيه مع اختلاف السطوح كان حسناً انتهى (قال) الاستاذ أيد الله تعالى الأولى بناء المسئلة على مسئلة السراية هل هي على الاصل وانما يستثنى المتنجسات الرطبة الغير المائعة بالاجماع أو على خلاف الاصل فعلى الاول يقوى القول بانفعال العالي بما أصاب السافل وعلى الثانى ينعكس الحكم وأمل الاول لا يخلو عن قوة (قلت) الحق انها على الاصل فالطهارة تسري والا لوجب الامتزاج والدفعة في تطهير المياه وهو خلاف المختار والنجاسة تسري والا لكانت المتنجسات غير منجسة خرج عن هذا الاصل الجامد الرطب غير المتقاطر وكل مائهم وارد على النجاسة ماء كان أو غديه وقول في تطهير الاناء الضيق الرأس بالماء القليل ان الماء وارد ولا شترط استيعاب الورود لجميع النجاسة كما في الثوب الغليظ أو تقول في الاناء المذكور وغسل الثوب في المكن وكل نجاسة وردت على الماء ان قصد التطهير بالماء القليل طهر ولا سراية والا كان نجساً ونشترط القصد في مثل هذا دون ما ظهر ورود الماء على النجاسة والا فلا نظن انهم يحكمون بطهارة الاناء اذا صب فيه الماء لا بقصد التطهير كأن يصب فيه بعض الماء أو يصيبه بعض الماء ويبقى فيه يوماً أو يومين فانا نستبعد انهم يقولون انه يطهر اذا خضعضت فيه ذلك الماء وأفرغناه منه مرة واحدة على القول الاصح في الاكتفاء بها ومنه يتضح الحال في خبر المكن (وان) أبيت عن ذلك كله (قلنا) ان خبر المكن مؤول بتأويلات كثيرة أو شاذ وتطهير الاناء لمكان الورود



وسور النجس وهو الكلب « متن »

من كل طاهر أو ماء قليل طاهر بآشره جسم حيوان خال موضع مباشرته من نجاسة خارجة سواء كانت المباشرة بالشرب أو غيره ( انتهى ) وصريح ( التذكرة ) وظاهر ( الهداية ) ان السور يصدق على الكثير ( قال في التذكرة ) الاسار كلها طاهرة لان النبي صلى الله عليه وآله سئل عن الحيض يشرب بها السباع الدواب لها (١) ما حمت في بطونها وما بقي فهو لنا شراب وطهور ( قال ) ولم يفرق بين التليل والكثير وبه استدل في ( الهداية ) والظاهر من الفقهاء قصر السور على المانع وظاهر الاكثر قصره على الماء كما عرفت ( وأما ) اشتراط الاقلية فالظاهر عدمه كما به عليه الاستاذ وقد قيل في ( الغنية ) لاجماع على طهارة سور الحية ان الطاهر وعليه المتأخرون وأكثر المتقدمين كما في كشف الالتبس وعليه عادة المتأخرين كما في ( المدارك ) وهو الاشهر والمتهور كما في ( التذكرة والذخيرة ) ومنع في ( المبسوط والمهذب ) على ما نقل عنه من سور ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الآدمي والطيور الا ما لا يمكن التحرز عنه كالحرة والفأرة والحية ونحوه في ( التهذيب ) الا انه استثنى الطيور والسنور فقط من غير فرق بين حيوان الحضر والبر ونحوه في ( الاستبصار ) الا ان مكان السنور فيه الفأرة لكن يظهر من تعليقه في ( الاستبصار ) اباحة سور الفأرة بعدم امكان التحرز ومشتقة العموم (٢) لكل ما يشق الاحتراز عنه فيكون موافقا ( للمبسوط ) ويظهر منه في ( التهذيب ) من ايراد اخبار غلت سور السنور بكونه ما عموما لباحة لا سار السباع وفي الحاشية على ( المدارك ) نظر في ان يكون ذلك مذهبا للشيخ في ( التهذيب والاستبصار ) بعد ظهور خلاف ذلك منه في مواضع متعددة ( ثم قال ) هذا بعد تسليم ان يكون يظهر منه في امثل هذه المواضع مذهب ( انتهى ) فتأمل في ( السرائر ) صرح بنجاسة سور ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر واستثنى الطيور مطلقا بجلالة وغبرها برية أو حضرية وما لا يمكن التحرز عنه وأمله أراد في ( المبسوط ) ( والمهذب ) من المنع من استعماله وصرح بطهارة حيوانات البر جميعا حتى السبع والمسخ وعدا الكلب والخنزير ( ويلزم ) الكتاب وسائر وعناد الدين بن حمزة والشيخ القول بنجاسة سور المسوخ حيث حكموا بنجاستها لكن الشيخ في ( الاقتصاد ) حكم بأنها مباحة السور نجسة الحكم فما في ( المبسوط ) من انها نجسة (٣) وما في بيع ( الخلاف ) وأطعمته من انها نجسة وانه لا يجوز بيع القرد اجماعا يمكن أن يكون أراد بذلك نجاسة حكمها لا سورها كما في ( الاقتصاد ) كما عرفت ويؤيد ذلك حكمه في ( الخلاف ) يجوز التمشط بانعاج واستعمال المداخن منه ودعواه الاجماع على ذلك ومنع الشيخ في ( المبسوط ) من سور الحلال وكذا السيد والكتاب والقاضي على ما نقل عنهم وقد يظهر ذلك من النهاية (٤) ولعله يلزم المفيد والمصنف في ( المنتهى ) حيث حكما بنجاسة عرقها كاشيخ والقاضي والسيد حمزه بل ظاهره دعوى الاجماع على ذلك ومتى نجس العرق نجست سائر الرطوبات ( فتأمل ) ويلزم الصدوق والسيد والعجلي نجاسة سور ولد الزنا لانه نجس عندهم وربما نزل على الكراهة وظاهر المنع من الوضوء والشرب من سورها مطلقا \* ~~حذر~~ قوله قدس الله روحه ~~في~~ \* ﴿ وسور النجس وهو الكلب

(١) كذا وجد والظاهر سقوط لفظ قتال أو نحوه ( مصححه ) (٢) قال يظهر ( منه ) (٣) قال في المبسوط لا يجوز بيع الاعيان النجسة كالكلب والخنزير وجميع المسوخ ( منه قدس سره ) (٤) حيث قال ولا بأس باستعمال سور كلما يؤكل لحمه من سائر الحيوان ( منه )

والخنزير والكافر نجس ويكره سور الجلال وأكل الجيف مع ضاربة الفم (متن)

والخنزير والكافر نجس ﴿ • اجماعاً حكاه جماعة • ﴾ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ • ﴾  
 ﴿ ويكره سور الجلال ﴾ • قل في (الصحيح والقموس) خلافة سقرة في تنبع الحسنة وفي  
 (النهاية) الخلافة من الحيوان التي تأكل العذرة والحلة اسم وفي (مع) لخلاف من الحيوان الذي يكون  
 عذرة عذرة لحيوان محصور في (السرائر) سمي خللاً لأنه لا يعرف له صفة يعرف به هو  
 الذي يأكل عذرة بني آدم وغيرها من الأمار والاروث الحسنة (تنبيه) ومنه من لا صاحب  
 انه المتعدي صدره لاسن حتى يسمى في المعروف خللاً وفي (خلاف والمنسوط) لحيوان الذي  
 يكون غائب غده العذرة وفي (الدلائل) من مصه كتمى به وللملة كاصعده اصطلاح خلق  
 العذرة سائر الحسنة وقد صرح الكرخة في (المرسوم وشرحه لمعة وندكة والتحرير)  
 (والدروس واللمعة) وعبرها وقد سمعت لمعة عن جماعة ومصبل (سراير) وفي (حسن) لبيده كره  
 سور الجلال من الهائم حمله قوله قدس سره • ﴿ • وكل خيف ﴾ كما في (لمعة والمرسوم • • •)  
 (والشرع والتحرير والدروس واللمعة) وعبرها وفي (سراير وندكة) يكرهه كل خيف من  
 الطيور وكأنه رد بين عده كرخة سور السور وفي (مذنب وشرح مصبل) عده • • • كل خيل  
 الكرخة في الجلال وآكل لحي وفي (حسبه مذنبك) يؤيد حديثه • • • كرهه الحكي سدد صحيح  
 أو كاصحیح عن الصادق عليه السلام لا بأس بيه ثم يشرب منه • • • كل لمعة (وهو • • •) في  
 الموقن عن سماعة قال سألته هل يترب من سائر شيء من المذاهب ويؤيد منه قول • • • لا بأس  
 والعم فلا بأس (ومرواه) اشيع سنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله • • • صدق • • • صلى  
 الله عليه وآله • • • قال كل شيء ينجس فصوره حلال ومعه حلال مريية • • • الذي • • • الشيع  
 والصدوق عنه عن الصادق عليه السلام انه قال كل • • • كل شيء فليتصا من صورته • • • سرب  
 الطير مستنق (انتهى قلت) وقد يستدل على الخلافة بصحيح من سنده لا أنه خلوة خلوة • • •  
 أصابك من عرقها وغسله وجبت كل لا قوى طهرتها ولمراد الكرخة ومتى كره من له من كرهت  
 • • • الرطوبات قائل (وليعلم) من مشهور بين الأصحاب كما في (مجمع البرهان وشرح صحيح)  
 نجيب الدين ان المرة اذا كملت ميتة ثم شربت من • • • فليعلم يحسن ذلك • • • سات • • •  
 • • • صرح في (المنسوط والخلاف والسرائر وتنبيه والبيان) والامة • • • محرر الحوي • • • كسب  
 الاناس والمقاصد العلية والمذاكر ورساه صاحب المعاد • • • لم يتبع (خلاف) • • • لم يتبع لاجماع  
 عليه وقد يظهر ذلك من (المنهى) واليه مال الاستدلال وقال • • • في (حسبه لمذاكر) • • • طاه كل  
 من قيد الطهارة بخلو الملاقي عن النجاسة كما هو ذلك صاحب (التقييد) • • • ثم ذلك قد عهده جمع  
 (النية) وشرط المصنف في (نهاية الاحكام) عيوبه الحيوان عن العين وحتمال وأغفه • • • كثر • • • قد  
 يظهر ذلك من (التذكرة والمعارف المذكورة) حيث سوا عده المية لى (منسوط) • • • يتحكمه شيء • • • في  
 (مجمع البرهان) ان رفع هذه النجاسة المحققة في غيبة الاستكمال والمعلم • • • لا يزال لا مثله انتهى  
 (وتام الكلام) يأتي ان شاء الله تعالى في مبحث النظرات وعدة النجاسة والحالة في المسألة  
 وجهاً (أحدها) مثل قول المشهور (والثاني) ان لم تعب منه • • • نجس وان غث وعادت فحسب

## والخائض المتهمة والدجاج والبغال والحمر ( متن )

التنجيس لاصل بقاء النجاسة والدم لاصل طهارة الماء . ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ .  
 ﴿ ويكره سؤر الخائض المتهمة ﴾ . قيد بالتهمة كما في ( النهاية والوسيلة والسرائر والمعتبر والتذكرة )  
 ( التحرير مناهية الاحكام والارشاد واللمعة ) وغيرها وفي ( المقنعة والمراسم والجامع والمهذب والشرائع )  
 ( والذكري ) عبر بفسير المأونة وكره في ( المصباح والمبسوط ) وفقاً لابي علي سؤر الخائض  
 مطلقاً وفي ( جل السبد ) لا بأس بسؤر الجنب والخائض وفي ( الكافي ) في خبر عيسى انه سأل الصادق  
 عليه السلام عن سؤر الخائض فقال لا تتوضأ منه وتوضأ من سؤر الجنب اذا كانت مأونة وهذا يؤيد  
 ما في ( المبسوط ) من الاطلاق وفي ( التهذيب والاسبصار ) توضأ منه بدون لا والكافي أضبط ( ويؤيده )  
 ما نقل من أن الشيخ زهارة أخرى في ( التهذيب ) كالكافي وفي ( المدارك والنجاة ) ان اناطة  
 الكراهة بغير المأونة أولى من اناطتها بالتهمة لان النص يدل على انتفاء الكراهة ان كانت مأونة وهو  
 أخص من كونها غير متهمة ( قات ) الظاهر ان غير المأونة والتهمة متحد المعنى عرفاً وكذا المأونة  
 وغير المتهمة كما أشار الى ذلك في ( الدلائل ) وقال في ( المعتبر ) ، نصه وكره في النهاية سؤر المتهمة لا  
 المأونة ( انتهى ) وكل من عبر بالتهمة استند الى ما دل على كراهة سؤر غير المأونة وعدى حكم  
 في ( البيان ) الى كل ما لا يؤمن واستحسنه في ( الروضة ) واستظهره الفضل في شرحه وهو ظاهر  
 من الشيخين المحلي والمحقق في الاطعمة والاسناد انه في غاية القوة نفى عنه الجودة في ( المدارك )  
 كما فاهها عن اطلاق أ كثر اصحاب كراهة سؤر الخائض المؤذن بالتعميم للشرب والوضوء مع ان  
 رواية عنبسة والحسين بن أبي العلاء صريحان في عدم كراهة الشرب منه ( انتهى ) وتبعه على ذلك  
 صاحب ( الذخيرة ) مع اعترافهما ( الاعتراف خل ) بأن التعميم ظاهر لاكثر وواقفهما بحسب  
 الظاهر الفاضل الهندي حيث قال الاخبار انما نهت عن الوضوء ثم أورد خبر عنبسة المتقدم ( ورده )  
 في ( حاشية المدارك ) بأن الظاهر من بعض الاخبار عدم الفرق ( وقد ) استشهدوا بامد البأس عن  
 سؤر الخائض بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وعائشة اغتسلتا من ماء واحد وفي ( المقنع ) منع من الوضوء  
 والشرب كما مر وقال الاستاذ ان الاقتصار على الوضوء لم يقل به فقيه الظاهر ان التعميم محل وفاق  
 انتهى . ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ . ﴿ والدجاج ﴾ كما صرح بذلك الشيخ وسالار  
 وانا سعيد (١) والمصنف والشهيد وغيرهم وفي ( المعتبر ) بعد ان نسب الى ( المبسوط ) هو حسن ان  
 أراد المهمة لعدم خلوها عن الاغتذاء بالنجاسة وقد يظهر ذلك من ( السرائر ) في مباحث التزح حيث  
 قسم . جاج ثلاثة أقسام ظاهر ومكروه ونجس وفي ( التذكرة والنهاية ) لان متقارها لا يخلو غالباً عن  
 النجاسة وفي ( المراسم ) وما يجوز ان يأكل النجاسة ولم يذكره في ( الوسيلة والغنية والشرائع ) وغيرها وليس  
 في الاخبار ما يدل عليه وانما فيها ما يدل على نفي البأس والامر بالوضوء . ﴿ قوله قدس الله تعالى  
 روحه ﴾ . ﴿ والبغال والحمر ﴾ كما في ( الشرائع والاصباح والتحرير والارشاد واللمعة ) وغيرها  
 وقد نص المحقق الثاني والفاضل الميسي والسيد محمد علي ان المراد بالحمر الاهلية دون الوحشية وقد  
 زيد في ( المبسوط والمهذب ونهاية الاحكام والذكري ) الدواب وفي ( الاقتصاد والوسيلة والتمهي )

والفأرة والحية وولد الزنا فهو فروع (الاول) لو نجس المضاف ثم امزج بالمطلق الكثير فغير احد اوصافه فالمطلق على طهارته فان سلبه الاطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً (اثنين)

[illegible]



(الثاني) لو لم يكفه المطلق للطهارة فتم بالمضاف الطاهر وبقي الاسم عليه صح الوضوء به (متن)

مجمله وفي (مجمع الفوائد) انه مختار المصنف في هذا الكتاب وغيره وهو مختار (الدلائل) واليه مال في (الذخيرة) لانه بعد ذكر مدرك النجاسة من الاستصحاب أطال في تقرير فساد هذا الاستصحاب وهو ظاهر عبارة (الروضة) في أول كلامه على نجاسة الماء بالملاقاة بل ظاهرها كما فهم منها بعض المحشين ان الماء القليل لا ينجس بتغييره بالمتنجس ولم أر من تنبه له قبله والظهور لا يكاد ينكر وذهب الى الحكم بالنجاسة في (المبسوط ونهاية الاحكام والدروس والبيان ومجمع الفوائد) (وشرح الفاضل) وعليه الاستاذ أدام الله حراسته استصحاباً للنجاسة ولان طهارة النجس متوقفة على شيع الطاهر في جميع الاجراء وهو غير معلوم على ان الشيوع يفصل أجزاء المطلق بعضها عن بعض فيزول وصف الكثرة فينجس بالملاقاة (وفيه) ان الشع في مثل العسل واللبن غير معلوم وزوال وصف الكثرة انما كان بعد الملاقاة فكيف يصح لم ان يقولوا فينجس بالملاقاة فالشيخ في (المبسوط) يشترط في طهره اتمه ثلاثاً بقاء المطلق على اطلاقه مع زيادته عن الكروية بتغييره بشيء من أوصاف المضاف وزوال أوصاف المضاف لتزول التسمية بالمضاف التي هي متعلق النجاسة والمشهور يشترطون شرطين (الاول) بقاء المطلق على اطلاقه وان تغيرت بعض أوصاف المضاف (والثاني) صيرورة المضاف مطلقاً (قال) الكركي أيضاً وينبغي ان يعلم ان موضع النزاع فيما اذا أتى المضاف في المطلق فلو انعكس الفرض حكم بالنجاسة قطعاً لان موضع المضاف النجس نجس لا محالة فلا يطهر بالمضاف والمطلق لم يصل اليه وفي (الدلائل) رد على الكركي ما قاله من الاستدلال وتحرير محل النزاع واختار الطهارة كما عرفت مسنداً الى ان المطلق والمضاف كل منهما كاسر ومنكسر فيحدث من الكسر والانكسار مضاف طاهر فالمضاف منكسر بالطهارة والمطلق منكسر بزوال الاسم (انتهى) فتأمل فيه لكن يظهر من اطلاقهم ان المسئلة مفروضة في الاعم كما صرح به الفاضل في شرحه (قال) ولا فرق عند المصنف بين ابراد المطلق على المضاف وعكسه كما ينص عليه ماسيد كره في تطهير المضاف وان كانت الطهارة اذا ورد المطلق على المضاف أضعف لماسيائي (انتهى) وقد استند فيما سيأتي الى ما استند اليه الكركي من قوله ان موضع المضاف النجس نجس «الخ» ومن لفظ عبارة (الروضة) في المقام حيث رضي بمذهب المشهور ورد على الشيخ «رد» بما هو بمنزل عن كلامه عرف انه لم يعرف مذهب الشيخ (وتقبيح) البحث ان يقال استصحابان تعارضاً فتساقطا فرجعنا الى الاصل الاصيل وهو الطهارة مضافاً الى انه ليس في الاخبار الا تغييره بالنجاسة لا بالمتنجس فان أمكن الفصل كما في الدهن والزيت والشيرج مما لا يشيع الماء في جميع أجزائه يعمل بالاصلين فاذا أخذنا الزيت عن وجه الماء كان باقياً على نجاسته والماء على طهارته وما كان نحو الدبس فعلمه ما عرفت وهو محل النزاع في المقام ~~حيث~~ قوله قدس الله روحه ~~في~~ لو لم يكفه من المطلق للطهارة فتم بالمضاف وبقي الاسم صح الوضوء به ~~في~~ وكذا الفصل كما في (المبسوط والمعتبر والشرائع والتذكرة والتحرير) وغيرها وفي (شرح الفاضل) انه اتفاقي وفي (المدارك) الاجماع على اعتبار الاسم لو اختلط بغير مسلوب الوصف (وقال) الاستاذ في حاشية (المدارك) اذا كان المدار على الاسم جاء اشكال وهو ان اطلاق الجاهل بالحال لاعتبار به والعالم به لم نجد له في العرف ضابطة مصححة لصحة الاطلاق نعم حال الاستهلاك لا شبهة فيه

والأقرب وجوب التيمم (الثالث) لو تغير المطلق بطول لبثه لم يخرج عن الطهورية ما لم يسلبه  
التغير الإطلاق ﴿ الفصل الثالث في المستعمل ﴾ أما ماء الوضوء فإنه ظاهر مطهر (متن)

حاشي قوله قدس الله روحه ﴿ ﴿ والأقرب وجوب التيمم ﴾ وعنده جرح التيمم وجوب مقدمة  
الواجب وقد حكم بذلك في (النهاية والتذكرة) وتختلف ولديروس وبجميع الفقهاء (روض وندرك)  
(والذخيرة) وغيرها مما تعرض فيه لهذا الفرع ثم تردد في (مفتي) وبخف شيخ في (مبسوط) وتبعه  
صاحب (الدلائل) وهو الظاهر من الفخر في (الايضاح) لأنه نزل عن الشيخ عنه وجوب التيمم  
وجواز الوضوء معه لعدم استلزام الاشتباه في الحس تحدد لحقيقته وأما وجوب آية لأخيه خفيه وصحة  
الوضوء لصديق الاسم (ثم قال) وقبل كلام شيخ متعدد وسنجد بشير ذلك في قوله وقل أن  
كلام الشيخ متناف وتبعه على ذلك صاحب (الروض) فلا لا متى حرر وضوءه وجب من خرج بوجوب  
المزج والملازمة ظاهرة (وأجاب) عن ذلك في (الايضاح) أن وجوب وضوءه مشروط بعدم  
منه ومطلق بالنسبة إلى تحصيل الماء واستعماله فلا يحس بعدمه وضوءه بشرط عدم  
المشروط ويجب الوضوء به مع حصوله وفي (الدلائل) ملحق بتحريمه على عدمه بوجوب (في)  
(قائ) لأنهم أوردوا عليه أن الترتيب أن كان وجود الماء في نفسه فهو مباح ودون ذلك غير مباح  
بطل ولا لم يجب الطلب والتحصيل (قال) الفضل ويتكسر دفعه من عدمه يحصل معنى وهو  
إلى ماء لا يجوده فطاهرة بالنسبة إلى الإيجاد مشروط (بشيء) فله في ذلك (لا بد) وفيه  
منع ظاهر لأن الظاهر والأصل في لا وجه لإطلاق في أوجه وبقا سيد من الخلق في الماء  
والمطلق في الواقع لا نقول كما قرر في هذه (وقد قال) مضي من بعد ما يوجب الإيجاد  
أنه لا إيجاد هنا بل تحصيل استنبه في الحس (في) بأن لما التحصيل ينفق عليه سم الماء  
فيه تحصيل الاستنبه في الحس هذا ويفهم من قول كلامه (لا بد) أن الشيخ لا يوجب الطهارة بعد  
المزج وهذا أن تم قوى كلام الشيخ يكن الذي يفهم من الشيخ والمذهب من لا صاحب أن  
الترجيح إنما هو في وجوب التيمم خاصة وكان وجوب الوضوء معه لا بد من وجه كما صرح بذلك في  
(مجمع الفوائد) على أن في آخر كلامه (لا بد) من يتبين في ذلك ويحذف ذلك في (الدلائل) بل من  
الكل على أنه لا يجوز التيمم بعد المزج بقا. لاسم (بشيء) وقد تفق لأصحاب على أنه يجوز استعمال  
الجميع وخالف بعض العامة حيث وجب البناء قد انقضت حاشي قوله قدس الله تعالى عليه  
﴿ لو تغير المطلق بطول لبثه لم يخرج عن الطهورية ﴾ كنه يذكره الوضوء به د بعد غيره أجمع  
العلماء إلا ابن سيرين فإنه منع منه كما في (تذكرة) وفيها وذا سلب لإطلاق ما يكن مطهرا

### ﴿ الفصل الثالث في المستعمل ﴾

حاشي قوله قدس الله روحه ﴿ ﴿ أما ماء الوضوء فإنه ظاهر مطهر ﴾ هذا مذهب لأصحاب لا علم به  
مخالفًا كما في (المعتبر والذخيرة) بل لا خلاف فيه كما في (الفتاوى وبجميع الفقهاء) عليه لأجمع كما في  
(النصريات والتذكرة والتحرير والتذكرة والروض والمدارك) (الدلائل) بهه ظاهر (السراري)  
(وقال) المفيد والأفضل تجري المياه الطاهرة التي لم تستعمل في د. فريضة ولا سنة ونسبه للجمهور إلى  
(أئمة المؤمنين عليه السلام) ونسبوا القول بأنه ظاهر غير مطهر إلى الأوزاعي وأحمد ومحمد وأنه القول

وكذا فضله وفضلة الفسل واما ماء الفسل من الحدث الاكبر فانه طاهر اجماعا ومطهر  
على الاصح (متن)

الثاني عن الشافعي والرواية الاخرى عن مالك وانه المشهور عن أبي حنيفة بل في الناصريات انه الحق  
في مذهب أبي حنيفة ونسبوا القول بالتنجيس الى أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة (قال في المدارك)  
وربما كان حقا بالنسبة **حقيق قوله قدس الله تعالى روحه** **﴿وكذا فضله وفضلة الفسل﴾** عندنا  
كما في شرح الفاضل وفي مجمع الفوائد نسبة الخلاف فيه الى العامة وفي (المقنع والفتاوى) لا بأس بأن  
تفسل المرأة وزوجها من اثم واحد لكن تفسل بفسله ولا يفسل بفسلها وعن احمد في تطهير  
الرجل بفاضل طهارة المرأة روايتان المنع والكراهة هذا (وقد قل) الاجماع على ان المستعمل في  
الاغسال المذكورة كالمستعمل في الوضوء ونفى عنه الخلاف في (الخلاف والفتاوى) ويأتى تمام الكلام ان  
شاء الله تعالى **﴿حقيق قوله قدس الله تعالى روحه﴾** **﴿وأما ماء الفسل من الحدث الاكبر﴾**  
فانه طاهر اجماعا **﴿هذا الاجماع نقله في (المعتبر وكشف الرموز ونهاية الاحكام والمختلف والايضاح)**  
(والذكرى والروض) وغيرها كشرح الفاضل وهو ظاهر (السرائر) ومن قال من العامة بنجاسة  
المستعمل في الوضوء قال به هـا كما نقل عنهم **﴿حقيق قوله قدس الله تعالى روحه﴾** **﴿ومطهر على**  
**الاصح﴾** أي من الحدث لانه هو مورد النزاع وأما تطهيره من الخبث فقد نص على ذلك في  
(السرائر والمعتبر والتذكرة والمختلف ونهاية الاحكام والمتن والايضاح والمقتصر والمجمع والمدارك)  
(وكشف الاتباس) وغيرها وظاهر هذه ان لا نزاع فيه وفي (المتن والايضاح) نقل الاجماع  
على ذلك كذا ظاهر (التذكرة) نقله وفي (الذكرى) بعد أن نقل عن الشيخ والمصنف الجواز قال  
وقيل لا وظاهره وجود المخالف وهو الطوسي في (الوسيلة) قال ان المستعمل في الطهارة الصغرى يجوز  
استعماله ثانيا في رفع الحدث وازالة النجاسة والمستعمل في الطهارة الكبرى وفي ازالة النجاسة لا يجوز  
ذلك فيها الا أن يبلغ كرا فصاعدا بالماء الطاهر وقريب منه ماني (المقنع) وتطهيره من الحدث خيرة  
المصنف في كتبه والمرضى وأبي يعلى والسيد حمزة بن زهرة والمجلى والفتاوى وأبي العباس في (المقتصر)  
والكركي والشهيدين وصاحب (المدارك) وغيرهم واليه جنح الاستاذ وهو مذهب أكثر المتأخرين كما في  
(المدارك والدلائل) وهو المشهور كما في (الروض والدلائل) للاصل والاحتياط والعمومات والاطلاقات  
كما في (المختلف) وغيره وخالف في ذلك الصدوقان والشيخان والقاضي والطوسي والمحقق واليوسفي  
والاستاذ في (حاشية المدارك) وهو مذهب أكثر أصحابنا كما في (الخلاف) ومذهب الشيخين والصدوق  
واتباعهم كما (في كشف الرموز) وهو المشهور بين قدماء الاصحاب بل المشهور مطلقا كما في حاشية  
(المدارك) وقال فيها وبملاحظة مجموع أخبار كثيرة في مواضع متعددة يظهر المنع البتة  
(انتهى) هذا واحتمل الشيخ في (الاستبصار) جواز التطهر به حال الضرورة كما لعله  
يفهم من خبر ابن بزيغ وهل يفرق في ذلك بين بلوغه أي المستعمل كرا ام لا (ففي المختار)  
(والدلائل والذخيرة) الحكم ببقاء المنع وقواه الاستاذ (وقال في المبسوط) بعد ان حكم  
بمنع انه لو جمع فلن كرا زال عنه حكم المنع وهو خيرة (المتن والمقتصر) وظاهر (الوسيلة) حيث  
قال الا ان يبلغ كرا فصاعدا بالماء الطاهر كما عرفت وتردد في (الخلاف) وفي (الذكرى) فيه الوجهان

## والمستعمل في غسل النجاسة نجس وإن لم يتغير بالنجاسة (متن)

المذكوران في الماء المجتمع من النجس ( واحتج له في المنتهى ) بأن بلوغ الكرية موجب لعدم انفصال الماء عن الملاقي فكيف يبقى انفصاله عن ارتفاع الحدث ( ثم نورد ) على نفسه بلزوم مثل ذلك في غسل النجاسة ( وأجاب ) بأنه قول هناك إنما حكمنا بعدم الزوال لارتفاع قوة الطهارة بخلاف المتنازع فيه انتهى ( ولعلم ) أن مرادهم بالحدث الأكبر هنا ما عدا غسل الأموات بنجاسة الماء القليل بملاقاة الميت كذا قال في ( المهذب البارع ) والفاضل العجلي لم يستثن وقول بطهارة الجميع ورواه بالضعف أبو العباس ( فروع ) ( الأول ) قال الاستاذ الشريف أيده الله تعالى في الكلام على خبر شهاب بن عبد ربّه أن الماء إنما يصير مستعملاً بعد انفصاله عن جسد الجنب متقاطراً أو مجتمداً وما دام على جسده فليس مستعملاً قطعاً (١) وقال في ( الذكرى ) لو نوى المرتس في القليل بعد تمام الارتساق ارتفع حدثه وصار مستعملاً بالنسبة إلى غيره وإن لم يخرج انتهى وفي ( النهاية ) عكس ذلك فجعله في حقه مستعملاً بدون الانفصال وإن لم يخرج وتردد في حق غيره وفي ( المنتهى ) حكم بعدم ضرورته مستعملاً بالنظر إليهما قبل الانفصال انتهى ( الثاني ) قال الاستاذ الشريف أيده الله تعالى إذا وقعت القطرة من الفسالة في الماء، فليس له استعمال الباقي على قول الشيخ وإنما ثبت استعماله المضاف وأما أن (٢) الماء القليل يستهلك القليل فلا ومثله قال المصنف ( قل ) لو غسل مرتباً فاستهلك من رأسه أو من جانبه الأيمن على الماء صار مستعملاً وليس له باقي على قول الشيخ ( قلت ) الصدوق أفنى بمضمون خبر شهاب مع نفيه الطهورية عن غسالة الجنب والشيخ استدلل به ولم يتأوله ولا أشار إلى مخالفته والطوسي مع نفيه الطهورية أيضاً قل إلا أن يبالغ كراه الماء الطاهر كما تقدم فهو ما خرج عن أصلهم بالأدلة أو بناء على أنه لا يزيد على المضاف ( الثالث ) قل في ( النهاية ) لو نوى قبل تمام الانعقاد إما في أول الملاقاة أو بعد غمس بعض البدن احتمل عدة صيرورته مستعملاً كما لو ورد الماء على البدن فإنه لا يحكم بكونه مستعملاً في أول الملاقاة لاختصاصه بقوة الوجود للحاجة إلى رفع الحدث وعسر أفراد كل عضو بما جديد وهذا المعنى موجود سواء ورد على الماء أو ورد الماء عليه ( وقريب ) منه قال الاستاذ الشريف واستقر به في ( المنتهى والذخيرة ) قل في ( المنتهى ) لم انتقل من الجنابة وبقيت في العض لمة فصرف البطل الذي على العض إليها جاز على المختار وليس للشيخ فيه نص إلا أن يشترط الانفصال وإن لم يصرح ولا لزم عدم جواز الاجراء من عضو إلى عضو ولم يذهب إليه أحد • • • قوله قدس الله تعالى روحه • • • ( والمستعمل في غسل النجاسة نجس وإن لم يتغير بالنجاسة ) لا نزاع في نجاسة المتغير بالنجاسة هنا وقد نقل عليه الإجماع في خصوص المقام في ( المعتبر والمختلف والتذكرة والدلائل وكشف الالتباس ) وغيرها وفي ( النهاية ) الحق زيادة الوزن بالتغير ولم أجد أحداً غيره صرح به ولا أشار إليه وإنما النزاع فيما إذا لم يتغير ( وقد ) اختلفوا فيه على ستة أقوال على ما ذكرنا ( الأول ) أنه نجس مطلقاً كما في موضعين من ( المبسوط ) (٣)

(١) لأنه أراد غير المرتس بجملة « ره » (٢) فلي هذا يضيف قول الشيخ ولا لزم الحرج العظيم إلا أن قطع أن إوانهم صلى الله عليهم كانت مكشوفة ويقع فيها القطرات والأخبار تؤيد مشهور المتأخرين ( منه طاب ثراه ) (٣) ذكره في المقام وفي تطهير الثوب في الإجابة وكذا في ( الخلاف ) في تطهير الثوب في الإجابة ( بجملة روحه الله )

وموضع من (الخلافة والاصباح والشرائع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمستهي والتذكرة والتحريرو الارشاد والختلاف ومجمع الفوائد والدروس واللمعة والمقتصر والافية وشرحها والتقيح والروضة) وهو ظاهر (المقنع) (والمسالك والمجمع) وهو الاحوط عند القاضي على ما قل وفي (التحرير) ' اذا كان على بدن الجنب أو الخائض نجاسة كان المستعمل نجساً أجمعاً وفي (الروض) هو أشهر لاقوال وهو المشهور بين المتأخرين والمشهور كما في ( حاشية الميسي شرح الاستاذ ) وقد نص في ( التحرير والتذكرة ) على عدم الفرق بين الفسلة الاولى فيما يلزم فيه تعدد الغسل وغيرها وهو الذي يقتضيه اطلاقهم وفي ( المنهى ) قصر النزاع على الفسلة الاخيرة ومقتضاه نفي الخلاف في نجاسة غيرها ( الثاني ) انه نجس في الاولى ذكره في (الدروس) فيحتمل أن يكون إشارة الى ما في (السرائر) حيث قل فيها بنجاسة الاولى من الولوغ دون الثانية والثالثة ويحتمل أن يكون إشارة الى ما في ( الخلاف والمبسوط ) حيث حكم فيهما في مبحث تطهير الثوب بنجاسة الاولى دون الثانية لكنه حكم فيهما بأنه اذا صب الماء على الثوب النجس وترك تحته أجانه يجتمع فيها ذلك الماء انه نجس . أطلق (ويمكن) الجمع بأنه اجتمع في الاجانه مجموع الفسالتين أو أراد الفسلة الاولى فقط ثم انه حكم فيهما أيضاً بطهارة غسالة الولوغ مطلقاً أولى كانت أو ثانية ففرق بين اوب وآنية الولوغ (ويحتمل) ان يكون أشار هذا القول في (الدروس) الى من قال بأن الفسالة كما لم بعدها فن كان المحل مما يطهر بالاولى كان المستعمل طاهراً وان كان مما يطهر بالثانية كان المستعمل فيها طاهراً والمستعمل في الاولى نجساً وهو مختار الاستاذ الشريف أيده الله تعالى وقد احتمل ذلك في (نهاية الاحكام) لان الذي استثنته الضرورة طهارة الاحبرة وما عداها حاله حال القليل (وعلى) هذا مراد الشيخ في ( الخلاف والمبسوط ) وقد نسب الى الخلاف في ( النخبة ) فتأمل ( الثالث ) انه ظاهر مطلقاً كما في ( المبسوط والخلاف ) في غسالة الولوغ كما مر (الوسيلة والمقنع) حيث سوى فيهما بينه وبين رافع الاكبر وظاهر (الذكرى) (وشرح الارتاد) وقد نقله في (حاشية الدروس) عن البصري ويعزى الى جماعة من متقدمي الاصحاب ونسب الى الفاضل الكركي في بعض فوائده ونسبه هو في ( مجمع الفوائد ) الى أكثر المتقدمين ونسبه الى السيد والشيخ في (المبسوط) وابن ادریس وفي ( كشف الالتباس ) ان عليه فتوى شيوخ المذهب كالسيد والشيخ وابناء ادریس وحمزة وأبي عقيل ولم يفرق أصحاب هذا القول بين الاولى والثانية بل أطلقوا واعلمهم يريدون فيما عدا الاولى في موضع التعدد ونسبة الكركي والصيمري هذا القول الى السيد والشيخ وابن ادریس تؤيد ما ذكره في ( المدارك ) عن جماعة انهم قالوا ان كل من قال بطهارة الغسالة اغتبر فيها ورود الماء على النجاسة ما عدى الشهيد في ( الذكرى ) فانه حكم بالطهارة ولم يفرق بين الورودين انتهى ما في (المدارك) وكذا جده في (شرح الارشاد) نسب هذا القول الى السيد والشيخ وابن ادریس وجماعة وقال انهم اشترطوا ورود الماء على النجاسة فيتحد مع القول الرابع الآتي لكنه في (الدروس) عده قولاً على حدة وفرق بينهما فنسب هذا القول في الحاشية الى ابن حمزة والبصري والرابع الى السيد وابن ادریس كما في (الختلاف) هذا وقد علمت مذهب ابن ادریس فتأمل (ولعلم) ان أصحاب هذا القول بعضهم صرح بأنه كرافع الاكبر وبعض أطلق فالصرح به كرافع الحدث الاكبر يلزمه القول بطهوريته ان كان ممن يقول

بذلك هاتين وتعرفنهما فيما سلف وبثني ثلثه كلام ( ربيع ) به طاهر د ور ( ١ ) على  
 المحاسة دون العكس وهذا القول سه جمعة في السيد والشيخ وابن دريس وغيرهم كما عرفت ولم  
 من حقاؤه ( ولم أحد حداثاً حذر من ) صريحاً سوى صاحب ( كندية ) وهو حكم طهارة استعمال د ورد  
 لم على المحاسة وتردد في عكس ( و ) سيد فقهه يدكري ( صرعات ) لا فرق من و وذين  
 ولم يتعرض لحل المسألة ومن الخثر يكون قولاً . . . . . لا مفسر بحسب لاه وقد وردت  
 عليه لمحة حينئذ ( قول ) مدحكم اصر عدم فرق ن وروين لأبوي لاصح هه ساء هه  
 فرق ولدي يعوى عدي عحلا لي يقع . . . . . من ( هه ) له حكمه محده  
 لم امليل الورد على لمحة لادى لي . . . . . من محده لا دكم هه لال  
 على طهارة المسألة ( ويدل ) على هه . . . . . محده هه في هه . . . . .  
 اسم الله تعالى في الفصل الثاني في حكمه محده . . . . . ( سر ) مع ان قد ساء ه  
 من بحكمه محاسة لاولى في لؤوح ( ما ) لا . . . . . الريح هه سد لال في هه  
 اتعدد فيكون المعنى قولاً الطهارة ( هه ) له حكمه طاهر . . . . . هه في هه  
 كلامه لال دلسه به في سار هه قول ( طمس ) هه في طاهر هه في ( يد ) ا  
 قول حذف لقائل هذه لمحة في . . . . . ذلك سبي . . . . . طاهر هه . . . . . في  
 الطهورية و حكمه حاتم هه لا كبر ول كل لال ( هه ) هه . . . . . في . . . . .  
 جمعة قانو لم رفع لا كبر . . . . . حذ . . . . . جعل قول دله هه ما هه  
 انه كرفع لا كبر على لا طلاق هه . . . . . هه . . . . . هه . . . . . في . . . . .  
 وفي ( لدروس ) جعل هه . . . . . هه . . . . . كرفع لا كبر على قول هه . . . . .  
 على لمحة لي قول تعني ( هه ) لال . . . . . لال سيد لال . . . . . لا كبر هه . . . . .  
 مر ( هه ) كله . . . . . هه . . . . . ( المصدر ) هه . . . . . لال هه لا هه . . . . .  
 عليه نصاً روية بن سب ( هه ) هه . . . . . هه . . . . . هه . . . . .  
 المسلات لال هه ووجه هه . . . . . لال في لمحة هه . . . . . لال على خلاف لال  
 يقتصر فيه على المحل الذي هو موضع الحجة هه . . . . . لال هه . . . . .  
 ( مجمع وشرح لامية ) وشيد شئ في ( شرح لال ) هه . . . . . ( لال ) هه . . . . .  
 عن المحقق والمصنف وولده وفي ( شرح لموخر ) وسط نصف في هه . . . . . هه . . . . .  
 ( المقتر ) راداً على ( خلاف ) من قوله . . . . . خلق خاصه في هه . . . . . هه . . . . .  
 ( النهاية ) ون يكون محسباً مطلقاً الفصل من المسألة لمحة هه لا لال دلاله هه . . . . .  
 الحجة الى المصنوع عليه السلام ( نهى ) . . . . . محري ( لا يصح ) هه . . . . . هه . . . . .  
 ( ويستند ) حداثاً يقول هو لا لاحلا . . . . . لال . . . . . لال . . . . .  
 في ( المجمع ) اظهر ان موضع ابراع . . . . . الفصل لمقتر في الطلب هه . . . . . هه . . . . .  
 الكلام فيما يتعلق بالمستعمل من حيث انه مستعمل ( انما كلام ) هه . . . . . لال . . . . .  
 ( ١ ) قد مر انه يدل على هذا الفرق قوله صلى الله عليه وآله د سيقط أحدكم ولا يدخل يده  
 الا ما حق ينلها ( بخلافه قدس الله عنه )



ان القائلين بالنجاسة اختلفوا في حكم ما أصابته الفسالة فاشهد في جميع كتبه ومن تأمل عنه كما في (الروض) ان حالها حال المفصول قبلها فيلزم التعدد ان كانت من الفسلة الاولى وان كانت من الثانية تقصت واحدة وهكذا واليه ذهب في (المقتصر وشرح الالفة) واستجوده في (الروضة) ويحتمل ان يكون مراد المصنف كما في (الروض) وقال في (الروضة) هذا يتم فيما يفصل مرتين لا بخصوص النجاسة أما الخصوص كالولوغ فلا لان الفسالة لا تسمى ولو غاب ومن ثمة لو وقع لعابه في الاناء بغير الولوج لم يوجب حكمه تأمل فنه ربما دق (ووجه) هذا القول ان المثل للمفصول تضعف نجاسته بعد كل غسلة عليه كما في (شرح الالفة) وان لم يظهر ولهذا يكفيه من العدد ما لا يكفي قبل ذلك فيكون حكم الفسالة كذلك لان نجاستها مسببة عنه فلا يزيد حكمها عليه (وقيل) ان حالها حال المفصول قبل الفصل فبعدم التعدد فيما لو أصابته غسالة ما فيه التعدد سواء في ماء الفسلة الاولى او الثانية كما في (نهاية الاحكام) وظاهر المصنف هنا وفي (الاستاد) ووجهه ان المعنى القائم بالنجاسة قام فيها فليحضر حكمه واختر في (المعالم) أحراً الفسالة الواحدة مطلقاً ونقله عن بعض المعصرين وقواه الاستاذ لان المدار في التعدد على الاسم وليس حاصلها فيما نحن فيه (وقال) الاستاذ الشريف دام ظله العالي انها كالحل بعدها كما احتمله في (نهاية الاحكام) فان كان طاهراً فهي طاهرة كما الفسلة الثانية فيما يجب فيه مرتين وأما ما يجب فيه مرة فمنها طاهرة أيضاً وهذا القول نسبة في (الروض) الى (الخلاف) وقد تقدم نقل عباراته (وسبب في الروض) وظهره القول بأنها كالحل بعد الفصل كله في الفسالة طاهر مطلقاً سواء في ذلك الاملى المائية والماء الى السبد والسيح والعجلي وجماعه وقد تقدم نقل عباراتهم فلتلحظ (وقيل) انها كفسله قبل الفصل وان حكم بطهارة المحل بأن (بل ان خ ل) ترامت لا الى نهاية وهذا هو القول السديد الذي ذكره انما (وهناك) خلاف آخر للقائلين بالنجاسة (فبعض) ان المستعمل ينجس بالافصال ولا يفسد مطلقاً (وقيل) بالطهارة حين الاصابة والنجاسة حين الافصال (وقيل) باختلاف الموضع (وقيل) بخلاف الفساعات ويطالب الفصل بكل قول مما مر (ويبقى) الكلام فيما اذا اراد من الافصال قبل المراد به الانفصال عن جميع أطراف الجسم الذي تنجس بعضه أم لا (بيان ذلك) في عنوان المثال انه لو تنجس رأس لمذرة مثلاً أو أعلى الباب الكبير أو رأس زيد وأردنا ان يفسد مثل ذلك فن الفسالة تارة تفصل عن أسفل المذرة وأسفل الباب وعن قدم زيد وتارة عند الاسفل بأن نمر نيمه كما هو الشأن في غسل الجنزة بالماء القليل وتارة تقطع أو تحجب قبل ذلك فلا ريب ان الانفصال عن تمام الجسم نجس وم جفت عنده أو قطعت اليه فظاهر نجاسته (ويبقى) الكلام فيما قبل ذلك فيحتمل ان يكون طاهراً كما هو الشأن في غسل الجنابة عند من يرى ان ماء الجنابة لا يرفع الحدث ويحتمل النجاسة وامله بعد فلينأمل جيداً (واقتملون الطهارة) اختلفوا أيضاً على أقوال ثلاثة (فبعض) ان ذلك على سبيل العفو وقد نقل هذا في (مدارك) ولم أجد أحداً صرح بذلك هنا نعم صرح في (الخلاف والذكرى) ان ماء الاستنجاء مفعو عنه وسنين ان القائل به هناك نادر وان الاجماع على خلافه (اللهم) الا ان يراد بالعفو العفو في أصل الحكم بالطهارة لانه نجس عني عنه فأمل (وآخرون) على انه كرافع الحدث الا كبر كافي (المنع والوسيلة) وفيهما كما سلف ان رافع الاكبر لا يرفع حدثاً ولا خشباً فيكون هذا الماء الملبوس الطهورية عندهما بالكلية وهو بالنسبة الى الحدث مسلم وعلى ذلك ينزل قول كل من قال بالطهارة للاجماع الذي في (المعتبر والمنتهى) وقد اعترف بهذا الاجماع



卷之三

七

七

مطهر (متن)

(وشرح الافية وتعليق الارتاد وكشف الالتباس والميضية والمجمع والمدارك) وغيرها وهو الظاهر من (المنع والوسيلة) لانه سوى فيما بين المستعمل في ازالة النجاسة ورافع الاكبر ومن (المنفعة) وعبارات (المسوط والنهاية والسرائر ومصباح السيد) يحتمله كما في (شرح) الفاضل (وقال في المنتهى والمهذب البارع) صرح الشيخان به وفي (كشف الالتباس وجامع المقاصد) نقل الاجماع على الطهارة وفي (المدارك) حتى نمله وظاهره دعواه على القدر المشترك وفي (السرائر والدلائل والذخيرة) الاجماع على ذلك أي على القدر المشترك ومن العجيب ان المحقق الثاني في (تعليق الارشاد) وصاحب (الروض والدلائل) وغيرهم نسبوا الى (المنتهى) القول بالطهارة وانه ادعى عليه فيه الاجماع والموجود في (المنتهى) بعد التبع ما (نصه) عني عن ماء الاستنجاء اذا سقط منه شيء على ثوبه أو بدنه وصرح الشيخان بطهارته (انتهى) وفي (المنتهى والذكرى والبيان) والتصريح بالعمو ونسبه في (المهذب البارع) الى السيد في (المصباح) قال قال السيد (المرتضى خل) في (المصباح) لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن (قال في المهذب) هذا صريح في العمو وليس بصريح في الطهارة (انتهى) وأنت تعلم ان عبارة السيد هذه محتملة الامرين كما في (شرح الفاضل) وحكى الشهيد في (الذكرى) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) انه قال في (المعتبر) ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة وانما هو بالعمو وفي (الروض) (والمهذب في المعتبر) هو عمو قال الفاضل البهائي وصاحب (المدارك) لم تقف على ذلك في الكتاب المذكور بل قال في (المدارك) ان كلامه كالصريح في الطهارة وفي (المهذب والدلائل) يفهم ذلك من قوله في الاستدلال على الطهارة ان اجتنابه شاق فيسوغ العمو عنه (انتهى) وأنت خير أن الشهيد والكركي صرحا بأنه صرح بذلك وفي (المهذب) أيضا نسب العمو الى نص (التراجم) مع ان صريح (الشرائع) الطهارة ولقد نتجت (المعتبر) غير مرة فما وجدت ما يناسب ما نحن فيه الا قوله وأما طهارة ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيخين (وقال) علم الهدى في (المصباح) لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء وكلامه صريح في العمو وایس بصريح في (الطهارة) ويدل على الطهارة ما رواه الاحول الى ان قال ولان التفصي منه عسر فشرح العمو دفعا للعسر ويحتمل أن يكون من قال بالعمو أراد العمو في أصل الحكم بطهارته لا انه نجس كذا ذكر بعض مشائخنا (قلت) يستبعد جدا ارادته من (المنتهى) وغيره وفي (المدارك) انه يفهم من (الذكرى) حيث قال بعد نقل الاقوال في الطهارة والعمو ان مرادهم بالعمو هنا عدم الطهورية لا انه نجس معفو عنه وفي (حاشية الشرائع وحاشية الارشاد) للكركي انه عند القائل بالعمو نجس معفو عنه ورد في (المدارك) بأن اطلاقهم العمو يقتضي جواز مباشرته مطلقا انتهى (وقال في جامع المقاصد) يلزم القائل بالعمو أحد الامرین اما عدم اطلاق العمو عنه أو القول بالطهارة لانه اذا جاز مباشرة مطلقا لزم الثاني والاول وهو خلاف الظاهر من الخبر وكلام الاصحاب - قوله قدس الله روحه - (مطهر) أي من الحدث وانحبث كافي (مجمع) الارديلي وظاهر (جامع المقاصد) وقد سمعت ان بعض من قال بطهارة ماء الفسالة يلزمه القول بالطهورية وفي (الذكرى) ان الفائدة تظهر باستعماله فانه على الطهارة مطهر من الخبث والحدث لمعوم ما دل على ذلك في الماء الطاهر من غير معارض بخلافه على العمو (وقريب) منه ما في (المهذب البارع) فيكون معقد الاجماع عندهما غير

مالم يتغير بالنجاسة او يقع على نجاسة خروجه والمستعمل في الاغسال المندوبة مطهر اجماعاً  
ويكره الطهارة بالمشمس في الآية (متن)

.. لاستحاده وفي (مقتدر ونسختي) لاجماع على عدمه حتى يرتفع حرجه في ركنه وحده قطعاً  
(قل في ركنه ولهذه النجاسة) عند نقل حكمه من الاجماع فيحصر شره في حده  
استحاده ثم تبيحاً ثم رجع في (مذكره) لخرجه عن محل في (عدمه) لانه بكل متغير على  
ولا يحسنه يلاقه ولا يجب غسله بقصد ثوبه بل هو من غير قصد لاجماع لا  
طهر من اجماع المصنف ومذكره (كما عرفت) قوله قدس سره في (عدمه) قوله  
بما يحسنه (هذا شرط صريح به جميع ائمه) لا من ربه في (شرح مصنف) قوله لا خلاف  
ويرتداه في محل من مرسل لاجل في (مجمع) قوله قدس سره في (طهره) في  
(البيان) عني عن .. الاستحاده .. فيجب .. قوله قدس سره في (عدمه)  
(فإن يقع على ثوبه حرجه) هذا صريح في استحاده الخلع والحدود .. في (عدمه)  
مصل كل لا خلاف فيه ولا ينبغي ان هذا في بيده لا في (البيان) في (عدمه)  
(وللدلائل) عدم حرجه من سائر مسائل خلع .. في (عدمه) في حرجه  
من لاصحابه .. في (مذكره) للمنفرد في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
والطريق في نفسه محل يظهر من (مجمع) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
(رهص) .. في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
جوده من لاصحابه .. في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
قل .. في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
الورث في (هيئة لاحكامه) عساه في بعض محله .. في (عدمه) في (عدمه)  
المصنف والدلائل) وسامعه في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
(جميع المقاصد والدلائل) سامعه في (مذكره) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
في (جميع المقاصد والندوة) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
يده متحصة على على المخرج من المفاطم غلام .. في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
والصعب (ولا) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
(قل) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه)  
قوله قدس سره ﴿ والمستعمل في الاغسال مندوبة مطهر اجماعاً ﴾ في (عدمه)  
هذا الاجماع حكاه في (التذكيرة) وبمنه خلاف في (هيئة لخالص) في (عدمه)  
(وقال) المفيد اتحب به فصل ﴿ قوله قدس سره في (عدمه) في (عدمه) في (عدمه) ﴾  
بالمشمس ﴿ كما صرح بذلك ﴾ (عن على ذلك) جمعه لاصحابه في (خالف) لاجماع على كونه  
به اذا قصد ذلك وفي (الدحية) قل لشبهة موافق الشافعي في سائر ائمه .. في (عدمه)  
والاوضح ان الكراهة كراهة ارشاد لاعاده وليس البرص مطهر حتى يتوهم حرمة الاستعمال كما في  
(جامع المقاصد) ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ في الآية ﴾ كما في (الهيئة بولسريز) وكتب محقق

وتفسير الميت بالمسخن بالذار (متن)

(والتحرير والتذكرة والارشاد والبيان) وكثير من كتب الفقهاء وأطلق في (المبسوط والخلاف) مع نقل الاجماع على الاطلاق في (الخلاف) واليه مال في (المجمع) وفي (التذكرة والنهاية) لا كراهة بالشمس بالانهار الكبار والصغار والمصانع اجماعاً وحكم في (المسالك) بعدم الفرق بين كونه ماء الآنية وعدمها واستظهره في (جامع المقاصد والروض والدلائل) ولم يحكم بشيء في (الذخيرة) وفي (المجمع) لا يبعد تخصيصه بما دون الكر (واليه) مال الاستاذ في (حاشية المدارك) قل لان الحكم ورد عن الرسول صلى الله عليه وآله والماء الكثير في ذلك الزمان كان نادراً ونص المصنف في (التذكرة) والشهيدان والعلبان وأكثر المتأخرين على عدم الفرق في الاواني بين المنطبعة وغيرها وهو ظاهر اطلاق (المبسوط) وتحرير (وغيرهما) واحتمل في (المتن) ونهاية الاحكام (الاختصاص بالاواني) كالحديدة والرصاص والنحاسه دون ما صفا جوهره كذهب والفضة بناء على استناد الكراهة الى ايرات البرص وانما يتحقق فيما ذكر ونقله في (التذكرة) عن بعض العامة وآثار المحقق الثاني والشهيد الثاني الى رده بأن خوف البرص حكمة لا يجب تبوتها في سائر الافراد وظاهر الاكثر ونص (البيان والتذكرة والمسالك والروض) عدم الفرق بين البلاد الحارة وغيرها واحتمل في (النهاية والتمهي) الاختصاص بالبلاد الحارة ونسبه في (التذكرة) الى الشافعي ونص المصنف في (النهاية) والشهيدان في (البيان والروض والمسالك) والعلبان على عدم الفرق بين قصد التشميس وعدمه وهو ظاهر (النهاية) (١) وظاهر اطلاق (المبسوط) والشرائع والتذكرة والتحرير ان كان المراد بالشمس المتشمس وفي (جامع المقاصد والميسية والروض) ان التفعّل أولى من التفعيل (وأجاب) في (الدلائل) بأن الشمس ما وضع في الشمس لا ما قصد تشميسه لكنه نص في (الخلاف والسرائر) (والجامع) على اعتبار القصد والتعمد وفي (الخلاف) الاجماع وقد سلفت عبارته التي نقله عليها وهو ظاهر أكبر العبارات (٢) لانه يوثق فيها بالتفعيل أو بالأفعال كما يقولون أسخن بالشمس وقطع الشهيدان والعلبان كما استظهره في المتن (لانه قل الظاهر عموم التهيئ) بقاء الكراهة وان زالت السخونة ونسبه في (الذخيرة) الى جماعة من المتأخرين وفي (التذكرة) حمله احتمالاً وقد اقتصر في (المبسوط) (والخلاف) على كراهة الوضوء وفي كتب المصنف والمحقق (والاصباح والبيان) على الطهارة وفي (الفقيه والمهذبة والذكري والميسية) عليها وعلى المعجز كما في خبر السكوني وفي (السرائر) بعد ان ذكر ان ما أسخته النار لا يكره استعماله على حال (قل) وما أسخته الشمس بجعل جاعل في لئاء وتعمد لذلك فانه مكروه في الطهارتين وهذا نص أو كائن نص على عدم الكراهة في غير الطهارتين من الاستعمالات وهو الظاهر من (النهاية والمهذب والجامع) قال في (النهاية) ويكره استعمال الماء الذي أسخته الشمس في الاواني في الوضوء والغسل من الجنابة وكأن الفاضل لم يلحظ آخر العبارة والا لما قال وأطلق الاستعمال في (النهاية) الخ وقطع في (جامع المقاصد والمدارك والذخيرة) بعدم الكراهة مع عدم غيره وفي (الروض) ان الكراهة لم تزل وان وجب استعماله عيناً لبقاء العلة مع احتمال الزوال **﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾** (ويكره تفسير الميت بالمسخن بالنار)

(١) حيث قال أسخته الشمس (منه) (٢) ما عدى التذكرة فانه اتى فيها بالتفعّل (منه)

الامع الحاجة وغسالة الحمام لايجوز استعمالها ( متن )

لجب عا كما في ( خلاص والتهنى وبلال ) وفي ( لرم ) وفي يده وفي ( جمع ) ( جمع )  
 ان فيه تدوينا بالحليم وفي يده لميت خروج في من محسنت بكر محمد بن  
 الحسة للحواف من حصول محسة فيه وانه محمد بن الحسين في خطه في قوله قدس  
 الله تعالى روحه - ( لامع الحقة ) كحل اورد بحث لا مانع من عمل من سعمل  
 اللارد ويكون على من الميت محسة لا ينه لا . كذا في ( الحاف ) ( ١ ) ( ١ )  
 اجماعية وفي ( تذكرة وميه لإحكامه ) ( ١ ) حشمة عمل من ( ١ ) ( ١ )  
 الشيعين وفي ( الروص المسلك ) وفي ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 من البرد وفي ( اتحريره لذكرى ) لا حشره لان في ( مدعى ) ( ١ ) ( ١ )  
 في ( الخلاف ) وادد من غصنه في غصنه في ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 وفي ( ملقعه ) ويكره بن يحيى . ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 يستقدم لاقتصر على قدر حشره في ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 يب ( قل في ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 مسك ( قل في ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 وهذا قد طر . ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 ثم نحه مسك من ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 اصل في شرحه . ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 لارد حشره حشره في ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 ومثله في ( ارض ) لا ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 مجتمع في ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 فتحمل جميع العايب في ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 هي ( اضع ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 العلم مخلوق عن محسة كثر وتر . ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 ( وتحرير ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 على تفيد كصرح . ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 في ( السرائر ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 رواية همد الحكم سوى رويتين خدما رسالة . ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 وأين الاحد المتقدمة وسه في ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 الاجاب نص في أن علة النهي محسنتها كما في ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 ( والارشاد ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ ) ( ١ )  
 ادعى عليه ابن ادريس الاجام ( انتهى ) وعلى قول اتني من أن النص كلف في ثبوت الدية

( ١ ) في كتاب الجائر ( منه )

الا مع العلم بخلوها من النجاسة والمتخلف في الثوب بعد عصره طاهر فان انفصل فهو نجس  
( الفصل الرابع ) في تطهير المياه النجسة اما القليل فانما يطهر بالقاء كر دفعة عليه ( متن )

نجاستها عنده ونسبه في ( جامع المقاصد والذخيرة ) الى القيل ثم ضعفه في ( جامع المقاصد ) وقال الذي يقتضيه النظر انه مع الشك في النجاسة تكون على حكمها اثبت لما قبل الاستعمال وان كان الاجتناب أحوط ( انتهى ) وفي ( المتعصن ) الحكم بالطهارة ونسبه الاربديلي في ( المجمع وصاحب المعالم والدلائل ) ( والروض ) الا ان فيه ان لم يثبت الاجماع على خلافه وسبب الفاضل في شرحه القول بالطهارة الى ( المعتبر ) والموجود في ( المنبر ) مانعه ولا يغتسل بغسالة الحمام الا أن يكون يعلم خلوها من النجاسة ثم استدلل بالخبر المروي عن أبي الحسن الاول عليه السلام وبأنه ماء مجتمع من مياه نجسة فيبقى على نجاسته ثم انه رد ابن ادريس بما عرفت والظاهر ان رده ذلك متوجه الى دعواه الاجماع والاخبار المعتمدة هذا وفي ( نهاية ) ( النهاية ) ( الاحكام ) بعد أن ذكرنا قلناه عنه ( قل ) وفي رواية لا بأس به وربما ظهر ذلك من ( الذكرى ) وقال في ( جامع المقاصد ) ان عبارة المصنف هنا لا تنافي مافي ( المتنبى ) واحتمل الاستاذ الشريف أيده الله تعالى الطهارة قول لا سيما اذا اتصفت بالماء المنبث في أرض الحمام المتصل بما في الحياض المتصل بالمادة . قوله قدس الله تعالى روحه : . ( ولشخص في الثوب بعد عصره طاهر ) قال الفاضل قوي العصر أو ضعف لطهر المحل ( انتهى ) وقد تقدم قل الاقوال في المسألة ( ١ ) وان وجب غسله مرتين فالظاهر هو المتخلف بعد العصر الاخير ان أوجبناه والا فهو المتخلف من الغسلة الاخيرة فان انفصل الطاهر المتخلف بالعصر مرة أخرى فهو نجس عند المصنف لانه بنجس عنده بالانفصال وان انفصل بصب الماء عليه ( قيل ) انه نجس أيضا كما مر وتعمه عبارة المصنف ( وقيل ) ان حكم بطهارة المحل فالتخلف طاهر وان انفصل بعد العصر وقد أشرنا الى ذلك فيما سلف وفي ( جامع المقاصد ) استظهر ان هذا الحكم عند المصنف مختص بالفضل المتقضي لحصول الطهارة فلو غسل زيادة على الوصف كان ماء الغسالة الزائد طاهراً لعدم ملاقاته للمحل في حال النجاسة مع امكان ان يقول بنجاسته أيضا لانفصال شيء من المتخلف في المحل معه وهو بعيد مع ان الاصل العدم

### الفصل الرابع في تطهير المياه النجسة

بسم الله الرحمن الرحيم ( أما القليل فانما يطهر بالقاء كر ) هذا الحصر منه بناء على مذهبه من أن الكرية معتبرة في عصمة الجاري والراكد وماء المطر بمنزلة الجاري كذا في ( شرح الفاضل ) وقد مر أن الظاهر من المصنف هنا كما هو صريحه في جملة من كتبه ان ماء المطر لا يشترط فيه الكرية وفي ( جامع المقاصد ) انه بالنسبة ( بالاضافة ) الى اتمامه كرا . قوله قدس الله تعالى روحه : . ( دفعة عليه ) والدفعة عرفة كما في ( جامع المقاصد ) والحاشية الم . ( ٢ ) وحاشية المدارك ومعناها وقوع جميع اجزاء الكر في زمان قصير بحيث تصدق الدفعة العرفية كما صرح به العليار وشهيد الثاني

( ١ ) لان بعضهم يقول بأن المستعمل ( الماء خ ل ) ينجس بمجرد الاصابة وبعض انه ينجس بالانفصال الى آخره ( منه ) ( ٢ ) والحاشية الميسبة والمسالك والروض والمدارك ومعناها الخ ( كذا في نسخة مقابلة على نسخة الاصل )

لابتغامه كرا على الاصح (متن)

واعترفت الدفعة في ( اشرع ومنتهى والتدكرة وتحرير ولازم دوا لدروس وجمع مفسد وخاشية  
المبسية وحاشية لمدارك ) وهو لمقول عن ظاهر في وره ضر ذلك من ( مثلك ) و ه صرح  
الاصحاب وورده النص (١) كما في ( جمع مفسد ) وهو مشهور كما في ( مثلك ) و ه ( و طوى  
في ( الخلاف ) و لمتن والتدكري والين واللمعة ) حيث عثر في مفسد لاء وفي مفسد ملازمة في  
( الروض والروضة و لمدرك ) قوى عدة عتاره وفي الجمع مفسد لا دس في مفسد و ه  
الدفعة ولا القائل بها صريح ( وقال ) لا تد في مفسد و ه حكم مفسد لا كبر في مفسد و ه  
اتصاله بالتدبير المع انما ه في مفسد مفسد و ه مفسد و ه مفسد و ه مفسد و ه  
والاصحاب من فوق ومن ثم استشكل في تحرير حكم مفسد في مفسد ( و ل ) مفسد في مفسد و ه  
علي حيث صرح طهارة اقليل وصول مفسد في مفسد مفسد مفسد ( وقت ) مفسد مفسد و ه  
كلام لمفسد لاه في ( المنتهى وتحرير ) منه لدفعة مفسد و ه حكم مفسد و ه مفسد و ه  
اتصاله بالتدبير لمفسد كرا و حكم في ( لمفسد والتدكرة والتدكري ) مفسد مفسد في مفسد و ه  
وسه في ( الدلائل ) في ( لمتن ) و لمتن مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
نفسه خلافا كذا لاجرة الاكثر في كل واحد واحد في مفسد و ه مفسد و ه مفسد و ه  
التوقف في مفسد ( جمع مفسد ) من لاه مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد ( ١ )  
( واتجه بر و لمتن ) مفسد لمفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
شأن مفسد المشهور كما في ( الدلائل ) و لمتن مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
( قال في حاشية لمدارك ) لا كنه المفسد من مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
أيضاً ( قال ) اصل محتج على عدة اتوقف فيه نفس مفسد لاه مفسد مفسد مفسد مفسد  
اظهار أو يظهر الحسن في مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
طهر لمتن طهر المفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
ويص لاجلاف في طهر المفسد على الكر صافاً كذا مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
أول الاتصال مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
يطهر الجميع فكذا في مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
الحسن ويحكم مفسد على المفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
الاختلاف ( وقد عرفت ) مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
لطيف قسري في المفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
غير ان الاصل يفي مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد مفسد  
على أقوال ثلاثة ( الاول ) عدة التطهير وهو خيرة ( الخلاف ) اشرع مفسد مفسد مفسد مفسد  
( والتدكري والدروس والبيان والمدارك ) وغيره وهو المنقول عن مفسد مفسد مفسد مفسد

(١) لاه اراد بالنص قوله عليه السلام الماء يطهر ولا يضير ( مفسد مفسد )



ولا بالبيع من تحته واما الكثير فاما يطهر بذلك ان زال التغير والاوجب التماسه كآخر (متن)

(جامع المقاصد) وقول الاكثر كما في (الذخيرة) وأكثر المتأخرين كما في (المدارك) والاشهر كما في (المذكاة) (الذخيرة) (الطهارة) ان تظاهر كما في (الوسيلة) قول اذا لم يبلغ كرافنجس أمكن تطهيره بأكثر الماء الطاهر حتى يبلغ كراهية عبارة أخرى مثلاً قد سأل في معنى نقاباً ونسبه في (الذكرى) (مجمع المقاصد) الى بعض الاصحاب وفي (الدلائل والمدارك) لعلمه ابن حمزة والفاضل هو ابن حمزة (الثالث) انه يطهر بأتماءه بظاهر أو نجس كراهياً في (رسائل) السيد (والمراسم والسرائر والمذهب) (١) (الجواهر والاصباح والجمع المبسوط) في محله وفي (الايضاح) انه ثابت للاجماع المنقول بعد ان قل أملاً ان الامال أصبح وهو خيرة (للدلائل وظاهر جمع المقاصد) وفيه انه مذهب أكثر الخلقين (وإدعى) عليه في (السرائر) الاجماع (واستدل) عليه فيها بقوله صلى الله عليه وآله اذا بلغ الماء كراهاً لم يعمل خبثاً (ول) وهذا الظاهر مجمع عليه (وردته) المحقق تارة لم نعثر عليه في كتب الاصحاب ولو وجد كان دليلاً ذكره السيد في مسائل مفردة واردة اثبات أو ثلاثة من اتباعه فدعوى الاجماع غلط السيد والشيخ صاحب رسالة (وله) الخلفان فلم يعرف به عاملاً سوى ما يحكى عن ابن حبي (٢) وهو في رأي مقلد المذهب ثم تعجب من دعوته اجماع الخلف والمؤلف (وردته في الروض) أيضاً بان هذا المصالح لا ينبغي في دعوته في يترك الله المذهب وقد طعن فيه بذلك جماعة من فضلائنا من أهل عصره وغيره (قول) لا والله غير منكم المتحتمين (وقول) ان الحديث الذي صححه العامة وانتمهم وجهاناه ذا بلغ الماء قلين لم يعمل خبثاً تنبى (ثم) اختلفوا في معناه وقد تعرض لبيان معناه الكركي (وله) لا نذكر على العمل بالآتماء يمكن تسرية الحكم الى المنسأف الى التميم (بإدناف خل) قوله مدس سرده . . . (ولا بالبيع من تحته) قل في (جامع المقاصد) هذا الحكم مشكل وبكر حمل على بيع ضعيف يرتفع ترتجاً أو بيع لأمادة له فوبيع ذو المأدة من تحته مع قوة وفوقه ان فلا نسبة في حصول الطهارة وفي (الحواشي) المنسوبة الى الشهيد ان كان البيع على سبيل التدريج لم يطهر وز كان دفعة طهر (وقول في الخلاف) يشترط في تطهير الكر الورود قل وهذا أنه المذهب (وقول في المبسوط) لا فرق بين ان يكون الجاري تابعاً من تحته أو يجري اليه أو يقلب فيه (قال في المختار والمتنبى) بعد نخل عبارة (المبسوط) ان أراد بالتابع ما يكون تبعاً من الارض (ففيه) استحكال من حيث انه ينحس بالاقااة فلا يكون مطهر وان راد به يصل اليه من تحته فهو حق وقول في (لذكرة) لو بيع الماء من تحته لم يضره خلافاً للمنفعي فانه لا يشترط في المطهر وقوعه كراهية دفعة وعبرة (انحر بر) كراهية الكتاب وفي (هاتية لاحكام) ولو بيع من تحته فن كان على التدريج لم يطهر (يطهره خل) والاطهر (وقول في الذكرى) ان بيع الكثير من تحته كالمزج فمزج طهره نصيرورتها واحداً او لو كان ترشحاً لم يطهر لعدم الكثرة والغلبة (وقول في البيان) ان دوران كالتنوع الجاري مع دوام الاتصال وتطهر المياه وغيرها بورودها عليها وفي (الدروس) لو اتصل الواجب الجاري اتحداً مع مساواة سطحها أو كون الجاري أعلى لا العكس ويكفي في العلو دوران الجاري من تحت

(١) نقل عن المذهب في المتعنى والفاضل (منه) (٢) قد عرفت مذهب ابن حبي في الكر (منه)



وتدافه حتى يزول التغير والمضاف بالقاء كر عليه دفعة وان بقي التغير لم يسلبه الاطلاق  
فيخرج عنه الطهورية او يكن التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة وماء البثر بالنزح  
حتى يزوا التغير (متن)

المقاصد والمدارك ) انه يطهر بزوال التغير بأي وجه كان من دون توقف (١) على شي (ثم قال) الكر كي  
هذا منهم مبنى على المزج وليس له معنى محصل. (قال) الفاضل لا يرد عليه (٢) انه ان استوعبه  
التغير أو كان الباقي أقل من الكر فلي ما اختاره من اعتبار الكرية ازمه ان لا يطهر بذلك لان  
كل ما يتجدد بعبه أقل من الكر فينحس وهكذا لا تنأه على اعتبار الدفعة في القاء الكر المطهر  
بمعنى ايقاع الملاقة بالاسر او الاكثر دفعة عرفية (وقد عرفت ان معناها الاتصال وهو متحقق في التابع  
(وأورد) عليه الاستدأدام الله تعالى حراسته انه يلزم الا يشترط الكرية في الجاري لانه لا زال معصوما  
بالمادة ومتصلا بها وهي تزيد من الكر (ثم قال) الفاضل وأما منع الانهار الكبار الذي تنبع الكر او تزيد  
منه دمه فلا اتكحل فيه (نعم) ينبغي ان يصب في العيون الصغار ريثما ينبع الكر فصاعدا متصلا اذ ربما  
ينقطع في البين فينكشف عدم اتصال الكر فاتصال تجدد النبع الى نبع الكر كاشف عن الطهر فأول  
تجدده لا انه انما يطهر بنبع الكر تمامه كما ان الراكد يطهر بأول القاء الكر عليه مع على اعتبار المازجة  
لا بد في التطهير من بعبه تمامه ومازجته كالأبغى (ثم) على ما اطلقه آقا من عدم طهر القليل بالنبع من  
تحتة ينبغي عدم طهر الجاري أيضا بالنبع من تحتة الا أن ينبع الكر أو يزيد دفعة ويمكن تخصيص السابق  
بالنبع من الراكد لاطلاق قول الصادق عليه السلام ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بمضه بمضا (ثم قال)  
ويؤيد ذلك حكمه بطهر البثر بالنزح حتى يزول التغير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ والمضاف  
الى ﴿ قد تقدم قل الاقوال في المسألة في الفروع الثلاثة ﴾ (تذنيبان) (الأول) قال في الذكري  
لوطارت الذبابة عن النجاسة الى الثوب أو الماء فعند الشيخ والمحقق دفو امسر الاحتراز ولمدم  
الجزم ببقاء الرطوبة لجفافها بالهواء قال في (الذكري) هذا يتم في الثوب دون الماء واختار في  
(الذخيرة) الطهارة للشك في مشمولية هذا الفرد لاخبار نجاسة القليل ولان الحكم بالعموم في سائر  
أفراد اقليل انما هو بضميمة عدم القائل الفصل وهو غير جار في محل الخلاف وفيه ما فيه لان  
العموم محقق والمعمول على العموم ودفع المشقة (الثاني) قال في (الذكري) لو غمس الكوز بمائه النجس  
في الكثير الطاهر طهر مع الامتزاج ولا يكفي المماسه ولا اعتبار بسعة الرأس وضيقه ولا يشترط  
أكثرية الطاهر نعم يشترط المكث تحقق الامتزاج وعلى القول بأن الاتمام كرا مطهر يطهر هذا  
لو أنتم ﴿ قوله قدس الله تعالى سره ﴾ \* ﴿ وماء البثر يطهر بالنزح حتى يزول التغير ﴾ في هذه  
المسئلة ثمانية أقوال (٣) فيما أجد (الاول) ما ذكره المصنف من النزح حتى يزول التغير وهو  
خيرة (المقتضى والمهذب والاصباح) وكتب المصنف (والموجز والبيان وجامع المقاصد والمجمع والمدارك)

النجس فزال التغير عن الماء النجس لمكان الرائحة العارضة في الكر الواقع ولولاها ما زال التغير عن  
النجس فان المصنف تردد في ذلك (منه قدس سره) (١) قد يقال ان زوال التغير بنفسه وتكاثر  
لماء عليه بمعنى واحد فيندفع عنه الاعتراض (منه رضي الله عنه) (٢) أي بلى المصنف (منه) (٣)  
ذكرها بهذا العدد الاستاذ في حاشية المدارك (منه رحمه الله)



أو الفقاع (متن)

هو فيه لكنه في (التذكرة) إنما ذكر انصباب الخمر ولم يقل وكل مسكر (نعم) قال والحق الشيخ الفقاع وفي (المدارك) معظم الاصحاب لم يفرقوا بين الخمر وسائر المسكرات في هذا الحكم وكذا في (الذخيرة) وفي (المهذب البارع والدلائل) عدم الفرق مذهب الاكثر وفي (شرح الفاضل) أن المشهور الحاق المسكرات بالخمر أما كثير الخمر فكأنه لا خلاف فيه وفي (النافع) نسبة الحاق المسكرات بالخمر الى الثلاثة قال في (كشف الرموز والمهذب والمقتصر) إنما نسبة اليهم لتفردهم وعدم مأخذ صريح لهم وفي (كشف الرموز) ولو استدلل بما روى عطاء بن بشر عن أبي جعفر عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال كل مسكر خمر وبرواية علي بن يقطين وذكر الراهبة (وقال) الفاضل بعد أن ذكر الاخبار التي استدلوها بها على المساواة أن ثبتاً منها لا يفيد دخولها (نعم) أن ثبت شمولها لها لغة وعرفاً كما قاله بعض اللغويين أو ثبت الاجماع على الحكم كما في (الفنية والسرائر) ثبت والا ثبت أيضاً بناء على نزح الجميع فيما لانص فيه انتهى (وليعلم) أن المراد بالمسكر المانع كما صرح به الشهيدان والعليان (وصاحب المدارك والدلائل) وهم ظاهر كل من تدر بأشرب المسكر وقته في (الذخيرة) عن بعض المتأخرين (وقال) أن أكثر عبارات الاصحاب خالية عن هذا التقييد انتهى (وفيه) نظر ظاهر وفي (جامع المقاصد والمسالك والروض والدلائل) صرح بعدم نجاسة مثل الحثيشة وصرح في (المختلف والذكرى والروض والمسالك والتنقيح) بعدم الفرق بين القليل والكثير وفي (السرر) عليه الاجماع وفي (الفنية) الاجماع على وقوع الخمر من غير أن يفرق بين القليل والكثير وفي (المتن) فان أحداً من أصحابنا لم يفرق بين قليل الخمر وكثيرها إلا من تدر (وقال) أيضاً أني لأعرف أحداً من الاصحاب عمل برواية زرارة إلا الصدوق في (المقنع) وفي (كشف الرموز) أنه الاظهر الأشهر وباقي الاصحاب عليه ما عدا ابن بابويه وفي (المدارك) صرح به المتأخرون وهو مذهب الاكثر كما في (المهذب والمختلف والمقتصر وكشف الالتباس) وقد علمت أن جماعة أطلقوا وقوع الخمر حتى أن لفظ الانصباب كاد يكون من خصائص (الهداية والنافع والتذكرة) ثم أن الظاهر من الاجماع والفتاوى بالوقوع مع الاستناد في ذلك الى اطلاق أخبار الصب وعدم الفرق بين الصب والوقوع لكن في (المدارك والمهذب البارع) أن لفظ الصب يفيد الكثرة (وقال في المعتبر والمهذب) قلاً عن (المعتبر) ويمكن الفرق بين القطرة وصبه ويعقل الفرق كما عقل في الدم فإنه ليس أثر القطرة كثر الكثير في الشيوع وتأثير النجاسة (وأجاب في المختلف والدلائل) بمنع دلالة انصباب على ذلك (قلت) وفيه تأمل ظاهر لولا فتوى المعظم (وذهب) الصدوق في (المقنع) الى أن في القطرة عشرين دلو استناداً الى خبر زرارة ومال في (المعتبر) الى العمل بخبر زرارة وكردويه وقد ردهما الشيخ والمصنف وغيرهما وفي (المدارك والذخيرة) بعد اختيار أن الأدلة لا تشمل القطرة وأن هذين الحديثين ضعيفان فلا يبعد الحاق القليل بغير المنصوص أن قلنا بنجاسة الخمر انتهى (وربما) حمل بعض هذين الخبرين على التنزيه لانه لا يعلم وصول القطرة الى الماء \* قوله قدس الله روحه \* \* (والفقاع) صرح به الشيخ والقاضي والتهامي والديلمي والطوسي والحلي (١) والمجلى والحليون والعاملون وغيرهم

أو المني أو دم الحيض أو الاستحاضة أو النفاس وموت بغير (متن)

وفي (شرح الفصل) كما في كتب الشيخ ومن مده وفي (مدرست) - - - - - ح ومن نحره  
وفي (السرر والعبية) لاجتماع سبه وقد تأمل في ديه حص منخري - - - - - (موضع) كره  
الشرب المتحد من الشبر كما في (الاصغر) أي (موس) هو مدي - - - - - (مدي) - - -  
رأسه من الردوي (لدارك) لاوي لرجوع في سبه في عرفه حتى - - - - - (مدي) (مدي)  
العصر العتي بعد شتاده - - - - - (مدي) (مدي) - - - - - (مدي) (مدي)  
وقوه الاستددي (حنية لمدرست) لم هو ولي عده من - - - - - (مدي) (مدي) - - -  
تعالى روحه - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
الشيخ وجهه من نحره كما في (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
(شرح الفصل) كما في كتب الشيخ ومن مده وفي (مدرست) - - - - - (مدي) (مدي)  
(وجمع لمصدر وارصه) - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
لاي على نخل الشيخ - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
فيه وفي (مدرست) عرفه - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
مدي قوله قدس لله تعالى رده - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
الشيخ ولتمى ولدي - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
(والحرير ولارصد وسفره ومحسن) أي مده (سريع) - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
(لمتصر) الكركي في (جمع مدي) - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
(وحشية لمدرست وحشية شرح) وبابه لاجتماع في (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
في (جمع لمصدر وارص) وفي (السريع) - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
انه مذهب الشيخ ومن مده وفي (مدرست) - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
لا (الهيبة) وسه في (جمع مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
فيه نصا (ويستدل) في (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
اسمسه وراد في (جمع مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
هد يتم في الكثير - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
ويظهر من طلاق لمبد حيث حكم للبليل من مده خمس - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
يظهر ذلك من الصدوقين ومن مده في مدي (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
عشرين ولم يعرق ولم يتعرض في مدي (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
(والمدب الدرع وغاية لرم) بغيره - - - - - (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
اجمعا كما في (لعبية والسرر وكشف لانتس) بين مدي (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
(الذخيرة) وهو مذهب الاصحاب لا مدي فيه محله كما في (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
(والحصل) أي لم تحده محله (والعبر) كالاساس يشمل المذكره لاني مدي (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي) (مدي)  
(شرح الفاضل) لكه قل الكي قال الارمني هذا كلاء العرب ولكن لا يعرفه لاحاص هل امله

باللغة ووقع في كلام الشافعي في الوصية لو قال اعطوه بغيراً لم يكن لهم أن يعطوه ناقة فحمل البعير على الجمل ووجه ان الوصية مبنية على عرف الناس لا على احتمالات اللغة التي لا يعرفها الا الخواص (وقال) الغزالي في بسطه والمذهب انه يتناول الذكر ولا تدخل فيه الناقة وخرج طوائف من اصحابنا قولاً ان الناقة تندرج فيه ومن كلام آمنة اللسان ان البعير من الابل كالانسان من الآدمي والناقة كالاراة ( انتهى ) ما في شرح الفاضل ( قل في التماموس ) البعير الجمـل وقد يكون الانثى وصرح في ( السرائر وجامع المقاصد وتعليق الارشاد والروض والروضة والمسالك والمدارك والتفتيح والدلائل ) ( والذخيرة ) انه يشمل الذكر والانثى وعابه الاجماع في ( السرائر ) كما هو الظاهر ويظهر من ( السرائر ) انه يشمل الصغير والكبير كما صرح به في ( الوسيلة ) وما يراه ووصايا التذكرة والكتب ( وصرح به في ( المتبهر والمتبهر ) والذكرى والمسالك والروض والروضة والذخيرة والمدارك والدلائل ) وغيرها الا انه قل في ( الصحاح ) انما يقال له اذا اخذع وكذا عن ( المحيط وتهذيب اللغة ) وفي ( التماموس ) الجمل البازل او الجذع وعن ( العين ) انه البازل وفي ( شرح الفاضل ) قد يظن الشمول من ( فقه اللغة ) للثعالي ( انتهى ) وسيتعرض المصنف في الفروع لعدم الفرق بين صغير الحيوان وكبيره والمشهور كما في ( جامع المقاصد والتفتيح ) وظاهر ( الذخيرة ) الحق الثور بالبعير وبه صرح المصنف في ( انتهى ) في نزح الكر للبقر والعليان والشهيدان وغيرهم ونسب الى ( لارتاد ) وليس فيه ذلك وهو مذهب الصدوق لكن في ( شرح الفاضل ) عن ابن داود انه قل لم أحده في كتاب الصدوق ( وعندني ) انه استباه خطي اي استبه البعير بالثور ( قلت ) الموجود في ( الهداية ) ان وقع فيها ثور أو بعير أو صلب فبآخر ينزح كله ( وقال ) الفاضل بعد أن نسب الالحق الى الصدوق وظاهر البقرين وجوب الكراهة ( انتهى ) وقال في ( المختلف ) ان الشيخين واتباعهما لم يذكرهما حكم الثور وأطلق ابن ادريس القول بنزح الكر فقال ينزح كرموت خمس من الحيوان الخيل والبغال والحمير أهلية كانت الحمير أو غير أهلية والبقرة وحشية كانت أو غير وحشية أو ما ماتلها في قدر الجسم ( انتهى ) ولعل من قل عنه ان يجاب الكر لموت الثور لحظ هذه العبارة (١) ( وفل أبو جعفر ) محمد بن علي بن حمزة في الوسيلة ما ينزح له الكر أربعة أشياء موت الدابة والحمار والبقرة وما في قدر جسمها وصغارها في حكم كباها ( انتهى ) وفي ( المراسم ) بقرة أو حمز وما أشبه ذلك ومثل ذلك في ( الغنية ) ومصباح السيد والمنفعة والمبسوط والكافي ) وهذا يشمل الثور وفي ( المدارك ) الحق البقرة أيضاً ( وقال في الصحاح والتماموس والجمع ) الثور ذكر البقرة وفي ( الصحاح والجمع ) الانثى ثوره وفي ( جامع المصنف والتفتيح والمسالك ) ذكر البقرة وفي ( الروضة ) الاولى اعتبار اطلاق اسمه عرفاً وكأنه يريد انه يشك في اطلاق اسمه على المحل الصغير ( وقال في المختلف ) نقل صاحب ( الصحاح ) اطلاق لفظ البقرة على الذكر وأوجب القاضي الجميع لعرق الابل الجلالة قال وذكر ذلك في عرق الجنب اذا كان من حرام قل ذلك عنه في ( التذكرة ) والذكرى والبيان ) وفي ( الوسيلة ) وروى بعض الاصحاب ان عرق الابل الجلالة والجنب من الحرام كذلك والحق التقى بول وروث مالا يؤكل لحمه وقوله عنه جماعة أيضاً وفي ( الذكرى ) انه استثنى بول الرجل والصبي ونسب في ( الدروس )

(١) لكن مثل هذه العبارة وقع لجماعة كالسيد والشيخ والقاضي وابن زهرة ويأتي عن قريب ان شاء الله نقل عباراتهم (منه طاب ثراه)



فان تغدو تراوح عليها اربعة رجال يوما (متن)

الى ابن التراج الحق العيل وعارته محتملة لارادة من اميل وعرقه في (مذكرى) سهى  
بعضهم ون حروحه حيا يوحى روح الجميع كالكب ويخص موت وعن صهي كفي (دلائل)  
(وتشرح الفضل) لخروج الكلب والخير حزين هي (مدحرة) عن مص حي حذر ميا  
بالتور في نوح الجميع ثم قوله قدس لله تعالى روحه في (مدحرة) عن مص حي حذر ميا  
في (المسوط) والهاء وثقمة ولوسيلة ونرسم وحية سرية مربع حديد لا (مدحرة) عن  
وغيره وفي (العبية) عليه لاجد ومشهور كفي (مدحرة) عن مص حي حذر ميا  
والصديق والحديث وقد صرح بذلك في (جميع) مدحرة شريعة رخصه (مدحرة) عن  
(والشفيع) واليه في (اية نمر) وحده في (مذكرى) عن مص حي حذر ميا  
(مذكرى) واحتمله في (المعتر ونتمى) وحيث في (مذكرى) عن مص حي حذر ميا  
سنة ورعة صديق (تم) وفي (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
لا يزيه) لقوله ارحل لا (تم) (تم) (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
ستدل (الممداد واشهد انى وصيبري) (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
عثر مود وعنده (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن مص حي حذر ميا  
سعيد والعلين وممدد هو ممدد (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
المعاء واستقرت في (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن مص حي حذر ميا  
(عنه ممد) وقال في (مذكرى) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن مص حي حذر ميا  
ملوك سكته ولا حرة (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن مص حي حذر ميا  
(ومذكرى) مع سكره في (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن مص حي حذر ميا  
مواضع كفي (مذكرى) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن مص حي حذر ميا  
(والهاية ولوسيلة) من العدة الى (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
اسمار الى آخره وعليه لاجد في (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
العدوة الى العتية ولا يفي (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
(الخيرة) ان للعبين سرجه من عدة من (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
من العدة الى الليل وفي (لاصح) من عدة من (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
(وحاشية الشرح) يوم الصود وفي (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
يوما الى الليل وفي (المعتر وعنه نمر) وشفيع (مذكرى) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
في الاولين وفي لاجير الى معيب الحرة في (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
المعالي العرب واحتمل في (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن مص حي حذر ميا

(١) كقوله تعالى (ولا يسحر قوم من قوم ولا...) (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
كقوله تعالى (قوم يوحى قوم هود او قوم صالح) (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن  
وما ادري ولست خل ادري (مدحرة) عن مص حي حذر ميا (مدحرة) عن مص حي حذر ميا

## كل اثنين دفعة ونزح كر لموت الدابة أو الحمار أو البقرة (متن)

(وحاشيه الشرائع وغاية المرام والتبقيح والمسالك والروضة) انه لا يجزي الليل ولا الملقق منه ومن النهار وان زاد على النهار وصرح الشهيدان والعليان والمقداد بأنه لا بد من اخبال جزء من الليل ابتداء وانتهاء استنادا الى وجوب المقدمة وصرح هؤلاء أيضا وغيرهم انه لا فرق في اليوم بين الطويل والقصير واستظهر في (جامع المقاصد) دخول التأهب في اليوم مع احتمال عدمه وفي (المسالك) (والروض) وجوب تقديم التهيأ (وقال) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته وفي وجوب تقديم ادخال الرشاء على الفجر دون اخراجه كفاية على الظاهر واستثنى في (الذكرى والموجز وجامع المقاصد والدلائل) الصلوة جماعة والاجتماع في الاكل وفي (الروض) استثنى لهم صلوة الجماعة مع اشتراط الاقتصار على الواجب والتدب المعتاد (قال) والاولى ترك استثناء الاكل لا مكان حصوله حالة الراحة بخلاف الصلوة وفي (الروضة) أجاز الصلوة جماعة لا جميعا بدونها ولا الاكل وفي (كشف الالتباس) أطلق أكثر الاصحاب التراوح الى الليل ولم يذكروا الاجتماع اذ لا ضرورة اليه ولا ذكر في الروايات (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته وفي الاجتماع في غير الجمعة اشكال اذ دليل الجماعة أهم من دليل التراوح من وجهه ولاصل بهاء نجاسة البثر مع انه لو اعتبر العموم من وجهه لدخل قضاء حاجة المؤمن وتشجيع الجأزة ودعوى استثناء الصلوة من اللفظ عرفا أو عادة محل تأمل **قوله** ر ه **﴿ كل اثنين دفعة ﴾** هذا صرح به أيضا المعجلي والمحقق والشهيد وأبو العباس وأطلق في (المقنعة والمبسوط والنهاية) (والمراسم والوسيلة والغنية) تراوح الاربعة ولعله منزل على السابق لانه مدلول الرواية (وقال في السرائر) وكيفية الروح ان يستفي اثنان بدلو واحد ويتحاذباه الى أن يتعبا فاذا تعبوا قام الاثنان الى الاستقاء وفعد هذان يستريحان الى أن يتعب الفئان فاذا تعبوا قعدا وقام هذان واستراح الآخران وهكذا وتبعه على ذلك في (الموجز) وهو ظاهر عبارات الكتب السابقة المشتملة على لفظ اثنين دفعة وقال في (المسالك والروض) وليكن أحدهما فوق البثر يمتح بالدلو والآخريملؤه وفي (المدارك) ويلزمه الاكتفاء بواحد حيث لا يحتاج الى المني وفي (شرح الفاضل) لا دلالة للنص على شيء منهما (قال) الاستاذ والاحوط احبار ما ينزح به الاكثر من الطريتين وغيرهما والظاهر من التراوح دخول كل منهما في عمل الآخر وهذا لا يستقيم الا على القول المشهور فنه على القول الآخر يصير الواحد مساعدا للواحد وفي قوله عليه السلام يقام عابدا ايماء الى رأي المشهور وكذا في قوله ينزفون فانه راجع الى الجميع ظاهرا انتهى **﴿ نبيه ﴾** خبر معاوية بن عمر نمله في (المعتبر) بدون ثم وفي (شرح الفاضل) تأويلها ثم (قل عليه السلام) تفسر ينزف الى الليل وتفصيله ثم لا تفصيل أو المعنى ثم أقول أو ثم أسمع أو المعنى فن غلب الماء حتى يمسرنزف الكل فابنزف الى لس حتى ينزف ثم ان غلب حتى لا ينزف الكل وان نزح الى الليل أقبح عليه قوم يتراوحن **قوله** قدس سره **﴿ ونزح كر لموت الدابة أو الحمار أو البقرة ﴾** تنافي (النهاية ومصباح السيد والشرائع والتحرير ونهاية الاحكام واللمعة) ومثل ذلك مافي (المقنعة والوسيلة والاصباح والمراسم) بزيادة ما أشبهها في الجسم غير ان في المقنعة (والمراسم) دبر مكان الدابة بالفرس واقتصر في الهداية على الحمار وفي (المبسوط والارشاد والتبصرة) الحمار والبقرة وشبههما وفي (لمهذب والكافي) الخيل والبغال والحمير وما أشبهها في الجسم وفي (الجامع)

وسبعين ذلوا كوت الانسان وخمسين للعدرة الرطبة (متن)

الغيل والبال والحمبر والبقر وفي (الغنية) للغيل وشبهها في الجسم وقتل الاجماع عليه وفي (السرائر) للغيل والبال والحمبر أهلية ووحشية والبقر كذلك وما أشبهها في الجسم وفي (النافع والمعتبر والموجز) الحمار والبغل وفي الاولين نسبة الحكم بذلك في الفرس والبقرة الى الثلاثة وفي (المتهى) الحمار والبغل والفرس والبقر واشباهها ونسب ذلك في الحمار لاكثر ونسب الحكم في البقرة للشيخ والسيد والمفيد (قال) ولم تقف في ذلك على حديث الا ما رواه زرارة ومحمد و يزيد عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام (الحديث) وفي (التذكرة والذكرى والدروس والبيان) الدابة الحمار والبغل والبقرة وزاد في (الذكرى) شبه البقرة وفي (المعتبر) بعد استضاف رواية (١) الحمار والبغل ان الشهرة تؤيدها قال ولا أعرف لها اراد او في (المهذب والمقتصر وكشف الالتباس) قتل الشهرة في الحمار والبغل وفي (الروض) قتلها فيهما وفي البقرة وشبهها بل ادعى عمل الاصحاب في الحمار والبغل وفي (الروضة) قتلها في الحمار والدابة والبقرة والبغل وفي (جامع المقاصد والمدارك) قتلها في الفرس والبقرة وفي (المدارك) قتلها أيضا في الدابة وقد علمت ما في (المتهى) من نسبة الحكم في الحمار الى الاكثر وفي (الذخيرة) ان ثبوت الحكم في الحمار هو المعروف بين الاصحاب ونسبه في (المعتبر) الى الخمسة واتباعهم انتهى (ولعلم) انه قال في (المعتبر والمهذب وكشف الالتباس والمقتصر والذكرى والروض والروضة) ان ضعف رواية عمرو بن سعيد منجبر بالشهرة وظاهر او صريح (المعتبر وكشف الالتباس والمهذب) (والمقتصر والروض والروضة) ان البغل موجود فيها بل هو ظاهر (الذكرى) جره. نص (الفاضل) في شرحه ان البغل موجود في موضع من التهذيب والاستاذ (٢) في (شرح المفاتيح وحاشية لمدارك) انه في بعض نسخ (التهذيب) ذكر فيها البغل بعنوان نسخة. حاشية قوله قدس سره. . .

«ونزع سبعين ذلوا الموت الانسان» اجزاء كما في (الغنية) وفي (المتهى) اجزاء من قال «لنحس وفي (المعتبر والمدارك والدلائل) هو مذهب علمائنا ومذهب الاصحاب ومما أطلق عليه لاصحاب وفي (المختلف) ذهب علمائنا وفي (الذكرى والروض والمعتبر) أيضا اتفق لاصحاب شئ العمل بالمدلول الرواية الدالة عليه وفي (التفصيل) الشهرة (والحاصل) ان جميع الاصحاب معرجون به كمن عبدة (المقنعة) مجلة (قال) وان مات انسان في بئر أو عدير يتقص. . . . . ولم يتغير بذلك. . . . .

فلينزع منه سبعون ذلوا وقد ظهر بعد ذلك وفي كشف (الرموز) لافرق في الانسان من الصغير والكبير المسلم والكافر وفي (السرائر) انه مختص المسلم (ورد في الكفاية) ويأتي تمام الكلام فيه انشاء الله تعالى (وقال) الفضل بعد قول المسنف مات الانسان أو وقع. . . . . في بئر أو عدير ولم يفلح ولم ينام الفصل ان وجب قتله أو كان شهيدا ان نجسناه. . . . . انتهى. . . . .

روحه. . . . . «وخمسين للعدرة الرطبة» أطلق. . . . . المقادير. . . . . انتهى. . . . .

عذرة بني آدم وفي (المدارك) المراد بالعدرة. . . . . في (المتهى) انتهى. . . . .

(١) الرواية ليس فيها البغل لكن ظاهر جماعة وصريح آخرين انه موجود فيها كما يأتي (منه طالب ثراه) (٢) قد أطال صاحب المدارك الكلام على العلامة في التمام. . . . . بين الاستاذ في حاشية المدارك ضعف ما قال. (منه طالب ثراه)

المراد بالرجل هنا الذكر البالغ ( قال في القاموس ) الرجل انما هو حين يبلغ وشب ( قال ) او هو رجل حين ميلاده وفي ( الصحاح ) لرجل خلاف المرأة وهذا الحكم يجمع عليه كما في ( الغنية ) وظاهر ( السرائر ) ومما اختلف فيه كما في شرح الفاضل وفي ( المتبر ) روايته مجبورة بمسائل الاصحاب وفي ( المتحى ) ان الاصحاب قبلوها وهو المشهور كما في ( المتبر ) ايضاً ( والذكرى والمهذب والروض والروضة ) ( والدلائل والذخيرة ) وفي ( المتحى ) استقر العمل بما تضمنته رواية كردويه من الاكتفاء بالثلاثين في قطرة البول ولا يلحق به بول المرأة كما هو ظاهر العبارات ونص ( المتبر ) والمختلف والذكرى ( والدروس وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك ) وغيرها وقال في ( المتحى ) لافرق بين بول الرجل والمرأة ان عملنا برواية كردويه او ابن بزيغ وان عملنا برواية علي بن حمزة حصل الفرق وابن ادريس لم يفرق بينهما من مأخذ آخر قال لاهما انسان والحكم ملق عليه معرقا باللام الدال على العموم ومقدماته كلها فاسدة ( نعم ) لافرق في المرأة بين الصغيرة والكبيرة في وجوب الاربعين انتهى ما في ( المتحى ) وفي ( الغنية ) اعتبار الانسان البالغ وظاهر التعميم كما في ( السرائر ونهاية الاحكام والتحريم ) ( والمهذب والاصباح والاشارة ) وفي ( السرائر ) الاستناد الى تواتر الاخبار في اثبات الحكم للانسان ولم يعرف المحقق ولا غيره هذا الدعوى وقالوا له ابن وجدته الاربعين معلقة على بول الانسان ولا يلحق به بول الخنثى كما هو ظاهر الاكثر وصريح ( الذكرى والروض والروضة ) وظاهر الاصحاب كما في الذخيرة عدم الفرق بين بول الكافر وغيره وقد نص عليه في ( السرائر والتحريم ونهاية الاحكام ) ( والمهذب والروض والروضة والمسالك ) وقيل في الذخيرة عن بعض المتأخرين احتمال الفرق اذ لنجاسة الكفر تأثير ولهذا لوقع في البثر ماء متنجس بملاقة بدن الكافر وجب نزح الجميع فكيف يكتفى بوله بربعين ( قال ) وهذا وارد في سائر فضلاته ومثله دم نجس العين ( واعترض ) بان هذا القائل يسوي في مسئلة الميت وبين الامرين تدافع ( وعن ) بعض المتأخرين احتمال الفرق في العذرة نظراً الى زيادة عذرة الكافر نجاسة بالمجاورة وجزم بعدم الفرق في البول لعموم الرجل وفي ( المعالم ) التحقيق اعتبار الحيثية في الجميع كما اشرنا اليه في مسئلة موت الانسان واللازم من ذلك عدم الاكتفاء بالمقدّر الحيثية مع مصاحبة اقوى ما سيأتي من عدم تداخل المنزوحات عند تعدد اسبابها ولا ريب ان ملاقة النجاسة لنجاسة اخرى على وجه تؤثر توجب لها قوة واعتباراً زائداً على حقيقتها والدليل الدال على نزح مقدار مخصوص لها غير متناول لما سواها فكيف يكون كافياً عن الجميع بتقدير الاجتماع انتهى ( قال ) الاستاذ ولا يخفى ما في ذلك كله اذ الاطلاقات حاكمة والشك في الاطلاق غير موجه ( ويمكن ) ان يقال بالفرق بين ما اذا كانت جزأ كالدم والمي فيجتمع فيه النجاستان وبين ما اذا لم يكن كذلك كالعذرة فانها بمنزلة نجاسة خارجية اصابته اخرى والتأثير على خلاف الاصل وانما ثبت بالظاهر وجعل في ( الذكرى وجامع المقاصد والروضة والدلائل ) بول المرأة والخنثى مما لانص فيه وفي ( المتبر ) لزوم الثلاثين في المرأة والصبي عملاً برواية كردويه ( وفي الروضة ) ولوقيل فيما لانص فيه بنزح الثلاثين او اربعين وجب في بول الخنثى اكثر الامرين منه ومن بول الرجل مع احتمال الاجتزاء بالاقل للاصل ( وفي الروض ) ان في الخنثى اكثر الامرين من المقدّر وحكم ما لانص فيه ونسب الى بعض الاصحاب ( وفي جامع المقاصد ) لوقيل به كان وجهاً وفي ( شرح الفاضل ) ولا يلحق به بول المرأة بل اياً لانص فيه او فيه وفي بول الصبي ثلاثون لخبر كردويه كما في ( المتبر ) انتهى ونص في ( المتبر )

وثلاثين ماء المطر المختلط بالبول والمذرة وخرق الكلاب وعشر للمذرة اليابسة أو الدم القليل (متن)

(والمذهب والروضة) على عدم الفرق في المرأة بين الصغيرة والكبيرة (قال) الاستاذ وكذا الخش (واما) المسوح والممتنع الاطلاع على حاله لعارض حكمه حكم الخش انتهى ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾  
 ﴿وثلاثين ماء المطر المختلط بالبول والمذرة وخرق الكلاب﴾ هذا هو المشهور كما في (الروضة) وقول كثير من  
 الاصحاب كما في (الذخيرة) وهو خيرة (الشرائع) والتذكرة والتحرير والهيئة والدروس والمقنة وغيرها  
 وفي (المتن) قال وما يوجب ثلاثين قد روي وساق الخبر فقط ولم يذكره في (الهدية) والمقنة والهيئة  
 (والمراسم والوسيلة والفتية) وغيرها وفي (الفتية) مكان ماء المطر ماء الطريق وفي (المبسوط) متى وقع في  
 البتر ماء خالطه شيء من النجاسات مثل ماء المطر والبالوعة وغير ذلك ربح من أربعين دلو لأحد  
 وفي (السرائر) ان مافي (المبسوط) قول غير واضح ولا محكي بل تقتدر الحاشية لماء له ١٠٠ دلو كانت  
 منصوبة اخرج المنصوص وان كانت غير منصوبة دلت في قسم غير المنصوص والصحيح من  
 المذهب والاقوال المنصوص بالاجماع والنظر والاعتبار والاحتياط ربح جميع ماء البتر ١٠٠ دلو  
 التراوح وقريب منه مافي (المدارك والذخيرة) حيث قيل فيهما والاحود طرح الاربعة والعمل بالاربعين  
 الصحيحة الدالة على المقادير وفي (البيان) ثلاثون ماء المطر وفيه البول والمذرة وخرق الكلاب ١٠٠ دلو  
 (الموجز) انها ماء المطر وفيه البول والمذرة وأبول الدواب وأرواثها وخرق الكلاب في سرة (١٠٠ دلو)  
 ان المشهور اعتبار اختلاط جميع ما ذكر في المس ولا يكفي أحده ولا أحد في (الهدية) (١٠٠ دلو)  
 فتأمل وفي (الذكرى) ماء المضر وفيه البول والمذرة وأوال الدواب وأرواثها وخرق الكلاب ١٠٠ دلو  
 عاشرها انه لا يشترط في ماء المطر اجتماع ما ذكر فبطلان الحكم بمقتضى الاحتياط ولو صدقنا ما ذكره في  
 أمكن المساواة للبيعة في قوله وان كانت مبخرة انتهى (وقل) المسح وطلائ الصابون مسح  
 كل بول واستهلاك ما ذكر في الماء وامتياره (ثم قل) ولا يلحق بهاتين دلو ماء من ماء البتر ولا  
 الحكم اذا انعم اليها غيرها واحتمل في (الذكرى) وفي (جامع المقاصد وحاشية المسي) حمل آية على وقوع  
 ماء المطر المتحس بهذه الاتياء في البتر من غير وجود شيء معها في هذه الواقعة في (وقل) (١٠٠ دلو)  
 أفاد انضياقه الى ماء المطر زيادة تقوية وان متى مسائل البتر على اختلاف المتعاليات واهمها  
 وقوى الاستاذ تارة الاقتصار على مورد الخبرة وتارة قوى العمل بمضمونه لخصه بالجملة التمهيد مع  
 منع اجماع (السرائر) ثم قال الا أن ما فيها أحوط ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾  
 للمذرة اليابسة كما في (المقنة والمبسوط والهيئة والمراسم والوسيلة) وأكثر كتب المذهب والهيئة وفي  
 (الهدية) ان وقتت فيها عذرة استتي (استتقي حل) منها عشر دلو وان دلت فارعون الى  
 خمسين وفي (السرائر) في اختلاف عن المذرة اليابسة غير المذابة وغير المتقطعة وفي (الهيئة) الاجماع  
 عليه في اليابسة غير المتقطعة وفي (الشرائع والموجز) عشر للمذرة الجامدة وفي (المتن والدمع) التعليق  
 على عدم الثوبان ولله أنسب بدلول النص وقل الشهرة في (كشف الالتباس) في الجملة وفي  
 (المدائل والذخيرة) في اليابسة (قال) الاستاذ ولعل اليس محمول على الجمود لانه لا واسطه بن الجمود  
 والثوبان ولذا اقتصر عليهما في الرواية وكلام الاصحاب على معنى ما عدا الجامد ذات لا العكس  
 (انتهى) والفاضل فسر اليابسة بالتي لم تلبث حتى تذوب أو تنقطع ﴿قوله قدس سره﴾ (والدم القليل)

كذب الطير والرعاف القليل وسبع لموت الطير كالحمامة والنعامة وما بينهما وللغارة مع التفسخ أو الانتفاخ (متن)

كما في ( النهاية والمراسم والمذهب والوسيلة والغنية والسرائر والجامع ) وفي ( الغنية ) الاجماع عليه وفي ( السرائر ) بنى الخلاف ممن عدا المفيد وفي ( الروضة ) وغيرها نقل الشهرة في ذلك والمراد بالقليل ما قل في نفسه أو بالنسبة الى البئر على الخلاف المتقدم غير الدماء الثلاثة كما نص عليه في أكثر ما تقدم الا ( المراسم ) فان فيها غير دم الحيض والنفاس وفي ( المنع ) وان قطر فيها قطرات من دم فاستقى منها عشر أدل ( ثم قال ) وان وقع فيها قطرة دم أو خر أو ميتة أو لحم خنزير فانزح منها عشرين دلوا وهو مضمون خبر زراره ولعله يحمل على التدب وفي ( المتعة ) في الكثير عترو في القليل خمس وفي ( مصباح السيد ) ينزح للدم ما بين دلو واحد الى عشرين من غير تفصيل - قوله قدس الله روحه - ﴿ كذب الطير ﴾ وما زاد الى ذبح الشاة كما في ( السرائر ) - قوله قدس سره - ﴿ والرعاف القليل ﴾ وما دون ذلك كقطرة وقطرات كما في ( شرح الفاضل ) قال الفاضل ولو جعل قول الصادق عليه السلام بزارة في قطرة من الدم ينزح منه عترو دلوا مفسرا لما أجبل في الخبرين لم يبعد \* - قوله قدس سره - \* ﴿ وسبع لموت الطير كالحمامة والنعامة وما بينهما ﴾ كما في ( نهايته وتحريره وارتساده ) وقريب منها عبارة ( الموجز وكشف الالتباس ) وكذا ( التذكرة ) الا انه ترك فيها قوله وما بينهما وفي ( المتعة والنهاية والمبسوط والغنية ) ذكر الحمامة والدجاجة وما أشبههما وفي ( المراسم والوسيلة ) ذكرهما وما في قدر جسمهما وفي ( الهداية ) اقتصر على ذكرهما أي الحمامة والدجاجة ( قال الفاضل ) ولا يبعد ارادتهم اتعميم وفي ( السرائر ) لموت الطائر جميعه نعامة كان أو غيرها من كباره أو صفاره ما عدا المصغور وما في قدر جسمه وفي ( الترائع ) ( والمعتبر والدروس واللمعة ) اطلاق الطير وكذا في ( الذكرى ) وزاد فيها ان الصادق عليه السلام وسره بالحمامة والنعامة وما بينهما وفي ( المذهب البارع ) الخفش داخل في قسم الطير اشمول الفضالة ويسمى الوطواط وهذا الحكم مجمع عليه كما في ( الغنية ) وهو مذهب الاصحاب كما في ( النخبة ) ومذهب الثلاثة وانابعه كما في ( المدارك والمعتبر ) وهو المشهور كما في ( الذكرى ) والمذهب وكشف الالتباس ( الدلائل ) ونقل في ( المذهب ) عن الصهرشتي شارح كتاب ( النهاية ) ان كل طائر في حال صغره يدرج له دلو واحد كالفرح لانه يشابه المصغور ( قال ) والمشهور عدم الفرق ونقل عن الراوندي انه بشرط أن يكون صغير الطير الذي يجب له دلو ما كول اللحم احتراز عن الخفش فانه نجس قل في ( المذهب ) والذكرى مجموعة لا ساهد له على الصغرى ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى \* - قوله قدس الله سره - ﴿ والغارة مع التفسخ أو الانتفاخ ﴾ كما في ( المتعة ) ( والكافي والمراسم والغنية والجامع والسرائر ) والتذكرة والتحرير ولارشاد \* لدروس وبيان ) وفي ( الغنية ) الاجماع عليه واقتصر في ( الهدية والمنع والمبسوط والنهاية والمعتبر ) الذفع وكشف الرموز ( والذكرى والمقتصر والموجز ) على التفسخ كما قل عن اتقضى وفي ( كشف الرموز ) نفى الخلاف عنه واقتصر في ( اللمعة ) على الانتفاخ وفي ( السرائر ) ان حشد التفسخ الانتفاخ ( قل في معتبر ) ومثله نلبذه بوسعي وأما الانتفاخ فشيء ذكره ( المفيد ) وتبعه الآخرون ولم أقف به على شاهد وقول في





واغتسال الجنب (متن)

الفاضل الهندي وجوب السبع هنا هو المشهور ومثله قال (صاحب المقتصر والروض) (وكشف الالتباس) وفي (المدارك والدلائل والذخيرة) انه مذهب الشيخين ومن تبعهما وفي (الغنية) (والسرائر) ان عليه الاجماع وفي (جامع المقاصد والمسالك والروض والروضة) ان هذا الحكم غير ثابت في العصبية وفي (المهذب البارع) لا تفصيل في بول النساء بين الصغيرة والكبيرة وماذا يجب له ثلاثة احتمالات (الاول) الكل لعدم النص ودخوله في رواية معاوية بن عمار (الثاني) اربعون قاله ابن ادريس (الثالث) ثلاثون قاله في (المعتبر) لرواية كردويه انتهى وفي (السرائر) ان بول المرأة قسم واحد فيه اربعون دلواؤه لافرق في العصبي بين ما حكم باسلامه ومن لم يحكم كذا في (السرائر) ولم أجد أحداً اشترط الاسلام الا (الشهيد) في (البيان) قال لبول العصبي غير الرضيع سبع ثم قابله ببول الرضيع من المسلم قبل اغتذائه بالطعام وقد مر مثل هذا في بول الرجل \* قوله قدس الله سره \* ﴿ واغتسال الجنب ﴾ كما في (التذكرة والتحرير والنهاية والارشاد والمنتهى والمختلف والتبصرة) وبالجملة جميع كتب المصنف وكتب (المحقق والشهيد وأبي العباس) وغيرهم وعلق الحكم على الارتئاس في (المبسوط والنهاية والمراسم والوسيلة والسرائر والتحرير) أيضاً في فروع ذكرها أخيراً وهو المنقول في عدة مواضع عن ابن البراج وابن سعيد وغيرهم وزاد في (المفصلة) مباشرة لها وان لم يرتس وقر به المصنف في (المختلف) والكركي وصاحب (المدارك والذخيرة) وأنكره في (السرائر) متمسكاً بأصل الطهارة وانه لولا قيام الاجماع على الارتئاس لما كان عليه دليل ورده في (المعتبر والمنتهى) (والمختلف والمهذب البارع وجامع المقاصد وغيرها) بخلاف الاخبار عن الارتئاس وان الموجود في الاخبار أربع عبارات الوقوع والنزول والدخول والاعتسال واختار المحقق في (المعتبر) وجماعة حمل الثلاثة الاول على الاغتسال جميعاً بل قال في (المعتبر) ان المورد للفظ الارتئاس من الاصحاب أربعة أو أربعة ورده في (المدارك) بضعف خبر أبي بصير المتضمن للاغتسال وعدم منافاته للمساقيات (وقال) الاسناد القوي لا يقتصر على الارتئاس لانه أظهر الافراد غير بعيد بل لا يبعد حمل كبير من العبارات التي في الاغتسال عليه ولم يتعرض لهذا الحكم السيد والتمني وأبو المكارم (ونقل) الشهرة على أصل الحكم في (المدارك والدلائل والذخيرة) وامتدحها من المفيد والعجلي القول بثبوت الحاشية حكائية وانها السبب في لزوم النزح وفي (جامع المقاصد) سبب هذا القول الى ظاهر القوم وفي (المختار والمفصلة) بناء على قول الشرحين (وكشف الالتباس) القول ان الاغتسال سبب الطهورية فتعود \* (وأوردوا) عليه ان الاخبار انما تفيد وجوب النزح ولا تعرض فيها للحكمة الطهرية وانها دلت على النزح بخبر الوقوع والاصابة وذلك لا يقتضي بكون الماء مستعملاً وان نذي صرح به في (النهاية) ان حكم الاستعمال انما يكون في الماء القليل غير الجاري وان الشيخ في (المبسوط) والكركي والشهيد في (البيان) حكوا بعده صحة الغسل ولا يكون الماء مستعملاً الا مرفوع الحدث به كما صرح المحقق الكركي (واحتج) للفساد في (جامع المقاصد) بالنهي عن وقوع الجنب في خبر ابن بغفور (وأورد) عليه ان في الرواية النهي عن الافساد وهو موقوف على صحة الغسل لكون الماء مستعملاً وقال في (الذخيرة) قد يقال بصدق الغسل ان أوقفه بالارتئاس ومع الترتيب يصح ما قبل وصول مائه الى

وخرج الكلب منها حياً وخمس لدرق جلال الدجاج (متن)

البئر قال ( وفيه نظر ) تعلق الحكم فيه على الاغسل . هو لا يحصل الا بتمامه وفي ( الروض والروضة )  
( والمسالك ) التزام الحاسة قل ولا بعد فيه بعد ورود النص واعمل الشر مما لا يعمل غيره به ( وأورد )  
عليه ان النص غير دال على الحاسة لان انهي أعم منها وحديث مصور لا تنفسد على العموم ما هم  
يحتمل انه ثوران القدورات الى غير ذلك مما أوردوا عليه وعلى ( وعن ح ل ) الشيخ في ( التهذيب )  
وأبي يعلى بأن الحكم على التعبد وهو لازم للمصنف في ( المنتهى ) لانه حكم بوجوب التبرج تعدياً  
في الحاسات فصلا عن غيرها وسه في ( المدارك ) الى جماعه وفي ( الروض ) الى بعض المتأخرين  
وموضوع المسئلة ما اذا خلى بدن الجلب عن محاسة عيبة كما في ( السرر والارصاد والموحر )  
( وحامع المقاصد والروضة والمسالك ) وغيرها وفي ( الدخيرة ) بمعية الحكم في التبرج مع عدمه لانها  
عدم خلو بدن الجلب عن المحاسة وفي ( المنتهى ) ان الدرج يجوز ان يكون لله ، المني ولو لم يمه دال  
على المني يمكن ان يكون السبع معدراً له وفي ( المدارك ) بعد ذكر الاحارن العمل به مشكل  
محمول اما على تلوث بدن الجلب أو على النية لموافقه بعض العامة أو دفع امره قل بعد قرب  
وصرح في ( المتقصر والموحر ) بخصاص ذلك الذي للعمل به طاهر ( نص )  
( والمسالك ) وسه في ( كشف الالتباس ) الى المحقق والعلامة وحمل في ( مجمع البحار )  
احصاه ذلك بعمل الحدة وفي ( الذكرى ) جعل الدرج لاعتزال الحدة لاداء الله به  
فلاقرب الحاق الحاض والمسا المستحاضة وان قلنا بالتعد ولا بها يصلح ان يعمل بها  
امكن المسواة الاتحاد في العامة أما ما ضرب به فهو من كالمعه عن لا الذي يعمل به الحدة  
وفي اجتماع الحدة فلا عمل بعده لمسيح اسناداً الى قوله عليه السلام في ( مجمع البحار )  
السيد في ( لسان ) الذكرى والعمل لدرج للمصنف في ( باية ) من ( مجمع البحار ) في  
بهم . قوله قدس سره . ثم خرج الحدة بها . في ( مجمع البحار ) في ( مجمع البحار )  
ونصف واستلزم سيرهم معه لدرج في ( الذكرى ) وكشف الالتباس ما من ( لسان )  
( الدخيرة ) وصرح له في ( ميراث ) . في ( مجمع البحار ) على دال ( لسان )  
الاربعين في حرة . . . . . يسمى لخرج حيا . رقي . في ( مجمع البحار ) في ( مجمع البحار )  
في ( المختلف ) مع لاولية من الاحكام لدرج . مع لاسم من محب في ( مجمع البحار ) في ( مجمع البحار )  
سبع وفي العدة . . . . . جميع ما من ( في الذكرى ) من مسرة . . . . . جميع ما من  
وجروح الخديج حسن في ( مدارك ) في ( مدارك ) في ( مدارك ) في ( مدارك )  
قريب ( في ) وهو عر ب مخب لواعده من حمل لمطلق من ( مدارك ) في ( مدارك )  
الحق اسير والطاهر ان غيرة من اسير وادي في ( سبع ) في ( سبع ) في ( سبع )  
سبع دلاء . . . . . في ( خذرية ) وحق الشيخ . . . . . في ( خذرية ) في ( خذرية )  
أبرص ذات سبع . . . . . في ( مدارك ) في ( مدارك ) في ( مدارك ) في ( مدارك )  
( والكافي ) والمرام والمهدد . . . . . في ( مدارك ) في ( مدارك ) في ( مدارك )  
( والاصح ) وكنت لمصنف عند ( الكتاب ) في ( الكتاب ) في ( الكتاب ) في ( الكتاب )

## وثلاث للفأرة والحية (متن)

وهذا الحكم مشهور كما في (الروض والروضة) وفي (التذكرة) وقيد الأكثر بالجلال وقتل الشبهة في (الحاشية المسية والدلائل) في التقييد بالجلالة وفي (المعتبر) بعد ذكر قول المطلقين والمقيدين (قال) وفي القوانين اشكال أما الاطلاق فضعيف لان ذرق غير الجلال طاهر فلا يوجب نزحاً وذرق الجلال نجس وتقديره بالخمس في محل المنع قائله مطالب بالدليل (قال) أبو الصلاح خـه مالا يؤكل لحمه يوجب نزح الماء. ويقرب عندي ان يكون داخلا في قسم العذرة ينزح له عشر دلاء. فان ذاب فاربعون أو خمسون ويحتمل ان ينزح له ثلاثون لخبر المبخرة (١) انتهى ما في (المعتبر) وفيه نظر لان اطلاق العذرة على خر الحيوان محل تأمل كما مر وفي (الروض) وجه الاطلاق ظاهر عند الشيخ انجاسة ذرقه عنده مطلقاً وفيه وفي (الروضة) انه بعد التنجيس يجب يقين الطهارة وانما يحصل بالخمس الاجماع على عدم الزائد وفي الاخيرة ان تم الاجماع انتهى فتأمل وفي (المختلف والمتبى) لم يصل الينا حديث يتعلق بالنزح له وفي (جامع المقاصد) يمكن ان يقال ان التقدير بالنزح مستفاد من الاجماع وفي (المدارك) لو اكتفى بسمى الدلاء لمصححة ابن بريع كان حسناً وفي (الدلائل) يمكن الاستناد الى صحيح أبي أسامة الدال على احزاء الخمس في موت الدجاجة ففي الذرق أولى (وقال) الفاضل الافوى الحاقه بما لا نص فيه \* قوله قدس سره \* (وهدت للفأرة) هذا صرح به (الشيخ وأبو المكارم وأبو يعلى وأبو حمزة محمد بن علي بن حمزة) لمحقق والمجلى وأبو الماس والشهد وغيرهم كما مر وفي (الغنية) الاجماع عليه وهو المشهور كما في (الدلائل) (وشرح الماص) وقد علمت ان السبد قال في الفأرة نسع دلاء. وقد روي ثلاث ولم يفصل وان الصدوقين أوجبها دلوا واحداً الحاقاً بالمصنفين وفي (المختلف) لا أعرف حثهما ولعلهما استند الى حموى موقفة عمار في المصنفين وفي (الدلائل) لا يبعد حمل رواية الثلاث على خروج الفأرة حية والسبع على التفسخ والخمس على عدمه \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (والحبة) اجماعاً كما في (الغنية) ولا خلاف في ذلك تفسحت أولاً كما في (السرائر) وهو المشهور كما في (المختلف والذكرى) (والروض والروضة والذخيرة) وسبه في (الدلائل) الى الشيعين والقي وسلاح والقاضي والمجلى وفي (الذكرى) وجامع المقاصد والروض والروضة) ان المأخذ ضعيف وفي (المعتبر) الاستناد في هذا الحكم الى رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام اذا سقط في البئر حيوان صغير فمات فيها فانزح منها دلاء قال وينزل على الثلاثة لانها أقل محتملاته والذي أراه وجوب النزح في الحية لان لها نفساً سائلة وميتها نجسة ومثل ذلك قال في (المتبى وفي جامع المقاصد) ان في هذا التعليل بعداً وفي (الروضة وشرح الفاضل) انه محل شك وفي (المدارك) قد اعترف الاصحاب بعدم ورود نص فيها على الخصوص ثم قفل حكم (المعتبر) بأنها ذات نفس ثم قال وأنكره المتأخرون وفي (المختلف) ان حجة المشهور رواية الساباطي الزائدة في المصنفين والحبة أكبر من المصنفين وقد اختلف النقل عن رسالة علي بن بابويه في (المعتبر) (والمتبى) عنها ان وقع فيها حبة أو عقرب أو خنافس أو بنات وردان فاستق للحية دلوا وليس عليك فيما سواها شيء وفي (المختلف) عنها في مسألة العقرب فاستق منها الحية سبع دلاء وحكى عن بعض

ويستحب للمقرب والوزغة ودلو للمصفور وشبهه (متن)

نسخها فاستق للحجة منها دلا . ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ . ﴿ ويستحب للمقرب والوزغة ﴾ كافي (المعتبر والتحرير (١) ونهاية الاحكام والجامع والمختلف) لكنه احتمل فيه الوجوب تحريزا عن السم لكن ذكره في خصوص الوزغة وتركه في المقرب ولعله لكونه أولى (وجامع المقاصد) وفي (مقنع الصدوق ورسالة آية) عدم وجوب شيء وفي (السرائر) انه لا خلاف بين المخلصين في عدم الوجوب (وقال) ان الشيخ رجع عما أورده في (نهایته ومصباحه واستبصاره ومبسوطه) فقال ويكره مامات فيه الوزغ والمقرب خاصة قال وابن بابويه يذهب في رسالته الى ما اخترذه وحكم في (الغنية) بإيجاب الثلاث في موتها وادعى الاجماع وعن (نهایة القاضي) انه قل فيها كل ما يقع في الماء فمات فيه وليس له نفس فلا بأس باستعمال الماء الا الوزغ والمقرب خاصة فانه يجب اهراق ما وقع فيه وغسل الاناء انتهى وصريح (الوسيلة) وجوبها لموت الوزغة وطاهر (الفقيه والمقنعة) وجوبها للوزغة من دون تعرض لذكر الموت ولا لحكم المقرب وظاهر (نهایة الشيخ والمهذب والاصباح والدروس والبيان) وجوب ربح الثلاث فيهما ونسب في (كشف الالتباس) القول بوجوب الثلاث الى الشيخين والصدوق وان حمزة (٢) والبراج والشهيد وفي (الذكرى) نسب الحكم بالثلاث للوزغة الى الصدوق والشيخين واتداعهما للمقرب الى الشيخ واتباعه قال ولا نص صريحا فيه وقيل فيهما بالاستحباب وجواز (وجوب) ان يكون مصرف السم وفي (الكافي) وبعض نسخ (المقنعة والمراسم) ان في الوزغة دلو واحد وفي (الموجز) ترجحت للمقرب والوزغة (قال) الصميري انه مخالف لما تولى الفقهاء ورواياتهم وكأنه من سهو العلم تنبى (قلت) لعله اراد التوزيع (قال) الاستاذ ادام الله تعالى حراسه والنمل بالمدب ان قلنا سحاسة البذر او وجوب الاحتياط لو وقعت نجاسة هو الاقوى فيهما لاجماع (السرائر) في الخصوص واجماع (الخلاف والعنه والسرائر) على طهارة ميتة ما لا نفس له وانحصرت الدالة على ذلك والوجوب للسم كما احتمله في (الخلاف) بعيد - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ودلو للمصفور وشبهه ﴾ كافي (المبسوط والنهاية والمعتبر) واشترائع (ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والبيان) وفي (الغنية) (السرائر والتذكرة) في العصفور . في قدره في الجسم دلو واحد وزد في (السرائر) وكذا الخطاف والحفاش لانه يفديه في الجسم . وعصر على المصفور في (الذكرى والدروس والموجز) وفي (الفقيه والمنع والهداية) تفسر اصغر ما يقع في البذر بالصعوه وهو طائر قريب من المصفور واصغر منه قابلا ولم يتعرض فيها للتبعية وفي (المعتبر) سم الجسم في المصفور وشبهه الى الشيخين في (المنفعة والنهاية والمبسوط) واتباعهما مكذ في (كشف الالتباس) مع عدم تعرض الشبه وتقل الشهرة في خصوص المصفور من دون تعرض للشبه وفي (الدلائل) شرح (الفاضل) نقل الشهرة في ثبوت الحكم للمصفور وشبهه في (الغنية) دعوى الاجماع على المصفور . في الجسم وفي (المعتبر) جعل رواية عمار لواردة في المصفور مع ولا عليها عند الاستصحاب . في الفاضل الى (الغنية) ان الصغير مادون الحمة من الطيور ولعله فمه من مسيرته . بحسب سبع من هذا بالحمة ومما تباها اذ يفهم من ذلك ان ما كان منها اصغر ملحق بمصغره وفي (حسنة المسعى) رخص (وامسالك) ان الشبه مادون الحمة وعن الشيخ نظام الدين المصيرسي (١) ان كل طائر في

وبول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام فرع الاول اوجب بعض هؤلاء نزع الجميع (متن)

حال صفه كالفرخ ينزع له دلو واحد لانه يشابه المصفور (قال) المحقق ونحن نطالبه بدليل التحفلي (ورده) في المذهب بان المشهور عدم الفرق وفي (الذكرى) لا يلحق صغار الطيور بالمصفور خلافا للصهرستي بل الاولى الحاقها بكبارها ونظيره ما في (المسالك والروض والدلائل) وعن الراوندي يجب ان يشترط ههنا ان يكون مأكول اللحم احترازا من الخلفاش (قال في المعتبر) ونحن نطالبه من اين علم نجاسته فان التفت الى كونه مسحا طالبناء تحق كونه مسحا ثم بالدلالة على نجاسة المسخ ~~حقيقته~~ قوله قدس الله تعالى سره ~~في~~ (وبول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام) كما في (المبسوط) والنهاية لان كان فيهما الذي لم يأكل الطعام (والمذهب والوسيلة والشرائع) لان كان فيهما الذي لم يطعم (والمعتبر) (ونهاية الاحكام والمتلف والتحريم والارشاد والموحز والذكرى والبيان) مع اشتراطه في (البيان) كونه ابن مسلم (وفي الفقيه والمنع والهداية والتافع والدروس) اطلاق الرضيع وفي (الغنية) في الطفل الذي لم يأكل الطعام ثلاث دلاء كما في (الكافي) وتقل عليه في (الغنية) الاجماع وفي (السرائر) اعتبار الحواين طعم او لا وقد علمت ما فيه في (المذهب البارع) الرضيع هو المبر عنه بالفطيم في الروايات وفي (الذكرى) (وجامع المقاصد والروض والمسالك) المراد اغتذاؤه كثيرا بحيث يساوي اللبن ولا عبرة بالنادر وفي (جامع المقاصد والروض والروضة والمسالك) لا بد من كون ذلك في سن الرضاع وفي (المدارك) المراد بالاغتذاء ما هو مسند الى ارادته وتبويته قال في (الدلائل) ولعل مراده ان ما نس كذلك لا يكون غذاء ولا يخرج عن الرضاع (وفيه نظر) وفيها ايضا قبل المراد بالطعام نحو الخبز والمأكلة ما السكر ومحود فلبس طعام ونظر فيه ايضا وهذا الحكم اعني نزع دلو واحد مشهور كما في (نهاية الاحكام والروضة) (وشرح الفاضل) وفي (كشف الالتباس والمدارك والدلائل) وغبرها نسبتها الى الشيخين وابن البراج (وفي الروضة) في شرح نزع دلو للمصفور نسب الى (الدروس) اعتبار الرضيع قبل الاغتذاء بالطعام في الحواين ولبس في (الدروس) ذلك وقد علمت مذهب السيد وابي يعلى وفي (جامع المقاصد) ولا يلحق به الرضعة ادم النص واوجب بعض ثلاثين وقد سمعت ما في (الغنية) من ذكر الطفل التامل الاتي وحكى الشهد في بعض ما يسب اليه من الحواشي قولا بعدم وجوب شي واختار المصنف في (المختلف) القول بالثلاثين لرواية كردويه (١) (قال في جامع المقاصد) وهذا عيب اذ لا دلالة فيها على المنازع فيه بوجه ولو ذات كان مالا نص فيه منصوصا لان المراد بالنص الدليل القلي لا ما يدل على المعنى مع عدم احتمال النقيض والا لكان كثيرا مما عدوه منصوصا من قبيل مالا نص فيه فيضعف القول بالثلاثين ومثله القول بالاربعين وعدم ايجابه في مع القول بالنجاسة ظاهر البطلان فلم يبق الا القول بوجوب الجميع وهو المعتمد انتهى وفيه نظر (فروع) ~~في~~ قوله رحمه الله تعالى ~~في~~ (نزع الجميع فيما لم يرد فيه نص) في (الذكرى وغاية المراد) المراد بما لم يرد فيه نص ما لم يرد فيه دليل على التقدير بصريحه وقدم ما في (جامع المقاصد) من ان المراد بالنص الدليل القلي الذي يمنع من النقيض قال في (الروض) وهو مخالف لما عليه الاصحاب فانهم جعلوا الكافر من المنصوص مع انه مدلول للعام أو المطلق وكذا في (الذخيرة) اسند الى الاصحاب خلاف تفسير الشهيد والحكم بنزع الجميع عليه الاجماع في (الغنية) وهو المشهور

(١) رواية كردويه أن في قطرة من البول (وله أخرى) ينزع لها ثلاثون ان كانت منجبرة (منه)

فيما لم يرد فيه نص وبعضهم اربعين ( الثاني ) خرء الحيوان وكله سواء وكذا صغيره وكبيره وذكره واثناه ولا فرق في الانسان بين المسلم والكافر ( الثالث ) الحوالة في الدلو على المعتاد ( متن )

كما في ( المدارك ) وهو المنسوب الى اكثر المتأخرين كما في ( لذهيرة ) وهو احوط لا قول كما في ( المبسوط ) ( والدروس ) وانسبها كما في ( الذكرى ) وعليه السيد وابنا سعيدو بنو زهرة والبراج وادريس والشهد في ( البيان ) قوله ره - ( وبعضهم اربعين ) هو الشيخ في ( المبسوط ) وابو جعفر محمد بن علي بن حمزة في ( الوسيلة ) قال في ( المبسوط ) قولهم عليهم السلام يزح منها اربعون دلو وان كانت منعبرة ( قال ) في ( المختلف والروض وشرح الفاضل ) ولم نره مستندا ولم نعلم صدره لعلم ان الاربعين لماذا وجت وختر في ( المختلف ) نزح ثلاثين على الظاهر ونفى عنه الشهيد البأس وهو المنقول عن البتري واحتمل في (المعتبر) عدم وجوب شي محملا بما دل من النصوص على انها لا تنحس مالم تتغير حرج من نص على ان يزح له منطوقا ومفهوما وبقي الباقي داخلا في العموم مع الاصل قال وهذا يتم وقلنا ان النزح لانه لا للتطهير اما اذا لم تقل ذلك فالاولى نزح ماها اجمع ( قال ) الاستاذ ادام الله حراسته يمكن انما من على الآخر لجواز اختصاص نجاسة البئر بما من على النزح له ( انتهى ) وبعض الفصلاء ممن كتب على ( المختلف ) قال ان هذا القول ظاهر البطلان وعن بعضهم احتمال تقدير التغير والنزح الى زوله - قوله قدس الله تعالى روحه - ( جزء الحيوان ) وكله سواء واحتمل في ( الشرح والذلال ) دخول الجرب فيما لانص فيه اذا لم يجب فيه الاقل مما يزح للكل - قوله قدس الله تعالى روحه - ( وكذا صغيره وكبيره ) قيدوه بما اذا سماهما اللفظ وكذا ذكره واثناه كذلك اذا عمهما اللفظ - قوله قدس الله تعالى روحه - ( ولا فرق في الانسان بين المسلم والكافر ) وفاة للمحقق والكركي والشهيد اثني وظاهر الاكثر لمكان الاطلاق ونسبه الى الاصحاب في ( الروض ) وخالف المحلي فأوجب نزح الجميع لموت الكافر ووقوع ميتته فيها استنادا الى انه اذا نزل فيها وباتر ماها حيا وحس الدور فكيف يجب سبعون اذا مات ( وقال ) بعد ذلك اذا نزلها جبا كذلك فان الجباة والكمد أمران ( ورده ) المحقق بمنع وجوب نزح الجميع للكافر الحي فان النص في موت الانسان نص على الكافر بعمومه فاذا لم يجب في ميتته الا سبعون فأولى في حبه واحتمل في الجنب تارة عموم نصه له وخبري ان السبع انما نجب لنفسه ولا غسل للكافر وفي ( التذكرة والمختلف والنهاية والمتهمى ) اختيار بول نجاسة الكفر بالموت لزوال ذلك الاعتقاد الفاسد ( ورده ) في ( جامع المقاصد ) بعدم جريان أحكام الميت المسلم عليه وقد عرفت ما في ( البيان ) من تخصيص الرضيع بابن المسلم ( وهو ) المحلي على مساواة بول الكافر لبول المسلم وبعضهم احتمل الفرق تضاعف النجاسة - قوله قدس الله تعالى روحه - ( والحوالة في الدلو على المعتاد ) قال الشهيد الثاني لو لم يعتد في البلد على مثلها دلو اعتبر الاقرب من البلاد اليه فالاقرب ( وقال ) بعضهم اعتبر الاغلب على مثلها في البلاد وفي ( الشرح ) وقد يحتمل الا كنفاء بكل بئر بأصغر دلو اعتبرت على أصغر بئر بطريق أولى لانه اذا اكتفي في الصغيرة القليلة الماء ففي الغزيرة أولى ( وأورد ) على الاولوية بأنه ربما كان للقيلة خصوصية باعتبار قلة الماء فيتجدد النجى بخلاف الغزيرة وبأن احتمال التبع قائم وفي ( جامع المقاصد ) قيل ان المراد بالدلو



فلو اتخذ آلة تسع العدد؛ لأقرب الاكتفاء (الرابع) لو تغيرت البثر بالجيفة حكم بالنجاسة من حين الوجدان (الخامس) لا يجب النية بالنزح فيجوز أن يتولاه الصبي والكافر مع عدم المباشرة (السادس) لو تكررت النجاسة تداخل النزح مع الاختلاف وعدمه (السابع) إنما يجزي العدد بعد اخراج النجاسة أو استحالتها (متن)

المحرية ووزنها ثلاثون رطلا واختاره وعن القاضي نسبه الى قوم (وقيل) أربعون ويظهر من (الروضة) أن المدار أولاً على معتاد شخص البثر أن استقرت عاداتها والمروي عن الرضا عليه السلام في الفأرة والظائر أنها أربعون رطلا ح قوله قدس سره ع ﴿فلو اتخذ دلو تسع العدد فالأقرب الاكتفاء﴾ خلافاً (للمعتبر والمنتهى والتحرير وجامع المقاصد) لأن تكرير النزح أعون على التمعج مع الاختصار على المنصوص ولم يرجح شيئاً في (الايضاح) قال الاستاذ وفي اعتبار التوالي في الدلاء احتمال ولو أتى بالمقدار مع زيادة العدد احتمال الاكتفاء ولو أتى بآلة من خشب ونحوه أجزأ (انتهى) وفي (جامع المقاصد) ولو كانت المعتاد غير الدلو كالجرة مثلاً فيحتمل الاكتفاء به وعدمه ح قوله قدس سره ع ﴿لو تغيرت البثر بالجيفة حكم بالنجاسة من حين الوجدان﴾ للجيفة فيها أن لم يعلم سبقها وإن اتفخت أو تفسخت وسبق التغير وفي (البيان) يحكم النجاسة من حين وجدان التغير وعن أبي حنيفة إن كانت الجيفة متفخة أو متفسخة أعاد صلوات ثلاثة أيام بلياليها والاصلاة يوم وليلة ع قوله قدس الله تعالى سره ع ﴿فيجوز أن يتولاه الصبي﴾ أي لا في التراوح على ما مر ع قوله قدس الله روحه ع ﴿لو تكررت النجاسة تداخل النزح مع الاختلاف وعدمه﴾ خلافاً (للدروس والبيان وجامع المقاصد) حيث حكم فيها بعدم التداخل فيها وحكم الفاضل المعجلي تداخل المتماثلة دون المختلفة وحكم المحقق بعدم تداخل المتلفة واحتمل الوجهين في المتماثلة وفي (الذكرى) قطع بعدم التداخل وقربه في المتماثلة (قال) وأما الاختلاف بالكمية كالدن فإن خرج من القلة الى الكثرة فمزوج الأكثر وإن زاد في الكثرة فلا زيادة في الأكثر (القدرخ ل) اشمول الاسم ومثله قل في (جامع المقاصد) قل الاستاذ ويستثنى من الخلاف وقوع اجزاء حيوان واحد متعاقبة فتداخل قطعاً والازادت على كله اضاعافاً قال وكذا ما ينزح له الكل يداخل مثله ويدخله غيره اذ لا مزيد عليه وهو الاظهر عند التراوح (انتهى كلامه) أدام الله حراسته • ح قوله قدس سره ع ﴿انما يجزي العدد بعد اخراج النجاسة أو استحالتها﴾ اتفاقاً كما في (المنتهى) وفي (جامع المقاصد) الحكم الاول لا كلام فيه وأما الحكم الثاني فأنما يستقيم على ظاهره اذا قيل بوجوب نزح التغير بالنجاسة حتى يزول التغير ويستوفى القدر فعلى ما اخترناه من الاكتفاء بأكثر الامرئين يجزي النزح مع وجود نجاسة الدم وفي (حاشية جامع المقاصد) أما الحكم الثاني وهو عدم الاجزاء الا بعد استحالتها ان لم تكن جامدة أو ذابت بعد جهودها قد استثنى منه المصنف في النهاية المذرة اليابسة فانها اذا استحالت يجب لها خسون (وقال في الذكرى) في الفرع السابع عشر لو تمطع الشعر في الماء نزح حتى يظن خروجه ان كان شعر نجس العين فان استمر الخروج استوعب فان تعذر لم يكف التراوح ولو كان شعر طاهر العين أمكن اللحاق لمجاورة النجس مع الرطوبة وعدمه



(الثامن) لو غار الماء سقط النزع فان عاد كان طاهراً ولو اتصلت بالنهر الجاري طهرت ولو زال تغيرها بنير النزع والاتصال فالأقرب نزع الجميع وان زال يعضه لو كان على اشكال ﴿ الفصل الخامس في الاحكام ﴾ يحرم استعمال الماء النجس في الطهارة وازالة النجاسة مطلقاً وفي الأكل والشرب اختياراً فان تطهر به لم يرتفع حدته ولو صلىء اءادهما مطلقاً (متن)

لطهارته في أضله (قال) ولم أفت في هذه المسألة على قبا لمن سبق منا ( انتهى ) واحتمل الاستاذ أيده الله تعالى الاجتزاء باخراج عين النجاسة في أول دلو واحتسابه من العدد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو ﴾ ( فان خل ) عاد كان طاهراً ﴿ كما عن بعض مسائل السيد وكما في ( المتبر ) بعد التردد لانه وان احتمل أن يكون هو الغائر احتمل أن يكون غيره والاصل الطهارة وظاهرهم طهر أرض البئر بالغور كما تطهر بالنزع وعن بعضهم قصر طهارة الأرض على النزع فينجس بها المتجدد ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو اتصلت بالنهر الجاري طهرت ﴾ تساوى قرارهما أو اختلف وكلامه في ( التذكرة ) يعطي التسوية بين التساوي (١) ووقوع الجاري فيها وخص المحقق طهره بالنزع فلم يطهرها باتصالها بالتصل الجاري ولم يكتف الشهيد والكركي في ( الذكري والدروس وجامع المقاصد ) بتسم الجاري عليها لعدم الاتحاد وفيه تأمل (٢) واستشكل في ( نهاية الاحكام ) في مله ها بالقاء كرعليها وماء الغيث اذا جرى اليها عند النزول كالجاري وفي ( جامع المقاصد ) ان خبر كردويه يافيه ( وفيه ) تأمل اذ ظاهره بقاء عين العذرة وخر الكلب ( الكلاب خل ) ولو اجريت البئر دخل ماؤه في الجاري لكن هل يطهر الجميع أو الباقي عند النبع بعد انفصال ما كان يجب نزحه أو لا يجب نزع شي منه حتى ينزع الا احب أوجه ذكرها في ( الذكري ) وفي طهرها بماء الحمام وجه لانه بمنزلة الجاري فتأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فالأقرب نزع الجميع ﴾ ما قر به هو الاصح كما في ( الايضاح ) والأقرب كما في ( جامع المقاصد ) وفيها أيضا ان الاشكال لا يخفى ضعفه وعلى الأقرب ان تعذر النزف فلا تراوح ها بل ينزع ما يعلم به نزع الجميع ولو في أيام كذا قال الاستاذ أيده الله تعالى

### ﴿ الفصل الخامس في الاحكام ﴾

﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ يحرم استعمال الماء النجس ﴾ الظاهر ان المراد بالحرمة كما هو صريح بعض تحقق الاسم لانه مخالفة للشرع لكن فسرهما في ( نهاية الاحكام ) بعدم الاعتداد بافضل ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو صلىء أعادهما مطلقاً ﴾ أي في الوقت وخارجه عالماً بالنجاسة والفساد أو جاهلاً بهما أو بأحدهما كما عليه ابن سعيد فيما قل والكركي وظاهر الصدوقين والمفيد والشهيد وأما أبو عبد الله المجلي فانه وان تردد لكن الظاهر منه ثبوت الاعادة مطلقاً وفي ( النهاية والمبسوط ) انقصر على بقاء الوقت اذا لم يسبق العلم أما مع سبق فيلزم القضاء خارج الوقت أيضا وهو المنقول عن القاضي

(١) أي تساوي القرابين ( منه ) (٢) لانه ان سلم ففي غير الواقع فيها اذ لا شبهة في الاتحاد به والمنحدر من الجاري الى نجس من أرض أو ماء لا ينجس ما بقي اتصاله وليس لنا ماء واحد مختلف الطهارة والنجاسة بدون التغير ( منه عني عنه )

أما لو غسل ثوبه به فإنه يعيد الصلوة ان سبقه العلم مطلقا والا فقي الوقت خاصة (متن)

وعن الكاتب أبي علي قصروجب الاعادة على بقاء الوقت اذا سبق العلم نفسه ( قال ) الاستاذ مبنى الخلاف بين الشيخ وأبي علي على ان النسيان يعد تفریط أولا ومبنى أصل المسألة على ان الطهارة في هذه الصورة شرط وجودي أو علمي يؤيد الاول انه يجب اعادة الطهارة لما يستقبل مع بقاء الوقت في بعض الوجوه ويؤيد عدم القضاء انه فرض مستأنف لا دليل عليه وانه قد أتى بما أمر به ظاهراً  
 - قوله قدس الله روحه - ﴿ أما لو غسل ثوبه فإنه يعيد الصلوة ان سبقه العلم مطلقا ﴾ في الوقت وخارجه كما في ( النهاية والمبسوط والخلاف وشرح الجمل ) للقاضي على ما نقل ( والوسيلة والغنية ) ( السرائر والخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والدروس والبيان والمهذب والموجز والتنقيح ) ( وكشف الاتباس وجامع المقاصد والروض والذخيرة والدلائل ) وغيره وظهر ( الفقيه والمقنع والمقنعة ) ( وجل العلم والعمل والجمل والمقود ) على ما نقل وفي ( الغنية والسرائر ) الاجماع عليه وورد بما نقل حكايته عن ظاهر شرح اتقاضي وهو المشهور أو مذهب الاكثر كما في ( المقنن وكشف الاتباس والروض ) ( والذخيرة والدلائل وفي الشرائع والنافع ) انه شبر رواية وفي ( كشف الرموز ) نسبة الى الشيخ والمفيد وعلم الهدى واتباعهم وفي ( التنقيح ) انه مذهب الثلاثة واتباعهم وعليه الفتوى وذهب في ( الاستبصار والتحرير والارشاد والتلخيص والتبصرة والجمع ) الاردبيلى الى اختصاص الاعادة بالوقت ونفى عنه الناس في ( المتقى ) وعده في ( التذكرة ) قولاً مشهوراً بين العلماء وفي ( المقنن ) استحسان عدم الاعادة مطلقاً لولا ان القول الاول أكثر والرواية به أشهر وحكاها في ( التذكرة ) عن الشيخ في بعض أقواله واختاره صاحب ( المدارك ) ويدل عليه ما ورد في صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في باب الاستنجاء ان ناسي الاستنجاء ان ذكر بعد الفراغ أجراً ومثلها موثقة علي بن عمار ( موثقة ابن عمار خ ل ) وحسنة المثني هذا في الناسي ( وأما العائد ) فقي ( الخلاف ) ( والمقنن ونهاية الاحكام والذكرى وكشف الاتباس والروض وجمع الفوائد ) الاجماع في لزوم اعادة العائد وفي ( التذكرة ) الاجماع ممن شرط ( الطهارة ) وظهر اطلاق لاجتماع الاخبار وعدم الفرق بين الجاهل والعائم بل الظاهر انعقاد اجماعهم على مساواة الجاهل المحكم العالم به في مثل هذه الاحكام كما قال الاستاذ ومناقشة المولى المقدس الاردبيلى وصاحب ( المدارك ) بعدم تقصير الجاهل فلا يلحقه شيء ( مردودة ) بثبوت التقصير لانه وصل اليه وجوب الصلوة واشتراطها بأمر فهو بعقله مكلف بانفحص الى آخر ما ذكره ثم انهم منعوا عليه الملازمة ( فندبر ) وذهبت طائفة من العامة الى ان الصلوة لا تقتصر الى الطهارة روي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبيرة وابن مغلدة أما ابن عباس فقال ليس على الثوب جنبه وابن مسعود نحر جزورا فأصابه من فرثه ودمه فصلى ولم يغسله وابن جبيرة سئل عن صلى وفي ثوبه اذى فقال اقرأ على الآية التي فيها غسل الثياب \* - قوله قدس الله روحه - \* ﴿ والا فقي الوقت خاصة ﴾ أي ان لم يكن سبقه العلم بالنجاسة أعاد في الوقت خاصة كما في ( النهاية ) في باب المياه ( والمبسوط والغنية والنافع والمهذب ونهاية الاحكام والمخلف ) وفي ( الغنية ) الاجماع عليه وفي ( السرائر )

(والمذهب والمفتاح) الاجماع على عدم الاعادة خارج الوقت وفي (كشف الرموز والتقيح) نفي الخلاف عنه وظاهر (المدارك والذخيرة) أيضاً الاتفاق على عدم وجوب القضاء وفي (الدلائل) وقد يفهم من كلام بعضهم ان عدم القضاء اجماعي وفي (المتنعي والذكرى) نسبته الى اكثر الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) الاقوى سقوط القضاء ويظهر من (الخلاف) أيضاً وجود المخالف وفي (المنفعة) من صلى في ثوب ظن انه طاهر ثم عرف بعد ذلك انه كان نجساً ففطر في صلوته فيه من غير تأمل له أعاد ما صلى فيه في ثوب طاهر من النجاسات وذلك باطلاقة يؤذن بلزوم القضاء مع الجهل في بعض الصور وقال الشيخ في (النهاية) في باب تطهير الثياب انه لا يعيد مطلقاً وهو مذهب المرتضى والمفيد وابن ادريس وخيرة) المعتبر وكشف الرموز والمتنعي والتلخيص والتحرير لا يرد ولدرس والبيان) وهو المشهور أو مذهب الاكثر كما في (الذكرى والروض والذخيرة وشرح الاستاذ) وسببه في (كشف الرموز) الى المفيد والسيد والشيخ والمتأخر وكذا في (الذخيرة) اليه وإلى المصنف والشهيد (وقل) الشهيد ولو قيل لاعادة على من جهل قبل الصلوة ويعد غيرة أمكن تصحيح ابن مسلم ان لم يكن احداث قول ثالث (وقل في الدروس) بعد نقل القول لاعادة في وقت واحد على (من لا) لم يستثن ثوبه وبدنه عند المظنة وتأمل فيه في (المدارك والذخيرة) وقرئ في (الدلائل) قال واس قولاً جديداً فان ظاهر كلام المفيد يعطيه كما ناله في (المختلف) تنويعاً (فات) مدسافاً قرباً من العبارة (المنفعة) وظهرها كما قال في (الدلائل) قول الاستاذ والتحقيق ان العبارة الخفية من المصنفات المعروفة بالنسبة الى الصلوة (وقل الشيخ في المبسوط) مد قوله وان لم يعلم وصلى على أصل العبارة «الح» «نصفه» وان رأى النجاسة في الصلوة على ثوبه رمى بذلك الثوب وتم الصلوة فيما لم يكن عليه غيره طرحه فان كان بالقرب منه ما يستر به عورته خذ واستر به عورته وصلى وان لم يكن يستر به عورته ولا أحد يناوله قطع الصلوة وأخذ ثوباً يستر به العورة واستأنف الصلوة وان لم يملك ثوباً طاهراً أصلاً تم صلوته من قعود ايما وفي (النهاية) فن علم ان فيه نجاسة هو بعد في الصلوة لم يذبح منها طرح الثوب الذي فيه النجاسة وتم الصلوة فيما بقي عليه من الثياب فان لم يكن عليه لا ثوب، حدد رجوع ففعل الثوب واستأنف الصلوة واغترق والمصنف في كتابها واقفاً (المبسوط) في قوله الطرح والالتزام الا انه خلا غير (التحرير) عن ذكر الصلاة عارياً قاعداً بالانشاء وفي (المنها) انه على القول باعادة الجاهل في الوقت يستأنف في الوقت مطلقاً ونسب في (الذخيرة) العمل بالانعام والازالة الى (النهاية والمبسوط والفاضلين) ومن تبعهم وفي (شرح الفضل) نسبة القول لاعادة الى (النهاية) وقد مرت عبارتها وفي (الذكرى) لو علم في الاثناء سبق النجاسة فلا شك في ثبته على القولين وحينئذ لو علم بعد خروج الوقت وهو متلبس بالصلاة أمكن عدم التذمة مقيداً الى استبرائه القضاء المنفي قطعاً وقد نبه عليه في (المعتبر) انتهى وفي (البيان) بنى مسألة الجهل في الاثناء على مسئلته بعد الفراغ وفي (المتنعي) لو لم يعلم بانجاسة حتى دخل بالصلاة (ففيه) روايتان وظاهره الميل الى الاعادة لانه قال في (الاستدلال) بصحيح ابن جعفر عليه السلام نظر ونسب لاقدم عدم الاعادة الى الشيخ في (المبسوط والنهاية) قلت وبه أفق كثير من المتأخرين وقدى الاستاذ البطان ولزومه الاعادة مطلقاً ولو وجدها في الاثناء وكان بعد العلم والنسيان ففي شرح الفضل انه الامر على حال الناسي فان أوجبنا عليه الاستئناف مطلقاً وجب هنا وان فصلنا بالوقت وخارجه استأنف مع السجدة

وحكم المشتبه بالنجس حكمه ولا يجوز له التحري وان اقلب أحدهما بل يتم مع فقد  
غيرهما (متن)

وعند الضيق يطرح الثوب ان أمكن بلا فعل المتاني والا فاشكال وان لم نوجب الاستئناف هناك  
مطلقا طرح الثوب عنه ان أمكن بلا فعل المتاني والا استأنف الا عند الضيق ففيه اشكال ( انتهى )  
( قال ) الاستاذ ووجه بانه انه حيث يكون النسيان عذراً يكون الجزء الواقع صحيحاً فيلزم الاتمام والا  
وقع فاسداً فيجب الاستئناف ( قل ) ولا يخفى ما فيه اذ ربما كان تأثير النسيان مشروطاً بمصادقة الكل  
صحة أو فساداً فالحكم بالفساد يستند اما الى أصل بقاء شغل الذمة ولو قنا بالاجتزاء مع الذكر بعد  
الفراغ لا يلزمنا القول به مع الذكر في الاثناء اذ القول به قياس مع الفارق واما الى خبر سماعه « النخ »  
( وقال ) الاستاذ في ( شرح المفاتيح ) ان القائل بالفساد هناك قائل به هنا لعدم القول بالفصل ( انتهى )  
والاقوى وجوب الاعادة بعد العلم والنسيان اذا وجدها في الاثناء في الوقت وخارجة في الضيق والسعة  
كما عليه الاستاذ وان علم في الاثناء وجعل وقت الحدوث طرحاً أو غسلها وأتم صلوته ما لم يكثر الفعل  
وان احتاج الى فعل كثير استأنف كما في ( المبسوط والمعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى ) وفي  
( المعتبر ) على قول الشيخ الثاني يستأنف ان بقي الوقت كيف كان واعترضه في ( الذكرى ) بأن البناء  
انما يصح لو علم السبق أما هنا فلا تأمل في الصحة وفي ( المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والمتهى )  
( وظاهر الروض ) ان الحكم فيما اذا حدثت النجاسة في الاثناء وزالت ولم يعلم الا بعد الزوال يبنى  
على مذهبي الشيخ في الجاهل وتقل الاجماع في ( المعتبر وكشف الالتباس ) على انه نوصلي ثم  
رأى النجاسة بعد الفراغ لم يعد لاحتمال تجددتها بعد الفراغ وفي ( المتهى والتذكرة ) لانعلم فيه خلافاً  
وفي ( الروض ) انه أشهر القولين وعن أبي حنيفة ان النجاسة ان كانت رطبة أعاد صلاة واحدة وان  
كانت ياسة وكانت في الصيف فكذلك وان كانت في الشتاء فصلاة يوم وليلة ( وقوى ) الاستاذ أدام  
الله تعالى حراسته عدم الحاق الظن بالعلم فيما مر الا الظن المستفاد من دليل شرعي ( ففيه ) بحث سيأتي انشاء  
الله تعالى ( وقال في الخلاف ) اختلف أصحابنا واختلفت رواياتهم فيما اذا صلى ثم رأى على ثوبه  
نجاسة أو على بدنه وتحقق انها كانت عليه حين الصلاة ولم يكن عليها قبل ذلك ( فمنهم ) من قال تجب عليه  
الاعادة على كل حال وبه قال الشافعي وأبو قلابة وابن حنبل وأبو حنيفة ( ومنهم ) من قال تجب الاعادة اذا  
علم في الوقت وان لم يعلم الا بعد خروجه لم يعد وبه قال ربيعة ومالك ( ومنهم ) من قال ان سبقه العلم  
بذلك قبل تشاغله بالصلاة أعاد على كل حال وان لم يكن سبقه العلم بذلك أعاد في الوقت وان خرج  
الوقت فلا اعادة عليه قال وهذا هو المختار وبه تشهد الروايات ( وقال في التذكرة ) ولو لم يعلم  
بالنجاسة حتى فرغ من صلوته وتيقن حصولها في ثوبه أو بدنه حال الصلاة قولان لعلنا ( أحدهما )  
الاجزاء اختاره الشيخان والمرضى ونسبه الى جماعة كثيرين من العامة يزيدون على اثني عشر  
رجلاً منهم عطاء وسعيد وسالم ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري وغيرهم ( الثاني ) وجوب الاعادة في  
الوقت دون خارجه اختاره الشيخ في موضع من ( النهاية ) وبه قال ربيعة ومالك ( وقال ) الشافعي يعيد  
مطلقاً وهو قول أبي قلابة ( انتهى ) وفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها • قوله قدس الله تعالى  
روحه • ( وحكم المشتبه بالنجس حكمه ) فيمنع من استعماله اجماعاً كما في ( الخلاف ) وغيره

ولا تجب الاراقة بل قد تحرم عند خوف العطش (متن)

ولا يجوز الوضوء به اجماعاً كما في (الغنية والتذكرة) وغيرهما (والحاصل) ان عباراتهم مختلفة في نقل الاجماع في المسئلة وانه لمقول صريحاً في ثمانية مواضع (الاخلاف واغنية والمعتبر والتذكرة) (ونهاية الاحكام واختلف والمدارك وشرح الفاضل) وظاهر (السرائر والمنتهى والتقيح) فله أيف وفي (الذخيرة) الظاهر انه لا خلاف فيه وفي (المنتهى والتذكرة) الاجماع صريح في التو بين المشتبهين و يلو ح من المستند العموم وفي (الاخلاف واختلف والتقيح) وغيرها تعرض لخصوص الاثنين وفي (الغنية) (والمنتهى والتذكرة والبيان) عدم التفاوت بين الواحد والمتعدد وهو المقتول عن المفيد ل صريح في (المنتهى والتذكرة والتحرير) عدم الفرق بين أكثرية عدد الطاهر وعدمه وزاد في (التذكرة) (والتحرير) اشتبه بالنجس أو النجاسة سفراً وحضراً قل وبه قال المزني وأبو ثور وحمد و... به حنيفة فجوز التحري فيما لو زاد عدد الطاهر والشافعي جوزه مطلقاً لو كان الاشتباه بين منتحس و طاهر دون النجاسة والمأجشوني ومحمد بن مسلم يتوضأ بكل منهما وهو خطأ (١) وظاهر (المدارك) دعوى الاجماع على انه لا ينجس الماء لو تعلق الشك بوقوع النجاسة في الماء (٢) وخرجه وقل ان الاصحاب معترفون بعدم وجوب الاجتناب في غير المحصور والامر كما قل لا نجد في ذلك خلافاً وصرح في (المنتهى) بأنه لو اشتبه أحد المشتبهين بعد انقلاب الآخر بطاهر وجب الاحتياط فيهما واستشكله بعضهم بأنه خرج عن محل النص وتنام الكلام في المسئلة وبين معرفه المحصور وغير المحصور ودفع جميع الاستكالات سيأتي في كتاب الصلوة في بحث ما يسجد عليه (هـ نقل) الاجماع في (الاخلاف والغنية) على عدم جواز التحري وبعض العامة قل إذا رد شدد الطاهر جاز (وجب خل) وآخرون اوجبوا التحري مطلقاً وبعض الشافعية حكم بلام التحري مع الاغلاب وبعض من العامة حكم بلزوم استعمال الباقي لعدم القطع بوجود النجس ونيل الاجماع في (الاخلاف والمختلف والتذكرة) (وظاهر السرائر والمنتهى) على وجوب التيمم مع فقد غيرهما وعمل الاصحاب كما في (الذخيرة والمدارك) على بطلان صلوة من تمكن من تكرير الطهارة والصلوة ازيد من عدد النجس به احد مع صب الماء على اعضاء الوضوء في كل طهارة سوى الأولى لارالة المحتمل من المنحس بقا ففصل ذلك وصلى وهو ظاهر (التحرير) وصریح (الذكري) (وهو صريح التحرير و ظاهر الذكري خل) واحتمل الصحة في (نهاية الاحكام) ومال اليه (الياخل) في (المدارك) وفي (الذخيرة) يمكن الاستدلال على وجوب هذا من الآية واحتمل المصنف في (النهاية) وجوب ازالة النجاسة بواحد منهما مع عدم الانتشار لان تلك النجاسة أولى من يقينها قال ومع الانتشار اشكال وقوى انه يجب عليه الاجتهاد حينئذ فلا يجوز له اخذ احدها الا بعلامة تقتضي ظن طهارته ثم احتمل عدم صحة قوله قدس الله تعالى روحه ب... ﴿ ولا تجب الاراقة ﴾

(١) وجعل الفرق في المدارك بين سبق الاشتباه وطريانه محتملاً وهو اختلاف ظاهر فتوى الاصحاب (مه قدس سره) (٢) والوجه فيه ان المستفاد من الاخبار بالنسبة الى الاشتباه بالمحصور ان تكون افراد الاشتباه أموراً معلومة معينة بخلاف غير المحصور وهذا من الثاني ولك ان تقول ان القاعدة المذكورة انما تتعلق بالافراد المدرجة تحت ماهية واحدة والجزئيات التي تخو بها حقيقة واحدة لا وقوع الاشتباه كيف اتفق (مبه قدس سره)

ولو اشتبه المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منهما طهارة ومع انقلاب احدهما فالوجه  
الوضوء والتيمم (متن)

كما هو مذهب اكثر المتأخرين كما ( في الدلائل ) وبه صرح العجلي والمحقق والشهيدان والمصنف في  
( التحرير ) وغيره وظاهر الصدوقين وجوب الاراقة لا باحة التيمم المشروط بفقد الماء ( وفي النهاية والمقنعة )  
وجوب الاراقة ولعل ذلك منهما لا باحة التيمم ايضاً كما يظهر ذلك من ( السرائر والمعتبر والذكرى ) وغيرها حيث  
استدلوا لموجب الاراقة بان التيمم انما هو عند فقد الماء ولا يكون الا بالاراقة ( وردوا ) عليه بان المنع الشرعي  
كالمنع العقلي لكن المفيد اوجب الاراقة والوضوء من ماء آخر فيكون موجبا لها مع عدم التيمم ( وقال في المعتبر )  
وقد يكتفى بالاراقة عن النجاسة في كثير من الاخبار وفي ( المختار ) طعن في سند الروايتين الداليتين  
على الاهراق ( واحتمل ) الفاضل في شرحه تنزيل كلام الصدوقين والشيخين على ان الاهراق انما  
هو لخوف الغفلة والنسيان فيقع الاستعمال ( قال ) الاستاذ وعليه ينزل الخبران ويكون الامر ارشاديا وفي  
( السرائر ) وغيرها أنه تحرم الاراقة عند خوف العطش ونحوه وفي ( المعتبر والمتقى ) لوخاف العطش  
حبس اي الانانين شاء ولا يلزم التحري وفي ( الذكرى ) ولا يتحرى الا في الشرب الضروري للبعد  
من النجاسة وفي ( المتقى ) لو خاف العطش في ثاني الحال حبس الطاهر لان وجود النجس كعدمه  
عند الحاجة الى الشرب في الحال فكذا في المثال ( المثاب خ ) وقال بعض الحنابلة بحبس النجس  
لانه غير محتاج الى شرب في الحال وفي المثال يسوغ له شرب النجس فهو في الحال متمكن من الماء  
الطاهر وفي ( الذكرى ) لو ميز العدل في هذه المواضع امكن قبول قوله وقطع في ( الخلاف ) بعدم قبوله  
للخبر الآمر باهراقهما انتهى ويأتي تمام الكلام - قوله قدس الله تعالى روحه - ( ولو اشتبه المطلق  
بالمضاف تطهر بكل منهما طهارة ) هذا مذهب الاصحاب كما ( في المدارك ) وفي ( الذخيرة ) قطعوا  
بوجوب الطهارة بكل منهما وعليه نص ( في المبسوط والخلاف والجواهر ) على ما نقل عنه ( والتحرير )  
( ونهاية الاحكام والدروس والبيان والموجز وشرحه وجامع المقاصد ) وغيره وفي ( التحرير والمتقى )  
نسب الخلاف الى ابن ادريس ( ١ ) وفي ( المختلف ) بعد ذكر حكم الاشتباه في المضاف ويحيى على قول ابن  
ادريس في التووين المشتبهين عدم التكرير ونقل في ( المختلف ) عن القاضي انه قال لو اشتبه الماء المطلق  
بالمستعمل في الكبرى فالاحوط ترك استعمالهما معا ( انتهى ) والمستعمل في الكبرى كالمضاف وفي ( نهاية  
الاحكام ) لو اشتبه انا المطلق بالمضاف لم يتطهر باحدهما عند بعض علمائنا ( انتهى ) ولعله وجد المخالف  
او اراد القاضي او العجلي وفي ( المبسوط والمتقى والروض ) انه اذا تمكن من الطهارة بالمزج والتكرير  
فالا حوط المزج لمساواة المزوج المطلق ومع وجود المطلق لا يجوز التردد واحتمل المصنف ( في النهاية )  
التخير بينه وبين التكرير ( قال ) الاستاذ ايداه الله تعالى والمستلة مبنية على ان الاحتياط طريق في الاختيار  
وانه انما يسوغ عند الاضطرار - قوله قدس الله تعالى روحه - ( ومع انقلاب احدهما فالاقرب  
وجوب الوضوء والتيمم ) كما في ( الذكرى وجامع المقاصد والروض ) وهو الوجه كما ( في الايضاح ) وهو ظاهر  
( الدلائل ) ( ٢ ) وعليه الاستاذ ايداه الله تعالى وتامل في ذلك في ( المدارك ) قال ان الحكم غير واضح مع انه ربما

( ١ ) بل في التحرير ان ابن ادريس لم يحصل الحق هنا ( منه ) ( ٢ ) لانه رد ما استدلوا به من انه كان المطلق موجوداً  
يقين فلا يجوز له التيمم ثم قال والوجه ان يستدل عليه بان يقال شغل اللمة الى آخره ( منهطاب ثراه )



وكذا يصلي في الباقي من التوبين وعارياً مع احتمال الثاني خاصة ولو اشتبه بالمنصوب  
وجب اجتنبهما فان تطهر بهما فالوجه البطلان ولو غسل ثوبه او بدنه من النجاسة به او  
بالمشتبه به طهر ( متن )

لاحظ انه ان هذا الحكم اجماعي وفي ( نهاية الاحكام ) احتمال وجوب التيمم خاصة وعلى قول ابن ادريس  
والقاضي في المشتبه يتعين التيمم لعدم جريان الاصل بل هو جار على العكس ويقين الفراغ حاصل  
بالتيمم على هذا الرأي ( قال في جامع المقاصد ) ولا يخفى انه يجب تقديم الوضوء على التيمم ( انتهى )  
ولله ظاهر الأكثر وهو ظاهر الاستاذ الشريف ادام الله حراسته ( ووجهه ) بأنه اذا توطأ اولاً صار  
فاقداً للماء يقين ﴿ قوله قدس سره ﴾ ( فيصلي في الباقي من التوبين وعارياً ) كما في ( نهاية  
الاحكام والذكرى ) وربما لاح من ( الايضاح ) اختياره وفي ( الدروس ) لو عدم احد الثوبين المشتبهين  
صلى في الباقي قبل وعارياً وفي ( جامع المقاصد ) ان اختيار المصنف هنا ضعيف وفي ( الذكرى ) وعلى  
القول بجواز الصلوة في متيقن النجاسة تكفيه الصلوة في الباقي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ -  
( مع احتمال وجوب الثاني ) يعني التيمم والعراء كما فهمه ولده والكركي وضمفه الكركي في ( جامع  
المقاصد ) وفي ( حاشية الارشاد ) ان الصلوة بالثوب النجس افضل من الصلوة عارياً وفي ( كشف اللثام )  
ان بين تلف اخذ الاثنتين وتلف احد التوبين فرقاً واضحاً لوجود الساتر والشك في نجاسته في الثاني  
بخلاف الماء للطهارة فالشك في وجود اصله ولذا قد يتخيل الاكتفاء بالصلوة بالثوب الباقي ونظام  
الكلام يأتي في محله انشاء الله تعالى بمحمد وآله صلى الله عليه وآله ﴿ قوله قدس سره ﴾ -  
( فان تطهر بهما فالوجه البطلان ) كما عليه الاصحاب كما في ( الدلائل ) والاقوي البطلان كما ( في نهاية  
الاحكام والتمهي والتذكرة والايضاح وجامع المقاصد وشرح الفاضل ) الا انه ( في التذكرة ) احتمال  
الصحة لانه توطأ بماء مملوك ويندفع بما في ( نهاية الاحكام ) من عدم وقوعه على الوجه المطلوب شرعاً  
وفي ( الدلائل ) بعد نسبة الحكم بالفساد الى الاصحاب نقل عن الكياي ما حاصله الفرق بين ما ينهى  
عنه لخصوص العبادة وما ينهى عنه لنفسه من المكان واللباس ( ثم قال ) وعلى قوله يصح الوضوء  
بالمقصوب لانه منهي عنه لنفسه وهو قوي ( انتهى ) واستشكل في ( الذخيرة ) نظراً الى صحة عدد  
الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ( كل شيء فيه حلال وحرام ) الحديث ( وقال ) الاستاذ ايد الله  
تعالى المراد بالخبر غير المحصول او الجنس مما في افراده الحلال والحرام وقال ( في الدلائل ) لو جهل  
الفصية ارتفع حدته بلا خلاف وهو ( خيرة الكتاب ) فيما سيأتي ( والتذكرة ونهاية الاحكام ) وغيرهما  
( وفي الدلائل ) انه لا يشترط جفاف ما على الاعضاء لانه كالتلف قل ومع النسيان فيه خلاف والاقوي  
انه كجاهل الفصية مالم يكن متهاوناً خلافاً لظاهر ( التذكرة ) انتهى ( وقال ) الشيخ نجيب الدين لو علم  
بالنصب بعد غسل الاعضاء جاز المسح ببله لانه في حكم التلف وفي ( التذكرة ) ان جاهل الحكم كالمالم وكذا  
قال في ( نهايته ) الا انه قال على اشكال وفي ( الذكرى ) ان الماء المستنقع من المصنوعة تابع للأرض في الملك  
وهو الاصح كما في ( النهاية ) وفيها لوساق المباح الى المصنوعة لم يكن مفصلاً وسيأتي تمام الكلام في  
آخر بحث الوضوء ان شاء الله تعالى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ( ولو غسل ثوبه او بدنه  
من النجاسة به او بالمشتبه به طهر ) هذا مما لا كلام فيه وفي ( النهاية ) يجب عليه المثل أو القيمة وغسل



وهل يقوم ظن النجاسة مقام العلم فيه نظر اقربه ذلك ان استند الى سبب والا فلا ولو شهد عدل  
بنجاسة الماء لم يجب القبول وان اسند (استند خ ل) الى السبب ويجب قبول العدلين  
فان عارضهما مثلهما فالوجه الحاقه بالمشبهة (متن)

الميت ان قلنا انه عبادة كالوضوء والا فكيف للثوب - قوله قدس سره - وهل يقوم ظن  
النجاسة مقام العلم \* القول باقيا مطلقا للشيخ في (النهاية) وأني الصلاح قال الشيخ لا تجوز  
العبادة في ثوب قد أصابته النجاسة مع العلم بذلك أو غلبة الظن (وقال) أبو الصلاح لان الشرعيات  
كلها ظنية (ورده في جامع المقاصد) بأن مناط الشرعيات ظن مخصوص أجراه الشارع مجرى اليقين  
لا مطلقا وفي (التذكرة) قال بعض علمائنا ان ظن النجاسة كاليقين (وذهب) القاضي وابن ادریس  
في باب لباس المعصلي ومكانه الى انه لا يقوم مقام العلم مطلقا ونسبه في (المختلف وكشف الالتباس)  
الى ان الجنيد ونسبه في (نهاية الاحكام) الى الشيخ وابن البراج والعبارة المنعولة عن أبي علي والشيخ  
تدل على عدم قبول العدلين كصريح العبارة المنعولة عن القاضي وفي (المبسوط والخلاف والمعتبر)  
(والتحريير والتمهيد والموجز ونشره) وظاهر (المختلف والايراح وجامع المقاصد) انه لا يقبل خبر  
العدل بل في بعضها وان ذكر السبب (وقال) المصنف هنا انه يقوم مقام العلم ان استند انظن  
الى سبب كخبر العدل (وقال) هنا أيضا لو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول كما ذكر ذلك في  
موضع من (التذكرة) وقال في موضع آخر منها ظن النجاسة قل بعض علمائنا انه كاليقين وهو جيد ان  
استند الى سبب كقول العدل أما أثواب مدين الحمر والقصاصين والصبيان وطين الشوارع والمقابر  
المنبوذة فلا قرب الطهارة وللشافعي وجهان (انتهى) واحتمل في (نهاية الاحكام) وجوب التحرز مع  
اخبار العدل الواحد بنجاسة أثناء بعينه (انتهى) وهو مختار الشافعي هذا وفي (جامع المقاصد) ان  
نظم العبارة غير حسن وهو حق وتأولها في (كشف اللثام) بأن المراد بالسبب الاول في قوله  
اقربه ذلك ان اسند الى شهادة العدلين لا شهادة العدل الواحد كما في (التذكرة) وبالسبب الثاني  
ذكره فتأمل (وقال في الخلاف والمبسوط) انه لو نجس أحد الاناثين واشتبه ثم أخبره عدل بنجاسة  
أحدهما لم يقبل (قل في الخلاف) لاجماع الفرقة على وجوب الاجتناب فيجب القبول من العدل  
يحتاج الى دليل (انتهى) وفي (الذكري) نه يقبل وكذا مقتضى ما مر عن (التذكرة) القبول \*  
قوله قدس سره \* ويجب شهادة عدلين \* أي بالنجاسة وقد أطلق المصنف هنا كما في  
(المبسوط والمعتبر والمختلف) وموضع من (سرائر) وفي (التذكرة) اشترط الاستناد الى سبب قال  
اذ لو لم يبينه لربما كان ممن يقول بنجاسة المسوخ وتبعه على ذلك أبو العباس والصيمري في (الموجز)  
(وشرحه) وربما لاح ذلك من (التحريروشمس) لانه قل فيهما الواحد وان ذكر السبب معقب له  
بذكر العدلين وفي ذلك إيماء الى اعتبار ذكره فيهما (فتأمل) وفي (الذخيرة) وربما قل عن بعض  
الاصحاب اشتراط القبول في العدلين بتبيين سبب (انتهى) وقد عرفت ما ذكرناه عن الشيخ والقاضي  
والكاتب \* قوله قدس سره تعالى روحه \* فان عارضهما مثلهما فالوجه الحاقه بالمشبهة \*  
اذا تعارضت البيتان بحيث لا يمكن الجمع فان كان التعارض في اثنتين ففي (السرائر) بعد اعلان  
النظر كذا بعد أولى (والمعتبر والتحريير والايضاح وجامع المقاصد) الحاقه بالمشبهة ونسب الى (المنتهى)

ولو أخبر الفاسق بنجاسة مائه أو طهارته قبل (متن)

ولم أجده تعرض له وقله في (المعالم) عن والده في بعض فوائده وفي (الخلاص والمختلف) طهارة المائتين لأن التعارض يسقط اليتيم فيبقى أصل طهارتهما (ورده في جامع المقاصد) بأنهما إنما تعارضا في تعيين النجس لا في حصول النجاسة ونسب هذا القول إلى (المبسوط في كشف اللام) قل وهو قوي لا يندفع بما قيل من حصول العلم بنجاسة أحدهما في الجملة بالشهادتين فإنه إنما يحصل لو لم يختلفا في المشهود به قال وفي (الخلاص) الطهارة وإن لم تتناف الشهادتان بناء على اعتبار أصل الطهارة وعدم سماع الشهادة بالنجاسة وهو أحد وجهي (المبسوط) وفي (التحرير) أنه في (المبسوط) إنما تعرض لامكان الجمع ولم يتعرض للتقيض وهو عدم امكان التوفيق وعبرة (المبسوط) هكذا وإذا شهد شاهدان بالنجاسة في أحد الاثنتين وشهد آخران أنه وقع في الآخر على وجه يمكن الجمع بينهما أو لا يمكن لا يجب القبول منهما والماء على أصل الطهارة والنجاسة فبينهما كان معلوماً عمل عليه وإن قلنا إذا أمكن الجمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسة الاثنتين كان قويا (انتهى) وفي (الذكرى) وتعارض اليتيم في اثنتين اشتباه والقرعة (١) ونحوهما وطرح الشهادة ضعف وفي (السنن) أدخلها في القرعة أولا ثم استبعد وحكم بالطهارة ثم حكم بالنجاسة ثم حكم بالاستنباه وذكر في (جامع المقاصد) أن هناك قولاً بالنجاسة (ورده) ولعله أراد ابن إدريس والتأني حكم بنجاسة على تفصيل ذكره في (الخلاص) وإن كان التعارض في الماء الواحد فأقول (الاول) الطهارة لا يجب بالاصل أو للتساقط ونسب هذا إلى الشيخ الفخر في (الايضاح) وقوى التساقط في (السنن) مد أن قال ان الاقرب انه كالأشبهاء (وقال في الايضاح) وعلى التساقط لو ثبتت سنة أخرى المجاهدة عمل سنة وعلى الاول بعمل بالطهارة (انتهى) فتأمل وقوى القول بالطهارة في الدلائل (الثاني) حصة ترجيحاً للنقل على المقرر وهذا منه في (الايضاح) إلى ابن إدريس (الثالث) الحققة المشبهة به دأ حيرة (التذكرة) وفي (البيان) حمله أقرب كما مر وهو المتقول عن الشهيد الذي يظهر مخرج المسائل وفي (جامع المقاصد) أنه أحاط قل وإن كان القول بالطهارة لا يخلو من محله ولم يرجح أحدنا في (الايضاح) قوله قدس الله روحه رحمه الله وله أخبر الفاسق بنجاسة مائه أنه طاهر قل في هذا هو المشهور بين المتأخرين كما في (الذخيرة) وهو المتقول عن الكركي حيث قل أن قول ذي البد مساو لشهادة العدلين في القبول به وله أجده في (جامع المقاصد) به قطع في (المحرر وشرحه) بل زاد في الشرح سواء كان فاسقاً أو عبداً أو امرأة لا صبياً لأنه لا يمتلئ قوله إلا في أصل اهله وقبح الباب (وقطع) في (التذكرة ونهاية الأحكام) المتقول في الطهارة (واستقرب) القول في النجاسة في (التذكرة والمنتهى) وشكله في النهاية وحمل القبول في الطهارة في (المنتقى) هو الوجه وهو في (التذكرة) على أن إخباره بالنجاسة أن كان قبل الاستعمال قل لا فلا لأنه إخبار عن نجاسة الغير كما لا يلتفت إلى قول البائع بعد البيع لو قل أن المبيع مستحق للغير وفي (الدلائل) استدل أن حكم المالك بالنجاسة يقتضي منع الغير عن الاستعمال وللمالك أن يمنع عن ماله وهو كما ترى وقد يفهم أن المراد بالطهارة الطهارة الأصلية لا الطهارة بعد النجاسة وهو بعيد (وقل) الاستاذ لا ينبغي الشك

ولو علم بالنجاسة بعد الطهارة وشك في سبقها عليها فالأصل الصحة ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكرية أعاد ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة (متن)

في مقبولة قول المالك في الطهارة والنجاسة كمقبولة في الإباحة والخضر وغيرهما من الأحكام مع قيام أدلة اشتراط العلم فيها ونص في (الموجز وشريحه) على انه يستتاب في التطهير وان كان امرأة بل في (كشف الالتباس) وان كان الفاسق امرأة (وقال) الاستاذ هذا الحكم معلوم من السيرة فان عادة الناس ولا سيما الاجلاء لا يباشرون غسل ثيابهم وأوانيهم وغيرها مع ان الصحة أصل في أفعال المسلمين والمسألة غنية عن البيان (انتهى كلامه) أدام الله تعالى حراسته (وقال) المحقق الثاني والشهيد الثاني وصاحب (المدارك والمعاليم) انه لو أصاب أحد الاثنين المشتبهين جسما طاهرا لم تزل طهارته كما هو أحد وجهي الشافعية استنادا الى استصحاب طهارته والى أن الإصابة انما تفيد شك النجاسة ولا تمويل على الشك فيها قولا واحدا وألحقه في (المتن) بالمشتبه في لزوم الاجتناب ونقل عن الحنابلة قولا بأنه لا يجب غسله لان المحل طاهر يتيقن فلا يزول بشك النجاسة (وأجاب) بأنه لا تفاوت بين علم النجاسة وشكها هنا بخلاف غيره (انتهى) وأيده بعضهم بأنه لو لم يلزم الاجتناب لزم فك المتلازمين فانه لو توضحاً لزمنا الحكم بطهارة اليد وهو لازم لطهارة الماء اللازم لصحة الوضوء فتأمل (قلت) قد يؤيد بأنه لو كان هناك ثوبان أصابت أحدهما قطرة بول ثم اشتبه بالآخر ثم وضعنا الثوبين في ماء قليل الا مقدار ما وقعت عليه القطرة فان الحكم بطهارة الماء مع الظن الغالب بالنجاسة بعيد (وقد يجاب) بأن هذا الظن لا منشأ له عند التحقيق وفي (مجمع البرهان) في بحث ما يسجد عليه انه اذا كان سبب وجوب الاجتناب هو النجاسة والاشتباه كان حكم الملاقاة حكم أحدهما (نعم) لو كان الاجتناب على خلاف الأصل لا يتعدى الى غيرها انتهى (وفيه نظر ظاهر) يعلم مما ذكر من حجة القائلين بالبقاء على الطهارة (وقال الاستاذ) وقول (المتن) لا يخلو من قوة لانه من البعيد عدم الحكم بطهارة أحد الماءين مع الحكم بطهارة الطرفين والاحتياط لازم والاستصحاب انما يقضي بطهارة المصاب وهو لا ينافي عدم جواز الاستعمال ثم انه لو فرض إصابة الاثنين لثوبين جرى فيما مسألة وجوب المقدمة وقضية الترجيح بلا مرجح مع ان شغل الذمة بالصلاة يقيني بالشك في الفراغ كاف في لزوم الاجتناب (انتهى) ومثله ما اذا كان على ثوبه نجاسة وغسلها بكل من الاثنين على التعاقب فان احتمال طهارة الثوب ليقين ازالة النجاسة بعيد جدا لاستلزامه الترجيح بلا مرجح مع شغل الذمة بالصلاة فشان أحد الاثنين كالمس كما بينه الاستاذ في حاشية (المدارك) فليتأمل جيدا ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو علم بالنجاسة بعد فعل الطهارة وشك في سبقها عليها فالأصل الصحة ﴾ ﴿ كما في (المعتبر والتحرير ونهاية الاحكام) وغيرها لاصل تأخر الحادث وقد تقدم في مسألة الشك في سبق جيفة البئر ما ينفع في المقام ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ﴿ ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكرية أعاد ﴾ ﴿ كما في (المعتبر ونهاية الاحكام والتحرير) وغيرها واحتمل في (المتن) عدم الاعادة لاصل طهارة الماء وعموم النص والفتوى على ان كل ماء طاهر حتى يعلم والاصل براءة الذمة من الاعادة ولانه شك بعد الفراغ وقوى الاول الاستاذ لانه اذا انتفت الكرية ثبتت الاعادة والاصول المذكورة مبنية على الكرية ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ﴿ ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة ﴾ ﴿ كما في (المعتبر والتحرير)

وينجس القليل بموت ذي النفس السائلة فيه دون غيره وان كان من حيوان الماء كالتمساح ولو اشتبه استناد موت الصيد في القليل الى الجرح او الماء احتمل العمل بالاصلين والوجه المنع (متمن)

وغيرهما ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ دون غيره ﴾ رد به على الشافعي في أحد قوله فانه يرى ان مالا نفس له ينجس الماء بموته فيه ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ وان كان حيوان الماء كالتمساح ﴾ الذي له نفس سائلة ورد بذلك على أبي حنيفة فانه لا ينجس الماء بموت ما يعيش فيه وان كان له نفس سائلة وهو ظاهر (الخلاف) فيلاحظ ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ ولو اشتبه استناد موت الصيد الى الجرح أو الماء احتمل العمل بالاصلين ﴾ فيحرم الصيد ويكون الماء طهراً كما في (جمع المقصد ولخيرة والدلائل) واليه ذهب السيد صدر الدين في (شرح الوافية) وقواه في (التحرير) بعد اختيار التحجيس (وقل) في (التمهي) ان الشيخ اختاره في بعض كتبه (ثم قال) وليس بمجيد لان العمل بالاصلين مشروط بعدم لزوم التنافي والتنافي هنا حاصل وفي (الدلائل) ان غير معلوم التذكية هل هو نجس أو غير نجس وانما منع الشارع من استعماله والاتفاف والاقوى الثاني فترجع المسألة الى مسألة الشك في نجاسة الواقع ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ والوجه المنع ﴾ من العمل بهما فبحكم بنجاسة الماء كما في (التمهي) (والتحرير والايضاح والذكرى والبيان) وعليه ثاني الشهيد والشارح الفضل وفي (المغني) - مد - ان تردد في تنجس الماء كما تردد في (نهاية الاحكام) قل والاحوط التحجيس وفي (جمع المقاصد) بعد أن جعل العمل بالاصلين أقوى جعل هذا أحوط واستندوا في ذلك الى الضرب الاول من النكاح الاول وهو هذا ماء وقع فيه غيره مذكي وكما كان كذلك فهو نجس (قل) الاستاذ يمثل هذا يدفع ما يقال من أن اصالة طهارة الصيد تعارض اصالة عدم التذكية والطريق الذي عول عليه في الدلائل (مردود) بأن الحجة الشرعية قامت على النجاسة لان الاصل طريق شرعي (نعم) ما ذكره من أن الأدلة انما دلت على المنع من الاستعمال لا على النجاسة يجري في مثل الاناثين المشتبهين لو أصاب أحدهما شيئاً وفي (جامع المقاصد) ان تحريم الصيد ان كان مستنداً الى عدم التذكية التي هي عبارة عن موته حتف افه تم التنافي وامتنع العمل بالاصلين وان كان مستنداً الى عدم العلم بالتذكية لم يتم لان الحكم بطهارة الماء يستلزم عدم العلم بالنجاسة لعدم النجاسة في الواقع وانه لو شك في نجاسة الواقع لم ينجس الماء قطعاً على ان العمل بالاصلين المتنافيين واقع في كثير من المسائل (ورد) الاستاذ بان لا يرتاب في ان ظاهر الحكم على شيء تسريته الى لوازمه الا أن يقوم دليل على خلافه وحيث اثبتنا النجاسة بالاصل سري حكمها بل ليس معنى النجاسة سوى ذلك مع انه يفرق بين أن يكون الحق لواحد وان يكون لاثنتين ففي الاول يجري الحكم ولوازمه بلا تأمل دون الثاني والحق في العبادات انما هو لله تعالى بخلاف المعاملات فانه كثيراً ما يكون لاثنتين وحيث حكمنا بان الصيد ميتة كان جميع ما دل على ان الميتة نجسة وانها تنجس الماء يدل على ذلك ولا وجه للشك بعد حكم الشرع بحجية الاصل ولزوم العمل عليه (اتمهي) وتامل بعضهم في اهتية عدم التذكية للاصل مستنداً الى ان خروج الروح يتوقف على احد امرين اما عروض مرض او نحوه مما يتقدم الموت او تذكية وكل منهما حادث والاصل عدمه والجواب كما قال الاستاذ بكثرة الحوادث وقتلها وبالفرق بين ما يعرض لنفس الشيء او مباشرة خارجي على أن الاجماع وتبع الاخبار بين حجة على انه

ولستحب التباعد بين البثر والبالوعة بقدر خمس اذرع مع صلاية الارض اوفوقية البثر  
والا فسبع ولا يحكم بنجاسة البثر مع التقارب ما لم يعلم وصول ماء البالوعة اليها مع التغير  
عندنا ومطلقا عند آخرين ( متن )

لايستباح الحيوان الا بعد العلم بالتذكية فليس في تحقيق هذا الاصل كثير فائدة ( انتهى ) وللسيد صدر  
الدين ( في شرح الوافية ) كلام طويل قد قلناه فيما كتبناه على الوافية - قوله قدس الله روحه -  
( ويستحب التباعد بين البثر والبالوعة ) قل في ( الصحاح ) البالوعة ثقب في وسط الدار وفي ( القاموس )  
البالوعة والبلاعة بثر يحفر ضيق الرأس يجري فيها ماء المطر ونحوه وفي ( الروض والدلائل والذخيرة )  
هي التي يرمى فيها ماء الترح او غيره من النجاسات وفي ( الروضة ) الاقتصار على ماء الترح - قوله  
رحمه الله - \* ( بقدر خمس اذرع ) الذراع ذراع اليد كما في ( الصحاح والقاموس ) وفسره في ( القاموس )  
بما بين المرفق وطرف الوسطى والذراع الشرعي خمسة وعشرون أصبغاً عرضاً كما في ( الدلائل وجامع  
المقاصد وتعليق الارشاد ) وغيرها ذكر ذلك في المسافة - قوله قدس سره - \* ( مع صلاية الارض  
او فوقية قرار البثر والا فسبع ) هذا هو المشهور كما في ( المذهب البارع وجامع المقاصد والروض وكشف  
الالتباس والمدارك والدلائل والذخيرة وشرح الفاضل ) وعلى هذا فيكون التباعد بالسبع في قسمين  
رخاوة الارض مع مساواة القرارين او علو قرار البالوعة وفي ( الفقيه والمقنع ) الاقتصار على الصلاية  
والرخاوة وجعل الخمس في الاول والسبع في الثاني وفي ( التلخيص ) وبعض نسخ ( الارشاد والروض )  
اعتبر في السبع امران الرخاوة وفوقية البالوعة فالتباعد بالسبع في قسم واحد وفي بعض نسخ ( الارشاد )  
يستحب تباعد البثر عن البالوعة بسبع اذرع مع سهولة الارض او فوقية البالوعة والا فخمس فيكون  
في اربع سبع وفي اثنين خمس والمشهور في النقل عن ابي علي كما في ( الذخيرة ) وهو الذي حكاه  
المصنف والكركي وغيرها ان الارض لو كانت رخوة والبثر تحت البالوعة فيمكن بينهما اثنتا عشرة  
ذراعاً وان كانت صلبة او كانت البثر فوق فيمكن سبع اذرع وحكى صاحب ( المعالم ) والفاضل الهندي  
انه ذكر في ( مختصره ) انه يستحب التاعد باثني عشرة ذراعاً مع الرخاوة وعلو البالوعة وبسبع مع  
العلو وصلاية الارض او التحاذي في سمت القبلة ونفى عنه البأس مع علو البثر وفي ( جامع المقاصد )  
( والروض والروضة ) ادراج فوقية الجهة وتحتيتها وان كما يراد بالفوقية الفوقية بالنظر الى بعد العمق وقربه  
كذلك يراد بها الفوقية بالكون في جهة الشمال ونسبه في ( المدارك والذخيرة ) الى جماعة واحتمله في  
( الدلائل ) وعلى هذا فالاقسام اربعة وعشرون وتفصيلها ( في الروض والمدارك ) وغيرها والاخبار مختلفة  
في الظاهر وقد تكلف في ( الذخيرة ) وغيرها للجمع بينها ( قال ) الاستاذ ولا يبعد حملها على الارشاد ويختلف  
الحال باختلاف الاحوال وفي ( شرح الفاضل ) لو كان بعض الارض صلباً وبعضها رخواً لا يجب تباعدهما  
بنحو ما ذكر اتفاقاً فيكون ذلك بالنسبة فلو كان نصفها صلباً ونصفها رخواً اعتبر ذراعان ونصف من  
الصلبة وثلاثة ونصف من الرخوة - قوله قدس سره - \* ( ولا يحكم بنجاسة البثر مع التقارب )  
اجماعاً في ( المتشهي ) ولا خلاف فيه في ( الدلائل ) وهو المشهور كما في ( الذخيرة ) ولا أجد مخالفاً الا ما يجيء  
على قول التقي من الحاق الظن بالعلم ان حصل الظن وفي ( المعبر ) انه لو تغير الماء وشك في استناده  
الى البالوعة او غيرها ففي نجاسته تردد لاحتمال ان يكون لامنها والاحوط التطهير لان سبب النجاسة

ويكره التدوي بالمياه الحارة من الجبال التي يشم منها رائحة الكبريت ومات فيه  
الوزغة والعقرب او خرجتا منه ولا يطهر المعجين النجس بنجزة بل باستحائته رمدا  
وروي بيعه على مستحل الميتة أو دفنه (متن)

قد حصل فلابحال على غيره لكن هذا طهر لا قطع وضارة في لاصل متسة ولا ترهل من (تحي)  
وفي الحلق الماء الليل الكائن في حمرة دليز حتمل قوله قدس الله روحه ولا يكره  
التدوي بالبحر ولا يكره استعمالها غير ذلك كما هو عليه لصدوق . . . . .  
على كراهه التطهير واستعمالها في المعين وسب عدم تطهيره في (جمع مصدر) ل . . .  
قل ولم ينتت وعن اعاضي انه كره استعماله مطلقاً . . . قوله قدس سره . . . . .  
فيه لورثة واعمر . . . . . (المسوط ولا . . . . .  
حكم النسيج في (البانة) والماضي محسنتها فيجب . . . . .  
اوجب روح ثلاث دلا وفي (تلف) بل من (الاية) بحقه . . . . .  
والعقرب . . . قوله قدس سره . . . . .  
(لوسيله) في الوزغة مع الحكم . . . . .  
المعجين الحسن بحره في كما لا يطهر لثوب الار . . . . .  
حكم عدم تطهيره ذلك وحري في لاطعمه ان طهر لال لاحوط لال . . . . .  
(والمقع) حيث حرمة كل الحائض عجن من . . . . .  
ان في عمير وفي (لا مصدر) حتمل ختمه حكم . . . . .  
(المقع رامي) وما لحرقه أنه الاصب . . . . .  
في بل استحائته ره دأ في كما (في السريرة لمحرمة . . . . .  
(التهدي والمصحة) حيث حكم فيه . . . . .  
(التقيح) . . رأي المبيد المحض من المتأخر (دهي) . . . . .  
الرماد مطيرة وتماء الكلاء سيأتي شاء الله على . . . . .  
بيعه على مستحل لمته أو دمه . . . . .  
أن يكون البيع استعداداً لا ملهم . . . . .  
لاحمد (قول) الاستاذ الشريف أيده الله تعالى انه يجوز بيعه مطلقاً لا . . . . .  
أكل تخفيف فيطهر بالتليل في الكثير وفي (جمع مصدر) في مع البيع . . . . .  
تخلل الماء من الكثير أو الجاري بعد الحرق كما في (الدكي) . . . . .  
الدواب (قول) وتقييد البيع في الحديث في البيع مستحل الميتة الطاهر انه عليه السلام . . . . .  
عدم الاعلام فانحاسة أمامه فيحوز مطلقاً انتهى مضمون كلامه (قول) . . . . .  
وجوه (منها) خبر (ومنها) نفاسته وان كانت عرضية لعدم قوله التطهير وهو مبدع لاحتل . . . . .  
في الكثير أو الجاري حتى ينفذ في أعماقه نفوذاً . . . . .  
مخاطبون المتروك فيحرم عليهم أكل هذا الخبر وبيعه مهم . . . . .



﴿ المقصد الثالث في التنجاسات ﴾ وفيه فصلان ( الاول ) في انواعها وهي عشرة البول والغائط من كل حيوان ذي نفس سائلة غير ما كول وان كان التحريم عارضاً كالجلال والني من كل حيوان ذي نفس سائلة وان كان ما كولا ( متن )



والدم من ذي النفس السائلة مطلقاً (٥٠٠٠)

[illegible]

والميتة منه والكلب والخنزير (متن)

أو صريحاً كون التنجيس مذهب (المبسوط والجل) قال وما في (المبسوط والجل) مدفوع باجماع (الخلافة) انتهى وقد علمت ان اجماع (الخلافة) غير مناف على ما وجدناه وعبارة (المراسم) ادل على النجاسة من عبارة (المبسوط والجل) وقريب منه عبارة الطوسي (قل في المراسم) النجاسات على ثلاثة أضرب (أحدها) ما يجب ازالة قليله وكثيره الى ان قال (ومنها) ما لا يجب ازالة قليله ولا كثيره كدم السمك والبراغيث والقروح «الخ» وقد تأولها بعض بارادة النجاسة بالمعنى اللغوي ويأتي تمام الكلام انشاء الله تعالى (وليعلم) انه قد قل الاجماع في (الخلافة) على ان ما يخرج من ذي النفس بغير سيلان كالعلقة نجس وقال في أطعمة (المذهب) انه الذي تقتضيه أصول المذهب ونص عليه في (المبسوط والسرائر والمعتبر والنافع والجامع والتذكرة والبيان وكشف الالتباس) وغيرها في باب الأطعمة والطهارة والحق ذلك في (الجامع والمعتبر والنافع وكشف الرموز) علة البيضة لانها دم حيوان له نفس (قال في الذكري) وفي الدليل منع لان كونها في الحيوان لا يقتضي ان تكون جزءاً منه (انتهى) وقل الارديلي ان الشيخ «ره» قل الاجماع على نجاستها (ثم قال) وصريحهم في مواضع ان مطلق الدم من ذي النفس السائلة نجس وان لم يكن مسفوحاً (وقال) الاستاذ الشريف ينتفى ذلك على ان الاصل في الدم الطهارة والنجاسة ثم مال الى الثاني (وقال) شيخنا الاولى الاستناد الى عمومات الدم وهذا من أفرادها ويأتي تمام الكلام عند تعرض المصنف له انشاء الله تعالى ولا حاجة لنا (بناخل) الى التعرض الى دمه الشريف صلى الله عليه وآله وان تعرض الاصحاب لذلك ﴿ قوله ره ﴾ والميتة منه ﴿ قل الاجماع على عدم الفرق بين ميتة الآدمي وغيره من ذي النفس في ظاهر الطبريات وصريح (الغنية والمعتبر والمتن) ونهاية الاحكام والتذكرة والذكري وكشف الالتباس ﴾ (والروض والدلائل والذخيرة وشرح الفاضل) وربما ظهر من (الخلافة) طهارة ميتة الماء ولعله محمول على الغالب من كونه غير ذي نفس والا قد قال في (التذكرة) ان ميتة ذي النفس من المائي نجسة عندنا وفي (المدارك) ان المسئلة قوية الاشكال وانه لم يقف على نص يعتد به يدل على النجاسة ثم استظهر ان عدم التنجيس مذهب الصدوق لانه روى انه لا بأس بمجمل اللبن والسمن في جلود الميتة وقد قال انه يعمل بكل ما يرويه (وقال الاستاذ) الآقا أيده الله تعالى ولا شك ان الصدوق عدل عن العمل بكل ما يرويه وكلم له من رواية قطع بأنه غير عامل بهائم ان في هذه الاجماعات بلاغا مضافا الى الاجماعات في مباحث نزع البثر ونجاسة المياه القليلة الى غير ذلك مما سيجي بمحول الله وقوته في حكم الجزء المبان بل كادت تكون المسئلة ضرورية ولم يتقل أحد عن الصدوق خلافا في ذلك واستدل في (المتن) على النجاسة بأن تحريم ما ليس بمحرم ولا فيه ضرر كالمس يدل على النجاسة وقد تأمل فيه الاستاذ (وقال) الاستاذ الشريف هذا هو ما ذكره الشهيد في (قواعده) ونقله عنه أيضاً صاحب (الوافية) ويستثنى من الميتة الانسان بعد الفصل اتفاقا كما قال الاستاذ والشهيد على رأيهم والميت قبل برده على قول وستأتي هذه المباحث انشاء الله تعالى ﴿ قوله ره ﴾ ﴿ والكلب والخنزير ﴾ اجماعاً كما في (الغنية والمعتبر) في مسئلة الملاقة (والمتن) والتذكرة والذكري والدلائل (وشرح الفاضل) وقد عرفت انه في (التنقيح) على نجاسة العشرة المذكورة في (النافع) وفي (الطبريات)

وأجزائهما وإن لم تحلها الحيوة كالعظم والسمر ومسكرات (متن)

(وكتف الحق) قله في الكلب وكتفى الصدوق برس . نحه كلب احد مع رصه . فمئل وفي  
( نهاية الاحكام والتحرير والتدكرة ولد كرى ) طيرة كلب مذ . وهو . شة . كفي ( كره )  
وفي ( السرائر ) انه يحس وفي ( المنتهى ) الاقرب . كلب مذ . وهو . حكمة لان . هو . ع .  
بالاشتراك مع اه في ( التحرير ) انه قال مذ . يل . به مح . في ( ن . ) ور . ن . ع .  
الحريين طاهران في وجه وقال . حبيبة . كلب . به . مح . حس . رصه . ن . ع .  
ومحسهما اشافي وأحمد وستشكل في ( متى . وجهه ) في . حور . و . ع .  
لاسم وقوى في ( الذكرى والروص ) حسنة ور . ع . ن . لاف . في . ع .  
السمع (وقال) اكرى له مئل لجهه لم يكن . ع . ع . ( ن . ) ور . ن . لاف . في . ع .  
وفي ( الدلائل ) الاقوى العبارة . هو . لم يصدق . به . رصه . ع . ( مذ . ) . ع .  
لاسم وخص في ( منتهى . به . ع . لمعده . مذ . كرى . ن . ع . ) ( ص . ) . ع .  
وده . حق . لاسم . دول في ( رصه ) . ع . في . لاف . في . ع .  
( كسب لدم ) مذ . له . مذ . ن . كلب . ع . كره . ع . حور . ع . ع .  
مدرس . ع . و . ع . ع . ع . ع . ع . ع . ع . ع . ع . ع .  
السيقح . ع . به . لاسم . ع . في ( مذ . ع . ع . ع . ع . ع . ) .  
ما هو السيد . ع . ع . ع . في ( ذر . ت . ) . ع . ع . ع . ع . ع .  
( السكر ) في اطلاق مسكرب من . ع . ع . ع . في ( ع . ع . ع . ع . ع . ) .  
( واصل . تحيره لا . ع . ع . ع . ع . ع . ) ( ع . ع . ع . ع . ع . ) .  
( جمع . ع . ع . ع . ع . ع . ) ( ع . ع . ع . ع . ع . ) .  
متوهم . على ذلك وقده . ع . في ( مذ . ع . ع . ع . ع . ع . ) .  
وسرحه وهو الظاهر من ( ع . ع . ع . ع . ع . ) ( ع . ع . ع . ع . ع . ) .  
( والمهدب ) لعدهم اشراب . ع . ع . ع . في ( ع . ع . ) ( ع . ع . ) .  
المسكرة وقد عى عه ( الخاف ) . ع . ع . ع . ( ع . في الحجب ) . ع . ع .  
لاجاع وهما صادق وفي ( اعبه ) كل . ع . ع . ع . ع . ع . ( ع . ع . ) .  
الابدة المسكرة . ع . في التحس كاجر . في ( ع . ) ( على ذاب . ع . ع . ع . ) .  
القول بحاسه لمسكرت . ع . ع . ع . ع . ع . ع . ( ع . ع . ) .  
( والد كرى والدلائل والحداد والمفتيح ) . ع . ع . ع . في . ع . ع . ع . ع .  
( التدكرة والذكرى وجمع . ع . ع . ع . ع . ع . ) ( ع . ع . ) ( على . ع . ع . ) .  
كالخيشة بل في ( التدكرة والذكرى وروص . ع . ع . ) ( ع . ع . ع . ع . ) .  
بالعارض طاهرة وفي ( الدلائل ) نقل الاجماع على الحكم . في ( ع . ع . ) .  
مخصوص . ع . ع . ع . ع . ع . ع . ( ع . ع . ) ( ع . ع . ع . ع . ) .  
وفي ( المنتهى ) لم أقف على قول لعلمائنا في الخيشة المتحدة من ورق عصب ولوحه . ع . ع .

ويلحق بها العصير اذا غلا واشتد (متن)

فحكمها حكم الخمر في التحريم وليست بنجسة وكذا ما عداها من الجامدات (قال) الكركي وكلامه يعطي التردد في اسكارها ونص في (المتن) والتذكرة والذكرى) على ان الخمر ان تجمد لا تخرج عن حكم النجاسة وفي (المتن) الا أن نزول عنه صفة الاسكار هذا وقد قل في (الدروس) (والذكرى وشرح الفاضل) ان الصدوق والجمعي والحسن ذهبوا الى طهارة الخمر ونسبه في (الروض) الى الصدوق وجامعة واقصر في (المعتبر والمختار) والتذكرة والبيان وكشف الالتباس والمدارك) (والدلائل) على نسبة الخلاف الى الصدوق والحسن وفي (المتن) نسبة الخلاف الى الصدوق وظاهر المقدس الاردبيلي أو صريحه القول بالطهارة فيها وفي جميع المسكرات واحتاط المحقق في الحكم واستحسنه في (المدارك) وفي (الذخيرة) قرب العمل على أخبار النجاسة وحمل أخبار الطهارة كما في (جبل التين) على التقية من الامراء والوزراء وجهال بني أمية والعباس (قال في جبل التين) بل ربما أم بعض أمراء بني أمية بالناس وهو سكران فضلا عن أن يكون ثوبه ملوثا بها واحتمل الفاضل في (شرحه) التقية لاشتهار العفو عن قليلها عندهم (وأما) الاجماع المتقولة على نجاسة الخمر بخصوصها مضافا الى ما سبق فأكثر من أن تحصى ففي (السرائر) قل اجماع المسلمين وفي (الزهد) الاجماع وكذا في (التذكرة) الا انه استثنى ابن بابويه وابن أبي عمير وفي (المبسوط والناصريات) نفى الخلاف من المسلمين وفي (الغنية) نفى الخلاف ممن يعتد به وفي أطعمة (الايضاح) نفى الخلاف وفي (المتن) انه قول أكثر أهل العلم وفي (جبل التين) أطبق علماء الخاصة والعامة على نجاسة الخمر الا شذوذا منا ومنهم لم يمتد الفريقان بمخالفتهم هذا كله مضافا الى اجماعات الفقهاء مع انه خمر أو بمنزلة الخمر بل هو اضعف من الخمر وأقرب الى الطهارة وفي (المعتبر) مذهب الثلاثة واتباعهم والشهرة متقولة في (المختلف والمذهب والروض والتنقيح والمدارك والذخيرة والمفاتيح) مضافا الى الشهرة المتقولة في مطلق المسكرات بل قد يدعى ان الشهرة مستفادة من كل كتاب نسب الخلاف فيه الى الصدوق والحسن أو اليهما والى الجمعي والشيخ في (التهذيب) قال ان الرجس هو النجس بلا خلاف ولذا استدل في (المتن) بالآية الشريفة وقال الرجس النجس بالاتفاق كذا قاله (على ما قاله خل) الشيخ في (التهذيب) وفي (الدلائل) ان الاخبار الدالة على نجاسة الخمر تقرب من عشرين خبرا وقريب منه مافي (حاشية المدارك)  قوله قدس الله تعالى روحه  ويلحق بها العصير اذا غلا واشتد) أطلق العصير في أكثر كتبه كما في أكثر كتب الاصحاب وفي (الشرائع والبيان) (وشرح الارشاد) لفخر الاسلام (والمذهب البارع وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجفريه) (والروض وحاشية الميسي والمقاصد العلية وحواشي) الشهيد الثاني على (القواعد) قيده بالعصير العني وهو الظاهر من المدارك وحاشيته وفي (المجمع) للاردبيلي ان المشهور اختصاصه بالعني بل وفي (جامع المقاصد وحواشي القواعد) ان الحكم يختص بعصير العنب دون الزبيب على الاصح في الاول والاخرى في الثاني بل في الحواشي المذكورة والمقاصد العلية قل الاتفاق على عدم جريانه في غير العنب والزبيب وفي (مجمع البحرين) العصير من العنب يقال عصرت العنب عصراً استخرجت مائه واسم الماء العصير فعيل بمعنى مفعول وفي (شرح الفاضل) لعل منه الزبيبي لا الحصري وحكى فخر الاسلام

عن المصنف انه كان يجتنب عصير الزبيب والمراد بالغليان الانقلاب وصيرورة الاسفل اعلاه كما صرح به جماعة كثيرون ونص عليه الصادق عليه السلام في خبر حماد بن عثمان وفي (جامع المقاصد والمدارك) ان المراد بالاشتداد حصول الثخانة المسببة عن مجرد الغليان وفي (حواشي) الشهيد الثاني انه القوام المنفك قطعاً عن الغليان حيث لا يكون بالنار وهو قريب مما في (جامع المقاصد) وفي (الذكرى) كانه الشدة المطربة وفي (شرح الارشاد) لفخر الاسلام المراد به عند الجمهور الشدة المطربة وعندنا انه يصير أعلاه اسفله بالغليان أو يقذف بالنزبد وفي (حاشية المدارك) للاستاذ أيده الله تعالى ان هذا المعنى أشار اليه الصدوق في رسالته (وقال) ان تفسيره بمحصول الثخانة غير ظاهر من الاصحاب وغير ظاهر المأخذ (وقال) انه يظهر من (الكافي) في باب أصل تحريم الخمر ومن الصدوق في الملل ان العصير بمجرد الغليان يدخل في حد الخمر وفي (مجمع البحرين) انه فسر الاشتداد بصيرورة أعلاه أسفله وقد ذكر المصنف الغليان والاشتداد كما في (الشرائع والمعتبر والمتبى) وغيرها واقتصر في (الزهرة والتلخيص) (والتحرير واطعمة الكتاب والمختلف والذكرى) على مجرد الغليان وهو الظاهر من (الوسيلة) والصدوق كما عرفت وفي (ارشاد الجعفرية) لا فائدة مهمة لقيد الاشتداد في الحكم بالنجاسة اذا فسر بصيرورة أعلاه أسفله وفي (المعتبر) انه يحرم بالغليان ولا ينجس الا مع الاشتداد وحدهما منفك عن الآخر واستظهره في (المسالك) وفي (المدارك) نقل الاكثمة بالغليان عن المحقق الكركي ثم قال وهو غير واضح (انتهى) ولم أجده في جامع المقاصد وتردد في (البدعوة) قبل الاشتداد ونسب في (الذكرى) الى ابن حمزة اعتبار الاشتداد والغليان ولعله ظفر به في الوسيلة دون (الوسيلة) وفصل أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي في أطعمة (الوسيلة) فقال ان غلا بنفسه حتى يعود اسفله أعلاه حرم ونجس الا أن يصير خلاً بنفسه أو بفعل غيره وان غلا النار حرم شره حتى يذهب على النار نصفه ونصف سدسه ولم ينجس فجعل الاول داخل في الخمر دون الثاني (وهذا الحكم) عي نجاسة العصير اذا غلا واشتد مشهور بين الاصحاب كما في (الذكرى) وجامع المقاصد والارشاد الجعفرية وحاشية الميسي وفوائد القواعد وروض الجنان والمدارك والمفاتيح والمسالك) الا انه في الثلاثة الاخيرة خص الشهرة بالتأخرين وفي (المختلف) انه مذهب أكثر علمائنا كالمفيد والشيخ السيد وابي الصلاح وسلاح وابن ادريس ولعله ظفر به في كتبهم ولم ننظر به (وقال) الاستاذ يدل على النجاسة والتحريم اجماع لاه مئة الذي قلت حكايته (في مجمع البحرين) حيث قل فيه وبد غليانه واشتداده نجس حرام نقل عليه الاجماع من الامامية أما بعد غليانه وقبل اشتداده فحرام ايضاً واما النجاسة فمختلف فيها (انتهى) وفي اطعمة (التنقيح) نقل الاتفاق على أن عصير العنب اذا غلا حكمه حكم المسكر وتردد في (نهاية الاحكام) ونسب في طهارة (مجمع البرهان الى الذكرى) اختيار النجاسة وفي اطعمته قل يظهر من (الذكرى) اختيار نجاسة عصير التمر والزبيب وليس لذلك في (الذكرى) عين ولا اثر (قال في الذكرى) بعد ان نسب الحكم بالنجاسة الى ابن حمزة والمحقق في (المعتبر) وذكر ان المصنف تردد في (النهاية) قل ولم تقف لتفهم على قول بالنجاسة (نعم) اختار في (الافية) النجاسة وتعجب من ذلك السيد في (المدارك) وشيخه المقدس ولعل العجب لم يصادف محله (هذا) ولا بد من اشتراط عدم ذهاب ثلثه اذ معه يظهر كما يحمل اجمالاً اذا غلى بالنار سواء ذهاباً عند الطبخ او بعد البرد كما نص عليه في (النهاية والوسيلة) وخبر

## والفقاع والكافر سواء كان أصلياً أو مرتداً (متن)

عبد الله بن سنان وكذا اذا غلى بنفسه وبالشمس في ظاهر المصنف وابني سعيد كذا في ( كشف  
 اللثام ) قلت وقد صرح بذلك جماعة كالكركي وتلميذه والشهيد الثاني وغيرهم وقوى الطهارة الحسن  
 والشهيد في ( الدروس ) وصاحب ( المجمع والمعالن والمدارك والكفاية والمفاتيح ) والفاضل الهندي وهو  
 ظاهر ( النافع والبصرة ) واليه مال الشهيد الثاني في ( حواشي القواعد ) وقال انه لا دليل على النجاسة كما  
 اعترف به محققوهم ولعله اشار الى الشهيد ولم نجد احدا اعترف به سواه ( نعم ) اعترف بذلك سبطه  
 والمولى الاردبيلي والفاضل الهندي وذلك منهم بناء على انه ليس بمسكر فكيف يكون خمرآ وهو ممنوع  
 ( وقد ) اقام الاستاذ في حاشية ( المدارك ) ادلة كثيرة من الاخبار وغيرها وقد سمعت حكاية اجماع  
 الامامية على نجاسته ونجونه في ( مجمع البحرين ) وفي ( المذهب البار ) ان اسم الخمر حقيقة في تصدير  
 الغناب اجماعاً وقد سمعت ما في ( التنقيح ) وقد ورد في خمسة اخبار ما يدل على نجاسة العصير وهي اخبار  
 نزاع آدم مع ابليس وخدعته لحوى فليحفظ قوله رحمه الله تعالى . . . ﴿ والفقاع ﴾ قل في  
 ( القاموس ) الفقاع كرماء هذا الذي يشرب سمي بذلك لما يرتفع برأسه من الزبد وفي ( المدنيات ) تراب  
 معمول من الشعير وفي ( الانتصار ورازيات ) السيد انه كان يعمل منه ومن القمح وفي ( مقداديات )  
 الشهيد كان قديماً يتخذ من الشعير غالباً ويحصل حتى يحصل فيه التآثر وكانه الآن يتخذ من الزبيب  
 والاجماع على نجاسته منقول في ( الانتصار والخلاف والغبنة والمتهى والمذهب البار والتنجيح وكشف  
 الالتباس وارتداد الجمعية ) وظاهر ( المبسوط والتذكرة ) وغيرهما ( كالدركى ) حيث قل وقول الجمع في محل  
 بعض الفقهاء اذ لا يغيره به مع مع تسمية ما وصفه فقهاء ( وفي المدارك ) انه مشهور ويظهر منه التأمل في نجاسته حيث  
 قال وردت به رواية ضعيفة ( قال ) الاستاذ في حاشية ( المدارك ) انهم صرحوا بان حرمة الفقاع ونجاسته يدوران  
 مع الاسم والغليان لا للسكر فهو حرام نحس وان لم يكن مسكراً لان الرسول صلى الله عليه وآله حكم بالحرمة من دون  
 استفعال في انه مسكر أم لا مع انه صلى الله عليه وآله في مقام حكمه بجرمة التبيذ استفعال قال افسكر  
 فقالوا نعم فقال اذا اسكر فهو حرام . . . قوله قدس سره . . . ﴿ والكافر مشركاً او غيره ذمياً  
 او غيره ﴾ اجماعاً في ( الناصريات والانتصار والفنية والسرائر والمعتبر والمتهى والبحار والدلائل وشرح )  
 الفاضل وظاهر ( التذكرة ونهاية الاحكام ) وفي ( التهذيب ) اجماع المسلمين عليه ( قال ) الفاضل الهندي  
 وكانه اراد اجماعهم على نجاستهم في الجملة لنص الآية الشريفة وان كانت العامة يأولونها بالحكمة وفي  
 ( الفنية ) ان كل من قل بنجاسة المشترك قال بنجاسة غيره من الكفار وفي ( حاشية المدارك ) ان  
 الحكم بالنجاسة شعار الشيعة يعرفه علماء العامة منهم بل وعوامهم يعرفون ان هذا مذهب الشيعة بل  
 ونسائهم وصبياتهم يعرفون ذلك وجميع الشيعة يعرفون ان هذا مذهبهم في الاعصار والامصار ( وقل )  
 عن القديمين القول بعدم نجاسة أشتار اليهود والنصارى وعن ظاهر ( المفيد ) في رسالته العزية وربما ظهر  
 ذلك في موضع من ( النهاية ) حيث قال ويكره ان يدعو الانسان احداً من الكفار الى طعامه فياكل  
 معه فان دعاه فليأمره بفسل يديه ثم يأكل معه ان شاء لكنه صرح قبله في غير موضع بنجاستهم على  
 اختلاف ملهم وخصوصاً اهل الذمة ولذا اعتذر عنه المحقق في ( النكت ) بالحل على الضرورة او المواكلة  
 في اليابس قال وغسل اليد لزال الاستقذار النفساني الذي يعرض من ملاقات النجاسات العينية وان



لم تجد طهارة البد واعتذر عنه ابن ادریس انه ذكر ذلك ايراداً لا اعتقاداً ولا لي طهرته صاحب  
 (المدارك والمفاتيح) قال الاستاد في حاشية (المدارك) لا يحس حمل ابن ابي عقيل من حملة القائلين  
 بعدم نجاسة هؤلاء مع تخصيصه عدم النجاسة ما شاركهم لانه لا يقول بفعال الماء التمليل والسور عند  
 الفقهاء الماء القليل الذي لا قاءه في حيوان او حشرة (قال) والكراهة في كلامه المعيد له يريد منه لمعى  
 العموي فيكون ابن الجبید هو المخالف فقط ويدخل في الكافر كل من انكر ضروري من ضروريات  
 الدين (قال في التحرير) ان الكافر كل من حشد ما يعلم من المدين ضرورة سوء كواحر يبين وهل  
 كتاب او مرتدين وكذا النواصب والعلاب والخوارج ومثله في (الشرايع) وفيه الاحكام والارشاد  
 والتذكير والتذكرة والبيان والروض والروضة والحاشية النيسية (وغیره بل طهر (هيئة الاحكام)  
 (والتذكرة والروض) الاجماع على ذلك مخصوصه وفي (شرح الفاضل) تقيد انكار الضروري من علم  
 الضرورية وفي صلوة (الكتاب والروض) يحصل الارتداد بانكار ما علم ثبوته من لدين ضروره وفي  
 حكم استحلال ترك الصلوة استحلال شرط مجمع عليه كالتطاهرة او حره كالركوع دون المختلف فيه  
 كتميين العائجة وفي (مجمع الديهان) المراد بالضروري الذي يكفر مكره الذي ثبت عنده بمعية كونه  
 من الدين ولو بالبرهان ولو لم يكن مجمعا عليه اد الطاهر ان دليل كبره هو انكار الشريعة وبما صدق  
 النبي صلى الله عليه وآله مثالي ذلك الامر مع ثبوته يبيأ عنه واسب كل من انكر مجمعا عليه كمال مدح  
 حصول العلم والانكار وعدمه الا انه لما كان حصوله في الضروري غاداحل ذلك مداما وحكموا فالحجم  
 عليه ما لم يكن ضروريا لم يؤثر (قال) وصرح به التفاراني في شرح الشرح مع طهره (قلت) هو طاهر (المدحيرة)  
 وها كلام في ان حدود الضروري كبرى منه او يكشف عن انكار الشبهة مثلا ما فهم الامال  
 واحتمل الاستاذ الثاني قال فعليه لو احتمل وقوع الشبهة عليه لم يحكم تكفيره الا ان الخروج عن مبادئ  
 الاصحاب مما لا ينبغي (وقال) السيد المرتضى رضي الله عنه بدخول غير المؤمن مطلقا (وقال) ابن  
 ادریس الا المستصنف (وقال في المعتبر) ان النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يحتسب سؤر أحدهم  
 وكان يشرب من الموضع التي تشرب منه عائشة وبعده لم يحتسب على عليه السلام سؤر أحد من الصحابة  
 مع مناقبتهم له ثم بي الحل على التقية لعدم الدليل ومثل ذلك استند في (التذكرة والتذكير)  
 (والروض) وقلت الشهرة على ذلك في (الدخيرة وشرح الفاضل) وقال الاستاد الاجماع معلوم وقال  
 الاستاذ أيضا وظاهر الفقهاء على طهارة المفوضة وان كان في الاحار ما هو صريح شركهم كبرهم  
 (وذهب) الصدوق والسيد وابن ادریس الى نجاسة ولد الرما وسب ذلك الى طاهر الكلباني لانه  
 روى ما يدل على ذلك من غير توجيه وعراه في (المختلف) الى جماعة وفي (السرائر) ان ولد الرما ثبت  
 كفره بالادلة بلا خلاف وفي (المعتبر) ما يظهر منه وجود (ما هو صريح وجود حل) الناقل للاجماع  
 لانه قال وان ادعى الاجماع كما ادعاه بعض الاصحاب قاتا لا نعلم ما ادعاه وفي (الدخيرة) ان عبارة  
 الصدوق ليس فيها دلالة على التنجيس (قلت) عبارة الصدوق هذه ولا يجوز الوضوء بسؤر اليهودي  
 والنصراني وولد الزنا والمشرک وخالفهم على ذلك باقي علمائنا كما في (المختلف) وفي (الخلاف)  
 الاجماع على طهارته وفي (الكفاية) الاشهر طهارته والاستاذ قال لا يحنى على من تنع السببة كثرة  
 أولاد الزنا في بدء الاسلام ولم يهد تنجب سؤرهم مضافا الى ما ورد من أن بعض أولاد الرما صار  
 مقبولا عند الأئمة عليهم السلام وبعضهم وفق لشهادة وفي (المبسوط والتذكرة والابصاح والتذكير)



وسواء انتهى الى الاسلام كالخوارج والغلات او لا (متن)

(وكشف الالتباس) ان اولاد الكفار كأبائهم في النجاسة وفي (شرح المفاتيح) للاستاذ ان الصبي الذي يبلغ مجنوناً نجس عند الاصحاب وفي (الكفاية) انه مشهور وفي (نهاية الاحكام) ان الاقرب تبعية اولاد الكفار لهم وهو يؤخذ بالخلاف وفي (المدارك) ذكر ان مستندهم نجاسة أصلية قال وهو مشكل (قلت) واستدل في (الايضاح) بقوله تعالى (ولا يلدوا الا فاجرا كفارا) واستدلوا أيضاً بتسوية اسرهم وتملكهم وغير ذلك ونسب الاستاذ الى الاصحاب في شرح المفاتيح انه اذا كان أحد والدي الولد مسلماً حكم بطهارته (قال) وظاهرهم أيضاً انه اذا سبي منفرداً عن أبيه لحق بالسبي وعليه نص في لقطات (المبسوط والكتاب) وهو ظاهر لقطات (المسالك) واستشكل ذلك في طهارة (التذكرة) ويظهر من (الذكرى) التأمل فيه ~~حججه~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~بهم~~ (كالخوارج والغلات) يدل عليه خصوصاً اجماع (الروض والدلائل) ولانكارهم ما هو ضروري يدخلون تحت اجماع (الاتصار) (والناصرات والتبذيب والغنية والسرائر والمعتبر والمتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والدلائل والبحار) (وشرح الفاضل) وحكم في (السرائر والمعتبر والمتهى والنهاية والتذكرة والتحرير والدروس وجامع المقاصد والدلائل وشرح الفاضل) بنجاسة النواصب بل في (جامع المقاصد والدلائل) لا كلام في نجاستها وفي (شرح) الاستاذ الظاهر ان نجاسة النواصب والغلات بل الخوارج غير خلافية انتهى (والحاصل) انه لا كلام لاحد في نجاسة الناصب فيما أجد وانما الكلام في المراد منه في (الصحيح) نصبت لفلان نصباً اذا عادته وفي (القاموس) النواصب والناصبية وأهل النصب المستدينون بيفضة علي عليه السلام لانهم نصبوا له أي عادوه وفي (المجمع) مافي (الصحيح) قال ومنه الناصب وهو الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت عليهم السلام أو لمواليهم لاجل متابعتهم لهم (وزعم) آخرون ان الناصب من نصب العداوة لشيعتهم (انتهى) ويدل عليه بعض الاخبار وفي (السرائر) الناصب من ينصب العداوة لاهل الايمان وفي (المعتبر) ان النواصب هم الخوارج (قال) أما الخوارج فمن يقدحون في علي عليه السلام وقد علم من الدين تحريم ذلك فهم بهذا الاعتبار داخلون في الكفر لخروجهم عن الاجماع وهم المعنيون بالنصاب ومثله قال في (المتهى) وهو ظاهر (الشرائع والنافع) واستار (التحرير) حيث اقتصر فيها على ذكر الخوارج والغلات (والروض) حيث قال ان عطف الناصب على الكافر اما من عطف الخاص على العام أو يريد به كفار المسلمين كمن أظهر البغضاء لاهل البيت عليهم السلام صريحاً أو زوماً وفي (النهاية) الا كفء بالناصب عن الكافر وابن ادریس نزل خبري خذ مال الناصب على ناصب الحرب وفي (جامع المقاصد) النواصب الذين نصبوا (ينصبون خ ل) العداوة لاهل البيت عليهم السلام ولو نصبوا شيعتهم لانهم يدينون بجهنم فكذلك وفي (النهاية) للمصنف (والتذكرة وحاشية الشرائع) الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت عليهم السلام (وقال) الصدوق لا يجوز التطهير بغسالة الحمام لان فيها غسالة اليهودي والمجوسي والمنفص لآل محمد صلى الله عليه وآله وفي (شرح) المقداد ان الناصب يطلق على خمسة أوجه الخارجي القادح في علي عليه السلام (الثاني) ما ينسب الى أحدهم ما يسقط العدالة (الثالث) من ينكر فضيلتهم لوسمها (الرابع) من اعتقد أفضلية علي عليه السلام (الخامس) من أنكر علي عليه السلام بعد سماعه أو وصوله اليه بوجه

يصدقه أما من أنكر الإجماع أو مصلحة فليس يصح ما يفتي فحصل من كلامه - - -  
 يطلق على معان (أحدها) الظارحي (التي) لبعض لأمير المؤمنين عليه السلام على وجه  
 الدين به وذلك ما ذكره في (القاموس) ورع جمع لي اخرجي (الثالث) تطاهر في المعص  
 لا مطلق المعص كما في (التذكرة والنهاية) وغيره (الرابع) مطلق المعص لأهل البيت عليه  
 السلام (الخامس) المعص لتبعيةهم (السادس) - - - - -  
 الاول وتحقق معنى النص فيها ويتك في الثاني وكلامه - - - - -  
 التخصيص على الناصب بمعنى المعص لأن منهم من حكم بحسنة لمجرد - - - - -  
 ذكر الكافر (وليعلم) أن الذي يطهر من السير واتواريج - - - - -  
 صلى الله عليه وآله وسعد و أصحاب - - - - -  
 مكة كانوا في أشد العداوة لأمير المؤمنين ودريه عليه السلام مع - - - - -  
 مكراً عند التبعية فلا ولو سراً ولما لا اندراجهم ضمن - - - - -  
 ذلك فكانت مدة الحجة لمخالفتهم ووفو التبعة وقد حار ذلك في - - - - -  
 طريقتهم مقرونة أما تبعية و لحاجة بحيث ينص فيه - - - - -  
 (والمتبى والدروس والبيان وجمع المقاصد وحسبه اسرع - - - - -  
 عبارة الكتب فيه سيأتي وفي (حاشية المصدر الدلائل) لا - - - - -  
 الاستاد - - - - -  
 بحسبه عار المؤمنين (وإحدى) - - - - -  
 طارة غير - - - - -  
 كما هو ظاهر (بمعناه) - - - - -  
 والمصنف فيه - - - - -  
 انه قيدي (لأن) - - - - -  
 في صفة ملوثة للحدوث لأن - - - - -  
 كسائر الاحساء في حقيقة - - - - -  
 ما يقتضي الحدود - - - - -  
 للحدوث والمعر ولا - - - - -  
 أما المحسنة فقسام - - - - -  
 المحررة وهم القائلون أنه - - - - -  
 قال في (الروض) وان تردد فيه - - - - -  
 وربما تردد معصم في القسم الثاني (تنبيه) - - - - -  
 بالحقيقة والتسمية (والحاصل) أنه في (المسوط - - - - -  
 (الدروس) في المحسنة ولم يذكر - - - - -  
 على الرجال أن المرتضى قال في (الشافعي) وأما ما - - - - -  
 الحكاية عنه القول أنه - - - - -

ويلحق بالميتة ما قطع من ذي النفس السائلة حياً وميتاً ولا ينجس من الميتة ما لا تحمله الحياة كالعظم والنسر الا ما كان من نجس العين كالكلب والخنزير والكار (متن)

ولا معترض على فرع وانه غلط في عبارة يرجع فيها واثباتها الى اللغة وأكثر أصحابنا يقولون انه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة فقال لهم اذا قلتم ان القديم شيء لا كالأشياء فقولوا انه جسم لا كالأجسام وأما فقد نص المصنف فيما يأتي على طهارتهم وضعف القول بنجاستهم في (المعتبر والمتهى ونهاية الاحكام) (وال تذكرة والذكرى وجامع المقاصد) وغيرها وفي (الكفاية) نقل الشهرة على القول بالطهارة وقواه ويفهم من (شرح الأئمة) ان مذهب الشيخ في النجاسة قوي لان تنجيس أهل أولى من تنجيس الجسمة والمشبّه بل أكثر الكفار لان يستتبع ابطال النبوت والتكليف رأساً (نعم) الحق أن الذين لا يعرفون حقيفة يسوون الناس في شيء قال ويدل على نجاستهم الاخبار الناصة بكفرهم قوله قدس الله روحه (ويلحق بالميتة ما قطع من ذي النفس السائلة حياً كان أو ميتاً) هذا الحكم مطلق به عند اصحاب كما في (المدارك) وهذه المسئلة كأنها اجماعية ولولا الاجماع لم يكن قائل بها لضعف الادلة كما في (الذخيرة وفي التذكرة) كلما أين من حي مما تحمله الحياة فهو ميت فان كان من آدمي فهو نجس عندنا خلافاً للشافعي وفيها أيضاً جلد الميتة نجس باجماع العلماء الا الزهري وفي (المتهى) وأم الجلد انبان من الميتة فكذلك عندنا وهو قول عامة العلماء والزهري على عدم نجاسة الجلد وفي (الخلاص) الاجماع على وجوب الفصل على من مس قطعة من آدمي فيها عظم ميتا كان الآدمي أو حياً وفي (شرح الفاضل) الحكم باستواء الاجزاء المنفصلة من الحي والميت مما قطع به الفضلاء ومن بعدهما وهو الظاهر ولم أظفر لمن قبلهما بنص على أجزاء الحي الا على اليات الغم (اتمى) وسيجي انشاء الله في آخر بحث الجنائز ما نفع في المقام انتهى وفي (المتهى ونهاية الاحكام) (والموجز وشرحه وجمع الارديلي والمدارك والبحار والكفاية والذخيرة) ان الاقرب طهارة ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغار كالشعر والثلول وغيرها وفي (النهاية والمتهى وكشف الالتباس) ما يعطي الدخول في أدلة النجاسة وانما أخرجه دليل الحرج وفي غيرها الشك في دخولها أو عدم دخولها تحت أدلة النجاسة (قال في البحار) ولم يستجوده أكثر المحققين من المتأخرين وحاول أكثر المتأخرين الفرق بين الجزء الميت قبل الانفصال وبين الميت بعده (وقال) الاستاذ وربما يلحق غير الانسان به وفي اعتبار اقطاع الحراك من الجزء وعدمه احتمالان ويكفي في الاتصال بقاء جزء منه متصلاً ولو صغر الجزء الواصل جداً انتهى وفي (التذكرة والذكرى والموجز) ان فأرة المسك طاهرة وفي (المتهى وكشف الالتباس) انها طاهرة ان أخذت من الظبية في حيوتها أو بعد التذكية وظاهر (التذكرة والذكرى) دعوى الاجماع على طهارة الفأرة مطلقاً حيث قال في (التذكرة) المسك طاهر اجماعاً وكذا فأرة عندنا سواء أخذت من حبة أو ميتة ومثلها عبارة (الذكرى) وفي (نهاية الاحكام) المسك طاهر وان قلنا بنجاسة فأرته وفي (المتهى) انها ان أخذت حين الموت فالاقرب ان نجاسة (قال الفاضل الهندي) وعندني ان فأرته نجسة اذا لم تؤخذ من المذكي وكذا ما فيها من المسك مع رطوبته عند الانفصال والحل على الافضة قياس والحرج وحده لا يصلح دليلاً مع اندفاعه غالباً بالاخذ من المسلم (نعم) ان ثبت اجماع كان هو الحجة وما في (المتهى) من الفرق بين

والدم المتخف في اللحم مما لا يقذه المذبح ظاهر (متن)

[illegible]

وكذا دم ما لا نفس له سائلة كالسّمك وشبهه وكذا منيه « ميتته خ ل » ( متن )

استعمال جلده قبل الدبغ على ثلاثة أقوال الجواز وعدمه والتفصيل بين استعماله في مائع فيشترط والا فلا حتى انه حكى القول بنجاسته قبل الدبغ وما ذاك الا لما هناك من الدم الموجود فيه من مجاورة اللحم لكن القول بالجواز قبل الدبغ مذهب الاكثر كما في صلاة ( الايضاح ) وأشهر الاقوال كما في طهارة ( روض الجنان ) وتمام الكلام في كتاب الصلاة انشاء الله تعالى اكن في ( البحار والذخيرة ) ( والكفاية ) في موضعين وشرح الاستاذ ان ظاهر الاصحاب الحكم بنجاسته في غير المحاكول لكن صاحب ( الكفاية ) اختار فيها جواز استعمال الجلد قبل الدبغ مع انه لا يخلو عن دم ( وقال صاحب المعالم ) ( والكفاية ) وتردد في ذلك بعض من عاصرناه من مشايخنا تم ما لا الى القول بالنجاسة وفي ( جامع المقاصد ) ( والروض والدلائل ) لافرق بين المتخلف في العروق واللحم والبطن لكن المصنف في الكتاب وغيره والشهيدان في ( الذكرى والمسالك ) استثناء ( ١ ) المتخلف في تضاعيف اللحم فقط ويمكن تأويل كلامهم وقال في أطعمة ( المسالك ) وفي الحلق ما يتخلف بالقلب والكبد وجهاً وفي ( الروض والكفاية ) الحكم بتحليل ما فيها واستثنى في ( جامع المقاصد والروض والدلائل ) ما كان جزءاً من محرم كاطحال فتأمل ( وقال ) الكركي وأبو العباس والصميري وصاحب ( الدلائل ) لو علم دخول شيء من المسفوح الى البطن اما يجذب الحيوان نفسه أو يوضع رأسه على مرتفع نجس مافي البطن \* - قوله قدس الله تعالى روحه - \* ( وكذا دم ما لا نفس له كالسّمك وشبهه ) قد تقدم الكلام في المسئلة وقتل الاجماع وتقل كلام ما يظهر منهم الخلاف وقتل على خصوص طهارة دم السمك الاجماع في ( الخلاف ) ( والغنية والسرائر والمعتبر والمختلف والتذكرة والذكرى والروض ) مع اضافة البق والبراغيث ونحوهما في كثير منها وفي البحار ( والكفاية والذخيرة ) الظاهر ان طهارة السمك اتفاقية وفي الاولين وقتل عليه الاجماع جماعة ( انتهى ) وعن أبي علي فأما ما يظهر من السمك بعد موته فليس ذلك عندي دماً وكذا دم البراغيث وهو الى ان يكون نجواً لما أولى من ان يكون دماً ( فرع ) الدم الخارج من ذي النفس بغير سفح مما عدا ما استثنى نجس تقل عليه الاجماع في ( الخلاف والمعتبر والتذكرة والمدارك ) ( والمفاتيح والدلائل ) وشرحي الفاضل والاستاذ في ( البحار والكفاية والذخيرة ) الظاهر انه اجماعي وكلام ( المخالف ) كانه مأول ( انتهى ) وعن الصدوق طهارة ما دون الحصة وقد علمت فيما مضى انه اختلف النقل عن أبي علي فني ( المعتبر والذكرى والروض والدلائل والمفاتيح ) نسبة القول اليه بطهارة ما دون الدرهم من الدم وفي ( المختلف والمدارك وشرح الفاضل ) تطهير ما دون الدرهم من سائر النجاسات سوى دم الحيض واخويه والمني كما تقدم وقد تأولوا كلام الصدوق - قوله قدس الله تعالى روحه - ( وكذا منيه وفي بعض النسخ ميتته ) اما المني قد سبق الكلام فيه واما ميتته فقد قل الاجماع على طهارتها في كثير من الكتب ( كالخلاف والغنية والسرائر والمعتبر والمتهم وظاهر الناصريات والتذكرة ) وفي ( الذخيرة ) وقد تكرر قل الاجماع فيه ( نعم ) قد علمت فيما مضى انه قد صرح القاضي والطوسي بنجاسة الوزغ والمقرب ( وقال ) الصدوق اذا ماتت العضاية في اللبن حرم ومرو ان ظاهر ( النهاية ) نجاستها وتقدم ان ظاهر ( المبسوط والنهاية والغنية والمهذب والاصباح ) وجوب نزع ثلاث دلاء لموتها

والاقرب طهارة المسوخ (متن)

وان في (الفنية) الاجماع لكن الاجماع التي سلف قتل على خلاف ذلك مع اجماع (المعتبر) حيث قل فيه (واما الوزغة) قد اجمع قهات واكثر علماء الجمهور على ان مالا نفس له لا ينحس له بموته وما لا ينحس بموته لا ينحس بملاقته انتهى (واما الحية) فبي شرح الاستاذ المعروف بين الاصحاب ان الحية ليس لها نفس سائله وفي (المدارك والدلائل) ان المتأخرين استعدوا وجود "نفس" السائلة للحية وقريب منه مافي (لذخيرة) واستبعد في (جامع المقاصد) وجود النفس له وتشكك في ذلك في (الروضة) وقريب منه مافي شرح الفاضل في بحث التزح وفي سلف (المبسوط) ان الافعى ذقت نجست اجماعاً وفي (المعتبر والمنتهى) انها من ذوات النفوس وان ميتتها نجسة وقد نعلم الكلام في ذلك ~~قوله~~ ره ~~قوله~~ \* (والاقرب طهارة المسوخ) قل في (الاصحاب والمموس ونحمة) المسح تحويل صورة الى م هو اقبح منها وفي (الحجج) ان الذي جاءت به الرواية تسعة عشر قسماً انتهى (وربما) انتهت بعد الجمع بين الاخبار وكلام الاصحاب الى ما يقرب من ثلاثين (١) يوم في عذرة (المصيبة) من ذكر النعامة في المسوخ غير موافق لشيء من الاخبار وكلام الاصحاب بل ربما يظهر من كتاب الحجج في بحث الصيد ومن كتب الاطعمة في عدا المحرمات الاتهق على احتها فلما علم (ثم) انه قل عن بعض نسخ (الفقيه) انها بغامة بالباء الموحدة والغين المعجمة لكن يبي الكلام في معناه والحكم بطهارة المسوخ ما عدا الخنزير والكلب مصرح به في كثير من كتب الاصحاب فالمحقق والشهيد وغيرهم وفي (النصريات) عندنا ان سور جميع البهائم من ذوات الاربع الطيور طاهرة سوى الكلب والخنزير وفي (المنتهى) السباع كلها طاهرة وكذا غيرها من الحيوانات عدا الكلب والخنزير والكافر والذئب وهو قول اكثر علمائنا (وقل) فيه ايضاً ان الاظهر بين علماء طهارة الثعلب الارنب والغارة والوزغة وفي (كشف الالتباس) ان المشهور الطهارة وقول الشيخ متر وكذا في اطعمة (المسالك الكفاية) (والنخبة والبحار) وشرح الفاضل وشرح الاستاذ قل الشهرة في الحكم معاقاً الى الاجماع التي دلت على طهارة مالا نفس له لان من المسوخ مالا نفس له وفي (الفنية) الاجماع على طهارة الحية ان من ذي الاربع والطيور عدا الكلب والخنزير والكافر والثعلب والارنب وفي (المبسوط) انه لا يجوز بيع الاعيان النجسة كالكلب والخنزير وجميع المسوخ وصرح في فصل لباس المصلي من (المبسوط) بنجاسة وبر الثعلب وانه اذا كان رطباً نجس وفي يوع (الخلاص) انه لا يجوز بيع التمرد للاجماع على انه مسخ نجس وانه لا يجوز بيع ما كان كذلك وفي اطعمته ان المسوخ كلها نجسة وفي (الوسيلة والمراسم والاصباح) نجاسة لعابها وفي كتاب الصيد من (الايضاح) نسبة القول بالنجس الى المفيد والشيخ في (الخلاص) وابن حمزة وسلاح ولعله اخذه من الحكم بنجاسة اللعاب وفي (غاية المراد) اكثر المتقدمين على منع بيع المسوخ بناء على نجاستها واكثر المتأخرين على جواره (قال) الفاضل لكن قال الشيخ في (الاقتصاد) ان غير الطير على ضربين نجس العين ونجس الحكم فنحس العين الكلب والخنزير فانه نجس العين نجس السور نجس اللعاب وما عداه على ضربين

(١) واختلاف الاخبار فيما مسخ عنه مؤثر بتعدد المسخ بتعدد الازمنة أو أنه بالمسخ الواحد تنوع نوعين أو أنواعاً (منه طاب ثراه)



ومن عدا الخوراج والغلات والنواصب والمجسمة من المسلمين والفأرة والوزغة والثعلب والارنب وعرق الجنب من الحرام (متن)

ما كول وغير ما كول فما ليس بما كول كالسباع وغيرها من المسوخات مباح السور وهو نجس الحكم ويمكن تنزيل ما في الكتابين على نجاسة الحكم ويؤيده حكمه في (الخلاص) بجواز التمشط بالماج واستعمال المداهن منه وحكي عليه الاجماع (انتهى) وقد تقدم شطرا في المسألة قوله ر ه هـ  
 (ومن عدا الخوراج الخ) تقدم منا قل الاقوال في المقام - قوله قدس الله تعالى روحه -  
 (والفأرة والوزغة والارنب والثعلب) أي الاقرب فيها الطهارة نص عليه المصنف والمحقق وابن ادريس والشهيدان وغيرهم وفي (المنتهى) انه الاظهر بين علمائنا وفي (جامع المقاصد) ان طهارة الفأرة والوزغة مشهور وقد ساف قل الاجماع في بعض ذلك وقد اختلفت عبارات القدماء في ذلك ففي (المنفعة) ان الفأرة والوزغة كالكلب والخنزير في غسل ما ساء برطوبة ورش ما ساء بيبوسة وفيها في باب لباس المصلي ومكانه وفي (المراسم) انهما كالكلب والخنزير في رش ما ساء بيبوسة وأفتى الحلبيان والمفيد في باب لباس المصلي ومكانه من (المنفعة) أيضا بنجاسة الثعلب والارنب وفي (الغنية) الاجماع على ذلك على الظاهر وعن القاضي انه نجسهما ونجس الوزغة وكره سور الفأرة وفي موضع من (الفتاوى والمفتوح) ان وقعت فأرة في حب دهن فأخرجت قبل أن تموت فلا بأس بأن يدهن منه ويبيع من مسلم وفي موضع آخر منهما ان وقعت فأرة في الماء ثم خرجت ومشت على الثياب فغسل ما رأيت من أثرها وما لم تره انفضحه بالماء وفي (كشف الرموز) عن الشيخ في (التهديب) انه نص على نجاسة كل الايوكل لحمه واسنخ في (الاسبصار) الا يمكن التحرز عنه (انتهى) وفي موضع من (مباح السيد لا بأس باستئثار جميع حشرات الارض وسبع ذوات الاربع الا أن يكون كلبا أو خنزيرا وفي موضع آخر منه لا تجوز الصلاة في جلود ما خص بالنجاسة كالكلب والخنزير والارنب وأول ذكر الارنب بالاشارة الى مذهب البعض وفي موضع من (المبسوط) يكره ما مات فيه الوزغ والقرب وفي موضع آخر منه ان الاربع المذكورة كالكلب والخنزير في وجوب اراقة ما باشرته من المياه وغسل ما مسه بيبوسة وفي موضع من (النهاية) أتى بعين هذه العبارة وفي موضع آخر منها لا بأس بما شربت منه فأرة وفي (الوسيلة) الكلب والخنزير والثعلب والارنب والفأرة والوزغة وجسد الذمي والكافر والناصب يجب غسل ما مس هذه رطبا ورشه يابسا وقد تقدم تمام الكلام في ذلك كله - قوله ر ه هـ  
 (عرق الجنب من الحرام) كما في رسالة المفيد الى ولده كذا في (شرح الفاضل والمراسم والسرائر) وعليه المحقق والشهيدان وأبو العباس والمفداد وغيرهم وفي (السرائر) الاجماع على طهارته وفي شرح (الموجز) ان القول بالنجاسة للشيخ وهو متروك وفي (المدارك والذخيرة) وشرح الاستاذ انه مذهب ابن ادريس وسالار والفاضلين وعامة المتأخرين وفي (البحار) وأكثر المتأخرين وهو المشهور كما في (المتن) والذكرى والكفاية والدلائل) وتردد أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي حيث قل في (الوسيلة) وعرق الجنب من الحرام على أحد القوانين وذهب الصدوقان حيث لم يحل الصلاة فيه والمفيد (١) في ظاهر (المنفعة) والشيخ في (الخلاص والنهاية) والقاضي والاسكافي على ما قلنا عنهما الى التجسس وفي (الامالي) انه من دين الامامية الاقرار بأنه اذا عرق الجنب في ثوبه وكانت من حلال



والابل الجلالة (متن)

حلت الصلوة ومن حرم حرمت ونسبه في (المراسم والفنية) الى أصحابه لكنه في (المراسم) خذرت  
التدب كما عرفت وفي (الخلاص) نقل الاجماع وفي (المبسوط) نسبه الى رواية أصحابنا ونقل عنه في  
(الدلائل) انه قال بعد ذلك وان كرهوه ولم تجده ذكر ذلك فيه وفي (الذكرى) عن ادریس  
ابن یزید الكفروثي انه كان يقول بالوقف فدخل سر من رأى في عهد أبي الحسن عليه السلام  
وأراد أن يسأله عن الثوب الذي يعرق فيه الجنب يصلي فيه فينبأه هو قائم في طوق باب لا تنظره  
حركه أبو الحسن عليه السلام بمقرفة وقال مبتدئاً ان كان من حلال فصل فيه وان كان من حرام  
فلا تصل فيه وفي (البحار) وجدت في كتاب عتيق من مؤلفات قدماء أصحابنا (رواه) عن أبي الفتح  
غازي بن محمد الطريفي عن علي بن عبد الله لميوني عن محمد بن علي بن معمر عن علي بن يقطين  
ابن موسى الهوازي عن الكاظم عليه السلام مثله (وقل) ان كان من حلال وصلاته في الثوب حلال  
وان كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام وفي (المقرب) لابن شهر آشوب ان علي بن مهزيار كان أراد  
أن يسأل أبا الحسن عليه السلام عن ذلك وهو في الامامة (وقل) فوردت المسكر فريت السافل  
قد خرج الى الصيد في يوم من الربيع الا أنه صائف والناس عليهم ثياب الصيف وعلى أبي الحسن  
قبا، وعلى فرسه تجفاف (١) ابود وقد عقد ذنباً لفرسه والناس يتعجبون منه ويقولون ألا ترون الى هذ  
المدني وما قد فعل بنفسه قتل في نفسي لو كان اماماً ما فعل هذا فلما خرج الناس الى الصحراء  
يلبثوا اذ ارتفعت سحابة عظيمة هطلت فلم يبق أحد الا ابتل حتى غرق المطر ودد عليه السلام  
وهو سالم من جميعه قتل في نفسي يوشك ان يكون هو الامام (ثم قلت) أريد أن أسأله  
عن الجنب اذا عرق في الثوب قتل في نفسي ان كشف عن وجهه فهو الاثم فلما قرب  
مني كشف وجهه (ثم قال) ان كان عرق الجنب في الثوب وجنابته من حرام لا يجوز الصلاة  
فيه وان كان جنابته من حلال فلا بأس فلم يبق في نفسي بعد ذلك شبهة (وقل في المتعدي) لا فرق  
بين كون الجنب رجلاً او امرأة ولا بين ان تكون الجنابة عن وطئ او لواط او وطئ بهيمة او وطئ  
ميتة وان كانت زوجة او محرماً وسواء كان مع الجماع انزال اولاً والاستبراء بيد كالزنا اما الوطئ في  
الحيض والصوم فالاقرب طهارة العرق فيه وفي المظاهرة اشكال (وقل) ولو وطئ الصغير اجنبية الحفنة  
به حكم الجنابة ففي نجاسة عرقه اشكال (انتهى) ومثله ما في (النهاية) مع اضافة زيادة ولا فرق بين  
الفاعل والمفعول (وقال) الفاضل في شرحه ثم الاخبار وكلام الاصحاب يعم العرق الحادث عند الجنابة  
وغيره وقيل باختصاصه بالاول ويعم الحرمة ذاتاً كالزنا واللواط والاستمناء باليد وعرضاً كالوطئ في  
الحيض والصوم والظهار قبل التكفير وفي (جامع المقاصد) وربما قيد عرق الجنب من الحرام بالحاصل  
وقت الفعل وما ظفروا به من عبارات القوم خال من هذا القيد وعن أبي علي بعد ان حكم بوجود  
غسل الثوب من عرق الجنب من الحرام وكذلك عندني الاحتياط من عرق جنابة الاحتلام وفي  
(المعتبر والذكرى والبحار) الاجماع على طهارة عرق الجنابة من حلال وفي الاولين الاجماع ايضاً على  
طهارة عرق الحائض والنساء والمستحاضة وفي (الوسيلة) جعل ازالة عرق الحائض والجنب من حلال  
مستحباً ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ والابل الجلالة ﴾ اي الاقرب طهارة عرقها وفقاً (للمراسم)

(١) التجفاف بالجيم وكسر التاء آلة الحرب يلبسه الفرس والانسان ليقية في الحرب (قاموس)

والتولد من الكلب والشاة يتبع الاسم وكتب الماء طاهر ويكره ذرق الدجاج (متن)

(والنافع والشرائع ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والذكرى والبيان والدروس والمهذب والموجز) (والتنقيح وكشف الالتباس) وغيرها وفي الجميع الاقتصار على ذكر الابل الجلالة بل في (كشف الالتباس) ان القول بنجاسة عرق الابل الجلالة للشيخ وهو متروك وفي (شرح الفاضل) ان الاكثر اقتصار على ذكر الابل الجلالة وفي (النزهة) تعميم الجلال على وجه يعم الابل وغيرها وفي (المختلف والذكرى) (والكفاية والدلائل) قل الشهرة فيه اي في عرق الابل الجلالة وفي (المدارك) انه مذهب سلا رابن ادريس وسائر المتأخرين وفي (السخيرة) انه مذهبها وجمهور المتأخرين وقد نسبها الفاضل ايضا الى ظاهر (السرائر) والموجود فيها وعرق الابل الجلالة دون عرق غيرها من الجلالات يجب ازالته على مذهب بعض اصحابنا (انتهى) وفي (جامع المقاصد والدلائل) ان الابل الجلالة طاهرة اتفاقا فيكون عرقها كذلك (انتهى) لكن في (نهاية الاحكام) ان الاقرب طهارة جسم الجلالة وهو يؤخذ بالخلاف وذهب الشيخان والقاضي والعلامة في (المنتهى) الى القول بالنجاسة ونفى عنه البعد المولى الاردبيلي في (المجمع) ونسبه ابن زهرة الى اصحابنا ونسب الى ظاهر الكليني لقوله روايته من دون تأويل وقد سلفت عبارة (السرائر) قوله ره **في قوله** \* **والتولد من الكلب والشاة** \* قد تقدم الكلب في المستلة **في فروع** (الاول) التي طاهر كما صرح به المصنف في كتبه والمحقق والشهيدان وغيرهم وفي (المنتهى) انه مذهب علمائنا الا من شذ منهم وفي شرح الاستاذ انه المشهور بل كاد يكون اجماعا وفي (المختلف) والتذكرة قل الشهرة وفي (التحرير والمفاتيح) نسبة الخلاف الى الشاذ من الاصحاب وفي (المبسوط) عن بعض علمائنا نجاسه وفي (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) طهارة جميع ما يخرج من الرطوبات من القلس والنخاعة وكما يخرج من المعدة الى الفم او ينزل من الرأس وفي (المبسوط) اطلاق طهارة الصديد وقيدته في (الدروس والذكرى والموجز والمدارك) بالخلو عن الدم (وقال في المعتبر) بعد قل كلام السبح (وعندي) في الصديد تردد شبهه النجاسة لانه ماء الجرح يخاطه يسير دم ولو خلا من ذلك لم يكن نجسا وخلافنا مع الشيخ يؤول الى العبادة لانه يوافق على هذا التفصيل اما التبيح فان ما زجه دم نجس والا كان طاهرا (لا يقال) هو مستحيل من الدم (لانا نقول) ليس كل مستحيل من الدم لا يكون طاهرا كاللحم واللبن وفي (التذكرة والبيان والذكرى والدروس والموجز والمدارك) ان التبيح طاهر وفي (المنتهى ونهاية الاحكام) ان المرة الصفراء طاهرة وفي (التحرير والمنتهى والذكرى والدلائل) ان الحديد طاهر وفي الاخيرين (والمفاتيح) قل الاجماع عليه وفي (المنتهى) بعد قل رواية اسحق ابن سمار ان الحديد نجس قال انها مخالفة للاصل وعمل الاصحاب وفي (الاستبصار) انه خبر شاذ يخاف الاخبار الكثيرة وفي (التحرير والمنتهى والبيان) يستحب ازالة طين المطر بعد ثلاثة أيام وفي (المنتهى) قلّه عن أهل العلم وفي (التحرير) قل الاجماع على ان الماء الساقط من محل لا يعلم حاله طاهر ولا يجب فيه السؤال وفي (المنتهى) لو سأل لم يجب على المستوول الجواب خلافا لبعض الجمهور (انتهى) **في قوله** قدس سره **في** \* **وكتب الماء طاهر** \* تقدم الكلام فيه وان ابن ادريس نجسه وفي (البيان) احتمل نجاسته ونجاسة الخنزير المائي \* **في قوله** ره \* **ويكره ذرق الدجاج غير الجلال** \* كما في (الاستبصار والمراسم والنافع والنزهة ونهاية الاحكام والمنتهى) وهو رأي

وبول البغال والحمر والدواب وارواثها ﴿ فروع ﴾ ( الاول ) الحمر المستحيل في بواطن  
حبات العنب نجس ( الثاني ) الدود المتولد من الميتة أو من العذرة طاهر ( الثالث ) الآدمي  
ينجس بالموت ( متن )

الشهيدون وغيرهم وفي ( المختلف ) نسبة القول بالطهارة الى الصدوق وفي ( المتقى ) والمرغى وبني الصلاح  
وسلار والقاضي والحسن وابن ادريس والشيخ في ( لاستبصار ) وهو المشهور بكافي ( لذكرى والمدارك )  
( والكفاية والذخيرة والدلائل ) وفي كتاب الصيد من ( خلاص ) لاجماع على طهارة ذرق الدجاج وخره  
ما يؤكل لحمه وذهب الصدوق على ما نقل عنه والشيخان الى نجاسته مستدين الى ضعيف قارس بن  
حاتم الغالي وفي ( المنتهى ) ان القائل بنجاسة خره المدحج الحق به خره الاوز والبقر ﴿ فرع ﴾  
قل في ( الخلاف والناصريات والغنية والتذكرة والبيان ) لاجماع على طهارة فصله المأكول وعن  
القاضي انه كره روث وبول وذرق كل ما أكل لحمه وفي ( منتهى ) كرهها من كل مكروه المأكول  
﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وبول البغال والحمر والدماء ﴾ أي مكروه كما عليه المصنف في  
( شرح الفاضل ) وعليه الاجماع من الفقهاء ممن عدا ابن جبير كما في شرح الاستاذ وعليه عروة  
الاصحاب ما عدا الشيخ وابن الجنييد كما في ( المنبر ) وفي ( المختار ) والتذكرة والمدرك ما عدا  
( والذخيرة والدلائل والبحار وحبل المتين والمهتاب ) قل الشهرة على ذلك مضافاً الى ما مر في حقه  
الاستنجا بالروث وعن أبي علي والشيخ في ( النهاية ) القول بالنجاسة واليه دل الاراد بلى وميده  
السيد صاحب ( المدارك ) وصاحب ( الدلائل ) وصاحب ( المتيقن ) قالوا تحبس لاله لاله لاله  
قام الاجماع على عدم الفصل والا فلا قوى نجاسة لاله لاله لاله والارواث والقول بانجاسته مذهب  
أبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف وفي ( شرح الاستاذ ) المعروف من مذهبهم نجاسة لاله لاله وتعتبر به  
لحومها ﴿ فروع ﴾ ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ الحمر المستحيل في بواطن حبات العنب نجس ﴾  
عندنا كما في ( شرح الفاضل ) وقد نص عليه المصنف في ( المنتهى والنهاية والتذكرة ) ولا أحد يخفى في  
ذلك الا من بعض الشافعية قياساً على بطن الحيات على ما في بطن الحيوان ﴿ قوله قدس سره ﴾  
﴿ الدود المتولد من الميتة أو من العذرة طاهر ﴾ كافي ( التذكرة والمنتهى وجامع المصنف )  
( والدلائل ) وفي ( التذكرة ) وكذا لو سقي الزرع أو الشجر ماء نجساً كان الزرع البات والنفس الحادث  
طاهرين وفي ( المنتهى ) لا خلاف في طهارة دود القمل واحتمل المحقق نجاسة المتولد من الميتة أو العذرة  
لتكونها من النجس والشافعية وجهه بالنجاسة ويجوز على ما ذكر بعضهم من ان المتولد من الكلب  
والخنزير نجس لنجاسة الاصل ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ الآدمي ينجس بالموت ﴾ اجماعاً  
في ( الخلاف والغنية والمعتبر والتذكرة ) وقد مر قل لاجماع بطرق عديدة في مسألة الميتة وخالف  
في ذلك الشافعية وظاهر المصنف هنا انه ينجس وان لم يبرد كما هو ظاهر اطلاقات الاجماع  
والفتاوى وبه صرح في ( المبسوط ) وقر به في ( التذكرة والذخيرة ) وهو ظاهر ( الروض ) حيث رد على  
الشيد حيث ناقش المصنف بأننا انما قطع في الموت بعد البرد وذهب الى طهارته ( واختير طهارته  
خل ) قبل البرد في ( الجامع ونهاية الاحكام والذكرى والدروس وكشف الالتباس وجامع المقاصد )  
( والحاشية اليسية والمدارك والكفاية ) استناداً الى الاستصحاب والملازمة بين النجاسة ووجوب غسل

## والعلقة نجسة وإن كانت في البيضة (الرابع) اللبن تابع (متن)

المس وسيتعرض المصنف لذلك وستوعب الأقوال انشاء الله تعالى هناك واستثنى الفاضل المعصوم والشهيد ومن وجب قتله فاغتسل قبل قتله فقتل لذلك السبب بعينه ومثل ذلك صنع الفاضل الميسي وابن ادريس نص على وجوب الغسل لمس من قدم غسله لنجاسته بالموت وتوقف في (المتن) ثم قال (وأما) المعصوم فلا امتراء في طهارته (انتهى) لكن ظاهر اطلاقهم نجاسة الميت بقول مطلق نجاسة الشهيد ومن اغتسل قبل قتله فأمل ويأتي تمام الكلام انشاء الله تعالى \* ﴿ قوله ره ﴾ \* ﴿ والعلقة ﴾ أي نجسة قد تقدم الكلام في ذلك وفي (الخلاف) الاجماع على نجاستها وفيه أطمعة (المذهب) انه الذي تقتضيه أصول المذهب وقد نص عليها (عليه خل) في (المبسوط والسرائر والجمع) (والنافع والتذكرة والبيان وكشف الاستسار) وغيرها في باب الاطعمة وغيرها \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ وان كانت في البيضة ﴾ كما في (المعتبر والجامع والنافع وكشف الرموز وجمع الارديلي) وناقشهم الشهيد في (الذكرى) في دلائلهم ونقل المقدس الاردبيلي ان الشيخ نقل الاجماع على نجاستها وقد تقدم الكلام في ذلك (وقال) الفاضل الهندي واستدل بعد الاجماع بالاحتياط وعموم أدلة نجاسته وهما ممنوعان والاصل الطهارة فان تم الاجماع كان هو الحجة بل قد منع بعضهم الدخول في اسم الدم عرفاً خصوصاً التي في البيضة ولذا حكى عن الشيخ حلها تم الذي في (السرائر) نجاسة العلقمة التي تستحيل الى المضغة وفي (المعتبر) نجاسة المتكونة من نطفة الآدمي ولعل ذكر الآدمي للتمثيل لنصه على نجاستها في البيضة انتهى (١) \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ اللبن تابع ﴾ اختلف الاصحاب في لبن الميتة من الطاهرة العين فأبو علي وأبو يعلى وأبو عبد الله العجلي وأبو القاسم المحقق وأبو العباس في كتبه الثلاثة والمصنف في (المتن) والنهاية والتذكرة والتحرير) والكركي والعصمري والمقداد في أطعمة (التفقيح) انه نجس وفي (السرائر) انه لا خلاف فيه بين المحصلين من أصحابنا وفي (المتن) وجامع المقاصد) انه المشهور وفي الاخير انه الموافق لأصول المذهب وعليه الفتوى وفي أطعمة (غاية المرام) انه مذهب المتأخرين وفي أطعمة (التفقيح) ان الفتوى على النجاسة وفي أطعمة (المسالك) نسبه الى المحلي والمحقق (والمصنف خل) والعلامة وأكثر المتأخرين وفي (نهاية الاحكام) أن لبن النحس نجس اجماعاً وهذه العبارة ذات وجهين ولم يتعرض له المرتضى واتباعه كما في (كشف الرموز) لانه قال في الرد على العجلي حيث نسب القول بالنجاسة الى المحصلين مانصه ان الشيخين مخالفاه والمرضى واتباعه غير ناطقين به فما أعرف من بقي معه من المحصلين (انتهى) وذهب الصدوق والشيخان والقاضي وأبو المكارم والطوسي واليوسني والشهيد في (الدروس) وظاهر (اليان واللمعة) حيث قال فيهما على قول مشهور والشهيد الثاني في (المسالك) وظاهر (الروضة) والسيد في (المدارك) والكاشاني واخراساني وجابج (الدلائل) والفاضل الهندي الى الطهارة وفي (الخلاف والفتية) نقل الاجماع وفي (اللمعة والبيان) انه المشهور وفي (الكفاية) انه الأشهر الاقرب وفي أطعمة (المسالك) ان

(٦) نقل الفاضل ولا أعرف جل المسألتين فرعاً واحداً وجعل نجاسة المستحيل في بواطن جات الغيب فرعاً آخر (انتهى) ولعل الباعث عليه الحق العلقمة بميت الآدمي لا نجس كالجزم الميت (عنه قدس سره)

(الخامس) الانفة وهي لبن مستحيل في جوف السخلة طاهرة وان كانت ميتة (متن)

الطهارة مذهب اكثر المتقدمين وجمع من المتأخرين منهم "شديد وفي (الدروس) ان رواية التحريم ضعيفة والمائل بها نادر وفي (الذخيرة) انه مذهب الشيخ والصدوق وكثير من الاصحاب وفي شرح الفاضل انه مذهب الاكثر (انتهى) وفي اطعمة (المذهب) حمل طهارة اللبن في الخبر اما على البقية أو على مقارنة أو على معاونة والعامية أيضاً مختلفون فمالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه على النجاسة وأبو حنيفة وداود حكما بالطهارة وهي الرواية الصعبة عن أحمد والظاهر اتفاق الكل على طهارة لبن الجارية كما في شرح الاستاذ حيث قل الاجماع على ذلك وهو المشهور كما في (المختلف والكفاية والذخيرة) وظاهر (التذكرة) وخالف ابن حرة فنده في قسم النجاسات وهو المنقول عن ظاهر الاسكافي وظاهر الصدوق • ~~حمله قوله قدس سره~~ • ﴿ في الانفة ﴾ وهي لبن مستحيل في جوف السخلة طاهرة • لانفة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة كرش الحمل ما لم يأكل واذا أكل فهو كرش كذا عن ابن زيد وفي (القاموس) لانفة بكسر الهمزة وتشديد الحاء وقد تكسر الفاء والمنفعة والبنفعة شي يستخرج من لبن الجدي لراضع أصغر فمصر في صوفه في اللبن فيغلب كالجن فاذا أكل الجدي فهو كرش وتفسر الهمزة بالانفة بالكسر • وفي (المجموع) لانفة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة وهي كرش الحمل والجدي ما لم يأكل • كرش حكاه الهمزة عن أبي زيد وفي (المغرب) أنفة الجدي بكسر الهمزة وفتح الفاء • وتخفيف الحاء • تشديد • (وقد مال) منفعة أيضاً وهي شي يخرج من لبن الجدي • صفر • مصر في صوفه مثله في اللبن فغلب كالجن • ولا يكون الا بكل ذي كرش ويقال هي كرشه الا انه مادام رضيع سمي ذلك الشي أنفة • دا • علمه • رعى المشب قيل استكرش (واختلف) الفقهاء في تفسيرها على نحو اختلاف أهل اللغة • المصنف • « ره » فسرنا باللبن كما عرفت ومثل ذلك في (النهاية وكشف الاستباس) • اليه • مال في (المدارك) • قدس • على موضع الوفاق قال مع ان ارادة الثاني غير بعيدة وفي (شرح الفاضل) ان تفسيرها • اللين • له • ف لم يذكروا في باب الاطعمة غيره (قلت) هذا التفسير موافق للاخبار ولما في (المغرب والقاموس) وفي (السرائر والروضة وأطعمة المسالك والتنقيح وطهارة جمع • موصده • لدلائل وشرحي الفاضل) • لاستاذ أيدته الله تعالى انها كرش الحمل أو الجدي ما لم يأكل • مظهر (التذكرة) حيث حمل تطهيره من الميتة أولى وهو لا يناسب اللبن وهو موافق (للمصاحح والجزيرة والمجموع) وهو المحكي عن أبي زيد • لعله الاظهر من كلام الاكثر حيث عدوها مما لا تحل له حياة والمفسرون له بهذا معنى أكثر • أولى بالاعتبار والاعتماد والحكم بالطهارة • ون كانت السخلة ميتة كما صرح • جماعة من الفقهاء • في (الغنية) على ما في (الذخيرة) الاجماع وكذا ظاهر (المتن) • الاجماع وفي (شرح الفاضل) • الاستاذ أداه الله تعالى حراسته الاجماع وفي (الدلائل والمدارك) انه • قطع به • الاصحاب • في (الكفاية) • نفي الخلاف وفي (الذخيرة) عدم معروفة الخلاف وانما قلوا الخلاف عن الشافعي وأحمد • وفي (التذكرة وكشف الاستباس والمدارك) ان لا أولى غسلها عن مماسة الاطعمة • اليه • مال في (الروضة) (والذخيرة) وأوجب المصنف في (النهاية) لا يجابه ذلك في البيضة وكذا (شارح الموجز) • أمجب فصل الظاهر ووجه ذلك ظاهر على القول بأنها كرش ولو جعلناها عبارة عن الماء الأصفر فجرى ان الفصل

(السادس) جلد الميتة لا يطهر بالدباغ ولو اتخذ منه حوض لا يتسع النكر نجس الماء فيه وان استعمله فهو نجس والماء طاهر فان توضأ منه جاز ان كان الباقي كرا فصاعداً ﴿الفصل الثاني في الاحكام﴾ تجب ازالة النجاسة عن البدن والثوب للصلاة والطواف (متن)

فيه بعيد - قوله قدس سره - ﴿وجلد الميتة لا يطهر بالدباغ﴾ \* هذا من ضروريات المذهب كافي شرح الاستاذ حرسه الله تعالى والاجماع منقول في (الاتصار والناصريات والخلاف والفنية) (وكشف الحق) وفي (المتقى والمختار والدلائل) اتفق علمائنا الا ابن الجنييد ومثله مافي (اليان) حيث قال عندنا الا ابن الجنييد وقريب منه مافي (الدروس) حيث قال وقول ابن الجنييد شاذ وأشد منه قول الصدوق بالوضوء والشرب من جلد الميتة وفي (الذكرى) ان فيه أخباراً متواترة وكذا في (التذكرة) ادعى التواتر وفي (جامع المقاصد) انه المشهور بل هو اجماعي وفي (الكفاية والمفاتيح) انه المشهور (اتمى) وعن أبي علي والشلمغاني انه يطهر بالدباغ ما كان طاهراً حين الحياة ومنع أبو علي الصلوة فيه وظاهر الصدوق طهارته وان لم يدبغ أو نجاسته حكماً بمعنى عدم التعمدي لانه قال في (المقنع) ولا بأس ان يتوضأ من الماء اذا كان في رزق من جلد ميتة وأرسل في (الفقيه) عن الصادق عليه السلام انه لا بأس ان يجمل فيها ماشيت من ماء أولبن أو سمن وتوضأ منه وتشرب ولكن لا تصل فيها والتطهير مذهب الشافعي وعطاء والحسن والشعبي وقتادة ويحيى الانصاري وسعيد بن جبر والاوزاعي والليث والثوري وابن المبارك واسحق وروي عن عمرو بن عباس وعائشة والتنجيس مذهب أحمد ومالك في احدي الروايتين عن مالك وقتل عن عمر وابنه عبدالله وعمران بن الحصين وعائشة ونقل الشيخ عن الزهري انه يجوز الاتفاغ بجلد الميتة قبل الدباغ وأبو حنيفة طهر كل جلد الا الخنزير والانسان وأبو يوسف كل جلد حتى الخنزير وهو رواية عن مالك وبه قال داود وقتل الشيخ عن مالك انه قد يطهر بالظاهر دون الباطن فيصلي عليه لافيه ويستعمل في اليابس دون الرطب وصرح جمهور الاصحاب انه لا يجوز الاتفاغ به في وجه من الوجوه نعم في (التذكرة) استشكل في الاتفاغ به في اليابس ثم قال أقر به المنع وفي (المتقى) وفي جواز الاتفاغ به في اليابس نظر أقر به المنع ومنعه في (الذكرى) صريحاً وكذا الشهيد الثاني وفي شرح الاستاذ انه ليس محل خلاف وان وقع في (الذخيرة) نوع تردد فيه وليس بمكانة انتهى (قال) الاستاذ وأما الاتفاغ بشيء منه في الاحراق أو في تكميل سقف أو نحو ذلك فربما شك في شمول اطلاق الادلة لمثل ذلك مع ان الاحوط الاجتناب - قوله - ﴿فان توضأ منه جاز الخ﴾ قال الفاضل ولا يتوهم فساد الوضوء لكونه استعمالاً للميتة فمنا استعماله انما هو جمل الماء فيه لا افراغه عنه انتهى (ولو قيل) بأن التفرغ مأمور به والوضوء ضده والامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده فمع منع الضدية أولاً الا على بعض الوجوه (لانسلم) الاقضاء على وجه يقتضي فساد الضد كذا قال الاستاذ أيده الله تعالى قال (وربما قيل) بأن الاستعمال محرم في الابتداء وأما ثبوته في الاستدامة فمحل بحث قال (وفيه نظر) وترك الوضوء من هذا الماء أوفق بالاحتياط انتهى كلامه أدام الله حراسته

### ﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ والطواف ﴾ اجماعاً كما في حج (الخلاف والفنية) وفي (المتقى) انه



ودخول المساجد (متن)

قول أكثر أهل العلم وفي (المدارك) قل الاجماع فيه جمع من الاصحاب وفي (الدلائل) ونقل فيه الاجماع \* - قوله \* (ودخول المساجد) ظهر مع التعدي وعدمه كما صرح به في (التذكرة) حيث قل لو كان معه خاتم نجس وصلى في مسجده تصح صلاته وهو ظاهر كتب المصنف والمحقق لتعليق وجوب الازالة فيها على مجرد الدخول وكذا في (البيان والروضة) بل صرح المحقق في (المعتبر) في آخر بحث الجنائز بذلك ومثله المصنف في (التذكرة) في بحث الجنائز ذكره في مدام الرد على ابن ادريس كما يأتي انشاء الله وفي (الكفاية) قل الشهرة في حرمة الدخول ولو مع عدم التعدي وفي (السرائر) الاجماع على منع ادخال النجاسة المسجد وظهره العموم وفي (الخلاص) الاجماع على لزوم تجنب المساجد النجاسة وفي (الدرر والندى) والموحرر جمع المقاصد (وحاشية الميسي وكشف الالتباس والمسالك) استترط التلويث والتعدي في مع دخول النجاسة له حد واليه مال في (المدارك) لو تم أصل الحكم وقوه في (الذخيرة) وواقعه على ذلك كبير من متأخري المتأخرين استنادا الى اجماع الخلاف واجماع (الذكرى) على حوار دخول الخائض لمسجد مع عدم انفكاكها غالبا عن النجاسة وكذا الصبيان وصرح الشهيدان في أكثر كتبهم (كابين والدرر والندى) (والروضة والمسالك) ان الحكم جار أيضا في المصحف والضرائح المقدسة وفي (جامع المقاصد وحاشية الميسي والروض والمسالك والمدارك) وغيرها انه يلحق بالمسجد آلاته وفرشه ودره من (المدارك) الاتفاق عليه وفي حد ما يجب تعظيمه مما يقرب من الضريح اشكال (قال) الاستدلال القوي الاقتصار على ما أحاط بالضريح من الروضة التي تسمى الحضرة الشريفة وفي (المسالك والدلائل) انه يلحق (بالمصحف) جلده وآلاته الخاصة به ونسب الى الشهيد الاول أيضا وفي (الدلائل) ان بعض الاصحاب مال الى اجراء الحكم في الآلات مع الانفصال أيضا وفي (المدارك والكفاية) (والذخيرة) نسبة الوجوب على الفور وانه كفاي الى الاصحاب وتوقف فيما في (المدارك) وفي (الذكرى) انه لو ادخل النجاسة تعين عليه الاخراج ويظهر من (المسالك والروض) منع ذلك (ويبقى الكلام) فيما يؤخذ من تراب الحسين عليه السلام من التراب والسبح فهل يجب ازالة النجاسة عنه أم لا وعلى تقدير الوجوب كما صرح به المقداد وأبو العباس والشهيد الثاني كما ستسمع هل لانها من ترابه أم لانها مأخوذة للصلاة مع كونها من ترابه وهل ثبت لها الحكم اذا صلى عليها أم قبل الصلاة وعلى الاول ينبغي أن يجري في جميع ما يؤخذ من ترابه الى غير بلده كالجرار والاباريق والآجر وغيره مما يتخذ من التراب وفيه بعد وعلى الثاني لو اتخذنا سبحة أو ترية من مشهد النبي صلى الله عليه وآله أو أمير المؤمنين عليه السلام وصلينا عليها أو سبحنا بانسبحة انه لا يجب ازالة النجاسة عنها وليس كذلك ولكنهم اذا كانوا لا يوجبون ازالة النجاسة عما عدا الضرائح مما قاربها فبالاولى أن لا يوجبوه عما أخذ من ترابه من مقدار فرسخ أو أكثر أو أقل ولو كان وضعه في حضرة بوجوب الاحترام لجري ذلك في فرشه وآلاته مما صلى عليه أو لم يصل فلعل المدار على ما ينافي التعظيم وعلى ما ادهاه في (التقيح) وأخبار الباب فانه قد ورد الحث على أخذ التراب والسبح من ترابه عليه السلام للصلاة وأخذه للاستشفاء والامر بتعظيمها اذا أخذت على هذين الوجهين وستسمع ما في (التقيح)



وعن الاواني لاستعمالها لاستقرا سواء قلت النجاسة أو كثرت عدا الدم فقد عني عن  
قليله في الثوب والبدن (متن)

وقد عظمها الائمة عليهم السلام فلا قولاً اذا أخذت كذلك فما أخذ للاستشفاء أو للحفظ أو للتسبيح  
بها والصلاة عليها أو لكتابة الكفن بها أو جعلها مع الميت كان محرماً سواء أخذ من الضريح أو من  
خارجة ووضع عليه أو من باقي الحرم بالدعاء وبدونه اذا أخذت على أحد هذه الوجوه لان واحداً  
منها لا ينفك عن قصد التعظيم ويصح الاستشفاء بجميعها ولم أجد من تعرض لذلك سوى أبي العباس  
في (المهذب) والشهيد الثاني في (الروضة) فأثبتا الاحترام لثلاثة أشياء لا غير وهي ما أخذ من  
الضريح المقدس وما وضع عليه مطلقاً كما هو ظاهر (المهذب) وبه صرح بعض الافاضل أو من  
الحرم كما هو ظاهر (الروضة) أو صريحاً وما أخذ من باقي الحرم بالدعاء وانظم عليه كما في (المهذب)  
ولم يذكر انظم في (الروضة) وقضية كلام (المهذب) أو صريحه ان ما أخذ للاستشفاء من غير  
الضريح بدون دعاء وختم انه لا يحترم وقد يفهم ذلك من (الروضة) وهو مخالف لما ستنسمه عن  
(التنقيح) وافحواى أخبار تناول التربة حيث أفادت النهي عن الاستخفاف بها والابر بجعلها في خرقه  
نظيفة الآن تقول ان ذلك انما ورد فيما ذكر فيه الدعاء ونحوه ولم يرد ذلك في غير ذلك (وأما) الاستشفاء  
بالجميع فما لا ريب فيه (وربما) يستشكل فيما أخذ من خارج القدر والحرم ووضع على الضريح  
لكن ظاهر (المهذب) وصريح (التنقيح) وحاشية (الروضة) انه مما يستثنى به (وقد يقال)  
انه اذا ثبت له الاحترام العظيم وصار كالمصحف أو الضريح فليكن بالاولى أن يستثنى به فأمل  
اذ الاصل الحرمه هذا وفي (التنقيح) انه ورد متواتراً بأن الشفاء في تربته وكثرة الثواب بالتسبيح بها  
والسجود عليها ووجوب تعظيمها وكونها رافعة للذاب عن الميت وأمناً من المخاوف وأنه يحرم الاستنجاء  
بها قد قل التواتر على وجوب تعظيمها من دون تخصيص بأحد الثلاثة ومن دون تقييد بقصد التعظيم  
وهذا يقضي باحترام آجرها وباريقها وغيرها ولعله الى ذلك كان ينظر الاستاذ «ره» حيث كان ينهى  
عن اخراج تلك الاواني الى غير كراة أو تحريماً وقد يستشهد له بتحريم الاستنجاء بها ولا شاهد  
فيه والتحقيق ما فصلناه ﴿قوله﴾ «لاستقرا» أي لايجب مستقرا (قال) الفاضل ولعله يعني  
عدم استقرار الوجوب اجماعي كما قيل انتهى • ﴿قوله قدس سره﴾ • «وسواء قلت النجاسة  
أو كثرت» قد مر انه قل في (الذكرى والدلائل) عن ابن الجنيد العفو عما دون الدرهم من  
كل نجاسة وقمت على الثوب الا دم الحيض وأخويه والمني الى آخر ما تقدم من اختلاف النقل عنه وعن  
مفاريقات السيد العفو عن البول اذا ترشش عند الاستنجاء كروث الابر وفي (السرائر) عن بعض  
الاصحاب انه اذا ترشش على الثوب أو البدن مثل روث الابر من النجاسات فلا بأس بذلك  
﴿قوله﴾ • «عدا الدم قد عني عن قليله في الثوب والبدن» الاصحاب في المسئلة على أنحاء  
ثلاثة في (الفتية والهداية والمنفعة والمبسوط والمراسم) الاقتصار على الثوب مع عدم التعرض للبدن  
وفي (الفنية) الاجماع فيه ونسبه الفاضل في (شرحه) الى كثير ونقل عن (الخلافت) الاقتصار أيضاً  
والموجود ما يأتي وفي (الاتصار والسرائر والشرائع والجامع والتحرير وكشف الحق والتذكرة والذكرى)  
(وكشف الالتباس والخلاف) على ما في نسختي وظاهر (اللمعة) ذكر الثوب والبدن وفي (الكشف)

وهو ما نقص عن سعة الدرهم البغلي (متن)

(كشف الحق خل) نسبتہ الى الامامية وفي (الخلاص والانتصار والتحرير والتذكرة وكشف الالتباس) الاجماع عليه وفي (الذكرى) وتقل فيه الاجماع وأطلق المغفوعة من غير تعرض للثوب والبدن في (المعتبر) (والارشاد والمختلف والمتهى والدروس والمدارك والدلائل والذخيرة) وفيه جميعاً عدداً (لارشاد) (والدروس) تقل الاجماع (وقال في المتهى) في فروع ذكرها حكم الثوب حكم البدن في الباب ذكره أصحابنا كذا قل عنه الفاضل في شرحه وليس فيما وجدته قوله ذكره سعد ذلك في الفروع الثالث من الفروع الخمسة وفي (الدلائل) ان الاصحاب صرحوا بعدم التفرقة بين الثوب والبدن لاشتراكهما في لزوم المشقة وكلام ابن زهرة يوم اختصاص المغفوعة بدم القروح والجروح مع سهولة الازالة وعبرة (الفنية) هذه وكذا الدم المسفوح من غير هذه الدماء الا انه تعمم الصلوة في نوب أصابه من دم القروح والجروح ما نقص مقداره عن سعة الدرهم الوافي المضروب من درهم وثلاث مع الاختيار ورفع الحرج (قال الفاضل) ويجوز تعميم القروح والجروح في كلامه لم يرد في بدن المصلي فيها وغيره فانما أراد بدمها غير الدماء الثلاثة (اتمى) وكأنه أراد به يرد حينئذ من عبارته من درهم ماعدا الدماء الثلاثة لحق المقابلة وعن الحسن انه قال اذا أصاب ثوبه دم فلم يره حتى صلى فيه لم يمس رآه بعد الصلوة وكان الدم على قدر الدينار غسل ثوبه ولم يعد الصلوة وان كان أكثر من ذلك بعد الصلوة ولورآه قبل صلوته أو علم في ثوبه دم ولم يفصله حتى صلى غسل ثوبه قليلاً كان الدم كثيراً وقد روي ان لا إعادة عليه الا ان يكون أكثر من قدر الدينار (اتمى) وظاهره عدم المغفوعة عن الدم قل أو أكثر الا ان ينزل كلامه على ان الفارق بين العلم وغيره هو قدر الدينار والزائد عليه وأما التقليل فلا أثر له فتأمل (وقال صاحب المعالم والذخيرة) لافرق في الثوب بين المصحوب والملبوس ورحح الفاضل عدم دخول المصحوب وقواه الاستاذ ان منغنا مصاحبه للمصلي واسشكل فيه في (المتهى) (ونهاية الاحكام) ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وهو ما نقص عن سعة الدرهم البغلي ﴾ في (الذكرى والدروس وجامع المقاصد وكشف الالتباس وحاشية الشرائع والروض) به البغلي باسكان النين وفي (الذكرى وكشف الالتباس) وغيرهما انه منسوب الى رأس البغل ضره للثاني في ولايته بسكة كسروية وزنه ثمانية دوانيق والبغلية كانت تسمى قبل الاسلام الكسروية لحدث لها الاسم في الاسلام والوزن بماله وجرت في المعاملة مع الطبرية وهي أربعة دوانيق فلم كان رمس عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرهم منهما واستقر أمر الاسلام على ستة دوانيق وهذه التسمية ذكرها ابن دريد انتهى (وقال) المحقق الثاني في كتاب الزكاة والشهد في (البيان) ان صبيح عبد الملك كان بأمر من الامام زين العابدين عليه السلام وفي (المجمع) ان الدرهم الاسلامي اسم للمضروب من الفضة وهو ستة دوانيق الى ان قال وكانت الدراهم في الجاهلية مختلفة فبعضها خفاف وهي الطبرية وبعضها ثقال كل درهم ثمانية دوانيق وهي البدية وقيل البغلية نسبة الى ملك يسمى رأس البغل لجمع الاثنان وقسموا دراهمهم فصار كل واحد ستة دوانيق وقيل ان عمر قل ذلك لما رأى ان الثقال تصعب على الرعية في الخراج وفي (المعتبر والتذكرة) انه نسبة الى بغل قرية بالجامعين (قال في المدارك) (والدلائل) ﴿ ضبطها المتأخرون بفتح النين المعجمة وتشديد اللام وفي (الذكرى والروض وشرح الموجز) وقيل منسوب الى بغل قرية بالجامعين كان يوجد بها دراهم تقرب ستمها من أخص الراحة لتقديم

الدرهم (قال في الذكرى) قلنا لا ريب في تقدمها وانما التسمية حادثة والرجوع الى المنقول أولى (اتمى) وأكثر من تقدم منه الضبط باسكان الغين نسب فتحا وتشديد اللام الى القيل كما صنع في (الروض) وقال في (المهذب البارع) ان الذي سمع من الشيوخ فتح الغين وتشديد اللام ورد على ما في (الذكرى) بأن اتباع المشهور بين الفقهاء أولى من اتباع المنقول عن ابن دريد وفي (السرائر) ان الشارع عفى عن ثوب وبدن أصابه منه دون سعة الدرهم الوافي المضروب من درهم وثلاث وبعضهم يقول دون قدر الدرهم البغلي المضروب منسوب الى مدينة قديمة يقال لها بغل قرية من بابل بينهما قريب من فرسخ متصلة ببلد الجامعين يجد فيها الحفرة دراهم واسعة شأدت درهماً من تلك الدراهم وهذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام المعتاد يقرب سعته من سعة أخمص الراحة (وقال) بعض من عاصرته ممن له علم بأخبار الناس والانساب ان المدينة والدرهم منسوبة الى ابن أبي البغل رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قديماً وضرب هذا الدرهم الواسع فنسب اليه الدرهم البغلي وهذا غير صحيح لان الدراهم البغلية كانت في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقبل الكوفة انتهى (وقد يجاب) بأن وجودها سابق ونسبتها لاحقة لصنعها على قدرها وفي (الفتية والهداية) (والنهاية والاتصار والمبسوط والمراسم والغنية) اعتبار الوافي المضروب من درهم وثلاث كما في قوله الرضا عليه السلام وامله هو والبغلي واحد وظاهر عبارة (السرائر) المتقدمة تعطي المغايرة لكن في (الخلاص) (وال تذكرة والمعتبر) وأكثر كتب المتأخرين اعتبار الوافي المضروب من درهم وثلاث وتسميته بالبغلي فظاهرهم الاتفاق على الموازنة وفي (الوسيلة) ذكر الدرهم من دون بيان له واعتبر الحسن سعة دينار وقد سمعت عبارته في شرح المسئلة المتقدمة (قال في المعتبر) والكل متقارب والتفسير الاول يعني تفسيره بالدرهم والثالث أشهر وحكى اعتبار سعة العقد الاعلى من السبابة والوسطى وفي (الروض) اقتصر على قل عقده الوسطى مع تلك الاقوال (ثم قال) ولا تناقض بين هذه التقديرات لجواز اختلاف الدراهم من الضارب الواحد كما هو الواقع وأخبار كل عن فرد رآه وحيث نقل عن ابن ادريس انه شاهده فوجده يقرب من أخمص الراحة فشأته في قدره مسموعة (وقال) الكركي أيضاً شأته مسموعة وهو يعطي اختيار هذا التقدير وفي (الروضة) جمع باختلاف التقارب أيضاً حيث قال ولا منافاة لان مثل هذا الاختلاف يتفق في الدراهم بضرب واحد (اتمى) فليكون العمل على الجميع فيتحقق العفو في كل مرتبة (قال في المدارك) ما حاصله ان الاخبار انما ذكر فيها اسم الدرهم غير مقيد بالبغلية ولا بغيرها فيبقى التقيد بلا مستند مضافاً الى انه ذكر في (الذكرى) وغيرها ان البغلي ترك في زمن عبد الملك وهو مقدم على زمن الصادق عليه السلام قطعاً فكيف تحمل النصوص الواردة عنهم عليهم السلام عليه قال الاستاذ في (حاشية المدارك) لا يخفى ان العامة مرووا عن النبي صلى الله عليه وآله هذا الحكم وانه اذا كان أقل فلا بأس واذا كان درهماً أو أكثر يجب غسله فلفل هذا كان مشهوراً معروفاً منه مع انه غير معلوم هذا الذي ذكره والظاهر ان الدرهم الوافي ان كان له منشأ كما ذكرنا فليحمل عليه (اتمى كلامه) أيده الله تعالى ورد البهائي على (المدارك) بأن أحكامهم متقاة من النبي صلى الله عليه وآله وانهما مثبتة في صحيفة باملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام فمتروكة البغل في عصر الصادق عليه السلام لا تنافي حل الاخبار عليه (اتمى) فليأمل فيه هذا وقال في (الغنية) وما كان دون الدرهم الوافي قد يجب غسله ولا بأس بالصلاة فيه وان كان الدم دون الحصة

## الاهم الحيض والاستحاضة والنفاس ونجس العين (متن)

فلا بأس بأن لايفضل ويظهر منه ان ما دون الحصة طهر فيشتمل فيه وقد تقدم غير مرة مذهب أبي علي وانه قال بعدم نجاسة التوب بدمه كقصد الابهاء الاعلى على حد العلين عنه وعلى (خلاف) الاجماع على عدم المعفو عن المساوي وفي (كشف الحق) نسبته الى الامامية وفي (كشف لائس) (والمساك) نقل الشهرة فيه وسبه في (الدلائل) الى اسيد بن وهب وروى عنه من دريس والقاضي (قلت) وكذا في (الوسيلة) صرح بعدم المعفو عن المساوي في كل من حصل على المعفو عنه درهم الدرهم وسكت عن الدرهم كلامه يدل على ذلك لانهم حكموا بحسنه الدم ويحب نسبه وحرمة الاقل فبقي الاكثر والمساوي مدرجا في الحكم لا في ردع ويد كما مل منه سائر الى مع من المساوي وفي (اختلف) ان ذلك يلوح من كلام اسيد وفي (مذكرات) نسبته الى سدي (الاتصار) وكذا في (كشف لائس) وفي (الدلائل) الى طاهر السند وقصر في (الذكرى) - على النسبة الى سائر وفي (شرح المفاضل) نسبته الى (المسموع) قال محلي عن السند (١ - ٢) (المراسم) هذه اذا كان قدر الدرهم مغمورا كان محذورا حيث انحصرت في ذلك في (المراسم) - ارالته وعبارة (الاتصار) هذه ومما اوردت به لامة ملة في (المراسم) من ان تجوز الصلوة في ثوب او بدن اصاب منه منقصة مندرج عن سبه الدرهم وفي (المراسم) من درهم وثلث (ثم مل) عن الحسن بن صالح بن حي في كل ملة في (المراسم) مقدار الدرهم بعيد الصلاة من كان قبل من ذلك لم يدر كل واحد في (المراسم) في (المراسم) قلياها وكثيرها (قل) وهذا معناه ملة الامة فيه (ثم مل) جمع الملة في (المراسم) فانحصر الخلاف في سائر مرقوله - في لادد الحيض والنفاس والنفاس في (المراسم) (والمراسم والنفية والسرائر والترايع وكشف الحق) متدرجا ككتاب اسيد بن وهب (حاشا) - من دين الامامية كما في ظاهر (كشف الحق) وعنه لاجماع في (المراسم) ولا خلاف في (المراسم) (السرائر) وظاهر (الخلاف) وفي (التذكيرة) سبه (خلاف) فيه الى احمد في (المراسم) لاقتضا على دم الحيض وفي (الاتصار) قصر ولا على دم الحيض في لاحتجاج على (المراسم) - دم النفاس وألحقه به وفي (المعتبر) استند - الحيض وسبه ذلك الى لاصحاب سبه في (المراسم) الى الشيخ كما في (النافع) وفي (جامع المقاصد) سدد الحكم في خص الى لاصحاب (ثم مل) - لهما به دم الاستحاضة والنفاس وفي (كشف لائس) سدد استثناء الحيض الى بن سبه في (المراسم) والشيخين واتباعهما واستثناء الدمين الى الشيخ وفي (الدلائل) ان لاصحاب ملة قطع سبه - دم الحيض وألحق به الشيخ دم الاستحاضة والنفاس ومثله في (مذكرات) وفي (التفريح) لاجماع على استثناء دم الحيض وفي (شرح المفاضل) الاتفاق على دم الحيض وألحق به الشيخ ومن نسبه الدمين وفي (الذخيرة وشرح الاستاذ) ان استثناء دم الحيض مذهب لاصحاب لا يعلم فيه مخالفا - وفي (المراسم) (والمساك) وألحق بوجعفر محمد بن علي بن حمزة طوسي في (الوسيلة) دم الكلب والخنزير ومثله القطب الراوندي كما قلده عنه في (كشف الرموز) واستحسنه في (التحرير) وظاهر ذلك عدم دخول

وعني أيضاً عن دم القروح اللازمة والجروح الدامية وان كثر مع مشقة الازالة (متن)

دم الكافر والميتة واختلف النقل عنهما أي الراوندي والطوسي في (المختلف) أسند (الخلاف) الى الراوندي والطوسي في دم الخنزير والكلب والكافر وفي (التذكرة) الى القطب ولم يذكر الكافر وفي (كشف الالتباس) استثناء دم مطلق نجس العين الى القطب والطوسي وفي (الدلائل) الى القطب وفي (جامع المقاصد والروضة) أسند استثناء دم نجس العين الى بعض الاصحاب وقريب منهما مافي (المسالك) وفي (المعتبر) وألحق بعض فقهاء العجم من ادم الكلب والخنزير ولم يعطيا العلة ومثله قال تلميذه في (كشف الرموز) قال لا نعرف من أين قاله والقياس لا يجوز وأنكر ابن ادريس هذا الاستثناء كل الانكار وادعى انه خلاف مذهب الامامية \* ~~نحو قوله قدس سره~~ \* وعن دم القروح اللازمة والجروح الدامية وان كثر مع مشقة الازالة أصل الحكم اجماعي وقد قل عليه الاجماع في (الفنية والخلاف وشرح الفاضل) الا ان عباراتهم متفاوتة في (الوسيلة) (ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) القروح الدامية والجروح اللازمة عكس ما هنا وفي (المنفعة) اعتبار السيلان وعدم اقطاع الدم وفي (المراسم) ودم القروح اذا شق ازالته ولم يقف سيلانه فأما دم القروح خاصة فانه اذا لم يكن بهذه الصفة وزاد على قدر الدرهم فانه يجب ازالته ودم الجراحات التي لا يمكن غسلها خوفاً من انتقاضها وفي (التحرير) فان شق ازالته ولم يقف سيلانه كالقروح اللازمة والجروح الدامية الى آخر ما هنا وفي (الخلاف والفنية والتذكرة والمختلف والارشاد) اشتراط لزوم في الجروح والقروح ويراد بالزوم لزوم الدم كما صرح به في (التذكرة) وفي (المنتهى) اعتبار السيلان في الجروح وفي (الروضة) اعتباره فيهما وفي (الشرائع والدروس والبيان والذكرى) اعتبار عدم الرقي فيهما والرقي اقطاع الدم وسكونه كما في (المسالك والمدارك) ولعل مراد الجميع استمرار الدم بحيث لا يحصل فترات يمكن فعل الصلاة فيهما لا اشتراكهما في اعتبار المشقة وقد صرح بسلب العفو مع الفترات في (المعتبر والذكرى) (وكشف الالتباس وشرح الفاضل وفي التحرير والتذكرة والمنتهى) اعتبار استمرار الدم ولزومه وهو يعطي عدم الفترة أصلاً ولكن ينزل على ما قلنا وفي (المسالك والروضة) ان الاستفادة من الاخبار عدم الوجوب حتى يبرأ وهو قوي انتهى وفي (جامع المقاصد وحاشية الشرائع والمدارك والدلائل) عدم اعتبار المشقة وان المدار على البرء وفي (الدلائل) أو الامن من الدم لكن الذي يظهر من كلام الأكثر ان المدار على المشقة والحرج وكلامهم يعطي لزوم الاستمرار على وجه لا يتيسر الصلاة معه بدون خلل عن الدم فيكون حالهما حال صاحب السلس والبطن والمستحاضة ودائم النجاسة لان منهم من استند الى المشقة كما في (السرائر) وغيرها ومنهم من استند الى الحرج كما في (الفنية والتهذيب) ومنهم من اعتبر الدوام والاستمرار كما مر عن جماعة لكن في (الخلاف والمبسوط) ان حمله على المستحاضة قياس وفي (الخلاف) الاجماع عليه وتأني عبارته عن قريب وقرب في (المنتهى ونهاية الاحكام) لزوم الازالة لو تعدى عن محل الضرورة واستحسنه (صاحب المعالم) واحتمله صاحب (المدارك) وتأمل فيه صاحب (الذخيرة) وردده (صاحب الدلائل) وفي (جامع المقاصد والروض والمدارك والدلائل) (والكفاية والذخيرة) انه لا يجب تخفيف الدم في محله (١) وفي (نهاية الاحكام وشرح الفاضل)

(١) قد يقال ان الذي يفهم من كلامهم ان الخروج عن محل الدم ان كان بحيث لا يجس لكثرة

ذكر الاحتمالين من دون ترجيح وظاهر (الخلافا والمبسوط) عدم وجوب التخفيف وظاهر (خلاف) الاجماع عليه كما يأتي قل عبارته واستشكل في (نهاية الاحكام) فيما لو أمكن جعل الباقي من التخفيف أقل من درهم لكن ظاهر الكتب السابقة من اطلاق عدم وجوب التخفيف عدم الوجوب في هذا القسم أيضا وفيها أيضا عدم وجوب عصب الجرح وطاق في (الخلافا والمبسوط) عدم وجوب العصب وان حمله على الاستحاضة ونظائرها قياس وفي (خلاف) لاجماع عليه وزيادة خرج منفي في الشرع (قال) الفاضل ويمكن تخصيصه بما يتضمن لخرج وفي (المتن) (ونهاية الاحكام) وجوب ابدال الثوب بظاهر لو تيسر لانتفاء المشقة فأطلق فيه وجوب الادل مع الامكان واستشكل الابدال في (التحرير) مطلقاً وفي (كشف الالتباس) لا يجب كما في مضى ساف من الكتب السابقة وفي (نهاية الاحكام) أيضاً لو تمكن من دله به قل من درهم وتشكال قوله عدم الوجوب (قال) الفاضل الهندي والوجوب عندي ظاهر وفي (نهاية الاحكام) (المتن) له ردي عليه من دم غيره فلا عفو وقلة الاستاذ الآقا ايده الله على عن مضى من قرب من ١٠٠ (هـ) (١٠) بالاجماع على عدم الفرق بين الدمين وبمطهرات خبر المعفو عنه أنه في (المبسوط) حيث قل وما نقص عنه من سائر الحيوان وفي (المتن والنهاية) وظاهر (كشف الالتباس) أنه نص فأصاب الماء الثوب فلا عفو وقرب في (المدارك) ثبوت المعفو عنه في (الذكرى) وفي (١) يمكن ان يستفاد من الروايات ثبوت المعفو في العرق بمحله لا يقع لافلاكه لا دأه في (الذكرى) في مقام بيان قليل الدم (والمدارك) (كشف الالتباس) لو أصاب هذا الدم ثوبه خذمه فلا عفو (١) وفي شرح الاستاذ به متفق عليه وصرح لمصنف في جملة من كنهه (كالمشهور) (١) (والتحرير) (والشاهد في (البيان والدروس) والعيمري في (كشف الالتباس) أنه يستحب له غسله في اليوم مرة ونسبه في (المدارك والدلائل) الى جمع من الاصحاب في (الذخيرة) الى لمصنف في عدة من كتبه وفي (الدروس) سرى الحكم الى كل نجاسة لارامه (وأنه) مذهب العامة فهداهم بل مذهب الحسن بن صالح بن حي وأنه موافق لما في الدم وما اشفي فعنده ان النجاسات كلها واحدة يجب ازالة قليلها وكثيرها الا ما عفي عنه من دم البق والبراغيث فان نفخه حش وجب ازالته وأنه حبيبه النجس كله يراعى فيه مقدار الدرهم فإذا زاد وجبت ازالته (قال) ودرهم هو الغلي له اسع هكذا في (الخلافا) وهو قريب من رأي ابن الجنيدي كنهه في (التذكير) قل عن أبي حنيفة ان النجاسة المعافاة يجب ازالة ما زاد على الدرهم منها والمخففة لا تجب الا ان تتفاحش وختلف صحه في التفاحش فالطحاوي ربع الثوب وبعضهم ذراع في ذراع وأبو بكر الرازي تبر في تبر وفي (الخلافا) عن مالك وداود في النجاسات كلها ان المتفاحش ليس بمفوف فداود المتفاحش شبر في شبر ومالك نصف الثوب وعن أحمد انه عفي عن يسير دم الحيض والاستحاضة والنفاس • • • • •

فيشق حفظ غير المحل عنه العفو والا فلا مشقة ولا عفوا الا ان يقال ان درهم بالمشقة مشقة زوال الاصل لامتة زوال كل جزء من الدم ولعله ظهر في العبارة ولاخبار (منه قدس سره) (١) لعله اما لان النجاسة قبل الشدة أو لانه يبعث على الشك في تناول الادلة (منه)



وعن النجاسة مطلقاً فيما لا تتم فيه الصلوة منفرداً كالنسكة والجورب والقلنسوة والخاتم والنعل وغيرها من الملابس خاصة اذا كانت في محلها ( متن ) .

﴿ وعن النجاسة مطلقاً فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً كالنسكة والجورب والخاتم والنعل وغيرها ﴾ قال الفاضل كالقلنسوة والسوار والدملج والسبر وزاد ابن ادريس السيف والسكين ولعله أراد ما يلبس منهما من السير والنجاد لانفسهما وأغلافهما (أو غلافهما خ ل) والصدوقان العمامة ( ووجه ) بأنها على تلك الهيئة لاتتم الصلوة فيها وحملها الراوندي على عمامة صغيرة لاتستر العورتين كاصابة انتهى ( قلت ) وكذا في ( التذكرة والخلف ) حملها على العمامة الصغيرة وأما ما نقله من توجيه كلام الصدوق فقد نقله أيضاً الاستاذ في شرحه واحتمله في ( المدارك والذخيرة ) وفي هذين الكتابين ان وجوب غسل الثياب هو المستفاد من الاخبار والعمامة ليست منها ( وفيه نظر ) ظاهر فتأمل وهذا الحكم مجمع عليه في الانتصار ( والخلاف والسرائر ) ونسبه في ( التذكرة ) الى علمائنا وفي ( المختلف والمدارك ) الى الأصحاب وفي ( الذخيرة والكفاية ) وشرح الاستاذ لا أعلم في أصل الحكم خلافاً بين الاصحاب والقطب الراوندي نقل الاجماع على خمسة أشياء القلنسوة والنسكة والجورب والخلف والنعل وظاهره الحصر في الخمسة حيث قال بعد ذلك وما عدا ذلك من الملابس ان كانت فيه نجاسة فلا تجوز الصلاة فيه الا بعد ازالتها \* قوله \* \* \* ﴿ من الملابس خاصة ﴾ \* كما في ( السرائر ونهاية الاحكام والمتقى والبيان والموجز وشرحه وشرح الفاضل ) وفيه ان ظاهر الاكثر وهو كما قال وأطلق في ( الانتصار والخلاف والفنية والمعتبر والسرائر ) وفي ( التذكرة والتحرير ) الاقتصار على الكون في محلها وصرح في ( الذكري والدروس وجامع المقاصد والمسالك والمدارك والدلائل والذخيرة والمختلف ) على ما قال الاستاذ بشمول العفو لنوع الملابس وهو ظاهر ( التقيح وحاشية السرائر ) وأسنده في ( الذخيرة والدلائل وشرح الفاضل ) الى بعض المتأخرين \* قوله قدس سره \* \* \* ﴿ اذا كانت في محلها ﴾ \* كما في ( التذكرة ) ( والتحرير والمتقى والبيان والموجز وشرحه ) ومن لم يشترط الملابس كما عرفت لا يشترط الكون في المحال كما صرحوا به وذكر الشيخان وابن زهرة انه يستحب ازالة النجاسة عما لا تتم به الصلاة وفي ( المعتبر والمنتهى ) انه لو حمل صبيّاً او حيواناً طاهراً غير مأكول لم تبطل صلاته ونفى عنه الخلاف الفاضل الهندي فيما سيأتي وظاهر ( المتقى ) الاجماع على استثناء قطعة المستحاضة من حكم ما لا تتم به الصلاة كما سيأتي ان شاء الله تعالى وفي ( المبسوط والاصباح والسرائر والجواهر والجامع ) وجملة من كتب المصنف ( والموجز وظاهر البيان ) انه لو حمل قارورة مشدودة الرأس وفيها نجاسة فسدت صلاته وفي ( الخلاف ) ان نيس لاصحابنا نص في حكم القارورة والذي يقتضيه المذهب انه لا ينقض الصلاة حمل القارورة التي فيها نجاسة لعدم الدليل الى أن قل وان قلنا انه تبطل صلاته لدليل الاحتياط كان قوياً ولان على المسألة اجماعاً (١) واعترضه في ( المعتبر ) انه بعد تسليم عدم النص من الاصحاب كيف يدعي الاجماع ثم اختار في ( المعتبر ) (٢) عدم المنع وواقفه الكركي والبهيمري وصاحب ( المدارك والدلائل والذخيرة ) وغيرهم ويظهر من ( الذكري ) الميل الى طائفة ( المعتبر )

(١) مراد الشيخ اجماعنا المحصل من طريقتنا لا من نص اصحابنا ( منه ) (٢) قد اخطف النقل عن الخلاف اختلافاً شديداً والوجه ما ذكرناه ( منه )





ولو زاد الدم عن سعة الدرهم البغلي مجتمعاً وجبت ازالته والاقرب في المتفرق الازالة ان بلغه لو جمع (متن)

من الميت معه وفي ( الموجز وشرحه ) لو احتقن الدم بنفسه تحت الجلد لم تجب ازالته وفي ( البيان ) وجوب الاخراج مع الامكان واحتمله في ( الدروس ) مع الامكان وفي ( التذكرة والذكرى ) لو سقطت سنه جاز ردها الا انه ( قال في التذكرة ) على اشكال سبق وأجازه أحمد ومنه الشافعي وفي ( التذكرة ) الاجماع على انها لو لم تسقط جاز ربطها ولو بالذهب لامر رسول الله صلى الله عليه وآله عرفجه ان يتخذ أنفاً من ذهب وفي ( المبسوط والخلاف والجامع والتذكرة والذكرى ) لو نجس طرف ثوبه الذي لا يقله اذا قام فلامس سواء تحرك بحركته أو لا والشافعي يبطل الصلاة على كل حال وأبو حنيفة ان كان النجس يتحرك بصلاته وفي ( المنتهى ) لا خلاف بين علمائنا انه لو كان وسطه مشدوداً بطرف جبل طرفه الآخر مشدود في نجاسة انها تصح صلاته سواء وقف على الجبل او لا تحركت النجاسة بحركة الجبل او لا كانت النجاسة كلباً او لا سواء كان الكلب صغيراً او لا حياً او ميتاً وبه صرح في ( المبسوط والخلاف والجواهر ) وجملة من كتب المصنف ( والذكرى والموجز وشرحه ) وفي ( الخلاف ) ( والمنتهى ) الاجماع على انه يكره للمرأة ان تصل شعرها بشعر غيرها رجلاً كان او امرأة وانه تصح صلاتها وبالكراهة حكم في ( المبسوط ) وعدة من كتب المصنف وهذا الحكم يستفاد منه احكام كثيرة ( ونقل ) ابن ادريس انه روي ان النبي صلى الله عليه وآله لعن الواصلة والمستوصلة اي في الشعر والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة اي ترقيق الاسنان وفي ( المنتهى ) رواها ونسبها الى الجمهور مشتملة على لعن الواصلة والمستوصلة والنامصة والمستنمصة المتوف شعرها بأمرها والواشرة والمستوشرة ( قال في النهاية ) ( الوامصة ) التي تنف الشعر من الوجه ( والمستنمصة ) المتوف شعرها بأمرها ( والواشرة ) التي تبرد الاسنان لتحدها وتقلجها ( والمستوشرة ) التي تفعل ذلك باذنها بها ( والواشمة ) هي التي نفرز جلدها بآبرة ثم تحشوه كحلا ( والمستوشمة ) التي تفعل بها ذلك ( ورده ) في ( المنتهى ) وبه الاستاذ أدام الله حراسته على ان المراد بما لا تتم به الصلاة ما هو كذلك لصغره مع بقائه على حاله فلو لم تتم به لانه يحكي ما تحته وان كان واسعاً لم يكن فيه عفو ( ثم قال ) واما أن المدار على البقاء على الحال فهو الظاهر من اطلاق الفقهاء والاختلاف فلو اتفق ان في الطول سعة دون العرض أو بالعكس بحيث لو أخذ مافي أحدهما ووضع على الآخر تمت به الصلاة لم يخرج عن اسم مالا تتم به الصلاة والمراد بعدم تمام الصلاة في كل بالنسبة الى حاله في الضخم الجسم تعتبر القطعة الواسعة ويمكن ان يراد اتمام الصلاة ولو في بعض الاحاد وهو تضيق كلي انتهى \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ولو زاد الدم عن سعة الدرهم مجتمعاً وجبت ازالته ﴾ اجماعاً في ( الانتصار والخلاف والمنتهى ) ( والتذكرة والتحرير والروضة ) وظاهر ( الكشف ) وعليه من أهل ( الخلاف ) قتادة والنخعي وسعيد بن جبير وحامد بن أبي سليمان والاوزاعي والشافعي ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ والاقرب في المتفرق الازالة ان بلغه لو جمع ﴾ كما في ( المراسم والوسيلة والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف ) ( والتحرير والبيان والذكرى والتنقيح وجامع المقاصد وجامع الشرائع والروض والروضة وكشف الالباس والدلائل ) وهو المتقول عن القاضي وهو المشهور كما في ( كشف الالباس ) وفي ( الروض )

انه مذهب العلامة واكثر المتأخرين وفي (الذخيرة وشرح الاستاذ) انه رأي بن حرة والعلامة  
واكثر المتأخرين واختير في (النافع والشرائع والتلخيص والمدرسة والذخيرة والكفاية) انه لا تحب  
الازالة وان زاد على فرض الاجتماع اضاعاً وهو مذهب يحيى بن سعيد كما نقل عنه وعليه الشيخ في  
(المبسوط) حيث قل وما نقص عن الدرهم لا تحب ازالته من سائر الجنبان سواء كان في موضع  
واحد من الثوب او في مواضع كثيرة بعد ان يكون كل موضع قل من الدرهم وورق قد كان  
جميعه لو جمع بلغ درهماً وجب ازالته كان أحوط للعبادة وكذا قل في (سرر) الاحط بالمادة  
وجوب ازالته اذا كان بحيث لو جمع بلغ درهماً والا قوى والاضحى في مذهب عدم الوجب وفي  
(الذكرى) ان المشهور المعفو والحاقه بالمجتمع أولى وفي (نهاية التبيين والمعتبر) المعفو ما يتفحش  
(قال في المعتبر) بعد ان تقل أقوال العامة في التفاحش وقد مر ذكره بالوجه المرجح فيه الى  
العادة لانها كالأمانة الدالة على المراد اللفظ اذا لم يكن له مقدر شرعاً ولا وضماً (انتهى)  
وعبارة (النهاية) وهي هذه وان كان دم رءف او فسد او غيرها من الدم، وكان دون  
مقدار الدرهم مجتمماً في مكان فانه لا تحب ازالته الا ان يتفحش ويكثر فان مع مقدار الدرهم  
فصاعداً وجبت ازالته (قال) الفاضل في الشرح فيحتمل امطع قوله الا ان يتفحش فيمكن  
ان تفاحش وجبت ازالته وتفسير التفاحش بقوله فان بلغ الدرهم الح (انتهى) وبمبي ١٠ في (المعتبر)  
خالياً عن الموافق وفي (الاتصار والغنية وكشف الحق والدروس) وكثير من كتب لا  
كالصديق والكليني تعليق المعفو وعدمه بمقدار الدرهم وخلافه من دون تعرض للمجتمع والمتفرق  
(وليعلم) ان القائلين بعدم المعفو في المتفرق انما يقولون به حيث لا يكون معفواً عنه لو اجمع كما نص  
عليه في (المذهب وكشف الالتباس والمختلف والدلائل) وغيرها فيكون الاجماع معقداً على المعفو عن  
القليل متفرقا ومجتمماً وما يظهر من اطلاق بعضهم الخلاف في المتفرق وانه قيل بالمعفو مطلقاً وعدمه  
مطلقاً والتفصيل منزل على ذلك وفي (جامع المقاصد والموجز والمسالك والروض والدلائل) انه لو  
تعددت الثياب أو كان اتفرق بينها وبين البدن انه يعتبر فرض الاجتماع فلو بلغ مجموع ما في الثياب  
أو ما فيها وفي البدن درهماً ولو اجتمع فلا عفو وفي (نهاية الاحكام والروض والمدارك وكشف الالتباس)  
(والدلائل) انه لو أصاب الدم وجهي الثوب ان المدار فيه على التفشي وعدمه فان اتصل ما في الجانبين  
فواحد والا فاثنتان وربما أفهمت عبارة (كشف الالتباس) اعتبار الرقة وفي (المعالم والذخيرة) ان المدار  
على العرف وفي (المنتهى والتحرير) التصريح بأن التفشي في الصفيق موجب للاتحاد وفي (الذكرى)  
(والبيان) الفرق بين الرقيق والصفيق وانه واحد في الاول دون الثاني وحسن السيد في (مداركة)  
والفاضل البهائي وفي (الدلائل) وفيه قوة واختار الاستاذ الرجوع الى العرف وفي (المنتهى والبيان)  
(والذخيرة) انه لو تنجس الرطب الطاهر بالدم لم يعتبر فيه المقدار بل حاله حال النجاسات فيما عدا  
الدم واحتمل الامرين في (نهاية الاحكام) وفي (الذكرى والروض والمعالم والمدارك والدلائل)  
جريان المعفو فيه وكذا لو انضاف الرطب الى الدم ولم يزد المجموع على الدرهم فبالخلاف السابق جازفه  
بل المفروض في أكثر الكتب السابقة انما هو هذا وفي (شرح الموجز) اعتبار عدم تعديه عن الدم  
وظاهره انه لا عفو مع التعدد وقد مر القول بعدم البأس مع الرطوبات اللازمة كالفرق ونحوه وظاهر  
(الذكرى) العفو عن المنفصل بالدم وان كثرت لانه ليس فيه سوى ما في الدم وقد كان عفواً وفي

وينسل الثوب من النجاسات العينية حتى يزول العين (متن).

(جامع المقاصد) اشتراط عدم الزيادة على الدرهم وفي (المتن) والتحرير (والذكرى وشرح الموجز) انه لو لاقته نجاسة من خارج بطل المفو وصرح في (شرح الموجز) انه لا فرق في ذلك بين التمدية عن محل الدم وغيرها وصرح في (المتن) باعتبار كون النجاسة مما لا ينفى وفي (التحرير) وكشف الالتباس (لو زال من الزائد على الدرهم ما قص به عنه جاء المفو وفي (المتن) ونهاية الاحكام) (والدروس والموجز وشرحه) انه لو اشتبه الدم الطاهر بنظيره حكم بالطهارة لاصل الطهارة (١) وفي (الدروس) وكذا كل مشتبه بطاهر ومنه آية المشترك وفي (الدروس والموجز وشرحه) انه لو اشتبه المفو عنه بنظيره كان عفواً وفي الاخبارين ان الاصل (٢) المفو والخراساني هنا كلام طويل الاذنب صاحب (المعالم) وجه اصابة الطهارة بأن معنى الطاهر ما يجوز الصلوة فيه ولا يجب الاجتناب عنه فالاصل براءة الذمة من التكليف وقتل عن بعض من عاصره من مشائخه بأن اصابة الطهارة ليست في نفس الدم بل في ملاقيه وقتل عن بعض الاصحاب توجبه الاصل في باب المفو والطهارة بالبناء على مسألة اشتباه المحصور (قال) وهذا الكلام متحه حيث ان ما لا ينفى عن قليله من الدماء منحصر وما يعنى عنده غير منحصر وذكر ان هذا لا يتمشى في لمشتبه بالنجس والطاهر لان كلاهما غير محصور \* - \* قوله قدس سره \* (وينسل الثوب من النجاسات العينية حتى يزول العين) قال الفاضل المراد بالعين هنا ما يعم الاثر فانه أجزاء صغيرة من العين تزول بالسل لا عرض كالرائحة واللون انتهى (قلت) نفل الاجماع في (المعتبر) على عدم وجوب ازالة العرض من اللون والرائحة وجزم المصنف في (المتن) ونهاية) بوجوب ازالة اللون مع الامكان واعتبر في (الذكرة) ازالة الطعم أيضاً لسهولة ازالته (قال) فيها أيضاً ولو بقيت الرائحة واللون وعسر ازالتهما في الطهارة اشكال (وقال) ولو بقيت الرائحة العسرة الزوال فالاقرب الطهارة كاللون بجامع مشقة الازالة وكأن ذلك منه لوجود النص في اللون دون الرائحة مع ان النص ورد في الرائحة أيضاً (قال الكاظم عليه السلام) لابن المغيرة في الاستنجاء الريح لا ينظر اليها وفي (جامع المقاصد) والمراد بالعسر العسر عادة فلو كانت بحيث تزول بمعاينة كثيرة لم تجب (ثم قال) وهل يتعين نحو الاشنان والصابون أم يتحقق العسر بمجرد النسل بالماء اذا لم تنزل كل محتلم والاصل يقتضي الثاني والاحتياط الاول انتهى وفي (الذكرى) ولا عبرة باللون والرائحة وفي (الموجز) يجب زوال العين لا اللون العسر وفي (شرحه) لا بد من زوال العين وأوصافها ولو بقي الطعم لم يظهر سوء بقي مع غيره من الصفات أو منفرداً لسهولة ازالة الطعم وان بقي اللون منفرداً فان سهل زواله وجب وان عسر كدم الحيض لم يجب ويمكن تنزيل جميع هذه العبارات على ان سرعة الزوال قرينة بقاء العين وقد تقدم قل ما قبل من ان الاعراض لا تبقى بمجردة عن الجواهر وردد عليهم هذا وفي (جامع المقاصد والدلائل) ان اسم العينية تطلق على ثلاثة معاني (أحدها) ما تمسدى نجاسته مع الرطوبة وهو الخبث ويقابلها الحكمية التي تتوقف على النية (ثانيها) ما كان عيناً محسوساً كاللحم والبول قبل الجفاف ويقابلها الحكمية كالبول الجاف (ثالثها) ما كان عيناً غير قابلة للتطهير كالكلب ويقابلها

(١) أي أصل طهارة المحل أو الاصل الشرعي المستفاد من قولهم عليهم السلام كل شيء طاهر أو اصابة براءة الذمة (منه) (٢) في تقرير هذا الاصل أيضاً وجوه (منه)

[illegible]

الثوب وفي (المعتبر والشرائع وجامع المقاصد) ذكر الثوب والبدن وفي (الذكرى والدروس)  
 (والموجز وشرحه) اطلاق المنفل بالبول وفي (البحار) والاكثر على عدم الفرق بين الثوب  
 والبدن في لزوم التعدد واكتفى بعضهم بالمرءة في البدن وبعضهم طرد الحكم بالتعدد في غير  
 البدن وفي (المدارك) ولو قيل باختصاص المرتين بالثوب والاكتفاء في غيره كان وجها قويا  
 (وقد تقدم) ان الاستاذ الشريف يكتفي في تطهير اذل بالمرءة وفي صريح (اللمعة والروضة)  
 ان لزوم التعدد انما هو في القليل غير الجاري وهو ظاهر (الذكرى والموجز وشرحه) حيث  
 ذكرت المسألة فيها في قسم العددي وفسره (شارح الموجز) بالقليل مضافا الى انهم ذكروه في مقابلة  
 ما يرسب فيه ماء فيفسل بالكثير وصرح في (الموجز وشرحه) في مبحث الاواني بعدم اعتبار العدد  
 في كل شيء في غير القليل من الراكد وفي كثير من كتبهم أو أكثرها عدم لزوم التعدد في  
 الاواني وغيرها لو غسأت بالكثير والجاري وقد نقله الاستاذ أبيه الله تعالى عن المصنف في (نهايته)  
 والشبهين والكركي اصحیح محمد ان غسله في ماء جارية واحدة (قال) ولا قال بالفرق بين الكثير  
 والجاري (وعن) الشيخ نجيب الدين لزومه في الراكد مطلقا دون الجاري وصرح في (المعتبر) في مسألة  
 البول بلزوم التعدد في الكثير مطلقا واكتفى في الجاري تعاقب لجريتين وهو ظاهر (المتهى) كما  
 في شرح الاستاذ حرمه الله تعالى ويظهر من اطلاق لاكثر لزوم التعدد مطلقا ان لم نقل بان ظاهر  
 الاطلاق القليل وسيأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى (وذهب) الشهيد الثاني وجهه من الترخين الى  
 اشتراط التعدد الحقيقي لحصل ما فصل ولا يكمي التقديري ونقله في (مدركه والدلائل) عن أبي  
 علي وفيهما أيضا انه ظاهر عبارة، لا صاحب وذهب وجهه الى الاكتفاء بالتقديري منهم الشهيد في  
 (الذكرى) والمحقق حيث قل لزوم التعدد في الجاري واكتفى بتعاقب الجريين وكذا المصنف في  
 (المتهى) حيث قل بالتعدد في الجاري والكثير واكتفى بجريين في الجاري والخصخصة في الكثير  
 الراكد بمبحث يصل الى محل المسألة ان شاء الله تعالى وحسن في (الدلائل) الاكتفاء بفصل  
 التقديري حيث لا يجب العصر (قال) والمراد يصل منه مدر الغسلتين كما في (الذكرى) ولو كان بقدر  
 الغسلتين والمقطع كما صرح به بعض الاصحاب لكان حسن وفي شرح الاستاذ نعم يمكن ان يكون مع  
 الاتصال والامتداد لزوم الكثير يصدق عرفا تعدد الغسل ولا بد من التماثل انتهى هذا (ويعلم)  
 انه في (الذكرى واللمعة ولاهنة وجمع المنصدة وحشية اشرع) ان حال اقي التجاسات حال  
 البول معاللا في (الذكرى) بان نجاسة غير البول تسد (وقول في الدروس) وتكتفي مرة عند زوال  
 الماء وروي في البول مرتين (قل) افضل هذه العبارة فاحتمل التردد في وجوب مرتين في غير البول  
 مطلقا أي مع بقائه غيره من ورواها من ورودهما في البول مطلقا وغيره أولى ومن منع لاولوية وتحتمل  
 التردد في البول أيضا بالنسبة الى اولوية ويحتمل عدم ان يربده لا بد في النجاسة العينية من مرتين  
 أحدهما لزول العين والاخرى معه فقد روي في البول مرتين وفي (تحرير والمتهى) ان الله قوام  
 ونحن كاللحم ونحوه أولى من البول في التعدد وفي (الموجز وشرحه والروضة والمسالك والمدرك والدلائل)  
 (والذخيرة) لا كفاءة بالمرءة في غير البول ومنع اولوية غير البول كيف وقد عني عن الله في بعض  
 الصور ولم ينف عنه وفي (المعتبر) بعد التردد في غير البول ان لا شبهة له يكفي مرة بل في (الذكرى)  
 في أول البحث انه يكفي الغسل حينئذ مرة في غير الاواني وقد تمت ان جازة قلوب بالاكتفاء بالمرءة



أما الحكمة كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مرة وجب العصر ( متن )

مطلقا وفي ( الدخيرة ) ان ما ثبتت نجاسته بالامر بالفصل يكفي فيه المرة لتحقق الاسم وما ثبتت بالاجماع فيحتمل استصحاب حكم النجاسة حتى يحصل اليقين بالتمدد ثم استضعف الاستصحاب ( ثم قل ) ويحتمل نفي الزائد بالاصل • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ وأما الحكمة كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مرة ﴾ • وفي ( نهاية الاحكام ) وكالحجر والماء النجس اذا لم يوجد له رائحة ولا أثر والمراد اذا يسأثم ان فسرنا عبارته بأن المراد ان المرتين احدهما لازالة العين والثانية للنقاء والعين زائلة فلم يبق الا غسلة النقاء يكون المصنف قائلًا بأن الواجب غسلة بعد الازالة ولا تكفي غسلة الازالة ويمكن أن يريد ان العينية لا ضبط لها لانها تدور مدار الازالة وربما توقفت على عدة غسلات بخلاف الحكمة فان الغسلة الواحدة كافية فلا يكون مذهبه هنا وفي ( النهاية ) الا لزوم غسلة بها الازالة أو بعد الازالة ان كانت بغير مطهر فيوافق مذهب ( المبسوط والبيان والنهاية ) وان كانت عبارة ( النهاية ) ظاهرة في ذلك الا انك قد عرفت ان ظاهرهم عدم الفرق في البول بين اليابس وغيره • ﴿ ويجب العصر ﴾ • العصر على ما قل الاستاذ الآقا حرمه الله تعالى فعل يخرج به الماء المنسول به تمييزاً أو لياً أو كساً ومراد المصنف انه يجب العصر في غسل الثوب ونحوه مما ينفذ فيه ماء الغسالة كما في ( التقيّة والهداية والسرائر والشرائع والمعتبر والمدنيات ونهاية الاحكام ) ( والارشاد والمتقى والتذكرة والذكرى والبيان والدروس واللمعة والموجز وشرحها • حاشيا ) وهو مذهب علمائنا كما في ( المعتبر ) وفي ( مدارك والبحار والدلائل والكفاية والدخيرة ) نقل الشبهة فيه واطلق الفصل من دون تعرض للعصر في ( المبسوط والخلاف والنهاية والجل ) وظهر ( الاتصاف والمصريّات ) الا انه في ( المبسوط والخلاف ) جعله مقابلاً للعصْب بل في ( الخلاف ) ان العَصْب على النبيّ فخره بالماء والغسل صب الماء حتى ينزل عنه ومثله في ( نهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الشرائع ) وفي ( السرائر ) ان حقيقة الغسل اجراء الماء على الغل المنسول وفي ( المجموع ) غسل الشيء في الماء مع ونحوه عنه باجراء الماء عليه وفي ( الصحاح والقاموس ) وأكثرت كتب اللغة حالة تفسير الغسل الى ما يفهم من العرف ولا ريب ان العرف لا يقضي بدخول العصر في معناه وكيف كان فظاهر إطلاق هو لا عدم وجوب العصر وفي ( المدارك ) تبعاً لشبهة عدم وجوب العصر الا اذا توقف عليه اخراج النجاسة وفي ( التقيّة والهداية ) وجوب العصر مرة واحدة مع التقيّد بكونه بعد الغسلين وكذا في ( اللمعة ) مع التقيّد بكونه بين الغسلين ومثله في ( المدنيات ) مع عدم التقيّد بشيء فيحتمل الامرين والتخيير وأطلق في ( الشرائع والتحرير والارشاد ) ( والدروس والذكرى والبيان والموجز وشرحه ) مسمى العصر ويحصل مسماه بثمرة وحيث يبنى على المرة يقوم فيه الاحتمالات الثلاثة وأظهرها في العبارة تأخر العصر وأقربها الى طريقة التطهير بتسبيله ليقع الماء على الغل بعد ذهاب عين النجاسة عنه وفي ( السرائر والمعتبر ) التصريح بوجوب العصر مرتين وفي ( المتقى ) ادخال العصر في مفهوم الغسل ففي الغسلين عصرتان ويمكن تنزيل عبارات المطلقين للزوم العصر على ارادة اللابدية في تحقق الغسل فيوافق مذهب المصريّين ( بيان ) الاصل في هذا الاختلاف اختلاف كلماتهم في مدرك الحكم ففي ( جامع المقاصد والروض ) ان الباعث على العصر ان أجزاء النجاسة لا تزول الا به وان الماء القليل ينجس بها فلو بقي في الغل لم يحكم بظهوره



كما ذهب اليه المصنف من أن أثر النجاسة لا يظهر الا بعد الانفصال فلي هذا لوجوب الماء على المحل ولم ينفصل لم يطهر انتهى وفي ( نهاية الأحكام والتذكرة وكشف الالتباس ) الاستناد الى تنجس الماء في المحل المفصول من غير تعرض لغيره مع ضمنية فيجب اخراجه والباقي بعده عفو للخرج وزاد في ( النهاية ) الاستناد الى قول الصادق عليه السلام يصب عليه الماء ثم يعصره وفي ( المنتهى ) الاستناد مع ما مر من لزوم اخراج النجاسة وأجزاء الماء المتخلف الى دخول العصر في مفهوم الغسل وفي ( المختبر ) الاقتصار عليه وجعله كغيرهما هو الفارق بين الصب والغسل وقد اتضح لك مما تقدم ضعف هذا التمسك لانه قد تبين من كتب اللغة ( والخلاف والسرائر ) ان الفارق بينهما تجاوز الماء عن المحل وندمه ( وربما ) ضعف هذا بما اذا غسل يده من المرفق الى أصول الأذن مثلاً فإنه يسمى غسلاً مع عدم تجاوز الماء عن المحل ودفعه يظهر لمن تأمل فأملاً ( والتمحيق ) ان يقال لا ريب ان التقاء بمحكمين بوجوب الصب في بول الصبي من دون غسل مع حكمهم بوجوب اخراج تين النجاسة عن الثوب وان كان بول صبي فإذا كان الصب المرجح للمعين صلاً لاغسلاً مع استوائهما في وجوب اخراج تين النجاسة فلا يبغي فرق آخر الا العصر ولو كان الغسل يتحقق بالصب المخرج للنجاسة سواء حصل عصر أم لا فن قول المصنف في خبر الحسين بن أبي الملا وحسن الحلبي وغيره يرجع الى معنى اغسل البول مرتين وبول الصبي مرة وهو خلاف ظاهر الاخبار وخلاف فتوى الاصحاب الا ان يلتزم القائلون بعدم دخول العصر بكفاية وصول الماء الى البول وعدم لزوم اخراج عينه عن الثوب كما احتمله صاحب ( المدارك ) وهو قول غريب لكن الاصحاب يكتفون في بول الصبي بالاستيعاب ولا يشترطون الانفصال ( وما ذكرنا ) يفهم الحال في المقام وربما يدعى دخول الفرك في معنى الغسل سيما في الاواني ونحوها فمجرد الادارة بدونه صب ومعه غسل ( وقد أورد ) على الوجوه كلها أما على قضية الاخراج فباتمول بالموجب ان توقف الاخراج عليه كالأصاوين والاشنان ونمنع كلية التوقف وما في ( الذكرى ) من الاولى ( ١ ) شرطية العصر لظن انفصال النجاسة مع الماء بخلاف الجفاف فيه ما فيه ودخول العصر عرفت فيه ودعوى نجاسة الماء المتخلف لم يقيم دليل عليها مع ان ما دل على ان الماء مطهر وكذا ما دل على لزوم غسل النجاسة يفيد طهارة المتخلف مع انه أقرب الى الضوابط من القول بأن الباقي يحكم بطهرته للمعجز ويختلف المحل فلي القوي اخراج الكل مثلاً وعلى الضعيف مقدور ونبي بعد في القول بمعصومية هذا ماء شرباً وان كان القول بالنجاسة لما دل على انفعال القليل الا ما قام عليه الاجماع من المتخلف بعد العصر قويا مع انه على القول بالمصريتين يلزم طهارة المحل وقضاء اليد العاصرة نجاسة الا أن تقول بطهرتها تبعاً وفيها بعد مع انه على ذلك لا يتعين العصر في الثوب بل يكفي الدق والغمز ونحوهما ( الا أن يقال ) ان ذلك أقرب الى تحقق الاخراج كذا قالوا ( ويحاج ) بأن الفسالة لا ريب في نجاستها عند المستدين والغسل انما وقع بالقليل وحينئذ يكون حال الفسالة حال عين النجاسة والنجس أعم من نجس العين والمتنحس ( وحينئذ تقول ) ذا صينا الماء على الثوب المتلطف بالمذرة وزالت المذرة وبقيت الفسالة في الثوب فنشربناه في الشمس حتى جف يكون الثوب لم يطهر بالغسل لما لانه حين الغسل ومعه نجس بل هو مادة رطباً نجس حتى يبف فلم يكن طهره مستنداً الى الغسل بالماء وإنما الى التجفيف فالظاهر له حقيقة حينئذ هو الجفاف والمعلوم من

الأخبار وقوى الأصحاب أن الفسل هو إخراج الماء شيئاً نجاسة أو غيره على أن يكون مخرج هو الماء وحده أو بمجموعة شيء آخر من عصر لا أن يكون المخرج شيء آخر بمجموعة الماء والامر واضح جداً (وقل) الاستاذ الأولي الاستناد في إثبات هذا الحكم إلى الروايات أن تمت دلالتها وهي عدة أخبار وجه دلالتها مختلفة فمنها ما دل على دخول العصر في مفهوم الفسل كصحيح الحسين بن أبي العلاء أو حسنة عن الصادق عليه السلام في البول يصيب الجسد (قل) صب عليه ماء مرتين فغسل هو ماء وسأله عن الثوب يصيبه البول (قل) اغسله مرتين وعن الحمي يبول على الثوب (قل) يصب عليه ثم يمصره وحسن الحلبي عنه عليه السلام في بول الصبي (قل) يصب عليه ماء وإن كان قد نكل فأغسله غسلاً ومثله (صحيح) أبي العباس وكذا (موثقة) عمر بن الخطاب يغسل الفدرح واللاء من الجمر ثلاث مرات وإنه لا يجزيه أن يصب عليه (فيه خل) الماء حتى يدلكه (ووجه) دلالة هذا القسم من الأخبار على ما ذكره أن الفسل جعل مقابلاً للصب فلا بد من الميز ولا ميز إلا العصر (وورد) عليه في (المدارك والذخيرة) بأن المايز لا ينحصر في العصر بل هو الغمز والجري على ما صرح به قوله (وأجاب في الدلائل) بأن ذلك إنما يمكن في غير رواية الحسين لأنه في البدن سمي فيه ماءً وفي الثوب غسلاً ولا ما ير سوى العصر (قل) الاستاذ لا ريب أن كلامنا من غسل الثوب يطلق في الثوب والبدن ففسل أعضاء الوضوء غسل يقيناً فحمل المايز العصر مطلقاً غلط (بل رآه يقال) أن ما ورد من غسل الفسل على حرار اليد وبعض العلاج أو أن البية متفوتة أو غير ذلك (وكيف كان) فلاستاذ في إثبات العصر إلى المقابلة في غية الضعف لولا أنه وقع من الاجلاء انتهى (وفيه نظر) ظهر يعلم وجهه مما تقدم وطريقة الاستناد إلى موثقة عمر بن الخطاب (المتن) أنه أمر بالغسل فلا ثم وجب لذلك وجهه في الإزاء يسري إلى غيره لاشتراكه في الاحتياج إلى الإزالة وإذا وجب لذلك وجب العصر لعدم الفارق أيضاً أمره بالغسل ولا يقتضي دخول الماء فيه ولا يزم نفيه البيان عن وقت الحاجة (وورد) على نفسه أنه ذكر الصب مرتين في البول ولا ريب في وجوب الماء (وأحد) بأن وجوب الصب لا يفي وجوب الماء مع أن هذا الروي يدل على أنه عليه السلام (س) (ثم قال) ولا قرب أن الماء في الجسد بعد زوال العين مستحب (قل) الاستاذ لا ينبغي أن يكتفه إلا بآخر الطريقة الثانية في الاستدلال بالشمول على وجوب العصر صريحاً كصحيح الحسين بن محمد ذلك كموثقة عمر (وورد) على الأول أنه ورد في الصبي فغسل لا تقول أنه يمكن أخذ ذلك على مقتضى ويحمل على العصر لأجل التجفيف أو يحمل على الإزالة فغسله بول الماء لا يشير إليه قوله قليلاً فيكون محبباً بين الصب قبل العصر أو بين الصب بعده أو لا حاجة إلى العصر فتكون الرواية معمولاً به وبما ذكرناه في إمام يعلم الحل في عبارة (مدارك) أنه سلمه ما أن أنه يجبي من يتأمل في كلامهم ويدقش فيه هو معزل عن مرادهم ويقع على ذلك جملة من لا إنما كلامنا مع العارفين بهذا المقام ومنتقي الأخبار وعلى الموفق أن يرد في لا على خصه صفة وأيضاً للخمر نفوذ وزيادة اتصال فلا بد من ذلك على أي تقدير لولا جملة (المتن) (مس) لا يصح وأصل بقاء المتنجس على حاله وأصل عدمه فرغ لئلا نكأن تقبل بعده وجوب العصر فلو كان في قيام الشك كفاية في وجوب الاحتياط فعمله لا محيص عن قبوله بوجوب العصر بعدد غسل كذا حرر الاستاذ أيده الله تعالى والحق والتحقيق قد عرفه (ولا يرب) في بيان كلامنا الاستاذ

وكلام صاحب (المدارك) ومن تبعه على ذلك فكان الفسل حقيقة في قدر مشترك بين الصب قطعاً وبين الصب والمصر وهو ازالة النجاسة وهي في كل شيء بحسبه ففي الثوب لا بد فيها من المصير وفي غيره يكفي فيه الصب فيرجع الحال (أن يقال) ان الفسل حقيقة في صب الماء مع الانفصال وهو في كل شيء بحسبه (ويرد) عليه حينئذ ان الفسل في أعضاء الوضوء غسل قطعاً ولا يشترط فيه الانفصال (ويجاب) بأنه مشترك لفظي بين هذين المعنيين (أو يقال) بأنه حقيقة في قدر مشترك بين الفسلين وهو النزاهة والتنظيف وقتل في (المتن) عن ابن سيرين وأحد قولي الشافعي الطهارة بدون المصير (هذا) وفي (الذكرى والبيان واللمعة وجامع المقاصد وظاهر الموجز وشرحه) ان ذلك انما هو اذا غسل في الراكد القليل دون الكر والجاري وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والروض) (والمسالك) الاقتصار على ذكر الكثير (ولا ريب) ان مرادهم مالا ينفل بالملاقاة وأطلق لزوم المصير في جميع الكتب التي ذكر فيها وقد مر شطر منها وظاهر الاجماع والشبهة التعلق بالمطلق بل ظاهر الاخبار ذلك لكن من لحظ مطاوي الاخبار لان الفسل فيها مقابل للصب وكلام الاصحاب في الاحتجاج بتنجيس الماء المتخلف في الثوب كاد يقطع ان ذلك في غير الكثير والجاري لان الماء المتخلف حينئذ متصل بالكر والجاري فلا يحكم بنجاسته بلا دليل (نعم) حيث يقال بدخول المصير في مفهوم الفسل تقوى السراية مع امكان ان يقال انما ذلك حيث يكون في القليل وكذا تنزيل استنادهم الى تخلف أجزاء من النجاسة يمكن أن يراد حيث لا يستولي الماء المعصوم عليه وقد خرجنا في هذا المقام عما وضع له هذا الكتاب لكونه من مزال الاقدام والله سبحانه هو العالم وفي (المتن والتحرير) (ونهاية الاحكام والموجز وشرحه) انه لا بد فيما لا يمكن عصره باليد فيما يغمره الماء من الدق والتقليب وفي (الذكرى والبيان وجامع المقاصد) الدق والتغميز ونسبه في (المدارك) الى الاصحاب وفي (الدروس) الاقتصار على التغميز وأنت اذا تذكرت تعريف الاستاذ الذي عرف به المصير كما مر كان جميع ذلك من افراد المصير فانه فسر به بأنه فل يخرج به الماء المفصول به تغميزاً أو كبساً وهو الظاهر من كتب اللغة حيث فسروا المصير باخراج ما فيه لكن هذا النوع أعني مالا يمكن عصره ويرسب فيه الماء قد صرح في (الذكرى وجامع المقاصد والموجز وشرحه والروض) انه لا يطهر بالقليل ويجوز التطهير بالكثير وفي (المعالم) ان عدم جواز التطهير بالقليل لما يرسب فيه الماء هو المتعارف بين المتأخرين وفي (الذخيرة) انه المشهور بين المتأخرين وفي (المدارك) نسبه الى جمع من الاصحاب ثم استشكل الحكم بلزوم الحرج والضرر أولاً وبأن المتخلف في الفواكه لا يزيد على المتخلف في الحشايا بعد الدق والتغميز وفي (نهاية الاحكام والدروس) انه انما يطهر بالفسل ما يمكن نزع الماء المفصول عنه وظاهرهما عدم الفرق بين القليل والكثير وفي (البيان) ولا تطهر المائعات غير الماء بالفسل ولا مالا يمكن فصل الماء عنه (نعم) لو ضرب في الماء حتى تجلله الماء أمكن الطهارة وفي (التحرير) يطهر بالفسل ما كان من الجواهر الصلبة التي لا تشرب أجزاؤها كالرصاص والخزف المطلي أما القرع والغشب غير المطلي فالأقرب زوال النجاسة عنه خلافاً لابن الجنيدي وفي (الذخيرة) لو بني على اعتبار المصير جرى في الكثير الا ان يخرج بالاجماع وصرح المصنف في (التحرير والمتن) (ونهاية الاحكام) انه لا بد من ذلك في البدن وفي (النهاية) أضاف اليه سائر الاجسام الصلبة واستحبه في (المعتبر والذكرى) وفناه قوم (قال في الذخيرة) وهو حسن وصرح في (المتن)

(وهاية الاحكام والذكرى) باستحباب قرص الثوب وحته قبل الفصل في دم الحيض وسنده في (المتن) الى علمائنا واكثر اهل العلم وكذا في المتن كافي (نهاية الاحكام) مع التخصيص باياض وفي (التذكرة والمتن) يستحب الفرك في المني وفي (البيان) استحباب الحت والقرص في سائر النجاسات سيما المني وفي (التذكرة والمتن) والتحرير ونهاية الاحكام انه لو غسل بعض الثوب طهر المفسول دون غيره وفي (المتن) نسبت الى اكثر اهل العلم وكذا ابن كثر في الذكرى (وهو يخال) دون لم تنجس المفسول بالسراية قول بنجسة الماء لانه قليل لاقته بنجسة (محبوب) من ماءه الماء يطهر به وفي (نهاية الاحكام والموجز) انه يطهر السمسم والخضرة اذا تنعم بمحس وكذا اللحم د نجست مرقه وفي (الموجز) صرح بجواز التطهير بمليل وعبارة (انها) رعت سلى اربعة الكثير وفرق في (الموجز) بين الخضرة والسمسم المتعفن وبين المطوحين فحور ضرر الاول دون الثاني واستتبعه شارحه وفي (متن) الصابون اذا تنعم به النجس والسمسم والخضرة د سمه حكما حكما المعين يعني في عدم قبول التطهير بالماء لان ظاهره ذلك في المعين (ثم قال) عن بعض العامة تطهير السمسم والخضرة اذا تنعم ولحم اذا طبخ ان يغسل ثلاثا ويرش حتى يذهب في كل مرة فيكون ذلك كالمصير (ثم قال) وهو أقوى عندني ثبوت ذلك في اللحم وكذا زاد هذه تطهير (الطهارة خ ل) لاختصاص الكيفية لما ورد في رويته سكاني وزكريا من دم من طهر بالحم المطبوخ وفي (نعم) الشيخ وذات القدر على ان يقع في من من اجماعهم من من من المرق وغسل اللحم وفرق القاضي بين وقوعه في الحار والمثل والكثير من لاول غسل اللحم وبه في دون الثاني وعصموني وفي (البيان) في (الاحتياط) وفي (الذخيرة) وهو انه لا خلاف في جواز تطهير الصابون ونحوه وكذا في (الاحتياط) وفي (الذخيرة) وفي (الاحتياط) وفي (الاحتياط) (الدروس والذكرى) ان يستغسل به يطهر بالمرات وجمعه في (الدروس) يطهر بالمرات لانتظام الطين والخبوب والجن ومكة وفي (الذكرى) ان الماء يذهب بالماء لا تطهر به ضربت بالكثير (وربه) رد الفرق بين الصبر والاخل في الماء فتمت في (الدروس) طهر الحديد المتسرب بمحس بالتدريج كذا وفي (الذكرى) حتم ذلك في مايل من ماءه به بالآجر وقد نص جماعة على ان الماء لا تطهر بالماء وفي (الذخيرة) انه لا خلاف في عدم جواز تطهيره بتقبيل وفي موضع من (المتن) ولا يطهر من الماء من الماء حاد اللحم وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والمتن) ان الماء من لمدن لو بقي في مكانه جمع حاد به بالتصويل طهر وزاد في (التذكرة والموجز) كل نوع وفي (الدروس) من طهر (بيان) حتم الماء المانع من التخلل الكثير وفي (الموجز) طهارة المعين ذات القدر ودخله (وتعلاه خ ل) الماء وفي (الذكرى) ما نصه وفي طهارة لمدن في الكثير وجهه خذبه لعلامة في (تذكرة) عند المعين بنحس اذا رقق وتخلله الماء وفي (سبح) من أبي عمير المرسلة عن الصادق عليه السلام خادمه طهره بالخبر والبيع على اهل الذمة والدفن وهي مشعرة سد باب من ربه ماء لان تبيد المعصومين من قبل وقد تقدم الكلام في ذلك قبل المقصد ثلث (قال) لا يند في جوع (خلافه عليه) من (الاحتياط) على تخصيص جواز بيع زيت محس كونه تحت اسم مع تعاقبه على حاد به مع مايل تطهير دالة على عدم قبوله تطهير مفسول ما ذكره في (الذكرى) مع ان مرضه منسوب من مفسول

الا في بول الرضيع فانه يكتفى بصب الماء عليه ( ٥٠ تن )

[illegible]

ولو اشتبه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما احتمل ملاقاة به وكل نجاسة عينية لاقت محلا ظاهرا فن كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه (متن).

وشرح الاستاذ ولا خلاف فيه كما في (مفاتيح) وهو مذهب الأصحاب كما في (مدارك والدلائل) (وقال في المدرك) أيضا ويعتبر في الصب لاستيعاب لا لا فصل على قطع لا لصحت وفي (الذخيرة) أنه لا يلزم فيه تحريم وفي (مستقى) وفي (كفاية) على أنه في (الذخيرة) قل (الخلاص) فيه عن عدة في (معتبر) ستة (الخلاص) به في حقيقته من شمس وشمس موافقان وفي (الناصرية) سبب حذف في حقيقته وذلك وسوي من في وشرح في (روضة) بأنه لا يجب فيه العدد وهذا الحكم خاص بالصبي دون الصبية وقد مل على ذلك في (المختلف) والتهمة في (المدارك والذخيرة) وشرح الفصل وظهر ضرورة صدوق حيث ذكره حصة الحلبي بغير القول بالمساواة وفي (الذكرى) وفي قول الصبي قول من عدة مناصرولي وفي (الناصرية) أن المراد بالصبي من لم يأكل الطعام ومثله في (المعتبر) والصبي من لا يحكمه بالمرء وهل التهمة عليه العاضل في الحواشي أو بعده كما هو عليه في (مهم) لاحكامه ولاحق (مدرك) أكله الغذاء عن تهوته وإرادته كما في (المعتبر والمتن) لا لدوامه (قال في شمس) لا ملق الحكم أول الولادة لاستحباب تحكه ثم وانتدب بعده عدم الاستدراك في (البيان) وعلى ما في واحد وان ادرى من اعتبر عدم بلوغ الستين في (المهم) ولا تنفع في من يقع الحكم الحول وهو مجازف وفي (المتن) أن تحديد أن ادرى من شيء وفي (جمع) عدة وحسبه من عدة (المرء) (ولذلك) أن المراد بالصبي من لم يبلغ الحواشي ولم يعد له عدة من يملك أو كذا منه وفي (جامع المقاصد) ولا يشترط لا لفعل ولا الحريز ومثله في (الروض) ولذلك عدة (الشرح) في (المدارك) يترى في الصب لاستيعاب لا لا فصل على قطع لا لصحت وفي (الذخيرة) عدم الحكم بالصبي لول الصبي (قال) وقال الشافعي وحديثي الرس وهو قول ما في فيه تعميم فلا يكفي صفة الرش بعض مورد المحسة ورنما توهم معصية من عدة (المدرك) هذه قول مالا كنفه تطلق الرش وهو غلط لا ب. عارته عن إرادة لاستيعاب في معنى الرش (قول في الشرح) الصب بمفهومه يشمل ما يفصل عنه الماء وغيره والمستوعب وغيره يشمل الرش لا السابق إلى الفهم المستوعب ثم العمل أن تضمن العصر فمطلته في لاجر والتموى بعد عدم اعتباره ولما لم يكن داليل على الانفصال لا يترى فيصون لا يضمنه كان حده لا فصل في (الخلاص ونهاية الاحكام) كانت مقابلة نص في عدم وجوب الانفصال كما في (الخلاص) انتهى في بعض الحواشي اعتبار (اختيار خ ل) لزوم الانفصال على القول بحسبه المسألة قد وقد يلوح من (الخلاص) الاجماع على عدم اعتبار الانفصال • قوله قدس سره • (ولو سنه مع النجاسة وجب غسل جميع ما يمتثل ملاقاتها) جمعا كما في (المعتبر والمتن) والذخيرة والكفاية والذخيرة والمفاتيح والشرح) وربما قيل (أورد خ ل) أن يقين المحسة يرصع غسل مقدرها أو بقطعه من أي مكان كان (والجواب) أن اللازم يقين الرول لأزوال البقيين ولو تم ذلك طل الاستصحاب (وقال) ابن شبرمه من العامة يتحرى • قوله قدس سره • (وكل نجاسة عينية لاقت محلا ظاهرا فان كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه) أجماعا في (الذخيرة والدلائل)



الاميت فانه ينجس الملاقى له مطلقا (متن)

(والشرح) وفي (المعتبر) الاجماع على استحباب الرش في مس الكافر والكلب والخنزير وفي (الوسيلة) وجسد الذمي والكافر والناصب فانه يجب رشه بالماء ان مس الثوب يابس ومسحه بالتراب ان مس البدن يابس \* ~~من قوله~~ \* (لا الميت) قال في (جامع المقاصد) أي الميت الآدمي فيوافق ما في (التذكرة والبيان) ونسب ذلك صاحب (الذخيرة) الى (الذكرى) وفي (الشرح) نسب اليها مساواة الميت له رها في اشتراط الرطوبة وهذا هو الصحيح وقد بين ذلك في (الذكرى) في البحث الخامس عنه ويحتمل ان يبقى كلام المصنف على اطلاقه فيراد من الناس وغيرهم كما فهمه الفاضل في (الشرح) فيه ائقي مذهبه في (المتنهي والنهاية) وهو صريحه فيما يأتي من الكتاب في آخر بحث الجنائز وهو الظاهر من (لارشاد والنهاية) وفي بعض عبارات الخقق اشعار به وفي (الموجز) نحو ما هنا وفي (شرحه) ان ظاهره عموم الميت وفي (الروض) اثبات الحكم لميت الآدمي بلا اشارة الى خلاف وفي غيره انه كذلك على الخلاف وفي (المفاتيح) ان الاصحاب لم يفرقوا بين ميت الآدمي وغيره انتهى وتنزيل امات على غير الآدمي فقط فيكون موافقا لأحد رأيي (الموجز) وهو الذي بنى عليه في مسئلة غسل الميت بعد جدا ومثله التنزيل على ما يوافق ظاهر (المتنهي) من نجاسة ما أصابه ميت مطلقا وإيجاب غسل ما أصابه ميت غير الآدمي مع اليوسة دون النجاسة \* ~~من قوله~~ \* (فانه ينجس الملاقى له مطلقا) نسبه في (التذكرة ونهاية الاحكام) الى ظاهر الاصحاب (قال في النهاية) في بحث الجنائز وان مس الميت يابس فظاهر كلام الاصحاب انه ينجس كما اذا مسه رطبا (وفي فوائد القواعد) في آخر بحث الجنائز انه المعروف من المذهب وفي (كشف الالتباس) المشهور بين الاصحاب نجاسة ملاقي الميت الآدمي يابسا وبه صرح في (الروض) كما مر وهو ظاهر المفيد أو صريحه وفي (التذكرة والبيان وفوائد القواعد) انه يشترط في التجسس الرطوبة في غير الآدمي ولا نشترط في الآدمي كما مر وحكم بالعكس في (الموجز) وقال الصيمري لم أقف لغيره على قوى صريحة في ذلك (وقال في جامع المقاصد) لاصح اشتراط الرطوبة في الآدمي وغيره انتهى ومثل ذلك في (المبسوط) (والذكرى والدلائل ومجمع البرهان وشرح الفاضل والفتية والمفتي) حيث ائقي فهما بمضمون خبر ابن بكير الذي تضمن ان كل يابس ذكي وبصحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل يصنع له الصلاة (قال) ليس عليه غسلة وليصل فيه ولا بأس وحمله في (التهذيب والاستبصار) على ما اذا أتى على ذلك سنة وحسنه الحلبي ورواية ابراهيم بن ميمون حيث يقول فهما وان كان لم يغسل الميت فاغسل ما أصاب ثوبك منه ظاهران في مختار المصنف هنا واحتمل في (النهاية والنتهي) حكمة النجاسة عند اليس فلو مس رطبا قبل غسل يده لم يحكم بنجاسته وانظروا فيما يأتي من حكم الاموات من هذا الكتاب وابن ادریس على ان الميت من الناس انما ينجس ملاقيه نجاسة حكمة (قال الشارح) وعبارته تحتل غير ذلك كما أوضحناه في (المنهاج) (قلت) قال في (السرائر) ويقتل الغاسل فرضاً واجباً فان مس ما لا يغسله ولا ينجسه وكذا اذا لاقى الجسد الميت من قبل غسله أناه ثم افرغ في ذلك الاناء قبل غسله مائع فانه لا ينجس



ويستحب رش الثوب الذي أصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر يابسين (منه)

ذلك المانع وإن كان الماء يجب غسله لأنه لا يلقى حسد ميت وليس كبدن المانع  
القيء حصل فيه لأنه لم يلاق الجسد وحمله على ذلك قياس لا دليل له فليس فيه  
الاشياء الطهارة إلى أن يقوم دليل قاطع للمذروء وإن كان متعددين مثل ملاقات حسد ميت لأن هذه  
نجاسات حكميات وليست عينيات (ثم) أخذ يستدل على ذلك وعبرته هذه قدوة في (شأنه) في (مسألة)  
في بحث الجنائز والمصنف في (التذكرة) هناك والشهيد الثاني في (روض الجنات) (مسألة ١٠٠)  
هناك أيضاً أن ابن إدريس ممن يذهب إلى أنه لو مسح من لميت برطوبة ثم مسح  
وأنت قد سمعت عبارته وهو لم يصرح فيها أن الذي لاقاه حسد كل رطاباً حبس  
وإذا فرض أنه يابس كان كلامه قوي جداً وهو الطاهر عند المصنف في هذه المسألة (مسألة ١٠١)  
أنه أقرب ذكر ذلك في آخر بحث الجمل تركا سيأتي به من شاء الله تعالى في (١٠٠) كما  
بحاسته شرعاً فهو يؤثراته حس في غيره أيضاً من الرطوبة عند جهور الأصحاب لا سيما  
لأن العلامة وابن إدريس في آخر عبارته وصح (المصنف) على (مسألة ١٠٢) في  
أنها لا تعدى إلى الملاقي كما قل ذلك في محسنة الكافر ككلامه لا يجوز  
قوله قدس سره (مسألة ١٠٣) ويستحب رش ثوب الذي أصابه  
يابسين (مسألة ١٠٤) كما في كتب الحمى وكذا (المبدع) كمن طهره لوجوب وفي (مسألة ١٠٥)  
العارة ولورعة وكذا (المقعة) لكن يس فيه كافر وفي (المسألة) ريدهم مع (مسألة ١٠٦)  
وحسد الناصب ولدمي والكافر وفي (المسألة) زيادة في رده ما عدا (مسألة ١٠٧) في  
(النهاية) مع إسقاط الكافر (لأنه) سقط الكفر (في) (الحق) بل (مسألة ١٠٨) من  
على لوجوب في (النهاية) (والمسألة) وهو ظاهر كتب لقيه لا (المسألة) (مسألة ١٠٩) بل  
استحباب يصح اثوب لاصاة كل نجاسة مع اليأس وقصر الحكم في (مسألة ١١٠) (مسألة ١١١)  
(ونهاية الأحكام) على الكلب وتحرير لوصوح مسحه وفق مسحه في (مسألة ١١٢)  
(قَالَ) من أصاب ثوبه كلب حاف ولم يكن كلب صيد فليس عليه شيء من كل أصابه  
أن يغسله وإن كان كلب صيد وكان حافاً فليس عليه شيء من كل أصابه  
(الجامع) ورروي أن كان كلب صيد لم يرش (انتهى) هذا في ثوب (مسألة ١١٣) (مسألة ١١٤)  
وجوب مسح بالتراب للتسعة المذكورة في كلامه وكذا في (النهاية) (مسألة ١١٥) (مسألة ١١٦)  
فيها بالوجوب واقتصر على المسح بيد ومحوه (المقعة) (الأنس) يس فيه التمسح (مسألة ١١٧)  
الكافر الملاقة للبد وغيرها من الجسد وسحب في (المسوط) مسح البدن (مسألة ١١٨)  
نجاسة بيبوسة ورفق القاضي بين ملاقات الكلب أو الخنزير أو الكافر للبدن (مسألة ١١٩) (مسألة ١٢٠)  
على اليد بالمدح بالتراب وعلى غيرها بالرش كالتبر وأطلق سائر الرش لكل (مسألة ١٢١) (مسألة ١٢٢)  
غير التلب والارنب وفي (التذكرة) (والتحرير ونهاية الأحكام) مسح بالتراب مس (مسألة ١٢٣) (مسألة ١٢٤)  
مع يسهما خاصة وفي (المعتبر) لا نعرف للمسح بالتراب وجوباً واستحباباً (مسألة ١٢٥) (مسألة ١٢٦)  
أما مسح الجسد فشيء ذكره بعض الأصحاب ولم يثبت انتهى (قلت) في حديث (مسألة ١٢٧) (مسألة ١٢٨)

ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل ولو صلى وعلى ثوبه أو بدنه نجاسة منقطة وهي التي لم يصف عنها عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت لا خارجه ولو علم في الاثناء ألقى الثوب واستتر بغيره وأتم ما لم يفتقر الى فعل كثير أو استدبار فيستأنف وتجزي المرية للصبي ذات الثوب الواحد أو المربي بنفسه في اليوم مرة ثم يصلي بأكفه فيه وإن نجس بالصبي لا بغيره (٥٠ تن)

فيصافحني (قال الصادق عليه السلام) مسحها بالتراب أو الحائط • قوله قدس الله روحه • ﴿ ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل ﴾ • إجماعاً وقول صاحب (المفاتيح) بعدم تعدي النجاسة في الميتة وإن نجاستها حكمة مخالف للاجماع • قوله قدس سره • ﴿ في ملاقات المتنجن فينجس الملافي له مع رطوبة أحدهما سواء زالت عنه عين النجاسة أو لا ﴾ • قال الاستاذ هذه المسألة من الضرورات بحيث لا تخفى على النساء والاطفال (قال في المفاتيح) وكم له من مقالة خالف فيها الضرورة كتحوير الغناء والملاهي ونحو ذلك كتنطير المياه التي أجمع على نجاستها وامضاء عبادة الجاهل وجواز الظن في الأصول هذا في الفروع (وأما في الأصول أن صح النقل عنه فالعباد بالله ما حاصله (١) إنما يجب لما لاقي عين النجاسة وأما ما لاقي الملاقي لها بعد ما أزيل عنه العين بالمسح ونحوه بحيث لا يبقى فيه شيء فلا يجب غسله انتهى كلامه وكلام الاستاذ أدام الله حراسته وما ذهب إليه صاحب (المفاتيح) هو المقول عن المرتضى • قوله قدس سره • ﴿ عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً ﴾ • قد مر الكلام في المسألة وأنه مع العلم إجماعي بل كاد يكون ضرورياً ومع النسيان أنه الاتهر أو المشهور وإن هنالك أقوالاً أخر كالمدم مطلقاً أو أنه إذا خرج الوقت • قوله • ﴿ ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت ﴾ • قد تقدم الكلام في المسألة منفصلاً وإن ذلك مذهب بعض كالشيخ وأبي المكارم والقاضي وإن الأكثر على خلاف ذلك • قوله • ﴿ لا خارجه ﴾ • بلا خلاف كما في (السرائر) واتفاقاً في (الفنية) وعند الأكثر في (المنتهى) إلى آخر ما تقدم • قوله • ﴿ ولو علم في الاثناء النجس ﴾ • قد تقدم الكلام في ذلك منفصلاً • قوله • ﴿ وتجزي المرية للصبي ذات الثوب الواحد أو المربي للصبي بنفسه في اليوم ﴾ • وكذا الليلة مرة كما في (المعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والدروس والبيان والروض) وغيرها • قوله • ﴿ وإن نجس بالصبي لا بغيره ﴾ • أي يصلي باقي اليوم واليلة وإن نجس ببول الصبي لا بغيره ولا بد من الواو والافسد المعنى كما في (جامع المقاصد) وهذا الحكم من أصله مشهور بين الأصحاب لا نعرف فيه خلافاً كما في (الدلائل) وفي مقام آخر منه أن على رواية أبي حفص عمل الأصحاب وفي (المعالم) قل الشهرة وفي (المبارك) نسبة إلى الشيخ وعامة المتأخرين ونسبه في (الذخيرة) إلى الشيخ في (النهاية والمبسوط) وإلى المتأخرين ومضمون عبارة الكتاب ذكره في (الذكرة والبيان) واقتصر في (الارشاد والتحرير والمنتهى والنهاية) على المرية من دون تعرض للمربي وفي (المعتبر والنهاية والتحرير) الاقتصار على الصبي ونسبه في الشرح إلى

الشيخ والاكثر وفي (الدروس وتنقيح الروض) وظاهر (اليان) الحاق الصبية ونسبه في (الذخيرة) الى أكثر المتأخرين وفي (المعالم) نسبه الى الشهيدين وأكثر المتأخرين وتردد في (التذكرة) من الاقتصار على المنصوص ومن الاشتراك في المشقة لان الوارد في النص مولود وهو خاص بالذكر وظاهر (الكتاب والتحرير والارشاد والدروس والبيان) وصريح (المسالك) عدم الفرق بين البول والغائط وظاهر (المعتبر) الاقتصار على ذكر البول (قل) ولو نجس بغير البول بالخل والمذرة فلوجه عدم الحلق واستشكل في (التذكرة والتهية) من اختصاص النص ببول وغائط فقط ومن الاشتراك في المشقة ثم استقر العموم وكذا استشكل في (التهية) وفي (الروض) ان مورد الرواية البول فيقتصر فيما خالف الاصل على المنصوص وربما احتل شمول البول له لغا ط بـ على ما هو المعروف من قاعدة العرب في ارتكاب الكذبة فيما يستهجن التصريح به وعموه ابوى فبول بل شمول الرخصة لنجاسة الصبي كما يقتضيه اطلاق الكتب وجمعة لان الوقوف مع اصن أولى وظاهر الكتاب والاكثر التخيير في اليوم في أي ساعة أراد الغسل وفي (مستقى) وقبل باستحباب غسل الفسلة آخر النهار لتوقع الصلوات الاربع في الظاهر كان حسنة وفي (التذكرة) تنبيه في وقت غسله والافضل ان تؤخره الى ان تجمع الصلوات الاربع عند الصبح فيه وفي وجوبه استحكال منشأ من الاطلاق ومن أولوية طهارة الاربع على طهارة واحدة وفي (التحرير والبيان) (والشرح) الحكم باستحباب التأخير أيضا وسكت أكثر الاصحاب عن هذا الحكم وفي صريح (الروض والمعالم) وظاهر الباقي قصر المفعول على الثوب دون البدن اقتصر على المنصوص ولا فرق في المولود بين الواحد والمتعدد كما في (الروض والمسالك والشرح) للعموم المستند واستوجه في (المعالم) وفي (نهاية الاحكام) الاقرب وجوب عين الغسل فلا يكفي الغسل مرة واحدة وان كفي بوله قبل أن يطعم الطعام عند كل نجاسة وقواه في (المعالم والذخيرة) استنداً الى اثنين وفي (النهاية) لا فرق بين أن يأكل الطعام أو لا ولعل المدار على احتياجه الى الترية وعدمه وشرائط وحدة الثوب هو المعروف بين الاصحاب الا اذا اضطرت الى الثاني كما صرح به الشهيد الثاني وهل يجب عليها استعارة ثوب آخر أو استنجاره ان أمكنها وجهان ذكرهما الشارح وهل يجب عليها ايقاع الصلوة ثقب العسل ان اقتضت العادة نجاسته بالتأخير احتمال ولو أخلت بالغسل احتمال لزوم قضاء الصلوات جمع بالصلاة الاخيرة فقط (قال) الاستاذ ولعل الاخير لا يخلو من قوة (١) لانها محل اتفريق وصلواتها من قبل كانت جائزة لجواز تأخير الغسل وهل تصلي قضاء بهذا الثوب استشكل في (النهاية) ثم قرب الجواز وقال في (الذكرى والدروس) بالمفعول عن خصي تواتر بوله اذا غسل ثوبه في النهار وعن النجاسة مطلقاً مع تعذر الازالة ونسب هذا الحكم في (الذخيرة) الى جماعة من الاصحاب منهم الشهيد وفي (المعتبر) استضعف الرواية الواردة في المقام (ثم قل) وربما صير اليها دفعا للرجح (قل في المعالم) ان قوله صير اليها بمقتضى ارادة وجود القائل بمضمونها أو انه مائل الى العمل بها والثاني نظير وفي (التذكرة)

(١) وقبل ان المراد بالصلاة الاخيرة صلاة الظهر لتأخر فعلها عن المؤداة في الوقت لاختصاص

الوقت بنهذه وخروج وقتها بتأخير الغسل (منه قل منعه)

ولو اشتبه الطاهر بالنجس وقد غيرهما صلى في كل واحد منهما الصلاة الواحدة ولو تعدد النجس زاد في الصلاة حتى عدده بواحدة ومع الضيق يصلي عارياً ولو لم يجد الا النجس تعين نزعته وصلى عارياً ولا اعادة عليه ولو لم يتمكن من نزعته لبرد أو غيره صلى فيه ولا اعادة (متن)

استوجه العمل دليها مع المشقة \* - ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ولو اشتبه الطاهر بالنجس وقد غيرهما صلى في كل واحد منهما الصلاة الواحدة ﴾ هذا مذهب أكثر الاصحاب كما في (المتن) والختلف (والدلائل والمدارك والذخيرة) وفي (الخلاص) بعد ان نسب التحري الى أبي حنيفة والشافعي والصلاة عريانا الى المزني وأبي ثور وقوم من أصحابنا (قال) ويدل على ما ذهبنا اليه «النخ» وخالف في ذلك ابن ادريس وابن سعيد فأوجبا الصلاة عارياً وقد مر قل حكايته في (الخلاص) عن قوم من أصحابنا وفي (المبسوط) دروي انه يتركهما ويصلي عريانا (واحتج) ابن ادريس بالاحتياط ثم اعترض على نفسه بأن المشهور أحوط (وأجاب) بوجوب ردهما عليه (وقل) الاستاذ والذي يقتضيه صحيح النظر ان الاتيان بالواجب اذا توقف على الاتيان بالغير فان كان الغير جائزاً في نفسه فلا اشكال في وجوبه وان كان حراماً في ذاته كالمغصوب ونحوه فلا ريب في تعذر الاتيان به (قال) وربما جعل الوضوء بالاناء المشتبه من هذا القبيل وان كان الغير حراماً بالارض كلزوم التشريع مثلاً فهذا يندفع بالاحتياط لان الاحتياط طريق شرعي والا لانسد باب الاحتياط من رأس وظاهر (التذكرة) الاجماع على انه لو اشتبه اثوبان وعنده ثوب طاهر يتيقن لم يجزله الاجتهاد وبه صرح الشيدان وأبو العباس والصيمري وصرح الاكثر بأنه لو تعدد النجس زاد في الصلاة على عدده بواحد قالوا وتدفع المشقة المتوهمه بتأخير الصلاة وللحنابلة قول بالفرق بين الواحد والمتعدد فأجازوا التحري في الاخير (قال) الاستاذ أدام الله حراسته ولو اشتبه النجس واحداً أو متعدداً بما لا يحصر من الطاهرات احتل العفو للخرج والعدم أوجه للفرق بينه وبين المرأة المحرمة المشتبهة بالمحلات ونحو ذلك لخفة المشقة فيما نحن فيه وفي (التذكرة) لو لم يعلم عدد النجس فيما تعلم به صلوته بطاهر وكثر وشق فالوجه التحري وفي (الذكرى) ان التحري وجه واحتمل بعضهم التخيير \* - ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ومع الضيق يصلي عريانا ﴾ كما في (الجواهر والشرائع) وفي (تذكرته ونهايته) لزوم الصلاة فيما يحتمله الوقت واحتمل بعضهم العمل على الظن ها \* - ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ولو لم يجد الا النجس تعين نزعته وصلى عارياً ﴾ كما في (النهاية والمبسوط والخلاص والسرائر والكمال والشرائع والتحرير والارشاد) وفي (الخلاص) الاجماع عليه وفي (الدروس والمسالك والروض والدلائل والمدارك) قل الشهرة فيه واختبر التخيير في (المعتبر والختلف والمتبى والبيان والدروس والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الشرائع) (والروض والمسالك) وهو المحكي عن الاسكافي واحتمله الشيخ وجعله الشارح الهندي أقوى وفي (البيان والمدارك) رجحان الصلاة في الثوب وهو الاقوى الاحوط كما في شرح الفاضل قال في (الدلائل) ولعله لم يذهب أحد من علمائنا الى وجوب الصلاة في الثوب وفي (المتن) ولو صلى عارياً فلا اعادة قولاً واحداً (١) وقلت الشهرة على انه لو صلى بالثوب لم يعد في (الكفاية والذخيرة)

(١) احتجوا بأن طهارة الثوب شرط في الصلاة والستر شرط في تخيير وقد السار أسوأ من

وتطهر الحصر والبواري والارض والنبات والابنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة البول وشبهه كالماء النجس الا ما يتقى عين النجاسة فيه (متن)

وقد حكم به في (السرائر والشرائع والمعتبر والمتهى) وغيرها وأوجب الشيخ الاعادة في (المهذب) هذا (ولعلم) انه يفهم من كلام الفاضلين والشهيد حيث ذكروا وجوب مسح المخرج بمحجر ونحوه عند تعذر الازالة امتداداً الى ان الواجب ازالة العين والاثر بحيث تعذرت ازالة الاثر بعين ازالة العين انهم يرون وجوب تخفيف مطلق النجاسة عند تعذر ازالتها ونقل عن بعضهم التصريح بذلك (وأورد) على ذلك بعض المتأخرين ان نقي ما يستفاد من الادلة ايجاب الازالة لما ايجاب التخفيف فلا شاهد له وقواه صاحب (الذخيرة) • • • قوله قدس سره • • • وتطهر الحصر والبواري والارض والنبات والابنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة وشبهه كالماء النجس لا ما يبقى عين النجاسة فيه) الكلام والخلاف وقع في مقامات منها نفس الحكم في الجملة وكأنه لا خلاف فيه الا من شذ كما يأتي وفي (السرائر) الاجماع على التطهير بالشمس وفي (الخلاف) الاجماع في مقامين على طهارة الارض والحصر والبواري من البول وفي (كشف الحق) ذهب الامامية الى ان الارض لو أصابها البول وجفت بالشمس طهرت وجاز التيمم منها وفي (التنقيح) لا خلاف في ان الشمس اذا جفت مالا صورة له من النجاسة من الحصر والبواري والارض وكل ثابت تجوز الصلاة عليها انما الخلاف في طهارتها فبين الجنيد والراوندي على نفيها لعدم الملازمة لجواز الصلاة في الموضع النجس والشيخان واتباعهما على الطهارة وهو الحق لمنع من عدم الملازمة فان موضع الجهة يشترط طهارته اتفاقاً وفي (المهذب والشرح) نقل الشهرة في تطهير الشمس الارض والحصر والبواري من سائر النجاسات المائعة ونحوه في (اختلف وكشف الالتباس والمقتبص) وفي (البحار والذخيرة) (والكفاية) نقل الشهرة على مضمون ما في الكتاب من الحكم والمتعلق ونحوه في (الدلائل) بل في (الدلائل) ان المتأخرين على عموم الحكم فيما لا يتقل وفي (المعالم) نقل الشهرة في الحكم بقول مطلق (وقل) الاستاذ وشهورية هذا الحكم تكاد تبلغ الاجماع (وأما) الخلاف في المقام فأبو جعفر محمد ابن علي الطوسي في (الوسيلة) حيث قال وان كان حصيراً وكانت النجاسة رطبة وجب غسله الى أن قال وان كانت يابسة وجففتها الشمس جاز الوقوف عليها دون السجود وان كان أرضاً وكانت النجاسة مرئية لم يجز الوقوف عليها حتى تزول وان كانت النجاسة مائعة رطبة كانت أو يابسة بالشمس أو بنيرانها فحكمه على ما ذكرنا هكذا وجدته في نسخة عتيقة صحيحة وقد اختلف النقل عنها ففي (المعتبر وكشف الالتباس) انه خالف في الطهارة ووافق في جواز السجود عليها وفي (الذخيرة) قلنا عن نسخة عنده من (الوسيلة) جواز الصلاة عليها دون السجود فما في (الذخيرة) أولى (ونقل) الحق وغيره عن الراوندي ان الارض والبواري والحصر اذا أصابها البول وجففتها الشمس لا تطهر بذلك ولكن يجوز السجود عليها واستجوده المحقق أولاً ثم ذكر مؤيدات الطهارة على وجه يؤذن

قد صفة ولانه يلزمه الاخلال بالافعال لانه اذا صلى عارياً يومياً وبضعف الاخبار الدالة على الصلاة عرياً وصحة تلك وفيه ان قضية ذلك تبين الصلاة فيه والضعف منجبر بالشبهة المستفيضة والساير غير موجود فقد شرطه فأقبل (منه قدس سره)

بالميل اليها ، لذا قال في (المعالم) هذا الاحتجاج من المحقق بعد اختياره مذهب الراوندي بدل على التردد في الحكم أو ترجيح الطهارة والذي في (المختلف والمدارك والذخيرة والشرح) مواهبة المحقق للراوندي (وقال) ابن الجنيد الأحوط نجنها يعني الأرض المحففة بالشمس الآن يكون ما يلاقيها من الأعضاء يابساً كذا تأمل عنه بعضهم وعليه يكون ، إلا إلى المذهب المشهور فتأمل لكن قد مر عن التنقيح (١) النقل عنه أنه موافق للراوندي وذهب الشيخ البهائي ووالده تلميذه الكاشاني إلى ما عليه الراوندي وتوقف في (المدارك) وسيأتي في بحث مكان المعلى وبحث ما يسجد عليه ماله نفع تام في المقام وإن الاجماع المنقول (المقتل خ ل) على وجوب طهارة موضع السجود في عشرة مواضع يأتي ذكرها في البحثين المذكورين والملاقاة الاذن في الصلاة كما في (الموثق الصحيح) يقتضي جواز السجود عليه فتكون طاهرة لأن من شرط السجود طهارة المسجد للاجماعات المذكورة على أن الاطلاق المذكور مع عدم اشتراط حفاف الثوب ، البدن مما يلاقيه ظاهر في الطهارة أيضاً والعموم وإن كان يشمل ما اذا جفت بغير الشمس لكن خرج ما خرج بالاجماع وغيره وبقي الباقي وفي (المدارك) أنه لم يقف على مستند في اشتراط طهارة محل السجود سوى الاجماع المنقول وفيه ما فيه (ولو سلم) فيحوز أن يكون هذا الفرد من النجس مما يجوز السجود عليه لهذه الدلالة فلا يلزم الحكم بالطهارة مع أن هذا الراوي وهو علي ابن جعفر روى عن أخيه عليه السلام جواز الصلاة على الخلف المتنجس ، يقول وإن لم تصبه الشمس فما هم الجواب عن تلك الرواية فهو الجواب هنا (انتهى) وهو فاسد من وجود (الاول) أن خبر علي بن جعفر لم يرد كما قلنا وإنما ورد الصلاة في البيت والدار والصلاة في البيت غير الصلاة على البارية (الثاني) أن المستفاد من الاخبار أن الجفاف إذا كان من غير الشمس لا تجوز الصلاة وإن كان منها تموز ولا يخفى أن عدم الجواز من جهة النجاسة الباقية التي لم تزل من جفاف غير الشمس فيستفاد أن موضع السجود لا بد أن يكون خالياً من تلك النجاسة فيستفاد اعتبار طهارته ويستفاد من جواز الصلاة ارتفاع ذلك المانع فالظاهر منه الطهارة كما لا يخفى على غير ذلك مما ذكره في حاشية (المدارك) وقد أطال الكلام في المقام وأوضحه كل الايضاح (الثالث) أن الاجماع المنقول حجة فضلاً عن أن يكون مستفيضاً ويأتي تمام الكلام في بحث ما يسجد عليه وهذا وقد ذكر المصنف الحصر والبوارى والأرض والنبات والابنية كما ذكر ذلك في (التذكرة والارشاد) وفي (المبسوط والجامع) الحصر والبوارى والأرض وكل ما عمل من نبات الأرض عدا القطن والكتان وفي (نهاية الاحكام والمختلف والتلخيص) بعد الأرض والحصر ذكر ما أشبهها من الانية والاشجار وعن (المهذب القديم) الاقتصار على الأرض والحصر والبوارى والتنصيص على أن غيرها لا يطهر وكذا نقل عن القطب الاقتصار على الثلاثة مع المنع عن غيرها وفي (التبصرة) الاقتصار على ذكر الابنية وفي (الشرائع والبيان والدروس واللمعة) وسائر كتب الشهيد اضافة ما لا ينقل مطلقاً إلى الحصر والبوارى وفي (المعتبر) استظهار الحكم بطهارة الحصر والبوارى والأرض (قال) وفيما عدا الأرض مما لا ينقل تردد وفي (المنتقى) لا يطهر غير الأرض

(١) بل في عبارة التنقيح التصريح بالاجماع على جواز الصلاة على وجه يعم السجود وكذا يظهر من حاشية الشرائع أن المخالف قائل بجواز السجود عليها (انتهى) وإذا ثبت جواز السجود عليها كانت طاهرة للاجماع على أنه لا يجوز السجود على غير الطاهر كما في الفينة والتنقيح والخلاف والمدارك وغيرها من كتب القوم فتأمل (منه قدس سره)



والبارية والمحصروما أتتبه من لمعول من ذت لارض غير قطن و كثر شمس (١) من شيت  
والاواني وغيرهما مما ينقل ويحول ثم لا ينقل مما يس أرض كـت وشربه ونوحه فخره ذمه  
للمشقة وفي (الموحز لحوي) لارض وما تنقله ونوثره ولاية ومشمهم ونوحاً ووتدا وكذا  
السفينة والدولاب وسهم للدابة ولدسة وفي (لمهد - ربح) يحق لارض محوره د حصل  
بها كالمطين الموضوع عليها تضيق وعلى السطح وكذا الحصى شت ررب حلقا وحكمه حكمه  
وكذا لمطينه وكذا اقمير على الخوض والحلقا ويحق لاية مشهمه تنقل من مال  
عادة كالأحصان ولاختب مستدخنة في ... ولاحقة والوشن ولاب نموه عام  
ولرفوف المسرة ولاوتاد مستدخنة في ... وفي (سرح) لا ينقل من لاية ...  
والعطيفة وفي (كشف حق) لاقتصر على ذكر لارض من دون مرمى ... في ( ... )  
في تفسيره لا ينقل من الارض وأحرسم ... لا حوت ولاب مائة ...  
ولاسحر والموالك لاقية عليه ونحوه قطار وفي ( ... ) ... على لاس ...  
قل كما قل (و) المحصر فلم تقف على خبره لامن نارق لعمه وكذا ... من ( ... )  
وعيه ان في (الصحيح والبدن والمرب والمرب) ... المحصر هو ... في ( ... )  
على ذكر الارض والمحصروالتي وكذا في ( ... ) ... في ( ... )  
عادة كالأحصان ولاب ... في ( ... ) ... لا ...  
(المسوط والمنشئ) ... حجر لاس ... في ( ... ) ...  
صاحب الموحز (قل في الشرح) وبيل هذه لاية ... لا ...  
( ... ) ... في هذه قد قل لمصنف ... في ( ... )  
عليها لا مجرد خبرتها ولا مع لحظ ... في ( ... )  
(والروص ولروس ... ) ... في ( ... ) ...  
اجماعاً والشيخ قول آخر في ( ... ) ... في ( ... )  
داحت لارض المحصر ... في ( ... )  
اداً أمته بحسه مل لاول ... في ( ... )  
الحاسة ... في ( ... )  
وان حمل الريح ... في ( ... )  
قول القدر عليه السلام ... في ( ... )  
محتمل لارادة تدويل كلام الشيخ على ... في ( ... )  
ولعله قوي غير ان الريح ... في ( ... )  
عدم التطهير لكن كلام الشيخ يدل على غير هذا الفرد ... في ( ... )  
للخفاف ( ... ) وفي ( ... ) ... في ( ... )  
(المربوس) ... في ( ... )  
بالاهوية أو غيرها غير الشمس لم يظهر عدد عملا لاستصحابه في ( ... )

(١) لعله بيان لغير الارض ( ... )



وتطهر النار ما أحالته (متن)

فلا واحد خلافاً للحنفية وفي (الشرح) ولا يضر انضمام للريح الى اشراق الشمس لعدم خلوه عنه غالباً ونحوه في (للدلائل) وفي (التذكرة والمذهب) وجمع المقاصد وشرح الموجز والروض والمسالك وغيرها انه يطهر ظاهراً وباطناً مع اتحاد الاسم وظاهر (البحار) الاجماع فيه وصرح في (المذهب والروض) (والمسالك) بأنه لا يظهر الباطن مع التعدد كحصى تين وباريتين اذا وضعت احدهما على الاخرى وحقت وقد جعل المصنف كل نجاسة لا تبقى عنها اذا جف المحل حالها حال البول كما في كتبه وكتب الشيدين (والماء جز والمذهب) وفي (النزهة) الاقتصار على الماء والبول التحسين وفي (الخلاف) الاجماع على طهارة الحصر والبولاري من البول واقتصر في (المقنعة والنهاية والمراسم والاصباح وكشف الحق) على البول النص في (المنتهى) على ان يخص به البول لكونه المخصوص قل ورواية عمار العامة ضعيفة وفي (المبسوط) عمم النجاسات واستثنى الحر وقال ان حمله على البول قياس (قال) المحقق وفيه اشكال لان معمله رواية عمار وهي دالة على البول وغيره وفي (التذكرة والمذهب) والمختلف ونهاية الاحكام) التخصيص على ان الخمر كالبول في هذا الحكم واستدل في (الانصاف) برواية عمار (قل) الشارح وامل الشيخ يرى ان اجزاء الخمر لا تزول بالجفاف ولعلها كذلك (انتهى) وانهى الكلام في المسئلة والله سبحانه هو العالم - قوله قدس سره - (وتطهر النار ما أحالته) كذا عبارة (الشرائع) في باب الطهارة (والامة) وصرح بالدخان والرماد في (المبسوط والخلاف والسرائر والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والمنتهى والدروس والذكري والموجز) وفي (البيان) اقتصر على ذكر الرماد وتقل الاجماع في (السرائر وحامع المقاصد) على طهارة كل من الدخان والرماد المستحيلين من النجاسة وهو ظاهر (التذكرة) فان فيها ان دخان الاعيان المحسة طاهر عندنا وهو أحد وجهي الشافعي وما أحالته النار طاهر عندنا وبه قال أبو حنيفة انتهى وفي (الشرح) ان الناس مجمعون على عدم التوقي من رماد النجاسات وأدختها وأبخرتها وفي (الخلاف) الاجماع على طهارة رماد الاعيان النجسة وقد تقدم منا قبل المقصد الثالث قل الاقوال أيضاً في الرماد عند تعرض المصنف له فليراجع ويظهر من (المعتبر) التردد في الرماد فليحفظ وفي (المنتهى) وفي نجاسته بدخان الاعيان النجسة اشكال (والاقرب ان يقال) ان النار أقوى احالة من الماء والماء مطهر فالتار أولى ولان الناس بأسرهم لم يحكموا بنجاسة الرماد اذ لا يتوقونه ولو كان نجساً لتوقوا منه قطعاً انتهى وتقل في (الشرح) عن (المبسوط) ان ظاهره الاجماع على طهارة رماد النجاسات ويظهر من (المقاييس) عدم الخلاف في الرماد وفي (المعتبر) (والمنتهى) أيضاً (والذكري) ما يظهر منه دعوى الاجماع على طهارة دواخين النجاسات في (المعتبر) (والذكري) ان الناس مجمعون على عدم توقي دواخين الاعيان النجسة وفي (المنتهى) دخان الاعيان النجسة طاهر عندنا لخروجه عن المسمى خلافاً لاحد (وقال) في أطعمة (الشرائع) ودخان الاعيان النجسة عندنا طاهر وكذا كل ما أحالته النار فصيrote رماداً أو دخاناً أو فحماً على تردد انتهى والظاهر تعلقه بالاخير وتقلت الشهرة على طهارتهما معاً في شرح (الموجز والبحار والمدارك) وفي (المعالم) (والدخيرة والكفاية) قل الشهرة في طهارة الرماد واستاد طهارة الدخان الى جمع من الاصحاب ونسب الى (المبسوط) القول بنجاسة دخان الدهن النجس مملاً بأنه لا بد من تصاعد بعض أجزائه قبل



وتطهر الأرض بإجراء الماء الجاري أو الزائد على الكر عليها (متن)

الأرض وطهارتها ( وفيه ) أنه لو اشترطنا يوستها لزم انتفاء فائدة التطهير ولزم الحرج والمشقة العظيمة في أيام المطر وفي ( نهاية الأحكام ) لافرق بين الدلك بأرض رطبة أو ياسة أما لو وطئ وحلاً فالأقرب عدم الطهارة وفي ( الروضة ) لا فرق في الأرض بين الجافة والرطبة ما لم يخرج عن اسم الأرض وهل يشترط طهارتها وجهان وإطلاق النص والفتوى يقتضي عدمه ( انتهى ) وعن ابن الجنيّد اشتراط طهارتها ونسبه الاستاذ أدام الله حراسته إلى أبي علي وجماعة وفي ( الروض ) واشترط بعض الأصحاب طهارتها لأن النجس لا يظهر غيره وجفافها ولم يشترطه المصنف بل اكتفى بالرطوبة ما لم يصدق عليها اسم الوحل وهو حسن هذا والمراد بباطن النمل وغيره ما تستره الأرض حال الاعتماد عليها فلا يلحق به حافاتها كما في ( الروض والمسالك ) ولا فرق بين زوال عين النجاسة قبل مباشرة الأرض وعدمه ولا بين رطوبة العجاسة وجفافها كما في ( الاعتبار والمتنهي والنهاية والتذكرة وجامع المقاصد والمهذب وشرح الموجز ) ( والروض والروضة ) وتقل الخلاف في ( المتنهي ) عن بعض الجمهور وفي ( التذكرة ) عن أبي حنيفة وقد اقتصر المصنف على باطن النمل وأسفل القدم كما في ( الإرشاد والدروس واللمعة والبيان ) وهو المقول عن ( المختصر ) الاحمدي وفي ( المقننة والمراسم والجمع والنزهة ) الاقتصار على الخلف والعمل وفي ( التحرير ) نحو ذلك إلا أنه قال بعد قوله وفي القدم استكمال أن الصحيح طهارتها وفي ( الوسيلة والتبصرة ) الاقتصار على الخلف وفي ( الانتارة والتلخيص ) الاقتصار على النمل وفي ( الاعتبار والشرائع ونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى ) ذكر النمل والقدم والخلف وفي ( النافع ) الاقتصار على الخلف والقدم وفي ( المتنهي ) أن المتيقن الخلف والنمل وبعض أصحابنا ألحق أسفل القدم وتدل عليه رواية زارة وعندني فيه توقف وفي ( الروضة والدلائل ) أن المراد بالنمل ما يجعل أسفل الرجل للمشية وقاية من الأرض ونحوها ولو من خشب وخشبة الاقطع كالنمل وفي ( المسالك ) والقباب من أصناف النمل وخشبة الاقطع ملحقة بالرجل أو النمل ولا يلحق به أسفل العصا ورأس الرمح وما شاكل ذلك وفي ( الذكرى ) أن حكم الصنادل حكم النمل والمراد به القباب كما في ( شرح الموجز ) وصاحب ( الموجز ) أضاف الحافر والظلف ( قال ) شارحه ولم أجد ذاكرةً لها غيره وفي ( الروض ) حكم بالحق القباب ونظر في الحاق خشبة الزمن والاقطع وقطع بعدم الحاق أسفل المكاز وكعب الرمح وما شاكل ذلك ( وقال ) أن ما يوجد في بعض القيود من الحاق سكة الحراث ونحوها من الخرافات ونحو ذلك في ( الدلائل ) ويبقى الكلام فبين يمتني على يديه أو على ركبته • • • قوله قدس سره • • • ( وتطهر الأرض بإجراء الماء الجاري أو الزائد على الكر عليها ) قال في ( التذكرة ) بالقاء كر ولم يشترط الزيادة عليه وقريب منه ما في ( المتنهي ) حيث قال بالقاء الكثير ومثله في ( النهاية والتحرير ) ولعله بناءً على ما أشعر به كلامه فيما سلف له من اشتراط كرية مادة ماء الحمام بزيادة على ما يجري منها لكنه هنا لم يشترط كرية الجاري وفي ( جامع المقاصد ) الظاهر أنه لا يشترط الزيادة على الكر إذا صب الماء عليها دفعة ( نعم ) لو أجري منه ساقية بحيث يجري الماء على النجس شيئاً فشيئاً فلا بد من الزيادة بحيث يبقى بعد وروده على المحل النجس كر ( قال الفاضل ) وأما اشتراط الزيادة في الدفعة فكأنه مقطوع بزيادة

لا بالذنوب وشبهه وتطهر الخمر بالانقلاب خلاوان طرح فيها أجسام طاهرة (متن)

وحمل اشتراط الزيادة هنا على النجاسة أو أثرها بحيث يغير شيئاً من الماء أو على أن الأرض النجسة تشرب أول جزء مما أجرى من الكثير أو الاقواء عليه - ﴿ قوله ﴾ - ﴿ لا بالذنوب ﴾ - تقدم الكلام في ذلك وبيان المخالف واشترط الشافعي أن يكون الماء سبعة أضعاف البول - ﴿ قوله ﴾ - ﴿ ويطهر الخمر بانقلابه خلا ﴾ اجماً كافي (المتن) والمذهب البارع وشرح الفضل (وتنفي عنه بخلاف المقدس الأردبيلي في (المجمع) تارة وادعى عليه الاجماع أخرى بل قل في (المذهب) الخمر يطهر بالانقلاب اجماً ويطهر أنوثها سواء كان تاماً أو ناقصاً وإن كانت قبيصة بعد تمامه بالاخذ منه أو بشرب الاذنه له أو تقصه بالسماح ولا يجب ثقب الاذن من جانبه أو سفله لاستخراجه كما يتوهمه من لا تحصيل له وصرح بأن هذا النوع لا يكره - ﴿ قوله ﴾ - ﴿ وإن طرح فيها أجسام طاهرة ﴾ للعلاج كما في (الشرائع والنافع والتحرير والارشاد وجمع المقاصد والمجمع والكفاية) وغيرها وهو المشهور كما في (الكفاية وظاهر المجمع) وفي (الكفاية) أيضاً أن المشهور كراهته وفي (جامع المقاصد) وكذا المصير بسد غليانه المنجس له والنبيذ ولا فرق في الاجسام الطاهرة بين كونها جامدة أو مائعة انتهى وفي أطعمة (الدروس والمذهب البارع) لا فرق في ذلك بين أن يكون به علاج أو غيره وفي أطعمة (الكتاب والشرائع) لا فرق بين أن يكون ما يعالج به باقياً أو مستهلكاً هو ظاهر (جامع المقاصد) وتأمل المقدس الأردبيلي والخراساني في الاستحالة بطرح اغير العلاج وفيما إذا بقي المطروح للعلاج به ونسبه في (الكفاية والمجمع) الى القليل حيث قل وربما قيل باشتراط ذهاب عين العلاج قل في (المجمع) ولا يرد مثله في الآنية لانها مما لا ينفك عنها الخمر فلم تطهر لما لم يكن الحكم بطهرها وإن اقبلت بنفسها (وقال) الفاضل وعندي في العلاج نظر لاحتمال اختصاصه بغير الاجسام والاجسام المستهلكة قبل التحليل بل المتقلبة الى الخمر قبله أو الى الخل معه هذا وخالف لأصحاب على ثلاثة أقوال فيما إذا كان هناك أنا آن في أحدهما خل وفي الآخر خمر فوق من الماء الخمر في الخل شيء من الخمر فالشيخ في (النهاية والتهذيب) على انه يطهر مع انقلاب باقية العصرف كما صورته (والحاصل) انه جعل علامته فخلل الخمر الذي أخذ منه شيء فجعل في الخل كذا ذكره عن (النهاية) في (كشف الرموز والمذهب والمقتصر) واستقر به في (المختلف) لان انقلاب الخمر الى الخل يدل على تمامية استعداد انقلاب ذلك الخمر الى الخل والمزاج واحد بل استعداد الملقى في الخل بصيرورته خلا أتم ولكن لا يعلم لامتزاجه بغيره فذا قلب الاصل المأخوذ منه علم انقلابه أيضاً انتهى والاولى التعليل بدخوله في مطلق العلاج اذ في (التحرير) لا فرق بين استهلاك ما يعالج به أولاً وبرشد اليه خير عبد العزيز بن المهدي كتب الى الرضا عليه السلام المصير بصير خمرأ فيصب عليه الخل حتى يصير خلا قال لا بأس به وانوجود في (النهاية) واذا وقع شيء من الخمر في الخل لم يجوز استعماله الا بعد ان يصير ذلك الخمر خلا وهي لاتص على ان فخلل الخمر الخارج علامة على فخلل الملقى في الخل لاحتمال الاشارة الى الخل الملقى وذهب أبو علي على ما نقله عنه أبو العباس وغيره انه قال في حل الخمر وطهارته ان يمضي عليه وقت تنتقل في مثله العين من التحليل الى التحريم أو من التحريم الى التحليل وفي (السرائر والنافع وكشف الرموز والتحرير والارشاد والدروس والمقتصر) بقاؤه على التحريم لتنجيس



وفي تطهير الكاب وخنزير د و قعا في لمأحة مصر ماحا واندرد د مروح د مر  
وتقادمه عهدا حتى ستحاب ترب طر ( مم )

بحسب ما يصفحه من شئ منكم وحسب الحلال والحرام في الدنيا والآخرة  
 صهر مدبر لأصحاب كذا في (تأليفه عدد) في (المدكرى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى)  
 (المدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى)  
 ثم هو لا حصر في (المدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى)  
 (المدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى) في (مدركى)  
 و (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 مستند من مدبر لأصحاب كذا في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 مدركى (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 وفصل في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 مستعملا في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 يفرق مدركى في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 ولد مدركى في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 المكاف في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 انظار في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 ولا طعمة من تعرض في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 دوس سرط و (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 صغير لاس في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 وحمله من (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 الاحكام في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 قوله قدس سره في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 اذ امرت في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 الاول والطهارة فيها أيضاً مقنونة عن طاهر (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 بحور التيمم نواب القبر مستواً أو غيبه وهو معنى طهارة نواب حذرة كذا في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 الاحكام في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)  
 عند الفقهاء تعبير لآخر واقتلابها من حال إلى حال وقد حصل في حكمها طهارة وعقد لأصوليين  
 عبارة عن تعبير الوعوبة وهي مد لم تعبر على هذا لم يعبر انتهى (فأما) في (المدركى) في (المدركى) في (المدركى)

ويكفي ازالة العين والاثر وان بقيت الرائحة واللون لمسر الازالة كدم الحيض ويستحب صبغه بالمشق وشبهه ويستحب الاستنظام بتثنية الفسل وبثليثة بعد ازالة العين وانما يطهر بالفسل ما يمكن نزع الماء المفصول به عنه لا ما لا يمكن كالمائعات النجسة وان امكن اصال الماء الى اجزائها بالضرب (فروع) (الاول) لو جبر عظمه بعظم نجس وجب نزعه مع الامكان (الثاني) لا يكفي ازالة عين النجاسة بغير الماء كالفرك ولو كان الجسم صقيلا كالسيف لم يطهر بالمسح (الثالث) لو صلى حاملا لطيوآن غير مأكول صحت صلاته بخلاف

(ونهاية الاحكام والمنتهى) عدم طهارة الكلب اذا صار ملحا بخلاف العذرة اذا صارت ترابا وفي موضع آخر من (المبسوط) حكم بعدم طهر تراب العذرة وحكم في (المبسوط) أيضا بنجاسة تراب القبر المختلط بالمت (قال في الذكرى) وكأنه يرى طهارة ظاهر الميت بالنسل خاصة ولا يحكم بالطهارة بالاستحالة والظاهر انه لمخالطة الدم النجس وغيره وحكى عنه ذلك في (المعتبر) وحمله على قبر كافر بعيد انتهى ما في (الذكرى) وفيما نسب الى الشهيد ان بعضهم ذهب الى انه لو وقع في المملحة وهي ماء ثم جد الماء وصار ملحا طهر (قال) وهو خروج عن موضوع المسألة (وقال) الشهيد في حواشيه ان كان هذا الماء قد ركد طهر الجميع والا نجس وقيد في (جامع المقاصد) العذرة بما اذا كانت يابسة اذ لو كانت رطبة لنجست التراب الغير المستحيل ومثله الشهيد الثاني (قلت) وينبغي مثل ذلك في الكلب (ولعلم) ان من المطهرات الاسلام كما في (الدروس) (واللمعة وحواشي الشهيد) وفي (التحرير والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس) انه انما يطهر بدن الكافر دون اطلاقه برطوبة من ثيابه وغيرها وكذا في (اليان) الا انه قال ايضا والفضلات الطاهرة من المسلم اذا كان عليه نجاسة خارجة لم يطهرها الاسلام (قلت) قد استفاد من هذه طهارة عرقه فليتأمل وفي (الروضة) يطهر بدنه وما يتعلق به من شعر ونحوه لا تنفذه كثيابه (وقد يقال) ان العرق يدخل تحت قوله ونحوه فأمل ولعله اراد بنحوه الظفر واما عرق الابل التي طهرها الاستبراء بعد ان كانت نجسة بالجلل فلم اجد من تعرض له او اشار اليه وقد مر ان جماعة كثيرين من علمائنا قالوا بطهارة عرقها حين الجلل \* قوله قدس سره \* (ويكفي في التطهير ازالة العين والاثر) \* تقدم قل الاقوال في المسألة مما لا مزيد عليه \* قوله \* (يستحب ثنية الفسل) \* انما يتمشى على القول بالاكفاء بفسلة واحدة واما على التعدد فتستحب الثالثة حيث لا تجب كما في (جامع المقاصد) \* قوله \* (ويستحب صبغه بالمشق وشبهه) ظاهر (الوسيلة) الوجوب حيث قال (واما) الثوب فيجب غسله بالماء حتى تزول العين والاثر فان لم يذهب اثرها وكان مذكك من دم الحيض والاستحاضة والنفاس صبغ موضع الاثر ببعض الاصباغ (انتهى) قال في (المعتبر) (والمنتهى ونهاية الاحكام) ان الوجه في ذلك ستره وقريب منه ما في (الذكرى) وفي (المقنة والنهاية) ليذهب الاثر وهو المروي في (التهذيب) حيث قال الكاظم عليه السلام حتى يذهب اثره لكن في (المعتبر) اسقط قوله ويذهب اثره (ولعله) فهم من ذهاب الاثر ذهابه في الحس واستكراهه \* قوله \* (كالمائعات النجسة) تقدم الكلام في ذلك فغير مرة وكذا قوله لو جبر عظمه



الضرورة المضمومة المشتعلة على النجاسة وإن كان وسطه مشدوداً بذرف جبل طرفه  
 الآخر مشدود في نجاسة صحته صلواته وإن تحركت بحركته (الرابع) ينبغي في الماء  
 ورود الماء على النجس فإن عكس نجس الماء ولم يطهر المحل (الخمس) اللبن إذا كان  
 ماؤه نجساً أو نجاسة طهر بالطبخ على أشكال وإن كان بعض أجزائه نجساً كالمدره  
 (السادس) لو صلى في نجاسة معفو عنها كالدسم اليسير أو فيما لا يتم الصلاة منه منه  
 في المساجد بطلت في كلام في الآنية في أقسامه (الاول) في اتخاذ من الذهب  
 أو الفضة ويحرم استعمالها في أكل وشرب وغيره وهل يحرم آتاه امرئ لا يعلم  
 كثرين الجالس فيه نظر أقرب التحريم (متم)

(الحاصل) في مخرج من ماله كماله في الصلاة في الماء في (السادس)  
 (المدره) حاتم (المرء) في حكمه لا يجمع في (السادس) في (السادس)  
 العاصم في كلام في الآنية في أقسامه (الاول) في اتخاذ من الذهب  
 في المرأة للماء في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 سره (السادس) في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 في حرم الشرب في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 (الولد كرى) والمجمع (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 وحمله في (السادس) في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 أولاً لا يجمع لكل قبل كرهه في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 غيره في (السادس) في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 وتدنا كما في (السادس) في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 أجمع المسلمين على تحريمه الأكل والشرب في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 الأصحاب على تحريم استعماله في الذهب والمصنوع به في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 والمفيد وسلار والشيخ في (السادس) في (السادس) في (السادس) في (السادس)  
 في أواني الذهب والفضة مستنداً إلى قوله عليه السلام إنه يخرج في طهارة جهنم (قال في الذكرى)  
 وهو يلوح من كلام أبي الصلاح في قوله قدس سره رحمه الله (وهل يحرم أخذه غير الاستعمال  
 كثرين الجالس فيه نظر أقرب التحريم في تحريم أخذه غير الاستعمال هو المشهور كما في (المدرك)  
 (والكفاية) ومذهب الأكثر كما في (المجمع) وبه قول الشيخ والمحقق في (المعتبر) واليوسفي في (كشف  
 الرموز) والمصنف في (المتن) وولده في (الايضاح) والمحقق الكركي وهو ظاهر الشهيد في (الذكرى)  
 واستقر في (المتن) الجواز وفقاً لابن إدريس واستحسنه صاحب (المدرك) ومال إليه شيعه  
 في (الجمع) والتحريم مذهب أحمد وأحد قول الشافعي (وقال في الذكرى) وفي المشاهد والمساجد  
 نظر وكأنه أراد تزيتها بتأديله الذهب والفضة وتردد في ذلك في (المدرك والكفاية) وبمقتل  
 إرادة زخرفة السقوف والحيطان وهذا قال الشيخ في لائحه في تحريمها والأصل الإباحة ومثله قال

ويكره المفضض وقيل يجب اجتناب موضع الفضة (الثاني) المتخذ من الجلود ويشترط طهارة اصولها وتذكيتهما سواء اكل لحمها اولا ثم يستحب الدبغ فيما لا يؤكل لحمه اما المتخذ من العظام فانما يشترط فيه طهارة الاصل خاصة (متن)

الاردبيلي وابن ادريس على المع من ذلك كله (قال في المدارك) وهو أحوط وفي (المجمع) على تقدير التحريم لا ينبغي الفرق بين المشاهد وغيرها ودليل التعظيم وميل قلوب الناس لا يصلح لتخصيص الدليل لو كان موجودا ﴿قوله قدس سره﴾ (ويكره المفضض الخ) اختلف الاصحاب على أقوال ففي (الشرائع وكشف الرموز والتمهي والمجمع والكفاية) ١٤ مكروه وفي (الخلاف) أيضا انه مكروه لكن سوى بنه وبين أواني الذهب والفضة وقد علت حمل كلامه على التحريم ولذا سب إليه في (الايصاح وكشف الرموز) العول بالتحريم في هذه المسألة وهو أصح القولين كما في (جامع المقاصد) والمشهور كما في (الكفاية) انه يجب اجتناب موضع الفضة فيعدل بضمه عنه وهو خيرة (المبسوط والمهذب والجامع والتذكرة ونهاية الاحكام والايضاح والذكرى) (والدروس والبيان والموجز وجامع المقاصد) وظاهر (النهاية والسرائر ولارشاد) وجمله اليوسفي أحوط واستحوذ في (التمهي) ونسبه في (المدارك) الى عامة المتأخرين وقواء الفاضل في شرحه واستحسنه المحقق في (المعتبر) واستحسنه صاحب (المدارك) وقال في (التمهي) الاحاديث وردت في المفضض وهو مشتق من الفضة في دخول الآنية المضية بالذهب نظر ولم أقف للاصحاب فيه على قول والاقوى عندي جواز انخاذه (نم) هو مكروه اذ لا ينزل عن درجة الفضة وفي (نهاية الاحكام) لا فرق بين المضيب بالفضة والذهب لتساويهما في المنع والملة وفي (الذكرى) وهل ضبة لذهب كالفضة يمكن ذلك كأصل الاماء والمنع لقوله صلى الله عليه وآله هذان محرمان على ذرأمتي (قل) والضبة ما يشعب بها الاناء وفي (المجمع والمدارك) ان الآنية المذهبة كالفضة في الحكم بل هي أولى وفي (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد) ان هذا التحريم مشترك بين الرجال والنساء اتفاقا ﴿قوله قدس سره﴾ (وتذكيتهما) قال في (جامع المقاصد) انما تشترط التذكية فيما ينجن بالموت وهو ماله نفس دون ماله نفس له انتهى ويدل على الحكم الاجماع كما في (المدارك) وغيرها وعلى قول الصدوق وأبي علي لا تشترط التذكية كما مر وفي (المدارك) قال ان المسألة محل تردد لان الاجماع انما انعقد على النجاسة قبل الدبغ لا بعده وقطع الشهيدان بالمنع من استعمال ما لم يثبت تذكيته ﴿قوله قدس سره﴾ (ويستحب الدبغ فيما لا يؤكل لحمه) وفاقا (لشرائع والمعتبر) وغيرها وخلافا (للكلاف والمبسوط ومصباح النسيب والبيان) حيث منع فيها من استعمال جلد مالا يؤكل لحمه حتى يدبغ بعد ذكاته ومال اليه اليوسفي في كشفه وجهه في (جامع المقاصد) أحوط (واحتج) عليه في (الخلاف) بأن الاجماع واقع على جواز استعماله بعد الدبغ ولا دليل قبله (قال في المعتبر) انما حكنا بالاستحباب تفصيلا من الخلاف وفي (جامع المقاصد) وربما اعتبر الدبغ ان استعمال في مائع قل وفيه ضعف ﴿قوله﴾ (أما المتخذ من العظام فانما يشترط فيه طهارة الاصل خاصة) لا التذكية وفي حكم القرن والظلف والشعر والوبر والصوف كما في

(الثالث) المتخذ من غير هذين ويجوز استعماله مع طهارته وان غلائمه واواني المشركين طاهرة وان كانت مستعملة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة وتفضل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرات اولهن بالتراب (متن)

(الذكرى) وعند السيد لا يشترط طهارتها أيضا **قوله** ﴿ المتخذ من غير هذين يجوز استعماله مع طهارته وان غلائمه ﴾ المراد بهذين آنية الذهب والفضة وآنية الجلود والعظام وهذا مما قطع به الاصحاب وقيل عليه الفاضل الاجماع وما وجدت مخالفا الا الشافعي حيث حرم ذلك في أحد قولييه وفي (التذكرة) انه مذهب علمائنا وفي (المتن) انه قول أكثر أهل العلم الا انه روى عن ابن عمر انه كره الوضوء في الصفر والنحاس والرصاص واختاره أبو الفرج لتغير الماء منه (انتهى) **قوله** قدس سره ﴿ واواني المشركين طاهرة وان كانت مستعملة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة ﴾ اتفاقا كما في (شرح) الفاضل وفي (جامع المقاصد والمدارك) وفي حكم الاواني ما يأتى ما بأيديهم الا الجلد واللحم وتوقف في (التذكرة) في طهارة المائع (وقال) المقدس الاردبيلي وضمن على ما فهمت من الأدلة عدم نجاسة الجلود واللحوم من ذي النفس أيضا لا مع العلم الترمعي بكونه في يد الكفار ولا استبعد الاكتفاء على القرائن الدالة على الذكوة واستعمل المسلم ايها في المطروحة منها وكذا جميع ما يشبهه بالنجاسة حتى البول والدماء والروث وان سلم ان الاصل في الحيوان التحريم فلما هو في تحريم اللحم قطع انتهى (قلت) وما ذكره من الحكم بطلانه المشتبه مذكور في (المتن) (والذكرى) وقيل في (المتن) ولو جهل مباشرتهم لها كان استعمالها مكروها وجعل في (المتن) (ونهاية الاحكام والمتبروالمجمع) ما في الاخبار من النهي فيها على الكراهة أو العلم بالبشرة (انتهى) ومن يجري الظن يجري العلم بحكم نجاستها • **قوله** قدس سره • ﴿ وتفضل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرات ﴾ • قل في (المتن) الولوغ عبارة عن شرب الكلب مما في اناه بطرف لسانه ذكره صاحب (الصحيح) وألحق الفاضلان الكركي وصاحب (المدارك) به لاطلع بلسانه لفهوم المواقعة ومنعه صاحب (المجمع) الا أن يقوم اجماع على عدم الفرق وفي (جامع المقاصد) ولا يلحق به مباشرة أعضائه ولا وقوع لما به وفي (غاية المرام والذكرى) ان المفيد لم يفرق بين الولوغ والوقوع والمباشرة وكذا قل ذلك في (المتن) عن الصدوقين وفي (الذكرى) عن الصدوق قضا (قال في المتن) واختلف العلماء في العدد (قال) علماؤنا أجمع الا ابن الجنيب انه يجب غسله ثلاث مرات احداهن بالتراب وفي (الذكرى) الاجماع على الثلاث في ولوغ الكلب وسبه في (الجامع) الى الرواية وفي (جامع المقاصد والمذهب) انه المشهور بين الاصحاب والنصوص المتبررة واردة به • **قوله** • ﴿ أولهن بالتراب ﴾ • اجماعا كما في (الفنية) وهو المشهور كما في (المختلف والمذهب البار والمقتصر وغاية المرام) ومذهب الشيخ واتباعه كما في (كشف الرموز) ومذهب الأكثر كما في (المدارك) وفي (الاتصار والمخلاف وجعل العلم والعمل) احداهن بالتراب (وقال) أبو جعفر محمد بن علي الطوسي في (الوسيلة) احداهن بالتراب وروي وسطاهن وفي (الفتية) (والفتن) مرة بالتراب ومرتين بالماء وفي موضعين من (الفتنة) ان وسطاهن بالتراب وفي (الاتصار) (والفتية) الاجماع على وجوب مسحة بالتراب وغسلتين بالماء وأوجب أبو علي سبعا أولهن بالتراب

ومن ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء ومن الجر والجرذ ثلاث مرات (متن)

والشيخ ابن دريس كان يروي كما مل نفسه في (الذكرى) في التراب المزعج بالماء تحصيلاً لحقيقة غسل (١) مقامه في (المتن) عداته ودوحه في (الختاف والمذهب البار) عدم اعتباره وق به في (المدايك) مقبده الشبه الثاني بما اذا لم يخرج التراب المزعج عن كونه تراباً ولا يجوز وحزه الشهيد في (الذكرى) اجزاء المزعج وعدمه لا طلاق الخبر واشتراط في (المتن) والتذكرة والدروس (البيان) مجمع المقاصد طهارة التراب واحتمل اعمه في (نهاية الاحكام) ومال اليه في (المدايك) وقال أبو علي التراب أو هو يقيه مفعوله ولم يبدد مفعله واحتمل العياض مطلقاً كظاهر أبي علي في (التحريم) وقال الشيخ في المبسوط له لم يوجد التراب مفعوله يشبهه كالاشنان والصابون والحصى وطائرهـا تحريمه فاعلم المصنف في جملة من كتبه (المتن) واشيد في (البيان) ملحق بمقد التراب فساد الحلال استعماله (دخلفق كأي العاص في غير (الموجز) وأما فيه فقد وافق الشيخ في قوام هذه الاسـه مقامه (مع فقد وطهر (الامة) وصريح (الروضة) عدم اللاحق وفي (المدايك) ان الاصحاب شابهوه وحرانها وفي (جمع المقاصد) ان الخروج عن النص مشكل والخروج عن مقالة جمع من الاصحاب عند اشكالا وحزه الشيخ وجمع من الاصحاب انه لو تعذر التراب سقط اعتباره وطهر لانه افضل من غيره وسنذكره في (المدايك) وقد تقدم في مبحث الغسالة والاسرار تطهر صالح في مفعوله قولنا ومن ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء وهذا مختار المصنف في أكثر كتبه ذكر ذلك أيضاً في (الختاف) قال انه اختاره في أكثر كتبه واختاره صاحب (الموجز الروضة) (والمدايك) وقال في (المتن) فلان ابن ادريس حكم الخنزير حكم غيره من النجاسات في انه لا يعتبر فيه التراب وهو الحق والحكم مختص بالكذب فلا يعمد الى غيره ونسبه الفاضل الى ظاهر الاكثر وهو صريح (الختاف) وفي (المبسوط) والخلاف والمصباح ومختصره والمذهب) انه كولوغ الكذب وفي (المبسوط) ان الحد لا يفرق بينهما ونسبه في (المتن) الى الجمهور ونقل القاضي عن الشافعي في مقدمه يغسل مرة واحدة وخطاه ستر أصحابه وفي (المعتبر والامة) استحباب السبع ولم يرجح أبو العباس في (المذهب) شيئاً من قوله (ومن الجر والجرذ ثلاث مرات) كما في (الترميم) وانفع وكشف الرموز والنهاية والتهذيب في الحر كما قلده الابي وصاحب (المدايك) وعلمهما أراد صيد (البهية) ومنه طعمة (المذهب) كما في شرح الفضل والا قد قل في طهارة (النهاية) فان أصابها الخنزير وشي من الشراب المسكر وجب غسلها سبع مرات بل الثلاث مذهب الشيخ في (الخلاف) لا يجابه الثلاث بالماء في كل نجاسة سوى الولوغ ونقل في (كشف الرموز والمدايك) عن (المبسوط والجل) انه يفضل الاثنا من الخمر سبعاً ونسب الفاضل الى ظاهر (المبسوط) السبع في كل مسكر والى (جل) الشيخ واقتضاه ذلك في الخمر وهو الصحيح وفي (المدايك) نسب الى (النهاية) السبع في موت الفأرة وهو كذلك وذلك صريح في (الوسيلة) فيها وفي كل مسكر وهو صريح (الذكرى) وحامع المقاصد وتعليق النافع في المسكر والجرذ (والدروس والبيان والافية) في الفأرة

(١) لان قوله عليه السلام اغسله بالتراب كقولك اغسل رأسك بالسدر والخطمي فعمله على ذلك بالتراب بعيد وهو قوي جداً (منه قدس سره)



**﴿فروع﴾ (الاول) لو تطهر من آنية الذهب او الفضة او المنصوبة او جعلها مصباحاً الطهارة صحت طهارته وان فعل محرماً (متن)**

ما في (المدارك) حيث قل وان لم يسبق التعفير لم يحصل له من الفسلات شيء وفي (الدروس) ويسقط العدد في الكثير ولا يكفي عن التعفير مع القدرة عليه على قول انتهى (وقال) الشيخ في (الخلاف والمبسوط) اذا وقع الكلب في اناء ثم وقع ذلك الاناء في الماء الكثير الذي بلغ كراً فما زاد لا ينحس الماء. ويحصل له بذلك غسلة من جملة الفسلات ولا يطهر الاناء بذلك بل اذا تم بعد ذلك طهر وامله أراد أن الوقوع كان بعد التعفير لان كان ممن يشترط كون التعفير قبل الفسلتين وكيف كان فمقتضى عبارته وجوب التعدد في الكثير أيضاً وبه حكم في (المعتبر) الا انه اكتفى في تحقق التعدد في الجاري بقاء الجريتين عليه مع تقدم غسلة بالتراب وفي موضع آخر من (المبسوط) ان وقع الاناء في ماء جار وجرى الماء لم يحكم له بالثلاث لانه لم يفسله ولا دليل على طهارته بذلك ونحوه في (المهذب) وقطع في (المتن) باحساب كل جرية غسلة قال اذا قصد غبر معتبر فحري مجرى ماله وضعته تحت المطر قال ولو خضضه في الماء الكثير وحركه بحيث تخرج تلك الاجزاء الملاقية عن حكم الملاقاة ويلقيه غيرها احتسب بذلك غسلة ثانية كالجريات (قل) ولو طرح فيه ماء لم يحسب به غسلة حتى يفرغ منه سواء كان كثيراً بحيث يسع الكر أو لم يكن خلافاً لبعض الجمهور فانه قال في الكثير اذا وسع قلتين أو طرح فيه ماء وخضض احتسب به غسلة ثانية (والوجه) انه لا يجوز غسلة الا بتفريغه منه مراعاة للعرف ولو كان المغسول مما يقتدر الى العصر لم يحتسب له غسلة يعني اذا صب عليه الكثير وفي موضع آخر منه في آخر كتاب الطهارة ذكر ذلك الا انه قل بمد قوله الا بتفريغه منه الا أن يسع كرافصاعداً فان ادارة الماء فيه تجري مجرى الفسلات لمرور جريات من الماء غير الاولى على اجرائه (ثم قال) والا قرب بعد العبارة الاولى عندي بعد ذلك كله ان العدم انما يعتبر لو صب الماء فيه أما لو وقع الاناء في ماء كثير أو جار وزالت النجاسة طهر يعني من غير اعتبار تعدد الجريات أو الخضض ونحوه في (التذكرة ونهاية الاحكام) وهو خيرة الشهيد كما عرفت في غير الولوج ونص الصدوق على اعتبار المرتين اذا غسل الثوب من البول في الراكد وحمله في (الذكرى) على الغليل أو الاستحباب \* - \* قوله قدس سره \* - \* ﴿لو تطهر من آنية الذهب (١) والفضة الى قوله صحت طهارته﴾ \* المراد انه تطهر منها بالاغتراف أو الضب منها في اليد ثم التطهير بما في اليد لا بوضع

(١) البحث في المسألة أن يقال التطهر من الماء المباح في آنية المنصوبة والمستعملة من الذهب والفضة اما أن يكون بالاغتراف منها ومثله الضب في اليد والفسل به واما ان يكون بالصب منها على الاعضاء المقسولة ولما أن يكون بنفسه فيها والاو قد سبق فيه النصب أفعال الوضوء فلا مانع من الفسل به بعد حصوله في اليد والثالث قد غصب فيه بنفس الوضوء لان النفس غصب ذو وضوء الا ان ينوي الاخراج والثاني محتمل الحاقه بالاو أو بالثالث وعلى التقادير اما أن يكون متمكناً من استعمال الماء المباح في الاناء المباح بحيث لو أراد الوضوء به لم تبطل الموالاة أولاً يكون متمكناً فعلى الاول يصح وضوءه بانحو الاول أعني الاغتراف من دون اشكال وعلى الثاني أي ما اذا لم يكن



## بمخلاف الطهارة في الدار المنصوبة (متن)

الأعضاء فيها للطهارة أو الصب منها على أعضاء الطهارة كما نبه عليه في (جامع المقاصد) وصرح به في شرح الفاضل والحكم بصحة طهارته فيما ذكر لمصنف خيرة (المذهب والجوهر) على ما نقل (وجمع المقاصد) وقطع في (المعتبر والذكرى والبيان) بالصحة في غير المنصوبة ولم يتعرض فيها لبيان التحريم لا يتناول شيئاً من أجزاء الطهارة (وقل في المتن) مدّن حكم صحة الوضوء منها أو حملها مصاً ونسب الخلاف في الأولى لبعض الحنابلة وفي الثانية ببعض الجمهور ونسب أوفق للشعبي وسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي منه (ولو قيل) أن الطهارة لا تتم إلا بتراعى الماء المهي عنه فستجبل الأمر لاستعمالها على المفسدة كان وجهاً (قل في المدارك) مدّن قل ذلك عن (المتن) هو حديث ثبت انتوقف المذكور أما لو تطهر منه مع التمكن من استعمال غيره قبل فوات المولاة فظاهر الصحة توجه الأمر باستعمال الماء حيث لا يتوقف على فعل محرم وخروج الاسترخاء المحرم من حقيفة الطهارة انتهى وإنه الكلام متين وفي (الهداية) لا يشترط في صحة الوضوء اسحة الآنية فلو انتفى من مباح في منصوب صح وكذا لو كانت ذهباً أو فضة وفي (الحواشي) لما سعة إلى الشهيد عند قول المصنف صحت طهارته، نصه شرط أن يكون صاحب الآنية غائباً لا يمكن إيصاله إليه أو تطهر عند ضيق الوقت ويصل ذلك الزكاة والحس ونية الصود في الدار المنصوبة أما الصود فلا في (شرح المصل) وعندني في حرمة لاغتراف منها أو صب ما فيها تردد لأنهما من الإفراغ الذي لا دليل على حرمة قبل قد تبطل الطهارة من المنصوبة ولو بالاغتراف أو الصب في اليد لا على أعضاء الطهارة لمفاتهما المبادرة إلى الرد الواجب والمناقاة ممنوعة مطلقاً وقد لا تجب المبادرة (نعم) إن وحت وتحققت المناقاة وقتنا بالهي عن الاضداد الخاصة توجه البطالان (انتهى) وفي (جامع المقاصد) ومثل ذلك لو تطهر مكشوف العودة اختياراً مع باظر محرم وإخراج الحس والزكاة والكفارة في الدار المنصوبة أو نوى الصوم إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة - **تنبيه قوله** - (بمخلاف الطهارة في الدار المنصوبة) فإن الطهارة فيها عين التصرف فيها المهي عنه كما في (المتن) وفي (الذكرى) بمخلاف الصلاة في الدار المنصوبة والبطالان في هذه هو مذهب أكثر المتأخرين كما في (جامع المقاصد) وقال فيه أن الفرق بين المسألتين غير واضح إلا أنه صار إلى ما عليه الأكثر (وقل) الفاضل الهندى أن البطالان ممنوع لأن التصرف فيها هو الكون فيها وليس من أجزاء الطهارة في شيء وإنما الكون في المكان من لوازم الجسم قال وهو خيرة (المعتبر) وتردد ابن إدريس في بعض مسائله (وأجاب) عن ذلك الاستاذ الشريف بوجوب (الأول) أن

متمكناً من الماء المباح بل انحصر الماء في الأثناء المنصوب فهناك وجهان البطالان لأن الاغتراف يستلزم التصرف فإذا أخذ أولاً وغسل وجهه صح غسل وجهه فإذا أراد غسل يده كان منياً عن تناولها والصحة لأن تفرغ الآنية المنصوبة إما جائز أو واجب كما إذا كان هو الغاصب فإذا توضأ بقصد الإفراغ صح وكذا إذا توضأ غافلاً عن ذلك وأما إذا توضأ بقصد أنه غصب أيضاً فيطل وأما إذا كان متبكناً من المباح حين النفس فإن قلنا أنه بإخراج يده يحصل إفراغ ولو يسيراً فلو قصد الوضوء ليفرغ على هذا الوجه احتمال بالادخل الصحة على تأمل (منه قدس سره)







( الموجز الحاوي ) وظاهر ( الوسيلة ) وغيرها وقد ذكر جماعة القولين من دون ترجيح وفي ( الدروس ) انها تشبه الشرط من وجه وفي ( الحواشي ) المنسوبة الى الشهيد ان النية اعتبارين من حيث المقارنة فتكون من الافعال ومن حيث التقدم فتكون من الشروط ( وفيه ) أيضا ان الشرط هو الايتان بالنية والفعل نفسها وفي ( التحرير والتذكرة ) النية ركن في الصلاة إجماعا والاجماع على انها ركن في الصلاة منقول في مواضع كما يأتي ان شاء الله تعالى وقد جعل الشهيد في ( قواعد ) والمصنف في ( نهايته ) وصاحب ( المسالك ) الركن مقابلا للشرط لكن في ( كشف الثام ) في الصلاة جعل الركن أعم من الشرط أو الشطر وهو صريح ( المنتهى ) وغيره كما يأتي في كتاب الصلاة ويظهر من ( كشف الثام ) هنا ان هناك قولاً أو احتمالاً بأنها مترددة بين الشرط والافعال حيث قال سواء كانت من الافعال أو الشروط أو مترددة وفي ( الروض ) ذهب بعضهم الى انها مترددة بين الشرط والجزء وانها بالشرط أشبه جمعا بين الاداة لتعارضها وفي ( جامع المقاصد ) في بحث الصلاة ( وحاشية الميسر والمسالک ) الاظهر انها مترددة بين الشرط والجزء كما هو خيرة ( النافع ) كما في الاخيرين وهي بالشرط أشبه منها بالجزء ( انتهى ) وفي ( الذكرى ) بعد أن قل وقيل ان النية شرط لاجزاء واحتج لذلك بما احتج ما نصه ( وتحقيق الحال ) ان الجزء والشرط يشتركان في انه لا بد منهما اذا كان الجزء ركنًا ويفترقن بأن الشرط ما يتقدم على الماهية كالطهارة وستر العورة والجزء ما يلتم منه الماهية كاركوع والسجود ( وقيل ) الجزء ما تشتمل عليه الماهية وتقض بترك الكلام والفعل الكثير وسائر المفصلات فانها مما تشتمل ماهية الصلاة على وجوب تركها مع انها لا تعد جزءاً وانما يعدها بعضهم شروطاً ( وأجيب ) بأن المراد بما تشتمل عليه الماهية من الامور الوجودية المتلاحقة التي افتتاحها التكبير واختتامها التسليم وظاهر ان التروك أمور عدمية ليس فيها تلاحق وهذا فيه تفسير آخر الاجزاء وحينئذ الشروط ما عداها ( وقيل ) ان الشرط ما يساوق جميع ما يعتبر في الصلاة والركن ما يكون معتبراً فيها لا بمساوقة فان الطهارة والاستقبال تساوق الركوع والسجود وسائر أفعال الصلاة بخلاف الركوع فإنه لا يصاحب جميع الافعال ولا ريب ان حقيقة الصلاة انما تلتم من هذه الافعال المخصوصة مما لم تشرع فيما ليس بمحصل وان وجد منه سائر المقدمات وظاهر ان النية مقارنة للتكبير الذي هو جزء وركن فلا تعدى بنظائرها في الاجزاء خصوصاً عند من أوجب بسط النية على التكبير أو حضورها من أوله الى آخره ولان قوله تعالى ( وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ) مشعر باعتبار العبادة حال الاخلاص وهو المراد بالنية ولا نعني بالجزء الا ما كان متظماً مع الشيء بحيث يشمل الكل حقيقة واحدة انتهى ( ثم انه أجاب ) عن أدلة القول بالشرطية وهي خمسة وفي ( الروض ) ذكر هذه الاجوبة وردّها كما رد أدلة القول بالجزئية وفي ( المذهب البارع ) فائدتها فيمن نذر ان لا يخل بشرط أو جزء ويلحقه حكم ما يقويه المجتهد

التكبير فان صلاته تبطل على القول بالجزء خاصة لزيادة (١) وقد أطلال

(١) السقط الحاصل في هذا المكان لم نثر عليه بعد مراجعة جميع النسخ التي بأيدينا والظاهر انه تلف من هامش المسودة قبل النقل الى الميضة فبقي مفقوداً من جميع النسخ و بعد مراجعة الروض ظهر لنا ان الساقط هنا بيان ثمة ثانية نقلها في الروض عن بعضهم وهي ما لو سهى عن فعل النية بعد التكبير ففعلها ثم ذكر قبل أن يكبر فعلها سابقاً فتبطل الصلاة على القول بالجزء خاصة لزيادة الركن وورده في الروض بأن زيادة النية مما تستثنى من بطلان الصلاة بزيادة الركن الى آخر ما ذكر ( محسن )

وفروضه سبعة الاول النية وهي ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا «متن»

[illegible]

ثم اعتقد ذلك وهو في عملها أجزاء ذلك ( ثم قال في الذكرى ) ان هذين القولين غريبان ومشكلان لان المقارنة والواقعة في الاتناء أشكل لخلو بعضها عن نية وحملها على الصوم قياس محض مع الفرق بان ماهية الصوم واقعة ( قلت ) يمكن أن يكون مراد الجعفى التقدم مع المقارنة المعتبرة ثم الغفلة وبالمية استدانتها فعلا الى الفراغ مراده الاستدانة

ان يريد أبو علي بابتدائها غسل الكفين وما بعده الى غسل الوجه وفي ( الحواشي ) المنسوب اليه ان النية ( عند المتكلمين ) ارادة بالقلب يقصد بها الى الفعل ( وعند الفقهاء ) ارادة الفعل النخ ما هنا ( ثم قال ) فيها وهذا التعريف صادق على العزم فانه لما لم يشترط فيه المقارنة كان أعم من النية والعزم والعام لا يدل على الخاص ( ثم قال ) ان المقارنة علمت من قوله على الوجه المأمور به شرعا فانه مع عدم المقارنة لا يكون واقعا على الوجه المذكور وفي ( التنقيح ) نقل عن الفقهاء والمتكلمين ما نقله الفخر في رسالته ( ثم قال ) وزاد بعض المتكلمين قيد الحدوث فقال ارادة حادثة مقارنة لتخرج ارادة الله تعالى لانه يقال أراد الله تعالى ولا يقال نوى الله تعالى ( ثم قال ) ولا حاجة اليه لخروج ارادته تعالى بقيد المقارنة لان ارادة الله تعالى ليست مقارنة للفعل عند المتكلم اما عند القائل بقدمها فظاهر واما عند القائل بحدوثها كالمرتضى فيقول انها ليست بنية اجماعا ( ونقل ) الفاضل عن تسليك المصنف انها ارادة مقارنة وفي ( الشرائع ) انها ارادة تفعل بالقلب ( ورده ) المصنف بلزوم التكرار ( وأجيب ) بانه احتراز عن اللغوية وعن ارادة الله تعالى وانه نبه بذلك على مقدمتي دليلها وفي ( جامع المقاصد ) ان الارادة في التعريف جنس يتناول كلا من النية والعزم لانها أعم من أن يقارن الفعل أولا ( ثم قال ) ان قوله على الوجه المأمور به ان علق بإيجاد كما هو المتبادر صدق على العزم فلم يكن التعريف مانعا ( وعرفها ) الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته بانها الارادة الباعثة على العمل المنبئة عن العلم ( ثم قال ) ولا بد فيها من المقارنة فلا يكفي العزم المنفصل الا في الصوم انتهى ( وقال ) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في ( شرح المفاتيح ) أيضا انها الباعثة على العمل المنبئة عن العلم ( وقال ) لاجبه لاشتراط المقارنة لاول جزء منها بل هي ثابتة في جميع الاجزاء ثم انه أوضح ذلك بما يأتي ذكره ان شاء الله تعالى وسيأتي ان النية عند الفقهاء حقيقة قطعا ( وقال ) الشيخ نجيب الدين في شرح رسالة شيخه انما سميت النية لمقارنتها للفعل وحلولها في القلب ولا تسمى ارادة الله تعالى نية ( ثم قال ) وهي قصد امثال أمر الله تعالى بالوضوء للصلاة وبهذا القصد لا ينفك عنه أحد وهو المعبر عنه عند الفقهاء بالنية لان من تصور فعلا من دون قصد الى ايقاعه فهو غير ناو وان أطلق عليه اسمها عرفا انتهى وفي ( التنقيح ) فرقوا بين النية والعزم ان العزم لا بد وان يكون مسبوقا بتردد بخلاف النية فانه لا يشترط فيها التردد فظهر ان الارادة اما بعد تردد وذلك العزم أولا بعد تردد فاما مقارنة ذلك نية أو متقدمة فذلك ارادة بقول مطلق انتهى وفي ( الصحاح ) نويت نية ونواة أي عزمت وعزمت على كذا عزما وعزما وعزيمة وعزيمة اذا اردت فعله وقطعت عليه انتهى ( وقال ) الاستاذ الشريف خطور الاشياء في النفس اما لحضور داعيها كحضور وقت الصلاة واما لصدور ذلك عن الملك الموكل بأذن القلب البنى كما ان خطور المعصية لمكان الشيطان الرابض على الاذن اليسرى والاول يسمى توفيقا والثاني خذلانا وينبث ذلك عن هذا الخطور وعن الميل الى النية وفي هذا التعريف (١)

## وهي شرط في كل طهارة عن حدث ( متن )

سبعة مباحث ذكرت في الحواشي المنسوبة الى الشهيد وذكر بعضها في (جامع المقاصد) وشرح الفاضل  
 رحمه الله قوله قدس الله تعالى روحه ~~بمجموع~~ ﴿وهي شرط في كل طهارة عن حدث﴾ عندنا كما في شرح الفاضل  
 (وقل في المنتهى) قال علماؤنا النية شرط في الطهارة بنوعيهما والتراية وفي (التذكرة) النية  
 واجبة في الطهارات الثلاث ذهب اليه علماؤنا وفي (الايضاح) انها شرط في الوضوء باجماع علمائنا  
 وفي (الاخلاف والمختلف وجامع المقاصد والمدارك) الاجماع على وجوبها وفي (التنقيح)  
 الاجماع على اشتراطها في الوضوء والفعل والتميم وفي (المعتبر) استنده الى الثلاثة وابن الجنييد وفي  
 (الذكرى) نقل عن ابن الجنييد استحبابها (وقال) فيها ودلالة الكتاب والايضاح على النية مع انها مركوزة  
 في قلب كل عاقل يقصد الى فعل أغنى الاوابن عن ذكر نيات العبادات وتعليمها حتى ان الاخبار  
 خالية عن تشخيص نية الاما سنذكره في الحج والعق لكن قل في (التهذيب) في تأويل خبر إعادة  
 الوضوء لترك التسمية ان المراد بها النية (ثم قال) ولم يذكرها قدماء الاصحاب في مصنفاتهم  
 كالصديقين والجنيني قال لا عمل الا بنية ولا بأس ان تقدمت النية العمل أو كانت معه انتهى وفي  
 (المعتبر) قال أيضا ولم أعرف لقدمائنا فيه نصا على التمين (وقال) لاستاذ ايده الله تعالى في حاشية  
 (المدارك) راداً على (الذكرى والمعتبر) ان قاعدتهم أنهم يذكرون لزوم النية ووجوب كون العمل  
 لله تعالى خالصا في موضع واحد على سبيل القاعدة الكلية بالنسبة الى جميع الاعمال لا الى كل  
 عمل عمل انتهى (وقل في الذكرى) أيضا واستحبها لأعلمه قولاً لاحد من علمائنا (ثم قال) فان  
 احتج ابن الجنييد بالآية الشريفة (قلت) الآية لنا لان المفهوم منها فاعسلوا لاجل الصلاة كما تقول  
 اذا لقيت العدو فخذ سلاحك وفي (الرسالة الفخرية) يدل على وجوب النية العقل والنقل (قال) اما  
 العقل فلان الافعال متساوية والذي يحضها للطاعة والمعصية النية فان لطمه اليتيم ظلما أو تاديبا واحدة  
 والذي يفرق بينهما ليس الا النية هذا وقد قل في (المنتهى) ان النية شرط في الطهارة عن ربيعة  
 والليث واسحاق وأبي عبيد وابن المنذر وأحمد بن حنبل وأبي ثور وداود والشافعي ومالك (وعن) أبي  
 حنيفة والثوري انه لا تشترط النية في طهارة الماء وانما تشترط للتميم (وعن) الحسن بن صالح ان  
 ليست النية شرطا في شيء من الطهارات الماتية والتراية (وعن) الاوزاعي روايتان احدهما كقول الحسن  
 والآخرى كقول أبي حنيفة (وليعلم) ان قضية قولهم النية شرط في الطهارة وشرط في العبادات دون  
 المعاملات انها منقولة عن معناها الى قصد الفعل طاعة لله تعالى واخلاصا مع قصد الوجه أو غير ذلك  
 على اختلاف آرائهم ولولم تكن منقولة لم يكن لا اشتراطها معنى أصلا لان الفعل الاختياري لا يمكن  
 صدوره بغير قصد ذلك الفعل وغايته فلو كلفنا الله بفعل من دون القصد كان تكليفا بالحال والعبادات  
 وغيرها في ذلك سواء فلا وجه حينئذ لا اشتراطها في العبادات قطعا (واما) على المعنى المنقولة اليه كما  
 قلنا فانه يصح اشتراطها ويميز انفكاكما بل لا يتأتى ذلك عن النفوس الامارة بالسوء الا بمجاهدات  
 كثيرة ولذا ورد الحث على تخلص العمل من الرياء ومن هنا ظهر فساد ما في (المدارك) وغيرها من ان  
 الخلق سهل في النية وان المعتبر فيها تخيل النوي بآدنى توجه وان هذا القدر لا ينفك عنه أحد  
 وفساد ما قيل ان اشتراط النية من بدع المتأخرين كذا قال في شرح (المفاتيح) وتغام الكلام في



لا عن خبث لأنها كالترك (متن)

الصلاة ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ لا عن خبث ﴾ هذا قول علمائنا كما في (المتن) وحكي عن ابن شريح أنها تقتصر الى النية وهو قول أبي سهل الصعلوكي من الشافعية كذا في (المتن) وفي (التذكرة) عن أحد وجهي الشافعي أنها تشترط قياساً على طهارة الحدث (وقال في المدارك) ان الفرق بين ما يجب فيه النية من الطهارة ونحوها ومالا يجب من ازالة النجاسة وما شابهها ملتبس جداً نخلو الاخبار من هذا البيان وما قيل (١) من ان النية انما تجب في الافعال دون التروك منقوض بالصوم والاحرام (والجواب) بان الترك فيهما كالفعل تحكم ولعل ذلك من أقوى الأدلة على سهولة الخطب في النية وان المعتبر فيها تخيل المنوي بأدنى توجه انتهى (وقل) الاستاذ في حاشية (المدارك) ما حاصله ان الواجب ما يكون على تركه العقاب فان كان عبادة يكون على فعله الثواب أيضاً وإلا فلا والعبادة اما ان تكون بالذات عبادة أو بواسطة النية (والاول) مثل الصلاة والصوم والعبادة في اصطلاح الفقهاء عبارة عن هذا القسم (وربما) يعرفونه بالذي لا يصح بغير النية وهذا لا يعرف ماهيته الا من الشرع كما لا يعرف شرائطه وأحكامه الشرعية الا منه وكذا لا يعرف المصلحة في الإيجبه بصورته المخصوصة وشرائطه المخصوصة (٢) (والقسم الثاني) مثل انقاذ الفريق وإطفاء الحريق وهذا القسم لا يتوقف صحته على النية (نعم) صبرورته عبادة يتوقف عليها وظهر ان الامر بازالة النجاسة من النسم الثاني لان وجوبه وصلي ومع قطع النظر عن الاجماع وعمل المسلمين في الاعصار والامصار (نقول) اذا قال أزل النجاسة نعرف معناه جزماً لان الازالة معناها معلوم اذ وعرفه فنحكم بكفاية المعنى العرفي فان شرط شرط شرعياً نحكم باعتباره شرعاً وان لم يشترط نحكم بعدم اعتباره ثم ان الاجماع واقع على عدم وجوبها لنفسها بل كبرئها لغيرها مثل الصلاة وبعد مالا حظنا الصلاة نجد ان المعتبر فيها ان لا يكون نجاسة معلومة للمصلي حال الصلاة فطمان من ملاحظة المجموع ان الإيجاب الازالة ايسر الاتصال الى مصداقه هي انعدام النجاسة المعلومة في الواقع أعم من أن يكون ذلك الانعدام من جهة صاحب التوب أو غيره حتى انه لو انعدم بالمطر أو بوقوعه في الكر أو الجاري من غير مباشرة أحد لكى (وأما الوضوء والامسـال واليتيم) فهي عندهم من القسم الاول يحتاج الى النية لعدم معلومية الماهية الامن الشرع وعدم معرفة المصلحة في الإيجاب بالخصوصية المعلومة وعدم ظهور كون الإيجاب لمحض التوصل الى أمر معلوم اذ لا نعرف ان الحدث ماذا وان الرفع بأي نحو وماهية الرفع ماهي فضلاً عن شرائطه بل ظاهر الامر انه واجب شرعاً

(١) هذا أشار اليه الشهيد في قواعده قال يجب ترك المحرمات ويستحب ترك المكروهات ومع ذلك لا تجب النية الى أن قال يمكن استناد عدم وجوب النية هنا الى كونها لا تقع الاعلى وجه واحد أو الى أن الغرض الاهم منها هجران هذه الاشياء ليستمد بواسطتها الى العمل الصالح ومن هذا الباب الافعال الجارية مجرى الترك كفصل النجاسة عن التوب فان الغرض الامن منها هجران النجاسة فكانت جارية مجرى التروك وكلام الاستاذ ناظر الى ان ماوجب لغيره لا يحتاج الى نية وماوجب لذاته يحتاج اليها والى ان ما كان مأموراً به وكان توقيفياً فهو عبادة وان ما علمت المصلحة فيه كان عبادة وما لم تعلم أو علمت في الجملة كان عبادة وهذا اعتمد عليه صاحب القوانين (بخط المصنف ره) (٢) المخصوصية (خل)



وعلمها القلب فان نطق بها مع عقد القلب صح والا فلا ولو نطق بغير ما قصده كان الاعتبار بالقصد ووقتها استحبابا عند غسل كفيه المستحب (متن)

وان كان الوجوب لغيره فالمطلوبة والمصلحة انما يتحققان فيه وفرق بين هذا وبين ما علم ان وجوبه لمحض التوصل الى مصلحة خارقة (١) ثم انه حرصه الله تعالى حاول بيان ان العبادة في نفسها عبادة واستدل عليه بأدلة (منها) قوله صلى الله عليه وآله الصلاة تلت طهور وثالث ركوع وثالث سجود ويقول الرضا عليه السلام توأجر أنت وأوررانا (نم قول) والاجماع وقع على وجوب النية في العبادات وعدم وجوبها في ازالة التحاسنات مصافا الى عمل المسلمين في آخره ذكر ثم انه حرصه الله تعالى (قل) ثم قوله المعتبر فيها تخيل الموي نادى توحدا ان أراد مجرد تخيل الموي فهو مضاف لما سيذكره من اعتبار قصد الفرة والاخلاص وان أراد مع قصده في سهولة الخطب مطلقا فتمثل لا يخفى على من لاحظ الاخبار وكلام المحققين في عدم تخلص العمل من الرياء وسره من الدواعي المنافية ثم انه في (المدارك) قل عن بعض الفضلاء انه قال لو كلف الله تعالى الصلاة بنفسه لكان تكليفه مالا يطلق قال وهو كلام متين لمن تدبره (قل) الاستاذ في حاشيته ذكره بعض الفضلاء ليس هذه انية قطعا لانه يمكن التكليف بها لانه لا يمكن التكليف بها كما اعترف به في قوله ورس الله روحه ﴿وعلما القلب﴾ اتفاقا كما في شرح (الفاضل) وفي جامع (المصنف) هذا معلوم ضرورة الزوم من اقولهم ارادة الى آخره (وقد) اختلف الاصحاب في استحباب اللفظ بها وهي (الخلاف) في الصلاة (والمعتبر) كذلك (والتحريم والتذكرة والذكرى) وهو تدبير المدارك انه لا يستحب لعدم الدليل والشرع خال من ذلك بل ظاهر (الذكرى) دعوى الاجماع حيث قل ولا يستحب الجمع عندنا بينه وبين القول وصار اليه بعض الاصحاب لان اللفظ أشد عو على اخلاص القصد وفيه منع ظاهر انتهى وفي التبيان في الصلاة الاقرب انه مكروه (وقل الممداد) في كراهته نظر (وقال في التذكرة) ولا اعتبار باللفظ (نعم) ينبغي الجمع فن اللفظ اعون على خلوص القصد وقال فيها في نية الصلاة لا عبرة به عندنا ولا يستحب الجمع بينهما وفي (الفيلة) استحباب الاقتصار على القلب وفي (الخلاف) نسب القول باستحباب التللفظ الى أكثر أصحاب الشافعي قل وقال بعض أصحابه يجب التللفظ بها وخطأه أكثر أصحابه وفي (نهاية الاحكام) انه يجب ان لم يمكن بدونه وفي (شرح الفاضل) الحق انه لا رجحان له بنفسه ويختلف باختلاف النواوين وأحوالهم فقد يعين على القصد فيترجح وقد يخل به (الخلاف) قل وبذلك يمكن ارتفاع الخلاف عندنا وفي نية الصلاة قال الاحتياط تركه (وقد) استوفينا تمام الكلام في نية الصلاة - قوله رحمه الله تعالى ﴿ووقتها استحبابا عند غسل كفيه المستحب﴾ كما في (الوسيلة والمعتبر والتذكرة) (والمتن) والدروس والبصرة وجامع المقاصد) قد صرح في هذه بالاستحباب وصرح في (الدروس) (وجامع المقاصد) باستحباب ذلك أيضا عند المضمضة والاستنشاق وفي (النافع والشرائع والذكرى)

(١) وقال الشهيد في قواعده كل حكم شرعي يكون الفرض الاعم منه الآخر جلب نفع فيها أو دفع ضرر فيها يسمى عبادة أو كفارة وكل حكم شرعي يكون الفرض الاهم منه الدنيا مجلب نفع فيها أو دفع ضرر فيها يسمى معاملة (بخطه ره)

( وحاشية الشرائع والمسالك ) لم يذكر الاستحباب وانما ذكر جواز التقديم ونسبه في ( الذكرى ) وشرح ( المفاتيح ) الى المشهور ( قال في الذكرى ) والمشهور جواز فعلها عند غسل اليدين قال وأولى منه المضمضة والاستنشاق لقربهما الى الواجب وفي ( المدارك ) نسبه أي جواز الفعل الى الشيخ وأكثر الاصحاب ( قلت ) وعلى ذلك مل عبارة أبي علي وقد تقدمت وتقدم تأويلها بذلك والفاضل في شرحه جعل ما ذكره المصنف من استحباب التقديم موافقا للاكثر وفيه نظر ونقل في ( الذكرى ) وغيرها عن ( البشري ) التوقف في ذلك وفي ( البيان والتفليح ) والمجمع اللارديلي والمدارك وشرحي اثني عشرية الشيخ حسن ) ان الاولى تأخيرها الى غسل الوجه وفي ( الانوار القمرية ) بعد بيان ان الغاء تدل على التعقيب بلا تراخ ، انصه مقارنة النية وشرطيتها لغسل الوجه هو المشهور وظاهر ( الفتن ) وموضع ( من السرائر ) انها انما تقدم عند المضمضة والاستنشاق وفي ( السرائر ) أيضا ينوي في الغسل عند غسل اليدين ( وفي الروض ) والمجمع الاجماع على عدم جواز المقارنة للتسميه أو السواك وبه صرح في ( نهاية الاحكام ) وهو المنقول عن ( شرح الارشاد ) لفخر الاسلام وفي ( الذكرى ) لم يذكر الاصحاب ايقاع النية عندهما ولعله سلب اسم الغسل المعتبر في الوضوء عنهما وظاهر الاصحاب والاحاديث انهما من سننه كذا نقل الفاضل عنها ولم أجده فيها بعد التبع وإليه مما زاغ عنه النظر ثم ناقته بأن ظهور كونهما من سننه بمعنى اجزائه المسنونة ممنوع بل الاخبار تؤيد عدم الاقوله عليه السلام السواك شرط الوضوء وفي ( شرح المفاتيح ) ان النزاع في جواز التقديم وعدمه وقدر التقديم مبني على جعل النية المشترطة هي المحطه بالمال وانها منحصرة في ذلك ( قال ) وليس كذلك ( قلت ) ويأتي ايضاح ذلك ان شاء الله تعالى واضطرب في المقام كلام الفاضل المقداد في ( التنقيح ) فليحفظ بعد ملاحظته ما قلناه عن الاصحاب وقيد المصنف هنا الغسل بكونه مستحبا كما صنع في ( التبصرة ) ولم يذكر ذلك في ( الوسيلة والنافع ) ( والشرائع والارشاد ) وفي ( المعتبر والمتهى ) قال عند غسل اليدين للوضوء فيشمل الغسل المستحب للوضوء أو الواجب له كما في المدارك ( قال في المدارك ) المراد بالغسل الغسل المستحب أو الواجب له كما صرح به جماعة من الاصحاب فيخرج من ذلك الواجب والمستحب لغيره انتهى ولم أجد أحدا صرح باستحباب ذلك عند الغسل الواجب للوضوء ففي ( جامع المقاصد ) المراد استحبابه للوضوء فلو وجب الغسل كما في ازالة النجاسة أو حرم بصيرورة ماء الطهارة بسببه قاصرا أو كره لتوهم قصوره مع ظن عدم أو يباح كأن توضع من كراهة أو ما لا يمكن الاغتراف منه أو لم يكن الوضوء من حدث النوم أو البول والغائط أو استحباب لغير الوضوء مما يتعلق به كالغسل للاستنجاء أولا لا يتعلق به كالغسل لا كل لم يجز حينئذ ايقاع النية في شيء من هذه المواضع لانتفاء كونه من أفعال الوضوء ومثل ذلك قال في ( حاشية الشرائع ) وكذا ( المسالك والتذكرة ) ومثله في ( الذكرى ) الا انه قال فيها وفي جوازه عند الواجب كازالة النجاسة المعلومة وجه لانه أولى من التدب بالمراعاة ( ثم قال ) والاقترب المنع لانه لا يعد من أفعال الوضوء وأولى بالمنع عند غسلها مستحبا فيما اذا باشر مانع من يتهم بالنجاسة واحتمل الطول بالاستحباب فيما اذا كان الوضوء من نهر أو اواء لا يمكن الاغتراف منه لان النجاسة الموهومة تنزل بالنسبة الى غسل باقي الاعضاء وان لم يكن لاجل الماء وماله في ( المسالك ) الا انه جعل لعدم أحوط وهذا كله بناء على كون غسل اليدين من الاجزاء المندوبة للوضوء كذا قال الفاضل في شرحه ( ثم قال ) هذا غير معلوم ولذا جعل في ( البيان والتفليح ) التأخير الى غسل الوجه أولى ( قلت ) قد صرح بأن غسل

ووجوباً عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه ( متن )

اليدين من أفعال الوضوء وسنته في ( الوسيلة والمعتبر ) منتهى ونهاية الاحكام والتبصرة والتذكرة ( والذكرى )  
( وجامع المقاصد ) وغيره فبعض ذكر فيه ذلك في المقام وبعض في سنن الوضوء بل قل في ( نهاية الاحكام )  
لاخلاف في أن المضمضة والاستنشاق من سنته وكذا غسل اليدين عند ( انتهى ) بل لمجدد أحد ذكر  
في ذلك خلافاً ( نعم ) ذكر في ( المنتهى ) في آخر الفرع الثاني عشر ما نصه وهل غسلها من سنن الوضوء  
فيه احتمال من حيث الأمر به عند الوضوء ومن حيث أن الأمر به لتوهم النجاسة ( انتهى ) وسنقل  
فيما سيأتي في الفصل الثاني أنه يستحب له غسلها وأن يقن الطهارة وهذا كله مما يحذف ظاهره  
الفاضل إلا أن تحمل على ما يأتي ومن قال بأووية التأخير كما في ( البين والعلية والحجم ) ولم يذكر  
وغيرها استند إلى أن كونه جزءاً مندوياً فله للوضوء لا يصير منه كما صرح به في ( الحجم ) ولم يذكر  
قد سلموا أنه من سنته لكنهم منعوا كونه منه ( نعم ) يظهر من ( الحجم ) تأمل في كونه من اجزائه المندوية  
له حيث قال ما نصه بعد تسليم استحباب غسل اليدين للوضوء مع تحقق شرطه وكذا غيره من  
المضمضة والاستنشاق فالأجزاء محل تأمل لأن كونه جزءاً مندوياً لا يصير منه ( ثم قال ) وكيف  
ينوي الوجوب ويقارن ما ليس هو بواجب ويجهله داخلاً فيه ( انتهى ) فله تأمل في المسألة  
والاستنشاق أيضاً فتأمل ولعله أراد في ( كشف الغطاء ) أنها ليست جزءاً مندوياً منه فقه في ( البين )  
( والعلية وجمع البرهان ) فتأمل هذا فلو أخر البنية إلى غسل الوجه لفرد المنعوت لم يتدبر عليه  
( وربما ) قل بعض لأصوليين بسرية البنية إليها وأن أخرت كسراية المتق في لائفة من لا في لائفة من  
وسراية تسمية الكل في الاثناء إذا قال على أوله وآخره مدسبان اسمية وسرية الظاهر إلى تحريره  
غيره إلى غير ذلك مما ذكره الشهيد في ( قواعد ) وأما المستحبات الواقعة في الاثنا فلا يجب تعرض  
لها حال النية في جميع العبادات لجوار تركها بل يكفي قصد القرينة حال فعلها كما صرحوا به واتفق  
تمام الكلام إن شاء الله تعالى هذا ( وجوز ) الشافعية إيقاع النية عند غسل اليدين شرطاً بقاؤه لذكرى  
غسل الوجه وجوز أحمد تقديمها على غسل اليدين بمن يسير كذا في ( المنتهى ) وفي ( التذكرة ) لو  
أوقع النية عند أول جزء من غسل الوجه صح ولم يثبت على السنن المتقدمة وإن قدمت عليهم فإن  
استصحابها فلا إليها صح وأثبت وإن عزبت قبله ولم تقترن بشيء من أفعال الوضوء طلق وهو أقوى  
وجهي الشافعي وإن اقترنت بسنته أو بعضها صح وهو أضعف وجهي الشافعي لأنهم من جملة الوضوء وقد  
قارنت وأصحها عنده البطلان لأن المقصود من العبادات واجباً وسنتها تواجب انتهى • قوله  
قدس الله تعالى روحه • ﴿ ووجوباً عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه ﴾ • ما هو  
شرعاً وهو أول جزء من أعلاه لأن ما دونه لا يسمى غسلًا شرعاً ولأن المقارنة تعتبر لأول أفعال  
الوضوء والابتداء بغير الأعلى لا بعد فلا ( قل في جامع المقاصد ) قوله ابتداء مستدرك مع أنه ليس  
لأول جزء من غسل الوجه ابتداء ولما كان ادخال أول جزء من الرأس واجباً من باب المقدمة كان  
غسل ذلك الجزء أول جزء فيجب الابتداء به أو يضم إلى أول جزء من الوجه ويتبدى بهما هذا  
واشترط المقارنة لأول جزء هو المشهور بين الأصحاب بل كاد يكون إجماعاً ( وقال ) الاستاذ في  
( شرح المفاتيح ) إن اشتراط المقارنة واعتبار الاستدامة الحكيمة مبني على جعل النية المشترطة هي

وينجب استدانتها حكماً الى آخر الوضوء (متن)

الخطرة بالباليتم منع من حصر النية في ذلك ولم يشترط المقارنة لاول جزء وقال ان شأن العبادات شأن سائر الافعال ويأتي تحقيق ذلك وايضاحه عن قريب ان شاء الله تعالى وقل في (السرائر) عن بعض اصحابنا تفسير المقارنة بأنها مقارنة آخر جزء من النية لاول جزء من غسل الوجه حتى يصح تأثيرها بتقدم جعلها على جملة العبادة لان مقارنتها على غير هذا الوجه بأن يكون زمان فعل الارادة هو زمان فعل العبادة أو بعضها متعذر لا يصح تكليفه أو فيه حرج منفي في الدين ولان ذلك يخرج ما وقع من أجزاء العبادة وتقدم وجوده على وجود جعلها عن كونها عبادة من حيث انه وقع عارياً عن جملة النية لان ذلك هو المؤثر في كون الفعل عبادة لا بعضه (انتهى) ولعله عن بعض الاصحاب شيخه السيد حمزة أبي المكارم فان ما ذكره عين عبارة (الغنية) حرفاً فحرفاً (وحاصلها) ان لا يقارن بأولها أول غسل الوجه وآخرها ما بعده او آخر الوضوء. وقد علمت مذهب أبي علي والجعفي ومر تأويلهما والمولى الاردبيلي ومن نسج على منواله كلاماً مذته لا يعرفون شيئاً من ذلك لعدم الدليل (١) كما سيأتي وفي (الذكرى) في نية الصلاة أن يجعل قصده مقارناً لاول التكبير ويبقى على استحضاره الى انتهاء التكبير فلو عزبت قبل التكبير ففي الاعتداد بها وجهان (أحدهما نعم) لسر هذه الاستدانة الفعلية ولان ما بعد أول التكبير في حكم الاستدانة والاستمرار الحكمي كاف فيها (والثاني) عدم الاعتداد بها لان الغرض بها انعقاد الصلاة وهو لا يحصل الا تمام التكبير ومن ثم لو رأى المتيمم الماء في أثناء التكبير بطل تيممه (ثم قال) والوجه وجوبه الا أن يؤدى الى الحرج (ثم قال) ومن الاصحاب من حمل النية بأسرها بين الالف والراء قال وهو مع العسر مقتضى لحصول أول التكبير بغيرية قال ومن العامة من جوز تقديم النية على التكبير بشيء يسير كنية الصوم قال وهو غير مستقيم لانه انما جاز التقدم في الصوم لسر المقارنة \* قوله رحمه الله تعالى \* \* \* وينجب استدانة حكمها الى آخر الوضوء \* \* \* للاصحاب في تفسير الاستدانة الحكيمية بعد اتفاقهم على عدم وجوب الفعلية عبارات ففي (المبسوط) ان معنى ذلك أن لا ينتقل من تلك النية الى نية تخالفها (٢) ونحوه ما في (المعتبر) (والشرائع والمنتهى) والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمسالك والمدارك) وغيرها وفي بعض هذه زيادة قولهم وتختلف بعض مميزاتها ونسب ذلك في (الذكرى) الى كثير من الاصحاب وفي (جامع المقاصد) الى أكثرهم ويظهر من (شرح المفاتيح) انه مذهب الجمهور ما عدا الشهيد وهو أصح القولين كما في (حاشية الشرائع) وفي (الذكرى والتبقيح) ان هذا التفسير منهم بناء على ان الباقي مستغن عن المؤثر وقل في (جامع المقاصد) عن الشهد انه ذكر ذلك أيضاً في رسالته

(١) الدليل على ذلك اما دخول المقارنة في مفهومها أو دلالة النصوص على كون المكلف ناوياً حين العمل (منه قدس سره) (٢) وهذه العبارة مأخوذة من قول المتكلمين ان ضد الشيء يجب ان يكون عندهم من جنسه ف ضد الارادة ارادة الضد ولما كانت النية فعلاً قليلاً لامن أفعال الجوارح فلما تاتي للنية حينئذ نية أخرى ويظهر من جماعة ان المراد بالخالفه فعل النقيض أعني قطع العمل وقالوا ان العدول من الصلاة المينة الى الصوم نافلة ليس من باب فعل الخالف والمثاني وتردد بعضهم فيما اذا تردد في قطع الصلاة وقال ان المنافة غير متحققة هنا لان التردد ليس على طرف (منه)

في الحج (ثم قل في جامع المقاصد) وهذا البناء مع هذه غير مستقيم في نفسه وفي (المدرك)  
ان ما ذكره من البناء غير مستقيم فمن أسباب الشرع علامات ومعروف لا عال حقيقة  
فيمكن القول بعدم استغناء الباقي عن المؤثر مع عدم اشتراط الاستدانة مطلقاً فصلاً عن  
الاكتفاء بالحكمة انتهى (قلت) عذرة (المدارك) كما ترى وفيهم موقوف على فهم عذرة  
الشاهد رحمه الله وهي لا تعدو ثلاثة وجوه (الاول) ان يكون مراده من الرقي هو الحر،  
العبادة التي يريد المكلف أن يأتي بها بعد البية ومردده من مؤثر هـ البية وهذا لا يريده قطعاً لانه  
في غاية الفساد لان الاجزاء لم تكن موجودة بل هي معدومة حال البية فحدث شيئاً وتبعاً وعدم  
بعد الوجود ولا بقاء لها أصلاً حتى يقال ثم في حل التوحيد فتخرج إلى مؤثرون حل "هـ" (الثاني)  
أن يكون مراده من الباقي أثر البنية أعني الصفة (وفيه) أنه يظهر مدعى لاثبات كبريائه مع  
رحمة الله تعالى اعترف بأن مقتضى الدلائل اعتبار الاستدانة المعينة وهذه تقتضي كون مدعى  
صحيح قائل (الثالث) أن يكون مراده أنه إذا حصل في العمل لله على اتساق معنى لا محالة  
وان غفل عنه في الآخرة وهذا وجه الوجود وعلى كل حاله (المدرك) لم أقوم به ثم حسبه  
كعبه على كتب المعاد من هذا الكتاب - سئل اسرحت تجري الحلال لحسية لا محالة  
المول بحجبه مقصود العلة مقدسة ذلك عند هذا الكلام قد ثبت لا محالة -  
لاستدامة في (الفية والسرير) أن يكون دكرًا - سئل منه نعم (٩) الفصل الثاني  
من مخاض وأرادوا بذلك ذكره في المتن (١٠) وهو قوله "وإذا كان  
ما ذكره تكرري والسيد الثاني ويرحم في المتن من المشهور والمذهب - في  
وغير المصنف لاستدامته في زيه اعتلاء أن لا يكون بعض الأعمال - أي -  
أو الأفعال (واعترضه) الكركي أنه على هذا فإنه يصح لافعال - لما ذكره  
بالاستدامة (والجواب) عن ذلك يأتي في محله - والله على (١٥) الفصل الثالث  
أدام الله حرصه في (المصباح) التي من مشكلاته وينبئ استدنامه إليه الى المرغ من لونه  
بمعنى صدور كل جزء منه به وهذه على اختلاف قولها تمسك السديد والمشهور ولعلنا -  
عن (شرح المفاتيح) أولى وقال الشهيد في (الدركى) ويوجب سدانة ابنه بمعنى الله على  
حكمها والمرء على مقتضاها (قل في المسالك) وهو أحوط واحتمل الفاصل من الشهيد ردة  
المشهور وهو بعيد لانه صريح في (الدركى) أنه مخلف لما ذكره كثير وبأنى ما يوضح ذلك مقال في  
(قواعده) قصة الاصل استحسان البية فعلا في كل حزم من اجراء العبادة قيام دليل الكل في  
الاجزاء فانها عبادة أيضاً ولكن لما تذكر ذلك في العادة البعيدة المسافة وتمسك في القرية اكتفى  
بالاستمرار الحكمي وفسر بتجديد العزم كله ذكر ومنهم من فسره بعدم الاتيان بالماء وقد فسره في  
رسالة الحج (انتهى) ولعله فسره في رسالة الحج به فسره (ذكره حل) في (الدركى) وقد سمعته  
من أنه البقاء على حكمها والعزم على مقتضاها ونقل عنه في (جامع المقاصد) انه بنى هذا التعريف  
في رسالة الحج على احتياج الباقي الى المؤثر ثم انه قال في (جامع المقاصد) وهذا التصب لا حاصل  
له فن القول لا ينافي صحة العبادة اتفاقاً ولا يجتمع معه ما فسره به والبناء المذكور مع بعده غير  
مستقيم في نفسه (واعترضه في المدارك) أيضاً أن ما فسره بالاستدامة الحكيم هو بينه معنى

الاستدامة الفعلية التي نفاها أولاً بل نفس النية اذ هي عبارة عن العزم بخصوص كما تقدم ( انتهى )  
 ( وأجاب ) الاستاذ أدام الله حراسته في ( حاشية المدارك ) بما حاصله (١) ان الدخول عن صورة  
 العزم ونفسه ليس مقتضياً لبطان العباداة قطعاً وهذا لا يريد لان المراد العزم على مقتضاها اذا  
 لاحظها وأما الداهل بمعنى غير العازم على فعل ما بقي لله تعالى كأن يفعله لا بقصد القرية والاخلاص  
 والامثال فعبادته قطعية البطلان سيما بملاحظة اجماع ( الغنية ) على انه يجب عليه أن يكون ذا كراً لها  
 غير فاعل لنية تخالفها ( وقال ) ان الذي نفاه الشهيد أولاً هو الذي تعذرت أو تسرت استدامة كما صرح  
 به هو وهو مركب من صور متعددة مترتبة كل واحد منها مخطر بالبال والذي أثبتته هو الامر البسيط  
 الاجمالي وهو مجرد العزم على ما قصد أولاً ولعل مراده انه ليس مخطرراً بالبال لان استدامة اخطاره  
 متمذرة أو متعسرة أيضاً بل هو في أوائل الحافظة فيثبت المثبت والمنفي فرق من وجهين الاجمال  
 والتفصيل والمخاطبة وعدمها بل وكون المنفي العزم على نفس العباداة والمثبت العزم على ما عزم به أولاً  
 فتأمل ( ثم قال ) أيده الله تعالى يرد عليه ان مقتضى الدليل ان كان مراعاة الاستدامة الفعلية فاذا  
 تعذرت فأى دليل على الحكمة ووجوب اعتبارها ومراعاتها ( الا أن يقال ) المرتبة الاجمالية جزء  
 التفصيلية أو يتحقق فيها ما هو جزؤها والميسور لا يسقط بالمعسور والا يدرك كله لا يترك كله وهما  
 مرويان عن علي عليه السلام مضافاً الى الاستصحاب ( ثم قال ) نعم يتوجه عليه انه لا وجه لجل النية  
 خصوص المركب التفصيلي وتمين هذا الوجودي دون الوجودي الآخر وجل هذا الوجودي الآخر بدلا  
 اضطرارياً ( ثم قال ) ثم اعلم ان بين المخطر بالبال والداعي على الفعل عموماً من وجه اذ ربما يكون الداعي  
 أمراً سوى المخطر صورته غفلة فتدبر ( انتهى كلامه ) أيده الله تعالى ( وتحقق الحال ) في المقام على ما استفاد  
 من هذا الاستاذ في ( شرح المفاتيح ) أن يقال ان النية بالنسبة الى الصلاة وسائر العبادات ليست  
 الا كغيرها من سائر أفعال المكلفين من قيامهم وقعودهم وأكلهم وشربهم ونحو ذلك ولا ريب ان  
 كل عاقل غير غافل ولا ذاهل لا يصدر عنه فعل من هذه الافعال الا مع قصد ونية سابقة عليه ناشئة  
 من تصور ما يترتب عليه من الاغراض الباعثة والاسباب الداعية بل هو أمر طبيعي وخلق جبلي ومع  
 هذا لا ترى المكلف في حال ارادة فعل من هذه الافعال يحصل له عسر في النية ولا اشكال ولا  
 وسوسة ولا فكر ولا ملاحظة مقارنة مع ان فعله قطعاً واقع بنية وقصد مقارن فاذا شرع في شيء من  
 العبادات اضطرب في أمرها وحار بل قد وجدنا أناساً كثيرين لا يقدررون على التلفظ حينئذ بتكبير  
 الاحرام وربما حصلت لهم حالة كحالة الجنون مع انهم في سائر أفعالهم في غاية الوزاة والرزاة  
 والسكون والحزم ولا فرق بين العباداة وغيرها الا بقصد القرية ( واستوضح ) نفسك اذا كنت جالساً  
 ودخل عليك رجل جليل عند الله تعالى حقيق بالقيام له والا كرام والتواضع ففي حال دخوله تقوم له  
 اجلالاً واعظاً ولا تقول اقوم تواضعاً فلان قرينة الى الله تعالى فهل يكون هذا القيام والتواضع خالياً  
 عن الثواب والمدح ظلوه عن هذه النية أم يكون موجباً لهما كلا لو تكلفت تخيل ذلك يالك أو ذكرته  
 بلسانك كنت مضحكة في الجامع وأعجوبة لكل سامع وهكذا شأن النية في العبادات فان المكلف  
 اذا دخل عليه وقت الظهر مثلاً وهو عالم بوجوب ذلك الفرض سابقاً وعالم بكيفيته وكميته وان الفرض  
 الحامل له على الاتيان به الامثال لامر الله تعالى ثم قام من مكانه وتوجه الى المسجد ووقف في فصله

(١) هذا ما فهمته من عبارة الاستاذ ولم أقبلها لان النسخة لا تخلو من غلط ( منه )



مستقبلاً وأذن وأتم ثم كبر واستمر في صلاته فإن صلاته صحيحة شرعية مشتملة على النية والقربة ( وبهذا يعلم ) ان النية المعتبرة مطلقاً ليست منحصرة في الخطرة في البال بل انما هي عبارة عن انبعاث النفس والميل واذا لم يكن حاصلها قبل فلا يمكنها اختراعه واكتسابه بتصور المعاني في الجنان أو مجرد النطق باللسان ألا ترى الى المرآة فإنه لا يمكنه التقرب في فعله وان قال بلسانه أو تصور بجنانه أصلي أو أدرس قربة الى الله تعالى فظهر من هذا انه من المستحيل وقوع جزء من أجزاء العبادة من دون نية القربة فلا وجه لاشتراط المقارنة لاول جزء منها ثم الاكتفاء بالاستدامة الحكيمة كما اختاره أكثر المتأخرين ( لا يقال ) ان المحال هو تحقق الفعل بغير قصده وقصد غايته فيه لا النية المعتبرة عند الفقهاء اذ هي أمر آخر يجوز تخلفه بل يصعب تحققه ( لا نأقول ) اللازم المتحقق في فعله الاختياري هو كونه اطاعة وامثالاً أو قرباً الى الله تعالى لا أمر آخر اذ لو جعله أمراً آخر سلك عبادته فلا بد ان يتحقق كل جزء من الاجزاء بذلك الغرض ويقصده بتلك الغاية أي اطاعة ( الاطاعة خ ل ) والقربة وبعد اختيار ذلك الغرض يستحيل وقوع جزء من الاجزاء بلا نية فأي داع الى اشتراط المقارنة واعتبار الاستدامة الحكيمة دون الفعلية ( نعم ) جعل النية هي الخطرة بالبال خاصة كما فعله جمع من المتأخرين يوجب اعتبار المقارنة والاستدامة الحكيمة لانه ما جعل الله لرحل من قلبين في جوفه فاما أن يشتغل باحداث الاجزاء من الحركات والسكنات وغيرها واما أن يتوجه الى احضار الصور بالبال وهما لا يجتمعان مما غالباً إعادة فلا جرم اختاروا المقارنة والاستدامة الحكيمة لان النية علة غائية ولان الباء في قوله صلى الله عليه وآله انما الاعمال بالنيات للمتبلس كما هو ظاهر ولا ن قوله تعالى ( مخلصين له الدين ) حال مينة هيئة الفاعل فيحيث لا يجتمعان غالباً عادة ولا معنى للتأخر لكونه علة غائية فلا بد من التقدم والاتصال بأول جزء ويسمى هذا مقارنة ( وأما ) اعتبار الاستدامة الحكيمة فلما عرفت من استحالة الفعلية عادة مع كون النية شرطاً لمجموع العبادة والشرط للمجموع شرط للاجزاء فلا بد من الاستدامة الحكيمة للاجزاء ومعناها أن لا يقصد خلاف ما قصد أولاً ولا يخفى ما في ذلك من العناية والخروج عن مقتضى الاداة لما مر ويأتي ثم بعد اعتبار المقارنة لاول جزء وقع الخلاف بينهم في الوضوء والفسل في بيان مقام المقارنة المشهور بينهم جواز تقديم النية في الوضوء عند غسل اليدين المستحب كما تقدم بيان ذلك كله وأنت بعد ما عرفت ان اشتراط المقارنة واعتبار الاستدامة الحكيمة والتزاع في جواز التقديم عند غسل اليدين مبني على جعل النية المشتركة هي الخطرة بالبال يظهر لك ان النية عندهم أيضاً ليست الا الداعي وان هذه الامور مبنية على كون النية هي العلة الغائية والقصد الباعث لكنهم اعتقدوا انحصار ذلك في الخطرة بالبال وأظن ان الباعث لهم على ذلك ما عرفت من حصر القوى الباطنة في الخمسة المشهورة وهي الحس المشترك والخيال الذي هو خزانة الحس المشترك والوهم والقوة الحافظة التي هي خزانة الوهم والتمخيلة وهي التي تتركب بعض الصور مع بعض وتتركب بعض المعاني مع بعض وتتركب بعض الصور مع بعض المعاني فلما حصروا القوة المدركة الباطنة المؤثرة في حدوث الاشياء والعلة الغائية الموجدة لها في المخطر بالبال اذ لو لم تكن عندهم حاضرة في البال لا يصدر منها شيء لعدم حضورها في الذهن والمعدوم لا يؤثر قطعا وكذا اذا كانت موجودة في الذهن الا أنها في الحافظة لا في البال لان الساهي والناسي تلك الصور والغافل عن تلك العلة الغائية كيف يصدر عنه معلوماً المتوقف عليها فلا بد ان تكون



ويجب في النية قصد الى رفع الحدث او استباحة فعل مشروط بالطهارة (متن)

ملحوظة حتى تؤثر هذا وليس الامر كما ذكروا لانه كثيرا ما لا تكون العلة الغائية والداعي الى صدور شيء منا حاضرا ببالنا بل يكون في أوائل المحافظة أو الخيال ومع ذلك نوجد أثرا يتنا ظاهراً سديداً محكماً مثل الصادر عن الخطر بالبال من دون تفاوت أصلاً بل قلما يصدر عن الخطر ذلك لما عرفت من قوله تعالى (ما جعل الله لرجل من قابلين في جوفه) وإنا لنشاهد بالوجدان بل بالبيان ان الامر الكثير الاجزاء لا يتحقق من الخطر الاجزاء الاول وباقي الاجزاء تحدث من الموجود في أوائل المحافظة بل كثيراً ما لا يصدر ذو الاجزاء باجمعه عن الخطر بل يصدر عن الداعي ألا ترى انا بعد الخروج من الصلاة نشتغل بالتعقبات مثل تسبيح الزهراء عليها السلام وغيره من الادعية من دون ان يخطر ببالنا ما يخطر في أول الصلاة من صورة الصلاة وأجزائها اجمالاً وكون فعلها امثالاً لله تعالى وقربة اليه واسناً في كل دعاء وذكر توجه قبل الشروع الى اخطار صورته وكون ذلك لاستجابته قربة الى الله تعالى أو لاجل الثواب وغفران الذنب والنجاة من النار وكذلك الحال في سفرنا الى الحج والزيارة لا يخطر ببالنا في كل حركة منا أو من الدابة انه لاجل الزيارة أو الحج الواجب أو المستحب وانه طاعة وكذلك الباني يشتغل من أول النهار الى آخره بالحركة وتنضيد اللبن والطين والجص وغير ذلك من دون ان يخطر بباله في كل لبسة وحركة انه لاجل بناء المسجد أو الدار أو لاجل أخذ كذا وكذا من الاجرة (قد ظهر) مما ذكرنا ظهوراً تاماً ان كل جزء جزء من حركات الصلاة وسكناتها لا يمكن خلوه عن قصد التمييز وقصد الغاية التي هي القرية أو الاطاعة أو ما زاد عليها مثل الوجوب أو الاستباحة لا خصوص الجزء الاول أو أول جزء في أي عبادة لكن الاحوط في الصلاة احضار النية بالبال في أولها مقارنة بالمقارنة العرفية لا الحقيقية المحالة الموجبة لايقاع العوام والصلحاء بل فلب العلماء في الوسواس وانما كان ذلك في الصلاة أحوط لما يظهر من بعض الاخبار بل الاحوط المقارنة في الوضوء والغسل والتيمم بل كل عبادة خروجاً عن الخلاف لكن لا يبحث يورث الوسواس أو الضيق أو التعب بل ينبغي صرف العناية بكل الجهد في اخلاص العمل عن الشوائب وعماً يراد منه سوى الله تعالى نسأل الله سبحانه وتعالى بمحمد وآله صلى الله عليه وآله صدق النية واخلاص العمل انه أرحم الراحمين (وهذا التحقيق) ليس مختصاً بالوضوء بل جميع ما اعتبرت فيه النية هذا (ويرد) عليهم أيضاً انه ان كان المانع من اعتبار الاستدامة الفعلية حصول الحرج فالحق ما قاله الشهيد من اعتبار استدامة الاحضار والاختار بعنوان الاجمال متى لحظ ولم يكن ذاهلاً الا في جميع الاحوال لان الضرورة تقدر بقدرها لكنه خلاف الاحتياط وخلاف ما عليه المعظم (هذا) حاصل ما افاده الاستاذ أدام الله افادته وقد واقفه على ذلك جماعة من المتأخرين كالقدس الادبى واتباعه والكاشاني وغيرهم وقد اقتضى المقام الاطباب وبالله تعالى الاستعانة وهو الهادي الى الصواب ﴿قوله قدس الله روحه﴾ ويجب في النية قصد الى رفع الحدث أو استباحة فعل مشروط بالطهارة ﴿كافي (المبسوط والسرائر والمعتبر والمتنبى والمختلّف والتذكرة) الا انه جعل في (التذكرة) الجمع اولى (الرسالة الفخرية والدروس والالفية والتذكرة) وغاية المرام وغاية المراد (في حق المختار وجامع (المقاصد) فيما عدا التيمم ودائم الحدث (وحاشية الشرائع وحاشية المدارك وشرح

المفاتيح) وقوله المناضل عن (الجامع والوسيلة) والذي وجدته في (الوسيلة) وكيفية النية ان يقرر في نفسه انه يتوضأ رفعا للحدث واستباحة الصلاة قربا الى الله تعالى ونسبه الصيرى ونجيب الدين الى المرتضى (وقل) الشيخ نجيب الدين في شرح رسالة شيخه ان القدماء لم يتعرضوا لشيء من ذلك وفي (السرائر) اجماعنا منعقد على انه لا تستباح الصلاة الا بنية رفع الحدث اوعية استباحة الصلاة بالطهارة (احتجوا) بالآية الشريفة لان المفهوم منها كون وجوب الغسل والمسح لاجل الصلاة ولا معنى لهذا الا انه لاجل ان يبيح له فعل الصلاة (واورد) عليه ان كون هذه الافعال لاجل الصلاة لا يقتضي احضار النية عند فعلها كما في قولك اعطى الحاجب درهمه يأذن لك فنه يكفي الاعطاء للتوسل الى الاذن ولا يشترط احضاره عند العطية قطعاً (واورد) عليه ايضا انه انما يدل على وجوب قصد الاستباحة خاصة والمدعى وجوب أحدهما لا على التمين (واورد) عليه أيضا بأنه ان كانت بنية الرفع تستلزم بنية الاستباحة كانت صحة النية باعتبار اشتغالها على نية الاستباحة وضم الرفع انما لا عبرة به (واورد) أيضاً بأن المستفاد من الآية الشريفة وجوب نية الاستباحة فان كان ذلك طاهراً في الوجوب العمي ثبت مذهب المرتضى والا فلا خفاء في ان القول بكون شيء قائم مقامه يمتنع الى دليل قمع انه نه والقول بتعين الاستباحة متعين فكيف يقل بان رفع الحدث يقوم مقامها (واورد) عليه أيضا ان غاية ما يلزم من الدليل كون الوجوب لاجل الصلاة على ان يكون الطرف قديماً له حوب لا وجوب له بوجه لاجل الصلاة على ان يكون قديماً للوضوء (والجواب) عن الاول ان مقتضى الآية الكريمة انه لا بد من الوضوء للصلاة لا انه لا بد من الوضوء حين الصلاة فذا توضأ فلا بد ان يكون امرض منه ولو جعل ان فرض ان الله تعالى امرني بذلك ثبت المطلوب ولو جعله أمراً آخر كان غير مطيع (فان قلت) قوله صلى الله عليه وآله لا صلاة الا بطهور ونحوه يكشف عن ان المراد من الآية الشريفة ان الصلاة لا بد ان تكون مع وضوء لا انه لما (قلنا) هذا الوضوء لا بد ان يكون لغرض وغاية والوضوء ليس مطلوباً للشارع مطلقاً بل لأمور وغايات معروفة فلا بد من قصد غاية من تلك الغايات حتى ينحقق الامتثال الا ان يقول المستدل ان المراد من الرفع أو الاستباحة ما يشمل ما ذكر من الغايات فدعاه حق ودليله تام كما قل في (المبسوط) وغيره يشترط نية الرفع أو استباحة مشروط بالطهارة انتهى وكذا ان كان مراده ان الوضوء الذي يتوضأ للصلاة لا بد فيه من قصد أحد الأمرين لا مطلق الوضوء وهذه عبارة الاستاذ في شرحه وما ضربوه مثلاً (فيه) انه لا شك في أن من أعطى الحاجب درهمه للتوسل الى الاذن انما أعطاه بقصد ذلك قطعاً ولو أعطاه لاجل ان يأذن له بل لغرض آخر لم يكن ممثلاً اذا لم يجوز تحصيل اذنه بغير الدرهم حتى يكون شرطاً شرعياً واما اذا كان مراده تحصيل الاذن كيف كان والدرهم مقدمة عقلية كما هو الظاهر من التمرينة فلا دخل له فيما نحن فيه وان كان أعطاه لتحصيل الاذن قطعاً بل لو رضي الحاجب بغير درهم يكون العبد ممثلاً ان لم يعط درهما بل يكون عاصياً ان أعطى حينئذ (ثم) انه من المسلمات ان غير العبادة لا يتوقف على النية وقد دلت الآية على طلب العبادة والصلاة والوضوء عبادتان فلا بد من النية للامتثال ولذا لم يجوز مضمم الدخول في الصلاة بغير الوضوء الذي وقع لاستباحة الصلاة (والجواب) عن الثاني ان ما استدلل به انما نهض في الموضع الذي يظهر كون الوضوء شرطاً لفعله فإلم يكن الشرط لم يكن المشروط وحل عدم الشرط يعبر عنه تارة بالحالة المانعة وأخرى بالحدث ويعبر عن رفع الحدث بالاستباحة قصد رفع الحدث

وقصد استباحة الصلاة مآلها واحد وان كانا مفهومين متباينين ينفك أحدهما عن الآخر بالمفهوم لكنهما متحدان في الثمرة في المقام والمستدل في مقام استدلاله وان قال لا معنى لفعل الوضوء لاجل الصلاة الا نية استباحتها الا أنه ليس مراده ما هو مقابل لرفع الحدث بل هو شامل له لما عرفت من أن المآل واحد فهو أراد وحدة المآل ودليله ما اقتضى الا هذا الاعم بلا شبهة فلا يرد عليه شيء هذا ما أقاد في (شرح المفاتيح) وفي (المعتبر) ان معنى رفع الحدث واستباحة الصلاة واحد وهو ازالة المانع أو استباحة فعل لا يصح الا بالطهارة كالطواف وكذا في (المدارك) قال ان معناها واحد وفي (غاية المراد) ان ذلك مسلم في حق المختار بمعنى اللزوم أما نحو المستحاضة فلا الا ان يقصد رفع حكم الحدث وفي (شرح الفاضل) انه لا افتراق بينهما في الوجود وفي (جامع المقاصد) ان المراد برفع الحدث زوال المانع وبلاستباحة زوال المنع (قال في المدارك) وهو غير جيد ويأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى وبما ذكر يندفع الابرار الثالث والرابع وأما الخامس فاجاب عنه أيضا في شرح (المفاتيح) بانه ان أراد الوجوب الشرطي (ففيه) انه معنى مجازي للامر وان أراد الشرعي فعلى تقدير خلو الظرف عن الوضوء الذي هو غسل الوجه الى آخره يتم دليل المستدل أيضا فتأمل جيدا وفي (الكافي والغنية) (والوسيلة) على ما في نسختي وجوب القصد اليهما ونقله في (جامع المقاصد) عن جماعة وفي (غاية المراد) عن الراوندي والمصري وفي (المدارك) عن القاضي وابن حمزة وهذا يؤيد نسخة (الوسيلة) التي عندي ونقله الفاضل عن (المذهب والاصباح والاشارة) استنادا الى أن كلا منهما منفك عن الآخر معنى ووجودا في دائم الحدث والتميم لاستباحتها خاصة والحائض لرفع مآلها الأكبر من غير استباحة وقد عرفت ان الدليل ما اقتضى أزيد من مآلها لا خصوص أحدهما وفي (شرح الفاضل) اذا كان رفع الحدث بمعنى رفع المانعة وعمم الاستباحة للتامة والناقصة زال الافتراق وجودا انتهى واقتصر في (اللمعة) على الاستباحة وكذا السيد على ما نقل الشهيد في (غاية المراد) والفاضل والاستاذ وغيرهم لكن الصيمري ونجيب الدين نقلاه عن القول الاول ولم أجده في (الاتصار) لكنه في (اللمعة) ذكر مع الاستباحة قصد الوجوب والسيد لم يذكره والاقصا عليها (١) هو المتقول عن (ظاهر الاقتصاد في غاية المراد) وظاهر الفاضل نسبته الى صريحه وفي كتاب عمل يوم وليلة اقتصر على الرفع كافي (شرح الفاضل) وعن (البشرى) انه لم يعرف في ذلك تقلا متواترا ولا آحادا وظاهره عدم الوجوب كما استظهر ذلك في (الشرائع) وقواه الفاضل واستحسنه في (المدارك) وقر به في (المفاتيح) ونظر في الوجوب في (الروضة وفي الانوار القمرية) لم يعم دليل على شيء من ذلك ولم يرجح شيئا في (الارشاد والايضاح) (والتنقيح) ولم يتعرض له في (الخلاص والمراسم والنافع والبصرة والمسالك) وفي (شرح الفاضل) ان وجوب قصد ما شرع لا دليل عليه (نعم) اعتقاده من توابع الايمان ولا مدخل له في النية والتمييز حاصل بقصد نفس الفعل فانه مما لم يشرع الا لغاية ولعل من أوجب التعرض لاحدهما أولها أراد في ضد ذلك بمعنى ان التأوي لا يجوز له أن ينوي الوجوب أو التدب لنفسه فلا شبهة في بطلان الوضوء حينئذ أما ان نواه مع النية عن جميع ذلك فلا دليل على بطلانه انتهى وفي (المشكاة) ولا يجب في الطهارة قصد الغاية على الاقوى وفي (جامع المقاصد) قال واعلم ان قوله واستباحة مشروط بالطهارة لا يتمشى على ظاهره بل ان يكون النوي استباحة مشروط بالوضوء وتنكيره يشعر بأن المراد الاجتزاء بنية استباحة أي

## والتقرب الى الله تعالى ( متن )

مشروط اتفاق فلو نوى استباحة الطواف وهو بالعراق مثلاً صح كما يحكى عن ولد المصنف ثم قل في (جامع المقاصد) وهو مشكل لأنه نوى ممتنعاً فكيف يحصل له (قالت) هذا الذي نقله عن ولد المصنف وجدته في (حاشية ايضاح) عندي وهي نسخة عتيقة معربة محشاة عن (عن خ ل) خطه ذكر ذلك ثم كتب في آخر الحاشية محمد بن المطير وصرح به الشهيد في (البيان) لأن المطلوب في الطهارة كذلك كونه بحيث يباح لو اراده وفي (الايضاح والتنقيح) تظهر الفائدة في المجدد إذ تبين ترك عضو من الاول فانه لايجزى عند المرتضى والتقي والعلامة انتهى في (التنقيح) ولم نجد للعلامة في هذه المسألة نصاً - قوله قدس الله روحه - ﴿ والتقرب الى الله تعالى ﴾ جهلاً بغيره جماعة حتى صاحب (المدارك) بل هو حقيقة النية الواجبة كما في (شرح الفاضل) لكن نقل الاستاذ انه نسب الى المرتضى ان النية هي الاستباحة وقد اكتفى بها المفيد في (المقنة) والشيخ في (النهاية) (١) مع قصد الفعل المعين ونقله في (الذكرى) عن البصري ونسبه في (المدارك) (وشرح المفاتيح) الى المحقق في بعض مسائله وفي الاخير نسبته الى علمائنا المتأخرين عن المتأخرين وفي (المبسوط) لم يذكر القرية (قل) الشهيد لظهورها وقد ذكرها ابدها في (منها) قصد امثال أمر الله تعالى وموافقة ارادته (ومنها) التقرب منه أي رفع الدرجة عنده ونيل الثواب لاطاعته وقد قطع ابن زهرة والمحقق الثاني وصاحب (المدارك) والفاضل وغيرهم وهم جماعة من متأخري المتأخرين بمحصول الامثال بهما واستظهره الشهيد في (الذكرى) وقال فيها وقد توهم قوم ان قصد الثواب يخرج عنه لكنه نقل في (قواعده) عن الاصحاب بطلان العبادة بالمعنى الثاني وهو خيرة المصنف في (نهاية الاحكام) حيث قل في نية الصلاة وبموجب أن يفصد ايضاً الواجب لوجه به والمندوب لندبه أو لوجهها لا للرياء وطلب الثواب وغيرها (انتهى) وبه قطع السيد رضى الدين ابن طائوس على ما نقل عنه وتبعه على ذلك صاحب (الاوار القمريّة) قل وبدل عليه قوله صلى الله عليه وآله (اكل امرئ ما نوى) وهذا المعنى أعني نيل الثواب نسبته في (الذكرى) الى ظاهر المشكاه بن ونقله عن أبي علي الطبرسي في تفسيره وفي (الغنية) ان مراداً بالقرية طلب الميزة الرفيعة عنده بنيل ثوابه وجعله الفاضل هو معنى القرية حيث اقتصر في تفسيرها عليه واستدل عليه في (الذكرى) (المدارك) بالآيات والايثار (ومنها) كونه تعالى أهلاً للعبادة ومستحقاً لها من غير قصد الامثال وقد حمّله الشهيد في (قواعده) من أعلى مراتب الاخلاص (وقل) الاستاذ الشريف في (مشكاته) وهي عبادة الاحرار قل وقصد نيل الثواب عبادة الاجراء والعبادة بينهما وسائط والكل مجزءان فتفاوتت في الكمال انتهى (ومنها) قصد تعظيمه (ومنها) المحبة له ذكر ذلك الشهيد في (قواعده) أيضاً قل بكفايتهما وقد قطع الفاضل وصاحب (المدارك) بأنه لو نوى اطاعته تعالى شأنه وموافقة أمره مع الغفلة عن رفع الدرجة والتقرب كان كافياً قللاً وزياداً كان أولى بالجواز (وقل في المدارك) انما أثر الاصحاب هذه الصيغة مع غموض معناها لتكررها في الكتاب والسنة (انتهى) والظاهر اتفاقهم على كفاية الجميع ما عدا

(١) احتج الشيخ بأن الزائد ان كان اخلاصاً كان تقريراً وتأكيذاً وان لم يكن اخلاصاً كان مبيّناً فيكون نسخاً قاتلاً فيه (منه)

وأن يوقعه لوجوبه أو ندبه ( متن )

الثاني لاني لم أجد خلافاً في غيره وفي ( شرح المفاتيح ) في توجيه الثاني يمكن ان يقال ان أصل العبادة لله تعالى خالصة لان الداعي على هذا الخلو نيل الثواب كما في قوله تعالى ( انما نطمعكم لوجه الله ) لا نريد منكم جزاء ولا شكورا انا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً فوقاهم الله شر ذلك اليوم ) وقال بل تقول انه يمكن أن تكون عبادة المربين خوفاً لانهم كلما ازدادوا قرباً ازدادوا دهشة فربما عبدوا حينئذ خوفاً وخشية • ( فرع ) • قال الاستاذ الشريف دام ظله ( وأما ) ما يتوصل به من العبادات الى المطالب الدنيوية كصلاة الاستسقاء والاستطعام والتزويج والسفر والطهارة لها فينبغي أن يقصد فيها امثال الامر بالموصل دون الفعل للتوصل والاجبر انما يقصد الاطاعة بفعل ماوجب عليه بالاجرة دون العمل • قوله قدس الله تعالى روحه • ( وأن يوقعه لوجوبه أو ندبه ) • القائلون باشتراط الوجوب والندب جماعة كثيرون كأبي الحسين سعيد الراوندي والشيخ سالم بن ران معين الدين المصري صاحب ( التحرير ) على ما نقل عنهما في ( غاية المراد ) وأبي القاسم عبد العزيز بن البراج على ما نقل عنه الفاضل والشهيد في ( الذكري ) وأبي الصلاح وأبي جعفر بن حمزة وأبي المكارم حمزة وأبي عبد الله محمد وأبي القاسم جعفر في ( الشرائع ) وأبي طالب محمد في ( الفخرية ) والشهيدان واغنى عن الثاني والصبري والمصنف وجمع من الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) وجماعة من المتأخرين كما في ( شرح المفاتيح ) وظاهر ( التذكرة ) في نية الصلاة دعوى الاجماع على اعتبار الوجوب والندب حيث قال ( وأما ) الفرضية والندبية فلا بد من التعرض لهما عندنا وهو أحد وجهي الشافعية ( لكن ) هؤلاء اختلفوا على انحاء شتى فلمصري والراوندي والقاضي والتقي والطوسي جمعوا مع الوجوب القربة والرفع والاستباحة الا ان الطوسي في ( الوسيلة ) أخذ الوجوب وصفاً لا غاية كما هو ظاهر ( المنتهى ) ويناسبه اعتبار الشيخ له كذلك في الصلاة وعبارة ( الشرائع ) محتملة للوصف والغاية وقد اقتصر فيها على الوجوب والقربة وفي ( الدروس ) في نية الصلاة جمع بين الوصف والغاية والسيد حمزة بن زهرة جمع بين الاربعة وبين الطاعة ( قال ) واعتبرنا رفع الحدث لانه مانع والاستباحة لان الوجه الذي لاجله أمر برفع الحدث فما لم ينو لم يكن ممثلاً والطاعة لانه بذلك يكون الفعل عبادة والقربة ومرادنا بها نيل الثواب لانه الغرض المطلوب بطاعته والوجوب للامتنان عن الندب ولوقوعه على الوجه الذي كلف بايقاعه وابن ادريس على ما يحصل من مجموع كلامه والمصنف والشهيد والكركي والصبري وجماعة اعتبروا الوجوب أو الندب والقربة وأحد الامرين من الاستباحة أو رفع الحدث لكنه في ( السرائر ) لم يذكر القربة كالشيخ في ( المبسوط ) فانه لم يذكرها ولم يذكر الوجه وترك ذكر القربة لظهورها لا لما قاله العامة من أن العبادة لا تكون الا قربة لانه مدخول اذ صيرورتها قربة بغير قصد ترجيح بلا مرجح وقد عرفت مذهب الشهيد في ( اللمعة ) رانه اقتصر على الوجوب والقربة والاستباحة والشهيد الثاني في ( الروضة ) وانه قال بالقربة والوجوب فقط الى آخر ما تقدم نقله فهذه مذاهب القائلين باعتبار الوجوب والندب واستبقاء الكلام بمحاذيره في كتاب الصلاة وفي ( المتبر وغاية المراد والمجمع والمدارك ورسالة الشيخ حسن وشرحها ) وغيرها لا يشترط الوجوب ولا الندب لكن خصه في ( المتبر ) بما اذا قصد الاستباحة ( قال ) وفي



اشتراط نية الوجوب أو الندب تردد أشبه عدم الاشتراط اذا قصد الاستباحة والتعرب وفي نسخة أخرى اذا قصد الاستباحة والتعرب فتأمل وقد سلف ان الشيخ في (النهاية والمبسوط) والمفيد في (المقنة) والمرضى والبصري وابن طائوس لم يذكروا الوجه وان أبا يعلى والبخاري في (التابع) والمصنف في (البصرة) أطلقوا النية كما قلناه في (الذكرى) عن الجصني الى آخر ما تقدم قلناه أو الإشارة اليه (احتج) المتبرون للوجه بوجهين (الاول) وجوب تمييز المنوي وقطع الابهام عنه ولا يتم بدونه (الثاني) ان الوجوب والندب صفتان للمنوي وجهتان مختلفتان ولا بد من نية الفعل على الجهة المشروعة ورد الثاني في (الروضة والمدارك) بأنه لا اشتراك في الوضوء حتى في الوجوب والندب لانه في وقت العبادة الواجبة المشروطة به لا يكون الا واجباً وبدونه يتقضى (قال في المدارك) كذا ذكره المتأخرون (ثم قال) ولم يتم دليل عندنا على ذلك سلمنا الاجتماع لكن امثال الاوامر الواردة بالوضوء يحصل بمجرد إيجاد الفعل طاعة لله تعالى وفي (شرح الفاضل) ان هذا الدليل محل نظر (نعم) يتح في نحو صلاة الظهر فانها نوعان فريضة ونافلة (انتهى) وهذا اليراد قال المحقق سلطان انه في نفسه غير تام لاننا نمنع من عدم وقوع الوضوء في وقت العبادة الواجبة الا واجباً بل قد يقع مستحباً لان الوضوء في كل وقت مستحب (انتهى) فتأمل فيه وسيأتي نقل الاقوال في المسألة (وقل) الاستاذ أدام الله حراسته في شرحه وحاشيته ان هذا اليراد غير وارد على المستدل وظاهره انه في نفسه تام متلقى القول عند المتأخرين وقد بين عدم توجهه على المستدل بأنه قد يكون المكلف ممن يتقدم ان الوضوء يقع تارة واجباً وأخرى ندباً وان كان في وقت عبادة واجبة كأن يكون جاهلاً أو متوقفاً في دلبله مجوراً للاجتماع وان كان الواقع خلاف ذلك فلا بد له حينئذ من التمييز (واجب) الاستاذ أيضاً عما أورده في (المدارك) من حصول الامتثال بمجرد إيجاد الفعل قل لا ينبغي ان الاطاعة لا تتحقق عرفاً الا بقصد يمين المطلوب فيما اذا كان أمرين متفايرين متميزين فاذا أتى بأحدهما فلا بد من تعيينه بملاحظة ما به الامتياز كركعتي الفجر والصبح (نعم) اذا تميزت الفريضة عن النافلة فالماهية أو بلازم آخر سوى الوجوب أمكن الاكتفاء بقصد الماهية أو اللازم الآخر لكن ما نحن فيه ليس كذلك ثم ان ما دل الخبر عليه من الحكم بوجوب الطهور اذا دخل الوقت لا بدله من ثمرة بالنسبة الى المكلف اذ بمجرد دخول الوقت لا يترتب عقاب على تركه والصحة والمشروعية كانت حاصلة قبل الوقت واشتراطها للصلاة لا يفهم من هذا الخبر بل لا بد أن يكون مفهومًا من الخارج وكونها واجبة بالاصالة بعد دخول الوقت باطل قطعاً وقد مر أن ثمره النزاع في الوجوب الغيري والنفسي تطهر في نية الوجوب والاستحباب ويؤيده ما ذكره العدلية في كتبهم الكلامية من انه يشترط في استحقاق الثواب على فعل الواجب أن يوقه لوجوبه أو وجه وجوبه وكذا المندوب (انتهى كلامه) أيده الله تعالى ورد الاول في (المدارك) بأنه اما مصادرة أو لا يستلزم المدعى وفي (شرح الفاضل) هو مسلم بمعنى انه لا يصح ان نوى الواجب ندباً أو عكساً أما مع النفقة فلا (قال) ويمكن تنزيل كلام من اعتبر الوجوب عليه كما قد تشعبه عبارة (نهاية الاحكام) هنا وفي الصلاة (قلت) وقد تقدم قبلها (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته في (شرح المفاتيح وحاشية المدارك) انه ليس من المصادرة لان قوله لا يتم الا به إشارة الى أن نية الوجه مقدمة للفعل المطلوب على الوجه المطلوب فلا يتم الا به اذ بدون ذلك لا يتم حصول المطلوب لان البادة توقيفية ولم يبين له تمام الماهية بنحو يعلم عدم مدخلة نية الوجوب

## أو لوجهها على رأي (متن)

والندب مع ان القول بالمداخلية مشهور معروف بل في الكتب الكلامية ان مذهب المدنية انه يشترط في استحقاق الثواب على واجب ان يقع لوجهه أو وجه وجوهه وكذا المندوب ووجه الوجوب غير واقع (ظاهر خ ل) في العبادات فيتعين الوجوب وكذا الدب والعبادة التي لا يستحق بها الثواب لا تكون صحيحة على انه على فرض عدم الثبوت لم تثبت عدم المدخلية فيجب قصد الوجه من باب المقدمة لحصيل العلم بالتيان بالمأمور به على وجهه وولا القصد لم يتحقق العلم لا خمال المدخلية بل لا سبه في أن كون الوجوب من باب المقدمة فهذا مراد المستدل (والحاصل) ان الحكم بصحة عبادة لا بد أن يكون من نص أو جمع والامل منف قعين الثاني ولا اجماع فيما خلا من ذلك المقصد ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله انما لكل امرئ ما عمل (فمن قلت) البية خرجة عن ماهية العبادة لهم سرطاً على الاسح والاصل عدم اسطرط ذلك القصد (قلت) على قول من يقول انها جزء من العبادة أصلاً للصحيحة أو البوف في كونها أصلاً لا يتم لا يتمشى هذا لاصل كما هو مسلم ومحقق مع ذلك عمل ايده واجبه قطعاً كما عرفت وبنيه الوجب من مقولة العبادة ماهية توقيفية والنية المستلزمة على قصد الوجه به قطعاً بخلاف الخلية اذ نية الوجب لا نص ولا اجماع على كونها هي النية المعبرة هذا حصل كلامه (ثم قل) دام الله تعالى حرسه (ويمكن) الجواب عن ذلك كله بأن قصد الوجب و الندب لو كان مغزياً لا كبر التارخ من الامر بالعمل والتعليم وكر العمل والتعليم (والعلم ح ل) وساع وسائر وذخ لان ذلك من الامور التي نعم بهم النوى ونكر اليها الحاجة ونستدل ان قسم عبادات من المستحبات بالاداءة والعرض في غاية الكثرة بل في اليوم مرات كبره الى دعيه الخلاء والوضوء والعمالة من الاذان الى آخرها والتعقيبات وأدعية الساعات وقراءة القرآن الى غير ذلك ومع ذلك لم يصل خبر ولا أثر بل وربنا وصل ما يفيد خلاف ذلك مثل أنهم أمرو بفعل أمور بعضها واجب وبعضها مستحب مثل كبر سبع تكبيرات وسبح ثلاث تسبيحات وغلب ذلك من دون أمر فصد تعيين الوجوب أو الندب (وبؤيده) أيضاً أنهم كثيراً ما أمرو بالمستحبات بألفاظ افعال مع ان الاصل عدم التفرقة وما ورد من أن غسل الجمعة يصير عوضاً من غسل الجمعة في نسي غسلاً في الصوم الواجب وأمثال ذلك من المستحبات التي تكفي عن الواجب وهي كبره اذاد وكان قصد الوجه سرطاً لما كفى ترعاً (هذا حصل) ، أفوده حرره الله تعالى وحاجته لأمركا جاع (المذكورة) على اظاهر انه لا بد من النعرض للوجوب أو الندب وصفاً أو غايه ان لم يتبرر مدونه والوضوء ان سلم كونه كذلك فهو كذلك ان لم ينو به استباحة أما اذا نويت فهي بكافيه وهذا هو المحقق (ويعلم) ان لا فرق بين الوصف والغاية في حصول التمييز وان كان نوصف ظاهر في قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ﴿ أو لوجهها على رأي ﴾ ﴾ كما في (الفنية والسرائر والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقصد والكافي والمذهب) على ما نقله افضل قل وهذان وان لم يذكر فيهما الوجه الا أنه يستفاد من الاستدلال الى وجوب قصد المأمور به على الوجه المأمور به وقد مر ان في الكتب الكلامية ان مذهب المدنية انه يشترط في استحقاق الثواب على واجب ان يقع لوجهه أو وجه وجوهه وكذا المندوب (قل في جامع المقاصد) وانما كانت



وذا الحدث الدائم كالبلطون وصاحب السلس والمستحاضة ينوي الاستباحه فان اقتصر على رفع الحدث فالأقوى البطلان (متن)

[illegible]

﴿ فروع ﴾ (الاول) لو ضم التبرد صح على اشكال ولو ضم الرياء بطل (متن)

رفع المانع مطلقاً انتهى وفي (الذكرى) ان نوى رفع السابق مع الحاصل أو ما سيحصل احتمال الصحة والعدم وان أطلق فالأقرب صرفه الى الصحة حملاً على ما مضى كما في حواشيه وفي (الفخرية) (والذكرى والحواشي) انه لو ضم الى الاستباحة رفع الحدث لنفي وصح الوضوء ونسبه في (الحواشي) الى المصنف في غير هذا الكتاب أي القواعد (وزاد في الذكرى) الا ان يقصد رفع الحدث فحسب انتهى وفي (الحواشي وشرح الفاضل) يحتمل البطلان في هذه الصورة لئنه خلاف ما جعله الشارع غاية (قال) الفاضل نعم على القول بوجوب التعرض للرفع أو الاستباحة في النية لا يخلو البطلان من قوة انتهى (قلت) وعند من شرط الضم كالمصري والقاضي والتتوي والراوندي والطوسي لو نوى الاستباحة لا بد أن يضم معها رفع الاحداث الماضية لا المطلق ولا العام والالغاء الوجوه كما به عليه الشهيد في حواشيه وفي (شرح الفاضل) ان التحقيق ان الحدث أثر للامور المخصوصة لا يختلف فيه المكلفون باختلاف أحوالهم أو الامور (ولا الامور خل) المؤثرة ذلك الأثر ومن المعلوم صحة صلاة دائم الحدث مع تجدد بعد وضوئه وفي أثناءه وفي الصلاة فصلاته صحيحة مع الحدث فلم يجب عليه الوضوء لرفعه وإنما وجب لاشتراط صلاته ولا دليل على اشتراطها برفع الماضي خاصة خصوصاً مع تجدد الحدث في أثناء الوضوء انتهى (وقال) أيضاً ان رفع الماضي انما ينويه غير دائم الحدث وغير موجه فرق من فرق بأنه ينوي رفعاً مستمراً بخلاف دائم الحدث لان العكس اظهر لعدم انتقاض وضوء دائم الحدث بما يتجدد بخلاف غيره وأيضاً بما تجدد الحدث لدائمه في أثناء الوضوء غير مرة ويعد رفع مثل هذا الوضوء لما مضى من الاحداث انتهى • ﴿ قوله ﴾ ﴿ فروع الاول ﴾ لو ضم التبرد صح على اشكال • ﴿ قطع الشيخ في (المبسوط) وابنا سعيد في (الجامع) على ما قل عنه (والشرائع والمعتبر) والمصنف في (المتن والارشاد) بالصحة فيما لو ضم التبرد وهو الاقوى كما في (التذكرة) وظاهر أكثر الاصحاب كما في (قواعد الشهيد) وأشهر القولين كما في (المدارك) وهو لازم للمرتضى في (الاتصار) وزاد في (الشرائع) غير التبرد حيث قال أو غير ذلك وهو الظاهر من (المبسوط والجامع والمعتبر) وزاد في (التذكرة) التنظيف ومال اليه في (الذكرى) وزاد التسخن أيضاً واختير في (نهاية الاحكام والايضاح والبيان وجامع المقاصد والجمع) عدم الصحة وهو أحد قولي الشافعية والقول الاول أظهر عندهم وفي (قواعد المبسوط وشرح الفاضل ومشكاة) الاستاذ حرسه الله تعالى ان كان غرضه الاصلي القربة ثم طرأ التبرد عند ابتداء الفعل لم يضر وان انعكس أو كان الغرض مجموعهما لم يصح انتهى (قال) الفاضل وعليه ينزل اطلاق الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه • ﴿ ولو ضم الرياء بطل ﴾ قولاً واحداً لا يمكن عن المرتضى كما في (جامع المقاصد) ولا نعلم فيه خلافاً الا من السيد كما في (قواعد الشهيد) وهو مذهب أكثر علولنا كما في (المدارك) وظاهر السيد ان الرياء غير مانع من الاجزاء في العبادة حيث قال في ذيل الكلام على خبر روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به) مانعه لفظة مقبول يستفاد منها في الشرع أمران (أحدهما) الاجزاء كقولنا لا تقبل صلاة بغير طهارة (والآخر) الثواب كقولنا الصلاة المقصود بها الرياء غير مقبولة بمعنى سقوط الثواب وان لم يجب

( الثاني ) لا يفتر الى تعيين الحدث وان تعدد فلو عينه ارتفع الباقي وكذا لو نوى استباحة الصلاة الميئة استباح ماعداها وان قفاها سواء كانت الميئة فرضا او نفلا  
( الثالث ) لا تصح الطهارة من الكافر لعدم التقرب في حقه الا الحائض الطاهرة تحت المسلم  
لاباحة الوطئ ان شرطنا الفسل للضرورة فان اسلمت اعادت ( متن )

اعادتها انتهى فلا خلاف في عدم الثواب وفي ( المدارك والمشكاة ) ان الضميمة لو كانت راجعة صح وقد تقدم في مبحث تداخل الاغسال ماله نفع في المقام وفي ( المبسوط ) لوضم ما من فضله الوضوء كقراءة القرآن والنوم لم يرتفع حدثه لانه ليس من شرطه الطهارة وفي ( المتعبر ) لو قيل يرتفع كان حسنا لانه قصد الفضيلة وهي لا تحصل من دون الطهارة وكذا لو قصد الكون على طهارة ولا كذا لو قصد وضوء مطلقا انتهى ويأتي تمام الكلام في ذلك وفي ( قواعد الشهيد وجامع المقصد ) لو ضم أمراً أجنبياً غريباً كدخول السوق فوجان أصحاب البطلان رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله لا يفتر الى تعيين الحدث وان تعدد رحمهم الله هذا مذهب العلماء كافة كما في ( المدارك ) واجامعي كما هو ظاهر الفاضل رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله • ( فلو عينه ارتفع الباقي ) كما هو مذهب أكثر الأصحاب كما في ( المدارك ) سواء كان المعين آخر أحداثه أولا كما في ( المتنبى والذكري ) واحتمل في ( النهاية ) البطلان وهو أحد قولي الشافعي والقول الآخر له ان كان المنوي آخر الأحداث صح ولا بطل واحتمل المصنف في ( النهاية ) ارتفاع المنوي خاصة فان توضحا ثانيا لرفع آخر صح وهكذا الى آخر الأحداث وفي ( نهاية الأحكام وقواعد الشهد والدروس والبيان وجامع المقاصد ) ان القطع بالبطلان فيما لو نوى رفع البعض وبقاء الباقي وفي ( الذكري ) فيه وجهان ( وقال في المدارك ) يقوى الاشتكال مع قصد النفي عن غير المنوي ويتوجه البطلان هنا للتناقض ويمكن ان يقال بالصححة وان وقع الخطأ في النية لصدق الامثال وهو حسن انتهى رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله • ( وكذا لو نوى استباحة صلاة معينة استباح ماعداها وان قفاها ) أي نفي استباحة ماعداها وفاقا للمتنبى وخلافا ( للدروس ) ( والذكري والبيان وجامع المقاصد وشرح الفاضل ) واحتمله في ( نهاية الأحكام ) وهو أحد قولي الشافعي رحمهم الله قوله قدس سره رحمهم الله ( لا تصح الطهارة من الكافر ) اجماعا على الظاهر لانه انما نسب الخلاف الى أحد أقوال الشافعي رحمهم الله قوله رحمه الله تعالى رحمهم الله ( الا غسل الحائض الطاهرة تحت مسلم لا باحة الوطئ ان شرطناه للضرورة فان اسلمت اعادت الفسل عند اسلامها ) كانه لا خلاف فيه الا من الشافعي ( وأما ) مشروعية الفسل كذلك فقد نسب في ( الذكري ) الى قوم ( وقال ) ن الشيخ أورده في ايلاء ( المبسوط ) انتهى وحكم به المصنف في ( النهاية ) ونفى عنه البعد في ( جامع المقاصد ) قال لوقوع مثله للضرورة كتفصيل الكافر للميت المسلم اذا قد المائل والمحرم وتيمم الجنب والحائض للخروج من المسجدين انتهى وذكره في ( التذكرة والمتنبى ) في أحد وجوه الشافعي ولم يظهر منه في الكتابين الحكم به فانسبه الفاضل الى ( المتنبى ) لعله لم يعادف محله وعبارة ( المتنبى ) هكذا لا تصح طهارة الكافر ( وقال ) الشافعي في أحد الوجبين باجترأ القمية تحت المسلم بغسلها من الحبض لحق الإبرج فلا تلزمها الاعادة بعد الاسلام انتهى ما في ( المتنبى ) وكذا في ( التذكرة ) ذكر للشافعي أقوالا ذكر هذا منها ومال في ( الذكري ) الى اباحة الوطئ من غير غسل لانه أولى من ارتكاب شرع

ولا يبطل بالارتداد بعد الكمال ولو حصل في الاثناء اعاد (الرابع) لو عزبت النية في الاثناء  
صح وان اقرنت بغسل الكفين نعم لو نوى التبرد في بعض الاعضاء بعد عزوب النية  
فالوجه البطلان (متن)

غسل بغير نية صحيحة وقربه في (البيان) وقوامه في (جامع المقاصد) واستجوده الفاضل وفي (التذكرة) اذا  
انقطع دم المجنونة وشرطنا الغسل في اباحة الوطئ غسلها الزوج ونوى وللشافعية (وللشافعي فيه خل) وجهان  
واستبعده في (الذكرى وجامع المقاصد) ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولا يبطل بالارتداد بعد  
الكمال ﴾ وكذا الغسل والتيمم كما في (الاخلاف والذكرى) وكذا (الجواهر) على ما نقل عنها وفي (المتهى)  
قوى عدم بطلان ما عدا التيمم اما هو فانه يبطل ( قل في الذكرى ) قالوا خرج بكفره عن  
الاستباحة قلنا مادام الكفر ولم ينص ( في جامع المقاصد ) على حكم التيمم بل أطلق ﴿ قوله قدس  
الله سره ﴾ \* ﴿ ولو حصل في الاثناء فان عاد أعاد ﴾ قال في ( جامع المقاصد ) ظاهر العبارة انه  
يعيد الطهارة بعد العود الى الاسلام والحق انه انما يعيد اذا جف اللبل وبدونه يستأنف النية لما بقي  
و يتم طهارته عن فطرة أو غيرها انتهى وبذلك قطع في (الدروس والذكرى) ﴿ قوله رحمه الله ﴾  
﴿ وان اقرنت بغسل الكفين ﴾ كل من قال بجواز تقديم النية أو استجابته عند غسل الكفين  
المستحب يلزمه القول بصحة الوضوء ان عزبت عند غسل الوجه ( وقد ) صرح بالصحة المصنف  
والشهيد والكركي وغيرهم لان الواجب المقارنة بأول أفعال الوضوء الواجبة أو المندوبة واما من لم يجتز  
بذلك فانه يحكم بالبطلان عند العزوب وقد تقدم نقل الاقوال في ذلك (قال) الكركي وقيل بوجوبها  
لو اقرنت النية بغسل الكفين بناء على عدم الاجزاء بتقديمها عنده ويلوح ذلك من ابن طاوس  
اتمى والشافعي أوجب المقارنة فعلا لغسل الوجه الواجب لان السنن توابع كما مر ﴿ قوله  
قدس سره ﴾ \* ﴿ نعم لو نوى التبرد في باقي الاعضاء بعد عزوب النية فالوجه البطلان ﴾ كما  
في ( التذكرة والايضاح والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد ) وفي ( المتهى ) ولو عزبت عند  
غسل الوجه وقد قدما عند غسل اليدين للتبرد لم تقع عن الوضوء فان ذكر ورطوبة الوجه باقية جاز  
استئناف غسل اليدين (١) بية الوضوء والا استأنف من أوله انتهى وهذه العبارة اما مغلطة أو مشكلة  
ولم يدرك يد أنه ان أحدث نية التبرد عند غسل اليدين مثلاً ثم ذكر والوجه رطب جدد النية وأعاد  
غسلها (٢) وصرح الوضوء والا استأنف وفي جامع المقاصد ويحتمل ضعيفا الصحة نظراً الى وجود نية  
الاستدامة فان المنوي حاصل على كل تقدير وليس بتي ولو حاول أحد الزام المصنف بالصحة بناء  
على ما اختاره سابقا لوجد الى ذلك سبيلا لان نية التبرد ان كانت منافية للاخلاص أبطلت مع  
ضميتها الى نية الوضوء والا لم تؤثر لبقاء الاخلاص في الموضعين انتهى ( قلت ) هذا الذي ذكره  
حاو له الفاضل قال ويقوى عندي عدم البطلان بنية التبرد وان لم يتدارك بناء على جواز ضمها الى  
نية القرية حقيقة فالاستدامة حكما في حكم الاستدامة فعلا انتهى (قال في الايضاح) بعد ان احتمل  
الصحة وذكر ما استند اليه هذان الفاضلان أعني الكركي والمهندى ويبطل باقتضاها التشرىك في

(١) الاستئناف عند غسل الى آخره (خل) (٢) كذا في نسختين والظاهر غسلها (مصححه)

(الخامس) لو نوى رفع الحدث والواقع غيره فإن كان غلطاً صحح والا بطل<sup>(١)</sup> (السادس) لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فالأقوى الصحة<sup>(٢)</sup> (متن)

الابتداء والتمحض هنا تأمل فانه دقيق وفي (الذكرى) ولو نوى المني حال الذهول فهو كالذي في حال التوبة بل هو أولى لضعف الاستدانة الحكمة وقوة الابتداء الحقيقي (قلت) هذا منه لمله مبني على ما سلف له فيها من الميل الى القول بالطلان لو ضم التبرد الى النية فتأمل (ويعلم) ان ذكر التبرد في عبارة المصنف على سبيل التمثيل والا قد عرفت أنه عبر في (التذكرة) بالمتاني وفي (الدروس) بالمتاني أو اللازم كالتبرد ح قوله قدس الله روحه هـ لو نوى رفع حدث والواقع غيره فان كان غلطاً صحح كما في (المتن) وفيه قوة كما في (جامع المقاصد) وفي (التذكرة) وفي الفاظ اشكال ومثله في (النهاية) وقطع بالطلان في (البيان) وقر به في (الذكرى) وقواه (الفاضل) بناء على القول بوجوب الترض للرفع عينا أو تخيراً الا ان يصح الاستدانة ولم نوجب الضم - هـ قوله رحمه الله تعالى هـ (لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فالأقوى الصحة) (١) أي ارتفاع الحدث وجواز الدخول به في الصلاة وفقاً (للمتن) ونهاية الاحكام والتذكرة والمختلف والدروس والذكرى (والبيان) واستنحسه في (المعتبر) وفي (جامع المقاصد) لا اشكال فيه ان قصد الفعل والكمال وتوقف في (التحرير) وخلافاً (للمبسوط والسرائر والايضاح) حيث ذهب الى البطلان ونسبه في (جامع المقاصد) الى جماعة مدسبته الى الشيخ والمجلى والشافعي فيه وجهان كما في (المتن) ومحل النزاع ما اذا نوى الفضل كما هو ظاهر (المعتبر) والتمتني (والمختلف والتذكرة والذكرى) قال في (المعتبر) بعد ان قل عن الشيخ المنع ولو قيل يرتفع كان حسناً لانه قصد الفضيلة وهي لا تحصل من دون الطهارة ومثله (المتن) وبقية الكتب التي ذكرت وفي (جامع المقاصد) مانعه واختار المصنف الصحة لانه نوى شي من ضرورية صحة الطهارة وهه الايقاع على وجه الكمال ولا يتحقق الا برفع الحدث فيكون رفع الحدث منوياً (وفيه نظر) لان المفروض هو نية القراءة لا النية على هذا الوجه المين اذ لو نواه على هذا الوجه ملاحظاً ما ذكر لكان ناوياً برفع الحدث فلا يتجه في الصحة حينئذ اشكال فعلى هذا الاصح في المتنازع فيه البطلان واليه ذهب الشيخ وابن ادريس وجماعة وهذا بناء على اعتبار نية الرفع أو الاستباحة فعلى القول بعدم اعتبارهما في النية لا اشكال في الصحة انتهى وهذا الاستدلال الذي ذكره عن المصنف ذكره في (المتن) وعلى ما فهمه هذا الفاضل يجوز ان يكون مراد الشيخ ومواقفه انه لم ينو الكمال فيرفع النزاع (فلتأمل) فيه ويظهر من (الايضاح) ما فهمه صاحب (جامع المقاصد) من ان محل النزاع ما اذا لم ينو الفضل حيث استدل على عدم الاجزاء بأنه غير مستلزم لرفع الحدث لانه كلما كان مستلزماً للشيء بمنع الاجتماع مع قبيضه وهنا ممكن الاجتماع فلم ينو رفع الحدث ولا ما يستلزمه انتهى ومثل الوضوء قراءة القرآن الوضوء لكتابه والكون على طهارة ودخول المساجد والاخذ في الحوائج وكتب الحديث والفقهاء كما في (النهاية) والتذكرة والتمتني (وغيرها) وفي (الذكرى) وفي نية الوضوء للنوم نظر لانه نوى وضوء الحدث (ثم قال) والتحقيق ان جعل النوم غاية مجاز اذ الغاية هي الطهارة في آن قبل النوم

(١) هذه العبارة قد يتوهم منها باعتبار السياق ان المراد الاقوى صحة الوضوء لقراءة القرآن وليس كذلك وانما المراد ان الاقوى رفع الحدث وصحة الدخول في الصلاة (منه)

فيكون من باب الكون على طهارة وهي علة صحيحة انتهى وألحقه في ( المتبر ) بالصحيح لانه قصد النوم على أفضل أحواله وتوقف في (المتنهي والتحرير والذكرى) باجزاء المجدد ندباً لوظهر انه كان محدثاً وفي ( النهاية والتذكرة ) القطع بعدم اجزاء (جواز خل) المجدد لانه يستحب لا باعتبار الحدث ويأتي تمام الكلام ( وقال في التذكرة ) وان لم يجب ولا يستحب كالأكل لم يرتفع حدثه قطعاً لو نوى استباحته وينبغي التعرض لمسئلة ان ثبتت كانت أصلاً في هذا المقام وهي جواز الدخول في الصلاة المفروضة بالوضوء المندوب لما ليست الطهارة شرطاً في صحته اذا كان غير مجامع للحدث الاكبر في (السرائر) يجوز ان يهدي بالطهارة المنسوبة الفرض من الصلاة باجماع أصحابنا وفي ( المدارك ) الظاهر من مذهب الاصحاب جواز الدخول في العبادة الواجبة المشروطة بالطهارة بالوضوء المندوب الذي لا يجامع الحدث الاكبر مطلقاً وادعى بعضهم عليه الاجماع انتهى وفي ( مجمع البرهان ) انه مما لا شك فيه ولا ينبغي فيه النزاع أصلاً وقد سمعت أقوال الاصحاب فيما نحن فيه ويأتي ثقلها أيضاً في وضوء غاسل الميت ( ويدل ) عليه قوله عليه السلام اذا دخلت المسجد وأنت تريد ان تجلس فلا تدخله الا وأنت طاهر ( وقوله عليه السلام) الطهر على الطهر عشر حسنات وتنكير الطهور في قوله عليه السلام لاصلاة الا بطهور (١) (وقوله عليه السلام) طوبى لمن تطهر في بيته وزارني في يتي قد اطلق الطهور في الاخبار على مطلق الوضوء ( وقد يستدل ) عليه بقوله عليه السلام فرض الله عليه وعلى ذريته تطهير هذه الاربع ( ويدل ) عليه قوله عليه السلام فيمن رعف وهو على وضوء فليغسل أنفه فان ذلك يجزيه ولا يعيد وضوءه فقد نكر الوضوء في السؤال وصدر الجواب من دون استفعال وكذا كل ما كان من هذا القبيل وانه لكثير ويشهد له ان الرواة لم يتعرضوا للسؤال عن ذلك في مقام من المقامات وكذا الاثمة صلوات الله عليهم لم ينهوه عن ذلك مع انه مما تم به البلوى ونس الى الحاجة فلو تعرضوا له لشاع وذاع ( ويدل ) عليه عموم قولهم عليهم السلام في صحيحي زرارة واسحق أن الوضوء لا ينتقض الا بالحدث لا بالمعنى الذي ذكره صاحب ( المدارك ) حتى يرد عليه انه لا يقتضي ترتب جميع ما يترتب على كل وضوء وانما يقتضي ما ثبت ترتبه على ذلك الوضوء بل وجه الاستدلال ان قوله لا ينتقض الوضوء الا حدث يدل على ان الوضوء لا يجتمع مع الحدث اذ لو كان يجتمع معه لما صح له عليه السلام أن يقول لا ينتقضه الا الحدث لان الحدث لا ينتقض الا بالطهارة فلو لم يكن حدثه مرتفعاً لم يكن متطهراً بل يكون محدثاً بحدثه الذي لم يرتفع بذلك الوضوء والحدث لا ينتقض الحدث فكيف يطلق ويقول لا ينتقض الوضوء الا حدث ( اللهم ) الا أن تقول يرتفع بهذا الوضوء حدث دون حدث فيكون رافعا حدث القراءة مثلاً دون حدث الصلاة والمعروف كانهص عليه غير واحد ان الحدث هي الحالة المانعة وان الاحداث متداخلة في الارتفاع والذي ثبت من الشارع ان من لم يكن على وضوء (٢) لا يدخل في الصلاة لا غير وهذا الوضوء معلوم حصوله والحدث مانع شرعي والمانع الشرعي لا بد من تحقق ثبوته ولم يثبت بعد تحقق الوضوء وليس الوضوء إلا غسلتان ومسحتان مع القربة واما قصد الرفع وان الاحداث متغايرة رافعا متفاوت فلم يثبت هذا أقصى ما ينبغي أن يقال في المقام ( وفيه ) ان اجماع (السرائر) على ما فيه

(١) قد يقال لادلالة في هذا نعم لو قال لاصلاة الا بوضوء تم الاستدلال ( منه ) (٢) فيه تأمل لانه

قال لاصلاة الا بطهور ولم يقل لا بوضوء ( منه )



( السابع ) لو شك في الحدث بعد يقين الطهارة الواجبة فتوضاً احتياطاً ثم يقين الحدث  
فالاقوى الاعادة ( الثامن ) لو اغفل لمعة في الاولى فانسلت في الثانية على قصد الندب  
فالاقوى البطلان ( متن )

حيث ذكرت فيه الطهارة معارض باجماعها الآخر حيث قال اجماعاً منعقد على انه لا تسبح الصلاة  
الابنية رفع الحدث أو استباحة الصلاة وأما الاجماع الذي نقل حكايته في ( المذكر ) فلا يعرف  
حاشاكيه ولعله أراد ما ذكرته عن ( السرائر ) وأما قوله ن ذلك المعروف من مذهب لاصحاب فلا يعرف  
الا ان الاصحاب مختلفون في ذلك اختلافاً شديداً وقد تتبعنا قولهم في هذه المسألة نعي منه وضوءه  
قراءة القرآن كما عرفت وفي مسألة وضوء غاسل الميت ونقلنا كلامهم واختلافهم وتوقفهم ( وه ) لا خـ  
فواردة على المتعارف المهور وهو وضوء الصلاة وما ذكر فيه بلفظ التطهير كما كان من ذلك لا يـ  
فيها الطهارة مقابل للتأويل بوجوه كلها قريية ولا نسلم به مما تم به البلوى ونما يصير اليه الا فرد من  
الاس ( سلمنا ) ولكن كان الواجب أن يكون معروفاً بين الفقهاء لذين هم السدة لذلك ومدته مسـ  
قوية الاشتكال والمقطوع به منها حوار الدخول في الفريضة بوضوء المأفلة والكون والذهب والمس  
وعلى ذلك يحصل اجماعهم ان كان ونزل عليه كلماتهم ويبقى لاشتكال حاله فيما عدا ذلك وفي  
( الذكرى ) ولو نوت الخائض بعد طهرها ناحة الوطى فالأقرب الصحة لما قلناه وحصل على العمل  
بحرمته قبل الفصل ( قل ) ويحتمل البطلان لان الطهارة لحق الله تعالى ولحق الروح فلا تنعص ( ول ) ويحتمل  
بأن التمرة حاصلة ناحة الوطى على الكمال أه الصحة موقوف على رفع الحدث فهما مـ  
وفي ( النهاية ) عدم احـ وضوء الخائض للذكر والعاسل للتكفين واليتم احـ الصلاة الجاه وكذا ( البيان )  
قال لا يجزى وضوء الخائض ولو طهر اقطاعه بعد الوضوء ( وقال في مجمع البرهان ) في عدم احـ اليه  
للحذرة مع التعذر تأمل ( ويطم ) به انوى ما الوضوء شرط في صحته كاحـ الصلاة المدد به فانه يصح لدخول  
به في الصلاة قولاً واحداً كما في ( جامع المقاصد ) وغيره وكذا ما اذا توساً للتأهب للصلاة والكون  
على طهارة أو لمس كتابة القرآن وهـ عدا ذلك فيه التراجع • ~~حاشا~~ قوله قدس الله له روحه نية  
( ولو شك في الحدث بعد يقين الطهارة الواجبة فتوضاً احتياطاً ثم يقين الحدث فالاقوى لاندادة )  
كما في ( التذكرة والبيان وجامع المقاصد وحاشية الايضاح ) عدم نية الوضوء كذا نقله عن ( التذكرة )  
في ( الذكرى ) ورده بأنه مشكل لانا تكلم على تقديرها وقال انه أولى الصحة من عدمه المحدد  
وتوقف في ( المنهى والايضاح ) فذكر فيها الوجهان من دون ترجيح وفي ( كشف الغطاء ) يحتمل  
عدم الاعادة بناء على ان نية الوجه والرفع انما تلزم مع الامكان والا لم يكن لاحتياط فائدة وفي  
( حاشية الايضاح ) اتفق الاصحاب على استحباب الوضوء وفي ( جامع المقاصد ) الأولى  
الاثبات بالمبيحة مكان الواجبة في عبارة لمصنف وفي ( الذكرى ) انه لو شك في الطهارة بعد يقين  
الحدث أو شك في المتأخر من الطهارة والحدث فان الطهارة فيها صحيحة قطعاً وان تيقنا لحدث مد  
ولا نهيها مخاطبان بالجزم وقد فصله ( انتهى ) وعلى الاكتفاء بآمرة لاندادة ~~حاشا~~ قوله قدس الله  
تعالى روحه • ( ولو اغفل لمعة في الاولى فانسلت في الثانية فالاقوى البطلان ) كما في ( التذكرة )  
( والبيان وجامع المقاصد والحواشي المدونة الى الشيد وحواشي الايضاح ) للزوم وقوع مض



وكذا لو انفسلت في تجديد الوضوء « متن »

الوضوء بنية الندب ( وقال في الايضاح ) لأن الفسلة الثانية انما قصد صورتها ولا تأثير لها في الاستباحة ولهذا لا يصدق على الماء المنسول به انه مستعمل في الوضوء ( واحتمل ) الوجهين في ( المنتهى والنهاية ) ( والايضاح والذكرى والدروس ) من دون ترجيح لانه لم ينورفع الحدث بالثانية ( وفيه ) ضعف لعدم وجوبه في كل عضو عضو ( وقال في كشف اللثام ) وبمحتمل الصحة بناء على ان الوجه انما يعتبر على وفق اعتقاده أو على أنه نوى الوجوب بجملة الوضوء أولاً وهو كاف لعدم وجوب نية بكل عضو عضو وانما نوى الندب بالفسلة الثانية وهي انما تكون غسلة ثانية لغیر ( الامعة ) واما لها فهي غسلة أولى وهو ناو بها الوجوب في ضمن نيته للجملة ولكنه أخطأ فظاً بها من الفسلة الثانية المندوبة مع اتحاد الطهارة وكون المصاحبة في ثانية الفسل انفصال ما بقي من الفسلة الاولى كما يرشد اليه قول أبي جعفر عليه السلام في حسن زدارة وبكبري والتثان يأتیان على ذلك كله انتهى وهو حاصل ما ذكر في ( الذكرى ) وقال فيها ودر بما بني على ان نية المتاني بعد عزوب النية هل تؤثر أم لا وعلى أن وضوءه المنوي به ما يستحب له الطهارة يصح أم لا ( تم قال ) وقد ينازع في تصور البناء على الاصل الثاني بناء على عدم صحة الوضوء المندوب قبل الواجب لمن عليه واجب انتهى وقال في ( كشف اللثام ) اذا غفل عن نية الدب بالثانية أو نوى بها الوجوب لنذر أو نسيه أو كان الوضوء مندوباً تعينت الصحة ومنع في ( جامع المقاصد ) كون الثانية انما شرعت استظهاراً على ما لم ينفسل في الاولى ( ثم قال ) وقديهم من التقييد بالندب في كلام المصنف انها لو انفسلت فيها على قصد الوجوب النذر وشبهه يجزي وليس كذلك لا تنطراط الرفع أو الاستباحة ( ثم قال ) ولو قال ولو انفسلت في الثانية باعتقاده بدل قوله على قصد الندب لكان أولى وأشمل لاندرج ما اذا كانت الثانية واجبة فيه وما اذا لم يقصد شيئاً عند فعل الثانية على انه يمكن ادراج الأخيرة في العبارة انتهى . قوله قدس الله تعالى روحه . ( وكذا لو انفسلت في تجديد الوضوء ) أي الأقوى البطلان بناء على اعتبار الرفع أو الاستباحة كما في ( البيان ) وفي ( الدروس ) انه أبعد من الاول وأبعد منه غسلة بالثانية منه وأبعد من الجميع لو انفسلت بالثالثة ( ومثله ) أو قريب منه ما في ( الايضاح وجامع المقاصد ) وفي ( حاشية الايضاح ) ان ذلك جميعه لا يجزي وظاهر ( المبسوط ) الاجزاء لان المجدد طهارة شرعت لكمال الطهارة وتدارك الخلل وفي ( كشف اللثام ) وبمحتمل الصحة كما تعين على الاكتفاء بالقرينة أو بها مع الوجه واتحد بناء على ان الوجه والرفع انما يعتبران على وفق الاعتقاد والمجدد طهارة شرعية والظاهر شرعها لكمال الطهارة وتدارك خللها انتهى ( هذا ) ولا فرق في ذلك بين اللمعة والعضو اذا أغفله ثم انفسل في تجديد الوضوء وكذا الحال فيما اذا ظن انه منطهر فتوضأً تجديداً ندماً ثم ظهر له انه كان محدثاً فالواجب قتل الاقوال في جميع هذه الاحوال اما حال اغفال اللمعة فقد علمت قتل اقوالهم فيه بخصوصه وقد مر انه توقف في ( المنتهى والتحرير والذكرى ) في اجزاء المجدد ندباً فيما اذا ظهر انه كان محدثاً واستوجه في ( المعتبر ) الاجزاء لانه قصد الصلاة بطهارة شرعية وتوقف في ( الذكرى ) أيضاً فيما اذا بان فساد الاولى ونص في ( التذكرة والنهاية والبيان ) على عدم الاجزاء فيما اذا ظهر انه كان محدثاً ولم أجد أحداً قال بالاجزاء والصحة في هذه المسائل على القول بعدم الاكتفاء بالقرينة سوى ما مر من المعتبر ( نعم ) في

( التاسع ) لو فرق النية على الاعضاء بان قصد عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث عنهما لم يصح (متن)

مسئلة ما اذا جدد الطهارة وذكر اخلال عضو من احدهما صرح الشيخ في (المبسوط) والقاضي وأبو جعفر محمد بن حمزة ويحيى بن سعيد وصاحب (مجمع البرهان والمدارك) بأن الطهارة والعلة صحيحتان مع ايجاب من عدا الاخير ين منهم نية الرفع والاستباحة فتعجب من ذلك في (المختلف) لحصول التناقض بين كلاميه (وأجاب) عن ذلك الشهيد في (الذكرى وغاية المراد) وصاحب (المدارك) بأنه لا مناقضة لان نية الاستباحة انما تكون متممة مع الذكر اما اذا ظن المكلف حصولها فلا اذا جدد وصادف حدثا في نفس الامر كان مرتفعا (قل في غاية المراد) كيف لا وهم يملكون مشروعية المجدد باستدراك ماعساه فات في الاول (وقال في الذكرى) في موضع آخر ان ظاهر الاصحاب والاختار ان شرعية التجديد للتدارك فهو منوي به تلك الغاية وعلى تقدير نيتها لا يكون مشروعا قل وفرق (المعتبر) بين المجدد مطلقا وبين المنوي به الصلاة يشعر بان التجديد قسمان وفي (مجمع الفائدة والبرهان) انه معلوم مشروعية المجدد وكونه وضواً شرعياً وفي (المدارك) ان الظاهر من الاختار ان شرعية المجدد تنهى لاستدراك ما وقع في الاول من الخلل ويشهد له ما رواه الصدوق من اجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة وما أجمع عليه الاصحاب من اجزاء صوم يوم الشك نية الندب عن الواجب الى غير ذلك مما مر وفي (كشف اللثام) ان الشيخ وموافقيه علم استندوا الى ان شرع التجديد تدارك الخلل في السابق وفي (المعتبر) الوجه صحة الصلاة اذا نوى بالثانية الصلاة لانها طهارة شرعية قصد بها فضيلة لا تحصل الا بها فهو ينزل نية هذه الفضيلة منزلة نية الاستباحة وقوى في (المتن) صحة الصلاة بناء على شكه في الاخلال بشيء من الطهارة الاولى بعد الانصراف فلا عبرة به وهو محكي عن ابن طوس واستوجهه الشهيد (قل) الا ان يقال ان اليقين هنا حاصل بالتارك وان كان شاكاً في موافقه بخلاف الشك بعد الفراغ فانه لا يقين بوجه (قلت) ولعل هذا لا يجدي وفي (السرار) انه بعد الطهارة والصلاة وهو خيرة المصنف فيما سيأتي في الفصل الثالث وتام الكلام هناك ان شاء الله تعالى ومن مجموع هذا يعلم الخلل فيما نحن فيه وان الشيخ وموافقيه مما يقولون بالاجزاء والصحة فيما نحن فيه لان الخلل في الجميع واحد لان المستند ما ذكره لكن الاستاذ أدام الله تعالى حراسته قل في (حاشية المدارك) لعل الشيخ بنى ما ذكر على ان هذا الشك داخل في الشك بعد الفراغ أو غير ذلك وهذا انساب بكلامه حيث اعتبر في النية الرفع أو الاستباحة مطلقا مع انه لو قال بما ذكره لكان موقفاً للاعتراض بأن الدليل لو تم لاقتضى الاعتبار مطلقا والا فلا مطلقا انتهى (ثم انه قل) استشهاد صاحب (المدارك) بما ذكر واستناده اليه لتحصيل البراءة اليقينية أو العرفية في غاية الغرابة فتأمل انتهى فعلى ما ذكره الاستاذ أيده الله تعالى تقترب هذه المسألة عما نحن فيه وتام الكلام في هذه المسألة يأتي ان شاء الله تعالى في الفصل الثاني ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ لو فرق النية على الاعضاء الى قوله لم يصح ﴾ كما في (المتن) ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والدروس والبيان والذكرى وجامع المقاصد والمشكاة وكذا (الايضاح) لانه منع من الصحة في المسألة الآتية فيكون بالمنع في هذه أولى كما ذكره في (الدروس والذكرى) قال في (جامع المقاصد) لان الحدث متعلق بالجملة لا بالاعضاء

اما لو نوى غسل الوجه عنده لرفع الحدث وغسل اليمنى عنده لرفع الحدث وهكذا فالاقرب  
الصحة « متن »

المخصوصة ولان رفعه لا ينتقض ولان الوضوء عبادة واحدة اتفاقاً وافعل صاحب الشرح في الوضوء  
اليائي وفي ( كشف اللثام ) ولذا لا يجوز مسح المصحف بالوجه المفسول قبل تمام الوضوء واقتصر في  
( النهاية ) على الاستناد الى ان الوضوء عبادة واحدة لكن يظهر منه في ( التذكرة والمتهى ) منع  
كون الوضوء عبادة واحدة حيث قال في ( التذكرة ) في الرد على الشافعي في المسألة الآتية حيث  
استدل الشافعي فيها على البطلان بأن الوضوء عبادة واحدة كالصوم والصلاة مانعه وهو ممنوع  
لارتباط بعض أفعال الصلاة ببعض بخلاف الطهارة انتهى ( والتحقيق ) ان المنع ليس راجعاً الى كونه  
عبادة واحدة وانما هو راجع الى دعوى الاتحاد بين المقيس والمقيس عليه وفي ( المتهى ) قال والجواب  
الفرق بين الطهارة والصلاة لارتباط بعضها ببعض دون الطهارة بل الحق أن لا يظهر في ذلك وكيف  
يستند اليه في ( النهاية ) و يمنعه في الكتابين وقد سمعت دعوى الاتفاق عليه فلا تناقض كما في  
( كشف اللثام ) فتأمل وفي ( قواعد الشهيد ) ان الوضوء افعال كثيرة لاعادة واحدة و ربما بني الفرع  
الآتي على ذلك ( وما ) استند اليه المحقق الثاني من فعل صاحب الشرح في الوضوء اليائي ( ففيه )  
ان أخباره بأسرها خالية عن النية بالكافية الا ان يقال ان مراده ان صاحب الشرح لم يفعل ذلك فتأمل  
( واحتمل في الذكرى ) الصحة لتوهم السريان من الاعضاء المنوية الى الجملة وفي ( كشف اللثام )  
قال هذا كله على القول بلزوم التعرض للرفع عيناً أو تخييراً وعلى المدم تقوى الصحة للاتيان بالواجب  
من النية وما زاد فهو انوفال ويحتمل البطلان لانه مخاف لا رادة الشارع رحمه الله قوله زاد الله في  
شرفه رحمه الله اما لو نوى غسل الوجه لرفع الحدث وغسل اليد اليمنى عنده لرفع الحدث وهكذا  
فالاقرب الصحة رحمه الله يريد انه اذا نوى غسل الوجه عند غسل الوجه لرفع الحدث مطلقاً عن الوجه خاصة  
أو مع عضو آخر أو الاستباحة فالاقرب الصحة بخفي ( التذكرة والمتهى والنهاية والمشكاة ) واحتمله في  
( الذكرى ) وهو أحد قولي الشافعي واستند في الاولين الى أنه اذا صح غسل الوجه لنيته في ضمن  
نية المجموع فصحته بنية خاصة به أولى وهذا مراد ( الذكرى ) حيث قال ان اجزاء العامة يستلزم  
الخاصة لانها أقوى دلالة واستند في ( النهاية ) الى انه اذا كان المقصود من مجموع هذه الافعال رفع  
الحدث عن المكلف فكذا من كل فعل لكن لا يحصل المقصود الا بجملة الافعال فلا يجوز أن يمس  
المصحف بوجهه المفسول وأيد هذا القول في ( الايضاح وجامع المقاصد ) باطلاق الآية الكريمة  
( وقال في التحرير ) في الاجزاء نظر وحكم بالبطلان في ( الايضاح والدروس والبيان وخواشي الشهيد )  
( وجامع المقاصد ) وهو الوجه الآخر للشافعي لان الوضوء عبادة واحدة والاولوية المدعاة ممنوعة واطلاق  
الآية منزل على فعل صاحب الشرح ( قلت ) في الاخير تأمل ( فتأمل ) وقطع في ( المتهى ) بأنه لو فرق  
النية بأن شرع فيها عند غسل الوجه ولم يتمها الا بعدة أو عند تمامه ظلموا (١) بعض أعضاء الوضوء من النية  
قطلاً وحكم في ( التذكرة والذكرى وجامع المقاصد ) بالبطلان فيما لو نوى الوضوء ابتداء لرفع الحدث  
عن الاعضاء الاربعة لما ذكر فيما مر وفي ( الذكرى ) وعلى السريان يصح وفي ( النهاية ) وأما اذا

(العاشر) لو نوى قطع الطهارة بعد الاكمال لم تبطل ولو نواه في الاثناء لم تبطل فيما مضى  
الا ان يخرج عن المولات (الحادى عشر) لو وضأ غيره لعذر تولى هو النية «متن»

فرق بان نوى غسل الوجه خاصة عند غسله لرفع الحدث بعد نية الوضوء جملة فاصحة متعبة  
- قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ لو نوى قطع الطهارة لم تبطل ﴾ أي لو نوى نفق الطهارة  
بعد اكمالها لم تبطل وكأنه اجماعي وان لم يصرحوا بذلك لحصرهم التواقض في غيره - قوله قدس  
سره - ﴿ الا ان يخرج عن المولات ﴾ كما هو خيرة الشيخ (المعتبر والمتن) (التذكرة)  
(والتحريروالدروس والذكرى والبين وجامع المقاصد والمشكاة) وهو المنقول عن الجمع لاصل عدم  
انتقض الاول ولان الوضوء لا يشترط صحة فعل من فعله صحة باقي الافعال وان توقف التتابع  
على المجموع ولهذا لو عكس لم تبطل بل يعيد على ما يحصل معه الترتيب واس هذا من التفرق ان من  
اتكرر لانه عند التدارك نوى اتمه نواه أولاً أعني الجملة (سلامة) تكفي في تفرق بعد جملة وهو  
مشكل كما في (الهادي) على نقل (وكشف اللثام) لانه لم يبي على ان العلم به فعل كثره كما  
في (قواعد الشهيد) لاعبادته وحده وقد عرفت دعوى الاتفاق في اجمع المقاصد (على ان الوضوء  
عبادة وحدة ثم انه يذفيه لاكتفاء بها بنية وحدة ومبني على ان المقصد في الاستدامة في العبادة  
لا يقع شيء من أحزانه الا مع النية حقيقة بحكمه) وفيه نظر (وقيل به انقطع ساقية الاستدامة لان  
العبادة ان تستمر بعضها بعض كاستدامة نية الوضوء لا فاستمرارها كانه في كشف  
الثمة) هذه لا فقهه في (المتن) ولد كبرى وغيره انه يكفي في الفصل البنية الباقية عدم استمرار  
المواصلة فيه (قال في الذكرى) وقد قدر استمرار المولية فيه كفضل الاستحاضة استأنفه ولو استغل  
عن الافعال غيره مع استمرار حكم النية لم يضره عدم تحقق البنية ولا يخرج الى نية مستأنفة وكذا  
الفصل الا مع طول الزمان يمكن عدم حثجه فيه مع استمرار الاستمرار الحكم انتهى - قوله  
رحمه الله - - ﴿ لو وضأ غيره لعذر يتولى هو النية ﴾ لا لم ينسب عندنا كما في (التذكرة) وقد  
نص على ذلك في (المعتبر والمتن) وغيره وان كان المضي من هاهنا بالاسام والاعمال كما في  
(كشف اللثام) وفي (المدارك) تتعلق النية بالمبشر لانه الفاعل للوضوء حثيفة وله في المضطر  
قبول الطهارة ويمكن غيره منها كان أولى وفي (حاشية المدارك) لاشك ان الوضوء ليس وضوء المباشر  
فلا يمكن ان يصلي به ويغفوف به بل لمبشر من قبيل الآلة فلا وجه للحكم بتعلق النية به وفي (قواعد)  
الشهيد الاصل ان نية فاعل المكاف ولا أثر لنية غيره وقد تؤثر نية الانسان في فعل المكاف  
كالخذ الامام الزكاة قهراً من المتع وخذ المال من لمطاطل قهراً وكلف المنكر اذا وري  
قائبة نية المدعي ولا يخرج بتورية عن وبل اليقين ونية الولي اذا حج بالنسبة للمجنون (وده)  
السيد صدر الدين بانه لا معنى لقصد شخص لفعل شخص آخر فالية نية الفاعل وقيل انه لا شيء من  
الصور المذكورة بخارج عن الاصل وأقدم ابرهان على ذلك وفي (الذكرى وجمع المقاصد والروض)  
ولو نوى المباشر مع كان حسناً وفي (الذكرى) لانه الفاعل حقيقة كذبح الهدي وقد نص جماهير  
الاصحاب على جواز تولي الذابح النية ومثل ما نحن فيه ماذا طاف به طائف لعذر ونمنع كان المباشر  
هنا فاعلاً بمعنى متوضئاً بل هو فاعل بمعنى موضع (والحق) ان النية حيث ينسب الفعل الى الفاعل حقيقة

« الثاني عشر » كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب « متن »

لا تقبل الاستنابة كما فيما نحن فيه ونحوه واما وضوء الميت وغسله فلا ينسب ان الميت حقيقة وذابح الهدي حقيقة هو المباشر والوكيل في الطلاق هو الموقع له حقيقة فالقصد قصده ( قال في الذكري ) ولا تجزي نية المباشر قطعا لعدم جواز الاستنابة في النية يعني هنا اذ هي مقدورة تطلق مراد الشارع بها من المكلف بعينه وفي (المعتبر) ان جواز التولية مع الاضطرار متفق عليه بين الفقهاء وقد اطبق أصحابنا أجمع كافي (المتن) والنهاية والمقاصد العلية والروض) على انه لا يجوز ان يرضه غيره مع الاختيار وفي (الاتصار) انه مما انفردت به الامامية والمخالف انما هو الكتاب وواقعهم على ذلك داود وقال الشافعي يجوز مطلقا لكنه قال انما يتولاها المتوضي لا المتوضي ~~ح~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~ع~~

« كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب » ولا يتأتى منه النذب هذا الفرع كل من تعرض له ذكره قاطعاً به وفي (كشف اللثام) انه مما لا شبهة فيه ( وقال في الذكري ) فلو نوى النذب عمداً أو غلطاً بنى على اعتبار الوجه ( قلت ) من اعتبر الوجه بناء على انه قد يقع وضوء ندباً عمداً أو غلطاً ممن عليه طهارة كما تقدمت الاشارة اليه فيما مضى ويأتي تمام الكلام فيه في نية الصلاة ( وقال في كشف اللثام ) والاقوى البطالان مع العمدة وان لم نعتبر الوجه وفي (الذكري) والحدث يرتفع وان لم يقصد فعل ما عليه من الواجب والمتأخرون كما في (المدارك) على انه في وقت العبادة الواجبة المشروطة به لا يكون وضوء الا واجباً وبدونه ينتفي ( انتهى ) وصرح بذلك في (الايضاح) عند قول المصنف فيما مضى ولو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن ( والروض والروضة ) ( وكشف اللثام ) وهو ظاهر ( حاشية المدارك ) وقال في ( كشف اللثام ) وكلام المصنف في (المتن) والتذكرة والنهاية) وما سيأتي عن قريب في الكتاب وكلام الشهيد في كتبه يعطي ذلك لانه لما اشتغلت ذمته بواجب مشروط وجبت عليه وان كانت موسعة فكيف ينوي بها النذب وان كان بقصد ايقاع مشروط فان معنى النذب انه لا يجب عليه مع انه وجب باشتغال ذمته بواجب مشروط به وليس هذا كمن عليه صلاة واجبة فيصلي ندباً ان جوزناه لتباين الصلاتين ( انتهى ) ( قلت ) العبارة الصالحة للدلالة على ذلك في ( التذكرة والنهاية والكتاب ) فيما يأتي قوله ان الاقوى الاستثناف فيما اذا دخل الوقت في أثناء الطهارة المندوبة ويان الدلالة على ذلك ان الحكم بقوة الاستثناف لتوجه الخطيب اليه بفعل الطهارة لدخول الوقت عليه وهو محدث فلو كان النذب يجزي عن الواجب حينئذ لما وجب الاستثناف ولا أجدي في (المنهى) عبارة تصلح للدلالة على ما ذكر الا قوله كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب وقوله كل من عليه قضاء ينوي الوجوب ( نعم ) هناك عبارة ذكرها المصنف في أكثر كتبه وهي قوله فيما يأتي من الكتاب أيضاً ولو جدد ندباً وصلى وذكر اخلال عضو من أحدهما أعاد الطهارة والصلاة ولعله يفهم ذلك منها وهناك صرح المحقق الثاني بذلك قال انه لا يقع الا واجباً فليحظ ( وأما الذكري ) قد سمعت عبارتها وفيها أيضاً ما قلناه عن ( التذكرة والنهاية والكتاب ) الا انه قال بعد ذلك ولم نوجب الوجه لم نوجب الاستثناف ( وأما البيان ) فيه لو نوى مشغول الذمة بالوجوب النذب لم يجز ( ومثله في الدروس ) ولم يتعرض له في (اللمعة) (والافية) هذا وفي (المدارك) بعد ان نسبته الى المتأخرين قال ولم يتم دليل عندنا على ذلك والمحقق









وحده من قصاص شعر الرأس الى محادر شعر الذقن طولاً وما اشتمل عليه الابهام والوسطى عرضاً (متن)

وخاله في رسالته وتلميذه الشيخ نجيب الدين في شرحها ان المرجع في ذلك الى العرف لانه المحكم في مثل ذلك ثم قل في (المدارك) ما ذكرناه عن (التذكرة) ثم قال وفي دلالة العرف على ذلك نظر ثم قل ما تقلناه عن جده وغيره من أن التشبيه بالدهن مبالغ في الاجزاء القليلة على جهة المجاز لا الحقيقة (ثم قال) وقد يقال لامانع من كونه على سبيل الحقيقة لوروده في الاخبار المعتمدة وأيده صاحب (الحدائق) بما قل عن الشهيد في بعض تحقیقاته ان اعتبار الجريان في مسمى الفسل غير مفهوم من كلام اللغة لمدم تصریحهم باشتراط جريان الماء في تحقیقه وان العرف دال على ماهو أعم منه الا انه المعروف بين الفقهاء سيما المتأخرين والمصرح به في عباراتهم انتهى ما قلناه عنه وقد علمت ما تقلناه عنه في كتبه الثلاثة وما تقلناه عن أهل اللغة وما نقلوه عنهم وقد أجاد الاستاذ حيث علق على قوله في (المدارك) لامانع من كونه الى آخر ما نصه لامانع من أن يقال لا يجب في تحقیق الفسل الوضوء (١) بل يكفي المدح في المغسول والمسح جميعاً فلا يخلو من غرابة لمخالفته الاجماع بل والضرورة ومخالفته الاخبار المتواترة في أن الوضوء غسلان ومسحتان وان أراد أن الفسل لا يحتاج الى جريان بل يكفي في تحقیقه ارار اليد برطوبة ما فهو أيضاً غريب لان الفسل لغة وعرفاً لا يتحقق بغیر جريان وأعجب من ذلك انه تأمل في تحقیق الفسل العرفي بجريان الماء فكيف لا يتحقق جريان أصلاً (انتهى) \* قوله قدس الله تعالى روحه \* ﴿ وحده من قصاص شعر الرأس الى محادر شعر الذقن طولاً وما اشتمل عليه الابهام والوسطى عرضاً ﴾ \* هذا مذهب أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم كما في (المنتهى والمعتبر) والقدر الذي غسله النبي صلى الله عليه وآله بنقل أهل البيت عليهم السلام والقدر الذي رواه المسلمون كما في (الذكرى) والاجماع منقول عليه في (الخلاص والغنية والمدارك) وغيرها وبه قال مالك وقال باقي الفقهاء ما بين العذار والاذن من الوجه فحده عرضاً عندهم من وتد الاذن الى وتد الاذن لحصول المواجهة به من الامر كما في (التذكرة) (والقصاص) مثلث القاف والضم أفصح وهو منتهى منبت الشعر عند الناصية وهو عند انتهاء استدارة الرأس وابتداء تسطیح الجبهة فالنزعتان من الرأس (قال في شرح المفاتيح) ولذا يكون حد وجه الانزع وجه مستوي الخلقه فيبتدئ من قصاص شعر المستوي لا شعر نفسه وكذا الحال في الاغم فلا يتبعه كلام الشيخ البهائي فيما سيأتي (والنزعتان) بالتحريك اليضان المكتفتان للناصية (والشعر) بالتحريك والاسكان (والحدار) بالدال المهملة مواضع انحدار شعر الذقن بالذال المعجمة والقاف المفتوحين مجمع اللحين بفتح اللام وأطلق على هذا البعد الذي هو من أسفل الى أعلى اسم الطول لمناسبة طول البدن والا فاطول هو البعد الزائد أو المفروض أو لا سواء كان من الاعلى أم لا وقد استفيد من هذا الحد خروج الزائد من اللحية طولاً وعرضاً اجماعاً كما في (الخلاص) وفي (الذكرى) (والدروس) يستحب افاضة الماء على ظاهر اللحية طولاً وعرضاً وصرح به ابن الجنيدي وفي خبر زراره ويسيله على اطراف لحيته وفي (الكافي) وسيله على اطراف لحيته (انتهى) وأوجه مالك والشافعي

(١) كذا في نسختين والظاهر ان الصواب في تحقیق الوضوء الفسل الخ (مصححه)



و يرجع الانزع والاغم وقصير الاصابع وطولها الى مستوي الخلقه ويفسل من اعلى الوجه فان نكس بطل ( متن )

بقائه ... قوله قدس الله تعالى روحه ... ويرجع الانزع والأغم وقصير الاصابع وطولها الى مستوي الخلقه ... وكذا يرجع من كبر وجهه جداً بحيث خرج عن المعتاد بحيث لا تحيط به أصابعه الى مستوي الخلقه كما صرح به المصنف في (المنهى) والفاضل الميسر والشهيد الثاني في (المقاصد العلية) والشيخ نجيب الدين في شرحه وقد يلوح ذلك من (الروضة) وغيرها (قال) الفاضل الميسر في حاشيته المدونة على (الشرائع) ومعنى رجوع كبير الوجه الى مستوي الخلقه انه يفصل من عرض وجهه الى متبى العذارين والعارضين وان لم تبلغها أصابعه ونحوه ما قال الشهيد الثاني والشيخ نجيب الدين فيجب عليه أن يفصل من وجهه ما يفصله مستوي الخلقه من وجهه وفي (الهداية) والعبرة بمستوي الخلقه في الحد دون المحدود فيقدر الانزع والاغم وقصير الاصابع وطولها وفقد المرفق والكعب دون مسير الوجه وكبيره وطويل اليد والرجل وقصيرهما ... قوله قدس الله تعالى روحه ... و يفصل من أعلى الوجه فان نكس بطل ... هذا مذهب الاكثر كما في (التذكرة) وشرح الاثنى عشرية) والاكثر بين الاصحاب كما في (كشف الرموز) والمشهور كما في (المدارك) والانوار القمرية) قل ذلك فيه عند غسل اليدين فانه يقل هناك الشهرة على الامرين (وشرح المفاتيح) وغيرها وهو المعروف من فعل أهل البيت عليهم السلام كما في (آيات الاحكام الارديلية) ونقل الاستاذ ايداه الله تعالى في (شرح المفاتيح) ان الشيخ (البيان) ادعى الاجماع على ذلك وبه صرح الشيخ والعسدي وقان والقديان وابن زهرة وابن حمزة والمحقق والشهيدان وجميع المتأخرين فيما أجد وهو ظاهر عبارة أبي الصلاح وجوز النكس السيد المرتضى وابنا ادريس وسعيد وصاحب (المعالم في اتني عشرينه) ونسبه في (الحدائق) الى جمع من المتأخرين ومتأخريهم واليه مال البهائي وصاحب (المدارك) والذخيرة) حيث منعو من الاجمال في الآية وناقشوا في الادلة وذلك من الضعف بمكان كما أوضحه الاستاذ في (شرح المفاتيح) هذا وفي (روض الجنان والانوار) اجماع المسلمين على جواز البدأة بالاعلى (وقال في المدارك) ان المستفاد من الاخبار وفتاوى الاصحاب وجوب البدأة بالاعلى ثم اتباعه بالباقي (وأما) ما توهمه بعض القاصرين من عدم غسل شيء من الاسفل قبل الاعلى وان لم يكن في سمته فهو من الخرافات الباردة والاهواء الفاسدة (قلت) صرح جده قدس سره في (المقاصد العلية) بأن المعبر لاعلى فلاعلى عرفاً بحيث لا يحصل عسر واختاره في (الحدائق) وهو ظاهر العلامة في غسل اللعة حيث قل ولا أوجب غسل جميع ذلك العضو بل من الموضع المتروك الى آخره (وقال في المشكاة) ولا يجب الاستيعاب ولا التدرج بفصل الاعلى فلاعلى (انتهى) كلامه ادام الله تعالى حراسته وهل يجوز النكس في الاثناء بعد البدأة بالاعلى نص جماعة على عدم جوازه وهل يجوز الفصل عرضاً بعد البدأة بالاعلى ظاهر 'اطلاقات' الاصحاب الجواز لان المستفاد من كلامهم وجوب البدأة بالاعلى الحقيقي والاستقبال وهما بمعنى عدم النكس (وان قلنا) ان الاستقبال بمعنى ان يفصل مستقبلاً لا بمعنى ان لا ينكس قط (قلنا) انه لا يمنع من الفصل عرضاً لان الفصل عرضاً بعد البدأة بالاعلى ليس خارجاً عن الاستقبال (فان قلت) كل من أوجب

ولا يجب غسل مسترسل اللحية ولا تخليلها وإن خفت وجب (متن)

البداة بالأعلى منع من الابتداء بالأسفل ومن الابتداء بالعرض (قلت) منع الابتداء بالعرض لاستلزامه النكس إذا أراد غسل الأعلى وأما إذا بدأ بالأعلى وغسل عرضاً فلا استقبال حاصل ولا نكس (هذا) ويجزي في الفصل مسمى الجريان ولو بماون ويكفي في الجريان أن يجري الماء عليه من غيره متصلاً كان ذلك الغير أو منفصلاً عنه ولا يشترط انفصال الماء عنه كما في غسل الخيط كذا أفاد الأستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته (قال) ولو أقطع الجريان في الأثناء وإن بقيت البلة استأنف الباقي من غير حد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولا يجب غسل مسترسل اللحية ﴾ أي طولا وعرضاً وقد تقدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولا تخليلها ﴾ أي اللحية إجماعاً كما في (الخلاص والناصرات) وهو مذهب علمائنا كما في (التذكرة) ولا خلاف فيه كما في (جامع المقاصد والأنوار القمرية وشرح الأئمة عشرية) للشيخ نجيب الدين وهو المشهور كما في (الذكرى والمقاصد العلية وشرح المفاتيح) وفي الأخير أن الاستدلال عليه بما دل على الاحتراء بالفرقة الواحدة مخدوش لورود ذلك في غسل الرأس في الفصل (١) وللعامة قول بالوجوب وهو قول الشافعي وأطبقوا جميعاً على الاستحباب كما قل ذلك عنهم في (المعتبر والمتنبي) وهو خيرة (التذكرة) ونهاية الأحكام والذكرى والدروس والأنوار القمرية) ور بما ظهر من (الدروس) أن المشهور استحبابه ونهى على عدم الاستحباب في (المعتبر والمتنبي) وقواء في (كشف اللثام) وهو ظاهر (البيان والنفلية) وفي (شرح المفاتيح) لا وجه للقول باستحبابه ولا إباحته بالمعنى الأخص بل قول بالمنع منه لكونه من واحتمال دخوله في التمدي المنهي عنه واحتمال إخلاله بالموالاتة إلى غير ذلك • ﴿ قوله ر ه ﴾ • ﴿ فإن خفت وجب ﴾ • كما في (التذكرة والمختلف) (الدروس والبيان والألفية واللمعة والتنقيح وكشف اللثام) وهو المقول عن الحسن والكاتب نقله عنهما جماعة والمقول من عبارة الكاتب في (المختلف والمتنبي والذكرى) وغيرها صريح في ذلك ومقتضى كلام المرتضى في (الناصرات) لا به قال فيها ومن كان ذا لحية كثيفة تغطي شرة وجهه فالواجب عليه غسل ما ظهر من بشرة وجهه ومالا يظهر عما تغطيه اللحية لا يلزم إيصال الماء إليه ويجزى به إجراء الماء على اللحية من غير إيصال إلى البشرة المستورة ثم حكى عن (الناصر) وجوب غسل العذار بعد نبات اللحية لوجوبه قبل نباتها وقال أنه غير صحيح والكلام فيه قد بيناه في تحليل اللحية (والكلام) في المسألتين واحد لانا قد بينا أن الشعر إذا علا البشرة انتقل الفرض إليه وفي (المقاصد العلية) أنه أحوط والحكم بعدم الوجوب خيرة (المبسوط والمعتبر والمتنبي والتحرير والتلخيص والارشاد) (والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروضة والمسالك والمدارك وشرح المفاتيح والهداية) للأستاذ الشريف وهو الظاهر من (الخلاص والشرائع والنافع والمفاتيح) وكل من أطلق واجماع (الخلاص) ينطبق عليه وهو مذهب المظلم كما في (الروضة) والمشهور كما في (الذكرى والدروس) (وجامع المقاصد وشرح المفاتيح) وأبو حنيفة وافق على ذلك والشافعي خالف فالواجب التخليل كالاولين

(١) بل يستدل عليه بما رواه في (كشف الثمة) أن الكاظم عليه السلام كتب إلى علي بن يقطين آتفا غسل وجهك ثلاثاً وخلل شعرك على طريقة العامة ثم كتب إليه توشاً كما أمر الله الخ (منه)

وفي (المعتبر والمنتهى) انه لا يستحب واستحب في (الذكرى) وقال فيها أيضاً ان كلام السبكي والكاتب يمتثل قصر الوجوب على غسل البشرة التي لا شعر عليها (قال) والشيخ والجماعة لا يجتازون في ذلك ثم قل عن (التذكرة) انه حمل كلامهما على وجوب تغسيل الشعر الخفيف سواء كان الغالب فيه الخفة والكثافة نادرة كما عدا الحجة أو لا كالحجة وانه أوجب غسل الشعر السار ومنجه وانه حكم بأن غسل أحدهما لا يميز عن الآخر (ثم قال) وما في (التذكرة) مع مخالفة ظاهر الاصحاب بخلاف مشهور العامة وفي (جامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض والمقاصد العلية والاتوار القمرية) ان الخلاف في غسل بشرة الخفيف انما هو في المستور تحت الشعر لا في البشرة الظاهرة خلال الشعر وقل في (المقاصد العلية) الاجماع على وجوب غسل البشرة الظاهرة خلال الشعر على كل حال وفي (الاتوار) نفي عنه الخلاف وكذا الشيخ نجيب الدين في شرح (الاثني عشرية) نفي عنه الخلاف وعن عدم وجوب غسل المستور وفي (حاشية الشرائع وجامع المقاصد) لا كلام في ذلك وفي (الروض) قطع بوجوب غسل ما يرى من البشرة الظاهرة ومثله في (المدارك والمساك) قالا فيها فتقل قائدة الخلاف ومثلاً قال الاستاذ في (شرح المفاتيح) بل قال ان النزاع يعود لفظياً لان البشرة المرئية في خلال الشعر يجب غسلها وكذا صاحب (الحدائق) قال لا خلاف عند التحقيق انتهى (ويان) وجه قلة الجدوى ان الخلاف ان كان انما هو في المستور تحت الشعر الخفيف به فاذا وقع الاتفاق على وجوب غسل البشرة الظاهرة في خلال ذلك الشعر وان قلت وجب غسل الشعر وما نبت عليه وستر به من باب المقدمة بل كاد يستحيل غسل ما ظهر في خلال ولا يغسل ما أحاط به (فتأمل) وقد قالوا ان المراد بالخفيف من الشعر ما ترى البشرة من خلاله (والمراد) بالتخليل المحكوم بعدم وجوبه غسل منابت الشعر وما لا يقع عليه البصر من البشرة المستورة به أي بالشعر وقالوا أما المرئي خلال الشعر الخفيف فيجب غسله لعدم انتقال اسم الوجه عنه (وقال) الاستاذ الشريف أدام الله حراسته المراد من الخفيف ما ترى البشرة من خلاله فالشعر كالثوب الرقيق فهو حائل وان رؤيت البشرة من خلاله وهذه البشرة لا يجب غسلها أما البشرة التي في خلاله التي ليس عليها شعر أصلاً كما اذا كان محوالبها وليس عليها أو دار عليها وهي في وسطه كاللمعة فانه يجب غسلها ونزل على ذلك كلام الاصحاب واجماعهم (وقال) الفاضل في (كشف الثام) بعد أن فسر الخفيف بما ذكره ما نصه ولا ينبغي ان الشعر اذا خف كان من شأنه ستر أجزائه لجميع ما تحتها وخلالها من البشرة بالتأوب باختلاف أوضاع الراي والمرئي فلا يخلو شيء منها من الاستتار تحتها في بعض الاحيان لبعض الأوضاع ومن الانكشاف في بعض لأوضاع أخرى فلا وجه لتحير المتأخرين في كون النزاع في البشرة المستورة أو المنكشفة خلاله (ودعوى) بعضهم الاجماع على وجوب غسل المنكشفة وقصره (الخلاف) على المستورة (انتهى) فتأمل فيه (ثم) انه قدس الله تعالى روحه بعد ان اختار الوجوب احتج للمشهور بإطلاق الخبرين (ثم قال) وهو ممنوع وبعدم التعرض له في الوضأت (١) البانية ثم رده بكثافة لحام عليهم السلام وبحسن زرارة الدال على الاكتفاء بفرقة مطلقاً (قال) ويدفعه لفظ قد وبما ورد من تقسيم كف من الماء ثلاثة ثلث للوجه (ورده) بأنه مرسل مقطوع مشروط بمحصول الغسل للمعتبر - قوله



وصحفا لو كانت للمرأة بل تنسل الظاهر على الذقن وكذا شعر الحاجب والاهداب والشارب (الثالث عشر) غسل اليدين من المرفقين الى اطراف الاصابع فان نكس او لم يدخل المرفق بطل وتنسل الزائدة مطلقا ان لم تتميز عن الاصلية (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ • ﴾ (وكذا لو كانت للمرأة) • نص في (المبسوط والمعتبر والمنتهى) (والارشاد والذكرى وجامع المقاصد) وغيرها ان حكم لحية المرأة حكم لحية الرجل فلا يجب تحليها خفيفة كانت أو كثيفة وهو المنقول عن (المهذب القديم والجواهر) وفي (شرح المفاتيح) انه قل الاجماع عليه وفي (التذكرة) ان لحية المرأة كلحية الرجل وكذا الخنثى المشكل فيكون مراده كماها ان كانت لم يجب تحليها والاوجب (وقال) الشافعي يجب تحليها لان ذلك نادر ﴿ • ﴾ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ • ﴾ (بل تنسل الظاهر الح) • عطفه الكري على قوله وتحليها والفصل رطبه هذا الاخير • ﴿ • ﴾ قوله ﴿ • ﴾ (وكذا شعر الحاجب ولاهداب والشارب حالها حال اللحية) • وفي (الخلاص) قل الاجماع على انه لا يجب ايصال الماء الى أصل شيء من شعر الوجه مثل شعر الحاجب والاهداب والمذار والشارب والمنقعة (قل) وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي ذلك واجب وفي (كشف اللثام) وفي خفيها مثل الكلام في خفيف اللحية وقال لا يجب عندنا تحيل كثيفها لا تتقل الاسم ﴿ الثالث غسل اليدين ﴾ ﴿ • ﴾ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ • ﴾ (فان نكس أو لم يدخل المرفق بطل) • أما الاول فالحال فيه ما مر في الوجه كما قال في (المعتبر والذكرى والتذكرة وجامع المقاصد والمدارك) وهو كما قالوا لمكان التساوي في الاجامعات والشهرة والاقوال الا ان ابن سبيد هنا وافق وكذا السيد في أحد قوله قل عنه ذلك في (المعتبر والتقيح) وأما الثاني فهد نقل عليه الاجماع في (الخلاص والمعتبر والتذكرة وكشف اللثام) وغيرها بل نسه في (الخلاص) الى جميع الفقهاء الا زفر وفي (المنتهى) الى أكثر أهل العلم الا سفي أصحاب مالك وابن داود ورفر وفي (المعتبر) بد أن ادعى الاجماع قال خلا زفر ومن لا عبرة بخلافه (انتهى) وفي (حوامع الجامع) (جامع الجوامع خل) لا دليل في الآية على دخول المرفقين في الوضوء الا ان أكثر الفقهاء ذهب الى وجوب غسلها وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام والمصنف وجع من المتأخرين الى ان غسلها غير واجبة (١) بالاصالة وانما هو من باب المقدمة (قال في المدارك) ولا بأس به لانه المتيقن وفي شرح (المفاتيح) انه وان كان ذهب في (المنتهى) الى عدم الاصالة لكن كلامه يعطي الاجماع على الوجوب الاصالي واجماع (جامع الجوامع) وغيره يدل على ذلك ثم استدل بحجة من الاخبار على ذلك • ﴿ • ﴾ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ • ﴾ (ويفضل اليد الزائدة مطلقا ان لم تتميز عن الاصلية) • كما في (المنتهى والتذكرة) قال فيها ولو كان له يد زائدة فان لم تتميز عن الاصلية وجب غسلها معاً لعدم الاولوية والامر بنسل الايدي هذه عبارتهما (وقال في المدارك) ان ظاهرهما ان ذلك يجمع عليه بين الاصحاب انتهى فأمل وهو خيرة (المرووس والبيان والذكرى وحاشية الشرائع والمسالك والروضة البية والمقاصد الطيبة والاتوار القرية والمدارك) وربما لاح من (الاورار) دعوى الاجماع حيث قال قالوا وفي (الذكرى) وعليه نعمل عبارة (المبسوط) حيث حكم بدم وجوب غسل الزائدة فوق



والا غسلت ان كانت تحت المرفق واللحم والاصبع الزائدان ان كانا تحت المرفق (متن)

المرفق (قلت) وكذا عبارة (المعتبر) حيث قال ولو كانت فوق المرفق لم يجب وكذا عبارة (الجواهر) على ما قل عنها وكذا عبارة (الشرائع) حيث أطلق غسل اليد الزائده فتحمل على غير التمييز وفي (التذكرة والذكرى) احتمال غسل اليد الزائده مطلقا فوق المرفق ونحوه وان تميزت الاصلية (قال في الذكرى) وهو ظاهر (الشرع والمختلف) قلت صرح في (المختلف والتلخيص) (والارشاد) بوجوب غسل اليد الزائده مطلقا فوق المرفق أو تحته وان تميزت الاصلية وفي (التذكرة والذكرى) يحتمل ان يغسل من الزائده القصيرة ما حاذى مرفق الاصلية الى آخرها تنزيلا له منزلة ما خلق تحت المرفق (ثم قال في التذكرة) ويضعف بتبعيته لاصله الذي هو في غير محل الفرض وفي (نهاية الاحكام) اذا التصق شيء من القصيرة بمحل الفرض يجب غسله خاصة وفي (جامع المقاصد) ظاهر عبارة المصنف عدم وجوب غسلها ان نبتت من نفس المرفق ان تميزت وهو مشكل على القول بوجوب غسل المرفق لتبعيته المحل كالتى تحته ولو قيل بالوجوب لم يكن بذلك البعيد انتهى وهو خيرة الاستاذ ادام الله تعالى حراسته في (المشكاة) على الظاهر حيث قال ويجب غسل المرفق مع اليد وكذا ما كان عليه أو انحط عنه من الزوائد (انتهى) قوله قدس الله تعالى روحه \* (والا غسلت ان كانت تحت المرفق) هذا قد صرح به في جميع هذه الكتب التي ذكرت ولا أجد فيه خلافاً قوله قدس الله تعالى روحه \* (واللحم والاصبع الزائدان ان كانا تحت المرفق) قال في (كشف الثام) لافوقه وان طال حتى حاذى بعضه بعض محل الفرض انتهى (وقال) الشافعي اذا كان بعضها بمحاذي محل الفرض غسل المحاذي قله عنه في (المنتهى) ولو طالت هذه الاصبع الزائده بحيث تجاوزت العادة وجب غسلها وفي الظفر واللحم اذا كان كذلك وحدها وكما نبت في الوجه من لحم أو عظم أو شعر فانه يغسل منه كلما لم يتجاوز حد الوجه في الطول والعرض كما يستفاد ذلك من تعليلاتهم ومطاوي كلماتهم فليحفظ ذلك ويقتى الكلام في وجه الفرق (وقال) الاستاذ الشريف لافرق في ذلك لان المدار في وجوب الغسل اما على انه نبت في محل الفرض أو على وقوعه في محل الفرض أو عليهما معا والاخيران منفيان بالاجماع فتعين الاول فكلما نبت في الوجه وان طال يجب غسله وان لم يتعرض لذلك الاصحاب لندرة وقوعه (قلت) ويشير اليه ما في (المنتهى والتذكرة) من اطلاق قوله فيها لو اقلعت جلدة من غير محل الفرض حتى تدلت من محل الفرض وجب غسلها لأن أصلها في محل الفرض وهذا الفرع وان ذكر فيها في مباحث غسل اليد لكنه باطلاقه يشمل الوجه (قال) أيده الله تعالى فلي هذا يكون عدم غسل مسترسل الشعر الثابت في محل الفرض على خلاف الاصل للدليل ولعل الوجه في ذلك ان الشعر خارج عن خلقة الوجه وليس منه (قلت) ويؤيده ما في (نهاية الاحكام) لانه بعد ان نفى كون اللحية من الوجه قال وانما سمي الشعر الثابت في محل الفرض بالوجه للمجاورة (انتهى) ويشهد لذلك اختلافهم في الاغفار لو طالت ولولا تفصيل بعضهم انها خارجة عن خلقة اليد كالشعر لحكموا بوجوب غسلها لكن في (المنتهى والتذكرة) انه لو غسل شعر وجهه ثم سقط لم يؤثر في طهارة لانه من الخلقة فأشبهه ماذا انكشطت جلدة من الوجه بعد غسله ويأتي ما في (الذكرى) من الفرق بين

ولو استوعب القطع محل الفرض سقط الفسل والا غسل ما بقي من فروع ﴿ (الاول) لو اقتصر الاقطع الى من يوضئه باجرة وجبت مع المكنته وان زادت عن اجرة المثل (متن)

الانظار وقاضل الحجة (والتحقيق ان يقال) ان الوجه لما كان محدودا في الطول والعرض كان كلما خرج عن ذلك ليس منه فلا يجب غسله واما اليد فلما كانت غير محدودة في جهة العرض فكلما نبت فيها قانا يثبت في عرضها فيجب غسله ولهذا استشكل في الانظار لأن كانت في طولها (قائل) جيدا واذا تكاثف الشعر على اليد فهل يكون حكمه حكم الشعر على الرجل فلا يكفي غسله بل لابد من غسل البشرة كما لا يكفي مسحه في الرجل أم لا قولان فالمتحقق الثاني وجعته على انه لابد من غسل البشرة وقد يستفاد من مطاوي بعض الكلمات انه كاللحية ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو استوعب القطع محل الفرض سقط الفسل ﴾ بالاجماع كما في (المنتهى وكشف اللثام) ولا أجد خلافا الا ما نقله في (البيان) عن المفيد وهو الظاهر من عبارة الكاتب على ما نقل واذا كان أقطع من مرقه غسل ما بقي من عضده ومال اليه الاستاذ في حاشيته ومثل ذلك ورد في صحيح علي بن جعفر عليه السلام هذا ان فهمنا من عبارة الكاتب والخبر ما فهمه المصنف في (منهاه) (ونهايته) والشهيد في (ذكره) وصاحب (المدارك) والا فالظاهر انه من المسئلة الثالثة الآتية (قل في المتن) انها مخالفة للاجماع ثم حملها على الاستحباب أى استحباب غسل الباقي من العضد كما استحبه في (نهاية الاحكام والذكرى والبيان والدروس) وهو قول الشافعي وفي (المعتبر) (والتذكرة) يستحب مسح موضع القطع بالماء (قال في المعتبر) من قطعت يده من المرفقين سقط غسلها ويستحب مسح موضع القطع بالماء وهذه العبارة ذات وجهين كما يأتي وفي (المبسوط) يستحب مسح الباقي من العضد ﴿ قوله ره ﴾ • ﴿ والا غسل ما بقي منها ﴾ هذا قول أهل العلم كما في (المنتهى) والاجماع منقول عليه في (المدارك وكشف اللثام) بقي الكلام فيما اذا قطعت من المرفق بمعنى انها اينت من محل (مفصل خل) العضد والساعد من غير قطع لعظم العضد ففي (المنتهى) انه لا يجب غسل طرف العضد لانه انما وجب غسله توصلا الى غسل المرفق ومع سقوط الاصل انتهى الوجوب واحتمله في (نهاية الاحكام) لذلك أوكون المرفق طرف عظم الساعد خاصة ويحى عدم الوجوب على مذهب صاحب (المدارك) أيضا حيث وافق (المنتهى) كما مر لكنه لما تعرض لخصوص هذا الفرع لم يرجح شيئا وبناء على القولين وأوجب غسله في (التذكرة والذكرى والمقاصد العلية) وهو فتوى الشيخ والقاضي وأبي علي ما قل وهو مذهب الشافعي وهو الظاهر من المتحقق لان مذهبه وجوب غسل المرفق اصالة وهو مجموع رأسي عظمي العضد والذراع فتحمل عبارته في (الشرائع) (والمعتبر) حيث قال فان قطعت من المرفق سقط غسلها على قطع المرفق ماسره فما احتمله من الوجوبين في عبارته الشهيد في (الذكرى) والفاضل في (كشف اللثام) لعله لم يصادف محله (نم) عبارتا (التحرير والارشاد) قبلان الوجوبين لما ذكره في (التذكرة) وفي (المنتهى) فذكر لكن قد سلف ان الاجماع منقول في مواضع على الوجوب الاصالي فيجب غسله عند الجميع الا من قل كذا في (شرح المفاتيح) (فروع) • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ وجبت مع المكنته وان زادت عن اجرة المثل ﴾ كما في (المنتهى والتذكرة والذكرى والدروس وجامع المقاصد) (واحتمل في (ذكرى

والا سقطت اداء وقضاء (الثاني) لو طالت اظفاره فخرجت عن حد اليد وجب غسلها ولو كان تحتها وسخ يمنع وصول الماء وجب ازالته مع المكنة (الثالث) لو انكشطت جلدة من محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها ولو تدلّت من غير محله سقطت ولو انكشطت من غير محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها (متن)

(وجامع المقاصد) عدم وجوب الزائد على اجرة المثل وفي الأخير انما تتحقق المكنة اذا لم يضر بحاله (قال في المنهى) وقال بعض الجمهور لا يلزمه ذلك كما لو عجز عن القيام في الصلاة لا يلزمه استئجار من يقيمه ويعتمد عليه قال ونحن نمنع الاصل وفي (البيان) وجبت الاجرة عليه مع المكنة من صلب ماله فأمل. ﴿ قوله ﴾ (والا سقطت اداء وقضاء) أي اذا لم يتمكن من التيمم أو أجرته كما في (التذكرة) والحكم في المسئلة يتنقّى على حكم فاقد الطهورين ففى (الشرائع والجامع) على ما قلّ عنه (والنافع) انها تسقط عنه اداء وقضاء وهو خيرة الاستاذ الشريف وهو المنقول عن المفيد في غير (المقنة) واختاره المصنف في مبحث التيمم وولده والمحقق الثاني وغيرهم ونسبه في (جامع المقاصد) الى جماعة وفي (المقنة) والتاثيرات والمبسوط والسرائر والوسيلة والذكرى) انها انما تسقط اداء لا قضاء وفي (المنهى) وافق الشيخ والمفيد والسيد هناك واستشكل هنا في خصوص هذه المسئلة قال وفي وجوب الاعادة اشكال وتردد في (المختلف) واستحب الاداء في (نهاية الاحكام) لحزمة الوقت وانخروج من الخلاف وهو مشكل وفي (جامع المقاصد) ان سقوط الاداء هو ظاهر مذهب أصحابنا وأهل الاصول قالوا انه مشهور بين الامامية (وقل) عن المفيد قول بأن عليه ذكر الله مقدار الصلاة وأجاز الشيخ والقاضي الاداء والاعادة وحكى المحقق قولاً بوجوبهما وهو متروك (وهذه) المسألة ذكرها الاصوليون في موضعين (أحدهما) عند تعريف الفقهاء صحيح العبادة ما أسقط القضاء (والثاني) عند قولهم ان إيجاب القضاء لوجود سبب الوجوب وسببها تمام الكلام في المسألة بتوفيق الله تعالى ولطفه ورحمته في آخر كتاب الطهارة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ لو طالت أظفاره فخرجت عن حد اليد وجب غسلها ﴾ كما في (الذكرى) والدروس والبيان والجفرية وشرحها (والمقاصد العلية) قال في (الذكرى) وفرق بين الاظفار وبين فاضل العجوة باتصال الاظفار بمتصل دائماً (قال في جامع المقاصد) وهذا الفرق غير ظاهر وفي (المشكاة) لا يجب غسلها على اشكال وفي (المنهى) (ونهاية الاحكام) والتذكرة وجامع المقاصد وكشف الثام ذكر الاحتمالين من دون ترجيح (قال في المنهى) (والتذكرة) وللشافعي وجهان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وجب ازالته مع المكنة ﴾ أي عدم المشقة كما في (المعتبر) والتذكرة والمقاصد العلية) وهو الاقرب كما في (المنهى) والاقوي كما في (جامع المقاصد) واحتمل عدمه في (المنهى) لكونه سائراً عادة كاللحية ولعوم البلوى قلّ وجبت الازالة لينوء عليهم السلام وهو خيرة (المشكاة) على اشكال ﴿ قوله ﴾ • ﴿ وتدلّت من غير محله سقط ﴾ • بلاخلاف كما في (المنهى) ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ لو انكشطت من غير محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها ﴾ كما في (المعتبر) والمنهى والتذكرة والذكرى) قال في (كشف الثام) ويحتمل وجوب غسل عاين المحل منها دون التخلل ابقاء لكل منها على ما قلّ قبل الانكشاف ولو لم يمتد الانكشاف الى المحل ولكن تدلّت منه لم يجب غسلها كالشعر المتدلي من

( تراجم ) فوالرأسين والبدنين ينسل أعضاء مطلقاً ( الخالمس ) مسح الرأس والواجب فيه أقل ما يقع عليه اسمه ( متن )

الرأس الى الوجه ( وقال في التتمى والذكرى وكشف التام ) ولو اقلعت من أحد الحلين والتحم رأسها في الآخر وتجاوى الوسط صار حكمها حكم التام في الحل يجب غسل ما حاذى محل الفرض من ظاهرها وباطنها وغسل ما نحتها من محل الفرض ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ . ( ذو الرأسين والبدنين ينسل أعضاء مطلقاً ) كما في ( التذكرة والنهاية والمنهى وجامع المقاصد ) وقد صرح في هذه بأنه لا فرق بين أن تلم الزيادة أو لا ولا بين أن يحكم الشارع بوحدة أو كثرته لان كلام من الوجهين يسمى وجهاً ( وقال في كشف التام ) ان ذلك ممنوع مع العلم بالزائد ( قال ) واما مع التعدد فلا اتحادها في الحق فادونه والحدث متعلق بالجملة فلا يرتفع مالم ينسل كلاها أعضاءها لاتحاد نسبتها الى التحد فيها ( قال ) ويحتمل مع التعدد اكتفاء كل منهما في صلاته بفصل أعضائه بناء على أن الحدث يتعلق بالذات لا الاعضاء وهما متغايران ذاتا انتهى وفي ( جامع المقاصد ) ويراعى في صحة الفعل مباشرة كل منهما غسل أعضائه ومثله ( قال في كشف التام ) وفي ( البيان ) والاحوط وجوب غسل جميع الاعضاء على كل منهما والاعتبار بمسيرة الميراث متوجه ( وقال في كشف التام ) ومع التعدد ويمكن أحدهما من المائية دون الآخر هل يتيمان أو يأتي كل منهما مما يمكنه وجهان ثانيهما هو الوجه على اكتفاء كل منهما بطهارته في صلاته أو لهما الوجه على الآخر على كون طاهرتما طهارة واحدة فلا يتبعض مع احتمال التعدد لتعدد المكلف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ . ( والواجب أقل ما يقع عليه اسمه ) اجماعاً كما في ( مجمع البيان والبيان ) قال فيه هو مذهبنا ونسب فيه عدم جواز الأقل الى أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ( وروض الجنان وأحكام القرآن ) للراوندي على ما قل عنه ( فيه خل ) وفي ( السرائر ) انه الاظهر بين الاصحاب وظاهر ( الآيات ) الارديلية دعوى الاجماع أيضا وفي ( التفتيح ) انه مذهب الاصحاب ماعدا الصدوق والشيخ في ( النهاية ) وهو المشهور كما في ( المدارك ) ومذهب الأكثر كما في شرح الشيخ نجيب الدين و به صرح في ( المبسوط والسرائر ) ( والشرائع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمنهى والتذكرة والتحرير والارشاد والمذهب البارع ) ( والمقتصر والتفتيح وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والجعفرية وشرحها واللمعة والروضة ومجمع الفائدة ) ( والبرهان وآيات الاحكام الارديلية والمدارك ورسالة صاحب المعالم والمفاتيح ) لكنه احتاط فيه بثلاث وهو المنقول عن ( الجمل والقود والاصباح والجامع ) وفي ( المنفعة والتهذيب والخصلاف ) ( والفنية والمراسم والكافي والدروس والبيان والافية والمقاصد العلية ) ان الأقل مقدار أصبع وهو المنقول عن ( المذهب وجل السبيل ) وموضع آخر من أحكام الراوندي وفي ( الذكرى ) بعد ان ذكر انه الواجب المسح قل ولا يجزئ أقل من أصبع قاله الراوندي ثم قل الشهرة عليه عن ( المختلف ) وفي ( الخصلاف والفنية ) الاجماع على اجزاء مقدار الاصبع الواحدة وفي ( المختلف ) انه المشهور ونسبه الى الشيخ في أكثر كتبه والى العماني والكاتب والتقي والقاضي والديلمي والمجلى وفي ( المشكاة ) في اجزاء أقل من الاصبع نظر ( انتهى ) وقد ينزل اطلاق كلام الاولين ان المسح أقله على الاصبع كما اعتمد الاستاذ في ( شرح المفاتيح ) لولا ما في بعضها ( كالمبسوط ) انتهى وجامع المقاصد وحاشية

ويستحب بقدر ثلاث أصابع ( متن )

الشرائع والآيات (الارديلية) وغيرها من التصريح بأنه لا يتقدر بقدر وكذا (الروضة) حيث قال فيها ولو يجزء من أصبع وفي (كشف اللثام) بعد أن قل عن جماعة أن الأقل مقدار أصبع قال يحتمل أن يريدوا به أقل المسمى كما يظهر من (الخلافة) لاستدلالة بصحيح زرارة وبكبر لكن تأباه عبارة (التهذيب) فانه استدل باطلاق الآية وقال ولا يلزم على ذلك مادون الأصبع لانا لو خليا والظاهر قلنا بجواز ذلك لكن السنة منعت منه ونحوه كلام الراوندي ( انتهى ) مافي ( كشف اللثام ) قلت ( قال في الدروس ) ويجزي مسماه ولا يحصل بأقل من أصبع ثم ان جماعة من الاصحاب كابني العباس في (المهذب والمقتصر) والفاضل المقداد وصاحب (المدارك) وغيرهم نسبوا القول بالمسمى الى من عدى من سنده عن أبي قال بوجوب الثلاث من غير تفصيل بما ذكرناه فنسب أبو العباس والمقداد القول بالمسمى الى الشيخ فيما عدا (النهاية) والى الديلمي والقي والمجلي والقديمين وقد علمت مما مر عن (التهذيب) انهم مختلفون وفي (المدارك) نسب القول بالمسمى الى المشهور ونسب الثلاث الى (النهاية) والصدوق وفي (المختلف) نسب القول باجزاء الأصبع الواحدة الى المشهور والى جماعة كآمر لكن مافي (المختلف) سهل لان القائلين باجزاء مادون الأصبع قائلون باجزائها هذا وفي (النهاية) تجزي أصبع عند الخوف من كشف الرأس ولا يجوز أقل من ثلاث أصابع مضمومة للمختار قال في (كشف اللثام) وهو خيرة (الدروس) والموجود في (الدروس) مانصه ثم مسح مقدم الرأس بمسماه ولا يحصل بأقل من أصبع وقيل ثلاثة مضمومة للمختار ولا يجوز استقبال الشرفه على المشهور ( انتهى ) وحل عبارة (النهاية) في (المختلف) على الفضل وفي (القي) وحد مسح الرأس ان يمسح بثلاث أصابع مضمومه من مقدم الرأس (وقال في الهداية) حد الرأس مقدار أربع أصابع من مقدمه وتأول في (المختلف) عبارة (القي) بان المراد ان محل الفرض في المسح ذلك بحيث أي شيء يقع منه أجزاء واستبعده في (كشف اللثام) قال نعم لو كان قال ان تمسح مقدار ثلاث أصابع لم يكن بذلك البعد قال ويزيده بعداً قوله في (الهداية) وقد سمعته وفي (الذكرى) ان المرتضى أوجب الثلاث في (الخلافة) وفي (كشف اللثام) حكاه أيضا عن الشيخ في عمل يوم وليلة (وقتل في الذكرى) عن الكاتب أبي علي انه يجزي الرجل في المقدم أصبع والمرأة ثلاث أصابع ولعله استند في هذا الفرق الى صحيح زرارة ان المرأة يجزيها من مسح الرأس ان تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ولا يلقي عنها خاوها وهو محمول على الاجزاء في الفضل أو تحديد محل المسح وتعلق الاجزاء بعد القائها الحار واستند في الرجل الى قول الصادق عليه السلام في خبر حماد في الرجل المعتم يتقل عليه نزع العمامة انه يدخل أصبعه  قوله قدس الله تعالى سره  ويستحب بقدر ثلاث أصابع  كما في (المنفعة والمبسوط) (والخلافة والوسيلة والمراسم والغنية والسرائر والشرائع والمعتبر والمنهى والتذكرة والتعريض والدروس) وجامع المقاصد والمشكاة) وغيرها وقوله المصنف والشهيد وغيرهما عن (مصباح) السيد وفي (كشف اللثام) عن المهذب والأصباح والجل والقنود) وصرح ابن حمزة بأنه يحرم مسح جميع الرأس وفي (الخلافة) الاجماع على انه بدعة وفي (المبسوط) لا يستحب فان مسح جميعه تكلف مالا يحتاج اليه وهو يعطي عدم البطلان واليه مال في (المختلف) وعن الكاتب والقي انه يجزيه اذا كان غير



مقبلاً ويكره مدبراً ( متن )

معتقد انه فرض عليه وان اعتقد ذلك لم يجزه ر نصف في ( التلغ ) والشهد في ( الذكرى ) ن  
الاعتقاد لا يؤثر نعم يأتي باعتقاده ( انتهى ) وفي هذا الرد نظر فامل وكرهه الشهيد في ( الدرس )  
( والمقاصد العلية والروضة والذكرى ) وفي ( التذكرة ) لو مسح على جميع الرأس فعمل واجب وروية  
لانه تعالى أمر ببعض فان اعتقد مشروعيته أبدع ولا يستحب خلافه للشعبي وفي ( منه حداه )  
ولقد أغرب الشارح المحقق يعني الكركي حيث جعل الزائد على الثلاث غير مسرور في ( جامع  
المقاصد ) ان المراد بمقدار ثلاث أصابع في عرض الرأس أ. في طوله فمداره ما يسمى ماسح وسأى  
الفضل بمسح المقدار المذكور ولو بأصبع ومثل ذلك في ( حاشية الشرائع ) وقول في ( جامع المقاصد )  
وهل يوصف ما زاد على المسمى بالوجوب بالاستحباب قولان أصحهما الاول ولا يضر ترك الرد  
لان الواجب هو الكلي وافراده مختلفة بالشدة والضعف فأني فردتني به لتحقيق الامتثال لان  
الواجب يتحقق به وبعبارة المصنف تحتل الأمرين لان الاستحباب المعنى لا ينافي الوجوب المعنى  
فيمكن ان يراد أفضلية هذا الفرد وان يراد استحباب الرائد على المسمى الذي يكون به استحباب  
المجموع من حيث هو انتهى ومثله قال في ( الذكرى والمسالك ) وهو منهم رد على ( المنتهى ) حيث  
قال ان المحققين منعوا من وصف الزائد بالوجوب لان ما يجوز تركه لا يكون واجبا ( قلت ) تمام الكلام  
في هذه المسئلة في بحث التسبيح الذي هو بدل عن القراءة ( وقال في المسالك ) أيضا ان المراد  
بمقدار ثلاث أصابع مرور الماسح على الرأس بهذا المقدار وان كان بأصبع لا كون آلة المسح ثلاث  
أصابع مع مرورها أقل من مقدار ثلاث أصابع ( وأما ) مذاهب العامة فقد قال في ( المنتهى ) ان  
مالكا وأحمد في أحد قوليه يجب مسح الجميع والحسن والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة يجب  
مسح البعض وفصل أحمد في القول الآخر فأوجب الاستيعاب في حق الرجل دون المرأة وحكي عن  
الزني أنه قال يجب مسح جميعه وفي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ثلاث أصابع وفي الأخرى بعري  
مسح ربه ( وقال ) الشافعي يجزي ما يقع عليه الاسم وأقله ثلاث شعرات وقيل عنه انه لو مسح شعرة  
واحدة أجزأه ( وذهب ) بعض الحنابلة الى ان قدر الواجب هو الناصية وهو رواية عن أبي حنيفة  
وحكى عن أحمد أنه لا يجزي الممسح أكثره ~~قال~~ قال قدس الله روحه ~~في~~ \* \* \* مقبلاً ويكره  
مدبراً كما في ( المبسوط والسرائر والمعتبر والشرائع والتافع وكشف الرموز والتذكرة والتحرير )  
( والارشاد والالفية والمقتصر والتقيح وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمقاصد العلية ومجمع الفائدة )  
( والبرهان والمشكاة ) وهو ظاهر ( المعة ) وهو المشهور بين المتأخرين كما في ( شرح المفاتيح ) ومعنى  
الكراهة ترك الاولى كما في ( جامع المقاصد ) وفي ( المنتهى ) الجواز من دون ذكر كراهية وكذا  
( والمدارك والكفاية والمفاتيح ) وكذا قل عن الحسن ( واختلف ) النقل عن ابن ادريس فالمحقق  
الثاني وجاهة نسبوا اليه التحريم والمصنف في ( المختلف ) وجاهة نسبوا اليه القول بالكراهة وهو الحق  
لانه ذكر ذلك في ( السرائر ) في موضعين وكذا اختلف النقل عن ( الدروس ) فالفاضل المقداد نسب  
اليه القول بالكراهة والشهد الثاني في ( المقاصد ) نسب اليه التحريم وهو الحق كما يأتي قل عبارة  
( الدروس ) وذهب الشيخ في ( الخلاف ) وأبو جعفر محمد بن حمزة في ( الوسيلة ) والسيد في ( الانتصار )

ومحله المقدم فلا يجزي غيره ولا يجزي الفسل عنه (متن)

(والمصباح) على ما نقله عن (المصباح) غير واحد والشهيد في (الروس) الى عدم الجواز وهو ظاهر (التنزيه والتهاية والفتية) بل صريحها (صريحها خل) وترك الاستقبال أحوط حتى في الرجلين لعدم قيام اجماع مركب كما في (شرح المفاتيح) وفي (الخلاص) الاجماع على عدم جواز الاستقبال في الرأس وفي (الاتصار) انه مما انفردت به الامامية وهو المشهور كما في (الروس) حيث قال ولا يجوز الاستقبال على المشهور وفي (الذكرى والمقاصد العلية) انه مذهب الاكثر حتى المرتضى الذي جوز النكس في غسل الوجه فانه منع منه هنا وفي (المفاتيح) نسبة الى الشذوذ وتوقف في (الذكرى والمذهب البارع والروضة) ولم يذكره في (المراسم والفتية والهداية) قوله قدس الله تعالى روحه \* (ومحله المقدم فلا يجزي غيره) اجماعا في (الخلاص والاتصار والفتية) (والمعتبر والتذكرة والذكرى والمدارك وكشف اللثام) وعندنا كما في (المنهى والتفتيح) وقال في (الخلاص) ان جميع الفقهاء خبروا فقالوا أي مكان شاء مسح مقدار الواجب \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (ولا يجزي الفسل عنه) اجماعا كما في (الخلاص والمنهى والتذكرة) وفي (التفتيح والذكرى وكشف اللثام) لا يجزي الفسل عنه عندنا وفي الاخير ولو بقاء الوضوء الباقي على اليد (وقال) المحقق الثاني في (جامع المقاصد وحاشية الشرائع) ولا يجزي الفسل عنه اما بان يستأنف ماء جديدا أو بأن يقطر ماء الوضوء على محل المسح أو يجري على المحل بآلة غير اليد اختيارا اما لو كان بلل الوضوء كثيرا بحيث يجري على المحل وكان اجراؤه يطن اليد فانه لا يخل بصحة المسح كذا قال في حاشيته على (الشرائع) واليه أشار في (الذكرى) حيث قال لو مسح بماء جار على العضو وان افروط في الجريان لا يقدح لصدق الامثال ولان الفسل غير مقصود وبه صرح صاحب (المدارك) وشيخه صاحب المجمع (قال في المدارك) والاظهر ان بين المسح والفسل عموما من وجه يجتمعان مع امرار اليد والجريان ويتحقق الفسل خاصة مع انتفاء الاول والمسح خاصة مع انتفاء الثاني وفي (كشف اللثام) بعد نسبته الى بعض المتأخرين قال انه متوجه لولا ظهور اتفاق الاصحاب وأكثر من عداهم على تباين حقيقي الفسل والمسح وفي (المقاصد العلية) بعد ان احتمل ما ذكره سبطه في (المدارك) من العموم من وجه (قال) والحق اشتراط عدم الجريان في المسح مطلقا وان بين المفهومين تباينا كلياً لدلالة الآية والاحبار والاجماع على اختصاص أعضاء الفسل بأعضاء المسح به والتفصيل قاطع للشركة ولو انكرا اجتماعهما في مادة أمكن غسل المسوح فيتحقق الاشتراك وقد قل العلامة وغيره الاجماع على ان الفسل لا يجزي عن المسح ولا شك ان الماء الجاري على العضو على ذلك الوجه غسل لتحقق مفهومه فيه فيجوز سوق الاجماع الى عدم اجزائه والفرق بين ماء الوضوء وغيره لا وجه له لان تحقق مسمى الفسل لا يتوقف على كونه بماء جديد بل هو أعم منه ألا ترى انه اذا صب الماء على العضو وغسل به جزءاً منه صار الماء الموجود على العضو بلل الوضوء ثم المكلف حينئذ مخير بين ان يتكلف اجراؤه على جزء آخر من العضو بل على جميع العضو ان أمكن وبين أن يستأنف ماء آخر للباقي والفسل صادق على التقديرين فدل ذلك على ان تحقق مفهوم الفسل لا ينافيه كون الجريان يبلل الوضوء فكذا في صورة المسح والاحتجاج على الاجزاء بتحقيق الامثال بذلك وكون الفسل غير مقصود



ولا المسح على حائل وان كان من شعر الرأس غير المقدم بل اما على البشرة او على الشعر المختص بالمقدم اذا لم يخرج عن حده فلو مسح على المسترسل او على الجعد الكائن في حد الرأس اذا خرج بالمد عنه لم يجز (الخامس) مسح الرجلين والواجب اقل ما يقع عليه اسمه (متن)

مع وجوده ضعيف لان الامتثال يتحقق بالمسح لا بالفسل كيف وهو أول المسئلة وعدم كون الفسل مقصودا مع وجوده لا يخرج عن كونه غسلا لأن الاسم تابع للحقيقة لا للنية وفي (المنكاة) (والهداية وحاشية المدارك) ان المسح والفسل متباينان في الصدق وان اقتربا وجود في لامرار مع الجريان وفي (حاشية المدارك) انه لو قصد ان الفسل غير واجب وتحقق المسح يكون وضوءه صحيحا موافقة للشهد حيث قال كما مر ولان الفسل غير مقصود (قال) الاستاذ لان الاعمال بالنيات فاذا لم يكن مقصودا فلا مانع من الصحة كما ان المسح يدخل في الغالب في غسل الاعضاء الاستعانة في الجريان من غير قصد كونه معتبرا أو دخلا في الوضوء فلو بوى المكاف كنه جزأ أن نوى ان المطلوب في غسل الوجه الفسل والمسح معا ثم وان نوى الفسل خاصة صح (قال) وهذا يؤكد البين ويصححه لا العموم من وجه (قال في الخلاف) وعن الشافعي روايتان احدهما مثله فافدا والاخرى انه يجوز به وهو مذهب باقي الفقهاء (وقال في المنتهى) عدم الاجزاء أحد قولي احمد حقيقته قوله قدس الله تعالى روحه **• • •** ولا يجوز المسح على حائل (اجماعا في) (المعتبر والتذكرة والمنتهى) (والذكرى والمدارك) وفي (شرح المفاتيح) لاختلاف فيه ومن العجب انه لم يدع الاجماع عليه (في الخلاف) وفي (الذكرى) بعد أن ادعى الاجماع على عدم اجزاء المسح على الحائل كالمعامنة قال وكذا الحنا على الاشهر وله يشير الى ما ذكره الشيخ في صحيح (حار جـ ل) محمد بن مسلم الماطق بجواز المسح والحنا عليه من الحل على المشقة بازالة الحنا فأمل وقد تأوله الاصحاب بالول وغيره من التأويلات وواقفنا على هذا الحكم من امامة الشافعي ومالك وأبو حنيفة (وقال) الثوري وأحمد وداود واسحق يجوز الا ان أحمد والاوزاعي قالوا يجوز اذا لبسها على طهارة (قال) أحمد اما يجوز اذا كانت تحت الحنك قالوا ان أبابكر مسح على العمامة ومنهم (١) من جوزه على الرقيق الذي ينفذ منه الماء **• • •** قوله قدس الله تعالى روحه **• • •** (وان كان من شعر الرأس غير المقدم) كما في (المنتهى) (والتذكرة والذكرى) وغيرها وقتل الاجماع عليه في (المدارك وكشف اللثام) وهل يتعين باطن الكف ام يجزى الظاهر من دون ضرورة احتمالان ففي (الذكرى) (الظاهر أن باطن اليد أولى نعم لو اختص البطل بالظاهر وعسر قله اجزا ومثله قال في (المدارك) وفي (جامع المقاصد) ويجب كون المسح باطن اليد لتأسي وفي (الغنية) الافضل ان يكون ياطن الكفين ويجزى بأصبعين فأمل وفي (المنكاة) ان الظاهر عدم تعيين الباطن وتعيين الكف مع الاختيار فلو تمذر المسح بها مسح بالذراع وكذا في (الذكرى) قال لو تمذر بالكف فالاقرب جوازه بالذراع **• • •** قوله قدس الله تعالى روحه **• • •** (والواجب اقل ما يقع عليه اسمه) أي في العرض فيجزى بالاصبع الواحدة كما هو مذهب علمائنا

ويستحب ثلاث أصابع ومحل ظهر القدم من رؤس الأصابع إلى الكعبين (متن)

توفي (المتن) وهو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في (المعتبر والتذكرة) وبعبارة هذه  
البيان المأثورة هي هذه ويكفي في مسح الرجلين مسماؤه ولو بأصبع وقد يدعى أنه يظهر من ذلك أن  
الأصابع لا يجزئ (وقال) الشيخ في (التهذيب) أن الأقل أصبع وظاهر (الفتية) أن الأقل  
ثلاثة قاله بجزي ناصب (وقال) المفيد بجزيه أب بمسح على كل واحدة منهما برأس  
أصبعهما إلى الكعبين كذا قال في (المقنعة) وقال المحقق في موضع آخر من (المعتبر)  
أنه منديل في (كشف اللثام) عن الاندرة أن الأقل أصبعان وعن أحكام الراوندي أن  
الأصابع هي (المنتهى) بكى برأس الخصر في (شرح الجعفرية) ولا نفدر هذا المسح من  
الأصابع من غير أن أقل الواجب إلا أن بالمسح وفي (المشكاة) وفي أحزاب  
الأصابع في (شرح المنهاج) الأحكام الثلاث في الرأس والرجلين مع عدم القول بالفصل  
في (المنهاج) لا إجماع (المنهاج والمنهاج) لا يمكن القول بالمسح بكل الكف لصحبة  
الأصابع في مجمع (المقنعة والبرهان) في (الذكرة) قال بعض علماء ما يحسب المسح  
أصابع في (المقاصد العلية) أن حيز أقل المسمى هنا موضع وفوقه الخلاف في مسح  
الرأس والمقاصد أول الاسم أحد من القدمين أصبع لا يباه به كبر أقله مقدار أصبع وأمس كذلك بل  
أما إجماعه من عمل آل المسح أقوال من عدمه وإن حيز الإفصاح في المسح بما عن أقل من  
المنتهى من جهة كذا آية لا مسح لا مقدرة له زودها تنهى فإما له فوله فدرس سره  
في كتاب أصابع مضمومة في كتابي (التبذكرة) حيث قل ويستحب أن يكون بثلاث  
أصابع منتهى (المنتهى) لأمر في استحباب المسح بأكثر من أصبع وعلى ما في هذين  
الكتابين في (كشف اللثام) فسرهما أن المراد يستحب مسح مقدار ثلاث أصابع وله  
إجماع من كتب الأصحاب وأحد أحد وافق المصنف على هذا الاستحباب (نعم) صرح في  
(المنهاج والتهذيب والعلية) وغيرها باستحبابه ما كفى ونقله في (كشف اللثام) عن (الجل)  
(المتن) ومدرسه في (المدارك والمجمع) وفي (المشكاة) والأفضل في الرجل مسحها بجميع الكف  
والأحسن في كعبتيه أن يستوعب ظهر القدم بكفه كما مبتدأ بأول جزء منها قطعاً على الآخر انتهى  
كلامه أداه الله حراسته قوله فدرس الله تعالى روحه **في** (ومحل ظهر القدم) إجماعاً في  
(كشف اللثام) في خصوص المقام وفي غيره في غير خصوص هذه المسئلة في مواضع تنطبق عليه كما  
ويأتي **في** قوله فدرس الله تعالى روحه **في** (من رؤس الأصابع إلى الكعبين) إجماعاً في  
(الخلاف والالتزام والغنية والسرائر والمنتهى والتذكرة) وغيرها (وقال في الذكرى) هل ظهر القدم  
محل للمسح كما تقدم في رأس بحيث لو وقع المسح على جزء منه يجزئ كالرأس ويكون التحديد للقدم المسحوق  
لأن المسح يحتمل ذلك تسوية بين الموطوف والمطوف عليه واحتمله في (المعتبر) ثم منعه لأنه لا بد من الاتيان  
بالنية (قال في الذكرى) ولا ريب أنه أحوط وعليه عمل الأصحاب وذكر هذا الاحتمال في (جامع  
المقاصد) واستبعده في (المعتبر) أن الأشبه عدم ادخال الكعبين وهو ظاهر (الوسيلة) وقربه في  
(المدارك) وجزءه في (المنتهى والتحرير والمقاصد العلية وحاشية الشرائع والمجمع) وغيرها بالدخول



ولو نكس المسح جاز (متن)

وخطاب الله تعالى انما هو مع الناس والرسول صلى الله عليه وآله انما يخاطب بلسان قومه وقال في (المدارك) ان اهل اللغة منا متفقون على انه الثاني في ظهر القدم حيث يقع معقد شراك النعل واخذ يستدل عليه بما ذكره (واما) الاجماع فنقول في (البيان والبيان والتهذيب والخلاف والاتصار) (والغنية والمعتبر) بل فيه انه مذهب قهاء اهل البيت عليهم السلام (والمنتهى والتذكرة والذكرى) (وجامع المقاصد وجمع الفائدة والبرهان وشرح المفاتيح) ونسبه في (المختلف والتبقيح) الى علمائنا وفي (المدارك) انه المعروف بين الاصحاب وفي (المقاصد العلية وكشف اللثام) انه المشهور بين الاصحاب وفي (كشف اللثام) انه استفاض نقل الاجماع عليه ثم قال انه في (المختلف والمنتهى والتذكرة) نزل عبارات الاصحاب كلها على ما اختاره وهو بعيد انتهى وفي (شرح الجعفرية) انه مذهب معظم الاصحاب ويدل عليه عدد الاجماع والابحار التي ذكرها جميع ما دل من الاخبار على ان القطع الشرعي لرجل السارق من الكعب وسط القدم وقال في (المبسوط والخلاف) القطع عندنا من عند معقد الشراك من عند الثاني على ظهر القدم ومثله قال ابن زهرة وغيره كابي الصلاح وغيره (قال في شرح المفاتيح) العلامة ظن انه موافق للاصحاب (ثم قال) ويشهد على ما ذكرنا ما حكى عن صدر الافاضل من العامة ان الكعب في رواية هشام عن محمد هو المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك انتهى (قال في الخلاف) وقال اهل الخلاف كلهم انهما عظاما الساق التاتان من جانبي القدمين ولكل رجل كعبان الا ما حكى عن محمد بن الحسن انه قال هما التاتان في وسط القدم مع قوله بانفسل انتهى لكنه في (الذكرى) بعد ان قال انهما قبتا القدم ومعقد الشراك ونقل الاجماع عليه (قال) وهو مذهب الحنفية وبعض الشافعية وحاول في (جمع البرهان) الجمع بين كلام المصنف والاجماع بوجه اوجهها انه انما اوجب المسح الى المفصل لكون الوجوب من باب المقدمة لعدم ظهور محل انتهاء النابت في ظهر القدم (قال) فلا يرد عليه خلاف الاجماع بهذا الاعتبار انتهى فتأمل (وذكر بعضهم) ان المصنف اراد الجمع بين الرواية وكلام الاصحاب فحمل المفصل على ذلك باعتبار كون طرف ذينك العظمين مما يلي الساق حد المفصل والساق لان عظم الساق منفصل بهما فأطلق عليهما المفصل من جهة كونهما حداً وبداية لحصوله فيكون قمر يفهما بالمفصل باعتبار نهايتهما وغاية الامر ان ذلك على سبيل المجاز لملاقاة المجاورة (قال) والالزم مناقضة كلامه انتهى فتأمل رحم قوله قدس الله تعالى روحه رحم (ولو نكس المسح جاز) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في (الذكرى) وهو خيرة (المبسوط والنهاية والاستبصار والتهذيب (١) والمراسم والنافع والشرائع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير) والتلخيص والارشاد والمختلف والتبصرة والدروس والمقتصر وجامع المقاصد والروضة والمقاصد العلية) (والجعفرية والجمع والمدارك والمشكاة) وهو ظاهر (الخلاف) لانه نص فيه على عدم الجواز في الرأس وسكت عنه في الرجلين وهو المحكي عن (المهذب القديم والجامع والاصباح والاشارة) وقوله في (المختلف) عن الحسن وقطع في (السرائر والبيان والالغية) بعدم الجواز وهو الظاهر من الصدوق والمرتضى ونسبه في (كشف اللثام) الى العجلي والصدوق من دون ان ينسبه الى ظاهر

ولو استوعب القطع محل الفرض سقط المسح والا مسح على الباقي ويجب المسح على البشرة ويجوز على الحائل كالخف وشبهه للضرورة أو التقية خاصة (متن)

الصدوق ولم يذكر المرتضى فيه وقد نسب ذلك جماعة إلى ظاهره (قال في الاتصار) مما انفردت الإمامية به القول بأن مسح الرجل هو من أطراف الأصابع إلى الكعبين (ثم قال) إن كل من أوجب من الأمة المسح في الرجلين دون غيره يوجب على هذه الصفة التي ذكرناها وظاهر هذه العبارة عدم جواز النكس وأنه مجمع عليه عند الماسحين فتأمل ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو استوعب القطع إلى آخره ﴾ قال في (الذكرى) لم تقف على نص في مسح موضع القطع كما في اليدين غير أن الصدوق لما روى عن الكاظم عليه السلام غسل الأقطع عضده (قال) وكذلك روي في قطع الرجلين والقول في الرجل الزائدة كما قلناه في اليد ولو كانت تحت الكعب فالأقرب المسح عليهما للعموم ويمكن الاجتزاء بالتامة منهما فإن استويا تخير لأن المسح لا يجب فيه الاستيعاب طولاً ولا عرضاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجب المسح على البشرة ولا يجوز على الحائل كالخف وشبهه ﴾ إجماعاً (١) في (الخلاف والفنية والتمهي والتذكرة والذكرى) وغيرها ومن الحائل شعر الرجل كما هو الظاهر من كل من عبر بالبشرة وفي (الحقائق) إن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه ثم إنه تأمل في الحكم ومال إلى جواز المسح عليه وبهذا الحكم صرح في (المقاصد العلية) قال والفارق بين الرأس والرجل النص الدال مطلقاً على وجوب مسح الرجلين والشعر لا يسمى رجلاً ولا جزءاً منها مع التصريح في بعض الأخبار بجواز المسح على شعر الرأس وإنما لم يصرح الأصحاب بالمنع منه لدور الشعر الحائل الفاطمى لخط المسح فاكثفوا باستفادته من لفظ البشرة وقال خلق كثير من الصحابة والتابعين بعدم جواز المسح على الخف وشبهه ذكره في (التذكرة والذكرى) وغيرها ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ إلا للضرورة أو تقية ﴾ إجماعاً في (الخلاف والتذكرة والذكرى) مضافاً إلى الإجماعات المقولة في المسح على الجبيرة عند تعذر النزاع كما في (الخلاف والتمهي والتذكرة) وظاهر (المعتبر) وعن (المتع) عدم الجواز للتقية وإليه مال في (المفاتيح) ولعله لما ورد من عدم الاتقاء في الخفين وشرب المسكر وتمعن الحجج قد تأولها الأصحاب بوجوه (منها) الاختصاص بهم عليهم السلام (ومنها) أنه لا حاجة إلى فعلها غالباً للتقية لأن العامة لا ينكرون ذلك ﴿ فروع ﴾ قال في (التذكرة والبيان) وغيرهما ولو دارت التقية بين الغسل والمسح على الخف فالغسل أولى وفي (التفحيح) لا يشترط اتصال الخط في المسح فلو مسح ثم قطع ثم مسح من محاذيه كفى انتهى وظاهر الاستاذ الشريف في (الهداية) اشتراط الاتصال وقد سأله عنه فأفتى به وهل يشترط جفاف الرجلين من الماء نص الكاتب على ما قل عنه والعجلي والمحقق الكركي على جواز المسح عليهما رطبتين وكذا المصنف في (التمهي) وقوى في (نهاية والخلاف) اشتراط الجفاف وقوله عن والده وهو خيرة (التفحيح) وقوى الأول في (الذكرى) وفيها وفي (الدروس) أنه يشترط غلبة ماء الوضوء على الرطوبة وفي (المشكاة) لا يشترط جفاف المسوح ولا غلبة رطوبة المسح على أشكال وكذا استشكل في (التذكرة) وإلى عدم الاشتراط مال في (المدارك) واستحسن رأي الشهيد وفي (حاشية المدارك) قرب الاشتراط موافقة للعرف والاحتياط قال لأنه يقال عرفاً أنه مسح بغير

(١) في المتن لم ينقل الإجماع على خصوص ذلك (منه)

وان زال السبب ففي الاعداد من غير حدث اشكال (متن)

ماء الوضوء (قال) اللهم الا ان يكون نداوة قليلة فلا بأس (وقال) الاستاذ الشريف ادام الله تعالى حراسته في (الهداية) لا يشترط جفاف المسح ولا غلبة رطوبة الماسح فلو كان عليه بلل غالب اجزأ المسح عليه ومسح غيره بما لاقاه على الاقوى قال لان البلل الغالب على الرأس اذا مسح عليه صار ماء وضوء فيجوز المسح به على الرجل وشأنه كشأن الماء الكائن على الوجه قبل غسله بماء الوضوء فاذا اذا صب عليه الماء بنية الوضوء صار الماء كله ماء وضوء والظاهر (والحاصل خل) انه يشترط عدم ملاقات الماسح ماء جديد قليلا كان أو كثيرا من غير محال الوضوء اما اذا كان الملاقي من محال الوضوء فلا بأس وان كان كثيرا وبهذا يحصل الفرق بين قوله وقول الحق (قال) واما العرق على الناصية فان كان غالبا لا يصح المسح به لانه يكون مضافا انتهى كلامه وبالغ الكاتب ابن الجنيد فجوز ادخال اليد في الماء والمسح فيه عند الضرورة قل ابن ادريس لانه ماسح اجماعا والظاهر من الآي والاخبار تناوله (وقال) المحقق لان يده لاتنك عن رطوبة واما ابن الجنيد فيمكن بناؤه على أصله من جواز الاستئاف وفي (المقاصد العلية) يجوز المسح على أي أصبع شاء اذا اتصل الخط بالكعب ثم ان قلنا بأنه المفصل وجب الانتهاء اليه من أي جهاته الكائنة على ظهر القدم وعلى المختار من أنه الثاني في ظهر القدم يجب اتصال الخط اليه فينحرف اليه لو جعل الخنصر مبدأ للمسح ﴿ قوله قدس سره ﴾ وان زال السبب ففي الاعداد من غير حدث اشكال ﴿ ظاهر المشهور كما في (الحدائق) بقاء الاباحة والدخول فيه في العبادة انتهى وهو خيرة (المختلف والذكرى والدروس والبيان) (وجامع المقاصد والمدارك والمشكاة) ونقل ذلك عن (الجامع) وهو خيرة الاستاذ ادام الله تعالى حراسته وفي (المبسوط والمعتبر والمنتهى والتذكرة والايضاح وكشف اللثام وحاشية المدارك) تقدير الاباحة بمحال الضرورة فعليه الاعداد وفي (الشرائع) ان الاعداد أحوط وفي (التحرير) في وجوب الاعداد نظر وفي (الحدائق) قوة القول بالتقص وفي (حاشية الايضاح) ان الاقوى الاستئاف للجيرة خاصة فتأمل وفي (حاشية المدارك) ان الاخبار دلت على عدم جواز تلك الطهارة لصلاة من الصلوات خرج منها ما أجازوا للضرورة وبقي الباقي ولا يظهر انهم أجازوا أزيد من حال الاضطراب بل ربما كان الظاهر الاختصاص بمحال الضرورة وفي (كشف اللثام) قد يمنع ارتقاع الحديث بها (قلت) والى ذلك أشار في (الايضاح) حيث قال ان صورة الفصل مقصودة لان القصد ليس رفع الحدث وحكمه خاصة بل نفس الفعل والضرورة اسقطته (واعترض في الذكرى وجامع المقاصد والمدارك) على قولهم بانها طهارة ضرورية فتقدر بقدر الضرورة بان المتقدر بقدرها فعلها لا بقاء حكمها (واجاب) في (كشف اللثام) بان المعنى ان استباحة الصلاة بها متقدمة بالضرورة فتزول بزوالها بناء على عدم ارتقاع الحدث بها انتهى ﴿ فروع ﴾ (الاول) اذا زالت الضرورة قبل اكمال الوضوء أو بعده قبل الجفاف والدخول في الصلاة فهل يجب عليه نزع الخائل مثلا والمسح بالبلل قبل الدخول ام لا قال صاحب (المدارك) وشيخه انهما لم يقفا على نص للاصحاب ثم قرأ الاول (قلت) قال في (المنتهى) لو زالت الضرورة أو نزع الخائف استأنف لانها طهارة مشروطة بالضرورة فتزول مع زوالها ولا تتم طهارته بالمسح مع نزعها لان الموالات لم تحصل وهذا كالصريح أو صريح في المطلوب وهو ظاهر (المشهور)



ولا يجزي الفسل عنه الا للتقية ويجب ان يكون مسح الراس والرجلين ببقية نداوة  
الوضوء (متن)

(والمبسوط) كافي (كشف اللثام) ويأتي العدم على عدم الاعادة (الثاني) هل يشترط في العمل  
بالتقية في هذه المواضع وغيرها عدم المندوحة ام لا ففي (البيان وجامع المقاصد وروض الجنان) انه  
لا يشترط في الصحة عدم المندوحة لاطلاق النص وفي (المدرک) اشترط عدم المندوحة وعليه الاستدلال  
الآقا سمعته منه في جواب سائل سأل عن ذلك (وفصل) المحقق الثاني في بعض فوائده بين اذا  
كان المأمور به في التقية بطريق الخصوص فتصح وان كان ثمة مندوحة وان كان بطريق العموم فلا  
يجزي الا مع المندوحة (وفصل) الاستاذ المتبريد الله تعالى بأنه ان حصلت المندوحة في مجالس التمية  
اعتبرت والا فلا (الثالث) اذا قل فعلا على وجه التقية من العبادات أو المعاملات فهو صحيح مجز  
بلا خلاف وهل يجب عليه الاعادة لو تمكن من الاتيان بالعبادة قبل خروج وقتها على وجهها ام لا  
(قال) المحقق الثاني في بعض فوائده اذا كان متعلق العبادة مأذونة فيه بخصوصه كفسل الرجل  
والكتف في الصلاة لا يجب عليه الاعادة ولو تمكن قبل خروج الوقت من الاتيان به على وجهها قل  
ولا أعلم في ذلك خلافا وبمثل ذلك صرح في (جامع المقاصد) ثم قال واما اذا كان منعلا لم يرد به  
نص على الخصوص كفصل الصلاة الى غير القبلة والوضوء بالنيذ فان المكف يجب عليه اذا قصت  
الضرورة فيه موافقة أهل الخلاف فيه اظهار الموافقة لهم ثم ان أمكن الاعادة في الوقت وجبت وهو  
خرج الوقت نظر في دليل يدل على وجوب القضاء فان حصل الظفر به أوجبنا والا فلا لال الفضا  
انما يجب بأمر جديد (وقل) عن بعض أصحابنا القول بعدم الاعادة مطلقا بطراً الى كون الآتي  
به شرعياً (ورد) بأن الاذن في التقية من جهة الاطلاق لا يقتضي أزيد من اظهار الموافقة مع الحاجة  
اتمى فتأمل قوله قدس الله تعالى روحه عليه السلام « ولا يجزي الفسل عنه الا للتقية » اجماعاً  
مستفيضاً (وقال) جميع الفقهاء الفرض هو الفسل (وقال) الحسن البصري ومحمد بن جرير « أم  
علي الجبائي بالتحخير وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس وعكرمة وأنس وأبي العالية  
والشعبي القول بالمسح وروي عن أنس انه ذكر عنده قول الحاج اغسلوا القدمين طاهرهما واطنهما  
وخللوا بين الاصابع فانه ليس شيء من بني آدم اقرب الى الخبث من قدميه فقال انس صدق الله  
وكذب الحاج وقال داود يجب الفسل والمسح ما حمله قوله قدس الله روحه عليه السلام « ويجب ان  
يكون مسح الرأس والرجلين ببقية نداوة الوضوء » اجماعاً (١) في (الخلاف والانتصار والغنية والتذكرة)  
(وقال في التنقيح) عندنا وعليه استقر اجماعنا بعد ابن الحنيد كما في (الذكرى والروض) ومذهب  
أصحابنا ولا يمتد بخلاف ابن الحنيد كما في (جامع المقاصد) ومذهب الاصحاب بعده كما في (المدرک)  
وفي (المعتبر) انه قوى أصحابنا اليوم وفي (كشف اللثام) ليس كلام أبي علي نصاً في جواز  
الاستئناف اختياراً الا انه قال اذا كان يد التطهر نداوة يستقيها من غسل يديه مسح يمينه رأسه  
ورجله اليمنى ويده اليسرى رجله اليسرى وان لم يستقي نداوة أخذ ماء جديداً رأسه ورجليه انتهى  
قال ولعل الماء الجديد في كلامه يعم ما يأخذه من نحو اللحية والاشفار انتهى وبعض الناس خص

.. (١) لكنه بعد دعوى الاجماع في الخلاف نسه الى أكثر أصحابنا فتأمل (منه)



فان استأنف بطل ولو جف ماء الوضوء قبله اخذ من لحيته وحاجبيه واشفاه عينية ومسح به (متن)

خلافه بجفاف جميع الاعضاء وقال ان لفظا ليد انما هو على سبيل التمثيل فيكون موافقا للمشهور انتهى  
 ﴿ فرع ﴾ قال ( في جامع المقاصد ) لو غس أعضاء الوضوء في الماء قد منع بعض الاصحاب من  
 المسح بمائه لما يتضمن من بقائه انا فيلزم الاستئناف ( قال ) ويشكل بان الغمس لا يصدق معه الاستئناف  
 عرفا ولو اريد الاحتياط نوى الفصل عند آخر ملاقة الماء للمضوحين اخراجه انتهى وقريب منه  
 ما قل في ( الشكاة ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان استأنف بطل ﴾ عند علمائنا كافة  
 كما في ( النهاية والتذكرة ) وقد سمعت قل الاجاعات على وجوب كون المسح في المسوحين ببقية  
 نداوة الوضوء فانه منطبق عليه بل في بعضها التصريح بهذا والمراد بطل وضوءه كما صرح به في  
 ( التذكرة ) وغيرها ( قال في جامع المقاصد ) أي ان اكتفي بهذا المسح أو تعذر المسح بالبله والا  
 أعاد المسح بها وصح وضوءه وذلك بأن يجفف ماء بله الاستئناف ويأخذ من نداوة الوضوء قال  
 ويمكن عود الضمير الى المسح فيستفاد بطلان الوضوء اذا تعذر تدارك المسح على الوجه المعتبر بدليل  
 من خارج وفي ( المقاصد العلية ) معنى بطلان المسح وقوعه باطلا ابتداء ولا بطلانه بعد صحته وهو  
 استعمال شائع واما الجمهور فقد أوجبوا الاستئناف الا مالكا فانه أجاز المسح بالبقية وهو منقول عن  
 عروة والحسن والاوزاعي ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولو جف الى قوله ومسح به ﴾ قد اطبق  
 الاصحاب على الاخذ من اللحية والشفاه قل في ( المعتبر ) في مبحث الموالاة ( والحاصل ) انه  
 لا كلام في ذلك واما الكلام في مقامين ( الاول ) في مسترسل اللحية طولا وعرضا فلي القول  
 باستحباب غسله كما قل عن الكاتب واختاره الشهيد في ( الذكري والدروس ) يصح الاخذ والا  
 فلا يصح كما أفق به في ( نهاية الاحكام ) وقال الاستاذ أطال الله عمره في ( شرح المفاتيح ) لا يخفى  
 ان ظاهر الاخبار الاخذ من اللحية من غير تقييد بعدم الاسترسال والخروج عن محاذات الذقن  
 ولعله لكونه ماء الوضوء وان كان في الخارج ولهذا لم يرد الامر بتجفيف موضع المسح في الرأس أصلا  
 مع كون الغالب تبله بماء غسل الوجه بله كثيرة ( ثم قال ) ولعل الاحوط عدم الاخذ من الخارج  
 وتجفيف موضع المسح لكن ليس احتياطا لازما وفي ( المشكاة ) يجوز من مسترسل اللحية على اشكال  
 وفي ( الهداية ) وفي الاخذ من مسترسل اللحية وباطن شعر الوجه والرأس وجهان أقربهما الجواز  
 ( الثاني ) هل يجوز ذلك اختيارا أم لا الظاهر من عبارات الاصحاب وكثير من الاخبار  
 اشتراط الجفاف وعدم الجواز اختيارا كما في شرح ( المفاتيح وحاشيته ) واختاره في الكتابين وكذا في  
 ( كشف الثام ) واختار في ( المقاصد العلية والمدارك ) جوازه مع الاختيار ( قال في المدارك ) ان  
 التعليق على الجفاف في عبارات الاصحاب خرج مخرج الغالب ولا يختص الاخذ من هذه المواضع  
 بل يجوز من محال الوضوء ( قال في شرح المفاتيح وحاشية المدارك ) لا معنى للخروج مخرج الغالب  
 اذا كان الاخذ مطلقا جازما وهو لاء الاجلاء ليست عادتهم قل متون الاخبار بل التحقيق والافتاء  
 بما حققوا فلو كان الظاهر لهم عدم اشتراط الجفاف لصرحوا بذلك وأفتوا به ولم تكن عبارتهم صريحة  
 في الاشتراط ولا سيما في المبادات لتوقفها على بيان الشارع فان كان بيان الشارع بما ذكره مما

فإن لم يبق ندوة استأنف (متن)

دل على وجوب كون المسح ببقية البلل لتعين وجوب كون المسح بخصوص ما بقي من الماء لا غير وان كان من ماء الوضوء ومما دل على الاخذ من مثل اللحية فمشرط بالجفاف فلا بد من ذكره في (المدارك) من الخروج مخرج الغالب (نعم) في نادر منها المسح بنداوة الوضوء فكيف يطلب الكثير مع كونه مفيداً الى آخر ما ذكره أدام الله تعالى حراسته (ويمكن) الجواب عن ذلك كله بأن التقيد في كونه لأصحاب الاخبار محمول على الوجوب أي ان جف وجب الاخذ لتسيم الوضوء كذا ذكره الشارح أدام الله تعالى حراسته قال والا اوجب الاقتصار في غسل اليدين على تأدية اوجبه وان لم يكرر للاستظهار وغيره وشيخنا أدام الله حراسته عول على كلام الاستاذ وحكم به ورواه الشيخان في حقه قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ وان لم يبق ندوة استأنف ﴾** ان أمكنه في ذلك يقع المسح ببلل الوضوء وهذا مقطوع به مروي كما في (كشف اللثام) ولا خلاف فيه في (الندوة) (وقال في الذكرى) لو تعذر بقاء بلل للمسح جاز الاستقبال للضرورة ولو أمكن غسل اليد مرة أو مرتين الغرض المتأخر وجب ولم يستأنف وفي (التذكرة) لو جف ماء الوضوء للحر أو الجفاف أو طين استأنف الوضوء ولو تعذر أبقى جزءاً من يده اليسرى ثم أخذ كفاً غسله به وعجل إلى مسح الرأس والرجلين (وقال في نهاية الاحكام) لو أتى بأقل مسمى الغسل لقلة الماء حالة الهواء والحرارة لا يثبت لا تبقى رطوبة على اليد وغيرها فالأقرب للمسح اذ لا ينفك عن أقل رطوبة ولو لم يبق رطوبة ولا يستأنف ولا يتيمم (قال) وهل يشترط حالة الرفاهية تأثير المحل الأقرب ذلك (وفى في الأثر) في مبحث الموالاة لو جف ماء الوضوء لحرارة الهواء المفرطة جاز البناء دون استأنف أو حديد للمسيح لحصول الضرورة المبيحة للترخص وفي نسخة أخرى ولعلها أصح جاز البناء واستأنف ماء جديد للمسح الخ ومثله قل في (المعتبر) من دون تفاوت أصلاً قال لو جف ماء البراءة من الحر المفرط أو الهواء المنحرف جاز البناء واستأنف الماء للمسح دفعا للحر (وقال في التحرير) لو جف ماء الوضوء لحرارة الهواء المفرطة جاز البناء ولا يجوز استأنف ماء حديد للمسح (وقال في البيان) ولو تعذر البلل لأفراط الحر وشبهه فإن أمكن الصب على اليسرى وتعجيل المسح وجب وإن تعذر جاء استأنف الماء ومثله ما في (المقاصد العلية) وقد قل فيها قولاً بالاتقال على تعذر الجفاف على كل حال الى التيمم لقد شرط صحة الوضوء وفي (المدارك) لو تعذر بقاء البلل حار الاستأنف للضرورة ويحتمل الانتقال الى التيمم لتعذر الوضوء ومثل ذلك قال في (جامع المقاصد) الا انه قل ولو جمع بين الوضوء والتيمم احتياطاً كان أقرب الى البراءة ومثله قال صاحب (الانوار الفهرية) هذا وما في (التحرير) واحدي نسختي (المنتهى) يحتمل حمل على ما في (التذكرة) أو (النهاية) ويحتمل إيجابه التيمم اذا لم يمكن المسح ببقية البلل بوجه فأمل (فرع) صرح الشيدان في (النفلية وشرحها) انه يستحب مسح الرأس والرجل اليمنى باليمن وفي (البيان والفوائد المليية) التصريح باستحباب مسح اليمنى باليمن واليسرى باليسرى وهو الظاهر من إطلاق علماء جملة من الاخبار ويهمل من (نهاية الاحكام) في مسألة ما اذا كان على اليد خرقعة للضرورة ومن (التذكرة) في مسألة الجفاف عدم وجوب مسح الرأس واليمن باليمن وفي (مجمع البرهان) لم

(السادس) الترتيب يبدأ بفسل وجهه ثم ييده اليمنى ثم اليسرى ثم يمسح رأسه ثم يمسح رجليه ولا ترتيب بينهما فإن اخل به اعاد مع الجفاف والا على ما يحصل معه الترتيب والنسيان ليس عذرا ولو استعان بثلاثة للضرورة ففسلوه دفعة لم يجز (متن)

يقول أحد بوجوب مسح الرأس والرجل اليمنى باليد اليمنى واليسرى باليسرى وان دل على ذلك صحيح زراره لكنه ليس بصحيح بل حسن انتهى (وقال) الاستاذ الشريف قد يفهم الخلاف من الكتاب والصدوق (قلت) وقد يفهم من (الخلاف) وصاحب (المعالم) وبعض المحشين على (التهذيب) وجوب ذلك وفي (المدارك) ان الاولى ذلك (قلت) في خبر آخر لزراعة ومسح مقدم رأسه وظهر قدميه يلة يساره وبقية يلة يمينه (وقد يقال) في ذكر البقية اشعار بأنه مسح رأسه يمينه ويؤيد عدم وجوب ذلك انه ورد في خبر زرارة انه عليه السلام غسل وجهه يده اليمنى وظاهر الاصحاب عدم وجوب ذلك بل في (التغلية والفوائد المليّة) يستحب غسل الوجه باليمنى وحدها لا باليسرى ولا بهما وان اجزا الجميع على كراهية انتهى ويؤيده اجماع الاصحاب على استحباب الاغتراف لفسل الوجه باليمنى كما في ظاهر (الذكرى وجامع المقاصد) حيث قيل فيها قاله الاصحاب وسيأتي نقل ذلك عن أكثرهم وفي خبر زرارة وبكير ثم غمس كفه اليمنى في التور ففسل وجهه بها واستعان يده اليسرى بكفه على غسل وجهه لكن بعض المحشين كتب ان ظاهر هذا الخبر مخالف لما عليه أصحابنا وحمله على انه رفع عمامته يده اليسرى أو انه تلقى الماء النازل يده اليسرى ووضعه في اليمنى وغسل به وجهه مسبقاً ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ السادس الترتيب النخ ﴾ الترتيب بالمعنى الذي ذكره واجب باجماع أهل البيت عليهم السلام كما في (السرائر) ونقل عليه الاجماع في (الخلاف والانتصار والفنية والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمقاصد العلية وكشف اللثام) ونفى عنه الخلاف في (المدارك والانوار والمفاتيح) وفي (الذكرى وشرح المفاتيح) انه ركن في الوضوء فيطل بتركه ولو نسيانا اذا لم يستدرك في محله فلوراعاه بعد صح ما دام البلل ولو كان عمداً فكذلك الا انه يأثم وواقنا على وجوب الترتيب في الجملة أكثر الجمهور كالشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم (وقال) الاوزاعي ومالك وأصحابه والمزني وداود لا يجب الترتيب واجمع علماء ثمانين دون موافق لهم من العامة على تقديم اليد اليمنى على اليسرى كما في (الانتصار والتذكرة) قال في (الانتصار) مما انفردت به الامامية الآن وقد كان قولاً للشافعي قديماً القول بوجوب ترتيب اليد اليمنى في الطهارة على اليسرى لان جميع الفقهاء في وقتنا هذا والشافعي في قوله الجديد لا يوجبون ذلك ثم احتج عليه بالاجماع وغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ولا ترتيب بينهما ﴾ عدم وجوب الترتيب بينهما بمعنى جواز تقديم اليسرى والمقارنة هو المشهور بين الاصحاب كما في (المختلف وجمع الفائدة والبرهان والمدارك والكناية وكشف اللثام وشرح المفاتيح) وهو مذهب الاكثر كما في (شرح الارشاد لفخر الاسلام والذكرى والمشكاة) وفي (السرائر) لا تظن أحدا منا بخلاف فيه نعم هو مستحب وهو خيرة (المعتبر والشرائع والنافع والمنتهى والمختلف والتذكرة) والافنية والتغلية والتنقيح والجمع والمفاتيح ورسالة صاحب المعالم وشرحها وشرح المفاتيح وحاشية (المدارك) وغيرها وفي الحنفة الاخيرة انه أحوط بل في (شرح المفاتيح) ان تقديم اليسرى

(السابع) الموالاة ويجب ان يعقب كل عضو بالسابق عليه عند كماله ( متن )

مشكل ( واما ) وجوبه فهو خيرة ( الفقيه والمراسم وشرح الارشاد ) تفخر المحققين ( والبيان واللمعة )  
 ( وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والجمفرية وشرحها والمقاصد العلية والمساك والمدارك والمشكاة )  
 ( والحدائق ) وهو الظاهر من ( الدروس ) حيث قال ولا يميزي النكس ولا تقديم اليسرى على اليمنى  
 ولا مسحهما مما احتياطا ان جرينا بالاحتياط على رأي المتقدمين وهو المتقول عن الكاتب والعماني  
 وعلي بن بابويه و يقتضيه اطلاق الشيخ في ( الخلاف ) حيث قال الترتيب واجب في الاعضاء كلها  
 ويجب تقديم اليمنى على اليسار وادعى الاجماع على ذلك ( لكن قد يقال ) ان الظاهر منه ان اليمنى  
 واليسار من اليدين وكذا اطلاق ابن سعيد على ما في ( كشف الثام ) قال انه أطلق وجوب تقديم اليمنى  
 على اليسار وفي ( شرح الارشاد ) للفخر ان الفقهاء من اصحابنا قد نصوا على ان الاصل البداءة  
 باليمنى ( لقوله صلى الله عليه وآله ) ان الله يحب التيامن فلا ريب في ان الفضل والكمال فيهما  
 الترتيب انتهى وظاهر ( المراسم والمختلف وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمساك وكشف الثام )  
 وغيرها انه لا ثالث لهذه القولين لانهم انما ذكروا قولين لا غير لكنه صرح في ( المقاصد العلية )  
 ( وشرح المفاتيح والحدائق ) ان هناك قولاً ثالثاً وهو التخيير بين المقارنة وتقديم اليمنى دون العكس  
 ونقل حكايته في ( الحدائق ) عن ( الذكرى ) ولم أجده في مظانه ونسبه في ( جامع المقاصد وشرح  
 المفاتيح ) الى جماعة واختاره الشيخ الحر في الهداية ونسبه في ( المقاصد ) الى ظاهر ( الدروس )  
 وقد سمعت عبارتها لكن يظهر منها وجود هذا القائل وفي ( الحدائق ) الى بعض فضلاء المتأخرين  
 واحتج له في ( الحدائق وشرح المفاتيح ) بما رواه الطبرسي في كتاب ( الاحتجاج ) من التوقيع  
 الخارج من الناصية المحروسة ( وهناك ) قول رابع وهو قول المفيد في ( المقنعة ) وهو الاختصار على  
 المقارنة ولا ثاني له وان أراد التدب ( قال ) ثم يضع يديه جميعاً بما بقي فيهما من البلل على ظاهر  
 قدميه فيمسحهما جميعاً معاً ( وقد يقال ) ان كل من قال في كيفية الترتيب انك تبدأ بالوجه ثم اليمنى ثم  
 اليسرى ثم تمسح الرأس ثم تمسح الرجلين انه حاكم بعدم الوجوب كما في ( الهداية ) للصدوق  
 ( والانتصار والوسيلة والفنية والتحرير والتبصرة ) وغيرها ولم يرجح شيئاً في ( الذكرى ) واما  
 العامة فكل من ذهب الى الترتيب في اعضاء الوضوء كالشافعي وأحمد واسحق وأبي ثور وأبي عبيد  
 فظاهره عدم الترتيب بينهما في الغسل والمسح على الخلف فليحفظ ذلك وقد اختلف اصحابنا فيما اذا تعمد  
 خلاف الترتيب في اثناء الوضوء فالأكثر على انه يعيد على اللاحق دون السابق وجماعة على انه يعيد  
 عليهما وبعض يعيد عليهما ان تعمد والا فلا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( السابع الموالاة )  
 وجوب الموالاة في الوضوء مجمع عليه بين الاصحاب كافي ( الخلاف والفنية والتمهي والتذكرة وشرح  
 الارشاد ) تفخر الاسلام ( والذكرى والتقيح والمدارك وكشف الثام وشرح المفاتيح والحدائق )  
 وغيرها وهو ظاهر ( الناصرية ) حيث قال عندنا ( وقد اختلفوا ) في المراد منها على أربعة أقوال على  
 ما قال بعضهم ( الاول ) انها عبارة عن متابعة الاعضاء بحيث لا يجب السابق من الاعضاء عند اللاحق  
 وان لم يتابها حقيقة أو عرفاً وهو خيرة ( المراسم والوسيلة والفنية والسرائر والنافع والشرائع وشرح  
 الارشاد ) تفخر الاسلام ( والذكرى والدروس والبيان والافية واللمعة وجامع المقاصد وحاشية

الشرائع والجعفرية وشرحها والموجز الحاوي والروض والروضة والمقاصد العلية وجمع الفائدة والبرهان (والانوار القمرية والاثنى عشرية لصاحب المعالم والمدارك والكنهاية والذخيرة وكشف اللثام والمفاتيح) وشرحه والمشكاة) وغيرها ونسبه (في الذكرى) الى الجعفي والكاتب وعلي بن مسعود الكيدري والصدوقين والتميمي المرتضى في (المصباح) والشيخ في (الجل) والقاضي في كتابيه وتقل عبارات هؤلاء جميعا وهي وان لم تكن صريحة في ذلك فظاهرة فيه ماعدا (المصباح) فانه نسب اليه في (المعتبر والمنتهى) القول الثاني ويأتي نقل عبارته ونسبه في (شرح المفاتيح) الى ثقة الاسلام والصدوقين في (الرسالة والفتية) ويأتي نقل عبارة الرسالة وتقل عليه الاجماع في (الغنية) وفي (الذكرى) بعد ان نزل عبارات الاصحاب عليه حصر الخلاف في الشيخين (ثم قال) لكن الشيخ في (الجل) وافق الاصحاب في اعتبار الجفاف فانحصرت المخالفة في المفيد (ثم قل) ولو حمل قوله ولا يجوز الى آخره على الكراهة انقد الاجماع ويأتي نقل عبارة (المنفعة) وظاهر (السرائر) دعوى الاجماع حيث قال عندنا ونسب الى المشهور في عدة مواضع (كاروض) (١) والروضة والمقاصد العلية والذخيرة (والانوار) وغيرها وفي شرح (المفاتيح) نسبة الى المعظم لكن هؤلاء اختلفوا على انحاء ستة (بعض) على انه يتبر في الجفاف جفاف جميع ما سبق من الاعضاء المفسولة كما في (البيان وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمقاصد العلية والروضة البهية ورسالة صاحب المعالم والمدارك وكشف اللثام) (والمفاتيح وشرحه وحاشية المدارك والمشكاة) ووافقهم على ذلك من اصحاب القول الثاني المحقق في (المعتبر) والمصنف في (المنتهى والنهاية والتذكرة) فانهما صرحا بذلك وهو ظاهر (الخلاف والنهاية) (والكامل) على ما نقل عنه بل هو ظاهر كل من اعتبر الجفاف ماعدا ما سنده (وفي الذكرى وجامع المقاصد والمدارك) انه مذهب باقي الاصحاب ماعدا الكاتب المرتضى والعجلي وفي (المقاصد العلية وشرح المفاتيح) انه المشهور وفي (المفاتيح) انه مذهب الاكثر وفي (المقاصد العلية وكشف اللثام) انه قد دلت عليه الاخبار وفي (المعتبر وجامع المقاصد) (وكشف اللثام) ان اطباق الاصحاب على جواز أخذ اللل من الوجه للمسح ان لم يبق على اليد نداوة مما يدل عليه (وناقش) في هذا في (المدارك) تبعا لظاهر (الذكرى) باحتمال اختصاص ذلك بالناسي أو القول بان الجفاف للضرورة غير مبطل (وقال) الاستاذ الشريف ادام الله تعالى حراسته يكفي في الموالاة بلل الكف الفاسل فلو غسل وجهه بكفه ثم جف وجهه وبقي في كفه بلل كفي في الموالاة لانه بلل الكف حينئذ بلل وضوء فشأنه كشأن ما اذا غسل يده اليمنى مثلاً ثم جف كفه لكن بقي في ذراعه نداوة فانه اذا غسل يسراه بكفه الجاف فانه يجوز له المسح بنداوته قطعاً فلو لم تكن هذه الندوة ماء وضوء لما جاز المسح بها (قال) ويتفرع على ذلك فروع كثيرة كما اذا غسل بكف غيره أو بآلة أو نحو ذلك انتهى حاصل كلامه ويبقى الكلام في شمول الدليل لذلك فأتم (وقال) ادام الله تعالى حراسته ويكفي بلل المسح والفسل المندوب وبلل بعض العضو لباقيه وقال كلما يجوز المسح به يجزى في الموالاة ولا عكس ولو أصاب المفسول عدا الاخير بلل بعد الفسل والمسح قبل المسح وجب التقدير ويكفي الاحتمال تعويلاً على الاصل انتهى كلامه ايده الله تعالى (وبعض) على انه يتبر في الجفاف جفاف عضو وأخذ أي عضو كان أو أزيد وهو المنقول عن الكاتب حيث اشترط بقاء البلل على جميع الاعضاء الى مسح الرجلين



ليقرب من المولاة الحقيقية (وبعض) على انه يعتبر فيه ان لايجب قبل كل عضو متلوه المفسول وهو خيرة (الناصرات والمراسم والمهذب والاشارة) على ماقل (قال في الناصريات) المولاة عندنا واجبة بين الوضوء ولا يجوز التفريق ومن فرق بمقدار مايجب مع غسل العضو الذي انتهى اليه وقطع المولاة في الهواء المعتدل وجب عليه اعادة الوضوء ونحوه كلامه في (المصباح) على ماقل عنه في (الذكرى) وقال لئلا كلامه في هذين ظاهر في اعتبار الجفاف (وقال في المراسم) المولاة واجبة وهو ان يفسل اليدين والوجه وطب ويمسح الرأس والرجلين واليدان رطبتان في الزمان والهواء المعتدل وقريب منه عبارة (السراير) وظاهرهما ان اليدين عضو واحد وقول الديلمي واليدان رطبتان مبني على تفسير المولاة بذلك (وقال في المهذب) على ما في الذكرى فان ترك المولاة حتى يجف وضوء المتقدم لم يجزه اللهم الا ان يكون الحر شديدا والريح يجف منها العضو المتقدم من غير افعال فانه يكون مجزيا (انتهى) فأمل وقد نسب الى هذا الكتاب في كشف اللثام (وبعض) على انه يعتبر فيه ان لايجب قبل كل عضو متلوه مفسولا كان أو ممسوحا وهو خيرة (السراير) فقط قال فيها ويعتمد على ان يكون فراغه من مسح رجليه وعلى أعضائه المفسولة والمسوحة نداوة الماء انتهى (وبعض) على انه لو أدخل حتى جف الجميع يأثم ويبطل الوضوء وهو ظاهر الاكثر والا لامعنى لكونها واجبة (وفي الدروس والبيان) انه يأثم مع التفريق اذا أفرط في التأخير عن المعتاد وان لم يبطل الا مع الجفاف وفي (المشكاة) ان الاقرب عدم الاثم بالتأخير (وبعض) على انه لو أدخل حتى جف الجميع لا يأثم وانما المولاة شرط في الوضوء بمعنى توقف صحته عليها ففاية مايلزم من فواتها بطلانه دون الوجوب المستلزم لاستحقاق الدم بالخالفه وهذا صرح به في (مجمع الفائدة والبرهان) ونقله في (الحدائق) عن بعض المحققين وقواه أو قال به وانت قد علمت ان الاجماع مستفيضة على انها واجبة ولا معنى لوجوبها الا تحقق الاثم بالاخلاق بها الا ان تقول ان الوجوب في كلامهم - ثم شرطي لاشرعي وهو خلاف ما صرحوا به (القول الثاني) انها المتابعة الحقيقية فيتبع كل عضو بالسابق عند كماله كما في (كشف اللثام) وفي (شرح المفاتيح) انها المتابعة العرفية وهو خيرة (المقنعة والتهاية) (والمبسوط) والخلاف على ماقل (والمعتبر) وكتب المصنف كما في (كشف اللثام) ونسبه في (المنتهى) (والمعتبر) الى السيد في (المصباح) وقد قال في (الذكرى) ان عبارته كعبارة (الناصرية) وقد سمعنا بها وسمعت ما فهم الشهيد منها ونقله في (كشف اللثام) عن أحكام الراوندي وفي (الخلاف) الاجماع عليه وعبارة (المقنعة) هذه ولا يجوز التفريق في غسل وجهه ويصبر ثم يفسل يده بل يتابع ذلك ويصل غسل يده بغسل وجهه ومسح رأسه بغسل يديه ولا يحمل بين ذلك مهلة الا لضرورة انتهى وقد سمعت ما احتمله في (الذكرى) فيها وعبارة (الخلاف) المولاة واجبة وهي ان يتابع بين اعضاء الطهارة ولا يفرق بينها الا لعذر باق طاع الله ثم يعتبر اذا وصل اليه فان جفت اعضاء طهارته اعاد الوضوء وان بقي في يده نداوة بنى على ما قطع اليه انتهى فأمل فيها ثم انها ظاهرة في اعتبار جفاف جميع الاعضاء كما قلناه عن ظاهرهما ثم ان هؤلاء اختلفوا في (المعتبر والمنتهى) والتذكير (التصريح بانه اذا أدخل بالمتابعة ولم يجف فلا استئناف بالمتابعة واجبة عندهم غير شرط في الصحة وانما الشرط عدم الجفاف فيأثم بتركها لا غير وهو ظاهر الشيخ في (الخلاف) كما في شرح (المفاتيح) وفي (شرح الارشاد) فنخر الاسلام اتفق الكل على انه لو أخر العضو الاخير عن السابق مختارا زمانا

يخرج به عن المتابعة اختياراً ولم يجف ما قدم وغسله قبل الجفاف فانه يصح وضوءه فلا تظهر فائدة الخلاف في البطلان وانما تظهر في الاثم وعدمه فانه على القول بالمتابعة يآثم بالتأخير اختياراً وعلى مراعاة الجفاف لا يآثم ( انتهى ) وقد سمعت مافي ( الدروس والبيان ) فلا تغفل وفي ( المبسوط ) الموالاته واجبة وهي ان يتابع بين الاعضاء مع الاختيار وان خالف لم يجزه وهذا منه تصريح بانها كذلك شرط للصحة فيطل بتركها ويآثم وهو قوي بناء على وجوب المتابعة لاخلاله بهيئة الوضوء الواجبة كما في ( كشف اللثام ) ومثله قال في ( الذكرى ) وفي ( شرح المفاتيح ) ان أدلتهم ان تمت قصت بالبطلان لانها واجبة والاخلال بها غير مفسد بل الوضوء صحيح والمفسد انما هو الجفاف وهذا مما يوهن قولهم ( انتهى ) ومنه ( قال في الحقائق ) وفيها وفي ( مجمع الفائدة والبرهان ) ان تفسيرهم الموالاته بالمتابعة كما في ( المنتهى ) وغيره غير جيد لان الاخبار التي استندوا اليها وهي قوله عليه السلام في صحيح زرارة تابع بين الوضوء انما دلت على ان المراد بالمتابعة فيها هو الترتيب بين الاعضاء ( القول الثالث ) انها المتابعة اختياراً ومراعاة الجفاف اضطراراً وقد انكره في ( جامع المقاصد ) قل وفي بعض حواشي الشهيد حكاية قول ثالث جامع بين تفسيرين وهو المتابعة اختياراً ومراعاة الجفاف اضطراراً ( قال ) وعندني ان هذا القول هو القول الثاني لان القائل به لا يحكم بالبطلان بمجرد الاخلال بالمتابعة مالم يجف البلل فلم يبق لوجوب المتابعة معنى الا ترتب الاثم على فواتها ولا يعقل تأنيب بفواتها الا اذا كانت مختاراً لا متناع التكليف بنفي المقدور ( انتهى ) وهو كلام متين وقد انكر عليه ذلك الشهيد الثاني وسبطله في ( المدارك ) وقوله في ( روض الجنان ) عن المفيد في ( المقنعة ) وعن الشيخ في غير ( النهاية ) ( والمبسوط ) وفي ( المقاصد ) الى الشيخ وجعله قولاً مغايراً للقول بالمتابعة قال معناه انه يتابع اختياراً فان اخل بهامه اثم ولا يطل الا مع الجفاف واما مع الضرورة كفرغ الماء ونحوه لا اثم ولا ابطال مالم يجف وفي ( شرح الارشاد ) لفخر الاسلام جملة خيرة ( الارشاد ) حيث قال في ( الارشاد ) الموالاته هي المتابعة اختياراً فان اخر وجف المتقدم استأنف وفي ( التفتيح ) جملة خيرة المصنف من دون ان يخصه بالارشاد ثم ذكر مامر وما سنقله عن ( شرح الارشاد ) حرفاً فحرفاً ( قال في شرح الارشاد ) واختار المصنف في هذا الكتاب انها بمعنى المتابعة في حال الاختيار بمعنى مراعاة الجفاف في حال الاضطرار قال وقادته انه على الاول مضطر لا يمد رخصة بل هو بدل اضطرار كخصال الكفارة المترتبة وعلى الثاني يمد رخصة انتهى ( قلت ) وعبارة ( المعتبر ) كعبارة ( الارشاد ) من دون تفاوت وفي ( الذخيرة ) نسب هذا القول الى ( المبسوط ) كما هو ظاهر ( المدارك ) وقد سمعت مافي ( المقاصد عليه ) وظاهر ( كشف اللثام ) انكاره لانه لم يذكره ( وجهه ) في ( السرائر ) هو القول المقابل للقول بالجفاف وظاهره اتحاد مع الثاني وكذا ظاهر ( المعتبر ) وغيره فليحفظ ذلك ( واما القول الرابع ) فقد نسب الى الصدوقين في ( الرسالة والفتية ) واختاره الشيخ الحر في ( الهداية ) قال الصدوق في رسالته كما في ( الفتية ) ان فرغت من بعض وضوءك واقطع بك الماء من قبل ان تمت فأتيت بالماء فآثم وضوءك ان كان ما غسله رطباً وان كان قد جف فاعد وضوءك فان جف بعض وضوءك قبل ان تم الوضوء من غير ان ينقطع عنك الماء فافسل ما بقي جف وضوءك او لم يجف ( انتهى ) ومعناه ان اي الفردين من مراعاة الجفاف او المتابعة حصل فهو كاف في صحة الوضوء فلو تابع بين الاعضاء واتفق الجفاف لضرورة كان ام لاصح ولو لم يتابع بل فرق بين الاعضاء لغير كان أم لا قال جف



فان اخل وجف السابق استأنف والا فلا ( متن )

بطل والا فلا ( قال في الذكرى ) ولعل الصدوق عول على ما رواه حرير عن أبي عبد الله عليه السلام كما استند ولده في ( مدينة العلم ) وفي ( التهذيب ) وقفه على حرير قال قلت ان جف لأول في الوضوء قبل ان اغسل الذي يليه قال اذا جف أول يجب فاغسل ما بقي وحمله في ( التهذيب ) على حفاة بالريح الشديد او الحر العظيم أو على التقية ( قلت ) قال في ( الذكرى ) حمله على التقية سب هتالان في تمام الحديث ( قلت ) وكذلك غسل الجنابة ( قال ) نعم وظاهر هذه المسألة بن الوضوء والفعل فكما ان الفصل لا يعتبر فيه الريح الشديد في الحر كذلك الوضوء انتهى ( هات ) قد يحمل كلامها أيضاً على الجفاف لشدة الحر او جفاف بعض الاعضاء خاصة وقد يحمل خبر على جفاف المتلو خاصة ولعله أقرب الحلين ( قال في الحدائق ) انما عول الصدوقان على ما في المنه الرضوي ثم قل عنه عين عبارتهما بتفاوت يسير قال وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتماد الصدوقين على لاخذ من الكتاب المذكور وفي ( الذكرى ) ان ظاهر الصدوقين ان الجفاف لا يضر مع الوضوء ولا حاد الكتابة بخلافه مع امكان حمله على الضرورة وكذا قال في ( الدروس والبيان ) انه لو والى وجف بطل الوضوء الا مع افراط الحر وشبهه ( قال في حاشية المدارك ) الظاهر ان الشهيد فهم من الاخبار ان المضر للوضوء هو الجفاف وليس بعيد فتأمل الاخبار الواردة في بطلان الوضوء عند جفاف الجميع ( انتهى ) وانكر ذلك في ( الحدائق ) موافقة اصحاب ( المدارك ) قال في ( المدارك ) له الى في وضوئه فاتفق الجفاف او التجفيف لم يقدح في صحة الوضوء لان مورد الاخبار الجفاف الحاصل بالتفريق كما يدل عليه صحيحة معاوية وكلام الاصحاب لا ينافي ذلك فا ذكره في ( الذكرى ) من الاخبار الكثيرة بخلافه غير واضح انتهى ( قال في شرح المفاتيح ) ربما يلزمه رحمه الله ان من غسل وجهه في وقت وجف بعد مدة مديدة وهكذا سائر الاجزاء يكون ذلك الوضوء صحيحاً الا ان يقول بالجفاف التقديري والشهيد رحمه الله فهم مطلق الجفاف وما ذكره في ( المدارك ) مدلول المؤثرة واما الصحيحة فربما كانت دلالتها خفية وفي ( الذكرى ) وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروضة والمدارك والمتكأة وغيرها أن المدار على وجود البلل حسا ( قال في الذكرى ) لو كان الهواء رطباً جداً بحيث لو اعتدل جف البلل لم يضر لوجود البلل حسا وتهيد الاصحاب بالهواء المعتدل ليخرج طرف الافراط بالحرارة وكذا لو أسبغ الماء بحيث لو اعتدل لجف لم يضر انتهى وفي ( شرح المفاتيح ) فيه ان الاطلاق ينصرف الى الفرد الشائع الغالب مع احتمال ما ذكره لعدم الاستفصال من المعصوم وتعليقه بالجفاف ( واه ) أقوال العامة فلشافعي قولان ( احدهما ) انه اذا فرق الى ان يجب اعادة وبه قال عمر وربيعة والليث ( والثاني ) لا تبطل طهارته وبه قال الثوري وأبو حنيفة ( وقال ) مالك وابن أبي ليلى والليث ان فرق لم يضر لم تبطل طهارته وان فرق لغير عذر بطلت ولم يعتبر جفاف ما ضاه • • • قوله رحمه الله • • • ( فان اخل بها وجف السابق ستأنف ) • • • ولا فرق في الاخلال بين كونه لنقاد

وناذر الوضوء متوالياً لو اخل بها فالاقرب الصحة والكفارة (متن)

الماء او لا وكان عليه الاجماع كما في (كشف الثام) وهو مورد الاخبار كما سمعت • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وناذر الوضوء مالياً لو اخل بها فالاقرب الصحة (١) وعليه الكفارة ﴾ مثلها عبارة ( التذكرة ) من دون تفاوت والذي صرح به الشارحان الفاضلان المارقان بمراده ولله وابن أخته ان مراده انه اذا نذر الوضوء المبيح للصلاة في وقت معين ثم فعله بنية وشراطة وأخل بالموالة فالاقرب عنده الصحة وعليه الكفارة وهو الذي فهمه صاحب (كشف الثام) وقد فهم منها كما هو ظاهرها صاحب (جامع المقاصد) ان النذر اعم من ان يكون معيناً أو مطلقاً فاعترض بما اعترض وقد تضمن كلام المصنف هنا احكاماً منها انعقاد النذر وهذا لم يخالفه عليه أحد ممن قرع لهذا الفرع على القولين اما على المشهور فظاهر لانها مستحبة واما على الوجوب فللتأكيد ويظهر الاثر في وجوب الكفارة بالمخالفة (ومنها) انه اذا كان المنذور الوضوء المتابع وقصده وأخل بهامع عدم الجفاف صح وضوؤه وقد واقع على ذلك الفاضل في كشفه والاستاذ دام ظله في حاشيته وخالفه عليه المحقق الثاني وصاحب (المدارك) استناداً الى عدم المطابقة لان المعبر في صحة الفعل انما هو حاله

(١) حجة القائلين بالصحة مطلقاً ان المكلف قد ورد عليه خطابان ممتازان أحدهما بأصل الشرع والآخر عارض قد الزم نفسه وهذان الخطابان قد تعلقا بفعلين ممتازين أيضاً الا ان أحدهما مشتمل على الآخر والمكلف اطاع بامتثاله للخطاب الوارد في العبادات واستحق الثواب وعصى حيث اخل بالندب فوجبت الكفارة (فان قلت) اذا قصد المكلف امثال الامر بالنذر فقط فكيف تحسب له عبادة أخرى وهو لم يقصدها (قلت) بل هو قاصد لها معاً فانه حين الشروع في الوضوء ذي المتابعة عارف بأن ما عزم عليه وضوء ومتابعة في الوضوء وانه يترتب على الوضوء غاياته وعلى المتابعة غاياتها والوضوء في نفسه غير محتاج الى تحقق المتابعة فالاخلال بها لا ينافي ايجاد ماهية الوضوء الذي عزم عليه الا انه حين الاخلال بها أوجد الوضوء في فرد آخر غير الفرد الذي كان مستحضراً له حين الشروع وعندنا قاعدة وهي انه لا يتعين مالا يتعين بالعمل فلو نوى أحد الفردين فله المدول الى الآخر كمن دخل في صلاة الظهر مثلاً نواياً ان تكون مشتملة على قنوت كذا وسورة كذا ثم عدل الى ايجادها بفرد آخر فانه لاشك في الاجزاء ولو كان الفرد الذي عدل عنه قد وجب عليه بنذر او نحوه وذلك لأن ما تقوم به صلاة الظهر قد أتى به تاماً وهو لم يعدل عن كونه مؤدياً لصلاة الظهر فكيف لا تحسب له نعم اذا لم يكن من قصده الا عبادة مخصوصة وقد أخل بها لا يحتسب له مالم يقصده والحاصل ان أنواع العبادات غير أفراد كل نوع منها فاذا أخل في العبادة بقصد نوع لا يحتسب له مالم يقصده من الأنواع والقصد في الانشاء لا اثر له ولولا الدليل لما صحت مسألة المدول في بعض محالها المخصوصة بخلاف افراد النوع الواحد فان المكلف قبل الشروع مخير فيها أي فرد شاء فعله ولا يتقطع عنه التخيير بما اذا تعين عليه الفرد الذي قصده حال الشروع ولا فرق بين ان ينذر الوضوء المتابع او ينذر المتابعة في الوضوء في ان النذر لا يصير الفرد نوعاً ولا المتابعة في الوضوء كالجنابة في الفضل في ان غسل الجنابة نوعاً وغسل الجملة نوع آخر بل هي كالجنابة في غسل الجنابة فكما اننا نقول بصحة غسل من اغتسل من الجنابة قاصداً رفضها تابع اولم يتابع نذراً ولم ينذر كذلك القول في الوضوء من دون تفاوت وما ذكرنا يظهر القول بالبطلان مطلقاً أو بالتفصيل (حاشية)

(الفصل الثاني في مندوباته) ويتأكد السواك (متن)

الذي اقتضاه النذر فما نواه لم يقع وما وقع لم ينوه ( وذكر ) الوجهان من دون ترجيح في ( الايضاح ) ( وكنز الفوائد والذكرى والدروس والبيان ) التفاتا الى ان المعتبر في صحة الفعل هل هو الحالة التي اقتضاها النذر أو أصله لان شرط المندور كغيره اذ هو بعض افراد الوضوء لكن الشهيد في كتبه فرض ذلك في صورة نذر المتابعة في الوضوء لانذر الوضوء المتتابع وظاهر اكثر من تعرض لهذا الفرع عدم الفرق بين الامرين وفي ( شرح المفاتيح ) ان الفرق تأملا وفي ( المدارك ) فرق بينهما فحكم بالصحة في الاول والبطالان في الثاني قال لو نذر المتابعة فيه صح لان النذر أمر خرج عن حقيقته كما لو نذر القنوت في الصلاة والقول بالبطالان ضعيف جداً اما لو كان المندور هو الوضوء المتتابع انجبه البطلان لعدم المطابقة ( انتهى ) قال الاستاذ دام ظلّه في حاشيته مراده عدم المطابقة بين نيته وفعله لان الذي فعله بغير نية ونيته تحققت بغير فعل ( لكن ) لا يخفى ما فيه اذ مجرد ان لا يفعل المتتابع لا ينعني ان يكون فعله بغير نية اذ لو كان كذلك لزم بطلان صلاة من نوى الفريضة الكاملة أي المستجمعة لجميع المستحبات المعروفة اذا نسي المستحبات أو شيئاً منها ولو كان واحداً وهو قاسد قطعاً بقول لو ترك كل المستحبات تكون صلاته صحيحة بلا شبهة لانه وان كان قصد حين الدخول الاتيان بالكاملة الا به بداله وهذا غير مضر بلا تأمل فكذلك الحال في النذر لان الوضوء المتتابع لا يصير مندوراً الا ان يكون في نفسه مع قطع النظر عن النذر راجعاً لم ينقصد فمجرد الاخلال بالتتابع لا يخرج عن الرجحان الفهمي وكذا مع قصد التتابع والاخلال به عمداً أو سهواً لا يخرج عن الرجحان ولا يكون بلاية الى آخر ما ذكر ( ومنها ) انه على تقدير الصحة عليه الكفارة وان بقي الوقت ووقعه على ذلك في ( كشف القناع ) وخالفه في ( جامع المقاصد ) فقال لا تجب الكفارة الا اذا خرج الوقت في المعين وأما مع بقاء الوقت فلا كفارة سواء قلنا بصحة المأني به على تلك الصفة أم لا وان لم يتعين وقته لم يتحقق وجوب كفارة فيه الا مع ظن الوفاة والشهيد في كتبه المذكورة بعد ان ذكر الوجهين قل وأما الكفارة فلازمة اذا كان متعيناً والا فلا هذا وفي ( المدارك ) لو نوى غيره اجزأه وكف مع تشخيص الزمان ( قلت ) هذا منه مبني على ان الامر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده هذا واحتمل في ( كشف القناع ) البطلان على عدم وجوب الموالاة اصالاً أو البطلان باختلالها لانه نوى به الوضوء المشروط بالموالاة بالنذر ولم يتحقق الشرط ( قال ) وأما على ما اختاره المصنف رحمه الله من وجوب الموالاة اصالاً والصحة مع الاخلال بها فلا احتمال للبطالان لعدم ظهور الفرق بين وجوب الموالاة اصالاً أو بالنذر الا أن يقال صيغة النذر تدل على الاشتراط بخلاف النصوص الدالة على وجوبها ( ثم قال ) ودلالة الصيغة ممنوعة خصوصاً اذا قال الله تعالى الموالاة في وضوئي ولا بعد في بناء البطلان على غير ما اختار ( فرع ) قال الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته لا يشترط في الوضوء بقاء الطهارة والاطلاق فلا يبطل مريض النجاسة أو الاضافة ولو في الاثناء ( قلت أما الاول ) فقد نبهوا عليه فيما اذا عرض له الارتداد في الاثناء ( وأما الثاني ) وهو ما اذا عرضت الاضافة فانه لا يبطل من حيث الاخلال بالموالاة لان الشرط في الموالاة عدم الجفاف لبقاء الاطلاق فالمدار في الموالاة على التداوة

﴿ الفصل الثاني في مندوباته ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ويتأكد السواك ﴾ استحباب السواك في الجملة مجمع عليه

وان كان بالرطب للصائم آخر النهار وأوله سواء ووضع الاناء على اليمين والاغتراف بها والتسمية ( متن )

كافي ( الخلاف والمنهى والتذكرة والذكرى ) وغيرها وبه قال جميع الفقهاء الا داود فانه أوجبه كما ( في الخلاف والتذكرة ) وزاد في ( المنهى ) اسحق وقد جعله المصنف هنا من سنن الوضوء كما في ( التذكرة والغنية والذكرى وجامع المقاصد ) وفي ( الغنية ) الاجماع على انه من مسنونات الوضوء وفي ( الذكرى ) ما حاصله هل السواك والتسمية من سنن الوضوء حتى تقع عندهما نيته ظاهر الاصحاح والاخبار انهما من سننه لكن لم يذكر الاصحاح ايقاع النية عندهما ولعله لسلب اسم الفصل المعتبر في الوضوء عندهما وقد تقدم قل هذا في مبحث النية فتذكر واحتمل في ( نهاية الاحكام ) كونها سنة برأسها وبه صرح بعض وفي ( المنهى ) ذكر القولين من دون ترجيح والظاهر تقديمه على غسل اليدين كما في ( الذكرى ) وفي ( النغلة ) قبل الوضوء وبعده ولعل المراد اذا نسيه قبله كما في خبر المولى وعن كتاب عمل يوم وليلة للشيخ فان أراد التنفل تمضمض واستنشق ثلاثاً فان استاك أولاً كان أفضل ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ بالرطب للصائم ﴾ كافي ( الفقيه والهداية والمقنعة والتهذيب والنهاية ) ( والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمنهى والتذكرة والدروس والتفتيح وجامع المقاصد والمدارك ) وغيرها وهو المنقول عن ( المفتح والجامع ) وهو المشهور كما في ( المدارك ) قل ذلك في كتاب الصوم وتقل فيه حكاية الاجماع عن ( المنهى ) وقد تعرض له في ( المنهى ) في الطهارة ولم يذكر فيه اجماعاً وكرهه له بالرطب في ( الاستبصار والكافي والغنية ) وهو المنقول عن الحسن والقاضي ( والاشارة ) وقواه في ( كشف اللثام ) وتقل عليه الاجماع في ( الغنية ) ولم يرجح شيئاً في ( الذكرى ) وقال الشيخ في ( التهذيب ) ان الكراهة فيما دل من الاخبار عليها انما توجهت الى من لا يضبط نفسه فأما من يتمكن من حفظ نفسه فلا بأس باستعماله على كل حال ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وآخر النهار وأوله سواء ﴾ خلافاً للشافعي حيث كرهه للصائم آخر النهار وبه قال عطاء وأبو ثور ومجاهد واسحق وعمر وعن أحمد روايتان ( وقال ) مالك ان كان الصوم فرضاً كره السواك بعد الزوال وان كان فحلاً استحب لاستحباب اخفاء النوافل وبترك السواك يظهر صومه ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ وضع الاناء على اليمين ﴾ كذا ذكره أكثر الاصحاح وفي ( نهاية الاحكام ) لو كان الاناء مما يصب منه كالابريق استحب وضعه على اليسار وفي ( المدارك ) تبعاً لشيخه ان العمل بصحيفة زواره أولى حيث تصمت الوضع بين ايدين ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ والاغتراف بها ﴾ قاله الاصحاح كما في ( الذكرى وجامع المقاصد ) وفي ( المجمع ) لادليل على استحبابه نعم هو موجود في فصله عليه السلام وفي ( الذكرى ) احتمل استحباب الاستقبال في الوضوء ( لقوله صلى الله عليه وآله أفضل المجالس ما استقبل به القبلة ) قال ولم يقف على نص فيه للاصحاح ( وقال في جامع المقاصد ) في كتاب بعد ان تقل ذلك عنه يمكن استفادته من نصهم على استحبابه للدعاء لان الوضوء لا يخلو من الدعاء وكأنه أراد خصوص الوضوء ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ والتسمية ﴾ هذا مذهب العلماء وهو احدى الروايتين عن أحمد وفي الاخرى انها واجبة وبه قال اسحق بن راهويه كما في ( المنهى ) ( او قال في الذكرى ) لو تركها ابتداء عمداً أو سهواً أتى بها متى ذكر وتردد المصنف في العمد في ( النهاية )

والدعاء وغسل الكفين قبل ادخالها الاناء مرة من حدث النوم والبول ومرتين من الغائط وثلاثاً : الجنابة (متن)

(وال تذكرة) وقال في (المنهى) لو فعلها خلال الطهارة لم يكن قد أتى بالمستحب قال وكيفيتها (مارواه) الشيخ في الصحيح عن زارة عن أبي جعفر عليه السلام قال اذا وضعت يداك في الماء قل بسم الله وبالله اللهم اجعلني من المتطهرين فاذا فرغت قل الحمد لله رب العالمين ( وفي مجمع الفائدة ) ينبغي اختيار بسم الله الرحمن الرحيم لخبر (القيه) ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ والدعاء ﴾ عند التسمية بقوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ وغسل الكفين ﴾ قيد بكونه من الزندين ( في جامع المقاصد ) ( وكشف اللثام ) والظاهر ان التعبير بالكفين من متفردات هذا الكتاب لان الاصحاب عبروا باليدين وقل على ذلك الاجماع في ( الخلاف ) وغيره وفي ( الذكري والمدارك ) وغيرهما ان اليد هنا من الزند اقتصارا على المتيقن وفي (المنهى) لم يحد الاصحاب اليد هنا والاولى ان المراد بها من الكوع ( وقال في كشف اللثام ) وغسل الكفين من الزندين وان اطلق الاصحاب والاخبار اليدين كما في التيمم والدية لانهما المتبادران هنا واقتصارا على المتيقن هذا في غير الجنابة اما فيها فن الاخبار مانص على الكفين وهو الاكثر ومنها مانص على اليدين من المرقين ونقل في ( الذكري ) عن الجعفي الى المرقين أو الى نصفها لخبر يونس في غسل الميت ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يفصل الانسان من الجنابة الى نصف الذراع وفي ( المدارك ) ان المشهور استحباب غسل اليدين في الجنابة من الزندين ثم اختار تبعا ( للنفلية وجامع المقاصد والجعفرية والمجمع ) وغيرها غسلهما من المرقين كما تضمنته صحيحة يعقوب ابن يقطين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ قبل ادخالها الاناء مرة من النوم والبول ومرتين من الغائط وثلاثاً من الجنابة ﴾ قل الاجماع في ( الخلاف ) على ذلك كله وكذا في ( السرائر ) وفي (المعتبر والتذكرة) نسب الحكم الى علمائنا وأكثر أهل العلم وفي (المنهى) قال عندنا وهو المشهور كما في ( النفلية ) وفي ( البيان ) ان المشهور في الغائط مرتان وفي ( الخلاف ) نسب الى الشافعي غسلها ثلاثاً وانه لم يفرق قالوبه قال جميع الفقهاء وقال داوود والحسن البصري يجب ذلك وقال أحمد يجب ذلك من نوم الليل دون النهار ( انتهى ) وهذا اذا كان يغترف من الاناء والا فليل غسل الوجه ان لم يغترف من الكثير أو الجاري أو مطلقا كما في ( كشف اللثام ) وقد تقدم ماله نفع في المقام عند ذكر النية عند غسل اليدين واختار في ( النفلية والبيان ) الفصل مرة في الجميع ماعدا الجنابة وقطع بالمرتين في ( اللعة ) فيما عداها أيضا لكنه في الجنابة وافق فقال بالثلاث كالبیان وفي ( الذكري ) وافق الاصحاب في الجميع وفي (المجمع) ان المرة أقل الاستحباب والا فالظاهر انه يستحب مرتان في البول والنوم هذا وفي (المنهى) ان الاقرب ان غسل اليدين تعبد محض فلو تيقن طهارة يده استحبه غسلها ( ثم قال ) والوجه اختصاص التعبد بالماء القليل دون الكر والنهر ( انتهى ) وذا في (نهاية الأحكام) قرب ان الحكم تعبد لكن لم يخصه بالقليل امكنه قال فيها ان قلنا العلة وهم النجاسة اختص بالقليل والا فلا وقطع بالتعبد الاستاذ في ( حاشية المدارك ) ونسبه الى فخرى الاصحاب ( وقال في المدارك ) جزم الشارح بالتعميم رعاية لجانب التعبد ( انتهى ) ولم أجد ذلك

والمضمضة والاستنشاق (مثن)

في (المسالك) نعم اشار الى ذلك في (الروضة) قال وهل هو لدفع النجاسة الوهمية أو تعبد ولا يعتبر كون الماء قليلا لاطلاق النص خلافا للعلامة حيث اعتبره (اتمى) وهل يفترق الى النية وجهان من حيث انها عبادة أو توهم النجاسة كذا قال في (التذكرة) وفي (نهاية الاحكام) قل أيضا فيه وجهان من انه لوهم النجاسة أو من سنن الوضوء وفي (التحرير) لا يفترق الى نية وفي (المتن) لا يفترق الى نية في غسل اليدين لانه معلل بوهم النجاسة ومع تحققها لا يجب النية فمع توهمها أولى ولانه فعل المأمور به وهو الغسل فيحصل الاجزاء (اتمى) وكأنه ذكر دليلين مبينين على الاحتمالين اذ لا تلزم نية في كل معتد به (وقال في الذكرى) ان نوى للوضوء عند الغسل والا نوى له لانه عبادة تعد من افعال الوضوء (قال) وللفاضل وجه بعدم النية بناء على ان الغسل لتوهم النجاسة (قلنا) لا ينافي كونه عبادة باعتبار اشتغال الوضوء عليه انتهى ما ذكره في (الذكرى) وفي (كشف الثام) الاخبار خالية من التعليل خلا خبر عبد الكريم ثم هي بين مطلق ليشمل من يفترق من اداء وغيره ومفيد بالاغتراف منه لا بحيث يوجب تخصيص المطلقات فالتعميم أولى وفي (المنهى والمدارك) لو تعددت الاحداث فالاولى التداخل سواء اتحد الجنس أو اختلف وفي (المنهى والتذكرة والذكرى) انه لا فرق بين كون يد النائم مشدودة أو مطلقة أو في جراب وفي (المنهى) لم يقدر أصحابنا النوم هنا بقدر وقدره بعض العامة بما زاد على نصف الليل قالوا لان من خرج من جمع قبل نصف الليل لا يكون باثنا ويجب الدم (ورده في المتن) بأنه لو جاء بعد نصف الليل الى المزدلفة يكون باثنا بها اجماعاً رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله والمضمضة والاستنشاق هما مسنونان في الطهارتين الصغرى والكبرى اجماعاً في (الخلاص) (والغنية) ومذهب علمائنا في (المنهى والتذكرة) وهو المعروف بين الاصحاب كما في (المدارك) وفي (الفتاوى) انهما مسنونان خارجان عن الوضوء لكون الوضوء كله فريضة (وقال) الثوري وأبو حنيفة هما واجبان في الغسل مسنونان في الوضوء (وقال) ابن أبي ليلى واسحاق هما واجبان فيهما معا (وقال) أحمد الاستنشاق واجب فيهما دون المضمضة وعن العماني انهما ليستا بفرض ولا سنة والمضمضة ادارة الماء في الفم والاستنشاق اجتذابه بالانف كما في (المنهى) وغيره وفي (المجمع) انه يمكن ان يكون ذلك لتحصيل الكمال لا لتحصيل نفس الاستجاب وفي (المنهى والنهاية) انه لو ادار الماء في فمه ثم ابتلعه فقد امتثل وهو قول الحنابلة وبعض الحنفية وفي (التذكرة والذكرى) ثم يجمع وظاهرهما اشتراط المجر كما هو ظاهر الشيخ نجيب الدين في شرح الرسالة وفي (النفلية) جعل المجر مستحبا آخر ولعله لانه غير مفهوم من المضمضة كما ان الاستنشاق لا يفهم من الاستنشاق وجعل في (المفاتيح) الاستنشاق مستحبا على حده وفي (المنهى والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد) ما حاصله انه يستحب ان يبالغ فيهما بايصال الماء الى أقصى الخلق ووجهي الاسنان والثلاث ويمجذب الماء الى خياشيمه ويدل عليه خبر ثواب الاعمال (حيث قال صلى الله عليه وآله وليبالغ احدكم في المضمضة والاستنشاق فانه غفران ومنفرة للشيطان) ومقتضى كلام (الذكرى) انه يستاك بأصبعه في اثناء المضمضة حيث قال مرا مسبحة وأبهامه لازالة ما هناك من الاذى وفي (التذكرة والذكرى) استثناء الصائم وقال في (المبسوط) ولا يلزمه ان يدير الماء في لهواته ولا ان يجذب به بأفقه يعني جذبا الى أقصى الخياشيم



ثلاثاً ثلاثاً والدعاء عندهما وعند كل فمل و بدءاً الرجل بفصل ظاهر ذراعيه وفي الثانية يياطهما والمرأة بالعكس (متن)

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ثلاثاً ثلاثاً) كما صرح به جمهور الاصحاب وفي (الغنية وشرح المفاتيح) الاجماع عليه وهو المشهور كما في (المدارك) قال وقد اشتهر بين المتأخرين استحباب كونهما ثلاثاً كف ومع اعواز الماء كف واحد (قال) ولم أقف له على شاهد (قلت) هذا ذكره في (التذكرة والذكرى والبيان وحاشية الشرائع والمسالك) وبعض من تأخر قال في (التذكرة) ينبغي ان يتمضمض ثلاث مرات ثلاثاً كف ثم يستنشق كذلك ولو قصر الماء يتمضمض ثلاثاً بكف واحد واستنشق كذلك (وقال في المنتهى) ثلاثاً اما بكف واحد أو أكثر وفي (الروضة) ان يفصل كلا منهما ثلاثاً ولو بفرقة أو ثلاثاً أفضل وفي (المقنة والنهاية والوسيلة) الاقتصار على كف لكل منهما وهو المقول عن (مصباح الشيخ ومختصره والمهذب والاشارة) وقيل عن ظاهر (الاقتصاد والجامع) الاكتفاء بكف لهما وفي (كشف اللثام) بعد ان حكى ذلك عنهما قال والامر كذلك لكن لم يتعرض لغير ذلك انتهى وفي (المبسوط) لا فرق بين ان يكونا فرقة واحدة أو بفرقتين وعن (الاصباح) يتمضمض ثلاثاً ويستنشق بفرقة أو بفرقتين أو ثلاثاً وهل يجوز تقديم الاستنشاق أم لا (قال في المبسوط) لا يجوز تقديم الاستنشاق وهو خيرة (المنتهى والمختلف) وهو الظاهر من الشهيد الثاني (و به صرح الشهيد الثاني خل) حيث قال يشترط تقديم المضمضة فلو عكس صحت المضمضة خاصة فيعيد الاستنشاق بعدها واختاره في (شرح المفاتيح) وقال الشيخ نجيب الدين في شرحه واشترط جماعة من الاصحاب تقديم المضمضة أولاً والاستئناف لعكس وفي (المدارك) واشترط جماعة تقديم المضمضة أولاً وصرحوا باستحباب إعادة الاستنشاق مع العكس وفي (المقنة والبيان) العطف ثم حيث قبل يتمضمض ثم يستنشق وفي جملة من كتب الاصحاب العطف بالواو (كالهداية والمراسم والغنية والسرائر) وغيرها وفي (الوسيلة والتحرير) (والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والتفلية والروضة) وغيرها انه يستحب تقديم المضمضة وقرب في (نهاية الاحكام) جواز الجمع بينهما بأن يتمضمض مرة ثم يستنشق مرة وهكذا ثلاثاً (قال في المدارك) وهو حسن (وقله في المنتهى) عن الشافعي (ورده) بما رواه الجمهور انه صلى الله عليه وآله فصل بين المضمضة والاستنشاق وبما ورد من طريق الخاصة ثم وهي للترتيب انتهى (قلت) ومن عطف ثم كالخبر يحتمل انه أراد الاستحباب والوجوب بمعنى انه الهيئة المشروعة فنأخذ بها لم يأت بالاستنشاق المندوب وقال في (المختلف) فان اعتقد ندبه مع علمه بمخالفته الهيئة المشروعة أثم (وقال في كشف اللثام) ولكن في انحصار الهيئة المشروعة في ذلك نظر انتهى فتأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ و بدءاً الرجل بفصل ذراعيه وفي الثانية يياطهما والمرأة بالعكس ﴾ اتفق الاصحاب على عدم وجوب هذا الحكم وحلوا الفرض في الخبر على التقدير والتبيين كذا ذكره في (الذكرى) وينطبق على ذلك اجماع (الغنية والمنتهى والتذكرة) كما يأتي وقد (اختلفت) عباراتهم في المقام ففي (المبسوط والنهاية والغنية) (والشرائع) وأكثر كتب المصنف (والدروس والبيان واللمعة) انه يبدأ الرجل في الفسلة الاولى بظاهر ذراعيه وفي الثانية يياطهما والمرأة بالعكس ونسبه في (الذكرى) الى الكيدري وابن ادريس والفاضلين والموجود في (السرائر) والمسنون ابتداء الرجل بالظاهر بالكف الاول وبالباطن بالكف الثاني



والمرأة بالعكس انتهى قد ذكر الكف دون الغسلة ولكنه عند التحقيق متحد مع ماني (المبسوط) وقوله في (كشف اللثام) عن (الاصباح والاشارة) وادعى عليه الاجماع في (الغنية والتذكرة) واعترف بعدم الدليل عليه في (مجمع الفائدة والبرهان والمدارك وشرح الرسالة) للشيخ نجيب الدين وفي (شرح المفاتيح) لم تقف له على مأخذ ويمكن ان يكون نظرهم الى ان ابتداء الغسل بظاهر الذراع مما لا يكاد يتحقق غالباً وعادة اذ صلب الماء على ظاهر الذراع يجري الماء على قدر من الباطن البتة فيغسل ذلك القدر كما ان الظاهر لا يغسل جميعاً من ابتداء المرفق الى اطراف الاصابع الا بمبالغة واهتمام تام فلا جرم جعلوا المراد من الغسل مجرد افراغ الماء والصب حذراً مما ذكر مضافاً الى انه في الاخبار ربما يطلق لفظ الصب فقط فيراد منه الغسل على انه ليس في الرواية الواردة في المقام لفظ الغسل فلعل المراد من قوله عليه السلام انه فرض على النساء في الوضوء ان يبدأن يباطن اذرعهن وان يبدأن بصب الماء وافراده بالباطن فيظهر منه انه فرض عليهن ان يؤخرن في الصب والافراغ بظاهر الذراع والرجل بالعكس فيظهر منه صب آخر مؤخر عن الاول ولا ريب انه لا يكون صب آخر وافرغ مغاير للاول الا في الغسلة الثانية (ثم قال) وفيه انه يمكن ان يجعل المراد فرض الله تعالى على النساء ان يبدأن وضوءهن يباطن الاذرع أي يكون الشروع في الوضوء يباطن الاذرع الى آخر ما قال في المقام وأطلق بدأة الرجل بالظاهر والمرأة بالباطن من دون فرق بين الاولى والثانية (والمراسم (١) والوسيلة) (والنافع والمعتبر والمتهى والكفاية والمفاتيح ورسالة صاحب المعالم) واختاره في (المجمع والمدارك) (وشرح الاثنى عشرية وشرح المفاتيح) واليه مال في (الروضة) ونسبه في (الذكرى والروضة) (والمدارك وكشف اللثام) الى الاكثر بل في (المدارك) الى أكثر القدماء وادعى عليه الاجماع في (المتهى) وقال في (الذكرى) ان باقي كتب الشيخ على الاطلاق كباقي الاصحاب بعد ان كان ذكر خلاف (المبسوط) والحلي والكيدري والعجلي والفاضلين وعبارة (الذكرى) هذه وأكثر الاصحاب لم يفرقوا بين الاولى والثانية بين الرجل والمرأة والفرق شيء ذكره في (المبسوط) وتبعه ابن زهره والكيدري وابن ادريس والفاضلان وباقي كتب الشيخ على الاطلاق كباقي الاصحاب انتهى لكه في (جامع المقاصد) قل عن (الذكرى) ان فيها ان أكثر الاصحاب لم يفرقوا بين الرجل والمرأة (انتهى) ولعل هذا النقل عن (الذكرى) مما يوهم خلاف المراد منها فتأمل جيداً (وقد يقال) ان اطلاق (المتهى) ينزل على ان المراد بالبدأة ابتداء الغسلة الاولى كما في (التذكرة) وغيرها من كتبه وكذا الاجماع الذي ادعاه فيه الا ان يقال ان الاجماع مسوق فيه لبيان ان ذلك مستحب لا واجب وقد فهم الشهيد عن أطلق (كالمتهى) ان مراده ابتداء الغسلتين كليهما ويؤيده ما ذكره في الوسيلة من استحباب وضع الرجل الماء على ظاهر ذراعيه والمرأة بالعكس ومثل ذلك قل عن (جل الشيخ والجامع) وان زاد في الجامع فجعل الغسل المسنون كالواجب وهذه عبارة (المتهى) يستحب ان يبدأ الرجل في غسل ذراعيه بظاهرهما والمرأة يباطنهما وهو اتفاق علاناً انتهى (هذا وليعلم) انه تقدم غسل ظاهر اليد على الباطن على قسمين (الاول) ان يكون مجموع الظاهر من حيث هو مقدماً على الباطن كذلك وهذا مما لا يكاد يتحقق كما اشار اليه في شرح المفاتيح (والثاني) تقدم غسل كل جزء من الظاهر على ما يحاذيه ويقاربه من الباطن من

(١) كذا في نسختين والظاهر انه غلط صوابه في المراسم أو سقط اسم كتاب قبل المراسم

فليراجع (مصححه)

## والوضوء بمد وتثنية الفسلات (متن)

أول الفراع الى آخره بحيث يصدق عرفاً انه تقدم على الباطن وهذا هو المراد عند المفصلين كما في (شرح المفاتيح) وان قلنا ان الفسلتين في الاخبار الدالة على الفسل مرتين مراد بهما الفرقان كما سيجي عن الكاشاني فلا اشكال فتأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والوضوء بمد) هذا مذهب علمائنا كما في (المنهى والتذكرة) وقال أبو حنيفة لا يجزي أقل منه رطل وعلان ورابع بالعراقي ورطل ونصف بالمديني وقد تقدم عند الكلام في الكركل الاقوال في الرطل وان المشهور انه مائة وثلاثون درهما وهي إحدى وتسعون مثقالاً فالمد اثنتان واثنتان وتسعون درهما ونصف وقد نسب في (الذكرى) الى الاصحاب (وعن اركان المفيد) من توصاً بثلاث أكف مقدارها مد سبع ومن توصاً بكف اجزاء ثلثه عنه في (الذكرى) وقال فيها ان المد لا يكاد يبلغه الوضوء فيمكن ان يدخل فيه ماء الاستنجاء كما تضمنته رواية ابن كثير عن أمير المؤمنين عليه السلام وسكت في (جامع المقاصد) واستحسنه في (المدارك) واعترضه في (الحبل المتين) بانه انما يتمشى على القول بعدم استحباب الغسلة الثانية وعدم كون المضمضة والاستنشاق من افعال الوضوء واما على القول بذلك فيبلغ ثلاث عشرة أو أربع عشرة كماً وهذا ان اكفي بفسل كل عضو بكف واحد والا زادت على ذلك فأين ما يفصل الاستنجاء (ثم انه قال) انه ان اراد بماء الاستنجاء الاستنجاء من البول وحده فهو تيمى قليل حتى قدر بمثل ما على الحشفة وهو لا يؤثر زيادة ولا نقصاناً أثراً محسوساً وان اراد ماء الاستنجاء من الفائط أو مهماً لم يتم استدلاله بالروايتين المذكورتين اذ ليس في شيء منهما دلالة على ذلك بل في رواية الحذاء ما يشعر بأن الاستنجاء كان من البول وحده فلا تغفل انتهى (قال في حاشية المدارك) وقد صدقه على ذلك غيره من المحققين انتهى وامل مراد الشهيد انما هو الرد على المفيد حيث جعل مقدار الكف الثلاث مداً قليلاً وفي (شرح المفاتيح) وقد يقال ان المادة في ذلك كانت بتطهير موضع الفائط بالاحجار وما مائلها الا انهم عند وضوئهم للصلاة كانوا يفسلون الموضع لتحصيل الكمال والثواب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتثنية الفسلات) أجمعوا كما في (التذكرة) وغيره على ان التثنية ليست فرضاً كما أجمعوا على عدم تقدير الوجوب بمد معين بمعنى انه لو لم يكف الكف الاول وجب الثاني والثالث وهكذا حتى يتأدى الواجب كما في (المختلف) واختلفوا في أن اثنية سنة أم لا فذهب الاكثر كما صرح بذلك كثير انها سنة وعليه الاجماع كما في (الفنية والسرائر والانتصار) وهو من دين الامامية كما في (الامالي) كما في (حاشية المدارك) ويأتي قل عبارة (الامالي) وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في (المنهى) بل الاجماع الذي قلناه عن (السرائر) هو اجماع المسلمين وهو مذهب معظم كما في (المدارك وشرح المفاتيح) وقد استفاض قل الشهرة عليه ونسبته الى الاكثر في (الاستبصار) لاختلاف بين المسلمين ان الواحدة هي الفريضة وما زاد عليها سنة وفي (الخلاص) (والسرائر) ان في أصحابنا من قال ان الثانية بدعة وقد نسب في (كشف الرموز) الى الصدوق وهو الظاهر من (السرائر) حيث قل بسد ان ادعى اجماع المسلمين والشيخ أبو جعفر بن بويه مخالف والموجود في (القبه والهداية) ان من توصاً مرتين لم يؤجر (١) ومن توصاً ثلاثاً قد أبدع

(١) (في شرح المفاتيح لمل مراد الصدوق انه لا يؤجر على خصوص الثانية يعني لا يعطى أجر الثانية وان كان يعطى أجر الاولى منه قدس سره)

والاشهر التحريم في الثالثة ( متن )

فجعل البدعة في الثالثة بل قال في ( الامالي ) عند وصف دين الامامية والوضوء مرة مرة ومن توطأ مرتين فهو جائز الا انه لا يؤجر عليه وكأنه في ( الحدائق ) لم يلحظ ( الامالي ) والا لما انكر على الاصحاب مانسبوه اليه من القول بالجواز وعدم الاجر وفي ( كشف اللثام ) والبرزنطي والكليني والصدوق على انه لا يؤجر على الثانية وهو أقوى للاصل والوضوءات اليبانية انتهى ( قلت ) قد عرفت عبارة ( الهداية ) والفقيه والامر فيهما كما ذكر واما البرزنطي فالذي أورده في ( السرائر ) من مستطربات نوادره انه قال واعلم ان الفضل في واحدة ومن زاد على اثنتين لم يؤجر انتهى وأما الكليني فقال في ( الكافي ) انه من زاد على مرتين لم يؤجر وهو أقصى غاية الحد في الوضوء الذي من تجاوزته ثم ولم يكن له وضوء انتهى والظاهر منهما كما قطع به الاستاذ في ( شرح المفاتيح ) موافقة الاصحاب وفي ( الحدائق ) ظن انهما والصدوقان ( والصدوق خل ) قائلون بأن الثانية بدعة ( قال ) الاستاذ أيده الله تعالى قد ظهر انه لم يتأمل أحد من الفقهاء في صحة الوضوء بالمرتين وكون المرة الثانية من جملة الوضوء وانه يصح مسح الوضوء بمائها لكن يرد على الصدوق انه كيف يكون جزء العبادة خاليا عن الرجحان انتهى ( وقال ) الفاضل الخراساني ان الاحوط عدم ثنية الغسلات بل الاحوط الاكتفاء بفرقة للوجه وغرفتين للبدن وفي ( متقى الجمان ) ان المتجه حمل مادل على الثنية على التقية لان العامة تنكر الوحدة وتروي في اخبارهم الثنية ( انتهى ) ويأتي قتل أقوال العامة وفي ( الحبل المتين ) حمل الثنية على الغسل والمسح فالمراد بقوله عليه السلام مثنى مثنى ان الوضوء غسلة واحدة ومسحتان لا كما يزعمه المؤلفون من انه ثلاث غسلات ومسحة واحدة والمحدث الكاشاني والفاضل الهندي احتملا حمل أحاديث الوحدة على الغسلة وأحاديث الثنية على الفرقة (١) وفي ( المدارك ) حمل اخبار المرتين على ان المراد بها بيان نهاية الجواز ( قال في حاشية المدارك ) وفيه نظر من وجوه ولصاحب ( الحدائق ) وجه آخر وهو ان بعض الاخبار تضمن ان الثنية من الاسباغ المستحب في الوضوء والاسباغ لا يستلزم تعدد الغرقات بل قد يكون بالفرقة الواحدة المملوءة فالاسباغ حينئذ يحصل اما بملى الكف من الماء مرة واحدة واما بالمرتين الغير المملوءتين كما هو الظاهر من أحاديث الثنية الى آخر ما قال ( واما ) مذاهب العامة فقال مالك ان مرة أفضل من المرتين كذا في ( الخلاف ) وفي ( المتهى والتذكرة ) انه قال لا يؤجر على الثانية وجعله فيهما قول الصدوق أيضا ( وقال ) الشافعي الفرض واحدواثنتان أفضل والسنة ثلاثا وبه قال أبو حنيفة وأحمد وروى أبو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله توطأ مرتين وأبي روى انه صلى الله عليه وآله توطأ مرة ( وقال ) هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وتوطأ مرتين وتوطأ ثلاثا وقال هذا ووضوئي وضوء الانبياء من قبلي  قوله قدس الله تعالى روحه  والاشهر التحريم في الثالثة  اتفق علماؤنا كافي ( انتهى ) على ان الثالثة ليست مستحبة واختلفوا ففي ( المختلف ) ان

(١) قال في شرح المفاتيح فيه نظر من وجوه أشار اليها مضافا الى انه قول غريب جديد ولعل من وجوه النظر أيضا انه لا ينطبق على جميع الاخبار لان ما ذكره الكاشاني من ان الغسلة المفروضة يستحب ان تكون بفرقتين دائما كما ذكره في توجيه روايته مؤمن الطاق من حمل الواحدة على الغسلة والثنية على الفرقة وان ذلك تمديد منه صلى الله عليه وآله فانه خلاف الظاهر من الاخبار ( منه قدس سره )

## ولا تكرار في المسح (متن)

الشيخ والصدوق وابن ادریس وأكثر علمائنا على أنها بدعة ومثله قال ( في الايضاح ) مع زيادة أبي  
الصلاح وفي ( الذكرى ) نسبة الى المشهور ( وقال في التذكرة ) وأما الثالثة فأنها عندنا بدعة انتهى وبه  
صرح جميع من عثرنا عليه الا المفيد فانه قال التلث تكلف فن زاد على ثلاث أبدع وكان مأزوراً  
وعن العمالي ان تعدى المرتين لم يخرج عن الكاتب ان الثالثة زيادة غير محتاج اليها ( وعن مصباح الشيخ )  
ان ما زاد على اثنتين تكلف غير مجز والظاهر انه أراد انها مفسدة واختلفوا أيضاً في ( الكافي )  
( والكافي ( ١ ) ) والمتهم ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والبيان والدروس وجامع المقاصد  
( والمدارك ) انه يفسد الوضوء بها واسحسنة في ( الذكرى ) ان مسح بمائه وقيد في ( نهاية  
الاحكام والدروس ) بنقل اليسرى ثلاثاً لانه يستلزم حينئذ المسح بماء جديد ( وقال في الدروس )  
أيضاً ان قول أبي الصلاح باطلها الوضوء ولم يقيد بالمسح بمائه ضعيف وفي ( المنتهى ) الاقرب  
البطلان لانه مسح بماء غير ماء الوضوء وفي ( جامع المقاصد ) قيده بما اذا استوعب بها الاعضاء بحيث  
يتعذر المسح بالبل وفي ( المدارك ) ان مسح بيدها قال ولو حملت الثالثة على الفرفة الثالثة فالظاهر عدم  
التحريم تمسكاً بالاطلاق واستوجه في ( المعتبر ) الجواز لان اليد لا تنفك من ماء الوضوء وكلام المفيد  
والكاتب والحسن يدل على تسويغ الثالثة كما في ( المختلف ) فالخاصل ان الاقول أربعة ( الاول )  
البطلان بمجرد فعلها كما هو ظاهر ( الكافي والكافي والفقهاء ) ( الثاني ) ان مسح بمائه مطلقاً ( ثالث ) ان مسح  
( الرابع ) عدم البطلان وانه سائغ كما مر عن المحقق وظاهر المفيد والقديمين وروى بالاح الجواز من  
عبارة ( الذكرى ) حيث قل عبارة ( الكافي ) الناطقة بأن من زاد على اثنتين لم يكن له وضوء وانه عليه  
السلام لو لم يطلق في المرتين كان سبيلها سبيل الثلاث فانه قال مانعه ( قلت ) هذا نحو كلام  
الصدوق والتأويل مردود باطلاق الاحاديث انتهى فتأمل وقد نسبة الى الشهيد في ( التنقيح ) ولعله لحظ  
هذه العبارة وفي ( التذكرة ) ان المفيد استند الى ان الامر بالمطلق لا يمنع الجزئيات فتأمل قوله قدس  
الله تعالى روحه ﴿ • • • ولا تكرار في المسح ﴾ • • • اجماعاً في ( الانتصار والتذكرة والمنتهى )  
( والمدارك ) على عين هذه العبارة والظاهر من ذلك نفيه وجوباً واستحباباً كما صرح بذلك في ( كشف  
الثام ) وادعى الاجماع عليه وفي ( الخلاف ) الاجماع على أنه بدعة ونفى عنه الخلاف في ( السرائر )  
وذكر في ( الذكرى ) ان أبا علي قال في مسح رجله يسطقه اليمنى على قدمه الايمن ويجذبها من  
أصابع رجله الى الكعب ثم يريده من الكعب الى اطراف أصابعه فمما أصابه المسح من ذلك أجزاءه  
وان لم يقع على جميعه وهذا منه تصريح بال تكرار ولا يطل وضوءه بخلاف في ( السرائر ) واجماعاً  
وفي ( المدارك ) وفي ( كشف الثام ) نسب الى ( الذكرى ) نفي الخلاف في الصحة وليس فيها ذلك قطعاً  
وانما قل فيها عبارة ( السرائر ) وفي ( المقنعة والمبسوط والوسيلة ) وظاهر ( الخلاف والسرائر )  
التحريم ( وفي الذكرى والدروس وجامع المقاصد والمدارك ) انما يكون حرماً اذا اعتقد  
المشروعية وفي ( التذكرة ) ان اعتقد الوجوب وعليه حمل كلام الشيخين والطوسي والمعلي في  
( الذكرى وجامع المقاصد ) وفي ( الذكرى ) انه ان لم يمتد المشروعية يكن مكروهاً لانه تكليف

وتكره الاستمانة والتمنل (متن)

والاحاجة اليه في ( التذكرة ) لو لم يعتقد وجوبه فلا بأس ( وأما ) مذاهب العامة فابن سيرين اوجب  
 التنية والشافعي استحب التلث \* **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿** وتكره الاستمانة **﴾**  
 هذا هو المعروف من المذهب كما في ( المدارك ) ونحو احضار الغير الماء للوضوء لا يبعد استمانة بل صب  
 الماء على يده ليفسل به التوضي استمانة لاصبه على المضوء فان ذلك تولية كما في ( جامع المقاصد وكشف  
 اللثام ) واستند في ( كشف اللثام ) في عدم كراهة احضار الماء للأصل والخروج عن النصوص لتضمنها  
 الصب وفعلهم عليهم السلام ( وقال في المدارك ) ان الاظهر بتحقيقها بنحو احضار الماء وتسخينه حيث  
 يحتاج اليه وهو خيرة المسالك ( وشرح المفاتيح ) قال في ( المسالك ) هذا اذا كان بعد العزم على  
 الوضوء اما قبله فلا وتوقف في اصل الحكم صاحب ( المدارك ) وصاحب ( الحدائق ) لضعف الدليل  
 عند الاول وعدمه عند الثاني وفي ( شرح المفاتيح ) لا تأمل في كون الروايتين تكفيان للحكم بالكراهة  
 وان كان ظاهرهما الحرمة كما حقق في محله والتعليل الوارد فيها يشمل جميع أنواع الشركة في العبادة  
 فيشمل جميع انواع الاعانة كما اقتوا به ( قل ) وما ذكرنا يظهر التأمل فيما قاله في ( الذخيرة ) من  
 الفرق بين الصب وغيره وتعين حمل ماورد عنهم في طلب احضار الماء على صورة السر او بيان الجواز  
 أو بيان عدم الكراهة بالنسبة الى مثل الابن والملك اذ الفعل لا يمارض القول اتفاقا مع انه لا عموم  
 فيه اتفاقا سيما اذا كان القول معمولاً به عند الفقهاء دون الفعل خصوصا مع المسامحة في ادلة السنن  
 ثم ان الاستحباب لا ينافي السر بل الحرج أيضاً فتاوى الاصحاب مطلقة حتى بالنسبة الى الولد  
 والملك انتهى حاصل كلامه أمد الله في أيامه وفي ( مجمع البرهان ) لا يبعد كراهة الاستمانة ولكن بنحو  
 صب الماء ولا ينبغي الكراهة في جميع الامور حتى من استسقاء الماء من البئر ( نعم ) لو فعل بنفسه كان  
 أحسن وأكثراً ثواباً فلا كراهة بمعنى ان الشارع نهي تنزيها \* **قوله** قدس الله تعالى  
 روحه **﴿** والتمنل **﴾** \* هذا هو المشهور كما في ( الدروس ومجمع البرهان والكفاية والحدائق )  
 وفي ( الخلاف ) الاجماع على افضلية تركه وقد عبر بالكراهة المحقق وابن عمه على ما قلناه والمصنف  
 والشهيدان والمحقق الثاني والمولى الاردبيلي والفاضل الخراساني وصاحب ( المدارك ) وغيره باستحباب  
 الترك عبر الشيخ والطوسي والشهيد في ( الذكرى ) حيث عده من المستحبات واختلاف العبارتين  
 يتنق على ان ترك المستحب مكروه ام لا ومحله فنه وحكى في ( الذكرى ) عن ظاهر المرتضى في  
 شرح الرسالة عدم كراهيته قال وهو أحد قولي الشيخ ومثل ذلك قال صاحب ( المدارك ) ونسبه في  
 ( التذكرة ) أيضاً الى أحد قولي الشيخ ونسبه في ( الدروس وجامع المقاصد ) الى القليل وظاهر  
 ( الشرائع ) تعميم الكراهة بغير التبدل بل يشمل تخفيفه بالنار ونحوه وفي ( جامع المقاصد ) ان  
 المراد بالتمنل مسح ماء الوضوء بثوب ونحوه والظاهر ان مسح الوجه باليدين ووضع اليدين في الكمين  
 لا يبعد مكروها لعدم صدق التمنل على ذلك لكن قوله عليه السلام حتى يجف وضوءه قد يشعر  
 بخلاف ذلك وقوى في ( المدارك ) الاقتصار على مدلول اللفظ أعني المسح بل قال بل لا يبعد  
 اختصاص الكراهة بالمسح بالتبدل كما هو منطوق الرواية والى ذلك مال المولى الاردبيلي وحمل  
 صاحب البحار ما دل على التمنل من الاخبار على الرد على او على التقي والكاشاني حمل بعضها على



وتحرم التولية اختياراً ﴿الفصل الثالث في احكامه﴾ (الاحكام خل) يستباح بالوضوء الصلاة والطواف للمحدث اجماعاً ومس كتابة القرآن اذ يحرم عليه مسها على الاقوى (متن)

بيان الجواز وخبر اسماعيل على الضرورة من برد وخوف شين وشقاق ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وتحرم التولية اختياراً﴾ • هذا مما انفردت به الامامية وانقد عليه اجماعهم كما في (الاتصار) وهو مذهب الاصحاب كما في (المتبر) وقول علمائنا كما في (المنهى) وفي (الذكرى) الاجماع عليه وهو ظاهر القل والمقل يساعده كما في (مجمع البرهان) وعن الكاتب انه قال يستحب ان لا يشرك الانسان في وضوئه غيره بان يوضئه او يمينه عليه وضعفه جماعة وفي (الذكرى) ان الدليل والاجماع يدفعه انتهى وقد سلف قل الاجماع على الجواز عند المذر والضرورة (قل في الذكرى) فلو أمكن غس العضو في الماء لم يجوز التولية ولو أمكن في البعض تبعض ولو احتاج الى أجرة وجبت الى ان قال ولو قدر بعد التولية فالأقرب بقاء الطهارة لانها مشروعة ولم يثبت كون ذلك ناقضاً ويتخرج وجهه ذي الجبيرة والتقية هنا انتهى (والتولية) التوضئة بصب الغير الماء على أعضاء الوضوء. كلا او بعضاً وان تولى هو ذلك فهي خلاف الاستعانة

### ﴿الفصل الثالث في احكامه﴾

• ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿والطواف للمحدث اجماعاً﴾ • منقولاً في خمسة عشر موضعاً تقدم ذكرها في صدر الكتاب والمراد بالطواف الطواف الواجب وأما الطواف المندوب فقد تقدم الكلام فيه أيضاً وهل يجوز الدخول في الصلاة تقيّة أو تعلماً بدون طهارة لم أجد لأصحابنا فيه نصاً وفي فهرست (الوسائل) باب تحريم الدخول في الصلاة بغير طهارة ولو في التقيّة وبطلانها مع عدمها فيه أربعة احاديث • ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿ومس كتابة القرآن اذ يحرم مسها عليه على الاقوى﴾ • قد قلنا ذلك في صدر الكتاب عن خمسة وثلاثين كتاباً والاجماع منقول في (الخلافاً وكشف الرموز) وظاهر (البيان والبيان) والشهرة منقولة في سبعة مواضع ذكرنا ان المخالف الشيخ في (المبسوط) والطوسي والمجلى والاردبيلي وانه منقول عن الكاتب والقاضي (واما مس اسمه) تعالى شأنه فيظهر من (نهاية الاحكام) ان هناك من خاف فيه واصله عن ابا الصلاح فانه قل عنه في (الذكرى) انه حرم مس اسمه تعالى للمحدث والتحريم خبره (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) وقد يظهر ذلك من (شرح الغفلة) في بحث الخلا (وحكم في) (كشف الالتباس) أيضاً بتحريم مس اسم النبي وأحد الأئمة صلى الله عليهم أجمعين وفيه وفي (الموجز الحاوي) الفروع على الدراهم وحرم في (المفاتيح) كتب القرآن للمحدث في بحث الجنب لصحيح علي بن جعفر واليه يميل كلام (الشافية) في بحث الخبث (الجنب خل) وجوزه في (المنهى) (والتحريم المذكور والتذكرة) وقد يلوح من الاخير دعوى الاجماع عليه حيث نسب الخلاف الى الشافعي وفي (مصاييح الظلام) ان الرواية محمولة على الكراهة وان كان الكاتب لا يخلو من المماسه غالباً والرواية واردة مورد الغالب والهي ارشادي فلي هذا لا يمنع من العمل بها لخروجها عن الشذوذ وهو عدم قول أحد من الفقهاء بظاهرها ثم قال وبملاحظة الآية والاخبار الدالة على المنع من المس ربما يقرب في الظن كون المنع الوارد في هذا الصحيح من ذلك ثقيل أي ارشاد الى التحفظ عن المس

وذو الجبيرة ينزعها مع المكنة او يكرر الماء حتى يصل البشرة فان تعذر مسح عليها وان كان ماتحتها نجسا (متن)

ولعل الفقهاء فهموه كذلك ولم يتعرضوا للقول بمضمونه نفيًا وإثباتًا بل اتفقوا على الفتوى بالمنع من المس ولا شك في كون المنع من الكتابة احتياطًا والاحتياط في المنع قطعًا انتهى كلامه (قلت) يظهر من فهرست الوسائل ان الخبر وارد في الجنب حيث قال باب استحباب الوضوء للمس للقرآن ونسخه وعدم جواز مس الجنب والمحدث كتابة القرآن فيه خمسة أحاديث وفيه عدم جواز كتابة الجنب القرآن وحمل على الكراهة واستلزام المس (انتهى) وهو الظاهر من (الشافعية) حيث ذكر هذا الصحيح في بحث الجنب واستدل به على أحكام الجنب وقد روى في الكافي بسند فيه ابراهيم بن هاشم وداود ابن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام ان الحائض تقرأ القرآن وتكتبه ولا تصيبه يدها قوله قدس الله تعالى روحه ﴿وذو الجبيرة ينزعها مع المكنة أو يكرر الماء حتى يحصل البشرة فان تعذر مسح عليها وان كان ماتحتها نجس﴾ فحرم القول في الجبيرة يقع في مقامات (الاول) في بيان معناها ففي (كشف اللثام) هي الخرقه أو اللوح أو نحوهما يشد على عضو من اعضاء الوضوء انكسر فجبر (وفي (الحدائق وشرح المفاتيح) هي العيدان التي يجبر بها العظام المكسورة ولا تنفك عن الخرقه غالبًا والظاهر من الفقهاء اطلاقها على ما يشد على القروح والجروح أيضا ويساؤون بينهما في الاحكام انتهى ويأتي ما يوضح ذلك وفي (المشكاة) لاجبيرة الا في كسر أو جرح أو قرح ويلحق بالاول الخلع والرض وبالثاني الكي والحرق وبالثالث البثور والقواحي وفي الاورام نظر انتهى فتأمل (الثاني) ان الجبيرة اذا كانت في موضع النسل وجب ان ينزعها عند الوضوء ويفسل ماتحتها اذا أمكن نزاعها من دون ضرر ومشقة أو تكرر الماء عليها حتى يصل الى البشرة ويفسلها فهو مخير بين التكرير والنزع كما هو ظاهر الاصحاب كما في (الحدائق) بل هو ظاهر الشرائع كما فهمه صاحب (المدارك) من عبارتها وهو أجود مما فهمه المحقق الثاني في حاشيتها (قال في الشرائع) من كان على بعض أعضاء طهارته جائر فان أمكنه نزاعها أو تكرر الماء عليها حتى يصل البشرة وجب (قال في المدارك) الضمير في وجب يعود الى أحد الأمرين (انتهى) وفي (حاشية الشرائع) ارجعه الى أول الأمرين انتهى وبالتخير صرح في (جامع المقاصد وحاشية الشرائع وشرح الجعفرية والمدارك والذخيرة وكشف اللثام وشرح المفاتيح والحدائق) ونفي عنه الخلاف في (المدارك) وظاهر (الحدائق) ان ظاهرهم الاجماع حيث قال ان ظاهرهم التخير انتهى وفي (التذكرة) انه لا يصار الى التكرير المذكور الا بعد عدم امكان النزع (قال) الجائر ان أمكن نزاعها نزعًا واجبًا وغسل ماتحتها ان أمكن وان لم يمكن وأمكن ايصال الماء الى ماتحتها بأن يكرره عليه أو يغمسه في الماء وجب انتهى وظاهر (التحرير ونهاية الاحكام) التخير بين النزع والتكرير وبين غمس العضو ليصل الماء الى البشرة واليعمال في (كشف اللثام وشرح المفاتيح) واستند الى موثقة عمار الصريحية في ذلك وقضية مافي (التذكرة) انه لا يصار الى ذلك الا بعد تعذر النزع والتكرير وفي (الذخيرة) ادعى الاجماع على ذلك قال لا يجوز هذا الغمس الا بعد المعز عن النزع وعن التكرير اجماعًا ومثله صاحب (الحدائق) ولعل المستند في ذلك حين الحلبي حيث قال فيه عليه السلام وان كان لا يؤذيه الماء فليزرع الخرقه ثم يفسلها والشيخ حمله على



الاستحباب قال مع امكان ذلك وعدم الضرر يستحب له ذلك فتأمل فيه وربما لاح من ( شرح  
المفاتيح ) انكار هذا الاجماع ولم يتعرض لهذا الفرع الحق الاول والثاني والشهيد وصاحب ( المدارك )  
ولا بد من طهارة المحل كما قيده به المصنف في ( نهاية الاحكام ) وغيره ومثل ذلك ما اذا أمكن ايصال  
الماء على وجه التطهير والاعتين التزاع مع الامكان واكتفى بالمسح على ظاهره مع التعذر ان كانت  
طاهرة والا وضع عليها شيئاً طاهراً ومسح عليه وهذا كله مما لا خلاف فيه كما في ( المدارك ) وفي ( جامع  
المقاصد ) ان عبارة الكتاب خالية عن هذا القيد ولا بد منه انتهى ويمكن ادراجه تحت المكنة  
والانضاعفت النجاسة كما في ( كشف اللثام ) وهل يكفي الفصل الواحد لازالة الحدث والنجس جميعاً اذا كان  
ما تحتها نجساً وغسل على الوجه الشرعي في الوضوء أم لا بد من غسليْن غسل لارالة النجس وغسل  
رفع الحدث اذا كان النجس مما يزول بفسلة واحدة ظاهر المصنف فيما يأتي كصريح الشهيدين في  
( الاقنية والمقاصد العلية ) وغيرهما انه لا بد من غسليْن واختاره الكركي أيضاً فيما يأتي وصاحب  
( المعالم ) في رسالته وتلميذه في شرحها وجماعة واختلف في ( نهاية الاحكام وكشف اللثام ) الاكتفاء  
بفصل واحد وفي ( شرح المفاتيح ) قال ان المتبادر من الآية والاخبار كون مواضع الوضوء طاهرة  
عن النجس انتهى وفي ( الحدائق ) انه المشهور وسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى وفي ( كشف  
اللثام ) ان لم تضاعف النجاسة أمكن وجوب الفصل لاصل عدم انتقال الفصل أو المسح الى الجبيرة  
وهو قضية اطلاق العبارة هنا انتهى ( الثالث ) اذا تعذر التزاع والتكرير ولو بنجاسة المحل مع عدم  
امكان التطهير ولزوم مضاعفة النجاسة أو مطلقاً مسح عليها ولو في محل الفصل كما نص عليه الشيخ في  
( المبسوط ) ونقل الاجماع على ذلك في ( الخلاف والمعتبر والمنتهى والتذكرة وشرح المفاتيح ) ونقل  
حكايته في ( المدارك ) ونسبه في ( المفاتيح ) الى المشهور وفي ( الحدائق ) الى الاصحاب  
وربما ظهر من كلام الصدوق في ( الفقيه ) التخيير بين المسح على الجبيرة والاكتفاء بفصل ماحولها  
حيث قال وان اضر به حلها فليمسح يده على الجائز ولا يحملها ( وقد روي عن أبي عبد الله عليه  
السلام ) انه قال يفصل ماحولها ( انتهى ) وهذه بعينها العبارة المنقولة عن ( الفقه الرضوي ) وقد  
قل عنه ذلك صاحب ( الذخيرة ) وقال انه ظاهر الكليني لانه أورد ما يدل عليه وفيه نظر ظاهر  
لان الصدوق أولاً افق ثم ذكر الرواية اما لانه متأمل فيها أولاً انها غير صريحة لان غسل ماحوله  
لا ينبغي ما عداه بلا شبهة كما يأتي ومثل ذلك يجاب عن ظاهر الكليني كذا ( قال في شرح  
المفاتيح ) وفي ( المدارك ) لولا الاجماع المدعى على وجوب مسح الجبيرة لأمكن القول  
بالاستحباب والاكتفاء بفصل ماحولها واستند في ذلك الى صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج وقد سبقه  
الى ذلك شيخه المقدس الاردبيلي والخبر ليس صريحاً في ذلك وانما هو مطلق فليحمل على المقيد  
كما في ( شرح المفاتيح والحدائق ) وقد أوضح ذلك في ( شرح المفاتيح ) واطال الكلام فيه وفي  
( نهاية الاحكام ) احتمل في المقام وجوب أقل مسمى الفصل واستجوده في ( كشف اللثام ) قال  
ولا تنفيه الاخبار لدخوله في المسح انتهى فتأمل فيه واحتمل أيضاً في ( نهاية الاحكام ) غسل ماحولها أو  
سقوط فرض الوضوء ( الرابع ) اذا كانت الجبيرة في محل المسح وأمكن التزاع ولا ضرر في ايصال الماء  
فمين التزاع اجماعاً في ( المنتهى وشرح المفاتيح ) فلا يجوز التكرار بحيث يصل البلل وان كان ما تحتها  
طاهراً لوجوب المسح يعطى اليد بلا حائل كما في ( جامع المقاصد ) بل لا يجوز لانه ليس مسحاً بل

غسلا مع انه يصير بالماء الجديد كافي ( شرح المفاتيح ) وان لم يمكنه ذلك مسح على الجبيرة بلاخلاف  
 كما في ( شرح المفاتيح ) أيضا وهل يجب تكرار المسح بحيث يصل الماء الى ما تحتها ان أمكن وكان  
 طاهراً ولا يتضرر بوصوله وجهاً وأظهرهما الوجوب لان المسح لا يسقط بالمسحور كما في ( جامع المقاصد )  
 ( الخامس ) لو كانت الجبيرة نجسة ففي ( التذكرة والذكرى ) وجامع المقاصد والمدارك وكشف الثام  
 وغيرها انه يجب وضع طاهر عليها والمسح عليه وفي ( المدارك ) انه لا خلاف فيه واحتمل في ( الذكرى )  
 اجراؤها مجرى الجرح في غسل ماحولها فقط وفي ( شرح المفاتيح ) احتمال انه ينتقل الى التيمم وما  
 احتمله في ( الذكرى ) لادليل عليه انتهى ( السادس ) قل في ( الخلاف والمعتبر ونهاية الاحكام )  
 ( والتذكرة والدروس وشرح المفاتيح والحدائق ) انه لا بد من استيعاب الجبيرة بالمسح اذا كانت على  
 موضع الغسل وهو المشهور كما في ( الحدائق ) وجعله في ( الدروس ) أحوط واستحسنه في ( الذكرى )  
 لصدق المسح عليها بالمسح على جزء منها كصدق المسح على الرجلين والخفين عند الضرورة ( وفيه )  
 انه ربما يقال ان تبويض المسح في الرجلين انما هو لمكان الباء فتأمل وفي ( شرح المفاتيح ) ان وجه  
 ما في ( المبسوط ) ان الجبائر غالباً ليست مستوية السطوح بحيث يتحقق الاستيعاب بالمسح ومرار  
 اليد على سطحها لما فيها من الثقوب والفروج فلا يتأتى استيعاب جميع تلك الخلل والفروج والعسر  
 لا ينافي الاستحباب فالمراد من الاستيعاب امرار اليد على ما فوقها مرة واحدة من غير جد وجهه انتهى  
 وفي ( نهاية الاحكام ) احتمال وجوب أقل مسمى الغسل ( ١ ) في المسح ولعله بناء على ان بين  
 المسح والغسل عموماً من وجه في خصوص ما نحن فيه أو مطلقاً وفي ( شرح المفاتيح ) ليس قوله عليه  
 السلام وليمسح على الجبائر مراداً به انه يجفف يده عن الرطوبة الزائدة حتى لا يقع جريان أصلاً  
 كيف وربما كانت الجبيرة في وسط الذراع الى آخر ما ذكر في المقام من تقوية احتمال النهاية الى  
 ان قال ( ويمكن ان يقال ) ان اليد وان كانت مع رطوبة كثيرة الا انها ممرارها على الخرقه تشرب  
 الرطوبة فلا يتحقق سوى المسح الخالي عن الجريان والجريان يحتاج الى تكرار واكثر الماء فحينئذ يسري  
 فيما تحت الخرقه فيضر وعلى تقدير عدم الضرر يجب غسل ما تحتها بالتكرار أو الوضع في الماء والمفروض  
 عدم تيسرها فما ذكره العلامة من الفروض النادرة وحكمه مستخرج من القواعد والعمومات وهي  
 تقتضي ما ذكره رحمه الله تعالى انتهى ( وعن رياض مسائل ) انه يجب التخليل مع امكانه وعدم  
 امكان النزاع للتوصل الى ايصال الماء الى البشرة ولو في موضع المسح لا باعتبار انه المفروض دون  
 المسح بل باعتبار انه مقدمة ما يستطيع الاتيان من المسح المأمور به وهو ايصال الماء الى البشرة مع  
 تعذره لامع الجريان وعدم الماسة وتصريح جمع من الاصحاب بتعين الغسل على الرجلين اذا  
 تأدت التقية به لكونه أقرب الى الامثال وتعلقه باعضاء الطهارة انتهى فتأمل وفي ( المشكاة ) لو يمكن  
 من غسل الجبيرة في جواز غسلها ووجوبه على تقدير الجواز نظر أقرب به ذلك انتهى فتأمل وفي  
 ( نهاية الاحكام ) أيضاً لو تكررت الجبائر بعضها على بعض ففي اجزاء المسح على الظاهر اشكال  
 أقرب به ذلك لانه بالنزاع لا يخرج عن الحائل وفي ( المنهى ) اذا تجاوز بالشد عليها موضع الحاجة  
 وخاف من نزاعها كان له المسح عملاً بالأصل الثاني للضرر وواجب بعض الجمهور التيمم معه انتهى

(السابع) قال في (الخلافة) الجبائر والجروح والدمامل وغير ذلك إذ يمكنه نزعها عابدا وغسل  
الموضع وجب ذلك وإن لم يتمكن بأن يخاف التلف والزيادة مسح عليها وتمه وضوءه ثم دعى لاجمع  
وكلامه صريح في الحاق الجروح والدمامل وغير ذلك للجبائر ونحوه أراد بغير ذلك القروح والكي  
والخراش والقواشي والبثور وفي (المنتهى) الحق العصب التي يشتد بها الجرح والكي ودعى لاجمع  
وفي (التذكرة) حكم الخرقعة على الجرح والدواء حكم الجبيرة ذكر ذلك في فرع وسيد خي  
الطلا والاصوق وفي (كشف الثام) وفي حكم الجبيرة ما يشد على الجروح والقروح وعلى  
أعلى المكسور من الدواء للاخبار وفي (المدارك) أنهم صرحوا بالحق الجرح والدمامل وفي (التذكرة)  
نسب إلى بعضهم دعوى الاجماع عليه (وقول) استاذ الكل اعلم ان لاصحاب هذه الكفر  
المجرد عن الجبيرة أيضا بالجرح في الحكم وكذا كل دواء في المعص لا يمكن يصلح له  
والاثبات بالدليل مشكل لكن الأولى متابعتهم وظاهر منه اتفاق الاصحاب كما صرح بذلك في  
(شرح المفاتيح) في الجرح والقروح (وقال في شرح المفاتيح) ان المشهور اتحاد حكم الصلابة للجلد والدمامل  
مع الجبيرة (الثامن) لو كان في محل الفصل كسر أو قرح أو جرح مجرد ليس عليه جبيرة أو دواء فلا يكره  
غسله ففي (نهاية الاحكام) (في النهاية خل) والتذكرة في بحث التيمم (والدروس) ان أمكن غسله  
وجب واليه مال في (المعتبر) وفي (المدارك) ان الاصحاب صرحوا بالحق القروح والجرح الجبيرة تسوية  
عليهما خرقعة أم لا وقريب منه ما في (الحقائق) وقد مرت عبارة استاذ الكل (قال في نهاية الاحكام) لا  
أحد الواجبين لتضمن الفصل إياه فلا يسقط تعذر أصله وتردد في (الذكرى وشرح المفاتيح) في  
في (شرح المفاتيح) والاحوط المسح على القروح والجرح الخاليين عن الجبيرة ووضع الجبيرة المسح  
عليها (وقول الصادق عليه السلام) في خبر ابن سنان انه يفضل ما حوله فيحتمل انه يصير المسح  
لان الغالب انه اذا تضرر بفصل تضرر بالماء مطلقا انتهى حاصل كلامه ومثله قال في (الذكرى)  
وقال انه ليس فيه نفي لمسه فيحوز استفادته من دليل آخر وهذا ذكره في توجيهه في (التذكرة) وإن  
لم يمكن المسح بالماء ففي (المنتهى ونهاية الاحكام) في بحث التيمم (والدروس) هذا (وشرح المفاتيح)  
انه يجب عليه وضع جبيرة أو اصوق عليه واحتملهما في (نهاية الاحكام) وقد غابت تدفق  
الاصحاب على ان حكم الجرح والقروح حكم الجبائر مطلقا من دون فرق أصلا كما قل ذلك في (شرح المفاتيح)  
وأوجب غسل ما حوله خاصة في (المعتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام) لكنهما لم يفيا المسح على نحو  
الجبيرة واحتمل في (نهاية الاحكام) أيضا سقوط فرض الوضوء وفي (جامع المقاصد) في بحث التيمم ان  
الاصحاب نصوا على ان الجرح الذي لا يصوق عليه والكسر الذي لم يوضع عليه جبيرة اذا تضرر  
بالماء يكفي غسل ما حوله وقال أيضا لو استوعب الجرح عضوا كاملا وجب الانتعال إلى التيمم بخلاف  
ما اذا كان في بعض واستند في ذلك إلى ظواهر الاصحاب وإلى قوله في (التذكرة) الطهارة عند الاغتسال  
(قلت) وقد سمعت اطلاق كلام جماعة منهم في أول المسئلة فليحظ ذلك ويأتي بين ذلك في بحث  
التيمم وفي (الذكرى) ان استلزم وضع نحو الجبيرة ستر شيء من الصحيح أمكن المنع لانه تترك  
للفصل الواجب والجواز عملا بتكميل الطهارة بالمسح انتهى ويأتي عن (المنتهى) انه نفع في الطعام (الوسع)  
(قال في التذكرة) اذا كانت الجبائر على جميع أعضاء الفصل وتعد نزعها مسح عليها مستوعبة  
ومسح رأسه ورجليه ببقية البلل وفيها أيضا وفي (المنتهى والمعتبر والذكرى) ان الجبيرة لو استوعبت

محل الفرض مسح عليها اجمع وغسل باقي الاعضاء ولو تعذر المسح على الجبيرة يتم ولا يجب غسل باقي الاعضاء. وهذه العبارة شاملة للصورة الاولى كما في (شرح المفاتيح) قال وينبغي النظر في الاخبار الواردة في الجبيرة هل تشمل هذه الصورة أم لا وبالنظر الى اطلاق الاخبار يترجح شموله ويحتمل الانتقال الى التيمم بعد فهم هذا النوع من الجبيرة من الاخبار فتأمل انتهى (قال) واما اذا لم يكن كسر أو ما يجري مجراه في موضع الطهارة لكنه يتضرر بسبب غسل أعضاء الطهارة أو مسحاتين حينئذ وجوب التيمم (وقال) واذا كانت الجبيرة في موضع التيمم ولا يمكن مسح البشرة في التيمم فلا وجه لتوهم تجوز التيمم (وقد قال في التذكرة) يمسح على الجبيرة في التيمم مع تعذر البشرة وذلك صرح في (نهاية الاحكام والذكرى) وقد يظهر من ذيل كلامه في (التذكرة) دعوى الاجماع على ذلك (العاشر) قال في (المنهى) الجبيرة انما توضع على طرفي الصحيح ليرجع الكسر فلو تجاوز الكسر بما لا بد منه جاز المسح اما لو تجاوز بما منه بد فالوجه عدم الجواز لانه يكون تاركا لغسل ما يمكن غسله فلم يجوز وفي (شرح المفاتيح) انه لو تيسر غسل ماتحت الزائد الذي لا بد منه وجب كما لو تيسر غسل قدره مما تحت المساوي (الحادى عشر) ان العضو اذا كان به مرض كالعين ونحوها من الرمد ونحوه لا يجري فيه حكم الجبيرة والقرح والجرح اذا أمكن غسل ماحوله خاصة بل لا بد من التيمم لفقد ما يدل على كونه مثل الجبيرة من النص والاجماع بل ظاهر الاصحاب التيمم كما في (شرح المفاتيح) الا ان الشيخ في (المبسوط والخلاف) جعل الجمع بين التيمم وغسل الباقي أحوط فتأمل فيه ثم ان الشيخ في (المبسوط والخلاف) والمحقق في (الشرائع) في مبحث التيمم قالوا ان من لم يتمكن من غسل بعض اعضائه ولا مسحه جازله التيمم وهو ظاهر المصنف في الكتاب حيث قال ويتيمم من لم يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه ولم يصرح بالجواز بل كلاله يحتمل الوجوب كما سيأتي بيانه (الثاني عشر) اذا وضع الجبيرة أو اللصوق من دون ضرورة فان أمكنه الرفع وجب وان لم يمكنه فالظاهر كما في (شرح المفاتيح) صحة الوضوء بالمسح على الجبيرة لما يظهر من ادلته فلا حاجة الى المدلول الى التيمم والاحوط الجمع بين الوضوء مع المسح والتيمم وسيأتي ان شاء الله تعالى لهذه المباحث تنمة في آخر بحث التيمم (تذنب) قال في (المدارك) ان في كلام الاصحاب في المقام اجمالاً لتصريحهم بالحاق الجرح والقرح بالجبيرة سواء كانت عليها خرقه أم لا ونص جماعة منهم على انه لا فرق بين ان تكون الجبيرة مختصة بعضو أو شاملة للجميع وفي التيمم جعلوا من اسبابه الخوف من استعمال الماء بسبب الجرح والقرح والشين ولم يشترط أكثرهم في ذلك تعذر وضع شيء عليها والمسح عليه (واما) الاخبار ففي بعضها ان من هذا شأنه يغسل ماحول الجرح وفي كثير منها ينتقل الى التيمم ويمكن الجمع اما بحمل أخبار التيمم على ما اذا تضرر بغسل ماحولها أو بالتخير بين الامرين (وكيف كان) فينبغي الانتقال الى التيمم فيما خرج عن مورد النص وبهذا الجمع جمع في (المفاتيح) وجمع في (الحداثى) بحمل أخبار التيمم على ما اذا كان بدلا عن الغسل وفي (شرح المفاتيح) ان من تأمل كلام الاصحاب في مبحث التيمم ظهر له انه طهارة اضطرارية والوضوء طهارة مائية فمتى صحت المائية كيف تصح الترابية فأي اجمال في كلامهم فاذا صرحوا في الوضوء بالحاق الجرح والقرح بالجبيرة صرحوا بأنه طهارة مائية صحيحة ففي التيمم اذا جعلوا من أسبابه الخوف من استعمال الماء بسبب القروح أو الجروح فلا شبهة في كون هذا التيمم بعد المعجز عن تلك المائية وكيف يمكن تجويز غير هذا عليهم

وفي الاستئناف مع الزوال اشكال والخاتم والسير أو شبههما ان منع وصول الماء حرك وجوباً والا استحباباً وصاحب السلس والمبطلون يتوضآن لكل صلاة عند الشروع فيها وان تجدد حدثهما وكذا المستعاضة وغسل الاذنين ومسحهما وكذا التطويق الا (متن)

فمرادهم ان ذلك اذا لم يمكن غسل ماحولها أو لم يمكن المسح على الجبيرة اذ ظاهرهم لا يفتق على وجوب هذا المسح على ما صرحوا به بل ادعى الاجماع غير واحد منهم الى آخره اذكر (ثم) انه يذهب بما قلناه في المقام التاسع عن (المنتهى) وغيره (وقال في حاشية المدارك) ان الجمع بتخيير مشكل لان شغل الذمة اليقيني يستدعي الفراغ يقيناً أو ظاهراً معتبراً اجتهدياً وشي من ذلك غير متحقق بمجرد الاحتمال وعلى فرض المساواة (ففيه) مع اشكال فيه ان التيمم بدل اضطراري فحيث ثبت من الاجبار وكلام الاصحاب فهم طهارة صحت الطهارة المائية قطعاً بل نجب عيناً على الطاهر منها ويكور ذلك قرينة واضحة على الجمع الاول (قال) واشكل مما ذكر الا كفاء بالتيمم على الجبيرة مع التمكن من غسل ماحولها والمسح عليها بل مع قطع النظر عما ذكرنا يمدح حمل الاخبار الواردة في التيمم على التيمم على الجبيرة انتهى (وقال في المدارك) ان الاخبار (من الاخبار) الواردة في الجرح ليس فيه الاغسل ماحوله انتهى (وفيه) ان في حاشية الحلبي المسح على الخرق في القرحة والاقبال. امصل وأما الجرح فحسنة الوشاشمله اذ الدواء انما يكون لا قة وليس الجرح اندر من القرحة ان لم يكن اغلب والمقصود عليه السلام الاستفصل في الجواب مع ان اقطاع الظفر نوع من الجرح وقد عرفت انعقاد الاجماع على الحاق القروح والجروح بالجبيرة مع ان الاخبار المعارضة الدالة على التيمم غير مختصة بالجرح بل شاملة للقروح بل الكسر كخبر ابن أبي عمير ومرسل الكلبي عن الصادق عليه السلام كذا قال في (شرح المفاتيح) ادام الله حراسته ﴿قوله قدس الله روحه﴾ • (وفي الاستئناف مع الزوال اشكال) • تردد كما في (الشرائع والتذكرة والمنتهى) واخبار في (المبسوط) (والايضاح وكشف الثام وشرح المفاتيح) انه يستأنف وفي (المختلف والذكرى • الدروس والبيان) (والمدارك) انه لا يستأنف وقد أجمعوا على انه لا يعيد ماصلاً به كما في (المنتهى وشرح المفاتيح) وفي الاخبار ان الاحوط بل الاقرب انه مع رجاء الزوال لا يجوز الا اذا تضيق الوقت في نظره قل فما ذكرنا من عدم اعادة الصلاة اما لكونها مع عدم الرجاء أو معه الا انه عند تضيق الوقت في نظره لكنه زال وافق البقاء انتهى وأوجب الشافعي اعادة الصلاة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • (والخاتم والسير أو شبههما ان منع وصول الماء حرك وجوباً والاستحباباً) • كما في (التذكرة والمنتهى) (والمدارك) وغيرها ونص عليه أيضاً العجلي والمحقق واستدلوا على الاستحباب بأن فيه استظهاراً للعبادة (وقال في حاشية المدارك) ان لم يحصل العلم بالوصول فلا بد من التحريك أو النزاع تحصيلاً للعلم لعدم ثبوت حجية الظن في هذه المواضع مع تيسر العلم بلا حرج وان حصل العلم فكيف يتأتى الاستظهار (الا ان يقال) مرتبة العلم متفاوتة وحصول الاقوى أولى لكن هذا لا يلائم من لا يجوز التسامح في أدلة السنن هذا وفي (الذكرى) لو تبق يد وجب ادخال الماء التبق لانه صار ظاهره وفي (المدارك) هذا غير جيد فيما اذا كان ضيقاً • ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • • صاحب السلس والمبطلون يتوضآن لكل صلاة) اختلف الاصحاب في صاحب السلس على ثلاثة أقوال (الاول) ما ذكره

المصنف وهو خيرة ( الخلاف والسرائر والنافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمختلف والارشاد )  
 ( ١٠ ) س والذكرى والبيان - والمقتصر والتنقيح وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض ( ومجمع البرهان والكفاية والذخيرة ) وغيرها وهو المشهور كما في ( جامع المقاصد ) والاشهر كما في ( الكفاية والذخيرة ) وفي ( الخلاف ) قل الاجماع عليه على الظاهر حيث قال المستحاضة ومن به سلس البول يجب عليه تجديد الوضوء لكل صلاة فريضة ولا يجوز لهما ان يجمعا بوضوء واحد بين صلاتي فرض ثم ادعى الاجماع على ذلك وفي ( الذكرى ) ان اجماع الخلاف خاص بالمستحاضة فتأمل ( الثاني ) ما ذهب اليه الشيخ في ( المبسوط ) ومال اليه أو اختاره اليوسفي في ( كشف الرموز ) وهو انه لصاحب السلس ان يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة لانه لا دليل على وجوب تجديد الوضوء وحمله على المستحاضة قياس انتهى ( قال في كشف الرموز ) لان الوضوء لاستباحة الصلاة لا لرفع الحدث ( قلت ) كلام الشيخ رحمه الله يعتمد ( بمحتمل خل ) وجهين أيضاً اما عدم جعل البول بالنسبة اليه حدثاً وحصر احداثه فيما عداه واما عدم جعل ما يخرج بالتقاطر حدثاً وأما الذي يخرج بالطريق المهود فهو حدث وكلامه في ( المبسوط ) يشعر بانتفاء النص فيه وفي ( الذكرى ) انه يدل عليه ( مضمرة ) عثمان بن عيسى عن سماعة وفي ( كشف اللثام ) ان الظاهر من ( المضمرة ) انه ليس في السلس بل في تقطير الدم والصدید الذي لا يعلم كونه بولاً وفي شرح الاستاذ ( الارشاد خل ) ان مختار ( المبسوط ) قوي جداً ويدل عليه حسن منصور اترك الاستفصال فيه ويشهد لذلك خبر سماعة وصحيح حر يز حيث تعرض المصنوع عليه السلام فيهما لحكم الحدث وأخذ الخريطة مع حكم الحدث وجمع بينهما في الحكم ( الثالث ) ما ذهب اليه المصنف في ( المنتهى ) وهو انه يجوز له الجمع بين الظهريين وبين العشائين وقوى هذا القول في ( المدارك والحدائق ) ونفى عنه البعد في ( مجمع البرهان ) استناداً الى صحيح حر يز ( قال في كشف اللثام ) هذا الخبر يحتمل ان يكون فيمن يمكنه التحفظ مقدار صلاتين وفي ( نهاية الاحكام ) احتمل الوجوه الثلاثة أعني مختاره هنا وما في ( المبسوط ) وما في ( المنتهى ) ولم يرجح شيئاً من ذلك واستشكل في جواز الجمع بين الصلاتين خارج الوقت وقال في ( مجمع الفائدة والبرهان ) لا يبعد تجوز المقدار الذي ذهب اليه في ( المنتهى ) أو أقل منه بوضوء واحد في غير صورة الجمع من باب التساوي ( وقال ) المحقق الثاني والشهيد الثاني وسبطه وغيرهم تبعاً للتذكرة انه لو كان له فترة تسع الصلاة وجب المصير اليها ( وقال في مجمع البرهان ) يجوز له الصلاة في أول الوقت لعموم أدلة الاوقات والصلاة وكون العذر موجباً للتأخير غير متيقن والمخرج والضيق وفي ( جامع المقاصد ) انه والمبطون والمستحاضة يجب عليهم التحفظ في منع النجاسة بحسب الممكن لورود النص وتصريح الاصحاب انتهى وقصر بعضهم هذا الحكم على الفرائض اليومية كما هو الظاهر من الخلاف ( وليعلم ) ان مذهب المشهور في السلس منطبق على القواعد ( اذا عرفت هذا ) فاعلم ان جماعة من الاصحاب اطلقوا الحكم في ذي السلس حيث قالوا انه يتوضأ لكل صلاة من دون تعرض لذكر ما اذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة وظاهرهم ان سلسه مستمر دائماً وان هذا حكمه دائماً والمصنف تعرض هنا وفي ( التذكرة ) هنا وفي بحث المستحاضة ( والمختلف ) ( ونهاية الاحكام ) لذكر ما اذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة وحكم في هذه الكتب بأنه يمضي في صلاته ان كان حدثه مستمراً وبذلك صرح جماعة كآبي العباس والمحقق الثاني وغيرهما . قال



في (السرائر) في كذب الصلاة المريض من سلس البول على ضربين (أحدهما) أن يترنخ زمن الحدث منه فليتوضأ للدخول في الصلاة فإذا بدره الحدث وهو فيها خرج من مكانه من غير استدبار للقبلة ولا تعمد لكلام ليس من الصلاة فتوضأ وبني على صلاته (والضرب الثاني) أن يادره على التوالي من غير تراخ بين الأحوال فيبني أن يتوضأ عند دخوله إلى الصلاة ويستعمل خريطة يجعل فيها أحبله ويمضي في صلاته ولا يلتفت إلى الحادث المستدهم (١) على اتصال الاوقات فإذا فرغ من صلاته الأولى توضأ وضواً آخر للفريضة الثانية ولا يجمع بين صلاتين بوضوء واحد انتهى (وقال) عماد الدين أبو جعفر محمد بن حمزة في (الوسيلة) في كتاب الصلاة أيضاً إذا كان مبطوناً وحدث به ما ينقض الصلاة قطع وتطهر وبني وإن كان به سلس البول فكذلك (وقال) الشيخ (في النهاية) والمبطون إذا صلى ثم حدث به ما ينقض صلاته فليعد الوضوء وليبن على صلاته ومن به سلس البول فلا بأس أن يصلي كذلك بعد الاستبراء فقوله ذلك محتمل أن يكون إشارة إلى ما ذكره في المبطن وإلى الحالة التي عليها من تجديد البول أي لا بأس أن يصلي كما هو عليه وفي (الذكرى) بعد أن استظهر من (استشرح ل) أحاديث التحفظ بالكيس استمرار الحدث في ذي السلس وقد كان اختار في المبطن أنه يتردد في الاثناء ويبنى كما يأتي قال والظاهر أنه لو كان في السلس فترات وفي البطن تواتر أمكن نقل حكم كل إلى الآخر ومثله (قال في البيان) وقال في (الدروس) إذا كان لذي السلس فترات ساوى المبطن انتهى (والحاصل) أن محل النزاع في مسئلتنا المبطن وذي السلس لعله غير منقطع في كلامهم وعباراتهم في السلس قد عرقها (وأما المبطن) والمراد به عليل البطن أعني أن يكون يريج أو غائط كما في (الروضة وجامع المقاصد) قال في الأخير وفي الرواية تنبيه عليه انتهى ويأتي تمام الكلام فقد صرح في (السرائر) والنافع والمتبني والتذكرة والارشاد والدروس والبيان والمقتصر (والتنقيح وجامع المقاصد) وغيرها أنه يتوضأ لكل صلاة وفي (جامع المقاصد) نسبة إلى المشهور وهو يؤذن بوجود الخلاف فيه والشيخ لم يذكره في (الخلاف) وفي (الوسيلة) ذكره ولم يذكر أنه يتوضأ لكل صلاة وقد مرت عبارتها إلا أنه يظهر منه ذلك كما قال في (الذكرى) كما يأتي وكذا يظهر ذلك من الشيخ في (النهاية) ومرت عبارتها وظهر عبارة (الدروس) أن الشيخ مختلف فيه حيث قال والسلس والمبطون يتوضأن لكل صلاة خلافاً (للمبسوط) وقد مرت عبارة (المبسوط) في السلس ولا تلازم لأن المصنف في (المتبني) صرح هنا بوجوب الوضوء لكل صلاة ومنع من الجمع بين الصلاتين كما اختاره في ذي السلس واستند إلى أن الغائط حدث فلا تستباح معه الصلاة إلا مع الضرورة وهي متحققة في الواحدة دون غيرها (ينتهي) وهذا جار في البول وكأنه جوزه فيه الخبر الواردة فيه (وقال في الذكرى) الظاهر أن المبطن يجدد أيضاً لكل صلاة لمثل ما قلناه ولم أرهم صرحوا به إلا أن فتواهم بالوضوء للحدث الطاري في أثناء الصلاة يشعر به انتهى وقد عرفت من صرح به ممن تقدمه فأمل وقد اختلف الأصحاب فيما إذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة على ثلاثة أقوال في الظاهر (الأول) ما اختاره المصنف هنا من صحة صلاته من دون حاجة إلى تجديد الوضوء في الصلاة والبناء وهو خيرة (التذكرة والمختلف ونهاية الأحكام والمقتصر وجامع المقاصد وحاشية الشرائع) وهو

الظاهر من ( الارشاد والكفاية قال في (المختلف) والوجه عندي ان عذره ان كان دائما لا يتقطع فانه يبنى على صلاته من غير ان يجدد وضوءه كصاحب السلس وان كان يتمكن من تحفظ نفسه بمقدار زمان الصلاة فانه يتطهر ويستأنف الصلاة ويدل على التفصيل ان الحدث المتكرر ان تقضى الطهارة أطل الصلاة لان شرط صحة الصلاة استمرار الطهارة انتهى ( قال في الذكرى ) هذا من العلامة مصادرة وتشبيهه بالسلس يبنى ما أثبتته من وجوب اعادة الصلاة للمتمكن الا ان يرتكب مثله في السلس انتهى وتبعه على ذلك صاحب ( المدارك ) وجده في الروضة ( وأجاب ) المحقق الثاني بأن هذه المقدمة ثبتت بالاجماع (تم قال) وليس في هذا مصادرة بوجه من الوجوه (قال في المدارك) وفيه نظر لمنع الاتفاق على الشرطية بالمعنى الذي ادعاه في موضع النزاع وانما يتم ما ذكره لو أثبت الشرطية بالنص انتهى ( قلت ) يمكن توجيه المصادرة بأن يقال بأنها في قضية الشرطية التي في كلام (المختلف) وان المستثنى فيها قبض التالي وذلك لان كلام المستدل في استلزام انتقاض الوضوء بطلان الصلاة اما ان يكون في الصلاة المتنازع فيها خاصة أولا والثاني اما ان يكون بحيث يشمل محل النزاع أولا وظاهر ان الثالث لا ينفعه بل مقصوده انما يتم بالاولين والمصادرة انما تكون فيهما أما الاول فظاهر لانه غير المتنازع وأما الثاني فلا انه جعل مدعاه جزء دليله ( وقال ) الاستاذ أدام الله حراسته في (حاشية المدارك) ليس في ذلك مصادرة بوجه من الوجوه لانه ثبت في مقامه اشتراط الاستمرار بالاخبار وغيرها وعلى تقدير المناقشة لا يقال انه مصادرة (و بالجملة ) انه مبني على مقدمة مسلمة عند الاكثر وهو ان الطهارة شرط ومع زوال الشرط يزول المشروط وان الاجماع حاصل على ان الفعل الكثير مبطل بروايتين استدلوا بهما رداعلى من قال ان الحدث سهوا لا يبطل الصلاة فلو تم الاستدلال عليه لزمهم القول بالبطلان هنا لو قال بأنه حدث فالتقص وارد على المعظم ثم ان النزاع لا ينافي الاجماع عندنا مع ان ضروري المذهب مثل حرمة القياس وقع فيه النزاع وعدم ثبوت الاجماع عند الشارح يريد صاحب (المدارك) لا يضر المستدل انتهى وفي ( شرح المفاتيح ) ان الظاهر من ( المختلف ) عدم تقضى حديثه الطهارة كما قلناه عن الشيخ في (المبسوط) في السلس ( الثاني ) ما ذهب اليه الشيخ في (النهاية) من ان المبطلون يجدد وينبني على صلاته وهو خيرة ( الوسيلة والسرائر والمعتبر والنافع وكشف الرموز والمنتهى ) (والذكرى والدروس والبيان واللمعة والتنقيح والروضة ومجمع البرهان ) وغيرها لكن شرط عدم الكلام والاستدبار وهو المشهور كما في (البيان وحاشية النافع وجامع المقاصد ) والاشهر كما في (الدروس ) وقول الجماعة كما في (الذكرى ) وقول المعظم كما في (المدارك) وفي (اللمعة والروضة ) ان الخبر مشهور بين الاصحاب خصوصا المتقدمين ( قال في المعتبر والمنتهى ) ولو تبس بالصلاة ثم فجأه الحدث مستمرا تطهروا بنى فأخذا في ذلك قيد الاستمرار وبه قيد اليوسفي في (كشفه ) عبارة شيخه قال التقدير لو فجأه الحدث مستمرا انتهى فليحظ هذا القيد وما المراد منه وليحظ مفهومه أيضا لان محل النزاع في المسئلة مشتبه ففي (السرائر والمدارك وكشف القاتم ) ان محل النزاع انما هو فيما اذا كان له فترات لا اذا استمر الحدث متواليا وهو الظاهر من الشهيد في كتبه وقد سلفت عباراتها وظاهرهم ان الفترة معتبرة أيضا بعد حدوث الحدث في أثناء الصلاة كما صرح به الفاضل المقداد في (التنقيح ) حيث فرض المسئلة فيمن لا يدوم عذره ويتقطع زمانا لا يسمع الصلاة (قال) فان تكليفه حينئذ اما الوضوء والاستئناف مما هو باطل لان تكليفه بالكون على طهارة

في مجموع الصلاة باطل لان المفروض ان زمان الاقطاع لا يسمع الصلاة فلا وجه للاستئناف . اما ان تكلفه بالاستمرار من غير وضوء وهو باطل ايضا لان الطهارة شرط في صحتها وعدم الشرط مستلزم لعدم المشروط وسقوط التكليف بالنسبة الى المجموع لا يقتضى سقوطه بالنسبة الى بعضها لان المجموع أخص من البعض وسقوط الخاص لا يستلزم سقوط العام واذا بطل هذان القسمان تعين الوضوء والبناء كما هو مدلول الرواية ( انتهى ) وعليه لو كانت الفترة لاتسع الاركة مثلا ووضوءاً واجب عليه في الرابعة التجديد أرباباً وكذا اذا كانت لاتسع الفترة الامقدار زمان نصف ركة وهكذا وفيه من الحرج مالا يخفى الا ان يستثنوا مثل هذا الحرج كما في ( شرح المفاتيح ) وكيف كان فهو يذوق ظاهر ما في ( المعتبر والمنتهى ) الا أن يراد بالاستمرار هناك ما قبل الفترة التي تسع مقدار الصلاة كما في ( الروضة ) أو الفترة التي لا يتمكن معها من الدخول في الصلاة على طهارة وبهذا تلتئم الكلمة فايأمل جيد ( اثبات ) ما ذكره جمع من المتأخرين كما في ( الحقائق ) وهو انه لا يخلو اما ان يكون له فترة تسع الطهارة والصلاة أم لا وعلى الثاني فلا يخلو اما أن يستمر حدثه بحيث لا يتمكن من الدخول في الصلاة على طهارة أم لا فملى الاول ينتظر الفترة وعلى الاول من الثاني يفترض حدثه الواقع بعد الوضوء ولو في أثناء الصلاة دفعه بالحرج فيتوضأ لكل صلاة لا غير وعلى الثاني من الثاني فالمشهور انه يتوضأ اذا فحاه في الاتناء وبني انهي وفد يرجع هذا الى القول الثاني لكنه في ( كشف اللثام ) قال وتصح كل صلاة صلباها أي السلس والمطعون . . . . . وان تجدد حدثهما فيها أو بين الوضوء والصلاة اذا بادرا الى الصلاة من غير حجة الى تجديد الوضوء . في الصلاة ثم نسب الخلاف في ذلك الى ( السرائر والوسيلة والاصباح ) الى آخره ( والحاصل ) انه جعل هذا العنوان مورد النزاع بين القوانين الاولين ( قل في الحقائق ) ومحل الخلاف في المسئلة غير متقح في كلامهم ( انتهى ) فذكر مامر هذا والاخبار التي استند اليها المشهور قالة للأبيل القريب ( فمها قول أبي حنيفة عليه السلام ) صاحب البطن الغالب يتوضأ وبني على صلاته وهذا يمكن ان يرد منه من غير بعد ان يعتد بصلاته ( وقال في الروضة ) قد أولوا الخبر بأن المرد البناء الاستئناف ( قالت ) لم أجد من أوله بذلك وكيف يقع منهم ذلك والحال ان موضع الخلاف . . . . . اذا لم يمتد من جهة واحدة مقدار صلاته وفرض الاستئناف عليه ينجر الى التكليف بغير مقدوره لاستئناف على الممكن مجمع عليه نعم لمن جعل البناء بمعنى الاستئناف ان يجعله دليلاً على وجه به في الممكن ختمه اذا ردت خالية عن قيد التمكن وعدمه بل قد يدعى ظهورها في التمكن ويسمى موضع النزاع خباً عن المعتبر فليتأمل جيداً ( ومنها وثيقة محمد ) صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته بتمه . . . . . هذا . . . . . انه يجدد الوضوء بعد ما صلى صلاة ثم يرجع في الصلاة فيعطل الصلاة الباقية عليه ( وصحيح ) المضبل ان يسار ان قلنا بشموله للمبطون أو فهمه من فحواه . . . . . لا يصرف عن الصلاة بمعنى تمهاتها . . . . . لغيرها والاعتداد بالصلاة الماضية ما لم يأت به ينقصه متعمداً وان تكلم فيها ناسياً لآخره . . . . . كان له فلا شيء عليه كمن تكلم ناسياً لغير ذلك في صلاته . . . . . يمكن ان يكون في صلاة الكون بصدددها والعزم عليها ( فقال عليه السلام ) انصرف عما لك . . . . . اذهب فتدبره . . . . . الصلوات قبل هذا السؤال مع ما وجدته بنفسك من الغمز والاذى والخسران . . . . . لا يمكن ان يكون متعمداً فالحاصل كراهة الصلاة مع المدافعة ( وخبر ) أبي سعيد التمار . . . . . فيه من الضعف وسنده على سببه النبي صلى الله عليه وآله . . . . . وآله . . . . . لا يمكن مع ما مر التوفيل المكتوب به ( واعلم ) ان المصنف في ( المنتهى ) الحق

وليس مبطلا ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر دون العكس ( متن )

صاحب الريح بالمبطون وفي ( التذكرة ) فسر المبطن بالذرب كما صنع جماعة وذكر ذا الريح مع ذي السلس وبعض الاصحاب الحق صاحب الريح والنوم وغيرهما من الاحداث بالمبطون من جميع الوجوه ( قال في شرح المفاتيح ) هذا متجه بالنسبة الى القاعدة وأما بالنسبة الى صحيح محمد أو موثقته فمشكل اظهر الدخول في القياس المنهي عنه لعدم تنقيح المناط الا أن يؤل ذلك أيضا الى القاعدة فيقال ان الصلاة غير ساقطة اجماعا فاما أن بتوضاً ويبي كما في الخبر واما ان يرفع اليد أولا ويتم الصلاة ويبي على انه ليس بحدث لان المطلق ينصرف الى الشائع المتعارف ( ثم قال ) والاحوط الوضوء والاعادة ما لم يتحقق حرج ( ثم قال ) والشيخ الكبير الذي اعتاد أكل الافيون وعرض له الناس في أوقات صلاته فانه لا يجب عليه الترك اذا تضرر به ( قال ) واذا أمكن هو لا. العلاج وتركه اهمالا ومساحة فلا شك في الاثم واستحقاق العقاب ويمكن ان تكون عبادته باطلة لانه ما اعتد بصحتها ( ثم قال ) ويمكن ان يقال انه حال الصلاة لا يمكنه ذلك فأشبهه ما لو أكل مأورث هذه الامراض عمدا او قطع يده الى آخر ما ذكر ( هذا ) وليعلم أنه يجب عليه التحفظ من نجاسة ثوبه أو بدنه فان أهمل مع الامكان وتعددت النجاسة أعاد وان أمكنه التحفظ من الحدث اذا اختصر الصلاة أو جلس او اضطجع وأوماً للركوع والسجود وجب كما في الـ ١١ رائر ( وليعلم ) ان السلس والمبطون لا يتوضآن الا عند الشروع فيها كما نص عليه المصنف وغيره لانها ان قدما لا يكون هناك دليل على العفو عن الحدث المتجدد وتردد في ( نهاية الاحكام ) - قوله قدس الله تعالى روحه - ( وليس مبطلا ) أي وان اعتقد المشروعية والجزئية وقد تقدم الكلام فيمن كرر المسح، معتدداً بشروعيته والحكم هنا حينئذ كالحكم هناك من دون تفاوت وفي ( الخلاف ) هناك انه لا خلاف في صحة الوضوء اذا كرر المسح واحتمل في ( كشف اللثام ) هنا بطلال الوضوء ان اعتقد المشروعية والجزئية ( قلت ) وهو الوجه كما سلف بيانه \* - قوله قدس الله تعالى روحه - ( ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر دون العكس ) اجماعاً فيهما كما في ( المنتهى وكشف اللثام ) بل الاول اجماعي بين المسلمين كما في ( المدارك ) والثاني عليه اجماع ( الخلاف ) ولا نعرف فيه خلافاً الا من مالك كما في ( التذكرة ) قال فانه قال اذا شك في الحدث وتيقن الطهارة تطهر وهو أحد وجهي الشافعية ( وقال ) الحسن البصري ان كان في الصلاة بنى على اليقين وان كان خارجاً توضأ ( قال ) الشهيد في ( الذكري ) ان اليقين والشك يمتنع اجتماعهما في وجود أمرين متنافيين في زمان واحد لان يقين وجود أحدهما يقتضي يقين عدم الآخر والشك في أحدهما يقتضي الشك في الآخر ( ثم اجاب ) بحمل اليقين على الظن ( واورد ) عليه بعض المتأخرين بانه عند ملاحظة الاستصحاب ينقلب أحد طرفي الشك ظناً والطرف الآخرهما فلم يجتمع الظن والشك في الزمان الواحد ( واجيب ) بان المراد بالشك في هذا المقام ما قابل اليقين كما تفهمه جملة الاستدراك في قوله عليه السلام في ( صحيحة ) زرارة ولكن ينقضه يقين آخر بل قال هذا المعنى هو الموافق لنص أهل اللغة وأما اطلاقه على تساوي الاعتقادين فهو اصطلاح سفس أهل المقول ( قال ) وحينئذ فالشك بالمعنى المذكور وهو مطلق التجويز من طرفي النسبة لا انقلاب فيه عند ملاحظة ذلك الاستصحاب ولا يرفع يقينه قال ولذا لم يعبر الشهيد بلفظ الانقلاب ( واجاب ) صاحب ( المدارك ) بحمل الحدث هنا على ما تترتب عليه الطهارة اعني نفس السبب

وان يتقنهما متعدين متعاقبين وشك في المتأخر فان لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر والا  
ستصحبه ( متن )

لا الاثر الحاصل من ذلك قال وتيقن حصوله بهذا المعنى لا ينافي الشك في وقوع الطهارة بعده وان  
اتحد وقتهما انتهى ( واعترضه في حاشية المدارك ) قال اذا انتهت كون زمان الطهارة فلا مانع  
من ان يجعل الحدث بمعنى الاثر الحاصل البتة كيف وهذا المعنى لازم للمعنى الاول لا ينافي معه الى  
ان تحقق الطهارة فالإيراد من أصله فاسبغ فان قولك في زمان واحد ان جعلته متعلقا بقولك وجود  
فهو فاسد قطعاً وان جعلنا الحدث بالمعنى الاول لانه أيضاً مناف للظاهرة قطعاً فيمتنع اجتماعهما في زمن  
واحد وان جعلته متعلقاً بقولك اجتماعهما فلا مانع اصلاً لان الحدث المتيقن مقدم على الظهور المستكوث  
فيها قطعاً فقدر انتهى ( وحاصله ) التزام اجتماع الشك واليقين في زمان واحد مع تعدد زمان متعلقين  
كأن يتيقن الآن حصول الحدث في زمان ماضٍ اعم من ان يراد بالحدث نفس السبب والاشتر  
المرتب ثم يشك أيضاً في ذلك الآن في وقوع طهارة متأخرة عن زمان ذلك لحدث سواء أريد  
بالطهارة نفس الوضوء او اثره المرتب عليه ولا شك ان اجتماع اليقين والشك في زمن واحد مما  
لا شك فيه لعدم تناقض متعلقيهما لاختلاف زمانيهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( لو  
تقنهما متعدين مثلاً متعاقبين وشك في المتأخر فان لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر والا ستصحبه )  
اختلف الاصحاب في المسئلة على أقوال ( الاول ) ما ذهب اليه الصدوق والمفيد والشيخ ومن أحر  
عنهم ممن تعرض لهذا الفرع الى زمن ائمة من انه اذا تيقن الطهارة والحدث وشك في اللاحق ( السابق حل )  
وجب عليه الوضوء ليزول الشك عنه ويدخل في صلاته على يقين من الطهارة قد أطلقوا القول بإعادة  
الطهارة كما أشار اليه المصنف في ( المختلف ) حيث قال أطلق الاصحاب القول بإعادة الطهارة وفي  
( الذكري ) نسب القول بإعادة الى الاصحاب غير مرة وفي ( جامع المقاصد والمبارك ) الى المتقدمين  
ونسبه في ( التذكرة ) الى أكثر علمائنا ( قال ) قال أكثر علمائنا يعيد الطهارة مطلقاً ونسبه الى المشهور  
جماعة وواجههم على ذلك المحقق في ( الشرائع والنافع ) والمصنف في ( الارشاد ) والشهيد في ( الذكري )  
( واللمعة والدروس والبيان ) الا انه قال في الأخيرين لو افاد التعاقب استصحاباً بنى عليه وعليه استمر  
رأي الشهيد الثاني بعد ان فصل في ( المسالك ) ما فصل وكذا سبطه في ( المدارك ) ويظهر من ( كشف  
القائم ) وغيره ان اطلاق المشهور مقيّد بعدم علمه حاله قبل زمانها وبه قيد الشهيد الثاني عبارة  
( الشرائع ) التي هي عبارة المشهور هذا ويظهر من اطلاق القدماء انه يعيد الطهارة وان خرج الوقت  
كما لو شك الآن في التأخر منها بالامس واليه يشير كلام الشهيد في ( قواعد ) وهو الموافق للقواعد  
لان الوضوء شرط وجودي ولكن قال الاستاذ الشريف في ( الهداية ) لو شك في الطهارة بعد  
الفراغ مضت صلاته مطلقاً واستأنف الطهارة لا يستأنف ( الثاني ) ما ذهب اليه المحقق في ( المعتبر )  
من انه يبنى على خلاف السابق فانه ان كان الطهارة علماً بالتقاضي وهو شاك في ارتفاع الناقض وان  
كان الحدث علماً بارتفاعه وهو شاك في انتقاض الراجع ( ورده ) جماعة بانه عالم بارتفاع ناقض السابق أو  
رافعه ( وقال ) المحقق الثاني في ( جامع المقاصد ) والاصح البناء على الضد ان لم يقطع بالتعاقب والا اخذ  
بالنظير ولو لم يعلم حاله قبلها تطهر ومثله قال في ( الجعفرية ) وقال في ( حاشية الشرائع ) الاصح التفصيل

بان يقال ان لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر وان علم فان جوز توالي حديثين او توالي طهارتين أخذ بضد ما قبلهما وان قطع بتعاقب الحدث والطهارة اخذ بمثل ما كان قبلهما انتهى ولعل الظاهر منه موافقة المصنف هنا فليتأمل ( الثالث ) ما ذهب اليه المصنف هنا وفي ( التذكرة والمختلف ) وهو العمل بما علمه من حاله قبلهما ( قال في المختلف ) مانصه اذا تيقن عند الزوال انه تقضى طهارة وتوضأ عند حدث وشك في السابق فانه يستصحب حاله السابق على الزوال فان كان في تلك الحال متطهرا فهو على طهارته لانه تيقن انه تقضى تلك الطهارة ثم توضأ ولا يمكن ان يتوضأ من حدث مع بقاء تلك الطهارة وتقضى الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزول اليقين بالشك وان كان قبل الزوال محدثا فهو الآن محدث لانه تيقن انه انتقل عنه الى الطهارة ثم تقضها والطهارة بعد تقضها مشكوك فيها ( واورد عليه في الذكرى ) ( وجامع المقاصد ) انه يجوز توالي الطهارتين وتعاقب الحديثين فلا يمتنع تأخر ( تعقب خل ) الطهارة في الصورة الاولى والحدث في الصورة الثانية ( قال في المدارك ) وهذا الابراد فاسد فان عبارته رحمه الله ناطقة بكون الحدث ناقضا والطهارة رافعة وذلك مما يدفع احتمال توالي الحديثين وتعاقب الطهارتين ( قال في حاشية المدارك ) بل صرح العلامة بهذا الجواب لما اعترض البيضاوي على عبارته في ( القواعد ) بان الاستصحاب اقطع يقينا فالموافق ( للقواعد ) مراعاة اليقين الحاصل المضاد للحالة السابقة لا الحالة السابقة ( فاجاب ) باني ما استدلت بالاستصحاب الى آخره اجاب انتهى ما ذكره الاستاذ ادام لله حراسته ( وأورد عليه في الذكرى والمدارك ) مغيرهما ان هذا التخصيص يخرج المسئلة الى اليقين فايراد كلامه رحمه الله تعالى قولا في المسئلة ليس على ما ينبغي قال في ( حاشية المدارك ) هذا غير وارد لان المسئلة تتصور بصورتين ( الاولى ) ان يكون الحدث الناقض والطهارة الرافعة كل واحد منهما واحد غير متعدد على اليقين ( والثانية ) وقوع كل واحد منهما على اليقين في الجملة فالقدر المتيقن واحد مع احتمال الزيادة باحتمال ان يكونا متحدين أو متعددين لايقين في واحد منهما فكانهم حملوا عبارته في ( المختلف ) على الصورة الاولى وغفلوا عن انه يلزم على هذا ان يكون قوله رحمه الله تعالى وتقضى الطهارة الثانية مشكوك فلا يزول اليقين بالشك انما محضا وكذا يكون قوله والطهارة بعد تقضها مشكوك فيها انما بل ويفيدان خلاف المطالب لان هاتين الكلمتين صريحتان في التمسك بالاستصحاب وغير خفي ان مراده الصورة الثانية واليقين الحاصل بوقوع حدث ناقض في الجملة وطهارة رافعة كذلك لا ينفع الا بضميمة الاستصحاب كما لا يخفى على المتأمل فكان ما ذكره قولا في المسئلة بالنسبة الى أحد شقوقها قائل ( انتهى ) واعلم الى ذلك أشار المحقق الثاني حيث قال وما قيده به حق الا انه خرج عن المسئلة اما الى غيرها أو الى بعض افرادها انتهى وبعض الناس حمل كلامه على الشك من أول الامر والمراد من قوله متحدين في ( عبارة الكتاب ) كونهما متحدين في العدد أي مستويين كحدث وطهارة أو حديثين وطهارتين وعلى هذا القياس فانهما اذا استويا في العدد اتحدا فيه كما صرح به في ( جامع المقاصد ) وأشار اليه في ( كشف الثام ) والمراد بكونهما متعاقبين كون كل طهارة من متعلق الشك عقيب حدث لا طهارة أخرى وكل حدث عقيب طهارة لا حدث آخر وانما اعتبر الاتحاد والتعاقب لانه بدونهما لا يطرد الاخذ بمثل ما كان قبلهما لانه لو زاد عدد الطهارة مثلا على الحدث وكان قبلهما محدثا لم يكن الآن محدثا ( والمراد ) بالاستصحاب لازم الاستصحاب وهو البناء على نظير السابق كما نقل عنه كما عرفت وكما في



ولو علم ترك عضو أتى به وبما بعده فإن جف البلل استأنف (متن)

(جامع المقاصد) قل في (كشف اللثام) معنى استصحابه استلزم يقينه وذلك كونه على مثل الس في عليهما أو بنى على مثل السابق كأنه استصحابه لانه ان علم الس بق عليهما بلا فصل فهو علم به على مثله وان علم السابق عليهما بفصل أو احتمال فصل فإن كانت الطهارة عسمة . نقضها بوضع قصص وهو شاك في ارتفاع الناقض وان كانت الحدث علم يرتفعه وينقض رافعه . هو شك في ردم الناقض انتهى وفي (المنهى) قال أولا لو تيقن الطهارة والحدث معاً وشك في مقدم فـ . . . . . . . . . . اصحابنا الاعادة وهو الاقوى عندي وأحد قولي التامعي (ثم) نقل عن التامعي الرجوع الى الزمان السابق على تصادم الاحتمالين فإن كان حدثاً بنى على الطهارة وان كان متطيراً بنى على الحدث . . . . . . . . . . ثم قال (فرع) لو تيقن انه وقت الزوال تنقض طهره وتوضاً عن حدث وسك في الس في فـ . . . . . الوجه استصحاب حاله السابق على الزوال الى آخره ذكره ولعله أراد بهذا المبرع لا خبره . . . . . هنا في الكتاب فأمل وفي (التذكرة) حكى الوجود الثلاثة عن العامة لكنه علل وجهاً . . . . . على قوله باحتمال تجديد الطهارة في صورة سبق الطهارة وهذا خلاف . ذكره المحقق (قل في الذكر) . . . . . ان سبق له وقت يعلم حاله بنى على ضد تلك الحال فهو علم انه قبل الزوال كان متطيراً . . . . . محدث لان تلك الطهارة بطلت بالحدث الموجود بعد الزوال والمظهر الموجود بعده يتناول ما قبله . . . . . الحدث لا يمكن التجديد وتأخره فلا يرتفع ولو لم يكن من عادته التحديد فظاهر انه متطير . . . . . الحدث فتباح له الصلاة (قال) ون كان قبله محدث فهو الآن متطيراً لا رنقاءه . . . . . بالظهر له . . . . . والحدث الموجود يحتمل سبقه لا مكانه توالي الاحداث وتأخره فلا يبطل طهارة مخففة بعباءة . . . . . (ثم) انه نقل القول ببراءة الاستصحاب وعلل الاستصحاب بسقوط حكم الحدث والدائرة . . . . . بعد التيقن لتساوي الاحتمالين فيهما فيتساقطان فيرجع الى المعلوم أولاً (انتهى) فأمل فيه لا . . . . . الخروج عن ذلك السابق الى ضده فكيف ينبغي على ما علم الخروج منه (محا في الرسالة) في الماهم . . . . . مباحث مختلفة النظام عند التحقيق والنظر التام وبحمد اجاء في (الرياض) . . . . . سبق قوله فامس انه تعالى روحه . . . . . ﴿ ولو تيقن ترك عضو أتى به وبما بعده فإن جف البلل استأنف ﴾ . . . . . مذهب الاصحاب كما في (الذكرى) وفي (شرح المفاتيح) انه اجماعي (وقل في التذكرة) لو تيقن ترك عضو أتى به وبما بعده مطلقاً بلا خلاف ولو جف السابق استأنف ومن أسقط الترتيب أوجب الاتيان بالنسي خاصة ومع الجفاف يجب الجميع عند من وجب الموالاة انتهى (وقل في الختم) (والذكرى) ان أبا علي قال لو بقي موضع لم يتبل فإن كان دون الدرهم بلها وصلی وإن كانت وسع أعاد على العضو وما بعده وان جف قبله استأنف قالوا وذكر انه حديث أبي امامة عن النبي صلى الله عليه وآله ووزارة عن أبي جعفر عليه السلام وابن منصور عن زيد بن علي عليه السلام (قل في الذكرى) ان الاصحاب لم يمتروا مذهب أبي علي والاخبار لم تثبت عندهم (وقل في الخفاف) لا أعرف هذا التفصيل لاصحابنا وانما الذي تقتضيه أصول المذهب وجوب غسل الموضع الذي تركه سواء كان بسعة الدرهم أو أقل ثم يجب غسل ما بعده من أعضاء الطهارة والمسح مع بقاء الرطوبة ووجوب استأنف الطهارة مع عدمها ولا يجب غسل جميع ذلك العضو بل من الموضع المتروك الى آخره ان أمجنا الابتداء

ولو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك أن كان على حاله والافلاتات في الوضوء والمرتمس والمعتاد على كمال (متن)

من موضع بعينه والموضع خاصة ان سوغنا التمسك ( قال في الذكرى ) هذا اشارة الى الخلاف في كيفية غسل الوجه واليدين ( ولك ان تقول ) هب ان الابتداء واجب من موضع بعينه فلا يلزم غسله وغسل ما بعده اذا كان قد حصل الابتداء للزوم ترتيب اجزاء العضد في الغسل فلا يغسل لاحقا قبل سابقة وفيه عسر منفي بالآية ( قال في كشف اللثام ) ولا بأس بما قاله انتهى ( ثم قال في الذكرى ) قال ابن بابويه سئل أبو الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يبقى من وجهه اذا توضأ موضع لم يصبه الماء فقال يجزيه ان يبله من بعض جسده ( قال في كشف اللثام ) وأسند نحوه ( في العيون ) عن محمد بن سهل عن أبيه عن الرضا عليه السلام ( قال ) الاستاذ في شرحه قد يقال ان الصدوق قائل بمضمونها لما قاله في أول الفقيه ( قال في الذكرى ) فإن أريد به ثم الاتيان بالباقي فلا بحث وان أريد الاقتصار عليه اشبه قول ابن الجنيد ( قال في كشف اللثام ) يحتمل ان لا يكون شرع في غسل اليد فضلا عما بعده وفي ( شرح المفاتيح ) انها حملت على صورة الشك والوهم بان وجد الموضع يابسا فتوهم عدم الاصابة ( قال ) ويمكن الحمل على السهو قبل الفراغ من الوجه أو على كثير الشك بقرينة الاتيان بصيغة المضارع وهو يفيد الاستمرار ~~ح~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~هـ~~ ﴿ ولو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك ان كان على حاله ﴾ \* تنقيح البحث في المقام يتم ببيان أمور ( الأول ) انه اذا شك كذلك لا يجب عليه الاستئشاف اجماعا كما في شرح المفاتيح ( الثاني ) انه اذا شك وكان على حال الوضوء أي مشغلا بافعاله يجب عليه الاتيان بالشكوك فيه اجماعا كما في ( شرح المفاتيح ) ونقل حكايته عن جماعة ولم أجد الناقل له لكنه معلوم ( نعم ) نفى عنه الخلاف في ( المفاتيح والحدائق ) وربما ظهر من الصدوق ( والخلاف في المنع ) حيث قال ومتى شبكت في شيء وانت في حال أخرى فامض ولا تلتفت الى الشك لكنه في ( الفقيه والهداية ) على المشهور لكن ( موثقتي ) محمد وابن أبي يعفور دالتان على خلاف ما عليه الاصحاب ومثلها رواية أبي بصير وقد تأولها الاستاذ في شرحه بتأويلات قريبة ( الثالث ) انه اذا كان قد فرغ وانصرف عن حاله لم يلتفت الى الشك كذا قال في ( المنهى ) ثم قال وهو اجماع وفي ( الايضاح ) نقل الاجماع أيضا وفي ( التذكرة ) نسب الخلاف الى الشافعي وفي ( شرح المفاتيح ) انه ادعى عليه الاجماع لكنهم اختلفوا في معرفة الفراغ ( فنهى ) من قال انه الفراغ من الوضوء فلو فرغ منه وان بقي في محله لا يلتفت وان التقيد في الاخبار بالقيام والصبرورة الى حال أخرى انما خرج مخرج الغالب لان الغالب ان المتوضي يقوم من محله أو يتشاغل بحالة أخرى فالحال التي يتلافى المشكوك فيها عندهم عبارة عن حال الاشتغال بالوضوء ولعل المصنف هنا أراده وبه صرح في ( نهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض والمسالك والمقاصد العلية والمدارك ) واستظهره في ( رياض المسائل ) وحمل الاخبار وعبارات قدماء الاصحاب على الخروج مخرج الغالب وفي ( الروضة والمدارك ) انه اجماعي ( قال في المدارك ) وأما عدم الالتفات الى الشك في شيء من أفعال الوضوء بعد الانصراف من أفعاله وان لم ينتقل عن محله فاجماعي ومثله قل في ( الروضة ) ونسبه في ( مجمع الفائدة والبرهان )

الى ظاهر الاصحاب لكنه توقف فيه وفي (المدارك) بعد ان اختار ما ذكرناه عنه وقتل الاجماع (قال) وقد يشكل مع تعلق الشك بالمضوء الاخير لعدم تحقق الاكمال والاحوط تداركه قبل الانصراف ومنه الجلوس وان لم يطل زمانه على الاظهر انتهى (وقد يقال) ان الظاهر تحقق الاكمال بمجرد ان يجد نفسه غير مشتغل بافعال الوضوء بعد يقين التلبس به فحينئذ لو طرأ الشك لم يعتد به لكن الاستاذ في (حاشيته) قطع بتعين التدارك لعدم الامتثال بدونه قطعاً وعرفه ويأتي عن (كشف اللثام) ماله نفع في المقام (ومنهم) من ظهر منه ان الفراغ هو القيام أو طول الجلوس فالحل الذي يتلافى فيها عبارة عن البقاء في موضع وضوئه الى ان يقوم او يتشاغل بأمر آخر، لم يطل القعود كما هو ظاهر (الفتية والهداية والمقنعة والمراسم والوسيلة والسرائر والذكرى) وأظهرها (في الذكرى) حيث قال ولو اطال القعود فليظاهر التحاقه بالقيام ومثله ما في (الدروس) قوله ولو من محله ولو تقديرًا لم يلتفت واضعها ما في (المراسم والوسيلة) قال فيها أوتيت في الوضوء بعد ما قدمه وفي (السرائر) لو كان العارض بعد فراغه وانصرافه من مغتسله وموضعه لم يعتد بالشك والغاوة وعدة (الهداية) بعد قيامه عن مكانه وعبارة المصنف هنا لا تأباه كغيرها وقد علمت ان المولى الاردبيلي توقف وربما ظهر من (نهاية الاحكام) احتماله لقوله الظاهر تعليق الاعادة وعدمه مع الشك في بعض الاعضاء على الفراغ من الوضوء وعدمه لاعلى الانتقال عن ذلك المحل وقوله الظاهر ربما يظهر مما ذكرنا (وقال في كشف اللثام) عندي ان الانتقال وحكمه كجلوس يعتبر في الشك في آخر الاعضاء دون غيره وفي (شرح المفاتيح) بعد ان ايد القول الاول اكمل تأييد وسبب فساد اندراط القيام الى الضرورة من الدين قول ان الثاني أحوط خروجاً عن خلاف (لذكرى) ونسب اطال الله تعالى بقاء القول الاول الى اكثر من نسبنا الى ظاهره القول الثاني وقد عرفت عبارات بعضهم يظهر منه انه لحظ عبارات آخر غير ما لحظنا هذا وقد صرح المولى الاردبيلي ان عدم الالتماس الى الشك فيه وتركه رخصة لانه يحرم فعله ويحتمل الثاني كما أشار اليه بعضهم بعبارة المصنف خبر نفسه في احدهما وفي (نهاية الاحكام والدروس والبيان وارشاد الجعفرية والمقام في العلمية) ان الشك في اليه كالتك في بعض الاعضاء وقربه (في الذكرى) واستند في ذلك الى انها فعل من افعال الصلاة (فات) والمصنف في (نهاية الاحكام) يذهب الى انها شرط في الطهارة وقتل على ذلك الاجماع في (المنهاج) وغيره وقضية ذلك ان الشك في الشروط كالشك في الاعضاء لكن قضية احتياجهم في الاعضاء قصرهم لحكم عليه عليه فظهر ثمة النزاع في ان النية شرط أو جزء وقد انكر التمرة في (لذكرى) وفي (السرائر) مناهية الاحكام (لذكرى) (وجامع المقاصد والمدارك وحاشيته وشرح المفاتيح والحدائق) ان كثير الشك ككثير السهو في الصلاة للمسر والخرج والرجوع في الكثرة الى العرف كما في (جامع المقاصد) مع احتواه لثلاثة وثلاث وان كان الشك في بعض أعضاء الغسل فان كان في غير الاخير لم يلتفت اذا انصرف عنه وان لم ينتقل من مكانه لم يبي جعفر عليه السلام في (صحيح) زواره اذا تكلم وكانت له آلة وهو في صلاته مسح عليه وان كان اثنين رجع فعاد عليهما أي بعض ذراعه أو بعض جسده لم يصب بله فان دخله الشك فقد دخل في الصلاة فليص ولا شيء عليه فتأمل في دلالة وان كان في الاخير وكان الغسل مرتبة لم يعتد به لاقفه في به وان انتقل عن حاله للاصل من غير معارض كذا قال في (كشف اللثام) وفي (تذكيرة) لو شك في شيء من أعضاء الغسل بعيد عليه وعلى ما بعده ان كان في مكان أو حدد لا ينتقل بخلاف الوضوء.

ولو ترك غسل أحد المخرجين وصلى أعاد الصلاة خاصة وإن كان ناسياً أو جاهلاً بالحكم ويشترط طهارة محل الأفعال عن الخبث لا غيره ولو جدد ندباً وذكر إخلال عضو من أحدهما أعاد الطهارة والصلاة وإن تعددت على رأي ولو توضأ وصلى وأحدث ثم توضأ وصلى أخرى ثم ذكر الإخلال المجهول (متن)

لقضاء العادة بالانصراف عن فعل صحيح وإنما يصح هناك لو أكمل الأفعال للبطلان مع الإخلال بالموالاتة بخلاف الفصل انتهى (ثم قال) فيها أيضاً وفي المرتس ومن عادته التوالي أشكال من الالتفات إلى العادة وعدمه (انتهى) فقد استشكل فيها في المرتس والمعتاد كما استشكل هنا وهذا مما يؤيدان أشكاله هنا إنما هو فيهما فقط لافي الوضوء كما صرح في (الإيضاح) وظاهر (جامع المقاصد) وعن بعض فوائد الشهيد أن الأشكال في المعتاد خاصة وعن بعض فوائده أيضاً أن هذا الأشكال لا يتوجه لانه أن حصل ظن الإيقاع بى عليه والا فلا فرق بينه وبين غيره (ورده في جامع المقاصد) بأن العادة تشر الظن إلا أن العمل بمطلق الظن ليس بمطرد بل المعتبر ما أقامه الشارع مقام العلم وفي (كشف اللثام) أن الأشكال حقيقة في اعتبار هذا الظن وفي (حاشية الإيضاح) عن أملائه أن الأصح عدم الالتفات فيهما كما هو خيرة (جامع المقاصد) وقال في (التذكرة) والتيمم مع اتساع الوقت أن أوجبنا الموالاتة فيه فكأن الوضوء والافكاك الفصل وقال في (جامع المقاصد) أن التيمم كالوضوء وفي (كشف اللثام) وفي حكم (اعتبار خ) الموالاتة إيقاع المشروط بالطهارة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولو ترك غسل أحد المخرجين الخ﴾ تقدم الكلام في هذا في الفروع التي ذكرها المصنف في آخر المقصد الأول ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿ويشترط طهارة محل الأفعال عن الخبث﴾ إلا إذا لم يمكن التطهير وقدم الكلام في ذلك في مبحث الجائر وفي الفروع التي ذكرها المصنف في آخر المقصد الأول أيضاً وسيأتي له تمة أن شاء الله تعالى في آخر مبحث التيمم وقد تقدم أيضاً في أول مباحث الجيرة قل الأقوال في أنه هل يكفي ماء واحد أولاً بد من مائتين أي غسليْن وسيأتي تمام الكلام في بحث غسل الجنابة وهل يشترط اباحة المكان والماء الأكثرون على اشتراط ذلك ولم يشترط التحقق اباحة المكان وكذا صاحب (المعالم) وتلميذه الشيخ نجيب الدين وكذا يشترط طهارة الماء وطهوريته كما هو مذهب الأكثر أيضاً وظاهرهم كما هو صريح بعضهم أنه لا فرق في ذلك بين العامد والناسي وجاهل النجاسة وظاهر صاحب (المعالم) كما هو صريح تلميذه أنه لو توضأ بالنجس جاهلاً به أجزاءه وقد تقدم الكلام في ذلك كله ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿ولا يشترط غيره﴾ أي لا يشترط في صحتها طهارة غير محل الأفعال من الأعضاء أجمعاً كما في (نهاية الأحكام والدلائل) وغيرهما كما سلف في آخر المقصد الأول وقد قلنا هناك عبارة (المقنع) التي فيها أنه يعيد الوضوء إذا توضأ قبل الاستنجاء فيجي على ذلك الاشتراط إلى آخر ما مر ﴿قوله قدس الله روحه﴾ ﴿ولو جدد ندباً وذكر إخلال عضو من أحدهما أعاد الطهارة والصلاة وإن تعددت على رأي﴾ قد تقدم الكلام في المسئلة مستوفى في الفرع الثامن من الفروع التي ذكرها في الفصل الأول من المقصد الرابع في الوضوء فليراجع وقد سلف لنا هناك النقل عن (المنتهى) أن له فيه شكاً وهو أنه قد يقن الطهارة وشك في بعض

اعادهما مع الاختلاف عدداً بعد الطهارة ومع الاتفاق يصلي ذلك العدد و ينوي به ما في ذمته (متن)

أعضائها بعد الانصراف فلا يلتفت الى آخر مامر وفي ( لايضاح ) ان المسئلة مبنية على الاقوال فكل من قال بالاكفاء بنية التمرة صحح الصلاة الواقعة عقيب الطهارتين دون التخللة بينهما وكل من قال بعدم الاكتفاء بها وشرط الاستباحة أوقف الحدث أوجب الاعادة مطلقة ومن اكتفى بالوجوب أو الندب كأبي القاسم بن سعيد أوجب الاعادة ان كانت إحدى الطهارتين واجبة وان كانتا مندوبتين لم يعد ومثله قال في ( جامع المقاصد ) الا انه ذكر أربع صور لا تجب فيه الاعادة على ما يذهب اليه المحقق ( احداها ) ما ذكره الفخر ( والثانية ) ان تكون الطهارتان معاً حنتين الاولى للفرض والثانية للنذر ( الثالثة ) ان تكون احدهما واجبة والاخرى مندوبة ( الرابعة ) ان لا يكون المصنف في قوله ندبا قل انه مستدرك لان التحديد وحواليه يعاقب به بعض هذه الامكالم كما نذرتم ناقشه في قوله وان تعددت قل لان العطف بان الوصلية يكون للمرد لاخفى وهذا ليس باخفى فلو قل وان وقعت بالطهارتين كان أولى بقوله قدس الله تعالى روحه به ( اعادهما مع الاختلاف عدداً بعد الطهارة ) هذا الفرع ذكره الشيخ في ( المبسوط ) ووافقه عليه جماعة ونأمل فيه المصنف في ( المنتهى ) فنه قل والشك والايثار فيه كما سبق بقوله قدس الله تعالى روحه به ( ومع الاتفاق يصلي ذلك العدد وينوي به في ذمته ) كما في ( النرائع المفترقة والاسد والندوة ) ( والمختلف والبن والدوس وجمع المصدوحاتبة التراجع ونسك ) وهو قول معظم الاصحاب كما في ( المدارك ) ومذهب لاكثرهم في ( جامع المصنف ) وطلق في ( المسئلة ) اعادة الصلوات وهو مذهب التمي ولخبي كما في ( لايضاح وجامع المصنف والمدرك ) وهو في كسب اللام ان القاضي ابن سعيد أطلقه كاشيخ في ( المبسوط ) ونأمل في ( المسئلة ) في اجراء الوحدة بعد ان نسه الى معظم كما عرفت ( وقل في حاشية المدرك ) وهو المصنف يجوز لاطلاق لمن نسي فريضة مجبولة من خمس والعلة في الجميع واحدة فعل المصنف متيقن بالتمتع له لاجمع المبرك بان من قل بخمس قل هذا بالصلايين ومن كفى ثلاث هناك اكتفى به حذو ( قال ) ان يمكن ان يتمسك به من أول الامر من دون توسيط تنميج الملة لكن لا بد من التأمل في ذلك لاجماع ( ثم قل ) يشكل الامر ( ١ ) من جهة الجبر والاختفت على القول بوجوبه كما هو المشهور انتهى ( ٢ ) في جامع المصنف هذا حكم الصلاة وحكم الطهارة فبوجه رجوع الى متين الطهارة الحدث مع الشك في النية في ( لاعلم ) ان المصنف ذكر هذا صوراً له وذلك لانه اذا تعدد الوضوء لم يجز ان يقع كل وضوء بعد حدث تعددت الصلاة ووقعت كل صلاة بوصوهم ذكر المكاف اخلال عضو فما ان يكون الاخلال من طهارة واحدة أو من طهارتين فان كان الاول فما ان يكون الشك في طهارة في صلاتين وفي طهارة متصولة دون طهارة فاما ان يكون الترك من الطهارتين مع الشك في صلوته في صلوته من فريضة من فريضة من فريضة من فريضة ( ١ ) وأورد عليه أيضاً انه يجب عليه الجزم في النية مع لامكان فلا تجري النية لمرودة وهذا لا يرد على المورد في المسئلة المتفق عليها وقد حكموا فيها بتحديد بين الجبر والاختفت ( منه )

ولو كان الشك في صلاة يوم اعد صباحاً ومغرباً واربعاً والمسافر يجتزي بالثنائية والمغرب ولو كان الاخلال من طهارتين اعد اربعاً صباحاً ومغرباً واربعاً مرتين والمسافر يجتزي بالثنائيتين والمغرب بينهما والا قرب جواز اطلاق النية فيهما والتعيين بثالثة ويتخير بين تعيين الظهر والعصر او العشاء فيطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب وله الاطلاق الثاني فيكتفي بالمرتين ولو كان الترك من طهارتين في يومين فان ذكر التفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات وان ذكر جمعهما في يوم واشتبه صلى اربعاً (متن)

على الترتيب فالاولى مانحن فيه وهو ان الاخلال من طهارة واحدة والشك في طهاري صلاتين والصلوات انما ان تختلفا عدداً أو تتفقا كما مريانه - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿لو كان الشك في صلاة يوم اعد صباحاً ومغرباً واربعاً﴾ يريد انه لو اخل بمضو من طهارة واحدة ووقع الشك في طهارات صلاة يوم فانه يعيد ثلاث صلوات كما في (المنهى والتذكرة وجامع المقاصد) وفي (المبسوط) نص على انه يعيد الخمس (قال في الذكرى) والعجب ان الشيخ افق في (المبسوط) بان من فاتته صلاة لا يعلمها بعينها يجزى به ثلاث صلوات مع ايجابه الخمس هنا ولا فرق (انتهى) (١) وفي (جامع المقاصد) ونجب اعادة الخمس على قول أبي الصلاح وابن زهره وفي (كشف اللثام) انه يصلي اربعاً عاماً في ذمته من غير ترديد وهو أيسر وربما كان أحوط أو مع التردد بين الرباعيات الثلاث وهذه هي الصورة الثانية كما في (جامع المقاصد) - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ولو كان الاخلال من طهارتين اعد اربعاً صباحاً ومغرباً واربعاً مرتين والمسافر يجتزي بالثنائيتين والمغرب بينهما والا قرب جواز اطلاق النية والتعيين فيأتي بثالثة ويتخير بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء فيطلق الباقيتين مراعيًا للترتيب وله الاطلاق الثاني فيكتفي بالمرتين﴾ هذه العبارة من مشكلات عبارات (القواعد) وقد تصدى جماعة من الفضلاء لحلها ونحن نذكر أولاً عبارات المصنف في غير هذا الكتاب في هذا الفرع ثم نقل ما فهمه الفضلاء منها فنقول (قال في التذكرة) مانصه لو توضأ للخمس خمساً عن حدث وتيقن الاخلال المجهول من طهارتين اعد اربعاً صباحاً ومغرباً واربعاً مرتين فله اطلاق النية فيهما والتعيين فيأتي بثالثة ويتخير بين تعيين الظهر والعصر والعشاء فيطلق بين الباقيتين وله الاطلاق الثاني فيكتفي بالمرتين وقال في (المنهى) لو صلى الخمس بوضوء متعدد بمدد هاتيقن الحدث عقيب احدى الطهارات (قال في المبسوط) يعيد الخمس ويمكن القول باعادة ركعتين واربعاً وثلاثاً كالتاسي لفريضة مجهولة من يوم لو كان مسافراً كفاه اثنتان وثلاث وكذا لو ظهر للخمس عقيب حدث وتيقن الاخلال المجهول وهذا الاخير محل الشاهد وفيه اجمال كما ترى وقد تعرض الفاضل السيد عميد الدين لحل عبارة الكتاب واعترض عليه المحقق الثاني بما يأتي الاشارة اليه والفاضل البهائي صنف في ذلك رسالة ونحن نقل الرسالة أولاً لاشتمالها على جملة من كلامي الفاضلين المذكورين (قال) بمد الخطبة

(١) وقال في الذكرى أيضاً ان الشيخ عول على رواية علي بن اسباط فيمن نسي صلاة من صلاة يوم ولم يدر أي صلاة هي أنه يصلي ركعتين وثلاثاً واربعاً (منه)



وقيل العبارة مانصه في العبارة يعني قول المصنف أعاد أو بما تغليب (١) 'العلماء في الحقيقة اثنان لأن راجع وله (٢) في الأربع التي تقاد مرتين من حيث الاطلاق والتعيين طرق أربعة أشهرها ما سيذكره المصنف طاب ثراه آخرها وهو ان يطلق الاولى بين الظهر والعصر والاخرى بين العصر والعشاء وسبب التعرض للعصر ثانيا جواز كون الفائت هي مع الظهر فيختص به الاولى وعلى هذا فتبرأ ذمته على كل من الاحتمالات العشر الصبح مع احدى الأربع أربع والظهر مع احدى الثلاث سبع والعصر مع احدى العثاين تسع والمغرب مع العشاء يوم تلك عشرة كاملة والمسافر لا يحتاج في تحصيل البراءة الى أربع بل يجتزي بثلاث تماثل ما عدا المغرب من صلاته فيأتي بأشئتين ولا بد في كل من رغب في الحاضر وثانيتين المسافر من توسط المغرب بينهما ليحصل الترتيب (اما الحاضر) فلا حرج لفساده مرة واحدة ثم انه أحد ظهره مع مغربه فلا بد من تأخره باعيتيه عن مغربه على الاول وتقديره على الثاني (واما المسافر) فلجواز فساد كل من الثلاث التي قبل مغربه أو مغربه مع عشاءه فلذا قول قدس سره والمغرب بينهما أي بين كل من رغب في الحاضر وثانيتين المسافر لا يحتاج في إطلاق في الاولى بين الصبح والظهر والعصر وفي الاخرى بين الظهر والعصر والعشاء وسبب التعرض لهذا ثانيا جواز كون الفائت الصبح مع احدى الظهرين وحيث تبرأ ذمته على كل من الاحتمالات العشر كما يظهر 'أني تأمل' . قرر ان الحاضر يأتي برأيتين والمسافر بثانيتين رديين كبقية الاطلاق والتعيين في كل منهما مذكور للحاضر طرقا أربعة ولم يتعرض المسافر لظهور حاله بالمعية أدنى التفات (الطريق الاول) لا إطلاق فيه ثلاثيا في الاولى وثانيا في الثانية (الثاني) تعيينهما (الثالث) تعيين أحدهما بالطلاق لا في (الرابع) إطلاقهما إطلاقا ثانيا كما قلناه أولا فأتدلى الطريق لا قبل بقوله ولا قرب جواز ما لا في اثنية فيما أي في رغبتي الحاضر فيطلق في الاولى إطلاقا ثالثيا بين الظهر والعصر والعشاء . لجواز كون الفائت الصبح مع كل منهما وفي الثانية ثانيا بين العصر والعشاء . لجواز كونه الظهر والعصر فيصرف الى الظهر وفائدة الاطلاق الثلاثي كونه أقرب الى تعجيل البراءة لزمه وهو أمر مطلوب وسبب اعادته بتضييق القضا (بيان ذلك) انه إذا أطلق لاولى ثلاثيا ثم صلى المغرب فقد تبرأت ذمته على سنة احتمالات قبل الايمان باثنية كون الفائت الصبح مع احدى الأربع وكذا بالمغرب مع احدى الظهرين اما لو أطلقها ثانيا بين الظهر والعصر كما قلنا أولا ثم صلى المغرب فمات تبرأ ذمته على خمسة احتمالات (٣) ويبقى السادس وهو كون الفائت الصبح مع العشاء الى أن يأتي بأشئتين ولعل هذا هو النكتة في تقديمه هذا الطريق على باقي الطرق وأشار الى الطريق الثاني بقوله والتعيين بالجلد عطلة على إطلاق أي جواز التعيين في كل من الرباعيتين لا بالنصب على المفعول معه كما قرره الشارح لمحقق الشيخ علي الماسبحي وهذا الاختار التعيين فيما (٤) يأتي بثانيتين لاحتمال كون الفائتة من غير ما أتى به ولا بد من كونها معينة واما الطريق الثالث وهو ان يعين احدى الرباعيتين ويطلق الاخرى فقد أشار اليه بقوله ويتخير بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء فيطلق الرباعية بعد تعيين الاولى لاحدى الثلاث بين الباقيتين من الثلاث المذكورة

(١) لعله يريد الإشارة الى ما عرفوا به الاعادة من انها فعل العبادة ثانيا لا احتمال الاولى على خلل (حاشية) (٢) أي للمصنف في قوله أو بما مرتين (منه) (٣) وهي كون الفائت الصبح مع احدى الظهرين والمغرب أو أحد من الظهرين مع المغرب (منه) (٤) يريد ان قوله فيأتي تفريع على التعيين لا على الاقرب وما في حيزه كما قرره الشارح المحقق (منه)

مراعيا للترتيب فبطلها بين العصر والمساء مع تعيين الظهر وبين الظهر والمساء مع تعيين العصر وبين الظهر والعصر مع تعيين المساء (١) وعلى التقديرات الثلاثة يأتي بثلاثة معينة للمساء في الاولين ومطلقة بينها وبين العصر في الاخرى فاذا عين احدهما للظهر أطلق الاخرى بين العصر والمساء ثم صلى المغرب فيكون قد حصل ثمانية احتمالات قبل صلاة المساء الصبح مع كل من الاربع والظهر مع العصر أو مع المغرب والعصر مع المغرب ويبقى له احتمالان من العشرة هما المساء مع كل من العصر والمغرب فاذا صلى المساء حصلها واذا عينها للعصر أطلق الاخرى بين الظهر والمساء ثم يأتي بالمعينة ثم بالمغرب فيكون قد حصل بذلك سبع احتمالات الصبح مع كل من الاربع والظهر مع العصر أو مع المغرب والعصر مع المغرب ويبقى له ثلاثة هي الظهر أو العصر أو المغرب أو المساء فيأتي عليها اذا صلى المساء واذا عينها للمساء أطلق الاخرى بين الظهر والعصر ثم صلى رابعة بين العصر والمساء ثم المغرب فيكون قد حصل بذلك تسعة احتمالات الصبح مع كل من الاربع والظهر مع كل من الثلاث والعصر مع كل من العشائين ويبقى له صورة واحدة هي مع المغرب مع المساء فاذا صلى المساء أتى عليها وثمرة الاطلاق في هذه الصور مع تحقق الاتيان بالخمس تعجيل تفرغ الذمة على نهج ما سبق لحصوله بالاربعة على ثمانية احتمالات في الاولى وسبعة في الثانية وتسعة في الثالثة ولو عين الاربع لم يحصل بها الا على ستة احتمالات ويبقى له أربعة الى ان يأتي بالمساء هذا حكم الحاضر (وأما المسافر فان عين الصبح) أطلق (٢) الثانية بين الظهر والعصر والمساء ثم صلى المغرب ثم أتى بثنائية مطلقة بين العصر والمساء لا معينة للمساء كالحاضر لجواز فساد الظهر والعصر فتختص الثنائية الثانية بالظهر (وان عين الظهر) أطلق في الثانية التي قبلها بين الصبح والعصر ثم أتى بالظهر ثم بالمغرب ثم بثنائية مطلقة بين العصر والمساء (وان عين العصر) أتى قبلها ثنائية مطلقة بين الصبح (٣) والظهر ثم أتى بها ثم صلى المغرب ثم بثنائية مطلقة بين الظهر والمساء (وان عين المساء) أتى أولا ثنائية مطلقة بين الصبح والظهر والعصر ثم بأخرى بين الظهر والعصر والمساء ثم يأتي بالمغرب ثم بالمساء وفائدة هذه الاطلاقات لاتكاد تخفى بعد امر (وأما الطريق الرابع) وهو ما ذكرناه أولا فقد اشار اليه بقوله وله اي للحاضر (٤) الاطلاق الثاني في كل من الرباعيتين بأن يطلق الاولى بين الظهر والعصر الثانية بين العصر والمساء كما قلناه وحينئذ لا يحتاج الى الاتيان بالثالثة فيكتفي بالمرتين كما في الطريق الاول (ووجه) ما استقر به المصنف رحمه الله من تخير المكلف بين هذه الطرق الاربعة ان كلا منها طريق الى براءة الذمة والبالغ في ذلك ابو الصلاح وابن زهرة حيث اوجبا التعيين ولم يجوزا الاطلاق محتجين بعدم جواز التردد في النية مع امكان الجزم هذا (واعلم) ان الشارح المحقق الشيخ علي قدس سره نزل عبارة الكتاب على بيان الطريق الثالث والرابع فقط وجعل الوجوه الثلاثة الاول وجها واحدا للجمع بين الاطلاق في احدهما والتعيين في الاخرى فأوجب ان يقرأ التعيين بالنصب في قول المصنف والاقرب جواز اطلاق النية فيهما والتعيين على انه مفعول معه والواو بمعنى مع لا عاطفة وجعل قوله ويتخير الى آخره من

- (١) جوز الشارح الشيخ علي طاب ثراه اطلاقها فيما بين العصر والمساء كما سيجيء (منه) (٢) ولا يتعرض في هذا الاطلاق للمساء لعدم امكان كونها اول الفاتنتين كما هو الظاهر (منه) (٣) قد حصل بذلك ستة احتمالات وبقي له اربعة الظهر مع العصر او مع المساء والعصر والمغرب مع المساء (منه) (٤) قلت واما المسافر فان اطلق الثانية لم يكن له بد من ثنائيتين اخريتين (منه)

(١) وايضا لو كان مرد المصنف، ذكره لي يكي لله وفي قوله، يتحو محل الـ الى سب متغير  
بالقضاء التفرعية كما تقتضيه اللمحة العربية (منه عفي عنه) (٢) لا يعمد الى يعود الى الكتاب من حيث  
هو لا باعتبار الاطلاق ولا التمين (منه)

الثلاثي كما ذكرناه فلا ثم انه على تقدير تعيين احدى الرباعيتين والاطلاق الاخرى لابد من الاتيان بثلاثة معينة للعشاء ان عين الظهر أو العصر ومطلقة بينهما وبين العصر في الثالثة ان عين العشاء كما ذكرناه وليس في العبارة تعرض لذلك والشارح المحقق اعلا الله تعالى مقامه لم يوجب التعيين في الثالثة وخير بينه وبين الاطلاق بين العصر والعشاء مطلقاً (١) وادعى ان المراد في العبارة هو الاطلاق المذكور فانه قال ولا يتعين عليه في الفريضة الثالثة اطلاق ولا تعيين وان كان المراد في العبارة هو الاول حيث قال أي المصنف فيطلق بين الباقيتين أي الفريضتين الباقيتين بعد معينة من الرباعيتين او الثنائيتين بضميمة الثالثة (أقول) لا يخفى على المصنف ان العبارة بمزلة عن هذا الحل وان المراد من الباقيتين من الثلاث أعني الظهر والعصر والعشاء كما هو الظاهر المتبادر وان العبارة غير دالة على الثالثة مطلقة أو معينة بل هي فيها معطوية الذكر رأساً ولو كان مراد المصنف ما ذكره لكان حقه ان يقول فيطلق في الباقيتين لا فيطلق بين الباقيتين فانه صريح في المعنى الذي قلناه اولاً كما لا يكاد يستتر على أحد وايضا فاطلاق الحاضر الثالثة بين العصر والعشاء فيها اذا عين الظهر أو العصر لا غاية له أصلاً لان العصر قد برئت ذمته منها بالاطلاق السابق فكان ذكرها عبثاً محضاً كما لو صلى الظهر معينة ثم أطلق بينها وبين العصر والمعجب انه شنع على السيد الفاضل عميد الدين رحمه الله في قوله في شرحه بالاطلاق الثلاثي في رباعيتي الحاضر وقال انه اغفل الفائدة فيه أصلاً ثم انه وقع ههنا فيما شنع به عليه نفسه وأيضاً فقد قرر قدس سره ان العبارة شاملة لحكمي الحاضر والمسافر مع ان المسافر يتعين عليه الاطلاق في الثالثة كما عرفت ولا يجوز له التعيين لعدم براءة ذمته به والله ولي التوفيق انتهى ما افاد الفاضل المقدس البهائي قدس الله تعالى نفسه (وقد ذكر) الفاضل الهندي طاب ثراه في قول المصنف والاقترب جواز الاطلاق فيهما والتعيين وجوهاً (الاول) ما ذكره أخيراً من ان ضمير فيهما عائد على الحاضر والمسافر او الحاضر والسفر فيفهم من العبارة جواز اطلاق احدهما وتعيين الاخرى كما اذا جمعت الواو في والتعيين بمعنى مع (الثاني) ان الضمير عائد الى الرباعيتين كليهما فيكون المراد ان الاقرب جواز الاطلاق الثلاثي في الرباعيتين كليهما والرباعي في الثنائيتين وهذا الوجه أول من ذكره السيد الفاضل عميد الدين كما عرفت (ورده) الشهيد في (الذكرى) بانه لو ذكر الظهر في الرباعية بعد المغرب فلفظ لان الظهر ان كانت في الذمة قد صلاها فلا فائدة في ذكرها (ثم قل) والظاهر انه غير ظاهر لانه أتى بالواجب فلفظ الزيادة ثم انه احتمل البطالان لانه ضم ما يعلم اتفاؤه من السببين فهو كالتردد بين النافلة والفريضة قال بل أبلغ لان الظهر في حكم صلاة غير مشروعة للنهي المشهور عن النبي صلى الله عليه وآله من انه لا يصلي صلاة واحدة في اليوم مرتين وواقفه على ذلك الفاضل الكركي والهندي (قال في كشف اللثام) وايضاً لا يصح الاطلاق الرباعي في الثانية الاولى لعدم صحة العشاء لانها ابن كانت فاتت فبعد أخرى (الثالث) ان الضمير عائد الى رباعية الحاضر وثنائية المسافر قل فيجوز الاطلاق فيهما والتعيين ولا يتعين الاطلاق بناء على توهم انه لا مجال للتعيين لعدم القطع بما يمينه لان القطع اما يعتبر عند الامكان مع امكانه للوجوب من باب المقدمة كما لا يتعين التعيين كما قاله الشيخ ومن تبعه قال ويحتمل تعيين الاطلاق كذلك ومنع الوجوب من باب المقدمة وامكان القطع بالاطلاق عما في الذمة فدفع بهذا الكلام ما يتوهم مما تقدمه من تعيين الاطلاق (الرابع) ان الضمير عائد الى الرباعيتين كليهما

وتظهر الفائدة في تمام احد اليومين وتقصير الاخر حتما او بالتخير فتزيد ثنائية ( حتماً فتزيد ثنائية او بالتخير خل ) ووجوب تقديم فائدة اليوم على حاضره لا غير ( متن )

( قال ) فالمراد ان الاقرب جواز الاطلاق في الر باعيتين كليهما والتمين فيهما وكذا في الثائنتين ولا يتعين التمين في الاخيرة منهما بناء على تأخير المتأخرة عن المغرب للعشاء فانه لا ينافي جواز الاطلاق والاصل البراءة من لزوم التمين ولان انحصارها فيها يصرف اليها الاطلاق على ان تعين للعشاء انما هو على تقدير فوات المغرب والعشاء وهو يجوز كون الفاتت الظهر والعصر قال راعية الاولى تصرف الى الظهر فلو عين الثنائية عشاء بقيت العصر في الذمة ولم جوز التمين فيهما اندفع الوهم السابق أيضاً أي وجوب الاطلاق الذي قد يوهمه الكلام السابق انتهى ( ويعلم ) ان الشهيدين في ( الذكرى والروض ) احتمالاً فيما لو عين احدهما واطلاق الاخرى البطلان لعدم استفادة رخصة به وعدم انتقاله الى أقوى الشئين وضعفه في ( كشف اللثام ) والصحة لبراءة الذمة بكل منهما منفرداً وكذا مصححاً ( ثم قال في الذكرى ) والحق انه تكلف محض لفائدة فيه فلا ينبغي فعله وبذلك قطع في ( كشف اللثام ) وقد سلف ما ذكره البهائي في المقام وظاهر المصنف انه عند تعيين احدهما يتعين عليه الاطلاق بن القبين حيث قل فيطلق ونعله أراد انه يجوز له الاطلاق بينهما كما اشار اليه في ( كشف المزم ) واحتمل فيه زيادة على ما ذكره البهائي انه اذا عين الظهر لم يكن له الا فعل باعيتين أخريين معبوتين العصر والعشاء اي ما مغرب لتعين ما قبل للمغرب للعصر وما بعده للعشاء واذا عين العصر لم يكن له الا رعية أخرى بعد المغرب معينة للعشاء . . . . . بقوله قدس الله تعالى روحه . . . . . في وقتها المندة في تمام احد اليومين وتقصير الاخر حتماً فتزيد ثنائية ﴿ في فزيد ثنائية على الاربع بعد المغرب فبمضي خمساً ثنائية مرددة بين الثلاث السابقة على المغرب ثم راعية مرددة بين الظهريين ثم معر ثم رعية مرددة بين ما عدا الصبح ورعية مرددة بين العصر والعشاء ولا مبالاة بتقدير التمهيد هذا على الرعية اذها بخلاف ما قال المغرب فانه يجب تقديم الثنائية قد جرح في ( جامع المقاصد ) فان المصنف قال . . . . . بقوله قدس الله تعالى روحه . . . . . في ( التخير ) بين العصر واللائمة . . . . . التحير في احدهما فيلزمه حكم اختياره في المقصود ( قال في كشف اللثام ) وكذا لما ذكر في خبر . . . . . حيث لم يعلم من ( الكنز ) الا كفه . . . . . ان لم يتخير قال ونعله أراد الشك واحتمل . . . . . في المقصود . . . . . بقوله قدس الله تعالى روحه . . . . . في وجوب تقديم فائدة اليوم على حاضره لانه ﴿ في ( وال في جامع المقاصد ) التقدير وتظهر فائدة لاستدراكه أيضاً في وجوب تقديم فائدة اليوم على حاضره على القول به كما هو رأي المصنف اذ لو قبل اتساع المحصة في فائدة اليوم معناه لم يكن فوات كون الفاتت من يومه او أمس فيتخير لا يمكن كون الخلل من زيادة لاختصاصه يصلي المغرب . . . . . أداء لعدم يقين البراءة منه وينبغي باقياً متى أراد وعلى القول لمصلحة المحصة يجب عليه . . . . . على كل حال وان لم يتذكر الا بعد فوات اليومين . . . . . في ( كشف اللثام ) قال المحقق . . . . . ان يكون الشك في وقت العشائين او العشاء لآخرة من اليوم الثاني واختار وجوب تقديم فائدة اليوم على حاضره لان الاشتباه بين اليومين يفيد عدم فعل العشائين والاعتناء بسلامة نفسه لكنه قال ويحتمل افادته الجواز لاصل البراءة من الترتيب . . . . . يمكن ان لا يكون عليه شيء . . . . .

ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات وكذا البحث لو توضأ خمسا لكل صلاة طهارة عن حدث ثم ذكر تخلل حدث بين الطهارة والصلاة واشتبه ولو صلى الخمس بثلاث طهارات فإن جمع بين الرباعيتين بطهارة صلى اربعا صبحا ومغربا واربعامرتين والمسافر يجتزي بثنائيتين والمغرب بينهما ( متن )

في اشتغال ذمته بالقضاء ( ثم قال ) ويدفع الاحتمال بتوقف أدائها على العلم ببراءة الذمة من فائتة اليوم ويقوى على المواصلة مطلقاً وأما على المضايقة مطلقاً فلا فائدة للاشتباه بخصوصه واحتملا تعلق قوله لا غير بقوله تظهر الفائتة أي انما تظهر الفائتة في هذه المواضع لا غير ( اذا عرف هذا ) فمع الحضور في اليومين يقضي صبحاً ثم رباعية عن الظهرين ثم مغرباً بين الاداء والقضاء ثم رباعية بين قضاء العصر وبين العشاء مرددة بين القضاء والاداء ومع السفر فيهما يصلي ثنائية عن الصبح والظهرين ثم مغرباً بين الاداء والقضاء ثم ثنائية بين الظهرين قضاء والعشاء مرددة ومع الاختلاف ثنائية كذلك ثم رباعية عن الظهرين ثم مغرباً مرددة ثم ثنائية بين الظهرين قضاء والعشاء مرددة ورباعية بين العصر قضاء والعشاء مرددة \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات ﴾ \* كذا ذكر في ( التذكرة والمنتهى ) من دون تفاوت لكنه في ( المنتهى ) قال قبل هذه العبارة ولولم يعلم هل هما ليومه أو ليومه وأمه وجب عن يومه أربع صلوات وعن أمه ثلاث ( انتهى ) وهو عين الجمل بالجمع والتفريق كما في ( كشف اللثام ) وتأول ذلك فيه بأنه لعله أراد وجوب الاربع ليومه اذا لوحظ وحده مع تحصيل يقين البراءة والثلاث لأمه كذلك وان اجزأه الست اذا اجتمع انتهى ( والوجه ) فيما ذكر المصنف رحمه الله من لزوم الثلاث عن كل يوم ان الطاهرتين ان كانتا مجتمعتين في يوم لزمه أربع وان كانتا متفرقتين لزمه ست فمع الجمل يتوقف تعيين البراءة على الاتيان بالاكثر هذا في المقيم وأما المقصر فيلزمه عن كل يوم اثنتان ومع الاختلاف يلزمه الاتيان بست أربع عن أحدهما وانتبتن عن الآخر \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ وكذا البحث لو توضأ خمسا الى قوله واشتبه ﴾ \* وكذا قال في ( التذكرة والمنتهى ) وذهب الشيخ والقاضي وابن سعيد الى ان الحدث المتخلل اذا كان عقيب طهارة واحدة من الخمس الى وجوب اعادة الصلوات الخمس كلها مع انهم نصوا على اكتفاء من فاتته احداهن بصبح ورباعية ومغرب \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ولو صلى الخمس بثلاث طهارات فإن جمع بين الرباعيتين بطهارة صلى اربعا صبحا ومغرباً وأربعا مرتين ﴾ \* كما في ( التذكرة والمنتهى ) الا إنه في ( المنتهى ) ترك اللام في الرباعيتين فدل على انها هنا للجنس والمعنى انه لو صلى الخمس بثلاث طهارات عن ثلاثة احداث فإن علم انه جمع بين الرباعيتين بطهارة فإن جمع بين الظهرين خاصة صلى اربعا صبحا ومغرباً وأربعا مرتين احدهما الظهر لانه لم تقته العصر الا بعد الظهر والاخرى بين العصر والعشاء وله فعل المغرب قبلهما والصبح بعد الجمع وفي البين كما في ( كشف اللثام ) \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ والمسافر يجتزي بثنائيتين والمغرب بينهما ﴾ \* لم يتعرض لهذا في ( التذكرة والمنتهى ) وهذا الحكم فيما عدى ما اذا جمع بين الصبح والظهرين أما فيه فلا بد له من ثنائية أخرى ولا ترتيب حينئذ بين المغرب وشي من الثنائيات كما في ( كشف اللثام ) \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \*



والا اكتفى بالثلاث وتجب الطهارة بماء مملوك أو مباح طاهر ولو جهل غصبية الماء صحت طهارته وجاهل الحكم لا يعذر ولو سبق العلم فكالعالم (متن)

﴿ولا اكتفى بالثلاث﴾ • كما في (المنهى والتذكرة) والمراد انه ان علم انه لم يجمع بين رباعيتين بطهارة اكتفى بالثلاث فان جمع بين الصبح والظهر وأفرد العصر بطهارة ثم جمع العائتين صلى صباحا ثم مغربا ثم أربعين عن الثلاث وان جمع بين الصبح والظهر ثم بين العصر والمغرب صلى صباحا ثم أربعين ثم مغربا وان اشتبه الامر بين الصورتين لزمته أربع لزم رباعيتين بينهما المغرب لتحصل البراءة على التقديرين وان احتمل جمعه بين الرباعيتين وعدمه فاشتبه عليه الامر من جميع الصور الست صلى الخمس كلها لاحتمال الثالثة فيجب تقديم رباعيتين على المغرب والرابعة والسادسة فيجب تأخير رباعية عنها ومنه علم وجوب الخمس بان علم الجمع بين رباعيتين واشتبه عليه بين الصور كل ذلك في الحاضر ولا حكم للمسافر هنا اذ لا بد له من الجمع بين ثابتين كذا قل في (كشف اللثام) وقال في (جامع المقاصد) فرع وجوب الجهر والاختفات في مواضع التعيين بالنسبة الى جميع ما تقدم بماله اما في مواضع الاطلاق فانه يتخير بينهما لعدم امكان الجمع ولا ترجيح • - نبي قوله قدس الله تعالى روحه عليه • •  
﴿ويجب الطهارة بماء مملوك أو مباح﴾ • والمأذون في استعماله مملوك بالاذن أو بالاستعمال فندفع ما في (جامع المقاصد) فلا تصح بالمغسوب اجراء الا ما قلناه في (الدلائل) عن الكافي وقوله هو مع انه نقل اجماع الاصحاب على البطالان كما تقدمت الاشارة اليه فيما اذا اشتبه الا • - المغسوب بغيره وقد قلنا هناك عن (نهاية الاحكام) انه لو سبق المباح الى المغسوبة لم يكن مغسوبا وعدها وعن (الذكرى) ان الاصح ان الماء المستنبط من الارض المغسوبة تبع لها واستشكل في (النهاية) في الاذن المتقدم وتأخير مع جهل المأذون (وجزم في كشف اللثام) بعدم الصحة لاقدامه على الغصب بزعمه • - نبي قوله قدس الله تعالى روحه عليه • • ﴿ولو جهل غصبية الماء صحت طهارته﴾ •  
بلا خلاف كما قلناه عن (الدلائل) فيما ساف ونص عليه في (التذكرة ونهاية الاحكام) ولا يشك في جفاف ما على الاعضاء لانه كاتالف كما لا ينع من صحة المعاقعة مع استصحابه وبالله قال الشيخ فوجب الدين في شرحه (وقول في المقاصد) ان الاولى خلاف ذلك فيهم • • يلزم من القول بماء غسل بعض الاعضاء اذ علم بالغصب في اثبات غسله لذلك العضو • • حقيق قوله قدس الله تعالى روحه عليه • •  
﴿وجاهل الحكم لا يعذر﴾ • تكليفيا كان الحكم كتحريم الغصب ووضعيا كبطالان الطهارة بالمغسوب ان قلنا ان الصحة والبطالان وضعيان وهذا الحكم مسلم عند الكل وعليه ذات الاخبار كما في (الفقه والحائرية) وقد عقد لذلك فائدة رد بها على المولى الارديلي وتلميذه واستشكل في (نهاية الاحكام) في جاهل الحكم وهو شامل لجاهل التحريم وجاهل البطالان وفي (التحريم) ان جاهل التحريم لا يعذر • • حقيق قوله قدس الله تعالى روحه عليه • • ﴿ولو سبق العلم فكالعالم﴾ • عند الطهارة غير الناسي كما هو ظاهر (التذكرة) والاقوى الصحة كما في (الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام) (والدلائل) وفي الاخير قيده بعدم التهاون المفضي الى النسيان

﴿ المقصد الخامس ﴾ في غسل الجنابة وفيه فصلان ( الاول ) في سببه وكيفيته الجنابة تحصل للرجل والمرأة بامرین انزال المني مطلقاً وصفاته الخاصة رائحة الطلع والتلذذ بخروجه والدفق (متن)

﴿ المقصد الخامس في غسل الجنابة (١) ﴾

قد اتفق علماء الامصار على ان الجنابة سبب موجب للفسل والقرآن دل عليه كما في ( المنتهى ) وغيره **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** \* ( الجنابة تحصل للرجل والمرأة بامرین انزال المني مطلقاً ) \* كيف ماخرج المني نوماً أو يقظة بشهوة أو غيرها بدفق أو لا باجماع علمائنا كما في ( التذكرة وكشف اللثام ) وزاد في الاخير انصف بالخواص الآتية أولاً وفي ( الغنية ) خروج المني في النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال ثم نقل الاجماع وفي ( المعتبر والذكرى ) نوماً كان أو يقظة بشهوة أو غيرها باجماع المسلمين وكأتهما لم يعتبرا خلافاً مالك واحمد وأبي حنيفة فانهم اعتبروا الشهوة والشافعي وافق الاصحاب فما في ( كشف اللثام ) لعله سهو من القلم وفي ( الخلاف ) الاجماع على ان من امنى من غير ان يلتذ وجب الفسل وفي ( السرائر ) خروج المني على كل حال سواء كان دافقاً أو غير دافق بشهوة أو بغیر شهوة وما يوجد في بعض كتب اصحابنا من تقييده بالدفق فغير واضح الا انه لما كان الاغلب في احواله الدفق قيد به وفي ( المنتهى ) بعد ان ذكر ما في ( التذكرة ) قال بطله كان كالضرب أو لا الا انه لم يدع الاجماع وفي ( الحدائق ) الظاهر انه لاخلاف بين الاصحاب كما نقله جملة منهم في وجوب الفسل مع يقين كون الخارج منياً وان لم يكن على الصفات الآتية وان الرجوع اليها كلاً أو بعضاً انما هو مع الاشتباه كما تدل عليه الاخبار الكثيرة ( وقال ) الشيخ في ( المبسوط ) انزال الماء الدافق الذي هو المني في النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال فقيده بالدفق كشيعه المفيد والمرضى وسائر وابي الصلاح وغيرهم وقد مر الوجه في ذلك عن ( السرائر ) ولعل عبارة ( الوسيلة ) لا تقبل ذلك حيث يقول وان كان صحيحاً لم يكن ذلك منياً اذا لم يكن معه دفق ( انتهى ) فأمل الظاهر ان المدار على الدفق فلو احس بخروج المني فأمسك ثم خرج بلا دفق أو خرج بعد الامتناء المعلوم ولم يستبر لم يكن منياً فأمل وعن ظاهر ( المقنع ) ان المرأة اذا امتن من غير جماع لاغسل عليها كما ورد في كثير من الاخبار ( قال صاحب المنتقى ) والعجب من اضطراب هذه الاخبار مع ما لا سائدها من الاعتبار انتهى ( وقال صاحب المدارك ) ولا فرق في وجوب الفسل بالانزال بين الرجل والمرأة باجماع علماء الاسلام والاخبار الواردة به متظافرة ( انتهى ) وقد صرح الاكثر ان المراد بالانزال الانفصال والانتقال الى خارج الجسد لامن محله ومن هنا يمكن توجيه الاخبار وكلام ( المقنع ) الذين تضمنوا ان لاغسل عليها اذا امتن بان المراد انتقال منيها الى الرحم كما نص على ذلك بعضهم وفي ( جامع المقاصد ) انما تحصل الجنابة للخشي بانزال الماء من الفرجين لامن احدهما خاصة الا مع الاعتياد انتهى وواقعه على ذلك الشهيد الثاني وصاحب ( المدارك ) وفي ( الحدائق ) ان

(١) يقال أجنب وجنب وتجنب واجتنب من الجنابة ذكره الفراء ( وقال ) الحريري ولا يقال جنب لان معناه اصابه ريح الجنوب وأما من الجنابة فيقال أجنب وجوز أبو حاتم السبختاني فيه جنب ( منه )

فان اشتبه اعتبر بالدق والشهوة وتكفي الشهوة في المريض فان تجرد عنهما لم يجب  
الفصل الامع العلم بأنه مني ( متن )

القول بأنه لو خرج من أحد مخرجيها لامع الاعتقاد من احدهما تحصل الجنباة وانه اشهر ويأتي تمام  
الكلام ويشمل اطلاق المصنف وغيره كما مر خروجه من المخرج المخصوص ومن غيره سواء اعتيد  
ام لا انسداد المخرج الخلفي ام لا كما هو خيرة ( المنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام ) وسيأتي للمصنف في  
آخر البحث ان الاقرب فيما اذا خرج من ثقبه من الصلب اعتبار الاعتقاد وعدمه وفي ( الذكرى ) لو  
خرج المني من ثقبه اعتبر الاعتقاد والخروج من الصلب فما دونه ومن فوقه وجه عملاً بالمادة ومثله  
ما في ( البيان ) ولم يرجع في ( المدارك ) شيئاً وفي ( جامع المقاصد ) لو خرج من ثقبه في الصلب او ثقبه  
في الاحليل او في خصيته فالفتوى على اعتبار الاعتقاد وعدمه اما لو خرج من غير ذلك فاعتبار  
الاعتقاد حقيق بان يكون مقطوعاً به وقوى في ( الايضاح ) عدم الفصل مطلقاً حملاً على الغالب وعملاً  
بالاصل كما سيأتي وسيأتي تمام الكلام انشاء الله تعالى • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ •  
﴿ فان اشتبه اعتبر الدق والشهوة ﴾ • وزيد الفتور في ( الشرائع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير )  
( والارشاد والدروس ) والذكر والبيان وجامع المقاصد وحاشية الشرائع ) وغيرها واقتصر في ( النافع )  
على الدق والفتور ونسب اعتبار الثلاثة في ( الحداثق ) الى جمع من الاصحاب وفي ( نهاية الاحكام )  
هل تكفي الشهوة في المرأة أم لا بد من الدق اشكال وفي ( الدروس ) ومع الاشتباه يعتبر برائحة  
الطلع والمعجين رطباً وياض البيض جافاً ويقارنه الشهوة الى آخره فهذا تصريح بلعتبر ذلك وقريب منه  
ما في ( التذكرة ) حيث قدمها على سائر العلامات ومثله ما في ( الذكرى ) لانه ذكر فيها في خاص  
المني قرب رائحته من رائحة الطلع والمعجين مادام رطباً ومن يياض البيض جافاً ( ثم قال ) بعد صفحة  
مراعاة صفات المني انما هي مع الاشتباه فيدل ذلك على اعتبار هذه العلامة وصرح في ( جامع المقاصد )  
بان وجود الرائحة وحدها كاف ونفى الخلاف عن ذلك وفي ( المدارك ) ذكر جماعة من الاصحاب  
أن من صفاته الخاصة التي يرجع اليها عند الاشتباه قرب رائحته رطباً الى آخره قال وهو مشكل لمقد النص  
وظاهر ( النهاية والوسيلة ) الاكتفاء بالدق من الصحيح ( قل في كشف اللثام ) وقد يظهر ذلك من  
( المبسوط والمصباح ) ومختصره وجل العلم والعمل والعقود والمقننة والتبيان والمراسم والكافي والاصباح )  
( وجمع البيان وروضة الجنان وأحكام الراوندي ) وهو كما قال فيما عثرنا عليه من هذه الكتب قال  
ولكن عبارة ( النهاية ) تحتمل كون الاكتفاء به للمريض انتهى فليحفظ ذلك • ﴿ قوله قدس  
سره ﴾ • ﴿ وتكفي الشهوة في المريض ﴾ • هذا ذكره كثير من الاصحاب قاطعون •  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ فان تجرد عنهما لم يجب الفصل ﴾ • وان وجدت فيه رائحة  
الطلع والمعجين أو يياض البيض للاصل مع انتفاء النص كما في ( كشف اللثام ) اسكنه في ( جامع  
المقاصد ) بعد ان قال ان الضمير عائد الى كل من خاصتي المريض والصحيح وان كانت احدهما  
متحدة والاخرى متعددة ( قال ) ولا ينبغي حمل العبارة على غير ذلك لانه يقتضي عدم وجوب  
الفصل مع وجود الرائحة قطع وهو باطل بلا خلاف لما قدمناه من تلازم الصفات الا لعارض فوجود  
بعضها كاف انتهى ومثل ذلك قال في ( حاشية الشرائع ) وقد مر النقل عن ( الدروس والتذكرة )  
والذكرى ( ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ الامع العلم بأنه مني ﴾ • كما اذا أحس بانتقال المني فامسك

وغيبوبة الحشفة في فرج آدمي قبل أو دبر ذكر أو أنثى حي أو ميت أنزل معه أو لا فاعلاً أو مفعولاً على رأي (متن)

نفسه ثم خرج بعده بغير شهوة ولا فتور فانه يجب الغسل كما ذكره المحقق والمصنف والشهيد والكركي والفاضل في شرحه وغيرهم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وغيبوبة الحشفة في فرج آدمي قبل أو دبر ﴾ أطلق لفظ الفرج على الدبر كما في صوم (المبسوط) وطهارة (الوسيلة والسرائر) فقد أتى في هذه الثلاثة بعبارة المصنف بل قال في (السرائر) يسمى الدبر فرجاً بغير خلاف بين أهل اللغة على أن هذه اللفظة إن كانت مشتقة من الانفراج فهو موجود في القبل والدبر وإن كانت مختصة بقبل المرأة فذلك ينتقض بقوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) ومعلوم أنه تعالى أراد الرجال دون النساء وصرح في (المعتبر والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد) بأن الدبر فرج وفي (المختلف) أن الدبر عندنا يسمى فرجاً لغة وعرفاً وفي (الايضاح والتنقيح) أن الدبر يسمى فرجاً وتقل في (تخليص التلخيص) أن القاضي قال إن لفظ الفرج شامل لهما وفي (شرح المفاتيح) أن الفرج أعم من الدبر لغة وعرفاً وشرعاً بحيث لا تفاوت بينهما كما يظهر من تتبع الاستعمالات والخبار وفي (الحدائق) أن بعضهم قال إن أهل اللغة صرحوا بشمول الفرج للقبل والدبر ثم قل عن الفيومي في كتاب (المصباح) أن الفرج من الإنسان القبل وأكثر استعماله في العرف في القبل وتردد في (كشف الرموز) في صدق الفرج على الدبر ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ذكر أو أنثى حي أو ميت أنزل معه أو لا فاعلاً أو مفعولاً على رأي ﴾ هنا مسائل (الأولى) حكم الوطئ في دبر المرأة فالمشهور وجوب الغسل بغيبوبة الحشفة فيه على الفاعل كما في (المفاتيح وكشف اللثام والحدائق) وهو مذهب المعظم كما في (المدارك) وعليه الإجماع حكاه المرتضى والمجلى وإن كان الفرج حقيقة في الدبر أيضاً عند ابن زهرة انطبق عليه إجماع (الغنية) لأنه قال بالإجماع في الفرج وهو خبرة الشيخ في نكاح (المبسوط) وصومه وصوم (التهذيب والحاثرات) والمحقق والمصنف وولده والشهيد وأبي العباس والمقداد والكركي وولده والارديلي والكاشاني في (المفاتيح) وتقله جماعة عن أبي علي وصاحب (التلخيص) قلته عن القاضي حيث حمل إطلاق الشيخين على شمول الفرج للقبل والدبر وقد يظهر من السيد أنه من ضروري الدين بل ربما كان صريحه هذا حال الفاعل (وأما المفعول به) أعني المرأة الموطوءة في دبرها فحالها حال الفاعل شهرة وإجماعاً واختياراً من جميع من ذكرنا إلا القليل الذي لم يتعرض لها صريحاً أو تردد كما يأتي عن المصنف في (المنتهى) فقط ويأتي عن (السرائر) أن كل من أوجب ذلك على الفاعل أوجبه على المفعول (وقال الشيخ في النهاية) لا غسل في الجماع في غير الفرج مع عدم الانزال وكذا أطلق المفيد وسلار ونسبه جماعة إلى الشيخ في (النهاية) وسلار على البت وآخرون إلى الصدوق لأنه روى في (الفتية) ما يدل على عدم الوجوب والكليني أورد في (الكليني) مرفوعة البرقي الدالة على عدم الغسل ولم يورد ما ينافيها فليكن ظاهره والشيخ في طهارة (التهذيب) عمل على الروايات المتضمنة لعدم وطئ في رواية حفص المعارضة ثم حلها على التقية وتقله السيد عن بعض من عاصره بعد مضي ستين سنة ماسع فيها من الشيوخ ولا وجد في الكتب المصنفة إلا القول بالوجوب وتقله الشيخ عن بعض في (الحاثرات) وظاهر طهارة (المبسوط)

(والخلاف) التردد في الفاعل والمفعول كصريح (كشف الرموز والمدارك) لكنه في الكشف بعد ان قال وعندى تردد قال وادهب الى الوجوب احتياطاً (وقال في المنهى) هل يجب على المرأة الموطوءة في الدر العسل مع عدم الارال فيه تردد ويلوح من كلام ابن ادريس الوجوب انتهى (قلت) كلامه في (السرائر) من صريح في الوجوب حيث قال (فان قيل) قد دلتم على ان الفاعل يجب عليه العسل فمن اين ان العسل واجب على المفعول به (قله) كل من أوجب ذلك على الفاعل أوجب على المفعول فاقول بخلاف ذلك خروج عن لاجماع المنهى (ثم ان الشيخ في المسوط) وجماهير الاصحاب صرحوا بان التقاء الختانين الموجب للعسل في لاحد عارة عن تحاديدهم وتمايزه كما يقال تلافى الفارسان قولوا لان الملاقاة حقيقة غير متصورة لخليله فتمه البول ثم ان امرأة قد لا تكون محتوية كما به عليه في (السرائر) فعلى هذا هذا النقال حر في الدر في أنشأ الله في (كشف اللثام) وقال في (شرح المتيح) به كناية عن غيبة الحشفة كما سقطت به لاحد ريفجرى في الدر أيضاً (وفي السرائر) تمناً للدره في انه لا يحصى من الدول من الطاهر في غير محتوية للدليل وكذا الشأن في الدر (قلت) في صحيحة على بن يقطين اذا وقع الختان على الختان فقد وجب عسل وفي صحيحة الحلبي اذا مس الختان الختان فقد وجب العسل وهو رطوهران في المصنفين. ويمكن ان يقال ان تقه البول لا يمنع من الملاصقة والملاصقة لا يصح (١) دخول الذكر به بعض المتأخرين (لمسألة حاية) حكم الوطئ في در العلامة والمصنفين في (كشف اللثام) وجب العسل على الفاعل والمفعول وهو مذهب لاكثر كما في (الخدائق) في قول في (المحرف) خلاف في در السلام كالخلاف في در المرأة. لحق وجب عسل انتهى وهو (المصنفين) وطهرة (السرائر) له سبيله) وعليه لمصنف في كتبه وولده والسيد. وهو من هذا الذي وولده وغيرهم ممن تأخر عنهم لا من هذا وسند كبره ولا. الى. معلوم عن الذي من دعوى الاجماع لمركب ونسب حيدر فان صريح كلام السيد دعوى الاجماع على المنه في المصنفين ولا حاجة الى دعوى الاجماع لمركب هذا لأنه لا يمكن ذلك ضد من السيد في هذا (والسيد على ما نقلوه عنه لا علم خلاف بين المسامين في ان الوطئ في الموضع المذكور من كونه أي يجري مجرى الوطئ في العسل مع الايد. عليه به الحشفة في وجب عسل من العسل. والمفعول به وان لم يكن رل ولا وجدت في آكتب لمصنفه لاصح. الالهية لا ذاك ولا. من عصري منهم من شبههم بخوام من ستمين سه يمين لا بذلك وهذا لم. له حواص من التحليل. شئت ان أقول انه معلوم بالضرورة من دين رسول صلى الله عليه وآله والخلاف بين الذين في هذا الحكم وان دود وان حاف في الاصلاح في العمل اد لم يكن معه. ل لا وجب العسل. انه لا يفرق بين الرحن كما لا يفرق في لامة. في وجب عسل لا يفرق في كل. واتصل في هذه الايام عن بعض الشيعة ان الوطئ في الدر لا وجب العسل الى. في (السرائر) انه اجماع المسلمين وطاهر (المسوط والخلاف) التردد كصريح (الفتح وكشف اللثام) في (المنهى) بعد ان تردد (وقل) الاقرب ما قبله السيد وحيدة (لمصنفه الشرح) سنده المصنف

ولا يجب في فرج البهيمة الا مع الانزال وواجب المني على جسده أو ثوبه المختص به جنب (متن)

وفي (جمع الفائدة والبرهان) لا يجب الا ان يثبت الاجماع المركب ولم يرجح شيئاً في (المدارك) (والمفاتيح) ويمكن ان يستدل على الوجوب بحسنة الحضرمي الروية في (الكافي) عن أبي عبد الله عليه السلام (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وآله من جامع غلاماً جاء جنباً يوم القيامة لا ينقيه ماء الدنيا الحديث فانه ظاهر في ثبوت الجنابة له وإطلاقه شامل للانزال وعدمه ومعنى لا ينقيه ماء الدنيا ان غسله في الدنيا لا ينقيه من الجنابة فالمراد تغليظ الحكم في المنع وبالوجوب قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة كما ذكره المصنف في المنهى (وليعلم) ان مقطوع الحشفة اذا أولج مقدارها وجب عليه الغسل وهو المعروف من مذهب الاصحاب ويرشد اليه (قوله عليه السلام) اذا ادخله وجب الغسل واذا لم يولج مقدارها فلا غسل عليه واذا كان مقطوعاً بمضها فاذا صدق التقاء الختانين وجب الغسل (المسئلة الثالثة) حكم الميتة ففي (المبسوط والخلاف) (والسرائر) صرح بذلك في (كتاب الحدود وكشف الرموز والمنهى والتذكيرة والتحريرواختلف) (والمذهب البارع) انه يجب على المولج الغسل وعليه الشهيدان والكركي وغيرهم وظاهر (كشف اللثام) انه مشهور واقصر في (المعتبر) على نقل قول الشيخ في (المبسوط والخلاف) وتردد في (الحقائق) بعد ان قال ان الاصحاب اختلفوا في ذلك وما عثرت على الخلاف ونسب الخلاف في (الخلاف) الى اصحاب أبي حنيفة وفي (المنهى والتذكيرة) الى أبي حنيفة وواقفنا على ذلك اصحاب الشافعي جميعاً كما في (الخلاف) وقد صرح جماعة بانه لا يجب الغسل على الميتة وبعض انه لا يجب على الولي ولا غيره من الناس - قوله قدس سره - ﴿ ولا يجب الغسل في فرج البهيمة ﴾ كما في طهارة (المبسوط والخلاف والسرائر والشرائع وكشف الرموز والمذهب) وهو ظاهر (الوسيلة) وقواه في (المنهى وجامع المقاصد) وهو المنقول عن (الجامع) واستحسنه في (المعتبر) وهو الذي يقتضيه المذهب كما في (الخلاف والمبسوط) ومذهب الاكثر كما في (شرح المفاتيح) والظاهر انه المشهور كما في (الحقائق) وقال الشيخ في صوم (المبسوط) فيما يفسد الصوم والجماع في الفرج أنزل أم لا قبل أو دبراً فرج امرأة أو غلام أو ميتة أو بهيمة على الظاهر من المذهب (انتهى) وهذا منه اختيار للوجوب وهو خيرة (المختلف والذكرى والمسالك والروضة وشرح الاستاذ) وجعله أحوط في (الدروس) (وجامع المقاصد) وعليه اجماع السيد على الظاهر على ما نقل عنه في (المختلف) قال قال في المسئلة التي ادعى وجوب الغسل فيها على المجمع في دبر المرأة وأما الاخبار المتضمنة لتعليق الغسل بالتقاء الختانين فلا دلالة فيها عليها لان أكثر ما يقتضيه ان يتعلق وجوب الغسل بالتقاء الختانين وقد يوجب ذلك وليس هو بمنع من ايجابه الغسل في موضع آخر لا التقاء فيه الختانين على انهم يوجبون بالايلاج في فرج البهيمة وفي قبل المرأة وان لم يكن هناك ختان فقد عملوا بخلاف ظاهر الخبر فاذا قالوا البهيمة وان لم يكن في فرجها ختان فذلك موضع الختان من غيرها وكذلك من لبس بمختون من النساء وهذا يدل على انهم أوجبوا بالايلاج في فرج البهيمة انتهى ما في (المختلف) وذكر القولين في (التذكيرة والبيان) من دون ترجيح والى الوجوب ذهب الشافعي وأحمد والى عدمه أبو حنيفة - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ وواجب المني على جسده أو ثوبه المختص به جنب ﴾ اجماعاً في



بخلاف المشترك ويسقط الفسل عنهما (متن)

(التذكرة) وظاهر مسائل خلاف السيد على ما نقل عنه في (السرائر) وفي (الحدائق) الظاهر انه لاخلاف فيه بين الاصحاب وقطع بذلك في (المبسوط والسرائر والمعتبر والمنهى والتذكرة والذكرى) (الدروس والموجز وشرحه وجامع المقاصد والمسالك والروض) وغيرها وفي (نهاية الاحكام) عملا بالظاهر وهو لاستناد اليه وفي (المدارك) المعتبر العلم بكون المني من واجده وهو المستند من عبارة (السرائر) وغيرها لعموم عدم تقضى اليقين بالشك ومثله صنع في (الوافي) واليه أشار في (كشف اللثام) حيث قال اذا أمكن كونه منه ولم يحتمل ان يكون من غيره واحتمل في (الحدائق) تخصيص قاعدة عدم تقضى اليقين بالشك بالموثقتين فأمل فيه هذا وقد اختلفت عباراتهم في تأدية هذا حكم فبعض أتى بعبارة الكتاب وآخرون قالوا ومتى انتبه الرجل فرأى على ثوبه أو فرأته منياً ولم يذكر الاحتلام ولم يكن ذلك الثوب أو الفراش يشارك فيه غيره وينام فيه سواء وجب الفسل كما عر في (الترغيب) (السرائر) وغيرها وهذا أقرب الى ظاهر الموثقتين حيث يقول يرى في ثوبه المني بعدما يصبح والظاهر من عبارة الرواية هو رؤية المني على وجهه يوجب اليقين باستداده اليه لا بمجرد وجوده فيه لا به حب ذلك اذ من الممكن ان يكون احتلام في الثوب واغتسل لم يعلم بالمني ثم رآه بعد يومين أو ثلاثة فحينئذ محذور وجوده لا يوجب الحكم عليه بالجناية لان يقين الطهارة لا يخرج عنه الا يقين مثله وفي (المدارك) (كشف اللثام) انه يعلم كونه منياً في الفرض المذكور بالراجحة وفي (الكشاف) أيضاً لا يصح ردها غيرها من خواصه ويمكن ان لم يعتبروها وحدها ان يعتبرها اذ انضم اليها الكراهة والمعادنة وهذا وقد ذكر الشيخ الطحاوي خلافاً بين أبي حنيفة ومحمد وبن أبي يوسف حرم قوله قدس الله تعالى روحه **بخلاف المشترك** فلا يحكم بجناية أحد الشر يكتن وحدثان المني عليه كما قطع به كل من تعرض له كاسبسب والشيخ وبن إدريس والمصنفين وأما من الشهادتين في العباس والعصمة جوري والكركي ومحب (المدارك) وغيرهم ويطهر من مسائل خلاف السيد دسوى الاجماع عليه على ما قال عنه في (السرائر) قال بنده انه من وجد ذلك في ثوب أو فرش يستعمله غيره ولم يذكر الاحتلام فلا غسل عليه الى آخره مضاف الى الاجماع على ان الشك في حدث لا يوجب غسله في الاصل لا بين الاشتراك معاً أو متعاقباً كما يستفاد من اطلاقهم وفي (الدروس) به قيل بان الاشتراك ان كان مما سقط عنهما ون تعاقب وجب على صاحب ثوبه كان وحدها فل يؤول الى ما يعلم من حاله ومحل الغيبة وما استوجه في لدروس اعتمده المحقق الثاني في (جوامع وحاشيته) الشهيد الثاني وسبقه في (الدروس) (المدارك) والمشارك وصريح السرائر واختلف والمذكرى وجمعه المصنف (اللاوق) بن هبة من موضعه وعدمه كما هو ظاهر طلاق الباقي وفي (النهاية كما عن مذهبه) اذا نبت في ثوبه أو فراشه منياً ولم يذكر الاحتلام وجب عليه فسل فن قام من موضعه ثم أتى بعد ذلك من كان ذلك اثوب أو الفراش مما يستعمله غيره لم يجب عليه غسل وان كان لا يستعمله غيره وجب عليه الفسل ونقله في (السرائر) عن بعض أصحابنا في كتاب له ونقله فيه أنه من ان حب (فل) وفل الشافعي له ان يقتل هكذا حكى عنه الطحاوي في الاختلاف الذي قاله الشافعي في الامثل ما حكاه من مذهبه وحمل كلام الشيخ في (المختلف) على تصوير مبرورث لاحتمال غالباً وما يدفعه لا الاستنراط

ولكل منهما الائتمام بالآخر على اشكال ويميد كل صلاة لا يحتمل سبقها (متن)

(وذكر) جماعة من الاصحاب استحباب الغسل هنا احتياطاً كما في (المدارك والحدائق) وبه صرح في (المبسوط والمعتبر والتهذيب والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والفيلة وجامع المقاصد) وفي عنه لباس في (المدارك) (١) قال وينبغي الاقتصار فيه على نية القرية ولو نوى الوجوب جاز ان امكن ذلك انتهى وفي (جامع المقاصد) وينويان الوجوب كما في كل احتياط ولو علم المجنب منهما بعد ذلك فالوجه وجوب الاعادة لعدم الجزم بالنية وفي (المدارك) لوتبين الاحتياج اليه كان مجزياً على الاظهر **قوله** قدس الله تعالى روحه **\*** (ولكل منهما الائتمام بالآخر) كما في (نهايته ومنها) وتذكرته وتحريره والمدارك والحدائق) والعدم خيرة (المعتبر والايضاح) والبيان وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمسالك وكشف اللثام) وتردد في (الذكرى) (وقال في الايضاح وجامع المقاصد) ان الضابط في ذلك ان كل فعل لا يتوقف صحته من أحدهما على صحته من الآخر ولو توقف مئة صح منهما وما كان متوقفاً لا يتناهى عليه كصلاة المأموم أولئك لا يصلح الامم كما في الجمعة اذا تم العدد بهما لا تصح المتوقعة ففي الاولى صلاة المأموم الذي وقع له الاشتباه باطلة خاصة واما في الثانية فلا تصح الجمعة أصلاً اذا علم الحال عند المصلين والا فصلاة من علم خاصة وفي (جامع المقاصد والمسالك) انه يصح دخولهما المسجد دفعة وقراتهما العزائم دفعة ونسب عدم الجواز في (جامع المقاصد) الى بعض القاصرين وما وجدت من صرح به الا الصيمري في (كشف الالتباس) **قوله** قدس الله تعالى روحه **\*** ويميد كل صلاة لا يحتمل سبقها على الجابة كما في (السرائر والمعتبر والتذكرة والتحرير والمختلف والتلخيص وتخليصه والذكرى والدروس والبيان) (وجامع المقاصد والمسالك والمدارك) وفي (الحدائق) هو الاشهر وفي التلخيص يعيد الصلاة من آخر غسل ونوم (قال في تخليصه) ير يد آخر نوم وقع بعد آخر غسل وذلك ان وجد ان المني في الثوب المنفرد به موجب للغسل فاذا وجد من تكررت منه الاغسال والصلوات المتخللة والنوم المتخلل منيا في ثوبه المنفرد به وجب عليه اعادة كل صلاة لا يمكن وقوعها مع الخلو من الجنابة وذلك انما يحصل فتحققه باعتبار الغسل والنوم معاً فانه لو قال عقيب آخر غسل كما قاله الشيخ للزم من ظاهره وجوب اعادة ما يمكن وقوعه مع الخلو من الجنابة من الصلوات انتهى وفي (كشف اللثام) ان معناه من المتأخر منهما اذا جوز حدوث الجنابة بعد الغسل الاخير من غير شعورها أو من آخر نوم ان لم ينزع ثوبه وآخر غسل ان نزع (نزع خل) انتهى (وقال الشيخ في المبسوط) يجب ان يقضي كل صلاة صلاحها من عند آخر غسل اغتسل من جنابة أو من غسل يرفع حدث الغسل انتهى (وحاصله) وجوب الاعادة عليه من آخر غسل انتهى وقد حمله جماعة من الاصحاب على الاخذ بالاحتياط (وقال) في (التهذيب) (وجامع المقاصد) ان ما ذكره الشيخ ليس بمجيد لاصالة البراءة واحتمل في (جامع المقاصد) بناؤه على تعقيب الاخيرة للغسل من غير فصل واحتمل فيها وفي (الذكرى) بناؤه على ما اذا لبس ثوباً ونام فيه ثم نزع وصل في غيره أياماً ثم وجد المني فيه على وجه لا يحكم بكونه من غيره وفي (الدروس) ان قول الشيخ احتياط حسن (وقال في المسالك) وقيل يعيد كلما لم يعلم سبقها وهو أحوط انتهى وفي

(١) واختار في المدارك في مبحث الوضوء عدمه وحالها متقارب بالنسبة الى الادلة (منه قدس سره)

ولو خرج مني الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجب الغسل الا ان تعلم خروج منيها معه  
ويجب الغسل بما يجب به الوضوء وواجباته النية عند اول الاغتسال ويجوز تقديمها عند  
غسل الكفين (متن)

(كشف اللثام) وغيره ان قول الشيخ احتياط (وقال السيد في المدارك) حاكياً خلاف الشيخ في  
(المبسوط) ما لفظه وذهب الشيخ في (المبسوط) أولاً الى اعادة كل صلاة لا يعلم سببها على الحدث  
ثم قوى ما اخترنا وقوته ظاهرة انتهى وقد علمت مختاره وقد قلنا عبارة (المبسوط) فيما يرجع الى كونه  
جنباً برمتها وامله لحظاً اول العبارة ولم يلحظها الى آخرها (قال في المبسوط) وان كان يستعمله غيره  
وجب عليه الغسل وينبغي ان تقول انه يستحب له ان يقتل ويعيد كل صلاة صلاها من أول  
نومة نامها في ذلك الثوب والواجب ان يقتل ويعيد الصلوات التي صلاها من آخر نومة نامها فيه  
لانه لا يقوم الى صلاة الا مع غلبة ظنه ان ثوبه طاهر ولو قلنا انه لا يجب عليه اعادة شيء من  
الصلوات كان قويا وهو الذي اعمل به لان ايجاب الاعادة يحتاج الى دليل شرعي الى ان قل هذا  
فيما يرجع الى حكم الخبث فاما ما يرجع الى كونه جنباً فينبغي ان تقول يجب ان يقضي كل صلاة صلاها  
الى آخرها قلناه عنه كما عرفت واه. حكم المسئلة باعتبار النجاسة الخبثية قد تقدم وفي (جامع المقاصد)  
ان تصوير انفكك الخبث عن الحدث في هذا الموضع دقيق انتهى (قلت) على القول بوجوب  
اعادة المصلي بالنجاسة جاهلاً يمكن استناد وجوب الاعادة على تقديره الى كل من الحدث والخبث  
والى الحدث خاصة كما لو حصل ازالة النجاسة ولو اتفاقاً والى الخبث خاصة كما لو اتفق الغسل الرابع  
في البين - قوله قدس الله تعالى روحه - (ولو خرج مني الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجب  
الغسل) كافي (المعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والدروس والبيان جامع المقاصد المفتاح) وغيرها  
وعليه الاجماع كما في (كشف اللثام) وظاهر (التذكرة) وفيها أيضاً لا يجب الوضوء أبداً عند المداخلة  
(وقل) الحسن تغتسل لانه مني خارج فاشبه ماؤه ووافق قدوة والامزاعي واسحاق والشافعي  
- قوله قدس الله تعالى روحه - (الا ان يعلم خروج منيها معه) أطلق ابن ادريس اعادتها  
الغسل اذا رأت بللاً علمت انه مني وفي (نهاية الاحكام) الحق الظن بخروج منيها معه بالعلم كما اذا  
كانت ذات شهوة جومت جهناً حصلت به شهوتها اقلية الظن باختلاط وفي (الدروس والبيان)  
الحق به الشك (قال في الدروس) لو شك فلا قرب الغسل وفي (البيان) فالاولى الغسل ونفى عنه  
الباس في (جامع المقاصد) قل الكلام فيما اذا شك فظاهر العبارة عدم الوجوب وقيل يجب  
اذا الاصل في الخارج من المكلف ان يتعلق به حكمه الى أن يعلم لمسقط ولا باس به لما فيه من الاحتياط  
وتحقق البراءة معه انتهى (وقل في كشف اللثام) بعد نقله هذا القول ونسبته الى القليل لا يعجبني  
ذلك لكنه جملة قولاً غير ما ذكره الشهيد في كتابه والكركي فليحفظ ذلك - قوله قدس الله تعالى  
روحه - (ويجوز تقديمها عند غسل الكفين) أطلق كعبه ولا يقبده المستحب كما في الوضوء وقد  
استوفينا الكلام هناك وانما يجوز ذلك عند غسلها لانه بدء أفعال الطهارة كما صرح به في (المعتبر والمنتهى)  
بل كل من صرح بالجواز والاستحباب بناء على ذلك ونقش في ذلك في (كشف اللثام) وقد تقدم  
ما له نفع في المقام في مبحث الوضوء وقد صرح بالاستحباب في (المبسوط والمراسم والوسيلة والبر)

مستدامة الحكم الى آخره وغسل جميع البشرة باقل اسمه (ولو كالدهن خ) بحيث يصل الماء الى منابت الشعر وان كثف (ولا يجزي غسل الشعر خ) وتخليل كل مالا يصل اليه الماء الا به (متن)

(والشرائع والتذكرة والمنهى ونهاية الاحكام والذكرى والدروس والبيان واللغة وجامع المقاصد والروضة) وغيرها وبالجواز قطع في (المعتبر والتافع والتحرير) وفي (المدارك) ان الاجود تأخيرها الى عند غسل الرأس وعبر المصنف بالكفين كما هو خيرة (الذكرى والروضة) حيث قيد فيهما اليدين بكونهما من الزندين واختار في (الفلية) غسلهما من المرقين ومثله صنع المحقق الثاني في (حاشية الشرائع) وفي (الذكرى) عن الجعفي انه قال يغسلهما الى المرقين أو الى نصفهما لما فيه من المبالغة في التنظيف انتهى وأطلق الباقر فعبروا باليدين من دون قيد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ مستدامة الحكم الى آخره ﴿ وحكم في (نهاية الاحكام) بوجوب تجديد النية متى أخر بما يعتد به وجزم في (الذكرى) بعدم الوجوب الا مع طول الزمان واستوجه صاحب (المدارك) وفي (كشف اللثام) وافق (نهاية الاحكام) ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ غسل جميع البشرة ﴾ اجماعاً في (الخلاص) (والتذكرة والذكرى والمدارك) ونفى عنه الخلاف في (المنهى) حيث قال ويجب اصال الماء الى جميع الظاهر من بدنه بلا خلاف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو كالدهن ﴾ أي مع الجريان كما تقدم الكلام فيه مستوفى في الوضوء وقد مضى أن الشيخين قصرا الدهن على الضرورة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بحيث يصل الماء الى منابت الشعر ﴾ اجماعاً في (الفنية) (وجامع الفائدة وكشف اللثام) وغيرها ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولا يجزي غسل الشعر ﴾ اجماعاً في (جامع الفائدة والبرهان وكشف اللثام) الا انه قال في (جامع الفائدة) ولي في ذلك تأمل نشأ مما يدل على اجزاء غرتين على الرأس أو الثلاثة قال قاني أعلن ان هذا المقدار ما يصل تحت كل شعرة سيما اذا كان شعر الرأس كثيراً كما في الاعراب والنساء أو كانت اللحية كثيفة فيمكن الاكتفاء بالظاهر ولا يجب غسل الشعر اجماعاً في ظاهر (المعتبر والذكرى) حيث نسبته الى الاصحاب وفي (المنهى) (وكشف اللثام) نفى الخلاف عنه وفي (المفاتيح) انه المشهور وربما ظهر من عبارة (المقنعة) الخلاف في ذلك حيث قال اذا كان الشعر مشدوداً حلقه الا ان الشيخ في (التهذيب) حمل ذلك على اذا مالم يصل الماء الى أصوله الا بمدحله واما مع الحصول فلا يجب وفي (المفاتيح) ان الاحوط غسله وقوى صاحب (الحدائق) وجوب غسله وتقل تقويته عن بعض مشايخه قال واليه يميل كلام شيخنا البهائي في (جبل المتين) وانكر على الشهيد الثاني حيث قال الفارق بينه وبين شعر الوضوء النص قال لانص في الباب انتهى وفي (كشف اللثام) ان الفارق النص والكتاب لا يقال اسم الوجه الى اللحية وصدق مسح الرأس بمسح الشعر بل هو الغالب في غير الاصلع والمخلوق (ثم قال) والسنة وساق قوله صلى الله عليه وآله تحت كل شعرة جنابة وقول الرضا عليه السلام وميز الشعر بأن ملك عند غسل الجنابة ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ وتخليل كل مالا يصل اليه الماء الا به ﴾ (١) هذا مما لا خلاف

وتقديم الرأس (متن)

فيه بين الاصحاب كما في (الحدائق) وفي (المدارك) تخليل الشعور في الفسل خفيفة كانت أو كثيفة مذهب الاصحاب وقد مر ما نقلناه عن المولى الاردبيلي ونقل عن بعض متأخرين في (الحدائق) عدم الاعتداد ببقاء شيء يسير لا يخل عرفاً بفسل جميع البدن له مطلقاً أو مع السنين ولو لم يكن لاجماع على خلافه (ثم قل) لكن الاولى ان لا يجترأ عليه وفي (المنهاج) ان كان مع الرجل حنم فبدره في وضوءه ويجوله (ويجوله خل) عند الفسل (وقل الصادق عليه السلام) ومن ست حتى موء من الصلاة فلا آمرك ان تعيد انتهى قالوا ويجب حمله على الحنم الذي لا يجمع من وصول الماء إلى قوله قدس الله تعالى روحه ~~﴿وتقديم الرأس﴾~~ ولم يذكر الرقبة كما ترك ذكرها في (المنهاج) خلافه. وذكره والمراسم والوسيلة والسرائر ولعتر والشرائح وغيره لانهم اعمه واحداً في الفسل التي توسعته على سبيل الاشتراك كافي (جامع المقصد وحاشية اشترائح ومسالك الزهراء) وسنة استيعاب نجح (الدر) وقد جمع بين الرأس والرقبة في (المفصلة والتحرير ولدوس) وكذلك في (المنهاج) والجمع بينهما صاحب (المهمل) وفي (العنية والكافي) غسل الرأس إلى أصل العنق وهو (الرقبة) (المهمل) على ذلك. وفي العبارة ذات وحيد (وعن لاسرذ) غسل كل من الرأس إلى العنق من رأس العنق إلى العنق. وتحتل ارادة أصله وفي (الحدائق) غسل الرأس من الرقبة من العنق إلى العنق. ولا اشكال بوصف في الباب الى ان انتهت اليه الى جملة من يأتى منه من المناضل الحراساني (الذخيرة) وتبيحه لمحقق صاحب (الرياض المسئلة) في الكتاب فاستشكلوا في الحكم انفسد صريح النص في الدخول بعده. وقع مثل ذلك لسبب المناظر الى عبد الله البحراني وحمل المسئلة من المنشآت فحصل فيه لاحتياط الجمع بين عداها مع الرأس كما قاله الاصحاب وغسلاً مع ابدن كما استنبهه انتهى كلامه (وقال) بعض المحققين من علماء الرأس عند الفقه يقال على معان (لاول) مبيت الشعر وهو رأس الحرة (الثاني) الله يد عن ذلك مع لاذنين وهو رأس الصائم (الثالث) ذلك مع لوجه وهو رأس الجلي في استحج (الرابع) ذلك كله مع الرقبة وهو رأس المعتسل وفي (الحدائق) بعد ان نقل عن له في الخلاف في المسئلة (قال) انه قلن ذلك مفهوم من الاخبار لا انه مجرد جرد كما زعمه طائفة من المتأخرين قد ساء أنفسهم بالاخباريين وادعوا انهم وفقوا تحصيل الحق واليقين والمطالع على غير الذين اتوا خفيت على المجتهدين كما تحجج به مقدمهم في ذلك (صاحب الفهم المدلنية) محمد بن موسى عليه السلام وغسل الرأس واجب اجزائاً كما في (الخلاف) والاعتناء (١) والبرائث والمذكورة شرح المفهره والحدائق) وفي (العنية) غسل جميع الرأس إلى أصل العنق الذي وجه يصل الماء الى أصله. ثم الجانب الايمن من أصل العنق الى تحت القدم ثم لجانب الايسر (ثم قال) كل ذلك لاجراء

(١) عبارة الخلاف هكذا الترتيب واجب في الفسل من الجباة يند غسل رأسه من يمينه يساره ثم يمسره ونقل الاجماع ونسب الخلاف الى باقي الفقهاء وعبارة لا تتم هكذا في المردد لا يبره القول بترتيب غسل الجنابة وانه يجب غسل الرأس استدعاء ثم الميمن ثم اليسر ثم استدلال الاجماع المتردد (منه قدس سره)

ثم الجانب الايمن ثم (الجانب خل) الايسر فان نكس أعاد على ما يحصل معه الترتيب (متن)

المشار اليه وفي (المعتبر) والترتيب واجب يبدأ بفصل رأسه ثم يمينه ثم ميسره وهو افراد الاصحاب وفي (المتهى) (١) انه مذهب علمائنا خاصة وفي (الذكرى) يبدأ بفصل الرأس والرقبة نص عليه المفيد والجماعة ثم بالجانب الايمن ثم باليسر وهو من تفرداتنا ويظهر من (المختلف) دعوى الاجماع أيضا في ذيل الاستدلال على سقوط الترتيب بالارتماس حيث قال ثبت في المتفق عليه وفي (المدارك) انه المشهور وفيه أيضا لم يصرح الصدوقان بوجوب الترتيب ولا بنفيه لكن الظاهر من عبارتهما عدم الوجوب حيث ذكرنا كيفية الفصل الواجبة والمستحبة ولم يذكرنا الترتيب بوجه وهو الظاهر من كلام ابن الجنيد أيضا (قلت) كلام الفقيه في صدر الباب فيما قل عن آيه في رسالته اليه وان أشعر بذلك حيث انه في بيان الكيفية عطف البدن على الرأس بالواو الا انه في آخر الباب قال فيما نقله عن الرسالة أيضا فان بدأت بفصل جسدك قبل الرأس فأعد الفصل على جسدك بعد رأسك انتهى وهذا نص في الترتيب ثم ان جماعة من الاصحاب انما قلوا الخلاف عن الصدوقين والكتاب في نفس البدن كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى لافي المسئلة - ~~بقوله~~ قدس الله تعالى روحه ~~بسم الله~~ (ثم الجانب الايمن ثم الايسر) الاجامعات السالفة منطبقة على ذلك وفي (المعتبر) أيضا ان فقهاءنا اليوم باجمعهم يقتون بتقديم اليمين على الشمال ويجعلونه شرطا وقد افترى بذلك الثلاثة واتباعهم (٢) وفي (التذكرة أيضا والذكرى ونهاية الاحكام والروض والمنهى وحاشية المدارك) انه كل من أوجب تقديم الرأس أوجب الترتيب بين الجانبين ولا فارق بين الرأس والجانبين وفي (المفاتيح ورسالة صاحب المعالم وكشف اللثام أو الحقائق) انه المشهور وفي (الاتصار) ولا أحد لم يعذر تارك الترتيب في الطهارة الصغرى الا وهو موجب لترتيب غسل الجنابة فاقول بخلافه خروج من الاجماع ومثله قال في (الذكرى) قال ولا أحد قائل بالترتيب في الوضوء الا وهو قائل بوجوب الترتيب في غسل الجنابة فاقول بخلافه خروج عن الاجماع وفي (الروض) انه خروج عن الاجماع المركب فما في (المدارك والمفاتيح) من ان الاصح عدم الوجوب لكن الترتيب أحوط مخالف للاجماع المتردد وما في (كشف اللثام) من نقل الاجامعات في المسئلتين (المسئلة خل) لعله لم يصادف محله فليلاحظ مع ملاحظة ما نقلناه من عبارات الاصحاب في (الشرح والحاشية) وهذا الحكم من متفردات أصحابنا كما أفصح به كثير من عباراتهم كما مر وفي (الاتصار) الشافعي وان وافقنا في وجوب ترتيب الطهارة الصغرى فهو لا يوجب الترتيب في الكبرى وأبو حنيفة ومن وافقه يسقطون الترتيب في الطهارتين وبقى هناك عبارات فقي (الهداية والفقيه) وانق فرجك ثم ضع على رأسك ثلاث أكف من ماء وميز الشعر باناملك حتى يبلغ الماء أصل الشعر كله وتناول الاناء بيدك وصبه على رأسك وبدنك مرتين وامرر يدك على بدنك كله واخلل أذنيك وفي (الذكرى) ان الصدوقين لم يصرحا بالترتيب في البدن ولا بنفيه (وعن جمل السيد) انه قال بعد ترتيب غسل الاعضاء الثلاثة ثم جميع البدن

(١) عبارة المتهى يبدأ برأسه ثم بجانبه الايمن ثم الايسر وهو مذهب علمائنا خاصة ومثله عبارة التذكرة الا انه قال مذهب علمائنا اجمع مكان الخاصة (منه قدس سره) (٢) (وفي المدارك) ان قول المحقق في محله فيحتمل ان يكون نظره الى دعوى الاجماع وان يكون المراد ان رده على الشيخ في محله فليلاحظ (منه قدس سره)



(وعن الاسفة) فان لم يعم له صدره وطهره غداه وفي (الراسه) ويغسل راسه ثلاثا مرة ويحرق شعره حتى يغسل الماء تحتها ثم يغسل ميامه مرة وميامره مرة ثم يبيض (١) الماء على حسده ولا يترك منه شعرة ولا يمر يده على يديه وفي (الوسيلة) يده غسل اثناس ثم يلبس من يلبس من فاص الماء من الفراغ على جميع البدن كالفصل وفي (الكافي) ان بعد هذا الترتيب يغتسل (٢) غسل الرحلين (تم قل) وان غلى قدمي من صدره وطهره ثم يغسل راسه ويسمع راسه على صدره وطهره (قال في الذكرى) بعد غسل هذه المرة وكما انه يغسل لاصحاب (وعل ١٠) من حسنه عطف الايسر الواو وعن الجمعي في سر سدر من (١٠) عن كعب بن جابر عن ابي بصير قال الماء المصب على الراس ومرار اليد على البدن تطهره من راسه الى حسده من راسه ويصرب كعبين من الماء على صدره وسر راسه وعكبه (٣) ثم يغسل من ذلك على كعبه لاني ويتبع يديه في كل مرة حريان ثم يغسل في طواف لاصحاب البدن تحت الماء (٤) (٥) ولا ضرر في بكس غسل اليد ويغسل مثل ذلك شبهه لاصحاب البدن غسله (٦) كعسله للميت لمجمع على فعل ذلك من كل من يغسل من يديه فوف على (٧) يده حريانه على سر حسده ولا يغصرب صدره كعسله ولا يغسل من (٨) الذي غسل راسه ولحيته الا على حسده وصبر على حسده من (٩) على حسده من سائر حسده اخره وهل رجليه حتى يغسل من الماء من راسه من راسه من راسه من (١٠) استشهد طاهره سقطة ارباب ثم ذكر به دروسه في (١١) في (١٢) في (١٣) عبارته هذه لا تدل على ارباب ولا على ميه (١٤) ذكره من (١٥) على (١٦) من الرأس وصرب كعبين من الماء على الصدر والطن والخصيتين والرجلين (١٧) مع حوران يحسب كل ما على ايمن ميه من الغسل منعه (قول النعمان عليه السلام) في (١٨) ثم يصرب كعب من الماء على صدره وكعب بين كعبيه ثم يغسل الماء على حسده كما (١٩) كان هي من الماء فقه فقه لا يحتل من يده (٢٠) في (الوسيلة) لا يده لاصحابه على (٢١) بعد ما فعله من غسله كالدهن وقريبا منه لاصحابه على كل من بعد غسله من (٢٢) من غسل الجانين كذلك عند قله الماء فان كان من ميه تيه كعبه فوضه على حسده من (٢٣) كثرة الماء لا حاجة الى صرب الصدور والاكعبين (٢٤) تبي هذا يدل على الترتيب المذكور لا الواردة في غسل الميت الاصة على الترتيب (٢٥) كعسل لحيه من الميت حسب فتاوى طائفة (٢٦) وقد تعرض المتأخرون لحكم العورة هي (٢٧) لاصحابه الماء حر لحيه كعسل لاصحابه (٢٨) يتحيز في العورة والسرة وخررة الظهر بين غسله بعد اثناس وبعد لحيه مع حديد الحين (٢٩) معهما وفي (الذكرى) لا مفصل محسوس في الحدين فالاولى غسل الحد المسدود (٣٠) (٣١)

- (١) بمحتمل ما في الجمل والافاضة على الحمد ما ترتيب فيكون يا له قدمه من غسل لاعد لتتصرح  
بالاستيعاب ( منه قدس سره ) (٢) هذه قاطلة للتوويل لان المرد بخته كل حسب غسل احده ( منه  
قدس سره ) (٣) جمع عكة بضم العين وسكون الكاف 'الحي الذي في لطن من اس من ( ٤٠ قدس سره )  
(٤) الارفاغ المعائن من الابطاط ( منه قدس سره )

ولا ترتيب مع الارتماس (متن)

ولو غسلها مع أحدهما فالظاهر الأجزاء وامتناع إيجاب غسلها مرتين وفي (الافية) يتخير في غسل المورتين مع أي الجانبين شاء والاولى غسلها مع الجانبين وفي (الجمفرية) ويتخير بين غسل العورة (المورتين خل) والسرة مع أي جانب شاء (وقل في شرحها) ان بعض الاصحاب يوجب غسل المورتين منفردتين بناء على ان العورة عضو رابع وفي (جامع المقاصد) ولا ريب ان الحد المشترك يجب غسله مع كل عضو من باب المقدمة وما كان من الاعضاء متوسطا بين الجانبين وهو المورتان والسرة فلا ترجيح لنفسه مع أحد الجانبين على الآخر بل يتخير المكلف في غسله مع أي جانب شاء وغسله مع الجانبين أولى وليس من ذلك عظام المصدر كما قد يتوهم اذ ليست هذه أعضاء عرقا وفي (المسالك) ويجب ادخال جزء من جميع حدود العضو حيث لا مفصل محسوس بينه وبين الآخر ويجب غسل كل الية مع جانبها ويدخل في ذلك غسل الدبر وكذا قبل المرأة اما الذكر فالاولى غسله مع الجانبين وفي (الروضة) العورة تابعة للجانبين وفي (رسالة صاحب المعالم وشرحها) فيغسل الرجل قبله من الجانبين استظهاراً لعدم تشخص كونه من واحد بعينه وفي (كشف الثام) والمورتان والسرة تابعة للجانبين فنصف كل من الايمن والنصف من الايسر ومثل ذلك قل في (شرح الجمفرية) عن بعض الاصحاب وفي (الحداثي) رجح غسلها مع كل من الجانبين وفي (المهذب البارع) ان أبا الصلاح ذهب الى وجوب البدأة بأعلى العضو كالوضوء (قال) وهو متروك ثم ضرب لذلك فوائد (قلت) البدأة بأعلى العضو ظاهر (الغنية والاشارة) وظاهر (السرائر) أيضا وفي ظاهر (الغنية) الاجماع عليه نعم (في المهذب البارع) ان المشهور ان لارتتيب في نفس الاعضاء وهو خبرة (نهاية الاحكام) واللمعة الحلية (والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس والهلالية وتعليق النافع والميسية والمقاصد العلية والعزية وارشاد الجمفرية والدرة والمسالك والنجبية) وهو ظاهر (المنهى والتحرير) وكل من عبر باليامن كما في (المبسوط والمعتبر) وغيرها بل ظاهر (المهذب البارع) ان ذلك ظاهر كل من عبر بالجانب الايمن وفي (الذكرى) انه ظاهر الاخبار واستظهر في (الذكرى) استحباب غسل الاعلى فالاعلى لانه أقرب الى التحفظ من النسيان ولان الظاهر من صاحب الشرع فعل ذلك وايداه له في (كشف الثام) بقول الصادق عليه السلام في حسن زرارة كما في (المعتبر والتذكرة) وفي (الكافي والتهذيب) مضمراً ثم صب على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر مرتين وقد تقدم في مبحث الوضوء ما له نفع في المقام ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولا ترتيب مع الارتماس ﴾ (١) لانه يسقط به اجماعاً في (السرائر والمدارك والمفاتيح) ونفي عنه الخلاف في (شرح رسالة صاحب المعالم والحداثي) وفي (المختلف) انه المشهور وفي (الهداية) وروي ان ارتمس الجنب في الماء ارتماسة واحدة أجزأه ذلك من غسله (وقل الشيخ في المبسوط) وأبو عبد الله في (السرائر) انه يترتب حكماً (قال في المختلف) وهو اختيار سائر وتبعه على هذه النسبة الى سائر بعض الموجود في (المراسم)

(١) قال في القاموس الارتماس الانغماس وفي المصباح المنير رمت الميت رمسا من باب غسل دفنه الى ان قال وارتمس في الماء انغمس وفي مجمع البحرين وأصل الرمس الستر وارتمس في الماء مثل انغمس (منه قدس سره)

وارتقاسة واحدة تجزيه عن الفسل وترتيبه وهذه العبارة ليست صريحة في إيجاب اعتقاد الترتيب ولا ظاهرة لان الظاهر منها انها من قبيل اعجبني زيد وعلمه ( قال في الذكرى ) وما قاله الشيخ يحتمل أمرين ( أحدهما ) وهو الذي قلناه عنه الفاضل انه يعتقد الترتيب حال الارتماس ويظهر ذلك من (المعتبر) حيث قال وقال بعض الاصحاب ويرتب حكما فذكره بصيغة الفعل المتعدي وفيه ضمير يعود الى المقتسل ثم احتج بان اطلاق الامر يستلزم الترتيب والاصل عدم وجوبه فيثبت في موضع الدلالة فالحجة تناسب ما ذكره ( الثاني ) أن الفسل بالارتماس في حكم الفسل المرتب بغير الارتماس وتظهر الفائدة لو وجد لمعة مغلقة فانه يأتي بها وبما بعدها (١) ولو قيل بسقوط الترتيب بالمرء اعاد الفسل من راس لعدم الوحدة المذكورة في الحديث وفيما لو نذر الاغتسال مرتبا فانه يبرأ بالارتماس لاعلى معنى الاعتقاد المذكور لانه ذكر بصورة اللازم المسند الى الفسل أي يترتب الفسل في نفسه حكما وان لم يكن فضلا وقد صرح في ( الاستبصار ) بذلك لما أورد وجوب الترتيب في الفسل وأورد اجزاء الارتماس فقال لا ينافي ما قد مناه من وجوب الترتيب لان المرتس يترتب حكما وان لم يترتب فضلا لانه اذا خرج من الماء حكم له أولا بطهارة رأسه ثم جانبه الايمن ثم جانبه الايسر فيكون على هذا التقدير مرتبا (قال) ويجوز عند الارتماس ان تسقط مراعاة الترتيب كما يسقط عند غسل الجنابة فرض الوضوء ( قلت ) هذا محافظة على وجوب الترتيب المنصوص عليه بحيث اذا ورد ما يخالفه ظاهرا أول بما لا يخرج عن الترتيب ولو قال الشيخ اذا ارتس حكم له أولا بطهارة رأسه ثم الايمن ثم الايسر يكون مرتبا كان أظهر في المراد لانه اذا خرج من الماء لا يسمى مقتسلا وكأنه نظر الى انه مادام في الماء ليس الحكم بتقديم بعض على آخر باولى من عكسه ولكن هذا يرد في الجانبين عند خروجه اذا لا يخرج جانب قبل آخر انتهى ما ذكره في ( الذكرى ) وقال جماعة من متأخري المتأخرين ان الترتيب الحكمي بمعانيه ليس في الادلة العقلية والتقليدية ما يدل عليه بل في ( المدارك ) بل يكاد يكون مقطوعا بطلانه هذا واما اجزائه عن الترتيب وقيامه مقامه قد ذكره الاصحاب قاطعين به ونفى عنه الخلاف في ( الحقائق ) ولم يتعرض لذكر الارتماس في الغنية ( والارتماس ) هو انغماس جميع البدن في الماء كما صرح به جماهير الاصحاب وفي ( الذخيرة ) انها تكفي الارتقاسة الواحدة وان لم يتحقق شمول الماء لجميع البدن الا بعد ما خرج وغسل تلك اللعة خارجا عن الماء وان طال الزمان وفي كثير من عبارات الاصحاب كالصحيح والحسن وصف الارتماس بالوحدة بل في حاشية ( المدارك ) الظاهر اتفاق الاصحاب على اشتراط الوحدة المذكورة في الارتماس كاتفاقهم على اشتراط الترتيب في الترتيب ( انتهى ) والمرجع في الوحدة الى العرف كما صرح به جماعة من المتأخرين ومتأخريهم وهو المشهور بينهم كما في ( كشف اللثام ) وفي ( جامع المقاصد والحدائق ) نسبته الى الاصحاب وقد يفهم من عبارة ( الالفية ) انها شمول الماء البدن كله في زمان واحد بحيث يحيط بالاسافل والاعالي جملة وقد نسبته في ( جامع المقاصد ) الى وهم بعض الطلبة ( قلت ) قديتوهم من عبارة ( الالفية ) وجوب اتقاع النية عند

(١) أي على الاول ويسفلها على الثاني وناذر الوضوء يبرأ بالارتماس على الثاني دون الاول كذا فهم المحقق الثاني في جامع المقاصد من هذه العبارة ومثله فهم الاستاذ أيده الله في حاشية المدارك ( منه قدس سره )

ملاقاة الماء لمجموع البدن وقطع الشارحون<sup>١</sup> بانه غير مراد للشهيد وأخذوا يتأولون كلامه لان  
 الاصحاب يكتفون بالدفة العرفية وان قارنها تراخ يسير ( قال ) المحقق الثاني رحمه الله في ( شرح  
 الالفية ) ان ما يظهر منها لا يقول به أحد من المسلمين ( وقال ) أيضا انه مخالف لاجماع المسلمين ( أما  
 أصحابنا ) فلان الأكثر منهم يكتفون في الارتماس بالاعتسال تحت المطر الغزير والميزاب والمجرى مما  
 لا يستوعب الماء فيه البدن الا في زمان مترخ يتعذر استحضار النية فيه فعلا وهؤلاء بمنزل عن هذا  
 الوهم الفاسد والباقون من الاصحاب وان منعوا الارتماس في ذلك لفوات معنى الدفعة عرفا الا انهم  
 يكتفون بالدفة العرفية وان قارنها تراخ يسير حتى أن بعضهم اكتفى بغسل اللمة لو وجدها المرتس  
 بعد الغسل وأين هذا من ذلك فهو هؤلاء أصحابنا ( وأما العامة ) فظاهرهم أنهم لا يقولون بذلك فقد  
 ظهر مخالفة هذا الوهم لاجماع المسلمين ومع ذلك فهو مخالف لظواهر النصوص على انه ليس له معنى  
 يتعلل لان الواجب من النية في العبادات باعتبار ما استفيد من النصوص بعد بذل الجهد اما هو ما قارن  
 أول العبادة فما الذي أخرج هذا الغسل من البين ولكن لاداء أعين من الجهل انتهى كلامه ( وقال  
 صاحب الدرر السنية ) وهو من المتقدمين على الشهيد الثاني أن ظاهر ( الالفية ) مخالف لسائر المذاهب  
 فلا بد من تأويله في ( الجعفرية والعزمية وارشاد الجعفرية والدرر السنية والجواهر المضبوطة والمقاصد  
 العلية ) نه يكفي ان يقارن بالنية شيئا من البدن ثم يتبعه بالباقي لتعذر ذلك غالبا خصوصا في ذي  
 الشعر الكثيف فان تخلله يتوقف على زمان ينافي الوحدة الحقيقية و بذلك صرح في ( جامع المقاصد  
 وفوائد الشرائع والنجبية والمسالك والروضة ومجمع البرهان وملاذ الاخيار والخيرة ) وهو المنقول عن  
 مولانا التسري وفي ( العزمية ) نسبته الى الاصحاب وهو خيرة ( الايضاح والكتاب ) فيما اذا وجد  
 المرتس لمة وظاهر ( التذكرة ونهاية الاحكام ) في ذلك المقام وصريح ( المنتهى ) في غيره بل هو  
 ظاهر الجميع ومن لحظ كلامهم في ارتماس الصائم واعتسال الجنب في البئر وفيما اذا أحدث الجنب  
 في اثناء الغسل اذا كان مرتسا وغمس الميت وفيما اذا وجد المرتس اللمة قطع بانهم مطبقون على  
 ذلك وكان الاجماع لديه محصلا على ان في قلبه بلاغا ويرشد الى ذلك ما في ( جامع المقاصد  
 والعزمية ) من ان عبارات الاصحاب مشحونة بذلك مع انه هو الظاهر من الاخبار كما اعترف به جماعة  
 مع موافقة الاعتبار لان الارتماس شرع تخفيفا كما يظهر من الاخبار وذلك المعنى مبين للتخفيف مع  
 تعذره في أكثر المكلفين بل كلهم على ان مقارنة النية لشمول الماء البدن كله في زمان واحد بحيث  
 يحيط بالاسفل والاعالي وما تحت الشعر الكثيف انما تحقق وهو مغفور بالماء فكان الواجب عليهم  
 ان يبينوا ان نية هذا الغسل انما تكون تحت الماء على اعتبار المقارنة أو يستثنوا ذلك كالمصوم لمكان  
 التعذر وكان الواجب عليهم ان يقولوا بانه لا بد وان يطيل المكث تحت الماء حتى يحيط به أو يقولوا  
 بوجوب غسل البدن وتخليل الشعر والمغابن قبل الارتماس لانه بالبدية بدون شيء من هذين اعني  
 اطالة المكث وغسل البدن قبل الارتماس لا يحيط به جميعه كما هو مشاهد محسوس فكان ذلك القول  
 ساقطا عن درجة الاعتبار ( وناهيك ما قال في جامع المقاصد ) وهو أهون من ان يتصدى لرده فانا  
 لانعله قولاً لاحد من معتبري الاصحاب ولا يتوهم دلالة شيء من أصول المذهب عليه انتهى على  
 انه مخالف للاحتياط على قول الخراساني وغيره وفي عبارة ( الذكري ) فيما اذا أحدث في اثناء  
 الغسل وعبارة ( المختصر ) في بحث النزح ما يحتمل الامر ين والذي دعي من ذهب الى هذا القول من

وشبهه (متن)

أهل عصرنا انه لا يقال لمن شرع في الارتعاس انه ارتعس كما سئذ كره فيما اذا حدث في الماء الغسل وهو غير مجد وفي (الحدائق) ان الوحدة احتراز عن التعمد المعتبر في الغسل لاصلي لا بمعنى الدفعة وحينئذ فلو حصل فيها ثان ينافي الدفعة العرفية لم يضر صحة الغسل وفي (كشف اللثام) لو نوى فوضع رجله ثم صبر ساعة فغمس عضواً آخر وهكذا الى ان ارتعس آخره على حتم لا احتمال ان يكون المعنى احاطة الماء بالبدن احاطة واحدة لا متفرقة قول ولا خوار لا تنفيه ولا تمن أحد الاوين واليه مال الاستاذ المعتبر ادام الله تعالى حراسته وظهر المولى الخراساني في (الكفاية) والصحيح البحراني انه يجب على المرتعس ان يخرج نفسه من الماء ثم يلبي نفسه فيه دفعة (وقول) نه ضل الشيخ علي في (الدر المنظوم) انه شأ ذلك في زمته من أصحاب الوسواس وانه يقل عن أحد من علماء المتقدمين والمتأخرين فعل ذلك (قلت في المختصر) لاجمع على انه لو ارتعس في ماء قبل وهى بعد تمام انغماسه فيه أجزاء وفي (الذكرى والمدارك) وغيرها الخبران وردا في غسل الجنابة واكثر لم يفرق أحد بينه وبين غيره من الاغسال (وقول المفيد في المفعة) ولا ينبغي له ان يرتعس في ماء الراكد فان كان قليلا افسده وان كان كثيرا خالف السنة لاغتسل فيه ولو حفر محمد بن حمزة في (الوسيلة) كره الارتعاس في الماء الراكد وان كان كثيرا لانه عد المكروهات سبعة وعد هذا منها \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (وشبهه) \* لعل المراد به \* أشار اليه الشيخ في (المبسوط) حيث قال فن ارتعس في الماء ارتعاسة واحدة او قد تحت المجري او وقف تحت المطر اجزأ ولم يقيدهما بالعزيزين كما نسب ذلك الى (المبسوط في المدارك) وغيرها وفي (الدهية) يجري الغسل بالمطر (وعن الاقتصاد) انه قل فيه ان ارتعس ارتعاسة أو وقف تحت الميزاب او المطر جراً وعن الكاتب انه الحق المطر بالارتعاس وفي (المنهى والتحرير) زاد الميزاب على المجري والمطر وفي (التذكرة) طرد الحكم في ماء الميزاب وشبهه وفي (الذكرى) عن بعض الاصحاب الحاق صب الاناء الشامل للبدن قال وهو لازم للشيخ رحمه الله (قال في كشف اللثام) ولعل الامر كذلك لدخوله في الارتعاس وفي (جامع المقاصد) فسر الشبه بالمطر العزيز والميزاب وفي (المالك والروضة) الحق المطر والمجرى العزيزين وفي (المختلف) اذا ارتعس ارتعاسة واحدة أو قد تحت المجري او وقف تحت المطر اجزأ وهل يسقط الترتيب في هذه المشهور انه يسقط (انتهى) والشيخ أبو عبد الله العجلي بالغ في انكار اجزاء غير الارتعاس اقتصاراً على محل الوفاق لان الاجماع منقاد على اعتباره الا في الارتعاس (قال في الذكرى) ولا ريب انه أحوط وفي (الدروس) الحق به المجري والمطر وليس بذلك وفي (المدارك) ان الوقوف تحت المطر لا يتحقق معه الارتعاس قطعاً وفي (المعتبر) لو وقف تحت الفيث حتى بل جسده طهر لا رواء علي بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام (ثم قل) وهذا الخبر مطلق وينبغي ان يقيد بالترتيب في الغسل (وقال في كشف اللثام) انه مطلق لا ينص على المطلوب كما في المعتبر (وقد تلخص) من هذه الاقوال شيان (الاول) ان الغسل بالمطر هل يقع ترتيباً وارتعاساً او ينخص بالترتيب (فالشيخ) ومن تبعه على الاول والمحملي ومن تبعه على الثاني فليتأمل جيداً وفي (الحبل المتين ورياض المسائل والحدائق) ان المطر ان كان غزيراً وحصلت به

وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف ويستحب المضمضة والاستنشاق والغسل بصاع (متن)

الدفة العرفية صح الاغتسال به ارتئاسا وان لم يكن كذلك فيغتسل ترتيبا فيجوز للغسل قصد الارتئاس على الاول والترتيب على الثاني ولعل من قيد المطر والمجرى بالفزارة أراد ذلك فليتأمل (الثاني) انه هل يلحق بالمطر على تقدير جواز الارتئاس به ما ذكر من تلك الاشياء أم لا اشكال ينشأ من قد النص بخصوصه ومن العلة المشار اليها بالتعليق على الشرط في الخبر المذكور وقد فهم من المقام ان الغسل الترتيبي لا يجب ان يكون بالصعب بل يجوز ان يكون بماء المطر والمجرى وبالارتئاس كما هو خيرة (السرائر وحواشي الشهيد وظاهر المعتبر) وغيره كما عرفت أو صريحه وظاهر (المختلف) وظاهر (الروض) أو صريحه وصريح (كشف الثام) ذكر ذلك في بحث اللمعة المغفولة وقد سمعت مافي (الحبل المتين) وما بعده وكأن ذلك لانزاع فيه عندهم كما يفهم من كلامهم في هذه المسئلة اعني شبه الارتئاس \* قد تقدم نشر الاقوال في المسئلة في صدر الكتاب \* وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف \* قد تقدم نشر الاقوال في المسئلة في صدر الكتاب \* وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف \* وتستحب المضمضة والاستنشاق \* اجماعاً كما في (المنهى والمدارك) وعندنا دون العامة كما في (المعتبر ونهاية الاحكام) والمشهور استحباب التلث كما في (الحدائق) ونفي عنه الخلاف في (السرائر) وبه صرح في (المقنة والنهاية والوسيلة والتذكرة والنافع والتحرير ونهاية الاحكام والتبصرة والذكرى والبيان) وربما ظهر ذلك من (المراسم) حيث قال وأما النذب فالمضمضة والاستنشاق وتكرير الفسلات ثلاثاً ولم يذكر التلث في (المبسوط والمعتبر والشرائع والارشاد والدروس واللمعة والروضة) وغيرها ولم يذكر المضمضة والاستنشاق في (الفنية والكافي والمقنع) على ما قل (وقال في الهداية) وان شئت ان تتمعن او تستنشق فافعل وواقنا على الاستحباب الشافعي وأوجبهما أبو حنيفة وأحمد \* قد تقدم قوله قدس الله تعالى روحه \* وفي وجوب الغسل بصاع \* اجماعاً كما في (المفاتيح) ومنا ومن أكثر العامة كما في (المدارك والحدائق) وفي (الخلاف) الاجماع على ان المستحب ان يكون الغسل تسعة ارطال والوضوء بمد وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجزئ في الغسل أقل من تسعة ارطال ولا في الوضوء أقل من مد (وقال في المنهى) الغسل بصاع فما زاد مستحب عند علمائنا اجمع وهو اختيار الشافعي واحمد في احدي الروايتين والاخرى لا يجزئ أقل من صاع (وقال في المعتبر) الغسل بصاع فما زاد لا خلاف بين قهاتنا في استحبابه (وقال) أبو حنيفة يجب الغسل بصاع ونهى (جمل الشيخ والوسيلة والتحرير والتبصرة) استحبابه بصاع فما زاد وهو المنقول في (كشف الثام عن جمل الشيخ والمذهب والاشارة) وفي (النهاية) جواز الاكثر وفي (الروضة) بصاع لا ازيد وفي (الذكرى) قال والشيخ وجماعة ذكروا استحباب صاع فما زاد والظاهر انه مقيد بعدم ادائه الى السرف المهني عنه (واعترض صاحب الحدائق) على الشهيد في (الذكرى) في نسبته ما زاد على الصاع الى الشيخ وقال ان عبارة (المبسوط والخلاف والنهاية) ليس فيها شيء من ذلك قال واحتمال كون ذلك في موضع آخر من كتبه الظاهر بعده وكأنه لم يظفر بالجل ولا القل عنها (هذا) وينبغي التأمل في عبارات الاصحاب هل يمكن



وامرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء والاستبراء للرجل المنزل ( متن )

الجمع بينها بما ذكره ( في الذكرى ) أم لا ( هذا والمشهور ) انه اربعة امداد كل مد رطلان وربع بالعراقي ورطل ونصف بالمديني فهو تسعة ارطال بالعراقي وستة بالمديني وعليه نزل قول أبي جعفر عليه السلام في ( صحيح ) زرارة والمد رطل ونصف والصاع ستة ارطال وفي ( الفقيه ) ان الصاع خمسة امداد لثمول الكاظم عليه السلام في خبر المروزي وصاع النبي صلى الله عليه وآله خمسة امداد ( قيل ) ويجوز ان يكون المراد ان الصاع الذي كان يقتسل به مع زوجته خمسة امداد كما نطقت به الاخبار وعن البرزطي هو خمسة ارطال ( قال ) وبعض اصحابنا ينقل ستة ارطال برطل الكوفة وقل المد رطل وربع قل والطامث تقتسل بتسعة ارطال كذا ذكر في ( كشف اللثام ) ويأتي بلطف الله تعالى تمام الكلام وفي ( المنتهى وكشف اللثام والمدارك ) ان غسل الفرج من الصاع وفي الاولين مع زيادة غسل الذراعين **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** وامرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل الماء اليه بدونه ( استجاب امرار اليد مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في ( المتبر والمتهنى ) وفي ( الخلاف والذكرى ) الاجماع على ان امرار اليد على البدن في الغسل من الجنابة غير لازم وفي ( السرائر ) انه غير واجب عندنا بل مستحب وكذلك في الطهارة الصغرى انتهى وفي ( الحقائق ) لا ريب انه متى كان غسل الاعضاء الثلاثة بالكف الثلاثة كما تضمنته بعض الاخبار فانه لا يبعد وحب الدلك وفي ( حاشية المدارك ) لاشبهة في وجوبه في صورة عدم الوصول بدونه وأوجه مالك والمزني واختاره أبو الغالية وواقفنا النخعي والشعبي وحامد والثوري والاوزاعي والشافعي واسحق وأبو حنيفة **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** ( والاستبراء للرجل المنزل ) هذا مذهب أكثر علمائنا كما في ( التذكرة ) وهو المشهور بين المتأخرين كما في ( المدارك ) وهو المشهور ولا سيما بين المتأخرين كما في ( الحقائق ) وكان دليله الاجماع والقول بالوجوب بعيد ( ١ ) كما في ( جامع الفائدة والبرهان ) وهو خيرة ( الناصريات ) على ما نقل ( السرائر ) والمعتبر والشرائع والمنتهى والتلخيص وتخليصه والتذكرة والمختلف والتحرير والارشاد واللمعة والجعفرية وشرحها والمسالك والروضة وجمع الفائدة والمدارك والمفاتيح ) وغيره وفي ( البيان ) انه يستحب أيضا لمحمّل الانزال واحتمله في ( الذكرى ) ومنعه في ( الروض ) واختير في ( المبسوط والاستبصار والمراسم والوسيلة والغنية ) الوجوب وقوله في ( الذكرى ) عن الكيدري والقاضي والتميمي وظاهر الجامع وفي ( كشف اللثام ) عن الجمل والمقود والمصباح ومختصره والاصباح ) وفي ( الخفاف عن الجمل ) أيضا وقد يظهر ذلك من ( المقنعة والنهاية ) وعن ظاهر الجعفي وجوب البول والاجتماع معاً وفي ( الهداية ) واجتهد ان تبول ليخرج ما بقي في احليلك من المني ثم اغسل يديك ( بدك خل ) ثلاثاً وفي ( الفقيه ) ومن ترك البول على أثر الجنابة أو شك ان يتردد بقية الماء في بدنه فيؤثره لداء الذي لا دواء له ( وقال ) ابن الجنيد على ما في ( الذكرى ) يتعرض الجنب للبول واذا بال بخيطا وينثر ونسب الوجوب في ( الذكرى ) وجامع المقاصد ) الى المظلم وقيل فيها وفي ( الدرر وحاشية الشرح

( ١ ) لا ريب أن القول بالوجوب بعيد لانه على تقدير عدم وجدان شيء بعد الغسل لا شك في صحة الغسل والصلاة ومعلوم أن غسل المخرج ليس واجبا وغير معاقب بتركه بل للصلاة ( منه )

بالبول فان تعذر مسح من المقعدة الى أصل القضيب ثلاثاً ومنه الى راسه كذلك وينترة ثلاثاً (متن)

(والتمحيص) انه أحوط وفي (الغنية) الإجماع عليه وفي (كشف اللثام) ويمكن اتقاء النزاع لاتفاق الكل على ان الخارج من غير المستبري اذا كان منياً أو اشتبه به لزمته إعادة الغسل ولا شبهة في بقاء اجزائه في المجرى اذا لم يستبر فاذاً بال أو ظهر منه بل يتقن خروج المنى أو ظنه فوجبت إعادة الغسل ولعله الذي اراده الموجبون ويرشد اليه عبارة (الاستبصار) لان فيه باب وجوب الاستبراء بالبول من الجنابة والاحتجاج باخبار إعادة ان لم يبل ولكن في (الناصرية) انه ان بال بولا خرج منه منى مشاهد اعاد والا فلا (واختلف) الاصحاب في استبراء المرأة ففي (النهاية) بعد ان ذكر استبراء الرجل قال وكذلك تفعل المرأة وفي (المقنعة) ينبغي لها ان تستبري نفسها قبل الغسل بالبول فان لم يتيسر منها ذلك لم يكن عليها شيء وعن الكاتب اذا بالت تنخحت بعد بولها ذكره في سياق غسل الجنابة ذكر ذلك في (الذكرى) قال وأطلق أبو الصلاح وفي (الغنية) وغسل المرأة من الجنابة كفعل الرجل سواء ولا يسقط عنها الاوجوب الاستبراء بالبول ولعل فيه اشارة الى عدم سموه بالاجتهاد وفي (المراسم) في المتن وغسل النساء كفعل الرجال في كل شيء وفي الاستبراء وعلى الحاشية الا في الاستبراء وعلم عليها بانها نسخة وقطع في (النفلية) بعموم البول واختصاص الاجتهاد بالرجل وفي (الذكرى) بعد قل القول بالاستبراء عليها مانصه ولعل المخرجين وان تغاير يوثر خروج البول في خروج ما تخلف في المخرج الآخران كان وخصوصاً مع الاجتهاد وتوقف في (المنتهى) وفي (البيان) وفي استبراء المرأة قول وفي (اللمعة) ويستحب الاستبراء كحملة من العبارات وفي (الروضة) وفي استحبابه للمرأة قول فتستبري غرضاً أما بالبول فلاختلاف المخرجين ولم يذكر ابن بابويه المرأة وكذا الجعفي كما قل في (الذكرى) وفي (كشف اللثام) استبرأوها (١) اذا أنزات أقوى منه اذا جومت لما مر من خبري منصور وسليمان بن خالد ان ما يخرج منها ماء الرجل وخص بالرجل في (المبسوط) والوسيلة والسرائر والشرائع والتذكرة والتحرير والمختلف والدروس وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمسالك ومجمع الفائدة والبرهان والمفاتيح وشرح الجعفرية وغيرها وهو ظاهر (المعتبر) لانه قل عن (المبسوط) اختصاصه بالرجال وسكت على ان في أول كلامه ما يدل على ذلك وتقل في (المختلف) وغيره عن (الجميل) والمقود وفي (كشف اللثام) من العبارات عن (الاصباح) والمصباح ومختصره والجامع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بالبول ﴾ قد خلا عنه كثير من العبارات وأكثرها عبارات القائلين بالوجوب والذاكرون له قاطعون به وفي (كشف اللثام) لعله لاخلاف فيه ويعضده الاعتبار (قلت واجماع الغنية) منطبق عليه كما ان شهرة (التذكرة) كذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان تعذر مسح من المقعدة الى أصل القضيب ثلاثاً

(١) استند أكثر هؤلاء في ذلك الى اختلاف مخرجي بولها ومنيا وهو كما ترى انما ينبغي استبرأوها بالبول (منه)

## الفصل الثاني في الاحكام ﴿ يحرم على الجنب قبل الفسل الجلوس في المساجد ﴾ (متن)

ومنه الى رأسه ثلاثاً ويتره ثلاثاً ﴿ المصير الى الاجتهاد عند تعذر البول خيرة ﴾ (للمقنعة و...) سم  
والوسيلة والسرائر والشرائع) على ما فهموه منها قريبة عبارة (المعتر والتذكرة ونهاية الاحكام و لدروس  
والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع ومجمع الفائدة والمالك) وغيره و بعض ذكر  
ذلك في المقام و بعض ذكره في البلب المشتبه ونقله في (الذكرى) عن القاضي لكهم اختلاف في كيفية  
ففي (المقنعة والمعتبر) انه يمسح تحت اليتين الى أصل الفصيص ويعصره الى رأس الحشفة وفي  
(المراسم والسرائر) تتر القضيبة خاصة وفي (الوسيلة) ان لم يتيسر البول فلاحتياط و أطلق كما مل  
عن القاضي (والحاصل) ان عباراتهم في المقام متفاوتة بعد اتفاقهم على العذر الذي ذكره وقد تقدم  
نشر الاقوال في كيفية الاستبراء من البول (وقال الشيخ في المبسوط) وأبو المكارم في (العبد) وحب  
عليه الاستبراء بالبول أو الاجتهاد (وقد يقال) ان عبارة (الغنية) مخالفة عبارة (المبسوط) لانه قال في (مسه)  
الاستبراء بالبول والاجتهاد فيه ليخرج ما في مخرج (محرم حل) المي منه ثم الاستبراء من البول على  
ما قلناه انتهى فتأمل ولعلها قريبة من عبارة (الهيئة) كما يأتي قلها والمفضل المدي جعله في  
(المبسوط) موافقاً لما قل عن الجمعي وقد مر العمل به بأنه أمجهما معاً فاعمل سحبه (المبسوط)  
التي وقعت في يد الفاضل كانت ما لو اودون أو (وقال في المنتهى) يستحب الاستبراء من البول  
مضت كفيته وفي (التحرير) يستحب الاستبراء بان يمسح من المقعدة الى أصل الفصيص ثم منه  
الى طرفه ثم يتره ثلاثاً ثلاثاً ومثل ذلك صنع في (النافع) ونزله في (المنتهى) لان كل سرحاً له على عدم  
القدرة على البول وأطلق في (اللمعة) وظاهر (الهداية) الاقتصار على البول حيث قال واحمد  
ان تبول ليخرج ما بقي في احليلك من المي ثم اغسل يدك (يديك حل) الى آخره مل ذلك عن  
(الاقتصاد والمذهب والاشارة) وهو قريب مما في (المبسوط) ونحوه ونحو عبارة (المبسوط)  
عبارة (المفاتيح) وفي (النهاية) فاذا أراد الفسل من الجبابة فليستر نفسه بالبول فان تعد عليه فليحتهد  
فان لم يتأت له فليس عليه شيء انتهى ولعل المراد فان تعد عليه فليحتهد حتى يبول وان لم يتأت فلا  
شيء عليه أو فليحتهد في اخراج بقية المي بالمسح والتر فان لم يتأت أي لم يخرج المي انه لم يتيسر له  
شيء منه ومن البول بالنسيان ونحوه فلا شيء عليه وفي (كشف اللثام) لم قلده بعض على الاستبراء  
من المي بغير البول لكن يرشد اليه الاستبراء من البول والاعتناء بالصبر على عدم اعادة الفسل  
اذا لم يبل وفي (جامع المقاصد) يشهد له الاخير الدالة على الاحتياط بالاجتهاد في عدم اعادة الفسل  
قد نزلها جمع من الاصحاب على ما اذا لم يتأت البول للمقتسل جهما بيناه بين غيره وهم عينه في  
(كشف اللثام) وصاحب (الحدائق) لم يجد لذلك دليلاً واشتد شكل في (المنتهى) نهاية لاحكامه  
الحاقه بمحدث البول اذا لم يتأت البول ولعله استشكل سقوط الاعادة بالاجتهاد تقطعه فيه قال  
ذلك كذا قال (قال في كشف اللثام)

## ﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ يحرم على الجنب قبل الفسل الجلوس في المساجد ﴾ تقدم في  
صدر الكتاب قل الاجاعات والشبهة بما لا مريد عليه بقي هناك شيء وهو انه يجوز دخول مسجد

ووضع شيء فيها والاجتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ولو اجنب  
فيهما تيمم واجبا للخروج منهما ويجب ان يقصد اقرب الابواب اليه ويحرم عليه  
قراءة المزامير وابعاضها حتى بالبسلة اذا نواها منها ومس كتابة القرآن (متن)

النبي صلى الله عليه وآله له وللمعصومين من ذريته عليهم السلام للاخبار المتضاربة كما في  
(كتاب المجالس والعيون والعلل وتفسير) علي بن ابراهيم والحق المصنف والمحقق الثاني  
والهندي وغيرهما بالثبت التردد واستظهر الجواز في (المدارك) وعن بعضهم قصر الحرمة على  
الجلوس والحق جملة من متأخري أصحابنا منهم الشهيدان بالمساجد الضرائح المقدسة والمشاهد  
المشرقة (ورده) جملة من المتأخرين بعدم المستند وتوقف في (المدارك) ويمكن الاستدلال عليه  
بالاعتبار والاخبار الدالة على عدم جواز دخول الجنب بيوتهم احياء كما في (بصائر الدرجات وقرب  
الاسناد ورجال الكشي وارشاد المفيد وكشف الغمّة) قلنا من (دلائل) الحميري وظاهر هذه  
الاخبار تحريم مجرد الدخول وان كان بدون لبث (الا أن يقال) انه عليه السلام علم بارادة أبي بصير  
اللبث فتأمل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ووضع شيء فيها ﴾ اجماعا في (الغنية والحدائق)  
وظاهر (كشف الرموز) الا انه استثنى سلا را في (التفجّيح) لا تعرف فيه خلافا لا من سلا را وهو مذهب  
علمائنا الا سلا را كما في (المنتهى والمدارك) وهو المشهور كما في (التذكرة والمختلف وتخليص التلخيص  
والمذهب والمقتصر) وفي (المعتبر) انه مذهب الحنسة وأتباعهم وفي (كشف اللثام) انه مذهب الاكثر وكرهه  
سلا را وربما لاح ذلك من (الخلافا) وتقل في (جامع المقاصد) قولاً بأنه انما يحرم اذا استلزم اللبث (قال)  
وهو في الحقيقة راجع الى عدم تحريم الوضع (قلت) هذا خيرة (المقتصر) قال المراد بالوضع  
المستلزم للدخول واللبث لان الرخصة في الاجتياز خاصة ونسبه في (الحدائق) الى بعض المتأخرين  
واطال في مناقشته وفي (المقتصر) لو أتى في وسط المسجد شيئا من خارجه من غير دخول لم يحرم قطعا  
وقطع في (المسالك) وغيرها بتحريم ذلك لا لاطلاق النص ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ والاجتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ﴾ اجماعاً في (الغنية والمعتبر والمدارك)  
وظاهر (التذكرة) ونفى عنه خلافا في (الحدائق) ونسبه الى المعظم في (كشف اللثام) وأطلق  
المنع في دخول المساجد الا اجتياز الصدوقان والمفيد وسلا را والشيخ في (الجل والاقتصاد والمصباح  
ومختصره) والكيدري على ما نقل عن بعض في (الذكرى وكشف اللثام) وظاهرهم جواز الجواز فيهما  
وقال في (المبسوط) والمكروهات الاكل والشرب والنوم والحضاب والمسجد الحرام ومسجد النبي  
صلى الله عليه وآله لا يدخلهما على حال الى ان قال ويكره من المصحف وظاهر هذه العبارة كراهة  
دخولهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو اجنب فيهما الى آخره ﴾ قدم الكلام في ذلك  
كما تقدم الكلام في انه يحرم عليه قراءة المزامير وابعاضها ومس كتابة القرآن وقلنا هناك الاجماع في المقام  
والمراد بكتابة القرآن كما في (جامع المقاصد والمزينة وارشاد الجعفرية والشافعية) صور الحروف قالوا  
ومنه التشديد والمدوني الاعراب وجهان لكن في (ارشاد الجعفرية) الميل الى ترجيح تحريم  
مس الاعراب وفي (الشافعية) لم يتعرض للاعراب وفي (الروضة) خط المصحف كلماته وحروفه ومقام

وما عليه اسم الله تعالى ويكره الا كل والشرب الا بعد المضمضة والاستنشاق (متن)

مقامها كالشدة والهمزة واستظهروا عدم تحقق المس بالشعر والسن وترددوا في الظفر الا في ( الشافعية والروضة ) فانه خص الحكم بما تحله الحياة ( كالروض ) وهو الظاهر من عبارة ( الذكرى ) وقد تقدم في صدر الكتاب وفي بحث الكتاب ويأتي في بحث مس الميت ماله نفع في المقام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وما عليه اسمه تعالى ﴾ قد وقع في ( المبسوط ) وغيره ( كاشرائع والارشاد ونهاية الاحكام والدروس والبيان ) وغيرها التعبير بمثل ما ذكره المصنف هنا موافقة للخبر الا ان الظاهر ان المراد من ذلك مس نفس الاسم كما نبه على ذلك المحقق الثاني وبذلك صرح في ( الوسيلة والفنية والسرائر والمعتبر والمتهى والتذكرة والتحرير واللمعة والجعفرية ) وغيرها والا لحرم مس نحو لوح عظيم كتب في جانب منه اسم الله تعالى وحرم مس ما عليه القرآن بطريق أولى وأصحابنا لا يقولون به كما في ( جامع المقاصد وكشف اللثام ) وفي ( المراسم ) ولا يمس كتابة فيها اسمه تعالى وهي منزلة على ما ذكرنا أيضاً ( وأما الحكم ) فعليه الاجماع في ( الفنية ) وظاهر ( المتهى ) لانه نسبة الى عمل الاصحاب وفي ( نهاية الاحكام ) نفى عنه الخلاف ولم يذكر هذا الحكم الصدوق في ( الهداية ) ولا قل عن غيره ممن تقدم على الشيخين ولعلهم يحكمون بعدم المنع كما لعله يلوح من عبارة ( المعتبر ) لانه بعد ان حكم بالحرمة طعن في الرواية وفي ( المجمع ) لا رد يبي ان الحكم غير واضح الدليل وظاهر ( المقنعة والمصباح والوسيلة والفنية والسرائر ) وغيرها عموم الحكم لسائر اسمائه تعالى وان لم تكن أعلاماً أو كانت أعلاماً في كل لغة ( قل في المصباح ) ولا شيئاً فيه اسم من أسماء الله عز وجل قال في ( الفنية ) أو اسم من أسمائه تعالى وفي ( السرائر ) ومس كتابة أسماء الله تعالى وفي ( الوسيلة ) ومس كل كتابة معظمة من أسماء تعالى وفي ( الموجز الحاوي ) ان ذلك يختص بالجلالة وفي ( كشف اللثام ) ان الاولى تعميم المنع لما جعل جزء اسم كعبد الله تعالى للاحتياط وقصد الواضع اسمه تعالى عند الوضع والمشهور كما في ( الروضة ) سريان الحكم لما على الدرهم والدينار وفي ( الحدائق ) نسبة الى الاصحاب من دون خلاف انتهى والحق باسمه تعالى أسماء أنبيائه والأئمة عليهم الصلاة والسلام في ( المبسوط والمصباح والفنية والسرائر والوسيلة والتذكرة والارشاد والتبصرة ) وكتب الشيعين والمحقق الثاني وفي ( الروضة ) انه المشهور بل في ( اللمعة ) أيضاً على ما ذكره في آخرها من انه لا يذكر الا المشهور وفي ( جامع المقاصد ) نسبة الى أكثر الاصحاب تارة والى كبرائهم أخرى وفي ( شرح الجعفرية ) نسبة الى الاصحاب ( وقوله في كشف اللثام عن المقنع والجل للشيخ والمذهب والاصباح والجامع وأحكام الراوندي ) وكذا اسم الزهراء عليها الصلاة والسلام لانها كالأنبياء والأئمة عليهم السلام وقد صرح بذلك بعض الاصحاب كما صاحب ( الروض ) وقد تقدم ان صاحب ( المجمع ) لم يحكم بذلك لعدم وضوح الدليل ورجح الكراهة المصنف والمحقق في ( المعتبر والمتهى والتحرير ) وواقعها صاحب ( المدارك ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ويكره الا كل والشرب الا بعد المضمضة والاستنشاق ﴾ اجمالاً كما في ( الفنية وظاهر التذكرة وفوائد الشرائع ) حيث نسبة فيما الى علاننا وكذا في ( حاشية المدارك ) ونسبه الى المشهور في ( المسالك وكشف اللثام ) وهو مذهب

والنوم الا بعد الوضوء والخضاب (متن)

الاكثر كما في ( جامع المقاصد والمدارك ) ومذهب الحنفة واتباعهم كافي ( المتبر ) وقال الصدوق في ( الفقيه والهداية ) والجنب اذا اراد ان يأكل ويشرب لم يجز له الا ان يغسل يديه ويتمضمض ويستنشق وظاهره التحريم وفيما زيادة غسل اليدين وزاد في ( النغلة ) على المضمضة وغسل اليدين غسل الوجه كما في حسن زراره وزاد في ( المسالك ) على المضمضة والاستنشاق غسل اليدين معها قال وأكل من ذلك الوضوء معها للنص وفي ( المتبر ) اقتصر على غسل اليدين والمضمضة وتبعه شارح ( الجعفرية ) وعن ( المنع ) الاقتصار على غسل الفرج والوضوء وفي ( المدارك والذخيرة ) ان الأجود الا كفء بغسل اليد وأفضلية المضمضة وغسل الوجه أو الوضوء وقريب منه ما في ( مجمع الفائدة ) وفي ( المنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والدروس ) المضمضة والاستنشاق أو الوضوء والمشهور كافي ( المسالك ) زوال الكراهة بما ذكر المصنف وهو مذهب الاكثر كما في ( جامع المقاصد والمدارك وكشف اللثام ) وفي ( الشرائع ) انها تخف وقد يلوح ذلك من ( السرائر ) حيث يقول ويكره ان يأكل الجنب الطعام أو يشرب الشراب فان ارادهما فليتمضمض أولاً وليستنشق ومثلهما ( ومثلاً خ ) عبارة النهاية ( وقال في كشف اللثام ) ان عبارة ( الاقتصار ) تعطي ذلك وفي ( المصباح ) ويكره ان يأكل ويشرب الا عند الضرورة وعند ذلك يتمضمض ويستنشق وفي ( المسالك ) لعل اطلاق الخفة بسبب ذلك بناء على كراهة ترك المستحب وفي ( جامع المقاصد والمدارك ) ينبغي ان يراعى في الاعتداد بذلك عدم تراخي الاكل والشرب عنه كثيراً ويتعدد بتعدد مع التراخي لا مع الاتصال وفي ( المجمع ) ويحتمل التعدد اذا طال الزمان أو تخلل الحدث ( وقال ) ابن المسيب اذا اراد ان يأكل يغسل كفه ويتمضمض وهو قول اسحق وأصحاب الرأي واحدى الروايتين عن أحمد قال مجاهد يغسل كفيه وقال مالك يغسل يديه ان كان أصابها أذى سبحه قوله قدس الله تعالى روحه سبحه \* والنوم الا بتد الوضوء \* اجاءاً في ( الغنية والتمهي ) وهو مذهب علمائنا كافي ( المتبر والتذكرة ) وأكثر العبارات كعبارة المصنف ظاهراً زوال الكراهة وفي ( السرائر ) ويكره ان ينام قبل الاغتسال فان اراد ذلك توضأ ونام الى وقت الاغتسال ونحوها عبارة ( النهاية ) ور بما أعطيت الخفة كما استظهره في ( كشف اللثام ) من الاخبار وعن ( المذهب ) لا ينام حتى يقتل أو يتمضمض ويستنشق وعن ( الارشاد ) انه أطلق كراهة تومه وقال ابن المسيب ينام ولا يمس ماء وهو قول أصحاب الرأي سبحه قوله قدس الله روحه سبحه \* والخضاب \* اجاءاً في ( الغنية ) وهو مذهب أكثر علمائنا في ( التذكرة ) والمشهور في ( الحدائق ) وهو مذهب المفيد والسيد والشيخ كما في ( المنتهى ) وفي ( الفقيه ) ولا بأس ان يختضب الجنب ويجنب وهو مختضب ويحتجم ويذكر الله تعالى ويتنور ويذبح ويلبس الخاتم وينام في المسجد ( انتهى ) ولله يريد نفي التحريم المتوهم من ( قوله ) عليه السلام لم يؤمن ان يصيبه الشيطان بسوء فيكون اجاءاً لكن عبارته هذه قد اشتملت على جواز النوم في المسجد وقد تأولها له المحشون بتأويلات بعيدة كما مرت الاشارة اليه في صدر الكتاب ( قال ) المفيد في وجه الكراهة انه يمنع وصول الماء الى ظاهر الجوارح التي عليها الخضاب انتهى ومقتضاه التحريم لا الكراهة ولله لذلك اعتذره في ( المتبر ) قال ولله نظر الى ان اللون



وقراءة ما زاد على سبع آيات وتشتد الكراهية فيما زاد على سبعين (متن)

عرض وهو لا ينفك فيلزم حصول أجزاء من الخضاب في محل اللون لكنها خفيفة لا تمنع للامتناع منها تماماً فكرهت لذلك انتهى وصرح جماعة بأنه يكره للمختضب ان يجنب وقيد بعض بما اذا لم يأخذ الحنا مأخذه وربما لاح من المفيد عدم الكراهة (قال في المقنعة) فاذا اجنب بعد الخضاب لم يخرج (قال في المتبر) وهو محمول على اتفاق الجنب لاعلى فعلها اختياراً (انتهى) وامل مراده كما في (كشف الثام) انه اذا أخذ الحنا مأخذه وبلغ لم يخرج كما في خبر أبي سعيد حتى قوله قدس الله تعالى روحه \* ﴿ وقراءة ما زاد على سبع آيات ﴾ أي من غير سور العزائم اما الجواز فله الاجماع في (الخلاص) والاتصار والغنية والمعتبر وانتهى ونهاية الاحكام) وثقلت حكايته عن أحكام الراوندي وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وفي (تخليص التلخيص) ان الاجماع منعقد على تحوير ما قص عن السبع من غير كراهة انتهى ويأتي ما نقله عن (الخلاص) والمراسم) وأما الكراهة فقد قلت الشبهة عليها في (المختلف وتخليص التلخيص والحدائق) بل في (اللمعة) أيضاً ان تم ما ذكره في آخرها وفي (المسالك) انه يصدق العدد بواحدة مكررة وفي (الروضة) فيه وجهان وفي (كشف اللثام) جعله احتمالاً وتقل في (الذكرى وجامع المقاصد) وغيرهما ان القاضي حرم ذلك أعني ما زاد على السبع وفيهما أيضاً عن سائر في الابواب انه حرم القراءة مطلقاً وفي (الخلاص) ان بعض أصحابنا في الجواز بسبع آيات وفي (المبسوط) الاحتياط أن لا يزيد على سبع أو سبعين وفي (النهاية) يقرأ من القرآن من أي موضع شاء ما بينه وبين سبع آيات الا الاربع وظهرها كظاهر (المقنعة) يحرم ما زاد على السبع واحتمل في (الاستبصار) ويحتمله (التهذيب) لكن في (المخالف) قل والظاهر من كلام الشيخ في كتابي الاخبار التحريم انتهى وفي (المصباح والسرار) يجوز له قراءة القرآن الا العزائم من دون ذكر كراهة كما عن ظاهر (الجل) ونحوه عبارة (الهداية) حيث نفى البأس (ثم قال في السرار) وبعض أصحابنا لا يجوز الا ما بينه وبين سبع آيات أو سبعين آية والظاهر على ذلك بحرم مثل الاربع سور ثم قال ان الاول أظهر وفي (الخلاص) كراهية القراءة لما عدا العزائم ومثله نقل عن ابن سعيد وفي (المراسم) والتدب ان لا يمس المصحف ولا يقرأ القرآن فان قلنا ان خلاف المندوب مكروه كان كالصديق وابن سعيد في اطلاق كراهية القراءة لما عدا العزائم وكان صاحب (التلخيص) لم يظفر بهم أولم يقدح عنده خلافهم في دعوى الاجماع كما هو الحق ~~في~~ قوله قدس الله تعالى روحه \* ﴿ وتشتد فيما زاد على السبعين ﴾ كما في (الشرائع والتجريد والارشاد والبيان وجمع البرهان) وفي (المدارك) بعد ان تأمل في الدليل قال انه عزاء في (المعتبر الى المبسوط) والموجود فيه والاحتياط ان لا يزيد على سبع أو سبعين والموجود في (المعتبر) يكره قراءة ما زاد على سبع آيات قاله الشيخ في (النهاية) وقال في (المبسوط) الاحوط ان لا يزيد على سبع أو سبعين انتهى وفي (الوسيلة والمختلف) يكره ما زاد على سبعين مقتصرين عليه وحكي في (نهاية الاحكام) تحريمه عن القاضي وفي (التحرير والمنتهى) حكاه عن بعض الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) لو قرأ السبع أو السبعين ثم قال (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين) على قصد اقامة سنة الركوب لم يكن مكروهاً لانه اذا لم يقصد القرآن لم يكن فيه اخلال بالتعظيم (قال) وكذا لو جرى على لسانه آيات من

وتحرم عليه التولية اختيارا ويكره الاستعانة ويجوز اخذ ماله في المسجد والجواز فيه  
 ﴿فروع﴾ الاول الكافر المحنب يجب عليه الغسل وشرط صحته الاسلام ولا يسقط  
 باسلامه ولا عن المرتد ولو ارتد المسلم بعد غسله لم يبطل (الثاني) يحرم مس المنسوخ  
 حكمه خاصة دون المنسوخ تلاوته خاصة (الثالث) لو وجد بللا مشتبها بعد الغسل لم  
 يلتفت ان كان قد بال او استبرا (متن)

المزائم لا بقصد القرآن لم يكن محرما (قال في كشف اللثام) وفي ذلك نظر (وقال الشافعي  
 يحرم ان يقرأ الجنب والحائض شيئا من القرآن) (وقال) مالك للحائض القراءة دون الجنب  
 وحرم أبو حنيفة قراءة الآية دون مادونها وعن أحمد في بعض الآية تفصيل فان كان لا يتميز القرآن  
 عن غيره فلا بأس والا فالتنع ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويحرم التولية اختيارا) قدمه  
 في الوضوء ماله دخل في المقام والاصحاب لا يختلفون في ذلك الا ما يقتل عن ظاهر الكاتب قال على  
 ما في (الذكرى) وان كان غيره يصب الماء من اثناء متصل الصب أو كان تحت انبوب قطع ذلك  
 ثلاث مرات يفصل بينهما بتخليل الشعر بكلا يديه وهو ظاهر في التولية كما عليه جمع الفقهاء ﴿قوله  
 قدس الله تعالى روحه﴾ (ويجوز اخذ ماله في المسجد) هذا مذهب علمائنا كما في ظاهر (المنتهى)  
 لانه ذكره مع المنع من الوضع وهو اجماع كما هو الظاهر كما في (كشف اللثام) وفي (السرائر) انه  
 الصحيح من المذهب والاقوال وفي (الحداثق) انه موضع وفاق وفي (كشف اللثام) لافرق  
 في ذلك بين ما ذابث فيه أو لا أي مسجد كان حرما أو غيره وتحريم اللبث ودخول الحرمين خارجان  
 عن الاخذ انتهى هذا وفي (المنتهى والمدارك) الاجماع على جواز الجواز في المسجد الغير الحرمي  
 وهو الظاهر من (المعتبر) حيث نسبته الى الاصحاب مرتين وهو الصحيح من المذهب والاقوال كما  
 في (السرائر) ﴿قوله﴾ (فروع تسعة الاول الكافر المحنب يجب عليه الغسل) ذكره  
 الاصحاب قاطعين به وهو مذهبنا ومذهب أكثر العامة كما في (السرائر والمدارك) وفي (كشف  
 اللثام) انه ثابت عندنا وفي (الحداثق) انه المشهور بل كاد يكون اجماعا لانهم لم يفتوا في المسئلة  
 خلافا عن أحد من الخاصة بل من العامة الا عن أبي حنيفة انتهى (ثم قال) فيه نظر من وجوه  
 وفي (المدارك) وأما عدم الصحة فثبت باجماعنا بل ادعى جدي قدس سره الاجماع على  
 اشتراط الايمان وفي (المنتهى) حكم المرتد حكم الكافر في وجوب الغسل عليه فهو مذهب علمائنا  
 أجمع انتهى ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ولو ارتد المسلم بعد غسله لم يبطل) وكذا بعد الوضوء  
 والتميم وللشافعي ثلاثة أوجه في الوضوء والتميم (أحدها) لا يفسدان (الثاني) يفسدان وبه قال أحمد  
 (الثالث) يفسد التيمم دون الوضوء ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (لو وجد بللا مشتبها بعد  
 الغسل لم يلتفت ان كان قد بال) أي لم يعد الغسل ان كان قد بال ولم يجتهد اجماعا في (الخلاف)  
 وقد ذكره الاصحاب قاطعين به وتنطبق عليه الاجماع الآتية (والحاصل) انه لا كلام في ذلك  
 وانما الكلام في انه هل يجب عليه الوضوء ام لا الاكثر على انه يجب (قلت) يرجع الحال الى مسئلة  
 الاستبراء من البول اذ هي فرد من افرادها ولا مدخل لخصوصية الجنابة في المقام وقد مر انه فني

## والا اعاد الفسل ( متن )

اختلف عن ذلك في (السرائر) وغيرها ويظهر من كلام الشيخين في (المقنة والتهديب والاستبصار) عدم وجوب الوضوء في الصورة المذكورة ( قال في المقنة ) واذا وجد المفسل من الجنابة بلا على رأسه اجليه أو حس بخروج شيء منه بعد اغتساله فان كان قد استبرأ بما ذكرنا قبل هذا من البول أو الاجتهاد فليس عليه الوضوء ولا اعادة الفسل انتهى وأشار بقوله بما ذكرنا الى ما سبق له من قوله واذا عزم الجنب على التطهير بالفسل فليستبرأ بالبول فان لم يتيسر له فليجتهد في الاستبرأ بمسح تحت الاثنتين الى آخره وهو ظاهر في نفي الوضوء مع البول اخطي من الاجتهاد واما الشيخ في (التهديب) فانه بعد ان أورد صحيحة محمد ورواية ابن ميسرة قال فما تضمن هذان الحديثان من ذكر اعادة الوضوء قائما هو على طريقة الاستحباب لان الفسل عن الجنابة مجز عن الوضوء ولم يحدث هنا ما ينقض الوضوء فينبغي ان لا نجب عليه الطهارة ونحوه قال في الاستبصار ( فان كان ) قد بال واجتهد فليس غسل أيضا اجماعا في (اختلف وكشف اللثام وجامع المقاصد والمدارك) ونفى عنه اختلف في (مجمع البرهان والحدائق) بل فيهما نفى اختلف أيضا عن عدم وجوب الوضوء وفي (جامع المقاصد) نقل الاتفاق على ذلك أيضا ( وان كان ) قد استبرأ بالاجتهاد مع تعذر البول ففي (المبسوط والاستبصار والمقنة والسرائر والمراسم والشرائع والنافع والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد وقوائد الشرائع والروض والروضة وشرح الجعفرية ومجمع البرهان ) وغيرها عدم وجوب الفسل (فبعض) صرح فيها بذلك (وبعض) يفهم منه ذلك حيث ذهب الى الاجتهاد عند تعذر البول بل هو الظاهر من كل من خبر في الاستبرأ بين البول والاجتهاد ويظهر من (جامع المقاصد كالذكرى) دعوى الاجماع حيث نسباه الى الاصحاب ( قال في جامع المقاصد ) وفي بعضها أي الاخبار اطلاق عدم الاعادة وحملها الاصحاب على من تعذر منه البول فاجتهد ومثله قال في (الذكرى) ونسبه الى أكثر الاصحاب في (الحدائق) وفي (الفتية واختلف) ان عليه الاعادة ان لم يبل وتقل عن (المقنة والمهذب) وفي (اختلف) الاجماع عليه وفي (المدارك والحدائق) في خصوص هذا الفرد ان عليه الاعادة ونسبه في (الحدائق) الى جماعة من فضلاء متأخري المتأخرين وتوقف في (المنتهى ونهاية الاحكام) قال في (المنتهى) لو لم يأت البول ففي الحاقه بمحدث البول اشكال فان الحقناه به كفى الاختراطا والاجتهاد في اسقاط الفسل لو رأى البلل المشتبه بعد الانزال مع الاجتهاد والا فلا ونحوه في (نهاية الاحكام) وفي (النهاية والتهديب) لاعادة على من اجتهد في البول فلم يأت له واحتمل في (الاستبصار) واحتمل فيه وفي (التهديب) عدم الاعادة مع النسيان كما في خبر جميل ثم في (الفتية والمقنة) ان في خبر آخر ان رأى بلا ولم يكن بال فليتوضأ ولا يقتسل ( قال في الفتية ) اعادة الفسل أصل والخبر الثاني رخصة ( وان كان ) قد استبرأ بالاجتهاد مع امكان البول فليس الاعادة كما هو مذهب الاكثر كما في (الحدائق) وهو خيرة الشهيدين والمحقق الثاني وصاحب (المدارك) وغيرهم ويلوح كما في (المدارك من النافع والشرائع) عدم وجوب الاعادة في هذه الصورة فرمائه بعض بالبعد وآخر بالضعف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والا اعاد الفسل ﴾ أي ان لم يكن بال ولا استبرأ بالاجتهاد اعاد وهو اجماع قلته المعلي والمصنف والشيد والمحقق الثاني

دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان (الرابع) لاموالاة هنا نعم يشترط عدم تجدد حدث  
أكبر أو أصغر فإن تجدد أحدهما في الاثناء أعاد فيهما على الأقوى (متمن)

وفي (المدارك) انه المعروف بين الأصحاب وينطبق عليه إجماع (اختلاف) حيث قال وان لم يكن  
بال وجب عليه إعادة الغسل ثم قل عليه الإجماع وفي (المعتبر) ويدل على ذلك ما رواه الأصحاب  
فأمل ويظهر من (الفتاوى) كفا عن المقنع الاكتفاء في هذه بالوضوء كما سلفت الإشارة إليه فيما قلناه  
من كلامه وقد مر في (التهذيب والنهاية) من انه لا إعادة على من اجتهد في البول فلم يأت ومرو  
ما احتمله في (التهذيبين) من عدم الإعادة مع النسيان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (دون  
الصلاة الواقعة قبل الوجدان) لان انتقال المني عن محله الأصلي غير موجب للغسل عندنا كما في  
(جامع المقاصد) وهو المعروف من مذهب أكثر الأصحاب كما في (الحقائق) وبه صرح في  
(السرائر والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمختلف) وغيرها ونقل في (السرائر) الإعادة عن بعض  
الكُتُب والأخبار ولعله أراد ما يوهمه صحيح محمد (ونقل في المنتهى) أيضا عن بعض أصحابنا قولا  
بوجوب أعادتها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الرابع لاموالاة هنا) وجوبا إجماعا كما في (التحرير  
ونهاية الأحكام وجامع المقاصد وكشف اللثام وشرح الجعفرية) وهو مذهب علمائنا كما في (المنتهى  
والتذكرة) بوفى عنه الخلاف في (الحقائق) ونسبة في (الروضة) إلى المشهور وفي (نهاية الأحكام والدروس  
والذكرى واللمعة) في نسختين من اللمعة قد يمتنع (وجامع المقاصد والروضة) انها مستحبة ونسب في  
(الذكرى) إلى جماعة من الأصحاب وفي (الحقائق) تارة إلى جمع وأخرى إلى الأصحاب وذكره  
في (اللمعة) في نسختين صحيحتين كما مر فيكون مشهورا كما ذكره في آخرها ولعل ذلك مما زاغ عنه نظر  
الفاضل الهندي حتى قال انه لم يذكرها أو سقط من نسخته لكنه تعرض لشرحها في (الروضة) وقد  
نسب ذلك الفاضل الهندي إلى (الغنية) ولقد تبعتها في مظانها حرفا فحرفا فوجده ذكر ذلك  
ولعله سقط من نسختي وقوله عن (المهذب والإشارة) قال في (الذكرى) مستدلا على الاستحباب  
لان المعلوم من صاحب الشرع وذريته المعصومين عليهم الصلاة والسلام فعل ذلك ونسب في (المنتهى)  
عدم الوجوب إلى أكثر أهل العلم ونقل عن ربيعة انه قال من تعدد فريق غسله أعاد وبه قال  
الليث واختلف فيه عن مالك وفيه لأصحاب الشافعي قول انتهى ما ذكره في (المنتهى) وفي (الروضة)  
قد نجب لمرض كضيق وقت العبادة المشروطة وخوف فجأة الحدث للمستحاضة ونحوها (ثم قال)  
وقد نجب بالنذر لانه راجح وتبع في ذلك المحقق الثاني في (جامع المقاصد) وزاد في (جامع المقاصد)  
وجوبها اذا توقع قد الماء اذا كان الغسل واجبا لا اشتغال الذمة بمشروط به عندنا ومطلقا عند آخرين (ثم قال)  
وهل يجب اذا خاف فجأة الحدث كما في السلس والمبطون يبنى على وجوب الإعادة بتخلل الحدث الأصغر  
اما اذا خاف فجأة الأكبر فيجب محافظته على سلامة العمل من الإبطال مع احتمال عدم الإبطال  
غير مستند إليه (نعم) يجب الاستئذان ولو كان الحدث الأكبر مستمرا اشترط لصحة الغسل الاتباع  
لعدم العفو عما سوى القدر الضروري انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (نعم يشترط  
عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر فان تجدد أحدهما في الاثناء أعاد فيهما على الأقوى) اما الإعادة

عند تجديد الاكبر في الاثناء كالجنابة فما لا كلام فيه واما اذا تخلله حدث أكبر غير الجنابة فتجري فيه  
 الواجهة الثلاثة الآتية الا انه على القول بوجوب الاتمام والوضوء يجب هنا مع الوضوء غسل آخر  
 لذلك الحدث وانما الكلام فيما اذا تجدد الحدث الاصغر كذلك وقد اختار المصنف فيه الاعادة كما في  
 (الفتاوى) حيث قلل عن أبيه فيه (والهداية والبسوط والنهاية ونهاية الاحكام والمتقى والتحريز والتذكرة  
 والمختلف والارشاد والدروس والبيان والذكرى واللمعة والمقتصر وغاية المرام والتنقيح وحاشية المدارك  
 والحدائق) وهو المتقول عن (الاصباح والجامع) وقد أطال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (حاشية  
 المدارك) في ايضاحه وقوته ونسبه الى المشهور في الحاشية المذكورة (وذهب) المرتضى والمحقق في كتبه  
 الثلاثة وتلميذه اليوسفي والشهيد الثاني وولده وسبطه وتلميذه الشيخ حسين بن عبد الصمد والسيد  
 علي الصائغ في (شرح الارشاد) والمولى الاديب والفاضل البهائي والشيخ نجيب الدين والفاضل  
 الهندي الى الاتمام واعادة الوضوء فيه انهم ان استندوا الى العموم والاطلاق في الاخير (فتاوى)  
 ان الظاهر منه عدم الحاجة الى الوضوء والبناء على عدم العموم من هذه الجهة والعموم من تلك الجهة  
 (فتاوى) مالا يخفى ويمكن ان يستدل لهم بقوله عليه السلام ما جرى عليه الماء فقد طهر وفيه ضعف  
 (وذهب) القاضي على ما نقل والمجلى والكركي في كتبه الثلاثة والباقر الداماد والفاضل الخراساني  
 والصالح الشيخ سليمان البحراني الى انه يتم ولا يجب عليه الوضوء ويظهر من (الحبل المتين) الميل  
 اليه استناداً الى ماورد عن أمير المؤمنين عليه السلام من عدم الموالاة والى خبر قضية الجارية وأم  
 اسماعيل ولم يذهب الى مذهب صاحب (الايضاح والمذهب) ونقل في (المعتبر) انه تردد في  
 (البسوط) وعبرة البسوط هذه وهي غسل رأسه من الجنابة ثم أحدث ما ينقض الوضوء اعاد  
 الغسل من الرأس ولم يبين عليه وفي أصحابنا من قال يني عليه ويتوضأ لاستباحة الصلاة وهي كما ترى  
 ظاهرة في اختيار الاول وربما لاح منها التردد فتأمل وقد يفهم منها ان قول القاضي والمجلى واتباعهما  
 لم يكن موجوداً في عصر الشيخ ولا قبله فتأمل هذا والترجيح للمذهب الاول رواه الصدوق عن مولانا  
 الصادق عليه السلام من الحديث الصريح بذلك قال لا بأس بتبويض الغسل تغسل يدك وفركك  
 ورأسك وتوخر جسدك الى وقت الصلاة ثم تغسل جسدك اذا أردت ذلك فان أحدث حدثاً من بول  
 أو غائط أو ريح أو مني بعد ما غسلت رأسك فأعد الغسل من أوله وضعفه منجبر بالشبهة المنقولة في  
 (شرح الانبية) للكركي وموافقة القاعدة الشرعية والموافقة للموجود في (الفتاوى الرضوي) وبإقواله  
 من ان ناقض المجموع ناقض للأجزاء (ويرد) على القول الثاني انه انما يتم لو ثبت من لدلة  
 وجود غسلين للجنابة أحدهما يحرم معه الوضوء والاخر يجب (فلو قلت) ان الاطلاق والعموم  
 ينصرفان الى المتبادر وهو اذا لم يقع الحدث في الاثناء واما اذا وقع فغير ظاهر حكمه (قلنا) ان أين  
 ثبت لكم حينئذ غسل برفع الابر خاصة (وأما مذاهب العامة) فلحسن البصري قال بقبول الصحيح  
 وقال عطاء وعمر بن دينار والثوري بمقالة السيد (فروع الاول) قال الشهيد في (الذكرى) لو كان  
 الحدث من المرتب فان قلنا بسقوط الترتيب حكماً فان وقع بعد ملاقة جميع البدن أو جب الوضوء  
 لا غير والا فليس له أثر وان قلنا بوجوب الترتيب الحكمي التقصدي فهو كالمرتب وان قلنا بحصوله في  
 نفسه وفسرناه بتفسير (الاستبصار) أمكن انسحاب البحث فيه انتهى وظاهره انه مع عدم القول  
 بالترتيب الحكمي في الغسل الارتعاشي فانه لا يتفق تخلل الحدث في أثناء الغسل فيختص البحث في

الفصل الترتيبي ( وقال في جامع المقاصد ) ولو اغتسل مرتسا وأحدث فان كان بعد النية وشمول  
البدن بالماء أو قبلهما فلا شيء أو بعد النية وقبل اتمام الاصابة اطرد الخلاف السابق وكلام (الذكرى)  
هنا لا يخلو من شيء وتبعه على ذلك صاحب (المدارك) قال الظاهر انه لا فرق في غسل الجنابة  
بين كونه غسل ترتيب أو ارتماس ويتصور ذلك في الارتماس بوقوع الحدث بعد النية وقبل اتمام  
الفصل ثم قل كلام (الذكرى) وأخذ يناقشه فيه وجرى على منواله صاحب (الذخيرة) ونحن نقول  
لعل مبنى كلامه في ( جامع المقاصد والمدارك ) على ان الدفعة في الارتماس انما هي الصورية وعليه فيمكن  
ان يحصل الحدث بعد النية وقبل استيلاء الماء على جميع البدن الا ان فيه ان الظاهر انه في  
(الذكرى) بناء على ان الارتماس لا يحصل الا بعد الدخول تحت الماء واستيلاء الماء على جميع اجزاء  
البدن واما الدخول شيئاً فشيئاً فانما هو من مقدماته وعلى هذا فلا يمكن تخلل الحدث للفصل لان  
وصول الماء الى الجميع بعد الولوج دفعي (١) (الثاني) قال في (الذكرى) لو تخلل الحدث الفصل المكمل  
بالوضوء أمكن المساواة في طرد الخلاف وأولية الاجتزاء بالوضوء هنا لان له مدخلا في اكمال الرفع  
والاستباحة وبه قطع الفاضل في (النهاية) مع حكمه بالاعادة في غسل الجنابة انتهى (قلت) لم أظفر  
بذلك في (النهاية) بعد التبع ولا في (المنتهى) ولا في (التذكرة) نعم قال في (التحرير) بعد  
حكمه بالاعادة في غسل الجنابة وغيره كذلك لكن ان كان قدم الوضوء وجب اعادته ولو أحدث في  
أثناء المندوب فالوجه الاتمام ان قلنا بعدم رفعه للحدث وفي (البيان) في غسل الجنابة الحدث في أثناء  
غسل الجنابة يطله وكذا في أثناء غيره من الاغسال وقال في الحيض ولو أحدث في أثناء الفصل  
فكالجنب مع قوة الاجتزاء بالوضوء هنا مع اتمام الفصل وفي (المسالك والروضة) ولو كان الحدث في  
أثناء الفصل غير الجنابة كفى اتمامه مع الوضوء بغير اشكال وفي (الروضة) قال قطعاً وتبعه على  
ذلك سبطه في (المدارك) ان لم يقل باجزائه عن الوضوء والا اطرد الخلاف (وقال) الاستاذ أدام  
الله تعالى حراسته في حاشيته كلام القائل بالاعادة جاري في غير غسل الجنابة (٢) من دون تفاوت أصلاً  
نعم القول بالاكتفاء من دون الاتمام لا يجري هنا بل معلوم انه غير قابل هنا لصراحة كلامه ودليله  
في انه في خصوص غسل الجنابة وفي (التنقيح) يمكن انسحاب الاقوال الثلاثة لو حصل حدث في أثناء  
غسل الحيض وغيره من الاغسال وقال لو حصل بعد كمال الفصل وقبل الوضوء أمكن أيضاً انسحاب  
الاقوال الثلاثة لان الوضوء جزء واستضعفه الشهيد لمنع بقاء الحدث بعد الفصل وحكم الشارع  
بوجوب الوضوء لا يدل وقال لا كلام في أنه لو حصل بعد الوضوء المتقدم قبل الفصل انه يعاد  
الوضوء (الثالث) قال السيد علي الصائغ في (شرح الارشاد) وغير بعيد الاكتفاء

(١) ويرد على الكركي والسيد انه ان وقع في الارتماسي امتداد بحيث يقع الحدث بين أجزائه فيقال  
هذا قبل الحدث وهذا بعده فينتجه انه قد يقال ان ذلك تخلل في الدفعة العرفية وان لم يقع امتداد فلا  
يتحقق وقوع الحدث بالاثناء ثم انه لم يتحقق الفصل الارتماسي الا في حديثين متضمنين اجزائه عن  
الفصل وهذا الفصل كان يجزئ عن الوضوء (منه قدس سره) (٢) قلت الوجه في اعادة الفصل  
في غير الجنابة ان يقال ان كل واحد منهما مؤثر ناقص في رفع الحدث المطلق فحصول تأثيرهما  
موقوف على حصولهما تامين فاذا حصل الحدث في الاثناء لم يكف الاتمام (منه)



﴿ الخامس ﴾ لا يجب الفصل بغيوبة بعض الحشفة ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها وفي الملفوف نظر ( السادس ) لو خرج المني من ثقبه في الصلب فالأقرب اعتبار الاعتقاد وعدمه ( السابع ) لا يجب تقص الظفائر اذا وصل الماء الى ماتحتها وان لم يمس الماء الشعر بجملته ( متن )

باستثناه اذا نوى قطعه لبطلانه حينئذ وكان الحدث مقدما على الفصل انتهى ونقشه فيه السيد في ( المدارك ) والشيخ نجيب الدين في ( شرح الرسالة ) بأن نية القطع انما تقتضي بطالن ما يقع بعدها من الافعال لا ماسبق كما صرح به المحقق وغيبه انتهى مافي ( المدارك ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - • ﴿ لا يجب الفصل بغيوبة بعض الحشفة ﴾ لأجد في هذا خلافاً اذا لم يكن مقطوعاً من حشفته شيء وقد تقدم ماله نفع اما لو قطع بعضها وبقي بعض ففي ( جامع المقاصد والموجز ) كشف اللثام انه يكفي غيبة الباقي مطلقاً وتقل ذلك في ( كشف اللثام عن التذكرة ) ولم أجده فيها ( وقال في جامع المقاصد ) بعد ما قلناه عنه الا ان لا يبقى ، لا يتحقق معه ادخل شيء يعتد به عرفاً انتهى وفي ( الذكري ) ولو قطع بعض الحشفة كفى الباقي الا ان يذهب المعظم فيغيب بقدرها ونحوه في ( لروض ) ولعل مافي ( جامع المقاصد ) موقفاً لما في ( الذكري ) فأول واحتمل في ( كشف اللثام ) انه لا بد من غيبة ما بقدرها ثم رجع الأول ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - • ﴿ ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها ﴾ كافي ( المنتهى والنهاية والنحرير والبيان وجامع المقاصد ) على تكلف وقد مر مافي ( الذكري ) فيمن ذهب معظم حشفته ( وقال في التذكرة ) وأولج مقطوع الحشفة فأقوى الاحتمالين الوجوب لو غيب قدرها وجميع الباقي وبهما قل الشافعي والسقوط انتهى واحتمل قويا في ( كشف اللثام ) الوجوب بمس الادخال والمراد بمقطوع الحشفة في كلام المصنف مقطوع الكل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - • ﴿ وفي ابلاج الملفوف نظر ﴾ وجوب الفصل عليه خيرة ( التذكرة والمنتهى والايضاح والذكري والبيان والدروس وجامع المقاصد ) وقال في ( نهاية الاحكام ) لوف على ذكره خرقه وأولج احتمل حصول الجنابة لحصول التحاذي وعدمه لان استكمال اللذة انما يحصل مع ارتفاع الحجاب واعتبار الخرقه ان كانت لبسة لاتمنع وصول بلل الفرج الى الذكر وحصول الحرارة من أحدهما الى الآخر حصلت الجنابة والا فلا انتهى وصاحب ( كشف اللثام ) لم يعجبه كلام ( النهاية ) قلت ما ذكره من اعتبار الخرقه لبانة وخشونة أحد وجهي الشافعي والوجه الآخر وجوب الفصل وهو الاظهر عنده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - • ﴿ لو خرج المني من ثقبه ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك ( وقال في نهاية الاحكام ) فان اعتبرنا في نواقض الوضوء المدة فالأقوى هنا اعتبار الصلب قد قيل انه يخرج من الصلب ﴿ قوله رحمه الله ﴾ - • ﴿ لا يجب تقص الضفائر اذا وصل الماء الى ماتحتها وان لم يمس الماء الشعر بجملته ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك وقلنا الاجاهات هناك ونسب ذلك في ( المختار ) هنا الى مذهب الاصحاب وحلوا قوله عليه السلام في صحيح حجر بن زائده من ترك شرة من الجنابة متعمدا فهو في النار على قدرها من الجسد أو

(الثامن) لايجزي غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابة بل يجب ازالة النجاسة  
اولا ثم الاغتسال ثانيا ( متن )

تحليلها مع منعها الوصول الى البشرة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ لايجزي غسل النجس  
من البدن عن غسله من الجنابة بل يجب ازالة النجاسة اولاً ثم الاغتسال ثانيا ﴿ (١) فلا يجزي غسله  
من الجنابة عن غسل النجس من البدن كما صرح به في (المنتهي والدروس والذكرى والبيان وجامع  
المقاصد والجعفرية وشرحها) وهو الظاهر من (الوسيلة والمراسم والفنية) حيث عد فيها ازالة النجاسة  
عن بدنه من فروض الغسل ثم عطف فيها النية وغسل الرأس ثم بل هو الظاهر من (الهداية) بل ظاهر  
(الفنية) دعوى الاجماع عليه وفي (جامع المقاصد) ان الشائع على ألسنة الفقهاء اشتراط طهارة المحل  
وفي (الحداثي) انه المشهور بين المتأخرين وقال الشيخ في (المبسوط) وان كان على بدنه نجاسة ازالها  
ثم اغتسل فان خالف واغتسل أولاً فقد ارتفع حدث الجنابة وعليه ان يزيل النجاسة ان كانت لم تزل  
بالغسل وان زالت بالاغتسال فقد اجزأ عن غسلها والظاهر ان كلام الشيخ في النجاسة الحكمية المفتقرة  
الى تعدد الغسل وانه يرى الطهارة من الجنابة بالفسلة الاولى وان لم يطهر من الخبث الا بفسلة أخرى ولا بعد  
فيه فاندفع ما أورد عليه في (المختلف والذكرى) وحاصل كلامه انه يجزي الغسل من الجنابة  
عن غسل النجس من البدن كما هو خيرة (المختلف) حيث قال ان النجاسة ان كانت حكمية زالت  
بنيّة غسل الجنابة وواقعه على ذلك في (نهاية الاحكام) فيما اذا كان الماء كثيراً أو كانت النجاسة  
في آخر العضو (قال) والاقرب رفع الحدث والخبث ان كان في ماء كثير ولو أجرى الماء القليل عليه

(١) حجة المشترطين طهارة محل الغسل بعد الاجماع انه المتبادر من الآية والأخبار وان الاصل  
عدم التداخل ورد الاخير بوجهين (الاول) ان عدم التداخل انما لايجري هنا لأنه لايقى لبعض  
الاسباب أثر بعد وجود المسبب ولما زالت النجاسة بنية رفع الحدث لم يبق لسبب غسلها أثر كما هو  
الشأن فيما اذا مات جنباً لانه بالموت يرتفع التكليف فلا يبقى لذلك السبب أثر (الثاني) ان عدم  
التداخل انما يجري حيث لا يجمع الاسباب قدر مشترك بينها وهنا قد جمعها قدر مشترك وهو المنع من  
العبادة كما هو الشأن في الاحداث الموجبة للطهارة وقد نه على بعض ذلك الشهيد في قواعده وقال  
الاستاذ أدام الله حراسته أصل عدم التداخل هنا جار وهو العمدة في الاستدلال نعم ان قلنا ان  
أصل عدم التداخل لايجري فيما اذا كان أحد السببين لا يحتاج الى نية لم يتجه جريانه في المقام  
لكن أصل عدم جار في العبادات والمعاملات والمختلفات فيكون جاريا في المقام وقال ان قلت هنا  
لا تداخل لان النجاسة سبب اقتضى مغسولته والحدث سبب اقتضى غاسلته فيكون كل سبب عمل  
عمله فلا تداخل كما هو الشأن فيما اذا غمس يده في الجاري فحملت ما يصلح لغسل النجاسة ومسح  
به رأسه المتنجس في محل المسح فانه قد حصل هنا مسح وغسل للنجاسة وكل منهما غير الآخر  
وأجاب بأن ازالة النجاسة تتحقق تارة بالانفصال كما اذا أصابها الماء فانفصلت من دون ان يقصد  
غسلها وأخرى بان يقصد غسلها وهنا قد اختار هذا فجعل التداخل على القول بعدم اشتراط طهارة  
المحل في الفاسلية فقط انتهى كلامه أيده الله تعالى وفيه تأمل فليلاحظ جيدا (منه قدس سره)

(التاسع) لو وجد المرئس لمعة لم يصلها الماء فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بنفسها لسقوط للترتيب ثم غسلها وغسل ما بعدها لمساواته الترتيب ثم الاعادة لعدم صدق الوحدة ﴿ المقصد السادس ﴾ في الحيض وفيه فصلان الاول في ماهيته الحيض دم يقذفه الرحم اذا بلغت المرأة ثم (متن)

فان كان في آخر المصو فكذلك والا فلوجه عدمه لانفعاله بالتمحاسة انتهى وهذا منه بناء على ما يذهب اليه من أن ماء الفسالة نجس واختار التدخّل أيضا الفاضل الهندي في كشفه والفاضل الخوانساري في (شرح الدروس) والفاضل البحراني صاحب (الحدائق) (١) **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** ﴿ لو وجد المرئس لمعة لم يصلها الماء فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بنفسها ﴾ الاحتمالات اربعة بل هي أقوال (الاول) ما قواه المصنف من الاجتزاء بغسله مطلقا ومثله ولده في (الايضاح) وفي (التذكرة والنهاية) ذكره احتمالا من دون نص على انه أقواها والظاهر ان لافرق في ذلك بين الاعضاء كلها وفي (كشف اللثام) ان الظاهر انه أراد غسلها بعد الخروج من الماء بلا فصل لتحقيق لوحدة المتبيرة انتهى (قلت) ن كان مراده ذلك كان مختاره مختار المحقق الثاني في (جامعه وجمعياته) حيث قال ان طال الزمان فلاصح الاعادة وان لم يصل فلاصح الاجتزاء بغسلها انتهى فكانت الاحتمالات والاقوال ثلاثة (الثاني) ما أشار اليه المصنف ثانيا من الاجتزاء بغسلها وغسل ما بعدها ان لم تكن في اليسر كالترتيب وهذا جعله المصنف هنا وولده في (الايضاح) دون الاول في القوة وفي (التذكرة والنهاية) جعله احتمالا من دون نص على ذلك وفي (جامع المقاصد) انه لا وجه له أصلا الا على القبول بان الارتاس يترتب حكما أو نية الان الحدث ينافيه لانه ظاهر في عدم الترتيب (الثالث) الاعادة من رأس كما أشار اليه المصنف بقوله ثم الاعادة وهو خيرة ولد المصنف كما نقله عنه في (المنتهى وخيرة الدروس والذكرى والبيان) وفي (المنتهى) بعد ان قال فيه نظر ونقله عن والده كما عرفت (قال) وفيه قوة بل هو خيرة جملة من متأخري المتأخرين حيث جعلوا ثمة الفرق بين الترتيب والارتاسي اغفال اللمعة وفرقوا بذلك أيضا بين المنيين للمحتملين في قول القائل بان الارتاس يترتب كما مرت الإشارة الى ذلك كله وقيد الفاضل في (كشفه) قول المصنف ثم الاعادة بما اذا لم يكن قارن بالنية ادخال الرأس الماء قال والا فلاعاده على الجانبين بالترتيب بعد غسل اللمعة ان كانت في الرأس (قال) ولعل المصنف لم يتعرض له هنا وفي غير هذا الكتاب لظهوره قال ولو قارن النية بالرأس ورمسه قبل الجانبين وكانت اللمعة في اليمين كفاه غسلها ثم اليسر وان كانت في اليسر كفاه وغسل اليسر بتمامه (الرابع) تفصيل المحقق الثاني كما عرفته

### ﴿ المقصد السادس في الحيض ﴾

الحيض والحيض بمعنى كما في (البسوط والسرائر) وكذا الطمث كما في (الذكرى) وهو كثير في

(١) احتج القائلون بالتدخّل بأصل البراءة وحصول الامتثال وتقديم غسل الفرج من باب الاولى قطعاً والماء لا ينجس ما لم ينفصل والا لم يطهر من الخبث فاذا انغمس في الكثير أو الجاري أو انصب أحدهما على عضوه النجس وتوى به الطهارة منهما أو من الجنابة فلاجزاء قوي (منه قدس سره)

يتأدها في اوقات معلومة غالباً لحكمة تربية الولد فاذا حملت صرف الله تعالى ذلك الدم الى تغذيته فاذا وضعت الحمل خلغ الله تعالى عنه صورة الدم وكساه صوية اللبن لاغتذاء الطفل فاذا خلت المرأة من حمل ورضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له فيستقر في مكان ثم يخرج في الغالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة اواقل او اكثر بحسب قرب المزاج من الحرارة وبعده عنها وهو في الاغلب اسود يخرج بجرقة وحرارة (متن)

الاخبار والحيض في اللغة السيل كما في (المعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة) وغيرها وفي (المدارك) انه مشتهر في كلام الاصحاب انتهى والسيل بقوة كما في (الذكرى وجامع المقاصد وشرح الجفرية) ومثمله عبارة (المعتبر) وقال فيه ويجوز ان يكون من رؤية الدم كما يقال حاضت الارنب اذا رأت الدم وحاضت السمرة اذا خرج منها الصمغ الاحمر واحتمل في (كشف اللثام) ان يكون مأخوذاً من الاجتماع (وقال في المدارك) ولا استبعد كونه حقيقة في هذا المعنى المتبادر واصالة عدم النقل (قلت) بعد نقل النقل قول انه منقول لغوي وهو حيثنذ حقيقة لغوية (قال في الجمل) الحيض حيض المرأة وفي (المغرب) حاضت المرأة حيضاً ومحيضاً خرج الدم من رحمها وفي (القاموس) حاضت المرأة سال دمها (وقال) الجوهري حاضت المرأة تحيض حيضاً ثم ان الحيض ليس من مستحدثات الشرع بل هو من الامور الواقعية مثل البول والغائط والمني وهو معروف عند الاطباء وفساده يداوى ويحصل منه المفاسد ولا شك ان ماورد منه على لسان الشارع والفقهاء لا يراد منه الا هذا المعنى ولذلك لم يكن الرواة والحاضرون يستلون عنه كما كانوا لا يستلون عن معنى البول والمني والغائط (نعم) ربما يحصل الاشتباه بسبب التعدي عن الايام المعبودة المعتادة أو غير ذلك فكانت النساء يستلن عن علاج ذلك الاشتباه شرعاً فأجبن بما أجبن فكن يقرن تارة لو كان امرأة ما زاد على هذا وأخرى أرأيت كان امرأة وغير ذلك وهذا يدل على انهن كن عارفات بالحيض وصفاته كما لا يخفى فالصفات معتبرة حال الاشتباه كاعتبار صفات المني حالة الاشتباه وما ينبه على ذلك ان اليهود يستلون الحائض بالكلية والجحوس يتركون الاشغال حال حيض نسائهم كما نبه على ذلك الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك **ح** قوله قدس سره **هـ** (وهو في الاغلب اسود يخرج بجرقة وحرارة) لما كان قد يحصل الاشتباه بين الحيض والاستحاضة كما علم مما مر اعتبر الشارع للتمييز بينهما الصفات الغالبة فالحيض في الغالب حار اسود غيظ كما هو حال الدماء الطبيعية كما ان من صفات الاستحاضة في الغالب الصفرة والبرودة والفتور وانما اعتبر الشارع ذلك لان هذه الغلبة تورث الظهور والمظنة كما اعتبر كثيراً من الظواهر والظنون ولما كانت هذه الصفات لا تنفع في التمييز فيما اذا وقع الاشتباه بين الحيض والمذرة لان كانت المذرة في الغالب كذلك احتاج الى مميز آخر كما يأتي وكذا الشأن فيما اذا وقع الاشتباه بين الحيض والقرحة وما ذكرنا ظهر الوجه فيما فعله الفقهاء حيث قالوا الحيض في الاغلب كذا وكذا والاستحاضة في الاغلب كذا كما أشار الى ذلك كله في (شرح المفاتيح) وفي (المدارك) ان هذه الاوصاف خاصة مركبة فتن وجدت حكم يكون الدم حيضاً ومتى انتفتت اتنى الا بدليل من خارج ورده الاستاذ في (حاشية المدارك) بوجوه كثيرة وسيأتي ان شاء الله تعالى في المستحاضة الاشارة الى ذلك

فان اشتبه بالمذرة حكم لها بالتطوق (متن)

وقد ذكر المصنف في بيانه ما عرفت وظاهره التعريف فاما ان يكون عرفه بجميع ما ذكره أو بقوله دم يقذفه اذا بلغت المرأة أو بذلك مع قوله ثم يتادها في أوقات معلومة غالباً أو بجميع ذلك مع قوله لحكمة تربية الولد كذا ذكر في (كشف الثام) وقال في (المبسوط) هو الدم الاسود الخارج بجمرة على وجه يتعلق به أحكام مخصوصة ونحوه ما في (المصباح) وقد أراد بذلك انه في الغالب كذلك كما في (السرائر) وفي (النهاية) الحائض التي ترى الدم الحار الاسود الذي له دفع وفي (الوسيلة) هو الدم الاسود الغليظ الخارج بجمرة وحرارة على وجه له دفع ويتعلق به أحكام الى آخره وفي (الدرر) هو الدم الاسود الخارج بجمرة في اغلب الاوقات والاحوال في زمان مخصوص من شخص مخصوص وفي (المنهى) هو الدم الاسود العيظ الحار يخرج بقوة ودفع غالباً وقريب منه في (البصرة) وفي (الارشاد) هو في الاغلب أسود حار يخرج بجمرة من الايسر وفي (التحرير) هو الدم الاسود الغليظ الذي يخرج بجمرة وحرارة غالباً وقليله حد يقذفه الرحم وفي (التلخيص) هو الدم الاسود غالباً وأقله ثلاثة أيام متوالية على رأي وفي (الدروس) الدم المتعلق بالمدة أسود حار عيظ غالباً وهذه على اختلافها في الظاهر اتفقت على ذكر السواد (وقال في المقننة) ان الحائض من ترى الدم الغليظ الاحمر الخارج منها بجمرة وفي (المعتبر والنافع والتذكرة والبيان واللمعة) وهو في الاغلب أسود أو أحمر غليظ حار له دفع وفي (المراسم) دم غليظ يترب الى السواد ويخرج بجمرة وحرارة وفي (الفنية) هو الحادث في الزمان المهود له أو المشروع في زمان الاتباس على أي صفة كان وكذا دم الاستحاضة الا أن الغالب على دم الحيض الغليظ والحرارة والتدفق والجمرة المائلة الى الاسوداد ونحوه في (الكافي) على ما نقل (وقال في المبسوط) وان شئت قلت هو الدم الذي له تعلق باقتضاء المدة على وجه ما يظهره أو اقطاعه ونحوه في (نهاية الاحكام والتذكرة) وقد اعترضوا على هذا التعريف بانقاس اذا كان من الحمل من زنا فانه يتعلق بالمدة (واعترضه في السرائر) بانه نسا يكفي الظهور اذا كانت عادة والا فبمضي ثلاثة أيام انتهى (وفيه) ان المعنى كاشف وفي (الذكري) لو حذف الانقضاء أمكن لان المدة بالاقراء وهي اما الحيض أو الظاهر المنتهى به فله في الجملة تعلق بالمدة وفي (الاشرايع) انه الدم الذي له تعلق باقتضاء المدة وقليله حد (وعن الجامع) انه ده يجب له ترك الصوم والصلاة وقليله حد (قال في كشف الثام) وهو مع اختصاره أسد من الجميع ولو قيل دم تليله حد كان أخصر لكنه شديد الاجمال انتهى وانقصر على هذا القدر في قل عباراتهم لان كان قليل الجدوى - بقوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ فان اشتبه بالمذرة حكم لها بالتطوق ﴾ قصر المصنف في التمييز بينهما على التطوق كما اقتصر عليه في (الشرايع والنافع والبيان) قال في (المعتبر) لا ريب انها اذا خرجت متطوقة كان من المذرة اما اذا خرجت مستتقة فهو محتمل فاذا يقضى بانه من المذرة مع اختلاف قطعا فلذا اقتصر في الكتاب على الطرف المتيقن انتهى وحمل في (لذكري كلام المعتبر) على انه قد لا يستجمع الدم مع الانقاس الشرائط (ثم اعترضه) بانه يحكم بانه حيض بالشرائط المعلومة ومفهوم الخبرين انه ملتبس بالمذرة لا غير انتهى وفي (المدارك) ان المسئلة مفروضة في كلام (المعتبر) فيما اذا جاء الدم بصفة الحيض ومعه لا وجه للتوقف في كونه مع الاستنقاع حيضا وفي (شرح المفاتيح)

وللقرح ان خرج من الايمن (بين)

واما اذا احتمل غير الحيض ففي كلام (المعتبر) أيضا ان غير الحيض حينئذ منحصر في القرحة والاستحاضة بحسب الظاهر ومعلوم حال الاستحاضة وحال القرحة والحكم فيهما على ان هذين المدين الاصل عدمهما وفي (مجمع الفائدة والبرهان) وامتيازه من العذرة بالتطوق وغيره فقير واضح وان ورد النص به كما حكى ليس بحيث يعمل عليه ولا ينظر الى غيره فالمرجع حينئذ الى الظن بالصفات المذكورة لا بمجرد التطوق انتهى وفي (الفتاوى) ان خرجت مطوقة بالدم فهو من العذرة وان خرجت منغسة فهو من الحيض ومثله في (النهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر والتمهيد والتحرير والتذكرة والارشاد والدروس والذكرى والجفرية) وغيرها وسيأتي ماقرر عندهم من ان كل ما يمكن ان يكون حيضا فهو حيض ودعوى الاجماع على ذلك وفي (المعتبر) الاجماع على ان ما رآه المرأة من الثلاثة الى العشرة يحكم بكونه حيضا وانه لا عبرة بلونه مالم يعلم انه لقرح أو عذرة (قال في المدارك) وهو مناف لما ذكر هنا من التوقف ~~على قوله قدس سره~~ ~~في~~ ويحكم للقرح ان خرج من الايمن وللحيض ان خرج من الايسر هذا هو المشهور بين الاصحاب كافي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك وشرح المفاتيح) بل نسبه في (جامع المقاصد) في آخر المسئلة الى فتوى الاصحاب وهو الاشهر كما في (التذكرة) ومذهب الاكثر كما في (شرح الجفرية) وفي (حاشية المدارك) نقل اتفاق المتقدمين والمتأخرين من المحدثين على موافقة المشهور وهو مذهب الصدوق والمفيد والشيخ والطوسي والعجلي والمصنف في (التذكرة والارشاد والنهاية والتلخيص) حيث قواه فيهما والشهيد في (البيان) والكركي في (جامع المقاصد والجفرية) وغيرهم وهو المتقول عن القاضي وصاحب (الجامع) وعكس الشهيد في (الدروس) ومال اليه في (الذكرى) ونقل ذلك عن الكاتب ونقل اختياره في (كشف الرموز) عن ابن طائوس وفي (شرح المفاتيح) ان ابن طائوس لم ينقل عنه مخالفة المشهور ولم يعتبر المحقق والشهيد الثاني على ما هو الظاهر من (المسالك) والمولى الاردبيلي وتلميذه السيد المقدس الجانب أصلا لارسال الخبر واضطرابه واستلزام اعتباره في الاستحاضة فلا يحكم فيها الا للخارج من جانب الحيض لاحتمال القرح مع أصل البراءة مما يلزم المستحاضة ولم يقولوا به ولعله يخالف الاعتبار لجواز القرحة من الجانبين وفي (المعتبر) لعل ما في (الكافي) من وهم الناسخ وفي (التمهيد) نسب ما في (الكافي) الى الرواية ولم يقطع بشيء وفي (المختلف) مال الى المشهور لكن نسب ما في (الكافي) الى التهذيب وفي (الذكرى) ان ما في (التهذيب) مخالفا (للكافي) انما هو في النسخ الجديدة وقطع بانه تدليس وفي (الذكرى) انه وجد كثيرا من نسخ (التهذيب) موافقا لما في (الكافي) وفي (شرح المفاتيح) لو كان كذلك لما أفتى الشيخ في كتب فتاويه بخلافه (ثم) انه كيف اتفقت جميع نسخ (التهذيب) على خلاف ما ذكر أعني ابن طائوس والشهيد على القدر الذي وجدناه وقد سألتنا غيرنا فوجدنا كما وجدنا وكذا المحشون (للهذيب) ما نقلوا نسخة أخرى مع ان ديدنهم نقلها ولو على سبيل التدرة واعترف جميع المحققين باتفاق نسخ (التهذيب) على ما وجدناه وما يؤيد ما ذكرنا ان الشهيد في (البيان) أفتى موافقا للمشهور والبيان متأخر فظهر منه ان قد ظهر عليه خطأ ما قال سابقا ولذا رجع انتهى وأيدوا ما في (التهذيب) بما في (الفتاوى) وفي (المدارك) ان الجانب ان كان له



وكلما تراه المرأة قبل بلوغ تسع سنين أو بعد سن اليأس وهو ستون للقرشية (متن)

مدخلا في الحيض وجب اطراده والا فلا (قال) الاستاذ فيه انه ربما كان ذلك غالبا كما هو الشأن في الصفات الا ان يقال لم يظهر هنا خلاف الظاهر ومدار المسلمين على عدم الاقتصار على الجانب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وكلما تراه قبل بلوغ تسع سنين ﴾ أي فليس حيضا وان كان مع المبرزات كما يأتي خبره وهو اجماعي منا ومن أهل العلم كما في (المعتبر) ومذهب العلماء كافة كما في (المتنبي وشرح المفاتيح) وفي (الذكرى) وظاهر (المدارك) والاجماع عليه وفي (مجمع البرهان) الذي يقتضيه النظر في التعريف والعلامات هو الحكم بكون الدم حيضا ان لم يكن اجماعا لكن الظاهر انهم قد اجمعوا عليه انتهى ولو طعن في التسع فليس بحيض اجماعا كما في (كشف اللثام) ذكره في أول المبحث وفي (المدارك) نسبة الى الاصحاب واستدل عليه في (التذكرة ونهاية الاحكام) بقول الصادق عليه السلام التي لم تحيض ومثلها لا تحيض قال وما حدها قال اذا أتى لها أقل من تسع سنين قال في (التذكرة) وهذا تحديد لتحقيق لا تقريب وفي (نهاية الاحكام) الاقرب انه تحقيق لا تقريب مع احتماله (قال) فان قلنا به فلو كان بين رؤية الدم واستكمال التسع ما يسم حيض وطهر يكون ذلك الدم حيضا والا فلا وأقوال العامة مختلفة فبعض الحنفية على امكان حيض بنت سبع لقوله عليه السلام مروهم بالصلاة اذا بلغوا سبعا (وروي) عن بعضهم انه قال بنت ست سنين ترى دم الحيض (رواه شارح الطحاوي) قال وحكي ان بنتا لابي مطيع قد تصير جدة بنت تسع عشرة سنة وذهب بعض الى امكانه أول التاسعة وآخر اذامضت منها ستة أشهر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ أو بعد سن اليأس وهو ستون للقرشية ﴾ قال في (جامع المقاصد والمدارك) المراد بالقرشية من انتسب الى قریش ما به كما هو المختار في نظائره ويحتمل الاكتفاء بالام هنا لان المعتبر في الحيض تقارب الامزجة ومن ثم اعتبر العمات والخلالات وبنتهن في المبتدئة اذا اختلف عليها الدم قل في (جامع المقاصد) والمتمم الاول وفي (كشف اللثام) قيل أو بالام انتهى وقد اتفق الاصحاب وغيرهم كما في (المعتبر ومجمع البرهان والمدارك وشرح المفاتيح) على ان ما تراه المرأة بعد ياسها لا يكون حيضا كما لم يختلفوا كما في (مجمع الفائدة) في عدم اليأس قبل الحسين وتحققه في الستين مطلقا كما اتفقوا كما في (شرح المفاتيح) وظاهر (المجمع) على انه اذا لم يكن خمسين يكن ستين (١) واختلفوا (قيل) ان غير القرشية والنبطية تياس باستكمال خمسين وهما بلوغ ستين سنة كاملة (وقيل) ان حده الحيض مطلقا (وقيل) الستون مطلقا (وقيل) بالستين في القرشية والخمسين في غيرها (٢) او القبول الاول قد قل عليه الشهرة في (فوائد الشرائع وجامع المقاصد والروضة والمسالك) وهم مذهب المفيد ومن تبعه كما في (الذكرى) ونسب المفيد الحاق النبطية الى الرومية مخيبة (الوسيلة والتذكرة والمتنبي ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والتبصرة والذكرى والدروس والبيان واللمعة وجامع المقاصد والجغرافية) وغيرها ونقل عن ابن سعيد وفي (المسقط) وتياس المأذة من الحيض اذا امت خمسين سنة الا اذا كانت امرأة من قریش فانه روي انها ترى دم الحيض الى ستين سنة ولم يذكر النبطية ومثله في (المقنة) الا انه ذكرها كما مروى يأتي (واما القول الثاني) فله خيرة (المتنبي) في

والتبطينة وخمسون لغيرها او دون ثلاثة أيام او ثلاثة متفرقة او زائداً عن أقصى مدة الحيض أو النفاس فليس حيضاً وبجامع الحمل على الأقوى (متن)

كتاب الطلاق ( والاستبصار والسرائر والشرائع ) في كتاب الطلاق ( وكشف الرموز ) في كتاب الطلاق ( والمدارك ) وفي طلاق ( النافع ) ان الحسين أشهر الروايتين وهو المنقول عن ( المذهب ) واليه مال في ( مجمع البرهان ) ثم احتمل حمل الحسين في الخبرين على الغالب وعدم وجدان الدم بصفات الحيض ( واما القول الثالث ) فهو خيرة طهارة ( الشرائع والمنتهى ) واليه جنح في ( المختلف ) ( واما القول الرابع ) فقد رواه الصدوق في ( قتيبه ) والكليني أيضاً وهو خيرة ( المعتبر ) وقد نسب بأس القرشية بالسنتين في ( التبيان والمجمع ) الى الاصحاب وفي ( المقنعة والمبسوط ) الى الرواية كما مر وعن الراوندي انه قطع به في الاحكام في الهاشمية خاصة ولم يرجح شيئاً في ( المذهب البارع والمقتصر وغاية ) ( ونهاية خل ) المرام واما أقوال العامة فاهل المدينة على وفق مشهور أصحابنا ( وقال ) بعض الحنفية ان بنت سبعين ترى دم الحيض وبعضهم قال بأكثر من سبعين رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله ( والتبطينة ) لم يذكر أحد من أصحابنا تعيين التبطينة والذي كثر في كلام أهل اللغة ان التبطينة جيل كانوا ينزلون البطائح بين الكوفة والبصرة كذا ذكر في ( جامع المقاصد ) وقريب منه ما في فوائد الشرائع ( وقال في الصحاح ) النبط والتبطين قوم ينزلون بالبطائح بين المراقين الجمع انباط الى ان قال وفي كلام أبوب بن الفرية أهل عمان عرب استنبطوا وأهل البحرين نبط استعربوا وفي ( النهاية الاثرية ) قوم ينزلون البطائح بين المراقين ومثله ما في ( القاموس ) وفي ( كشف اللثام ) عن العين والمحيط والديوان والمغرب والتهذيب ( للزهري قوم ينزلون سواد العراق وعن السمعاتي انهم قوم من العجم وقيل من كان أحد أبويه عربياً والآخر عجمياً وقيل عرب استعجموا وعجم استعربوا ) وعن ( ابن عباس نحن معاشر قريش حي من النبط وقال السبيعي في رجل قال لا خير يا نبطي لاحد عليه كلما نبط رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله ( أو زائداً عن أقصى مدة الحيض والنفاس فليس حيضاً ) هذا مما اتفق عليه كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى ويأتي بلفظه تعالى شأنه قل الاقوال في أقصى مدة النفاس هل هي عشرة أو ثمانية عشر أو أحد وعشرون رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله ( وبجامع الحمل على الأقوى ) هذا احد الاقوال في المسئلة وقد أطلق من دون فرق بين ما اذا استبان الحمل أم لا سواء تأخر عن عايتها عشرين يوماً أم لا كما أطلق في ( المبسوط ) في العدد ( والفتية والمقنع والناصريات ) كما نقله عنهما جماعة ( والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والمختلف والذكرى والدروس والمقتصر وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والمسالك وشرح المفاتيح ) وغيرها وهو الطاهر من ( الايضاح ) وبعض هذه صرح فيها بعدم الفرق المذكور كالمختلف وغيره وهذا الحكم مذهب المشهور كما في ( جامع المقاصد ) ومذهب الاكثر كما في ( المدارك ) وهو مذهب مالك والليث وقتادة واسحق والشافعي في الجديد ( القول الثاني ) انه لا يجتمع حمل وحيض وهو المنقول عن الكتاب والمفيد والمجلي عزاه اليهما في ( الذكرى والتنقيح ) وغيرها ويأتي ما وجدناه في ( السرائر ) وعزاه في ( جامع المقاصد ) أيضاً الى العجلي وهو خيرة ( الشرائع والتلخيص ) وقواه الاستاذ وفي ( شرح المفاتيح ) وادعى تواتر الاخبار في ذلك كالاخبار

وأقله ثلاثة أيام ( متن )

الواردة في أن السبايا تستبري أرحامهن بمحيضة وكذا الجواري الى آخر ما ذكر بل قال بعد ذلك بصفحة ربما كان من الضروريات الا ان تحمل الاخبار على الحيض المتعارف وهو الكامل الذي تراه على الطريقة الصادرة من الحائض لا الحامل اذ لا شبهة في انه إمارة الحمل وخصوصا اذا وقع مكررا فلا نزاع حينئذ في خروجها عن العدة ويحمل ماورد في ( الصحاح ) الصراح على غير الكامل وهو المتعارف من الحامل الى آخر ما أوضحه وقرره وفي ( النافع ) فيه روايات أشهرها انه لا يجتمع وقد نسبته في ( المختصر وغاية المرام الى النافع ) على البت ويظهر من ( كشف الرموز ) الميل الى هذا القول وهو مذهب سيمد بن المسيب وعطاء والحسن وجابر بن يزيد وابن المنكر ومكحول وحامد والثوري والاوزاعي وأبو حنيفة وابن المنذر وأبي عبيد والشافعي في القديم ( القول الثالث ) ان المستبين حملها لا تحيض وهو خيرة ( الخلاف ) في كتاب الطهارة ( والسرائر ) وقوله في ( كشف اللثام ) عن ( الاصباح ) وفي ( الخلاف ) في الطهارة الاجماع عليه لكنه نقل فيه خلافا في كتاب الطلاق وهو مذهب الاكثر والمحصلين كما في ( السرائر ) واستدل عليه فيها بالاجماع على صحة طلاقها مطلقا وبطلان طلاق الحائض ( وردوه ) بمنع الاخير مطلقا كمن غاب عنها زوجها وفي ( المختصر ) نسبته الى ( المبسوط ) قال قال الشيخ في ( الخلاف ) اجماع الفرقة على ان الحامل المستبين حملها لا تحيض وانما اختلفوا في حيضها قبل ان يستبين حملها وكذا قال في ( المبسوط ) فلماذا قال في الاصل يريد النافع أشهرها انها لا تحيض أي مع استبانة الحمل ومثله صنع تلميذه البيهقي في ( كشف الرموز ) حرفا فخرقا والذي يظهر منهما تخصيص محل النزاع بما اذا لم يستبين وان ذلك مصرح به في ( المبسوط ) والخلاف ( والموجود في ( الموجز وفي خ ل ) ( المبسوط ) ما نقلناه عنه أولا من الاطلاق والموجود في ( الخلاف ) على ما في تأخيه في كتاب الطهارة الحامل عندنا تحيض قبل ان يستبين حملها فاذا استبان حملها فلا حيض بدلالة الاخبار المروية في ذلك ( وقال ) في كتاب الطلاق طلاق الحامل المستبين حملها يقع على كل حال بلا خلاف سواء كانت حائضا أو طاهرا لا يختلف أصحابنا في ذلك على خلاف بينهم في أن الحامل هل تحيض أم لا فلا بدعة في طلاق الحامل عندنا الى آخره ( الممول الرابع ) ان المتأخر عن عادتها عشرين يوما استحاضة وهو خيرة ( النهاية والتهذيب والاستبصار والمدارك ) ومال اليه المحقق في ( المختصر ) لكنه في ( الاستبصار ) نص على ان المراد بالاستبانة مضي عشرين يوما من العادة وقد يظهر من هذه العبارة انعاد مع ما في ( الخلاف ) فتأمل عن ( الجامع ) ان زهرا الحمل في أيام عادتها واستمر ثلاثة أيام كان حيضا فان صح كان قولها حائضا فتأمل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وأقله ثلاثة أيام ﴾ هذا مذهب فقهاء أهل البيت عليهم الصلاة والسلام كما في ( المختصر ) بل جعله في ( الامالي ) من دين الامامية الذي يجب لاقرار به ونقل عنه الاجماع في ( الخلاف ) والغنية والمنتهى ونهاية الاحكام والخلاف والذكرى والتفتيح وجامع مسند منبر الجمعة والمدارك والمفاتيح ) وغيرها ونفى عنه الخلاف في ( السرائر والتذكرة ) الا في ( التذكرة ) من ذكر الليالي قبل ثلاثة أيام بلياليها ولعل ذلك غير داخل تحت لاجماع فتأمل المسألة فويل شوقنا أبو حنيفة وسفيان الثوري وأبو يوسف ومحمد ( وردوه ) عن علي عليه السلام وجماعة من الصحابة والشافعي

متوالية (متن)

قول بأن أقله يوم وليلة و به قال أبو ثور وقول آخر أن أقله يوم و به قال داود و بالقولين روايتان عن أحمد وقال مالك ليس لأقله حد وقال عبد الله المزني أن امرأته تحيض يومين لا غير انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ متوالية ﴾ اشتراط التوالي أحد الاقوال في المسئلة وهو المشهور كما في (الذكرى والمسالك وشرح المفاتيح) والاشهر كما في (نهاية الاحكام) ومذهب الاكثر كما في (جامع المقاصد وكشف اللثام) والاضاهر بين الاصحاب كما في (كشف الرموز) وهو خيرة (الهداية والعقبة والرسالة) كما نقله عنها فيه (والمبسوط) حيث جله فيه أحوط مما في (النهاية) ونقله جماعة عن (الجل) و به حكم في (السرائر والشرائع والمنهى ونهاية الاحكام والتذكرة والمختلف والنحرير والتبصرة والذكرى والدروس والبيان واللمعة والمقتصر والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجمهرية وشرحها والمسالك والروضة والمدارك) وغيرها وربما ظهر من (الفنية) حيث اشترط استمرار الثلاثة ومثله مافي (الكافي) فأمل جيدا وفي (المقتصر) ثلاثة أيام بلياليها متتالية فذكر الليالي كما مر عن (التذكرة والمنهى) وهو المنقول عن الكاتب وقد يفهم من (التذكرة والمنهى) دعوى الاجماع على دخول الليالي الثلاث كما فهم ذلك من (المنهى في جامع المقاصد) وفي (كشف اللثام) انه لا دليل على اليلة الاولى فلعلها غير مرادة في الاجماع نعم ظاهر توالي الثلاثة دخول ما بينهما من الليتين انتهى (الثاني) ماذهب اليه الشيخ في (الاستبصار والنهاية) والمقدس الاردبيلي في جمعه من عدم اشتراطه وهو المنقول عن القاضي وقواه في (كشف اللثام) لاصل عدم الاشتراط واطلاق النصوص وأصل البراءة من العبادات ومنع (١) الاحتياط في العبادات فان تركها عزيمة (الثالث) ما حكي عن الراوندي في الاحكام من انه يشترط التوالي في غير الحامل وأما الحامل فلا يشترط فيها ذلك وخص خبر يونس بالحامل مستندا في ذلك الى خبر اسحق بن عمار انه سأل الصادق عليه السلام عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم واليومين قال ان كان دمًا عيطا فلا تصل ذينك اليومين وان كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين وهو ليس نصافي الدم لجواز تركها الصلاة برويتها الدم وان لزما القضاء اذا لم تتوالى الثلاثة كذا في (كشف اللثام) وقال الشيخ أبو جعفر محمد بن حمزة في (الوسيلة) وهو ثلاثة أيام متواليات وروي مقدار ثلاثة أيام من عشرة وقد يفوح من هذا رائحة التردد (وليعلم) انا قد جرينا في نقل الاقوال في المقام على منوال الاصحاب والا فقصية النظر في تحرير محل النزاع كما حرره الاستاذ وغيره ان لا يكون الشيخ في (النهاية) مخالفا فيما نحن فيه وانما هو في مقام آخر نعم يتم ذلك على ما يأتي عن (الروض) في فهم عبارة (النهاية) قال الاستاذ أيده الله تعالى ان محل النزاع انما هو في الثلاثة الواقعة في أول الحيض التي ليست أقل الحيض وأما الثلاثة التي هي أقل الحيض فقد تسالم الناس على أنه لا بد من التوالي فيها كما أفاد ذلك في (شرح المفاتيح) قال الحاصل ان المشهور يشترطون في تحقق الحيض ان يكون الدم في أول الحيض ثلاثة أيام متوالية ان لم تكن أقل الحيض وان كانت أقله فتوالي جميعه وهو الثلاثة أيام والشيخ في (النهاية) لا يشترط التوالي الا في أقل

(١) وما تمسكوا من استصحاب وجوب العبادة فانما يتم اذا دخل وقت الفريضة ثم رأت الدم غير متوال أما لو رآته قبل الوقت فلا (منه قدس سره)

الحيض أما في غيره فيشترط مكان هذا الشرط كون الدم في ثلاثة أيام في ضمن العشرة ( نعم ) لو كان رأي الشيخ ما نسب اليه في ( الروض ) لكان ما رأته في ضمن العشرة داخلا في الأقل أيضاً وهو فاسد ( انتهى ) وسنقل ما فهمه صاحب ( الروض ) وقد أشار الى ذلك كله أيضاً في ( كشف اللثام ) في آخر المبحث واتفق الفريقان كما في ( المتهى ) وغيره على انه يشترط كون الثلاثة من جملة العشرة ثم ان من لم يشترط التوالي يحكم بكون الثلاثة في العشرة وما بينها من النقاء حيضاً لا الثلاثة خاصة كما ظن في ( روض الجنان ) حيث قل وعلى هذا القول يعني عدم اعتبار التوالي لورأت الاول والخامس والعاشر فالثلاثة حيض لا غير فاذا رأت الدم يوماً واقطع فان كان يمس القطنة وجب الغسل لانه ان كان حيضاً فقد وجب الغسل للحكم بأن أيام النقاء طهر وان لم يكن حيضاً فهو استحاضة والغاس منها يوجب الغسل الى آخره ومقتضاه ان أيام النقاء المتخللة بين أيام رؤية الدم تكون طهراً كما في ( شرح الارشاد ) لفخر الاسلام والهادي على ما نقل وهذا يناسب ذكر الخلاف في المقام لكن ليس في عبارة ( النهاية ) ما يدل على ذلك قال فيها ان رأت يوماً أو يومين ثم رأت قبل انقضاء العشرة ما يتم به ثلاثة فهو حيض وهذه ظاهرة في أن المجموع من النقاء والدم حيض مضافاً الى الاجماع الذي استفاض قله من جماعة كما يأتي ان شاء الله تعالى على ان الطهر لا يكون أقل من عشرة ولذا يحكمون بدخول المتخلل من النقاء بين ثلاثة متوالية وما بعدها الى العشرة في الحيض ولعل عبارة القاضي كعبارة ( النهاية ) وفي ( كشف اللثام ) ان هؤلاء يخصصون تحديد الطهر ما بين حيضتين ويقولون ان الثلاثة هنا حيضة واحدة للاجماع وللانصوص على ان أقل الحيض ثلاثة وفيه ان لا دليل على التخصيص ( وليعلم ) ان الاصحاب اختلفوا في المعنى المراد من التوالي على أقوال ( الاول ) الاكتفاء فيه برؤية الدم في كل يوم من الايام الثلاثة وقتاً ما هو مذهب الاكثر كما في ( المدارك وشرح المفاتيح ) وفي الاخير قال انهم يشترطون ان تكون رؤية متتالية بها عرفاً لكنه في كشف اللثام أشار الى هذا القول فقال ومن المتأخرين من اكتفى بالمسعى في كل يوم قال وهو مناسب للمشهور من عدم التشطير وفي ( جامع المقاصد ) نسب هذا القول الى بعض الحواشي قال وفي بعض الحواشي الاكتفاء بحصه له فيها في الجملة قال وهو رجوع الى ما ليس له مرجع ( وقال ) انه لا يعرف الآن في كلام أحد من المعتبرين تعييناً للمراد من التوالي ( قلت ) استدلل عليه في ( المدارك ) بالعموم وقد حكم المصنف في ( نهاية الاحكام والتذكرة ) بأن لخروج الدم فترات معدودة لا تخل بالاستمرار بل حكم عليه في ( التذكرة ) الاجماع وفي ( المسالك ) المراد من التوالي ان ترى الدم في كل يوم منها ( الثاني ) ان معناه وجوده فيها دائماً بحيث كلما وضعت الكرسف تلون به كما في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) وفي ( المسالك ) انه أحوط وفي ( المبسوط ) اذا رأت ساعة دماً وساعة طهراً كذلك الى العشرة لم يكن ذلك حيضاً على مذهب من يراعي ثلاثة أيام متوالات ومن يقول يضاف الثاني الى الاول يقول تنتظر فان كان يتم ثلاثة أيام متوالية من جملة عشرة كان الكل حيضاً وان لم يتم كان طهراً وفي ( المتهى ) أيضاً انه لو تناوب الدم والنقاء في الساعات في المشريضم الدماء بعضها لبعض على عدم اشتراط التوالي وعن ابن سعيد لورأت يومين ونصفاً واقطع لم يكن حيضاً لانه لم يستمر ثلاثاً بلا خلاف من أصحابنا ( وقال في كشف اللثام ) المتبادر من الثلاثة وخصوصاً المتوالية الكاملة فيشترط وجوده فيها دائماً ولو بحيث كلما وضعت الكرسف تلون به كافي ( المهر والشرح ) ويعطيه مافي ( الكافي والفتية )

## وأكثره عشرة (أيام خ) وهي أقل الطهر (متن)

من استمرار ثلاثة أيام على اشتراط التوالي وعلى الآخر ان يتم لها في العشر مقدار ثلاثة أيام كاملة ثم قال وبمحمل قويا اشتراط ثلاثة أيام كاملة بلا تفتيق في العشر لكونه المتبادر ثم ذكر اجماع (التذكرة) التي ذكرنا وقال قد لا ينافي ان يكون بحيث متى وضعت الكرسف تلون به انتهى (وكيف) كان فعلى هذا القول أي الثاني يعتبر ان تكون ترى الدم اثنين وسبعين ساعة والفترات اليسيرة لا تخل بالاستمرار (الثالث) ما نقله في (المدارك وكشف الثام وشرح المفاتيح) انه يعتبر وجوده في أول الاول وآخر الآخر وجزء من الثاني حتى يتفق الثلاثة الدماء في الثلاثة الايام من غير نقصان ورماء في (المدارك) بالبعد ولم يذكره في (جامع المقاصد ولا المسالك) وانما اقتصر فيهما على ذكر القولين الاولين ولم أظهر باقائل به بعد التبع (١) ويظهر من (كشف الثام) ان هذه الاقوال ليست في بيان معنى التوالي كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وشرح المفاتيح) وانما هي في معنى وجود الحيض في الثلاثة حيث قال كما تقدم ما نصه ثم المتبادر من الثلاثة وخصوصا المتوالية الكاملة الى آخر ما نقلناه ثم قال ومن المتأخرين من اكتفى بالمسمى في كل يوم الى ان قال ومنهم من اعتبر وجوده في أول الاول الى آخره (والحاصل) ان من لحظ عبارته ظهر عليه ان الاقوال ليست في بيان معنى التوالي فليتأمل جيدا **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ وأكثره عشرة ﴾** هذا من دين الامامية الذي يجب الاقرار به كما في (الامالي) ومذهب قهواء أهل البيت عليهم السلام كما في (المعتبر) وقد نقل عليه اجماع الشيخ وأبو المكارم والمصنف في ثلاثة كتب والشهيد والكركي والمقداد وغيرهم كما تقدم ذلك في بيان أقله لانهم نقلوا اجماع على الأقل والاكثر ونفى عنه الخلاف في (السرائر والتذكرة) ولم يذكر الليالي هنا في (التذكرة والمتهى) كما ذكرت في أقله وواقتنا أبو حنيفة والتوزي وقال الشافعي خمسة عشر يوما و به قال مالك وأبو ثور وداد وفي رواية عن أحمد سبعة عشر يوما وقال سعيد بن جبير ثلاثة عشر يوما **قوله** قدس سره **﴿ وهي أقل الطهر ﴾** اجماعا كما في (الخلاف) والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والذكري وشرح الجعفرية والمدارك والمفاتيح وشرحه ( وهو الظاهر من (كشف الثام) حيث قال عندنا وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في (المتهى) وهو من دين الامامية كما في (الامالي) وقال مالك والثوري والشافعي وأبو حنيفة أقل الطهر خمسة عشر يوما وقال أحمد أقله ثلاثة عشر يوما وحكى يحيى أن أقل الطهر تسعة عشر يوما وفي (الخلاف) والتذكرة (الاجماع على ان لا حد لاكثره ونفى عنه الخلاف في (الفتية) وفي (المتهى) ولا حد لاكثره عند علمائنا الا من شذ كابي الصلاح فانه حده بثلاثة أشهر وفي (المختلف) انه المشهور وفي (الذكري) اجماعا قاله الفاضل وفي (التذكرة) بعد ان نقل اجماع قال وقول أبي الصلاح أكثره ثلاثة بناء على غالب العادات وكذا في (المختلف) حله على ذلك وفي (البيان) لم أبا الصلاح نظر الى عدة المسترابة أو الى الاغلب (وقال الصدوق في الفقيه) واذا رأت الدم خمسة أيام والطهر خمسة أيام

(١) قال شيخنا البهائي في حاشية الاستبصار هذا التفسير لبعض مشائخنا المتأخرين وهو غير بعيد وان ما اعتبر في أول الاول وآخر الآخر عملا بما ثبت بالنص والاجماع من أن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة أيام اذ لو لم يعتبر وجوده في الطرفين المذكورين لم يكن الاقل ما جعله الشارع أقل فلا تغفل (منه)



وكل دم يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض وان كان اصفر او غيره فلو رأت ثلاثة ثم اقطع عشرة ثم رأت ثلاثة فهما حيضان ولو استمر ثلاثة واتقطع ورأته قبل العاشر واتقطع على العاشر فالدمان وما بينهما حيض (متن)

أورأت الدم أربعة أيام والطهر ستة أيام فإذا رأت الدم لم تصل وإذا رأت الطهر صلت: تنعل ذلك ما بينها وبين ثلاثين يوماً ومثله قال في (النهاية والمبسوط) وظاهرهما كما هو ظاهر (الاستبصار) ان أقل الطهر أقل من عشرة (قال في الاستبصار) بعد ان أورد رواية يونس بن يعقوب التي قلنا متنها عن (الفتية) مانعه الوجه ان نحملها على امرأة اختلطت عادتها وأيام أقرانها أو مستحاضة استمر بها الدم واشتبهت عليها العادة ثم رأت ما يشبه دم الحيض ثلاثة أو أربعة وما يشبه دم الاستحاضة ثلاثة أو أربعة وهكذا فرضها ان تجل ما يشبه دم الحيض حياً والآخر طهرًا صفرًا كان أوقاءً ليستبين حالها (قال في المتبر) بُعد قل كلام (الاستبصار) هذا تأويل لا بأس به ولا يقال الطهر لا يكون أقل من عشرة لانا نقول هذا حق لكن هذا ليس طهرًا على اليقين ولا حيضًا بل هو دم مشتببه يعمل فيه بالاحتياط وفي (المنتهى) بعد ان قل عبارة (الاستبصار) قال وعندي في ذلك توقف وفي (الذكرى) نقل كلام (المبسوط والاستبصار والمتبر) ولم يتكلم بشيء فظاهره التوقف أيضاً كأبي العباس في (المهذب) وقال في (المختلف) بعد ان قل عبارة (النهاية والفتية) ما نصه الظاهر ان مراد ابن بابويه والشيخ انها ترى الدم الذي بصفة دم الحيض أربعة أيام والطهر الذي هو المقادير خمسة أيام وترى تمة العشرة والشهر بصفة دم الاستحاضة فانها تحيض بما هو على صفة دم الحيض ولا يحمل ذلك على ظاهره (انتهى) ورماه المحقق الشيخ محمد في شرحه بالتكلف وقال ان الخبر يحمل على قضية خاصة لا مرخني لا يعلمه الا الامام عليه السلام انتهى وفي (كشف اللثام) ان ما ذكره في (المتبر) في توجيه كلام (الاستبصار) جيد انتهى رحمته الله قوله قدس الله روحه رحمته الله وكل دم يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض ﴿ جماعاً كما في (المتبر والمنتهى ونهاية الاحكام) ذكره في مبحث الاستحاضة (وجمع البرهان) وفي (جامع المقاصد) نسبته الى الاصحاب ثم استظهر انه مما اجمعوا عليه وكذا في (المدارك) نسبته الى الاصحاب وفي (شرح المفاتيح) انه المعروف من مذهب الاصحاب وذكره الشهيد في (اللمعة) فيكون مشهوراً بناء على ما ذكره في آخرها (وقال في جامع المصداق) لولا الاجماع لكان الحكم به مشكلاً من حيث ترك المعلوم تبوته في الذمة بمجرد الامكان وتبعه على ذلك صاحب (المدارك) واستظهر انه انما يحكم بكونه حيضاً اذا كان بصفة دم الحيض وكذا المولى الاردبيلي تأمل فيه على اطلاقه وخصه في مثل ما اذا لا يمكن كونه غير حيض (وفي حاشية المدارك) انهم لم يعولوا على الامكان وانما عولوا على الاجماع والمجمعون اطلعوا على المستند وفي (كشف اللثام) لو لم يعتبر الامكان لم يحكم بحيض اذ لا يقين والصفات انما تعتبر عند الحاجة اليها لا مطلقاً للنص والاجماع على جواز نسبتها فلا حجة لما قيل من أصل الاشتغال بالعبادات والبراءة من الفسل وما على الحائض وخصوصاً اذا لم يكن الدم بصفات الحيض رحمته الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمته الله ولو استمر ثلاثة واتقطع ورأته قبل العاشر واتقطع على العاشر فالدمان وما بينهما حيض ﴿ كما صرح به في (المبسوط والمتبر والشرح) وجملة من كتب المصنف وغيرها وفي (شرح المفاتيح) انه لم ينقل في ذلك خلاف وفي (جمع

ولو لم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصة ولو تجاوز الدم العشرة فان كانت ذات عادة مستقرة وهي التي يتساوى دماؤها أخذاً واقطاعاً شهرين متوالين (متن)

البرهان ان الحكم بكون ما بينهما حيض مع النقاء يلزم من الحكم بكون الطرفين حيضاً لعدم تحقق أقل الطهر ولكن الحكم بكون الطرف الثاني حيضاً خصوصاً مع كونه بغير صفة الحيض وكونه زائداً على العادة غير ظاهر الوجه الا أن يكون اجماعاً وقد قل انه على مذهب من لم يشترط التوالي يكون النقاء طهراً والحيض هو الطرفان قطعاً وذلك غير واضح انتهى (وقال) في بحث النفاس عند قوله في (الارشاد) ولورأت الاول والعاشر فالعشرة نفاس هذا الحكم ثابت بالاجماع لكن الزام الشيخ على تقدير قوله بعدم اشتراط التوالي في أقل الحيض بلزوم كون الوسط غير حيض غير واضح انتهى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولو لم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصة﴾ كذا ذكر في (نهايته) ومعناه انه لو استمر ثلاثاً واقطع ثم رآته قبل العاشر ولم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصة وفي (الشرائع والتحريم) فلو تجاوز العشرة فله تفصيل يأتي وهذا كما في (كشف الثام) حيث قال في شرح قول المصنف فالحيض الاول خاصة مانعه أي الحيض ييقن هو الاول والثاني على ما يأتي من التفصيل (وفيه) مع ذلك انه ربما لم يكن الاول حيضاً اذا لم يصادف العادة أو التميز وكان الصواب حذف هذا الجواب والاكتفاء بالتفصيل الآتي جواباً عنه وعملاً بعده انتهى (وقال في جامع المقاصد) في شرح هذه العبارة هذا اذا لم تكن ذات عادة مستقرة أو كانت ولم يصادف الدم الذي قبل العاشر جزءاً من عاداتها فان صادف فالجزء الاخير من العادة والدم الاول وما بينهما حيض اما زمان الدمين أعني الجزء والدم الاول فظاهر لانها في العادة وما بينهما من النقاء فهو حيض عندنا لانه محفوف بدمي الحيض و يتمتع كون الطهر أقل من عشرة انتهى ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ وهي التي يتساوى دماؤها أخذاً واقطاعاً شهرين متوالين ﴿اشتراط الشهرين أو الحيضتين في ثبوت العادة اجماعي كما في (الخلاف والتذكرة) الا انه قل فيهما على ثبوتها بالمرتين وكذا قل في (جامع المقاصد والمدارك) وهو الظاهر من (المتن) حيث قال ان الاصحاب تلقوا رواية عثمان بن عيسى باقبال وفي (المعتبر) نسبة الى الثلاثة واتباعهم ونقل فخر الاسلام في (شرح الارشاد) عن بعض اصحابنا انها ثبتت بمرة واحدة ووافقنا على ذلك أبو حنيفة وقوم من اصحاب الشافعي (وذهب) الشافعي وأبو العباس وأبو اسحاق الى انها ثبتت بمرة واحدة (وروي) عن أحمد انها لا تثبت الا بثلاث وعن بعض الشافعية انها تثبت في المبتدأة بمرة وفي (الذكرى وجامع المقاصد وشرح الجعفرية) الاجماع على انه لا يشترط الثلاث وفي (المعتبر والتامع) انها لا تثبت بشهر وفي (التذكرة والذكرى) لا يشترط في العادة تعدد الشهر (قال في الذكرى) وما ذكر في الخبر بناء على الغالب فلو تساوى الحيضتان في شهر واحد كفى في العددية وبه صرح في (المبسوط والخلاف) والمراد بالتوالي عدم تخلل حيض بينهما فلا فرق بين ان يكون متوالين أو غير متوالين (والمراد) بالشهرين الهلايان كما نص عليه جماعة من الاصحاب وقد برهن على ذلك كله في (جامع المقاصد) وفي (النهاية) بعد ان حكم بثبوت العادة بشهرين متوالين قال ولو عرفت المرأة شهرها صارت ذات عادة اجماعاً (والمراد) بشهرها المدة التي لها فيها حيض وطهر وأقله عندنا ثلاثة عشر يوماً ونقل ذلك في (جامع المقاصد) عن بعض حواشي وله المصنف وشيخنا

## وجعت اليها ( متن )

الشهيد وقد وجدت ذلك في حواشي الشهيد وفي (التنقيح) في شرح قوله في (النافع) ولا ثبت بالشهر الواحد قال وهو اما المهود وهو ما بين الهلالين أو أقل الحيض وقل الطهر وفي (كشف اللثام) بعد ان جوز تعميم عبارة المصنف كما يأتي قل وعلى هذا لاولى تعميم الشهرين لشهري الحيض اللذين أقل واحد منهما ثلاثة عشر يوماً انتهى وفي (جامع المقاصد) ان ظاهر عبارة الكتاب تعريف المستقرة عدداً ووقتاً لانهما المتبادر الى الفهم ولمدم انطباق التعريف على غيرها لان تساوي الدمين أخذاً واقطاعاً انما يصدق مع ثل الزمان وهو غير صدق في غير المدعى ولو صح عدم اعتبار التماثل واكتفى بمطلق الاستواء في وقت الاخذ ولا تقطع من صدقه في المستقرة وقتاً خاصة وخرجها عن التعريف حينئذ نوع خلل لانه ان أريد به تعريف مطلق المعتادة وجب دخولها فخرجها خلل في عكس التعريف أو المعتادة الحقيقية فدخل الثانية خلل في طرد التعريف فتمين اعتبار التماثل وفي (كشف اللثام) ويجوز تعميم العبارة للمستقرة عدداً خاصة والمستقرة وقتاً خاصة بتعميم الاتفاق أخذاً واقتناءً الاتفاق في لوقت والمعدد وفي أحدهما ثم يقسم الاتفاق له فيهما في المعدد وفي الوقتين وهو يشمل الاتفاق في الوسط لاستلزامه لانه في الطرفين وان جهلا وتعميم الاتفاق في أحدهما للاتفاق في يوم ما وعلى هذا لاولى تعميم الشهرين لشهري الحيض اللذين أقل واحد منهما ثلاثة عشر يوماً انتهى (وفي المعتد والمتهى والنهاية والتذكرة وجامع المقاصد) لا يشترط في استقرار العادة استقرار عادة الطهر فلورأت في شهر خمسة لا غير وفي آخر خمسة مرتين استقرت العادة وفي (الذكرى) بعد ان اعتبر استقرار الطهر حكى عن المصنف عدمه (ثم قال) وتظهر الفائدة لو تفاير الوقت في الثالث فان لم نعتبر استقرار الطهر جلست لرؤية الدم وان اعتبرناه فمقد الثلاثة أو حصور الوقت هذا ان تقدم على الوقت وان تأخر امكن ذلك استظهاراً ويمكن القطع بالحيض هنالى ان قال والا قرب ان اتحاد الوقت انما يؤثر في الجلوس برؤية الدم وقلة يتفق دائماً (ورده في جامع المقاصد) بأنه ليس في كلام المصنف ولا غيره من الاصحاب نصريح بأن من استقرت عدداً لا وقتاً تجلس لرؤية الدم مع القول بوجود الاستظهار بثلاثة على المبتدأة والمضطربة وما قر به في آخر كلامه لا معنى له اذ لا فرق بين المبتدأة وذات العدة اذا رأت الدم في غير عاداتها الا اذا تأخر فيمكن الفرق الى آخر ما قرر (وأما) تساوي الوقت فقد قل في (المعتد والتذكرة) انه لا يشترط الوقت فلورأت خمسة في أول الشهر ثم في وسط الثاني ثم في آخره استقرت عدها عدداً فان اتفق الوقت مع المعدد استقرت عادته ونحوه أو قريب منه ماني (النهاية) وفي (المتهى) لا يشترط التساوي فان العادة تتقدم وتأخر بالوجدان وفي (جامع المقاصد) يشترط ستواء وقتها ون ختاف المعدد وحمل عبارة (المتهى) على عدم اعتبار الاستواء بالنسبة الى الاستقرار العددي لا مضافاً إليه بما قبلناه عن (التذكرة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ رجعت اليها ﴾ اجماعاً من أهل العلم كما في (المتهى) والا مالكا في (المعتد) وعند علمائنا جمع كما في (التذكرة) . ولا خلاف كما في (النهاية) هذا اذا لم تكن ذات تمييز بخلافها كما سيأتي اختلاف فيها اذا تعارض التمييز والعادة وفي (نهاية الاحكام والذكرى) انها لو رأت خمسة في أول الشهر وستة في أول الثاني

وان كانت مضطربة أو مبتدأة رجعت الى التمييز (متن)

انه يستقر لها أقل العددين واحتمله في (المتهى) وفي (جامع المقاصد) ان الاقرب العدم لعدم صدق الاستواء والاستقامة واستحسنه في (المدارك) وقال في (كشف اللثام) ولا بأس على الاعتداد بالرجوع الى التمييز في الزائد انتهى (ثم قال في جامع المقاصد) لكن هذه تترك الصلاة والصوم بروية الدم فاذا عبر دما العشرة فالظاهر الحاقها بذكر الوقت الناسبة للعد مع احتمال رجوعها الى عادة النساء **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ وان كانت مضطربة أو مبتدأة رجعت الى التمييز ﴾** ظاهره لمعوم اللفظ عموم المضطر به لمن اختلفت عليها أيامها والمناسبة كما هو ظاهر (المبسوط والتحرير) ور بما ظهر من (الشرايع) وفي (السرائر) انها من اضطربت عاداتها وتغيرت عن أوقاتها فصارت ناسبة لهذا ولهذا وقريب منه ما في (نهاية الاحكام والتذكرة) وغيرها بل نسب في (المسالك) تفسيرها بمن استقر لها عادة ونسبتها الى المشهور وفي (المدارك) للعلامة ومن تأخر عنه وهو كما قال وفي (المعتبر والنتهى) وكشف الرموز) انها من لم تستقر لها عادة وجعل في (المعتبر والنتهى) الناسبة للعادة قسيما لها وسماها في (النتهى) المتحيرة (قال في جامع المقاصد) هذا التفسير (١) صحيح الا ان الاول هو الذي يجري عليه أحكام الباب فان من لم يستقر لها عادة أصلا ترجع الى النساء مع فقد التمييز كالتى ابتدأت والمضطربة لا ترجع الى النساء لسبق عادة لها ومثله قال في (المسالك) وقال في (جامع المقاصد) أيضا وانما فان المنقسم الى الاقسام الثلاثة هي هذه دون تلك وفي (المدارك) ان الاختلاف لفظي (وما قيل) من ان قائده رجوع هذا النوع من المبتدأة أعني التي لم تستقر لها عادة الى الاقارب والاقربان فانه انما يكون على الثاني دون الاول فضعيف جدا لان الحكم في النصوص الواردة بذلك ليس منوطاً بالمبتدأة فيرجع الى تفسيرها ويختلف الحكم باختلافه (وأما المبتدأة) اسم فاعل أو اسم مفعول قد فسرهما جماعة بمن ابتدأت الحيض أي لم يستقر لها عادة وفسرها في (المعتبر) بأنها التي رأت الدم أول مرة ومثله في (مجمع البرهان وكشف اللثام) حيث قال في الاخير التي ابتدأ بها الدم الآن (قيل) وقد يعم المختلفة الدم عددا ووقتا (وأما) الحكم برجوع المبتدأة والمضطربة الى التمييز فهو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في (المعتبر) ومذهب علمائنا كما في (النتهى) وبه قطع الشيخ والطوسي والمجلى والمحقق والمصنف في باقي كتبه وغيرهم بل لأجد في ذلك خلافا ولا تعلق وفي (الخلاف والتذكرة) الاجماع في المبتدأة وفي (المدارك) في المبتدأة هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب (قال في المعتبر) ولعلم ان جماعة من الاصحاب لم يتعرضوا للتمييز فيما أجد كالصدوقين والمفيد وأبي المكارم وسلاح وأما أبو الصلاح فقد قال ان المضطربة ترجع الى نساها فان قدت فالى التمييز واقتصرت للمبتدأة على الرجوع الى نساها الى ان يستقر لها عادة ونص في (الفنية) على ان عمل المبتدأة والمضطربة على على أصل أقل الطهر وأكثر الحيض وان المبتدأة اذا دام بها الدم تحيض بشرة ثم هي مستحاضة فان رأت في اليوم الحادي والعشرين دما واستمر بها الى ثلاثة أيام فهو حيض لمضي أقل الطهر قال وكذا لو اقطع الدم أول مارأته بعد ثلاثة أيام ثم رأت في اليوم الحادي عشر من وقت مارأت الدم الاول انه دم استحاضه لأنها رأت في أيام الطهر وكذا الى تمام الثالث عشر فان رأت في اليوم الرابع عشر

## وشروطه اختلاف لون الدم ( متن )

دما كان من الحيضة المستقبلة لأنها استوفت أقل الطهر عشرة وعلى هذا يعتبر ان يكون بين الحيضتين أقل أيام الطهر ويحكم بأن الدم الذي تراه فيه دم استحاضه وقد وقع في ( المبسوط ) ما يلوح منه عدم اعتبار التمييز قال ولو رأت المبتدأة ما هو بصفة الاستحاضة ثلاثة عشر ثم رأت ما هو بصفة الحيض بعد ذلك واستمر كان ثلاثة أيام من أول الدم حبضاً والعشرة طهرًا وما رآته بعد ذلك من الحيضة الثانية ( قال في المتبر ) بعد نقل هذه العبارة فيه اشكال لانه لم يتحقق لها تمييز لكن ان قصد ان لا تمييز لها فيقتصر على ثلاثة لانه البقين كان وجهًا ونحوه قال في ( التذكرة ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وشروطه اختلاف لون الدم ﴾ كما في ( السرائر والمتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان وشرح الجعفرية ) وغيرها وذكر في ( المبسوط والنهاية والخلاف والوسيلة والموجز ) وغيرها الاختلاف في الصفات وهذا هو الصواب كما في ( كشف اللثام ) وتحمل عارة المصنف ونحوها على المثال وقد عرفت الصفات المذكورة في هذه الكتب واما اشتراط ذلك في ( جامع المقاصد ) انه لا خلاف بين الاصحاب في اعتبار الامور التي ذكرها المصنف وفي ( الخلاف ) الاجماع في المبتدأة على انها تميز بصفة الدم أي الاختلاف في صفاته وفي ( التذكرة ) ذكر الشروط الثلاثة المذكورة هنا وقال ذهب اليه علمائنا أجمع وفي ( المتبر ) ان ما شابه دم الحيض فهو حيض وما شابه دم الاستحاضة فليس حبضاً ونسبه الى قهء أهل البيت عليهم السلام وفي ( المدارك ) في المبتدأة أيضا هذا مجمع عليه بين الاصحاب قاله في ( المتبر ) وفي ( نهاية الاحكام ) تعتبر القوة والضعف باحدى صفات ثلاث اللون فالاسود قوي بالنسبة الى الاحمر والاحمر قوي بالنسبة الى الاشقر والاشقر قوي بالنسبة الى الاصفر والا كدر ( والرائحة ) فدو الرائحة الكريهة أقوى مما لرائحة له والخن فالتخين أقوى من الرقيق وقال ان المتصف بواحدة أضعف من المتصف بامنتين كما انه أضعف من ذي الثلاث ومثله قال في ( جامع المقاصد والموجز وشرحه والمسالك والروضة والمدرك ) وكذا ( اللعة ) الا انه لم يذكر الاخير وفي ( النهاية والمسالك ) لا يشترط اجتماع الصفات بل كل واحدة تقتضي القوة وفي ( الموجز وشرحه والمسالك والروضة والمدرك ) لو استوى العدد مع الاختلاف كما لو كان في أحدهما الثخانة وفي الآخر الرائحة فلا تمييز وقواه في ( كشف اللثام ) وفي ( التذكرة ) لو كان في دم خصلة وفي آخر أخرى فالتقدم هو القوي لكن ذكر هذا في سياق كلام الشافعي فلم له حكاية عنه وفي ( النهاية ) تردد لعدم الاولوية وهو ظاهر ( جامع المقاصد ) حيث نقل ذلك عن ( النهاية ) وسكت ( وقال في كشف اللثام ) لم أظفر في أخبارنا بما يرشد الى الرائحة ( نم ) تشهد به التجربة وبها بعض أخبار العامة فينبغي اعتبار الطراوة والفساد قد وصف الحيض بالمبیط في الاخبار واما اعتبار الثخانة فلو وصف الاستحاضة في بعض الاخبار بارقه ( وقال في شرح المفاتيح ) بعد ان نقل عبارة ( النهاية ) انه بذلك يحصل الظن للمجتهد بأن الأقوى حبض والاضعف استحاضة وكل ظن للمجتهد حجة ( وفيه نظر ) لان ظنه حجة في نفس الاحكام الشرعية وموضوعاتها التي يتوقف عليها ثبوت الاحكام من الاخبار مثل الظن في معنى الفاظها أو ترجيحها واما الظنون الحاصلة في موضوعاتها التي ليست من تلك الامور فالظن لو كان فيها حجة لكان غير مختص بالمجتهد ولم يكن منصب المجتهد

ومجاوزته العشرة وكون ماهو بصفة الحيض لا ينقص عن الثلاثة ولا يزيد على العشرة  
فجعلت الحيض ماشابهه والباقي استحاضه (متن)

من حيث انه مجتهد بل من حيث انه مكلف فلذا يكون غير المجتهد أيضا اعتماده على ذلك الظن  
مثل المجتهد بلاثفاوت وهذا الظن ليس حجة الا ان يقوم عليه دليل ومنصب المجتهد حينئذ معرفة  
كون هذا الظن حجة ومعتبراً شرعاً عند الشارع لكل المكلفين مثل اعتبار الظن في أعداد الركعات  
ولم يثبت من دليل شرعي اعتبار ما ذكره يعني المصنف عند الشارع ولم قل بظهور العدم هذا على  
فرض حصول الظن وهو أيضا ر بما يكون محل تأمل عند بعض آخر لكن الاحتياط أحسن وأولى  
مهما أمكن فتأمل انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته وهذا منه بناء على ما ذكره في صدر المسئلة  
من ان ما ذكره من الاعتبار غير موجود في الاخبار وهذا يتم بالنسبة الى الراثمة كما سمعت في  
(كشف اللثام) والى ما عدا السواد والحرمة من اللون (وقال) الاستاذ الشريف أدام الله تعالى  
حراسته ان استفاد من الروايات ان المدار على القوة والضعف (قلت) قد وقع في (الفتية) ذكر  
التن في صفة دم الحيض قال فان رأت الصفرة والتن فليها ان تلصق بطنها الى آخره وعن ابن سعيد  
اعتبار السواد والثخانة والاحتدام أي الحرارة والاحتراق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ ومجاوزته العشرة ﴾ هذا هو الشرط الثاني وهو مما لا خلاف فيه كما مر عن (جامع المقاصد) وفي  
(التذكرة) الاجماع عليه في المبتدأة وقد سلف ان الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض  
والاجاعات عليها وفي (كشف اللثام) فان اتقطع عليها كان الجميع حيضاً وان اختلفت اتفاقاً وامله  
انما ذكر هذا الشرط مع عدم الحاجة الى ذكره لفرض التجاوز أول المسئلة لثلاثيتهم اعتباره في  
العشرة فما دونها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وكون ماهو بصفة الحيض لا ينقص عن  
الثلاثة ولا يزيد على العشرة ﴾ هذا هو الشرط الثالث وقد عرفت ما قلناه عن (جامع المقاصد والتذكرة)  
ور بما ظهر من (المبسوط) خلاف ذلك حيث قال اذا رأت أولاً دم الاستحاضة خمسة أيام ثم رأت  
ماهو بصفة دم الحيض باقي الشهر يحكم في أول يوم ترى ماهو بصفة الحيض الى تمام العشرة أيام بأنه  
حيض وان استمر على هيئته جعلت بين الحيضة الاولى والثانية عشرة أيام طهراً وما بعد ذلك من  
الحيضة الثانية ثم على هذا التقدير انتهى كلامه رحمه الله تعالى ونفى عنه البعد في (كشف اللثام) وفي  
(المعتبر والتذكرة) وما ذكره الشيخ يشكل بأن شرط التمييز ان لا يتجاوز أكثر الحيض وحكم  
بعدم التمييز كما في (التمهي والتحري) وقرب في هذين الرجوع الى الروايات واستشكل في الذخيرة  
في اشتراط هذا الشرط بناء على انها بعد رؤية ماهو بصفة الحيض تبني على انه حيض الى متهمي  
أكثر الحيض وهو عشرة كذا نقل عنه الاستاذ في (شرح المفاتيح) قال وفيه ما فيه لان منشأ  
الحكم بأنه حيض ان كان نفس الصفة فترجيح ما ذكره على غيره من غير مرجح باطل وبمجرد سبق  
لادليل على كونه مرجحاً انتهى وهناك شرط رابع وهو عدم قصور الضعيف المحكوم بكونه طهراً عن  
أقله وهو العشرة وهو خيرة (النهاية والموجز وشرحه وجامع المقاصد والمسالك والروضة والمدارك  
والمفاتيح وشرحه) وغيرها وهو الظاهر من (المعتبر والتذكرة) كما يأتي (والختم) كما سلف له في  
تنزيل كلام الشيخ فيما سلف في خبر يونس وفي (كشف اللثام) انه مما لا خلاف فيه ويظهر من (التمهي)



( والتحرير والذكرى ) التردد وجعل عدم اشتراطه في ( الذكرى وجامع المقاصد والمدارك ) وجهاً وفي ( شرح المفاتيح ) قولاً ولم أظفر بالقائل ( قال في الذكرى ) بعد ان ذكر الوجهين ووجه الثاني لعموم قوله عليه السلام دم الحيض أسود يعرف فلو رأت خمسة أسود ثم تسعة أصفر ثم عاد الأسود ثلاثة أيام فصاعداً فلي الاول لتمييزها وهو ظاهر ( المعتبر ) وعلى الثاني حيضاً خمسة وظاهر ( المبسوط ) ان الحيض العائنان لم يتجاوز العشرة لان الصفرة لما خرجت عن الحيض خرج ما قبلها ثم ذكر خبر يونس وقال انه صريح بعدم اشتراط كون الحيض أقل الطهر فهو اما متردداً ومائل الى الوجه الثاني ولعله لذلك لم يشترطه في ( الدروس والبيان ) فأمل واختلفوا فيما اذا تحلل الضيف حال كونه أقل من عشرة القوي مع صلاحية للحيضة في كل من الطرفين ففي ( المبسوط ) لو رأت ثلاثة دم الحيض وثلاثة دم الاستحاضة ثم رأت بصفة الحيض تمام العشرة فالحل حيض وان تجاوز الاسود الى ثم ستة عشر كانت العشرة حبضاً والستة الباقية استحاضة ( قال في المعتبر ) وكأنه رحمه الله نظر الى دم الاستحاضة لما خرج عن كونه حيضاً خرج ما قبله ولو قبل لتمييزها لما كان حسناً وفي ( التذكرة ) الاقرب ان لتمييزها وفي ( المنتهى والتحرير ) قل قول الشيخ هذا ( ثم قال ) وقيل لتمييزها وسكت ( وقال في كشف اللثام ) ان ما قرره في ( التذكرة ) أقرب اذ لا رجحان لاحد من طرفي الضيف ولهذا الاختلاف لم يذكر هذا الشرط وزيد شروط ( منها ) عدم المعارضة باضافة على المختار ولم يذكره المصنف لفرضه في غير ذات العادة لكن اطلاق المعظم القول برجوع المضطربة الى التمييز مع شمولها لاقسامها الثلاثة وعدم تعرضهم لهذا الشرط بالكلية مما يرشد الى ان مرادهم من العادة في تقديم العادة على التمييز عن ( ١ ) عادة المضطربة الا أن تقول أن قولهم فيما بعد من تقديم العادة يقيد هذا الاطلاق ويفيد هذا الشرط واما من يقدم التمييز فهو في غنية عن ذلك كله ولم أجد أحداً أشار الى هذا الشرط قبل المحقق الثاني واعتذر عن اطلاق المصنف وغيره بأن المراد برجوعها الى التمييز اذا طابق تمييزها ( وفيه ) انه على هذا ليس لاعتبار التمييز فائدة وصاحب ( المسالك ) قال انما يتحقق رجوعها الى التمييز في ناسبتها وناسية الوقت اما ذاكرة الوقت ناسية العدد فانما ترجع الى التمييز مع عدم معارضته لما يمكن فرضه حيضاً في الوقت الذي علمته امالو وجدت التمييز مخالفاً فيشكل الرجوع الى التمييز والمحقق الثاني قال لا يرجع الى التمييز الا في ناسبتها وما تبعه على ذلك صاحب ( المدارك ) وفي ( الروضة ) فسر اطلاق ( اللعق والدروس ) ( كالدروس خل ) بمن نسبت عاداتها وقتاً أو عدداً أو مما ولم يشترط فيهما الشرط المذكور جرياً على اطلاق عباراتهم وفيما اعتدنا به عن اطلاق كلماتهم نظر لانه لا يقال للمضطربة بجميع أقسامها انها ذات عادة أصلاً بل تارة يقولون مضطربة وأخرى متحيرة وتارة ناسية الوقت وتارة ناسية العدد وتارة ناسبتها فلا يناسبه ان يقال ان الاطلاق محمول على التقيد فيما بعد في تقرر العادة وقد أشار الاستاذ في ثلاثة مواضع من منظومته الى صحة الاطلاق وعدم التقيد و بعد فالمسئلة محل اشكال ( ومنها ) الخروج من الايسر ولم يذكره لفرضه له مشتبهاً بالاستحاضة وعلى اعتبار الجانب فهو داخل في الفرض ( ومنها ) عدم المعارضة بصفة أقوى وليس في الحقيقة من شروط التمييز أو الرجوع اليه لتحققها مع المعارضة لكنها ترجع الى الاقوى انتهى قوله

فان قد تالتمييز رجعت المبتدأة الى عادة نساؤها ( متن )

قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قد تالتمييز رجعت المبتدأة خاصة الى عادة نساؤها ﴾ رجوع المبتدأة مع قدسه الى عادة نساؤها اجماعي كما في ( الخلاف ) في موضعين وظاهر ( السرائر ) حيث قال الذي تجاوز دما العشرة عملت على التمييز والذي لتمييز لها فلترجم الى عادة نساؤها من أهلها فان لم يكن لها نساء من أهلها فلترجع الى ابناء سنها فان لم يكن لها نساء من ابناء سنها فعند هذه الحال اختلف اصحابنا على ستة أقوال وادعاء الاجماع أيضا ظاهر ( المتهى وكشف الرموز والتذكرة ) حيث قيل في الاولين ان رواية سماعة تلقاها الاصحاب بالقبول وزاد في ( كشف الرموز ) انه نسب الحكم الى قنوى الاصحاب وفي الاخير أعني ( التذكرة ) نسبة الى علمائنا وفي ( التنقيح ) نفى الخلاف عنه وفي ( المتبر ) انه مما اتفق عليه الاعيان من فضلائنا وفي ( المدارك ) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي ( مجمع الفائدة وكشف اللثام والمفاتيح وشرحها ) انه المشهور وفي الاخير بل هو وفاق وفي ( المتبر ) بعد ان ذكر ما ذكرناه عنه قال على تردد عندي ونحوه ما في ( المتهى والمدارك ومجمع البرهان ) ولم يحكم في ( الغنية ) بالرجوع الى النساء لافي المبتدأة ولا المضطربة وقد سلف نقل عبارته في أول المسئلة والمراد بالنساء هنا الاقارب من الابوين أو احدهما كما صرح بذلك أكثر من رأيت ونسبه في ( كشف اللثام ) الى المشهور والرجوع اليه في العدد كما في ( المسالك ) وفيها أيضا ان لها وضع القدر حيث شاءت من أيام الدم وان كان جملة في أوله أولى وصرح في ( المتبر ونهاية الاحكام والروضة والمدارك ) بان رجوعها الى نساؤها مشروط باتفاقن كلهن بل قال المصنف في ( النهاية ) حتى لو كن عشراً فاتفق فيهن تسع رجعت الى الاقران وهو الظاهر من ( المبسوط والخلاف والشرائح ) وغيرها مما شرط فيه الرجوع الى الاقران باختلاف نساؤها بل قد يدعى ان ذلك داخل تحت اجماع الخلاف ورجح في ( الذكرى وحواشي الكتاب للشهيد وجامع المقاصد ومجمع الفائدة والبرهان ) اعتبار الاغلب مع الاختلاف ومال اليه أو استجوده في ( الروضة ) وهو الظاهر من كل من اقتصر في الرجوع الى أقرانها على قدان نساؤها ولم يذكر الاختلاف كما في ( الوسيلة والسرائر والتحرير والتبصرة ) وكذا ( حمل الشيخ واقتصاده والمذهب ) على ما نقلوه من عباراتها على تأمل في هذا الظهور فأمل ويؤيده عدم اتفاق اتفاقن غالباً وربما تفسر أو تعذر اعتبار حال الجميع مع ان اعتبار الجميع يوجب اعتبار الاحياء والاموات من قرب منهم ومن بعد وخلافه ظاهر كما في ( كشف اللثام ) ( وامله ) من هنا يعلم ان من ذكر الاختلاف أراد الاختلاف المزيل للظن فلو اختلفت الطبقة القرية والبعيدة اعتبرت القرية كما ذكره الشهيد واحتمل في ( نهاية الاحكام ) الرجوع الى أكثر نساؤها عملاً بالظاهر ( ثم قال ) الاقرب اعتبار الاقارب مع تفاوت الاسنان فلو اختلفن فالاقرب ردها الى من هو أقرب اليها ( ثم قال ) ولو كانت بعض الاقارب تحيض بست والآخر سبع احتمل الرجوع الى الاقران لحصول الاختلاف والرجوع الى الست للجميع ( للجمع خل ) والاحتياط واعتبر الشهيد في ( الذكرى والدروس والبيان وحواشيه ) اعتبار البلد واستجوده في ( الروضة ) ونفى عنه الباس في ( كشف اللثام ) ويظهر من ( جامع المقاصد ) التأمل فيه واختصاص المبتدأة لان المضطربة سبق لها عادة فلم يناسب الرجوع الى عادة غيرها كما في ( جامع المقاصد ) ووجهه في ( كشف اللثام ) بانها رأت قبل ذلك دماً أو دماء فربما خالفت نساؤها وربما كانت معتادة فنسبتها أو اختلطت عليها ( وخبير سماعة )

فان قدمن أو اختلفن فالى عادة اقراهما ( متن )

والاقتصار فيما خالف الاصل على اليقين انتهى ( وقد ) قدم ان ابا الصلاح حكم برجوع المضطربة أيضا الى نساها واحتمل في ( نهاية الاحكام ) رد المبتدأة الى أقل الحيض لانه اليقين والزائد مشكوك ولا يترك اليقين الابلثله أو اماره ظاهرة كالتمييز وردها الى الاكثر لانه دم يمكن كونه حيصا ولان الغالب كثرة الدم للمبتدأة واحتمل الشهيد في قوله صلى الله عليه وآله لحينة بنت عشر تحمي وتحصي في كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام ان يكون المعنى فيما علمك الله تعالى من عادات النساء فانه الغالب عليهن وأقوال العامة في المسئلة منتشرة ( فقال ) مالك في إحدى الروايات والثوري والاوزاعي ترجع الى عادة نساها وقال أحمد في إحدى الروايات ترد الى غالب عادة النساء است أوسع وهو أحد قولي الشافعي وفي الآخر ترد الى أقل الحيض ( وقال ) أبو حنيفة تحيض أكثر الحيض وهو رواية عن مالك وعن أحمد الى غير ذلك من مذاهبهم - ~~وقوله قدس الله روحه~~

﴿ فان قدمن أو اختلفن فالى عادة اقراهما ﴾ الرجوع الى الاقران بعد الاقارب هو المشهور بين الاصحاب كما في ( المسالك وشرح المفاتيح ) ومذهب الاكثر كما في ( فوائد الشرائع ) وهو ظاهر كلام الاصحاب المتأخرين كما في ( شرح الجعفرية وظاهر السرائر ) دعوى الاجماع وقد سلف نقل عبارتها وهو خيرة ( المبسوط والوسيلة والسرائر ونهاية الاحكام والارتداد والتحرير ) المختلف والتبصرة والذكرى والبيان والدروس واللمعة وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها واللمعة والمسالك والروضة والموجز وشرحه وغاية المرام ( ونقله جماعة عن ) جمال الشيخ واقتصاده والاصباح والمذهب ) واكثر هذه الكتب اشترط فيها اتحاد البلد بل هو داخل تحت المشهور ومذهب الاكثر كما في ( فوائد الشرائع والمسالك ) والا لزم المحال كما في ( شرح المفاتيح ) وبعبارة المبسوط ونهاية الاحكام والارشاد والموجز وغاية المرام والمسالك وشرح الجعفرية ) كعبارة المصنف هنا في الرجوع الى الاقران . اقتصار على قدس النساء الا انه ذكر البلد ( كالمبسوط في غاية المرام والمسالك ) من دون ذكر الاختلاف في ( وسيلة والسرائر ) والتحرير والتبصرة وكذا جمال الشيخ واقتصاده والمذهب ) الا انه في ( الوسيلة ) ذكر اتحاد البلد دونها واقتصر في ( اللمعة ) على ذكر الاختلاف وعمل في ( النافع ) الاقران على الاهل الواو في خمس نسخ وفي ( التخليص ) على الاهل بأو وفي ( الجعفرية ) ترجع الى عادة نساها ثم اقراها من قراهاها لم يعتبر الرجوع اليهن الصدوق والشيخ في ( الخلاف والنهاية ) قل الصدوق فان كن نساها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام ونقل جماعة مثل ذلك عن السيد المرتضى ( وقال في الخلاف ) هن كن نساها مختلفات العادة أولا يكون لها نسا تركت الصلاة في الشهر الاول ثلاثة أيام وفي الثاني عشرة أيام ( وقد ) روي ترك الصلاة في كل شهر ستة أيام أو سبعة ( دليلنا ) اجماع الفرقة على هاتين الروايتين . لوحه في الجمع بينهما التخيير ( وقال في النهاية ) فن كن نساها مختلفات أولا نساها فلتترك الصلاة والصوم في كل شهر سبعة أيام قد اتفقت هذه الكتب على عدم اعتبار الاقران كما لم يعتبر ذلك في ( الاعتبار والشرائع والمنتهى والتفصيل والمدارك والمفاتيح ) والظاهر من ( التذكرة ) التردد ( كدفع المقاصد وبجميع البرهان ) ان لم يستظهر منهما عدم اعتباره ولم يرجح شيئاً صاحب ( كشف الرموز والتخليص ) فتلخيص والمهذب ( البارع ) ولم يذكر في ( الكافي ) حالها اذا لم تعرف حال نساها قال رجعت الى

فان فقدن او اختلفن تحيضت هي والمضطربة كل شهر بسبعة ايام أو ثلاثة من في شهر وعشرة من آخر ( متن )

عادة نساؤها قمت استحاضتها أيام طهرهن وتحيضت أيام حيضهن الى أن تستقر لها عادة انتهى وفي ( المنتهى ) امكان ان يقال ان الغالب التحاق المرأة باقرانها وتأيدته ( بقول الصادق عليه السلام ) في مرسل يونس ان المرأة أول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة أيام فلا يزال كلما كبرت قصت حتى ترجع الى ثلاثة أيام قال ( وقوله عليه السلام ) كلما كبرت قصت دال على توزيع الايام على الاعمار غالباً ( وقال في كشف اللثام ) بعد قل هنا وأما تأخر الاقران عن الاهل فلا تفاق الا عيان على الاهل دونهن وتبادر الاهل من نساها والتصريح به في خبر أبي بصير وفي ( شرح المفاتيح ) ان في خبر زرارة ومحمد المستحاضة تنظر بعض نساها فتتددي بأقرانها بالنون موضع الهزة في بعض النسخ قال و يؤيده عدم القائل بمضمونها لو لم يكن كذلك وفي ( مجمع الفائدة والبرهان ) ان في بعض الاخبار اقرانها ( قال في شرح المفاتيح ) وحينئذ فتعارض الروايات الا انه بالحمل على التحجير يرتفع التعارض وعلى القول بالترتيب يقال ان الروايات الاولى معمول عليها عند الجميع فهي أولى بالتقديم مهما أمكن انتهى ( قلت ) في عبارة ( الاستبصار ) ما يقطع به على ان الشيخ رواها اقرانها بالهزة دون النون ( قال ) الشهيد ولك ان تقول لفظ نساها دال على الاقران فان الاضافة تصدق بأدنى ملاسة قال وأما المشاكلة فمع السن واتحاد البلد تحصل غالباً ( قوله قدس الله تعالى روحه ) فان فقدن أو اختلفن تحيضت هي والمضطربة في كل شهر بسبعة أيام أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر ( أقوال الاصحاب في المسئلة منتشرة والذي ظهر لي بعد فضل التبع انها مما تبلغ النيف والعشرين ونحن نذكرها ونذكر القائلين بها فان لم يصر على القائل فالتاقل ( الاول ) ما ذكره المصنف هنا من ان المبتدأة والمضطربة تحيضان في كل شهر بسبعة أيام أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر ومثل ذلك ذكر في ( الارشاد والتبصرة ) وهو خيرة ( النافع ونهاية الاحكام والبيان والعمروس واللمعة وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها والمساك والروضة ) وهو الظاهر من ( كشف الرموز ) أو مختاره الا انه ذكر في الجميع الستة مع السبعة قبيل بسبعة أيام أو ستة أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر الا ( الارشاد والتبصرة ) فان عبارتهما كالكتاب ونسب في ( العمروس ) ما قلناه عنه الى أشهر الروايات ونسب في ( المفاتيح ) عبارة الكتاب الى المشهور وفي ( كشف اللثام ) واقتصار المصنف على السبعة كالاكثر لاقتصار الصادق عليه السلام عليها واحتمال كون أو من الراوي وعلى كونه منه صلى الله عليه وآله ظاهرها التخيير مع امكان كونها حيضا انتهى وقد علمت ان الأكثر لم يقتصروا عليها فيهما وانما اقتصر عليها الأكثر في المضطربة قطعاً كما يأتي ( الثاني ) ان ما ذكره المصنف هنا فيها خاص في المبتدأة كما هو خيرة ( المبسوط ) في موضع منه ( والوسيلة والشرائع ) فقتهم ذكروا في المبتدأة عين عبارة المصنف هنا واختلفوا في المضطربة كما يأتي ( الثالث ) ما ذكره في ( الاقتصاد ) على ما قل من تحيض المضطربة خاصة سبعة في كل شهر أو ثلاثين في الشهر الاول وعشرة في الثاني ( الرابع ) ان المضطربة صغيرة بين الستة والسبعة في شهر والثلاثة والشرة في آخر كما هو خيرة ( الشرائع والمختلف ) وقد صرح في ( المسالك والملازك ) بان هذا الحكم فيها هو المعروف

من المذهب وفي (شرح المفاتيح) ان تخييرها بين السبع في كل شهر والثلاثة في شهر والعشرة في آخر هو المشهور قال بل قل الاجماع عليه في (الخلافا) و يأتيك ما وجدناه في الخلاف وقد مر ما اختاره في (الشرائع) في المبتدأة واعترضه في (كشف التام) بان المكس كان أظهر وفي (المختلف) لم يرجح شيئاً في المبتدأة (الخامس) ان المضطرة تعمل بالاحتياط والجمع بين عملي الحيض والاستحاضة كما يأتي في الكتاب وهو خيرة (المبسوط) وأحد وجهي (الوسيلة والمعتبر) في مضطرة الوقت كما يأتي واستضعفه الشهيد في (الذكرى) حتى قال في (البيان) انه ليس مذهبا لنا (السادس) ان المبتدأة خاصة بتحريض بسبعة خاصة كما في (الاقتصاد) وقد مر مذهب الاقتصاد في المضطرة (السابع) ان المبتدأة بتحريض بسبعة أو ستة في كل شهر أو ثلاثة في الاول وعشرة في الثاني كما في (الخلافا) وقتل اجماع الفرقة على الروايتين وهو المنقول عن (الجمال والعقود والمذهب والاصباح) لكن قصر في هذه على السبعة فيكون ما فيها عكس ما في (الاقتصاد) حيث انه ذكر ذلك في المضطرة (الثامن) ان المضطرة خاصة بتحريض بسبعة كما في (الخلافا والكافي والتحرير والجمال والعقود والمذهب والاصباح) على ما نقل وقتل عليه اجماع الفرقة في (الخلافا) لكن في نسخة من نسخ تلخيص الخلاف النامية لا يام حيضها أولوقتها فيكون (اجماع الخلاف) في غير التحيرة وفيه نظر ظاهر (التاسع) ان المبتدأة تدع الصوم والصلاة كلما رأت الدم وتغسلها كلما رأت الطهر الى ان يستقر لها عادة كما في موضع من المبسوط (العاشر) ان هذا حكم المضطرة كما في (الدهاية) والاستبصار) وموضع من المبسوط (الحادي عشر) تخيير المبتدأة خاصة بين السبعة والعشرة في الشهر الاول والثلاثة في الثاني وهو خيرة (النهاية) مطلقا (الثاني عشر) ان هذا حكمها فيما بينها وبين شهر كما في (الغنية والمفهم) على ما نقل عنه (الثالث عشر) ان المبتدأة تجمل عشرة حيفا وعشرة طهرا كما في (الفنية) وموضع من (المبسوط) وقد يظهر من الفنية ان هذا أيضاً جار في المضطرة ورعى هذا القول في (كشف الرموز) بالعبد (الرابع عشر) تحيض المبتدأة في كل شهر بعشرة وهو مذهب الصدوق وظاهر السيد كما ذكر ذلك جماعة (الخامس عشر) تحيض المبتدأة بثلاثة في الاول وعشرة في الثاني وهو المنقول عن القاضي (السادس عشر) تحيض المبتدأة بعشرة في الشهر الاول خاصة ثم بثلاثة في كل شهر وهو المنقول عن الكاتب (السابع عشر) ما ذهب اليه في (التحرير) من ان المبتدأة خاصة بتحريض بين ستة وسبعة وقد مر خيرة في المضطرة من السبعة (الثامن عشر) تحيض المبتدأة والمضطرة بسبعة في كل شهر قلنا في (السرائر والمنتهى) عن بعض وهو خيرة (التلخيص) وجميع الفائدة البرهان وشرح المفاتيح) وعليه الاستاذ الشريف (التاسع عشر) تحيضها ستة كذلك ذكر في الكتابين أعني (السرائر والمنتهى) وهو خيرة (الموجز الحوي) في المضطرة والمبتدأة فيما عدا الاول (المشرون) تحيض بثلاثة في كل شهر قل في الكتابين (وقل في المعتبر) انه الوجه واستحسنه في (المداير والمفاتيح) الا فيما عدا الدور الاول للمبتدأة فعشرة للموثق وهذا العمل أحد قولين في واحد الروايتين عن أحمد (الحادي والعشرون) ان نجما عشرة طهراً بعشرة حيفا ذكر في الكتابين وهو قول ابن زهرة وهذا ظاهر بالنسبة الى القاعدة لان ما يمكن ان يكون حيفا فهو حيض الا ان قول المستفاد من تضاعف الاخبار كون الحيض في كل شهر مرة وهذا القول نسبته في (شرح المفاتيح) الى موضع من (المبسوط) (الثاني والعشرون) تخييرها بين ستة وسبعة



ولها التخيير في التخصيص ولو اجتمع التمييز (متن)

ذكره في (المنهى) وأشار إليه في (التذكرة) وقال فيها انهما تتركان الصلاة في كل شهر ستة أو سبعة تم قال بعد ذلك في (المنهى) انه على سبيل الاجتهاد لا التخيير وتردد في ذلك في (التذكرة) وقال فيها ان التخيير بين ستة والسبعة أشهر وهو اختيار الشافعي في أحد قوليه وأحمد في إحدى الروايتين (الثالث والعشرون) تحيضهما في كل شهر بمشرة وهذا ذكره في (المنهى) وقد علمت ان الصدوق والسيد قائلان به في المبتدأة فان كانت المضطربة كذلك عندهما كان القول لهما كما هو الظاهر وهو مذهب أبي حنيفة وقول ثالث لأحمد (الرابع والعشرون) تحيض كل منهما بسبعة أو ثلاثة كما في (المعتبر) عملاً بالرواية واليقين الا انه استوجه القول بالسالف أعني المشرين (الخامس والعشرون) تحيضهما بثلاثة في الاول وعشرة في الثاني ذكره في (السرائر والمنهى) (السادس والعشرون) عكسه ذكر ذلك أيضاً في الكتابين المذكورين ولم يرجح شيئاً فيهما صاحب (السرائر والمذهب والتنقيح وغاية المرام) ولم يرجح شيئاً المصنف في (المختلف) في المبتدأة وان شئت تسهيل ضبط هذه الاقوال فاذا ذكر ما قبل في المبتدأة على حده وما قبل في المضطربة على حده وما قبل فيهما كما صنع مثل ذلك في (المذهب البارع) في كل واحدة منهما الا انه لم يستوف الاقوال لانه ذكر في المبتدأة ثمانية وفي المضطربة خمسة على ان فيما ذكره نوع حرازة في الجملة فليحظ (١) قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ولها التخيير في التخصيص ﴾ أى تخصيص كل عدد شئت بالتخصيص به من غير اعتبار لمزاجها كما في (المعتبر والذكرى وجامع المقاصد والجعفرية والروضة والمسالك) والمدارك وكشف الثام) وان كان الافضل لها اختيار ما يوافق مزاجها منها فتأخذ ذات المزاج الحار السبعة مثلاً وهكذا كما في (المسالك والروضة) وقال في (المنهى) ان الاقرب ردها الى اجتهادها ورأيها فيما يغلّب على ظنها انه أقرب الى عادتها أو إعادة نساها أو ما يكون أشبه بلونه (٢) ومثله قال في (نهاية الاحكام) ونقل القولين في (التذكرة) من دون ترجيح وفي (المعتبر والمنهى) والتحرير وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والموجز والمسالك والروضة والمدارك) ان لها التخيير في تخصيص أي من أيام الشهر شئت بالتخصيص من الاول أو الوسط أو الآخر بما ظهر ذلك من (المبسوط) حيث قال في فرع اذا رأت ثلاثة أيام دما ثم اقطع سبعة أيام ثم رأت ثلاثة أيام واقطع كان الاول حياً والثاني دم فساد والاقوى (٣) تمين الاول كما في (التذكرة وكشف الثام) والاول أولى كما في (الذكرى) في ذاكرة العدد قط (وجامع المقاصد والموجز والروضة والمدارك) وصرح جماعة ممن قال بالتخيير بانه لا اعتراض للزوج ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • • • ولو اجتمع التمييز

(١) هذا ما عثرنا عليه من الاقوال ولك في نشر هذه الاقوال طريق آخر وهو ان تذكر كل ما قبل في المبتدأة على حدة وذلك أحد عشر قولاً وما قبل في المضطربة على حدة وهي كذا وما قبل فيهما معاً وهو كذا (منه) (٢) والا لزم تخييرها في السابع بين الصلاة وتركها ولا تخيير في الواجب وقد أجاب عنه المحقق والشهيد والفاضل الهندي وغيرهم (منه) (٣) لانه يمكن ان يكون حياً ثم لا معنى لرجوعها عن ذلك وترك العبادة فيما بعد وقضائها لما تركتها من الصلاة (منه)



والعادة فالاقوى العادة ان اختلفا زمانا (فروع) الاول لو ات ذات العادة المستقرة المدد متقدما على العادة او متاخرا فهو حيض لتقدم العادة تارة وتأخرها اخرى (متن)

والعادة فالاقوى العادة ان اختلفا زمانا في المسئلة ثلاثة أقوال الاول ترجيح العادة كما ذكر المصنف وهو المشهور كما (في الذكرى والمسالك وشرح المفاتيح) ومذهب الأكثر كما في (جامع المقاصد) والاشهر كما في (التذكرة وفي كشف اللثام) قال في (التذكرة) انه مشهور وقد نسب الى الثلاثة والاتباع في غير موضع وهو خيرة (المبسوط) في موضع (والجمل) كما نقله جماعة عنه وكذا عن (جل العلم والعمل والكافي) وقد قل عبارته في (المختلف) فلتلحظ وانها الصريحة في ذلك وهو مذهب الكاتب والمرضى والمفيد على ما نقل جماعة والمحقق والآبي على الظاهر منه والمصنف والشهيد والكركي وولده والمقداد وأبي العباس وصاحب (المدارك) وسائر المتأخرين وهو ظاهر (السرائر) بل كاد يكون صريحها وهذا القول واقنا عليه أبو حنيفة (الثاني) ترجيح التمييز كما في (النهاية والخلاف) بل ادعى في الخلاف الاجماع على ذلك كما في تلخيصه ولم ينقل فيه ما نقله عن (الخلاف) جماعة كثيرون من انه قوى بعد ذلك تقديم العادة على التمييز كما صنع مثل ذلك في موضع من (المبسوط) حيث حكم فيه أولا بتقديم التمييز ثم قوى العكس ونحوه ما في (المصباح) على ما نقل عنه ولم يرجع في (الايضاح) شيئا من القولين وبتقديم التمييز قال جميع أصحاب الشافعي الا ابن خيران فانه قدم العادة وليس المراد من العادة المستفادة من التمييز كما نبه على ذلك جماعة وفي (جامع المقاصد) ويحتمل الترجيح لصدق الاقراء عليها وفيه بعد انتهى (الثالث) انها مخيرة في ذلك وهو مذهب الطوسي في (الوسيلة) ونقله في (الشرائع) عن بعض ولله أراد الطوسي وصاحب (المدارك) لانعرف هذا القول ولا نقله في سوى الشرائع (فروع) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (لو رأت ذات العادة المستقرة المدد متقدما على العادة أو متاخرا فهو حيض لتقدم العادة تارة وتأخرها اخرى) هنا مسائل (الاولى) ما أشار اليه المصنف من تقدم المدد المتادل كما كاه على العادة المستقرة عدداً ووقتا كلها وقد حكم المصنف رحمه الله بأن المدد المتقدم حيض كما في (المعتبر والشرائع) والتمهي والتحري والتذكرة والارشاد والبيان والمسالك والمدارك) وغيرها وفي (كشف اللثام) انه اتفاقي كما هو الظاهر وفي (فوائد الشرائع) بعد قول المحقق فيحيض بالمدد سواء رآته بصفة دم الحيض أم لا مانعه لاريب في هذا الحكم ولا ريب في التربص ثلاثة أيام اذا تقدم الدم العادة وينبغي في المتأخر ذلك ويحتمل الترك بأول حصوله لان التأخير يؤكده حصوله وفي (جامع المقاصد) ان التربص يبنى على ايجاب الاحتياط على المبتدأة والمضطربة وعدمه مع احتمال عدم الوجوب هنا ثم جزم بتعلق ترك الحائض بها ما خلا ترك الواجب اذا قدم قال ولو تأخر أمكن ذلك والقطع بكونه حيضا انتهى وفي (المدارك) انه انما يكون حيضا اذا كان بصفة الحيض وضمف فيه وجوب الاحتياط وقد صرح المحقق وغيره بأنه لا فرق بين وجود صفة الحيض وعدمه كما ان ظاهره كما في (المدارك) وهو ظاهر غيره عدم وجوب الاحتياط (الثانية) ان ترى قبل عادتها خمسة يوما او يومين وخستها فالجميع حيض اتفاقا كما في (التمهي) وفي (جامع المقاصد) يمكن الفرق بين ذات العادة وغيرها اذا تقدم دمها العادة يوماً او يومين عملاً بقول الصادق عليه السلام في خبر اسحاق ان

هذا الثلاثة ( وقال في الشرائع ) ان ذكرت اول حيضها اكلته ثلاثة وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة وعملت في بقية الزمان ما تعمله المستحاضة وتفعل للحيض في كل زمان يفرض فيه الاقطاع وتقضي صوم عشرة أيام احتياطاً ما لم يقصر الذي عرفته عن العشرة انتهى وهذا موافق لما في الكتاب ( كالتحرير والارشاد ) الا انه قال في ( الارشاد ) وتقضي صوم احدى عشر موضع قوله هنا وقضت صوم عشرة ان لم يقصر الوقت عنه ( وقال في المنتهى ) ان ذكرت اول الوقت اكلته ثلاثة لانه متيقن وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة ولو قيل انها تحيض كالتحيرة كان وجهاً ( وقال في التذكرة ) ان ذكرت اول الحيض اكلته ثلاثة يقيّن وتفعل في آخر الثالث لاحتمال الاقطاع فعمل الى العاشر ما عمله المستحاضة وتفعل في كل وقت يحتمل الاقطاع واذا ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة واغتسلت عنده لاحتمال الاقطاع وقعمل فيما بعده عمل المستحاضة وتقضيان صوم عشرة أيام احتياطاً وان لم تذكر الاول والاخر فذلك اليوم الذي عرفت حيضها فيه ان لم يزد عن أقل الحيض الى آخر ما نقلناه عن ( المعتبر ) فقد وافق ( المبسوط ) من (١) قضاء صوم العشرة وخالف في ذلك ( المعتبر ) ( وقال في نهاية الاحكام ) انها يحكم فيها بجميع أحكام الحيض في كل زمان يتيقن فيه الحيض وبأحكام الطهر في كل زمان يتيقنه فيه لكن بها حدث دائم وكل زمان يحتمل فيه بالاشق احتياطاً ففي الاستمتاع وقضاء الصوم كالحائض وفي لزوم العبادات كالظاهر ثم ان احتمل ذلك الزمان الاقطاع أيضاً كان عليها الاغتسال لكل فريضة وهو نحو ما في ( التذكرة ) وقال في ( الدروس ) ان ذكرت اوله اكلته ثلاثة ولها الود الى السبعة والسته ولو ذكرت آخره فكذلك ( وقال في الذكرى ) ان ذكرت اوله اكلته ثلاثة لتيقنها واحتمل في الباقي ان يجعل طهرًا يقيّن بناء على ان تلك الثلاثة هي وظيفة الشهر واحتمل ان يكون على التخير بين الروايات السابقة فلها جل عشرة أو سبعة أو ستة لصدق الاختلاط وعدم علم العادة وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة أو تلك الاعداد وان ذكرت انه وسط حيض فهو ويوم قبله ويوم بعده حيض يقيّن واحتمل مراعاة تلك الاعداد وكذا لو علمت انه وسط غير انها لا تأخذ عدداً زوجاً بل تأخذ اما السبعة أو الثلاثة وان ذكرته خاصة ولم تعلم حاله فهو حيض يقيّن وتضم اليه اما تمام الثلاثة أو غيرها من اعداد الروايات وأما الاحتياط فمشهور في جميع هذه المواضع وهو الجمع بين تكليف الحائض والمستحاضة والفعل للحيض في أوقات امكان الاقطاع ( وقال في البيان ) ان ذكرت الوقت خاصة فان تعين الاول أضافت اليه اليومين بعده ثم احتاطت بتمام العشرة ولو اقتصر على الثلاثة فالاقرب الجواز اذا لم تعلم تجاوزها وكذا اذا ذكرت آخره وان علمت اليوم فقط فهو الحيض وتحتاط بتسعة قبله ليس فيها غسل الحيض وتبسة بعده فيها ذلك في أوقات الاحتمال ويجوز الرجوع الى الستة أو السبعة أو الثلاثة والعشرة وقال في ( الموجز ) وناسبة العدد ذاكرة اوله تكمله ثلاثاً وآخره تجعلها نهايتها ووسطه تحفه بيومين ويوم ما هو لاغير وتفعل للاقطاع حيث يمكن ونحوه ما في شرحه وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) انها فيما اذا علمت اوله أو آخره أو وسطه اما ان تقتصر على الثلاثة ان لم تعلم الزيادة عليها أو ترجع في جميع الصور الى الستة أو السبعة أو الثلاثة مع العشرة فتجعل الثلاثة ابتداء العدد المأخوذ في الايام وانتهائه في الثانية وثمه في الثالثة والرابعة ان لم تعلم القصور عنها أو عن أحدها فان سقطت شيئاً عملت (١) كذا في نسختين والظاهر في (مصححه)

به فلو علمت النقصان عن الستة والزيادة عن الثمانية فالحسنة مع احتمال الاربعة وتقتل الانقطاع  
هي مستحاضة وفي الصورة الثالثة ان علمت ان اليوم الذي ذكرته أو وسط الحيض تغيرت على نحو  
ما تقدم لكن لا تأخذ من الاعداد المتقدمة الا وترأ كالثلاثة والسبعة وان لم تعلم ذلك أمكن ان تأخذ  
الاقل وهو الثلاثة لاصالة عدم الزيادة والاقصا على ثبوت وتأخذ واحداً من أعداد الروايات وهي  
أخذت عدداً شرطاً ان لا تعلم الزيادة عليه أو النقص عنه وهي في باقي لزوم مستحاضة مع  
استمرار الدم واقصر في (الجفرية والمسالك) على لاخير أعني الرجوع في جميع الروايات  
واستحسن في (المدارك) ما في (المعتبر) وفي (شرح المفاتيح) ان علمت وله ثبوت ثمانية أيام بنية  
ويحتمل احتمالاً ظاهر أضم أربعة أيام أخرها قبله بثلاثة وكذا ان عرفت وسط حيض حصته مع  
يوم قبله ويوم بعده حيضاً البتة مع ضم يومين قبل القبل ويومين بعده فلو علمت ان يوماً معيناً  
من أيام حيضها جعلته من أيامه واختارت ستة أيام . قبله أو بعده أو في طريقه هذا (ويعلم) ان  
تذكر الاول والاخر لوسط والما ذكرت يوماً ففي (المبسوط والتحريره مؤخر) وبها يحكم به لحيض دون  
وكل من طرفيه مشکوك فيه وفي (التذكرة) حمل أولاً ان الزمان مشكوك فيه ففيه من (الاول)  
لوقات كنت حائضاً يوم الخامس وطاهرة يوم العاشر فإنه ان مشكوك فيه تعمل . عمله مستحاضة  
وفيه نظر كما في (كشف الالتباس) واحتمل فيها (١) عمله الا آخر تعليلاً للسبب (١٠٠٠) .  
وان كانت كمبارة (التذكرة) الا انه لم يذكر في (المعتبر) تيفت حيض في يوم من فوات  
بل قل وان زاد من غير تدخل فإنه ان مشكوك ولم يقل كما في (التذكرة) انها سمعت حاض  
في الخامس ولا في غيره فتقدير كلامه وان زاد لوقت الذي تيفت حيض فيه على قل . عمله مستحاضة  
فصاعداً من أول الشهر فإنه ان مشكوك فيه مع جهل العدد لاحتمل كونه جميع الستة أو ثلاثة  
أو أربعة أو خمسة فإنه ان كله مشكوك فيه فتعمل فيه عمل المستحاضة وتعامل عدلات الاستماع  
عند كل صلاة في آخر الستة مثلاً ثم تعمل عمل المستحاضة الى آخر الشهر فقلت عادة (المعتبر)  
غير مخالفة للمبسوط (وليعلم) انه انما تقضى صوم عشرة أو ثقل فيما ذكرت عدة الكسرة ولا وقت  
احدى عشر لاحتمال التفتيق فيفسد اليومين وعلى ذلك تعمل عبادة (لابناد) . عمله مستحاضة  
قوله تحيضت بثلاثة يريد انها اذا ذكرت لأول أو الاخر أو لوسط تحيض بثلاثة قطعاً وما اذا  
ذكرت يوماً فليس مقطوعاً به عنده بأنه حيض وقد سمعت نقله عن (التذكرة) . هناك يدفع  
اعتراض صاحب (جامع المقاصد) وقوله وغسلت في كل وقت بخمسة (٢) لا يفتدع الى آخره ايضاً  
انها اذا ذكرت أول الحيض أكلته ثمانية حيضاً نعمت في باقي العشرة وهو سبعة بعد الثلاثة لعمل  
المستحاضة ومنقطعة الحيض فتقتل لاحتمال الانقطاع وتترك . عمله الحائض ثم تقضي صوم العشرة  
وذلك كله مشروط بان لا تعلم قصورها ان عدتها عن العشرة فلو عرفت جوازاً قصت مشكوك فيه خمسة  
كما تقتصر في الاعمال والتروك عليه وإذا ذكرت آخره تجمع في السبعة السابقة على الثلاثة بين عمل  
المستحاضة وتروك الحائض دون منقطعة الحيض واتمها بحاله لأن بقصاها . عمله تقدمه ذكرت  
الوسط تعمل (٣) في السبعة السابقة بين اعمال المستحاضة وتروك الحائض عدم احتمال لاقطاعها  
(١) أي في التذكرة (منه) (٢) في حواشي الشهيد لافائدة في قوله بخمسة (منه) من صلاة لا  
ويحتمل اقطاع الدم عندها (منه) (٣) كذا في نسختين والظاهر تجمع (مصححه)

﴿ الرابع ﴾ ذاكرة العدد الناسية للوقت قد يحصل لها حيض ييقن وذلك بان تعلم عددها في وقت يقصر نصفه عنه فيكون الزائد على النصف وضعفه حيضاً ييقن بان يكون الحيض ستة في العشر الاول فالخامس والسادس حيض ولو كان سبعة فالرابع والسابع وما بينهما حيض ولو كان خمسة من التسعة الاولى فالخامس حيض ولو ساوى النصف او قصر فلا حيض ييقن ﴿ الخامس ﴾ لو ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها في غيرها رجعت الى عاداتها ولو تبينت ترك الصلاة في غير عاداتها لزمها اعادةها وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها فلو كانت عاداتها ثلاثة من آخر الشهر فجلست السبعة السابقة ثم ذكرت قضت ما تركت من الصلاة والصيام في السبعة وقضت ما صامت من الفرض في الثلاثة (ومن)

وفي السبعة اللاحقة نجمع بين اعمال المستحاضة ومنقطعة الحيض وتروك الحائض ان لم تعلم قصور الزمان والقضاء كما تقدم واما اذا علمت وقتاً يوماً أو دونه فتعمل فيما قبله الى تمام العشرة اعمال المستحاضة وتروك الحائض وفيما بعده كذلك مع اعمال منقطعة الحيض مع عدم قصور الزمان وكذا القضاء - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ذاكرة العدد الناسية للوقت قد يحصل لها حيض ييقن الى آخره ﴾ ذكر في (المبسوط) في المقام فروعاً كثيرة لا غبار عليها على الظاهر الا الفرع الذي قال فيه اذا قالت كان حيضي عشرة أيام في كل شهر ولي طهر صحيح في كل شهر واعلم اني كنت يوم الثاني عشر حائضاً فذه لها ثمانية أيام من آخر الشهر طهر ييقن واليوم الاول والثاني أيضاً طهر ييقن انتهى وفي (المتنهي ونهاية الاحكام والتذكرة) ان لها تسعة أيام من آخر الشهر طهر ييقن لا ثمانية انتهى وهو الحق ورده الى القاعدة ان الثاني عشر يحتمل ان يكون اول الحيض وآخره فيحصل الاشتباه بتسعة عشر يوماً وهو يقصر عن العدد بنصف يوم فيكون الحيض يوماً كاملاً والباقي مشكوك فيه فاقع في (المبسوط) لعله سهو من قلمه الشريف كما قال في (التذكرة) - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ لو ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها رجعت الى عاداتها ﴾ هذا الحكم ذكره المصنف في (التذكرة والمتنهي ونهاية) لكنه في (التذكرة) ذكره كما هنا مسألة على حده (وقال في النهاية) تذييب يحتمل تخيير ناسية الوقت في تخصيص عددها بأي وقت شاءت وكذا المبتدأة والمضطربة اذا ردتا الى ستة أو سبعة فلو ذكرت بعد جلوسها في غير عاداتها العادة رجعت اليها ولو عرفت تلك الصلاة في غير عاداتها لزمها عاداتها وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها (وقال في المتنهي) بعد ان ذكر فروعاً منها مأخذ فيه على الشيخ كما مر قال قال الشيخ ولا توطأ هذه المرأة في كل يوم ولا تطلق فيما يقع فيه الشك فيه وتقضي صوم العدة التي عملها بعد الزمان الذي يفرض عاداتها في جلته ولو قبل في هذه المواضع تعين منجمه حيضاً مما وقع الشك فيه اختياراً أو اجتهاداً على ما سلف في القولين أمكن فلي هذا القول لو ذكرت عاداتها بعد جلوسها في غيره رجعت لان ترك العادة حصل لما راض النسيان فلو ظهر انها تركت الصلاة في غير عاداتها فالوجه قضاؤها وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها وفي (جامع



في ثمانية منع الزوج من الوطئ<sup>١</sup> ومنعها من المساجد وقراءة العزائم وأمرها بالصلوات (متن)

(المبسوط) لكنه قيد ذلك في عنوان المسئلة بقيد التمييز وهو أحد وجهي (الوسيلة) ومحمّل (نهاية الأحكام) وقد بالغ الشهيد في إنكاره مطلقاً حتى قال أنه ليس مذهباً لنا كما تقدم بيان ذلك كله نعم وافق على ذلك في (المعتبر والارشاد) في ناسبة الوقت دون العدد كما مر أيضاً وفي (كشف اللثام) بعد قول المصنف الناسبة للوقت والعدد قال وكذا مضطرّ بهما انتهى وفي (جامع المقاصد) الظاهر أن المصنف يريد الوجوب بقوله الاحوط **قله** قدس الله تعالى روحه **﴿الاول﴾** (١) منع الزوج من الوطئ<sup>٢</sup> كما في (المبسوط) ونهاية الأحكام والمتعنى والتذكرة والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف اللثام) وجوز الشافعي الوطئ خوفاً من الوقوع في الفساد وفي (نهاية الأحكام) والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف اللثام) أنه إن فعل لا كفارة عليه وفيها ما عدا (جامع المقاصد) أنه إن استوعب الشهر الوطئ فعليه ثلاث كفارات وفي (نهاية الأحكام) هذا إن اتحد الزمان والا فكفارتان وفي (الموجز وكشف الالتباس) فإن أبقى يومين فعليه كفارة الدنيا وهي الأولى ولو أبقى يوماً فعليه الأولى والوسطى وفي (كشف اللثام) إن وطئها كل يوم وليلة فعليه ثلاث كفارات وعلى التشطير ثلاث إن اتحد زمان الوطئ والا فكفارتان وهو تفصيل ما في (نهاية الأحكام) وفيهما أن عليهما غسل الجنابة **قله** قدس الله تعالى روحه **﴿ومنعها من المساجد﴾** كما في (التذكرة والموجز) فيشمل الدخول واللبث ولا تلبث في المساجد كما في (نهاية الأحكام) وكشف الالتباس) ومنعها في (المتعنى) من الطواف وأباح لها في (نهاية الأحكام) **قله** قدس الله تعالى روحه **﴿ومنعها من قراءة العزائم﴾** كما في (المتعنى) ونهاية الأحكام والتذكرة والموجز وكشف الالتباس وكشف اللثام) **قله** قدس الله تعالى روحه **﴿وأمرها بالصلوات﴾** كما في (المتعنى) وقيداً بالفرائض في (نهاية الأحكام) والموجز وكشف الالتباس واللثام) وهو الظاهر من (التذكرة وجامع المقاصد) وفي (المبسوط) وتغسل فيما بعد لكل صلاة وصلت وصامت وفي (نهاية الأحكام) أن الأقرب أن لها التسفل كالتيتم يتنفل مع بقاء حديثه ولأن النوافل من مهمات الدين فلا يمنع سواء الرواتب وغيرها وكذا الصوم المندوب والطواف وفي (جامع المقاصد والخواشي) المنسوبة إلى الشهيد أنه يفهم من قوله وأمرها بالصلاة ومن قوله وقضاء إحدى عشر على رأي وصوم يومين عدم وجوب قضاء الصلاة وهو خيرة (كشف الالتباس) للخرج (وقال) في حواشي الشهيد أن الأصح وجوب القضاء واحتمل الوجهين في (التذكرة ونهاية الأحكام) وكشف اللثام) من احتمال اقطاع الحيض في الصلاة أو بعدها إذا أوقعتها قبل آخر الوقت ومن الحرج وترددها بين الطهارة والحيض فتصح على الأول وتبطل على الثاني (وقال في كشف اللثام) ولا قضاء إن أوقعتها بعد الفسل بلا فصل ولم يبق من وقتها قدر ركعة وإن أخرت القضاء حتى مضت عشرة أيام لم يكن عليها إلا قضاء صلوات يوم إذا يمكن اقطاع الحيض في العشرة الآخرة ثم على المختار من اكتماء من فاتته إحدى الخمس ولا يلزمها بقضاء ثلاث ومن فاتته اثنتان بأربع تكفي هذه ثلاث إن كانت اغتسلت لكل

(١) هكذا في النسخ التي بأيدينا من الشرح ولكن لفظة الأول غير موجودة في المتن والسياق يقتضي عدم ذكرها أيضاً فتأمل (مصححه)



والفصل عند كل صلاة (وعمل المستحاضة في كل دم خ) وصوم جميع رمضان وقضاء احد عشر على رأي وصوم يومين اول وحادي عشر قضاء عن يوم وعلى ما اخترناه تضيف اليهما الثاني والثاني عشر ويجزئها عن الثاني والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني وقبل الحادي عشر (متن)

صلاة وبأربع ان كانت جمعت بين الظهرين بفصل وبين العشاءين بفصل انتهى وقد ذكرت تفاصيل المسئلة في (التذكرة ونهاية الاحكام وجمع المقاصد) وفي (جمع المفرد وحواشي) الشهيد نسب الى (النهاية) اختيار وجوب قضاء الصلاة والموجود فيه ما ذكره رحمته قوله قدس الله روحه رحمته (والفصل عند كل صلاة) لاحتمال الانقطاع كما في (المبسوط والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والموجز وكشف الالتباس وكشف اللثام) وفي (نهاية الاحكام) انه يجب ان تقع الفصل في الوقت لانها طهارة ضرورية فاشبهت التيمم ولو أوقته قبل الوقت فان انطبق أهل الصلاة على أول الوقت وآخر الفصل جز وفيها وفي (كشف اللثام) انها تغسل للاستحاضة أيضا وفي الاخير ان كانت كثيرة الدم وفيها انها تؤخره عن غسل الحيض لوجوب المبادرة الى الصلاة بعده فخرنا عن مبادرة الحدث بخلاف غسل الحيض فان انقطاعه لا يتكرر واحتمال تأخره لا يدفع رحمته قوله قدس الله روحه رحمته (وقضاء صوم احد عشر على رأي) كما في (المنتهى والتذكرة وحاشية الايضاح وكشف اللثام) اذا علمت انها لا تحيض في الشهر الا مرة وهو المقول عن الشيخ أبي علي ابن الشيخ وفي (نهاية الاحكام) (والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس) انها تقضي صوم احد وعشرين وكذا في (كشف اللثام) ان لم تعلم انها لا تحيض الا مرة وقال الشيخ تقضي صوم عشرة وفي (التذكرة) لو علمت اتحاد الحيض (قال) علما وانا تقضي صوم عشرة احتياطا والوجه قضاء احدى عشر وفي (كشف اللثام) نسبة الى المشهور رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته (وصوم يومين اول وحادي عشر قضاء عن يوم الى آخره) اشار هنا الى اقوال ثلاثة (الاول) الاكتفاء بصوم يومين اي يوم من الشهر اي يوم ارادت وحادي عشره وهو اختيار الاصحاب كما في (نهاية الاحكام) ونسبه الى المشهور في (كشف اللثام) لانها لا يجتمعان في الحيض (الثاني) انها تضيف اليهما الثاني وثاني عشر بناء على التشطير لانه يجوز اجتماع الاول والحادي عشر في الحيض فلا بد من الايام الاربعة (١) لانها لا تجتمع في الحيض وهو خيرة (المنتهى) ويجري هذا في قضاء تسعة فما دونها كما في (جامع المقاصد) وفي (كشف اللثام) هذا ان لم يكن الاول الذي تصوم فيه اول ايام دمها والا اكتفت بالاول والثاني عشر وسقط الثاني لا تنفاه احتمال انها الحيض بالاول وفيه والحادي عشر لعمين احد اليومين من الاول والثاني عشر طهرا (الثالث) انه يجزئها عن الثاني والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني وقبل الحادي فتكتفي بصوم ثلاثة ايام وهو خيرة (التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح والموجز وكشف الالتباس وحواشي الشهيد) وفي (جامع المقاصد) انها أقل تكليفا من الاول بيوم الا انها أقل فضا لانها لا تجزئ في قضاء اربعة

(١) وذلك لانها اما طهر في الاول فيصح صومه أو حائض في جميعه وهو أول حيضها ففي الحادي عشر طاهر أو حاض في اثنائه ففي الثاني عشر طاهر أو انتهى اليه أو فيه حيضها ففي الثاني طاهر (منه)

فما دون لان الطهر المقطوع به تسعة أيام فاذا وزع عليها القضاء على الوجه المذكور هنا امتنع ان يصح  
ازيد من ذلك انتهى ومعناه انها ان قضت ما عليها من يومين فصاعدا متفرقة كما كانت تصوم الثلاثة قضاء عن  
واحد متفرقة فلا تقضي في عشرين ازيد من أربعة لما عرفت من أن يقين الطهر منها تسعة ولا يفرق  
فيها ازيد من أربعة وفي (الموجز وشرحه) انها تقضي عن يومين ستة أول وثانية وثالثة وحادي عشر  
وثاني عشر وثالث عشر وعن ثلاثة أربعة ولأثم مثلها من أول الحادي عشر وعن أربعة خمسة وعن  
خمس ستة من كل طرف من الأول الى السادس ومن الحادي عشر الى السادس وهكذا ولو كانت  
عشرة ضاعتها وزادت يومين ويأتي ما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف اللثام) وانما اشترط في  
اليوم الذي في البين ان يكون بعد الثاني وقبل الحادي عشر للتشطير لاحتمال انتهاء الحيض في اثناء  
الثاني وابتداء حيض آخر في اثناء الثاني عشر وأما احتمال اجتماع الأول والحادي عشر والثاني  
عشر في الحيض فظاهر كما في (كشف اللثام) وفيه ان هذا كله اذا لم تعلم انها لا تحيض في الشهر  
مرتين والا اكنت يوم وثاني عشره (وقال فيه) وان أرادت قضاء يومين فصاعدا فاما ان تصوم  
الايام ولأثم مرة ثم مرة أخرى من ثاني عشر الأول وبينهما يومين متوالين أو غيرهما منفصلين عن المراتين  
أو متعللين باحدهما فان قضت تسعة ايام صامت عشرين يوما ولأثم تسعة ايام هي الطهر  
يقين ولا تدركها الا بصوم الجميع لاحتمال الحيض في أحد عشر يوما ثم يقين الطهر من تسعة عشر  
يوما ثمانية ايام ومن ثمانية عشر سبعة وهكذا الى اثنى عشر يوما فيقين الطهر منها يوم فاذا صامت  
الأول والثاني عشر لم تقض الا يوما واذا صامت الأول والثاني ثم الثاني عشر والثالث لم تقض الا  
يومين الى ان تصوم الأول الى الثامن ثم الثاني عشر الى التاسع عشر فلم تكن قضت الثمانية ايام وانما  
عليها صوم يومين في البين لما عرفت في قضاء يوم وان عليها صيام الأول والثاني عشر ويوم في البين  
فانها ان أرادت قضاء يومين فصامت الأول والثاني ثم الثاني عشر والثالث عشر احتل وقوع الأربعة ايام  
كلها في الحيض بان طهرت في اثناء الثاني تم حاضت في اثناء الثاني عشر وكذا ان أرادت قضاء  
ثلاثة فصامت الأول والثاني والثالث ثم الثاني عشر الى الرابع عشر لم يعلم الا صحة يوم لاحتمال انتهاء  
حيضها في الثالث وابتدائه ثانيا في الثالث عشر وهكذا واما ان يضعف ما عليها من الايام فيزيد يومين  
فتصوم نصف المجموع أولا ثم النصف من حادي عشر اول ما صامت أولا فان أرادت قضاء يومين  
صامت ثلاثة ايام قبل الحادي عشر كيف شئت وثلاثة من الحادي عشر كذا في (التذكرة ونهاية  
الاحكام) وفيه احتمال انتهاء حيضها في اثناء الثالث وابتدائه ثانيا في اثناء الثالث عشر انتهى ما في  
(كشف اللثام) وقال الشيخ في (المبسوط) ان هذه المرأة لا يمكن ان تطلق على مذهبنا الا على  
ماروي انها تترك الصوم والصلاة في كل شهر سبعة ايام وتصوم وتصلي فيما بعد (وقال في التذكرة)  
لوقيل ان الطلاق يحصل بايقاعه في أول يوم وأول الحادي عشر أمكن وقطع بذلك في (المنهى  
ونهاية الاحكام وجامع المقاصد) الا انه زاد في (المنهى) بناء على التشطير ايقاعه في الثاني والثاني  
عشر حيث قال اذا طلقت واحدة افتقر الى ايقاعها في هذه الايام الأربعة وزاد (في نهاية الاحكام)  
ايقاعه في يوم بعد الثاني الى العاشر وفي الحادي عشر بعد مضي زمان ايقاعه في الأول (وفي المنهى  
ونهاية الاحكام والتذكرة وجامع المقاصد) انه لا تقضي عدتها الا باقتضاء ثلاثة اشهر وفي (نهاية  
الاحكام) لان الغالب ان المرأة ترى في كل شهر حيضة ولا تكلف الصبر الى سن اليأس لما فيه



﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾ يحرم على الحائض كل عبادة مشروطة بالطهارة كالصلاة والطواف ومس كتابة القرآن ( متن )

الفائدة وبهذا ظهر الفرق بينها وبين الناسية اذ تلك لا تمل لها حيضاً زائداً على ما جلسته بهذه حالمة فتوقف صحة صلاة هذه على الطهارة الثانية بخلاف الاولى وان رأت أعداداً مختلفة غير متسقة ففي ( التحرير والذكرى ) انها تحيض بثلاثة وفي ( المنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام ) انها تحيض بالاقل من كل شهر والظاهر ان المراد بالاقل الثلاثة ( قال في جامع المقاصد ) وقد ينظر في ذلك اذا كانت الثلاثة أول المقادير لعدم اعتبار المتكرر حينئذ اذ لو اعتبر نسخ ما قبله لتكرر ثم اختار ان الاعداد لعدم تكرار عدد منها على الوجه المعتبر وقد سلف ماله نفع في المقام وفي ( الذكرى ) ويمكن العود الى التمييز فان قد قال الروايات ويتعينان لو منعنا تعدد العادة ( وقال في المنتهى ) وقبل تجلس الاكثر كالناسية وهو خطأ اذ هذه تعلم وجوب الصلاة في اليوم الرابع والخامس او الخامس في احد الاشهر أو الاربع في احد الاشهر بخلاف تلك التي علم حيضها يقياً انتهى

﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ يحرم على الحائض كل عبادة مشروطة بالطهارة ﴾ اجماعاً كافي ( مجمع البرهان وكشف اللثام ) وفي ( المعتبر ) ولا ينقذ للحائض صوم ولا صلاة اجماعاً ومثله مافي ( التحرير ) وفي ( المنتهى ) يحرم على الحائض الصلاة والصوم وهو مذهب عامة أهل الاسلام وفي ( كتاب المفاتيح ) انه ضروري وفي ( الغنية ) يحرم عليها كل ما يحرم على الجنب بدليل الاجماع المشار اليه في ( التحرير والمدارك ومجمع البرهان ) الاجماع على انه يحرم عليها الطواف وكذا في ( التذكرة ) لأنه فله على عدم جواز البث في المساجد لها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ومس كتابة القرآن ﴾ اجماعاً كافي ( الخلاف والغنية ) لانه قل على انه يحرم عليها كل ما يحرم على الجنب وقتل فيها الاجماع على انه يحرم على الجنب مس كتابة القرآن ( والمنتهى والتحرير ) ونفي عنه الخلاف في ( جامع المقاصد ومجمع البرهان ) وفي ( المختلف ) انه المشهور وفي ( المدارك ) انه مذهب الاكثر وقتل حكاية الاجماع فيه وفي ( مجمع البرهان ) ولا نعرف خلافاً الا من ظاهر الكاتب وقد تقدم ذلك وحرم على الحائض والنفساء في ( النهاية والوسيلة ونهاية الاحكام والدروس ) من اسمه تعالى وفي ( المعتبر ) النفساء كالحائض فيما يحرم عليها ويكره كذا ذكره في ( المبسوط ) وبمعناه قال في ( النهاية والجلل ) وهو مذهب أهل العلم لا أعلم فيه خلافاً انتهى ( قلت ) لعل هذا الاجماع يشمل مافي ( النهاية ) لانه قال فيها على النفساء ما على الحائض من ترك الصلاة والصوم الى أن قال وما فيه اسم من أسمائه تعالى شأنه وفي ( المنتهى ) حكم الحائض في الفروع التي ذكرناها في باب الجنب في مسألة لمس كتابة القرآن حكم الجنب انتهى وقد حرم عليه في نفس هذه المسئلة من اسمه تعالى ونفي الخلاف بين أهل العلم عن اكون حكم النفساء حكم الحائض وقال في ( المعتبر ) وأما مس المصحف ومس الهامش فقد أجرى علم الملبى حكمها في ذلك كالجنب وقال في الجنب بتحريم مس الكتاب وقال الباقر بالكراهة وحرم وشافي ذلك كله ( لنا ) ان مقتضى الاصل الحل فيخرج عنه موضع الاجماع ولان النبي صلى الله عليه وآله كتب الى قيصر آية في كتابه اليه ونجاسة الكافر أغلظ من نجاسة الحائض ويدل على الكراهة

ويكره حمله ولمس هامشه ولا يرتفع حدثها لو تطهرت ولا يصح صومها ويحرم عليها الجلوس في المسجد ويكره الجواز فيه (متن)

(ماروي) عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال مصحف لائمه على غير ضر ولا جنب ولا نكس خضه ولا تعلقه ن الله تعالى يقول (لا يمسه الا مطهرون) وهذه نكس هذه على التكره نظر في عدم الاصحاب انتهى وربما ظهر منه انه قائل بكراهة مس الخط حيث نزل خبر مشتمل على ذلك على كراهة وقد تقدم في صدر الكتاب ما نفع في المقام رحمته قوله قدس الله على روحه رحمته (ويكره حمله) وما كان ملاقة باجماع الاصحاب كما في (المعتبر) وهو المشهور كما في (كشف اللثام) من دون ذكر علاقة وفي (المدارك) انه يلوح من السيد المرتضى تحريمه (وكذا في كشف اللثام) نقل حكاية ذلك عن السيد وهو خلاف ما نقل عنه في (المعتبر) كما عرفت وانه لمس هامش قد انساب الكراهة في (المعتبر) وفي الاصحاب ما عدا السيد كما مر وفي (كشف اللثام) انه مشهور رحمته قوله قدس الله على روحه رحمته (ولا يمس حمله) لو تطهرت رحمته اجماعاً كما في (المعتبر والمدارك) وربما ظهر ذلك من (الذكرى) وفي (المدارك) ان يجوز لها ان تتوضأ تذكر لله سبحانه وان تغسل لارفع الحدث كغسل الاربعاء وفي (كشف اللثام) ان الوضوء المذكور والتميم ان حاضت في أحد المسجدين تعبد (ولا فرق في ذلك بين المسجدين) والدين المحكوم عليه بالحيض رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته (ولا يصح صومها) حمله على (المتن) والمتن والتحريم وكشف اللثام وشرح المفاتيح) بل في الأخير انه ضروري ونفى عنه الخلاف في (المدارك) وصوم (الغنية) وليست مخطئة به عندنا كما في (كشف اللثام) وما نقله على ذلك من غير وجه وخالف البعض الآخر كما في (المتن) والتقصير انما وجب بأمر جديد كما في الكتابين رحمته وقد غير الاسلوب فحكم في الصلاة والطواف بتحريم وفي الصوم بعدم صحة الصوم رحمته والشرائع) وفي مجمع (البرهان) ان تغيير الاسلوب يشير به الى الخلاف وفي (المدارك) ان الخلاف على اختلاف الغايات بالنسبة الى الخائض فن غاية تحريم الصلاة الطهارة رحمته كذا في (المدارك) من الطواف ومس كتابة القرآن ودخول المساجد وقراءة العزائم وغاية تحريم الطلاق رحمته فتعلق اللثام على تغسل (واختاف) في غاية الصوم فتبيل غايته الاولى وقبل غايته الثانية (قل في المدارك) رحمته المناقشة في ذلك الا ان الامر فيه هين هذا وفي توقف صومها على الغسل قولان أشهرهما ذلك جزمه المصنف في (النهاية) بعدم التوقف وتردد في (المعتبر) رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته (ويحرم الجلوس في المسجد) اجماعاً كما في (المعتبر والمدارك) والامن سائر كما في (المتن) والمذهب البارع) وهو مذهب عامة أهل العلم كما في (المتن) ولا تعرف فيه خلافة كما في (الذاكرة) وفي (مجمع البرهان) كانه اجماعي وهو المشهور وخالف سائر فكرهه كما في (المتن) رحمته (المراسم) ان المندوب له من التبرك اعتزال المساجد والمراد بالجلوس لا بث كما صرح به في (المدارك) وقد تقدم الكلام في ذلك رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته (ويكره الجواز فيه) رحمته اجماعاً كما في (المتن) (الخلاف) وهو خيرة (الشرائع والتذكرة ونهاية الاحكام والارشاد والتذكري والبيان والمسالك ومجمع النائدة والبرهان وشرح المفاتيح) ونفى عنه البأس في (جامع المقاصد) ونقل في (المتن) لم قف فيه على حجة ثم احتمل ان يكون الوجه اما جعل المسجد طريقاً لم ادخال المجاسة وازفته

ولولم تأمن التلويت حرم ايضاً وكذا يحرم على المستحاضة وذوي السلس والمجروح (الدخول والجواز ايضاً خ) معه (متن)

في ذلك المحقق الثاني ونبمه صاحب (المدارك) وفي (شرح المفاتيح) ان الدليل عليه ماورد عنهم عليهم السلام لا تجملوا المساجد (١) حتى تصلوا فيها ركعتين ولا يتأني منه الصلاة وقول الشيخ في (المبسوط) ويحرم عليها دخول المساجد الا عابرة سبيل فندأطلق الجواز من دون ذكر الكراهة كما صنع في (الفتاوى) في موضعين ونقله عن أبيه فيما كتب اليه ما نسب اليه في (كشف اللثام) من انه أطلق المنع من دخولها لم يعادف محله ومثله في (الفتاوى) صنع في (الهداية والمنفعة والنهاية والسرائر) واستحسنه في (المدارك) ونقل ذلك عن (الاقتصاد ومصباح السيد والاصباح) وقد مر ما في (المراسم) من استنباط اعتزال المساجد (وقول أبو جعفر في الوسيلة) والبرك الواجب عشرة وعد منها دخول المساجد من دون استثناء الجواز فكان مطلقاً للمنع من دخولها كما عن (الجل والعقود) ونقله في (كشف اللثام عن الفتاوى والمنع) وقد عرفت ما في (الفتاوى) هذا (وأما) المسحذان الحرميان فقد صرح بتحريم الجواز فيما في (السرائر والمنافع والمتنبي) والتحريروا التلخيص والتبصرة والتذكرة) بعد نقل قول الشافعي (والغنية) لانه حرم عليها ما يحرم على الجنب وقد حرم عليه الجواز فيهما (البيان والذكرى) في بحث الجنب (وجامع المقاصد والروضة والمسالك) حيث استثناه من عبارة (السرائر والمدارك) بل قال فيه ان الاصحاب قطعوا بذلك (وهاية الاحكام) حيث استدلل في مبحث الجنب على تحريم الجواز بقوله صلى الله عليه وآله لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وهو المنقول من (المذهب والجامع وفي شرح المفاتيح) انه مما أجمع عليه الاصحاب وهو الظاهر من (الغنية) بل صريحها وهو الظاهر من (المتنبي) حيث قال يجوز لها الاجتياز في المساجد الا لمسجدين والاستثناء مختص بنا (وقال في المعتبر) واما تحريم المسجدين اختياراً فقد جرى في كالم الثلاثة واتباعهم ولعله لزيادة حرمةهما على غيرهما من المساجد وتبسيطاً للحائض بالجنب فليس حالها بأخف من حاله وحرم عليها الاجتياز في المساجد أبو حنيفة والثوري واسحاق وذهب أصحابنا الى جواز الاجتياز لها في المساجد كما في (المعتبر والمتنبي) قوله قدس الله تعالى روحه عليه السلام ولولم تأمن التلويت حرم ايضاً كما صرح به في (نهاية الاحكام) وأشار اليه في (التذكرة) حيث قيد الكراهة بأمن التلويت وفي (الذكرى) أناط التحريم بالعلم بالتلويت لا بعدم الأمن ولعله لذلك تأمل في كلام المصنف صاحب (كشف اللثام) قال وفيه نظر ثم قال وان حرمتنا ادخال النجاسة مطلقاً حرم مطلقاً اذا استصحب النجاسة وفي (جامع المقاصد) انه يفهم من عبارة المصنف عدم تحريم ادخال النجاسة الى المسجد مع عدم خوف التلويت وهو خلاف مذهب المصنف الا أن يقال هذه خرجت بالنص ولا سبيل الى أن يقال ان المستحاضة والمجروح وذو السلس خرجوا بالنص اذ لا نص على غير الحائض عليها السلام قوله

(١) كذا في النسخ والظاهر أن صحيح العبارة لا تجملوا المساجد طريقاً أو نحو ذلك (مصححه)



ويحرم عليها الغزائم وأباضها ويكره ما عداها ولو تلب السجدة أو ستمع سجدت (٥٠٦)

قدس الله تعالى روحه عليه - ( ويجرم عليه قرعة لعنه في ( لا تنصروا خلفاء ) ( ١ ) في  
 غير بحث الخيض ( واعميه ) لما سلف به من حرمة عليهم كل مجرم على الخب ( وضمير وانه  
 واجماع الخلفاء ) منطبق على تحريره لانه من كلامه صريح في ( منتهى وانه ) وانه  
 والذكرى والدروس ) وغيره ويعطيه كلامه مفيد وعده وآخر عذرة ( لا تنصروا ) تعني لا تنصروا  
 أي السجدة وقد يطرأ ذلك من ( الهدية ) وانه حتمته من حضرت كبر ( سرية ) ( سرية )  
 وغيره وقد سلف في بحث الحب ماله نفع في مقدمه قوله قدس الله تعالى وحده ( سرية )  
 اعاده في ام الجهر في ( لا تنصروا وخلفاء ) لاجتماع عليه وفي ( منتهى ) ( منتهى )  
 الكراهه فقد نص عليها في ( المنسوط والسر ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية )  
 لاحكامه والبين ) وغيره ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية )  
 والاصاح والجامع ) في ( منتهى ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية )  
 مراد على سرية ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية )  
 في جميع امور وهو الظاهر من مقدمه منقول عن امير في ( مجموع ) ( سرية ) ( سرية )  
 الكراهة فيم عدا العرائم للتعظيم ( لا في الحب الصحيح ) يدل على لجه من دون من ص ( سرية )  
 على الحب بالطريق الاولى تنبى كانه اذ لا من صحيح ولا ياك ( سرية ) ( سرية )  
 على لمع من و ( الخيض ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية )  
 واصحاب الانبياء عليه قراءه ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية ) ( سرية )  
 قرأ القرآن مطلقا لم يخص وقال انه حبيبه تمرد من لانه قوله قدس الله تعالى وحده

[illegible]

(۱) عبدة الخلاف هكذا الجنب والخائض يجوز لهما ان يقرأ القرآن وفي نسخة - من في دله -  
 سبع آيات في جميع القرآن لا العزائم فهم لا يقرآن من شيئاً تنهى ويحب رجوع لاسدش. الى  
 قوله ولى مقله كما لا يخفى (مه قدس سره) ( ۲ ) خبر خصال وم أرسلته على ته عليه آله  
 وم رسل عن أمير المؤمنين عليه السلام وم روي عن أبي حمزة عليه السلام (مه)

تشمّل ذلك وفي ( المنتهى ) في بحث سجدات القرآن بجوز السجود للجنب والمحدث والحائض وعليه فتوى علمائنا وسيأتي تمام الكلام في التهمة التي في آخر الفصل السادس في الصلاة ( المسئلة الثانية ) اذا ساغ السجود فهل هو على سبيل الوجوب أو الاستحباب أو يفصل ( الاول ) عني وجوب السجود على التالي والسماع والمستمع خيرة ( السرائر والمختلف وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك ) حيث اختير فيها انها تسجد وجوباً أو استتمت أو سمعت وهو الظاهر من ( تحرير والبيان ) حيث اختير فيهما انها تسجد للجميع من دون تنصيص على لوجوب لكنه هو الظاهر وفي ( تلخيص التلخيص ) ان الظاهر منه فيه الوجوب في الجميع وهو خلاف ما ذهب اليه في باقي كتبه انتهى فتأمل ووجوب السجود في الجميع ظاهر ( التنقيح ) كما لا يخفى على من لحظ كلامه وفي ( السرائر ) في كتاب الصلاة الاجماع عليه كما يأتي وليعلم انه لا قتال بالفعل بين التلاوة والاستماع كما صرح به الاستاذ أيده الله تعالى في ( شرح المفاتيح ) وهو الظاهر لمن تتبع ( والثاني ) أعنى الاستحباب في الجميع خيرة ( الاستبصار ) حيث قل في خبر الحذاء المتضمن انها تسجد اذا سمعت العزائم انه لا ينافي خبر محمد ووزاره وان خبر الحذاء محمول على الاستحباب لانها على حال لا يجوز لها معها السجود وفسر كلامه هذا المحشون والشارحون بان معناه انها على حال لا يجب عليها السجود وهو بمعية المقام والاولوية والتمناه أطراف الكلام نص أوظاهر في استحبابها تلت أو سمعت أو استتمت ونحوه . وفي ( التهذيب ) وتبعه على هذا ( صاحب جامع الترائع ) وقد يجمع بين الاخبار بحمل الاخبار الآمرة على العزائم والنهاية على غيرها ويجوز حمل خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله على الاستفهام الاستكاري ولا بعد حمله وحمل الاخبار الناهية عن سجودها كخبر غياث الذي رواه في ( السرائر ) على التقية لانه نقل في ( المنتهى ) عن أكثر الجمهور اشتراط الطهارة ( وقال في كشف الرموز ) بعد نقل قبلي الشيخ في ( النهاية المبسوط ) والوجوب ساقط بلا خلاف فتحمل رواية علي بن أبي حمزة التي يقول فيها انها تسجد اذا سمعت شيئاً من العزائم على الجواز والاستحباب . اليه ذهب في ( الاستبصار ) وهو اختيار شيخنا دام طاه ادهى وكلامه هذا ليس صريحاً بالاستحباب فيما اذا سمعت أو استتمت اذ يمكن تخصيصه بحال السماع فليتأمل فيه لكن عبارة ( الاستبصار ) كما مر ظاهرة أو صريحة في الاستحباب في الجميع ونص المحقق في ( المختار ) على جواز السجود واستحبابها وغيرهما عند السماع غير استماع وظاهره الوجوب عند التلاوة والاستماع بل صريحه فيكون موافقاً لما في ( الاستبصار ) وهذا يؤيدان مراد اليوسفي من عبارته ذلك ( وإما الثالث ) وهو التفصيل بمعنى انها تسجد وجوباً ان تلت أو استتمت وندبا ان سمعت فهو خيرة ( المذهب البارع وغاية المراء ) وقال في الاخير انه المشهور والشيخ في ( الخلاف ) في كتاب الصلاة نقل الاجماع على وجوبه على القارئ والمستمع وعلى استحبابه للسامع من غير تعرض لذكر الحائض لكن ظاهره الاطلاق وانه شامل للحائض وغيرها كما فهمه الاستاذ حرسه الله تعالى في شرحه ( هذا وليعلم ) ان المصنف هنا اطلق السجود لها من دون نص على وجوب أو استحباب اذا تلت أو استتمت كما صنع ( في الارشاد ونهاية الاحكام والمنتهى ) ومثله صنع في ( الشرائع ) وظهرها الوجوب كما صرح به في ( التذكرة ) وكما يقتضيه استدلالهم باطلاق الامر وهو الذي فهمه صاحب ( مجمع البرهان ) من عبارة ( الارشاد ) حيث قال وكأن المصنف لم يوجب السماع فقيد بالاستماع وهو ليس بعيد انتهى ( قال في التذكرة ) بعد ان استدل على جواز السجود مانعه اذا ثبت هذا فان السجود هنا واجب اذا تلت أو استتمت اذ جوازه

ويحرم على زوجها وطؤها قبل أن فيعزروا لو تعمده عالماً وفي وجوب الكفارة قولان  
أقربهما الاستحباب (متن)

يستلزم وجوبه أما السامع ففي الإيجاب عليه نظر أقر به العدة (وقال) الشيخ في صلاة (مبسوط) تحب سجدة  
العزائم على القاري والمستمع وتستحب للسامع (تم قال) ويجوز للحائض ولحبس يسجد للعرش  
وإن لم يحز لهما قراءته ويجوز لها تركه انتهى وقد زدت الحوار معه معروف (ويعلم) أن الشيخ في  
(الاخلاف) ادعى الإجماع على أن وجوب السجدة محتص بصورة الاستماع وقد علمت به وفقه  
عليه جماعة وإن لا قال الفرق بين الاستماع والتلاوة وذهب معني إلى أن ذلك شامل للسمع والاستماع  
من دون فرق بين الحائض وغيره ودعى عليه الإجماع في كتاب الصلاة وهو برع غير محتص بقاء  
بل يشمل غيره كما في (شرح المفاتيح) ويعلم أن الطاهر من (معتبر) به يجب عليه سجدة  
قرأت أو استمعت لكن لا يصح منها على قول ويصح على آخره سجدت أو لم تسمع على  
أما ترى والمستمع السجود عده الطاهر والحائض ولحبس لانه وحسب من سره أن يقرأه أو لا يقرأه  
السجود في حقه مستحب وكذا ما عداه لا يقرأ وهل يجوز للحائض سجده (قولي) لا يقرأه  
(ويعلم) به قد وقع اضطراب في نقل قول الله في هذه من مص لا يصح من من حبس  
(كسب اللئيم) الذي قل يفع منه ذلك (و) أنه ل الله و في سجده سجده ك  
الجمهور أنه يحرم سجدة تلاوة لو سمعت وقول عدم من سمع وسجد من لم يسمع في الحائض سمع  
السجدة تهي رأساً وتقول اللهم لك سجدت وعن سم يسجد حيث كان سجده هد به تعالى  
الحائض وأنه يسهل غيره فعده في سجدة من سمع يسجد في حق من سمع دون سمع  
وقول و حيفة واحب على علي مستمع سمع فاد طهر سمعه مرة مرة وحب عده  
يسجد لله قوله قدس لله تعالى روحه في سجده على سجده سجده سجده  
لا سلام كما في (معتبر) انتهى المذكورة وجمع له سجده لك كسب لا من سمع الله سجده  
وشرح المفاتيح (وفي) (الاخلاف) أهمية سجده سجده المذكور في مجمع هـ و شرح  
الجفرية) وغيره الإجماع عليه في (أهمية) أنه لا يجب على الحائض أن تسجد  
بقر قوله قدس لله تعالى روحه في سجده فيعزروا تعمده سجده سجده سجده سجده  
مستحله مع عامة ما به ثم حرمه الله عز وجل كما صرح به جماعة في تقريره بسط في الحائض  
صرح به جماعة وحكوا عن أبي علي بن الشيخ تقريره انتهى غير أنه في مصنف من حدس في  
لا يعرف مأخذه ولعل مأخذه أنه أسله علي بن زهير في تفسيره في سجده سجده سجده سجده  
في الفرج في أول الحيض في (أول يوم حيضه) فعليه أن يتصدق بدينار عليه مع حدس في سجده  
وعشرون جلدة وإن أتته في آخر يوم حيضها فعليه أن يتصدق بمصنف دينار يصرف بدينار حادثة  
ونصفاً من قوله قدس الله تعالى روحه في سجده في وجوب سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة  
القول بالوجوب مجمع عليه كما في (الاتصاف) (الاخلاف) أهمية) لا طهر في مذهب في (المرزوق)  
وهو المشهور كما في (الدروس وكتف اللام) ومذهب لا كذا كما في (تذكيرة) (للكي)  
(وجامع المقاصد وشرح الجفرية) وهو خيرة (الفتية والهداية) في أن الكاح على الطاهر مذهب

وهي دينار في اوله قيمته عشرة دراهم (متن)

( والمقنع ) كما قلّه غير واحد ( والمقنعة والاتصار والمصباح والمجل ) كما قلّه عنهما غير واحد ( والمبسوط ) في كتاب الطهارة ( والاستبصار ) والقاضي كما قلّه غير واحد عنه ( والمراسم والموسيلة والغنية والسرائر والدروس ) وظاهر ( كشف الرموز والمسالك ) وهو المنقول عن ( الجامع ) والحاصل انه قد يحصل اتفاق قدماء الاصحاب عليه واشترط في وجوبها في ( الخلاف والاستبصار والجامع ) العلم بالتحريم ( وعن الهادي ) الاجماع على هذا الشرط من القائلين بالوجوب والاستحباب وأما القول بالاستحباب فهو مذهب أكثر المتأخرين كما في شرح ( المفاتيح وخيرة النهاية والمبسوط ) في كتاب النكاح ( والمعتبر والشرائع والنافع ) كما فهمه منهما تلميذه حيث قال ان مراده بالاحوط الاستحباب ( والنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والارشاد والمختلف والتلخيص وحاشية الايضاح وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية والموجز الحاوي والروضة وجمع البرهان والمدارك وشرح المفاتيح وظاهر الايضاح والذكرى والبيان واللمعة ) واشترط في ( الشرائع والنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والذكرى ) العلم بالتحريم وقد مر ما عن الهادي وفي ( الذكرى ) وأما التفصيل بالمضطر وغيره والشاب وغيره كما قاله الراوندي فلا عبرة به وفي ( المنتهى وكشف اللثام ) ويؤيد الاستحباب اختلاف الاخبار في الكفارة ( وليعلم ) ان الجميع اتفقوا على تعلّقها أي الكفارة بالوطي وانما اختلفوا في الوجوب والاستحباب كما في ( المنتهى ) ولم يرجح شيئا في ( المذهب البارع والتفنيح وتخليص التلخيص وشرح الجعفرية ) وصرح جماعة بأنه لا فرق بين الزوجة مطلقا والامة وأطلق جماعة بمحيط يتناول غير الزوجة وفي ( المنتهى والتحرير والذكرى ) ان حال الاجنبية حال الزوجة واحتمل عدم في ( نهاية الاحكام ) لان الكفارة لا تكفر العظيم وتردد الكركي من عدم النص وكونه أفحش (١) واستدل عليه في ( المنتهى ) بقوله عليه السلام من أتى حائضا الى آخره ( وأما ) اقوال العامة فذهب أبو حنيفة ومالك وأكثر أهل العلم كما في ( المنتهى ) الى القول بالاستحباب والقول بالوجوب أحد قولي الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد -  قوله قدس الله تعالى روحه  وهي دينار في أوله  اجماعا كما في ( الاتصار والخلاف والغنية والمعتبر والمنتهى ) ذكر فيهما ذلك عند الكلام على خبر ابن فرقد ( والمذهب البارع ) وهو الاظهر بين الاصحاب كما في ( المختلف ) والمعروف من مذهبهم كما في ( جامع المقاصد ) والمشهور كما في ( التذكرة والمختلف أيضا والدروس وتخليص التلخيص وكشف اللثام ) وغيرها وانما قل الخلاف عن الصدوق في ( المقنع ) حيث قال يتصدق على مسكين بقدر شبعه وفي ( مجمع الفائدة والبرهان ) ان الظاهر من التكفير مطلق التكفير مثل شبع شخص وعشره كما هو في بعض الروايات ويكون المذكور مستحبا في مستحب انتهى والمراد بالدينار المقتال من الذهب الخالص المضروب كما في ( الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والروضة والمدارك وكشف اللثام وشرح المفاتيح ) وغيرها وفي ( المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير ) انه لا فرق بينه وبين التبر -  قوله قدس الله تعالى روحه  وقيمته عشرة دراهم  هذا التقدير هو المعروف من مذهب الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) وبه صرح الشيخان في ( المقنعة والنهاية ) والقاضي على ما قلّ عنه

(١) لانسلم أن وطني الاجنبية لشبهة أفحش (منه) كلام الكركي منصرف الى الزنا لا الشبهة فلا يراد (محسن)



فان كرهه تكرر مع الاختلاف زمانا او سبق التكفير والا فلا ولو كانت أمته تصدق بثلاثة امداد من الطعام ويجوز له الاستمتاع بما عد القبل ولا يصح طلاقها مع الدخول (مثن)

بسمة أيام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان كرهه تكرر مع الاختلاف زمانا أو سبق التكفير والا فلا ﴾ كافي (الشرائع والمعتبر وكتب المصنف والذكرى والموجز وكشف الالتباس والتنقيح والمدارك) وفي نكاح (المبسوط) حكم بتكررها اذا تخلل التكفير وأطلق العدم بدونه وتردد في طهارته قال لانص لأصحابنا في التكرار وعموم الخبر يقتضي ان عليه بكل دفعة كفارة وان قلنا انه لا دليل عليه والاصل براءة الذمة كان قويا وقوى في (السرائر) الاصل بعد أن استظهر تكرارها للعموم فقال والاقوى عندي والاصح ان لا تكرر في الكفارة لان الاصل براءة الذمة الى آخره وحاصله اطلاق العدم ولعله انما يريد ان لم يتخلل التكفير كما في (كشف اللثام) وفي (الدروس والبيان) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك) انها تكرر مطلقا وهو الاحوط في (شرح المفاتيح) ولم يرجح شيئا في (غاية المرام) وصرح جماعة بانه على القول بالتكرار مطلقا قد يجب بوطى واحد كفارات ثلاث على القول بالجواب كما في النفاس اذا كان لحظه وصرح جم غفير بانه لا كفارة على المرأة بل في (المنتهى) ولو غرت زوجها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو كانت أمته تصدق بثلاثة امداد من طعام ﴾ كذا ذكر الصدوق في (الغنية) والشيخ في (النهاية) والمصنف في (التحرير) والشهيد في (البيان) على ثلاثة مساكين كما في (المنفعة والانتصار والسرائر) وفي (الانتصار) الاجماع عليه وفي (السرائر) نفى الخلاف عنه وصرح (الانتصار وكشف الالتباس) الوجوب وهو ظاهر الاكثر كما في (كشف اللثام) وقد نسب في (جامع المقاصد والتنقيح) الى الصدوق (والنهاية) وصرح في (المعتبر) والمنتهى وجامع المقاصد بالاستحباب وفي (نهاية الاحكام) لو كانت الحائض أمته تصدق بثلاثة امداد من طعام والاقرب التشريك في الاول بين الزوجة الحرة والامسة والاجنبية للشبهة أو للزنا ويريد بالاول الدينار ونصفه وربعه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل ﴾ مباشرة الحائض فيما فوق السرة وتحت الركبة الى القدمين مباح بلا خلاف بين المسلمين كما في (الخلاف) واجماعا كما في (المنتهى) ومن علماء المسلمين كما في (التذكرة وكشف الالتباس والمسالك والمدارك) وأما بين السرة الى الركبة غير الفرج فجاز حتى الدبر اجماعا كما في ظاهر (المجمع) وهو المنقول عن ظاهر (البيان) وبه صرح في (السرائر ونهاية الاحكام) والمختلف والتنقيح وظاهر التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمدارك) وفي (الخلاف) الاجماع على جواز الاستمتاع ما بين السرة الى الركبة غير الفرج ولعله يريد بغير الفرج غير القبل وعلى ذلك تحمل عبارة (المبسوط والنهاية) وهذا هو المشهور كما في (التذكرة والمختلف وجامع المقاصد ومخيلص التلخيص) ومذهب الاكثر كما في (المنتهى) ويعطي كلامه فيه عبارة (الخلاف والمعتبر) جوازه في الدبر وعن السيد في شرح الرسالة تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ومال الى ذلك المولى الاردبيلي وهو اختيار أبي حنيفة ومالك والشافعي وأبي يوسف وقال أحمد هو مباح وهو قول عكرمة وعطاء الشعبي وأبي اسحق المروزي وابن المنذر وفي (اللمعة) يكره له الاستمتاع بغير القبل ويظهر منه كراهة الاستمتاع بغير القبل مطلقا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا يصح طلاقها ﴾



وحضور الزوج أو حكمه وانتفاؤه الحمل ويجب عليها الغسل عند لا تقطع كاجابة لكن  
يجب عليها الوضوء سابقا ولاحقا (متن)

مذهب علماء أهل الاسلام كما في (معتبر ومتن) وذكره (في بحره صلاته) وفي (تحرير)  
لا جمع عليه وفيها اعتبار به عند لا يقع وفي (الذكرى وجمع) (كشف) (مذهب) لا يقع  
عليه في عدم وقوعه وفي (مجمع مائة والدرر) (لا يصح طواف حل) (مذهب) (لا جمع)  
هذا والجمهور يحفون على ذلك (مذهب) (لا يقع) (مذهب) (لا جمع) (مذهب) (لا جمع)  
لا تقطع (ولا يجب عليها الغسل) (مذهب) (لا يقع) (مذهب) (لا جمع) (مذهب) (لا جمع)  
مقصود تحليل التحصيل (شرح) (مذهب) (لا يقع) (مذهب) (لا جمع) (مذهب) (لا جمع)  
والخلاف (مذهب) (لا جمع) (مذهب) (لا يقع) (مذهب) (لا جمع) (مذهب) (لا جمع)  
مذهب (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
الردي كونه مذهب (لا يقع) (مذهب) (لا يقع) (مذهب) (لا جمع) (مذهب) (لا جمع)  
مذهب (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
فيل غفر (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
ذلك في كتب (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
تفسير (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
مذهب (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
رد على من (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
في (الذكرى) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
في (المتن) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
ضمنه (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
وجه (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
على ذلك (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
لذلك (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
هذا مذهب (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
والصديق (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
لأردبيلي (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
ولا يكد في (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
لذلك (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
وهو مذهب الاكثر (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
وجملة من كتب المصنف (وليس) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
لوضوء وهو ظاهر الصديق (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)  
ولذلك (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب) (مذهب)

ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلوة الا ركعتي الطواف ويستحب لها الوضوء عند كل وقت كل صلاة والجلوس في مصلاها ذاكرة لله تعالى بقدرها (متن)

من الروايات فان لم تتوضأ قبله فلا بد منه بعده وكذا عن ظاهر جملة وهو ظاهر مختصره ومصباحه (وقال في النهاية) وكلما عدا غسل الجنابة من الاغسال فانه يجب تقديم الطهارة عليه أو تأخيرها وتقديمها أفضل اذا أراد الدخول به في الصلاة ولا يجوز الاقتصار على الغسل وانما ذلك في الغسل من الجنابة حسب وان لم يرد الصلاة في الحال جازان يفرد الغسل من الوضوء غير ان الافضل ماقد مناه ولعله يريد انها اذا أرادت الغسل لقراءة العزائم أو الجماع مثلاً استحسب له الوضوء أيضاً لأن كل ما يشرع له الغسل من الحيض مثلاً يشرع له الوضوء والافضل تقديمه وفي (السرائر) ان كان غسلها في وقت صلاة وأرادت تقديم الوضوء نوت بوضوئها استباحة الصلاة واجباقر به الى الله تعالى ولا تنوي رفع الحدث لان حدثها الاكبر وهو باق وان أرادت تأخير الوضوء عن الغسل نوت بغسلها رفع الحدث ونوت بوضوئها استباحة الصلاة لان حدثها قد ارتفع واجباقر به الى الله تعالى وان كان غسلها في غير وقت صلاة وأرادت تقديم الوضوء نوت بوضوئها استباحة الصلاة مندوباً قر به الى الله تعالى ونوت أيضاً بغسلها مندوباً بارتفع به الحدث وحاصله الوضوء (١) نوت الاستباحة لا الرفع لبقاء حدثها وهو يعطى توزيع الغسل والوضوء على الاكبر والاصغر وورده الشهيد والمحقق الثاني وغيرهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة ﴿ باجماع المسلمين كما في (السرائر والمعتبر والمنهى) وفي الاخير الا الخواارج وفي (الفنية والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد) الاجماع عليه أيضاً وفي مجمع (الفائدة) كان دليله الاجماع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ الاركعتي الطواف ﴾ كما في (الدروس وكشف الالتباس وجامع المقاصد) وفيهما اذا نذرت صلاة في وقت معين فاتفق حبسها فيه وفي (البيان) ان ركعتي الطواف تابعة للطواف وفي (نهاية الاحكام) ولا فرق بين واجب الصلاة ومندوبها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب لها الوضوء عند وقت كل صلاة والجلوس في مصلاها ذاكرة بقدرها ﴾ هذا الحكم على سبيل الجملة من متفرقات أصحابنا كما في (الذكرى) وفي (الخلاف) قل الاجماع على عين عبارة المصنف وفي (المختلف وجامع المقاصد وتخليص التلخيص وكشف اللثام) ان هذا الحكم أعني الاستنباب مشهور بين الاصحاب وذهب علي بن بابويه الى الوجوب وهو الظاهر من (الهداية) حيث قال قال الصادق عليه السلام يجب على المرأة اذا حاضت ان تتوضأ الى آخره وقواه الارديلي وتحتله عبارة (النهاية) ولو كان كذلك لشاع وذاع كما في (شرح المفاتيح) ونسب في (المعتبر والمنهى وتخليص التلخيص) الى الاصحاب اطلاق القول بذلك من دون ذكر الجلوس في المصلى واختير في الاولين (والشرائع والذكرى وجامع المقاصد) وهو ظاهر (المسالك) وعين لما الجلوس في المصلى في (المبسوط والخلاف والنهاية والوسيلة والنافع والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان واللمعة) وبمعناه مافي (المراسم والسرائر) من الجلوس في محرابها وفي (المقنعة) تجلس ناحية من مصلاها قال في (البيان) يمكن حمله على موضع

(١) كذا في النسخ التي بأيدينا والظاهر وقوع سقط في العبارة ولعل صوابها اذا أرادت الوضوء نوت الى آخره أو نحو ذلك (مصححه)

ويكره لها الخضاب وترك ذات العادة برؤية الدم فيها والمبتدأة بعد مضي ثلاثة أيام على الاحوط (متن)

من مصلها وعلى مكان آخر وفي (الروضة) تجلس في مصلها ان كان لها محل معد ولا تحب شاة  
والمشهور كما في (المختلف وجامع المقاصد وكشف اللثام) انها تذكر الله بقدره وفي (مقنعة) ثم تحمد  
الله وتهله وتكبره وتسبحه وفي (المراسم) انها تسبح بقدرها وعن (النفلية) جلوساً وسبحه الاربعين مستغفرة  
مصلحة على النبي صلى الله عليه وآله بقدرها وفي (البيان) وليكن الذكر تسبيحاً وتهليلاً ونحميداً وشبهه برؤية  
زراره عن الباقر عليه السلام (وقال في المسالك) وتمكن مستقبل القبله وهو المنقول عن (الاصباح  
والنفلية) وفي (النهاية) وتحتشي وفي (المتنبي والتذكرة ونهاية الامكان) ان هذا الموضع لا يرفع  
حدثاً ولا يبيح ما شرطه الطهارة (قال في كشف اللثام) وهو كذلك نسبة الى غير هذا المذكرة بالنسبة  
اليه وجهان وفي (التذكرة) هل يشترط في الفضيلة عدم النقص غير لحيض الى الفراغ تشكيل وفي  
(التحرير والمتنبي وجامع المقاصد) انه عند تعذر الماء لا يتيم واختاره في (كشف اللثام) وانما بكل  
في (نهاية الاحكام) قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ ويكره لها الخضاب ﴾** كما في كتب  
الاصحاب وفي (المراسم) خصه بالخنا وعله اراد التمثيل وهذا الحكم مذهب علمائنا جميعاً في  
(المتنبي والتذكرة) ومذهب علمائنا وعليه الاصحاب كما في (المعتبر) وعله لم يرد منع مصل  
(قال في الذكرى) ويشكل باقتضائه التحريم واجب بأن المحرم منع الماء لا جزاء الحاء به الم  
حقيقة لا يمنع منعاً تاماً فيه اعتراف بمنع الماء في الجملة وهو غير جائز الا أن يقال يعفى عنه تلغته  
وله يريد المنع الذي لا يخل بصحته شرعاً (قال المصنف) لا يجوز وحله في (المؤمن) على شدة  
الكراهة هذا ويخصه المفيد بأيديهم وأرجلهم يعني لاشعه بهن لعدم وجوب غسله في الفضل **﴿ ويكره لها الخضاب ﴾**  
قدس الله تعالى روحه **﴿ وترك ذات العادة العادة برؤية الدم فيها ﴾** اتفاقاً من أهل العلم كما في  
(المعتبر والمتنبي والتذكرة) واجماعاً كما في (الشرائع) وفي (كشف اللثام) (المالك)  
وفى عنه الخلاف في (جامع المقاصد) والمراد بذات العادة من استقرار عادتها وقد كما في (المسالك) كشف  
الثام) وغيرهما والمراد برؤيته برؤيته في أيام حيضها كما في (فوائد الشريعة) فلو رأتها قبلها فكلما اضطربة  
كما في (المسالك) قطعاً (والروض) احتمالاً ان رأتها بعدها فجها من مخافة العادة من الا لولة  
وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى في الفروع الأولى من الفروع البانية **﴿ ويكره لها الخضاب ﴾** قدس الله تعالى روحه  
**﴿ والمبتدأة بعد مضي ثلاثة أيام ﴾** (١) كما هو خيرة السيد والتمني والمعلي (المعتبر) والتذكرة للدروس  
وجامع المقاصد والمسالك) ونقله في (شرح المفاتيح) عن سائر علماء أجده في (المراسم) وهو المحكي  
عن أبي علي وقده في (المسالك) بما اذا لم تغفل الحيض في (الدروس والبيان) الفرق بين المبتدأة  
والمضطربة باختبار تر بص المبتدأة دون المضطربة اذا غفلت الحيض وفي الذكرى وجامع المقاصد  
لا فرق بين المضطربة والمبتدأة (قلت) قد ذكرت المضطربة في أكثر هذه الكتب المذكرة وفي  
(الشرائع والتافع) ان الاحوط بعد مضي ثلاثة أيام كما في الكتاب ولم يذكر المضطربة في (الشرائع) وفي  
(البسوط) انهما تتركان بالرؤية وهو خيرة (المتنبي ونهاية الاحكام والمختلف والروضة والمدارك)

(١) نقله في (المختلف عن التحرير) ولم أجده رجع فيه شيئاً (منه قدس سره)

ويجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الاستبراء بالقطننة (متن)

وقواه في (الذكرى) وظاهر (المقنة والنهاية والوسيلة) وهو خيرة الاستاذ في شرحه وهو المنقول عن (الاصباح والجامع) وهو أشهر كما في (كشف الالتباس) (١) وفي (البيان) وفي المبتدأة قولان أقربهما مذهب المرتضى بمضي الثلاثة بالنسبة الى الافعال وأما التروك فلاحوط تعلقها برواية الدم المتمل والمبتدأة كالمضطرة عند بعضهم وعندي انها اذا ظنت الدم حبساً تركت وعليها تحمل رواية اسحق بن عمار وفي (الذكرى) ولا ريب في قوة قول الشيخ وان كان الاستظهار أحوط وحكم المضطرة كالمبتدأة وفي (المدارك) ان موضع الخلاف ما اذا كان الدم المرئي بصفة الحيض كما صرح به العلامة في (المختلف) وغيره انتهى وأنكر ذلك الاستاذ في (شرح المفاتيح) وقال ان نزاعهم فيما هو أعم كما صرح به ابن ادريس والمحقق والشهيد قال وهو الظاهر من (المختلف) لانه قل النزاع في مطلق الدم انتهى والامر كما قال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته كما صرح بذلك غير واحد رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته ويجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الاستبراء بالقطننة رحمته الوجوب ظاهر الاكثر كما في (كشف اللثام) وبه صرح في (المعتبر والتذكرة والمتهى ونهاية الاحكام والتحرير والدروس وجامع المقاصد والمسالك والمدارك) وغيرها وهو المنقول عن جمل الشيخ وعن (المهادي) انه ينبغي والمراد بقوله عند الانقطاع ظهوره وفي (كشف اللثام) ان الابلغ ان تعتمد برجلها اليسرى على الحائط وتستدخلها بيدها اليمنى كما في خبر الكندي وفي (المسالك) جعل ذلك كيفية الاستبراء رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته فان خرجت قية طهرت رحمته أي ظهر انها طهرت ولا استظهار هنا ويظهر من (السرائر) قول بالاستظهار مع ذلك ضعيف (قال في كشف اللثام) وتوهمه الشهيذان من (المختلف) ولعله يشير الى ما ذكره الشهيد في (الذكرى) حيث قال أمامع النقاء فلا ويظهر من (المختلف) عموم ومثله صنع الشهيد الثاني في (الروض) وفي (الدروس) الاستظهار مع النقاء اذا ظنت العود انتهى (وعن المقنع) انه قصر الاستبراء على ما اذا كانت ترى الصفرة ونحوها قال واذا رأت الصفرة والشئ فلا تدري طهرت أم لا فلتلصق بطنها بالحائط ولترفع رجلها كما ترى الكلب يفعل اذا بال وتدخل الكرسف ويظهر من (الفتية) تنزيل أخبار الاستبراء على الوجه الابلغ على ما اذا كانت ترى الشئ كما في خبر سماعه ونحوه خبر ابن مسلم المطلق على غيره حيث قال واذا أرادت المرأة الفصل من الحيض فعليها ان تستبري والاستبراء ان تدخل قطننة فان كان هناك دم خرج ولو مثل رأس الذباب فان خرج لم تغتسل وان لم يخرج اغتسلت واذا رأت الصفرة والتن فعليها أن تلصق بطنها بالحائط الى آخر مثل ما في (المقنع) وقصر في (السرائر) الاستظهار على رؤيتها الصفرة والكدر بعد العادة (قال في المختلف) قال ابن ادريس لا استظهار مع الانقطاع بل انما يكون مع وجود الصفرة والكدر (قلت) يحتمل ان يكون مراده انها لا تطهر وان لم يظهر على الخرقه الاصفرة أو كدرة كما صرح به أبو يعلى في (المراسم) وكأنه مراد لمن اقصر على ظهور الدم عليها كالشيخين والمصنف في (التذكرة)

(١) في نسخة كشف اللثام بدل كشف الالتباس والظاهر انها علط لعدم وجود ذلك في كشف اللثام (مصححه)

فان خرجت نفيه طهرت والاصبرت المبتدأة الى النقاء او مضي العشرة وذات العادة  
تغتسل بعد عاداتها بيوم او يومين (متن)

فليحفظ هذا فانه نافع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وان خرجت القطنة ملوثة صبرت  
المبتدأة الى النقاء او مضي العشرة أيام ) كما في ( الشرائع والمنهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير )  
وغيرها وفي ( كشف اللثام ) ولعل منها المضطربة عددا ودليله واضح وفي ( جامع المقاصد ) وان لم  
يقطع على العشرة فحكم المبتدأة من الرجوع الى التمييز ثم عادة النساء وكذا القول في المضطربة  
المتعيرة وذات كرامة الوقت خاصة والتي استقرت عاداتها وقتا خاصة فان الجميع يعتبرن التمييز وما بعده ﴿ قوله قدس  
الله تعالى روحه ﴾ ( وذات العادة بيوم او يومين ) المراد بذات العادة ما كانت عاداتها عديدة ووقتها معا  
او عادية خاصة كما صرح به غير واحد واتفق الاصحاب كافي غير موضع ( كالمعتبر والتذكرة والمدارك  
والمفاتيح وشرحه ) على ثبوت الاستظهار لذات العادة ونفي الخلاف في ( جامع المقاصد ) واختلفوا في حكمه  
وقدره ( اما الاول ) فقد اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال ( الاول ) انه على سبيل الوجوب كما هو ظاهر  
الاكثر كما في ( كشف اللثام ) وهو صريح ( الاستبصار والسرائر ) وظاهر ( النهاية والجل ومصباح)  
السيد على ما نقل ( الرسالة والشرائع والتحرير والمختلف والارتداد ) وغيره وظاهر ( المالک ) وافقة  
الشرائع ( الثاني ) لاستحباب وهو مذهب عامة المتأخرين كما في ( المدارك ) ونسبه الى المحقق ومن  
تأخر عنه فتأمل فيه وبه صرح في ( المنهى والبيان والذكري وجمع المقاصد وفوائد الشرائع وشرح  
المفاتيح ) وغيره وحمله في ( التذكرة ) ونسبه في ( كشف اللثام ) الى المعتبر الا ان يغلب عندها  
الحيض ويأتي نقل عبارته كما هي ونسبه في ( شرح المفاتيح ) الى المشهور ( الثالث ) انه على سبيل  
الاباحة والرخصة كما في ( مجمع الفائدة ) وظاهر ( المعتبر بل في ( شرح المفاتيح ) نسبه اليه وعبارة  
( المعتبر ) هكذا لا قرب نه على الجوز أو يغلب عند المرة في حبسها وقل الاستاذ دام الله تعالى  
حراسته في شرحه ان القول بالاباحة يس بشيء وقل أبو جعفر محمد بن علي القاسمي في ( وسيلة )  
وذات طهرت وكانت عاداتها أقل من عشرة يوم صبرت بقطنة فن خرجت نفيه طهرت وان خرجت  
ملوثة صبرت الى النقاء وان اشبه عليه استظهرت به ويوهين تم اغتسلت تنبه فانه يريد بالاستبانه  
ان ترى عليها صفرة أو كدرة أو يريد ان في فرجها جرح أو قرحا يحتمل تعلقها به ولا يجوز اردته شتبا  
العادة عليها فنه اذ صبرت الى النقاء مع عدم بقصور العدة عن العشرة فع لا شتبا أولى واحتمل  
في ( المدارك ) انه ان كان الدم مصفيا دم الحيض ستطهرت ولا فلا وجه له وجهها للجمع بين الاخبار ( وأما  
الثاني ) أعني القدر فقد اختلفوا فيه على أقوال ثلاثة أيضا ( الاول ) انه يوم او يومين كما في ( النهاية والوسيلة  
والشرائع والرفع والمعتبر والتذكرة والمختلف والتحرير والارتداد والتلخيص وشرحه الموجز وشرحه وجمع  
المقاصد وفوائد الشرائع ) وهو المحكي عن الصدوق ومفيد وفي ( الذكري وجمع المقاصد ) انه  
مشهور وفي ( كشف لا تبس ) انه المشهور بين المتأخرين ( الثاني ) انه ثلاثة كما في ( السرائر والمنهى )  
( والمدارك ) وهو المحكي ( عن المقنع ) في الحبل ويظهر من ( المفاتيح ) انه الأشهر ( الثالث ) انه الى  
العشرة كما في ( الدروس وجمع البرهن ) وهو المنقول عن الكاتب والسيد وهو ظاهر ( المقنع ) لاطلاقها  
صبرها حتى تنقضي ومنته عن طهر الجمل واجازه المحقق في ( المعتبر ) واحتاط بيوم او يومين كما مر وكذا الشهيد

فان اقطع على العاشر اعادت الصوم وان تجاوز أجزأها فعلها ويجوز لزوجها الوطؤ قبل  
الفعل على كراهية وينبغي له الصبر حتى تنسل فان غلبته الشهوة امرها بفعل فرجها (متن)

في (الذكرى) واشترط في (البيان) غلبتها الحيض (وليعلم) ان جماعة نصوا على انها مخيرة في الاستظهار  
بين اليوم أو اليومين أو الثلاثة (وقال في المنتهى) الوجه عدم عدم جواز التخير في الواجب بل التفصيل  
اعتماداً على اجتهاد المرأة في قوة المزاج وضعفه الموجبين لزيادة الحيض وقلته وقد تقدم له نظيره في  
رجوع المضطربة الى الروايات (وليعلم) ان الاستظهار انما يكون مع وجود الدم باي لون اتفق وقلة المادة  
عن العشرة كما هو ظاهر ونبه عليه غير واحد وقد سمعت مافي (السرائر) وما فهموه من (المختلف) من  
الاستظهار مع النقاء وفي (الذكرى والدروس) ان المبتدأة تستظهر اذا رجعت الى عادة نساها يوم  
(رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انتهى وفي (الذكرى) عن الشيخ انها تسبح بقدر صلاحها الى العشرة  
مع حكمه بالاستظهار الى العشرة قال وكذا تصنع من تقدم الدم عادتاً يوماً أو يومين عنده وفيها عن ابن  
الجبين ان الاحتياط ان تطهر بعد عادتها قال ان اراد بالطهر الاغتسال استدت مخافته للمشهور  
(وليعلم) انها بعد اختيارها جانب الطهر والنسل تكون العبادة واجبة عليها وبعد اختيارها الحلو تكون  
حراماً فيندفع ما أشكل على جماعة من انه على القول بعدم وجوب الاستظهار تكون العبادة مرجوحة  
أو مباحة (وأما) اقوال العامة فقال مالك صاحبة المادة اذا استمر بها الدم ثلاثة ايام من الزيادة على  
المادة تلحق بايامها استظهاراً ثم ما بعده طهر وخالف باقي الجمهور في الاستظهار واقتصروا على المادة  
خاصة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿فان اقطع على العاشر اعادت الصوم﴾ لانه قد تبين ان الجميع  
حيض وهذا ذكره الاصحاب قاطعين به وفي (شرح المفاتيح) انه المشهور بل لم ينقل فيه خلاف اصلاً  
وصاحب (المدارك والمفاتيح) استشكل في ذلك لعدم الدليل وواقعهما صاحب (الكفاية) ﴿قوله قدس الله  
روحه﴾ ﴿وان تجاوز أجزأها فعلها﴾ وفي (المنتهى والبيان والدروس والموجز وكشفه وجامع المقاصد وفوائد  
السرائر) وغيرها ان عليها قضاء ما تركته من الصلاة ايام الاستظهار واستشكل في (نهاية الاحكام) من عدم  
وجوب الاداء بل حرمة على وجوب الاستظهار وكذا توقف في (المدارك والمفاتيح والكفاية) لعدم الدليل وفي  
(شرح المفاتيح) ان الدليل مرسل يونس وانه طريق جمع بين الاخبار لان بعضها انها بعد ايام المادة تستظهر  
بترك العبادة وظهر من أخبار كثيرة ان ما بعد المادة استحاضة مطلقاً ومن أخبار آخر ان ما بعدها  
حيض مطلقاً مثل حسنة مسلم ومرسلة يونس والاجماع على ان ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض  
فالادلة في كون الزائد عن المادة طهراً أو حيضاً متعارضة جداً فاما أن يبنى على الترجيح ولا مرجح  
ظاهر مع عدم قائل به اصلاً مع ابقاء اخبار الاستظهار عنه واما ان يبنى على التخيير وهو ايضاً كالسابق مع ابقاء  
الطرفين عنه فتعين الحل على التفصيل الذي ذكره بانه حيض ان اقطع واستحاضة اذا تجاوز النخ  
ما برهن عليه اولاً وآخرًا ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ويجوز لزوجها الوطؤ قبل الفعل على كراهية  
وينبغي له الصبر حتى تنسل﴾ تقدم الكلام في ذلك وقلنا الشهرة على عدم وجوب الفعل للوطئ في  
القبل في ستة مواضع وقلنا الاجماع على ذلك في ثلاث مواضع وعن ظاهر خمسة مواضع وقلنا الخلاف عن  
ظاهر (نهاية الاحكام) وعن اول عبارة (المقنع والفتية والهداية) وتقدم عد قول المصنف ويجب عليها الفعل  
عند الاقطاع ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿فان غلبته الشهوة امرها بفعل فرجها﴾ ظاهر



وإذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة وادائها قضتها (متن)

العبارة الوجوب كما هو صريح (الفتي) وظاهر (الفتية والمهداية والمقنع) على ما نقل عنه (والمقنعة) بل هو ظاهر أكثر كتب الأصحاب ما عدا (المعتبر والمتهى والتحرير والذكري والبيان وجامع المقاصد) وغيرهما من كتب متأخري المتأخرين فإنه صرح فيها باستحباب غسله وصرح المعجلي بأن غسل الفرج يزيل الكراهة فيكون غير واجب غسله عنده 'و مستحباً وفي (شرح المفاتيح) أن المشهور عند الفقهاء عدم وجوب غسله حيث قال لكن المشهور لا يشترطون سوى الخروج عن الحيض فلا يشترطون التطهير اللغوي أيضاً فتأمل وعن ظاهر (البيان والمجمع وأحكام الراوندي) توقفه على أحد الأمرين من غسل الفرج والوضوء وفي (كشف اللثام) الظاهر الوجوب من قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح ابن مسلم وفي (الذكري والدروس وظاهر المتهى) أنه يقوم التيمم مقام الغسل عند فقد الماء لآباحة (الوطئ) واستحسنه (في جامع المقاصد) وفي (نهاية الأحكام) لو لم تجد الماء فالأقرب عدم وجوب التيمم لو شرط الطهارة فإن قلنا في التيمم (١) وقد التراب فالأقرب تحریم الوطئ ~~حاشا~~ قوله قدس سره ~~﴿~~ وإذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة وادائها قضتها ~~﴾~~ وجوباً إجماعاً على الظاهر كما في (كشف اللثام) وقد نسبته إلى الأصحاب في (المدارك) غير مرة ومضى مقدار الطهارة مما نص عليه (في الشرائع والتذكرة والمتهى والتحرير والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتخليص التلخيص والمسالك والمدارك والكفاية) وغيرها وهو أحد قولي الشافعي والقول الآخر لا لعدم اختصاص الطهارة بوقت وهو أعني مضي مقدار الطهارة ظاهر الأكثر كما في (كشف اللثام) لا اعتبارهم بممكنه من الصلاة كما في (المبسوط) وغيره وفي صلاة نهاية لأحكام توقف من توقفها عليها من إمكان تقديمها على الوقت قال إلا إذا لم يجز تقديم الطهارة كالتيمم والمستحاضة وفي (كشف اللثام) في كتاب الصلاة بعد أن نقل عبارة (النهاية) هذه فإنه قال في هذا التوقف نظر لأن الطهارة لكل صلاة موقفة بوقتها ولا يدرى إمكان كونه قد تطهر غيرها نعم أن أوجب التيمم لضيق الوقت عن الطهارة لما فيه أمكن هنا اعتبار مقدار التيمم والصلاة انتهى وقول الشهيد لأعباء بالتمكن منها قبل الوقت لعدم إيجابها حينئذ واعتبر في (الذكري والمبجز الحامي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الالتباس والمسالك) وغيرها مضي مقدار باقي الشرائع وفي (النهاية والوسيلة) إذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة قضت فقد أطلق فيه لقضاء إذا دخل الوقت ولعله ينزل على ماذا مضى منه قدر الطهارة وادائها وعن (المقنع) أنها إن طمئت بعد الزوال ولم تصل الظهر لم يكن عليها قضاءها وفي (التذكرة ونهاية الأحكام والذكري وجامع المقاصد) أنه يكفي إدراك أقل الواجب فإن طول الصلاة فطراً المذر في الآثناء وقد مضى وقت صلاة خفيفة وجب القضاء وكذا إن كان مما يتخير فيه بين التمسك والتمام يكفي مضي وقت المقصورة وإن شرع فيها تمامه (هذا وفي كشف اللثام) أن اعتبر مضي باقي الشرائع يدفعه العمومات والفرق من وجوب (الأمل) أن الصلاة لا تصح بدون الطهارة وتصح بدون سائر الشروط (الثاني) توقفت الطهارة بوقت الصلاة دونها وفي (التذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والذكري وفوائد الشرائع وجامع المقاصد والمسالك) أنها إذا كانت إذا متطهرة قبله لا يعتبر

ولا يجب لو كان قبله ولو طهرت قبل الاتقضاء بقدر الطهارة واداء ركعة وجب اداؤها (متن)

مضي وقت الطهارة وهو الظاهر من (جامع المقاصد) أيضا وفي (كشف اللثام) لعله لا اشكال في ذلك  
 قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ ولا يجب لو كان قبله ﴾** سواء مضي مقدار أكثر الصلاة أو لا  
 وهو قول معظم الاصحاب كما في (المدارك) والمشهور كما في (كشف اللثام) في الطهارة والصلاة وفي  
 (الخلافة) الاجماع عليه وفي (الكفاية) انه الاشهر وفي (الفتاوى) كما عن (المنعم) الاكتفاء في  
 وجوب القضاء بخلاف أول الوقت عن الحيز بمقدار أكثر الصلاة وهو المنقول عن المرتضى في (الجمال)  
 والكاظم أبي علي (قال في المدارك) ولم تقف على مأخذه ومأخذه خبر أبي الورد الصريح في ذلك  
 حيث قال فيه الباقر عليه السلام فان رأيت الدم وهي في صلاة المغرب وقد صلت ركعتين فلتقم من  
 مسجدك فاذا طهرت فلتقض الركعة التي فاتتها وهو محمول على ضمه على الاحتياط والاستحباب لان  
 الغالب اتساع الوقت لقل الواجب من ثلاث ركعات مع امكان الحمل على التقية لان بعض الشافعية  
 قال اذا مضى من الوقت أقل من أداء الفريضة ثم حاضت وجب القضاء كما لو أدركت من آخر  
 الوقت ويستحب لها القضاء لو قصر ما خلا من أول الوقت عما ذكر من مقدار الطهارة والفريضة  
 كلاً كما صرح به المصنف فيما يأتي من كتاب الصلاة والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) وفي (كشف  
 اللثام) أنه لم ير الاستحباب في غير هذا الكتاب **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** ولو طهرت  
 قبل الاتقضاء بمقدار الطهارة واداء ركعة وجب **﴿ (١) اجماعاً كما في (المدارك) وبلا خلاف بين أهل العلم**  
**في العصر والمساء والصبح كما في (الخلافة) وبلا خلاف بين أهل العلم من دون تقييد العصر والمساء**  
**والصبح كما في (المتن) وبلا خلاف كما في موضع آخر من (التذكرة) ونقل حكاية الاجماع من**  
**دون تقييد في عدة مواضع في (كشف اللثام) حكاية عن الخلاف مع التقييد المذكور وهو المشهور**  
**كما في (الذكرى والكفاية) ونفى الخلاف في (الخلافة) عن لزوم الظهري والمساءين على من أدرك**  
**خمساً قبل الغروب أو الفجر وفي (التذكرة) انه الاشهر وعليه المحقق والمصنف والشهيدان والكركي**  
**والصيمري في (كشفه) والمتأخرون الا بعضاً نادراً وفي (الفتاوى) وان بقي من النهار بمقدار ما يصل**  
**ست ركعات بدأ بالظهر وفي صلاة (المبسوط) ان بقي الى الغروب مقدار خمس ركعات وجب**  
**عليها الظهران ولم يتعرض للمساءين وقال في طهارته باستحباب الظهري والمساءين اذا أدرك خمساً**  
**قبل الغروب أو الفجر وهو المنقول عن القاضي في (المهذب) وفي (السرائر) اذا طهرت الحائض**  
**قبل غروب الشمس في وقت متسع لفعل فرض الظهر والعصر معاً والطهارة لهما وجب عليها أداء الصلاتين**  
**أو قضائهما وظاهره كما في (الذكرى) اعتبار ادراك جميع الصلاة ونقله فيها عن ظاهر الكاتب في**  
**موضع من كلامه وان كان وافق الصدوق في موضع آخر كما نقله عنه في (المختلف) حيث قال وظاهر**  
**الصدوق كابن الجنيّد اعتبار الأكثر وظاهر (الوسيلة) كظاهر (السرائر) حيث قال وان طهرت**  
**وتوانت في الاغتسال والصلاة وجب عليها تلك الصلاة وان لم يمكنها ذلك لم يجب عليها القضاء بل**  
**يستحب وفي (التهذيب والاستبصار) ان طهرت بعد زوال الشمس الى أن يمضي منه أربعة أقدام**  
**فانه يجب عليها قضاء الظهر والعصر معاً واذا طهرت بعد أن يمضي أربعة أقدام فانه يجب عليها قضاء**

(١) ما نقلناه عن كتب الاصحاب في هذه المسئلة بعض ذكر في كتاب الصلاة وبعض في الطهارة (منه)

فان أهملت وجب القضاء ( متن )

المصر لاغير ويستحب لما قضا الظهر ذا كان طهرها الى معيب الشمس وكذا لايجب امتناع ان طهرت بعد تنصاف الليل بل يستحبان وهو المراد من عبارة (النهاية) وستحسنه صاحب (الكفاية) وقد اقتصر المصنف والشيخ وابن حمزة وابن ادريس والحق وجاعة على ادراك من لوقت الطهارة ولعله مثال جروا فيه على طريق التنبيه على ان ادراك الشرط معتبر ايضا أو محمول على الماء ولا قد اعتبر الشهيد في (الدروس) وأبو العباس في (موحده) والحق الثاني في (حرمه وهو انه) والصغيري في (كشفه) والشهد الثاني في (روضة وروضة) ولكه وسطه في (مداركه) ثم من سائر الشروط المقنونة واحتمل في (نهي الاحكام) عدم اعتبار وقت الطهارة على عدم احتصاصه بوقت وفي (التذكرة) يشترط ادراك ركعة تامة لا فعل لوحده حصه قد تحصل بركعة واحدة ونكيسة الاحرام والفاتحة وأخف السور من قل وحدها والركعة ذاكراً فيه أقل الوحد والسجدتين وهذا يعطى على ان الركعة انما تتم بالسجدة الثانية كده طهر (جمع المقصد) في كتاب الصلاة وصريح جماعة كبيرين في مباحث الشك وهو اظهر عند الشهيد في (الذكرى) وحتمل في الاحكام بالركوع للتسمية لغة وعرفه المكمل لمعظم (ول في المدارك) به بعد مقتضى المصنف اداء حيث قال وجب ادائه كما صرح بذلك في كتاب الصلاة في (الخلاف) وهو صحيح في (المفاتيح) وأخرى انه لاخلاف فيه وهو المشهور بين الاصحاب كما في (جمع المقاصد) وممل في حكاية لاجماع عليه من الشيخ وهو حيرة (لبسط الخلاف والشرح والمعنى) والكتب في الصلاة (والمتن) والمختلف وسماه لاحكامه (تحرير) وحذره محمد في حسيه على انه لا يهدى في (الذكرى والبيان) المحقق الذي في (جمع المقاصد) ثم قد اخرج (المصنف) في (كشفه) والفاضل الميسي والتهيد الثاني في (مسالك) وهو محتمل قد نصف في التذكرة (مقول في) انه يكون قاضياً للجميع وهذا قوله الشيخ لمعصف وولده ووجهه عن اسباب نقله في (المسقط) عن بعض الاصحاب (اللات) انه يكن كامن لاداء والتقصد وهذا نقله في (المسقط) عن بعض الاصحاب ومن جماعة على انه ضعف وفي (كشف لثمة) في صلاة لاهل ان لا يؤي داء ولا قضاء بل ينوي صلاة ذلك اليوم والليل تطهر بماء في بيته وفي كتاب على القائمة السابقة (١) وفي سقوط فرع تدبرل لاداء للظهر والمصنف في (كشف لثمة) في صلاة لاهل حصة في (الذكرى) وجامع المقاصد وفي (التذكرة) بعد ان تردد قل فن قل ان الرفع حرجاً قضاء فهل يهدى المصنف أم لا الاقرب العدول ثالثة الى ولشهي ثلاثة أوجه المذكورات وقول اجماع ان أدرك ركعة في الوقت ولا فجميع قصده قل حمد وعند أبي حنيفة لو طلعت الشمس في أثناء صلاة المصحح طلت لم تكن اداء ولا قضاء وتام الكلام يأتي ن شاء الله تعالى في كتاب الصلاة في المطلب الثاني في لاحكام قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ فان أهملت وجب القضاء ﴾** اجماعاً كما في (كشف لثمة) وبلا خلاف كما في (التذكرة) في الصلاة وهو المشهور كما في (الكفاية) ونقل في حكاية لاجماع عن (١) قل في المدارك هذا ضعيف جداً اذ لاجماع معتدل على وجوب تقديم الصلاة التي قد أدرك من وقتها مقدار ركعة مع الشرائط على غيرها من الفوائت (منه قدس سره)

ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب في المقصد السابع في الاستحاضة وهي في الاغلب اصفر بارد رقيق ذو فتور. وقيدنا بالاغلب لانه قد يكون بهذه الصفات حيضاً (متن)

بعضهم وقد ذكره من تعرض له قاطباً به من غير ثقل خلاف ووجوب القضاء للاخبار ولا سمعت من الاجماع حتى على القول بأنها قضاء أو مركبة هذا كله اذا لم يطرأ المانع في ذلك الوقت كالجنون والحيض ونحوهما كما نص على ذلك جماعة رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب عندنا كما في (المتن) هنا (وال تذكرة) في الصلاة (وجامع المقاصد) في موضعين (وكشف اللثام) وفي (الخلاف والمختار) عدم الخلاف عندنا فيما دون الركعة ومال المحقق الى الوجوب اذا أدركت الاقل قال لو قيل بذلك لكان مطابقاً لدلول الاخبار وفي (النهاية) يلزمها قضاء الفجر اذا طهرت قبل طلوع الشمس على كل حال وبسقوط الوجوب قال مالك والمزني والشافعي في قول وله قول آخر وهو ادراك الصلاة بادراك تكبيرة الافتتاح وبه قال أبو حنيفة وأحمد وفي (التهذيب والاستبصار والنهاية ونهاية الاحكام والتذكرة والتمهيد) استحباب القضاء اذا أدركت أقل من ركعة لخبر الكناي وغيره وهو الظاهر من عبارة الكتاب حيث قال سقط الوجوب كما فهمه المحقق الثاني في (جامع المقاصد) ويظهر منه فيه التوقف فيه (قلت) لعل ما فهمه من عبارة الكتاب بناء على المشهور من انه اذا رفع الوجوب يبقى الجواز واذا كانت العبادة جائزة كانت راحة فتأمل

### المقصد السابع في الاستحاضة

رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله وهي في الاغلب اصفر بارد رقيق كما في (الوسيلة والمراسم والغنية والنافع والمعتبر والشرائع والتمهيد ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والذكر والبيان واللمعة والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وكشف الالتباس والروض والروضه والمدارك والكفاية وشرح المفاتيح وغيرها) وهو المنقول عن (البيان الكافي والمهذب والاصباح وجمال العلم والعمل) الا أن فيه أنه يضرب الى الصفرة وقريب من ذلك (النهاية) ففيها تميز الحيض منها بالسواد والحرارة والدفع واقتصر في (المبسوط والمصباح ومختصره) على الاصفر البارد وفي (المقنعة) انها دم رقيق بارد صاف ونسب في (المعتبر) الرقة الى الشيخين مشعراً بتردده فيها رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله ذو فتور كما صرح به في اكثر الكتب المتقدمة وفي جملة منها (وفي كثير منها خل) ان المراد به خروجه بضعف بخلاف دم الحيض فان خروجه بقوة ودفع كما تعطيه عبارة (النهاية) من نفي الدفع عنه ويتضمنه ما في (المبسوط والفتاوى) عن رسالة ابيه (والهداية) من أنه بارد لا يحس بخروجه كما قل ذلك أيضاً عن (المقنعة) وفي (المدارك) أن الخروج بفتور لم يقف له على مستند (وفي) ان الخروج بفتور مقابل للدفع المعتبر في الحيض فالمستند حسن حفص البخري (١) كما في حاشية المدارك رحمهم الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله وقيدنا بالاغلب لانه قد يكون بهذه الصفات حيضاً ومثل ذلك قال في (المعتبر) وورده في (المدارك) بأنه غير جيد لان القيد انما تعلق بدم

فان الصفرة والكدر في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر وكل ما ليس بحيض ولا قرح ولا جرح فهو استحاضة وان كان مع اليأس ( متن )

الاستحاضة لابد من الاصفر قال والاولى ان يقال ان فائدته التنبيه على ان دم الاستحاضة قد يكون اسوداً واحمراً كالموجود بعد اكثر الحيض والنفاس تنهى وهذا جعله في ( جمع المقاصد ) وكشف اللثام وغيرهما فائدة اخرى ولم يقصرها عليه فأمل ( وقل في المدرك ) وينبغي ان يعلم انه ثبت ان دم الاستحاضة هو ما كان جامعا لوصاف المذكورة وجب لاقتصار في الحاق ماعده على موضع ( مورد خل ) النص خاصة وكلام الاصحاب في هذه المسئلة غير متقح انتهى ( ورده ) لاستاذ ادام الله تعالى حراسته في حاشيته ان كلام الاصحاب في المسئلة متقح قل وهذا منه على قاعدته التي قررنا من ان اوصاف الحيض والاستحاضة خاصة مركبة وقد شرنا الى فساد ذلك وقد انه رده هناك بوجوده كثيرة وقال هاهنا ما يشير الى فساد قاعدته يظهر من لاخبر نحصي دم المرأة في الحيض والاستحاضة والنفاس اذا لم يكن من قرح وجرح ومع ذلك لدم الذي لا تخضع فيه مجموع صفات الحيض ومجموع صفات الاستحاضة كثير انتهى - قوله قدس سره - فان الصفرة والكدر في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر هذان الحكمان ذكرهما الاصحاب قاطعين بهما وقد نقل عليهم لاجماع معاني ( خلافاً والناصريين ) على نقل عنه من الحكم الاول قد نقل عليه لاجماع من جماعة لانه يرجع الى القاعدة المفردة عدده هي ان كل ما كان يكتسب حيضاً فهو حيض وفي ( لدروس وكشف اللثام ) ان اسود وخمرة يعد كذلك أي كصفرة والكدر وفي نهاية الاحكام ان الصفرة شيء كاصديد يعده صفرة والكدر شيء كدور ولم يرد اية لحيض هي المحكوم بكونها حيض شرعاً لا يمد له مدة فقط كما انه عليه في ( جمع المقاصد ) المسالك والمدرك وكشف اللثام ) وغيرها - قوله قدس سره - لم وكل ما ليس بحيض ولا قرح ولا جرح فهو استحاضة وان كان مع اليأس هذان الحكمان ذكرتهما في ( النرائع وبزاية لاحكامه لاسناد والتحريم والبيان وجمع المقاصد والمدرك ) والكمالية وكشف اللثام في شرح انه ترجيح اية هذه الكلية الى المقهور في ( جمع المقاصد والمدرك ) انما تسمر هذه الكلية اذا استثنى دم المس فلت كانه كفى باسناد الحيض عنه ( وفي المدرك ) لابد من تعييدها بما ذكرنا من بصمة دم الاستحاضة الافية اذا دل الدليل على خلافه وهذا به على قاعدته التي رخص الاستدلال على طهارتها وفي ( كشف اللثام ) انها تدفع ما علمه يوم من اطلاق لاخبر والاصحاب تحيضها بيدها وتميزه عنها ومن اطلاق الاصحاب تقسيم المستحاضة الى المبتدأة والمعتادة والمنقطعة حكم كل ممة فيهم من ذلك ان ذلك انحصار المستحاضة في الائمة قل وهذه تنكبة كقوله في ( النهاية ) لاستحاضة قد يعبر بها عن كل دم تراه المرأة غير دمي الحيض والنفاس خرج من القرح - ليس مذبذبة ولا قرح - متصل بالحيض كالجوار لاكثر الحيض او لم يكن كالذي تراه للمرة قبل التاسع من لم يجب الاحكام عليها في الحال لكن فيها بعد يجب الفصل ولوضه على التفصيل ويجب الاحكام على الغير فيجب التزح وغسل الثوب من قليله وقد يعبر بها عن الدم المتصل بدم الحيض وحده وبهذا المعنى تنقسم المستحاضة الى معتادة ومبتدأة وايضا الى مميزة وغيرها ويسمى ماعداً ذلك دم فساد لكن

ثم ان ظهر على القطنه ولم يغمسها وجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة (متن)

الاحكام المذكورة في جميع ذلك لا يختلف انتهى وقد ذكر في اكثر هذه الكتب المذكورة الصلة مع اليأس وقد تركه المصنف وفي (جامع المقاصد) كان ينبغي التنبيه عليه لكونه اخفى من اليأس وقال وفائده مع انه لا تكليف على الصغيرة معرفته لتجري عليها الاحكام تمريناً وتمنع من المساجد والعزائم وغير ذلك من الافعال المشروطة بالطهارة وقد عرفت ما ذكر في (نهاية الاحكام) من فوائده (وقال في جامع المقاصد) اذا كان الترح يحكم له بالخارج من الابن والحيض بالخارج من الايسر فما الذي يكون محلاً للاستحاضه (ثم أجاب) بان الخارج من الايسر مع انتفاء شرائط الحيض محكوم بالاستحاضه وكذا الابن مع انتفاء القرح (قلت) قد اشرنا الى بيان ذلك غير مرة فيما مضى قوله قدس الله تعالى روحه رحمه (ثم ان ظهر على القطنه ولم يغمسها) اختلفت عبارات الاصحاب في المقام بذلك يختلف الحكم (ففي الهداية والفتاوى) عن رسالة آية (١) (والخلاف والغنية والسرائر والشرائع والدروس والذكرى والجفرية والمدارك) في موضع منه (وشرح المفاتيح) التعبير هنا بدم قبح الكرسف وفي المتوسطة بالتقب وعدم السيلان لكن في (الذكرى) في القليلة زيادة عدم الظهور عليها وفي (المقنة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة) التعبير هنا بان ترى الدم غير راسخ وفي المتوسطة ان تراه راسخاً غير سائل لكن زاد في (المقنة) في القليلة قوله ولا ظاهر عايناً عطفاً على قوله غير راسخ وفي (المصباح ومختصره) ان القليلة لا يظهر على القطنه والمتوسطة ما يظهر عليها من الجانب الآخر ولا يسيل وفي (المعتبر) والمنتهى التعبير هنا بعدم الظهور وفي المتوسطة بالغمس وعدم السيلان وقد عبر المصنف هنا بعدم الغمس كما في (الارشاد والمختار) والتحرير والتلخيص والتبصرة والبيان واللمعة والموجز الحاوي وتخليص التلخيص وكشف الالتباس) وموضع من (المدارك) وكلام هؤلاء يعطي استيعابها فلو تقبها ولم يستوعبها كانت الاستحاضه قليلة عندهم تأمل فانه ربما دق وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) ان القليل ما يظهر على القطنه كروث الابر ولا يغمسها وان المتوسطة ما يغمسها ولا يسيل ولعل مراده فيهما الظهور على ظاهر القطنه فيكون موافقاً لما تنطيه عبارة الكتاب وفي (جامع المقاصد) ان مراد المصنف بقوله ظهر على القطنه ولم يغمسها انه لم يدخل وسطها بحيث يغمسها جميعاً (وقال في فوائده على الشرائع) المراد بالتقب والغمس ان يستوعبها جميعاً ظهراً وباطناً (وقال في جامع المقاصد) وتبعه على ذلك تلميذه شرف الدين في (شرح جعفرية) أن الغمس والتقب والظهور واحد قطعاً وفي (المسالك) المراد بثقب الكرسف غمسه له ظاهراً وباطناً فمضى بقي منه شيء من خارج وان قل فلاستحاضه قليلة وبالسيلان خروجه عن القطنه الى غيرها بنفسه عند عدم المانع ومثله قال الفاضل الميسي في حاشيته وفي (الكفاية) لا يغمس أي لا يتقب وفي (كشف اللثام) أن الأكثر على التعبير بعدم تقبها أو الظهور أو الرشح على ظاهرها وفي المتوسطة بوجودها انتهى وقد عرفت ما في كتب الاصحاب ونقل في (كشف اللثام عن المبسوط والنافع والمعتبر) خلاف ما وجدناه فيها قطعاً فليلاحظ ذلك رحمه قوله قدس الله تعالى روحه رحمه (وجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة) اجمالاً كما في (الخلاف وجامع المقاصد وظاهر الغنية) وقلت حكايته عن (الناصريات) وفي (التذكرة) أنه مذهب علمائنا وهو



وتغير القطنة (متن)

المشهور كما في (المختلف والذكرى وكشف الالباس وتخليص التلخيص والكفاية) ومذهب الاكثر كما في (المنهى) ومذهب المعظم كما في (كشف اللثام) وهو مذهب الخمسة واتباعهم كما في (المعتبر) وعن الحسن بن عيسى انه لم يوجب عليها غسلا ولا وضوءا وفي (كشف اللثام) ان كلام الحسن يحتمل فنيهما عن لا ترى شيئا لقوله يجب عليها الغسل عند ظهور دمها على الكرشف لكل صلاتين غسل تجمع بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل وتفرّد الصبح بغسل واما ان لا يظهر الدم على الكرشف فلا غسل عليها ولا وضوء فيجوز ارادته الظهور على بطن الكرشف واختياره ثلاثة للمستحاضة مطلقا (انتهى) وقد قل كثير من الاصحاب ما قلناه عنه من دون احتمال وبمذهب الحسن بن عيسى قال مالك (وقال) أبو حنيفة توضأت لكل وقت صلاة (وقال) الشافعي يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة من غير وضوء ورواه الجمهور عن جماعة من الصحابة (وقات) عشرة تغسل عن كل يوم غسلا وبه قال سعيد بن المسيب (وقال) بعضهم تجمع بين كل صلاة جمع غسل وتغسل للصبح وبه قال عطاء والنخعي هذه أقوالهم في المستحاضة قوله (وتعبد) اقضية اذا لوت (اجماعا كما في ظاهر (الفنية وجامع المقاصد) وظاهر (الناصرية) على غسل وهو مذهب علماء كما في (التذكرة) ولا خلاف فيه عندنا كما في (المنهى) وهو المشهور كما في (كشف الالباس والكفاية) وظاهر (الذكرى) وبه قطع اكثر الاصحاب (كما في كشف اللثام) وتأمل في الاجماع في (الكفاية) ولم يستجود في (المدارك) تعليل جمعة من الاصحاب ذلك بعدم الغفو عن هذا لده قبله وكثيره الغفو عن نجاسة ما لا يتم فيه الصلاة مطلقا وفي (كشف اللثام) لم يذكره الصدوق ولا فضلي ولا حضرت بخبر يدل عليه وقد مر عدم الدليل على بطلان الصلاة بحمل الحاسة مطة فرب كان هناك جمع كان الحجة ولا فالاصل المدم (وقال) الاستاذ أدام الله حرسته في سرحه وحاسيته يدل على وجوب تعبد القطنة وان كانت لا يتم به الصلاة أخبار كثيرة (من) صحبة عبد الرحمن بن عبيد الله على الصحيح عنده في أبان التي رواها الشيخ في كتاب الحج حيث يقول في المصدق عنه السلام فاذا ظهر عن الكرشف فلتغسل وتضع كرسى آخر ثم تصلي (ورواية) سميل الجعفي التي فيها قد ظهر عدت الغسل وأعادت الكرشف ولا قال بالغسل بين القليلة وغيرها (وصحبة) ابن سنان التي يقول فيها تستدخل قطنة بعد قطنة (قلت) قد سلف في نقل الاجماع على ان دم الحيض والاستحاضة والمفس لا يعني عن قليله وكثيره عن (الفنية) وظاهرا (كشف الحق) وان في (السرائر) وظاهر (الخلاف) نفي الخلاف عنه وظاهر الاطلاق عدم الفرق بين ما يتم به الصلاة وما لا يتم فتأمل وفي (مجمع الفائدة) والبرهان وأما وجوب غسل الفرج كل مرة وتعبد القطنة فلا دلة وجوب الازله وكأنه اجماعي مع عدم غنودم لاستحاضة في هذا المحل ولو كان فيما لا يتم به الصلاة وجوب التخفيف بخلاف السلس والمبطون فإنه قل الاجماع هنا دونهما وزاد في (المنفعة) والمبسوط والنهاية والمراسم والوسيلة والسرائر ونهاية الاحكام والبيان ومجمع البرهان وشرح المفاتيح) تغيير الخرقه ونسب في (كشف اللثام) الى الأكثر (وقال في التذكرة) به نظر اذ لا موجب له لدم وصول الدم اليها (قلت) هو المناسب لما اعتبره في القلة وفسرها به في (التذكرة) وفي (جامع المقاصد)

وان غمسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرقه والفسل لصلاة الغداة (متن)

لاوجه له وكذا قال تلميذه شرف الدين في (شرح جعفريته) وفي (الخلاص) الاجماع على انها لا تجمع بين صلاتي فرض بوضوء واحد وفي (التذكرة) لا تجمع بين صلاتين سواء كانا فرضين أو فقلين عند علمائنا وفي (الشرائع والذكرى) ولا تجمع بين صلاتين من دون تقييد بفرض وكذا قال في (النافع) بعد ان ذكر أحكامها الثلاثة وقال تلميذه في (كشفه) معناه لا تجمع في المواضع التي يقتصر فيها على الوضوء ولا يظن ظان ان هذا الحكم منسحب في المواضع كلها وليكن على حذر من وهم المتأخر (١) هنا تخيلا من كلام الشيخ في (المبسوط والخلاص) أن المستحاضة لا تجمع بين فرضين بوضوء على سبيل الاطلاق وليس كذلك بل مراده ما ذكرناه في حالة لاغسل عليها وقد قلده في ذلك اكثر المتأخرين والحق ما ذكرناه لتجرده عن الدليل وهو مذهب الشيخين وعلم الهدى وابن بابويه ولم يذهب الى ما ذهب اليه المتأخر أحد من أصحابنا ممن وقفنا على تصنيفه الا ظاهر كلام الشيخ في (الجمال) انتهى وقد تبع بذلك شيخه كما يأتي قل ذلك عنه وفي (المعتبر والمتهمى) ونهاية الاحكام والتذكرة - وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والمساالك) انها لا تجمع بين فريضة وناقلة بوضوء وفي (المتهمى) انه الاشهر (وفي المبسوط) كما عن (المذهب) أنها اذا توضأت لفريضة صلت معها من النوافل ماشاء (وقال) الشافعي لا تجمع بين فريضتين وتصل مع الفريضة النوافل (وقال) أبو حنيفة تجمع بين فريضتين في وقت واحد وتبطل طهارتها بخروج الوقت والمشهور كما في (الذكرى والكفاية) أن لاغسل عليها وعليه الاجماع كما عن (الناصريات) وقد يلوح ذلك من (الخلاص) وبه قطع من وقفنا على تصنيفه وأوجب عليها محمد بن احمد الكاتب كما قل عنه غسلا في كل يوم ببلته وفي (المنفعة والبيان) يجب عليها غسل ظاهر الفرج وكذا في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمساالك والروضة وشرح المفاتيح) وهذا مبني على عدم العفو عن قليل هذا الدم والا فيحمل على حال الكثرة **وقوله** قدس الله تعالى روحه **تجسس** وان غمسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرقه والفسل لصلاة الغداة **وقوله** مثل الغمس ما اذا ظهر عليها او ثقبها ولم يسئل على اختلاف العبارات وهذا الحكم بجميع قيوده ماعدا الخرقه فانه خلاصته بعض ما ذكره وكذا القطنة والامر سهل خيرة (المنفعة والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع والنافع والتحرير ونهاية الاحكام والمختلف والتلخيص والذكرى والدروس والبيان واللمعة وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية والموجز والروضة والمساالك وكشف الالتباس) وغيرها (ونسبه) في المختلف وتخليص التلخيص وغيرهما الى الصدوق والتقي والقاضي وقل ذلك عن السيد في (الجل) كما يأتي (وربما) احتمال من عبارتي (المبسوط والخلاص) حيث يقول فيها ولا تجمع بين فريضتين بوضوء فأمل وهو المشهور كما في (الذكرى وشرح الجعفرية والكفاية وشرح المفاتيح) بل في الاخير كاد يكون اجماعاً وهو مذهب الاكثر كما في (التذكرة وجامع المقاصد وكشف الرموز) حيث قال انه قد المتأخر في ذلك اكثر المتأخرين وفي (التقيح) انه مذهب كثير من المتأخرين وفي (الخلاص) وظاهر الغنية) الاجماع على وجوب هذا الفسل وهو المنقول عن (الناصريات) وأما الوضوء

وان سال وجب مع ذلك غسل للظهر والمصر وغسل آخر للمغرب والعشاء (متن)

فظاهر (المعتبر وكشف الرموز) الاجماع على أنه لا يجتمع مع الغسل وقد مرت عبارة (كشف الرموز) وهي كعبارة (المعتبر) بتفاوت يسير (وقد) يظهر من الشيخ في كتابه (المسوط والخلاف) عدم وجوبه لصلاة الغداة فيما نحن فيه كما هو ظاهر (التهية ولهدية والغنية) ونقل ذلك عن الصدوق في الرسالة والقاضي والقي والسيد في (الناصرية) وفي (الجليل) فقد نقل عنه أنه صرح فيما نحن فيه بالوضوء للغداة وغيرها فيكون قد خف أصله من أن كل غسل وجب يغني عن الوضوء ومن الغريب كما في (كشف الالتباس) أن اغتسل غلطاً نادرين لا يجب الوضوء لكل صلاة وقال لم نقل به أحد من المتقدمين مع كونه قل به في (النافع والشرائع) انتهى (قلت) قد نول له عبارة (الذم) تليده في (كشفه) لكن عبارة (الشرائع) لا تقبل التأويل بل عبارته (الذم) أيضاً كذلك ثم نه في نكت (النهاية) قل في بيان عبرتها أنه يجب عليها الغسل لصلاة الغداة ولا يجب عليها غيرها الوضوء فلا ينفي وجوب الوضوء لها أيضاً واحتمل في (كشف للشاه) حمل عدوت الشيخ الصدوق في (الرسالة ولهدية) والخبين والسبدي (الناصرية) على هذا في مذكرة في (نكت النهاية) قالت هذا مهم على عدم اعتبار القيود في عبرات الفقهاء وفيه تأمل فمن كان يذهبون إلى عدمه وجوب الوضوء للغداة وفهمنا ذلك من عبرتهم كان الاجماع في (الخلاف) وظاهر (الغنية) منطبق عليه فيحفظ ذلك (وما) نصير الغفلة فكانه مما لا خلاف فيه عندهم (وعن شرح الارساء) افخر لاسلام جماع المسلمين عليه (وما) تغيير لحقيقة (قد) ذكره الاكثر كما في (كشف للثمة) وهو كما قال كما شرناه اليه في صدر المسئلة وقد ذكره الشيخ في (المسوط) ولم يذكره في (الخلاف) وكذا السيد حمزة لم يذكره في (الغنية) وسئل عنه ذكره عن السيد في (الناصرية) والقاضي في (المذهب) هذا وعن الحسن بن عيسى العمري محمد بن احمد كاتبه يجب عليها ثلاثة غسالات كثيرة نقله في (الذم) عن صاحب التهذيب وهو خيرة (المعتبر) ونهتى وجمع الغداة والبرهن والمذكر (الغنية) وهو في الغداة في (الغنية) ثلاث عبرات (لاولى) ذكره في باب الاغسل قل غسل لاستحاضة وجب ودأ تحت الكرسف فجاز له الكرسف فعليه الغسل لكل صلاتين والافخر غسل ما لم يجز الله الكرسف فعليه الوضوء لكل صلاة وقد فهم منها بعض من صلاة أنه عليها ثلاثة غسالات لطلاق ثمة الكرسف فتأمل فيه (وإتية) ما حكاه عن رسالة أبيه من أنه ان ثمة الكرسف لم يسلم صلات صلاة الليل وصلاة الغداة بغسل وسائر الصلاة بوضوء انتهى (واعتبره) بعض الفقهاء بأنه مخاف لما سبق له من الحكم ثلاثة غسالات لطلاق ثمة الكرسف (وأجاب) بأن ذلك مخذره وهذا مختار أبيه (والثمة) ما ذكره في آخر الباب وأفتى به من أنه اذا رأت الدم خمسة أيام وبالظهر خمسة فذا رأت الدم لم تصل واذا رأت الظهر صلت تفعل ما يراها من ثلاثين يوماً فذا وصلت ثلاثين يوماً ثم رأت دمًا صبيها اغسلت واحتثت بالكرسف واستغفرت في وقت كل صلاة ودنت صفة توضأت (وهذا) عين عبارة خبر أبي بصير وفي (كشف للثمة) أن الصدوق في (الغنية) والمفتي أفتى بخبر أبي بصير (وبدل) على المشهور موثقة سماعه وصحبة زواجه وصحبة لصحاف وغيرها ولا تصنع إلى ما تشاء صاحب (المذكر) في ذلك - حتى قبله قدس الله تعالى روحه - (وان سال وجب مع ذلك غسل للظهر والمصر وغسل آخر للمغرب والعشاء) أما وجوب الوضوء لكل صلاة فهو خيرة

مع الاستمرار والا فائنان أو واحد (متن)

( السرائر والشرائع والنافع والتمهي ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والارشاد والتلخيص والتذكرة والذكرى والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجمعرية وشرحها والروضة والمسالك ) وهو واحد احتمالي (المبسوط) وفي (الخلاف) الاجماع عليه كما ذكرناه في باب السلس والمبطون وفي (التذكرة) أن عبارات علمائنا لاتنافيه وهو المشهور كما في (المختلف وتخليص التلخيص ومذهب اكثر المتأخرين كما في (كشف الرموز) وكثير كما في (التنقيح) وعامة المتأخرين كما في (المدارك) وجمهور المتأخرين كما في (الكفاية) وجميعهم بعد اجماع الخلاف. انهم بقوله تعالى « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا » وكل غسل معه وضوء ان الاصل عدم اغناء الغسل عنه وأنه اذا وجب لكل صلاة في القليلة الا ووجوبه في الكثيرة لانه حدث وفي (المقنعة والجل) للسيد على ما نقل عنه والمعتبر وكشف الرموز وشرح المفاتيح) على انها تجمع بين كل صلاتين بوضوء وفي (الذكرى) انه قطع به ان طلوس وفي (المعتبر وكشف الرموز) كما مر أنه لم يذهب الى وجوب الوضوء لكل صلاة أحد من طائفتنا واقتصر الصدوق في (الفتية والمهذبة) وأبو في رسالته كما نقله عنه والسيد في (الناصرية) على ما نقل والشيخ في (النهاية) والتمهي والقاضي على ما نقل عنهما والديلمي في (المراسم) والسيد حمزة في (الغنية) والطوسي في (الوسيلة) على ذكر الاغسال من دون تعرض للوضوء وهو مختار الخراساني في (الكفاية) والمفندس الاردبيلي في (مجمع البرهان) وصاحب (المدارك) وفي (كشف اللثام) ان الشيخ لم يتعرض له في شيء من كتبه وقد تقدم ان عبارتي (المبسوط والخلاف) يمتثلان الوجهين وأما وجوب الاغسال فعليه الاجماع في (الخلاف والمعتبر والتمهي والتذكرة والمدارك) ونفي عنه الخلاف في (جامع المقاصد وشرح الجمعرية وشرح المفاتيح) بقوله قدس الله تعالى روحه ~~مع الاستمرار والا فائنان أو واحد~~ يريد ان الاغسال الثلاثة انما تجب مع الاستمرار للكثرة من الفجر الى الليل وان استمرت الى الظهيرة ثم انقطعت فائنان وان لم تستمر الى الظهيرة فواحد هذا اذا كان الاقطاع للبرء كما نص عليه في (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والبيان وفي التذكرة) لو كانت تعلم عوده ليلاً أو قبل الفجر وجبت الاغسال الثلاثة وكفى في (الذكرى) بتجوز عوده (قال) ولو جوزت عود الكثرة فالاجود الغسل لانه كالحاصل لكن قال بعد ذلك والطريق الى علم الشفاء اعتياده أو اخبار العارف ويكفي غلبة الظن (وقال) في موضع آخر الظاهر من خبر الصحاف اعتبار التحقق دون التقدير وفي (البيان) لو شكت في البرء فكالمستمره وتأمل في (كشف اللثام) في جريان الاستمرار قوة مجرى الاستمرار فعلاً ويظهر من عبارة الكتاب كما في (جامع المقاصد) القول بان الاعتبار بأوقات الصلوة لان الظاهر ان المراد بالاستمرار بقاء الكثرة الى وقت الصلاة التي سبق رجوب الغسل لها وهذا القول استظهره في (الدروس) من خبر الصحاف واستشهره منه في (الذكرى) وهو خيرة (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) وفي (الروض والروضة) انه كغيره من الاحداث متى حصل كفى في وجوب موجه واستند في ذلك الى خبر الصحاف وهو خيرة (الكفاية وشرح المفاتيح) ونسبه في (جامع المقاصد) الى ظاهر (البيان) ومال اليه وجعله أحوط ونسبه في (المدارك) الى (البيان) من دون ذكر الظاهر وجعل الاول أحوط والموجود في (البيان) لو اختلفت دفعات الدم عمل على أكثرها (واعلم) ان عبارة الكتاب كما فهمه صاحب

(جامع المقاصد) تعطي اشتراط استمرار بقاء الكثرة الى وقت الصلاة وهو الظاهر من الشهيد في (الذكرى) حيث قال فيها اما الظهران فلا يجب لهما غسل ان كثر بعدهما بل ان استمر الى المشائين اغتسلت لهما قطعاً ذكر ذلك في التفريع على القولين السابقين (ويظهر من التذكرة) ان الكثرة اذا وجدت بعد غسل الصبح ولو لحظة وجب اثنان وكذا لو وجدت بعد غسل الظهرين ولو لحظة وجب الثالث ما لم تبرز وذلك لانه قال فيها لو كان الدم كثيراً فغسلت أول النهار ثم صامت ثم اقطع قبل الزوال لم يجب غسل آخر عند الزوال لا للصوم ولا للصلاة ان كان للبرء ولو كان لاله وجب وهذه العبارة ظاهرة فيها ذكرنا وهو خيرة الشهيد الثاني في حواشيه على الكتاب والوجه فيه تحقيق السيلان الموجب للفصل باطلاق النصوص والقوايى كما انها اذا تفتت عند أحد الاغسل من غير عود لم يجب غسل آخر لا تنفاه موجه وهذا منه في (التذكرة) اختيار للقول بعدم اعتبار وقت الصلاة فليحظ ذلك فتحصل ان القائلين باعتبار أوقات الصلوات يلتزمون ما باستمرار الكثرة اليها كما هو ظاهر المصنف وغيره أو عروضا، عندهم كما عليه جمعة ومن خالفهم على ذلك لا يعتبر شديداً من ذلك وفي حواشي الشهيد الثاني ان عبارة المصنف لا تناسب واحد من القولين انتهى (وتتفحح حكمه المستحاضة) ان يدل اذا رت الدم قبل الفجر علمت بمقتضاه الصلاة الفجر من الوضوء ان كانت فليله والفصل ان كانت كثيرة أو متوسطة ثم القطنة الثانية ان خرجت تقية فهي طاهرة لا غسل عليها ولا وضوء من هذا الحدث للصلاة الآتية بزواله كما سيأتي وان خرجت ملوثة فان علمت بقطعاه بعد التلويث ولم تقسم وقت التلويث انه قبل الاستئصال بواجبات الصلاة أو الوضوء فتكون طاهرة مثل ما اذا خرجت تقية أو كان بعد الفراغ عن الصلاة فيكون هذا تجديد بعد الطهارة جزء كاحتسابه انه حدث في أثناء الطهارة أو الصلاة أو ما بينهما قبل هو عفو أو حدث كغيره من الاحداث يكفي في وجوب موجه المختار الثاني فع حتمال حدوثه قبل الفصل فقط أو بعد الشروع فيه يرجع الى مسألة من يمين الطهارة والحدث جميعاً ونكت في المتأخر (والحاصل) انه لا بد من رفع هذا الحدث أيضاً للصلاة الآتية وما اذا بقي الحدث الاول الى وقت الصلاة الاخرى فن كان على نهج حدث صلاة الفجر فلا صرح وان تغير عنه بن كان في الاولى من القليلة ثم صار من الكثرة في وقت الظهر فهو أيضاً واضح وان صار قبل وقت الظهر كثيراً وفي وقتها قليلة أو متوسطة فعلى المختار من عدم اعتبار أوقات الصلاة يجب الفصل لرفع الكثرة بأن تتوضأ قبل الفصل . مدة صلاة الظهر وتتوضأ وضوء آخر للصلاة العصر لان الحدث لواقع بعد هذا الفصل وقبل الصلاة يحتاج الى رفع بل لوقع في أثناء الفصل لانه حدث أيضاً كغيره من الاحداث كفى في وجوب موجه وفائدة الفصل رفع الحدث الأكبر السابق والاحوط انها تتوضأ قبل الفصل أيضاً لوضوء الذي ذكرناه قبل مقدماً على الفصل للفصل ولو صلت الظهر بالوضوء فحدثت الكثرة صلت العصر بفصل ولو حدثت في أثناء الصلاة فظاهر بطلانها ولو كان قبل الظهر متصلاً بها كثيراً وغتسلت وملت الظهر فعليه ان يخرج القطنة بلا فصل فن كانت تقية فهي طاهرة يصح لها الدخول في أي صلاة تكون حتى يأتيها الحدث وان كانت ملوثة القليلة أو المتوسطة جاءها حكمها فيها فليها الوضوء . صلاة العصر في الاولى أو غيرها متصلاً بها وان كانت ملوثة بالكثرة فليها ان تصلي العصر معها بلا فصل ان أرادت أن تصليها بذلك الفصل ويس لك ان تقول انها اذا كانت كثيرة مثلاً وضعت افعالها فتصل الظهر والعصر بوضوءين ونيس عليها ان تعرف هل بقيت

## ومع الافعال تصير بحكم الطاهر (متن)

الكثرة أو صارت متوسطة أو قليلة (لانا نقول) انكم توجبون تغيير القطنة فهناك يظهر الحال فتأمل  
﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ومع الافعال تصير بحكم الطاهر) اجماعاً كما في (الفنية والمعتبر  
والتذكرة وجمع البرهان وشرح الجعفرية وكشف الالتباس) وفي (المتن) انه مذهب علمائنا وفي  
(المدارك) لا خلاف فيه بين العلماء وقد أجمعوا على اباحة جماع المستحاضة في الجملة كما في (المتن  
والتحرير) في بحث الحيض وظاهر (المعتبر) وفي (كشف الثام) كانه لا خلاف فيه وبه قال أكثر  
الفقهاء الا أحمد وابن سيرين والشعبي والنخعي والحكم (وربما) لاح ذلك من عبارة (السرائر) حيث  
قال فان لم تفعل ما وصفناه وصامت وصلت وجب عليها إعادة صلاتها وصومها ولا يحل لزوجه وطؤها ان لم تعطف  
هذه الجملة على قوله وجب لكن كلامه في التكاح ظاهر أو صريح في الاباحة حيث رد على العامة  
احتجاجهم لحرمه اتيان أدبار النساء بالأذى بالنجس قال لو عمم بالأذى بالنجاسة لم البول  
والاستحاضة واختلفوا في توقفه على ما عليها من الافعال على أقوال (الاول) الاباحة مطلقاً من  
دون توقف على شيء كما في (البيان) وكذا (المدارك والكفاية) الا انه لم يصرح فيهما بالاطلاق  
وفي (التحرير والموجز وجمع البرهان) الاباحة ولو اخات بالاغسال (الثاني) الكراهة اذا أخلت بما عليها  
كما في (المعتبر والتذكرة والدروس والروض وكشف الالتباس والتذكرة) وقواه في جامع المقاصد  
وشرحي الجعفرية (الثالث) انه يتوقف على جميع ما عليها من الافعال كما في المقنعة قال واذا توضأت  
واغتسلت على ما وصفناه حل لزوجه أن يطأها وابس يجوز له ذلك حتى تفعل ما ذكرناه من نزع الخرق  
وغسل الفرج بالماء كما هو الموجود في نسخة من نسخها وقال المحقق في (المعتبر) انه قال في (المقنعة)  
ولا يجوز لزوجه وطؤها الا بعد فعل ما ذكرناه من نزع الخرق وغسل الفرج بالماء قال والظاهر انه  
لا يشترط في زوال التحريم غير ذلك (انتهى) وهو خلاف الموجد وخلاف ما فهمه الشهيد منها في  
(الذكرى) ومثل ما في (المقنعة) عبارة (المراسم) حيث يقول ولا حرج على زوجها في وطئها بعد فعل  
ما يجب عليها من الاحتشاء والغسل والظاهر ضم غير الغسل وهو ظاهر (السرائر) وقد مر قبل  
عبارتها وهو ظاهر (المنتهى) حيث عبرتارة بالتوقف على الافعال وأخرى بالتوقف على الاغسال  
(وقل في الذكرى) توقفه على ما يتوقف عليه الاغسال عن الكاتب والمرتضى والشيخ وكأنه أراد  
قوله في (النهاية) ويحل لزوجه وطؤها على كل حال اذا غسلت فرجها وتوضأت وضوء الصلاة أو  
اغتسلت حسب ما قدمناه (انتهى) لكنه لم يذكر في أحكامها للصلاة غسل الفرج وذكره هنا فيظهر  
منه اختيار التوقف على غسله عند الوطئ ثم ان تعلق قوله حسب ما قدمناه بقوله اغتسلت خاصة أفاد  
التوقف على الوضوء عنده ان لم تكن اغتسلت سواء وجب عليها الغسل أم لا فن كانت اغتسلت كفي  
الغسل مع غسل الفرج في الاباحة ولم يتوقف على الوضوء عنده ولا الوضوءات التي تتوقف عليها الصلاة  
وان تعلق بالوضوء والاغسال جميعاً فالظاهر التوقف مع غسل الفرج عنده على ما عليها من الوضوءات  
لصلاة وحدها أو للاغسال وحدها أو مع الوضوءات وتوقف على جميع ما عليها من الافعال في  
(كشف الثام عن الهادي والجل والمقود والكافي والاصباح) وقال في (المنتهى) وأما مع عدم  
الافعال فالذي تعطيه عبارات أصحابنا التحريم ومثلها عبارة (الذكرى) حيث قل ظاهر الاصحاب



توقف حل الوطئ على توقفه عليه الصلاة والصوم من الوضوء والفعل تمولهم يجوز وطئها اذا فلت  
ما فعله المستحاضة (ومثلها) عبارة (شرح الجعفرية) وفي (التذكرة) الظاهر من عبارات علمائنا  
اشتراط الطهارة في اباحتها قالوا يجوز لزوجها وطئها اذا فلت ما فعله المستحاضة وفي (كشف الالتباس)  
ظاهر الاصحاب المنع مع الاخلال بالافعال وفي (المختبر) أو ما الاصحاب الى ذلك ولم يصرحوا  
ومعنى ما قالوه ويجوز لزوجها وطئها اذا فلت ما فعله المستحاضة (انتهى) ثم نقله عن (المفتنة)  
ومصباح السيد والنهاية والجل والمبسوط) لكن عبارة (المبسوط) ليست كما نقل والامر سهل  
(وعلى كل حال) لا ريب انه يدخل فيما فعله المستحاضة تغيير القطنة والخرقه أو قات الصلوات  
وغسل الفرج وان لم يتعرض له في أحكامها الا المفيد وكذا تدخل هذه في الافعال فكان ظاهر  
هذه الكتب الستة ظهور الاجماع على ذلك وعن (المذهب) انه لم يرد على قوله ولا فصل له قل  
الوطئ ان تفعل فرجها ولم يتعرض غير ذلك (الراي) توقفه على ما عليها من الاغسال وتجديد الوضوء  
كما في ظاهر (المبسوط ونهاية الاحكام) (الخامس) توقفه على فعل خاصة كما هو ظاهر رسالة  
الصدوق على ما في (الفتاوى) حيث قال بعد ذكر أحكام مستحاضة انها فعل ذلك في أيام حجبها اذا  
دخلت في أيام حجبها تركت الصلاة ومتى اغتسلت على ما وصف حل رجوعها في أيامها وكما هو هذا  
محمتم ارادة غسل الاستحاضة كما هو الظاهر ويحتمل غسل الحيض كذا ذكره المحشون وعادة الرسالة  
كمبارة (الفقه الرضوي) ومثله عبارة الصدوق في (لهداية) من دون تفاوت وهو الظاهر من (المنتهى)  
حيث عبر بالتوقف على لا غسل مرة وعلى الافعال أخرى وفي (جمع القاصد) نسب إليه اختيار  
توقفه على الفصل خاصة وأنه أسنده الى ظاهر عبارات الاصحاب وكأنه لحقها العبارة الأخيرة وهو ليه  
أو قل به ومثله صنع تلميذه الشيخ شرف الدين في (شرح جعفرية) بظهور من لاستاذ أدام الله تعالى  
حراسته اختيار هذا القول في شرحه (وأما) اللبث في المساحد فقد أجازه جماعة بدون لاهم المذكرة  
منهم الشيخ في (النهاية) وهو ظاهر (المفتنة والمرسوم والوسيلة) ذكره ذلك في كتاب الحج ماء مذ  
الشيخ فانه ذكره في العبارة وهو صريح المقدس الاردبيلي والفاضل الخراساني وصاحب (المدرسة)  
ولا استاذ في شرحه وظاهر حج (النهاية والجل والمبسوط والسراري والابتداء والتحريم والتذكرة)  
وطهارة (الوسيلة) المنع من طوافها بالبيت اذا لم تفعل ما فعله المستحاضة وهو ظاهر طهارة (المفتنة)  
والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام بل ظاهر الاختيارين المنع من قراءة العزائم أيضا في (الروض)  
الظاهر ان حكم اللبث في المساجد غير المسحدين مع ثمن التلوين حكم الصوم فيعتبر فيه الفل  
خاصة انتهى وحرم عليها الشيخ في حج (النهاية والمبسوط) والمديني في حج (المعجم) فلهذا في  
(الوسيلة) دخول الكعبة وان فلت ما فعله المستحاضة وهو ظاهر المفيد في (المفتنة) وفي (التذكرة)  
استثنى ابن حمزة مما محل للمستحاضة دخول الكعبة حراسة عن مظنة التلوين انتهى وكبره ما  
ادريس وسعيد والمنصف في (المنتهى والتذكرة والتحريم) ذكره ذلك في كتاب الحج ماء مذ  
ادريس فانه ذكره في المقام (ويعلم انه يجب عليها بعد غسل الفرج وتغيير القطنة الاستطفا في مع الله  
والتوقي وقد نسب في (الكفاية الى الاصحاب وهو الظاهر من (الفتاوى) والمبسوط والخلاف) وهو  
صرح في (المعتبر والذفع والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحريم والتلخيص والبيان والتذكرة)  
وغيرها وفي (كشف الالتباس وكشف القاتم) ان لم تجس الخرقه والقطنة تلحمت بن تشدد على

ولو أخلت بشيء من الافعال لم تصح صلاتها ولو أخلت بالاغسال لم يصح صومها (متن)

وسطها خرقة كالتكة وتأخذ خرقة أخرى مستوية الرأسين فتجعل أحدها خلفها والاخرى قدامها وهذا انما يجب مع أمن الضرر بجس الدم وفي (شرح المفاتيح) ان المستفاد من الاخبار وكلام الاخبار ان هذا الاستظهار قبل الوضوء في القبلة والمتوسطة وبعد الغسل في الكثيرة (وفي كشف الثام) بعد ان استدلل للشيخ في (المبسوط) بقول الصادق عليه السلام لاسماعيل بن عبد الخالق فلتغسل وتوضأ ثم بواقها ان أراد قل بمحتمل الاغتسال والوضوء للوطي ولو سلم انهما للصلاة فلا يدل على توقف وطى الكثيرة الدم مثلاً في الليل على غسلها للفجر أو الظهرين وكانهم (١) لم يريدوه أيضاً (انتهى) - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ولو أخلت بشيء من الافعال لم تصح صلاتها﴾ الاخلال كما يتحقق بترك جميع الوظائف يتحقق بترك بعضها فترك وظيفة بطل وصح غيره ان كان بوظيفته كما صرح ٤٠ من تعرض له وعليه تحمل عبارة (البيان) حيث يقول وصحة الصلاة وقوفة على الكل وهل منه الفصل مع الاستمرار بين الوضوء والصلاة في (المختلف) انه ليس منه وفي (المبسوط) والخلاف والوسيلة والسرائر ونهاية الاحكام والدروس وجامع المقاصد وشرح المفاتيح) انه منه واستحسنه في (جامع المقاصد) لكن في (نهاية الاحكام والدروس وشرح المفاتيح) لا يقدح في ذلك الفصل بمقدمات الصلاة كاتظار الجماعة والاجتهاد في القبلة والستر ونحوها وفي (الخلاف) انه لا يجوز الفصل بها ونسبه الى أحد وجهي ابن شريح وتردد المصنف في (المتهى) والمحقق في (المعتبر) وقال في (الذكري) الاصل الصمة كما قواه الفاضلان الا أن يقل الصلاة بالحدث مخاف الاصل فيجب تقليه ما أمكن وهو قريب (نعم) لا يضر اشتغالها بمقدمات الصلاة كالستر والاجتهاد في القبلة وانتظار الجماعة قاله الفاضل وظاهر (الخلاف) المنع من ذلك اما الاذان والاقامة فلا يقدمان قطعاً نظراً الى فصلهما على الوجه الاكمل (وقال في كشف الثام) وفي ذلك نظر واستحسنه في (الدروس والمدارك) ونفى عنه البعد في (الكفاية) وقواه في (شرح المفاتيح) واشترط جماعة من الاصحاب كما في (جامع المقاصد والمدارك والكفاية وشرح المفاتيح) في صحة صلاتها مع اقبتها للغسل قالوا ولا يقدح في ذلك الاشتغال بالمقدمات وفي خبر اسماعيل بن عبد الخالق ما يدل على جوازه للعطف ثم لكن في صحيح ابن سنان تغسل عند صلاة الظهر وفي (كشف الثام) الاقرب الجواز والاحوط المعاقبة توقياً عن الحدث بقدر الامكان (ومما ذكر) يعلم حال ما اذا قدمت شيئاً من الافعال على الوقت مع استمرار الدم فن الطهارة والصلاة لا تصحان كما نص عليه في (الذكري) وفي (نهاية الاحكام) اذا دخل عند الفراغ اجزاً وفي (المتهى والتحرير والتذكرة والمعتبر) انه يجوز لها تقديم الغسل لصلاة الليل فتجمع بينها وبين الصبح بغسل وقد نص على ذلك السيد على ما نقل عنه والصدوقان على ما نقل عن أحدهما والشيخان والشهيدان وأكثر المتأخرين ونسبه في (الكفاية) الى الاصحاب تارة ونفى العلم بالخلاف فيه أخرى وفيه وفي (كشف الثام) عدم الاطلاع على نص دال عليه (قلت) يدل عليه الخبر المرسل عن الرضا عليه السلام فانه نص في ذلك والشهرة المعلومة والمنقولة في (كشف الثام) بل كاد يكون اجماعاً نجبره مضافاً الى اطلاق الاخبار انها تجمع بين كل صلاتين بغسل - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ولو أخلت بالاغسال لم يصح صومها﴾ اجماعاً كما في (الروض) على ما نقله عنه في

واقطع دما للبرء يوجب الوضوء (متن)

(مجمع البرهان) وهو الذي روي أصحابنا كافي (المبسوط) وهو مذهب الأصحاب كافي (المدارك والخبرة وشرح المفاتيح) وبهذا الحكم صرح في (الشرائع وصوم النافع والمعتبر) واختاره المولى الاردبيلي وصاحب (المدارك والكفاية) قالوا لا دليل على غير هذا أعني الإخلال بجميع الأغسال (وقال) الشيخ في صوم (المبسوط) والمستحاضة إذا فعلت مع الأغسال ما يلزمها من تجديد القطنة والخرقة وتحديد الوضوء صامت وصح صومها (انتهى) وهذه العبارة تفيد الفساد إذا أخلت شيء من ذلك ومثلها عبارة طهارته حيث قال وإن لم تفعل ما يجب عليها وصامت فقد روى أصحابنا أن عليها القضاء ومثلها صوم (النهاية والسرائر وظاهر المعتبر) التوقف حيث قل إن أخلت بما يلزم من الأغسال ولو ضمت قل الشيخ في (المبسوط) روى أصحابنا أن عليها القضاء انتهى ما في (المعتبر) وفهم جمعة من عبارة (المبسوط) التوقف وفي (الذكرى) أنها قد تشعر بالتوقف وإنكر ذلك الاستاذ في شرحه وقل من لاحظ طريفته علم أن قوله هذا في غاية من الاعتداد ولا اعتداد وقد ذلك جماعة من المتأخرين بالأغسال التبريه حكمه بعدم توقف صحته على غسل الليلة لمستقبلة ومنها المصنف في (المنهاج والتذكرة) والشهيد في (الذكرى واللين) وأبو العباس في (الموجز) والصبغي في (كشفه) وابن القيم في كتبه الأربعة (وترد جعفر بن) والفضل لم يسي في حديثه والشهيد الثاني في (مسالكه) وتردد أكثر هؤلاء في غسل الليلة الماضية عدا المحقق الثاني في (حاشية لارند) المدونة فإنه حكم بالتوقف على غسل المشئين في اليوم الآتي (وقال) لاسه ذآء لله تعالى حراسته في شرحه وأخلت به حد كيف كان تقضي على تأمل وفي (الروض) على ما في (المجمع) أنه يتوقف على غسل المشئين ليلته الآتي إن تركت تقديم غسل الفجر وقل أنه لا يتوقف على غسل قبل المحرم غسست لهم ثم انفصل الدم إلى الفجر مع أنه واجب تقديم غسل المحرم عليه للصوم وقال إن عدم الوجوب غير بعيد وكلام الشيخ المعلى وابن القيم والشهيد في (لدروس) والمصنف في (التحرير ولائحة ونهاية الأحكام) عام وفي (كشف الالتباس) أن العلامة تردد في قصر الحكم على الأغسال التبرية والموجود في ذكرها فلتلحظ وصرح جماعة بعدم وجوب تقديم غسل الفجر عليه للصوم وفي (الروض) أن كانت صفة قدمته على الفجر وظاهره الوجوب كما مر عن (الروض) وهل يتضيق على القول بوجوبه احتمله في (الروض الجليل) وبه صرح في (شرح الجعفرية) وقال لاسه ذآء لله تعالى في شرحه أنه أحوط وصرح جماعة بأنها مع الإخلال تقضي الصوم خاصة ولا كفره - بقوله قدس الله تعالى روحه عليه - واقطع دما للبرء يوجب الوضوء كافي (المنهاج ونهاية الأحكام والتحرير والذكرى) في أول كلامه فيها (والدروس وحواشي الشهيد وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والموجز الحوي وكشف الالتباس وحواشي) الشهيد الثاني على الكتب (المدارك وشرح المفاتيح) وزاد الشهيد في (لدروس والذكرى وحواشيه) على الكتب والمحقق الثاني في (جامع المقاصد والجعفرية) وشارحاها والشهيد الثاني في حواشيه على الكتب إيجابه الفصل في الكثير أيضا ومال إليه في (المدارك) قالوا إن الموجب في الحقيقة هو لدم السابق على الاقطاع وهو قد يكون موجبا للوضوء وقد يكون موجبا للفصل (وبده في الموجز الحاوي وشرحه وكشف اللثام) بأنه قد يمنع تعليق الشارع عليها الفصل مطلق بل مع الاستمرار إلى أوقات الصلوات

ولو رأت قبل الولادة بعدد أيام الحيض وتخلل النقاء عشرة فالاول حيض وما مع  
الولد نفاس وان تخلل اقل من عشرة فالاول استحاضة (متن)

والذكرى والتفتيح) والظاهر انه لا كلام لاحد في الولد الغير التام في ان حاله كمال التام كما قطع به  
الشيخ في (المبسوط) والمصنف في (التذكرة) وغيرهما كما ان الظاهر انه لا كلام في خروج النطفة عن  
حكم الولد كما قطع به في (المعتبر والمنتهى والبيان) وغيرها وانما الكلام في المضغة والعلقة وقد حكم  
المصنف هنا بدخول المضغة تحت الولد من دون تقييد كما في (المعتبر والمنتهى والتحرير والدروس) وقيدها  
باليقين في (الذكرى والروضة والمسالك والمدارك) وهو ظاهر (جامع المقاصد) وفي (المدارك) انه قطع  
به الاصحاب وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وشرح الجعفرية وكشف الالتباس) ولو ولدت مضغة  
أو علقه بعد ان شهدت القوايل انه لحمه ولد ويتخلق منه الولد كان الدم نفاساً وقيل عليه الاجماع في (التذكرة  
وشرح الجعفرية) والقييد الاخير (١) فيها ان رجوع الى العلقه كما هو الظاهر كان كما في (الدروس والذكرى)  
من دخول العلقه بشهادة أربع نساء عدول وبمعناه ما في (البيان) من كون الولد علقه وتوقف فيه بعض  
المحققين وهو الكركي لا تنفاه التسمية (واعترضه) الشهيد الثاني بانه لا وجه للتوقف بعد فرض العلم كما  
في (الذكرى) ورده في (المدارك) بان منشأ التوقف صدق الولادة عرفاً وانه علم انه علقه  
فاتوقف في محله ولمل التحقيق انه ليس في محله لان نظر الاصحاب في ذلك الى ان النفاس هو دم  
الحيض احتبس لنشو الآدمي وفي (المنتهى) ولو وضعت شيئاً تبين فيه خلق الانسان فأتت الدم  
فهو نفاس اجماعاً وفي (مجمع الفائدة والبرهان) ان الخارج مع المضغة وبمدها ليس بنفاس وان علم  
كونها مبدأ آدمي لعدم العلم بصدق الولادة والنفاس بذلك وفي (المعتبر والمنتهى والتحرير) القطع  
بخروج العلقه (واما أقوال العامة) فبوجوه حنيفة وبعض الشافعية ان الدم الخارج مع الولادة ليس نفاساً  
كما هو ظاهر المرتضى ومن واقفه (وقال) بعض الحنفية لو خرج بعض الولد لم تكن نفاساً والحنفية  
وأحمد في الوجهين ان المضغة ليست من النفاس لانه لم يبين فيها خلق آدمي فأشبهت النطفة رحمته قوله  
قدس الله تعالى روحه رحمته ولو رأت الدم قبل الولادة بعدد أيام الحيض وتخلل النقاء عشرة فالاول  
حيض وما مع الولد نفاس هذا بناء على مختاره من حيض الحامل والمانعون يقولون انه استحاضة  
رحمته قوله قدس سره رحمته فان تخلل أقل من عشرة فالاول استحاضة ومثله ماذا اتصل به  
وهذا الحكم نفى عنه الخلاف في (الخلاف) قال. واما اعتبار الطهر بين الحيض والنفاس فلا خلاف  
فيه وفي (كشف الثام) لم أر من جوز معاقبة الحيض النفاس من دون تخلل أقل الطهر وفي (الذكرى)  
ان فصل الولادة لم يثبت انه كاف عن الطهر وفي (الحواشي) المدونة المنسوبة الى الشهيد (والمدارك)  
انه لا يشترط ذلك ونسبه في الحواشي الى نهایه المصنف وفي (المدارك) الى تذكرته ومنتهاه ونسبه  
في (جامع المقاصد) الى التذكرة وظاهر (المنتهى) ثم قال وفي الاشتراط قوة فيظهر منه التوقف  
(واعلم) ان ما نسبوه الى كتب المصنف لم أجده فيها (اما التذكرة) فقال لورأت خمسة أيام ثم ولدت  
بعد ذلك قبل ان يمضي زمان الطهر فالدم ليس بنفاس قاله الشيخ وليس بحيض لان الحائض المستبين

ولا حد لاقله فجاز ان يكون لحظة واكثره للمبتدأ أو المضطرب الحيض عشرة ايام ومستقيمته ترجع الى عاداتها في الحيض الا ان ينقطع على العشرة فالجميع نفاس (متن)

حملها لا تحيض فيكون دم فساد وهو أحد قولي الشافعية والقول الثاني انه حيض لان الحامل قد ترى الدم ولا يعتبر بينه وبين النفاس طهر صحيح والولادة تفصل بينهما بخلاف الحيض لانه لم يوجد بين الحيضتين أقل من خمسة عشر يوماً هذا كلامه ولم يظهر منه اختياره بل ذكر في أحد قولي الشافعية كما ترى (وقال في المنتهى) الدم الخارج قبل الولادة قل الشيخ في (الخلاف) ليس بحيض معولا على الاجماع على ان الحامل المستبين حملها لا تحيض ونحن لما نازعناه في ذلك سقط هذا الكلام عنده وللشافعي قولان أحدهما انه حيض والثاني انه استحاضة لاستحالة تعاقب الحيض والنفاس من غير طهر بينهما صحيح ونحن نازع في هذا انتهى والمنازعة ليست اختياراً نعم قد يظهر منه ذلك (وقال في النهاية) ولو ولدت قبل عشرة أيام فالقرب انه استحاضة لعدم تخلل طهر كامل بينه وبين النفاس مع احتمال كونه حيضاً لتقدم طهر كامل عليه وتقصان الطهر انما يؤثر فيما بعده لا فيما قبله وهنا لم يؤثر فيما بعده لان ما بعد الولد نفاس اجماعاً فاولى ان لا يؤثر فيما قبله ونمنع حينئذ اشتراط طهر كامل بين المدينين مطلقاً بل بين الحيضتين ولو رأت الحامل الدم على عاداتها وولدت على الاتصال من غير تخلل قاء أصلاً فالوجهان (انتهى) وما فيه الا احتمال ذلك - قوله قدس الله تعالى روحه - (ولا حد لاقله) اجماعاً كما في (الخلاف والغنية والمعتبر والمنتهى والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس) ولا خلاف فيه بين أحد من الاصحاب كما في (جامع المقاصد وشرحي الجعفرية) ومذهب علمائنا وأكثر العلماء كما في (المدارك وشرح لمفاتيح) وفي (المراسم) ان أقله تقطع الدم ومثله عن السيد في (الجل والتصريحات) وهو معنى قول الاصحاب جز ان يكون لحظة فلا خلاف (وقال) أبو ثور ومحمد بن الحسن ان أقله ساعة وأبو عبيدة أقله خمسة عشر وأبو يوسف أقله أحد عشر وأحمد أقله يوم والثوري أقله ثلاثة أيام والمزني أربعة أيام - قوله قدس الله تعالى روحه - (وأكثره للمبتدأ ومضطربة الحيض عشرة ايام ومستقيمته ترجع الى عاداتها في الحيض) اختلف الناس في أكثر النفاس على أقوال (الاول) ان أكثره عشرة كما هو المشهور كما في (التذكرة والذكرى وكشف الالتباس) وجميع المقاصد وفوائد الشرائع وشرح الجعفرية والروضة) ولا شهر كما في (الجعفرية) - مذهب الأكثر كما في (المبسوط وكشف اللثام) ومذهب الاصحاب كما في موضع من (الذكرى) كما يأتي قوله ولا ظن بين الاصحاب كما في كشف الرموز وفي (المقنعة) انه جاءت في ذلك اخبار معتمدة واضحة عنده ونقل عليه الاجماع في (الخلاف والغنية) وفي الخلاف في موضع آخر لا خلاف بين المسلمين ان عشرة ايام اذا رأت المرأة الدم من النفاس والدم مرثية بالعبادة قبل نفاسها فلا يخرج الا بدلالة والزمند على العشرة مختلف فيه انتهى ويأتي قل ذلك وهو خبرة (المقنعة والنهاية والمبسوط والخلاف) وعلي بن بابويه والقاضي وأبي الصلاح على ما نقل عنهم (والغنية والوسيلة والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والتلخيص والدروس والبيان والذكرى واللمعة والموجز وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وحاشية الارشاد والموجز الحاوي

وكشف الالتباس (١) وغاية المرام وحاشية الميسر والمسالك والروضة والمدارك والمفاتيح وشرحه) وغيرها  
 الثاني) ان أكثره ثمانية عشر يوماً كما في (القبه والانتصار والبرهان) وفي (الالتصار) ان مما انفردت به الامامية القول بأن أكثر  
 ثم عدل عنه وهو الظاهر من (الهداية) لذكره خبر أسماء لا غير وهو المنقول عن أبي علي (والامالي  
 وجل السيد) وقربه الى الصواب في (المشهي) فيما اذا تجاوز الدم العشرة كما يأتي واستحسنه في (التنقيح)  
 ونفى عنه البعد في (مجمع الفائدة والبرهان) وفي (الالتصار) ان مما انفردت به الامامية القول بأن أكثر  
 النفاس مع الاستظهار التام ثمانية عشر يوماً وفي (المبسوط) بعد ان نسب هذا القول الى قوم قال  
 ولا خلاف بينهم ان ما زاد على ثمانية عشر حكمه حكم دم الاستحاضة (الثالث) ما ذهب اليه الحسن  
 بن عيسى العماني على ما نقل عنه جماعه ان أكثره أحد وعشرون يوماً قال أيامها عند آل الرسول  
 صلى الله عليه وآله أيام حيضها وأكثره أحد وعشرون يوماً فان اقطع دمها في تمام حيضها صلت  
 وصامت وان لم ينقطع صبرت ثمانية عشر (أحد عشر خل) يوماً واستظهرت يوم أو يومين وان كانت  
 كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت واحتشت واستغفرت وصلت (قلت) يقرب من قول الحسن ما نقل  
 عن (الامالي) انه قال وأكثر أيام النساء التي تقعد فيها عن الصلاة ثمانية عشر وتستظهر يوم أو  
 يومين الا أن تطهر قبل ذلك (وعن كتاب الاعلام) موافقة الحسن قوله في (السرائر) كما يأتي وقد  
 تشعب عبارة (المنع) بالتردد لانه قال على ما قيل انها تقعد عشرة أيام وتغتسل في الحادي عشر  
 وتعمل عمل الاستحاضة (وروي) انها تقعد ثمانية عشر يوماً (وروي) عن أبي عبد الله الصادق  
 عليه السلام وذكر رواية الاربعين الى الخمسين انتهى (وعن كتاب أحكام النساء) للمفيد ان أكثره  
 أحد عشر يوماً قال في (السرائر) ان المفيد سئل كم قدر ما تقعد النساء عن الصلاة وكم يبلغ أيام  
 ذلك قد رأيت في كتاب أحكام النساء احدى عشر يوماً وفي (الرسالة المنقحة) ثمانية عشر يوماً وفي  
 (كتاب الاعلام) احدى وعشرين يوماً فلي ايهما العمل دون صاحبه فأجابه بأن قال الواجب على  
 النساء ان تقعد عشرة أيام وانما ذكرت في كتيبي ما روي من قعودها ثمانية عشر يوماً وما روي  
 في النوادر استظهاراً باحدى وعشرين يوماً وعملي في ذلك على عشرة أيام لقول الصادق عليه السلام  
 لا يكون دم نفاس لزمان أكثر من زمان الحيض (حيض خل) ولعلم ان ما ذكره المصنف من  
 أن أكثره عشرة للبداة ومضطربة الحيض وان مستقيمه ترجع الى عاداتها في الحيض لا النفاس هو  
 خبرته في جميع كتبه ماعدا (المختلف) وخبرته من تأخر عنه الى صاحب (الكفاية) فانه وافق في ذات  
 العادة واستشكل في غيرها والمولى الاردبيلي لم يقف على احتمال لكن بعضهم اقتصر على ذكر المبتدأة  
 وقال ان أكثرها عشرة وبعضهم قال وغير ذات العادة أكثرها عشرة فيشمل المبتدأة والمضطربة  
 والناسية وقتل على ما ذكره المصنف الشهرة في عدة مواضع ولو ادعى مدع اجماع المتأخرين على ذلك  
 لكان في محله ومعنى عبارة المصنف هذه ان ما زاد على العشرة اذا تجاوزها في المبتدأة والمضطربة  
 ليس بحيض واذا اقطع عليها فهي حيض لهما ولم ينص على ان حيضها اذا تجاوز العشرة هل هو

(١) كذا في النسخ وقد تقدم ذكر الموجز وشرحه وشرح الموجز هو المسمى بكشف الالتباس في شرح  
 موجز أبي العباس في الصبارة تكرير منشأه من النساخ على الظاهر بأن تكون أحد العبارتين  
 مضر وبأعطيها فأتبوهما خلفه (بصححه)



العشرة وما زاد استحاضة كما هو ظاهرها أو أنها تعقب جفت ستة أو سبعة كما احتل في (المتن)  
 أو ترجع المبتدأة إلى التمييز ثم النساء ثم العشرة والمضطرة إلى التمييز ثم العشرة كما في (البيان) أو ستة أو  
 سبعة أو عشرة كما احتل في (التحرير) لأن هذه العبارة وقعت في هذه الكتب أيضاً أولاً ثم انهم احتملوا  
 ما ذكرنا كما سنين ذلك (والحاصل) أن ظاهرها ما ذكرناه من أنه إذا تجاوز العشرة رجعت المبتدأة  
 والمضطرة إليها كما صرح به في (التذكرة ونهاية الأحكام والدروس والذكرى والموجز والجمع في شرحها  
 والحاشية الميسرة وكشف الالتباس والروضة البهية والمسالك والمدارك) وهو ظاهر الإرشاد وغيره مما  
 وجدت فيه هذه العبارة من دون تصريح بما ذكرنا وهو المشهور كما في (الذكرى وشرحها في الجفرية  
 والروضة البهية) واحتمل في (المتن) محضها بالعشرة والثمانية عشر كما في (المختلف) وجلسه استة  
 أو سبعة لأن الحائض تفعل ذلك (ولأن قوله عليه السلام) تجلس أيام حيضها كما يتناول الماضي يتناول  
 المستقبل قال وفيه ضعف وقرب الثمانية عشر إلى الصواب واحتمل في (التحرير) العشرة والجلوس  
 ستة أو سبعة (وقال في البيان) ولو كانت مبتدأة وتجاوز العشرة فلا قرب الرجوع إلى التمييز ثم النساء  
 ثم العشرة والمضطرة إلى العشرة مع فقد التمييز وأيده في (كشف اللثام) بخبر أبي بصير قال ويجوز  
 تعميم أيام الإقراء المحكوم بالرجوع إليها جميع ذلك (وأما قول المصنف رحمه الله ومستقيمه ترجع إلى عادتها  
 في الحيض الخ فقد اشتمل على أحكام (الأول) أنها لا ترجع إلى عادتها في النفاس وقد قل عليه اتفاق  
 الأصحاب في (جامع المقاصد) وهو الظاهر من (المتن) حيث قال إن رواية الخثعمي لم يقل به أحد  
 من الأصحاب (الثاني) أنها إذا رأت أكثر من عشرة رجعت إلى عادتها وجعلها نفاساً ولا تجعل  
 العشرة نفاساً وقد مر أن المصنف رحمه الله في كتبه ومن تأخر عنه ذكر ذلك لكن منهم من ذكر  
 الاستظهار بيومين ومنهم من ترك ذكره وصرح في (التحرير) وغيره أن الاستظهار غير واجب  
 ولم يتردد في هذا الحكم أحد فيما أجد غير ما يظهر من (الذكرى) كما يأتي قل عبارته وفي (السرر)  
 عن مسائل خلاف السيد أنها ترجع إلى أيام حيضها التي تعدها عندما وفي (حاشية المدارك) الظاهر  
 أنه مذهب المقيد والشيخ وأخذ يستنقض ذلك من كلاميهما وفي (كشف اللثام) لم يخالف في ذلك  
 أحد صريحاً فيما أعلم غير المحقق وتقل هذا الحكم في (الذكرى) عن الجعفي في (الآخر) وابن طائوس  
 ونص المحقق في (المعتبر) على أن ذات المادة إذا رأت أكثر من عشرة جعلت العشرة نفاساً وقد  
 يؤيد قوله هذا بإطلاق إجماع (الخلاف) حيث قل وإذا زاد على أكثر النفاس وهـ عشرة أيام  
 عندما وعند الشافعي ستون يوماً كان ما زاد على العشرة أيام استحاضة إجماعاً وغلط المحقق المصنف  
 في (المتن) والتحرير) قال ولم نعرف له دليلاً سوى قول الصادق عليه السلام يؤنس تنظير عدتها التي  
 كانت تجلس فيها ثم تستظهر بعشرة أيام قال وذلك غير دال على محل النزاع إذ من المحتمل أن تكون  
 عادتها ثمانية أيام أو تسعة أيام واحتمل في (كشف اللثام) إهمال ظاهراً تستظهر وتكون العشرة أيام طهرها  
 (قال) ثم الأمر على ما ذكره المصنف في (المتن) من استدلاله بالخبر قوله ويعتبر حالها عند إقطاعه  
 قبل العشرة فإن خرجت القطنة قبة اغسلت ولا توقفت النقاء أو قضت العشرة يدل على ذلك  
 أن هذه المدة أكثر الحيض فتكون أكثر النفاس لأن النفاس حصة ويؤيد ذلك ما رواه بنو  
 ابن يعقوب وذكر الخبر وقال وضابطه البقاء على حكم النفاس مدام الدم مستمراً حتى يمضي لها عشرة  
 ثم تصير مستحاضة (واعترض) بوجود الخبر باستظهارها يوماً أو يومين (واجاب) بتخصيص ذلك

ولو ولدت توأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الاول والعدد من الثاني (متن)

بن اعتادت في الحيض تسعة أو ثمانية (قلت) ولا ينافيه انه ذكر الخبر في استظهار الحائض دليلا لمن قال باستظهارها الى عشرة (ورده) برجح ان أخبار الاستظهار بيوم أو يومين قوة وكثرة وشبهها بالاصل وتمسكا بالعبادة لافتراق الحائض والنفساء بالاجماع على رجوع الحائض الى عاداتها وعدم الدليل عند المحقق على رجوع النفساء اليها ثم لا ينافي لفظ يستظهر في الخبر كون الجميع نفاسا كما ظنه الشهيد انتهى ويظهر من (الذكرى) نوع تردد في هذا الحكم قال الاخبار الصحيحة المشهورة تشهد برجوعها الى عاداتها في الحيض والاصحاب يفتون بالمشرة وبينهما تناف ظاهر ولعلهم ظفروا بأخبار غيرها وفي (التهذيب) قال جاءت أخبار معتمدة في أن أقصى مدة النفاس عشرة وعليها أعمال لوضوحها عندي ثم ذكر الاخبار الاول ونحوها حتى ان في بعضها عن الصادق عليه السلام انه تقدم ايام اقراءها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام قال الشيخ يعني الى عشرة اقامة لبعض الحروف مقام بعض وهذا تصريح بان ايامها ايام عاداتها لا العشرة فحينئذ فالرجوع الى عاداتها كقول الجمعي في (الفاخر) وابن طائوس والفاضل رحمهم الله تعالى أولى وكذا الاستظهار كما هو هناك (نعم) قال الشيخ لا خلاف بين المسلمين ان عشرة ايام اذا رأت المرأة الدم من النفاس والذمة مرتبة بالعبادة قبل نفاسها فلا يخرج عنها الا بدلالة والزائد على العشرة مختلف فيه فان صح الاجماع فهو الحجة ولكن فيه طرح للاخبار الصحيحة أو تأويلها بالمعينة انتهى وعن بقوله في (التهذيب) قول المفيد المحكي فيه (قال في كشف اللثام) ولا تنافي عندي بين الرجوع الى العادة والفتوى بالعشرة فانهم انما يفتنون بانها اكثره لا يكونها كلها نفاسا اذا تعداها الدم وان كانت ذات عادة فلم ينص عليه فيما أعلم غير الحق ويحتمل قريبا انهم فهموا من تلك الاخبار مجموع الامرين أعني الرجوع الى العادة وكون الاكثر عشرة ولم يصرحوا بالاول هنا بل اكتفوا بتشبيه النفساء بالحائض في الاحكام غير ما استثنوه وبحكمهم برجوع المستحاضة الى عاداتها وما ادعاه من تصريح ما ذكره من الخبر بان ايامها ايام عاداتها ممنوع اذ لا معنى لاستظهارها الى عشرة الا انها تستكشف حالها بعد ايام العادة الى عشرة وهو كما يحتمل خروج ما بعدها عن النفاس مع التعدي بحتمل الدخول عندي احتمالا مساويا ولا جهة لاستدراكه بنفي الشيخ الخلاف في كون العشرة نفاسا فانه في مقام الاحتجاج على أقوال العامة من كون اكثره أربعين أو خمسين أو سبعين ثم المصنف في (المنتهى) ذكر استظهارها بعد العادة بيوم أو يومين وغلط المحقق في صبرها عشرة وفرع على ذلك فروعا أولها انها لا ترجع مع تعدي دمها العشرة الى عاداتها في النفاس وذكر خبر الخثعمي ودفعه بأنه لم يعمل به أحد من الاصحاب لتضمنه استمرار النفاس الى أربعين أو خمسين (ثم قال) الثاني هل ترجع الى عاداتها أو عادة أمها أو عادة اختها في النفاس لانعرف فتوى لاحد ممن تقدمنا في ذلك وقال ان موقفة (رواية خل) أبي بصير شاذة وفي اسنادها ضعف (ثم قال) والاقوى الرجوع الى ايام الحيض ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو ولدت توأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الاول والعدد من الثاني ﴾ عبارة المصنف وغيره خرجت مخرج الغالب اذ الغالب عدم تخلل ما زاد على عشرة بين التوأمين وان تخلل اعتبر الاول عدد برأسه كالثاني ولذا قيده أكثر الاصحاب بما اذا لم يتخلل قاء أقل الطهر كالشيخ

ولو لم تر الا في العاشر فهو النفاس ولو رآته مع يوم الولادة خاصة فالعشرة  
نفاس (متن)

والسيد على ما نقل عن (الناصريه) والطوسي والمجلى والمحقق وغيرهم وهذا الحكم بطريقه مذهب  
علمائنا كما في (التذكرة والمنتهى) قال في (المنتهى) لو ولدت توأمين فبعد الثاني نفاس قصصا وبكهم  
اختلفوا فذهب علماءنا الى ان أوله من الاول وآخره من الثاني فاقوله عنه وعن (التذكرة في كشف  
الثام) لعله لم يصادف محله وهو الممول عليه عند أصحابنا كما في (كشف لا تبس) وفي (السرر)   
بعد ان استدلل على ذلك أوصى بملاحظته وتحقيقه وقال قد شاهدت نجعة من عاصرت من أصحابنا  
لا يمتنع القول في ذلك ويقف على مسطور لبعض المصنفين ولا يبينه ولا يحققه وتردد المحقق في الحكم  
الأول من حيث انها حامل ولا نفاس مع الحمل ثم قوى انه نفاس (وعن) السيد انه لم يعرف  
لأصحابنا فيه نصا صريحا هذا وظاهر المصنف والمجلى وجماعة انه نفاس واحد والشهيدان والمحقق  
الثاني وجماعة نهما نفاسان ولا ثمرة في هذا النزاع باعتبار الحكم على الظاهر وقد تظهر الفائدة في  
الحادي عشر فنه اذ ولدت أولها في أول الشهر والآخر في ثانيه ون الأول ينتهي بالعاشر والثاني  
ينتهي بالحادي عشر ان قلنا بأنهما نفاسان كما هو الظاهر فتأمل (وفي الذكرى) لو سقط عضو من  
تولد ونحلف الباقي فله نفاس على الأقرب ولو وضعت الباقي بعد العشرة أمكن جعله نفاسا آخر  
كالتوأمين وعلى هذا لو تقطع بفترات تعدد النفاس ولم أقف فيه على كلام سابق (وفي الدروس) اما  
الولد الواحد لو تقطع ففي تعدد النفاس نظر وقطع بأن حال المتقطع حال التوأمين في (الموجز وكشف  
الالتباس وغاية المراد) هذا ووافقنا على الحكم بطريقه المروزي وأبو الطيب الطبري وبعض الحنابلة  
(وقال) أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين أن النفاس كله من الأول وآخره - ~~في قوله~~  
قدس الله تعالى روحه - ﴿ولو لم تر الا في العاشر فهو النفاس﴾ هذا الحكم مقطوع به في كلام  
الأصحاب كما في (المدارك) لان النفاس هو الدم الذي بعد الولادة ولا دم قبله وهو دم بعد الولادة  
ولا يشترط معاقبتها له بلا فصل لعدم الدليل ونص الأصحاب على المسئلة الآتية كما في (كشف  
الثام) وفي (المدارك) ان هذا الحكم محل اشكال لعدم العلم باستناد هذا الدم الى الولادة وعدم  
ثبوت الاضافة اليه عرفا (انتهى) وبملاحظة ما قلناه عن (كشف الثام) ينحل الاشكال والموجود  
بعد العشرة ليس من النفاس لان ابتداء الحساب من الولادة كما في (نهاية الاحكام وظاهر السرائر)  
ونص جماعة على انها لو لم تر الا بعد العاشر لم يكن نفاسا وفي (المدارك) ان هذا التفرع جيد على  
ما ذهب اليه المحقق من اعتبار العشرة مطلقا والمتجه قريبا على المختار فقيدها بما اذا كانت عادية  
عشرة أو دونها واقطع على العاشر في وجهه (قلت) قد سبقه الى ذلك المحقق الثاني في (جامع  
المقاصد) اعترض بذلك على عبارة الكتاب وزاد فيه زيادات أخرى (ثم أجاب) بأن قوله ولو لم تر الا في  
العاشر يقتضي الاقطاع عليه وان كان المتبادر ان الحصر بالاضافة الى ما قبله انتهى فتأمل ~~في قوله~~  
قدس الله تعالى روحه - ﴿ولو رآته مع يوم الولادة خاصة فالعشرة نفاس﴾ نص عليه الشيخ  
والمجلى والمحقق والمصنف في غير هذا الكتاب والشهيدان والمحقق الثاني وأبو العباس والصيمري  
(قال في كشف الالتباس) وسائر عبارات الأصحاب على هذا المعنى واستدل عليه في (السرائر)

ولو رآته يوم الولادة واقطع عشرة ثم عاد فالاول نقاس والثاني حيض ان حصلت شرائطه والنفساء كالحائض في جميع الاحكام (متن)

والمعتبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) وغيرها بأن الطهر لا يقصر عن عشرة (ورده في كشف الثام) انه يقصر عنها بين نقاسي التوأمين وفي (جامع المقاصد) هذا ان اقطع على الماشر وان تجاوز اعتبر في ذات المادة كون عاداتها عشرة والافان صادف جزء من العادة فالمادة النفس خاصة والا فالاول لاغير (وفي كشف الثام) وكذا لو كانت مبتدأة أو مضطربة على مختاره ومطلقا على قول الحق وفي (الموجز الحاوي) لورآته الى الخامس ثم الثامن وغيره وعبر العشرة وكانت معتادة بستة فالحصة خاصة نقاس (ورده في كشف الالتباس) بأنك لم لاتردها الى عاداتها وهي الستة وأي فارق بين العبور المتصل والعبور مع تخلل النقاء في ظرف العشرة مع حكمهم بأن ذلك النقاء نقاس لان الطهر لا يكون أقل من عشرة (قال) ولم أجد في عبارات الاصحاب ما يدل على كلام المصنف وهو أعلم بما قال (قلت) ما في كشف الالتباس لوجه له أصلا والحق ما ذكره في الموجز ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو رآته يوم الولادة واقطع عشرة ثم عاد فالاول نقاس والثاني حيض ان حصلت شرائطه ﴾ هذا مما لا كلام فيه (وقال في المنهى) وأما القائلون من أصحابنا بأن أكثر النفاس ثمانية عشر لو رأت ساعة بعد الولادة ثم اقطع عشرة أيام ثم رآته ثلاثة أيام فانه يحتمل ان يكون حيضا لانه بعدد أيامه بعد طهر كامل وان يكن نقاسا لانه في وقت امكانه فلي الاول لو رآته أقل من ثلاثة كان دم فسادا لانه أقل من عدد الحيض بعد طهر كامل فكان فسادا وعلى الثاني يكون نقاسا ولم تقف لهم على نص في ذلك انتهى ما في (المنهى) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والنفساء كالحائض في جميع الاحكام ﴾ اجماعا كما في (الغنية وشرح المفاتيح) وهو قول الاصحاب كما في (المسالك والكفاية) لانعرف فيه خلافا بين أهل العلم كما في (المعتبر والمنهى والتذكرة) وبهذا الحكم صرح في (المبسوط والنهاية والمراسم والوسيلة والغنية والسرائر والمعتبر) وأكثر كتب الاصحاب لكن في بعضها لم يستثن شيئا كما (في المراسم) وبعضها استثنى فيها شيئا واحدا وهو انه ليس لاقله حد كما في (الوسيلة والغنية) وفي بعض أربعة أشياء (كالمنهى) وهكذا وعدل المحقق (في الشرائع) عن هذه العبارة الى قوله ويجرم على النفساء ما يحرم على الحائض ومثله الشهيد في (الدروس) والمحقق الثاني في جفريته (قال في المسالك) وعدل المصنف عن قول الاصحاب ان حكم النفساء حكم الحائض الى ما ذكر لعدم صحة اطلاق ما ذكره لمخالفة النفساء للحيض في أمور كثيرة وذكر ستة أمور (ثم قال) وأما ما ذكره المصنف من مساواتها لها في الحرمات والمكروهات فجار على اطلاقه انتهى (قلت) الاصحاب انما أطلقوا هذه العبارة اعتمادا على ما ذكره قبلها أو بعدها من بيان ما يفترقان فيه كل بحسب ما يذهب اليه الا ان يكون فردا نادرا قليل الوقوع فربما أهملوا التنبيه عليه لذلك وفي (المدارك) بعد ان ذكر عبارة المحقق قال هذا مذهب الاصحاب وقد

﴿ المقصد التاسع ﴾ في غسل الأموات وفيه خمسة فصول ( مقدمة ) ينبني للمريض ترك الشكاية كان يقول ابتليت بما لم يتل به أحد وشبهه ويستحب عيادته الا في وجع العين وان يأذن لهم في الدخول عليه فاذا طالت علته ترك وعياله ويستحب تخفيف العيادة الا مع حب المريض الاطالة وتجب الوصية على كل من عليه حق ( متن )

استنوا (١) من هذه الكلية أموراً كما عرفت وبعضهم بلغ بها الى ستة وآخر الى سبعة وآخر الى ثمانية وبلغ بها صاحب ( كشف الالتباس ) الى تسعة ومن لحظ مطاويي البحثين مع ملاحظة اختلاف الآراء ونحو ذلك بلغ بها الى أكثر من ذلك فليحظ من أراد ذلك ويشير الى ذلك مذكروه في ( المسالك ) بعد ذكر ستة منها بقوله وغير ذلك \* \* \* ويمكن هذا آخر الجزء الثاني من شرح طهارة القواعد ونسأل الله تعالى بمحمد وآله صلى الله عليه وآله ان يمن علينا بما كمال شرح الكتاب كله انه ارحم الراحمين ولولا خوف بقتة الاجل لذكرنا جميع مذكروه من العروع وتقلنا أقوالهم فيها وشهرتهم واجماعهم وستوفينا أبعاد الغايات والحمد لله كما هو له أولاً وآخرأ وظاهرأ وباطناً وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وسأله جل شأنه بحقهم عليه ان يدرجنا ادرج المكرهين وان يجعله خاصاً بوجه انكرهم نه رحمه الورحين وهو الله تعالى جل شأنه لموفق والمعين هذا آخر كلام المصنف رحمه الله في هذا الجزء.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو له رب العالمين . وصلى الله على محمد وآله الطاهرين لمصوهين . ورضي الله تعالى عن مشايخ وعلمائهم أجمعين . وعن روات المقتفين آثار الأئمة الطاهرين . صلوات الله عليهم أجمعين . ووقفنا الله تعالى لآئمه هذا الكتاب مع الهداية الى الصواب نه أرحم الراحمين ( قال ) المصنف العلامة آية الله تعالى

﴿ المقصد التاسع في غسل الأموات وفيه فصول ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ينبني للمريض ترك الشكاية كان يقول ابتليت بما لم يتل به أحد وشبهه ﴾ كما في ( السرائر والتذكرة والبيان وجامع المقاصد ) ومنها ان الاخبار بالمرض ليس شكاية كما ورد النص بذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب عيادته الا في وجع العين ﴾ كما ذكره المعجلى والشهيد والمحقق الثاني وفي ( كشف اللثام ) الاحام والنصوص على استحباب العيادة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب تخفيف العيادة ﴾ كذا ذكره قاطمين به ﴿ قوله ﴾ ﴿ وتجب الوصية على كل من عليه حق ﴾

(١) الاشياء المستثناة الاقل اجماعاً الاكثر لمكان اختلاف فيه في النفاس دون الحيض والحامية في الحمل مع امتناعها في الحيض ( ومنها ) تحلل الطهر بين الدمين على ما عرفت في التوأمين ( ومنها ) الدلالة على البلوغ لسبق الحمل ( ومنها ) المدخلة في اقضاء العدة الا في الحامل من زنا ( ومنها ) انه لا عبرة ببادتها وعادة نساها في النفاس امكان الكفارات الثلاث في وطئ واحد بخلاف الحيض فانه لا يمكن اتفاق الثلاث وان امكن اثنتان الى غير ذلك مما يظهر على التأمل ( منه قدس سره )

ويستحب الاستعداد بذكر الموت في كل وقت وحسن ظنه بربه وتلقين من حضره الموت الشهادتين والاقرار بالنبى والأئمة عليهم السلام وكلمات الفرج ونقله الى مصلاه ان تعسر عليه خروج روجه والأسراج (عنده خ) ان مات ليلا وقراءة القرآن عنده (متن)

اجماعاً كما في (وصايا الغنية والسرائر والمفاتيح) قال في (جامع المقاصد) وكذا نجب على كل من له حق بخلاف ضياعه (قال) وما وقفت عليه من العبارات خال عنه (وقال) بعضهم بوجوب الوصية وان لم يكن عليه حق وتام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب الوصايا **رحمه الله** قوله قدس الله تعالى روحه **رحمه الله** (وتلقين من حضره الموت الخ) قل في (كشف اللثام) الاجماع على استحبابه **رحمه الله** قوله قدس الله تعالى روحه **رحمه الله** (وقله الى مصلاه) كذا ذكره جماعة من الاصحاب وفي (النهاية والسرائر) الى الموضع الذي كان يكثر الصلاة فيه وهو الذي فسر به المحقق الثاني عبارة الكتاب وفي (المسالك والروضة والمدارك وكشف اللثام) هو الموضع الذي كان يصلي فيه أو عليه ونقل ذلك في (الذكرى) عن صاحب الفاخر وفي (الوسيلة) ونقله الى موضع صلاته وبسط ما كان يصلي عليه تحته وفي (فوائد الشرائع) الى الموضع الذي كان يكثر الصلاة فيه من بيوته وقد قيده المصنف بما اذا عسر خروج روحه كما في (النهاية والوسيلة والسرائر والدروس) وغيرها وأطلق في (الشرائع والنافع والمعتبر واللمعة) وقيد الشارحون هذا الاطلاق بذلك كالمحقق الثاني في فوائده والشهيد الثاني في (مسالك وروضة) وسبغه في (مداركه) وفي (حاشية المدارك) لم يشترط الاصحاب التعسر انتهى وكأنه لم يلحظ الكتب التي ذكرناها **رحمه الله** قوله قدس الله تعالى روحه **رحمه الله** (والاسراج ان مات ليلاً) هذا ذكره الشبخان والاصحاب كما في (جامع المقاصد) وهو المشهور كما فيه أيضاً وفي (الروضة وظاهر المدارك) وقد اختلفت عبارات الاصحاب في بيان هذا الحكم ويقرب من عبارة الكتاب عبارة (البيان) حيث قال ولينور البيت ان مات ليلاً وفي (المراسم والشرائع والنافع والتذكرة والتحرير) الاسراج عنده ان مات ليلاً قد خولف في هذه عبارة الكتاب بقول عنده لاغير (وما) زيد فيه قول عنده أيضاً (الوسيلة والمنتهى ونهاية الاحكام والذكرى واللمعة) كما يأتي وفي (الدروس) والاسراج ليلاً (وقال في المبسوط) ان كان ليل أسرج في البيت مصباح الى الصباح انتهى وهذه العبارة شاملة لما اذا مات ليلاً أو بقي اليه ومثلها عبارة (النهاية والوسيلة) الا انه قال في (الوسيلة) عنده ولم يذكر الى الصباح وما زيد فيه قول الى الصباح (المنفعة والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام) واستحسنه في (المعتبر) لان علة الاسراج غايتها الصباح وليس في (المنفعة) لفظ عنده وانما فيها ان مات ليلاً في بيت أسرج فيه مصباح الى الصباح قد واقت عبارة (المبسوط) في ترك لفظ عنده وبذكر الصباح وخالفته بأن فيها ان مات وفيه ان كان ولعل المراد بالجميع واحد وقد اعترف جماعة بأنه لم يظفر له بدليل سوى خبر مرسل وهو انه لما قبض أبو جعفر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالسراج في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض أبو عبد الله عليه السلام وهو مع كونه حكاية حال لا يدل على مانحن فيه بحال كما اعترف به في (جامع المقاصد وكشف اللثام وحاشية المدارك) قال المحقق في (المعتبر) فهي ساقطة لكنه فصل حسن (وأنت خير) بأن الغلب منجبر بالشهرة مع المسامحة في أدلة السنن والدلالة بالاولوية واضحة



وتفويض عينيه بعد الموت واطباق فمه ومد يديه الى جنبه وتغطيته بثوب وتمجيل تجهيزه الا مع الاشتباه فيرجع الى الامارات او يصبر عليه ثلاثة ايام وفي وجوب الاستقبال به الى القبلة حالة الاحتضار قولان ( متن )

ظهور الخبر في موته عليه السلام في البيت المسرح فيه قلنا نقشة وجهها مندفة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتفويض عينيه بعد الموت ﴾ ذكره الاصحاب قاطنين به ونفى عنه الخلاف في المنتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ واطباق فيه ﴾ كما في ( السرار والشرائع والرفع والمعتبر والتحرير والارشاد والتلخيص والتبصرة والبيان والامعة والكافية ) وزاد في ( المفصلة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والمنتهى والدروس والذكرى والروضة ) شد لحيه ونفى عنهم في ( المنتهى ) خلاف الا أن تخصصه بالشدة لانه ذكره أخيراً واقتصر في ( التذكرة ونهية الاحكام والمفاتيح ) على الشدة ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ومد يديه مع جنبه ﴾ هذا ذكره الاصحاب كما في ( جامع المقاصد والمدارك ) وفي ( كشف اللثام ) ذكره الاصحاب مع مد الساقين ان كانتا منقبضتين وفي ( المعتبر ) لم يعلم في ذلك نقلاً عن أهل البيت عليهم السلام ولعل ذلك ليكون أطوع للقاسل وأسهل للدرج وفي ( مجمع الفائدة والبرهان ) كأن دليله اجماع أو خبر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتغطيته بثوب ﴾ هذا مما لا خلاف فيه كما في ( المنتهى وجامع المقاصد ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتمجيل تجهيزه ﴾ بالاجماع كما في ( الذكرى وكشف اللثام ) واجماع العلماء كما في ( التذكرة ونهية الاحكام وكشف الالتباس ) ونفى عنه الخلاف في ( جامع المقاصد والمدارك ) وفي ( المنتهى ) ان الشفيع خاف فيه ولو اشتبه لم يجز التعميل به حتى تظهر علاماته ويتحقق به اجماعاً كذا في ( نهاية الاحكام ) وفي ( كشف الالتباس ) الاجماع على تحققة ثلاثة أيام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وفي وجوب الاستقبال به حالة الاحتضار قولان ﴾ القول لوجوبه المشهور كما في ( الروضة الكافية والمدارك ) والاشهر خبراً وقوى كما في ( الذكرى ) والاشهر كما في ( جامع المقاصد وشرح الجعفرية ) مذهب لا كذا في ( المفاتيح ) وهو خيرة ( النهاية ) في باب القبلة ( المفصلة والمراسم والوسيلة والسرار والشرائع والنهاية والمختار والتلخيص والارشاد وحشية لا يوضح والذكرى والبيان والدروس والامعة وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض ) على ما نقل عنه ( والروضة ) وهو المقبول عن ( المذهب والاصباح ) ( القول بالاستحباب قل عليه الاجماع في ( الخلاف ) وهو خيرة ( النهاية ) في المقام ( والمصباح ) الخلاف وكشف الرموز ومجمع الفائدة والبرهان والكافية والمدارك وكشف اللثام ) وهو لم يقبل عن السيد المفيد في ( العزية ) وهو مذهب باقي الاصحاب ماعداً لمفيد مسالار كما في ( التذكرة ) ونقله في ( كشف الرموز ) عن المتأخر والموجود في ( السرار ) التصريح بالوجوب واحتاط به لمحقق في ( الرفع والمعتبر ) والمقداد في ( التنقيح ) والكاشاني في ( المفاتيح ) وظاهر ( التذكرة والتحرير وغية مرآة التردد وفي ( الذكرى ) ان ظاهر الاخبار سقوط الاستقبال بموته وان الواجب ان يموت على القبلة وفي بعضها احتمال دوام الاستقبال ونبه عليه ذكره حال الفصل ووجوبه حال الصلاة والدفن ونهية اختلفت الميمنة عندنا انتهى وعلى القول بالوجوب فيه كفاً ولا يختص بولي بل بمن علم احتضاره ويتأكد فيه وفي الحاضرين ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾

وكيفيته ان يلتقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجليه الى القبلة بحيث لو جلس لكان مستقبلاً ويكره طرح حديد على بطنه وحضور جنب او حائض عنده ﴿ الفصل الاول في النسل وفيه مطلبان ﴾ الاول الفاعل والمحل يجب على كل مسلم على الكفاية تفصيل المسلم ومن هو بحكمه وان كان سقطاً له اربعة اشهر (متن)

﴿ وكيفيته ان يلتقى على ظهره الخ ﴾ هذه الكيفية تقل عليها الاجماع في ( الخلاف والمعتبر والتذكرة ) وفي ( كشف اللثام ) عندنا قال في ( الخلاف ) وكذلك يفعل به حال النسل وتقل عن الشافعي انه ان كان الموضع واسماً أضجعه على جنبه الايمن وجعل وجهه الى القبلة كما يفعل عند الصلاة وعند الدفن وان كان ضيقاً فعل به ما قلناه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره طرح حديد على بطنه ﴾ جماعاً كما في ( الخلاف وجامع المقاصد ) وفي ( مجمع البرهان ) يقولون انه اجماع وفي ( التذكرة ) تلف والروضة ) انه المشهور وفي ( المختلف ) أيضاً والذكرى وفوائد الشرائع والتفتيح ) انه مذهب الشيخين وأكثر الاصحاب ( وفي التهذيب ) سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ وامله لقول الشيخ هذا نسبه في ( النافع والمعتبر ) الى القليل واعرض عنه صاحب ( كشف الرموز ) وفي ( التذكرة والمسالك ) لافرق بين الحديد وغيره ومثامها ( المنهى ) وفي ( الروضة ) لا كراهة في غير الحديد ( وعن الاشارة ) ذكر الصدر موضع البطن وفي ( الذكرى ) بعد ذكر هذه المسئلة استطرد فنقل عن صاحب ( الفاخر ) انه امر بجعل الحديد على بطنه وعن أبي علي انه قال اذا حل به الموت غمض عليه عينيه الى ان قال بموضع على بطنه شيئاً يمنع من ريبتها ( قال في المختلف ) لم أقف على موافق له من أصحابنا وفي ( التذكرة ) انه ذهب الجمهور الى وضع سيف أو مرآة أو حديد أو طين ببول ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وحضور جنب أو حائض عنده ﴾ ذكر ذلك الاصحاب على هذا التحوم دون تأمل فيه وفي ( المعتبر ) انه قال به أهل العلم وفي ( الروضة ) غاية الكراهة تحقق الموت وانصراف الملائكة انتهى وهذا يعطي الاختصاص بحال الاحتضار كما نص على ذلك في مض الاخبار وفي ( الهداية ) كما عن ( المقتنع ) انه لا يجوز حضورهما عند التلقين وظاهر ذلك التحريم فتأمل

### ﴿ الفصل الاول في النسل وفيه مطلبان ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ يجب على كل مسلم على الكفاية ﴾ باجماع العلماء كافة كما في ( المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) وبالاجماع كما في ( الذكرى ) وبلا خلاف كما في ( المبسوط والغنية ) ولا نزاع فيه بين المسلمين كما في ( مجمع الفائدة والبرهان ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان كان سقطاً له اربعة اشهر ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف والمعتبر ) وظاهر ( الذكرى والتفتيح وجامع المقاصد ) لانهم قالوا ان الاصحاب قبلوا الرواية الدالة على ذلك وفي ( كشف اللثام ) لانعرف فيه خلافاً الا من العامة ( قلت ) قد يلوح من ( الذكرى ) التردد فيه كما هو ظاهر ( المدارك ) وم ( مجمع البرهان ) واما اذا ولد لدينها فلا يجب تفصيله بل يدفن بدمه اجماعاً كما في ( الغنية والتذكرة ) كما يأتي وأوجب الشهيد ومن تأخر عنه تكفين السقط لاربعة بالقطع الثلاث وتحنيطه كما في ( المدارك ) وصرح بذلك في ( المقنعة والنهاية والمبسوط والمراسم ) وهو ظاهر ( الارشاد والتلخيص ) واقصر في ( المنهى )

او كان بعضه اذا كان فيه عظم ولو خلا من العظم او كان للسقط اقل من اربعة اشهر  
لقا في خرقه ودفنا (متن)

والارشاد والتبصرة) على الكفن والدفن مع الغسل وهو ظاهر (نهاية الاحكام والتذكرة) وفي  
(الشرائع والتحرير) انه يفضل ويلف في خرقه <sup>حجته</sup> قوله قدس الله تعالى روحه <sup>بهم</sup> (او كان بعضه اذا  
كان فيه عظم) هذا الحكم ذكره الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وعليه الاجماع كما في (الخلاص) ولا خلاف  
فيه بين علمائنا كما في (المنهى) وهو المشهور كما في (المختلف والمفاتيح والكفاية) وتردد في ذلك  
صاحب (المدارك) ومثله شيخه في مجمعه وقال الكاتب كما في (المختلف) لا يصلى على عضو الميت  
واقبل ولا يغسل الا أن يكون عضواً ما عظامه أو يكون عضو مفرداً ويفسل ما كان من ذلك غير  
الشهيد كما يغسل بدنه منه (وقال في الذكرى) أطلق ابن الجنيّد غسل ما فيه عظم وغسل عظم مفرد  
وفي (المعتبر) وظاهر (الخلاص والوسيلة والشرائع والمدايرك) اختصاص ذلك بالمبانة من الميت وقطع  
في (المعتبر) بأن المبانة من الحي تدفن بغير غسل وتردد في ذلك المحقق الثاني في (جامع المقاصد)  
وفي (السرائر والتذكرة والمنهى ونهاية الاحكام والذكرى والدروس والمساالك) انه لا فرق بين  
المبانة من حي أو ميت وهو الظاهر من (المبسوط والنهاية) قال فيهما يجب الغسل نس قطعه  
عظم اينت من حي انتهى ولم يذكر تفصيلها (قل في الذكرى) اظاهر تلازمها والعظم المجرد كذلك  
كما سمعت عن الكاتب وبه صرح في (فوائد الشرائع) تبعاً للشديد وفي (كشف اللثام) وهل اعظم  
المجرد كذلك وجبان والمشهور كما في (المختلف والكفاية) انه يكفن أبع ونسبه في (جامع المقاصد)  
الى الاصحاب وصرح به في (المنفعة والنهاية والمبسوط والمراسم والسرائر والمنهى والارشاد والتلخيص  
والتبصرة) وغيرها وفي (فوائد الشرائع) ينبغي ان يكفن الثلاث ان كان موضع وجوده الاقنيتين  
واحتمله في (جامع المقاصد وكشف اللثام) وفي (الشرع والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام) انه  
يلف في خرقه ولعله أريد باللف التكفين وأما تحنيطه فقد صرح به المفيد والشيخ والديلمي والمصنف  
في (التذكرة ونهاية الاحكام) قل في (التذكرة) بعد ثقل كلامه سار وهو حق ان كان أحد المساحد  
وجوباً والا فلا ومثله في (نهاية الاحكام) وقد عبر المصنف هنا بتفصيل دفع اتوهم اربعة الف مال  
بفتح الفين المعجمة من الغسل للنحاسة في القعدة ذات العظم وأكبر عبارات الاصحاب لم يص  
فيها على التفصيل فهي محتملة الامرين وان كان الظاهر الثاني وهو نص فيه على التفصيل (المرسوم  
والسرائر والارشاد والتلخيص والمختلف والذكرى والامعة والرضا والمدايرك والكفاية) وفي الحاشية  
المنسوبة الى الشهيد إنما عبر بالتفصيل نظراً الى تعديته الى غير المكلف لانه يلزم المكلف له بغيره  
الى تكراره ثلاثاً وجوباً دون غيره انتهى وفي الاحتمالين نظر <sup>حجته</sup> قوله قدس سره <sup>بهم</sup> (وإذا كان  
من العظم أو كان للسقط اقل من اربعة اشهر لقا في خرقه ودفنا) أي من دون تفصيل <sup>لانه</sup> عدمه  
وجوب تفصيل السقط لاقل من اربعة فعليه الاجماع كما في (الخلاص والفتية والتذكرة) كما مررت  
الاشارة اليه وأما عدم وجوب تفصيل ما خلا عن العظم فعليه الاجماع كما في (الخلاص والفتية) وأما  
لف السقط فقد قى عنه الخلاف في (مجمع البرهان) ذرة ونسبه الى الاصحاب أخرى (وفي الكفاية)  
يظهر من كلام بعضهم قل الاجماع عليه ويظهر منها ومن (المدايرك والمجمع) التأمل في ذلك واحتدل

وحكم ما فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت في التفصيل والتكفين والصلاة عليه والدفن (متن)

عليه في (المعتبر) برواية الفضل وهي خالية عن ذكر الف ونسبه فيه وفي (النافع) إلى الشيخين مع أن الشيخ لم يذكره في كنبه المروقة ولا ابن حمزة ولا ابن زهرة ولا العجلي وذكره المفيد وسالار والمحقق والشهيدان والصيمري وغيرهم وأما إف القطعة الخالية عن العظام ففي (المختلف والكفاية) أنه المشهور وقد ذكره المصنف في كنبه والمحقق في (النافع والشرائع) والشهيدان والصيمري ولم يوجبه في (السرائر والمعتبر والمدارك والكفاية) وفي (المراسم) ما نصه والآخر أن يوجد ما ليس فيه عظم فيدفن من غير غسل ولا كفن ولا حنوط ولا صلاة وفي (المعتبر والذكرى) وقال سالار أفت في خرقه ودفنت وإعلمها ظفراً بذلك في غير المراسم ﴿ قوله قدس الله روحه نيته ﴾ وحكم ما فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت في التفصيل والتكفين والصلاة عليه والدفن ﴿ اختلفت عبارات الأصحاب في بيان هذا الحكم وأصل الكل بمعنى واحد كما لعله يظهر ذلك من (المختلف) ولا لذكره ويلوح أنها خلافة من (المعتبر) ففي (المنفعة) إذا وجد الصدر أو شيء فيه الصدر صلى عليه وكذا في (الخلاف) إلا أنه قال أو ما فيه القلب موضع الصدر وفي (الوسيلة) صلى عليه إن كان موضع الصدر وقد توافقت هذه على الإقتصار على الصلاة المستازمة لآثار الأحكام الأخر ومثلها عبارة (المعتبر) إلا أنه قال وفيه الصدر إلى آخر ما يأتي نقله عنه ومنع في (المدارك) من استازام الصلاة لآثار الأحكام وفي (المبسوط والنهاية) أن كان موضع الصدر غسل وكفن وحنط ولم يذكر لدفن فيهما كالمراسم إلا أنه قال في (المراسم) أن وجد صدره أو ما فيه صدره وكان ترك فيها الدفن لظهور حكمه وفي (الغنية) لا يغسل إلا أن يكون موضع صدره وفي (النافع) ما فيه الصدر حكمه الكل ومثاب عبارة (السرائر) ولا أجد كثير فائدة في نقل جميع عبارات الأصحاب لأن من ذكر ما فيه القلب احتمل إرادة الصدر وإن لم يشمل عليه ومن ذكر ما فيه الصدر (ومن ذكر الصدر خل) احتمل إرادة المشتل على القلب وأما الصدر وما فيه الصدر أي العضو المشتل عليه فالظاهر اتحاد حكمهما وأوجب في (المعتبر) الصلاة لما فيه القلب أو الصدر واليدان وأعظام الميت جميعها واستجوده في (كشف اللثام والمدارك) وفي (الذكرى) أن بعض الصدر والقلب ككليهما لكونه من جملة يجب غسلها وضعفه في (جامع المقاصد) وفي (كشف اللثام) أن الظاهر أن عظم الصدر واليدين الخالية من اللحم يصلى عليها وقد مر نقل المنقول من عبارة الكاتب وفي (مجمع البرهان) أن جعل حكم الصدر حكم الميت في جميع أحكامه كما هو الموجود في كلام الأصحاب فما نعرف مأخذه وكلامهم أن القلب كالصدر يدل على أن الصدر أمره مقرر عندهم وليس الصدر موجوداً في الذي رأيت من الأخبار انتهى وفي (كشف اللثام) لم أظفر بنجبر في الصدر وحده وفي (الكفاية) أن الاحوط الحاق القلب مطلقاً والصدر واليدين بالنصف الذي فيه القلب والصندوقان على ما نقل عنهم لم يذكر إلا الصلاة على العظام وأنها تغسل ويصلى عليها وتدفن وألحق في (المسالك) أعظام الميت جميعها بالصدر قال دون الرأس وإبعاضه لعدم النص وفي (المنتهى) أنها تستحب عليه جميعاً بين الأخبار ونفى عنه الباس في كشف اللثام (إذا عرف هذا) فاعلم أن الشيخ في (الخلاف) نقل الإجماع على ما نقلناه من عبارته وفي (التذكرة) يصلى على البعض الذي فيه الصدر والقلب أو الصدر نفسه عند علمائنا وفي (نهاية الأحكام) يصلى على الصدر والقلب أو

وفي الخنوط اشكال وأولى الناس بالميت في أحكامه أولاهم بغيرائه (متن)

الصدر وحده عند جميع علمائنا وفي (الغنية) الاجماع على ما قلناه من عبارتها وقد نسب الى الاصحاب غير مرة في مجمع (الفائدة) ان الصدر كالميت وان القلب كالمصدر كما مر وفي (الانتفاضة) ان المشهور ان الصدر حكمه حكم الميت يغسل ويكفن ويحفظ ويصلى عليه واقتصر في نسبة الخلاف على الكتاب **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ع** وفي (الخنوط اشكال) كما في (التذكرة ونهاية الاحكام) وقطع بوجوبه في (النهاية والمبسوط والمختلف) وهو ظاهر كل من قال حكمه حكم الميت أو حكم الكل كما يشير اليه كلام المحقق الثاني وجهه (قال في جامع المقاصد) في بيان وجه الاشكال من اطلاق الحكم بمسوته للميت ومن مساواة لا تقتضي العموم وبين وجهه في (الايضاح) من ان حكمه حكم الميت ومن فوت محل الخنوط هنا (قال في جامع المقاصد) ظاهر العبارة يشهد في (الايضاح) الا انه بعيد انتهى (قلت) ذكره في (الايضاح) ذكره في (التذكرة ونهاية الاحكام) حيث قال من ختصه المسجد ومن طلاق لاصحابه كالميت في أحكامه وفي حواشي الشهيد لاهه لهذا الاشكال ذم وجود محل الخنوط لاشكال في وجوبه ومع الفقد لاشكال في عدمه ونسبه على ذلك المحقق الثاني والفاضل هندي ونزل كلام الشيخ وسالار في (كشف الثام) على حالة الوجود ورد ذلك الشهيد الثاني في حواشيه فقال لاشكال على تقدير وجود محله وعدمه وان كان في الثاني ضعف وجهه من الحكم بمساوته للميت لموجب له واستصحاب الحكم وان المساءة لا تقتضيه مطلقا وفي الثاني ذكر في الاول وقد محله (قال) وبهذا يظهر ان اختصاص الاشكال الثاني ليس بجيد لضعفه جد وكذا رفع الاشكال عن الوجوب مع وجود محله وعن عدمه مع فقدانه لانه لا يوجد فيهما خصوصاً في الاول الاقوى الوجوب مع وجوده لاعم عدمه وفي (جامع المقاصد) لو وجد شيء من المسجد كالايد نه بخط لان المجموع بخط (وقال) المقدس في (مجمع الفائدة والبرهان) الخنوط غير مذكور فيحتمل عدم وجوده مع وجود ايدل ومع عدمه يتطوع بهدم الوجوب ثم احتمال الاكتفاء بمسمى الفسل والكفن والدفن (ثم قال) ذمعلوه ان يجب جميع الاشياء للصدر والقلب وغيره مقول (نهي) وقد عرفت ان جماعة قالو بتحنيط القطعة التي فيها العظم فلا تغفل **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ع** وأولى الناس بالميت في أحكامه كالأولاهم بغيرائه (الظاهر ان الحكم مجمع عليه كما في (جامع المقاصد) وفي (الخلاف) الاجماع على انه أولى في الصلاة ونزول القبر والمشهور نه يفسله أولى الناس به كافي (المفاتيح) وعن الكتاب ان الموصى اليه أولى بالصلاة عليه ويأتي تمام الكلام وما ذكره المصنف من نه أولى به في جميع الاحكام خيرة (المبسوط والنهاية ولوسيلة والمعتبر والتحرير والذكرى والبيان والمعة وجامع المقاصد والروضة والكفاية) وفي (الهداية) انه أولى في الفسل ونزول القبر وفي (المقنع) على ما نقل عنه (والمنفعة والخلاف) انه أولى في الصلاة وفي (المراسم والغنية) انه أولى في الصلاة ونزول القبر وما يتعلق به من التلقين ونحوه وفي (النافع والتلخيص والتبصرة) انه أولى في الصلاة وفي التلقين وفي (الشرائع والارشاد والبيان) أولى في الفسل والصلاة والتلقين الاخير وفي (نهاية الاحكام) انه أولى في الصلاة ونزول القبر والتلقين الاخير والامر في ذلك سهل وانما الكلام في أن ذلك على سبيل الوجوب أو الاستحباب ففي (الغنية) التصريح باستحباب تقديمه

## والزوج أولى من كل أحد والرجال أولى من النساء ( متن )

في الصلاة عليه ويظهر منه ذلك في نزول القبر وما يتعلق به وكذا يظهر من ( المراسم ) وظاهر ( المنتهى ) استحباب تقديمه في الغسل وفي ( مجمع البرهان ) عند قول المصنف وأولى الناس أولاهم إلى آخره مانصه كون الأولوية بمعنى عدم جواز اشتغال الأبعد بأحكام الميت إلا بأذن الأقرب ولو مع عدم صلاحيته له ما نرى له دليلاً قوياً انتهى ( وقال في المدارك ) أن المستند رواية غياث وهي ضعيفة غير دالة على أن المراد بالأولوية الأولوية في الميراث وظاهر الباقي الوجوب فيما لم يدل الدلائل على ندب الفعل المقدم فيه ( ولعلم ) أن جماعة قالوا أولاهم به والأكثر كما في ( المفاتيح ) قالوا أولاهم بميراثه (١) وفي ( المفاتيح ) الأظهر أن المراد بالأولى أشدهم به علاقة لانه المتبادر ونفى عن هذا البعد في ( المدارك ) ثم احتمل أن يراد بالأولوية في الميراث كثرة النصيب فيه إذ يصدق على الأكثر نصيباً أنه أولى بالميراث لكن لم يعتبر الأصحاب ذلك وقال أن مرادهم أن من يرث أولى ممن لا يرث انتهى وقال الشهيد والكركي في ( فوائد الشرائع ) لو امتنع الولي في إجباره نظر من الشك في أن الولاية هل هي نظره أو للميت وفي ( المسالك ) لو امتنع الولي أو غاب سقط اعتبار أذنه فيستأذن الحاكم أن أمكن وتام الكلام في الصلاة عليه وفي ( الروضة ) في شرح قوله في ( اللعة ) الأولى بميراثه أولى بأحكامه أن الأب أولى من الولد والجد ( وفيه ) أن هذا لا ينطبق في الجد الأعلى قول ابن الجنيّد رحمه الله تعالى روحه رحمه الله ( والزوج أولى من كل أحد ) أي بزوجه في جميع أحكامها كما في ( المبسوط والشرائع والارشاد والتذكرة ونهاية الأحكام ) في بحث الصلاة على الميت ( واللعة وجامع المقاصد والمسالك والروضة والبكفاية ) وفي ( المتبر ) الإجماع عليه عند التعرض لرواية اسحق وفي ( حاشية المدارك ) أنه متفق عليه بين الأصحاب وهو ظاهر ( التذكرة ) حيث قال عندنا ونسبه في ( مجمع البرهان ) تارة إلى الأصحاب وأخرى نقل عنهم حكاية عدم ظهور الخلاف ثم تأمل في الأولوية هنا كما تأمل فيها في الولي الوارث وتبعه على ذلك صاحب ( المدارك ) لمكان صحيح حفص وقد حملوه على التقية ( وقال في حاشية المدارك ) أنه شاذ وفي ( الذكرى ) نفى العلم بالخلاف في أنه أولى بالصلاة عليها كما سيأتي إن شاء الله تعالى وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين الدائم والمتقطع كما نص عليه في الروضة رحمه الله قوله قد الله تعالى روحه رحمه الله ( والرجال أولى من النساء ) أي في جميع الأحكام ولا فرق بين كون الميت رجلاً أو امرأة كما جزم به المتأخرون في الغسل وذكروا أنه لو كان الولي امرأة لا يمكن الولي الذكر مباشرة تغسيلها أذن للمائل فلا يصح فعل المائل بدون ذلك كذا قل في ( المدارك ) وفي ( المبسوط والسرائر والموجز الحاوي وكشف الالتباس ) أنهم أولى منهم في الصلاة وفي ( الشرائع ) فيها وفي الغسل وفي ( التحرير والدروس ) في الغسل وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) أنهم أولى منهم بالرجل ( ورده ) الشهيد الثاني بعدم ثبوت مستنده ( ورده في المدارك ) بأن المستند رواية غياث يفصل الميت أولى الناس به وهي إنما تتناول من يمكن (١) في المبسوط تارة أولاهم به وتارة أولاهم بميراثه وفي ( الخلاف ) أولاهم به وكذا الغنية والمراسم وغيرها ( منه قدس سره )



ولا يغسل الرجل الا رجل او زوجته وكذا المرأة يغسلها زوجها او امرأة (متن)

وقوع الغسل منه ومتى اتفت دلالتها على العموم وحسب الرجوع في غير ما نصته الى الاصل والعمومات (ورد ما في المدارك) الاستدلال على حراسته في حاشيته ان الاصحاب متفقون على ان الرجل أحق بغسل الزوجة مع ان الاولى اجتناءه قال ويظهر من ذلك ومن الاخبار ان ليس المراد المرأة بنفسه بل يجوز التوكيل فينوب عنه وفعل الذئب هل المنوب عنه شرعاً انتهى وفي (المسوط والتذكرة) فن اجتماع رجل ونساء من القربات ونساء أهلي لاهن أعرف وأوسع في باب النظر اليه انتهى ولعل المراد منها الاولوية في الماشرة وعن (المعتبر) في (كشف اللثام) انه يغسل فيه كالمصنف ها ولم أحد ذلك في (المعتبر) واصله مما راع عنه الطاهر قوله قدس الله تعالى روحه به لا يغسل الرجل الا رجل وروحه ذهب اليه اعمه كافة كما في (التذكرة) والاصل ان يغسل الرجل الرجل والنساء النساء كما في (التذكرة) وبهية لاحكام وكشف اللثام (المعتبر) اجزاء أهل العلم على انه لا يغسل لرجل خيبة ولا امرأة حبلى وفي (التذكرة) انه قول أكثر العلماء في (الذكرى) الاجماع على سترط المسوق الاختيار وفي (المدارك) ان لاصحاب قطع من انه ليس للرجل ان يغسل من يستنجزه ما يغسل امرأة زوجها في الحمل في ولو عد الصبر مرة فعليه لاجماع من مائة خاصة كما هو ظاهر (الحلاف) ان لم يكن صريحاً به وفيه أيضاً الاجماع على انه يجوز للرجل ان يغسل المرأة زوجها من دون تخصيص صبر مرة وظاهره ان ذلك في حال الاختيار وقتل في (كشف اللثام) لاجماع على الحكمين المذكورين في عدله لمصنف موقع الخلاف في موضعين (الاول) هل يجوز لكل من الروحين غسل صاحبه حياً أو (الثاني) هل يغسل كل منهم صاحبه محمداً (في الجواب في الاول) انه مذهب لاكثر كما في (المنهاج والتذكرة) وبهية الاحكام والمختلف) وهو مذهب كما في (تخليص التلخيص) لمالك والروضة) لا يهرجا في (جمع المعاصد والكفاية) وهو المشهور في الصدوق لاهل كما في (الذكرى) واليه ذهب المتأخرون كما في (كشف اللثام) وقد سمعت ما في (الحلاف) وفي (السرائر) انه لا يظهر عند صاحبنا مذهب الشيخ به كنهه لا (لاستقصاء) انتهى وفي (المختلف والتلخيص) مذهب الشيخ في أكثر كتبه (وقله في الذكرى) عن صاحب (الفاخر) الحمي والكانت المرتضى ونسبه الى طاهر (المسوط والخلاف) انه كما قال ادريس ذلك صريحاً فيهما كما صرح بذلك (١) في (لمراسم والسرائر والمعتبر) وغيرهما ما نأخر وخاب الشيخ في (التهذيب ولاستقصاء) والسيد أبي المكارم حمزة بن زهير في الفتنه فاشترط فيها فيما لا يضار به طاهر الشهيد في حاشية الكتاب (وأما الحمارة في الثاني) فهو خيبة (التهذيب والمعتبر) وبهية الاحكام والتذكرة وكشف اللثام والجمع والمدارك والمقاييس والكفاية) وهو طاهر (الحلاف) والعمدة (وقله في (المعتبر) عن علم الهدى في الرسالة والشيخ في (الحلاف) وقوله في (المدارك) عن الكتاب والجمعني وكانه فهم ذلك من عبارة (الذكرى) فليتأمل فيه وقوله في (كشف اللثام) عن الجاهل وصريح (الاستبصار) استجابته وكونه من وراء الثياب في تفصيل المرأة روحها والوجوب في العكس وخيرة (السرائر) والمنهاج والتلخيص والمختلف والدروس والبيان وجمع المعاصد وحواشي (الشهيد

وملك اليمين كالزوجه (متن)

الثاني انه لابد من كونه من وراء الثياب وهو ظاهر (النهاية والمبسوط والروضة والمسالك) وفي (السرائر) انه الاظهر بين أصحابنا وفي (الذكرى) انه المشهور في الاخبار وفي (المسالك والروضة) انه المشهور وفي (المختلف وتخليص التلخيص) انه مذهب الاكثر وجماعة ممن جوزوا ذلك قالوا الافضل كونه من وراء الثياب فيهما وفي (حاشية المدارك) ربما يظهر من الاخبار عدم الافضلية اذا كان الميت رجلاً فلا يمكن التمسك بعدم القول بالفصل لانه يصير منشأ للوهن الا ان يحمل على تفاوت مراتب الاستحباب ويؤيده ما قيل ان الافضل في مطلق التفسير ذلك وفي (جامع المقاصد) لم أقف في كلام الاصحاب على تعيين ما يعتبر في التفسير من الثياب قال والظاهر ان المراد ما يشمل جميع البدن وحمل الثياب على المهود يقتضي استثناء الوجه والكفين والقدمين فيجوز ان تكون مكشوفة وفيها وفي (الذكرى والروضة) ان المصنف في هذه الثياب غير شرط لتعذر فحري مجرى الا يمكن عصره وفي (الروضة) انها كخرقة العورة (وقال) المحقق في (المعتبر) المرأة الحامل يموت زوجها فتضع ومع الوضع يجوز ان تنكح غيره ولا يمنعها ذلك نظر الزوج ولا غسله ومثله مافي (الذكرى) حيث قال ولا عبرة باقتضاء عدة الوفاة عندنا بل لو نكحت جاز لها تفسيه وان بعد الفرض عندنا (١) وظاهر الاجماع كما هو ظاهر الروضة (وفي الموجز) تغسله وان نكحت غيره ومثله في (كشف الالتباس وجامع المقاصد) وقال الصميري يتصور ذلك فيما اذا كانت حاملاً ثم وضعت بعد موته فان عدتها تنقضي بالوضع فقط كما هو مذهب ابن أبي عقيل فاذا نكحت غيره قبل تفسيه لم يمنع ذلك من تفسيها اياه ونقله في (كشف اللثام عن الذكرى) وسكت عليه وفي (المدارك) (٢) بعد ان نسب الى بعض المحققين ولعله أراد المحقق الثاني لانه كثيراً ما يعبر عنه بذلك قال وفيه نظر لصيرورتها والحال هذه اجنبية (وفي المعتبر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروضة والمسالك والمدارك) وغيرها ان المطلقة رجلاً زوجة ونرد المصنف في (المنتهى) هذا وفي حواشي الشهيد قلا عن خط المصنف رحمه الله انه قيل انه قال ابن عباس لامير المؤمنين عليه السلام أغسلت فاطمة عليها السلام فقال لما سمعت من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انها زوجتك في الدنيا والآخرة (قلت) وقال الصادق عليه السلام في صحيح زراره واذا ماتت لم يغسلها لانه ليس منها في عدة ومثله صحيح الحلبي رحمه الله قوله قدس الله تعالى روحه **﴿وملك اليمين كالزوجه﴾** أم ولد كانت المملوكة أم لا ولم أجد من واقفه على ذلك الا ما لعله يظهر من (البيان والمسالك) وواقفه في (مجمع البرهان) ثم احتمل المنع وفي (المعتبر وجامع المقاصد والروضة وظاهر الدروس) لانه قيد الجواز بأم الولد انه يجوز ان تغسله أم ولده دون الخالية عنه (وفي المدارك) انه لا تغسله واحدة منهما ولم يرجح في (الكفاية) شيئاً فيهما وتوقف في (نهاية الاحكام والمنتهى والتحرير والتذكرة والذكرى) في جواز تفصيل الخالية عن الولد له وقطع

- (١) قال الشهيد الثاني يتصور ذلك فيما اذا مات الزوج ولم يغسل حتى اقتضت عدتها وتزوجت وفيما اذا دفن بغير غسل ثم أخرج للشهادة على حليته أو أخرجه السيل فانه يجب تفسيه (منه)
- (٢) كلام المدارك قوي ولذا لم يكتب عليه الاستاذ في حاشيته (منه)

ولو كانت مزوجة فكالاجنبية و يغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب ولو فقد المسلم وذات الرحم امرت الاجنبية الكافر بأن يغتسل ثم يغسله غسل المسلمين ولو كانت امرأة وفقدت المسلمة وذو الرحم امر الاجنبى الكافرة بالاغتسال والتفصيل ( متن )

الاكثر منه يجوز له ان يغسلها وفي ( مجمع ابرهن ) الظاهر انه لا خلاف في جواز تعميل رجل مملوكته مطلقا **قال** قوله قدس الله تعالى روحه **قال** ( ولو كانت مزوجة فكالاجنبية ) كما في ( روضة ) ومثابا المعتدة من الزوج كما في ( التذكرة ) وفيه الاحكام وكشف لاندس ) وفي لاجير **قال** مشهور وزيد في ( الذكرى وجامع المقاصد ) المكاتب والمعتق مضمون واختتمه طهارة وطهره نصف ن لا فرق بين ان تكون هي الميتة أم سيدها لمبت وفي ( جامع المقاصد ) بعد من الخنثى لا يفرق ( ١ ) قال هذا في تفصيلها للسيد **قال** تفصيله لم فيجوز قطعه اذا كان وطئها حراما انتهى ( وقد بينا ) عن الفرق بين المملوكه المزمجة وبين الزوجة اذا تزوجت بعده ( يحتاج ) ان المصنعة بينهما هذه مستغنية في الحياة بخلافها في الزوجة وفي ( الذكرى ) ولا يمنع الظهور والارتداد من الملك والزوجه ويشكل الغرض أن الكافرة لا تبشر الغسل الا على خدر عمار انتهى وفي ( حاشيته لمدرست ) أنه رواية عمار مخالفة لمذهب أهل البيت عليهم السلام وطريقة الشبهة **قال** قوله قدس الله تعالى روحه **قال** ( ويغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب ) للضرورة كما في ( الذكرى والبيان وجامع المقاصد ) اذا كان له فوق ثلاث ( ماقتصر في التحرير ) على نقل قول أنى على أنه تغسله أمته وهو جيد على ما مر للمصنف هنا وفي ( الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام ) عن المصنف أنه لا يغسل وفي ( المتقى ) اذا لم يكن له ذو رحم محرم يجوز صب كل من الرجل والمرأة الماء من فوق الثياب وفي ( التذكرة ) يدفن بغير غسل وان اعتبرنا عدد الاضلاع أو الفرعة فلا سكال **قال** لا يذكرهما والمراد المحرم من حرم نكاحه مؤبدا بنسب ورضاع أو بهاهرة وفي ( جامع المقاصد ) الميت المشتبه كالخنثى واحتمل الفرعة هنا ضعيف وفي ( البيان ) لا تغسل الخنثى خنثى **قال** قوله قدس الله تعالى روحه **قال** ( ولو فقد المسلم وذات الرحم امرت الاجنبية الكافر بأن يغتسل ثم يغسله غسل المسلمين ولو كانت امرأة وفقدت المسلمة وذو الرحم امر الاجنبى الكافرة بالاغتسال والتفصيل ) هذا مذهب علمائنا كما في ( التذكرة ) ولا أعلم فيه مخالفة سوى المحقق كما في ( الذكرى ) وهو المشهور كما في ( الذكرى أيضا وجامع المقاصد والروضة ) وهو خيرة ( المقنعة المنسوبة والمراسم والوسيلة والشرائع والتحرير والارشاد والتذكرة ونهاية الاحكام والمتقى ) كما يظهر منه ذلك عند رده على العامة ( والبيان واللمعة ) وحواشي الشهيد ( مقله في الذكرى ) عن الصدوقين **قال** الكاتب والصهرشتي وعن نجيب الدين ( ثم قال ) ولم يذكره ابن أبي عقيل ولا الجعفي ولا القاضى في كتابه ولا ابن زهرة ولا ابن ادريس ولا الشيخ في ( الخلاف ) ثم قال والتوقف فيه محل فتوقف كما توقف المحقق الثاني وصاحب ( المدارك وشارح الجعفرية ) وخالف المحقق في ( المختار ) والشاهد الثاني في ( الروضة ) في ظاهرها وحواشيه على هذا الكتاب والمولى الاردبيلي في مجملته والالتذاذ بالله تعالى

( ١ ) المعتدة والمكاتبه والمعتق بعضها والموطأة اختها ( منه )

وفي إعادة الغسل لو وجد المسلم بعده اشكال ولذي الرحم تغسيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسلمه وبالعكس مع فقد المسلم ( متن )

في حاشيته اضعف ما دل على ذلك فيدفن بغير غسل وفي ( كشف اللثام ) أنه ظاهر الجامع لنسبته الحكم فيه الى رواية ضعيفة وقد سمعت ما حكاه عن نجيب الدين في ( الذكرى ) ولعله في غير الجامع ( وقال في كشف اللثام ) اذا كان المسلم أو المسلمة يصيب الماء وينوي لم يبق اشكال في الوجوب والصحة وان لم يكن خبر غيرة الامر تنحيس الميت نجاسة عرضية بمباشرة الكافر بعد التغسيل في الكثير أو الجاري وعند التغسيل في القليل ويمكن أن يكون ما ذكره من أمر المسلم أو المسلمة اشارة اليه كما احتمل مثله الشهيد فقال الظاهر انه لتحصيل هذا الفعل لا أنه شرط لظهور الرواية منه والاصل الا أن يقال ذلك الامر يجعل فعل الكافر صادرا عن المسلم لأنه آلة فيكون المسلم بمثابة الفاعل فتحب الية وفي ( حاشية المدارك ) وعلى تقدير تسليم العمل بالرواية فموردها أهل الذمة لأي كافر يكون الا أن يقال بعدم القول بالفصل وعدم تعقل فرق عند من يقول بنجاسة الكل وار بناء المحقق ومن واقفه على ان الحكم في صورة لا يباشر الكافر الماء وأما النية فالحال في الكل واحد أن الكافر من قبيل الآلة أو انه لا يشترط في هذا الغسل النية فتأمل انتهى وفي ( جامع المقاصد ) فإن قلنا بعدم أو لم يوجد الكافر فهل يتم حكم في ( الذكرى ) عن ظاهر المصنف القول به و به رواية منزهة ( ثم قال ) وظاهر المذهب عدمه انتهى - بقوله قدس الله تعالى روحه - وفي إعادة الغسل لو وجد المسلم بعده اشكال في إعادة خبرة ( التذكرة ) وفيه للاحكام والايضاح والذكرى والبيان وجامع المقاصد ) وحواشي الشهيد الثاني لا ارتفاع الضرورة وعدم وقوع الغسل الصحيح كما ينتقض التيمم بالتمكن من الماء لعدم ارتفاع الحدث ويظهر من ( المنتهى ) عدم الاعادة لان الغسل صحيح من الكافر كالمعتق ولمكان الامتثال للمقتضي للاجزاء واستشكل في ( التحرير ) كما في الكتاب - بقوله قدس الله تعالى روحه - ولذي الرحم تغسيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسلمه وبالعكس مع فقد المسلم في هذا على ما ذكره المصنف مما لم أجد فيه مخالفاً وهو مذهب علمائنا كما في ( التذكرة ) وفي ( كشف اللثام ) الظاهر انتفاء الخلاف فيه واه ان ذلك عند فقد المسلم والمسلمة فهو المشهور كما في ( الكفاية ) وظاهر الأكثر كما في ( كشف اللثام ) وهو صريح المحقق في ( المتبصر ) وجماعة لعموم الخبر لا يغسل الرجل المرأة الا ان لا توجد امرأة واحتاط به في ( المبسوط ) وهو ظاهر جماعة ممن تعرض له الا العجلي في ( السرائر ) والمصنف في ( المنتهى والتلخيص ) فانهما جوزا ذلك اختياراً وتبعهما على ذلك صاحب ( الكفاية والمدارك وكشف اللثام ) وفي ( السرائر ) أنه الاظهر بين أصحابنا وأمل دليلهم الاصل واطلاق الصحيح والعموم مقدم عليهما واما وجوب كونه من وراء الثياب فلم أجد فيه مخالفاً الا ما يظهر من ( الغنية ) حيث قال غسلته زوجته أو ذوات أرحامه من النساء ولم يقيد بكونه من وراء الثياب وتعمه على ذلك صاحب ( المدارك والكفاية ) فصرحا بعدم اشتراط ذلك وربما أشعرت به عبارة ( الذكرى ) والاشتراط هو المشهور كما في ( الكفاية وكشف اللثام ) وفي الاخير احتمال حمل الاخبار الواردة في ذلك على الاحتياط كما قال في ( الذكرى ) محافظة على العورة ( قلت ) حمل الاخبار على الاستحباب لاستصحاب حلية النظر والمس جيد جدا لولا الشهرة العظيمة المتعصدة بالاخبار الظاهرة في ذلك

ولكل من الزوجين تسهيل صاحبه اختياراً ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين الاجنبية مجردة (متن)

ويظهر من عبارة (المعتبر) حرمة النظر من المحرم الى الجسد عارياً حيث قال ان المرأة عورة فيحرم النظر اليها وانما جاز مع الضرورة من وراء الثياب جمعاً بين التطهير والستر وهو الظاهر ايضاً من الشهيد في أول كتاب المحارب حيث قال ولو كان رحماً لمصاحب المنزل اقتصر على الزجر الا مع تجرد المرأة به صرح المصنف في آخر المطلب الثاني من حد المحارب حيث قال ولو كان المطلع رحماً لتساء صاحب المنزل اقتصر على زجره فان رماه حينئذ ضمن الا مع تجرد المرأة فن له رميه لو متنع بالزجر عن الكف اذ ليس للمحرم التطلع على العورة والجسد (تتمى) وكتب عليه الشهيد ان كان نظره الى الجسد لا يجوز رميه لانه سائق قوله ولكل من الزوجين تسهيل صاحبه اختياراً تقدم الكلام فيه مستوفى ~~حاشية~~ قوله قدس سره ~~عنه~~ ﴿ ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين الاجنبية مجردة ﴾ عند جميع علماء كما في (نهاية الاحكام) وجمعاً من كما في التذكرة (قل في التذكرة) للرجل غسل العيبة اجمعاً منا لكن اختلف علماءنا فان شيخنا جو ز بنت ثلاث سنين مجردة والصدوق ان كانت بنت خمس سنين تدفن ولا تغسل ون كانت أقل غسلت رواية محمد بن يعقوب وهي مرسلّة ولأول قرب انتهى وفي (جامع المقاصد) قل لاجماع في (التذكرة) على تسهيل بنت ثلاث وفي (مجمع البرهان) ادعى عليه لاجماع ونقل في (تخليص التلخيص) على ذكر المصنف هذا شهرة (وفي السرر) ١٠ أظهر في المذهب لكنه ظاهره تخصيصه بحال الضرورة ولم يذكر التجريد من ثياب (وعبارة) الكتاب كعبارة (النهاية والنافع) والتحرير والتلخيص ولا رتاد ولا ذكرى واللمعة (وبه حكم في) جامع المقاصد والروضة ومجمع البرهان والكافية) وظاهر هذه الكتب جو ز ذلك اختياراً لمكان الاطلاق ولكن في (الروضة) صرح بجوازه اختياراً كما هو ظاهر (البيان) وصريح (الدروس) لانه لم يذكر فيه التجريد من الثياب وظاهر (النهاية والسرر) القصر على الضرورة وبسبب جمعة الى صريح (النهاية) ومنع في (المعتبر) من تسهيل الرجل العيبة ولم يصرح بجوازه من وراء الثياب (وقال في المرسوم) ان كان لها ثلاث سنين غسلوها بثيابها ون كانت لأقل غسلوها مجردة وظاهره وصريحه ن د ث حال الاختيار (وقال في الوسيلة) فن كانت صبية لها ثلاث سنين غسلها الاجبي من فوق ثيابها وان كانت لاكثر من ذلك دفنوها من غير غسل ونقل مثل ذلك عن ابن سعيد وظاهر (الوسيلة) ان ذلك حال الاضطرار واشترط في (المقنعة والمبسوط) والشرع) لقصور عن ثلاث سنين وفي (المبسوط) وظاهر (المقنعة) ان ذلك حال الاضطرار ولم يذكر في (المبسوط) التجريد من ثياب كما ذكر في (المقنعة والشرائع) قل في (المقنعة) وان ماتت صبية بين رجلين مسلمين يس فيهم محرم وكانت بنت أقل من ثلاث سنين جردوها وغسلوها ون كانت بنت أكثر من ثلاث سنين غسلوها في ثيابها وصبوا عليها الماء صباً وحطوها بعد الفصل ودفنوها بثيابها ولم يتعرض لبنت ثلاث ولعله عنده كاتبة الاكثر أو تركه لتدرة فرضه (وعن المقنع) اذ ماتت جارية في السفر مع الرجال فلا تغسل وتدفن كما هي بثيابها ان كانت بنت خمس وان كانت أقل من خمس سنين فتغسل وتدفن وفي (الفتية) عن جامع محمد بن الحسن اذا كانت ابنة أكثر من خمس سنين أو ست دفنت ولم تغسل وان كانت أقل

وكذا المرأة (متن)

من خمس غسلت وانه ذكر عن الحلبي حديثا في معناه وفي (الذكرى) أسند الصدوق في كتاب (مدية العلم ما في الجامع) الى الحلبي عن الصادق عليه السلام وفي (التهذيب) مرسل عن محمد بن أحمد قال روي في الجارية تموت مع الرجل فقال اذا كانت أقل من خمس سنين أو ست دفنت ولم تغسل قل يعني أنها لا تغسل بمجرد من ثيابها (وعن) ابن طاووس (ما في التهذيب) من لفظ أقل وهم (وقال) المحقق الرواية مرسله ومتنها مضطرب فلا عبرة بها ثم لا نعلم القائل فالأولى المنع (وقال في المدارك) لا بأس بالعمل بمضمونها لا اعتضادهما بالأصل والعمومات مضافا الى عدم ثبوت تحریم الزنار واللمس الى الصغير والصغيرة ومن هنا يظهر قوة القول بالتحديد بالحس وبالجملة ينبغي ان يكون تابعا لجواز النظر واللمس انتهى كلامه وفيه نظر لعدم اثبات العبادات التوقيفية بالأصل وأما العموم فلم نجده (وقال في جامع المقاصد) لا يخفى ان الثلاث سنين هي نهاية الجواز فلا بد من كذا الغسل واقعا قبل تمامها فإطلاق ابن ثلاث يحتاج الى التفتيح الا ان يصدق على من شرع في الثلاثه انه ابن ثلاث (ورده في المسالك والروضة) بأن منتهى تحديد السن الموت فلا اعتبار بما بعده وان طال قال وبهذا يمكن وقوع الغسل لولد الثلاث تامة من غير زيادة فلا يرد ما قيل انه يعتبر بقصانها ليقع الغسل قبل تمامها (وفي جامع المقاصد) الظاهر من اطلاق النص والاصحاب كون كل منهما مجردا عنه وجوب ستر العورة وهو متحه (انتهى) قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله (وكذا المرأة) أي تغسل ابن ثلاث سنين مجردا (قل في التذكرة ونهاية الاحكام) أجمع العلماء على جواز تغسيل النساء الصبي مجردا وان كان أجنبيا اختيارا أو اضطرارا وفي (المنتهى) أجمع العلماء على جواز تغسيل النساء الصبي وفي (تخليص التلخيص) ان ما ذكره المصنف هو المشهور وهو كما قال فاني وجدت أكثر كتب الاصحاب ناطقة به وما خواف فيها سند كرها وقد صرح في (المعتبر والذكرى والدروس خل) والروضة ان ذلك سائغ اختبارا كما سمعته من عبارتي (التذكرة ونهاية الاحكام) وهو الظاهر من اطلاق الاصحاب كما في (جامع المقاصد) كما مر وظاهر (الذباية والوسيلة والسرائر) القصر على الضرورة (وقال في المعتبر) قولنا في الاصل مع التعذر نريد به الاولى لا للتحريم انتهى ويريد الاصل النافع لكن الموجود من نسخه عند عدم ذكر التعذر في (المنتهى) وان مات صبي بن نسوة مسلمات لارحم بين واحدة منهن وبينه وليس معه رجل وكان الصبي ابن خمس سنين غسله بعض النساء مجردا عن ثيابه وان كان ابن أكثر من خمس سنين غسله من فوق ثيابه وصبين عليه الماء صا ولم تكشف نه عورة ودفعه شباها به محيطه ومثلا بدون تفاوت عبارة (المراسم) وفي (الكفاية) ومنهم من جوز في الحس ولا يخلو من قوة وفي (المسقط والشرع) انهم يفسان الصبي اذا كان دون ثلاث سنين (١) مجردا والتحرير وان لم يصرح به هنا في (الشرائع) لكن صرح به في الحسية فيكون هذا أولى وفي (الوسيلة) بعد ان قل ان ابن الثلاث يغسله مجردا قل ون لا أكثر يغسله من فوق ثيابه وتقل مثله عن ابن ساعد وفي (كشف اللثام) كما مر عن (المدارك) اما أقوال ما رأيناه من الاوامر

(١) في ظهير يمسئله ان ثلاث سنين فكان الشيوخ والمحقق بنينا على أن العاية خارجة كما هو

الحق (مه قدس سره)



وَيَجِبُ تَقْسِيمُ كُلِّ مَظْهَرٍ لِلشَّاهِدَيْنِ وَإِنْ كَانَ عَدَا الْخَوَارِجِ وَالْعَلَاةِ وَالشَّيْءِ الْمَقْتُولِ يَنْبَغِي بِإِذْنِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ مَاتَ فِي الْمَرْكَةِ صَلَّى عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ غَسَلٍ وَلَا كَفْنٍ (مَتْنٌ)

[illegible]

والمدارك وكشف الثام) وقد اعتبر المصنف في ذلك قيوداً (منها) كونه بين يدي الامام و به صرح في (المنفعة والمبسوط والنهاية) والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع والمتهى والتحرير وشرح الجعفرية ( وفي (شرح المفاتيح) أنه مذهب الاكثر وفي (المبسوط والنهاية والوسيلة والسرائر والمنهى) أو ثابته وفي (مجمع البرهان) أنه المشهور وفي (الغنية والمعتبر والدروس والذكرى والموجز وجامع المقاصد والروضة ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح) أنه في كل جهاد حق وهو ظاهر (الخلاف والارشاد والبيان واللمعة) حيث لم يوثق فيها بذكر الامام واحتمله في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) وفي (كشف الثام) طعن في أدلة المحقق كلها وهو جيد وان كان اجراء أحكام الشهيد عليه لا يخلو من قوة (ومنها) كونه في المعركة وهذا ثقل عليه الاجماع في (الخلاف والتذكرة) ونسبه الى الاصحاب في (المدارك وفي مجمع البرهان) بعد ان نسبته الى الاصحاب قال وكانه انجاعي مأخوذ من قولهم عليهم السلام الا أن يكون به رمق والا أن يدركه المسلمون وبه رمق وليس بصريح في المطلوب فكأنهم فهموا بقرائن آخر وأيضاً قولهم الموت في المعركة شامل لمن مات فيها ولو كان بعد أيام وكون ذلك مستقلاً غير ظاهر الا أن يكون المراد حين بقاء المعركة وبالجملة هو لا يخلو عن اجمال وظاهر الاخبار أنه اذا أدركه المسلمون وبه رمق يغسل سواء مات في المعركة وغيرها وتخصيصه لمن مات فيها كما يظهر من كلامهم محل تأمل وتبعه على مثل ذلك صاحب (المدارك) والاصل في ذلك ما ذكره في (الذكرى) حيث قال وظاهر الاخبار انه يكفي في وجوب التفصيل ادراكه حياً وان لم ينقض الحرب ولا ثقل عن المعركة ومثله في (جامع المقاصد) ونقله في (كشف الثام عن المذهب) وقال وكانه بمعناه قول المفيد حيث قال والمقتول بين يدي الامام اذا مات من وقته الى ان قال وان لم يمت في الحال وبقي ثم مات بعد ذلك غسل (وقال) الشيخ في (الخلاف) اذا جرح في المعركة ثم مات بعده بساعة أو ساعتين قبل تقضي الحرب فحكمه حكم الشهيد واستحسن في (المنهى) لما ورد في حال سعد (١) بن الربيع ومعنى قولهم مات في المعركة انه لم ينقل عنها وبه رمق ولم تنقض الحرب وبه رمق فان ثقل عنها وبه رمق أو انقضت الحرب وبه رمق غسل لانه لم يمت بين الصفيين وصرح جماعة بان المراد بالامام ما يعم النبي صلى الله عليه وآله وان الشهيد يشمل الاطفال والمجانين والرجل والمرأة الحر والعبد ونهى الاكثر على أنه لا فرق بين الجنب وغيره وعن الكاتب والمرضى وجوب تفصيله وقيد المصنف بقوله المقتول الى آخره لاخراج ما أطلعت الشهادة عليه في الاخبار كالمقتول دون ماله أو دون أهله والمطلون والمبطون والغريق والمهدوم عليه والنفساء فان المراد كما نص على ذلك الاكثر المساواة والمقاربة في الفضيلة لا الحكم وفي (نهاية الاحكام) الاجماع على أن المقتول ظلماً أو دون نفسه أو ماله أو أهله يغسل وفي (الخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع على النفساء تغسل وفي (التذكرة) الاجماع على ان المطلون والمبطون والغريق والمهدوم عليهم يغسلون فكان الشهيد حقيقة شرعية

(١) وذلك لانه صلى الله عليه وآله قال من ينظر حال سعد بن الربيع فقال رجل أنا انظر لك يا رسول الله فنظر فوجده جريحاً به رمق فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله امرني أن انظر في الاحياء أنت أم في الاموات فقال انا في الاموات فابلق رسول الله صلى الله عليه وآله مني السلام قال ثم لم أبرح الى ان مات ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله بتفصيل أحد منهم وهو ضعيف لعدم مقاومة الاصل والعمومات ( بخطفه رحمه الله )

فإن جرد كفمن خاصة ويؤمر من وجب قتله بالاعتساق قبله<sup>٥</sup> لا على أشكال والتكفين  
والتخيط (متن)

[illegible]

ويجزي ولو فقد المسلم والكافر وذوات الرحم دفن بغير غسل ولا تقربه الكافرة وكذا المرأة (متن)

على التمسيل والمحيط والموجود في (المصنف) ما ذكره في (التحريروالين) لاقتصار على التمسيل والتكفين والظاهر ان كل واحد على اراده الكل لكن بعضهم اختصر وبعضهم لم يختصر (وأما الرابع) في (نهاية الاحكام والايضاح والدكرى) الموحى الحاوي وحامع المقاصد وكشف لاساس المسالك) انه كيشته بعده غسل ثلاثاً وهو الظاهر من اطلاق النص والمعنى وقد يطهر من (نقعة) حيث قل ويغتسل كما يغسل من الحذابه عدم اتعدد قوله قدس الله تعالى روحه : ﴿ وبجزي ﴾ احرء الغسل في الحياه عنه مداهنل مما اجمع ثله الفرقة كما في (الخلاص) وث لا ريب فيه كما في (المقتر) وقد نص عليه أيضاً السبج في (المسوط) المعلى والمحقق في (السراج) والمحقق اتنى وأو العاص والصمري : ﴿ وفيهم ﴾ (وقل في الدكرى وحامع المقاصد) ولا يصح فحل الحدث بعده يعنى الاصغر اللامبال وفي (حامع المقاصد) انه لا يصح في أمائه أيضاً في (لدكرى) يمكن مساوته لغسل الحذابه اذا كان في الاماء (و نه يده) قول المفيد يغسل كما يغسل من الحذابه وراه الصنف في (حامع المقاصد) وفي (التدكره ونهاية الاحكام) انه لو اغتسل ثم مات خف انفسه لم يجزه وفي (حامع المقاصد المسالك وكشف الاتناس) انه لو قتل سب آخر لم يجزه كما لو مات خف امه . يطهر من (نهايه الاحكام) الاساس كمال في القتل سب آخر لاستسكاله فيمن وح قتل لربا ثم حصر ولي النص وطلب : ﴿ ثم وب في هذا الاغسال ﴾ قوله قدس الله تعالى روحه : ﴿ ولو فقد المسلم والكافر وذوات الرحم دفن بغير غسل ﴾ هذا مذهب علمائنا كما في (التدكره) وعليه فتاوى الاصحاب كما في (كشف الاتناس) والروايه نه مسهورة كما في (المقتر) وهو الاظهر فتوى والاشهر روايه كما في (الدكرى) وهو حاره (المسوط والنهايه والوسيله والترايع والمقتر والتدكره ونهايه الاحكام) واتحرير والدكرى والموحى الحاوي وحامع المقاصد وكشف الاتناس والمدارك) وهو المقول عن (المصنف والمهدب والحامع) وهو الظاهر من (السرائر) وظاهر المفيد انه يغسل من وراء الثياب . قطع نه السبج في سرح كلامه من (التهديب) واختاره في (المغاييج) وعن أبي الصلاح جوار ذلك مع بعض العيين وحمله في (العبية) أحوط ومعنى عه الناس في (البيان) وفي (لاستنصار) وريادات (التهديب) ان التمسيل مستحب وه جمع بين الاحبا وفي (كشف اللثم) انه يحتمله كلام الحلبيين ولا يبايه كلام الاقبي وفي (المنهى) لا اعتداد بصب الماء عليه من غير عصر وطهر (الدروس) التردد في الحكم لانه بل الافوال من دون ترجيح وظاهر حماة انه لا يؤثم ونه صرح في (التدكره ونهايه الاحكام) بل سه في (التدكره) الى علمائنا : ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه : ﴿ ولا تقربه الكافرة ﴾ وان كانت ذات رحم لان النص وكلام الاصحاب في الكافر المماثل فيقتصر في الحكم المخالف على مودده وهو متحه كذا قال في (حامع المقاصد) وقال في (كشف اللثام) الاحياط التمسيل بناء على مادكره من تصوير تمسيل الكافر والكافرة (قال) ويؤيده عموم أخبار الروحه وذوات الارحام : ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه : ﴿ وكذا المرأة ﴾ أي تدفن بلا غسل إجماعاً كما في (الخلاص) وهو مذهب علمائنا كما في (التدكره) وهو المذهب كما في (المسوط) والرواية



ثم يستر عورته ( متن )

ومختصر المصباح والمراسم والسرائر ) حيث ذكر في بعضها ما ذكر في ( المتعة ) وفي بعضها تقديم التنجية وفي بعضها غسل فرجه بالدر والاشنان ( والحاصل ) ان الجامع بين هذه العبارات ان ما ذكر فيها ليس من ازالة النجاسة بمعنى التطهير الشرعي بل هو مستحب وصرح في ( الوسيلة ) بوجوب التنجية من دون نص على القبلى وفي ( النافع ) يجب ازالة النجاسة من دون نص على التقديم وفي ( الغنية ) يجب غسل فرجه ويديه مع النجاسة ثم ادعى الاجماع على ذلك وفي ( الدروس والموجز الحاوي ) يزيل النجاسة من دون تصريح بالوجوب وفي ( كشف اللثام ) المراد ازالة النجاسة عن كل عضو قبل تفسيه اذ لا دليل على وجوبها عن الرجل مثلاً قبل غسل الرأس وان تضمن الخبر غسل الفرج قبل اول الغسلة الاولى ثم قبل اول الثانية ان خرج منه شيء بعد مسح البطن فانه مع الخصوص ليس نصاً في الوجوب وان كان الاولى اتباعه وفي ( المدارك ) ان الاكفاء بطهارة كل جزء من البدن قبل غسله خلاف ما صرحوا به وفي ( كشف اللثام ) كانه لا خلاف في وجوب تطهيره من النجاسة وان لم يتعرض له الاكثر وكافه المعنى بالاجماع المحكي في ( التذكرة ونهاية الاحكام ) لكن وجوب تقديمه على الاغسال مبني على تنجيس ماء الغسالة وفيه من الكلام مثل ما ر في غسل الجنابة ويزيد هنا ان بدن الميت نجس منجس للماء لا يطهر الا بعد الغسل فالتقديم ممتنع الا أن يجوز الطهارة من نجاسة دون اخرى ولم تعهد فالظاهر أن الفاضلين وكل من ذكر تقديم الازالة أو التنجية اراد ازالة العين لثلاثاً يمتزج بماء الغسل وان لم يحصل التطهير بالازالة ولا ومثله قال الاستاذ أيدى الله في حاشية المدارك ( وقال في المدارك ) وقد يناقش في هذا الحكم بان اللازم منه طهارة المحل الواحد من نجاسة دون نجاسة وهو غير معقول ( ويحب ) بعده الالتفات الى هذا الاستبعاد بعد ثبوت الحكم بالنص والاجماع فقد فهم ان الاجماع على وجوب تطهيره ( ثم قل ) أو يقال ان هذه الاسباب من قبيل المرفقات ولا بعد في رفع نجاسة الموت بالغسل وتوقف غيرها على ما يظهر به سائر النجاسات فتجب ازالتها أولاً لتطهير الميت بالغسل ( قل ) وهذا أولى مما ذكر المحقق في (المعتبر) من أن تقديم الازالة لثلاث ينجس ماء الغسل بملاقاتها ولانه اذا وجب ازالة الحكمة فالمعنية أولى انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ثم يستر عورته ) هذا مذهب الجميع لان النظر الى العورة حرام كما ( فيالمعتبر وكشف التباس ) ثم قال ( قال خ ل ) نعم لولا كان الغسل ممن لا يبصر أو مبصراً يثق من نفسه كف بصره بحيث يتيقن السلامة من الورطة والغالطة لم يجب لكن الاحوط الستر ليحصل الامن من ذل الطبع ومثله قال الشهيد الثاني في حواشي الكتاب وفي ( المختلف ) المشهور أن يترك على عورته ما يسترها واجباً ( وفي المبسوط والنهاية ) ينزع قميصه ويترك على عورته ما يسترها ( وقال في الخلاف ) الاجماع على انه يستحب غسله عريان مستور العورة اما بقميصه أو خرقة وأوجب ابن حمزة في ( الوسيلة ) تجريده الا ما يستر العورة وعن الحسن بن عيسو أن السنة في غسل الميت أن يغسل في قميص نظيف وفهم منه في ( المختلف ) الاقتصار على ذلك أو أنه أفضل فقال دليلنا اجماع الفرقة وعلمهم أنه مخير بين الامرين والصدوق أنه يستر بقميصه فان لم يكن له قميص اتي على العورة ما يسترها ( وفي المبسوط والنهاية والمعتبر ) أن تجريده وستر



ثم يفصله ناوياً (متن)

عورته أفضل وعلى ذلك جماعة من الاصحاب والظاهر من الحسن والصدوق كما مر من تفصيله بتمحيص  
أفضل ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **هـ** (ثم يفصله ناوياً)  
هذا مذهب المتأخرين ماعدا المحقق (في المتبر كما في جامع المقاصد) ومذهب اكثر الاصحاب  
كما في (المدارك والمفاتيح والخيرة) والمشهور كما في (الكفاية) ونسب لاجماع عليه الى (الخلاف)  
الشهيد في (الذكرى) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) وتلميذه (وقل في كشف اللثام) بس  
فيما نبتنا من نسخه ونسخ المؤتلف وهو كما قل لانه في المسئلة التي صرح فيها بوجوب النية لم يدع  
الاجماع لكن ادعى الاجماع فيه على أن غسل الميت كفصل الجنب وعلمهم فهم ذلك منه من  
هنا فتأمل ووجوب النية خيرة (خلاف والتحرير والدروس والبيان والذكرى والمعة وكشف  
الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والمالك والروضة) وغيره (وقل في  
التمهي) لا يجب في غسل الميت النية ولا التسمية وهو لذي حكاه جماعة عن السيد في (المعريات)  
وقواه في (الخيرة) وتردد المحقق في (المعتبر) والمصنف في (النهاية) والسيد في (المدارك) وتبيخه في  
(مجمع البرهان) وهو ظاهر (التذكرة والكفاية والمفاتيح) ولم تذكر اليه في (المعة والمبسوط  
والنهاية والغنية والوسيلة والسرائر والنافع والارتداد والمراسم) الا أنه قل في لاحير وتفصيله كتفصيل  
الجنب في الترتيب وغيره فتأمل (وقل) الاستاذ دام الله حرسته في (حاشية المدارك) ان كان  
الدليل على وجوب النية في الاغسال ولا عمل هو الاجماع أمكن التردد ون كان لآية ولاخبار  
فالفرق بين هذا الغسل وغيره تحكم بالنظر في الدليل ومر من الدليل هو لآية ولاخبار فلاحظ ومر  
التحقيق في مبحث الوضوء انتهى وفي (الذكرى وجامع المقاصد والمساكن وشرح الجعفرية والمدارك)  
أن النية نية الصاب (وقل في الذكرى) لو دوى الملبس الاقرب لاجر لان الصاب كالآلة ووجه  
بالمد المحقق الثاني وتلميذه وصاحب المدارك (وقل) المحقق الثاني لافصلية لمقلب أيضاً في  
(حواشي الشهيد) أن الشيخ حتمها على الفاسل وأوجبها على الصاب لامتوافف الاغسال عليه لم يحصل  
الثوب فلو فقدت نية الفاسل فهو باطل وهل يكفي بنية واحدة للثلاث أم لا بد من التعدد  
أم يتخير (الاول) خيرة (مجمع البرهان والمدارك والكفاية) وهو ظاهر بيان والمعة (الثاني) خيرة  
(المساكن والروضة) وفي (مجمع البرهان) نه أحوط (والثالث) خيرة (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفي (كشف  
الالتباس والجعفرية وفوائد الترائع والمساكن والكفاية) وغيرها أنه يجري في تفصيله غم في الكثير  
واشترط في الاخير تغاير المياه بمتاز كل من هذه الفسالات عن صاحبه باستشكل فيه في (نهاية الاحكام  
والمدارك) وتتمام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى (وفي الغنية لاجماع) على أنه يجب ثلاثة اغسال وهم مذهب  
الاصحاب ماعدا سائر كما في (المعتبر وكشف الرموز والمدارك والخيرة) المشهور كما في (التذكرة  
والمختلف وكشف الالتباس وتخليص التلخيص ومجمع البرهان) ومذهب الاكثر في (نهاية الاحكام  
والذكرى والتفقيح والكفاية) وقال المحقق والشهيدان الشيخ حكى عليه لاجماع (وقل في كنه اللثام)  
الشيخ انما حكى لاجماع على التلث من غير تصريح بوجوبه (قلت) كأنه لم يلاحظ آخر عبارة (الخلاف)  
حيث نسب الخلاف فيه الى أبي اسحق حيث قل وقال أبو اسحق الاول يستد بها والاخر ان ندب

بماء طرح فيه من السدر مايقع عليه اسمه وأخرج به عن الإطلاق لم يجز (متن)

واعلم في هذا الحكم أنما هو سدر حيث أوجب الأولى واستحب الآخرين ونسب ذلك في (التذكرة) إلى بعض علمائنا ولعله أراد أن يتوقف في ذلك صاحب (الذخيرة) وقال الحجتان ضيفتان - قوله قدس الله تعالى روحه - (بماء طرح فيه من السدر مايقع عليه اسمه) أما وجوب الغسل بماء السدر فقد قل عليه كلما ذكرنا في وجوب الثالث من الإجماع والشبهة ومذهب الأصحاب والأكثر وفي (الوسيلة) أنه يستحب خلطه بالسدر وعبارتها نصة أو ظاهرة في ذلك ونسب في (المختلف) والذكرى والبين والمدارك) إلى ابن حمزة استحباب الترتيب لكن الشهيد قال يلوح منه ذلك والموجود في (الوسيلة) ما ذكرناه وقد تنبه إلى ذلك الفاضل الهندي وما نقله في (المختلف) عنه هو كلامه في (الوسيلة) فلا يقل لعله قال ذلك في غير (الوسيلة) كالأوسطة أو غيرها والامر سهل والشيخ في (المبسوط والنهاية) لم يذكر الغسل بالسدر في الغسل الأول أصلاً وإنما ذكره في غسل الفرج قبل الابتداء بالغسل وقل فيها أيضاً في مقدمات الغسل قبل هذه العبارة يؤخذ السدر فيطرح في إجابة ويصب عليه الماء حتى يرغو فيؤخذ رغوته فطرح في موضع نظيف يغسل بها رأسه ولم يذكر غير الرأس ومن المعلوم أن الغسل بالرغوة غير الغسل بماء السدر كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى والمصدق وأبوه على ما نقل هو عنه في (الفتاوى والهداية) لم يذكر السدر إلا في غسل يدي الميت أولاً بماء السدر وغسل رأسه ولحيته برغوة السدر (ثم قال) ثم تغسل رأسه بثلاث حميدات والذي فهمه بعض المحققين على الفقيه أن الغسل بالرغوة خارج عن الغسل والحميدة إنا كبير فقد كثر الموافقون لابن حمزة على الظاهر ونقل استحباب الخلط بالسدر عن ابن سعيد (وأما) الاجتزاء بقل ما يصدق عليه اسم السدر كما هو ظاهر عبارة الكتاب فقد صرح به في (البيان) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية وتفاصيل التلخيص والتنقيح والمسالك والروضة ومجمع الفائدة والمفاتيح) ونقل ذلك عن (الاقتصاد) وعنه الاستاذ الشريف ويؤيده ما سيأتي في غمسه في الكثير وفي (المجمع والمدارك والكفاية) أن المشهور مسمى السدر ويظهر ذلك من عبارتي (المبسوط والنهاية) حيث قال فيها شيء من السدر ومثل ذلك عبارة (السرائر والمنتهى ونهاية الأحكام) ويحتمل أن يكون الغمير في اسمه في عبارة المصنف راجعاً إلى الماء أي مايقع عليه اسم ماء السدر وهذه الكلمة وقعت في عبارة (الفتاوى والهداية) بخلاف ومختصر المصباح والوسيلة والغنية والإرشاد والتبصرة) ونقل ذلك عن (المقنع والجليل والكافي والأصباح والاشارة) ويحتملها عبارتا (الشرائع والإرشاد) وفي (المدارك والكفاية) الأصح مسمى الماء والمراد مسمى ماء السدر عرفاً وعليه شيخنا صاحب الرياض - قوله قدس الله تعالى روحه - (ولو أخرج به عن الإطلاق لم يجز) كما في (التذكرة ونهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية والتنقيح وكشف الالتباس والمسالك والروضة) ونقل ذلك عن (الاشارة) وظهر الجمع (وقال في كشف اللثام) لا دليل على كونه طهوراً شرعياً والذي في الأخبار الغسل بالسدر أو بمائه أو بماء سدر فيشترط أن يصدق الغسل به أو بمائه (وفي الذكرى) إن اتفاق الأصحاب على ترغيته بوجه الجواز بما إذا أخرج عن الإطلاق ويكون المطهر هو القراح والأولان للتنظيف ورفع الهوام وفي (المدارك) إن إطلاق الأخبار واتفاق الأصحاب يقتضيان الجواز (ورده) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في

## مرتباً كغسل الجنابة ثم بماء الكافور كذلك (متن)

(حشية المدارك) والفاضل الهندي قدس سره أن الغسل بالرغوة ليس من الغسل الواجب ولا يوهم ضافة ماء الصدر الواجب في الغسل (قل في كشف الآثام) والذي ذكر لأربعة مفيد ونهضي وقد قلنا أنه بعد غسل الرأس والحية برغوة الصدر يغسل بماء الصدر على الترتيب من غير نص على أن ماء الصدر هو الماء الذي بعد أخذ الرغوة فيجوز كونه غيره وإياه إذا صب عليه ذلك حتى صار مطلقاً إن الأربعة لا يستلزم إضافة الماء الذي تحت الرغوة خصوصاً وقد مفيد أنه يغسل رأسه وخيته من الغسل بالرغوة بتسعة أطال من ماء الصدر ثم ميايته بمثل ذلك ثم يسره مثل ذلك وهو كثير عمله لا يخرج عن إطلاق برطل من الصدر الذي أشار إليه في (المنفعة) حيث هو قول برطل من الصدر من الصدر وسبق له في (كشف الآثام) ستظهر كون غسل الرأس للحناء غشة أول غسله وان الأخبار وعبارات الأصحاب منزلة عنه (قلت) ومن ذكر الأربعة الصدوقان وسبح ومهنا في (الفتية والهدية والرسالة والذرية والباطنية والوسيلة) وقد علمت أنهم لم يذكره غسل الرأس في غسل الرأس وإن الظاهر أن ذلك قبل الغسل الواجب ومن ذكر الأربعة لم يصف في (التذكرة الأحكام) قل يستحب أن تؤخذ الرغوة وتوضع في زج صغير يغسل به رأسه وحده من ذلك قبل الغسل الواجب ويأتي ثم الكلام أن شاء الله تعالى (وفي التذكرة مهابية لأحكام) أن يكون في الماء قدر سبع درقات من صدر (ورده) لمحقق الثاني وغيره في (تشرية الحديث) ذلك إلى القيل وفي (المنفعة) يؤخذ من الصدر المسحوق مقدار برطل ونحوه من التمسح (في الحديث) برطل ونصف قوله قدس الله تعالى روحه ~~مرتباً كغسل الجنابة~~ أن يغسل رأسه وحده ولا يتم بجانب لا يتم لا سر وقد نقل عليه لاجماع في (الانصاف) بخلافه (تذكرة) وفي (التذكرة والمدارك) أنه مذهب عامة وفي (كشف الآثام) لا خلاف في (المدر) أن آب في غسل وجب عندئذ يد رأس ثم الحسد وهو نفق قمه أهل البيت عليهم السلام وفيه في (الانصاف) أن كل موجب للترتيب في غسل الجنابة موجب له في غسل الأموات من المرقوم معنى لاجماع في (المتن) وجموع الأمانة في (الانصاف) والصدوق والشيخ في (مناهل العروة) وحسب في كل غسلة بعد غسل الرأس إلا أن يغسل من قرنه إلى قدمه وواقفه على ذلك لم يصف في (التذكرة) في فرع ذكره وكذا في (نزية لأحكام) كان قد يلوح منه في (الانصاف) أن ذلك مستحب وفي (جمع المقاصد) بعد أن ورد خبراً صريحاً في ذلك قل مقصوده من استن كسب الغسلات ~~قوله قدس الله تعالى روحه~~ ~~ثم بماء الكافور كذلك~~ وفيه جميعه في الصدر من جمع وشهرة ومن اعتبر سم الكافور وسم الله والبقاء على إطلاقه من قول الشيخ والصدوق والنصف وقول الصدوق في (الهداية والفتية) والمفيد في (المنفعة) والديلمي في (المترسة) يؤخذ من الكافور الجلال نصف مثقال وقل مثل ذلك من سعيده (معنى المنع) أنه يبقى في الماء شيء من جلال الكافور والجلال الخاص وقل الاستدلال عن حده من مذهب أكثر القدماء أن الكافور يجب أن يكون من جلالة يعني الحظ الذي لم يطبخ وقل عن أبي الشيخ علي في شرح نهية والده حيث يجب أن يكون من الجلال أن الكافور صمغ يقع من شجر وكلما

سم كذلك بالقراح ولو فقد الصدر والكافور غسله ثلاثاً بالقراح (متن)

كان جلالاته وهو الكبار من قطعه لاجابة له الى النار ويقال له انخام وما يقع من صفاره في التراب فيؤخذ ويطرح في قدر ويغلى فذلك لا يجزي في الخنوط انتهى وقال الاستاذ لعل منشأ ذلك ما قبل ان مطبوخه يطبخ بلبن الخنزير ليشدد بياضه أو بالطبخ وربما يحصل العلم العادي بالنجاسة من حيث ان الطبخ من الكفار لكن ظاهر الاخبار اجزاء المطبوخ ووجهه عدم حصول اليقين بالنجاسة والاصل الطهارة ولذا ما فصل المتأخرون وربما حكم باستحباب انخام وعلل وجهه الخروج عن الخلاف وعن شبهة النجاسة - قوله قدس الله تعالى روحه - (ثم كذلك بالقراح) الكلام فيه كاخويه والقراح الخالص من اضافة شيء اليه كما في (السرائر) والخالص البحث كما في (الذكرى وشرح الجعفرية) والخالص من الصدر والكافور كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والشرح الآخر للجعفرية والمسالك والروضة) قالوا يعتبر فيه مع خلوه عنهما اطلاق اسم الماء عليه وان وجه اختياره على المطلق دفع توهم خروج الماء في قسميه عن الاطلاق بمزجه بالصدر والكافور بناء على ان قسم الشيء خارج عنه ومقايير له قال الكركي وقد توهم بعض الضعفاء من قول أئمة اللغة ان القراح هو الخالص ان ماء السيل الكدر لا يصح التفصيل به (قال) وكيف يتصور عاقل صحة غسل الجنابة بهذا الماء وعدم جواز غسل الاموات به ان هذا شيء حجب انتهى (وقال في المدارك) القراح الماء المطلق واعتبر بعضهم خلوه من الصدر والكافور وان بقي الاطلاق وربما قيل باشتراط خلوه من كل شيء حتى التراب ولا وجه له انتهى وفي (كشف الثام) هو الخالص من كل خليط حتى التراب كما قيل أو الخليطين كما هو الظاهر ولا ريب في اشتراط الاطلاق وهل يعتبر خلوه من الخليط رأساً أو الفراح بمعنى لا يعتبر الخليط وجهان من العدول عن الاطلاق أو الماء الى قيد البحث أو القراح في الفتاوي وأكثر الاخبار والامري في خبر يونس بفصل الآنية قبل صب القراح فيها ومن الاصل والاطلاق في خبر سليمان بن خالد والامر بطرح سبع ورقات صدر فيه في خبرين آخرين وان المطلق يظهر من الاحداث والاختبات فهنا أولى قال وعليه منع ولعل التحقيق اعتبار أن لا يسمى بماء الصدر والكافور وغيرهما أولاً يسمى الفسل به غسلهما أو بغيرهما وان اشتمل على شيء منهما أو من غيرهما وخصوصاً اذا اعتبر بقاء الاطلاق في المائتين الاولى فلا يتأفبه طرح سبع ورقات صدر خصوصاً والمفهوم منه بقاء الورقات على الصحة وعدم الامتزاج - قوله قدس سره - (ولو فقد الصدر والكافور غسله ثلاثاً بالقراح) كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والتنقيح وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية والمسالك والكفاية) وهو ظاهر (المختلف) وفي (السرائر) لا بأس بتفسيه ثلاثاً بالقراح وفي (المبسوط والنهاية) انه حينئذ يفصل بالقراح وهو مجمل وجزم بالواحدة في (النافع والمعتبر والشرائع) على الظاهر منها (والتلخيص ومجمع البرهان والمدارك) وفي (الذكرى) انه أهقه وفي (التحرير) في كفاية الواحدة اشكال وفي (الذكرى وجامع المقاصد وحاشية المدارك) لو وجدا بعد الفسل وقبل الدفن الاقرب الاعداد وفي (المدارك) فيه وجهان أحوطهما وجوب الاعداد واطهرهما عدم تحقق الامتثال المقتضى للاجزاء وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وشرح الجعفرية) انه ان تعذر الصدر في تفسيه بما يقوم مقامه من الخطمي ونحوه اشكال وفي (كشف الثام) لا اشكال في الجواز وعدم الوجوب

ولو خيف تناثر جلد المحترق والمجدور أو غسله يعمه مرة على أشكال وكذا لو خشي الفاسل على نفسه من استعمال الماء أو فقد الفاسل ويستحب وضع الميت على ساحة مستقبل القبلة تحت الظلال وفتح قيصره ونزعه من تحتها (متن)

[illegible][illegible]

وتلين أصابعه برفق وغسل رأسه برغوة السدر أولاً ( متن )

الاصحاب بالفتق وفي ( البيان ) عبر بالشق وهو في خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام والمتعارف ان الفتق بموضع الخياطه ولكن أهل اللغة ساووا بينهما صرح بذلك في ( القاموس ) وصرح جماعة بان ذلك مشروط باذن الوارث فان تعذر لصغر أو نحوه لم يجوز لانه ائتلاف لحكم مستحب **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ وتلين أصابعه برفق ﴾** هذا مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في ( المعتبر ) وفي ( الخلاف ) الاجماع عليه وفي ( المختلف ) انه المشهور وان صعب عليك فدعها وهذه عبارة الشيخ وأكثر الاصحاب كما في ( الذكري ) وفاء الحسن بن عيسى مطلقا لخبر طلحة بن يزيد عن الصادق عليه السلام ولا تغمز له مفصلا وحمله الشيخ والمصنف في ( المختلف ) على ما بعد الغسل والمصنف في ( التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام ) قال يستحب تلين مفاصله فيرد ذراعه الى عضديه ويمددهما ويرد فخذه الى بطنه ويمددهما ورجليه الى فخذه ويمدهما قال فان ذلك يعين العاسل على تمديده وتكفينه ( وقال في الذكري ) قال الفاضل في ( التذكرة ) ما لم أقف عليه الا في كتب العامة منها استحباب تلين مفاصله الى آخر ما قلناه الى ان قال في ( الذكري ) والذي ذكره الشيخان وابن الجنيد ان تمد يده أو رجلاه الى جنبيه ( وقال في المعتبر ) ولا اعلم به تقلا عن اثنتا عليهم السلام ولكن ليكون أطوع للفاسل وأسهل للاخراج انتهى ما في ( الذكري ) قلت في خبر الكاهلي ثم تلين مفاصله فان امتنعت عليك فدعها والموجود في ( المعتبر ) اجماع أهل البيت على تلين أصابعه ( ثم قال ) وفي بعض أحاديثهم تلين مفاصله وبه قال أحمد ( وقال ) أصحاب الشافعي انما تلين عند الموت ( ثم قال ) ولا تلين أصابعه ولا مفاصله بعد الغسل لان وضايف الميت مستفادة من صاحب الشرع ومع عدم الدلالة فلا توظيف ( قال في المبسوط ) وهو مذهب الاصحاب وذكر ذلك في ( الخلاف ) انتهى **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ وغسل رأسه برغوة السدر أولاً ﴾** قال في ( المعتبر ) غسل رأسه وجسده برغوة السدر مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام وقول المصنف أولاً معناه قبل الغسل كما صرح بذلك في ( الشرائع والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام ) لكنه في الاخير ين زاد الجسد والتقديم ظاهر ( المنتهى ) وقد تقدم نقل كلام الصدوقين الظاهر في ذلك وكذا الطوسي في ( الوسيلة ) وقال في ( المدارك والكفاية ) المستفاد من الاخبار ان تفصيل الرأس برغوة السدر محسوب من الغسل الواجب لانه مستحب متقدم عليه ثم استدل عليه بحسن الحلبي ورواية الكاهلي وخبر يونس ( قلت في مختصر المصباح ) التصريح بالظهور بأن ذلك من الغسل الواجب وهو الظاهر من ( المراسم والسرائر ) وفي ( كشف اللثام ) بعد ان ذكر خبر يونس قال ولا دلالة فيه على خروجه عن الغسل الواجب بل الظاهر انه أوله وكذا سائر الاخبار وعبارات الاصحاب مع انه فيما مضى استظهر حين رده على ( الذكري ) انه خارج عن الغسل الواجب كما تقدم بيانه ( وقال ) لا ستاذ آدم الله تعالى حراسته راداعلى ( لمدارك ) مانصه ربما يظهر من صحيحة يعقوب بن يقطين وصحيحة معاوية بن عمار ما يدل على ما ذكره المحقق رحمه الله وغيره مع ان رغوة السدر غير ماء السدر والمستفاد من الاخبار وكلام الفقهاء كون الغسل بماء السدر لا الرغوة فالحديثان الاولان يريد بهما خبري الحلبي والكاهلي لادخل لهما في المقام ورواية يونس لا بد من تأويلها بما يوافق الاخبار في الفتاوى انتهى وفي ( جامع المقاصد ) اعترض على الترتيب



ثم فرجه بما بالسدر والخرض ويديه وتوضئته والبدأة بشق الرأس الايمن ثم الايسر ( متن )

فقال لا محل لهذا الترتيب بل المستحب في الاخبار الابداء بفصل فرجه وفي خبر يونس غسل رأسه بالرغوة بعد تنقية الفرج ( قلت ) ليس في كلام الاصحاب أيضاً هذا الترتيب لان الشيخ في ( النهاية والمبسوط ) ذكر غسل الفرج بالسدر والخرض وكذا في ( الوسيلة والشرائع ) ولم يذكروا هذا الترتيب بل في ( مختصر المصباح ) قال يبدأ أولاً فيفصل يدي الميت ثلاث مرات ثم ينحبه قليل من الاثنان ثلاث مرات ثم يفصل رأسه برغوة السدر ثلاث مرات وفي ( المنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير ) ان تعذر السدر في غسل الرأس فانطلي وشبهه في التنظيف نظير ابن عمار رحمه الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله ﴿ ثم فرجه بالسدر والخرض ﴾ (١) قد تقدم ان الشيخ الطوسي والمحقق رحمهما الله على ذلك يكن لاعلى هذا الترتيب ونقل ذلك عن القاضي وفي ( المبسوط والنهاية ) انه يفصله ثلاث مرات ويكثر من الماء واقصر في ( المقنعة ومختصر المصباح والمراسم والسرائر ) على الاثنان أعني الخرض ولم يذكر في ( الفتن ) السدر ولا الخرض بل قال يستحب غسل فرجه اجماعاً الا ان يكون عليه نجاسة فيجب ونقل الاقتصار على الاثنان عن الاقتصاد رحمهما الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله ﴿ يديه ﴾ أي يستحب غسل يديه اجماعاً ان لم يكن عليهما نجاسة فيجب كما في ( الفتن ) الى نصف الذراع كما في ( الدروس وجامع المقاصد والمسالك والروضة ) ثلاث مرات كما في الثلاثة ( مختصر المصباح والسرائر ) ولكنه لم يذكر في الاخبار بين التحديد الى نصف الذراع وأطلق المحقق في كتبه كالمصنف هنا وأما الغسل فيفصل يديه الى مرقعه كما في جامع المقاصد رحمهما الله قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله ﴿ وتوضئته ﴾ هذا مذهب أكثر اصحابنا كما في ( الفتن ) والمشهور كما في ( كشف الاتباس والمسالك ) والاشهر كما في ( الكفاية ) ونقل في ( التتبع ) عن بعض الفضلاء رحمهم الله لم يقل أحد بالوجوب وحكي الاستحباب عن ( الجامع ) وهو خيرة ( مختصر المصباح والفتن والمقنعة والرفع وكشف الرموز والتحرير والارتداد والتخلص والذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد رحمهم الله والشرائع والتتبع والمتنصر والموجز الحاوي وكشف الاتباس ومجمع البرهان والمسالك والمدارك والكفاية ) وغيرها وحكاها جماعة عن ( الاستبصار ) والموجود فيه خلافة وقد صرح جماعة من هؤلاء انه لا فرق بين كونه قبل الغسل أو بعده ولا خلاف بين الاصحاب انه لا مضمضة ولا استنشاق كما في ( الخلاف والفتن وكشف الاتباس ) وخالف الشافعي فأوجبها وحكي عن صريح ( النزهة ) والمحقق رحمهما الله وظاهر ( الكافي ) انه واجب وهو ظاهر ( الاستبصار ) وفي ( النهاية ) انه أحسن وفي ( المقنعة ) يوضأ وقال جماعة انها محتملة وجماعة نزلوا عنها ان فيها ينبغي ان يوضأ رحمهم الله فبعد اذ كان من السوق وفي ( المراسم ) ان شيخنا كان لا يرى وضوء الميت وأظهر مشايخه المفيد فلعلمه أخذه منه مشافة رحمهم الله من غير ( المقنعة ) وفاء الشيخ في ( الخلاف ) وجوا واستحباباً وادعى الاجماع عليه رحمهم الله الظاهر من ( السرائر ) بل قد يظهر ذلك من ( المراسم ) وفي ( المبسوط ) عمل الطائفة على تركه رحمهم الله وفي ( المدالك ) المشهور انه لا يجب وظاهر ( التذكرة ونهاية الاحكام ) التردد في المشروعية وقد تقدم في السدر الكتاب تمام الكلام في المسئلة رحمهما الله قوله قدس سره رحمه الله ﴿ والبدأة بشق رأسه الايمن ثم الايسر ﴾

(١) الخرض بضم الخاء المهملة واسكان الراء المهملة أوضمه لأثنان بضم هجرته (مه)

وتثليث كل غسلة في كل عضو ومسح بطنه في الاولين الا الحامل والوقوف على الايمن  
وغسل يدي الفاسل مع كل غسلة وتنشيفه بثوب بعد الفراغ صوتاً للكفن وصب الماء في  
الحفيرة ويكره الكنيف ولا بأس بالبلوعة ( متن )

هذا مذهب فقهاءنا اجمع كما في (المعتبر) وقاله علماؤنا كما في التذكرة - قوله قدس سره -  
( وتثليث كل غسلة في كل عضو ) اجماعاً كما في (المعتبر والتذكرة والذكرى) - قوله قدس  
سرّه - ( ومسح بطنه في الاولين ) أي في الفستين الاولين التي بالسدر والتي بالكافور وفي  
( الخلاف والمعتبر ) قبل الفستين الاولين وتقل فيهما الاجماع على ذلك وعبرة ( السرائر ) كبرية  
المصنف وفي ( الخلاف ) الاجماع على انه يكره في الثالثة و به صرح الطوسي والشهيد والكركي وغيرهم  
وتقل عن ابن سعيد وفي (المعتبر والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد مظاهر نهاية الاحكام) الاجماع  
على انه لا يستحب ( وأما ) الحامل فيكره فيها ذلك كما نص عليه جماعة كالطوسي في ( لوسيلة )  
ولم يصنف في ( المنتهى وصاحب الجامع ) على ما نقل وغيرهم والمعلي والشهيد في كتبه استثنى الحامل  
قلاً بمسح بطنه مسحاً رفيقاً في الاولين الا الحامل ولم ينص على الكراهية ( وقول في جامع المقاصد )  
ولا بمسح بطن الحامل التي مات ولدها حذراً من الاجهاض ولو أجهضت فعنصرية أمه نه على ذلك  
في ( البيان ) انتهى ولم أحده ذكر ذلك في ( البيان ) في المفاد وإنما استثنى الحامل التي مات ولدها ( وقال  
في السرائر ) في آخر الباب بعد أن أتى بما قلناه عنه مانعه ولا يقعده ولا يغفر بطنه فنسب اليه الشهيد  
والكركي انكار ذلك بعد اعترافه به في أول الباب ( وأمل ) المراد لا يغمره غمراً تديداً ولا يغمره قاعداً  
فأمل - قوله قدس الله تعالى روحه - ( والوقوف على الايمن ) اجماعاً كما في ( الغنية ) وبذلك صرح  
الشيخ في جملة من كتبه والطوسي والمحقق والشهيد وغيرهم واقتصر في ( لمتقنة والمبسوط والمراسم والمنتهى )  
على لوقوف على جانبه ( وقول فيالمعتبر ) ما ذكره ( فيالمبسوط ) أولى - قوله قدس الله تعالى  
روحه - ( وغسل يدي الفاسل مع كل غسلة ) كما في ( الشرائع والدروس والبيان ) الى المرفقين  
كما في ( النهاية والمبسوط والوسيلة والمسالك ) وغيره مرة واحدة كما في جامع المقاصد ( والمراد ) من  
قوله مع كل غسلة بعد كل غسلة كما صرح به جماعة من هؤلاء كالشيخ والطوسي وفي ( المتقنة  
والمراسم ) بعد ذكر الاغسال الثلاثة قالاً تم بفضل يديه الى مرفقيه - قوله قدس الله تعالى  
روحه - ( وتنشيفه بثوب بعد الفراغ ) اجماعاً كما في (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) - قوله  
قدس الله تعالى روحه - ( وصب الماء في الحفيرة ) اجماعاً كما في ( الغنية ) والحفيرة أولى من  
البوعة اجماع الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) والحفيرة تكون في موضع المغسل تجاه القبلة كما في  
خير سليمان بن حماد كما في جامع المقاصد - قوله قدس سره - ( ويكره في الكنيف ) اجماعاً  
على كراهية ارسال الماء في الكنيف دون البالوعة كما في ( الذكرى ) وبه صرح المصنف كما في ( كشف  
الثام ) وفي ( الغنية ) انه لا يجوز - قوله قدس سره - ( ولا بأس بالبلوعة ) هذا مذهب الخمسة  
واتباعهم كما في (المعتبر) وهو خيرة المحقق رحمه الله والشهيد وفي ( المسالك ) المراد بها بالوعة  
الماء لا بالوعة البول وفي ( كشف الثام ) وهل تشمل البلوعة ما يشتمل على النجاسة وجان أظهرهما  
العموم واشترط في نفي الباس عن البالوعة في ( النهاية والمبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الاحكام )

ويكره ركوبه واقماده وقص اظفاره وترجيل شعره ﴿ فروع ﴾ (الاول) ذلك ليس  
بواجب بل اقل واجب الغسل امرار الماء على جميع الراس والبدن ولا قرب سقوط  
الترتيب مع غمسه في الكثير ( متن )

تعدر اتخاذ حفيرة له ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ويكره ركوبه ﴾ جماعاً كما في ( الغنية )  
وهو مذهب الاكثر كما في ( كشف اللثام ) ولم أجد مخالفاً وفي خبر بن سببه لانس ن يحمل  
الميت بين رجلين وان تقوم فوقه تضبطه برجليك ثلاثاً يسقط وجهه ﴿ قوله قدس الله  
تعالى روحه ﴾ - ﴿ ويكره اقماده ﴾ جماعاً كما في ( الخلاف ) وهو قطع معظم لاصحاب  
كما في ( كشف اللثام ) وفي ( المختار ) بعد ان قل خبراً شتملة على الامر فـده قل  
مانصه وانا أقول ليس العمل بهذه الاخبار بعيد اذ لا معنى لتزيين على النقبة لكن لا يسر  
يعمل بما ذكره الشيخ من تجنب ذلك والاقصود على . تفق على جوده وفي ( حثبه لمدرست )  
ان الاقرب حملها على التقية وفي ( الغنية ) الاجماع على . لا يجوز ان يفعله ومثل ذلك  
عن ابن سبيد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ويكره قص شعره ﴾ جماعاً كما في  
( الخلاف والمعتبر والتذكرة ) وفي ( جامع المقاصد ) ان المشهور الكراهة في ( كشف اللثام )  
انه مذهب الاكثر ( وقول في الخلاف ) ولا لا يجوز ودعى لاجماع ثم سرياره  
والاجماع وبعض الناس نظر الى أول كلامه فسب اليه عدم لجوزوه في ( توسيله ) على حرمه  
وفي ( المبسوط والمنفعة ) على عدم الجوز ونسبه في ( المنتهى ) الى انه لا يملكه محمول على سببه  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ وترجيل شعره ﴾ في سريعه اجماً كما في ( كشف اللثام )  
المشهور كما في ( جامع المقاصد ) ومذهب الاكثر كما في ( كشف اللثام ) وفي ( الخلاف ) لاجماع على  
عدم جواز تسريح لحيته ولم يصرح فيه هذا بالكراهة كما في لاطه . حرره بن حماد . علمه الله  
والخلق وتسريح الرأس واللحية وفي ( الخلاف ) الاجماع على كراهة حلق شعره . لا يباح  
الشرب والاجماع على ان حلق رأسه مكروه وندبه وفي ( جامع المقاصد ) ان فعل ذلك . يصل  
من لاظفر والشعر منه وجوب . ويأتي تمام الكلام وقتل لاجماع في آخراتمه . ش . ما في وفي  
( التذكرة ) ينبغي زلة الوسخ من تحت ظفيره يعود بين من ف عليه حرره بن حماد . شريح  
قل الاجماع في ( الخلاف ) على انه لا يجوز تغليف ظفيره بالظلال ﴿ فروع ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى  
روحه ﴾ - ﴿ والدلك ليس بواجب ﴾ عندنا كما في ( كشف اللثام ) وندبه في ( كشف اللثام ) . قوله  
قدس سره ﴿ ﴿ والاقرب سقوط الترتيب مع غمسه في الكثير ﴾ كما في ( لا يصرح به . شريح  
والجعفرية وكشف الاتباس والمسالك وحوشي الشهيد الثاني على الكتب والخفية ) . شريح  
فيه في ( نهاية الاحكام والذاكرة والمدارك ) وهو الظاهر من ( جامع المقاصد ) وفي ( كشف  
اللثام ) للاصل والاحتياط وظاهر الفتاوى والاخبار المفصلة لكيفية وظهوره . شريح  
الترتيب ( انتهى ) والمراد سقوطه بين الاعضاء لا بين الاغسل الثلاثة وفي ( شريح وجمع  
المقاصد ) من تغاير المياه ليمتاز كل من مياه الغسلات عن صاحبه وفي حاشي الشهيد الثاني . شريح  
وصمه الخليلط فوق الماء الذي فوقه وان بقي مع الخليلط لاخر قل ومنه . يظهر ان لمراد قروح

( الثاني ) الفريق يجب إعادة الغسل عليه ( الثالث ) لو خرجت نجاسة بعد الغسل لم يعد ولا الوضوء بل تغسل ولو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر فتقرض ( متن )

هو الماء المطلق الذي لا يشترط فيه الخلط الخالي من كل شيء ولا من الخليطين ( وقال في كشف اللثام ) لا فرق في ذلك بين الاغسال الثلاثة أو بعضها ولا يصح في القليل لانه ينجسه بملاقاته وان لم يشترط الاطلاق في الاولين لم يشترط الكثرة فيهما - قوله قدس الله تعالى روحه - ( الفريق يجب إعادة الغسل عليه ) قد تقدم نقل الاجماع على انه يغسل عند الكلام على الشهيد ويحيى دلي قول من لم يعتبر النية عدم الوجوب في الاولى وان كان سار من يقول بعدم وجوب النية أمكن الاجزاء عنده عن الجميع ( وكذا ) لو نوى غسله وهو في الماء أجراً عنده - قوله قدس الله تعالى روحه - ( لو خرجت من الميت نجاسة بعد كانت الغسل لم يعد ) باجماع أهل العلم كافة ان يعد التكفين كافة ( أيضاً خل ) كما في ( المنتهى ) وان كانت قبله فان كانت غير ناقضة فلا كلام في عدم الاعادة كما في ظاهر (المعتبر والتذكرة) وان كانت ناقضة فالشيخ واكثر علمائنا على الاعادة وفي (المعتبر والتذكرة) انه ظاهر باقي علمائنا ماعدا الحسن ابن عيسى وفي ( المدارك ) انه مذهب الاكثر وفي ( الكفاية ) انه الاشهر وفي ( حاشية المدارك ) أن بناء الفتاوى عليه وصرح جماعة انه لا فرق بين كون الحدث في اثناء الغسل أو بعده أي غسل من الثلاثة ونسب ذلك في ( كشف اللثام ) الى المشهور وخالف الحسن بن عيسى فأوجب الاعادة اذا خرجت في اثناء الغسل كما يظهر من عبارته المتقولة في (المختلف) حيث يقول فان انتقض منه شيء استقبل به الغسل استقبالا لكن أكثر من تعرض لهذا الفرع نسب اليه الخلاف فيما بعد الغسل بل ما وجدت أحداً نبه على ذلك سوى الاستاذ أدام الله تعالى حراسته فعلى هذا لا يكون الحسن مخالفاً الا فيما اذا خرجت في الاثناء وفي (الذكرى) يتخرج من كونه كفيل الجنابة أو نفسه الخلاف في غسل الجنابة اذا كان الحدث في الاثناء ( وقال ) الشافعي يعاد الوضوء كلحي وقد أشار المصنف بقوله ولا الوضوء الى خلافه - قوله قدس الله تعالى روحه - ( ولو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر فيقرض ) ذهب اليه الصدوقان وأكثر الاصحاب كما في ( المدارك ) وهو المشهور كما في ( الكفاية ) ونسبه في ( مجمع البرهان ) الى الاصحاب وبه صرح الصدوقان والمجلى والمحقق والمصنف في جملة من كتبه والشهيد والمحقق الثاني والشهيد الثاني والارديلي وغيرهم ( وقال ) الشيخ في ( المبسوط ) والطوسي في ( الوسيلة ) واذا أصاب ذلك كفته قرض الموضع منه بالمقراض فاطلاقاً الحكم كما قلل عن القاضي وابن سعيد لكن ابن حمزة عد ذلك من المندوبات وقد صرح في (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك) وغيرها أنه يجب ازالة النجاسة عن الكفن وفي ( المدارك ) نسبه الى أكثر الاصحاب وفي (الكفاية) الى المشهور كما مر بيانه وفي (فوائد الشرائع) أن الاصح وجوب غسلها وان كان بعد وضعه في القبر اذا أمكن ولم يشق المتحرز من الفسالة فان شق كثيراً قرضت الا أن يفحش فيلزم من قرضها هتك الميت أو فساد الكفن فيترك بحاله وفي ( جامع المقاصد ) أن قضية تسليمهم بالهي عن اتلاف المال ونحوه أنه انما يقرض في القبر اذا تمذر الغسل ( وقال في الذكرى ) لو أفسد الدم معظم الكفن أو ما يفحش قطعه فالظاهر وجوب الغسل مطلقاً استبقاء للكفن لامتناع اتلافه على هذا الوجه ومع التعذر

(الفصل الثاني) في التكفين وفيه مطلبان (الاول) في جنسه وقدره وشرطه ان يكون مما يجوز الصلاة فيه للرجال فيحرم في الحرير المحض ويكره الكتان والممزج بالابرسم (متن)

يسقط للخرج (انتهى) وواقفه على ذلك الحق الثاني في (جامع المقاصد) والشهد الثاني في (المسالك) وبذلك صرح في آخر عبارة (فوائد الشرائع) كما مر وقل في (الذكرى وجمع المقاصد) عن الصدوق رحمه الله أنه اذا قرضت مد أحد الثوبين على الآخر ليتستر لمقطوع وفي (المسالك) متى قرضت وأمكن جمع جوانب الكفن بالخطاطة وجب والا مد أحد الثوبين على الآخر وفي (لمدارك) لولا تخيل الاجماع على هذا الحكم لامكن القول بعدم وجوب القرض والمسل مطلة تمسكاً لاصل وستضعفة للروايت الواردة بذلك

### ﴿ الفصل الثالث في التكفين ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فيحرم في الحرير المحض ﴾ للرجل والمرأة اجماعاً كما في (التذكرة والذكرى) (١) وتند علامت كما في (نهاية الاحكام) والحرير بدون التقييد المحض اجماعاً كما في (المعتبر وجمع المقاصد وشرحي الجعفرية) مع التصريح في هذه الاربعة بعدم الفرق بين الرجل والنساء (والمدراك والمفتيح) وفي (المجمع) كان دليله الاجماع وفي (الكفاية) أنه المشهور وفي (العمية) لاجماع على أنه لا يجوز فيه لانبجور فيه الصلاة من اللباس وظهرهم لاجماع على استواء الرجل والامراة كما في (كشف اللثام) وهو كما قل لانه قل من ترك التصريح به وقد علمت أنهم نفوا لاجماع عليه صريحاً بل في (فوائد الشرائع والمسالك) أنه لافرق في ذلك بين الصغير والكبير من الرجال والنساء لكن المصنف في (النهاية والنتهى) احتل حوازي تكفين النساء الحرير استصحاباً لجوازه لمن في الحياة وفي (المدراك) اطلاق الاخبار وكلام الاصحاب يفهم عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة (انتهى) وهل يجوز في جلد ما يؤكله (٢) أم لا الاكثر على عدم الجواز كما في حواشي الشهيد الثاني على الكتب وهو خيرة (المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والين والموجز وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية وكشف اللباس والمسالك والمدارك) وغيرها والجوار ظاهر (الفنية والدروس وصريح الروضة) واستشكل فيه المصنف في (النهاية) وما صوفه ووجهه فلمشهور فيهما لجواز كما في المسالك وهو (خيرة المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وشرحي الجعفرية والمسالك وكشف اللثام) وقوى المع فيهما في (المدراك) ونقل عن السكاك المع في قوله برقل الشهيد اما لعدم النقل أو لقل عدم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره الكتان ﴾ بفتح الكاف عند علامت كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد) وهو مذهب الاكثر كما في (كشف اللثام) وخالف في ذلك الجمهور وفي (الفنية) لاجماع على ان افضل الثياب البيض من القطن أو الكتان ونقل مثله عن التقي من دون نقل لاجماع وفي (الفتاوى) لا يجوز بالكتان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والممزج بالابرسم ﴾ كما في (المبسوط والوسيلة والتحرير

(١) صرح بذلك في آخر كلامه في الذكرى (منه) (٢) كذا في النسخ (مصححه)

ويستحب القطن المحض الابيض وأقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة أثواب مثز (متن)

ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والموجز وكشفه) وفي (جامع المقاصد) تقييد الكراهة بكون الخليلط اكثر ظهير الحسن بن راشد المعمول به عند الاصحاب كما صرح بهذا الاخير في (المعتبر) وفي (كشف اللثام) (الوضوح التقييد بما اذا كان الاير يسم أقل وفي (الذكرى) أن القاضي منع من الممتزج قلت وفي (النهاية) لا يجوز في الممتزج وكذا (الاقتصاد) على ما نقل عنه وفي (كشف اللثام) أنه لم يظهر سند للمنع ولا للكراهة في الممتزج (قلت) استند في (كشف الالتباس) في الكراهة الى رواية رواها فيه عنه عليه السلام لا يكفن الميت في كتان وممتزج ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ويستحب القطن ﴿هذا مذهب العلماء كافة كما في (المدارك) وفي (المعتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام (الاجماع على استحباب كونه قطعاً أبيض الا أنه في نهاية الاحكام زيادة كونه محضاً والكل بمعنى واحد (وفي الخلاف) لا خلاف في استحباب الابيض وفي (كشف اللثام) المشهور الكراهية في غير الابيض مطلقاً (وعن المذهب والاصباح) المنع من المصبوغ مع القطع بالكراهية في السواد في الاصباح (وفي المذهب) قل الكراهة في السواد عن بعض كذا قال في (الذكرى) ونقل الاجماع على كراهية السواد في (المعتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام وفي (المنهى) ففي الخلاف فيها ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ وأقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة أثواب ﴿اجماعاً كما في (الخلاف) والغنية والذكرى) في آخر كلامه (والتمحيص وشرح الجعفرية والمعتبر) الاسرار وعند الجميع الاسرار كما في أول عبارة (الذكرى) وعليه فتوى الاصحاب الاسراراً كما في (كشف الرموز) وهو المشهور كما في (المختلف وجمع الفائدة والمدارك وكشف اللثام) ومذهب اكثر الاصحاب كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد وشرح الجعفرية) والاشهر كما في (الكفاية) والفرض عند سائر ثوب واحد وجعل الاسبع سبع قطع ثم خمساً ثم ثلاثاً وفي حواشي الشهيد على الكتاب أن أبا علي قال ان المفروض خمسة ولم أجد أحداً نقل عنه ذلك بل المنقول عنه خلافه كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقول سائر قال الاوزاعي والشافعي في أحد الوجهين والقول الثاني للشافعي ان الواجب قدر ما يستر العورة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿مثز﴾ من سرته الى حيث يبلغ من ساقه كما في (المقنعة والمراسم) وفي (مختصر المصباح) يؤزره من سرته الى حيث يبلغ المئزر وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية) يستر السرة والركبة وما بينهما لانه المفهوم وفي (المسالك والروضة والروض) يستر ما بين السرة والركبة لانه المفهوم عرفاً كما في (الروض) ووجوب المئزر نقل عليه لاجماع في (الخلاف والغنية والذكرى) والتمحيص وشرح الجعفرية والمعتبر) الاسراراً وعليه فتوى الاصحاب كما في (كشف الرموز) ومذهب اكثر الاصحاب كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد والشرح الآخر للجعفرية) وهو المشهور كما في (المختلف والمدارك وكشف اللثام والكفاية والذخيرة وحاشية المدارك) بل في الاخير لا يظهر من الفقهاء مخالف وان الصدوق موافق والكاتب لم تعلم منه المخالفة ولا تأمل أحد في هذا الحكم قبل صاحب (المدارك) وبعض من تبعه بل ربما يكون مقلداً انتهى وفي (المعتبر) بعد ان قل ان مذهب قهاتنا اجمع وجوب مثز وقيص وازار نقل عن الثلاثة وجوب ايجاب القميص ونقل عن ابن الجنيـد



التخير بين ثلاثة أثواب يدرج فيها أو ثوبين وقيص واختار ما ذهب اليه من عدم تعيين القميص وفي هذا إشعار بان المحقق فهم منه أن أحد الأثواب مئزر فأمل وفي (المدارك) بعد أن ذكر ما قلناه عنه قال مانعه أما المئزر فقد ذكره الشيخان واتباعهما وجعلوه أحد الأثواب الثلاثة المفروضة ولم اقف في الروايات على ما يعطى ذلك بل المستفاد منها اعتبار القميص والثوبين الشاملين للجسد والأثواب الثلاثة وبمضمونها أفتى ابن الجنيدي في كتابه فقال لا بأس أن يكون الكفن ثلاثة أثواب يدرج فيها إدراجاً أو ثوبين وقيصاً (وقريب) منها عبارة الصدوق فيمن لا يحصره لفتيه من قول الكفن المفروض ثلاثة قميص وازار ولفافة سوى العمامة والخرق فلا يعدان من الكفن وذكر قل أن الفصل للميت قل أن يلبسه القميص يأخذ شدة من القطن ويبرد عليه دريرة ويجعل سهلاً من القطن على قلبه ويضم على رجله جميعاً ويشد خده من وركبيه المئزر ثم حذاً لا يخرج منه شيء قل ومقتضاه أن المئزر عبارة عن الخرق المشقوق التي يتدرج بعدد المسئلة في ربه لاسكال ولأرباب أن الاقتصار على القميص واللفنتين والأثواب الثلاثة شاملة للجسد مع العمامة والخرق التي يسد بها الفخذان أولى انتهى ما في (المدارك) وتعه على ذلك لاسكال في مذهبنا الحرام في كفيته وذخيرته وقال مولانا لامين الاسترغادي فيما كتب على (القميص) منه قد وقع من جمع من المتأخرين خبطة في هذا الموضع حيث زعموا أن من جهة الكفن الواجب المئزر وفسره بـ شوب يكون من السرة الى الركبة مع انه لا دلالة في لاحتاد على ذلك كلام المصنف رحمه الله صريح بخلاف قولهم يصريح في أن المراد بالمئزر ما يشده خديه انتهى وقد تعرض لاسد الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) الى فساد ما ذهبوا اليه ونحن نقل كلامه منه في هذه قل على قوله في (المدرك) أن المستفاد من الاخبار بعد القميص والثوبين الشاملين منه (لا يحسن ما فيه) لان حكاية الشمول للجسد في كل منهما غير مستفدة لان الثوب غير مأخوذ فيه الشمول بل هو أعم قطعه وسبحي في مسئلة جوار الصلاة في الجسد اذا كان لا يتم الصلاة وفي غيرها ما يظهر من الشرح ومن غيره ما ذكره مع أن (حسنه) الحلبي الى هنا مسدود ذكره من اعتبار القميص والثوبين صريحة في أن أحد الثوبين كان رداء له عليه السلام صلى فيه به لحمه وغير حفي على التأمل أن الرداء المعروف المتعارف ليس شاملاً لجميع الجسد بل هو من اللب والادج بل موافق ومقارب للمئزر الذي ذكره الفقهاء وعلى تقدير عدم الظهور نفع الظهور في الشمول وفي (الهدية) عن أبي الحسن الاول عليه السلام قل كفت أي في ثوبين كان بحره فيهم وفي قميص من قميصه في عمامة كانت لملي بن الحسين عليهما السلام وفي برد استرته من بين دياراً ولا بد من حمل ثوبي احرامه على عدم شمول كل واحد لجميع الجسد والاثم القميص مع ثلاث اعمام وهو خلاف ما يظهر من الاخبار وفي (رواية) ابن وهب يكفن الميت في خمسة أثواب قميص وازار وخرقة ويظهر من أن الازار لا يلف فيه الميت وان الثوب يطلق على الخرق فكيف يكون الثوب شأنه الشمول لجميع الجسد مع أن القميص أحد الأثواب قطعاً وليس مما يشمل البدن (وما ذكر) ظهر فساد ماو دعي ظهور الشمول من الحسنة المذكورة من قوله عليه السلام في آخر الخبر انما يد ما يلف به الجسد اذ معلوم أن المراد اللب في الجملة مضاعفاً الى ظهور ذلك في نفسه (على انا تقول) موقفة عمار صريحة في عدم الشمول مع وجود القميص (قال فيها) ثم الازار طولا حتى تغطي الصدر والرجلين الى آخره

وهذه نص في اطلاق الازار على المئزر من جهة عدم تغطية الجميع ومن جهة فيد الطول وكذا (مرسلة) يونس أيضاً ظاهرة في عدم الشمول كما لا يخفى وكذا (حسنة) حران يظهر منها ذلك من قوله عليه السلام ولغافة (وأما) قوله وبرد يجمع فيه الكفن (فيه) تجوز وخروج عن اللفظ قطعاً لان البرد من الكفن فان خروج عن الظاهر اما في الجمع أو كلمة في (ثم قال) ومقتضى ما يظهر من كلام ابن الجنيـد ان كل واحد منها يكون شاملاً لجميع الجسد وفساده ظاهر اذا ثوب غير مأخوذ فيه قيد الشمول قطعاً مضافاً الى ما ذكرنا (وما يعضد) ذلك انه ورد في الاخبار المستفيضة بتشيف الميت بعد الفصل بثوب ولا شك في تحققه وصدقه على التشيف بالمئزر بل بالمنشفة لان كانت أظهر أفراد (فان أراد) ان ذلك يظهر من الاخبار (فيه) انه ليس فيها الا كونها ثلاثة اثواب مضافاً الى ما أشرنا من ان الغرض ليس الا ذكر العدد واما الكيفية فلا بل ظهر خلاف ذلك منها وان أراد ان الثوب مطلق غير مقيد بكونه مئزراً وان كان المئزر أحد أفراد (وان ما ذكره الشيخان يتحقق به الكفن الصحيح قطعاً الا ان الكلام معهما في التعيين وعدم صحة الغير بل مقتضى الاخبار صحة كل ما صدق عليه اسم الثوب (فيه) انه خلاف ظاهر كلامه مضافاً الى ما أشرنا اليه من وهن دلالة الاطلاق بل وعدها وقد أشرنا أيضاً الى ما يمكن ان يجعله ذراً لهما ومن تبعهما متأيداً بالشبهة التامة بين الفحول من قهائنا المتقين الماهرين المأمونين عن الوهم بالمبالغة التامة والاحتياط الزائد في مقام الاثاء فكيف يتقون في الاثاء بما لامشأ له أصلاً بل يخالف لمقتضى الاخبار التي هي مستندهم في فتاوهم ومع ذلك يتقون بحيث لا يظهر منهم مخاف اذ الصدوق ستعرف انه موافق لا يخالف (وأما) ان الجنيـد فكونه مخالفاً لهم غير معلوم اذ لا يظهر منه كون كل قطعة شاملة لجميع الجسد لانه قال يدرج في مجموع الثلاثة لافي كل واحد واحد منها غاية ما يظهر منه عدم وجوب المئزر لاعدم صحته ومثل هذا الخلاف منه سهل كما لا يخفى على المطلع بحاله في سائر المسائل فتأمل (والمستفاد) من بعض الاخبار كون القميص تحت الازار الذي يظهر كونه المئزر بل تحت الخرقه التي يشد بها الفخذ أيضاً وبالجملة لو بنى على أن الثوب الوارد في تلك الروايات مطلق وشامل لكل ما يصدق عليه اسم الثوب فلا شك في شموله للمئزر وصدقه عليه فيجب الحكم بصحة جعله أحد الاثواب قطعاً سيما مع ملاحظة كثير من الاخبار الدالة على ان أحدها المئزر مثل (صحيحة) عبدالله بن سنان (وصحيحة) محمد بن مسلم الآتية في بحث النمط (ورواية) معاوية ابن وهب (وموثة) عمار وغيرها مما أشرنا اليه ولم نشر مضافاً الى كلام الفقهاء ولو بنى على انها ليست شاملة لسوى ما يشمل جميع الجسد قد عرفت فساداً ومما يدل على فساد أيضاً (صحيحة) زواره كما أشرنا ولو بنى على عدم الاطلاق والشمول أصلاً فكيف يدعى ان المستفاد التخيير الذي ادعاه فتأمل (ثم لا يخفى) ان الازار يطلق على الملحمة وعلى المئزر لغة وعرفاً وفي اصطلاح الشارع اطلاقاً متعارفاً شائماً لا شك فيه ولا شبهة وصرح أهل اللغة ويظهر ذلك من الفقهاء ومنهم الصدوق في (القميص) في مواضع (منها) في كراهة التوشح والازار فوق القميص للمصلي ويظهر من الاخبار الكثيرة غاية الكثرة (ومنها) ما ورد في الصلاة في اثوب الواحد غير الحاكبي (وما) ورد في الامامة بغير رداء (وما) ورد في الصلاة مكشوف الكتفين (وما) ورد في دخول الحمام وقراءة القرآن فيه ولف الازار على الاحليل حال اطلاق التوراة الى غير ذلك (ولا يخفى) ان الظاهر من الصدوق هنا أيضاً المئزر لا لفافة أخرى مع ان الملحمة اما هي الثوب الذي يلبس فوق الثياب كلها ونص عليه أهل اللغة أيضاً فيبعد ارادته

وقيص ( متن )

هنا غاية البعد كما لا يخفى والظاهر من عبارة (الفقه الرضوي) أيضا ذلك كما قاله حلي المجلسي رحمه الله والظاهر من موثقة عمار أيضا ذلك وفي (التهذيب) في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كيف أصنع بالكفن قال تؤخذ خرقة قد شد على مقعدته ورجليه قلت قال أزار قال نعم لا تمد شيئاً إنما تصنع ليضم ما هناك اثلاً يخرج منه شيء (ولا يخفى) على المتأمل ن مراده من الأزار هنا المئزر لأن الراوي لما سمع حكاية الخرقة قال قال الأزار لا شيء يعتبر صد اعتبار الخرقة لأن الخرقة تفني عنه (فأجاب) عليه السلام أن الخرقة ليست معدودة من الكفن بل فائدة أخرى لا تدخل تلك الفائدة في حكاية الكفن يعني عليه السلام أن الكفن معتبر من حيث أن الميت يلف فيه كما مر في (حسنة) الحلبي وغير خفي أن الأزار إذا كان لفافة لا مناسبة لها في كونه مستغنى عنها بعد الخرقة لأن الخرقة تستر المورة ستر المئزر لها ولا تستر جميع البدن مع أن القميص ليس بأدون من اللفافة أن لم يكن أولى منها في الأمر المذكور مع أن الظاهر منها أن المعتبر أزار واحد لا أزاران ولا ثلاثة فتأمل (على قول) الملحفة ما هي فوق جميع الثياب كما أشرنا وليس يأخذ فيها قيد الشمول لجميع الجسد ولذا عرفوا الرداء بأنها ملحفة مرفوعة تحمل ما نحن فيه على الملحفة وأداة الشمول فاسد من جهتين فلا بد من الحمل على المئزر لا انحصار الإطلاق فيها بل قال في (الصحيح) موضع الأزار من الخفوين إلى أن قال مئزر الأزار كقولهم الملقف واللقاف ولعل هذا هو الظاهر من (القاموس) أيضا فلا حظ وكتب تسبيح البهائي في (الحبل المتين) على صحيحة ابن سنان المذكورة الأزار يراد به المئزر وهو الذي يشده من الخفوين إلى أسفل البدن وقد ورد في اللغة إطلاق كل منهما على الآخر راجع ما قال وهو على كون الأزار في هذه الصحيحة هو المئزر غيره من القميص (وما يشير) إلى كون الأزار في كلامه الصدوق هو المئزر على ما ذكرته وذكره جدي رحمه الله قوله بعد ذلك فمن أحب أن يريه المفقدين حتى يبلغ العدد خمسة أبواب فلا بأس (فتأمل) لكن كلامه نص في أن الأزار فوق القميص كما يظهر من موثقة عمار ومرسلة يونس لكن في بعض نسخ (التهذيب) في المرسلة ويردأ مد القميص بالاف التي هي علامة النصب فتكون صريحة في كون البرد هنا هو المئزر وأنه تحت القميص ووجه كان في صحيحة ابن سنان اشعار بذلك أيضا وربما كان ما ذكرناه مستند تقوم في كونه تحت القميص وفي (الفقه الرضوي) يكفن بثلاثة أبواب لفافة وقيص وأزار انتهى ولا تأمل في أن الأزار ليس لافقة ولا قال لفافتين فظهر أنه المئزر وأنت لو تتبعت الأخبار ظهر لك أن إطلاق الأزار على مئزر لا أحد له لا حصر وفي (الفقه الرضوي) عبر عن الخرقة المشقوقة بالمئزر وتبعه الصدوق وفي (الفقه الصوفي) عبر عبارة صحيحة عبد الله بن سنان المقدمة مع صراحة رجوع ضميرها إلى الخرقة التي يشدها لو كان انتهى ما ذكره الاستاذ أدام الله تعالى حراسته وفي (الوسيلة) استجاب أن يكون المئزر ستر من الصدر إلى الساقين وفي (الذكرى) استجاب ستره الصدر والرجلين قول الصدوق عليه السلام في (خبر) عمار يغطي الصدر والرجلين وفي (المسالك والروضة) استجاب ستره من صدره إلى قدميه ومثل ذلك قول الشيخ في (النهاية والبسوط) ويكون عريضا يبلغ من صدره إلى الرجلين وهو قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيص ﴾ اجامع في الكتب المتقدمة التي قلده عنها في مئزر أعني (الخلاف

وازار على رأي وفي الضرورة واحدة ويستحب أن يزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب (متن)

والغنية والمعتبر والذكرى والتنقيح وشرح الجعفرية) ونسبه الآبي الى فتوى الاصحاب وفي ( المختلف والمدارك ) الى المشهور وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح ) الى أكثر علمائنا وهذه النسبة ظاهرة من ( جامع المقاصد والشرح الآخر للجعفرية ) وفي ( كشف اللثام ) ان الاخبار به متضافرة لكن دلالتها على الوجوب ضعيفة وخير الكاتب على ما نقل عنه والمحقق في (المعتبر) بين ثلاثة أبواب يدرج فيها ابن قبيص وثوبين وقدره الى نصف الساق المحقق الثاني وتليذاه ( وتليذه خ ) والشهيد الثاني في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية والروض والروضة والمسالك ) وقال انه المفهوم عرفا وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية ) يجوز الى القدم وفي ( الروضة ) يستحب كونه الى القدم واحتمال جوازه وان لم يبلغ نصف الساق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وازار ) الاجامعات المتقدمة في القميص منقولة عليه أيضا وكذا الشهرة ومذهب الاكثر وفتوى الاصحاب والازار هنا بمعنى اللقافة وتجب فيه الزيادة طولاً بحيث يمكن عقده من قبل الرأس والرجلين كما في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية والروض ) وفي الاول وأحد الشرحين انه يعتبر فيه وفي المنذر والقميص شمولها البدن في جانب العرض وانه ينبغي ان يكون عرض اللقافة بحيث يمكن جعل أحد الجانبين على الآخر وفي ( كشف اللثام ) ان الواجب شموله البدن طولاً وعرضاً ولو بالخطاطة ولم يعتبر الشد وفيه وفي ( المسالك والروضة ) انه تستحب الزيادة طولاً بحيث يمكن عقده من قبل الرأس والرجلين وعرضاً بحيث يمكن جعل جانبه على الآخر وفي ( جامع المقاصد وشرح الجعفرية والروضة ) يشترط ان يكون كل واحد من هذه الاثواب بحيث يستر العورة في الصلاة وفي الاول التصريح بعدم كفاية حصول الستر بالمجموع وانه الى الآن لم يظهر في كلام الاصحاب شيء في ذلك نفياً ولا اثباتاً وفي ( مجمع البرهان ) لا أعرف دليل كون الاثواب بحيث تستر البدن لونا وحجما وكذا جواز أخذ ما هو لائق بحال الميت من الكفن ولو كان كثير الثمن كما صرح به جماعة ( قلت ) صرح به المحقق الثاني والشهيد الثاني وغيرهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ويستحب ان يزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب ) كذا قال في (المعتبر) وقال انه مذهب علمائنا وانكره من عداهم انتهى ولعلمائنا تركا ذكر المرأة لدلالة ماسيأتي في كلاميهما عليها وفي ( التذكرة ) ان ذلك يزداد على الكفن عند علمائنا وهو شامل للرجل والمرأة وفي ( جامع المقاصد ) ان استحباب زيادتها لهما على الاثواب الثلاثة عند جميع الاصحاب وفي ( الذكرى ) يستحب عندنا ان يزداد الرجل والمرأة حبرة عبرية وفيها أيضا وفي ( كشف اللثام ) العمدة في استحبابها زيادة على الثلاثة عمل الاصحاب وفي ( الخلاف والغنية ) الاجماع على زيادة الحبرة على الكفن من دون ان يصفها بشيء لكنه يشمل الرجل والمرأة ونسبت زيادتها استحبابا في ( المدارك والمفاتيح ) الى المتأخرين ( وقل ) عن الحسن بن عيسى ان الحبرة احدى الثلاث أي اللقافة المفروضة أي يستحب ان تكون حبرة وتبعه على ذلك أبو الصلاح في الظاهر حيث قال على ما نقل والافضل ان تكون الملاط ثلاث احداهن حبرة وقطع بذلك في ( المدارك والمفاتيح ) وهو ظاهر الخراساني ( والرياض ) وفي ( كشف اللثام ) ان أخبار الحبرة

فان قدت فلغافة أخرى وخرقة لفخذه طولها ثلاثة اذرع ونصف في عرض شبر  
وتسمى الخامسة (متن)

كثيرة لكن لا تدل على كونها غير الثلاثة بل ظاهر الاكثر كونها للغافة المفروضة وكذا قل خمس  
اتمى (قلت) استدلووا على ذلك بخبر حمران ويونس بن يعقوب وقوه عليه السلام في خبر يونس  
ابسط الخبرة الحديث (وأيدته) الاستاذ أيدته الله تعالى بما يدل على ان الكفن من قطن أبيض  
وأكثر الاصحاب على عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة تصريحاً أو ظهوراً كما ان لاجاءات  
كذلك كما عرفت لكنه قل في (الوسيلة) المسنون ان يرد للرجل ثوبان حبرة نسيئة عبرية غير  
مطرزة بشيء من الذهب والابريس وخرقة يشدها فخذاه وعمامة يعمم بها محسكا والمرأة فتن و  
لغافة ونمط وخرقة يشدها فخذها وهذه العبارة تعطي اختصاص الخبرة رجل كبرة التلخيص (وأنه)  
وصفها بالعبرية فقد علمت دخولها تحت مذاهب العلماء ولاجاءات المنقولة وان خلا عن ذلك جماعة  
(الخلافاً والفتية) ووصفها بذلك في (المبسوط والنهاية والوسيلة والشرائع والمقنع) وسائر كتب  
المتأخرين وفي (المقنعة والمراسم) وصفها بيمينية الغير لمذهبة وفي (المرئى) لاقتصر على خبرة  
وانها هي النمط كما يأتي نقله عنه (وعن المقنع) انه ياف في حبر يميني عبرية أو خضراء نصف يردد  
بين الامرين (والعبرية) بكسر العين أو فتحها منسوبة الى العبر جاب لودي وموضع (واظفر)  
بكسر حصن باليمين (والاظفر) بلدة قرب صعاء والصحيح ظفر كطاء وفي (الدروس) (روحه)  
وصفها بكونها حمراء واما كونها غير مذهبة فقدمه نقل عنهم من مذاهب العلماء ولاجاءات (وقد  
نص) على ذلك المفيد والدليي والطوسي والمحقق وبنو العباس والعميري والشهيد وغيرهم ويريد  
في (المبسوط والنهاية والوسيلة والمعتبر) عدم التطرير بالحرير يميني (وعن) على ذلك الشهيد وأبو  
العباس والعميري والمحقق الثاني وغيرهم وفي (المبسوط) لحرير مخض وفي (معالم الصدق) كما في  
(الذكرى والدروس والمسالك) لو قد الوصف كفى في أصل الاستحباب خاتمة حجة قوله قدس  
الله تعالى روحه ﴿ وان قدت فلغافة أخرى ﴾ كما في (المبسوط والنهاية والوسيلة والشرائع) والعميري  
والدروس والذكرى (وقال عن) (الاصباح والمذهب) وفي (الفتية) ان شاء الله تعالى جعل الخبرة معه حتى  
يدخله قبره فيلقيه عليه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وخرقة لفخذه ﴾ ثلاثة اذرع ونصف في عرض  
شبر ﴿ كما قاله الكليني في (الكافي) والى تبر ووصف كما في (النهاية) (المبسوط) (الاصباح) (الشرائع)  
وفي عرض شبر ونصف كافي (التذكرة) وفي عرض شبر تقريه ﴿ كما في (الشرائع) (الدروس) (الذكرى) (البيان)  
وهذه العبارة شمل ما اذا كان عرضها كثيراً وقل كما صرح به بعض الواضعين بيد ان الجميع لم يخصه بالاحياء  
فأدت جواز كونها أطول من ثلاثة اذرع ونصف كمن المذهب (والحاصل) ان الامر في هذه السبل وفي  
(الخلافاً والفتية) الاجماع على استحباب زيادة الخرقه وفي (المنهاج) في خلافاً عن ذلك في  
(المدارك) قطع الاصحاب باستحبابها وعمامهم عليها وعن (المقنع) (الزهد) (تعبير عن الخرقه) هو ظاهر  
(الفتية والمقنع) على ما نقل عنه (وفي كشف الثم) ينص على التعبير بخبر من (الصحيح) (الشرائع)  
(وخبر) (عمار) وينص على زيادتها على الثلاثة خبر (كخبير) آخر لا يسن (الشرائع) (يونس)  
وتسمى الخامسة لانها خامسة لا كفتان المفروضة والمندوبة أو لا كفن مثلكة بين المذكورة لاشي

وعمامة وتعوض المرأة عنها قناعاً وتزاد لفافة أخرى لثديها ونمطاً (متن)

وقصر استحبابها أحد على المرأة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وعمامة ﴾ سيأتي بيان هيتها واستحبابها للرجل مجتمعة عليه كما في ( الخلاف والفنية والمعتبر والمنتهى ) وهو ظاهر ( التذكرة ) حيث نسبته إلى علمائنا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتعوض المرأة عنها قناعاً ﴾ لم أجد للقناع ذكراً في كلام من تقدم على ابني سعيد ولا وجدت من قل حكم ذلك عن أحد منهم ( نعم قل في الذكرى ) وأما الحمار فأفتى به الأصحاب وفي ( المدارك ) أنه مذهب الأصحاب انتهى وصرح به المحقق في كتبه وابن عمه على ما نقل عنه والمصنف في جملة من كتبه وابنه في ( شرح الارشاد ) على ما نقل عنه والشهيد في كتبه والصيمري وشارح ( الجعفرية ) والشهيد الثاني وسببطه والخراساني وربما ظهر ذلك من المحقق الثاني والكاشاني ( وعن فخر الاسلام ) في ( شرح الارشاد ) أن الخشى المشكل يكتفى فيها بالقناع لأنه حكمها في الدنيا ولأنها في الاحرام كالامرأة ولأن جسدها عورة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتزاد لفافة أخرى لثديها ونمطاً ﴾ أما زيادة لفافة للثديين فهو المشهور كما في ( الروضة ) والمفاتيح والبيه ذهب الشيخان والاتباع والرواية ضعيفة جداً إلا أنني لأعلم لها رداً كما في ( المدارك ) وبه صرح في ( النهاية والمبسوط ) في آخر كلامه ( والوسيلة والسرائر والمعتبر والشرائع والنافع والتحرير والارشاد والذكرى والدروس والموجز الحاوي وحاشيتي الشرائع والارشاد وكشف الالتباس وشرح الجعفرية والكفاية والمفاتيح ) وهو المنقول عن القاضي وابن سعيد واستشكل فيه الشهيد الثاني في حواشيه على هذا الكتاب لضعف الرواية ( وقال في الروضة ) تركه الشهيد في ( اللمعة والبيان ) ولعله لضعف السند انتهى ويظهر منه في ( الروضة ) التأمل في الحكم ولم يصرح بها في ( المقنعة والخلاف والمراسم والتذكرة ونهاية الاحكام ) لكن قد يفهم ذلك منها كما يأتي وقد نسبته إلى ( المقنعة ) جماعة وفي ( المسالك ) أنه لا تقدير لهذه لفافة طولا ولا عرضاً بل ما يأتى به الغرض المطلوب ( وقال ) الفاضل الميسي يعتبر فيها عرضان تستر مجموع الثديين وطولا أن تلف ثديها ليتحقق الوصف فتأمل وفي ( الذكرى ) أن الثديين تغطيان بها وتشد إلى ظهرها كي لا يذو حجمهما ولا يضطربا فتتشر الألفان انتهى ( وأما النمط ) فقد نسب إلى الأصحاب في ( فوائد الشرائع والمدارك ) وإلى كثير من الأصحاب في ( الذكرى ) وبه صرح في ( المقنعة والنهاية والمهذب والكمال ) على ما نقل عنهما ( والوسيلة والشرائع والنافع والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والتلخيص والدروس والذكرى والبيان واللمعة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتخليص التلخيص وكشف الالتباس وشرح الجعفرية والمسالك والروضة وحاشيتي الاشاد والشرائع ) للكركي والميسي ( والسرائر ) وفيها أنه هو الخبرة واستدل بعبارة ( الاقتصاد ) واستبعد فهم ذلك منها الفاضل في ( كشفه ) وفي ( الذكرى وجامع المقاصد ) أن ظاهر الأكثر المغايرة بينهما خلاف ما في ( السرائر ) وفي الحواشي المنسوبة إلى الشهيد في كتاب مدون أن النمط لفافة أخرى كالازار تجعل على بطن المرأة وفرجها وفي ( جامع المقاصد وشرح الجعفرية ) أنه لا خلاف في أن النمط ثوب كبير شامل ( قلت ) وكلام ( المبسوط والنهاية والخلاف ) نص على أنها تزاد لفافة شاملة لجسدها وفي ( المدارك وكشف الثام والمفاتيح ) عدم الظفر بالنمط في خبر مسند



والعمامة ليست من الكفن ( متن )

انتهى واعترف بذلك الاستاذ في حاشيته وقال انه يتسامح في السن وفي ( كشف اللثام ) نه لم يظهر  
أيضا تثليث اللثام وان أمكن فهم تثليث لثام المرأة دون الرجل من « مرسل » بوس « وصحيح »  
ابن مسلم « ووضم » سهل انتهى ونقل عن ( الاقتصاد ) انه قال روي أيضا نمط ومثله قول في ( لسنر )  
وظهر ( القبة والهداية والرسالة ) وأبي الصلاح كما نقل عن الأخيرين استحباب النمط للرجل والمرأة  
لذكرهم له مطلقا ( قال ) الصدوق يبدأ بالنمط فيسقطه ويسقط عليه الحبرة ويسقط الارز على الحبرة  
ويسقط القميص على الارز وزيد في ( الهداية ) ويعد منثرا وهو دليل على تثليث اللثام ( وقال ) خلقي  
ثم تكفنه في درع ومنثري ولثامه وعط وتعممه الى ان قال والافضل ان تكون الملاف ثلاثا حده من حدة  
بنية ويجزى واحدة وفي ( الذكرى ) ان الصروي لم يذكر النمط وسعى لارز لما حب حبره ولم  
يصرح باللفة للتدين في ( المنفعة والتذكرة ونهاية الاحكام ) كما لم يصرح النمط في ( المنسوط )  
ولم يصرح به ولا بهافي ( الخلاف والبراسم ) لكن قد يفهم ذلك منها وفي ( كشف اللثام ) به فهم من  
( المنفعة والنهاية والمنسوط والخلاف والبراسم ) استحباب أربع لثام للمرأة ( قلت ) قال في  
( الخلاف ) والمنسوت خمسة ازاران أحدهم حبرة وقميص ومنثري وحرقة ويضاف الى ذلك اعمامه  
والمرأة تراد بردين آخرين ونقل الاجماع على ذلك وفي ( الذكرى ) بعد ان نقل عدلت حمرة  
من الاصحاب قال فظهر ان بعض الاصحاب على استحباب لثامين فوق الارز الواجب للرجل والمرأة  
وان كانت تسمى احدهم نمط وان لمسة في كلام الاكر غير الحرقة والعمامة والسعة للمرأة  
غير القنق انتهى ( وقال ) كثير من الاصحاب كالمحلى والمحقق والمصنف والسيد المحقق  
الثاني والشهيد الثاني وغيرهم ان النمط العرش والكساء ذو الطرايق أي النمط في ( جامع المقاصد )  
انه كساء من صوف يجمل على المودج وفي ( الصحاح ) انه ضرب من النمط ( وما في النهاية  
التي تليه ) انه خلا رقيقة ( وعن المغرب والاساس ) « ثوب من صوف وراد القيمى في ( مصاحبه )  
نه ذولون ولا يكاديه للابيض ( وعن تهذيب الازهرى ) النمط عند العرب والزوج صبر من  
الثياب ولا يكادون يقولون النمط والزوج الا لما كان ذا لون من حمرة أو خضرة أو صفرة أو البياض  
فلا يقال له نمط ( وعن شمس العلوم ) انه فراس منقوش بالعين ( وعن العين والمحيط ) طهارة المراس  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( والعمامة ليست من الكفن ) قاله الاصحاب كما في ( كشف  
الاتباس ) وكذا ذكروا كما في حواشي الشهيد على الكتاب وسه الى المعظم في ( كشف اللثام ) وفي  
( الذكرى والبيان ) والحواشي المذكورة انها ليست من الواجب وانما هي من المدبوج جمعا بين الاحار  
( ومثله ) قال المحقق الثاني والشهيد الثاني في ( جامع المقاصد وحواشي ) هذا الكتاب وهو الطاهر من  
الصبري في ( كشف الاتباس ) حين نقله عبارة ( البيان ) وتعجب الشهيد الثاني في حواشيه من عدم  
ذكرهم الحرقة مع تضمن الخبر له ( وقال في الذكرى ) يلزم الفاضل مثله في الحرقة ( وقال ) الشهيدان  
فيسقط بهذا الجمع بين الاخبار ما فرغ على ذلك من عدم قطع النباش سرقتها لان القدر حرر الكفن  
خاصة ( قال في الذكرى ) ولو سلم كونها والحرقة لا تمدان من الكفن فهو بالنسبة الى المهم ونظرا الى  
ما يدرج فيه الميت كما مر ومثله قال في ( جامع المقاصد ) وفي ( الروضة ) في كتاب الحدود يدل

ولو تشاح الورثة اقتصر على الواجب ويخرج ما أوصى به من الزائد عليه من الثلث وللغرماء المنع منه دون الواجب ولا تجوز الزيادة على الخمسة في الرجل وعلى السبعة في المرأة ويستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع ( متن )

على ان العمامة من الكفن المندوب ذكر الخرقه الخامسة معها في الخبر مع الاجماع على ان الخرقه منه انتهى ( قلت ) ذهب الصدوق والسيد والقاضي والجعفي على ما نقل الى ان الخرقه خارجة عن الكفن المندوب والشيخ والمصنف والشهيد على دخولها فيه وتام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى بفضل الله تعالى ورحمته الواسعة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو تشاح الورثة اقتصر على الواجب ﴾ أي تشاحوا في مقدار الكفن مع اتفاقهم على اخراجه من ماله فانه يقتصر حينئذ على الواجب منه وسطاً ولو ترع بعضهم من نصيبه صح كما نبه عليه المحقق الثاني والشهيد الثاني وللشافعية وجهان في مضايقة الوارث في الثبر بين الزائدين على الواجب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وللغرماء المنع منه دون الواجب ﴾ يريد انه لو كان هناك دين مستوعب فان للغرماء المنع من المندوب دون الواجب ( قال في الذكرى ) لو كان هناك دين مستوعب منع من النذب وان كنا لا نبيع ثياب التحمل في المفسس لحاجته الى التجميل بخلاف الميت فانه أحوج الى براءة ذمته ( قال في كشف اللثام ) ولعله اجماع كما يظهر من الذكرى ( قلت ) سيأتي ان شاء الله تعالى في التمهيد نقل الاجماع المتضافرة على تقديم الكفن على الدين الشاملة باطلاقها لما نحن فيه ونستوفي الكلام هناك وللشافعية في هذه المسئلة وجهان أحدهما ان الغرماء لا يجابون الى المنع مما زاد عن الواجب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا تجوز الزيادة على الخمسة في الرجل وعلى السبعة في المرأة ﴾ أي غير العمامة في الاول والتمناع في الثاني وقد سمعت انه قال في ( الذكرى ) ان الخمسة في كلام الاكثر غير الخرقه والعمامة والسبعة غير التمناع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع ﴾ في ( الاتصار والخلاف والغنية والمفاتيح ) الاجماع على انه يستحب ان يوضع معه جريدتان خضراوان من النخل وفي ( المتبر والتذكرة والمسالك ) الاجماع على استحباب الجريدتين وفي ( الذكرى ) أن الامامية أجمعت على ذلك وفي ( جامع المقاصد ) انه لا خلاف فيه وفي ( المدارك ) الاجماع على الجريدتين من سعف النخل وأما كونهما قدر عظم الذراع ( في الاتصار والغنية ) الاجماع عليه وفي ( الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام ) انه المشهور ( وعن ) الحسن بن عيسى قدر أربع أصابع فافوقها وقال الصدوق طول كل واحدة قدر عظم الذراع وان كان قدر ذراع فلا بأس أو شبر فلا بأس ( قال في الذكرى ) بعد نقل هذه الاقوال والكل جائز كما ان التيق وعدمه جائز وقد صرح بالثاني الشهيد الثاني وشيخه الفاضل الميسي وفي ( المفاتيح ) الاولى ان تكون قدر شبر ( وقال في الروضة والمسالك ) ان المشهور ان قدر كل واحدة طول عظم ذراع الميت ثم قدر شبر ثم أربع أصابع ) انتهى ( وهذه بعينها عبارة شيخه الفاضل الميسي في حاشيته على ( الشرائع ) قال ولا حد لهما طولا والمشهور الى آخره ولم أجدها غيرهما فضلا عن ان يكون مشهورا وفي ( كشف اللثام ) انه لم يرد ذلك في غير الروضة ( ولله ) لم يلحظ حاشية الميسي ( وهذا ) الحكم من مفردات أصحابنا والجمهور لا يعرفون ذلك كما في ( الاتصار ) وغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى

فان فقد فن السدر فان فقد فن الخلاف فان فقد فن شجر رطب ﴿ المطلب الثاني ﴾ في الكيفية ويجب أن يبدأ بالحنوط فيمسح مساجده السبعة بالكافور ( متن )

روحه ﴿ فان فقد فن السدر فان فقد فن الخلاف فن فقد فن شجر رطب ﴾ هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في ( المدارك ) وهو خيرة ( المسوط والنهاية والوسيلة والشرائع والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والمقتصر وجامع المقاصد وشرح الجعفرية والكفية ولفتيح وفي الدروس والبيان وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمساك والروض والروضة ) تقديم الزم على الشجر الرطب فيقدم عندهم السدر ثم الخلاف ثم الرمان ثم الشجر الرطب وفي ( خلاف ) الاجماع على انه يستحب ان يكون من النخل أو غيره وهو خيرة ( مختصر المصباح والسرائر ) وفي ( المنفعة والمراسم ) تقديم الخلاف على السدر وتقل ذلك عن ( الجامع ) وفي ( الذكرى واللمعة ) انه مع تعدد النخل فمن شجر رطب وتقل عن القاضي ( والمذهب البارع ) انه قال فان لم يوجد النخل تخير بين السدر والخلاف وفي ( النافع والمعتبر ) نسب جميع ذلك الى التبل ( قال في المعتبر ) كل ذلك لم يثبت هذا أسد فتوى الى قول الذاهب اليها معه العلم بالمستند انتهى فتأمل فيه وفي ( لمساك ) ان الاصحاب سجدوا لهما باقطن تبقى خضرتهما انتهى و به صرح جماعة كثيرين

﴿ المطلب الثاني في الكيفية ﴾

﴿ يجب ان يبدأ بالحنوط ﴾ يقع الكلام في مقامين ( الاول ) في وجوبه ( الثاني ) في ايدأ به قبل التكفين ( ما الاول ) فقد نقل الاجماع عليه في ( الخلاف والفنية ) على الظاهر منه ( المذكرة وانتهى وشرح الجعفرية والروض والمفاتيح ) وفي ( المدارك ) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي ( جامع المقاصد والترح الآخر للجعفرية ) انه المشهور وفي ( مجمع البرهان ) تأمل في العجب أو منع منه قال ولعل اختلاف الاخبار دليل الاستحباب وقول لانعرف الاجماع وفي ( كشف الثام ) ان ظاهر ( المراسم ) الاستحباب وكانه لحظ آخر عبارتها الموهمة ذلك ولو لحظ تأمل كلامه ظهر له انه قتال بالوجوب في موضع ثلاثة ( وأما الثاني ) أعنى الدأة به قبل التكفين فهو حيرة ( الدروس والبيان والذكرى ) في الخاتمة وهو ظاهر ( جامع المقاصد ونهاية الاحكام ) في الفصل الرابع ( مقل في الفقيه ) اذا فرغ من تكفينه حفظه بما ذكرته وهو صريح بالتأخير عن التكفين وظاهر ( المنفعة والنهاية والمبسطة وسيلة كهر يرح ( المراسم والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام ) في آخر البحث الثالث كون التحبير بعد التأخير المتر بل عبارات ( المنفعة والمراسم والمنتهى ونهاية الاحكام ) كالمصرية في ان ذلك بعد القميص ذو لو حفظ أولها وآخرها ( وعن المذهب ) جواز تأخيره عن الباس القميص والعمامة وفي ( كشف الثام ) ان الكل جائز وان تأخيره عن شد الخامسة أولى حذرا من خروج شيء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويمسح مساجده السبعة بالكافور ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف والفنية والتذكرة وشرح الجعفرية والمفاتيح ) وفي ( المدارك ) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي ( جامع المقاصد والشرح الآخر للجعفرية وكشف الثام ) انه المشهور وفي ( الخلاف ) أيضاً الاجماع على انه لا يترك على الله ولا على أذنه ولا عينه ولا فيه انتهى لكن الحسن بن عيسى والمفيد والحلي والقاضي على ما نقل والمصنف في ( المنتهى ) زادوا الالف الذي يرغم به ( وعن المقنع ) يجعل على جبينه وعلى فيه وموضع

بأقل اسمه ويستقط مع العجز والمستحب ثلاثة عشر درهما وثلاث ودونه أربعة دراهم  
والأدون درهم (متن)

مسامحه وفي (الفتية) انه يجعل ثلث بصره واقفه وفي مسامحه وفيه وركبته ومفاصله كلها وعلى  
أثر السجود منه فان بقي شيء أقامه على صدره ونفى عنه لباس في (المختلف) ومال اليه في (الذكرى)  
حيث قال ان الاخبار شهادتها له أتم وفي (المدارك) ومجمع البرهان) الترجيح لما اشتملت عليه صحيحة  
ابن سنان من وضعه في فقه ومسامحه وأثار السجود من وجهه ويديه وركبته وصرح جماعة كثيرون  
بأنه ان فضل شيء عن المساجد أقامه على صدره استجباً وفي (الخلاص) الاجماع عليه وفي (الدروس)  
بعد ذكر مذهب الصدوق ان الكراهة أشهر وفي (المفاتيح) انها مذهب الأكثر (ولعلم) ان الشيخ  
في (مختصر المصباح) والعجلي في (السرائر) قالوا ان المساجد جبهته وباطن كفيه وركبته واطراف  
أصابع رجله وفي (المقنة والمبسوط والنهاية) ظاهر أصابع رجله وجماعة أيها الرجلين ويكفي صدق  
مسمى المساجد كما نبه عليه في الروضة وغيرها (قال في الروضة) وأقله مسامحه لمسماها ﴿﴾ قوله قدس  
الله تعالى روحه ﴿﴾ بأقل اسمه ﴿﴾ اجماعاً كما في (التذكرة وشرح الجعفرية) وفي (المفاتيح) ان  
وضع ما تيسر هو مجمع عليه وفي (المدارك) انه المعروف من مذهب الاصحاب (انتهى) وما  
تيسر ينطبق على أقل اسمه به صرح في (الوسيلة والسرائر والمعتبر ونهاية الاحكام والتحرير  
والارشاد والمختلف والدروس والبيان والذكرى) والموجز الحاوي وجامع المقاصد والشرح الآخر  
للجعفرية وكشف اللباس والروضة والكفاية) وغيرها ونقله المحقق وغيره عن الجمل والعقود وفي  
(الدروس) بعد قوله وأقله مسامحه (قال) وقال الشيخان أقله مثقال وفي (الذكرى) بعد ان قل أقله  
مسامحه قال واختلف الاصحاب في تقديره فالشيخان والصدوق أقله مثقال والجعفي أقله مثقال وثلاث  
قال ويخطئ بزيادة مولانا الحسين عليه السلام وابن الجنيد أقله مثقال ومثله قال المحقق الكركي في (جامعه)  
وتلميذه في (شرح جعفرية) وظاهرهم ان الشيخين والصدوق والكاتب والجعفي لا يكتفون بأقل الاسم  
ان كان أقل مما قدره وظاهر جماعة وصرح الأكثر ان هذا الاختلاف انما هو في أقل الفضل كما  
يأتي ان شاء الله تعالى (وقال في الكفاية) ان المشهور الاكفاء بأقله ووجب بعضهم مثقالاً وبعضهم  
مثقالاً وثلاثاً انتهى وهو كما ترى ﴿﴾ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿﴾ ويستحب ثلاثة عشر درهما  
وثلاث ودونه أربعة دراهم ﴿﴾ اجماعاً كما في (الخلاص) وفي (المعتبر) نفى عنه الخلاف ونسبه الى  
الحسنه واتباعهم وفي (الغنية) الاجماع على ان السابغ منه ثلاثة عشر درهما وثلاث وفي (الكفاية)  
انه الأشهر وفي (كشف الثام) انه المشهور (ونقل) جماعة عن القاضي انه ثلاثة عشر درهما  
ونصف (قال في المختلف) وهو غريب انتهى ولم أجد مخالفاً ممن تقدم أو تأخر في هذا سواء وخيرة  
(الفتية والمبسوط والنهاية ومختصر المصباح والوسيلة ونهاية الاحكام) وبعض نسخ (المراسم) ان  
الوسط أربعة مثاقيل لأربعة دراهم كما قاله الأكثر وفسر العجلي المثاقيل بالدرهم (قال في الذكرى)  
نظراً الى قول الاصحاب وطالبه ابن طاوس بالمستند انتهى وفي (المنتهى) كما يأتي ان المراد بالمثقال  
الدرهم (وقال في الدروس) ان تفسير ابن ادریس نحكم ﴿﴾ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿﴾  
﴿﴾ والأدون درهم ﴿﴾ هذا مذهب الحسنه واتباعهم ثم لا أعلم للاصحاب فيه خلافاً كذا قال في

ويستحب أن يقدم الغسل غسله أو الوضوء على التكفين ( متن )

( المتبر ) وهو خيرة ( كتاب الاعلام ) نقله عنه في ( المتبر ) عند الكلام على لوجب وخيرة ( النهاية والمبسوط ) ومختصر المصباح والوسيلة والسرر والشرع ونهاية الاحكام والتحرير . بين الموجز الحاوي وحاشية الميسر ( وكشف الالتباس والمسلوك ) ونقل عن ( الجمل والمصباح والمصباح والجامع وخيرة القبة والهداية واللقنة والخلاف والراسم والكافي والجمل ) على نقل عنه . ثم نقل ( وفي ( الخلاف ) الاجماع عليه وفي الغنية يجزي مقال واحد جاء ونقل ذلك ايضاً عن لكاتب وعن الحمصي أنه مقال وثلاث وفي ( الروضة ) أن الفضل ثلاثة عشر ودونه أربعة دراهم ودونه مقال وثلاث ودونه مقال وعن ( الفقه الرضوي ) لا أقل من مقال وفي ( المنهاج ) أن المراد بالمقال هو الدرهم وهل كافور الغسل خارج عن هذه المقادير أم لا ( قل في السرر ) حاتف ضحى في ذلك والاضحى به . أنه خرج ( وفي كشف الالتباس ) أنه المشهور أنه قطع لا كثر كما في ( لذكري ) ومذهب لا كثر كما في ( المدارك والكفاية ) وظاهر الاكثر كما في ( كشف اللثام ) وعمره في ( مختار ) الى ان كان وعلي بن ابويه والمفيد والشيخ وسائر القاصي والقي وحاشى أو العس في ( لموحر لحاوي ) هل ومنه ما في الماء والتبديد في حواشيه على الكتاب ومحمد في مقدمه . المتأخرين . من هذه . الا ما نقله العجلي عن مفضل ( نعم ) تردد لمصنف في ( التحرير وظهر تدكيره . للاحكام ) . لابي الارديلي في مجمعه . قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله ويستحب أن يغسل غسله . ثم يغسله . على التكفين ) كما في ( المبسوط والتمية والمعتبر والرفع والشرع والارادة ولذكري . الدروس . بين واللغة وحواشي الشهيد وجامع المقاصد والروضة ومجمع البهجة ) ومن ذلك من ( جامع ) . فمصر في ( الوسيلة ) على الغسل وفي ( المعية ) لمقنعة ) أنه يستحب أن يتوضأ ولا يتم بعد ان يزد في ( لدمه ) أن الصاب أيضاً يتوضأ ويقتل ن كالأحدث . يوجب الوضوء . غسل لامن أحل صب الماء في ( المنهاج والتحرير ) يستحب له الغسل فان لم يتمكن منه توضأ وفي ( نهاية الاحكام ) تدكيره . غسل . استحباباً فان لم يفعل توضأ كذلك وليس في ( لمرسم ) الا استحباب غسل اليدين في المرقن وهذا ذكره في ( المقنعة ) أيضاً في أول البحث وعله أر د ما ذكره الصدوق في ( المعية ) من استحباب غسل اليدين من المرقن قبل تشييع الميت ثم الوضوء . ثم الغسل . ثم غسل اليدين في ( المنهاج ) . يابيه أولاً ثم يغسل للخبر قال وليس في لآخر ما يدل على الوضوء . صلاً . من غسل لادن على تقديم التكفين على الغسل في ( لذكري ) على حال الضرورة وظهر عبارة الكتاب . كثر كتب التي ذكرناها وصريح بعضها استحباب تقديم غسل لمس ( وقال في لذكري ) في مبحث الاغسال أن من الاغسال المسنونة الغسل للتكفين وقد نقله في مبحث لأعمال عن صدوق والحق في الرواية به صحيحة وفي ( المبسوط ولذكري ) أن المراد الوضوء . وضوء الصلاة . وفي ( جامع الدروس ) الى الاصحاب وفي ( البيان ) يستحب أن يقتل الغسل غسل الصلاة . وضوء . كذا قل في ( الدروس ) وفي ( لذكري ) أنه الوضوء الذي يجمع الغسل وكذا في ( الروضة ) . يأتي في هذا تمام الكلام ان شاء الله تعالى ( وعلل في المتبر ) هذا الحكم أن لا يغسل الوضوء على من غسل ميتاً واجب أو مستحب وكيف ما كان فن الامر به على المور فيكون التعجيل أفضل ( وعنده في

والاقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة اذا لم ينو ما يتضمن رفع الحدث (متن)

كشف الثام) باستحباب تعجيل الموتى الى مضاجعهم وفي (المتن) بكونه على أبلغ أحواله من الطهارة المزيلة للنجاسة العينية والحكمية عند تكفين البالغ في الطهارة فان لم يتمكن من ذلك يعي غسل استحباب له بأن يتوضأ لانه احدى الطهارتين فكان مستحباً كالأخر ومرتباً عليه لتقصانه عنه وفي (التذكرة) بأن الغسل من المس واجب فاستحب له الفور به ولم يعال الوضوء بشيء (وفي المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) ان لم يتمكن غسل يديه الى الذراعيين وفي (المتن) الى المرفقين (وفي الذكرى وجامع المقاصد والروضة) الى المنكبين وفي (البيان) ان تعذر غسل يديه وفي (الدروس) يغتسل أو يتوضأ رافعاً يدها الحدث أو يغسل يديه الى المنكبين (وفيه وفي الروضة) أنه لو كفته غير الغسل فالاقرب استحباب كونه متطهراً فحوى اغتسال الغسل ووضوئه (انتهى) وقد سمعت عبارة (المنفعة) في العاصب والكلام في عبارة (الروضة) في مقامين (الاول) أنه قال لو اضطر خلوف على الميت أو تعذرت الطهارة غسل يديه من المنكبين ثلاثاً (وفيه) أنه اذا خيف على الميت من مجرد الوضوء ينبغي أن يكون زمان غسل اليدين من المنكبين ثلاثاً ليس أطول منه وهو ان لم تقل انه أطول منه مساو له (نعم) يتجه ذلك بالنسبة الى الغسل (والثاني) أنه استقر كون غير الغسل متطهراً فحوى اغتسال الغسل ووضوئه وهذا يتم في المحدث بالحدث الا كبر لان الاكتفاء في الوضوء من الغسل انما يدل بالفحوى عليه مع أن حدث المس لا يرتفع الا بالغسل ويان الفحوى أن حدث المس ليس كالحيض والجنابة لانه يجوز معه دخول المساجد وقراءة العزائم فاستحباب الوضوء معه مع كون حدثه أضعف يشعر بعدم الاكتفاء في تكفين الجنب والحائض من دون غسل ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ والاقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة اذا لم ينو ما يتضمن رفع الحدث ﴿وفاقا﴾ (للتذكرة وحاشية الايضاح) وخلافاً (لنهاية الاحكام) قال في (الايضاح) وجه القرب أنه مشروع بدونه فلا تستلزم نيته نية رفع الحدث ويحتمل الاكتفاء لان الفضيلة التامة متوقفة على رفع الحدث وقد نواها ومثله قال في (جامع المقاصد) وزاد انه لا يلزم من توقف كمال الفضيلة كونه منوياً حال فعل الوضوء ونحوه مافي حواشي الشهيد لكنه قال (فان قلت) قد حكم فيما قبل بكون استباحة ما يستحب له كقراءة القرآن سبباً للصحة وهذا منه فكيف الحال (قلت) يحتمل ان يكونا قولين يرجع عن الاول الى الثاني ويحتمل فيه تقريرهما والفرق ان شرعية الوضوء لقراءة القرآن لتحصيله على الوجه الاكمل وهو متوقف على رفع الحدث وقد نواه فيحصل له وأما التكفين فانه موقوف على إيجاد الوضوء ومن المعلوم انه غير مستقل برفع الحدث فلم يتوقف على رفع الحدث بل على مجرد الصورة فاقتربا انتهى (وقال) الشهيد الثاني في حواشيه بعد قوله هذه العبارة وفي هذا الفرق نظرين لان كل واحد من التكفين والقراءة لا يتوقف أصل فعله على الوضوء وكال كل منهما يتوقف عليه فانه لا معنى لاستحباب الوضوء للتكفين الا إيقاع التكفين على وجه أكمل منه بدونه فان كان ذلك دالاً على نية رفع الحدث فليكن هذا كذلك والا اتنى فيها (ثم قال) والحق ان نية ذلك في معنى نية الاستباحة لا يحصل بدونه فان ذلك الوجه الاكمل لا يحصل بدونه وهو في معنى نية رفع الحدث حيث يمكنه رفعه ويرفع الحدث بذلك هذا كله اذا اعتبرنا أحد الأمرين والا فلا اشكال



وان يجعل بين اليديه قطعاً ( متن )

في الرفع ( ونحوه ما في الروضة ) حيث سوى بينه وبين الاستباحة والرفع وعمله بانه من جملة الغيات المتوقعة على الطهارة فاذا اُثري في غايات اُثري في غايات آخر ( ثم قال ) واعلم انه لا يلزم من عدم ارتفاع الحدث وحصول الاستباحة حيث لا ينوي أو حيث لا يقع عدم صحة الوضوء بدونه بل قد يصح وإن لم يبيح كما هو ظاهر في كثير من موارد الوضوء الذي لا يبيح وبعبارة المصنف صريحة في ذلك حيث اعتبر لوصف ولم يكتف به في الصلاة ولا ينافيه قوله فيما تقدم انه يشترط نية أحد الامرين لأن ذلك شرط في الوضوء الذي يبيح الصلاة ونحوها حيث كان من مقدماتها لا مطلقاً انتهى ( قلت ) قدس على هذا في ( جامع المقاصد ) في الامور الذي نه عليها حيث قال ( ويسمي ) التنية ثلاثة أمور ( الاول ) انهم صرحوا بان الوضوء المستحب تقديمه على التكفين هو وضوء الصلاة فليعتبر أحد الامرين من الرفع والاستباحة لا بد من نيتها تحصل الفصيلة المطلوبة وحينئذ فلا مجال للتردد في الاستباحة ولا لفرض خلوه عن نية رفع الحدث لأن يدل ذلك على استحباب الوضوء مطلقاً وإن كان الأفضل انه وضوء الصلاة ( الثاني ) قد سبق في كلام المصنف انه لو وصاؤ به يستحب وضوءه كقراءة القرآن فالأقوى الصحة والمفهوم من الصحة هو كونه مبيحاً للصلاة ومبيهاً يدل عنه فيكون ما ذكره رجوعاً عن ذلك ( الثالث ) انه قد سبق في بحث لوصف شرط نية الرفع ولا بد منه فيه ومقتضى ذلك انه لو لم يوافقوا واحداً منهم لم يكن وضوء صحيح والمعلوم من عبارة هذا خلاف ذلك والالم تحصل بالوضوء الخالي من الامرين فصيلة التكفين أصلاً ( ويكن ) دليل كلامه على أن اشتراط نية أحد الامرين لتحقيق الاستباحة لا لكونه وضوء معتبر في الجملة ويؤيد ذلك صحة الصحة بالإضافة إلى الصلاة ونحوها ولا بأس بهذا التأويل ادلاً على عدم صحة خلفه من الامرين ( نعم ) لا يكون مبيحاً فينبغي أن يلحظ هذا البحث لاني لم أظفر في كلام أحد على معنى يحتمل به انتهى كلامه رحمه الله ( وقال في كتف لثام ) لا قرب عدم الاكتمال منه من أي شيء لا يمكن لأنهم توقف ايقاعه على الوجه لا كمال على ارتفاع الحدث اذ ليس دليل ( من حال ) لاسي تقديم غسل اليدين إلى المنكبين أو لمرقنين والرجلين إلى الركبتين وما تقدم غسل أو وضوء شيء ذكره الشيخ وتبعه جماعة بمبادرة اليهما أو ليكون على أكمل حال حين التكفين ( وعلى كل حال ) فلا يتجه كون التكفين غاية لشيء منهما ولا سيما على الاول ومنه يظهر انه من أي شيء كان انقواء واقترب التكفين وما ورد النص باستحباب الطهارة له وعلم انه لو لم يوافقوا بضوء مع الحدث لم يكن ما يفعله الا صورة الوضوء الاعلى عدم اشتراط نية الرفع وكذا وجب غسل المس مبدية أو اغتسل ولم يكن المشترط به لم يكف للصلاة وتبهاً ( قوله قدس سره ) ( ويستحب ) ان يجعل بين اليديه قطعاً كما في ( الشرائع والمعتبر ) والتذكرة ونهية الاحكام ( يغتسل ) يغتسل باليد المصنف أراد بما بين الايتين القبل والظهر وان ذلك لو ضح في مرة فيكون مردد به يحصل على القبل والظهر قطعاً كما صرح بذلك في ( المقنعة والنهاية والبسوط ) ومختصر المصنف ( مردد ) لوسية والتحرير والتذكرى والبيان وجامع المقاصد ( والظاهر ) أن المراد بالجعل بين اليدين الجعل على اليد قطعاً كما اقتصر على ذلك في ( الشرائع ) واقتصر في ( انقيته ) على الوضع على القبل مع الخشوع في اليد

وان خاف خروج شيء حشا دبره بالقطن وان يشد فخذه من حقويه الى رجله بالخامسة  
لفاً شديداً (متن)

(قل في التذكرة) يستحب ان يجعل بين اليه شيء من القطن المتزوع الحب لئلا يخرج منه شيء واختلف في كيفيته (قال الشيخ) يحشى القطن في دبره وقال ابن ادریس بوضع على حلقة الدبر من غير حشو (ثم قال) ان قول ابن ادریس أحوط عندي (انتهى) وهذا الكلام يعطي ابن القائل بحشو الدبر به لا يستحب وضعه بعد ذلك على الدبر مع ان الاصحاب في ذلك على أنحاء في (المقنعة والخلاف والمعتبر والمختلف) انه يحشى الدبر به من دون تعرض لجمعه على الدبر وهو المنقول عن (الكافي) وكذا (الجامع) مع زيادة حشو قبل المرأة أيضاً من دون ذكر جعل شيء عليه وفي (النهاية والمبسوط والوسيلة والتحرير والتذكرة والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد) حشوه به مع جمعه على الفرجين كما صنع المصنف هنا الا ان ظاهره كما عرفت تخصيص الدبر بالوضع بل في (الذكرى) ان قبل المرأة يحشى بالقطن الى نصف من ويوضع عليه أيضاً ومثله (قال في جامع المقاصد) وما نقلناه عن الشيخ في (الخلاف) ادعى عليه فيه اجماع الفرقة هذا والقائلون بالحشو بعضهم اشترط في صحته خوف خروج شيء وآخرون اطلقوا كما يأتي وما لم يذكر فيه الحشو في الدبر (المقنعة ومختصر المصباح والمراسم والسرائر) بل في الاخير التصريح بتركه وانه يجتنب عنه وواقعه على ذلك المصنف في (نهاية الاحكام) فانكر الحشوه مطلقاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وان خاف خروج شيء حشى دبره بالقطن) كما يعطيه كلام الشيخ في (الخلاف) والكاتب وابن سعيد على ما نقل عنهم ما وبه صرح في (التذكرة والمنهى والدروس والبيان وكذا الذكرى) حيث قال فيها ويحشو ما يخاف الخروج منه وفي (جامع المقاصد) ان عبارة (الذكرى) ليست نصة كعبارة الكتاب لانها تحتل ما من شأنه ذلك اذ يكفي في صدق الخوف ثبوته في بعض الاحوال ولم يشترط في غير هذه الكتب مما قيل فيها بالحشو هذا الشرط اخني خوف خروج شيء وقد عرقها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويشد فخذه من حقويه الى رجله بالخامسة لفاً شديداً ﴾ تقدم الكلام في مشروعيتهما والكلام الان في كيفية شدها وانما متى تشد (اما الاول) فقال الشيخ في (المبسوط) وجماعة انه يشدها من حقويه ويضم فخذه ضمّاً شديداً ويلفها في فخذه ثم يخرج رأسها من تحت رجله الى الجانب الايمن ويغمز في الموضع الذي لف فيه الخرقه ويلف فخذه من حقويه الى ركبته لفاً شديداً (قال في جامع المقاصد) هذا هو الموجود في كلام الاكثر قال وقال في (البيان) يشد طرفها على حقويه ويلف بما استرسل منها فخذه لفاً شديداً وهو خلاف قول الاكثر وهو كما قال وعبارة (البيان) هي عبارة (السرائر) بعينها وقاؤها الفاضل الميسي فقال المراد بشد طرفيها شدها في جانب العرض من احدي الطرفين ليتمكن شد فخذه بالباقي (وقال في كشف الالتباس) ليس المراد بالمبارتين ظاهرهما (وقال في الذكرى) ولا يشق رأسها أو يجعل فيه خيط وفي (المسالك والمدارك) انه يربط أحد طرفيها في وسط المبت اما بأن يشق رأسها أو يجعل فيها خيط ونحوه ثم يدخل الخرقه بين فخذه ويضم بها عورته ضمّاً شديداً ويخرجها من تحت الشداد الذي على وسطه ثم يلف حقويه وفخذه بما بقي لفاً شديداً فاذا انتهت أدخل طرفيها تحت الجزء الذي انتهت عنده منها (وأما الثاني) فالمرءوف

بعد ان يضع عليها قطعاً وذريره (متن)

بين الاصحاب تندها تحت الاكفن جميعاً كما في (كشف اللثام) وخبر عمار المتضمن تنده الخرقه على القميص محمول على ان المراد شدها تحت القميص بعد الباسه اياه استظهاراً في التحفظ من انكشاف العورة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بعد ان يضع عليها قطعاً ﴾ هذا هو القطن الذي يجعل على الفرجين كما هو صريح جماعة وظاهر آخرين وفي (جامع المقاصد) ظاهر المصنف انه خلافه والمفهوم من الاخبار خلافه انتهى ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وذريره ﴾ على القطن وقد اتفق العلماء كما في (المعتبر والتذكرة) على استحباب الذريرة وفي (كشف اللثام) ذكرها الاصحاب انتهى ويأتي بيان تطيبها هل هو الكفن كله أو بعضه ان شاء الله تعالى لكن في (الغنية) الاحماع على عدم حور التطيب بغير الكافور كما يأتي ان شاء الله تعالى واختلفوا في حقيقتها ففي (المنفعة والمهايه) ولسوط ومختصر المصباح والمراسم) انها القمحة (قال في الذكرى) بضم العاف وتشديد لم لمفتوحة وحاء المهملة أو بفتح القاف والتخفيف كواحدة القمح قل وسماهاه أيضاً الجففي (قل في كشف اللثام) والقاضي أيضاً (وعن التبيان) انها قصب الطيب وهو قصب يجاء به من الهند كانه قصب السب وفي (المعتبر والتذكرة) انها الطيب المسحوق وفي (المسالك) ان هذا أضبط ما جاء فيه انتهى (قلت) ظاهر (المعتبر) ان ذلك هو المعروف بين الاصحاب وسيأتي ان جماعة من الاصحاب على انه لا يجزى التطيب للميت بغير الكافور والذريرة وهذا لا يستقيم أولاً يتصح الا ان يراد به الطيب المخصص للمهود كما سننبه عليه عن قريب ان شاء الله تعالى وفي (المدارك) ان ظاهر ان المراد به طيب حص معروف بهذا الاسم الآن في بغداد وما والاها (وقال الفاضل) المسمى المعروف منه الآن بما خلاطه خصه من الطيب والحمل عليه أولى (وعن) الراوندي انه قيل انها الود والسبل والهرمل والاشنة واللاذن يدق جميع ذلك (وعنه أيضاً) انه قيل انها حبوب تشبه حب الحطة التي تسمى بالهمح تدق تلك الحبوب كالدقيق له ريح طيبة (وقول العجلي) والذي اراه انها العمحان بالهم والشد يد بات طيب بغير الطيب المهود يجعلونه على رأس ذن الحمر ويطين به ليكسها رائحة استهد قبل الاصمعي يقال للذي يعلو الحمر مثل الذريرة قحْن واشد فيه شراً

إذا فضت خواتمه علاه • يس (١) القمحان من الماء

وقال في (المعتبر) هو خلاف المعروف بين العلماء بل هو الطيب المسحوق (وقول في الذكرى) ليس فيما استشهد به العجلي صراح في المطلوب ولا في كلامه تعيين له وقال فيها أيضاً وقال الصغاني هو فضله بمعنى مفعوله ما يذر على الشيء وقصب الذريرة دواء يجلب من الهند واليمن يحملون اخلاطاً من الطيب يسمونها الذريرة (وقال المسعودي) من الاقاوية الحسة والش بين قصب الذريرة والورد والسليخة واللاذن والزباد والاقاوية ما يعالج به الطيب كالتوابل للطعام وعد اصول الطيب خمسة المسك والكافور والعود والعنبر والزعفران انتهى ما في (الذكرى) وقد وافق العجلي الكركي في حديثه المدونة على الارشاد (وعن العين) القمحان يقال ورس ويقال زعفران والازهري عن أبي عبيد (ريد خل) القمحان الحمر ويقال طيب وفي (المحيط) القمحان الزعفران والورد وقيل ذريرة قمل الحمر

(١) كذا في النسخ والذي في السرائر ينثر القمحان (مصححه)

ويجب أن يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلفه بالازار ويستحب الجبرة فوق الازار وجعل  
احدى الجريدتين مع جلده من جانبه الايمن من ترقوته والاخرى من الايسر بين  
القميص والازار ( متن )

وفي (القياس) الورس أو الزعفران أو الذريرة كل ذلك يقال (وعن الجمل) القمحان الورس ويقال للزعفران  
والذريرة وهذا كله يشهد لما قاله العجلي ( ومن ) خط الشهيد عن بعض الفضلاء ان قصب الذريرة  
هي القمحة التي يوثق بها من ناحيةها وندواصلها قصب نابت في أجمة في بعض الرساتيق يحيط به حبات والطريق  
اليها على عدة عقبات فاذا طال ذلك القصب ترك حتى يجف ثم يقطع عقداً وكها بأثم يعي في الجوالقات  
فاذا أخذ على عقبة من تلك العقبات المعروقة عفن وصار ذريره ويسمى قمحة وان سلك به على  
غير تلك العقبات بقي قصباً لا يصلح الا للوقود ~~ح~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~ح~~ ويجب أن  
يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلفه بالازار ~~ح~~ هذا هو المشهور كما في ( كشف اللثام ) وفي ( الذكرى )  
نسب جعل المئزر تحت القميص والخرقه تحتهما الى المشهور وأخرى الى الاصحاب ( ثم قال ) ونقل  
الاصحاب فيه الاجماع ( قلت ) هذا الاجماع المستفيض قله كما يظهر من نسبه الى الاصحاب ما وجدته  
لكنه معلوم لان الاصحاب بين مصرح بالترتيب المذكور هنا وآت بلفظ ثم أو عاطف بالواو مقدم  
المئزر على القميص والقميص على الازار وظاهر ( المقنعة والمراسم ) تقديم لباس القميص على التوزير  
وشد الخرقه ( قال في كشف اللثام ) يجب الترتيب وان جاز لباس القميص قبل التأخير كما قدمنا لكن  
لا يتم الا بعده ~~ح~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~ح~~ وجعل احدى الجريدتين مع جلده من جانبه  
الايمن من ترقوته والاخرى من الايسر بين القميص والازار ~~ح~~ هذا هو المشهور كما في ( المدارك  
والكفاية وكشف اللثام ) والظاهر أن مراد المصنف من ترقوة جانب الايسر كما استظهر ذلك المصنف  
في ( المختلف ) من عبارة الشيخين لانها كعبارة الكتاب وبذلك صرح الصدوق في ( المقنع ) واقتضاه  
على ما نقل عنهما وأبو المكارم والشهيد في ثلاثة من كتبه وفي ( الغنية ) الاجماع عليه وفي ( الذكرى )  
أنه المشهور وفي ( جامع المقاصد ) بعد ان قيد العبارة بذلك قل هو الاشهر وفي ( الفقيه ) تجعل  
احدهما من عند الترقوة يلصقها بجلده من الجانب الايمن والجريدة الاخرى عند وركه من الجانب  
الايسر ما بين القميص والازار ونقل هذه العبارة في ( المختلف ) عن علي بن بابويه وفي ( الذكرى )  
أنه مذهب في الرسالة واستدل له في ( المختلف ) بخبر يونس عنهم عليهم السلام فجعل له واحدة بين  
ركبتيه نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ ويجعل الاخرى تحت ابطنه الايمن ودلالته على  
ذلك كما ترى ( نعم ) هذا الخبر قل في ( الذكرى ) أن الجمعني عمل به وكذا الحسن بن عيسى على  
ما نقل عنه في ( المعتبر ) ( وقال في مختصر المصباح ) أن اليمنى على الجلد عند حقوه من الايمن  
واليسرى على الايسر بين القميص والازار ( وفي الانتصار ) انه روي في طرق معروفة عند  
العامة أن الجريدة من أصل اليمين الى أصل الترقوة وفي ( المراسم ) أن اليمنى مع الترقوة على الجلد  
واليسرى على القميص من عند تحت اليد الى أسفل ( وقال في المعتبر ) يجب الجزم بالقدر المشترك  
وهو استحباب وضعها مع الميت في كفته أو في قبره بأي هذه الصور شئت وذلك لاختلاف الروايات

والتعميم محكا يلف وسط العمامة على رأسه ويخرج طرفها من تحت الحنك ويلقيان على صدره وتثر الذريرة على الحبرة واللفافة والقميص وكتبه اسمه وانه يشهد الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام ( متن )

والاقوال واستحسنه المحقق الثاني وصاحب المدارك ( قال الاستاذ ) أدب الله حراسته فيه نظر من وجوه ( الاول ) أن مستند المشهور معتبر من حيث السند مع الشهرة فلا عدول عنه ( الثاني ) أن الظاهر من الاقوال جميعها عدم الوضع في القبر اختياراً كما هو مقتضى غير واحد من الاحار ( الثالث ) مع قطع النظر عن الروايات لم نجد العمود الذي ادعاه واقتضاه اجراءه بقدر المشترك به محل تأمل لان وظائف الميت توقفية ( نعم ) في رواية سماعه عن الصادق عليه السلام يستحب أن يحمل ( يدخل حل ) في قبره جريدة رطبة الحديث ( وقال في الذكرى ) وقال الاصحاب توضع مع جميع أموات المسلمين حتى الصفار لاطلاق الامر بذلك ( قالوا ) ويحمل على الجريدتين قطر انتهى ( قل في مع مع له صد ) وهو حسن وفيها نهما لو تركتا أو نسبتا حازوا معهما ( ١ ) على القبر كما فعله النبي صلى الله عليه وآله في القبر الذي كان صاحبه معذبا ( ٢ ) قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ والتعميم محكا يلف وسط العمامة على رأسه ويخرج طرفها من تحت الحنك ويلقيان على صدره ﴾** . استحباب التعميم قد تقدم الكلام فيه ( وأما التحنك ) والهبة المذكورة قد ذهب اليها علماؤنا كما في ( التذكرة ) والرواية هما مشهوره كما في ( الذكرى والمدارك ) وفي ( المتبر ) أنه مذهب الثلاثة واتباعهم وفي ( كشف الغطاء ) أن التحنك مجمع عليه على الظاهر وان الهبة المذكورة هي المروفة **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** وتثر الذريرة على الحبرة واللفافة والقميص **﴿ قد تقدم الكلام في استحبابها للميت أو الكفن وعلى الاجماعات على ذلك وان أما المكارة ادعى الاحماع على عدم حوار تطيب الميت سوى الكافور وقد ذكر المصنف هنا أنها تستحب لهذه الثلاثة وفاقا للصدوق في ( الهدية والفتية ) ، لديلي في ( المراسم ) والمحقق في ( الشرائع ) بل في ( مختصر المصباح والسرائر والذكرى ) كشف الغطاء ) استحبابه على الاكفان كلها واليه يميل الكركي وقد يشعر به اجماعا ( المتبر والتذكرة ) بل صرح الاصحاب باستحبابها لقطعن الذي يوضع على الخامسة كما في ( كشف الغطاء ) وهو كما قال ذكر ذلك الصدوق في ( الفتية ) والمفيد في ( المقنة ) والشيخ وأبو يعلى وغيرهم ممن تعرض له لکن في ( المقنة والنهاية ) المبسوط والوسيلة ونهاية الاحكام والتحرير والبيان ) الاقتصار على ثرها على الخبر واللفافة بل في ( المنهى ) لا يستحب على اللفافة **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** وكتبه اسمه وانه يشهد الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام **﴿ اجماعا كما في ( الخلاف ) وظاهر ( الفتية ) وقد سببه الى الاصحاب غير واحد كالمحقق الثاني والفاضل الميمني والمقدس الاردبيلي والسيد السند صاحب ( المدارك ) والفاضل الهندى ويظهر ذلك من الشهيد الثاني حيث قال اختلف الاصحاب في المكتوب ( ورد في المبسوط والنهاية ) وحده لاشريك له وقول المصنف رحمه الله وأسماء الأئمة عليهم السلام بمحتمل****

( ١ ) في الاخبار النبوية ما يدل على أنها توضع على ظاهر القبر اذا نسبت أو تركت ( منه ) ( ٢ ) هذا الخبر قال جماعة انه عامي وقد وجدته في الفتية مروياً عن الصادق عليه السلام ( منه )

بترية الحسين عليه السلام ان وجد فان فقد فبالاصبع ( متن )

أمرين ( أحدهما ) أن يكون المراد كتابة أساميهم الشريفة قطعاً تبركاً بها كما صرح بذلك في (الشرائع) حيث قال وان ذكر الائمة عليهم السلام وعددهم الى آخرهم كان حسناً ومثلها عبارة الموجز الطحاوي (الثاني) أن يكون المراد أنه يشهد أن الائمة عليهم السلام ائمة كما في (المبسوط والنهاية والخلاف) ومختصر المصباح والوسيلة والفنية والارشاد والبيان والكفاية وفي (الخلاف) الاجماع عليه وزاد في (الفنية) الاقرار بالبعث والثواب والعقاب وظاهرها الاجماع عليه واقتصر المجلي والشهيد في (الدروس) على الشهادتين وهو المقول عن الكاتب والذي يقضي به التسليم أن كل من تقدم على الشيخ اقتصر على الشهادة الاولى ماعدي الكاتب كالصدوق والمفيد في (الفقيه والمداية والمقنعة والعزية) على ما نقل عنها بل من عاصر الشيخ كالديلمي بل بعض من تأخر عنه كالحق في (النافع) لكن كل من تأخر عنه الاثنا عشر واقعه على التفصيل المذكور عنهم وبعضهم نفى عنه البأس وبعضهم قال كنه خير ان شاء الله تعالى وبعضهم انه خير محض ( وقال ) جمهور الاصحاب ان الاصل في خبر أبي كهمس ( وقال ) لاستاذ حرسه الله تعالى يدل عليه ما روي في الاحتجاج في مسائل الحميري عن صاحب عجل الله تعالى فرجه وسهل مخرجه وجعلني فداه روي لنا ان الصادق عليه السلام كتب على ازار ابنه اسماعيل اسماعيل يشهد أن لا اله الا الله هل يجوز ذلك الى ان قال ( فأجاب ) عليه السلام يجوز ويشهد له ما روي ان الكاظم عليه السلام كفن بكفن مكتوب تمام القرآن ( وما في كشف الغمة ) من فعل بعض الامراء السامانية الذي كتب الحديث الذي رواه الرضا عليه السلام بسنده عن آبائه عليهم السلام الى الله جلت عظمتهم والحديث والحكاية مشهوران ( وما في غيبة الشيخ ) عن أبي الحسن القمي انه دخل على أبي جعفر محمد بن عثمان العمري رضى الله تعالى عنه وهو من الواب الاربعة وسفراء صاحب صلى الله عليه وعلى آبائه الطاهرين وبين يديه ساجدة وقاش ينش آيت من القرآن واسماء الائمة عليهم السلام على حواشيا قتل ياسيدي ماهذه الساجدة فقال لقمي في وأوضع عليها أو قال أسند عليها الحديث ( وقال في الذكرى ) ولم ينقل استحباب كتابة شيء على الكفن سوى ذلك فيمكن ان يقال بجوازه للاصل والمنع لانه تصرف لم يعلم اباحة الشرع له وفي ( جامع المقاصد ) ولم يذكر الاصحاب استحباب كتابة شيء غير ما ذكر ولم ينقل شيء يعتد به يدل على الزيادة واعراض الاصحاب عن التعرض للزيادة يشعر بعدم تجويزه مع ان هذا الباب لا مجال للرأي فيه فيمكن المنع انتهى ( وقال في المراسم ) تستحب كتابة اسمه واسم ابيه ولم أجده لغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بترية الحسين عليه السلام ﴾ هذا ذكره الاصحاب كما في ( جامع المقاصد وكشف الثام والمختلف ) ماعدا الصدوق في الاخير وفيه أيضاً انه المشهور وينبغي ان تبلى التربة لتكون الكتابة مؤثرة كما قاله المفيد في رسالته الى ولده كما نقل عنه وهو خيرة ( السرائر والمتهمى والمختلف والذكرى وجامع المقاصد والمسالك والمداير ) والمصنفون من اصحابنا ماعدا المفيد يطلقون في كتبهم كما في ( المختلف ) وفي ( كشف الثام ) لابد من التأثير وان أطلق الاكثر لان ذلك حقيقة الكتابة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان قد فبالاصبع ﴾ هذا هو المشهور كما في ( المختلف وكشف الثام ) والكتابة بالاصبع ذكرها الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) وظاهرهم ان المراد الكتابة بالاصبع من دون تأثير ( وعن ) الكاتب وعزية المفيد انه إنما ينتقل الى



ويكره بالسواد على الحبرة والقميص والازار والجريدتين وخياطة الكفن بغيوط منه وسحق الكافور باليد ووضع الفاضل على صدره وطى جانب اللقافة الايسر على الايمن وبالعكس ( متن )

الاصبع بعد قد الماء والطين وواقهما على ذلك الشهدان والكركي والمبسي والهدي بل قل المبسي والشهد الثاني انه يكون ذلك بالطين الايض وفي ( كشف القم ) لو قيل بالكتابة الماء قل الكتابة بالاصبع كان حسنا وفي ( المراسم ومختصر المصباح ) يكتب بالترية أو بأصبعه وظاهرهما عدم الترتيب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ويكره بالسواد ) وسائر الاصابع كما نص عليه المبيد والمصنف في ( انتهى ) والشهد في ( الدروس ) والمحقق الثاني في ( جامع المقاصد ) وفي ( المسوط ومختصر المصباح ) ولا يكتب بالسواد وظاهرهما كظاهر ( المراسم ) انه لا يجوز كما صرح به في ( النهاية ) وقد ينهم ذلك من عبارة ( المتبر ) ولعلمهم أرادوا شدة الكراهة ﴿ قوله قدس سره ﴾ ( على الحبرة واقميص والازار والجريدتين ) والعمامة كما في ( المسوط والنهاية والوسيلة والذكرى والدروس والموحر الحاوي وشرح الجعفرية ) وما زيد فيه العمامة ( التحرير والبيان ) لكن أسقط فيها ذكر الجريدتين وفي ( مختصر المصباح ) يكتب على الاكمن كلها وفي ( المختلف ) على الجريدتين . لا كمن وول انه المشهور وأطلق الاكمن في ( السرائر ) وفي ( المسالك ) وأصاف الشهيد المذر والكل حائر بل لو كتب على جميع اقطاعه فلا بأس بثبوت أصل المشروعية وليس في زيادتها الا زيادة الخير شاء الله تعالى ( انتهى ) وما ذكره عن الشهيد ذكره في ( لدروس ) حيث قال يكتب على الجريدتين واقميص والازار والحبرة والعمامة واللقافة وفي ( كشف القم ) لأنس الكتابة على الاكمن كلها لا ما يقبضه العقل لسوء الادب فلا يكتب على المذر لا متجاوز الصدر والطن نهى والمصنف رحمه الله اقتصر على الارسة المذكورة كما اقتصر على ذلك في ( الفقيه ) الهدية والمرسم . شرع والرفع والمتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) وقال المبيد يكتب على الجريدتين والحبرة واقميص وبرك لا . وفي ( الغنية ) يكتب على الجريدتين واقميص والازار وترك الحبرة وظاهره دعوى لاجمع . سب في ( الروضة والمدارك وجمع الزهاد ) وغيرهما الى الاصحاب الزيدة في الكتابة والمختص والمكتوب عليه ( وقال في المدارك ) ان الترك أولى كما هو ظاهر المبسي ولاردبيلي اعده مستند وقد سمعت ما ذكره الاستاذ من المستند مع التسامح في ذمة الدين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وخياطة الكفن بغيوط منه ) أي لامن غيره ذكره الشيخ والاصحاب كما في ( الذكرى ) جمع المقاصد ) والشيخ والاتاع كما في ( المدارك ) وفي ( الروضة ) به المشهور وعلمه للبحث عما يرجع في حله أو ظهره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وسحق الكافور يد ) أي لا يعبره يد . ذكره جماعة من الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) وقال في ( المفت ) ذكره الشيخين لم يتفق مستنده وقال الشهيد حوفا من الصنيع وفي ( المسوط ) يكره سحقه بجمرة . قال ( فت ) وفي . . . يوس عنهم عليهم السلام ثم أعيد لي كدهر . . . حقوق وهذا قد يعبر . . . حاف . . . ذكره شيخنا في ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ووضع ايدى على الصدر ) قد تقدم كلامه . . . لاجمع فيه عن ( الخلاف ) وفي ( كشف القم ) به المشهور . . . خفق وسيد . . . لى جماعة من الاصحاب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وطى جانب اللقافة الايسر على الايمن . . . عكس ) هذه اشارة

ويكره بل الخيوط بالريق والاكمام المبتدأ وقطع الكفن بالحديد وجعل الكافور في سمعه وبصره ﴿ تمة ﴾ لا يجوز تطيب الميت بغير الكافور والذريرة (متن)

نحوها كعبارة الشرائع وغيرها ذات وجهين ، أحدهما واحد ( الاول ) ان يكون المراد بالايسر والايمن أيسر اللقافة وأيمن (لخاصته) انه يستحب ان تكون اللقافة عريضة بحيث يرد طرفها من الجانب الايسر على طرفها من الجانب الايمن ويريد بالعكس التحقيق في عكسه أو في نقابة أخرى بجعل اللقافة جنساً وهذا صرح المفيد في بعض نسخ (المقنعة) حيث قل جانبها الايمن على جانبها الايسر ( والثاني ) ان يكون المراد جعل جانب اللقافة الايسر على جانب الميت الايمن وجانبها الايمن على جانبها الايسر كما صرح به المفيد في نسخة صحيحة من ( المقنعة ) والشيخ والديني والطوسي والشهيد وهو الذي فهمه الشارحون والمحشون على عبارة الكتاب ، ما هو مثلاً وفي ( الخلاف ) الاجماع عليه قال ينبغي ان يبدأ بأيسر الثوب فيجعل على أيمن الميت ثم العكس الى آخره وهو المنقول عن ( الفقه الرضوي ) وكذا الحبرة يفعل بها مثل ذلك كما نص عليه في ( المقنعة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام ) وعبارة المصنف هنا تحتمل تعميم الحكم لجميع اللقائف كما صرح به القاضي على ما قبل عنه . بعض هذه الكتب صرح فيها بالاستحباب ( كالخلاف والوسيلة والشرائع ) وغيرها وبعض لم يصرح فيها بذلك ( كالقنعة والمبسوط والنهاية والمراسم ) وغيرها لكن الظاهر منها ارادة الاستحباب وعلم هذا الحكم جماعة باستحباب التيامن ( وقال ) بعض المحققين لعل الاستحباب في مقابلة الجمع بين طرفيها بالخياطة فقد يكون الاستحباب للسعة ( وقال في المنتهى ) لئلا يسقط منه شيء اذا وضع على شقه الايمن في قبره وهو كما ترى ظهري كونه هذا الطي في مقابلة تركه كما هي (ورده في كشف اللثام ) بأن اللقافة لا تكون لقافة بدون أحد الامرين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويكره بل الخيوط بالريق ﴿ أي الخيوط التي يخاط بها الكفن وهذا هو المشهور كما في ( الذكري والروضة ) ومذهب الشيخ واتباعه كما في ( المدارك ) وفي (المعتبر ) ذكره الشيخ ورأيت الاصحاح يحنونه ولا بأس بمتابعتهم لازالة الاحتمال ووقفاً على الاولى وهو موضع الوفاق ( وقال ) الشهيد والكركي وليسي والسيد السوسي الظاهر ان باب غير الريق غير مكروه الاصل ولا شعاع التخصيص بالريق اباحة غيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والاكمام المبتدأ ﴾ هذا عليه فتوى الاصحاح كما في (المعتبر ) وبه قطع الاصحاح كما في ( كشف اللثام ) وقوله الاصحاح كما في ( الذكري ) وعن القاضي انه لا يجوز وأما القميص الذي كان يلبس سابقاً ذو الكم فلا يقطع كما قطع به الاصحاح كما في ( كشف اللثام ) وقوله علماؤنا كما في ( التذكرة ) ونفي الخلاف عنه في ( المنتهى ) عن ما قبل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وقطع الكفن بالحديد ﴾ قل الشيخ في ( التهذيب ) سمعناه مذاكرة من الشيخ وكان عليه عملهم ( وقال في التذكرة ونهاية الاحكام ) فلا بد له من أصل وفي (المعتبر ) يستحب متابعتهم تخلصاً من الوقوع فيما يكره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وجعل الكافور في سمعه ﴾ تقدم الكلام فيه ﴿ تمة ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لا يجوز تطيب الميت بغير الكافور والذريرة ﴾ كما في الشرائع والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والبيان ( وهو ظاهر ) ( الذكري ) وفي

ولا يجوز تقريبهما من المحرم ولا غيرها من الطيب في غسل وحنوط ولا يكشف رأسه ولا تلحق المعتدة ولا المتكف به وكفن المرأة الواجب على زوجها وان كانت مؤسرة (متن)

(الفنية) لا يجوز بفسير الكافور وقل الاجماع عليه كما مرّت الاشارة اليه وفي (المبسوط) لا يخطأ بالكافور مسك أصلاً ولا شيء من انواع الطيب وفي (النهاية) لا يكون مع الكافور مسك أصلاً وفي (الخلاص والمعتبر والتذكرة) الاجماع على كراهية تحميم الا كفن وفي (المختار) ان المشهور كراهية خلع الكافور بالمسك واختاره أيضاً كراهية تحميم الكفن بالورد وفي (المنهاج) يحجر البكم لا الميت وأرسل في خبرين (أحدهما) ان النبي صلى الله عليه وآله خط بمنقل من مسك سوى الكافور (والآخر) عن الهادي عليه السلام انه سوغ تقريب المسك والبحور الى الميت (قال في الذكرى) ويعارضهما مسند محمد بن مسلم (وقال في كشف اللثام) يحتمل الاختصاص به عليه السلام فهو والسؤال في الاخير عن فعل العامة دون الجواز شرعاً وغايتها الرخصة فلا تنافي الكراهية (هـ) وليعلم ان اطلاقهم في المقام تحريم غير الذريرة ثم يدل على ان معناه عددهم هو الطيب المخصوص بالمهور وان كان المراد بها المسحوق من أي طيب كان لا يستقيم اطلاقهم لا البعيد من الله بل كان يكون المعنى المنع من التطيب بالتحميم ونضح نحوه ماء الورد ونحوهما فتأمل ﴿ قوله قدس سره ﴾ الى روحه ﴿ ولا يجوز تقريبهما من المحرم ولا غيرها من الطيب في غسل ولا حنوط ﴾ جماعاً كما في (الخلاص والفنية وجامع المقاصد ومجمع البرهان) ونفى عنه الخلاف في (المنهاج) وهو مذهب الشيخين واتباعهما كما في (المعتبر) وفي (كشف اللثام) انه المعروف بين الاصحاب وفي (المعتبر) المرتضى والحسن بن عيسى قالا الاشبه انه لا يقرب الكافور (وليعلم) ان اجماع الخلاف انه هو عدم قرب شيء من الكافور فغيره أولى وهل هذا الحكم مختص به مادام كونه محرماً غيراً عنه الطيب فيجب بعد الخلق أو ما دام كونه غير محل احتمال ان اختار ولهما المولى الا دليل لان ما روي على الاجماع وغير معلوم سموله الاحتمال الثاني ﴿ قوله قدس سره ﴾ تعالى روحه ﴿ لا يكشف رأسه ﴾ أي لا يجب ان يكشف رأسه اجماعاً كما حكى عن (الخلاص) وهو مذهب لا يكتفي في (جامع المقاصد وكشف اللثام) وقال في (التذكرة) ولا يمنع من التحميم ولا من تغطية الرأس والبرحان قوله الشيخان وأكثر علمائنا وفي (المختار) المشهور انه يغطى رأسه ووجهه وحكي فيه عن الحسن بن عيسى انه لا يغطى وجهه ورأسه وهو المحكي عن السيد والجعفي وزاد الجعفي كشف وجهه أيضاً ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولا تلحق المعتدة ولا المتكف به ﴾ خلافاً للشافعي في الامل في عدم وجبه وقد نص على ذلك في (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز وجامع المقاصد وكشف اللثام وكشف اللثام) وغيرها ولم ينقل أحد منهم خلافاً في ذلك ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وكفن زوجها ﴾ اجماعاً كما في (الخلاص ونهاية الاحكام والتتبع وشرح الجعفي ومجمع الدرر) وقوى الاصحاب كما في (المعتبر والذكرى) وعند علمائنا كما في (التذكرة والمنهاج) وهو مذهب لا يصح لانهم فيه مخالفات كما في (المدارك) وصرح هؤلاء انه لا فرق بين ان تكون ذات مال ولا لا التبع والاردبيلي فانهما قللا الاجماع على ان كفن المرأة على زوجها وطلاق الص وكلام الاصحاب كما في (المدارك وكشف اللثام) يعان الصغيرة والكبيرة لم دخول به وغيرها التتبع وغيره وروا في

ويؤخذ الكفن أولاً من صلب المال ثم الديون ثم الوصايا ثم الميراث ولو لم يخلف شيئاً دفن عرياناً ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحب (متن)

(المدارك) الملوكة وغيرها وهو خيرة الفاضل الميسي والشهيد الثاني فانها صرحا بعدم الفرق في الجميع وقصر الحكم في ( الموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها وكشف الالتباس ) على الدائمة غير الناشز وفي ( الدروس والبيان ) قصر الحكم على الدائمة ونفى عنه البعدي ( الكفاية ) واحتمله في ( المدارك ) وظاهر ( الذكرى والتقيح ) التوقف في غير الدائمة والناشز كما توقف في ( مجمع الفائدة ) في غير الدائمة المطلقة رجماً وفي ( المبسوط والسرائر ونهاية الاحكام والذكرى والدروس والبيان والموجز الحاوي والتقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمسالك ) التصريح بوجود موطن التجهيز الواجبة أيضاً من قيمة الماء والسدر والكافور بل في بعض هذه الكتب زيادة وغير ذلك كاجرة مكان الفل ونحوه وتوقف في وجوب ما عدا الكفن المولى الاردبيلي والسيد الموسوي وصرح في أكثر هذه الكتب انه لو أعسر بان كان لم يملك ما يزيد على قوت يوم وليلة والمستثنيات في الدين كفتت من تركتها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويؤخذ الكفن أولاً من صلب المال ثم الديون ثم الوصايا ثم الميراث ﴾ اجماعاً كما في ( الروض وكشف القام ) وهذا لا خلاف فيه بين علمائنا وأكثر العامة الا من شذ كما في ( جامع المقاصد ) الا ان اجماع ( الروض ) لم يوثق فيه ثم بل عطف بالواو وفي ( اختلاف والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) الاجماع على انه يؤخذ من أصل التركة وفي ( الذكرى ) الاجماع على انه يقدم على الدين وفي ( شرح الجعفرية ) الاجماع على انه يقدم على الدين والوصايا وهو ظاهر ( مجمع البرهان ) وفي ( المدارك ) انه مذهب علمائنا وأكثر العامة انتهى وان انحصرت التركة في مرهون أو جان في ( البيان ) وحواشي الشهيد ان المرتن والجني عليه يقدمان وهو مقتضى اطلاق كلام الاصحاب لا كما في ( المدارك ) واختاره وفي ( الذكرى ) ان المرتن يقدم ونفى عنه البعد في ( جامع المقاصد ) بعد ان تردد فيه وفي الجني عليه وفي ( الموجز الحاوي ) يقدم على الدين ما لم يكن مرهوناً أو جانياً أو ميباً تلف ثمنه المعلن أو فلس أو مات قبل قبضه أو مضت له ثلاثة ولم يقبض ولا ثمنه أو عين حبسها خياط وشبهه على الأجرة ولم يفضل بعدها قدر الكفن انتهى ولم تقف على هذا لاحد غيره كما قل في ( كشف الالتباس ) وفي ( كشف القام ) يحتمل تقديم المرتن والجني عليه ويحتمل الفرق باستقلال الجني عليه وتعلق حقه بالعين بخلاف المرتن انتهى وهذا الفرق احتمله المحقق الثاني واحتمل الفرق أيضاً بين جناية العمد والخطأ وقال هذا اذا لم تكن الجناية والرهن بعد الموت فان الكفن حينئذ مقدم جزماً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو لم يخلف شيئاً دفن عارياً ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحب ﴾ اجماعاً كما في ( نهاية الاحكام ) وهذا مما لا خلاف فيه كما في ( المدارك ) وصرح به كثير من الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) وقاله جماعة كما في ( الذكرى ) وفي ( كشف القام ) انه يستحب بذل الكفن اتفاقاً انتهى وحكي في بعض حواشي الكتاب ان المصنف في الدرس أو جيبها على القريب التي وجبت نفقته عليه وقتل ذلك عن ( التذكرة ) في موضع منها وهو مسألة العبد والذي وجدته في مواضع منها موافقة الكتاب والموضع الذي قل فيه فيه ذلك منها صريح في ان ذلك مذهب المخالف كما وجدته في نسختين ولعل من نسب اليها ذلك

نعم يكفن من يت المال ان كان وكذا الماء والسدر والكافور وغيره ويجب طرح ماسقط من الميت من شعره أو لحيته معه في الكفن ﴿ الفصل الثالث ﴾ في الصلاة عليه ومطالبه خمسة ( الاول ) الصلاة واجبة على الكفاية على كل ميت مظهر للشهادتين ( متن )

لحظ أول العبارة قائما موهمة ذلك وفي ( الذكرى ) لا يلحق واجب النفقة بالزوجة الا العبد للاجماع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ نعم يكفن من يت المال ﴾ ظاهره الوجوب كما هو صريح ( المنهى وجامع المقاصد والمساك ) ونفى عنه البعد في ( مجمع البرهان ) واحتمل في ( كشف اللثام ) الاستحباب للاصل وفي ( نهاية الاحكام ) يكفن من يت المال ان كان فيه فصل وفي ( كشف اللثام ) ان يت المال يشمل الزكاة وفي ( جامع المقاصد ) ان المراد بيت المال الاموال التي تستفاد من خراج الارضين المفتوحة عنوة وسهم سبيل الله على القول بان المراد به كل قرية لاجل جهاد وحده ولو أمكن الاخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة حاز ثم استظهر وجوب ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وكذا الماء والسدر والكافور وغيره ﴾ يريد ان حكم ذلك حكم الكفن في جميع ما ذكر كما صرح به جماعة وفي ( الخلاف ) لاجماع على وجوب اخراج موته من أصل تركته وفي ( نهاية الاحكام ) الاجماع على انه لا يجب بذل ماء التفتيل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجب طرح ماسقط من الميت من شعره أو لحيته في الكفن ﴾ كافي ( الشرائع والبيان وجامع المقاصد والروض والمساك والمدارك ) وفي ( جامع المقاصد وروض الجنات والمدارك ) ان المصنف في ( التذكرة ) نقل عليه اجماع العلماء كافة ( قلت ) وكذا في ( نهاية الاحكام ) نقل الاجماع لكنه فيها استدلل بمد الاجماع بأولوية جمع اجزاء الميت في موضع واحد وهو يعطى الاستحباب كما نقل عن ( الجامع ) وأطلق الشيخ وجماعة من دون نص على وجوب ولا استحباب

﴿ الفصل الثالث في الصلاة عليه ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ الصلاة واجبة على الكفاية على كل ميت مظهر للشهادتين ﴾ اختلف الاصحاب في المسئلة فالشيخ في ( النهاية ) والمحقق في ( النافع والمعتبر واليوسني ) والمصنف فيما وجدناه من كتبه ما عدا هذا الكتاب والشهيدان والمحقق الثاني وتلميذاه وأبو العباس والمقداد والاردبيلي والخراساني وسائر المتأخرين الا من يأتي ذكره انها تجب على كل مسلم فيخرج من انكر ضروريا كالتوارج والقلاة وبذلك صرح الشيخ في ( المبسوط ) وصلاة ( الخلاف ) حيث قال فيها لا يصلى على القتل من البغاة وفي ( التذكرة وجمع البرهان ) الاجماع على وجوبها على كل مسلم وفي ( المنهى ) نفى الخلاف عنه وفي ( كشف الرموز ) انه هو المذهب وفي ( التنقيح ) انه مذهب الشيخ وأكثر الاصحاب وفي ( الكفاية ) انه الأشهر والمصنف هنا كالمحقق في ( الشرائع ) والشيخ في ( الجمل والقعود ) على ما نقل انها تجب على مظهر الشهادتين فيدخل الخارج والغالي كما صرح به الشيخ في ( الخلاف ) في كتاب قتال أهل النبي حيث قال الباغي اذا قتل غسل وصلى عليه لموم الاخبار لكن المحقق الثاني والفاضل الميسي والشهيد الثاني وسبيله قيدوا عبارة ( الكتاب والشرائع ) بما اذا لم يجحد ضروريا ( قلت ) يؤيده قوله فيما بعد ممن له حكم الاسلام فانه يشير الى ان المراد باظهار الشهادتين الاسلام

وان كان ابن ست سنين ممن له حكم الاسلام سواء الذكروالانثى والحروالعبد ويستحب على من نقص سنه عن ذلك ان ولد حيا ولا صلاة لو سقط ميتا وان ولجته الروح والصدر كاليت والشيد كغيره (متن)

وفي (المقنة والوسيلة والسرائر والبكافي والاشارة) على ماقل عنها قصر الوجوب على المؤمن وقواه في (كشف الثام) ونفى عنه البعد في (المدارك) وفي (جامع المقاصد) نسبة الى جمع من الاصحاب قال منع جمع من الاصحاب الصلاة على حينئذ وظاهر كلام المتأخرين اختصاص ذلك بالناسب انتهى وفي (الذكرى) وشرط سلاسل للفصل اعتقاد الملية للحق ويلزمه ذلك في الصلاة وفي (البيان) ومنع المفيد من الصلاة على غير المؤمن وهو متروك ومنع ابن ادريس من الصلاة على ولد الزنا وهو ضعيف انتهى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وان كان صغيرا بين ست سنين ممن له حكم الاسلام ﴾ اشتراط ست سنين هو مذهب آل الرسول صلى الله عليه وآله كما في (المقنة) وفي (الاتصار والغنية والمنهى) وظاهر (الخلاف) الاجماع عليه وهو المشهور كما في (المختلف وجامع المقاصد وروض الجنان وجمع البرهان وكشف الثام) والاشهر كما في (الذكرى) ومذهب الاكثر كما في (التنقيح والمدارك) (وقال في الذكرى) ذكره الشيخ وابن البراج وابن زهره وابن حمزة وسلاسل والبصري والمتأخرون والمفيد حدها بان يعقل الصلاة انتهى وقد علمت ما في (المقنة) وعن الجعفي انه لا يصلى على صبي حتى يعقل (وعن الحسن) بن عيسى انه لا يصلى عليه لم يبلغ (وعن الكاتب) ايجابها على المستهل (وعن المقنع) لا يصلى عليه حتى يعقل الصلاة لكنه في (القبية) روى الست عن الباقر والصادق عليهما السلام وفي (الذكرى) ان التقي لم يتعرض لغير كيفية الدعاء للطفل وفي (جامع المقاصد) نفى جمع من الاصحاب الصلاة على الصبي اما الى ان يبلغ أو الى ان يعقل الصلاة وفي (كشف الثام) ربما أو همت العبارة لزوم اظهار الصغير الشهادتين وظاهر انه غير لازم ويجوز تميم المظهر لهما لمن في حكمه وارجاع ضمير كان الى الميت وان بقي على ظاهره ففاته وجوب (ايجاب خل) الصلاة على الطفل المظهر للشهادتين وهو لا ينبغي عن غيره انتهى وقد نبه على هذا الوهم المحقق الثاني (وقال في كشف الثام) ان قوله ممن له حكم الاسلام قد يعطى انه أراد باظهار الشهادتين الاسلام أو أراد بحكم الاسلام اظهار الشهادتين أو اشترط في الاطفال حكم الاسلام واكتفى في الكبار بالشهادتين بناء على ان الدليل انما ساقنا الى إعطاء الاطفال حكم الاسلام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب على من نقص سنه عن ذلك ان ولد حيا ﴾ كما صرح بذلك جماعة من الاصحاب وفي (جامع المقاصد وشرح الجعفرية والكفاية) انه المشهور وفي الاخير ان ظاهر الكليني والمفيد والصدوق نفى الاستحباب قال وهو أحوط وقد سمعت كلام الجعفي والعماني والصدوق في (المقنع) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا صلاة لو سقط ميتا وان ولجته الروح ﴾ فلا يصلى على الذي خرج بعضه فاستهل ثم سقط ميتا كما تعطيه عبارة الكتاب وعبارة (التحرير) وصرح في (المعتبر والمنهى ونهاية الاحكام والتذكرة) بالاستحباب لو خرج بعضه واستهل ثم مات ولو كان البعض الخارج أقله (ومال) اليه أو اختاره المحقق الثاني وقوله عن (الذكرى) ولم أجد التصريح فيها بذلك وأبو حنيفة لا يصلى عليه حتى يستهل وأكثره خارج ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والصدر كاليت والشيد كغيره ﴾



ولا يصلي على الاباض غير الصدر وان علم الموت ولا على الغائب ولو امتزج قتل المسلمين بغيرهم صلى على الجميع وأفرد المسلمون بالنية (متن)

ولا يصلي على الاباض غير الصدر وان علم الموت ﴿ قدم الكلام في المسائل اثلاث مستوفى وقدمر ان المحقق استثنى من الاباض العظام وأبا علي كل عضو تاه وأوجب الشافعية الصلاة على المصروع ولو كان العضو من حي ومن لا يعلم موته لم يصل عليه وإذا كان من ميت صلى عليه لان يدعبد الرحمن بن غياث بن أسيد القاها طائر بمكة عقيب وقعة الجبل فعرفت بجنازة فصلى عليها أهل مكة بمحضر من الصحابة ولم ينكر أحد فصار اجاءاً وهذه الحكاية أيضاً نقلها الشيخ هكذا (ورده) ابن ادريس بأن البلاذري نقل أنها وقعت باليمامة قال وهو الصحيح فن البلاذري نصر هذا الشأن (وقال) المحقق هذا اقدام على شيخنا وجراة من غير تحقيق فانه لا سلم ان البلاذري نصر منه بل لا يصل غايته والشافعي ذكر انها ألقيت بمكة ولا يقول أحد ان البلاذري نصر من النعماني في النقل وشيخنا أورد منقول الشافعي فلا مأخذ عليه (تم قال في المعتبر) لو سلم وقوعه في مكة لم تكن الصلاة عليها حجة لانه لم يبق بها بعد خروج الجيش مع علي عليه أفضل الصلاة من يقدّم عمله على انه بمحتمل ان يكون الذي صلى عليها ممن يرى الصلاة على الغائب وسينضعه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا على الغائب ﴾ كما في (الخلاف والمعتبر والدروس والبيان وغيره) في لمد آخر كما في (المبسوط والسرائر ونهاية الاحكام) وهذا القيد لان الشافعي وافق على الجمع من الصلاة عليه في البلد واجازها عليه في بلد آخر وفي (التحرير) سواء كان في البلد أو غيره وفي (التذكرة ونهية الاحكام) الاجماع على انه يتلزم حصول الميت عند علمه انه أجمع وهو ظاهر (متن وفوقه) (شرح) للمحقق الثاني بل ظاهره فيه الاجماع بانه صلى على انه لا يصلي على البعيدة يعتقد به عرفاً كذا ذلك لا على من بين المصلي وبينه حائل كالتعبير لا عند الضرورة وفي (جامع المقاصد) لو اضطر إلى الصلاة على الميت من وراء جدار ففي الصحة وجهاً وفي (كشف الغم) على المول الصحة كذلك في وجوبها قبل الدفن وجهاً والمراد من الغائب كما في (الذكرى وجامع المقاصد) من لم يسأله لمصلي حقيقة ولا حكماً أو من كان بعيداً بما لا يجزئ به العادة وفي (جامع المقاصد) من لم يدره المصلي الثاني وفي (كشف اللثام) الغائب غير المشاهد حقيقة ولا حكم كمن في الجبارة أو القبر أو الكفن ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو امتزج قتل المسلمين بغيرهم صلى على الجميع وأفرد المسلمون منهم بالنية ﴾ اجاءاً كما في ظاهر (الفتية) وقوله علماء: كما في (التذكرة) وهو لا يظن من قول أصحابنا كما في (السرائر) وبه صرح في (المبسوط والخلاف والسرائر والمعتبر) والتذكرة (التحرير ونهية الاحكام والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد وكشف اللثام) وحيثما فية ن يصلي على المسلمين من هؤلاء واحتمل في (المبسوط والخلاف) تخصيص صغير الذكور منهم بالصلاة فهو صلى الله عليه له في دلالة ولا أكيشا يعني صغير الذكر قال ولا يكون الا في كرم الناس وفيما أيضاً ن يصلي المؤمنين عليه صلاة أمر بمثل ذلك وفي (الذكرى) كما عن (المختلف) بعد ايراد الخبر انه يمكن العمل به في الصلاة في كل مشبه لعدم تعلق معنى في اختصاص الشهيد واخطأ في (المبسوط والخلاف) الصلاة على كل واحد بشرط اسلامه وفي (المعتبر) بعد ان اختار الصلاة على الجميع بنية الصلاة على المسلمين خاصة كما مر

﴿ المطلب الثاني في المصلي ﴾ والاولى بها هو الاولى بالميراث (متن)

( قال ) وفي الموارد وجهان ( أحدهما ) أنه يوارى من كان كيشاً وتوقف بعض الاصحاب استصفاً قال الرواية ( قال ) وقال بعض المتأخرين يقرع عليهم لان القرعة في كل أمر مشكل وهو غلط لان الاصحاب لم يستعملوا القرعة في العبادات ولو اطرده الموم لبطلت البحوث الفقهية وجنح الى القرعة في كل خلاف ( ولو قيل ) بموارات الجميع ترجيحاً لحزمة المسلم كان صواباً انتهى ( قلت ) أراد ببعض المتأخرين ابن ادريس حيث صرح بذلك في باب قتال أهل البني حيث قال الاقوى عندي انه يقرع عليهم لان كل أمر مشكل فيه القرعة بغير خلاف وهذا من ذلك فاما الصلاة عليهم فالأظهر من أقوال أصحابنا ان يصلى عليهم بنية الصلاة على المسلمين دون الكفار انتهى ومن نص على عدم القرعة في المقام الشهيد في ( الذكرى ) والمحقق الثاني في جامع المقاصد

﴿ المطلب الثاني في المصلي ﴾

﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والاولى بها هو الاولى بالميراث ﴾ هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب وظاهرهم انه يجمع عليه كما في ( المدارك ) وهذا الاجماع ظاهر ( المتتمى ) وفي ( المختلف ) انه المشهور وفي ( الخلاف ) الاجماع على ان أولى الناس بالصلاة على الميت وليه ومن قدمه وفي ( الفنية ) الاجماع على ان أولى الناس بالصلاة على الميت أولى الناس به ومن قدمه والظاهر ان المراد بالولي للميت والاولى بالميت هو الاولى بالميراث كما يعلم ذلك من مطاوي كلام بعضهم كالشيخ في ( المبسوط والخلاف ) والعجلي في ( السرائر ) فانهما ذكرا أولاً ان الاولى بها وليه ثم قالوا وجعلته ان الاولى بها هو الاولى بميراثه وهذه الكلمة أعني قولنا الاولى بها هو الاولى بالميراث صرح بها بعد الشيخ والعجلي الطوسي والمحقق والمصنف والشهيد في كتبهم والمحقق الثاني وتلميذاه والصيرفي والمسي والشهيد الثاني وسبطه والخراساني وغيرهم فيشمل ما اذا كان الاولى انتهى كما صرح به جماعة هنا وفيما يأتي بل في ( التحرير ) الاجماع على انه للمرأة ان تؤم بمثلها الا ان الشيخ في ( المصباح ) قال وأولى الناس بالصلاة على الميت أولاهم بميراثه من المذكور فقيد ذلك بالرجال كما قل ذلك عن ( الاقتصاد والجامع ) وفي ( القنعة ) أولى الناس بالصلاة على الميت من أهل بيته أولاهم به من الرجال وفي ( النهاية والفنية ) الاولى بالصلاة الاولى بالميت وفي ( المراسم ) ولي الميت أولى بها ويظهر من الكتاب انه لا يرى أولوية الاولى بالميراث لانه قل عنه عبارتاً احدهما ان الجد أولى من الابن والاخرى ان الاولى بالصلاة على الميت امام المسلمين ثم خلفاؤه ثم امام القبيلة ( وعن الكافي ) ان أولى الناس امام الملة فان تعذر حضوره واذنه فولي الميت أو من يؤوله للإمامة انتهى وعبارة الكاتب الاخيرة وعبارة ( الكافي ) يمكن تنزيلهما على مختار الاصحاب فتأمل وفي ( المدارك ) لا يبعد ان المراد بالاولى في الاخبار أمس الناس بالميت رحماً وأشدهم علاقة من غير اعتبار لجانب الارث كما تقدم قل ذلك عنه وحكي فيه من جده ان اذن الولي انما يتوقف عليه الجماعة لأصل الصلاة لوجوبها على الكفاية فلا تناط برأي أحد من المكلفين ( ورده ) بأنه لا منافاة بين كون الواجب كفاً وبين اناطته برأي بعض المكلفين على معنى ان قام به سقط الفرض عن غيره وكذا ان اذن لغيره وقام به ذلك الغير والا سقط اعتباره ثم انه نفي الباس عنه لان الجماعة هي المبادرة ( وتام ) الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في مكاسب

فلا ين أولى من الجد والآخر من الابوين أولى من الآخر لاحدهما والاب أولى من الابن والزوج أولى من كل أحد والذكر من الوارث أولى من الانثى (متن)

التجارة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فلا ين أولى من الجد ولاخ من الابوين أولى من الآخر لاحدهما ﴾ عندنا كما في (الذكرى) وهو المشهور كما في (شرح الجعفرية) وظاهر (جامع المقاصد) والشرح الآخر للجعفرية وكشف اللثام (وخالف في الاول أبو علي الكاتب كما سمعت وفي شرح الجعفرية وظاهر الشرح الآخر وجامع المقاصد) أيضا ان مشهور ن الآخر من لاء أولى من الام والخال والعم أولى من الخال والخال أولى من بن الام وابن الخال ثم بن العم أولى من بن الخال (قلت) هذا الترتيب ذكره الشيخ في (المسوط) والمعلل في (السرر) ومضى لاصحابه في (جامع المقاصد) ان الاولى بعد بن الخال لمعتق ثم النعمان ثم الحكم ثم عبدول ثم بن ونسب في (التذكرة) تقديم الآخر الاب عليه الام والعم على الخال الى الشيخ قال على قوله لاكثر نصيبا يكون أولى (قلت) تقديم الأكثر ميراثا على الأقل كما يعطيه كلام الشيخ كذلك يعطيه الام الطوسي والمصنف في (التمهي والتذكرة) وهو قطع المصنف في (نهية الاحكام) وقال في (التمهي) يلزم على قول الشيخ ان العم من الطرفين أولى من العم من أحدهما وكذا الخال (قلت) هذا جامع عم أحدهما أخ لام كان الآخر من الام على قوله رحمه الله تعالى أولى من الآخر وهو أحد فليان فهي وفي (التذكرة) بعد ان ذكر قول الشافعي في تقديم العم الابوين على العم الاب قال وعد من المتقرب بالابوين أولى وقال ان ابن العم ذاك لا يأخذ يقدم على ابن العم الآخر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والاب أولى من الابن ﴾ ومن الجد ومن غيره من الأقرب كولد الولد والاحوة ذهب اليه علماؤنا كما في (التذكرة) وهو مذهب لاصحابنا أعلم فيه خلافا كما في (لمدارك) وهو المشهور كما في (المختلف وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية) وهو صرح في (المسوط) بخلافه وسبيله والسرائر والشرائع) وغيرها وان كان أقل نصيبا لمدته في باب التفرق أضعف (وقال) ذلك لان أولى من الاب لانه أقوى نصيبا وهل يقدم لولى على الموصى اليه الصلاة أم لا قالان نقل تنبيه عن الكاتب ونفى عنه الباس في (لمدارك) وحمله المحقق الثاني وظاهر العدة كصريح (التذكرة) والموجز وشرحه والذكرى (القول الاول في (المسالك) انه المشهور وفي (المختلف) منه الى علماؤنا قال ولم يعتبر علماؤنا ما ذكره ابن الجنييد (وقال) أحمد الموصى اليه أولى لان الذكر أوصى ان يصلي عليه عمر وعمر أوصى ان يصلي عليه صبيب وأوصت عائشة ان يصلي عليه ورواية عن مسعود أوصى ان يصلي عليه ابيير وبوس بن جبير أوصى ان يصلي عليه ذلك من أسس به شريعة أوصى ان يصلي عليه زيد بن أرقم (هذا) ونقش الشهيد الثاني في العادة والمحقق الثاني جعله نقس فيه لطيفة ونكتة وهو كما قال ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والزوج أولى من كل أحد ﴾ هذا لأعلم فيه مخالفا من الاصحاب كما في (الذكرى) وهو المعروف من مذهب لاصحابنا في (المدارك) وقد تقدم ان الزوج في مبحث الفل أولى بزوجه في جميع أحكامه مخرج جماعة انه أولى من سيد المملوكة وخالف في ذلك الفقهاء الاربع لان عمر قال لاهل مرتته ثم حق في ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والذكر من الوارث أولى من الانثى ﴾ فلا خلاف كما في

والهاشمي الجامع للشرائط أولى ان قدمه الولي وينبغي له تقديمه وتقف المرأة في صف الامام وكذا النساء خلف المرأة وغيرهم يتأخر عن الامام في صف وان اتحد وتقف النساء خلف الرجال وتنفرد الحائض بصف خارج ( متن )

الشيخ في ( المبسوط ) والمحقق في ( المعبر ) والمصنف في ( المختلف ) واحتمل الامرين في ( نهاية الاحكام ) كما هو ظاهر انتهى رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته ﴿ والهاشمي الجامع للشرائط أولى ان قدمه الولي ﴾ اجماعاً كما سمعته من عبارة ( المعبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) وفي ( البيان والتنقيح وفوائد الشرائع ) ( القواعد خل ) انه المشهور وهو مذهب الصدوق والشيخين والجمعي وأتباعهم كما في ( الذكري ) واشترط جمعه للشرائط صرح به الاكثر واقتصر في ( النهاية والسرائر ) على ذكر اعتقاده الحق وفي ( الفقيه ) عن رسالة أبيه ( والمنفعة والبيان ) على ذكر الهاشمي لكن الشهيد في ( الذكري ) قل عن المفيد انه قال ومتى حضر رجل من فضلاء بني هاشم انتهى واحتمل في ( مجمع البرهان من عبارة الارشاد ) تقديم الهاشمي على تقدير التساوي في باقي المرجحات وأوجب تقديمه في ( المنفعة ) قال في ( الذكري ) لم أقف على مستنده وقوله صلى الله عليه وآله قدموا قريشاً ولا تقدموها لم نستثبته في رواياتنا مع انه أعم من المدعى ( وقل ) فيها عن الكاتب انه قال ومن لا أحد له فالأقعد نسباً برسول الله صلى الله عليه وآله أولى به قال وهو انما يقتضي ثبوت الولاية مع عدم الولي رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته ﴿ وتقف المرأة في صف الامام ﴾ العاري قاله الشيخ والاصحاب كما في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) وقال فيهما مع انهم صرحوا بأن المرأة يجلسون في اليومية وكانه بناء على ان الستر ليس شرطاً في صلاة الجنائز أو للفرق بالاحتياج الى الركوع والسجود هناك بخلافه هنا وليس بشي لوجوب الائمة انتهى وظاهر ( المبسوط والنهاية والوسيلة والسرائر والمعتبر ) والنافع والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام والبيان وجامع المقاصد وروض الجنان ) وغيرها ان ذلك على سبيل الوجوب وظاهر ( الشرائع والذكري ) ان البروز ( التقدم خل ) مكروه وفي ( فوائد الشرائع ) ان عدمه مستحب وان المتجه فعلها من جلوس واستحباب عدم التقدم بحاله وهو خلاف ظاهر الاكثر وصرح ( المعبر والتذكرة والذكري ) وغيرها حيث قيل فيها ولا يقعد وفي ( الوسيلة ) يقف الامام في وسطهم واضعي أيديهم على سواهم ولم يصرح بذلك غيره فيما أجد وفي ( الذكري ) ان عدم القعود هنا لعدم الركوع والسجود ( ورده ) جماعة بأن الركوع والسجود في المكتوبة بالائمة للعاري كما سمعت ذلك عن المحقق الثاني رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته ﴿ وكذا النساء خلف المرأة ﴾ أي اذا أردن الصلاة خلف المرأة لا تبرز عنهن وظاهر الاكثر كافي ( كشف اللثام ) الوجوب وصرح ( الشرائع والمدارك ) ان التقدم مكروه هذا وفي ( التحرير ) للمرأة ان تؤم بمثلها اجماعاً رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته ﴿ وغيرهم يتأخر عن الامام في صف وان اتحد ﴾ بخلاف المكتوبة كما صرح به في ( الفقيه والمبسوط والوسيلة والسرائر والشرائع والارشاد والدروس والذكري والبيان وجامع المقاصد وروض الجنان والمدارك ) وغيرها رحمته قوله رحمته ﴿ وتقف النساء خلف الرجال ﴾ هذا الحكم مما لا ريب فيه كما في ( المدارك ) ولم أجد من خالف فيه وظاهر ( المبسوط والوسيلة والسرائر والشرائع ) وغيرها أن ذلك على سبيل الوجوب وفي ( البيان ) ولتأخر النساء وجوباً أو استحباباً رحمته قوله رحمته ﴿ وتنفرد الحائض بصف خارج ﴾ كافي ( المنفعة

﴿ المطلب الثالث في مقدماتها ﴾ يستحب أعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوفروا على تشيعه ومشي المشيع خلف الجنزة أو إلى أحد جانبيها وتريعهما ( متن )

والارشاد) وفي (القبه) الهني عن صفها مع الرجال ( وقال في المبسوط ) وإن كان فيهن حائض وقت وحدها في صف برز عنهن وعنهن وتمتله عبارة الكتب وبه صرح في ( الوسيلة والسرائر وجامع المقصد وحاشية الارشاد وروض الجنان والشرائع وفوائد ) للمحقق الثاني ( والمدارك والمفاتيح ) وفي الاربعة الاخيرة صرح بالاستحباب وفي ( البيان ) ويستحب انفراد الحائض نصف وفي ( الذكرى ) وفي انفراد الحائض هنا نظر من قول الصادق عليه السلام لا تقف معه تقف مفردة وإن الصمير يدل على الرجال واطلاق الانفراد يشمل النساء تنهى

— المطلب الثالث في مقدماتها —

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ومشي المشيع ) استحباب المتي حيرة ( المبسوط والنهاية والمعتبر والتذكرة والتسريرونية الاحكام والذكرى ) حيث صرح فيها بكراهة الركوب على القول بان خلاف لمكره مستحب وهو ظاهر الاكثر وفي ( المنتهى ) ان كراهة الركوب قول الله كافة وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) الاجماع على أنه لو احتج الى الركوب زالت الكراهة وصرح فيها بأن الكراهة إنما تثبت في التشيع لافي العمود وفي ( الذكرى ) يتأكد لمن ركب التأخير وقل فيه عن الكاتب أنه قال لا يركب فيها صاحب الجنزة ولا أهله ولا اخوان الميت وأما استحباب التشيع فعليه الاجماع كما في ( نهاية الاحكام ) وغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ خلف الجنزة أو الى أحد جانبيها ﴾ على لاجماع في ( التذكرة وكشف الالتباس وجامع المقاصد ) على أن الفصل المشي خلفها أو الى أحد جانبيها وفي ( المعتبر ) أنه مذهب فقهاءنا وفي ( المدارك ) أنه معروف من مذهب الاصحاب وفي ( كشف اللثام ) أنه مذهب المعظم وفي ( اختلاف ) الاجماع على استحباب الخلف خاصة ويجوز تأويله بما يعم لما عن الجانبين وأما مشي امامه ففي ( روض الجنان ) أنه يكره عندنا وسبه في ( الذكرى ) الى كثير من اصحاب وبه صرح في ( الوسيلة والسرائر والتذكرة والبيان والروضة ) وهو ظاهر ( المقنعة والمراسم والمنع والاقتصاد وجل العلم ) على ما قل عن الثلاثة لاحيرة وفي ( المبسوط ) لو قدمها ترك الفضل وفي ( النهاية ) تركه أفضل ( قال في الذكرى ) وهذا أولى ومثله ما في ( المعتبر ) حيث قال لا أكره المشي امامها بل هو مباح وهو ظاهر ( المنهى ) في موضع منه وهي عنه اليس في ( كشف اللثام ) في جنازة المؤمن دون غيره الاخيار الفارقة والخبر الناهي عنه مطلقا ضعيف معارض بمثله وهذا الفرق ذكره الصدوق في ( المقنع ) على ما قل عنه حيث قال ( وروي ) أن الميت إذا كان مؤمنا فلا بأس أن يمشى قدام جنازته فإن الرحمة تستقبله والكافر لا تتقدمه حذرت فن اللمة تستقبله ولعله لذلك أوجب الحسن بن عيسى التأخر خلف جنازة المعادي الذي اقربى وعن الكاتب أنه يمتي صاحب الجنزة بين يديها واقاضون حقه ورأوها ولعله استدلف للصدق عليه السلام يوم اساميل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وتريعهما ) التريع بمعنى حمل الجنزة من جوانبها الاربعة بأربعة رجال مستحب اجماعا كما في ( الخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد

## والبدء بمقدم السرير الايمن ثم يدور من ورائها الى اليسر (متن)

وحاشية الارشاد والمدارك والمفاتيح ( وظاهر ( المنتهى ) وهو مذهب علمائنا كما في ( كشف الالتباس وفوائد الشرائع ) وفي ( الذكرى ) قال عندنا ( واختلف ) أنه المشهور ( وقال ) الشافعي حملها بين العمودين أولى من حملها من الجوانب لان عمارة حمل سرير أمه بين العمودين وكذا صنع أبو هريرة والزبير ( وقال ) مالك ليس في حمل الميت ترتيب ونحوه ( قال ) الاوزاعي وصفة الحمل بين العمودين أن يدخل رأسه بين العمودين المتقدمين ويتركهما على عاتقه ولا يمكن مثل ذلك في المؤخر لانه يكون وجهه الى الميت لا يصير طريقه فيحمل العمودين رجلان يحمل كل واحد منهما أحد العمودين على عاتقه وقال أبو علي الكاتب يرفع الجنائزة من أي جوانبها قدر عليه انتهى ( والتريع ) بمعنى حمل الواحد كلا من جوانبها الاربعة ذكره الاصحاب قاطعين به وكأنه اتفاقي والاختبار به متضافرة كما في ( كشف اللثام ) ويأتي في كفيته ما يؤكد ذلك ﴿﴾ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿﴾ والافضل البدأ بمقدم السرير الايمن ثم يدور من ورائها الى اليسر ﴿﴾ معناه أن يبدأ بمقدم السرير الايمن وهو الذي يلي يمين الميت فيضعه على عاتقه الايمن فيحمل اليد اليمنى بالكف الايمن كما صرح به غير واحد ثم يدور دور الرحي من خلفه الى مقدمه اليسر فيضع رجلها اليمنى على الايمن ثم اليسرى على اليسر ثم مقدم السرير اليسر على اليسر وهذا هو المشهور كما في ( الذكرى ) ومجمع البرهان والروض والمسالك والمدارك وكشف اللثام والمفاتيح وفي ( المدارك ) نقل حكاية الاجماع عليه وفي حاشيته نسه الى الاصحاب وفي ( الذكرى ) أنه مختار الشيخ في ( النهاية والمبسوط ) وباقي الاصحاب وفي ( المعتبر ) أنه المروي عن أكابر الصحابة ( وقال الشيخ في الخلاف ) صفة الترييع أن يبدأ يسرة الجنائزة يأخذها يمينه ويتركها على عاتقه ويربع الجنائزة يمشي الى رجلها ويدور دور الرحي الى أن يرجع الى يمنة الجنائزة فيأخذ ميامن الجنائزة بيماسره ونقل عليه اجماع الفرقة قال وبه قال سعيد ولم أجد من واقفه على ظاهر هذه العبارة سوى الكاشاني في ( المفاتيح ) فانه قال وما في ( الخلاف ) أصوب نعم نسب هذا القول في ( كشف اللثام ) الى القليل ( وقال ) الشهيدان في ( الذكرى والروض ) يمكن حمل عبارة ( الخلاف ) على المشهور لان الشيخ ادعى عليه الاجماع وهو في ( المبسوط ) والنهاية ) وباقي الاصحاب على خلافه فكيف يخالف دعواه ولانه قال في ( الخلاف ) يدور دور الرحي كما في الرواية وهو لا يتصور الا على البدأ بمقدم السرير الايمن وانحتم بمقدمه اليسر واليمين واليسار من الامور الاضافية وقد تماكس والراوندي في ( شرح النهاية ) حكى كلام النهاية والخلاف وقال معناه لا يتغير انتهى كلامهما ( وقال في المدارك ) وما ذكره الشهيد من الجمع بين الكلامين مشكل جدا والروايات كلها قاصرة من حيث السند مع أن الصدوق ( روى ) في الصحيح أنه يحمل من أي الجوانب شاء وليس له جانب يبدأ به ( قال في الذكرى ) وعلى هذا الخبر عمل ابن الجنييد ( وقال ) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية ( المدارك ) في توجيه كلام ( الخلاف ) ورده الى المشهور أن المراد بميسرة الجنائزة يسرة الميت فيأخذها بكفه اليمين فيكون المراد أنه يستحب أخذ يسرة الميت بالكف اليمين قال وهذا بعينه مفاد عبارة ( الفقه الرضوي ) قال والصحيحة غير منافية والقصور منجبر بعمل الاصحاب انتهى وفي ( خبر ) ابن يقطين ما يشير الى تأويل الاستاذ أيده الله تعالى



وقول المشاهد للجنائز الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم وطهارة المصلي ( متن )

لكن عبارة ( الخلاف ) اذا أريد بالجنائز في قوله يبدأ يسرة الجنائز نفس السرير انطبق على المشهور من دون كلفة وهو واضح وكلام ( الخلاف ) على ظاهره مستند قول الكاظم عليه السلام في خبر بن يقطين السنة في حمل الجنائز أن تستقبل جانب السرير بشفتك الايمن فتلزم الايسر بكفك الايمن ثم تمر عليه الى الجانب الآخر تدور من خلفه الى الجانب الثالث من السرير ثم تمر عليه الى الجانب الرابع مما يلي يسارك ( قول في كشف اللثام ) هذه لاتخاف المشهور فإن الايسر بمعنى ما يلي يسار المستقبل له وهو ما يلي يمين الميت وما يلي يسارك بمعنى ما يلي يسار الحامل ذو حمله وهو ما يلي يسار الميت اذا حمله أو المراد الجانب الرابع بالنسبة الى ما يلي يسارك حين استيمالك له انتهى ( قول في المنتهى ) الابتداء بوضع ما يلي يمين الميت على كتفه الايسر ثم ما يلي رجله اليمى عليه ثم ما يلي رجله اليسرى على الكتف الايمن ثم ما يلي يده اليسرى عليها وظاهره دعوى الاجماع عليه حيث قال عمداً ( قول في كشف اللثام ) هذا انما يتم مع جعل الجنائز بين عمودين ودخول الحامل بينهما انتهى لكن الشهيد الثاني في ( روض الجنان ) قال أن المصنف في ( المنتهى ) موافق للمشهور فتأمل جيداً فنه غريب لكن يمكن تأويله بالبعد ( بالبعد خل ) حتى يرجع الى المشهور ( قول في الكمية ) والافضل أن يرجع الشخص الواحد وهو يحصل بحمل الجانب الذي يلي اليد اليمى ثم يمر الى الجانب الذي يلي الرجل اليسرى ثم يمر الى الجانب الذي يلي اليد اليسرى قل وهذه وان كانت غير مشهورة بين المتأخرين لكنها مستفدة من الاخبار ووقع التصريح بها في كلام العلامة في ( المنتهى ) انتهى فتأمل ( قول في الروضة ) تبعاً لشيخه الفضل لم يسي أفضله أن يبدأ في الحمل بحجب السرير الايمن وهو الذي يلي يسار الميت فيحمله بكتفه الايمن ثم ينتقل الى مؤخره الايمن فيحمله بالايمن كذلك ثم ينتقل الى مؤخره لايسر فيحمله بالكتف الايسر ثم ينتقل الى مقدمه الايسر فيحمله بالكتف الايسر كذلك ( قول في الروض ) وهذا هو المشهور بين اصحاب وهم كما ترى بطاهره مخالف للمشهور ولا موافق له على ذلك الا سيخه الفضل الميسي في حاشية الشرائع لكن دفته الحقق الشيخ علي على الظاهر فسر عبارة ( الروضة ) قل مراده بجانب السرير الايمن الجانب الملاصق لايمن الميت ( وقوله ) هو الذي يلي يسار الميت معاه أنه هو الذي يقابل ويمضي يسار الميت لا الملاصق لها انتهى وفي ( مجمع البرهان ) أن فيما ذكره الشارح اجحلاً واستنباهاً ... قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وقول المشاهد الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم ﴾ السواد الشخص ومن الناس عامتهم ويجوز الحمل على كل منهما كما في ( جامع المقاصد ) واختره الهالك أو المستأصل ويجوز ان يكفى به عن الكافر لانه الهالك على الاطلاق بخلاف المؤمن أو يرد بالمخترم من مات دون الاربعين سنة كما في ( الذكرى ) قال ولا ينبغي هذا حب مأ الله تعالى لانه غير مقيد بوقت فيحمل على حال الاحتضار ومعاينة ما يجب فيجب لله الله تعالى - قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وطهارة المصلي ﴾ استحباب طهارة المصلي من لحدث اجماعى كما في ( خلاف والفنية ) وهو مذهب علمائنا كما في ( التذكرة ) والمشهور كما في ( الروضة ) وليست شرطاً فيها اجماعاً كما في ( الخلاف ) والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية والروض والمسالک

ويجوز التيمم مع الماء ( متن )

وظاهر ( التذكرة ) أيضا في بحث التيمم وفي ( كشف الالتباس ) انه مذهب علمائنا وقد يظهر ( الخلاف ) من جماعة من القدماء كالنفيد والسيد والديلمي والقاضي فقي ( المقنعة ) لا بأس للجنب ان يصلي عليه قبل الفصل يتيمم مع القدرة على الماء والفصل له أفضل وكذلك الحائض تصلي بارزة عن الصف بالتيمم انتهى فقد ترك ذكر صلاتها بلا تيمم ولم يذكر أن غير المتوضي يتيمم أم لا ومثلها عبارة ( المراسم ) حيث قال فيها وقد بينا انه تجوز هذه الصلاة عند خوف الفوت بالتيمم للجنب وغير المتوضي وان خاف اذا اشتغل بالتيمم الفوت صلى على حاله ولا حرج ( وعن جل السيد ) انه يجوز للجنب ان يصلي عليها عند خوف الفوت بالتيمم من غير اغتسال ( وعن شرح الجل ) للقاضي وأما الجنب فانه اذا حضرت الصلاة على الجنابة وخشي من انه ان تشاغل بالفصل فاتته فانه يجوز له ان يتيمم ويصلي وعندنا ان هذه الصلاة جائزة بغير وضوء الا ان الوضوء أفضل انتهى ( وعن مذهبه ) ان الافضل للانسان أن لا يصلي عليها الا وهو على طهارة فان لم يكن على ذلك وقاجاته تيمم وصلى عليها فان لم يتمكن من ذلك أيضاً جاز ان يصلي على غير طهارة ومن كان من النساء على حال حيض أو جنابة وأرادت الصلاة على الجنابة فالأفضل لها ان لا تصلحها الا بعد الاغتسال فان لم تتمكن من ذلك جاز لها ذلك بالتيمم فان لم تتمكن من ذلك جاز لها ان تصلي عليها بغير طهارة وفي ( كشف اللثام ) بعد نقل هذه العبارات قال كانتهم أرادوا الفضل وفي ( الختاف والذكرى ) ان أباعلي قال لا بأس بالتيمم الا للامام ان علم أن خلفه متوضي انتهى ( قالا ) في الكتاتين كأن نظره الى اطلاق الخبر بکراهة اتمام المتوضي بالتيمم ( ورداه ) بأن ذلك في الصلاة حقيقة ( وردهما في كشف اللثام ) بأن هذا التخصيص لا دليل عليه انتهى وأما اشتراط الطهارة من الخبث فقد قال في ( الذكرى ) انه لم يقف في ذلك على نص ولا فتوى واحتمل فيها الاشتراط وعدمه من دون ترجيح ومثله صنع في ( المسالك والكفاية (١) وخيرة الدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس وروض الجنان والمدارك ) عدم اشتراط الطهارة منه ولعل ذلك ظاهر كل من أطلق عدم شتراط الطهارة بل كاد يكون صريح كل من أطلق جواز صلاة الحائض لانها لا تنفك عن الخبث غالباً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجوز التيمم مع الماء ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف ) في كتاب الجنائز ومبحث التيمم كما هو جاري عادته ( وقد نقله ) عنه غير واحد من أجلاء الاصحاب فلا يلتفت الى ما في ( كشف اللثام ) مع انه نقله عن صريح ( الخلاف ) في صدر الكتاب والاجماع صريح ( المفاتيح ) وظاهر ( التذكرة ) في موضعين ( والمنهى ومجمع البرهان ) وهو المشهور كما في ( الروض والروضة والمسالك ) ونسبه في ( الذكرى ) الى الاصحاب وظاهره الاجماع قال وعمل الاصحاب بالرواية فلا يضر ضعفها ولم أر لها راداً غير ابن الجنييد حيث قيده بخوف الفوت وفي ( المفاتيح ) يدل عليه الاجماع والحسان وهو ( خيرة المقنعة والمبسوط والخلاف والشرائع والنافع والكتاب ) أيضاً في آخر بحث التيمم ( والتذكرة والمنهى ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والذكرى وجامع المقاصد

(١) لعل ذلك لا إطلاق بعض الاخبار الناطقة بوجوب الطهارة من الخبث بالصلاة وهذه صلاته لم يقيم دليل على عدم فيها الوجه الآخر للاصل وإطلاق الاصحاب والاخبار جواز صلاة الحائض (منه قدس سره)

ويجب تقديم النسل والتكفين على الصلاة فإن لم يكن له كفن طرح في القبر ثم صلى عليه بعد تقسيله وستر عورته ودفن ثم يقف الامام وراء الجنائز مستقبل القبلة ورأس الميت على يمينه غير متباعد عنها كثيراً وجوباً في الجميع (متن)

وفوائد الشرائع والروض والمسالك والكفاية والمفاتيح) بعض صرح في المقام ومضى في بحث التيمم وهو المتقول عن (الجامع والاصباح) وقيد الجواز في (التهذيب والبيان ولبروس والمدارك) بخوف الفتوى كما قل ذلك عن الكاتب والراوندي وهو ظاهر (النهاية والمبسوط) ونفى عنه البأس في (المعتبر) وقد سمعت عبارة السيد والدبليوي والقاضي في المسئلة المقدمة وفي (كشف اللثام) ما مع خوف الفتوى فلا أعرف خلافاً في استحباب التيمم وان أعطى كلام (المعتبر) حتمال المدة انتهى وقد تقدم في صدر الكتاب تمام الكلام في المسئلة وفي (المنتهى) في بحث التيمم ان الجمهور ترضوا الطهارة في صلاة الجنائز **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** (ويجب تقديم النسل والتكفين) في (المدارك) انه قول العلماء كافة ونفى عنه الخلاف في (كشف اللثام) **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** (وان لم يكن كفن) الخ في (المدارك) ان الحكم مقفوع به في كلام لاصحاب وفي (كشف اللثام) الظاهر انه لا خلاف في جواز الصلاة عليه خارجاً اذا سترت عورته بلن أو تراب لا وضعه في اللحد وستر عورته فيه لكرامة وضعه عارياً تحت السماء وان سترت عورته كما يرشد اليه كراهة تقسيله تحت السماء ولما في الصلاة عليه خارجاً كذلك ونقله الى اللحد من المشقة على المصلين (المنتهى) **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** (ثم يقف وراء الجنائز) أما وجوب الوقوف مع القدرة فعليه الاجماع كما في (الذكرى وجامع المقاصد) ولا أعلم فيه خلافاً لا من الشافعي كما في (التذكرة) وفي (الذكرى) وفي الاكتفاء بصلاة العاجز حينئذ نظر وبينه في (الروضة) من صدق الصلاة الصحيحة عليه ومن نقصها مع القدرة على الكاملة (قلت) صحتها مع امكان الكاملة كما هو المفروض ممنوع وما وجوب كونه وراء الجنائز فلتأسي بانبي والائمة صلى الله عليه وعليهم كما في (جامع المقاصد) وفي (الذكرى) ان هذا ثابت عندنا والقياس على الغائب كما ذهب اليه بعض العامة خطأ في خطأ وفي (مجمع البرهان) ما يشير الى ان هذا هو المشهور المتعارف وفي (كشف اللثام) ان ذلك ثابت عندنا والعمل مستمر عليه من زمن النبي صلى الله عليه وآله الى الآن وفي (جامع المقاصد) هل يشترط ان يكون محاذياً لا يبحث يكون قد **ح** موقفه حتى لو وقف وراءه باعتبار السمات ولم يكن محاذياً ولا شيء منها لم يصح ولا أعلم الآن تصريحاً لاحد من معتبري المتقدمين بنفي ولا اثبات وان صرح بالاشتراط بعض المتأخرين (المنتهى) **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** (مستقبل القبلة) وجوب الاستقبال فيها مما لا خلاف فيه كما في (المدارك ومجمع البرهان) دليله التأسي كما هو المشهور والمتعارف ثم نسب كما في (الذكرى) الى الاصحاب **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** (رأس الميت على يمينه) اجماعاً كما في (الفنية) ونسبه في (المعتبر والذكرى ومجمع البرهان) وكشف اللثام الى الاصحاب وصرح جماعة بأنه لا بد ان يكون مستقبلاً فلو كان مكبواً أو على أحد جانبيه لم يصح **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** (غير متباعد عنها كثيراً وجوباً) كما في ظاهر (المنتهى والتفريع) وصرح (الشرائع والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى واللبروس وجامع المقاصد وشرحي

ويستحب وقوفه عند وسط الرجل وصدر المرأة وجعل الرجل مما يلي الإمام ان اتفقا  
يحاذي بصدرها وسطه فان كان عبد وسط بينهما (متن)

الجعفرية وكشف الالتباس والروض والمدارك والمفاتيح) ويظهر من (مجمع البرهان) نسبة ذلك  
الى الاصحاب واستظهر فيه من عبارة (الفتية) الاستحباب وهي هذه فليقف عند رأسه بحيث ان  
هبت ريح فرفعت ثوبه أصاب الجنزة وفي (الذكرى) أيضا ولا يجوز التباعد بمئتي ذراع وفي (جامع  
المقاصد وشرحي الجعفرية وكشف الالتباس والروض والمدارك والمفاتيح) ان المرجح في هذا التباعد  
الى العرف وفي (جامع المقاصد والروض) ومثله الارتفاع والانخفاض وقال الشيخ في (المبسوط  
والنهاية) والعجلي في (السرائر) والقاضي في (المهذب) على ما قل عنه ينبغي ان يكون بينه وبين الجنزة  
شيء يسير ونحوه في (المنهى) وظاهرهم الاستحباب الا ان يؤول كلامهم بأن هذا القرب زيادة على  
الواجب كما في (الذكرى) فيقع الاختلاف بين هذه العبارات وعبارة (الفتية) ان حملناها على الوجوب  
وامله لذلك فهم منها المولى الاردبيلي الاستحباب وان كان الامر حقيقته الوجوب وفي (جامع المقاصد)  
يستحب ان يكون بين الإمام والجنزة شيء يسير ذكره الاصحاب انتهى وفي (كشف اللثام) لم أغفر  
بخبر ينص على الباب ومثله قال في (مجمع الفائدة) **قوله** قدس الله تعالى روحه **يستحب**  
وقوفه عند وسط الرجل وصدر المرأة **عندنا** بلا خلاف كما في (المنهى) وعليه الاجماع كما في (الفتية)  
وهو قول الاصحاب كما في (مجمع البرهان) والمعظم كما في (المدارك) والاكثر كما في (كشف  
اللثام) وهو المشهور كما في (المختلف والتفقيح والروضة) والاشهر كما في (الكفاية والمفاتيح) وقال  
الشيخ في (الخلاف) السنة ان يقف عند رأس الرجل وصدر المرأة وادعى عليه الاجماع ثم قال وقيل  
للرجل عند الوسط وللمرأة عند الصدر وحكى قول (الخلاف) في (المختلف) عن علي بن بابويه (وقال  
في الاستبصار) يقف عند رأسها وصدره وفي (الفتية والهداية) الوقوف عند الرأس مطلقا وحكى هذا  
القول المحقق في (المعتبر) بن الشيخ أيضا وفي (المنع) على ما قل عنه الوقوف عند الصدر مطلقا  
وفي (المعتبر) الكل جائز يريد القولين اللذين حكاهما وقال الشافعي يقف عند رأس الرجل وعجيزة  
المرأة وفي (جامع المقاصد) لا يبعد الحاق الخشى وفي (كشف اللثام) الاولى الحاقها والحاق الصغيرة  
وفي (الروض) في الحاق الخشى نظر **قوله** قدس الله تعالى روحه **يستحب** وجعل الرجل مما يلي  
الإمام ان اتفقا **هذا** مذهب العلماء كافة كما في (المنهى) وبه قال جميع الفقهاء كما في (المعتبر  
والتذكرة) ولا خلاف فيه الا من الحسن البصري وابن المسيب كما في (الذكرى وكشف اللثام)  
وظاهر (الخلاف) أو صريحه الاجماع عليه ولا يجب بلا خلاف كما في (المنهى والمفاتيح) وفيها انا  
لا نعرف خلافا في اجزاء الصلاة الواحدة على الجنائز المتعددة **قوله** قدس الله تعالى روحه **يستحب**  
**يحاذي** بصدرها وسطه **هذه** الكيفية ذكرها المصنف في جملة من كتبه والمحقق في (السرائر)  
والشهيد وأبو العباس والصيمري وغيرهم وفي (المنهى) عليه اجماع العلماء كافة **قوله** قدس الله  
تعالى روحه **يستحب** وان كان عبد وسط بينهما **اجماعا** كما في (الخلاف والمنهى) ذكره في مسألة  
ما اذا كان معهم خشى واليه ذهب علماءنا كما في (التذكرة) وفي (الذكرى) ان الاشهر تغليب جانب  
الذكر وبه صرح الصدوق والشيخ والطوسي والعجلي وباقي الاصحاب ممن تعرض له والمراد من

قال جامعهم حتى أخرت عن المرأة فإن كان معهم صبي له أقل من ست سنين أخر إلى مايلي القبلة والاجمل بعد الرجل (متن)

العبد الذكرا لا الاثني على الظاهر فلو كان هناك حر وحررة وأمة قدمت الحررة على الامة على الاقرب لفحوى الحر والعبد كما في الذكرى (وقال فيها) وأما الحررة والعبد فيتعارض فحوى الرجل والمرأة والحر والعبد لكن الاشهر تغليب جانب الذكورية فيقدم العبد الى الامام رحمه الله قوله قدس الله تعالى روحه عليه السلام فان جامعهم حتى أخرت عن المرأة هذا بظاهره لا يستقيم فلا بد من تأويله بأن المراد أخرت عن المرأة الى جهة الامام لاحتمال الذكورة وعليه الاجماع كما في (الخلاص والمتقى) وهو مذهب علمائنا كما في (التذكرة) رحمه الله قوله قدس الله تعالى روحه عليه السلام فان كان معهم صبي له أقل من ست سنين أخر الى مايلي القبلة اجماعاً كما في (الخلاص والمتقى) وظاهر (الجواهر) كما قل (والتذكرة والفنية) لانه بعد ان ذكر ان الصبي يؤخر عن المرأة بالاجماع قل ولا يصلى على من لم يبلغ ست سنين فيكون هذا مقيداً لا إطلاقاً ما قبله وفي (جامع المقاصد) انه أشهر (وقال) ابنا بابويه يجعل الصبي الى الامام والمرأة الى القبلة واسنده المحقق الى الشافعية واستحسنه وفي (المراسم) يقدم الرجال ثم الخثاني ثم الصبيان وبعدهن النساء فهو موافق للصدوقين الا انها والمحقق لم يتعرضا للخثي وفي (النهاية والشرائع) يؤخر الصبي عن المرأة من دون تعرض لذي الست وغيره لكنه عبر في (الشرائع) بالطفل فتأمل وعبرة (الفنية) ان لم قيدها بما بعدها كانت مطلقة ككينك ويكون الاجماع على ذلك وجعل الكاتب أبو علي حكمهم على العكس مما يقوم الاحياء خلف الامام للصلاة وقال في امامة الصلاة ان الرجال يلون الامام ثم الخثاني ثم الصبيان ثم النساء ثم الصبيات كذا قل عنه في (المختلف) وفي (كشف اللثام) لا فرق في ذلك بين الصبي والصبيه والحر والمملوك هذا (وقال في التذكرة ونهاية الاحكام) لو كانوا مختلفين في الحكم بأن نجب على أحدهم الصلاة وتستحب على الآخر لم يجز جمعهم نية متحدة الوجه وزاد في (التذكرة) لو قيل بأجزاء البية الواحدة المشتعلة على التقسيط أمكن (قال الشهيد) ويشكل بأنه فعل واحد من مكلف واحد فكيف يقع على وجهين ومال الى الاكتفاء بنية الوجوب (قال في الروض) وهو متحه تغلياً للجانب الاقوى كندوبات الصلاة وقد نصوا على دخول نية المضمضة والاستنشاق في نية الوضوء ان قدمها عليهما وافقارهما الى نية خاصة ان أخرها عنهما الى غسل الوجه ولا يلزم من عدم الاكتفاء بنية الوجوب استقلالاً عدم الاكتفاء بها تبعاً ومثله لو اجتمع أسباب الوجوب والتدب في الطهارة وقد ورد النص في الجميع على الاجتزاء بطهارة واحدة وصلاة واحدة ولا مجال للتوقف (وقال) المولى الاردبيلي وتليذه السيد المقدس ان كلا من قولي العلامة والشهيد محل اشكال وقلا يجتزي بالصلاة الواحدة هنا ان ثبت نص أو اجماع ولا اشكال بما في تداخل الاعمال والا فلا لان المباداة كيفية متلقاة من الشارع فيقف اثباتها على القتل وفي (كشف اللثام) لا اشكال ان لم تعتبر الوجه وعلى اعتباره ففي (الذكرى) الى آخر ما قلناه عنها وعن (الروض) ولم يتعقبها بشي رحمه الله قوله قدس الله تعالى روحه عليه السلام (والا يكن جمل بعد الرجل) اجماعاً كما في (الخلاص) وظاهر (الجواهر) على ما قل وبه صرح الشيخ وجماعة وصرح في (السرائر والتذكرة) بأنه يقدم على العبد وفي (الوسيلة والمتقى) ان العبد يقدم وقد سمعت ما قلناه عن

والصلاة في المواضع المعتادة ويجوز في المساجد ( متن )

الصدوقين وسائر والحق وعن ( النهاية والشرائع ) وعن ( الفقيه ) والكاتب ( وقال الحلبي ) فيما نقل عنه يجعل المرأة مما يلي القبلة والرجل مما يلي الامام وكذا الحكم ان كان بدل المرأة عبداً أو صبيّاً أو خصياً ( وقال ) الشهيد الثاني في ( فوائد القواعد ) جملة الحكم في ذلك ان يجعل الرجل مما يلي الامام ثم الصبي الحر ثم العبد البالغ ثم العبد لست ثم الخنثى الحر البالغ ثم الخنثى الحر لست ثم الخنثى الرقيق كذلك ثم المرأة الحرة ثم الامة ثم الطفل الحر لدون ست ثم العبد كذلك ثم الخنثى الحر ثم الرقيق كذلك ثم الاتقي كذلك ( انتهى ) هذا اذا اختلفت الجنائز ذكورة وأنوثة وان اختلفت (١) ففي ( الوسيلة ) في رجلين أو امرأتين يقدم أصغرهما الى القبلة ونقل ذلك في ( الذكرى عن الجامع ) قال في ( الذكرى ) انه ظاهر خبر طلحة ثم احتمل ان يراد بالصغير دون البلوغ وفي ( التحرير ) ينبغي التقديم بمخالص دينية ترغب في الصلاة عليه وعند التسلي لا يستحب القرب الا باقرعة أو التراضي وتبعه على ذلك الشهيد الثاني في ( فوائد القواعد ) وفي ( المنتهى ) لو كانوا كلهم رجلاً قدم الى الامام أفضلهم وفي ( التذكرة ) أحيت تقديم الأفضل وبه قال الشافعي ( ورده في الذكرى ) بأنه خلاف اطلاق النص والاصحاب انتهى ( وقال ) قبل ذلك في فرع ذكره لو اجتمعت جنائز الرجال جل رأس الميت الأبعد عند ورك الرجل وهكذا صفاً مدرجاً ثم يقف الامام وسط الصف للرواية وذكره أيضاً في ( التحرير ونهاية الاحكام ) ويأتي ذكره أيضاً في هذا الكتاب لكن الاخبار خالية عن تعيين الأبعد والأقرب الا في الرجل والمرأة فأمل ( وقال ) الجمهور يصنفهم صفاً مستويّاً بأن يجعل كلا عند رجل الآخر واستظهر بعض أصحابنا جواز جعل كل وراء آخر صفاً مستويّاً ما لم يؤد الى البعد المفرط بالنسبة الى بعضهم بل جوز ما قاله العامة واحتمل المصنف في ( النهاية ) التسوية ولم يبين ما أراد منها وظاهر ( الذكرى ) الاقتصار على المنصوص في خبر عمار ( وقال في كشف اللثام ) وهذا التدرج لا ينافي الترتيب المذكور كما في ( الذكرى ) الا باعتبار ان الامام يقوم في الوسط فلا يفيد تقديم آخر الصف القرب ولا تأخير وسطه البعد ( وقال في الذكرى ) لافرق في التدرج اذا كان المجتمعون صفاً واحداً بين صف الرجال والنساء والاحرار والعبيد والامام والاطفال والظاهر انه يجعلهم صفين كتراص البناء لثلاث يلزم الانحراف (٢) عن القبلة وان كان ظاهر الرواية انه صف واحد انتهى واستجوده في ( كشف اللثام ) وقال في ( جامع المقاصد ) ان في كلام الشهيد شيئاً يأتي تمام الكلام في آخر المطلب الخامس رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته ( والصلاة في المواضع المعتادة ) لذلك كما صرح به الشيخ والاصحاب كما في ( الذكرى ) ولو في المساجد كما في البيان رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته ( ويجوز في المساجد ) اجماعاً كما في ( المنتهى ) على كراهة اجماعاً كما في ( الخلاف ) وظاهر ( المعتبر ) حيث نسبته الى رواية الاصحاب الا في مكة اجماعاً كما في ( الخلاف ومجمع البرهان ) وظاهر ( جامع المقاصد والروض ) حيث نسبته فيهما الى الاصحاب وبه صرح في ( المعتبر والمنتهى ) ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والدروس وجامع المقاصد وغيرها وفي ( المدارك ) الاصح اتقاء

(١) هكذا في النسخ والظاهر ان اتفقت ( مصححه ) (٢) أي انحراف المصلي اذا وقف وسطه ( منه )



﴿المطلب الرابع في كيفية﴾ ويجب فيها القيام والنية والتكبير خمسا ( متن )

الكراهة مطلقاً وفي ( مجمع البرهان ) الظاهر عموم الكراهة لولا الاجماع وقد سمعت مافي ( البيان ) وعن الكاتب انه لا بأس بها في الجوامع وحيث يجتمع الناس على الجائزة دون المساجد الصغار

### ﴿المطلب الرابع في كيفية﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ يجب فيها القيام ﴾ قدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والنية ﴾ هذا مما لا ريب فيه كما في ( المدارك ) ولا نعلم فيه خلافاً كما في ( المنتهى ) ولا يجب فيها تعيين الميت لكن يجب قصد الى معين كما في ( الذكري ) وجامع المقاصد والروض ) واكتفى في الاولين بنية منوي الامام وفي ( الذكري ) فلو تبرع بالتمين فلم يطابق فلا قرب البطلان وفي ( جامع المقاصد والروض ) ينبغي أن يقيد بما اذا لم يشر الى الموجود بأن قصد على فلان لاعلى هذا فلان لانه يقوى تغليب الاشارة وفي اعتبار الوجه قولاً (١) للشهد في ( الذكري ) وقيل الوجه عدم الوجه لعدم الاشتراك لانها لا تكون الا واجبة أو مندوبة وفيه نظر ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والتكبير خمسا ﴾ اجماعاً كما في ظاهر ( الخلاف ) وصرح ( الاتصاف والغنية والتذكرة ونهاية الاحكام والذكري ) وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والمدارك وكشف اللثام والمفاتيح ) وظاهر ( المتبر ) حيث نسبته الى علمائنا وفي حواشي الشهيد أن محمد بن علي بن عمر التميمي المقرئ للملكي قال في كتابه الموسوم فوائد مسلم ان زيدا كبر خمسا وان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكبرها وترك هذا المذهب لانه صار علما على القول بالرفض انتهى وخالفنا جميع الفقهاء في ذلك فقالوا بالاربع وقطع الاصحاب بأن الزيادة غير مشروعة وفي ( كشف اللثام ) الاجماع عليه ( ومال في الذكري ) الى عدم البطلان بزيادة التكبير سهواً ثم احتمل البطلان مغللاً بزيادة الركن وقال بعد ذلك ولو زاد في التكبير متعمداً لم يبطل لانه خرج بالخامس من الصلاة فكانت زيادة خارجة من الصلاة وفي ( جامع المقاصد ) يشكل بما اذا زاد عند بعض الادعية بتكبيرتين ( تكبيرتين خل ) وليست هذه حينئذ خارجة من الصلاة ومثله ( قال صاحب الروض ) وقال هو لا . وصاحب ( المدارك ) تبطل مع نقصان على وجه لا يمكن تداركه وظاهر عبارة الكتاب كظاهراً أكثر العبارات من أنه لا فرق في الخمس بين المؤمن والمنافق كما صرح بذلك الصدوق في ( الهداية ) والحلي في ( الغنية ) وفيها الاجماع واتصر على الاربع على المنافق الطوسي والحلي على ما قل عنه والمحقق في ( الشرائع ) وابن سعيد في ( الجامع ) على ما قل عنه والمصنف في ( نهاية الاحكام والتحرير ) والشهد في ( الدروس والبيان ) والذكري واللمعة ) وأبو العباس في ( الموجز الحاوي ) والمحقق الثاني في ( جامع المقاصد والجعفرية وحاشية الارشاد وشارح الجعفرية ) والفاضل الميسي في حاشيته والصيري في ( كشف الالتباس ) والشهد الثاني في ( المسالك والروضة ) وسبغه في ( المدارك ) والكاشاني في ( المفاتيح ) ونسبه في الاخير الى الاصحاب وهو ظاهر ( المتبعة والمعتبر والنهي ومجمع الفائدة والبرهان ) وخبر في ذلك المحقق الثاني في ( فوائد الشرائع ) وتلميذه في الشرح الآخر للجعفرية وفي ( كشف اللثام ) اذا لم نجب

والدعاء بينهما بأن يتشهد الشهادتين عقيب الاولى ثم يصلي على النبي وآله عليهم السلام في الثانية ويدعوا للمؤمنين عقيب الثالثة ثم يترحم على الميت عقيب الرابعة ان كان مؤمناً (متن)

الصلاة عليه أو لم تشرع الا قية فالأقصر على الإدبع ظاهر الا ان يتقى من ترك الخمس ويأتي الكلام في بيان المناق وفي وظيفته الدعاء عليه واللعن وفي وجوب ذلك وعدمه عند تعرض المصنف رحمه الله تعالى روحه عليه (والدعاء بينهما واجب) إجماعاً كما في (الغنية) وظاهر الخلاف وفي (الذكرى) ان الاصحاب أجمعهم يذكرون ذلك في كيفية الصلاة كابني بابويه والجمعي والشيخين واتباعهما وابن ادريس ولم يصرح أحد منهم بنقد الاذكار والمذكور في بيان الواجب ظاهره الوجوب وهو المشهور كما في (مجمع البرهان والكفاية) ومذهب الاكثر كما في (المدارك والمفاتيح) وهو ظاهر الاصحاب كما في (كشف الثام) وفي (شرح الارتداد) لغفر الاسلام الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله واجبة باجماع الامامية وفي (الشرائع) ان الدعاء بينهما غير لازم وهو ظاهر (النافع) ولا موافق له فيما أجده (نعم) اليه ربما يميل المولى الاردبيلي وهل يجب اللعن أو الدعاء على المنافق أم لا في (حواشي الشهيد والموجز الحاوي وشرحه والمدارك) انه يجب وهو ظاهر كثير من الاصحاب ورجح الشهيد في (الذكرى والدروس) والمحقق الثاني وتلميذه والفاضل الميسي والكانساني عدم وجوب ذلك ولم يرجح واحداً من الوجبين الشهيد الثاني في كتبه (وليعلم) ان الشهادتين داخلتان في الدعاء في كلام الاصحاب حيث يقولون يجب الدعاء أو بينهما الدعاء كما صرح به المصنف ها تظلياً - رحمه الله تعالى روحه - (بأن يتشهد الشهادتين عقيب الاولى ثم يصلي على النبي وآله صلوات الله عليه وعليهم في الثانية ويدعوا للمؤمنين عقيب الثالثة ثم يترحم على الميت في الرابعة ان كان مؤمناً) ثم يكبر الخامسة وينصرف إجماعاً كما في (الخلاف) الا انه لم يذكر الصلاة على الآل صلى الله عليهم وما ذكره المصنف مع التكرير خامساً والانصراف هو المشهور بين الاصحاب كما في (المختلف والذكرى وجامع المقاصد ومجمع البرهان) وحكي في (الذكرى) عن الحسن ابن عيسى والجمعي جمع الادعية الاربعة عقيب كل تكبيرة (قال في المختلف) بعد ان حكاه عن الحسن كلاهما جائز (وفي المعتبر والتذكرة) أنه لا يتعين دعاء متعين بل أفضله أن يكبر ويشهد الشهادتين الى آخر ما ذكر المصنف ها من غير تفاوت مع زيادة يكبر الخامسة وينصرف وادعي على ذلك الاجماع في (التذكرة) وقال في (المعتبر) أنه مذهب علمائنا الا أنه (قال في التذكرة) تتعين المعاني المدلول عليها (وقال في المنتهى) اذا ثبت عدم اتوقيت فيها فالاقرب ما رواه ابن مهاجر ثم ذكر أنه اذا كبر الثانية صلى على النبي وآله صلى الله عليهم وأنه لا يعرف في ذلك خلافاً وأنه (رواه) الجمهور عن ابن عباس (ورواه) الاصحاب في خبر ابن مهاجر وغيره وان تقديم الشهادتين يستدعي تقديم الصلاة على النبي وآله صلى الله عليهم كما في الفرائض (قال) وينبغي أن يصلي على الانبياء كما في خبر مهاجر (ثم قال) الدعاء للميت واجب لان صلاة الجنائز معللة بالدعاء للميت والشفاعة فيه وذلك لا يتم بدون وجوب الدعاء (ثم قال) ولا يتعين هاهنا دعاء يعني للميت أجمع أهل العلم على ذلك ويؤيده أحاديث الاصحاب انتهى وفي (روض الجنان) ولا يتعين لذلك لفظ سوى الشهادتين والصلاة وان كان المنقول أفضل (وقال في المفاتيح) ولا دعاء موقت تدعوا بما بدا لك خلافاً لجمع من

المتأخرين حيث أوجبوا الشهادتين عقب الاولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليهم عقب الثانية والدعاء للمؤمنين عقب الثالثة وللميت الرابعة وقد تبين بذلك صاحب المدارك وفي (الغنية) الاجماع على أنه يتشهد بعد الاولى الشهادتين وأنه يصلي بعد الثانية على محمد وآله ويدعوا بعد الثالثة للمؤمنين والمؤمنات فيقول ( اللهم ) ارحم المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات ( اللهم ) ادخل على موتاهم رأفتك ورحمتك وعلى أحيائهم بركات سمواتك وأرضك انك على كل شيء قدير ويدعوا بعد الرابعة للميت ان كان ظاهره الايمان والصلاح فيقول ( اللهم ) عبدك وابن عبدك وابن أمتك نزل بك وأنت خير منزل به ( اللهم ) انا لانعلم منه الا خيراً وأنت أعلم به منا ( اللهم ) ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عنه واغفر له وارحمه ( اللهم ) اجمله عندك في أعلى عليين واخلف على أهله في الغابرين وارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين وان كان الميت امرأة قل ( اللهم ) أمتك بنت عبدك وأمتك وكفى عن المؤنث الى آخر الدعاء انتهى (وتتبع البحث في المسئلة) على وجه يتحرر به محل النزاع ان يقال اختلف القائلون بوجوب الدعاء على أقوال ( الاول ) أنه يتعين فيه شيء مخصوص بأية عبارة شاء ( الثاني ) أنه لا يتعين فيه ذلك ( الثالث ) أنه يتعين فيه شيء مخصوص بلفظ مخصوص ( أما الاول ) فهو نص ( التذكرة ) حيث قال ولا يتعين دعاء معين بل المعاني المدلول عليها تلك الادعية ( والذكرى ) حيث قال نحن لانوقت لفظاً بعينه بل نوجب مدلول ما اشتركت به الروايات بأية عبارة كانت ومثله قال المحقق الثاني وهو الذي يقتضيه عبارة المصنف هنا ومثلاً عبارة ( اختلاف الوسيلة والتحرير والارشاد والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وحاشية الارتداد والجعفرية وشرحها والروض والكفاية ) وهو المنقول عن ( الجمل والعقود والكافي والاشارة ) وبعض هذه الكتب صرح بوجوب ذلك أعني التشهد بعد الاولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله بعد الثانية والدعاء للمؤمنين بعد الثالثة والدعاء للميت بعد الرابعة ( وبعضها ) يظهر ذلك منها ماعدا ( التذكرة ) فإنه قال بعد ما قلناه عنها وأفضلها أن يتشهد الشهادتين الى آخر ما في الكتاب وقد سمعت عبارتها وعبارة ( المنتهى ) وفي ( المدارك ) نسب وجوب ما في الكتاب الى المصنف وأكثر المتأخرين ( وقال في الحقائق ) صرح العلامة ومن تأخر عنه بوجوب التشهد في الاولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله في الثانية الى آخر ما في الكتاب ووجوب ذلك هو الظاهر من اجماع ( اختلاف ) وشهرة ( المختلف والذكرى وجامع المقاصد ) وقال في ( المبسوط والنهاية ) يرفع يديه بالتكبير ويشهد أن لا اله الا الله ثم يكبر تكبيرة أخرى ولا يرفع يديه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله ثم يكبر الثالثة ويدعوا للمؤمنين والرايسة ويدعوا للميت ان كان مؤمناً فقد وافق المشهور فيما عدا الذكر الاول حيث اقتصر فيه على التوحيد وفي ( الغنية ) موافقة المشهور في الذكر الاول والثاني وعين في الثالث والرابع الفاظاً مخصوصة كما سمعته من عبارتها ( وأما القول الثاني ) فهو ( خيرة الهداية ) حيث قال فيها المواطن التي ليس فيها دعاء موقت الصلاة على الجنائز والقنوت والمستجار والصفي والمروءة وركعتا الطواف انتهى مع أنه قد ذكر فيها في صلاة الجنائز الفاظاً مخصوصة وهذا القول خيرة ( المدارك أيضاً والمفاتيح ) وهو المنقول عن ابن الجنيدي ونسبه في ( الحقائق ) الى جملة من متأخري المتأخرين والى ظاهر ( الذكرى ) وقال هو الاظهر وقد سمعت عبارة ( الذكرى ) وفي ( الشرائع ) أنه لا يتعين بينها دعاء وان الأفضل مارواه محمد بن مهاجر وفي ( النافع والمعتبر )

و ان كان منافقاً ودعا بدعاء المستضعفين ان كان منهم (متن)

أنه لا تعين الادعية وان الافضل أن يشهد الشهادتين الى آخر ما في الكتاب وقد سمعت ما قاله في (المعتبر) من أنه مذهب علمائنا (وأما القول الثالث) ففي (الغنية والهداية والمقنعة ومختصر المصباح والمراسم والسرائر) ذكر الفاظ معينة بعد كل تكبير لكنهم لم يتفقوا على ذكر مخصوص ففي (المقنعة والمراسم والسرائر) ذكر شهادة التوحيد فقط بعد الاولى كما مر عن (النهاية والمبسوط) بزيادة وحده لا شريك له الهاً واحداً واحداً فرداً صمداً حياً قيوماً الى آخره في (المقنعة والمراسم) وفي الاذكار الباقية كما قاله الصدوق لكن قدم فيها (١) بعد الثانية الدعاء بالبركة على الرحمة مع زيادة بعد دعاء الثالثة وبعد الخامسة وقد سمعت ما في (الغنية) وعن الحسن بن عيسى والجعفي تعيين الفاظ مخصوصة أيضاً من دون توزيع (وقال) الشهيد في (الذكري) المشهور توزيع الاذكار على مامر وقتل فيه الشيخ الاجماع ولا ريب أنه كلام الجماعة الا ابن أبي عقيل والجعفي فانهما أوردا الاذكار الاربعة عقيب كل تكبيرة وان تخالفا في الفاظ قال الفاضل رحمه الله تعالى كلاهما جائز (قلت) لا شتمال ذلك على الواجب وزيادة غير منافية وان كان العمل بالمشهور أولى ولكن ينبغي مراعاة هذه الفاظ تيمناً بما ورد عنهم عليهم السلام ولذلك أوردناها انتهى ما في (الذكري) قوله قدس الله تعالى روحه **ان كان منافقاً** أي ناصباً كما في (الهداية والمقنعة والنهاية والمبسوط والوسيلة والذكري وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وشرحي الجعفرية وجمع البرهان) لكن في بعضها التعبير بذلك وفي بعضها تفسير المنافق بذلك وفي (حاشية الارشاد) ويلوح من جملة في مقابلة المؤمن أن المراد به المخالف مطلقاً ويؤيده أنهم ذكروا وجوب تفسيره ولم يتعرضوا للصلاة عليه بخصوصه فكانهم أدرجوه هنا وان بعد الحكم مطلقاً وفي (الغنية والسرائر والمنتهى والدروس وحاشية الميسي والروضة والمدارك والمفاتيح والكفاية) أنه المخالف في بعضها التعبير بذلك وفي بعضها تفسير المنافق بذلك وفي (المسالك) ان كان ناصباً دعا عليه دعاء الحسين (١) عليه السلام وان لم يكن ناصباً قال بما رواه محمد بن مسلم (وقال) الميسي بعد ما قلنا عنه يجب الاقتصار على التكبيرات الاربع في المخالف لكن ان كان ناصباً ينبغي أن يدعوا عليه بعد الرابعة ومثله قال في (الدروس) وفي (مختصر المصباح) المخالف المعاند وفي جملة من كتب المصنف وجميع كتب المحقق (والموجز الحاوي والبيان واللمعة وكشف الالتباس) ذكر المنافق من دون نص أو دلالة على معنى المنافق وفي (النهاية والمبسوط والسرائر ومختصر المصباح واللمعة) ذكر كما في الكتاب وشرحه وحواشيه لكنه زيد في الثلاثة الاولى منه أيضاً وفي (الغنية) الدعاء عليه بما هو أهله وفي (الوسيلة) وكتب المحقق (والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام والتحرير والبيان والموجز الحاوي وشرحه والكفاية) التعبير بالدعاء عليه من غير تخصيصه شيء وفي (الغنية والهداية) الدعاء عليه بما دعى به الحسين عليه السلام ومثله ما في (المقنعة) مع زيادة وتقيصة وقد تقدم أن هذا الدعاء أو واجب أم لا **لا يحضر** قوله قدس الله تعالى روحه **ودعى بدعاء المستضعفين ان كان منهم** قد

(١) أي في المقنعة والمراسم (منه) (٢) الحسين عليه السلام صلى على سعيد بن العاص ودعا عليه كذا قال ابن أبي عقيل قله عنه في الذكري (منه)

وسأل الله أن يحشره مع من يتولاه ان جهله وان يجعله لأبويه فرطاً ان كان طفلاً (متن)

اختلف كلام الاصحاب في تفسير المستضعف وظاهرهم في الزكاة والوصية ونحوهما أنه المخالف الذي ليس له نصب واختلف في تفسيره هنا ففسره جمع بأنه الذي لا يعرف الحق ولا يعاند فيه ولا يوالي أحداً بعينه ولا بأس به كذا قال في حاشية الارشاد ( قلت ) هذا التعريف ذكره الشهيد في ( الذكري ) والشهيد الثاني في ( الروض والروضة ) وعرفه ابن ادریس في باب الاسرار بمن لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب ولا يبغض أهل الحق على اعتقادهم وحكي عن العزمية أنه الذي يعرف بالولاء ويتوقف عن البراء ( قال ) الحق الثاني والشهيد الثاني أن التعريفات متقاربة وان تعريف ابن ادریس الصق بالمقام لان العالم بالخلاف والدلائل اذا كان متوقفاً مستضعفاً لا يقال موتاً (قلاً) وما يقال من أن المستضعف هو الذي لا يعرف دلائل اعتقاد الحق وان اعتقده فليس بشيء اذ لا خلاف بين الاصحاب في أن من اعتقد معتد الشيعة الامامية مؤمن يعلم ذلك من كلامهم في الزكاة والنكاح والكفارات ( وأما الدعاء ) فقال الصدوق والشيخان وابن زهره والمصنف والمحققان والشهيدان وغيرهم أنه ( اللهم ) اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم وفي ( الغنية ) الاجماع عليه لكن فيها في ( المبسوط ) وبعض الكتب ربنا اغفر وفي ( الفقيه والمقنعة ) ( والمقنع خل ) وغيرهما اللهم وفي ( الذكري ) أن الجعفي زاد الى آخر الآيات ونقل عن الصدوق أنه قال وان كان المستضعف منك بسبيل (١) فاستغفر له على وجه الشفاعة لاعلى وجه الولاية (وعن الكافي) ان كان مستضعفاً دعى للمؤمنين والمؤمنات وظاهر الاصحاب الوجوب والشهيد في حواشي الكتاب أنه ليس بواجب عليه فله قدس الله تعالى روحه ﷻ ﴿ ويسأل الله تعالى أن يحشره مع من يتولاه ان جهله ﴾ كافي (الشرائع والتحرير والارشاد والبيان والكفاية) فيحتمل أنهم أرادوا بالدعاء الاشارة الى قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة ومحمد كاهه مذكور في ( الهداية والمقنعة ومختصر المصباح والغنية ) وفي الاخير الاجماع عليه ويحتمل الاشارة الى ما في خبر ثابت بن أبي المقدام كما في ( المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والذكري والدروس وجامع المقاصد والروض ) وعن ( الكافي ) أنه اتترط الدعاء له وعليه وفي ( الروض والكفاية ) الظاهر أن معرفة بلده الذي يعرف ايمان أهله كاف في الحاقه بهم وفي ( كشف اللثام ) أنه يكفي الظن بالايمان ولا بد من العلم بنصبه واستضعافه والظاهر من اطلاق الاصحاب وجوب الدعاء وفي ( الحقائق ) أن المفهوم من الاخبار على كثرتها هو أن الصلاة على هذا الصنف مجرد التكبير وقول هذا المذكور في الاخبار وان اختلفت فيه زيادة وقصداً لا ما يفهم من كلام الاصحاب من كون ذلك بعد التكبيرة الرابعة وكذا الشأن في المخالف انتهى ﷻ قوله قدس الله تعالى روحه ﷻ ﴿ وان يجعله له ولا يوبه فرطاً ان كان طفلاً ﴾ كذا قال أكثر الاصحاب لكن بعضهم أثبت لنا مكان له كالصدوق في كتابه والشيخ في ( مختصر المصباح ) والمحقق في ( النافع ) وهو لا. بعضهم قدمها على لأبويه وبعضهم أخرها والذي ذكر له مكان لنا كما في الكتاب الشيخ في ( المبسوط والنهاية ) والطوسي والمجلى وفي ( الدروس ) اللهم اجمله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً

(١) في الوافي المراد بالسبيل أنه له عليك حق ويعني بالولاية ولاية أهل البيت عليهم السلام ويحتمل أن يراد بالسبيل القرب في النسب وبالولاية الأخوة الايمانية (منه قدس سره)



وتستحب الجماعة ورفع يديه في التكبيرات ووقوفه حتى ترفع الجنائز (متن)

وأجراً وكذا في (الذكرى) وفي (المنفعة والغنية) اللهم هذا الطفل كما خلقته قادراً وقبضته ظاهراً فاجعله لا بويه نوراً ورازقاً أجره ولا تقتنا بعده لكن زاد في (الغنية) فرطاً وقل عليه الاجماع وفي (الشرائع) أسأل الله تعالى أن يجعله مصلحاً لحال أبيه شافعاً فيه (وعن الكافي) الدعاء لوالده ان كان مؤمناً ولهما ان كانا مؤمنين وفي (البيان) الدعاء لا بويه والمصلي (وأما الفرط) فقال في (الصحيح) أنه بائع حريك الذي يتقدم الواردة فيهم لهم الارسان والدلاء ويملاً الحياض ويستقي لهم وهو فعل بمعنى فاعل مثل تبع بمعنى تابع ويقال رجل فرط وقوم فرط أيضاً وفي الحديث أنا فرطكم على الحوض ومنه قيل للطفل الميت اللهم اجعله لنا فرطاً أي أجراً يتقدمنا حتى نرد عليه وبالأجر فسر في (الذكرى) ومن يتقدم القوم لاصلاح ما يحتاجون اليه فسر في (السرائر والمتهى) وغيرهما وفي وجوب الدعاء هنا وجهان وقوى المدعى لانه ليس للميت ولا عليه في (كشف الثام) وفي (الروض) وفي الدعاء لأبوي لقيط دار الكفر مع الحكم باسلامه نظر أقرب ذلك ثم قال والامر سهل لكونه غير واجب ﴿قوله قدس سره﴾ (وتستحب الجماعة) وليست شرطاً اجماعاً كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الثام) بل الاجماع على استحبابها مستفيض بل كاد يكون متواتراً كما يعلم ذلك من تتبع أحكام الصلاة على الجنائز جماعة وقد تقدم منا قبله على الاستحباب عند امتناع الولي من الاستجابة مع أهليه للصلاة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ورفع يديه في التكبيرات) كلها وفاقاً (للتهذيب والاستبصار والشرائع والنافع والمعتبر والتذكرة والتحرير والتلخيص والارشاد ونهاية الاحكام والبيان والدروس والمعة والموجز الحاوي والتنقيح وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرح الجعفرية والتلخيص وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك ومجمع البرهان والمنفتح والحدائق) واليه مال في (المدارك والكفاية) وهو المنقول عن علي بن بابويه وفي (الروض) أن عمل الطائفة عليه الآن وفي (كشف الالتباس) أنه المشهور وكانه يريد شهرة المتأخرين بل في (شرح الجعفرية) أنه اجماعي وهو غريب ولعل النسخة غير صحيحة كما هو الظاهر وجمع في (كشف الرموز) بين الاخبار بالجواز هذا فيما عدا الاولى وأما هي فالرفع فيها اجماعي كما في (الغنية والشرائع ونهاية الاحكام والذكرى والتنقيح وجامع المقاصد والروض والمدارك) وفي (التذكرة والمنهى) وظاهر (المعتبر) أنه اجماع أهل العلم وفي (شرح الجعفرية) نفى الخلاف عنه واكثر الاصحاب ان لا يرفع الا في الاولى كما في (الذكرى والروضة والمدارك) وهو المشهور كما في (الكفاية وكشف الثام والحدائق) وفي (المختلف) أنه الاشهر بل في (الذكرى) نسبته الى جمهور الاصحاب وفي (الغنية) الاجماع عليه وتقلت حكايته عن (شرح الجمل) للقاضي وهو مذهب الشيخين والمرتضى والعماد الطوسي والدبلي والمجلى والمصنف في (المختلف) وهو المنقول عن القاضي والتميمي والبصري وهو مذهب مالك والثوري وأبي حنيفة والاول مذهب الشافعي وأحمد وجماعة من التابعين ويظهر من (الذكرى) التردد ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ورفع يديه حتى ترفع الجنائز) ذكره الاصحاب كما في (الروض وكشف الثام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والمسالك والمدارك والحدائق) ان



ولا قراءة فيها ولا تسليم ويكره تكرارها على الواحدة ( متن )

الامام وغيره سواء في ذلك كما هو ظاهر ( الكتاب والشرائع ) وغيرهما ( وقال ) الفاضل الميسي والشهيد الثاني انه يستثنى من المصلين من يتحقق بهم رفع الجنابة ان لم ينفذ من غيرهم وخص الحكم بالامام في ( المصباح ومختصره والسرائر والذكرى والدروس ) ونقله في ( الذكرى ) عن الكاتب وفي ( كشف الثام ) عن الاشارة والجامع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا قراءة فيها ﴾ اجماعاً كما في ( المنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام وشرح الجعفرية والروض والحدائق وظاهر مجمع البرهان وكشف الثام ) ويحتمل انهم أرادوا انها غير واجبة ولا مندوبة كما نطق به اجماع ( الروض وكشف الثام ) ويحتمل انهم أرادوا انها غير مشروعة كما احتمله في ( مجمع البرهان ) قال والمعينان متقاربان لكن في ( المنتهى ) يجوز قراءة أم الكتاب لاشتمالها على الشهادة يعني قوله اياك نعبد ( قال في مجمع البرهان ) هذا يخالف الاجماع الذي نقله فيه وفي ( الذكرى وشرح الجعفرية ) الاجماع على عدم الوجوب وفي ( الخلاف ) الاجماع على كراهتها واحتمل الشهيد في ( الذكرى ) استناده في الكراهية الى انه تكلف ما لم يثبت شرعه ( قال ) ويمكن أن يقال بعدم الكراهية لان القرآن في نفسه حسن ما لم يثبت النهي عنه والاعبار بخالية عن النهي وغايتها النهي وكذا كلام الاصحاب لكن الشيخ نقل الاجماع بعد ذلك وقد يفهم منه الاجماع على الكراهية ونحن قلنا نرأى أحداً ذكر الكراهية فضلاً عن الاجماع عليها ( وقال في الروض ) بعد نقل كلام ( الذكرى ) الاخبار مصرحة بنفيها وكذا الاصحاب صرحوا بنفيها ولو كانت مستحبة لما أعرضوا عنها والاباحة فيها منفيها لانها عبادة لان الكلام انما هو مع ضميمتها الى ما يجب من الدعاء لا مع الاجتزاء بها ونحوه ما في ( الحدائق ) حيث قال ليس البحث في قراءة القرآن من حيث هو قرآن حتى انه يحتاج بأن القرآن في نفسه حسن بل محل البحث في أنه هل القراءة جزء من هذه الصلاة من واجباتها أو مستحباتها كما هو مذهب العامة أم لا والاتفاق من الاصحاب على عدم ذلك كما يفهم من كلام شيخنا الشهيد الثاني وفي ( الدروس وجامع المقاصد وحاشية الارشاد ) ان الاصحاب الكراهية ( وقال ) الشافعي وأحمد وإسحق ودาวود نجب فيها فاتحة الكتاب " قوله قدس الله تعالى روحه " ﴿ ولا تسليم ﴾ اجماعاً كما في ( الانتصار والخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وشرح الجعفرية وروض الجنان وكشف الثام والحدائق ) وفي ( الانتصار ) انه من متفردات الامامية وان الجمهور يوجبونه واجماع ( جامع المقاصد والروض ) ناطق بعدمه وجوباً واستحباباً وفي ( الذكرى ) بعد نقل الاجماع على سقوطه قال وظاهرهم عدم مشروعيته فضلاً عن استحبابه لكنه قال في آخر المسئلة وأما شرعية التسليم استحباباً أو جوازاً فالكلام فيه كالقراءة اذا لاجماع المعلوم انما هو على عدم وجوبه انتهى وقد سمعت الاجماعاً وما فهمه هو من ظاهرهم ثم ان التسليم عبادة فكيف توصف بالجواز من دون وجوب ولا استحباب لانها ان شرعت لا بد وان تقع على أحد الامرين ولا باعث على القول بالاستحباب الا الاخبار المحمولة على التقية لان الجمهور جميعهم يوجبونه كذا قال في الحدائق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره تكرارها على الجنابة الواحدة ﴾ هذا هو المشهور كما في ( المختلف والمقاتيخ والحدائق ) ومذهب الاكثر كما في ( التفتيح والمدارك والذكرى ) لكنه استظهر في الاخير ما يأتي نقله وفي ( الفتن ) يكره ان تعاد بدليل اجماع

الطائفة وظهر هؤلاء كظاهر العبارة ( والمبسوط والنهاية والشرائع والنافع والارشاد ) انه لا فرق في ذلك بين ان تكون جماعة وفردى من مصل واحد أو متعدد كما صرح بذلك في ( التذكرة والنهاية ) والحواشي المنسوبة الى الشهيد ( والمفاتيح ) وكما يقضيه دليله في ( المختلف والتحرير ) وكرها المعجلى جماعة خاصة لان الاصحاب صلوا على رسول الله صلى الله عليه وآله فردى كما في أعلام الورى بأعلام الهدى للطبرسى يوم الاثنين وليلة الثلاثاء حتى الصباح ويوم الثلاثاء حتى صلى عليه صلى الله عليه وآله كبيرهم وصغيرهم وضواحي المدينة بغير امام وساق في ( الحدائق ) اخبار الصلاة عليه صلى الله عليه وآله واستظهر انها بمعنى الدعاء خاصة وانه لم يصل عليه الصلاة المعهودة الا أمير المؤمنين وقاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وسلمان وأبو ذر والمقداد رحمهم الله وان غيرهم كانوا اذا دخلوا داروا به وصلوا ودعوا له وفي ( الخلاف ) الاجماع على ان من صلى على جنازة يكره له ان يصلي عليها ثانياً وفي ( الذكرى ) انه هو الظاهر من الاكثر وهو قصر للكرهية على مصل واحد كما نقل عن ( الجامع ) وكما في ( البيان وجامع المقاصد وحاشية الارتداد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي وشرح الجعفرية وفوائد القواعد للشهيد الثاني والروض والمدارك وكشف اللثام والتنقيح ) حيث حمل اطلاق الكراهة فيه على وجوه أحدها كونها من مصل واحد ( انتهى ) وبعض هؤلاء أطلق عدم الكراهة لغير المصلي ومضى قال الا ان ينافي التعجيل فكره مطلقاً قيده في ( الروض والمدارك ) بغير الامام وأما الامم فلا كراهة في جانبه وان كان صلى أولاً وهو المنقول عن ابن سعيد واستحوذ في ( كشف اللثام ) والفاضل الميسي انما لم تكره لغير المصلي اذا لم يمكن جعلها صلاة واحدة ولم تناف الاعادة التعجيل ( وعن ) الحسن بن عيسى انه لا بأس بالصلاة على من صلى عليه مرة وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) بعد ان استقر فيهما الكراهة مطلقاً كما مر قال ان الوجه التفصيل فان خيف على الميت ظهور حادثة به كره تكرار الصلاة والا فلا ( وتردد في المنهى ) في كراهية صلاة من لم يصل بعد صلاة غيره وفي ( المفاتيح ) ان بعضهم استحب التكرار مطلقاً وفي ( مجمع الفائدة والبرهان ) الذي يقتضيه النظر عدم التكرار لانها واجبة كفاية فاذا فعلت سقطت عن الكل بلا خلاف فلا بد منسروعتها ندباً أو وجوباً من دليل وليس هنا دليل صالح لذلك وعلى تقدير الفعل لا معنى للوجوب اذا لا وجوب اجماعاً ولا للندب لعدم القائل به على الظاهر اللهم الا أن يقول به المجوز والكراهة بالمعنى الحقيقي معلومة الاتفاء فما بقي الا التحريم ( ثم قال ) والكراهة بمعنى أقل ثواباً لا معنى لها هنا اذ لا معنى (١) لنهي النبي صلى الله عليه وآله عن عبادة وتفويتها قللة ثوابها وكثرة ثواب غيرها مع فوته انتهى وظاهره التحريم وعدم الجواز مع ان ظاهر جماعة الجواز وفي ( المفاتيح ) نفى الخلاف عنه هذا والشهيد في ( الذكرى ) بعد ان استظهر من الاكثر اختصاص الكراهية بمصل واحد قال لتصريحهم بجواز صلاة من فاتته على القبر مع ظهور كلامهم فيمن صلى عليه قال الا أن يريدوا الكراهية قبل الدفن ( قال في كشف اللثام ) الجواز لا ينافي الكراهية وفي ( نهاية الاحكام ) لا يصلى على المدفون اذا كان قد صلى عليه قبل دفنه عند جميع علمائنا فان أراد نفى الجواز فقد نزل كلام الاصحاب على المدفون الذي لم يصل عليه أحد وفيه بعد عن عباراتهم

(١) يشير الى خبر اسحق بن عمار المتضمن ذلك (منه)

﴿ المطلوب الخامس في الاحكام ﴾ كل الاوقات صالحة لصلاة الجنائز وان كانت أحد الخمسة الا عند تضيق الحاضرة ولو اتسع وقتها وخيف على الميت لو قدمت صلى عليه أولا (متن)

وفي (جامع المقاصد) انه يتخير في المعادة بين نية الوجوب اعتباراً بأصل الفعل (١) والندب اعتباراً بسقوط الفرض وفي (الذكرى) ينوي الندب (وقال) مالك وأبو حنيفة يكره اتمكراً مطلقاً (وقال) الشافعي وأحمد من فاته الصلاة على الجنزة فله ان يصلي عليها ما لم تدفن وان دفنت فيه ن يصلي على القبر يوماً وليلة وثلاثة أيام

### ﴿ المطلوب الخامس في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ كل لاوقات صالحة لصلاة الجنزة وان كانت أحد الخمسة ﴾ التي يكره فيها ابتداء الوفاً جماعاً كما في (الخلافة والتذكرة) وفي (الحدائق) نفي الخلاف فيه والمراد نفي الكراهة في هذه الاوقات كما في (جامع المقاصد والمدارك) وفي (الذكرى) لا كراهة في فعل في هذه الاوقات في أشهر لا خبر انتهى ووافقه على ذلك الشافعي وأحمد وكرهها الاوزاعي وقال مالك وأبو حنيفة لا تجوز عند طوع الشمس أو غروب أو قيامها وفي (جامع المقاصد) في العبارة فساد فإن ضمير كانت الاوقات وهو اسمها وأحد خمسة خبرها وانفرد لا يخبر به عن الجمع وفيه ان كل واحد من أحد الخمسة نوع اذا فراد غير محصورة وقول ان التقدير ان كانت الصلاة في أحد الاوقات الخمسة قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ لا عند تضيق الحاضرة ﴾ أي فقده الحاضرة وهو شامل ما اذا تضيق الحاضرة خاصة وما اذا تضيقاً عاماً وكأن لأول مرة لا خلاف فيه كما قد يظهر من (جامع المقاصد) وفي (المدارك) الاجماع عليه وانتهى الكلام في الثاني ففي (المنهاج) واختلف الدروس والبيان والمدارك وكشف اللثام والحدائق انهم اذا تضيقاً قدمت الحاضرة وهو ظاهر (الشرائع والشرائع) وقال الشيخ في (المبسوط) بتقديم الجنزة وحمله في (الذكرى) محتملاً تضيق وقت الاختيار فيكون من الاعذار المسوغة للوقت الثاني بناء على مذهبه وللتضيق مطلقاً ويكون تقديم الجنزة جارياً مجرى اتقاد الفريق من الهلاك ونحوه مع ضيق الوقت وعدم امكان الانباء (تم قال) هذا ان لم يكن على ذلك اجماع أو يقال تقدم الحاضرة لا مكان استدراك الصلاة على القبر الا أنه يشكل بان زمان فعل الحاضرة بخلافه على الميت قبل الدفن فيجب تعجيل دفنه خوفاً من الحادث ولا يتم الا بالصلاة على أنه يمكن تأخير الصلاة هنا عن الدفن اذا خيف بسببه فيبقى في الحقيقة المعارضة بين المكتوبة ودفنه (وقال في جامع المقاصد وفوائد الترمذ) أنهم لو تضيقاً بحيث خيف على الجنزة فان أمكن دفن الميت قبل الصلاة ثم تددى الحاضرة ثم يصلى على القبر قدمت الحاضرة والا قدمت أحكام الجنزة ثم تقضى الحاضرة لان حرمة الميت كحرمة حي وفي (جامع المقاصد) بعد ذلك لو أمكن الجمع بين الدفن والاباء لليومية متدرك الصلاة على القبر يمكن القول به بعيداً عن الصواب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو اتسع وقت الحاضرة وخيف على الميت لو قدمت صلى عليه أولاً ﴾ كما في (الشرائع والشرائع) والدروس وغيرها (وفي التذكرة والمنهاج ونهاية الاحكام وفوائد الشرائع والمدارك) التصريح بوجهه في

(١) معناه ان السقوط بفعل الغير تسهيل والا قائل باق على صفة الوجوب كما بين في لاصول (٤٠٠)

وليست الجماعة شرطاً ولا العدد بل لو صلى الواحد أجزأ وإن كان امرأة ويشترط حضور الميت لا ظهوره فلو دفن قبل الصلاة صلى عليه يوماً وليلة على رأي (متن)

(السرائر) أن تقديمها أولى وأفضل هذا ولو اتسع الوقتان فالأفضل تقديم المكتوبة كما في (النهاية والسرائر والذكرى والدروس والبيان والمدارك) وفي (المعتبر والتذكرة والمنتهى وفوائد الشرائع) أنه يتخير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وليست الجماعة شرطاً) قد تقدم قتل الاجماع على ذلك - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولا العدد) ذهب اليه علماؤنا كما في (التذكرة) وعندنا كما في (كشف اللثام) فلو صلى الواحد أجزأ وإن كان امرأة وهو أحد أقوال الشافعي وله قول آخر وهو اشتراط ثلاثة (وثالث) وهو اشتراط أربعة لانهم الحملة للجنابة وفيه انهم اتفقوا على جواز حمل الواحد والحمل على دابة على ان الحمل بين عمودين عند هذا المشرط أفضل كذا قال في (الذكرى) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويشترط حضور الميت لا ظهوره) تقدم قتل الاجماع على ذلك وأما عدم اشتراط الظهور فلا جاع والضرورة على الصلاة عليه مستوراً في أكفانه وفي التابوت وقد تقدمت الاشارة الى ذلك أيضاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (فلو دفن قبل الصلاة صلى عليه يوماً وليلة على رأي) التحديد باليوم والليلة اجماعي كما في (الغنية) وظاهر (التذكرة) حيث قال عندنا بل فيها وفي (المنتهى) أن الميت خرج من أهل الدنيا مع التهي عن الصلاة عليه خرج ما قدرناه بالاجماع وهو المشهور كما في (التنقيح وتخليص التلخيص والروض وكشف اللثام) والظاهر بين الطائفة كما في (السرائر) ومذهب الاكثر كما في (التنقيح أيضاً وجامع المقاصد والمدارك) وهذه النسبة ظاهرة من (الذكرى) أيضاً وهو الاشهر كما في (الروضة) وفي (الخلاص) قد حددنا الصلاة على القبر يوماً وليلة واكثره ثلاثة أيام وقال قبل ذلك وقد روى ثلاثة أيام واختار ذلك في (المراسم) وفي (البيان) الاقرب عدم التحديد وهو خيرة المحقق الثاني والفاضل الميسي والشهيد الثاني في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الشرائع والمسالك والروض والروضة وفوائد القواعد) وهو ظاهر (المعتبر والمنتهى والمختلف والكفاية) وظاهر الحسن والصدوق على ما نقل غير واحد وفي (مجمع البرهان) الاصح عدم التحديد مادام الميت باقياً ويصدق عليه أنه ميت ولعله أراد مذهب الكاتب حيث قال يصلى عليه ما لم يعلم تغير صورته وفي (المدارك) لا يبعد التحديد بيوم الدفن وفي (اللمعة) يوماً أو ليلة أو دائماً وقد اعترف المحقق ومن تأخر عنه بعدم العصور على المستند في هذه التحديدات وكانهم لم يلتفتوا الى رواية (الخلاص) وقال أحمد يجوز الى شهر (وقال) أبو حنيفة يصلى عليه الولي الى ثلاث (وقال) جماعة منهم يصلى عليه أبداً وآخرون ما لم يبل جسده (هذا) وظاهر المصنف هنا وجوب الصلاة على من لم يصلى عليه أصلاً كما في (المختلف والذكرى والتنقيح ومجمع البرهان والكفاية) وقد يظهر ذلك من (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض) حيث نفى البأس فيها عن خيرة (المختلف) والجواز هو المشهور بين الاصحاب (١) كما في (التنقيح والمدارك وكشف اللثام) (وظاهر الذكرى) وفي (الخلاص والغنية والتذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع عليه وبه صرح الشيخان والقاضي على ما نقل في (المختلف) - الديلمي والطوسي والمجلى والمحقق في (الشرائع والمعتبر) والمصنف في (المنتهى)

(١) فيما ذكره المصنف وفيمن صلى عليه ودفن ثم أراد من لم يدرك الصلاة عليه ان يصلى عليه (منه)

ولو قلع صلي عليه مطلقاً نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب اجماعاً والمسبوق يكبر مع الامام ثم يتدارك بعد الفراغ فان خاف الفتوت والى التكبير ( متن )

( التحرير ) حيث صرح بالاستحباب فيهما والشهد في ( البيان ) والميبي والشهد الثاني وسبغه وعبارة ( الوسيلة ) كعبارة ( النافع ) ليست صريحة في الجواز بل قد يفهم منها الوجوب لكن جماعة من الاصحاب نسبوا الى ابن حمزة الجواز وهو لا ، القائلون بالجواز الا قليلا منهم فرضوا المسئلة فيمن فاته الصلاة ولم يدركها قالوا فانه يجوز له أن يصلي على قبره يوما وليلة واطلاق كلامهم يقتضي جواز الصلاة عليه كذلك وان كان الميت قد صلي عليه وهو الذي فهمه جماعة منهم وعبارة ( المراسم والغنية ) مطلقتان شاملتان لهذه ان لم تكونا ظاهرتين فيها لان المدفون الذي لم يصلي عليه أصلا فرد نادر بل الشهدان في ( البيان وفوائد القواعد ) صرحا بعدم الفرق بين الامرين وكذا الفاضل الميبي الا أنه قال الاقتصار على ميت لم يصلي عليه أصلا أحوط بل في ( التنقيح والكفاية ) ان كان صلي عليه جاز لمن فاته أن يصلي ندبا وان كان لم يصل عليه صلي عليه وجوبا كما تقدم قل ذلك عنهما لكن المصنف هنا وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) انما ذكر الصلاة على مدفون لم يصل عليه أحد أصلا كما تقدمت الاشارة الى ذلك وفي ( نهاية الاحكام ) الاجماع على أنه لا يصلي على المدفون اذا كان قد صلي عليه قبل دفنه وهذا منه تنزيل لاطلاق الاصحاب الصلاة عليه على مدفون لم يصل عليه أحد وفيه بعد عن عباراتهم وقد سمعنا اللهم الا أن يريد نفي الوجوب فتأمل وفي ( التذكرة ) هذا التقدير عندنا انما هو على من لم يصل عليه وظاهره الاجماع أيضا وفي ( المختلف ) ان لم يصل على الميت أصلا بل دفن بغير صلاة صلي على قبره والا فلا ح قوله قدس الله تعالى روحه ع ﴿ ولو قلع صلي عليه مطلقاً ﴾ أي من غير تقدير ان لم يكن صلي عليه كما في ( الذكرى وجامع المقاصد ) ( قل ) الشهيد ولو صار رميا ففي الصلاة بعد وفي ( جامع المقاصد ) في الصلاة تردد وقال ان القلع يستلزم بقاء شيء منه ( وقال في الذكرى ) وان كان قد صلي عليه ففي استحباب التنية القولان وكذا يستحب تقديرها أيضا باليوم أو الثلاثة ويمكن عدم التقدير لعدم مقتضيه انتهى ح قوله قدس الله تعالى روحه ع ﴿ نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب ﴾ يريد أن هذا غير اشتراط ظهوره في صحتها ع قوله قدس الله تعالى روحه ع ﴿ والمسبوق يكبر الباقي مع الامام ثم يتدارك بعد الفراغ ﴾ اجماعا كما في ( الخلاف ) وعندنا كما في ( التذكرة ) وهو مذهب الاصحاب كما في ( المتبر والحدائق ) وفي ( الذكرى ) يأتي بالباقي بعد الفراغ على الاشهر ولا فرق في ذلك بين أن يكبر الباقي مع الامام أو بعده ولو كان الامام في الدعاء كما هو الشأن في الصلوات الرواتب كما صرح بذلك جماعة بل في ( الخلاف ) الاجماع عليه حيث قال ولا ينتظر تكبيرة الامام وخالف في ذلك اسحق والثوري وأبو حنيفة وأحمد ومالك على رواية فنزلوا التكبيرات منزلة الركعات ع قوله قدس الله تعالى روحه ع ﴿ فان خاف الفتوت والى التكبير ﴾ وقفا ( للتذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وكشف الالتباس وحاشية الشرائع للميبي والروض والمسالك ومجمع البرهان وكشف اللثام ) ونفى عنه البأس في ( المدارك ) ونسبه في البحار الى الأكثر ( قال ) وقال الأكثر ان أمكن الدعاء يأتي بأقل المجزي والا يكبر ولا من غير دعاء وفي ( الفقيه المبسوط والنهاية

فان رفعت الجنازة أو دفنت أتم ولو على القبر ولو سبق الامام بتكبيره فصاعدا استحب اعادتها مع الامام ( متن ) .

والتهذيبين والمعتبر والشرائع والنافع والمنتهى والارشاد والتحرير والتلخيص والدروس والبيان والكفاية وغيرها أنه يتم بعد الفراغ . واليا من دون تقييد بخوف الفوت ويفهم منهم تعيين ذلك ونسبه المحقق في (المعتبر) الى الاصحاب وفي (كشف الثام) أنه المشهور وفي (المنتهى) التصريح بسقوط الدعاء حيث قال ان الادعية فات محلها فتفوت وأما التكبيرات فلسرعة الاتيان بها وفي (الذكرى) يمكن وجوب الدعاء مع الاختيار لعموم أدلة الوجوب وعموم قوله صلى الله عليه وآله وما فاتكم فاقضوا انتهى (قلت) قال الكاشاني والمولى البحراني أن العموم معارض بسقوط الصلاة بفعل السابقين عن هذا المصلي (وفيه) كما قرر في فقه ان المسبوق لما ابتدأ كانت صلاته واجبة ووجوبها مستمر فيجب الدعاء والتكبير مع الاختيار فالدعاء للداخل في الصلاة واجب عيني فاذا خيف الفوت برفع الجنازة وابعادها أو قلبها عن الهيئة المشروعة في الصلاة يسقط الدعاء (قال) الشهيدان والكرخي والاردبيلي ان خبر القلانسي يدل بظاهره على اعتبار خوف الفوت اذ لولا الاشتغال بالدعوات لكان البلوغ الى الدفن بعيداً وقيد في (جامع المقاصد والروض وجمع البرهان) بما اذا كان مشيماً الى سمت القبلة ولم يفت شرط من الصلاة والا وجب التكبير ولا . وفي (كشف الثام والحدائق) ان ظاهر الخبر انه ان لم يدرك الصلاة على الميت صلى عليه عند القبر فان لم يدركها قبل الدفن فبعده وليس من مسئلة المسبوق في شيء وفي (الحدائق) ان الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وآله وهو ما فاتكم فاقضوا عامي من الاخبار التي يستسلفونها في أمثال هذه المقامات (وقال في المنتهى) اذا فاتته تكبيرة مثلاً كبر أوله وهي ثانية الامام يشهد هو ويصلي الامام فاذا كبر الامام الثالثة ودعى للمؤمنين كبر هو الثانية وصلى فاذا كبر الامام الرابعة ودعى للميت كبر هو الثالثة ودعى للمؤمنين وهكذا رحمته قوله قدس تعالى روحه رحمته فان رفعت الجنازة أو دفنت أتم ولو على القبر رحمته كما في (المبسوط والنهاية والشرائع والنافع والمعتبر والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والبيان وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروض وجمع البرهان) واستدل عليه في (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس وجامع المقاصد والروض وجمع الفائدة) بخبر القلانسي وقد سمعت ما قال فيه الفاضل الهندي والمولى البحراني وفي (المقنعة والخلاف والموجز الحاوي والكفاية) أنهم اوان رفعت الجنازة وفي (الخلاف) الاجماع عليه ولم يذكروا في هذه الثلاثة الاتمام ولو بعد الدفن وفي (الوسيلة) وان فاتته واحدة كبر عليه بعد فراغ الامام وان رفع ولم يتعرض لشرح هذا الفرع بخصوصه في (المدارك) مع ذكره في (الشرائع) وقوله له في المدارك رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته ولو سبق الامام بتكبيره فصاعدا استحب له اعادتها مع الامام رحمته كما في (الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام) وفي (الذكرى والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميسي والروض والمسالك) تستحب الاعادة للظان ان الامام كبر وللناسي وأما العامد ففي (الذكرى وجامع المقاصد والروض) ان في الاعادة له اشكالا الا أن في (الروض) عدم الاعادة له أولى وفي (المدارك) ان في الحكمين اشكالا (ثم قال) ولو قيل بوجوب الاعادة مع العمدة كان جيداً ان لم تبطل الصلاة بذلك وبين وجه الاشكال



واذا تعددت الجنائز تغير الامام في صلاة واحدة على الجميع وتكرار الصلاة على كل واحدة أو على كل طائفة ولو حضرت الثانية بعد التلبس تخير بين الاتمام واستئناف الصلاة على الثانية وبين الابطال والاستئناف عليهما ( متن )

في ( جامع المقاصد والروض ) فقال من ان التكبير ركن فزيادته كقتضاء ومن كونه ذكر الله تعالى وفي ( مجمع البرهان ) كونه ركناً بهذا المعنى غير واضح فتأمل انتهى وفي ( حاشية الميسي ولسالك ) ان العائد يستمر متأنياً حتى يلحقه الامام وفي ( الدروس ) لو تعدد أثم ولم تبطل ولم يتعرض للاعادة وفي ( البيان ) يستأنفها عمداً ونسياناً وظاهره الوجوب ( وقال في المبسوط ) ومن كبر تكبيرة قبل الامام اعادها مع الامام ومثله في ( الوسيلة ) فقد اطلقاً ولم يفرق بين العمود والنسيان كما لم يصرحا بوجوب ولا ندب لكن الظاهر منهما الوجوب كما قل ذلك عن ظاهر القاضي أيضاً وفي ( كشف اللثام ) ان ظاهر الاكثر وخصوصاً القاضي الوجوب وقال فيه ان الاصحاب أطلقوا الحكم انتهى ولم أجده من ظاهره ذلك سوى الشيخ والطوسي والشهد في ( البيان ) والقاضي كما قل عنه وفي ( كشف اللثام ) أيضاً كانه لانزاع لجواز انفراد المأموم متى شاء فله ان لا يعيد الا اذا استمر الاتمام ولذا استدل في ( التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام ) بادراك فضيلة الجماعة فالجماعة ان ارادوا الوجوب فمعنى وقف استمرار للاتمام عليها لكن من المأمومين من لا يجوز له الانفراد وهو البعيد عن الجماعة ومن لا يشاهدها أو لا يكثر منها على الهيئة المعتبرة وفي ( الحدائق ) ان المسئلة خالية عن النص فاستشكل صاحب ( المدايك ) في محله قال ومن ثم اقتصر الفاضل الخراساني على نقل الاقوال وفي ( كشف اللثام ) يدل على لاعداد ( ما في قرب الاسناد ) للحميري عن علي بن جعفر سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلي له ان يكبر قبل الامام قال لا يكبر الا مع الامام فان كبر قبله أعاد التكبير ( قال ) وهو وان عم لكن الحميري أورده في باب صلاة الجماعة انتهى والمراد بالتكبير التي سبق بها المأموم الامام ما كانت غير الاولى - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ واذا تعددت الجنائز تغير الامام في صلاة واحدة على الجميع وتكرار الصلاة على كل واحدة أو على كل طائفة ﴾ لانعرف فيه خلافاً كما في ( المنتهى ) الا ان الافضل ان يصلي على كل واحدة صلاة واحدة كما في ( المبسوط والسرائر والتذكرة ونهاية الاحكام ) وفي الاولين لان صلاتين أفضل من صلاة وفي الاخيرين لان القصد بالتخصيص أولى منه بالتعميم فان كان هناك عجلة أو خيف على الاموات صلى على الجميع صلاة واحدة وقد تقدم الكلام في اذا اختلفوا في الحكم فلا تغفل - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ولو حضرت الثانية بعد التلبس تخير بين الاتمام واستئناف الصلاة على الثانية وبين الاطال والاستئناف عليهما ﴾ كما في ظاهر ( البداية والمبسوط والتحذيرين ) وصريح ( الفقيه والمنقح ) على ما نقل عنه ( والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والارشاد والمفاتيح والحدائق ) ونقله في الاخير ( وكشف اللثام عن الفقه الرضوي ) وهو مذهب المعظم كما في ( جامع المقاصد وفوائد الترائع ) وفي ( الحدائق ) انه المشهور وفي ( حاشية الفاضل الميسي والروض والمسالك والروضة وفوائد القواعد ) ان الاقوى والاجود انحصار تخيره بين تأخير الثانية الى أن يفرغ من الاولى ان لم يخف عليها وبين ادخالها حينئذ النية وتشريكها بالتكبير وتخصيص كل واحدة بذكرها تخيراً في تقديم أيهما شاء الى ان يكمل الاولى ثم

يتم على الثانية ( قلت ) ان التشريك في الاثناء يوجب زيادة مكث الثانية على مقدار صلاحها بقدر ما بقي من صلاة الجنائز الاولى مطلقاً ويوجب زيادة مكث الاولى على مقدار صلاحها بقدر ما قرأ الثانية خلالها اذ التشريك انما هو في التكبير فاذا حضرت الثانية بعد مضي تكبيرة من الاولى فيكون اشتركا كما في التكبير الثاني مثلاً فيشهد بعد اشتركا كما بالشهادتين الثانية ويصلي على النبي وآله للاولى ثم يكبر تكبيراً مشتركاً بينهما وهكذا الى الفراغ من الاولى ثم يأتي بالباقي للثانية وذلك يستدعي زيادة مكثها لان الصلاة على الاولى في هذه الحالة لا تتم الا بخمسة أدعية وأربع تكبيرات وعلى الثانية بسبعة أدعية وخمس تكبيرات وكلاهما أطول من الصلاة التي تشتمل على الادعية الاربع والتكبيرات الخمس فلا ينفع التشريك الآن وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد ) ان الذي يقتضيه النظر عدم القطع الا عند الضرورة ان لم يكن فيه خروج عن الاجماع ورده في ( المسالك والروض والروضة ) بأنه لا ضرورة هنا لا مكان الصلاة على الثانية من غير قطع لان الخوف ان كان على الجميع أو على الاولى فالقطع يزيد الضرر على الاولى وان كان الخوف على الاخيرة فلا بد لها من المكث مقدار الصلاة عليها وهو يحصل مع التشريك الآن والاستئناف ( نعم ) يمكن فرضه نادراً بالخوف على الثانية بالنظر الى تعدد الدعاء مع اختلافهما فيه بحيث يزيد ما يتكرر منه على ماضى من الصلاة انتهى ومعناه أنه لما كان طول الصلاة وقصرها في صورة التشريك يتحقق بتعدد الدعاء اذ التكبير يقع مشتركاً فاذا فرض الخوف على الثانية والحال انها حضرت في وقت يكون اختلاف صلاحتهما في الدعاء بحيث يزيد ما يتكرر من الدعاء على ماضى من صلاة الاولى يمكن القول بالقطع على الاولى والاستئناف عليهما لان التشريك حينئذ يوجب زيادة مكث الثانية التي فرضنا الخوف عليها وهذا انما يتحقق فيما لو حضرت الثانية في أثناء الشهادتين على الجنائز الاولى خاصة بحيث تصبح شريكة في التكبير الثاني كما صورناه فيما سبق ولهذا حكم بأن وقوعه نادر وليس ذلك بل كلما فرض الخوف على الثانية وان حضرت في أثناء التكبير الرابع نفعا القطع لان التشريك في الاثناء بالنسبة اليها لافرق بينه وبين الاتمام على الاولى والشروع في الثانية ولعله أراد التشريك في الدعاء أيضاً وسقوط الترتيب فقال ما قال هنا وساقاً حيث ( ١ ) وهو يحصل مع التشريك الآن فتأمل جيداً وفي ( الذكرى ) بعد ان ذكر الحكم واسنده الى الصدوقين والشيخ استدلل عليه ( برواية ) علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في قوم كبروا على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين ووضعت معها أخرى قال ان شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخيرة وان شاءوا رفعوا الاولى وأتموا التكبير على الاخيرة كل ذلك لا بأس وقال ان الرواية قاصرة عن افادة المدعى اذ ظاهرها ان ما بقي من تكبير الاولى محسوب للجنازتين فاذا فرغ من تكبير الاولى تخبروا بين تركها بحالها حتى يكملوا التكبير على الاخيرة وبين رفعها من مكانها والاتمام على الاخيرة وليس في هذا دلالة على ابطال الصلاة الاولى بوجه هذا مع تحريم قطع العبادة الواجبة ( نعم ) لو خيف على الجنائز قطعت ثم استأنف الصلاة عليهما لانه قطع لضرورة انتهى ( واقصر في الدروس ) على ذكر الرواية وفي ( البيان ) ذكرها مفسراً معناها بما فهمه في ( الذكرى ) وقال في ( جامع المقاصد ) ما ذكره الشهيد في ( الذكرى ) من عدم دلالة الرواية على قطع الصلاة واضح

وكذا تحريم قطع العادة الواجبة ان لم يكن في المسئلة اجماع فان كثيراً من عبارات الاصحاب متضمنة للقطع الا ان ذلك لا يبعد اجمالاً قال وأما ما ذكره من التشريك بين الجنائزين فيما بقي من التكبير فغير مستفاد من الرواية أصلاً بل كما يحتمل ذلك يحتمل الاكمال على الاولى والاستشف على الثانية وفي (كشف اللثام) ان في مختار الشهيد اشكالا على وجوب اتباع كل تكبيرة بذكر غير ما يتبع الاخرى والخبر لا يصلح له سنداً (انتهى) وهذا الاشكال يرد أيضاً على الشهيد الثاني وشيخه الميسي وأورد عليهم الاردبيلي اشكالا آخر وهو انه يلزم ان تكون التكبيرة الواحدة واجبة ومندوبة اذا كانت الجنائزان مختلفتين بالوجوب والتدب (وقال في الذكرى) ان عبارة ابن الجنييد مطابقة للرواية أي بالمعنى الذي فهمه منها ثم انه ذكر حمل الشيخ (الخبر) جابر مستهضاً به وفي (جامع المقاصد) لما فهم الشهيد من الرواية التشريك استشكل بعدم تناول النية للثاني وصحة العمل متوقعة على النية ثم احتمل الاكتفاء باحداث النية من الآن وما ذكره مبني على ما قد عرف ضعفه وان كانت عبارة ابن الجنييد وتأويل الشيخ رواية جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله كبر احدى عشرة وسبعاً وستاً بالحمل على حضور جنازة أخرى موافقين لما ذكره انتهى مافي (جامع المقاصد) وفي (كشف اللثام) يحتمل ان يكون قول الشيخ والاتباع موافقاً للشهيد وذلك لانهم قالوا كان مخيراً بين ان يتم خمس تكبيرات على الجنازة الاولى ثم يستأنف الصلاة على الاخرى وبين ان يكبر خمس تكبيرات من الموضع الذي انتهى اليه وقد أجزأه ذلك عن الصلاة عليهما واحتمل أيضاً من قولهم هذا وقول الصدوق في (القبه) ومن كبر على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين فوضعت جنازة أخرى معها فان شاء كبر الآن عليهما خمس تكبيرات وان شاء فرغ من الاولى واستأنف الصلاة على الثانية ومن عبارات المحقق والمصنف ممن صرح بالابطال وظاهره ذلك ان الابطال ليس على حقيقته بناء على انه كما يجوز تكرير الصلاة على جنازة واحدة يجوز زيادة تكبير أو تكبيرات عليها لمثل ذلك بدليل خبر جابر فانه انما ينوي الآن الصلاة عليهما وينوي الخمس جميعاً عليهم قال ولعله معنى قول الصدوق والشيخ واتباعه ولا فكيف يجوز ابطال الصلاة الواجبة من غير ضرورة ولا اجماع ولا نص صحيح الا ان يراد صحة الصلاة وان حصل الاتم وهو واضح لاحاجة به الى دليل غير ما تقدم من أدلة التخيير بين جمع الجنائز وافراد كل بصلاة وفي (الحقائق) لانسلم تحريم قطع الصلاة الواجبة الا لضرورة اذ عدة ماقلوا عليه في هذا الباب هو الاجماع وهو غير تام في محل النزاع وأما الاستناد الى قوله ولا تبطلوا فغير تام (تم قول) التحقيق في هذا المقام ان مستند المتقدمين عبارة (الفقه الرضوي) وان في المسئلة قولين (أحدهما) القول بالتشريك كما هو مذهب ابن الجنييد وظاهر كلام الشيخ في كتابي الاخبار ودليلهم صحيح ابن جعفر (والثاني) القول المشهور ودليلهم عبارة (الفقه الرضوي) وقال ان المتأخرين لما نقلوا الحكم المذكور عن المتقدمين ولم يصل اليهم مما يظن دلالاته الا (صحيح) ابن جعفر جعلوه دليلاً للمتقدمين انتهى وهذا منه بناء على ان المتأخرين كالشيخ والمحقق والمصنف وغيرهم لم يقتوا بالحكم المذكور وإنما نقلوه قلاً عن المتقدمين ثم أخذوا يطلبون الدليل والوجدان يكذب ذلك أو أنهم قالوا لا بد من دليل في الحكم واقتوا به ثم نظروا الى الدليل فما وجدوا سوى الخبر المذكور الذي لا يصلح للدلالة على صحة الحكم المذكور من الخبر المذكور كما سنبين وجه دلالاته (وأما الفقه الرضوي) فلم تثبت صحة (مسألة) ولكن عبارته ليست نصاً في الحكم المذكور وهي هذه (قال) ان كنت تصلي على الميت فاجتنب

## والأفضل تفريق الصلاة على الجنائز المتعددة وتجزئ الواحد (متن)

الأخرى فعل عليهما صلاة واحدة بخمس تكبيرات وان شئت استأنفت على الثانية وهذه محتملة ارادة الصلاة فليست نصاً واقصاها الظهور كالصحيح المذكور فانهم يدعون انه ظاهر في المذهب المشهور وذلك لان قوله عليه السلام ان شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخرة يحتمل معنيين موافقين للمشهور (الاول) بناء على ان المراد بالبطالان معناه الحقيقي ان ترك الاولى حتى الفراغ من الاخرة كناية عن الاستئناف عليهما فيكون المراد ان شاءوا قطعوا صلاة الاولى حتى يفرغوا من الصلاة على الجنائز الاخرة بأن فعلوها عليهما ويكون قوله عليه السلام وان شاءوا رفعوا الاولى وأنما التكبير على الاخرة كناية عن اتمام الصلاة على الاولى ثم اتمام ما بقي أي فعل الصلاة على الاخرة (الثاني) بناء على ان البطالان ليس معناه الحقيقي يكون معنى ترك الاولى عدم كون ماضى من التكبير مضراً وان زاد التكبير في الواحدة عن الخمس فكان في حكم المتروك ثم انه قد يقال ان الشهرة تقوم بالدلالة كما تقوم السند (وقال) الفاضل الهندي انه انما يتوجه حمل الخبر على المشهور لو كان السؤال عن كيفية الصلاة وليس بظاهر فيجوز كونه عن جواز رفع الاولى قبل الاخرة (وقال) وقد يظهر من لفظ ما بقي على الاخرة التشريك بينهما في الاثناء فيما بقي كما فهمه الشهيد (ثم قال) وان احتمل ان يكون ما بقي هو الصلاة الكاملة على الاخرة فلا يكون في الشك في اتمام الصلاة على الاولى ثم استئنافها على الاخرة ثم لا يظهر من لفظ السؤال وضع الاخرى بعد التكبير على الاولى بل يحتمل ظاهراً انه سأل عن انهم كبروا على جنازة وقد كانت وضعت معها أخرى صلوا عليها أولاً فاذا شرعوا في التكبير على الاولى في الذكر التي هي الاخرة لانهم صلوا على الاخرى أولاً كيف يصنع بالاخرى وان لم ترفع حتى شرع في الصلاة على الاخرة (فأجاب عليه السلام) بالتخير بين ترك الاولى حتى يفرغ من الصلاة على الاخرة ورفعها والصلاة على الاخرة (انتهى) ولقد أطال في بيان هذا المعنى مع ان عادته اختطاف المعنى بأوجز عبارة وأوضحها وقد سبقه اليه المولى الاردبيلي حيث قال ويحتمل ان يكون المعنى ان شاءوا تركوا الاولى في مكانها بعد اتمام الصلاة عليها حتى يفرغوا من الثانية أيضاً فلا بأس بوجودها مع الثانية بعد اتمام صلاتها لتتال بركة صلاة الثانية أيضاً مع قصدها أيضاً ان جاز ومع عدم ان لم يجز وان شاءوا رفعوها فأتوا بالتكبير على الثانية تماماً من غير نقص قال وهذا المعنى وان كان أقل قاندة الا انه أسلم من المحذورات والمعنيان الاولان خلاف بعض المقدمات ثابتتهما بما ليس بصريح مشكل الا ان يكون ثابتاً بالاجماع ونحوه ولا شك في شهرة الاحتمال الثاني الذي ذكره المصنف انتهى مافي (مجمع البرهان) واعلم ان ما اختاره المصنف من التخير انما هو اذا لم يكن خوف على الاولى فيتعين الاتمام أو يستحب عليها ثم الاستئناف أو على الثانية فيتعين القطع أو يستحب وعينه الشهيد واخفق الثاني وأنكره الشهيد الثاني كما تقدم بيانه وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) يتعين الاتمام على الاولى اذا استحبت الصلاة على الاخرة (قال في كشف الثام) بعد نقل هذا وكأنه ناظر الى ما احتملناه من انه لا تبطل صلاته على الاولى حين يريد التشريك بل هي صلاة واحدة مستمرة فاذا ابتدأ بالمسحبة مثلاً جاز ان يعرضها الوجوب في الاثناء لانه زيادة تأكد لها دون العكس فكانه ازالة الوجوب انتهى ويظهر من (مجمع البرهان والمدارك) التوقف في الحكم المذكور قوله قدس الله تعالى روحه **والأفضل تفريق الصلاة على الجنائز المتعددة وتجزئ الواحد** قد

فينبغي أن يحمل رأس الميت الا بعد عند ورك الاقرب وهكذا صفًا مدرجًا ثم يقف الامام عند ( في خ ل ) وسط الصف ﴿ الفصل الرابع ﴾ في الدفن والواجب فيه على الكفاية شيان دفنه في حفرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته عن الناس (متن)

تقدم الكلام في ذلك عن قريب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وينبغي ان يحمل رأس الميت الا بعد عند ورك الاقرب وهكذا صفًا مدرجًا ثم يقف الامام وسط الصف ﴾ قد تقدم الكلام في المسئلة في آخر المطلب الثالث والاصل في هذا الحكم خبر عمار الموجود في (الكافي) وبعض كتب الاستدلال ( ١ ) وأما الموجود في (التهذيب) فقد قيل انه فيه سهوًا من قلم الناسخ لكن رواه في (المتهى) كما في (التهذيب) قال في (جامع المقاصد) ولا منافاة بين قول المصنف هنا وبين ما تقدم من مراعاة جمل صدر المرأة عند وسط الرجل لان ذلك مع اتحاد الرجل وقول المصنف سابقا وان كان عبداً وسط بينهما يان للرتبة في المذكورين ولا دلالة فيه على كيفة الصف (نعم) قد يقال الغرض من ذلك مراعاة القرب من الامام وذلك يفوت بالصف مدرجاً انتهى (بيان) فوات ذلك انه متى طل الصف وقام الامام في وسط الرجال فان قرب الامام الى الجنائز التي يقوم عليها كما هو السنة في الصلاة على الجنائز لزم تأخر ميمنة الصف خلفه وان بعد على وجه تكون الميمنة قدامه لزم خلاف السنة في الصلاة ولمسه لذلك قال الشهيد الظاهر انه يجعلهم صفين كتراص الناء لئلا يلزم الانحراف عن القبلة ( انتهى ) وفي (جامع المقاصد) ان في كلام الشهيد هذا شيئاً وفي (فوائد القواعد) انه يقف في وسطهم وان خرج عن محاذات أوله وآخره للرواية واستجود الفاضل الهندي قول الشهيد الا انه قال ظاهر النص والاصحاب جعلهم صفًا واحداً

### ﴿ الفصل الرابع في الدفن ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والواجب فيه على الكفاية شيان دفنه ﴾ الدفن واجب بإجماع المسلمين كما في (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس والمدارك وكشف الثام) وبالاجماع كما في (الغنية والارشاد في شرح الجعفرية ومجمع البرهان) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ في ﴿ حفرة ﴾ قطع به الاصحاب كما في (المدارك) وعليه عمل الصحابة والتابعين كما في (كشف الالتباس والمدارك) أيضاً وغيرها وقد ينطبق عليه بعض الاجماع السافهة فلا يجزى التبوت والارج الكائنات على وجه الارض الا عند الضرورة كما صرح به الشهيد وأكثر من تأخر عنه ونسبه في (المدارك) الى ظاهر الاصحاب وفي (المبسوط) الاجماع على انه لو دفن بالتبوت في الارض كان مكروهاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته عن الناس ﴾ قال الشهيدان والمحقق الثاني هاتان الصفتان يعني الحراسة وكتم الرائحة متلازمان في الغالب ولو قدر وجود أحدهما بدون الاخرى وجب مراعاة الاخرى للاجماع على وجوب الدفن ولا تتم قائدته الا بهما وأمر النبي صلى الله عليه وآله به ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾

واستقبال القبلة به بأن يضجع على جانبه الايمن والمستحب وضع الجنازة على الارض عند الوصول الى القبر وأخذ الرجل من عند رجل القبر والمرأة مما يلي القبلة وانزاله في ثلاث دفعات ( متن )

﴿ واستقبال القبلة به بأن يضجع على جانبه الايمن ﴾ اجماعاً كما في ( الغنية وارشاد الجعفرية ) وفي ( المدارك ) انه مذهب الاصحاب لأعلم فيه مخالفاً منهم سوى ابن حمزة وفي ( التذكرة ) وعليه عمل الاصحاب والتابعين فظاهرها الاجماع أيضاً وفي ( الاعتبار ونهاية الاحكام والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وشرح الجعفرية وجمع البرهان ) انه عمل الصحابة والتابعين وزاد في الاخير انه فعل العلماء أيضاً وزيد في ( جامع المقاصد وشرح الجعفرية ) ان هذه الكيفية ذكرها المعظم وفي ( الكفاية وكشف اللثام ) انه المشهور وعن ( شرح الجمل ) للقاضي نفي الخلاف عنه ولم يذكر الاستقبال أبو يعلى في ( المراسم ) واستحبه الطوسي في ( الوسيلة ) قال في ( كشف اللثام ) وهو ظاهر حصر الشيخ في ( الجمل ) الواجب في واحد هو دفنه واليه مال صاحب ( الكفاية ) ونفى عنه البعد صاحب ( جمع البرهان ) لان فعل الصحابة والتابعين والعلماء ليس حجة وانه ما رأى عليه دليلاً الا ان يكون اجماعاً انتهى وقد سمعت الاجماع المتقولات عليه وقال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية جرت به السنة مضافاً الى خبر العلماء بن سيابة وفي ( المنتهى ) لانه أولى من حال التفصيل والاحتضار وقد بينا وجوب الاستقبال هناك انتهى وقد مر ان الطوسي ( وفيه ان الطوسي خل ) يوجب الاستقبال حال الاحتضار ولم يوجه حال التفصيل والاردبيلي لم يوجه فيهما وفي ( الدروس ) ان قول الطوسي شاذ ( قلت ) وما احتمل الامر من بعض العبارات ينبغي حمله على الوجوب وعن ابن سعيد انه لم يوجب الاضطجاع على الجانب الايمن قال فيما قل الواجب دفنه مستقبل القبلة والسنة ان يكون رجلاه شرقية ورأسه غربياً على جانبه الايمن وقال المحقق في ( الاعتبار ) والكيفية المذكورة ذكرها الشيخ في ( النهاية ) والمبسوط والمفيد في ( المقنعة والرسالة العزية ) وابنا بابويه ( قلت ) وذكرها هو في كتبه والمصنف والشهيدان والمحقق الثاني وسائر المتأخرين واستحبها الشافعي وأوجب الاستقبال كما قل عن ابن سعيد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ والمستحب وضع الجنازة على الارض عند الوصول الى القبر ﴿ بذراعين أو ثلاثة كما في ( الروضة البهية ) وهو ظاهر كل من استند في هذا الحكم الى ( خبر ) محمد بن عجلان المتضمن لذلك واقتصر على الذراع في ( المبسوط والنهاية والوسيلة ) ﴿ قوله ﴾ ﴿ وأخذ الرجل من عند رجل القبر والمرأة مما يلي القبلة ﴾ بالاجماع كما في ( الخلاف والغنية ) وعند علمائنا كما في ( التذكرة ونهاية الاحكام والمنتهى ) ان لم يخصه بالاخير وفي ( المدارك ) انه لم يقف في ذلك على نص بالخصوص انتهى ويدل على الاول بخصوصه خبر عمار وحسنه الحلبي ﴿ قوله ﴾ ﴿ وانزاله في ثلاث دفعات ﴾ يريد أنه اذا قرب من القبر مطلقاً أو بذراع أو ذراعين أو ثلاثة يوضع على الارض ثم يرفع ويقدم قليلاً فيوضع ثم يقدم الى شفير القبر فينزل بعده وهذا معنى عبارة ( الشرائع ) وهو الذي فهمه منها جماعة من الاصحاب وليس المراد أن انزاله اليه في ثلاثة دفعات كما فهمه في ( المسالك ) من عبارة ( الشرائع والكتاب ) و بالدفات الثلاث صريح في ( الفقيه والمقنعة والنهاية والمبسوط



وسبق رأسه والمرأة عرضاً وتحفي النازل وكشف رأسه وحل أزراره وكونه أجنبياً الا  
المرأة ( متن )

والمراسم والوسيلة والفئة والسرائر والسرائع والتافع وكتب المصنف والشهيد وجامع المقاصد والروضة) وغيرها  
وهو المشهور فتوى وعملاً كما في ( مجمع البرهان ) والمشهور كما في حاشية الفاضل الميسي ( والروضة  
والكفاية ) وعليه اجماع الطائفة كما في ( الفنية ) وقد يدعى ظهور دعوى الاجماع من ( التذكرة ونهاية  
الاحكام ) وخاف الكاتب فلم يزد في وضعه على مرة وهو ظاهر ( المعتبر ) أو صريحه وتبعهما على  
ذلك صاحب (الكفاية والمدارك) وظاهر (حاشية الميسي والروض والمسالك ومجمع البرهان ) التوقف  
وفي الاخير انه لا يعرف على المشهور دليلاً ( قلت ) الدليل عليه بعد الاجماع الحديث الذي رواه  
الصدوق في العلال مرسلًا فانه صريح في ذلك ( وروى ) نحوه عن الرضا عليه السلام ... قوله قدس  
الله تعالى روحه ... ﴿ وسبق رأسه ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف والفنية ) وظاهر ( التذكرة ونهاية  
الاحكام ) ان لم نرجع قوله عند علمائنا الى الاخير فقط وفي ( المدارك ) ان أكثر الاخبار واردة بسبل  
الميت من قبل الرجلين من غير فرق بين الرجل والمرأة ولم يذكر هذا الفرع بعض المتأخرين  
﴿ قوله قدس سره ﴾ ( والمرأة عرضاً ) اجماعاً كما في ( الخلاف والفنية وظاهر التذكرة والمتهمى  
ونهاية الاحكام ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتحفي النازل وكشف رأسه وحل أزراره ﴾  
هذا مذهب الاصحاب كما في ( المعتبر والمدارك ) ونسبه في ( المجمع ) الى الفتوى وليس ذلك بواجب  
اجماعاً كما في ( الذكرى ) وفي ( الاختلاف ) ليس نزع الخلف بواجب اجماعاً ( وعن ) ابن الجنيد اطلاق  
نفى الباس عن الخفين ( وقال في الذكرى ) الاقرب تقيده بوقت الضرورة والتقية كما عليه الاكثر  
وفيها انه لا يعتبر الوتر عندنا وفي ( التذكرة ) ان الشافعي استحب الوتر ثلاثاً أو خمساً ﴿ قوله رحمه  
الله ﴾ ﴿ وكونه أجنبياً ﴾ هذا قاله الاصحاب كما في ( الذكرى ) وهو المشهور شهرة كادت تكون  
اجماعاً كما في ( مجمع البرهان ) وبذلك صرح في ( النهاية والمبسوط والسرائع والمعتبر والمتهمى والتذكرة  
ونهاية الاحكام والذكرى والدروس واللمعة وجامع المقاصد ) وغيرها وهو المراد بقوله في ( النافع ) وان  
لا يكون رحماً الا في المرأة ومثله ( التحرير والارشاد ) وفي ( المقنعة والمراسم والوسيلة والسرائر ) ينزله  
الولي أو من يأمره ونسب في ( كشف الثام ) الى الوسيلة استحباب الاجنبي والموجود فيها ماسمته  
وفي ( البيان ) يستحب كونه رحماً في المرأة لا الرجل وفي ( مجمع البرهان ) الاولى عدم الكراهة في الولد  
وجميع الاقارب واقتصر في ( الكفاية ) على ذكر الكراهة في الوالد وقد يظهر من ( المتهمى ) الميل  
الى عدم الكراهة في الولد كما قل استثنائه صريحاً عن ابن سعيد ( وروى في الذكرى ) خبر  
عبد الله بن محمد بن خالد بلفظ لافي الولد والوالد ومثله في ( الروض ) وفي ( التهذيب ) وكثير من كتب  
الاستدلال تركها أي ترك لفظة لافي الشق الاخير فيكون موافقاً لخبر العنبري الناص على الفرق بين  
الولد والوالد لكن الشهيد والمحقق الثاني والشهيد الثاني وسبطله حملوا خبر العنبري على ان الكراهة  
في نزال الولد أباه أخف من العكس ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لافي المرأة ﴾ فالخادم  
أولى بانزالها اجماعاً كما في ( التذكرة والمتهمى ) ونفى عنه الخلاف في ( مجمع البرهان ) وقد يستشعر  
من عبارة ( المقنعة ) المخالفة كما يأتي قلها وليس انزال الرحم لها بواجب زوجاً كان أو غيره بل هو

والدعاء عند انزاله وحفر القبر قدر قامه أو الى الترقوة (متن)

• مستحب كما صرح به في (المعتبر والذكرى والبيان والروض والروضة والمسالك والمدارك والكفاية) وهو ظاهر (الوسيلة والشرائع والنافع والتحرير والارشاد والتذكرة ونهاية الاحكام والكتاب والدروس وجامع المقاصد) وغيرها وظاهر (المبسوط والنهاية والمنتهى) الوجوب وقيل ذلك عن ظاهر (جمل العلم والعمل) وفي (الوسيلة والتذكرة) تؤخذ المرأة من قبل كنفها ويدخل آخر يديه تحت حقوبها وفي (المقنعة) ينزلها القبر اثنان يجعل أحدهما يديه تحت كنفها والآخر يديه تحت حقوبها وينبغي ان يكون الذي يتناولها من قبل وركبها زوجها أو بعض ذوي أرحامها كابها أو أخيها أو أبيها ان لم يكن لها زوج ولا يتولى ذلك منها الاجنبي الا عند فقد ذوي أرحامها انتهى وقوله لا يتولى ذلك ان كان اشارة الى تناول الوركين كان محالاً للاصحاب قاصراً للحكم بمن يتناولها من وركبها على المحرم وان كان اشارة الى الانزال فلا خلاف وعلى التقديرين يكون ظاهره تعيين المحرم فيما يباشره دون غيره وفي (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمسالك والروض والروضة والمدارك) وغيرها انه اذا تعذر الرحم فامرأة صالحة ثم أجنبي صالح وان كان شيخاً فهو أولى وفي (الخلاص) الاجماع على جواز انزال المرأة المرأة وقال الشافعي لا يتولى ذلك الا الرجال **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (والدعاء عند انزاله) باتفاق العلماء كما في (المعتبر) (تم قال) وروي من طريق الاصحاب وذكر خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام وفي (الذكرى) يستحب الدعاء باتفاق العلماء عند معاينة القبر (اللهم) اجعلها روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفر النار وعند تناوله بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله (اللهم) ايماناً بك وتصديقاً بكتابك هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله (اللهم) زدنا ايماناً وتسليماً انتهى وما ذكره من الدعاء عند معاينة القبر ذكره الصدوق في (الفتحية) أيضاً عند معاينة القبر وأرسله الراوندي فيما نقل في دعواته عن الصادق عليه السلام وهو يم النازل وغيره لكن في (مختصر المصباح) وظاهر (المقنعة والنهاية والمبسوط والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة) ان هذا الدعاء يقال اذا نزل قبل تناوله (وأما) الدعاء الذي ذكره في (الذكرى) عند التناول فقد ذكره المفيد في (المقنعة) والشيخ في (المبسوط والنهاية ومختصر المصباح) والمصنف في (التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام) **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (وحفر القبر قدر قامه أو الى الترقوة) كما في (المبسوط والخلاص والوسيلة والسرائر والشرائع والمعتبر) وكتب المصنف والشهيد ماعدا اللمعة والمحقق الثاني (وكشف الالباس وارشاد الجفريه) وغيرها وفي (الخلاص والتذكرة وجامع المقاصد) الاجماع على التخيير بين الامرين ونسبه في (مجمع البرهان والمدارك وكشف اللثام) الى الاصحاب وفي (الفنية) الاجماع على الحفر قدر قامه وفي (جامع المقاصد) بعد نقل الاجماع على التخيير قال وأكثر الاصحاب الى الترقوة انتهى وقد سمعت ما نقلناه عن الشيخ ومن تأخروني (مجمع البرهان) ان اقامة لا دليل عليها فيما نعرف والمرسلة دليل على عدمها الا ان الاصحاب ذكروها واقتصروا في (المفاتيح) على الترقوة كما هو ظاهر (الفتحية) اسكن الحق نسب التخيير بين القامة والترقوة الى الشيخين وابن بابويه في كتابيه فلي هذا تكون الكلمة متفقة على ذلك ممن تعرض له ماعدا الاردبيلي والكاشاني

واللحد مما يلي القبلة وحل عقد الكفن من عند رأسه ورجليه وجعل شيء من تربة الحسين عليه السلام معه (متن)

فيمجد وفي (اللمعة والموجز الحاوي) الاقتصار على القامة (كافية) وخبر السكوني يمكن اختصاصه بمرض المدينة (وقال) الشافعي يعق قدر قامة وعن احمد الى الصدر وعن عمر بن عبد العزيز الى السرة - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿واللحد مما يلي القبلة﴾ اجماعاً كما في (اخلاف والفتية والتذكرة وظاهر الذكرى وجامع المقاصد وكشف الالتباس) حيث نسب في لاخيرين الى اصحابه وحيث قيل في (الذكرى وجامع المقاصد) ايضاً عندنا الا ان تكون الارض رخوة فالشق افضل خوف الانتهاء وبهذا صرح في (التذكرة والمتهم ونهاية الاحكام) وغيرها (وقال الصيمري) ورايت اهل البحرين يلصقونه بالجدار الذي الى دبر القبلة ويقولون لا يكون في جانب القبلة الا في اللحد دون الشق وهو فرق من غير قارق والدليل على عدم الفرق من وجوه (الاول) عموم استحباب ادناء الميت من الحائط مثلاً ينكب على وجهه وعموم استحباب اسناد ظهره بمدرة او تراب مثلاً يستلقى على قفء ولا يتصور ذلك الا اذا كان الميت في جانب القبلة (في الجانب الذي يلي القبلة خل) فيكون ذلك عاماً في كل ميت سواء دفن في لحد او شق فمن ادعى التخصيص فعليه ايراد المخصص واذا جعل ملاصقاً للجدار لذي الى دبر القبلة بطل قول اصحابنا ويدنى من الجدار مثلاً ينكب على وجهه ويسند من ورائه بتراب مثلاً ينقلب لان ذلك لا يتصور الا مع كونه ملاصقاً للجدار الذي يلي القبلة الى ان قال وانما اوجب علينا هذا البحث علمهم بغير المستحب مع اعتقادهم كونه مستحباً وكون المسئلة مما تم بها البلوغ واعتقاد غير المستحب مستحب (١) بدعة حرام انتهى حاصل كلامه (وعن) الكاتب فيما يظهر من كلامه كما في (الذكرى) انه اذا كانت الارض رخوة يعمل له شبه اللحد من ثناء تحصيلاً للمصيبة واليه ذهب المحقق في (المعتبر) والمصنف في (المتهم) والشهيد الثاني في (الروض) وفله الشهيد والكركي ما كتبت عليه وظاهرهما الميل اليه ونفى عنه الباس في (كشف اللثام) وقال ابو حنيفة الشق افضل من اللحد وصرح كثير من الاصحاب باستحباب اللحد واسما مقدار ما يجلس فيه - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿وحل عقد الكفن من عند رأسه ورجليه﴾ اجماعاً كما في (الغنية والمعتبر والمدارك) وظاهر (مجمع البرهان) حيث قال للخبر والفتوى (وقال في المعتبر) رواية ابن ابي عمير الواردة في شق مخالفة لما عليه الاصحاب ولان ذلك افساد للال على وجه غير مشروع (وقال في المدارك) وقديقل ان مخالفة الخبر لما عليه الاصحاب لا تقتضي رده اذا سلم السند من الطعن والافساد غير ظاهر فن الجميع ضائع خصوصاً مع اذن الشرع فيه انتهى وهو كما ترى مع انه مخاف لما ذكره في بحث اخراج النجاسة عن الميت بعد الفسل (ثم انه قال في التذكرة) لا يشق الكفن لان النبي صلى الله عليه وآله امر ان يحسن الكفن وشقه يذهب حسنه وفي (الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام) يمكن ان يراد بالشق الفتح ليدو وجهه فكانه شق عنه مجازاً - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿وجعل شيء من تربة الحسين عليه السلام معه﴾ لا اجدي هذا خلافاً لانها امان من كل خوف وفي (المعتبر)

(١) كذا في النسخ والظاهر مستحباً (مصححه)

وتلقيته (٥٠ متن)

ويحل عقد كفته ويجعل معه تربة وعليه اتفاق الاصحاب وظاهره دعوى الاجماع على الامرين لكن يظهر من آخر كلامه حيث يقول واما وضع التربة فتوى الشيخين ان الاجماع على الاول فتأمل وبالجعل معه صرح الشيخ في (المبسوط والنهاية) واكثر الاصحاب كما في (كشف اللثام) وفي (السرائر والمعتبر والذكرى) ان الاحسن جعلها تحت خده وقفه في الاخير عن (المنقعة) ولم اجده فيها ويؤيد عدم وجوده اني لم اجد احدا سواه نسبة اليها وفي (السرائر والمعتبر) نسبة الى المفيد من دون ذكر (المنقعة) وفي (المختلف وكشف اللثام) نقل حكايته عنه ولم ينسب اليه لكن الفاضل الكركي والشهيد الثاني في (جامع المقاصد والروض) نقل عبارة (الذكرى) ولم ينكر ذلك ولعلها اعتمدت على نقل (الذكرى) والامر سهل وفي (الذكرى عن العزية والاقتصاد) جعلها في وجهه وفي (السرائر) نقل قولاً آخر وهو جعل التربة في لحدته تلقاء وجهه وأشار الى ذلك في (الذكرى) بقوله وقبل تلقاء وجهه وظاهرهما انهما قولان متغايران للشيخ وهو ظاهر (المختلف) حيث انه اقر ان ادريس على ذلك وهو ظاهر المحقق الثاني والشهيد الثاني في (جامع المقاصد والروض) حيث نقل ذلك عن (الذكرى) من دون تعرض لانهما قول واحد كما ظنه في (كشف اللثام) ونقل في (الذكرى والروضة) قولاً آخر وهو جعلها في مطلق الكفن واستجوده الفاضل الهندي وفي (المختلف) بعد ان نقل قول الشيخ وقول المفيد قل والكل جائز ومثله مافي حاشية الفضل الميمني حيث قال ليس لها موضع مخصوص شرعي فيجزئ وضعا معه كيف اتفق تحت خده وفي كفته وتلقاء وجهه وغيرها واستجوده الفاضل ايضا في (كشف اللثام) وفي (الروضة) ولا يقدح في مصححته لها احتمال وصول نجاسته اليها لاصالة عدده مع ظهور طهره الآن وكسب عليها ناقلته الشيخ علي انه يمكن التحرز عن هذا الاحتمال بوضعها في مكان من القبر لا يحتمل وصول النجاسة اليها فان صحيح عبد الله بن جعفر يدل على وضعها في مطلق القبر وكذا حديث الزانية انتهى ويدل على هذا الحكم خبر الحميري وخبر الزانية والاول صريح في ذلك والخبر الثاني رواه في (التذكرة والمنهى ونهاية الاحكام مع التسامح في ادلة السنن وفي (الذكرى) اسند القول بذلك الى الشيخين وقال ولم نعلم مأخذه واسند الرواية الاخيرة الى نقل المصنف وكأنه لم يثبت عنده سدها (وقال) الكركي ان الرواية الاخيرة مشتركة مضمونها فتقيل وان ضعفت بل يقبل الضعيف في روايات السنن مطلقا . قوله قدس الله تعالى روحه . (وتلقيته قبل شرح اللب) اجماعاً كما في (الفنية) ولا نعرف فيه خلافاً كما في (كشف اللثام) والاخبار به متواترة كما في المفاتيح ونكاد تبلغ التواتر كما في (الذكرى) ثلاث مرات كما نقله الشهيد في حواشيه عن (الاقتصاد) وفي (الروضة) انه يقال له اسمع ثلاث مرات قبل التلقين وفي (فوائد الشرائع) ان التلقين مطلقاً يستحب للصغير والكبير على الظاهر انتهى وفي (الفتية والهداية) انه يضع يده اليسرى على منكبه الايسر ويدخل يده اليمنى تحت منكبه الايمن ويحركه تحريكاً شديداً وفي (كشف الالتباس) انه يحرك عضده الايسر تحريكاً عنيقاً وفي (الروضة) انه يذني فاه الى اذنه وفي (المنقعة) انه يقول يا فلان ابن فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من دار الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأن علياً أمير المؤمنين والحسن والحسين ويذكر الأئمة الى آخرهم أئمة الهدى ابرار ومثله مافي

والدعاء له وشرح اللبى والخروج من قبل رجل القبر واهالة الحاضرين التراب بظهور  
الاكف مسترجعين ( متن )

( المبسوط والنهاية والمنهى ) الا ان فيها أثمتك أئمة الهدى لابرار بالتعريف (١) وفي ( الفقيه والهداية )  
ان يقول يا فلان ان فلان الله ربك ومحمد نبيك والاسلام دينك وسلي وليك ويسمى الأئمة واحداً  
واحداً الى آخرهم حتى ينتهي الى القائم عليه السلام أثمتك أئمة هدى ابرار ثم يعيد عليه التلقين مرة  
أخرى وفي ( كشف اللثام ) بعد ان ذكر الاخبار قل ان الاصحاب أعرضوا عن الاعادة وسأثر  
ماسمعه في الاخبار الا المصنف فأتبع ما ذكره خبري ( ٢ ) محفوظ واسحق قال ويمكن ان يكونوا  
حملوا الاعادة مرة أخرى على ما بعد الدفن وثلاثاً على ما في الاحوال الثلاث لكن خبر اسحق من  
على الاعادة قبل شرح اللبى انتهى ( قلت ) المصنف رحمه الله في ( نهاية الاحكام ) اقتصر على  
خبر أبي بصير وفي ( التذكرة ) ذكره وذكر خبر اسحق ولم يتعرض فيهما لخبر محفوظ ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ والدعاء له ﴾ عند تناوله وعند وضعه في اللحد وعند وضع اللبى  
وعند الخروج من القبر كما في (الروض) وفي ( جامع المقاصد ) وكذا يستحب عند وضع اللبى وعند  
الخروج وفي ( كشف اللثام ) قبل التلقين وبعده قبل شرح اللبى وعنده واذا سوى عليه التراب وفي  
( جامع المقاصد والروض ) انه يستحب أيضاً قراءة الفاتحة والاخلاص والمعوذتين وآية الكرسي وفي  
( كشف اللثام ) وكذا يستحب ذكر الله تعالى والاستعاذة وقراءة الفاتحة والتوحيد والمعوذتين وآية  
الكرسي قبل التلقين كما في خبر ابن عجلان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وشرح اللبى ﴾  
أو ما يقوم مقامه اجماعاً كما في ( الفنية والمدارك ) وفي ( المنهى ) انه لا يعلم فيه خلافاً الا أنه قال ان  
اللبى أولى لانه المنقول من السلف المعروف في الاستعمال وفي ( المفاتيح ) لاجماع على نصب اللبى  
وهو ظاهر (المعتبر) حيث نسبته الى فقهاءنا وفي ( الذكري ) ان الراوندي قال ان عمل العارفين من  
الطائفة على ابتداء التشريع من الرأس وصرح المصنف والمحقق والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم  
انه ان زاد الطين كان حسناً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والخروج من قبل رجل القبر ﴾  
قاله أكثر الاصحاب كما في ( المدارك ) وفي ( الذكري ) ان الكتاب وافق في الرجل ( وقال ) في  
المرأة يخرج من عند رأسها لانزالها عرضاً وللبعد عن العورة وفي ( كشف اللثام ) ان اطلاق النص  
يدفعه وفي ( المدارك ) لم تقف له على أثر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واهالة الحاضرين  
التراب بظهور الاكف مسترجعين ﴾ ذكر ذلك الاصحاب كما في ( المدارك وظاهر المعتبر ) ان لم  
يكن صريحه وفي ( كشف اللثام ) ان الأكثر قطعوا باهالة الحاضرين بظهور الاكف وفي ( الفقيه والهداية  
والسرائر والمنهى ) انه يجوز عليه بظهور الاكف ثلاث مرات ونقل ذلك عن (الاقتصاد الاصباح)  
وفي ( الذكري وجامع المقاصد والمسالك وروض الجنان ) ان أقله ثلاث خيات باليدين جميعاً وفي  
( المفاتيح ) انه يمسك التراب في يده داعياً ثم يطرحه بفعل ذلك ثلاث مرات وفي ( المعتبر والذكري )

(١) الذي وجدناه في نسختنا من المقتبة أئمة الهدى لابرار بالتعريف أيضاً (محسن) ( ٢ )  
كذا في النسخ وفي نسختنا من كشف اللثام أيضاً والصواب خبراً أو ما ذكره في خبري ( مصححه )

ورفع القبر أربع أصابع وتريعه وصب الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه وصب الفاضل على وسطه (متن)

ان الاصحاب قالوا لا يهيل ذو الرحم وفي (المجمع والمدارك وكشف الثام) انه لا دليل على الاسترجاع هنا بخصوصه وامله لذلك تركه جماعة واستدل عليه في (المعتبر) بالآية الكريمة وزيد في (المنفعة والنهاية والمبسوط ومختصر المصباح) بعد الاسترجاع قوله هذا ما وعدنا الله ورسوله الى آخره **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿**ورفع القبر أربع أصابع**﴾** اجماعاً كما في (المعتبر والمدارك وكشف الثام) وابعاد العلماء كما في (المنهى) مفرجات اجماعاً كما في (المفاتيح) وعلى ذلك اقتصر في (المنفعة والاقتصاد والكافي) على ما قل عنها (والمراسم والوسيلة والسرائر والبيان والدروس) وهو ظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) وفي (الغنية) الاجماع على استحباب رفعه مقدار شبر أو أربع أصابع مفرجات كما نص على ذلك في (الروضة والمسالك وحاشية النافع) ونص على التخيير بين المفرجات والمضمومات في (المنهى والذكرى والروض) وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) خبر بينهما وبين الشبر أيضاً (وعن) القاضي انه يرفعه شبراً أو قدر أربع أصابع وفي (النافع) يرفع مربعا من دون ذكر الاصابع وقد أطلق المصنف هنا كما في (المبسوط والنهاية ومختصر المصباح والشرائع والمعتبر والتحرير والارشاد واللمعة والموجز الحاوي وشرحه والكفاية) وفي (كشف الثام) ان الاكثر أطلقوا كذلك وقد سمعت الاجماع على الاملاق وفي (المنهى) ان فتوى العلماء على كراهة ما زاد على أربع مفرجة وفي (المنفعة) مقدار أربع مفرجات لأكثر من ذلك ومثله ما في (التذكرة ونهاية الاحكام والمفاتيح) وفي (السرائر) مقدار أربع مفرجات ولا يعل أكثر من ذلك والظاهر رادة الكراهة ولا بد من الجمع بين ما في هذه وبين ما في (الغنية) وما واقها (وقال) المحقق الثاني في (حاشية الارشاد) المدونة ينبغي ان يستثنى من ذلك قبور الانبياء والأئمة عليهم السلام لا طبق الناس على زيادة رفعها الا أن يقال هذا لا ينافي كون الصندوق المحصول على القبر أعلى انتهى **﴿**قوله قدس الله تعالى روحه **﴾** **﴿**وتريعه**﴾** اجماعاً كما في (الغنية والمعتبر والتذكرة والمدارك والمفاتيح) وفي (الذكرى) ان الترييع يدل على التسطيح وفي (كشف الثام) ان الترييع يتضمن التسطيح وفي (الخلاص والتذكرة وجامع المقاصد وظاهر الذكرى وكشف الثام) الاجماع على استحباب التسطيح وصرح جماعة ان التسليم من العامة **﴿**قوله قدس الله تعالى روحه **﴾** **﴿**وصب الماء عليه**﴾** اجماعاً كما في (الغنية ومجمع البرهان وظاهر المعتبر والمنهى وجامع المقاصد) حيث نسب فيها الى العلماء والاصحاب وفي (المدارك) نفى الخلاف عنه **﴿**قوله قدس الله تعالى روحه **﴾** **﴿**ويستحب ان يبدأ من قبل رأسه ثم يدور عليه الى الرأس**﴾** اجماعاً كما في (الغنية) وهو مذهب الاصحاب ذكره الحنفية واتباعهم كما في المعتبر **﴿**قوله قدس الله تعالى روحه **﴾** **﴿**وصب الفاضل على وسطه**﴾** هذا مذهب الاصحاب ذكره الحنفية واتباعهم كما في (المعتبر) وفي (الفتاوى والهداية والمنهى) يستحب استقبال الصاب القبلة كما في خبر ابن أكيلى وفي (جامع المقاصد) هل الابتداء بالصاب من جهة القبلة أم لا ليس في الرواية وكلام الاصحاب تعيين لكيفيته فبأي الجانبين بدأ جاز وفي (الهداية) ان الصاب بعد استقبال القبلة والابتداء من عند الرأس يدور بالصاب على قبره



ووضع اليد عليه والترحم وتلقين الولي بعد الانصراف مستقبلاً للقبر والقبلة بأرفع صوته (متن)

من أربعة جوانب حتى يرجع الى الرأس من غير ان يقطع الماء انتهى ويفهم من هذه العبارة استمرار استقبال الصاب كما صرح به في (الروضة) ويفهم من (المتهى) دوران الصاب لاستقبال الاستقبال ابتداء خاصة ووافق الكركي في (جامع المقاصد) الصدوق في كون القصب متصلاً وفي (كشف اللثام) انه مروى عن الرضا عليه السلام وحكاها في (الذكرى) عن الصدوق ساكتاً عليه ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ووضع اليد عليه والترحم على صاحبه ﴾ هذا مذهب قهائنا كما في (المعتبر) وفي (مجمع البرهان) ان وضع اليد عليه هو المشهور وفي (المتهى) انه لا خلاف في استحباب الدعاء للميت والصدقة والاستغفار وفي (كشف اللثام) ذكره الاصحاب وفي (مجمع البرهان) لا يبعد استحباب الوضع مطلقاً أي بعد النضح وقبله عند الرأس وغيره وقال انه المتعارف الآن لكن (صحيح) زراره تضمن التقييد وفي (كشف اللثام عن المذهب) استحباب استقبال القبلة حينئذ (وقال في الذكرى) قال الصدوق متى زار قبره دعا مستقبل القبلة وعلى ذلك عمل الاصحاب وفي (مجمع البرهان) رأيت في بعض الزيارات ان زيارة غير المعصوم مستقبل القبلة وزيارته مستدبرها ومستقبله هذا وتخصيص بني هاشم بذلك كما في بعض الاخبار لكرامتهم على النبي صلى الله عليه وآله كما في (الذكرى) واحتمل في (مجمع البرهان) كون ذلك في زمان دون زمان وما ورد من ان ذلك واجب على من لم يحضر فقد حمل على شدة الاستحباب أو التقييد وذهب جماعة منهم الشيخ الى استحباب تفرج الاصابع عند الوضع والتأثير بها في القبر وفي (الروضة) ان ظاهر الاخبار ان استحباب تأثيرها مختص بهذه الحالة يعني بعد نضجه بالماء قال فلا يستحب تأثيرها وأما تأثير اليد في غير التراب فليس بسنة مطلقاً سواء دفن جديداً أم لا بل اعتقاده سنة بدعة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ الولي بعد الانصراف ﴾ أو من يأمره الولي اجمعاً كما في (الفنية والمعتبر) والذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان والمفاتيح وظاهر (التذكرة والتمهيد) وكشف الالتبس ومجمع البرهان (وقل المحقق عن الفقهاء الاربعة انكاره والمصنف عن الجمهور الخلاف فيه لكن الشهيد نقل استحبابه عن الرافعي من الشافعية (وقال) أن صاحب (الروضة) منهم قال استحبه جماعة من أصحابنا منهم القاضي حسين وصاحب التمهيد ونصر المقدسي في كتابه (التهذيب) وغيرهم ونقله القاضي حسين عن أصحابنا مطلقاً ثم قال الشهيد ولا ينافي هذا صحة نقل الفاضلين لان المنقول انما هو عن أصحاب الشافعية لا عن نفسه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ مستقبلاً للقبر والقبلة ﴾ كما في (السرايز والتذكرة ونهاية الاحكام والمسالك) وعن التقي والقاضي وابن سعيد أنه يستقبل وجه الميت ويستدبر القبلة والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم (١) على التخيير بين الامرين ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ بأرفع صوته ﴾ قاله الاصحاب كما في (الذكرى وجامع المقاصد والروض) وبهذه العبارة عبر جماعة منهم الشيخان وفي (الوسيلة والتحرير) برفع صوته ولعلها بمعنى وصرح جماعة أنه مع التقي ونحوها يجزي السروفي (مجمع البرهان) أن الموصل هو الله تعالى فلا فرق بين السر والجهر الا أن الاولى اتباع النص ﴿ قوله رحمه الله ﴾

والتعزیه وأقلها الرؤیة له قبل الدفن وبعبده ﴿ الفصل الخامس فی اللواحق ﴾ راكب البحر مع تعذر البر یثقل أو یوضع فی وعاء بعد غسله والصلاة علیه ثم یلقى فی البحر (متن)

﴿ والتعزیه ﴾ مستحبة اجماعاً كما فی (الخلافة والمعتبر والتذكرة ونهایة الأحكام والذكری وكشف الالتباس وجامع المقاصد والارشاد وفی شرح الجعفریة والمدارك والمفاتیح وكشف الثام ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وأقلها الرؤیة ﴾ فلا شیء فیها موظف كما فی (المبسوط والسرائر والمعتبر ونهایة الأحكام والبیان وجامع المقاصد وروض الجنان) ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ قبل الدفن ﴾ اجماعاً كما فی (جامع المقاصد والروض والروضة وكشف الثام) وفی (التذكرة) نفی الخلاف عنه ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ وبعبده ﴾ اجماعاً ممن عدی الثوری كما فی (كشف الثام) وظاهر (المعتبر) وعندنا كما فی (الذكری والروض والروضة) وعند أكثر العلماء كما فی (التذكرة وجامع المقاصد) بل فی (الخلافة والاستبصار والسرائر والمعتبر والتذكرة والدروس والمدارك) أنها مد الدفن أفضل وهو الظاهر من (الذكری وجامع المقاصد) فی (المدارك) نسبة الى أكثر الاصحاب ولاحد لها كما فی (التذكرة والذكری وجامع المقاصد) الا أن تؤدی الى تجدد الحزن ثم احتمل فی (الذكری) التحدید بثلاثة أيام وقيل فیها عن التقي أن من السنة تعزیه أهله ثلاثة أيام وقيل أيضاً عن ظاهر القاضي أن التعزیه لیست الا عند القبر كما فی خبر اسحق كما نقله فی (المعتبر) عن الثوری (وفی المبسوط) الاجماع علی كراهة الجلوس للتعزیه یومین وثلاثة وواقعه علی ذلك ابن حمزه فی (الوسيلة) والمحقق فی (المعتبر) المصنف فی (التلف) وأنكره ابن ادريس وقال أنه لم یذهب أحد من أصحاب المصنفین الى ذلك ولا وضعه فی كتابه وإنما هذا من فروع الخالفین وتحریراتهم وأی كراهة فی جلوس الانسان تلقاء اخوانه والدعاء لهم والتسليم علیهم وواقعه علی ذلك الشهيد فی (الدروس والبیان) واستظهر فی (الذكری) من أخبار اتخاذ المأتم أو طعام المأتم ثلاثة أيام أحاطة الجلوس لها (للتعزیه خل) ثلاثاً وقال ان شهادة الاتبات مقدمة وقال الا أن یقال لا یلزم من عمل المأتم الجلوس للتعزیه بل هو مقصور علی الاهتمام بأمور أهل المیت لاشتغالهم بحزنهم اكن اللغة والعرف بخلافه قال الجوهري المأتم النساء یجتمعن (قال) وعند العامة المصیبة وقال غیره المأتم المناحة وهما مشعران بالاجتماع انتهى مافی (الذكری) وفی (التحریر) فیما ذكره الشیخ نظر واستحسن فی (المدارك) مافی (السرائر) وقال فی (المعتبر) بحیثاً عن حجة العجلي بان الاجتماع والتزاور وان استحب لكن لخصوص هذه الجهة یقتدر الى الدلالة والشیخ استدل بالاجماع اذ لم ینقل عن أحد من الصحابة والأئمة علیهم السلام والتابعین الجلوس لذلك فالتحاذة مخالف لسنة السلف لكن لا ینال الحرمه (وقال فی المعتبر) انه مناف للصبر والرضا بقضاء الله تعالى (وقال الكرکی) یمكن ان یقال ان الامر بعمل المأتم ثلاثة أيام یقتضي الكراهة لان المراد به اجتماع النساء فی المصیبة كما دل علیه كلام أهل اللغة

﴿ الفصل الخامس فی اللواحق ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ركب البحر مع تعذر البر یثقل أو یوضع فی دعاء بعد غسله والصلاة علیه ثم یلقى فی البحر ﴾ كافی (السرائر والمعتبر والنافع والتذكرة والتحریر والذكری والدروس والبیان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفریة وشرحها وحاشیة المیسی وروض الجنان ومجمع البرهان

ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم الا الذمية الحامل من مسلم (متن)

المدارك والمفاتيح ) وغيرها واقتصر في ( الفقه والمقنعة والنهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر والارشاد ) على الثقل وفي ( مجمع البرهان ) انه لا نزاع ولا خلاف فيه وفي ( الخلاف ) الاقتصار على وضعه في وعاء ثقل كخاية فان لم يوجد ثقل بشي وادعى عليه الاجماع ومال اليه صاحب ( المدارك ) صاحب ( كشف الثام ) بل في ( المدارك ) ان الاقتصار على العمل بمضمون صحيحة أيوب أولى ( ورد الاستاذ ) ادام الله تعالى حراسته بأن الاقتصار عليها يوجب اهتك الحرم الا نادراً لان وجود الخاية التي تقي جسد الميت وتضمه بحيث يوكا رأسها لا يتحقق من دون قطع عضو أو كسره ولا خلاف في حرمة ذلك مضافاً الى ان وجود خاية لا حاجة اليها ولا ضرورة في ابقائها في السفينة في غابة الندره الا ان يكون مراده مع التمكن من الامرين يكون الاقتصار على الخاية أولى وعلى هذا فلا بأس بما قاله وفي ( المدارك ) أيضاً ان ظاهر ( المقنعة والمعتبر ) جواز ذلك وان لم يتعذر البر والموجود في ( المقنعة ) واذا مات انسان في البحر ولم يوجد رضى فيها غسل الى آخره فأمل وعبرة ( المعتبر ) يفهم منها ارادة التعذر عند قوله وقال أحمد يترتب به توقفاً للمكنة من دفنه يوماً أو يومين وفي ( شرح الجمع ) لورجي بعد زمان قصير لا يفسد فيه الميت ففي وجوب القبر وجواز المسارعة الى الالقاء في البحر تردد ( هذا ) وأوجب الكاتب والشهيدان والمحقق الثاني والمبسي والفاضل الهندى وغيرهم استقبال القبلة في الالقاء لانه دفنه واستحبه صاحب المدارك ( وقال ) الشافعي بجعل بن لوحيين ويطرح ليأخذه المسلمون ( ورد ) الاصحاب بأنه تعريض لهتك معلوم نأزاء أمر موهوم وفي ( المتهى ) وكذا الحال اذا خيف على الميت من عدو يريد احراقه اقول الصادق عليه السلام في عمه زيداً هلا أو قرتموه حديداً والقيتموه في الفرات - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم ﴾ من الكفار وأولادهم باجماع العلماء كما في ( التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان ومجمع البرهان ) وفي ( الكفاية ) نفي الخلاف فيه ( وقال في روض الجنان ) لكن يجب مواراتهم لدفع التأذي بحقيقتهم لا بقصد الدفن في مقابر المسلمين وظاهره انه يجوز ذلك في مقابر المسلمين لا بقصد الدفن بل ذلك صريحه ونقشه في ذلك صاحب ( المجمع ) وهي في محلها وفي ( كشف الثام ) الاحوط عندى اجراء غير الامامية مجرى وفي ( الذكرى ) لو دفن الكافر نبت ان كان في الوقف ولا يبالي بالثلة فانه لاحرمه له ولو كان في غيره أمكن صرفاً للادى عن المسلمين ولانه كالدفون في الارض المنصوبة - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ الا الذمية الحامل من مسلم فانها تدفن في مقابر المسلمين ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف وظهر التذكرة ) حيث نسب فيها الى علامائنا وفي ( مجمع البرهان ) كأن دليله الاجماع ونسبه في ( المدارك ) الى الشيخين واتباعهما وفي ( النافع ) نسب الى القيل ( قل في المذهب البار ) قوله رحمه الله تعالى في المتن قيل استضعافاً لمستند الحكم لضعف السند والدلالة لكمة اختار العمل به لامن حيث الرواية بل من دليل آخر وهو ان هذا الولد محكوم اسلامه فلا يدفن في مقبرة غير المسلمين ( قلت ) هذا ذكره في ( المعتبر ) وزاد ان اخراجه غير جائز ( وقال في كشف الثام ) قد يمنع عدم جواز اخراجه اذ لاحرمه للكافة لكن قال في ( المتهى ) شق بطنها هتك لحرمه الميت وان كان ذمياً لغرض ضعيف انتهى بل قد يكون هتكاً لحرمه الولد وقيد جماعة الحل بكونه من

ويستدبر بها القبلة ويكره فرش القبر بالساج بغير ضرورة واهالة ذي الرحم وتجصيص القبور (متن)

نكاح أو ملك أو شبهه فيخرج الحمل من الزنا عند هؤلاء كما يدخل في كلام من أطلق كالمصنف وغيره واجماع (الخلاف) مطلق أيضاً لكن الخبر خاص واستشكل في (جامع المقاصد وروض الجنان) في ذلك أعني الحمل من الزنا وظاهر الاكثر كما في (كشف اللثام) اختصاص الاستثناء بالذمية لتعبيرهم بها ما عدا الشيخ في (الخلاف) فانه عبر بالمشركة والمصنف في (الارشاد) عبر بالكافرة تارة وبالذمية أخرى وفي (حاشية الارشاد) المدونة للمحقق الثاني ينبغي الحاق مطلق الكافرة الحاملة من المسلم بشبهة ونحوها بالذمية للاشتراك في العلة المومى اليها ويظهر من (روض الجنان) المواقعة على ذلك هنا مع انه تردد قبل هذا كصاحب الجمع وغيره واجماعه منطبق عليها وقل من أحد انها تدفن بين مقبرتي المسلمين وأهل الذمة ذكر ذلك في (المعتبر والتذكرة) وقلافيهما عن عمر بن الخطاب ومواقعة الاصحاب (وقال الشيخ في الخلاف) لا اعرف في المسئلة للعامة نصاً **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿** ويستدبر بها القبلة **﴾** اجماعاً كما في (الخلاف والتذكرة) وبه صرح أكثر من تعرض له وفي (مجمع البرهان) هذه الكيفية ليست بظاهرة من الخبر بل الترك في الخبر يدل على عدم الا ان يكون اجماعياً كما نقل عن (التذكرة) انتهى وفي (الذكرى) المقصود بالذات دفنه وهي كالتابوت **﴿** قوله قدس الله تعالى روحه **﴾** ويكره فرش القبر بالساج بغير ضرورة **﴿** كذا قل الاصحاب كما في (الذكرى) وجامع المقاصد وروض الجنان ومجمع البرهان) وأما وضع الفرش والمخدة فلا نص فيه عندنا كما في (مجمع البرهان) ولا تختص الكراهة بهذا الصنف بل يكره كل ما شبهه كما نص عليه الشيخ والشهيدان والمحقق الثاني والفاضل الميسي وغيرهم وفي (الذكرى) عن الكاتب انه لا بأس بالوطاء في القبر واطباق اللحد بالساج وفي (جامع المقاصد) لا بأس باطباق اللحد بالساج ونحوه (وقال) الشهيد الثاني وشيخه الميسي وأما فرشه بما له قيمة من اثياب ونحوها فلا يجوز **﴿** قوله قدس الله تعالى روحه **﴾** ويكره اهالة ذي الرحم **﴿** عليه فتوى الاصحاب كما في (المعتبر والذكرى) وقد تقدم **﴿** قوله قدس سره **﴾** (وتجصيص القبور) اجماعاً كما في (المبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام والمفاتيح) وظاهر (المتنهي والمدارك) وفي (المعتبر والذكرى) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع وروض الجنان والمسالك والمدارك) ان الشيخ ذهب الى انه لا بأس بالتجصيص ابتداء وان الكراهة انما هي الاعادة بعد الانداس وقواه المحقق الثاني في (جامعه وفوائده) والشهيد الثاني في (روضة) وميل اليه في (الذكرى والمسالك) وقال في (كشف اللثام) الذي رأيته في (النهاية والمبسوط والمصباح ومختصرة) انه لا بأس بالتطين ابتداء بعد اطلاقه كراهية التجصيص (قلت) ويؤيده ان المصنف في (الختلف) لم يغفل ذلك عن التسريح (وقال في الاستبصار) بعد ان أورد خبر ابن اسباط وأما ما رواه يونس ابن يعقوب فلوجه فيه رفع الحظر لأن الرواية الاولى وردت مورد الكراهية دون الحظر انتهى (هذا) والظاهر أن هؤلاء فهموا انه لا فرق عنده بين التطين والتجصيص فنسبوا اليه ذلك كما فهم المصنف في (المتنهي والتذكرة) من خبر يونس بن يعقوب ان المراد بالتجصيص التطين ولعله كذلك والا فإين الجص في قلمة بيد التي هي في طريق مكة فأمل وفي (مجمع البرهان) حمل التجصيص المنهي عنه عليه في داخل القبر أو على جبل القبر تحت حائط محصص وحمل التطين على طينه من غير ترابه

وتجديدها ( متن )

وفي ( المبسوط والتذكرة ) الاجماع على كراهية البناء على القبور وفي ( الذكرى ) ان الاخبار الواردة في ذلك رواها الصدوق والشيخ وجماعة المتأخرين في كتبهم ولم يستثنوا قبراً ولا ريب ان الامامية مطبقة على جواز البناء على قبور الانبياء والائمة عليهم السلام والصلاة عندها انتهى وفي ( جامع المقاصد ) ان كراهية التجديد فيما عدا قبور الانبياء والائمة عليهم السلام لا طباق السلف واختلف على فعل ذلك بها ومثله قال في ( المسالك والمدارك ) ومجمع البرهان والمفتاح مع زيادة ستفظة الروايات بالترغيب في ذلك في ( المدرك ) بل في الاربعة الاخيرة انه لا يبعد استثناء قبور العلماء والصلحاء أيضاً استضعافاً لخبر المنع والتفاناً الى تعظيم الشماثر لكثير من المصالح لدينية بل في ( مجمع البرهان ) ان ذلك معروف بين الخاصة والعامة انتهى والشيخ في ( المبسوط ) خص الكراهة التي تقل الاجماع عليها بالمواضع المباحة وفي ( المنتهى ) خصها بالمباحة المسبلة وقال أما الاملاك فلا انتهى لكن الاخبار مطلقة واصل هذا البناء الذي نقل الاجماع على كراهته وعبر به جماعة هو التظليل المذكور في الكتاب كما يأتي ( والنهاية ومختصر المصباح والوسيلة والسرائر ) لكن التظليل أعم لحصوله بلمر والوبر والأدم وفي ( المنتهى ) المراد بالبناء على القبر ان يتخذ عليه بيتاً أو قبة وفي ( لذكرى ) ان الكاتب قال لا بأس بالبناء على القبر وضرب الفسطاط يصونه ومن يرويه قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وتجديدها ﴾ بعد اندراسها كما في ( النهاية والمبسوط ومختصر المصباح والسرائر ) والوسيلة والتحرير والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وروض الجنان والمسالك وفوائد القواعد والمدارك وظاهر النافع والتذكرة ) وهو المنقول عن ( الاصباح والمهذب ) وعن محمد بن الحسن الصفار في الخبر المشهور ( لكن ) نقل الصدوق انه حكى ابن الوليد عنه - جواز تجديده وتطين جميعه بعد مرور الايام عليه ويجوز ابتداء ويجوز الرم من غير تجديد وذهب الصدوق في ( الفقيه ) الى انه بالجيم أيضاً كما يأتي نقل كلامه وان كان بالحاء لمهمة كان موقفاً نقل عن سعد بن عبد الله في رواية الخبر المشهور ( قال في الذكرى ) وقد قلناه الشيخ في ( الخلاف ) وهو من صحاح العامة وهو يعطي صحة الرواية بالحاء المهمة لدلالة الاشراف والتسوية عليه انتهى ( ويحتمل ) على بعد ان يكون المصنف أورد ذلك بالحاء المعجمة كما نقله في ( التهذيب ) في الخبر عن شيخه المفيد من قوله تعالى شأنه « قتل أصحاب الاخدود » فلمعنى شق القبر ليدفن فيه أو على جهة النش ( ونقل في الفقيه ) عن البرقي انه رواه حدث قبراً بالثاء المثلثة أخيراً ( قل ) الصدوق الحدث القبر ولا ندري ما يعنى به والذي أذهب اليه انه جدد بالجيم ومعناه نبش قبراً لان من نبش قبراً فقد جددته أو أخرج الى تجديده والمعاني الثلاثة في الحديث وان من خالف الامام في التجديد والتسليم والنش واستحل شيئاً من ذلك فقد خرج من الاسلام انتهى ( وقال ) الشيخ يمكن ان يكون معنى حدث جبل القبر دفعة أخرى قبراً لآخر لان الحدث القبر فيؤخذ الفعل انتهى وفي ( الدروس ) وحاشية الفاضل الميسي وتجديده بالجيم واغناء والحاء وفي ( الاعتبار والمدارك ) هذا الخبر رواه محمد بن سنان عن أبي الجارود عن الاصمغ بن نباته عن أمير المؤمنين عليه السلام ومحمد بن سنان ضعيف وكذا أبو الجارود فاذا الرواية ساقطة فلا ضرورة الى التشاغل بتحقيق ( ١ ) منها وروده في ( الذكرى ) بأن

( ١ ) كذا في النسخ والظاهر بتحقيق ( مصححه )

والمقام عندها والتظليل عليها ودفن ميتين في قبر واحد (متن)

شمل لا ضل مثل الصفار وسعد والبرقي والصدوق والشيخين بتحقيق هذه اللفظة مؤذن بصحة الحديث عنه . ن كان قد يقه ضعيفاً كما في احاديث كثيرة اشتهرت وعلم موردتها وان ضعف اسنادها وفي حاشية المؤلف على ما ذكره من تحديد بعد اندراسها عن وجه الارض رأساً وبقاء عظام الميت باطنها اما رءوسها بعد لا بد من محبتها الا في هبة فيه كما ان تجديدها بعد اندراس الميت رأساً في الارض المسئلة حرام . سقطت من المتن فلا يجوز من غيره وتبعه على ذلك تلميذه في (المسالك وروض الجنان وفوائد القواعد) وفي (مجمع البرهان) ان التحريم بعد اندراس العظام على تقدير الاحتياج الى ذلك المكان لا يبعد . ذكر في (روض الجنان) مع عدمه فقير ظاهر (ثم قال) ولا يبعد الحوالة الى العرف بحيث يسمى غيره . اتحدت كما في سائر المسائل . مؤيد قوله قدس سره .

والمقام عندها كما نص عليه الشيخ والطهسي والمصنف في (التذكرة ونهاية الاحكام) وقال ثاني المحققين وثاني الشهيدان في (جامع المقاصد وفوائد القواعد) انه ذنوعاق بذلك غرض صحيح كالاقامة لتلاوة القرآن ونحوها جاز قات بل قد يسحب قوله (والتظليل عليها) تقدم الكلام فيه . مؤيد قوله رحمه الله . ودفن ميتين في قبر واحد . صرح به كذا الاصحاب كابي جعفر محمد بن علي الطوسي والمحققان والشهيدان في كتبهم ورواه (بذلك) ولفاتيج والكفاية بل الشيخ في (المبسوط والنهاية) كره جمعها على جنازة وكذا الطهسي . لمحقق ونقل ذلك عن (المذهب والجامع) فهذا أولى وكذا يكره اذا كان في ارجاء مع الجماعة كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والمسالك) وفي (جامع المقاصد وفوائد القواعد والمدارك) صرح بالجواز من دون ذكر الكراهة وفي (مجمع البرهان) ان دليل الكراهة غير ظاهر وكأنه كونه خلاف المتعارف وعن ابن سعيد النهي عن دفن ميتين في قبر الا لضرورة انتهى ولا كراهة مع الضرورة كما صرحوا به لان النبي صلى الله عليه وآله امر يوم احد بجعل اثنين وثلاثة في قبر وتقديم اكثرهم قرأناً وقال (المحقق) والمصنف والشهيد في (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس) انه يقدم الافضل وفي الثلاثة الاول ينبغي جعل حاجز بين كل اثنين وفي (الدروس) ان احتيج الى جمع الاجانب فحاجز بين كل ميتين (وفيها) ايضا ان الصبي بعد الرجل تم الخشى تم المرأة ومثله نقل عن (المذهب) مع جعل حاجز من تراب واما اذا لم يكن الدفن ابتداء كما اذا دفن احدهما تم اريد نبشه ودفن آخر فيه ففي (النهاية والمبسوط) انه مكروه ايضا وحرمه المحقق في (المعتبر) والمصنف في (المنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد والشهيد الثاني في المسالك والروض وفوائد القواعد) لتحريم النيش ولان القبر صار حق الاول بدفته (قول في المدارك) يرد على الاول ان الكلام في اباحة الدفن لا النيش واحدهما غير الآخر وعلى الثاني ان لا نسلم ثبوت حق الاول في ذلك المحل ينافي دفن الثاني فيه انتهى وقال في (المعتبر) ان قول الشيخ في المبسوط في موضع آخر ومتى دفن في مقبرة مسئلة لا يجوز لغيره ان يدفن فيها الا بعد اندراسه . ويعلم انه صار ربما وذلك على حسب الاهوية والتراب فان بادر اسن فنبش قبراً فان وجد فيه عظاماً أو غيرها رد التراب ولم يدفن فيه شيئاً يدل على انه اراد بالكراهة في تلك العبارة المذكورة اولا التحريم لان القبر صار حق الاول فلم تجز مزاحمته بالثاني انتهى (هذا)



والتقل الا الى أحد المشاهد المشرفة والاستناد الى القبر والمشي عليه (متن)

ولا اشكال في الجواز مع الضرورة كما في (كشف اللثام) . **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾**  
 ﴿ والتقل الا الى أحد المشاهد الشريفة ﴾ التقل اما قبل الدفن او بعده الى المشاهد الشريفة او غيرها  
 فالمسائل أربع (اما الاولى) وهي التقل قبل الدفن الى المشاهد الشريفة ففي (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد  
 والروض) ان عليه عمل الامامية من زمن الأئمة عليهم السلام الى الآن من غير تناكر فكان اجماعاً  
 وفي (المعتبر) انه مذهب علمائنا خاصة وعليه مذهب الاصحاب وهو مشهور بينهم لا يتناكرونه وفي  
 (كشف اللثام) يستحب عندنا وقال في (الذكرى) قال المفيد في العزية قد جاء حديث يدل على  
 الرخصة على تقل الميت الى بعض مشاهد آل الرسول صلى الله عليه وآله انتهى ويدل عليه ايضاً ما  
 رواه في (مجمع البيان) من حمل يوسف يعقوب في تابوت الى ارض الشام وماروي في (الكافي والفقهاء  
 والخصال والعيون) من اخراج موسى عظام يوسف عليهما السلام فالمستند موجود وكأن من لم يجده  
 كالكاشاني وغيره لم يتبع وقيد الشهيد استحباب النقل بالقرب الى أحد المشاهد وعدم خوف الهتك  
 وواقفه على الثاني العجلي والمحقق الثاني والشهيد الثاني وبخالفه على الاول اطلاق الاصحاب وصرح  
 الميسي بعدم الفرق بين القرب والبعد (وقال في الذكرى) قال صاحب (الجامع) لومات بعرفة فالافضل  
 نقله الى الحرم والظاهر انه وقف على نص فيه (قال في كشف اللثام) النص خبر علي بن سليمان انتهى  
 وفي (المبسوط والذكرى) لو كان هناك مقبرة فيها قوم صالحون استحباب النقل اليها وقد مال الى  
 ذلك بعض من تأخر وفي (الدروس) أن المشهور في الشهيد دفنه حيث قتل (واما الثانية) وهي التقل قبل  
 الدفن الى غير المشاهد ففي (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وشرح الجعفرية المسمى  
 بالارشاد والمفاتيح) الاجماع على الكراهة بل في الاولين اجماع العلماء (واما الثالثة) وهي النقل مد  
 الدفن الى أحد المشاهد فالمشهور كما في (المسالك والروض والكفاية وظاهر المدارك) عدم الجواز وهو خيرة  
 (التذكرة والمنتهى والكتاب) فيما يأتي (والمختلف ونهاية الاحكام والتلخيص والسرائر والشرائع والذكرى  
 والبيان) وجوزه أبو العباس في (الموجز) والمحقق الثاني في (الجعفرية) وصاحب (المدارك) وهو الظاهر  
 من (الوسيلة) حيث قال ويكره تحويله الى قبر آخر وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد  
 وشرح الجعفرية) ان الجواز لا يخلو من قوة وفي (المبسوط والنهاية ومختصر المصباح) ورود رخصة بالجواز  
 لكن قال في (المبسوط) سمعناها مذاكرة والافضل عدم وفي (النهاية) ان الاصل عدم وفي الاخير  
 أن الاحوط عدم وعن الكاتب نفي البأس عن التحويل لصلاح يراد بالميت (واما الرابعة) فقد نقل  
 الاجماع فيها بخصوصها الشهيد الثاني في (المسالك) وكل اجماع نقل على محرم النش فهو منطبق عليها **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾**  
 وأكثر أهل العلم كما في (التذكرة) وفي (المعتبر) انه قول العلماء وفي (المدارك) ان كراهية الاستناد والمشي  
 مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفاً بل قال ان الشيخ قال في (الخلاف) انه قول علمائنا اجمع  
 وهذا وهم من قلته الشريف لان الشيخ لم ينقل عليه الاجماع في (الخلاف) ولا نقله عنه أحد  
 ولعله نظر الى عبارة (المعتبر) لانها توهم عدم ملاحظة الخلاف ان الشيخ ادعى الاجماع على ذلك  
 وهذا الحكم خيرة الشيخ في (المبسوط والخلاف) والمحقق في (الشرائع) والشهيد الثاني

ويحرم نبش القبر (متن)

وغيرهم لم يذكره الطوسي والديلمي والحلي والمجلي ( وقال في المدارك ) تبعاً لشيخه الاردبيلي انه ينبغي قصر الكراهة على الجلوس خاصة كما في الخبرين وأيد ذلك بما أرسله الصدوق عن الكاظم عليه السلام اذا دخلت فطأ القبور فمن كان مؤمناً استروح وحمله الشهيد والكركي على القاصد زيارتهم بحيث لا يتوصل الى قبر الا بالمشي على آخره في (جمع البرهان) ان كراهية المشي المستفادة من الاجماع محمولة على المشي استخفاً مع عدم نص في المشي وعدم ثبوت الاجماع انتهى كلامه وفي (المعتبر) قصر الكراهية اولاً على الجلوس (ثم قال) على انه لو قيل بكراهية ذلك كله يعني الجلوس والمشى والالتكأ عليه كان حسناً ( قلت ) استدلل المصنف في (المتن) ونهاية الاحكام بقوله صلى الله عليه وآله لئن أطأ على جرة أو سيف أحب إلي من ان أطأ على قبر مسلم لكنه في (التذكرة) قال انها عامية ~~حذر~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~في~~ ويحرم نبش القبر ~~في~~ باجماع المسلمين كما في (المعتبر) ونهاية الاحكام ( واما جماع العلماء كما في (كشف الالتباس) (١) وهو اجماعي كما في (التذكرة وجامع المقاصد وجمع البرهان والمفاتيح) ولا أعرف فيه خلافاً كما في (الكفاية) وفعله مدعة في شريعة الاسلام كما في (السرائر) واستثنى مواضع (منها) إذا صار الميت ربما اتفاقاً كما في جامع المقاصد (ومنها) ان يدفن في مغصوب فان المالك قلعه كما في (المعتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وكشف الالتباس وشرح الجعفرية والمسالك) وغيرها ومثله الارض المشتركة كما صرح به أكثر هؤلاء وفي (جامع المقاصد) هذا واضح إذا أمكن نقله الى موضع مباح أما مع التعذر ففيه نظر ولا ريب أن الافضل للمالك ترك القلع بعوض أو مجاناً (ومنها) أن يكون كفن في مغصوب كما صرحوا به أيضاً ولا يجب على المالك أخذ القيمة عندنا (نعم) يستحب والفرق بان تقوم الدفن غير ممكن بخلاف الثوب ضعيف لان إجارة البقعة زهواً يعلم فيه بلى الميت ممكن كذا قال في (الذكرى وجامع المقاصد) والفرق الشافعي وذكر في (الذكرى) أنه إذا أدى النباش إلى هتك الميت لم ينبش لبقاء حرمة ويلزمه مثله في الارض المغصوبة مع أنه قال بقلعه منها وإن أدى إلى هتك الميت (ومنها) ما إذا وقع في القبر ماله قيمة كما صرح به المحققان والشهيدان وأبو العباس وتلميذه وغيرهم وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) أنه يكره في القليل عند عدم الضرورة والقيود الاخير ذكره في الاخير (ومنها) إذا احتيج إلى الشهادة على عينة إذا حصلها النباش وهذا ذكره الشهيدان وأبو العباس والمحقق الثاني والصيمري والفاضل الهندي (ومنها) ما إذا كفن في حرير وهذا قوى فيه حرمة النباش الشهيد الثاني وجعله خلاف الاولى الشهيد والمحقق الثاني وفي (شرح الجعفرية وكشف اللثام) فيه وجهان (ومنها) مالو ابتلع ماله قيمة ثم مات قال الكركي وتلميذه ان جاز شق جوفه نبش ولعل الظاهر عدم خصوصاً إذا كان مال نفسه ثم يضمن في تركه مال الغير انتهى (قلت) الشيخ في (الخلاف) لم يجوز الشق على حال وفي (الذكرى) يمتثل بقييده بعدم ضمان الوارث قال ويمكن الفرق بين ماله ومال غيره قال وإذا قلنا بعدم النباش يؤخذ من تركه إذا كان لغيره لانه أتلفه في حياته أما لو بلي جاز النباش فان كان الوارث لم يفرم لصاحبه عاد اليه وإن غرم فالاجود التراد وفي (كشف اللثام) قد يفرق بين كونه من ماله أو مال غيره وبضمن

(١) في نسخة كشف اللثام والظاهر أنها غلط لعدم وجود ذلك في كشف اللثام (مصححه)

ونقل الميت بعد دفنه وشق الرجل الثوب على غير الاب والاخ وشق بطن الميت  
لاخراج الولد الحي (متن)

الوارث من ماله أو من التركة وعدمه (ومنها) ما لو دفن الى غير القبلة أو من غير غسل ففي (المنهى  
والتحريم والبيان) النباش ما لم يؤد الى المشقة كما في الاخير وفي (المدارك) الذي يظهر قوة جواز  
النباش لاستدراك الغسل ما لم يؤد الى المشقة وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) الاصح أنه لا ينبش  
واحتمل الامر في (التذكرة ونهاية الاحكام والمسالك) مع أولوية العدم في الاخير وقطع في  
(الخلاص والموجز) الحايي بعدم النباش للغسل ورجحه في المعتبر (ومنها) ما لو دفن ولم يكفن أو لم  
يصل عليه ففي (المنهى ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحايي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع) أنه  
لا ينبش لذلك لحصول الستر باقبر وجواز الصلاة عليه وجوزه في (التحريم والبيان والمدارك) لاستدراك  
التكفين (ومنها) إذا دفن في أرض مملوكة ثم باعها المالك ففي (المبسوط) أن للمشتري نقل الميت  
منها والافضل تركه (ورده في المعتبر والمنهى والتذكرة والتحريم) وغيرها الا إذا لم يكن الدفن باذن  
البائع - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ونقل الميت بعد دفنه﴾ تقدم الكلام فيه - قوله -  
رحمه الله تعالى - ﴿وشق الرجل الثوب على غير الاب والاخ﴾ على جوازه على الاخ والاب  
فتوى الاصحاب كافي (جامع المقاصد والمدارك) وفتوى الاصحاب ما عدا ابن ادريس كافي (الذكرى)  
وهو المشهور كما في (الروض والكفاية) وفي الاخير أيضاً (المفاتيح) ان المشهور تحريمه على غير الاب  
والاخ وهو ظاهر (كشف اللثام) حيث نسبته الى الأكثر وحرمه في (السرائر) مطلقاً وجوزه المصنف للمرأة  
في (نهاية الاحكام) والمحقق الثاني في (فوائد الشرائع) على جميع الاقارب واليه مال صاحب (المدارك) وصاحب  
المفاتيح وهو ظاهر الشيوخ لتخصيصهما الحكم بالرجل وفي (التحريم) انها تستغفر الله تعالى اذا شقت وفي  
(المنهى) محرم ضرب الخد وتنف الشعور وشق الثوب الا في موت الزوج (الا في موت الاب  
والاخ خل) وفي (الوسيلة) يحرم شق اثياب الا للاب والاخ وفي (السرائر) لا يجوز شق الثوب  
على غير الاب والاخ وفي (المبسوط) روى جواز تحريق الثوب على الاب والاخ ولا يجوز على  
غيرهما وعن (كفارات الجامع) لا بأس بشق الانسان ثوبه لموت أخيه ووالديه وقريبه والمرأة لموت  
زوجها (قال في كشف اللثام) ويوافقه خبر حنان عن الصادق عليه السلام قلت فعل الفاطميات على  
الحسين عليه السلام متواتر فيمكن الاستدلال به على المسئلة مع تقرير زين العابدين عليه السلام  
وفي (الذكرى) ان فعل الفاطميات رواه أحمد بن محمد بن داود عن خالد بن سدير عن الصادق عليه  
السلام - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿وشق بطن الميت لاخراج الولد الحي لا أعرف فيه  
خلاقاً كما في (الخلاص) وفي (المدارك) انه مشهور من الجانب الايسر كافي (العتبة والمنفعة ونهاية المبسوط  
والسرائر والمنهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحريم والتلخيص والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع  
وحاشية الميسي) ونسبه في (التذكرة) الى علمائنا ومال الى عدم تعيين الايسر المحقق في (المعتبر)  
والشهيد في (الذكرى) وصاحب (المدارك) لان الشيخ في (الخلاص) أطلق الروايات خالية عن  
ذلك ولا عبرة بكونه مما يمش عادة كما صرح به في (الذكرى) وجامع المقاصد وحاشية الفاضل الميسي  
والمسالك والمدارك) وقد يقال انه صريح (المعتبر) أيضاً وهو الظاهر من اطلاقهم وان علم مكان اخراجه

ثم يخاط موضع الشق ولو انعكس أدخلت القابلة يدها وقطعته وأخرجته والشهيد يدفن بشيابه وينزع عنه الخفان وإن أصابهما الدم (متن)

بلا شق تعين كما نص عليه الشهيد وغيره وعن الشافعي وأحمد تخرجه القوابل من غير شق فإن فقدن ترك حتى يموت لأن مثل هذا الولد لا يعيش عادة فلا تهتك حرمة الأم لأمم موهوم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ثم يخاط موضع الشق ﴾ قاله علماؤنا كما في (التذكرة) وهو مذهب الشيخين واتباعهما كما في (المدارك) وبه صرح في (المنفعة والنهاية) والمبسوط والسرائر والشرائع والتحرير ونهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد (وقر به صاحب (التنقيح) وجعله أولى صاحب (المدارك) ونسبه في النافع إلى رواية وفي (المعتبر) وأما قلنا وفي رواية لأنها رواية ابن أبي عمير عن ابن أذينة موقوفة عليه فلا تكون حجة ولا ضرورة إليه لأن مصيرها إلى البلى واستحسنه صاحب (المدارك) وفي (الذكرى) بعد أن قل عن (الكافي) نسبته إلى ابن أبي عمير أيضاً هذان الراويان من عظماء الأصحاب وأصحاب الأئمة عليهم السلام وظاهرهما القول عن توقيف ورواية الثقة مقبولة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو انعكس أدخلت القابلة يدها وقطعته وأخرجته ﴾ إجماعاً كما في (الخلاف) وهو مذهب الأصحاب كما في (المدارك) ونسبه أيضاً في (كشف اللثام) في أثناء كلامه إلى الأصحاب والأصل فيها خبر وهب (وقال في المعتبر) وهب هذا عامي لا يعمل بما يفرد به والوجه أنه إن أمكن التوصل إلى إسقاطه صحيحاً بشيء من العلاجات والأصول إلى إخراجهم بالارفق فالارفق ويتولى ذلك النساء فالرجال المحارم فإن تعذروا فغيرهم انتهى واستوجه صاحب (التنقيح) والمدارك وكشف اللثام) وفي (الذكرى وجامع المقاصد والمدارك) أن الرواية لاتنافي ذلك وفي (كشف اللثام) لعله مراد الأصحاب وإن لم يصرحوا به ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والشهيد يدفن بشيابه ﴾ إجماعاً كما في (الخلاف والغنية والمعتبر والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى وجامع المقاصد والمدارك) وظاهر (كشف اللثام) أصابها الدم أم لم يصبها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وينزع عنه الخفان وإن أصابها الدم ﴾ إجماعاً كما في (الغنية) وفي (الخلاف) الإجماع على نزع الجلود عنه فيدخل الخفان والفرو في المنزوع كما في (المعتبر والنافع والتذكرة والبيان والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميسي والمسالك والروضة) وفي (الغنية) الإجماع على أن الفرو والقلنسوة والسرائيل لا تنزع إن أصابها الدم وإن لم يصبها الدم نزعته وهو خيرة (المنفعة) وفي (المراسم) لا ينزع عنه الأسراويله وخفه وقلنسوته فإن أصابها دم دفنت معه ولا تنزع وفي (السرائر) الفرو والخلف والقلنسوة إذا أصابها دم لا تنزع وفي (الوسيلة) في الخلف إذا أصابه دم وفي (نهاية الأحكام) الفرو والخلف يدفنان معه إن أصابها دم وفي (التحرير) الخفان ينزعان وإن أصابها دم على خلاف وعن علي بن بابويه لا ينزع منه شيئاً إلا الخلف والفرو والمنطقة والقلنسوة والممامة والسرائيل فإن أصاب شيئاً من ثيابه دم لم ينزع عنه شيء وهذه العبارة محتملة أربع (١) وجوه فأتمل (وعن) أبي علي ينزع عنه الجلود والحديد والفرو والمنسوج مع غيره وتخلع عنه السراويل إلا أن يكون فيه دم وقتل في (الذكرى) جملة من هذه الأقوال ولم يرجح شيئاً منها وكذا المصنف في (المختلف) وفي

(١) يحتمل ثيابه العموم لست واختصاصه بما عدى الأولى والأولين أو الثلاثة الأولى (منه قدس سره)

سواء قتل بحدبد أو غيره ومقطوع الرأس يبدأ في الغسل برأسه ثم ييدنه وفي كل غسلة ويوضع مع البدن في الكفن بعد وضع القطن على الرقبة والتعصيب فاذا دفن يتناول المتولي الرأس مع البدن وأخرج روحه غسلة تربط جراحاته بالقطن والتعصيب والشهيد الصبي أو المجنون كالماتل وحمل ميتين على جنازة بدعة ولا يترك المصلوب على خشبته أكثر من ثلاثة أيام ثم ينزل ويدفن بعد غسله ونكفيه والصلاة عليه ( متن )

( لمدارك ) اعتمد وحب نزع ما يصدق عليه سم أثوب وفي ( مسلك ) العمامة والفلسوة و سرويل من التيب على المشهور وعنى ذلك من سيحه العاصل لمسي ( قلت ) المعبد نص على ان العمة مست من التيب ولم يدحم لاصحاب في كسوة في الكبرة وحملوه وفي الحوة قائل - لا قوله قدس لله تعالى روحه - ثم سوا قتل بحدبد وعنده في قول ابيح سواء كان عليه عيه ثم اقبل ثم لاحلاقا للكتاب فيمن س - ثم قتل لاصحة وحب الغسل مع اتقاء العلم بالشهادة ولم يرحح شيئاً من القموس في ( مختار ) ويزعمه قدس لله تعالى روحه - ( والصبي الشهيد ونحوه كاه قل في عهد كفي ( كسف ل ) ) وقد كان في قتلى مدره أحد اطفال كجارية من معمر بن بني ووص وقتل مع الحسن عه السلام ولده الرضيع ولم يعل في ذلك كله غسل وحمل في ذلك ثم حيفه وقد عذب لاصحة في ذلك حيفه قدس لله تعالى روحه - ثم وحمل ميتين على حدة بدعة في مشهور من لاصحاب كرهة كما في ( جمع المقاصد ) وفوائد مؤعد ) في ( الذكرى ) قول التبيح وجماعه من لاصحاب كرهة في حرة - صرح العلامة والمحقق ومصنف في ( مختار ) المذكورة من مشهور ( لاحكام ) - سهد في ( لمد من البيان ) والمحقق الثاني وفي ( اربعة سرر ) لا تحمروا في ( الذكرى ) اعني الحق به قول لا يعمد على نفس واحد ومثله من في ( كسف ل ) اعني جميعه في ( الذكرى ) لاه في الكراهية من كراهية رحلين أو مرأتين رحلا ومثله - في التسبيح وجماعه المحقق حمل عاقبة على الكراهية وفي ( فوائد مؤعد ) - لاه على كراهية من مودة وفي ( لمحمد من البيان ) الكراهية سده في ذلك حاله - قدس لله تعالى روحه - في ولايته ان يترك المصلوب على حدة - من - ثم عني كما في المختار - قوله قدس لله تعالى روحه - ثم وصاحبة عيه لا كراهية في ذلك مع لا تكلم - كلامه في ذلك من راله في ( العية ) يحس على مصوب ولا سبل وحده - لاه في اتحده مطهر - ذلك حملي ممل ذلك ممل مصنف وسهد عن اتقى - حالي في ( مختار ) في انش من العمل به في سسم الحمدي عن رص عه سلامه وكذا السهد في ( الذكرى ) وقال كان حبيب عه السلام - كذا صاحب ( الجمع ) سبيح نحب للدين من سهد تبيح - مردد في ( لمد من ) في ( كسف ل ) ان الصدوق في ( العيون ) هه حديث عريب لم تحده في حة من لاصحة لمصنف في ( الذكرى ) - هذه الروية وان كانت عريه كما قال الصدوق وكذا الالباب لم يذكره مصنفها في كتبه لانه سله مع رص ولا اد في ( كسف ل ) انه ص - دل على استقبال المصلي

﴿ تمة ﴾ يجب الغسل على من مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل ( متن )

القبلة والراد لها وان لم يوجد لكن الأكثر لم يذكروا مضمونها كما اعترف به وفي ( السرائر ) ان بعض أصحابنا المصنفين انه ان صلى عليه وهو على خشبة استقبل بوجهه وجه المصلي عليه ويكون هو يعني المصلي مستدبر القبلة ثم حكم بأن الاظهر انزاله بعد الثلاثة والصلاة عليه ( ورد في الذكرى ) بأن هذا النقل لم نظفر به وانزاله قد يتعذر كما في قضية زيد عليه السلام والخبر هذا نصه ان كان وجه المصلوب الى القبلة قف على منكبه الايمن وان كان قفاه الى القبلة قف على منكبه الايسر فان ما بين المشرق والمغرب قبلة وان كان منكبه الايسر الى القبلة قف على منكبه الايمن وان كان منكبه الايمن الى القبلة قف على منكبه الايسر ( وكيف كان ) فلا تزايلن منكبه وليكن وجهك الى ما بين المشرق والمغرب ( ثم قال الرضا عليه السلام ) أما علمت ان جدي عليه السلام صلى على عمه يعني الصادق عليه السلام وزيداً رضى الله تعالى عنه ~~حين~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~﴿ يجب الغسل على من مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل ﴾~~ اجماعاً كما في ( الخلاف ) في كتاب الجنائز وظاهر ( الغنية ) حيث قال والدليل على وجوبه انه لاخلاف بين أصحابنا في ورود الامر بالغسل فظاهاه في الشرع يقتضي الوجوب ونحتاج على المخالف بما روي من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله من غسل ميتاً فليغتسل انتهى وظاهره انحصار المخالف في العامة وهو المشهور كما في ( المختلف ) وجامع المقاصد والكفاية ) ومذهب الاكثر كما في ( الخلاف ) في كتاب الطهارة ( والتذكرة والمنتهى والمدارك والكفاية ) في موضع آخر وهو أشهر القولين كما في ( روض الجنان ) والظاهر انحصار الخلاف صريحاً في المرتضى حيث استجبه على ما نقل عنه في ( المصباح وشرح الرسالة ) ورماه بعضهم بالضعف وآخرون بالشذوذ لكن كلام الشيخ في ( الخلاف ) يشعر بوجود مخالف غير المرتضى حيث قال وعند بعضهم انه مستحب وهو اختيار المرتضى ويظهر من ( المراسم ) التردد حيث عد الاغسال الواجبة قال وغسل من مس الميت على احدى الروايتين لكن الشهيد في ( الذكرى ) قال بعد ان نقل كلامه هذا لم نر رواية مصرحة بذلك انتهى وقد نقل الوجوب جماعة عن القديمين والصدوقين وهو مذهب الشيخين وسائر المتأخرين وتأخيرهم ( وقد وقع النزاع في أنه هل هو حدث أكبر كالجنابة والحيض يمنع من كل ما اشترط فيه الطهارة مثل الصلاة والصوم وغيرها أم هو واجب لنفسه كغسل الاحرام والجمعة عند من أوجبها أم هو حدث يمنع من كل ما اشترط فيه الوضوء فقط ففي ( شرح المفاتيح ) للاستاذ أدام الله تعالى حراسته ان المشهور والمعروف بين الفقهاء ان مس الميت من الناس حدث أكبر كالجنابة والحيض والاستحاضة وغيرها يمنع من كل ما اشترط فيه الطهارة مثل الصلاة وغيرها وقد أكثر من الاستدلال على ذلك واقامة البراهين ولعله أراد بنسبته الى الفقهاء ما في ( المبسوط ) وغيره من ان الغسل الذي يعم جميع البدن ينقسم الى واجب وندب والواجب يجب للصلاة والطواف ودخول المساجد كذا في ( المبسوط ) ومثله غيره واليه قد يشير كلام المفيد في ( المقنعة ) حيث عد من الاحداث العشرة الموجبة للطهارة ومثله كلام الشيخ في ( الجمل ) حيث عد من نواقض الوضوء ومن الستة التي توجب الغسل وقد يظهر ذلك من أبي جعفر الطوسي في ( الوسيلة ) حيث عد من نواقض



وكذا القطعة ذات العظم منه ( متن )

الطهارة كالحيض والنفس ( ١ ) ومن المصنف في ( التذكرة ) في بحث الجنائز حيث حكم بعدم جواز استيطان الماس المسجد وإنما نسبناه الى ظاهر ( التذكرة ) ولم نقل انه صريح كما صنع المحقق الثاني في ( جامع المقاصد ) في بحث الطهارة لانه ذكر ذلك في مرض الرد على المعجلي حيث قال نجاسة ماس الميت حكمية وليست عينية والا لما جاز دخوله المساجد واستيطانها لانه لا خلاف بين لامة انه يجب ان تنزه المساجد عن النجاسات العينيات كما مر في باب النجاسات نقل كلامه وبيان المراد منه فرد المصنف بأننا نمنع جواز دخوله له ومثله الخلق في (المعتبر) فيحتمل ان يكون هذا المنع من المصنف لا لانه محدث حدثاً كبيراً بل لان نجاسته عينية كما في (المعتبر) وقد نقلنا عن المصنف فيما مضى انه يذهب الى عدم جواز ادخال المتنجس الغير المتعدي الى المسجد نعم صرح في (تذكرة) بأنه يقتصر الى الوضوء اقبله أو بعده للصلاة وغيرها مما يشترط فيه الطهارة وفي (المبسوط) ان في تقص الماس للوضوء خلافاً بين المطائفة لكن ظاهره انه ناقض وكذا قال في (التهذيب) (٢) في نهر قول المفيد في المقنعة وفي (السرر) قد أجمعنا بلا خلاف بيننا على انه يجوز له دخول المساجد واستيطانها ذكر ذلك في بحث الجنائز وفي (المعتبر) ان هذه دعوى عرية عن البرهان مطالبين وجدتها قاتنا نمنع الاستيطان كما نمنع من على جسده نجاسة ويقبح اثبات الدعوى بالمجازفة وفي (الذكرى) في باب الطهارة (والدروس) لا يجب على الماس الغسل للصوم وفي (الدروس والبيان) وجمع المقاصد وفوائد اشرائع وحاشية الفاضل الميسي والمسالك) انه يجوز له دخول المساجد وفي (روض الجن وفوائد اقواء وجمع البرهان) يجوز له دخول المساجد وقراءة العزائم والصوم وفي (الموجز الحاوي) يحرم قبله مشروط الوضوء خاصة فيجوز الصوم والعزامة والمسجد ومدوب الطواف وفي (كشف الالتباس) لم أقف للعلامة في غير (التذكرة) على فتوى بالمنع ولا بالجواز وفي (جمع البرهان) أيضاً يمكن ان يكون غسل الماس واجباً لما وجب له الوضوء فقط بالاجماع ونحوه ان كان وفي (المدارك) لم أقف على ما يقتضي اشتراطه لشي من العبادة ولا مانع من أن يكون واجباً لنفسه (نعم) ان ثبت كون الماس ناقضاً لنجته وجوبه للصلاة والطواف ولمس كتابة القرآن ونحوه ما في (المفتاح والخيرة) - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ وكذا القطعة ذات العظم منه ﴾ أو من حي اجائاً كما في (الخلاص) وفي (المختلف) أطلق أصحابنا الموحجون للغسل من مس الميت ذلك وفي (التذكرة) نسبة الخلاف الى الجمهور وهو المشهور كما في (جامع المقاصد) ومذهب الاكثر كما في (الذكرى) والاشهر كما في (روض الجنان) وبذلك صرح في (النهاية والمبسوط والنافع والتحريم والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والذكرى والدروس والبيان والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمسالك) وغيرها في (الفتاوى والسرائر والشرائع) المبينة من الميت خاصة ونسب ذلك في (شرح المفتاح) الى الاصحاب وعن (الاصباح) انه اقتصر على

( ١ ) قل في الوسيلة ورابعها ما يوجبها وهو ثلاثة أشياء الحيض والنفس ومس الميت من الناس (منه)

( ٢ ) قال الذي يدل على ان هذه العشرة توجب الطهارة سوى مس الاموات فان فيه خلافاً (منه)

وخلت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة (متن)

المبانة من الحي وفي (مجمع البرهان) انه لا دليل على المبانة من الحي والصدمة في المبانة من الميت الاجماع وفي (المدارك) لا دليل على المبانة من الميت والحي فلا يجب الغسل وتوقف فيهما المحقق في (المعتبر) لا رسال الخبر ومنع الاجماع خصوصاً والسيد لا يوجب بالمس مطلقاً مضافاً الى الاصل (قال) وان قلنا بالاستحباب كان تفصيلاً من اطراح قول الشيخ والرواية وجعله الشهيد في (الذكرى) احداث قول ثالث واستدل عليه بادلة ناقشه فيها في (المدارك) وفي (حاشية المدارك) لو تم ما ذكره في (المدارك) يلزم طهارة الميت بمجرد تفرقه وتقطيعه بل وبقده نصفين بل وبانفصال بعضه بحيث لا يصدق على ما بقي جسد الميت ويلزم كون التقطيع من جملة المطهرات الى آخر ما ذكره (وعن) أبي عني الكاتب انه يجب بمس قطعة فيها عظم أيئت من حي ما بينه وبين سنة وفي (المنتهى) في باب النجاسات قال بعد ان ذكر خبر الجمع في التقييد بالسنة نظر ويمكن أن يقال العظم لا ينفك عن بقايا أجزاء وملاقة أجزاء الميتة منحه وإن لم تكن رطبة أما إذا جاء عليه سنة فإن الأجزاء تزول عنه ويبقى العظم خاصة وهو ليس بنجس الا بنجس العين وفي (الدروس) والذكرى والموجز الحاوي وفوائد الشرائع والمسالك) الحق العظم المجرد بالقطعة التي فيها عظم وفي (التذكرة) والمنتهى ونهاية الأحكام والتحرير وحاشية انه ضل الميضي الاقوى عدم الحاقه وفي (الذكرى) وأما السن والضرس فلا ولي القطع بعدم وجوب الغسل بسببه لانها في حكم الشعر والظفر هذا مع الانفصال ومع الاتصال يمكن المساواة لعدم نجاستها بالموت ووجوب لانها من جملة يجب الغسل بمسها انتهى وفي (الدروس) الاقرب في السن من الميت المساواة لانه في حكم الشعر والظفر وفي (جامع المقاصد) الظاهر الوجوب في العظم والظفر بخلاف الشعر (١) وفي السن تردد وفي (مجمع البرهان) الظفر محل تأمل وفي (الموجز الحاوي) وشرحه (أن السن من الميت متصلة ومنفصلة لا يجب فيها الغسل وقطع بذلك في (الدروس) في السن من الحي وقد تقدم في مبحث النجاسات ماله تقع في المقام وفي (جامع المقاصد) أن المس لبدن الميت إن كان بالظفر أو الشعر أو السن أو العظم الموضح من الحي ففي وجوب الغسل في المس بذلك تردد من صدق اسم المس وعدمه وعمل المس بالشعر لا يوجب شيئاً بخلاف الظفر والعظم نظراً الى المعهود في التسمية وفي (الروض) كل ما حكم في مسه بوجوب الغسل مشروط بمس ما تحمله الحياة من اللامس لما تحمله الحياة من اللدوس فلو اتقى أحد الأمرين لم يجب الغسل وفي العظم اشكال وهو في السن أقوى ويمكن جريان الاشكال في الظفر وفي (الشافعية) والغسل بالمس انه يجب اذا كان المس بملاقة بشرة الماس والمسوس فلا يجب بمس الشعر والظفر والاحوط في العظم المجرد الغسل انتهى قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله وبولخلت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة بل غسل ما مسه خاصة ولا يجب في مس الثلاثة الغسل اجماعاً كما في (كشف اللثام) وكذا في (مجمع البرهان) الاجماع في انقطعة الخالية من العظم وفي (المنتهى) لا أعرف خلافاً في عدم وجوب الغسل على من مس ميتاً من غير الناس وأما وجوب غسل ما مسه في القطعة والميت من غير الناس مع الرطوبة فقد صرح به جماعة من الاصحاب وفي (كشف اللثام) لعله اجماع انتهى وقد تقدم في الفصل الثاني في أحكام النجاسات

ولا تشتط الرطوبة هنا والظاهر أن النجاسة هنا حكمية فلو مسه بغير رطوبة ثم لمس  
وطبالم ينجس ( متن )

قل الاقوال في ذلك مع الرطوبة واليوسة ( وه ) الحكم في مس الميت من الدس قبل البرد ففي  
( الذكري والدروس والموجز الخاوي وجامع المقصد ومجمع البرهان ) أنه لا يجب غسل اليد مع  
الرطوبة واليوسة لعدم قطعها بالنجاسة لعدم قطع الموت ولأن ظاهر تلازم نجاسة وجوب الغسل لمس  
وهو ظاهر الشيخ حيث حمل تقيل ابن مطعون على قبل البرد ( وقل في الروض ) أن نمنع عدم  
القطع والا لما جاز دفنه قبل البرد ولم يقل به أحد خصوصاً صاحب العدة وقد ظفروا القول بالاحتياط  
التعجيل مع ظهور علامات الموت وهي لا تتوقف مع أن الموت لا يتوقف بمضغ به على البرد لما كان  
لقيد البرد فائدة ونمنع اللزوم بين نجاسته وجوب الغسل لأن النجاسة علمها على الموت وعافى الغسل على  
البرد إلى آخر ما ذكره من الاستدلال بالآخر وسندل في ( كشف اللام ) أيضاً بالاجماع الذي في  
( الخلاف والمعتبر ) وغيرها على نجاسة الميت لا دمي معناه ورد لمولى لأرد لي جميع ذلة ( الرض ) حمل  
كلام الشهيد على الغالب قل لأنه مع خسارة قريب لي خيرة باؤفد اختار المصنف هنا وقا  
( للمبسوط والتذكرة والروض وكشف اللثام ) وجوب غسل لمس ( وقال في مشي ونهية الأحكام )  
في الوجوب نظر ~~حقيق~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~في~~ ولا تشتط الرطوبة هنا ~~في~~ أن كان المصاب به  
هو ما سبق من وجوب الغسل لمس الميت كما فهمه المحقق الثاني فقد قل عليه الاجماع صريحاً في ( فوائد  
القواعد ) وفي ( كشف اللثام ) أنه ظاهر لا خبر ولا صاحب وإن كان المشار إليه هذه المواضع المأثرة  
وهي القطعة الخالية من عظمه كون ميت من غير الدس ومنهم قبل البرد كما فهمه الشهيد الثاني في ( فوائد  
القواعد ) ومنع أن يكون المراد ما فهمه المحقق الثاني في ( جمع المقصد ) فقد تقدم الكلام فيه مستوفى  
في الفصل الثاني في أحكام النجاسات قوله قدس الله تعالى روحه ~~في~~ والظاهر أن نجاسة هنا  
حكمية ~~في~~ ذكر الفاضل فخر المحققين والمحقق الثاني أن نجاسة الحكمية على ثلاثة أقسام ( الأول )  
ما يكون المحل الذي قامت به طاهراً لا ينحس الملاقى له ولو بارطوبة ويحتاج زوال حكمها إلى مقدرة  
النية لمزيلها ( الثاني ) ما لا يكون له جرم ولا عين يشار إليها وينحس الملاقى له مع الرطوبة كإيهال  
البابس في اثوب ( الثالث ) ما يقبل التطهير وهو بدن ميت مغتسلها العينية بالمعنى الثلاثة وزاد الشهيد  
الثاني في ( فوائد قواعد ) معنى رابعاً وهو أن يراد بها أحكام الشروع بتطهيرها من غير أن ياحتمل حكم  
غيرها من النجاسات العينية قل فيكون المراد هنا أن نجاسة لمس ميت بغير رطوبة محكوم بتطهيرها  
شريعاً من غير أن تتمدى إلى غيرها مطلقاً قل وهذا المعنى بعينه أرده ابن إدريس ( قلت ) وهو خيرة  
المتنهي ثم أن الفاضلين عميد الدين وفخر المحققين والشهيد الثاني فهموا منه أن لمرد من العبارة أن نجاسة  
بدن الميت حكمية فيكون المعنى أن نجاسة ميت المتعدية مع اليوسة حكمية لا تتمدى مع اليوسة ( أرده  
في جامع المقاصد ) بأن هذا محله باب النجاسات وبعدم صحة العبارة على تقدير ارادة أي معنى كان  
من معاني الحكمية ( أما الأول ) فلان القول بأن نجاسة بدن الميت كنجاسة بدن الجنين قول ضعيف  
عند الأصحاب إذ هو قول المرتضى وعليه يتخرج عدم وجوب غسل الميت وينزيم أن يكون مقابل  
الظاهر في كلام المصنف هو أن نجاسة بدن الميت عينية خيثة وهو بطل عند المصنف لأنه يرى أن

نجاسة الميت عينية كما سبق في باب النجاسة ويختار وجوب غسل الماس فكيف يكون خلاف الظاهر عنده وكذا على تقدير ارادة الثالث اذ يلزم على هذا التقدير أن يكون مقابل الظاهر كون نجاسة الميت كنجاسة الكاب والخنزير وهو معلوم الفساد (وأما المعنى الثاني) فظاهر عدم ارادته وأيضاً فلا يستقيم ما فرعه على كون النجاسة حكمية من أنه لو مس بغير رطوبة ثم لمس رطباً لم ينجس على شيء من التقديرات أما على الاول فلانه لا فرق في عدم تنجيس الملاقي بين توسط الرطوبة وعدمها وأما على الاخيرين فلان النجاسة العينية أيضاً كذلك فان لامسها بغير رطوبة لا ينجس الملاقي له مطلقاً فلا يكون ذلك متفرعاً على كون النجاسة حكمية (ثم قال) والعجب أن ولد المصنف في أول كلامه جعل القول بأن نجاسة الميت ما يقبل التطهير وظاهره أن المذكور في العبارة مختار المرتضى وأنه اختار استحباب غسل الماس ثم حقق أخيراً أن نجاسته حكمية بالمعنى الثالث ولم ينظر الى أن مقابل الظاهر في العبارة ما هو ومن القائل به وعند التأمل يظهر فساد ما لا قائل به فعلى هذا الاصح أن يكون معنى العبارة أن نجاسة مس بدن الميت حكمية فلو مس الميت بغير رطوبة ثم لمس رطباً لم ينجس لعدم مقتضي وهذا بخلاف ما سبق منه في أحكام النجاسات لكنه نفس ما ذكره في (المتبهي) انتهى وقال الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) أن العبارة ذات وجهين (أحدهما) نجاسة بدن الميت (والثاني) نجاسة بدن الماس وعلى الوجهين يراد بالحكمية المعاني الثلاثة فالأقسام ستة ثم زيفها جميعاً (ثم قال) والاولى ارادة المعنى الاول لانه بعد عن الفساد ويراد من الحكمية المعنى الثاني يعني ما لا يكون له جرم ولا عين يشار اليهما قال ويرد عليه من أن النجاسة العينية المتأصلة لها حكمها كذلك فلا وجه لتخصيصها وأنه خلاف المعروف من مذهبه فان تقدم منه الجزم بانه ينجس الملاقي له مطلقاً وان نجاسة الميت حديثة من وجه خبثية من آخر فلا يتم اطلاقه فيتعذر (فتعذر خل) عن الاول بأن وجه تخصيص الحكمية مشابعتها لها في الصورة والمعنى بل هي على ذلك التقدير بعض افرادها (وعن الثاني) بانه رجوع عما ذهب اليه سابقاً وهو سهل عند المصنف مع ان دليله وجهه لولا انه خلاف المعروف من المذهب والاختار التي دلت على تعدي نجاستها مطقة يمكن تقييدها بقوله عليه السلام كل يابس ذكي وبالاجماع على عدم تعدي نجاسة الكاب والخنزير واشباههم مع ان نجاستها أقوى من نجاسة الميت (وعن الثالث) بان كونها حديثة قد علم من موضع آخر ومن أول البحث وبقي المعنى الآخرفينه (ثم قال) ويمكن أن يختار للحكمية معنى آخر رابعا الى آخر ما قلناه عنه في أول هذه المسئلة وهذا المعنى الرابع هو الذي فهمه الفاضل الهندي في (كشف اللثام) من العبارة قال لان الاصل عدم التنجيس خالفناه فيما لاقي الميت لمعوم ادلته والفتاوي فيبقى الباقي على أصله وهو خيرة ابن ادريس ونسب اليه حكمية نجاسته مطلقاً بمعنى انه لو مسه برطوبة ثم لمس رطباً لم ينجس أيضاً ولا يدل كلامه عليه انتهى (قلت) المناسب اليه ذلك المصنف في (التذكرة) والشهيد الثاني في (روض الجنان وفوائد القواعد) ويظهر من المحقق في (المعتبر) انه فهم منه ذلك أيضاً وقد قلنا عبارته في مبحث أحكام النجاسات وبيننا انها لا تدل على ذلك كما فهموه واستوفينا الكلام هناك (وليعلم) ان الفاضل مفتاح بن الحسن (الحسين خل) الصيمري قد سهى قلمه في (كشف الاتباس) وغفل عن مراد الاصحاب فنسب اليهم ما لا يليق وقال انهم خطوا بخط عشواء فتارة يقولون ان نجاسة الميت عينية وأخرى حكمية وشنع بذلك على المحقق والمصنف وأخذ ينقل عباراتهم التي توهم انها متناقضة ولولا تأمل

ولو مس المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشهيد لم يجب الغسل بخلاف من يم ومن سبق موته قتله ومن غسله كافر ولو كل غسل الرأس فسه قبل اكمال الغسل لم يجب الغسل (متن)

في كلام الاصحاب لعلم ان مرادهم كما صرح به المحقق الثاني (١) والشهيد الثاني (٢) ان نجاسة الميت عينية من وجه وحكمية من آخر فحيث يحكمون بتعديتها الى غيرها كما دلت عليه الاخبار يعبرون عنها بالعينية لان الحكمية ليست كذلك وحيث يحكمون بزوالها بالغسل وافقارها الى النية كالجماعة وغيرها يعبرون بالحكمية وكذا الحل في الحكم المتقل منها الى اللامس فن كان مع الرطوبة فعينية محضة وقد نسب جماعة منهم الخلاف في هذا الى ابن ادريس كما تقدم ايضاح ذلك كله (قل) المحقق الثاني التحقيق ان نجاسة الميت اذا قلنا انها تعدى ولو مع اليبوسة فنجاسة الماس عينية بالنسبة الى العضو الذي وقع به المس حكمية بالنسبة الى جميع البدن فلا بد من غسل العضو تم الغسل وان قلنا انها انما تعدى مع الرطوبة وهو الاصح فمما ثبت النجسات وبدونها ثبت نجاسة واحدة وهي شاملة لجميع البدن - بقوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ولو مس المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشهيد لم يجب الغسل ﴾ كما في (الذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وكذا المتبى) في الشهيد وفي (المعتبر) لا يجب بمس الشهيد ولم يذكره في المأمور بتقديم غسله وبمس في (السرار) على وجوب الغسل بمس من قدم غسله نجاسته في الموت وتوقف فيه في (المتبى) واحتمل في (كشف اللثام) وجوبه فيه وفي الشهيد وهل يجب غسل الماس له احتمالان يجهلان عند الثمانيين بعدم وجوب الغسل يتبين على التلازم بين وجوب الغسل والغسل وعدمه كما مر التنبه عليه وأما الثماني بوجوب الغسل في المقتول قودا المقدم غسله فيجب عنده وجوب غسل اليد الماسة ايضا وصرح الشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم بأن من قدم غسله لمات بسبب غير القتل أو قتل بغير الغسل له وجوب الغسل بمسه كما سيصريح به المصنف وقل هؤلاء وغيرهم ايضا ان المصنوم يسقط الغسل عن مسه وفي (كشف اللثام) ما المصنوم فلا امتراء في طهارته ولذا قيل بسقوط الغسل عن مسه لكن له فيه نظر للعمومات وخصوص نحو خبر الحسين بن عبد ربه - بقوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ بخلاف من يم ﴾ أي فمن مسه يوجب الغسل كما في (المتبى ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الاتباس والمسالك والمدارك وكشف اللثام) جمعة من هؤلاء صرحوا بأن التيمم موجب للغسل وان كان عن بعض النجاسات - بقوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ومن غسله كافر ﴾ أي فيجب الغسل بمسه كما في الكتب المذكورة ماعدا الاولين فانه لم يذكر فيها وقل بعض هؤلاء سواء كان ذلك بأمر المسلم أو لابه - بقوله رحمه الله - ﴿ ولو كل غسل الرأس فسه قبل اكمال الغسل لم يجب الغسل ﴾ كما في (النهاية والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي) وفي (فوائد الشرائع) انه لا يخلو من وجه وفي (جامع المقاصد) لا ريب ان الغسل أحوط وأوجب الشهيدان في (الذكرى والمسالك) صاحب (مدارك) واحتمله في (كشف اللثام) قل في (البيان) عدم وجوب الغسل اما تغليب أو على تبعض الغسل

ولا فرق بين كون الميت مسلماً أو كافراً ﴿ المقصد العاشر ﴾ في التيمم وفصوله أربعة (الاول)  
في مسوغاته ويجمعها شيء واحد وهو المعجز عن استعمال الماء وللمعجز اسباب ثلاثة (الاول)  
عدم الماء ويجب معه الطلب (متن)

وان علينا جانب التعبد ولم يرجح في الروضة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه تيمم ﴾ ولا فرق بين  
كون المسلم ميتاً أو كافراً ﴿ كما في ﴾ ( التذكرة والدروس والبيان والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وكشف  
الالتباس ) وفي (المنتبه ونهاية الاحكام والتحرير وجامع المقاصد) يحتمل عدم الوجوب في مس الكافر لان  
قولهم قبل تطهيره بالماء انما يتحقق في ميت يقبل التطهير (قال في جامع المقاصد) لكن الوجوب أقوى ولا  
فرق بين ان يغسل الكافر أو لا كما صرح به المحقق الثاني وغيره بل هو ظاهر لا يحتاج الى التصريح به  
﴿ المقصد العاشر في التيمم ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه تيمم ﴾ ﴿ وللمعجز أسباب ثلاثة ﴾ وفي (المنتبه) أسباب المعجز ثمانية  
(قعد الماء) والخوف من استعماله (والاحتياج اليه) للمطر ( والمرض والجرح ) وما أشبههما (وقد الآلة)  
التي يتوصل بها الى الماء ( والنقص ) عن الحركة ( وخوف الزحام ) يوم الجمعة أو عرفة  
( وضيق الوقت ) وغير خفي ان هذه الاسباب جميعها مندرجة فيما ذكره المصنف عند الاخير وقد  
صرح انفق وغيره بأن ضيق الوقت غير مسوغ لتيمم كما سيجي ان شاء الله تعالى وفي (نهاية  
الاحكام) ان الاسباب خمسة الاول والثاني والثالث والرابع وجعل الخامس المعجز عن العوض ودرج  
في (الوسيلة) تحت قعد الماء اثني عشر شيئاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه تيمم ﴾ ﴿ الاول عدم  
الماء ﴾ باجماع العلماء كما في (المنتبه) والتذكرة والمدارك وكشف اللثام ) وفي (المنتبه) وغيره باجماعنا  
ولا فرق في ذلك عند توفر شرائطه بين السفر القصير والطويل عند فضلاء الاسلام كما في (المنتبه)  
ونسبه في (الخلاف) الى جميع الفقهاء ما عدا بعضهم وهو مذهب علماءنا أجمع وقول أكثر أهل العلم  
خلافاً للشافعي في أحد قوله حيث اشترط الطويل كما في (المنتبه) بلا فرق بين الحاضر والمسافر  
اجماعاً كما في (الخلاف والمنتبه) وخالف علم الهدى في شرح الرسالة على ما نقل عنه فأوجب الاعادة  
على الحاضر ووافقنا على ذلك مالك والثوري والاوزاعي وخالفنا أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين  
وزفر فقالوا ان الحاضر العادم الماء لا يصلي بل قال زفر لا يصلي قولاً واحداً كذا قال في (المنتبه)  
﴿ قوله رحمه الله ﴾ : ﴿ ويجب معه الطلب ﴾ أي يجب مع عدم الماء عنده الطلب اجماعاً كما في  
(الخلاف والغنية والمنتبه) والتذكرة وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية وشرحها الآخر والتنقيح والمدارك  
والمفاتيح وظاهر المنتبه ) حيث نسبته الى قهائنا وفي (السرائر) كما يأتي ان الاخبار به متواترة  
والعجب بعد هذا كله من مولانا المقدس الاردبيلي حيث رجح العمل ( برواية ) علي بن سالم المجهول  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تطلب الماء يميناً ولا شمالاً ولا في بئر ان وجدته على الطريق  
فتوضأ وان لم تجده فامض مع موافقتها لابي حنيفة وأحمد في رواية حيث لم يوجب الطلب الا في رحله  
وعند أصحابه وعند اماراة تدل على الماء بل قد يقال ان الرواية مع عدم وضوح دلالتها لم توافق أحداً  
من المسلمين وكان الاولى بالعبارة أن يقول ويتحقق بالطلب كما أوضحه في (جامع المقاصد)



غلوه سهم في الحزنة وسهمين في السهلة من الجهات الاربع الا أن يعلم عدمه (متن)

حفظه قوله قدس الله تعالى روحه  $\text{ﷺ}$  ( غلوه سهم في الحزنة وسهمين في السهلة ) اجماعاً كما في (الغنية وارشاد الجعفرية ) وضاهر (التذكرة) حيث نسبته الى علمائنا وهو قول الجماعة كما في (المعتبر) وفي (المتن) ومجمع البيان (الكفاية والمقاتيح ) انه المشهور وفي (السرائر) ان الاخبار بذلك متواترة وهو خيرة (المقنعة والاستبصار والمراسم والوسيلة والغنية والسرائر والشرائع والنفيع وكتب المصنف والدروس والبيان والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية وحاشية الميسر والمسالك وروض الجنان والروضة البهية ) وهو المنقول عن الاحمدي ( وشرح الجمل والمهذب والاصباح والاشارة ) وعليه تحمل عبارتا ( النهاية والمبسوط ) حيث قل فيها رمية أو رمتين ولم يقدر الطلب بقدر في ( الخلاف ) ( جمل السيد وجمل الشيخ والجامع ) على ما نقل عنها وما لم يحقق في (المعتبر) الى استيعاب الوقت بالطلب وظن ان حسنة زراره دالة على ذلك وهي انه تدل على ان الطلب في سعة وان التيمم عند ضيقه وفي (المتن) ان الاكثر من الاكبر من المندر ضرر وبه يحصل غلبة الظن بانقضاء فاضل التيمم معه ثم ان ائتمن في (المعتبر) استوجه انه يطلب من كل جهة يرجو فيها الاصابة ولا يكلف التبعاد بما يشق واستحسن صاحب (المدارك) ما مال اليه المحقق ثم اعتمد اعتبار الطالب من كل جهة يرجو فيها الاصابة بحيث يتحقق عرفاً عدم وجدان الماء وتبعه على ذلك صاحب (المفاتيح) وفي (مجمع البرهان) ان هذا الطلب غير واجب بل يستحب (ورد في المتن) قول ابن ادريس ان الاخبار متواترة بأننا لم نظفر بسوى خبر السكوني وصرح جماعة من الفقهاء بأن غلوه سهم رمية أبعد ما يقدر المعتدل مع اعتدال السهم والقوس وسكون الهواء وفي (كشف اللثام) انه المعروف ثم نقل عن (العين والاساس) ان الفرسخ التام خمس وعشرون غلوة وعن (المغرب) عن الاحناس عن ابن شجاع ان الغلوة قدر ثلثة ذراع الى اربعائة ذراع وعن (الارتشاف) انها مائة مائة والميل عن غلوة . قوله قدس الله تعالى روحه  $\text{ﷺ}$  ( من الجهات الاربع ) اجماعاً كما في (الغنية وظاهر التذكرة) حيث نسبته فيها الى علمائنا وقد ينطبق عليه اجماع (الارشاد في شرح الجعفرية) وهو الاشهر كما في (الكفاية) والمشهور كما في ظاهر (مجمع البرهان والمقاتيح) وبه صرح في (المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والارشاد والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية وحاشية الفاضل الميسر والمسالك والروض والروضة والمتن) مع احتمال في التحري وهو المنقول عن (المهذب وشرح الجمل للقاضي والاصباح والاشارة) واقتصر في (النهاية والوسيلة) على اليمين ويمكن تميمه الاربع وفي (المقنعة) ثم يطالبه امامه وعن يمينه وعن شماله وهذه منزلة على المشهور لان الخلاف قد عرف حاله وانه لا ماء فيه فتأمل ولم يعتبر في (مجمع البرهان والمدارك والمقاتيح) شيئاً من ذلك وفي (كشف اللثام) الاول ان يجعل مبدأ طلبه كمركز دائرة نصف قطرها ما يتدأ به من الجهات فاذا انتهى الى الغلوة أو الغلوتين رسم محيط الدائرة بحركته ثم يرسم دائرة صغرى وهكذا الى ان ينتهي الى المركز . قوله قدس الله تعالى روحه  $\text{ﷺ}$  ( الا ان يعلم عدمه ) لا أجد فيه خلافاً الا من الشافعي في أحد وجهيه حيث أوجب الطلب ولو علم عدمه ولو علمه أو ظنه فيما زاد على النصاب وجب قصده كما صرح به المصنف في

ولو أخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم وصلى ولا إعادة عليه وإن كان مخطئاً إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد (متن)

(نهاية الأحكام) وجماعة من الأصحاب حيث يسع الوقت ولا يجب بمجرد الاحتمال والتوهم كما يعلم ذلك من التقدير بالغلوة والغلوتين وخالف في (المتهمي) حيث قال لو توهم قرب الماء وجب عليه الطلب مادام الوقت باقياً والشهيدان والمحقق الثاني أنه تكفي الاستنابة في الطلب وفي (المسالك وجامع المقاصد) اشتراط العدالة في النائب وفي (المتهمي) لا تكفي الاستنابة وفي حواشي الشهيد عن السيد عبيد الدين أنه لا يكفي المدل كما تعطيه عبارة الكتاب وبه صرح صاحب (الكفاية) وفي (الموجز الحاوي) تبعاً لنهاية الأحكام أن استنابه اجزأ ولو كان المستنابين كثيرين وإن أخبر من دون استنابة لم يحز وظاهر صاحب (كشف الالتباس) اختيار هذا التفصيل وفي (التذكرة) استشكل في الاستنابة وفي (المعتبر) من تكرر خروجه كالخطاب والحشاش لو حضرته الصلاة ولا ماء، فإن أمكنه العود ولما يفت مطلوبه عاد ولو تيمم لم يحزه وإن لم يمكنه إلا بفوت مطلوبه ففي التيمم تردد أشبهه الجواز ونفى عنه البعد الخقق الثاني ولم يرجح شيئاً في (الذكرى) قوله قدس الله تعالى روحه ﷺ ولو أخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم ولا إعادة عليه وإن كان مخطئاً ﷺ هذا هو المشهور كما في (المدارك) وفي (الروض) نسبته إلى فتوى الأصحاب وهو (خيرة الشرائع والمعتبر والتحريروا والمختلف والذكرى والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي وكشف الالتباس والمسالك وروض الجنان ومجمع البرهان وكشف اللثام) وظاهر (الارشاد والتذكرة) بل صريحهما (ويظهر من النهاية والمبسوط والخلاف والسرائر والذوق والدروس) وجوب الإعادة لفقد شرطه الذي هو الطلب وفيه أن الشرط الفقدان والطلب واجب آخر ونسب ذلك في (المدارك) إلى البيان) والموجود فيه ما نسبناه إليه وفي (نهاية الأحكام) يجب التيمم والصلاة وفي الإعادة أشكال من الامتثال ومن إيقاع المأمور به أولاً لا على وجهه انتهى (والمراد) بالإعادة في العبارة انقضاء ﷺ قوله قدس الله تعالى روحه ﷺ إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد ﷺ هذا الحكم في الجملة إجماعي كما في (المتهمي) وظاهر (الخلاف) مشهور كما في (الذكرى وجامع المقاصد والروض) والخبر الوارد به مشهور أيضاً كما في (جامع المقاصد) أيضاً وقد اختلفت عباراتهم فيه ففي (المتهمي) مكان أصحابه موضع يمكنه استعماله ودعى عليه إجماعاً كما عرفت وهذا يعم نحو بئر وموضع بقربه وفي (التذكرة) زاد على ما ذكره هنا قوله أو كان الماء قريباً منه وهو نحو ما في (المتهمي) وفي (المبسوط والخلاف) الاقتصار على الموجود في رحله وعبارة (السرائر والتحريروا والارشاد) موافقة لما في الكتاب (وخيرة السرائر ومجمع البرهان) أن ناسي الماء في رحله لا يبعد وحكاه في (الذكرى) عن السيد وفي (كشف اللثام) عن القاضي وهو ظاهر (الغنية والنهاية) وحكاه في (كشف اللثام) عن المقنع والحق في (المتهمي) بنسيانه في رحله ماذا وضعه له غيره في رحله وهو لا يعلم قال لأن المقضي لإعادة طلب الترك لا النسيان وفي (الذكرى والبيان وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمسالك) أنه يلحق بالوجود في الرحل وعند الأصحاب الباذين وجوده في الغلوات في وجوب الإعادة ومنع منه في (المدارك) وفي (المتهمي) لو كان معه ماء فأراقه أو مر بماء فلم يتطهر ودخل الوقت ولا ماء تيمم

ولو حضرت أخرى جدد الطلب ما لم يحصل علم العدم بالطلب السابق ولو علم قرب الماء منه وجب السعي إليه ما لم يخف ضرراً أو فوت الوقت وكذا يتيمم أو تنزع الواردون وعلم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعد فوات الوقت ( متن )

وصلى ولا إعادة اجماعاً قل ولو كن ذلك بعد دخول وقت في لأددة وجرت تر قرب في لأخر وجوب الاعادة وقطع الشهيد فيه بوجوب الاعادة للتفريط وهو محقق بقوله عدلان عصبه لا ينفي بعدم اجزاء صلاته وفي ( التحرير ) في وجوب قضاء فيه ذكر في وقت سكال وخرة (المعتبر) وظاهر إطلاق (المبسوط) والذكرى سقوط لأدذوبين من بعده وهو خرة مصنف في ( التذكرة ) وقواه في ( جامع المقاصد ) وفي ( المدرس ) لا صح ( وفل في الدرر ) فبعد واحدة لا ما بعدها ويحتمل قضاء كل صلاة يؤدى في وقت واحد في عده وفي ( جمع من صا ) يحتمل إعادة العصر أيضاً بالأزقة في وقت الاختصاص خبره في عند فخر من فصل في وجوب التيمم بغير طهارته قل وفي حكمه لا ضرورة على نحو خبره وانما كان من تبرير وفول في واحدة في ثلث من خبره واحدة عمداً إذا كان عنده ما يكفي للوضوء خاصة والظاهر أن التيمم كإعادة فلو لم تجز فيه خبره بل لا تصح هبة الماء حينئذ عدمه قبول الدين الفل وذلك صرح في ( البيان ) وفي (معتبر) وجمع من صا أن واجد الماء المحل استعماله حتى ضاق الوقت عن استعماله لا يتطهر وينفي في ( المدرس ) لا خبر (فات) وهو لازم قبول الشيخ بطريق أولى وفي ( مشي ) لا يتم فيه ذي تنبيه لا يسبب في والاداء ثم الطهارة والنقاء أولى وأحوط سكن قيد الاخلال في كلامه يؤيد به فلو لم يخل في حق ضبط الوقت كما إذا كان تائماً بكان الواجب عليه التيمم وفي الفرق بين الأمرين تأمل ( ويقتى الكلام ) في أمر آخر وهو أنه إذا أراق الماء قبل دخول الوقت هل يعني أنه لا الظاهر أنه معني لأن مقدمة خرام حرام إذا كانت موصلة أو علة وسبباً والمفروض أنه في عدم كذلك أنه إذا شك في بطلان فبفوت الصلاة أو علم أنه إذا تم فتمت الصلاة وأنه إذا سافر إلى بلاد الزوم كل الحرام والمجسمة منه الصلاة قوله قدس الله تعالى روحه . ( ولو حضرت أخرى جدد الطلب لم يحصل له العدم بالطلب السابق ) كما في ( التذكرة والبيان ) وفي ( الذكرى وجامع المقاصد ) يكفي طلب مرة في صلاة إذا ظن المقد في الأول مع اتحاد المكان وفي ( الموجز الخوي وشرحه ) لا يحدد الطلب ما لم يظن به حفظ لو علم عدمه انتهى ويجوز أن يكون المعنى في الجميع واحداً وفي ( مشي ) في وجوب عدة الطلب بطر اقربه للوجوب والشافعي وجهان وعلمهما ظاهرة وفي ( التحرير ) في وجوب الطلب ثاني أشكال قرر عدم الوجوب فقد استشكل في الكتيبين في تجديد الطلب مطلقاً وقرب في أحدهما فوجب وفي لأخر العدم قوله قدس الله تعالى روحه . ( ولو علم قرب الماء إلى آخره ) تقدم الكلام فيه وفي ( جامع المقاصد ) لا يكفي في خوف فوت الوقت خبر العارف ويكفي فيه خوف الضرر . ( قوله قدس الله تعالى روحه ) ( وكذا يتيمم لو تنزع الواردون وعلم أن النوبة لا تصل إليه لا بعد فوات الوقت ) هذا إشارة إلى خلاف الشافعي حيث أوجب عليه الصبر إلى تنويع النوبة إليه ولو بعد فوات الوقت فاندفع الاشكال عن العبارة ولا حاجة إلى تنزيهاً على القول بجوزة في أسعة مع الياس . قوله

ولو صب الماء في الوقت تيمم واعاد ولو صبه قبل الوقت لم يعد ( الثاني ) الخوف على النفس  
أو المال من لص أو سبع أو عطش في الحال أو توقعه في المال أو عطش رفيقه أو حيوان  
له حرمة ( متن )

رحمه الله ﷺ ﴿ ولو صب الماء أو ملكه في الوقت إلى آخره ﴾ تقدم الكلام فيه ﷺ قوله قدس  
الله تعالى روحه ﷺ ﴿ انني الخوف على النفس أو المال من لص أو سبع ﴾ اجماعاً كما في ( الغنية  
والتذكرة والمدارك وكشف اللثام وظاهر المنتهى ) حيث قل لا أعرف فيه خلافاً وإطلاق كلامهم يقتضي  
أنه لا فرق في الخوف بين أن يكون المال قليلاً أو كثيراً ولا في الخوف بين أن يكون لسبب أو لجرد  
الجنب وبالأول صرح في ( التذكرة والمنتهى ونهاية الأحكام وجامع المقاصد وكشف الالتباس وحاشية الفاضل  
الميسي وروض الجنان والمسالك والمدارك ) وفي ( مجمع البرهان ) وأما إذا كان على مال يضر فوته كثيراً  
وفحش أو حيوان فمشكل لعدم الدليل اللهم إلا أن يكون اجماعاً كما يشع به كلامه في ( المنتهى ) انتهى  
ومثله قل الاستدلال في حاشية ( المدارك ) وفي ( كشف اللثام ) لا شبهة فيه إذا تضرر بتلفه ضرراً لا يتحمل  
عدة انتهى والفارق بينه وبين الأمر ببذل المال الكثير لشراء الماء النص كما في ( حاشية الميسي وجامع  
المقصد والروضة والمسالك ) وفي ( انتقيج ) تبعاً لنهاية الأحكام أن الفارق كون الحاصل في مقابلة بذل  
المثل هو الثواب دون الثاني وفي ( جامع المقاصد ) أيضاً أن بذل العوض في الشراء مقدمة الواجب  
بمخلاف الخوف فن ذلك ضرر مقارن وفي ( المدارك ) أن الفارق مهانة النفس وعدمها (١) ( وأما الثاني )  
وهو الخوف للجنب فخبرة ( المعتبر والتذكرة ونهاية الأحكام والموجز الحاوي وشرحه والمسالك والروض  
والمندارك ) أنه كالخوف بسبب يجوز التيمم به وفي ( كشف الالتباس ) أنه المشهور وفي ( كشف اللثام )  
لا بأس به إذا استند بحيث يدخل في المشقة المسوغة للرخصة وفي ( التحرير ) لم يجز لأن كثرة جنائز  
اتيمم على أحسن الوجوه وتوقف المصنف في المنتهى والحق جماعة بالخوف على النفس والمال الخوف  
على البضع وألحق به الخوف على العرض وإن لم يخف على البضع ﷺ قوله قدس الله تعالى روحه ﷺ  
﴿ أو عطش في الحال أو توقعه في المال ﴾ باجماع أهل العلم كافة كما في ( المعتبر والمنتهى ) وفي ( التذكرة )  
قل من المنذر اجمع على ذلك كل من يحفظ عنه العلم وفي ( الغنية ) اجماع الفرقة وعطش في  
العبادة مطوف على الخوف ويحتمل تحطفه على لص بتقدير الخوف من مقاسات مشقة عطش حاصل  
سواء قوله قدس الله تعالى روحه ﷺ ﴿ أو عطش رفيقه أو حيوان له حرمة ﴾ كما في ( المنتهى ونهاية  
الأحكام والتحرير ولدروس والبيان وإرشاد والجمع فريه وحاشية الميسي والمسالك والروض ) وفي ( حاشية  
المندارك ) أن عطش الحيوان المحترم داخل تحت الإجماع على الخوف على المال وفي ( المعتبر والتذكرة )  
الاقتصار على دابته وتأمل المولى الأردبيلي وتليذه في الحكم باستبقاء الماء لدوابه وظاهر صاحب ( الكفاية )  
التوقف بل تأمل في ( مجمع البرهان ) في النفس المحترمة مطلقاً ولو كانت نفس آدمي ويظهر من  
( المعتبر ) أن المراد بالرفيق هو المسلم حيث قل لأن حرمة أخيه المسلم كحرمة ومثله قل في ( التذكرة )

(٢) وكلامه هذا جيد بالنسبة إلى ضياع المال من جهة اللص لكن الكلام فيما هو أعم لا سيما بالنسبة

إلى تمثيل الفارق الإجماع أن كان ( منه قدس سره )

## او مرض ( متن )

لكنه قل فيها بعد ذلك ويجب بقاء المسلم ولذمي ولمعه وفي ( نهية لاحكامه ولذكري واروض )  
غير المحترم من الحيوان الحربي والمرتد والكلب العقور والغنيزر وفواسق الخسوه في معها وفي  
( كشف اللثام ) الرفيق هو المسلم والكافر الذي يضر به تلغه او ضعفه وفي ( منتهى ) ( نهية لاحكامه )  
في حيوان الغير اشكال وفي ( المنتهى ) فان اوجبه فلا قرب رجوعه على منك ثمن حمله في  
( النهاية ) احتمالا وقل فيها ولا فرق في ذلك بين ان يتولى هو السقي وانما لا يملكه ثمنه وفي  
( المسالك ) التصريح بعدم الفرق بين دابة غيره وقوله قدس الله تعالى روحه ﴿ في مرض ﴾  
اجماعات كما في ( الغنية ) يحذف منه على نفسه اجماع العلماء كما في ( المنبر ) ومنه ( وذكره ) وفي ( مجمع  
البرهان ) الاجماع على المرض الذي يحصل منه ضرر في العرف ضرر انتهى ومذحف  
الزيادة ولم يخف التلف في ( الخلاف ) لاجماع على جواريمه له وفي ( معتبر ) ( منه ) ( منه ) ( منه )  
الزيادة او بعضها وظاهره الاجماع عليه كماله فيه يظهر ذلك من ( ان ذكره ومنه ) ( في الخلاف )  
ايضا اذا لم ينف ازياة في اماله لا خلاف في ( لا يجر التيمم ) ( من ) ( من ) ( من )  
تقيده بشديد كما اطلق في ( النهاية والعناية والذم ) ( نهية لاحكامه ) ( نهية لاحكامه ) ( نهية لاحكامه )  
وغيره ( وقيدنا ) ( الشرائع ) ( والتحرر ) ( وطهر ) ( لارساد ) ( من ) ( من ) ( من )  
والخلاف ومنه ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من )  
عنه بل قد يظهر من ( الخلاف ) لاجماع عليه حيث قل وقل جميعهم ( لا بد ) ( من ) ( من ) ( من )  
مالك ولو كان هالك مخاف غيره ما ذكر من احوالنا ومن العامة لاسراليه هذا وقد مثله صداع  
ووجع الضرس وزد في ( المنتهى ) الحى الحرة ويعاير من ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى )  
ان الوجه في ذلك عدم الضرر وهو الذي قلناه في ( مدارك ) ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى )  
نعم يسيره ضرر يسير بل غالبا لا يؤمن من الانجرار الى اشديد بل ولى الهاكمة وفي ( لذكري )  
نسب عدم اعتبار اليسير الى العاضلين قل وقال لانه وجدلناه ( ثم قل ) ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى )  
صلى الله عليه وآله لا ضرر مع تحويهما التيمم للشين وظاهره في ( لذكري ) ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى )  
والشديد كما فهمه المحقق الثاني في ( جامع المقاصد ) ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى )  
الاتباس ) لا فرق في المرض بين ان يكون شديدا او ضعيفا وقول العلامة فيه منتهى وفي ( حسيه ) ( لارساد )  
للمحقق الثاني لا فرق في سائر انواع المرض فلو حذف صداعا او وجع ضرس جز التيمم على لاصح  
ولا اثر لظرف الصداع اليسير انتهى وفي ( المدارك ) ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى )  
وربما كان الخلاف مرتفعا في المعنى فانه مع الضرورة والمشقة الشديدة يجوز التيمم عند الجميع لان  
المرض والحال هذه لا يكون يسيرا ومع انتفاء المشقة وسهولة المرض لا يجوز التيمم عند الجميع ( منتهى )  
( وقال الاستاذ ) ادام الله تعالى حراسته في حاشية ( المدارك ) ( منتهى ) ( منتهى ) ( منتهى )  
في استحكاله الى نفي الحرج ظهران ليس لهم نزاع في المعنى اذ لا يكون عسرا وحرجا حتى يكون  
فيه شدة والسهل لا يكون عسرا ( وفيه نظر ) لان السهل امراضا في فربما يوصف شي عسرا بسهولة بقياس  
الى فردة الشديد والمرض السهل واليسير حرج عند الشهيد الا انه الفرد اليسير من الحرج وهذا هو

أو شين سواء استند في معرفة ذلك إلى الوجدان أو قول عارف وإن كان صبياً أو فاسقاً ولو تألم في الحال ولم يخشى العاقبة توضاً (الثالث) عدم الوصلة بأن يكون في بئر ولا آلة معه (متن)

الظاهر من كلامه فمرض عذبه كيف كان يكون حرجاً وإن كان في غاية سهولة من الحرج ولا يخلو من قرب ويؤيده العمومات الواردة في الجروح والبرد والخائف على نفسه وما يظهر من مواضع متعددة أنه بدنى عذريته انتهى كلامه أطال الله بقاءه وفي (كشف اللثام) لا فرق في المرض بين أن يخاف حصوله أو زيادته أو عسر علاجه واستمراره أو يخاف التلف باستعماله أو عدم شربه أو استعماله في غير الحاجة أو يخاف حصوله بلاجهاد في طب على نفسه أو مسلم أو حيوان محترم ينقص المرض من قيمته أو عضه أو يصير مرضه بصاحبه باقطة عن الرقعة ونحوه قوله قدس سره في (البيان) وشين كما يخاف حصوله من استعمال الماء عند ثلثات كما في (المعتبر والمنتهى والمدارك والكفاية) وظهر هذه الدعوى لاجتماع هو صريح (جامع المقاصد) في موضع منه ونسبه في محل آخر إلى الأصحاب وفي (الكفاية) أن بعض الأصحاب نقل الاتفاق على أن الشين إذا لم يوجب تغير الخلة وتشويهه لم يجز اتيممه وعنه يشير إلى قوله الشيخ في (الخلاف) فها إذا لم يشوه خفته استعمال الماء ولا يزيد في علته ولا يخف السنف وإن ترقباً فلا خلاف أنه لا يجزئه التيمم انتهى وقيد الشين في موضع من (المنتهى) وهو حس وهو أولى كما في (فرائد الشرائع) وجمع المنة صد وروض الجنان وكشف اللثام) وفي الأخير يمكن دخوله في عموم من خاف البرد وفقد دخل في المرض انتهى وفي (مجمع البرهان) أن الشين أن وصل في ن بسمي مرض ويحصل به انفساد غير محتمل فهو ملحق بالمرض ومشارك معه في دليله والا فيشكل لحكمه به مرض مثله واستحسنه في (الكفاية) وفي (حاشية الارشاد وحاشية الفاضل الميسي ومسالك ومجمع البرهان) أنه لا يتحمل عادة وهو خبرة الاستاد في (حاشية المدارك) وفي (نهاية الاحكام) لا فرق بين شدة فحش الشين وضعفه وفي (ارشاد الجعفرية) الشين من المرض شديد كان أو ضعيفاً انتهى (فت) عدم الفرق بين الشديد والضعيف (ظاهر البسوط والخلاف والوسيلة والشرائع والمعتبر والبيان والمدرّوس والموجز الحوي وشرحه) وغيرها حيث أطلق فيها ولم يقيد بالفاحش ولا بما لا يتحمل عادة وقد نسب في (جامع المقاصد) وظاهر (الروض) إلى الأصحاب (قل في جامع المقاصد) وطان لأصحاب جواز تيممه لخوف التين ثم نقل التقييد بالفاحش عن (المنتهى) واخبره وفيه وفي (فرائد الشرائع وحاشية الفاضل الميسي والمسالك) وغيرها أن الشين ما يلو بشرة الوجه وغيره من الخشونة المشوهة للخمة كشة من استعمال الماء في البرد الشديد وبما بلغت إلى تشقق الجلد وخروج الدم وفي (التذكرة والموجز الحوي وجامع المقاصد وشرح الجعفرية وروض الجنان) وغيرها أن المرجع في ذلك إلى الوجدان بنفسه وقول عارف وإن كان صبياً أو فاسقاً واحداً أو كافراً إذا حصل الخوف والظن بقوه قوله قدس سره ولو تألم في الحال ولم يخشى العاقبة توضاً وكذا يغتسل ولم يجزئه التيمم وفقاً (الموجز الحوي وكشف الالتباس والذكرى والروض ومجمع البرهان) مع التصریح في الأخير بكون الامة شديداً وقد يظهر ذلك من (الذكرى وروض الجنان) كما يأتي وخلافه (المبسوط ونهية ونهية الاحكام والمنتهى والتحرير) يظهر (المراسم والغنية والنافع والارشاد والبيان) ونقده في (كشف اللثام) عن (لاصبح) وعن (ظاهر الكافي والجامع) وقر به في (جامع



ولو وجده ثمن وحب شراؤه وان زاد عن ثمن المثل اضعافا كثيرة ما لم يضربه في الحال فلا يجب وان قصر عن ثمن المثل ولو لم يجد الثمن فهو وقد ( متن )

المقصد وظاهر ( الغنية ) الاجماع عليه وفي ( المنتهى ) انه مذهب اكثر علماءنا وفي ( كشف اللثام ) يمكن ادخاله فيمن خافه على نفسه من البرد ( قلت ) لو دخل في ذلك كان جوار التيمم صريح ( السرائر ) حيث قل والخائف على نفسه من برد وهذه العبارة حاملة لمعنيين أحدهما الخوف من تلف النفس او مرض (١) لاجل البرد وحينئذ لا كلام فيه والله في الخوف من البرد والمهم من دون أن يخشى القبة وهذا المعنى العبارة الظاهرة فيه أن يقال الخوف من البرد وقد عبر بذلك في ( المبسوط ) والمراسم والغنية والرفع والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير ) وغيرها ونحوها عبارة ( النهاية والارتداد ) حيث قيل فيهم او تعذر استعماله للبرد وفي هذه كلها حكم يجوز التيمم له لكن في بعضها تقييد البرد بالشديد وفي ( التذكرة ) ان التيمم بخوف البرد مذهب اكثر علماءنا ( وفي المنتهى ) انه قول اكثر أهل العلم لكن يفهم من ( المنتهى ) هنا ومن ( التذكرة ) انه البرد الذي يحتج منه العاقبة كما أن صريح ( نهاية الاحكام ) انه البرد الذي يتأخر منه الماء شديدا في الحال وان أمن العاقبة وفي ( روض الجنان ) فيد البرد في عبارة ( الارتداد ) بل هو الماء شديدا لا يتحمل مثله عادة مع أمن القبة بل فيه مسوغ للتيمم حينئذ لو تأخر ببرد الماء يمكن تحمله عادة لم يجز التيمم قطعا ويمكن منع من التيمم مع البرد الذي لا يخشى عاقبته مطلقا وهو الظاهر من اختبار الشهيد انتهى <sup>سنة</sup> قوله قدس الله تعالى روحه <sup>بسمه</sup> (وهو وجده ثمن وحب شراؤه وان زاد عن ثمن المثل اضعافا كثيرة ان لم يضربه في الحال ) او وجب الشراء بثمان المثل فلا خلاف فيه عند العلماء كما في ( المنتهى ) وفي ( كشف اللثام ) لاجماع علماءنا في ما يدل عليه من الاجماع بطريق اولي وأما اذا زد زيادة يسيرة وكذلك عند علماءنا في ( المنتهى ) وفي ( الشافعي ) لا يجب وأما اذا زد اضعافا كثيرة فقد قل المصنف هذا يجب ايضا ان لم يضربه في الحال ومثله عبارة ( السرائر والشرائع والتحرير والدروس ) وارشاد الجعفرية وروضة الجنان والارتداد على اشكال فيه وفي ( اروض المدارك وكشف اللثام ) انه مشهور بين الاصحاب ونعمى ما في الكتاب ما في ( الخلاف ) والنهاية والنافع والمعتبر والمنتهى والذكرى والموجز الحوي وكشف الالتباس والرهضة وغيرها من وجوب شرائه باثمان وان كثر ما لم يضربه في الحال وفي ( المذهب الرابع ) انه قوي قهرا وفي ( كشف الالتباس ) انه المشهور ونسبه في ( كشف اللثام ) في أنه كما مره الى الاصحاب وفي ( الوسيلة والغنية والتذكرة والبيان وجامع المقاصد والمذبح ) المفيد بعدد الاجماع وفي ( الغنية ) الاجماع عليه وفي ( التذكرة ) انه مشهور وفي ( المنتهى ) لو أجحف باثمان لم يجب بالا خلاف وفي ( الذكرى ) الاجماع كاخضر وفي ( فوائد الشرائع ) لم أجحف باثمان فيه بخلاف لو أضر بالحل على الاقرب وفي ( مجمع البرهان ) ما لم يجحف اجحفا شديدا ويضر ضررا لا يعتمد عادة وفي ( حاشية الفاضل الميسي والمسالك ) يجب الشراء باضعاف الثمن ان لم يضربه وان أجحف باثمان وفي ( كشف اللثام ) ان الاجحاف من أعظم اخضر ( وقل الشيخ في المبسوط ) في مستحقين منه ومتى وجد الماء باثمان وجب عليه شراؤه ان كان لا يضربه شراء كان ذلك ثمن مثله في موضعه أو غير موضعه انتهى ولم ينص على ما زاد عن ثمن المثل كما نسب اليه المحقق في ( المعتبر ) وجماعة ممن

وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لو احتاج اليها ولو وهب منه الماء أو أعير الدلو وجب القبول بخلاف مالهو وهب الثمن أو الآلة ولو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي فان تذر تيمم (متن)

تأخر (وعن) السيد وابن سعيد اطلاق الشراء بما يقدر عليه وان كثر ويمكن ارادتهما المشهور (وعن) الكاتب انه لا يجب الشراء اذا كان غالياً لكنه أوجب الاعادة اذا وجد الماء وفي (نهاية الاحكام) احتمال عدم الوجوب ان يبيع بالغبن لان بذل الزائد ضرر ورده غير واحد وفي (المنتهى) لافرق بين ان تكون الزيادة يتغابن بها أم لا عندنا وظاهر الاجماع (وعن) الآفة خفي انه ان كان متمكناً من ابتياعه من غير مضرة تلحقه وجب وان كان عليه في ابتياعه مضرة يسيرة كان كذلك أيضاً فلم يصرح بالشراء بزيادة كثيرة على الثمن فقد تكون كثرة الزيادة عنده مضرة كثيرة (هذا) والمتبادر من الحال الزمن الحاضر وقلة في (المدارك) عن صريح (المعتبر) ولم أجد فيه ما ينص على ذلك نعم يظهر منه ذلك ومن غيره وفي (التذكرة والذكرى) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية وحاشية الارشاد وحاشية الميسر والمسالك وروض الجان والكفاية وكشف اللثام) ان المراد حال المكلف في الحال أو المستقبل لازمان الحال وحينئذ فلا فرق بين من أطلق الاضرار بالمكاف أو قيده بالحال وفي (اختلاف والمعتبر) والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والموجز الحاوي وشرحه والنتيج وجامع المقاصد) انه لو يبيع بأجل ولم يحذف وجب مع القدرة وظاهر (جامع المقاصد) نسبه الى الاصحاب حيث قال وصرحوا الى آخره اكن قل في (النتيج) عن بعض مشايخه انه قال لا يجب الشراء حينئذ وفي (المنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة وجامع المقاصد) وغيرها انه لو عدم الثمن وأمكنه التكسب وجب الشراء وكذا لو أقرض الثمن وهو مؤسر كما في (نهاية الاحكام) ولا يجب نسيئة مع الاعسار خلافاً للشافعي وصرح جماعة بأنه لا يقهر صاحب الماء وان فضل عنه بخلاف الطعام في الجماعة وأما عدم الوجوب اذا تضرر فوفى فضلائنا كما في (المعتبر) وفي (المنتهى) لو احتاج الى الثمن للفقرة لم يجب عليه الشراء قولاً واحداً رحمه الله وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لو احتاج اليها كما في (المعتبر والتذكرة والتحرير والارشاد والذكرى والموجز الحاوي وكشف اللثام وجامع المقاصد والروض) وغيرها وفي (نهاية الاحكام) انه لو باعها بأكثر من ثمن المثل يحتمل وجوبه وان قلنا بعدم الوجوب في الماء لم تتجاوز الزيادة عن ثمن مثل الماء لبقاء الآلة المشتراة وكذا الحال في الاجارة كما نص على ذلك جماعة وفي (المنتهى ونهاية الاحكام) لو غصب الآلة عصي وصحت طهارته رحمه الله ولو وهب منه الماء أو أعير الدلو وجب القبول كما صرح بالاول في (المعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد) وغيرها رحمه الله بخلاف مالهو وهب الثمن أو الآلة كما في الكتب المذكورة ماعدا (المنتهى) فانه وافق (المبسوط) في وجوب قبول الثمن لانه مساو للماء في عدم المنفعة وثبوتها (وفيه) ان العادة جارية على الفرق بين الامرين فلو امتنع من الاتهاب حيث يجب لم يصح تيممه مادام الماء باقياً في يد الباذل المقيم على البذل كما في (نهاية الاحكام) وغيرها وأوجب عليه فيها الاستيباب واحتمله وعدمه في (التذكرة والمنتهى) وفي (المبسوط) وان غلب في

ولا يفسل بعض الاعضاء وسسل النجاسة العينية عن الثوب والبدن أولى من الوضوء مع  
القصور عنها فان خالف ففي الاجزاء نظر ﴿ الفصل الثاني ﴾ فما يتيمم به ويشترط  
كونه أرضاً اما تراباً أو حجراً أو مدرأ طاهراً خالصاً مملوكاً أو في حكمه ( متن )

ظهري حتى طلب من غيره دله لمن غير ان يدخل عليه في ذلك صرر وحب عليه الطلب ~~قوله~~  
رحمه الله ~~﴿ ولا يعمل بعض الاعضاء ﴾~~ عند ثلثنا كما في ( المتن ) وعدد كما في ( التذكرة  
وجمع المصنف ) وكذا ان كان حداً عند اكبر العلماء كما في ( التذكرة ) وعند ثلثنا كما في ( المتن  
وجامع المصنف ) وفي ( نهاية الاحكام ) ان الحب يحتمل مساواته للمحدث ووجوب صرف الماء  
لبعض الاعضاء ويأتي لهذا لاحار تمة في آخر بحث التيمم ( وقال في المنسوط والخلاف ) المصنوع  
بعض اعضائه يحتاط بعمل الصحيح والتيمم وعامة اصحاب السلف في انه يعمل ما مدر على سبيله ويتيمم  
( ويعلم ) انه لو كان عليه طائران كما في الاعمال الجامعة للوضوء ود وحده من الماء ما يكفي أحدهما  
ونه ستمعله ويتيمم عن الآخر كما في ( نهاية الاحكام والبيان وجامع المقاصد وروص الحب ) لكن  
في الذين انه يتيمم بعد استعمال الماء ويحتمل صحته قلبه - مبره فله قدس سره ~~﴿ وعسل محاسنه~~  
عن الدب والنوب أولى من الوضوء مع القصور عما في وجوب صرف الماء حده في رله المحاسة  
عن الدب احدها كما في ( التذكرة ) ولا نه في ذلك خلافه ان هل العلم كما في ( المعبر ) وعن  
اتبو يدا وكذا العسل كما صرح به كل من تعرض له وظهر من ( التذكرة ) لاجماع على ذلك ومن  
( المعبر ) في الخلاف فيه أيضا ( وعن ) محمد لا يعمل ابوب لاف مع لحد آكر قوه ورس  
الله تعالى رحمه ~~﴿ ومن حاف وهي الاحراء طر في ﴾~~ في ( نه للاحكام . موح الحادي ) ان  
الاقوى للاحراء وفي ( التذكرة وكشف الالتباس ) الاوب الاحراء احمر محمد المريل في الوقت  
ولا ولا هي ( جمع مقاصد ) هذا حق ان أرنا التحوير دله لا مطلقا محويره في ( لسان وجامع  
المصنف أيضا وجمع الدرهم ) لا يصح عدم الاحراء ولا يرجح أي ( لا يباح ) وهو حله من التأمل  
في فتنة الامر الذي عن القصد أو من التأمل في انتهاء الاول نه ه الى لوحه او من التأمل في اقصاء  
الذي الموه من الامر القصد أو وجه النظر من انه طهر ماء مباح طهر فلا يصح على النهر منه ومن  
انه الذي عنه لوحه صرفه في ربه الحاسة

### ﴿ الفصل الثاني فيما يتيمم به ﴾

- ~~﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾~~ ويشترط كونه ~~﴿ ما اترابا حجراً أو مدرأاً~~  
طاهراً خالصاً مملوكاً أو في حكمه ~~﴿ أما استراط كونه ﴾~~ فهو مذهب ثلثنا كما في  
( المتن ) وعليه الاجماع كما في ( كشف اللام ) ولا رر فيه - كما في ( مجمع ) ووجه  
أوجيعة تلج ومالك باات ( وأما التراب ) فلا كلام فيه عندنا كما في المتن ( وأما الحجر )  
فلا صحت فيه على أوجه الخوار والمع والتردد فيه وسراط الاصطفا في اتتمه ( اما  
الجوار ) فعليه الاجماع كما في ( الخلاف وجمع البيان ) وطاهر ( لتذكرة ) حيث قل عند مذهب  
الاكثر كما في ( مجمع الدرهم والماتيج وكشف الثام ) بل في ( مجمع الدرهم ) ينبغي ان يكون

لأنزع فيه وهو المشهور كما في (الكفاية) وهو خيرة (المبسوط) ومختصر المصباح والخلاف والمعتبر والشرائع والتذكرة والتحرير والمتهى والارشاد والمختلف والذكرى والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي والمهذب البارع والتنقيح وجامع المقاصد وكشف الالتباس وارشاد الجمعوية وشرحها الآخر والروض والروضة والمقاصد المالية وجميع البرهان وآيات الارديلي والمدارك ورسالة صاحب المعالم والكفاية والذخيرة والمفاتيح) لكن فيه ان الاحوط التراب الخالص وذلك أعني الجواز هو المنقول عن الحسن بن تيمسي والسيد في (المصباح) والشيخ في (الجل والمصباح) وهو ظاهر (الرسالة الفخرية) أو صريحها ويدل عليه (خبر) الراوندي الذي هو نص في جواز التيمم بالصفاء (والموثق) الجوز التيمم بالحائط وفي (المعتبر والروض والروضة والمدارك) ان الحجر أرض اجماعاً وقد استدل في الكتب الاستدلالية من هذه الكتب التي ذكرناها بأن الحجر داخل في الصعيد لكونه وجه الارض بل في (المتبى ونهاية الاحكام) نسبته الى أهل اللغة وفي (المعتبر) حكى نقله عن فضلاء أهل اللغة (قلت) ومما صرح فيه بأن الصعيد وجه الارض من كتب اللغة (القاموس) حيث قبل التراب أو وجه الارض ونقله في (الصحيح) عن ابن الاعرابي ونقله في (كشف اللثام عن العبد والمحيط والاساس والمفردات للراغب والسامي والخلاص والمغرب) قال وفيه وفي (تهذيب اللغة والمقاييس) عن الزجاج لا أعلم اختلافاً بين أهل اللغة في ذلك وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والمختلف) ان حقيقة التراب باقية في الحجر (١) وأما المنع من اتيمم به فظاهر (الغنية) الاجماع عليه وهو المنقول عن السيد في شرح الرسالة والكتاب وانقي وهو خيرة الاستاذ أدام الله تعالى حراسته وظاهر (الغنية) المنع مطلقاً لكن قال في (روض الجنان والروضة) لا قائل بالمنع مطلقاً وصرح هؤلاء بأن الصعيد هو التراب كما قل ذلك في (كشف اللثام عن الجمل والمفضل والمقاييس والديوان وشمس العلوم ونظام الغريب) وحكى عن الاصمعي قلت في (الصحيح) انه التراب وقد يظهر منه تضعيف ما نقله عن ابن الاعرابي ونقل عن ابن عباس ان الصعيد هو التراب (وأما) المترددون فالحق في (النافع) واليوسفي في (كشف الرموز) والمصنف في (نهاية الاحكام) مع انه نسب فيها دخول الحجر في الصعيد الى أهل اللغة كما مر (وأما اشتراط الاضطرار) فهو خيرة (المقنة والمراسم والوسيلة والسرائر) وقد يظهر ذلك من النهاية وهو المنقول عن (الجامع) قال في (كشف اللثام) يحتمل ان يكون ذلك منهم احتياطاً في الاجتناب عنه مع الامكان لاختلاف أهل اللغة في معنى الصعيد لكن المفيد فسر به بالتراب تم حكمه انه ان كان في أرض صخر واحجار تيمم بها ولا إعادة عليه ويمكن ان لا يكون تفسيره بالتراب قطعياً وان يكون لا يرى على فقد الطهورين صلاة أداء ولا قضاء وانما جعل عليه اتيمم على الحجر احتياطاً وقد أطال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) من

(١) وقال الشيخ نجيب الدين أنه عرض رساله شيخه على بعض فضلاء المعجم فأنشأ عليه وقال الاموضعاً منها فقال أي موضع فقال تجوز به التيمم بالحجر فقال له الشيخ نجيب الدين أليس قد قلل الاجماع على أن التيمم من الارض فقال نعم فقال أليس قد قل على أن الحجر من الارض فقال نعم فقال له فلي هنا يجوز التيمم على الحجر بالاجماع فقال نعم ولكن قال بعض المفسرين ان الطيب هو الخالص فاستطرف ذلك الحاضرون انتهى (قلت) فيما استدل به الشيخ نجيب الدين نظر ظاهر (منه)

فلا يجوز التيمم بالماء دن ولا الرماد ولا النبات المنسحق كالاشنان والدقيق ولا بالوحل (متن)

الاستدلال واقامة البراهين من الآيات والاخبار على ان الصعيد هو التراب فليحفظ ذلك وليتأمل فيه (وأما المدر) فقد نص عليه في (مختصر المصباح والوسيلة والموجز الحوي والدروس والبيان) وذكرى وكشف الالتباس وشرح الجعفرية ومجمع البرهان (وفي الاخير ينبغي ان يكون لا نزع فيه وفي (كشف اللثام) لا نعرف فيه خلافاً وان لم يذكره الاكثر (وأما) اشتراط الطهارة فعليه لاجماع كما في (الغنية والتذكرة وجامع المقاصد وشرح الجعفرية) ونفى عنه الخلاف في (المنهى) ونسبه في (المدارك) الى الاصحاب (وأما) كونه مملوكاً أو في حكمه ففي (التذكرة) لا يجوز بالمغصوب اجماعاً وفي (جامع المقاصد) لو حبس في مكان مغصوب ولم يجد ماء مباح وره من ستمه له ضرراً بالمكان تيمم بترابه الطاهر وان وجد غيره لان الاكره اخرجته عن النهي فصارت لا كون مباحة لا تمتنع التكليف لا يطاق الا ما يلزم منه ضرر زائد على أصل الكون ومن تمجزله ان يصلي به ماء ويقوم بحق الغير يتدارك لاجره بخلاف الطهارة به المكان لمغصوب ومثله قول في (كشف اللام) واحتمل في (روض الجنان) صحة التيمم وعده في (المدارك) لو تيمم في مكان مغصوب ولا يصح انه لا يعطل تيممه اذا كان اتراب المصروب عليه مباحاً توجه النهي الى امر خارج من له دقة ومن الكون ليس من افعال التيمم وإنما هو من ضروريات الحسم وفي (كشف اللام) ان التيمم دحر التيمم فهو كاستعداد المصلي على ما كنه الموضوع في أرض مغصوباً بحديث قوله قدس الله تعالى عليه: «ولا يجوز التيمم بالمعادن اجماعاً كما في (الخلاف والغنية والمنتهى) وظاهره ايضا حجت بسببه مرة أخرى الى الاصحاب وظاهر (المنتهى) حيث قال لم يقل به أحدنا وفي (التذكرة) انه مذهب كثير من العلماء في (المدارك) انه المشهور ولم أجد مخالفاً سوى الحسن بن عيسى فيه، نقل عنه في الكحل وزينج الدين من لارض واستحسنه في (المعتبر) ووافقنا الشافعي وخالف أبو حنيفة ومالك ويأتي بان لمعدن من كلام العلماء وهل اللغة في المطالب الثاني فيما يجوز ان يسجد عليه . قوله قدس الله تعالى روحه عليه: «ولا يبره د جماً في (المنتهى) وبه صرح الاكثر (ونهاية الاحكام (١) والموجز الحوي) لا قرب حذر التيمم برمد التراب بخلاف رماد الشجر وفي (التذكرة) له احتراق اتراب حتى صدره د فن كان حرج عن اسم الارض لم يصح التيمم به ~~حججه~~ قوله: «ولا النبات المنسحق كالاشنان والدقيق اجماعاً في (المنتهى) والمدارك وكشف اللثام) وظاهر (المنتهى) وخالف مالك وأبو حنيفة . قوله قدس الله تعالى روحه عليه: «ولا بالوحل» أي لا يجوز التيمم بالوحل اختياراً كما صرح به المصنف منبره في (مجمع البرهان) عدم ظهور الخلاف فيه وفي (كشف اللثام) ظاهرهم لا تنفق عليه ولا خبر، نطق به انتهى ويجوز التيمم به اذا لم يجد سواه اجماعاً كما في (المعتبر) ونسب الى علماء في (التذكرة والمنتهى) وكشف الالتباس وفي (مجمع البرهان) عدم ظهور الخلاف فيه وقد صرح المصنف في جملة من كتبه والشيدان وأبو العباس والمحقق الثاني والصيمري وغيرهم بأنه يمكن من تحفيقه مؤلفاً لأطباء والصغير الى الجفاف ووسع الوقت لم يكن فقداً للتراب واختلف الاصحاب في كيفية التيمم بالوحل في (المنفعة) انه يضع عليه يديه ثم يرفعهما فيمسح احداهما بالآخرى ويفرك طينها حتى لا يبقى فيها بقايا ثم

(١) كذا في النسخ ولعل الصواب وفي نهاية الاحكام (مصححه)

ولا النجس ولا الممتزج بما منع منه مزجا يسلبه اطلاق الاسم ولا المنصوب (متن)

يمسح بهما وجهه وظاهر كفيه وفي (التهاية والمبسوط والخلاف) انه يضع يديه في الطين ثم يفركه ويتيمم وليس في واحد من الثلاثة انه يفركه حتى لا يبقى فيه نداوة كما ذكر ذلك في (المقنعة) لكن الفاضل الهندي نسب عبارة (المقنعة الى المبسوط والتهاية والخلاف) وكأنه فهم ان مرادهما واحد والمحقق والمصنف في (التذكرة) والصيمري في (كشف الالتباس) قلوا ان في المسئلة قولين احدهما قول الشيخ وقلوا عنه العبارة التي قلناها عن كتبه الثلاثة واستوجه في (المعتبر) لظاهر الاخبار وفي (التذكرة وكشف الالتباس) ان العمل عليه ان خاف فوت الوقت بترك الوحل على يديه حتى ييس ونحوه في نهاية الاحكام وقال في السرائر ان التيمم به كالتييمم بالارض وقد نسب في (الوسيلة) الى شيوخ اصحابنا (قلت) هذا القول يشهد له أيضاً ظواهر الاخبار ولا مخالفة بينه وبين كلام الشيخ كما يأتي وفي (كشف اللثام) جمعه مخالفاً لقول الشيخ وفي (الوسيلة والتحريير) انه يتركه على يديه حتى ييس ثم ينفذه ويتيمم به ويظهر من (التذكرة) انه قول جماعة حيث قال وقال آخرون الى آخره وفيها ان هذا هو الوجه ان لم يخف فوت الوقت وان خاف عمل على قول الشيخ ومثله قال الصيمري في (كشف الالتباس) وهذا القول حكاه المحقق في المعتبر أيضاً وجمعه أحد القولين في المسئلة وفي (التذكرة وكشف الالتباس) انه قول ابن عباس وفي (الذكري) لو أمكن تجفيف الوحل وجب والاضرب عليه ويفركه ويتيمم وقيل يجففه ثم يتيمم مع سعة الوقت وهو حق ان كان التجفيف قبل الضرب انتهى ويريد بالضرب الضرب المقرون بنية التيمم حتى لا تفوت الموالاة وهذا منه إيماء الى فساد هذا القول وانه راجع الى التيمم بالتراب وليس قوله فيفركه معناه انه يفركه حتى لا يبقى نداوة كما في (المقنعة) بل الظاهر ان مراده انه يزيله كما صرح به في (البيان) حيث قال والوحد يجفف ان أمكن والاضرب عليه ثم أزاله انتهى ويمكن تنزيل عبارة الشيخ على ذلك واليه يرشد قول المحقق هو الوجه لظاهر الاخبار لما عرفت وقول المصنف والصيمري وان خاف فوت الوقت عمل على قول الشيخ لانه لو كان مراد الشيخ انه يفركه حتى لا يبقى نداوة لما صح لهما ان يقولان فان خاف فوت الوقت عمل على قول الشيخ لانه على هذا التقدير قد يفوت الوقت على قوله أيضاً كما هو ظاهر بل قد تنزل عبارة (المقنعة) على ذلك بنوع من التكلف وقد يرشد الى ذلك ما في (الوسيلة) حيث قال فيها وان وجد وحلاً تيمم منه وضرب يديه عليه وقد أطلق الشيوخ رحمهم الله تعالى ذلك على الاطلاق والذي تحقق انه يلزمه ان يضرب يديه على الوحد قليلاً ويتركه عليها حتى ييس ثم ينفذه عن اليد ويتيمم به انتهى (والحاصل) ان الظاهر ان مذهب الشيخ وابن ادریس واحد وان المفيد اما موافق لهما أو موافق لابن حمزة ففي المسئلة قولان لا غير فتأمل (هذا) والوحد هو الطين الرقيق كأنه جماعة من الاصحاب والجوهري في (الصحاح) وفي (القاموس) انه الطين واما اذا كانت الارض ندية فقد صرح جماعة بجواز التيمم منها وفي التذكرة ليس من شرط التراب اليوسفة ولو كان ندياً لا يعلق باليد منه غبار جاز التيمم به عند علمائنا وخالف الشافعي فنع من اختياره اضطراراً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا بالنجس ﴾ حجراً كان أو تراباً وقد قدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا الممتزج بما منع منه مزجا يسلبه اطلاق الاسم ﴾ هذا لا أجد فيه خلافاً واختلفوا فيما اذا لم يسلبه اطلاق الاسم ففي (الخلاف) لا يجوز التيمم بالمتزج بما



## و يجوز بارض النورة (متن)

منع منه غلب عليه أو لم يغلب وفي ( الغنية ) لا يجوز التيمم بتراب خالطه شيء من ذلك بدليل  
الاجماع المشار اليه وفي ( المبسوط والشرائع والمنتهى والذكرى والموجز الحاوي وشرحه ) يجوز اذا  
استهلكه التراب وفسر الاستهلاك في ( المسالك والمدارك ) بان لا يتميز الخليط ويصدق على الممتزج  
اسم التراب الصرف وفي ( الذكرى وفوائد الشرائع ) ان حده ان لا يرى الخليط ولا يسلب عنه  
اسم التراب وفي ( السرائر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والبيان ) انه يجوز باختلاط  
مع بقاء اسم التراب انتهى وكأنه معنى الاستهلاك لانه في ( المنتهى ) بعد ان قل قول الخلاف وقول المبسوط قال  
وبالاول قال الشافعي والثاني قال بعض الشافعية حيث اعتبر الغلبة وهو الاقوى عندني بقاء الاسم  
معه ولا نه يتعذر في بعض المواضع يعني التراب الخالص وفي ( المنتهى ) أيضا لو اختلط تراب به لا يعلق اليه كاشعير  
جاز التيمم منه لان التراب موجود فيه والحائل لا يمنع من التصاق اليد به فكان سهلاً انتهى وفي  
( جامع المقاصد ) بعد قل هذه العبارة كأنه يرى انه اذا أمر يده على التراب على وجه يصل التراب الى يدها  
حال الضرب وفيه تردد ينشأ من عدم تسمية المختلط تراباً ومثله قل في ( المدارك ) وفي ( كشف اللثام )  
لهله يعني انه بالاعتماد يندفن بالتراب والكف تماس التراب اذا حركت لانه تعاقبها وينوحه عليه  
الجواز على الممتزج بنجس قليل اذا علم وصول الكف جميعاً بالتحريك أو الاعتماد الى الظاهر انتهى  
وفي ( حاشية المدارك ) امل نظر العلامة بانه تحقق ضرب اليد على التراب سرفاً وأنه حينئذ يصعد من  
جهة الضرب تراب وغبار منه يحيط بجميع الكف ويلصق به انتهى وفي ( جامع المقاصد ) ان مقتضى  
عبارة ( الذكرى ) انه اذا كان الخليط بحيث يرى ويسلب به اسم التراب لا يجوز التيمم به فعلى هذا لا يجوز  
التيمم بالتراب والمدر المختلط بالتين كثيرا بحيث يرى متميزاً أما القليل فلا بأس امسراً لانفكاك عنه  
وفي ( كشف اللثام ) ينبغي عدم الاحساس بالخليط مع مراعاة الاسم كما في ( الذكرى ) فقد تكون  
تينة محسوسة تحجب الكف عن التراب مع انها لا تسلبه الاسم - انتهى قوله قدس الله تعالى روحه -  
﴿ ويجوز بارض النورة ﴾ هذا هو المشهور كما في ( الكفاية ) ولا ينبغي النزاع فيه كما في ( مجمع البرهان )  
وهو خيرة ( المقنعة والمبسوط والوسيلة والشرائع والنافع والذكرى والبيان والدروس والموجز الحاوي  
والتنقيح وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجمع غفرية وروض الجنان والمسالك  
والمدارك وكتب المصنف ) وفي ( النهاية والمفاتيح ) اشتراط فقد التراب وهو ضعيف كما صرح به  
جماعة لانها اذا دخلت في الصعيد جاز التيمم بها مطلقاً والا لم يجز مطلقاً الآن يكون احتياط لاحتتمل  
اختصاص الصعيد بالتراب وفي ( السرائر ) ولا يجوز بجميع المعادن وقد اجاز قوم من أصحابنا التيمم  
بالنورة والصحيح الاول ( وليعلم ) ان أرض النورة حجر مخصوص فكل من يجوزه بالحجر يجوزه  
بها وانما الكلام في النورة نفسها ( ففي المدارك ) ان الشيخين والاتباع على المنع من التيمم بها وهو خيرة  
( الخلاف والمبسوط والوسيلة والسرائر ونهاية الاحكام والتلخيص والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد  
الشرائع وحاشية الميسي والروض والمسالك ) وقر به في ( المنتهى ) ونقل ذلك عن ( الاصباح ) وفي ( المراسم  
والمعتبر والتذكرة ومجمع البرهان ) اختيار الجواز وقد تحتله عبارة ( المبسوط ) ونسبه في ( السرائر ) الى  
قوم من أصحابنا وقد يظهر ذلك من ( الذكرى ) حيث منع ما استدلوا به من الاستحالة وفي ( المنتهى

والجص وتراب التبر والمستعمل والاعفر والاسود والايض والاحمر والبطحاء (متن)

والجص والمدارك (كشف اللثام) الاحالة على الاسم وفي الاخير الا على القول باعتبار التراب فان خروجها عنه معلوم وينبغي ان يقال ان كان استحالة بحيث لو كان الحجر نجسا لظهر بصيرورته تورة امتنع اتييم به حقيق قوله قدس الله تعالى روحه عليه (والجص) مثلاً عبارة (الشرائع) فان كان المراد ارض الجص كما هو خيرة (المقنة والمبسوط والوسيلة والتبصير والذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجمعوية ودروس الجنان والمالك والمدارك) وفي (الكفاية) انه مشهور وفي (النهاية والمفاتيح) يجوز مع قد التراب وان كان المراد نفس الجص كان موافقاً (للويلة والمعتبر والتذكرة ومجمع البرهان) وتحتله ايضاً عبارة (الشرائع والنافع ونهاية الاحكام والتبصرة والارشاد) وتتل ذلك من (الجامع) ومنع من اتييم بالجص في (التبصير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحشية الميمني والمالك والروض) حقيق قوله قدس الله تعالى روحه عليه (وتراب التبر) هذا مذهب لاصحاب سواء كان منبوشاً أو غير منبوش الا ان يعلم فيه نجاسة كما في (المدارك) وفي (الشرائع والدروس والبيان والموجز الحوي وفوائد الشرائع والمالك ومجمع البرهان) يجوز اتييم بتراب التبر كعادة منصف هذا وفي (المبسوط والمنتهى) يجوز وان نبش وفي (المعتبر وجامع المقاصد وكشف لا تيس ودروس الجنان) يجوز وان نكرر النبش ما لم يعلم نجاسته (وقال) الشافعي لا يجوز بتراب التبر ذ تكرر نشه لاختلاطه بصديد الموتى ولحومهم وان لم يتكرر جاز لعدم الاختلاط وان جهل فوجان لاصل التبرارة وظهور النبش (ورده) جماعة من اصحابنا بان اختلاطه بالصديد المشتمل على الدم غير معلوم واختلاطه بجزء الميت لا يمنع لانها طهرت بالغسل واستحالت تراباً قولوا نعم لو كان الميت نجسا توجه المنع تنجس الميت (١) أولاً بصديده حقيق قوله قدس الله تعالى روحه عليه (والمستعمل) اجماعاً كافي (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمدارك) وظاهر (كشف اللثام) حيث قل فيه عندنا للعميمات بالبقاء الماء عندنا على الظهورية مع رفعه الحدث فهو أولى انتهى ووافقتنا على ذلك ابو حنيفة واصحابه وخالف أكثر اصحاب الشافعي وفي (المبسوط والخلاف) ان صورته ان يجمع ما ينش من اتراب واتييم به دفعة أخرى وفي الاخير وان كان الافضل نفص اليدين قبل اتييم حتى لا يبقى فيها شيء من التراب وفي (المنتهى) انه المجتمع من التراب المنتثر من أعضاء اتييم وفي (لموجز الحوي وشرح) انه المنفوض عن اليدين وفي (جامع المقاصد) انه المتساقط عن محل الضرب بنفسه أو بالنفص ومثله قل الفاضل الميمني وجماعة ممن تأخر وفي (كشف اللثام) انه الملتصق بأعضاء اتييم ثم قل وقيل هو المنتثر منها انتهى (وليعلم) انه غير الموضع المضروب عليه لانه ليس بمستعمل اجماعاً كما في (التذكرة والذكرى ودروس الجنان والمدارك) وفي (المبسوط) بلا خلاف حقيق قوله قدس الله تعالى روحه عليه (والاعفر والاسود والاحمر والايض والبطحاء) باجماع العلماء كافي (التذكرة) ولكنه في (المنتهى) نقل عن بعض الجمهور عدم جواز اتييم بالارمين وزيد فيها وفي غيرها الاصفر والمراد بلاعفر ما يشوب بياضه حمرة وأما البطحاء ففي (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وكشف لا تيس) انه اتراب اللبن في مسيل الماء وفي (المنتهى) انها من مسيل السيول للمكان السهل الذي

## وسحابة الخزف المشوي والآجر والحجر ويكره السبخ والرمل ( متن )

لا جص فيه ولا حجر وكذا لا بطن وفي ( جامع المقاصد ) انه مسيل واسع فيه دقق الحصى أو التراب تين في مسيل الماء انتهى وفي ( الصحاح والقاموس ) انه مسيل فيه دقق الحصى وتقل ذلك في ( كشف اللثام عن العين والمحيط والديوان والفائق وشمس العلوم ) وعن ( المغرب ) مسيل ماء فيه رمل وحصى وعن ( الفريين وتهذيب اللغة ) عن النضر ان البطحاء الوادي واسطحه حصاه للين في بطن المسيل وبذلك فسرهما ابن فارس بكل مكان متسع وعن ( وسيط الغزي ) ان البطحاء التراب اللين في مسيل الماء ( وعن النووي ) انه حكى عن أصحابه الشافعية لما تفسيران أحدهما مجرى السيل اذا خف واستحجر والثاني الارض الصلبة ( وقال في المنتهى ) قل ان شفي في لاء لا يقع اسم الصعيد على البطحاء الغليظة والدقيقة كد في بعض نسخ ( المنتهى ) فيكون ذكر المصنف وغيره هاشية الى خلاف الشافعي وفي بعض نسخه قال الشافعي ولا يمنع اسم الصعيد عن البطحاء الغليظة والدقيقة وهذا موافق لما ذكره في ( التذكرة ) من اجماع العلماء على جواز التيمم بها - ينظر قوله قدس الله تعالى روحه - في وسحابة الخزف المشوي والآجر والحجر ما الخزف في ( التذكرة ) ونهية لاحكام وجامع المقاصد ومجمع الزهاني ( جواز التيمم به وفي ( نهاية الاحكام والموجز الحوي ) ان تصريح بالجواز بالمشوي وفي ( جامع المقاصد ) أيضاً بالآجر أيضاً وتوقف في ( المنتهى ) في الخزف كما هو ظاهر ( الدروس ) ويظهر من ( كشف الالتباس ) التوقف في المشوي واشالة عني الخزف والآجر والمشوي متقاربة المعنى كما في ( كشف اللثام ) وفي المفاتيح جعل خزف بعد التراب والجص والنورة والطين والحجر وجعل ذلك مراتب ومنع في (المعتبر والمدارك) من التيمم بالخزف وخبره صاحب المعالم في رسالته وتلميذه ونقله في (المعتبر والتذكرة) عن ابي علي وهو المنقول عن الشافعي واستدل على الجواز في (التذكرة) بجواز السجود عليه (وقال في المعتبر) بعد ان قطع بخروج الخزف بطبخ على اسم الارض ولا يعارض بجواز السجود لانه قد يجوز السجود على ريس برض كاسكاف وناقشه في ذلك المولى الاردبيلي والسيد السند صاحب (الهـ مدارك) فيما للشهيد الثاني بما حمله انه متى سلم خروجه بالطبخ عن اسم الارض وجب القول بامتنع السجود عليه الى ان يثبت دليل الجواز وتتمام الكلام سيأتي في كتاب الصلاة في بحث ما يسجد عليه وأما الحجر فقد تقدم الكلام فيه وفي (المنتهى) ان الرخام كالحجر قل ولم يذكره أصحابنا بالتنصيص وفي (الموجز الحوي وشرحه) ان الرخام والبرام يجوز التيمم بهما - ينظر قوله قدس الله تعالى روحه - في يكره السبخ والرمل كما في (المعتبر والمدارك) وفي (التذكرة) يجوز السبخة على كراهية إجماع العلماء وفيها في الرمل عندنا وفي (المنتهى) نسب الكراهية في الرمل الى نص الأصحاب وفي (المختلف) نسب الكراهية في السبخة الى ثلثنا ما عدا ابن الجنيد وفي (جامع المقاصد) يكره الرمل عندنا وبالسبخة في أشهر أقوالين وكذا في (روض الجنان) قال ان الكراهية في السبخة أشهر أقوالين وفي (الكفاية) المشهور الكراهية في السبخ والرمل (وعن) الكاتب أبي علي عدم الجواز بالسبخ وفي (كشف اللثام) ان في الخبر عن أبي عبيدة ان الصعيد هو التراب الخالص الذي لا يخالطه سبخ ولا رمل قل وكأن السبخ في كلامه بالمتح بمعنى الملوحة التي تعلو السبخ بالكسر وكان المنع من

ويستحب من العوالي ولو فقد التراب تيمم بغبار ثوبه أو عرف دابته أو لبد السرج (متن)

التيمم بالارض السبخة للتحرز عما ربما يعلوها من الملح الذي لا يجوز التيمم عليه ويمكن أن تكون التي لم يجزه أبو علي بها هي المشتعلة على ذلك انتهى ومنع الشافعي في أحد قوله من التيمم بالرمل رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته (ويستحب من العوالي) اجماعاً كما في (الاخلاف والمعتبر) ويكره من المهابط اجماعاً كما في الكتابين المذكورين (والتذكرة وجامع المقاصد) ولم يفرق أحد من العامة بين الأمرين كما في (الاخلاف والمعتبر والتذكرة) رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته (ولو فقد التراب تيمم بغبار ثوبه أو عرف دابته أو لبد السرج) وغير ذلك عند علمائنا كما في (المعتبر والتذكرة) مخيراً في ذلك كما هو ظاهر الاكثر حيث اتوا بانفاز أو صريح جماعة بل لم أجد أحداً رتب بينهما سوى الشيخ والمعجلي أما الشيخ فانه في (النهاية) قدم التيمم بعرف الدابة ولبد السرج على غبار الثوب قال فان كانت معه دابة نفص عرفها ولبد سرجها وتيمم بغبرته فان لم يكن معه دابة وكان معه ثوب تيمم منه انتهى واعمل ذلك منه بناء على الغالب وهو وجود الغبار كثيراً في عرفها ولبد سرجها دون الثوب وليس مراده الترتيب وأما المعجلي فانه قال وكذلك حكم غبار معرفة دابته ولبد سرجه بعد فقد غبار ثوبه انتهى وقد فهم منه جماعة ارادة الترتيب كما فهموا ذلك من الشيخ وانه عكس ترتيب الشيخ (وقال في المختلف) لم تقف لابن ادريس على حجة في ذلك وصرح الشهيد والمحقق الثاني وأبو العباس والمبسي والصميري والشهيد الثاني وجماعة بانه يجب ان يتحرى أكثرها غباراً وفي (الكفاية وحاشية المدارك) اشراط الاحساس بالغبار وانه لا يكفي الكامن من غير احساس وفي (المقنعة والمراسم) يشترط خروج الغبار وفي (المختلف) أن ذلك مراد الشيخ وان اطلق صاحب (الكفاية) فهم من المفيد وسلار وجوب النفص والتيمم منه وعبارتهما هذه فان خرج من شيء من ذلك غبار تيمم به والا وضع يده على الوحل وفي (المنتهى ونهاية الاحكام) فان قد التراب نفص ثوبه وظاهرهما وجوب النفص كما هو ظاهر (النهاية والمبسوط) وغيرهما وفي (الذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروض والمسالك) انه ينفض ثوبه ويستخرج الغبار حتى يعلوه الا أن يتلاشى بالنفص فيقتصر على الضرب عليه وفي (ارشاد الجعفرية) أنه يستخرج الغبار حتى يعلو وجه الثوب ثم يضرب عليه ونحوه ما في حاشية المبسي وظاهر جماعة أنه يضرب عليه ابتداء من دون نفص وهذا الغبار لا بد أن يكون غبار الارض لا غبار الاثتان والدقيق وغيرهما مما لا يتيمم به كما صرح بذلك في (السرائر ونهاية الاحكام وحاشية المبسي والروض والمسالك) ونقل ذلك عن السيد المرتضى رضي الله عنه واستجوده في (المنتهى) وظاهر أكثر الاصحاب كما في (الكفاية وكشف اللثام) أن التيمم بغبار هذه الاشياء عند عدم التمكن من الارض وبه صرح جماعة كالطوسي والمعجلي والمصنف في (النهاية) وغيرهم بل نسب في (التذكرة) الى علمائنا وفي (كشف اللثام) تارة أخرى الى الاصحاب بل لا أجد مخالفاً في ذلك صريحاً نعم قل عن السيد أنه أطلق حيث قال يجوز بالتراب وغبار الثوب لكن المصنف في (المنتهى) قوى عدم الاشتراط واليه مال في (ارشاد الجعفرية) قالوا أن الغبار تراب فاذا نفص أحد هذه الاشياء عاد الى أصله فصار تراباً مطلقاً (وقال في كشف اللثام) أن الاصحاب انما اشترطوا الضرورة للاحتياط والتحرز عن احتمال استيعاب التراب الكفني فان خرج من أحد الاشياء تراب خالص (صالح خل) مستوعب فالظاهر صحة التيمم به مطلقاً ومنع أبو يوسف

ولو لم يجد الا الوحل تيمم به ولو لم يجد الا الثلج فان تمكن من وضع يده عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غاسلا وجب وقدمه على التراب والاتييم به بعد فقد التراب ( متن )

من التيمم بالغبار لانه ليس بارض وجوزه الشافعي وأحمد وأبو حنيفة مع وجود الارض وفي ( المنتهى والمدارك ) ان أكثر الاصحاب على اشتراط قد التراب وظاهر ذلك أنه يجوز التيمم بالغبار مع قد التراب خاصة وان وجد الحجر كما صرح بذلك في ( المراسم والمفاتيح ) ونقل ذلك عن ( الجامع ) وهو ظاهر ( الهداية والمنفعة والمبسوط والشرائع والمنتهى ونهاية الاحكام ) وغيرها وفي ( النافع والمعتبر والتذكرة والذكرى والبيان والدروس ) اشتراط قد الصعيد وفي ( النهاية والسرائر والتحريير ) اشتراط قد التراب والحجر وفي ( الوسيلة ) اشتراط قد التراب والحجر والرمل والجص وأرض النورة وفي ( جامع المقاصد والروض ومجمع البرهان والمدارك ) قد التراب وما في حكمه ( معناه خل ) ويجوز أن يكون مراد من ظاهره الاقتصار على اشتراط قد التراب خاصة ما هو أعم أعني الصعيد لانهم ممن يذهب الى مساوات الحجر للتراب ( وعن المذهب ) اشتراط قد التراب والحجر والوحل وهو خلاف ما صرح به في ( المنفعة والمبسوط والنهاية والوسيلة والمارسم والسرائر ) وكتب المحقق والمصنف والشهيدان من تأخير الوحل عن الغبار بل في ( المدارك ) أن الاصحاب قاطعون بذلك وظاهرهم الاتفاق عليه انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو لم يوجد الا الوحل تيمم به ﴾ تقدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ . ﴿ ولو لم يجد الا الثلج فان تمكن من وضع يده عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غاسلا وجب فعله وقدمه على التراب والاتييم به بعد قد التراب ﴾ اختلفت عبارات الاصحاب في المقام بل عبارات المصنف في كنبه مختلفة فبارة ( نهاية الاحكام كعبارة الكتاب ) من أنه اذا حصل مسمى الغسل بالثلج كأن يحصل الجريان ولو بمعاون كالدهن وجب فعله وقدمه على التراب والا يمكنه ذلك تيمم بالتراب وان لم يوجد التراب فالمصنف هنا أنه يتيمم بالثلج لكنه اطلق ذلك وفي ( نهاية الاحكام ) انه يتوضأ بالثلج بان يضع يده باعتماد حتى تنديا ثم يمسح وجهه من قصاص شعر رأسه الى آخر الوضوء وبارة الكتاب يحتمل ان يكون المراد منها ذلك مجازاً ويحتمل ارادة المعنى الظاهره بها فتكون مخالفة لما في النهاية في هذا فقط ( وقال في المنتهى ) ان أمكن تحصيل مسمى الغسل وجب وكان مقدماً على التراب والا استعمل الثلج بان يضع يديه الى آخر ما في ( نهاية الاحكام ) ويظهر من تعليقه بان الواجب أمران اساس جسده بالاء واجراؤه عليه فلا يسقط أحدهما بتعذر الآخر ان ذلك مقدم على التراب ( وقال في التذكرة ) انه ان سمي غسلا وجب الوضوء والغسل به والا فالأقوى الدهن به لانه أشبه بالوضوء ونجب الملاقاة والجريان فتعذر الثاني لا يسقط الاول ولو وجد مع التراب فان قدر على الغسل وجب والا فالتراب ( ثم قال ) قال الدهن ان صدق معه الغسل أجزاً في حال الاختيار والا فلا انتهى وكلامه هذا محتمل ما في ( نهاية الاحكام وما في متناه ) لكنه في الثاني اظهر وفهم الشهيد من ( التذكرة في الذكرى ) انه يدهن بالثلج والا فالتراب حيث قال فالشيخان قدما التراب على الثلج فان قدأدهن به وظاهر ( التذكرة ) العكس انتهى ما في ( الذكرى ) فتأمل ( وقال في التحريير ) انه يعتمد يديه الى ان يحصل مسمى الغسل فان تعذر ذلك تيمم بالثلج على رأي وفي ( المختلف ) عند مسئلتين في المقام والحاصل من مجموع كلامه فيهما

مواقفة مافي ( نهاية الاحكام ) فليتأمل ذلك فقد زل في النقل عن ( المختاف ) قلم بمض الاعلام اذا عرف هذا فتقديم الثلج على التراب اذا حصل منه ما يسمى به غاسلا خيرة ( الاستبصار والمعتبر والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد ) بل في الاخير انه لا اشكال فيه انتهى وخالف في ذلك المفيد في ( المقنعة ) والشيخ في ظاهر ( النهاية والمبسوط ) والطوسي في ظاهر ( الوسيلة ) اما ( المقنعة ) فقال فيها فان حصل في أرض قد غطاها الثلج ولبس له سبيل الى التراب فليكسره وليتوضأ بمائه فان خاف على نفسه من ذلك وضع بطن راحته اليمنى على الثلج وحركها عليه بحركتها كما يستعمل في غسل القدمين ثم يرفع يده اليسرى عن الثلج ويضع راحته اليسرى على الثلج ويضع يده اليمنى على الثلج كما وضعها أولا ويمسح بها يده اليسرى من مرفقه الى اطراف الاصابع ثم يرفعها فيمسح بها مقدم رأسه ويمسح باليد من الثلج قدميه ويصلي ان شاء الله تعالى وان كان محتاجا في التطهير الى الغسل صنع بالثلج كما صنع به عند وضوئه من الاعتماد عليه ومسح به رأسه وبده كالدهن حتى يأتي على جميعه انتهى وهذا منه تعريج تأخير التطهير بالثلج عن التيمم والتراب وان قدر على غسل الاعضاء فوق الدهن وما نقله في ( المعتبر ) عن ( المقنعة ) من انه قل فيها من كان في أرض قد غطاها الثلج ولا سبيل له الى التراب فليكسره وليتوضأ به مثل لدهن مخفف للموجود فيها لان الوضوء الذي مثل الدهن انما جوزه مع الخوف على نفسه لا مطاقا كما سمعته من عبارته ( وأما النهاية ) فعبارتها كعبارة ( الوسيلة ) من دون تفاوت ويأتي نقلها ( وما المبسوط ) قل فيه من لم يجد الا ثلج ولم يدرك على الماء فيتوضأ ولا على أرض فيتيمم تطهير بالثلج بأن يعتمد على الثلج حتى تندي يده ويغسل اعضاءه في الوضوء أو جميع جسده ان كان عليه غسل انتهى وهو يعيد الدهن وما فوقه ويحتمل الاختصاص بالدهن فكان على الاول مخالفا لما نقلناه عن ( المعتبر ) وغيره سابقا فذا في ( الذكرى ) من انه يغار من ( المبسوط ) مواقف ( المعتبر ) لم يصادف محله بل في ( المعتبر ) لم يرض به في المبسوط ( وأما الوسيلة ) فقال فيها فان لم يجد شيئا من ذلك يعني التراب والحجر والقباب والوحل ووجد الثلج وضع يده عليه باعتماد حتى تنديا ويمسح الوجه واليدين على ترتيب الوضوء مثل لدهن ومسح الرأس والرجلين ومسح جميع البدن ان كان عليه غسل انتهى وهذا لمسح يحتمل الجريان وما دونه انتهى وكانهم قصدوا في تقديم التراب على الثلج مع امكان اجراء الماء منه على الاعضاء دفع الحرج والمشقة وفي ( المراسم والبيان والموجز الحاوي ) انه اذا لم يتمكن من الغسل بالثلج بحيث يسمى غاسلا يتيمم به وقتل ذلك عن ( مصباح السبيل والاصباح ) وظاهر الكتاب وقد سمعت عبارتي الكتاب والتحريير وجوزته في ( المنتهى ) أيضا عند الضرورة وفي ( السرائر والمعتبر وجامع المقاصد والجمعانية وشرحا والمدارك وكشف اللثام ) انكار التيمم بالثلج وانكر أيضا فيما عدا الاخير اساس اعضاء الوضوء والغسل به لخروجه عن اسمي الوضوء والغسل لتوقفهما على الجريان ( ونقش في جامع المقاصد ) مافي ( المنتهى ) والتذكيرة ونهاية الاحكام والمختلف ) من ان الواجب اساس الماء بالاعضاء واجراؤه عليها فاذا تعذر احدها لم يسقط الآخر بأنه ان أريد وجوب الماسة من حيث هي كذلك فممنوع وان أريد لكونها جزء من مفهوم الغسل الذي هو عبارة عن الماسة مع الجريان فسلم لكن انما يجب مع امكان الجزء الآخر لان وجوبه انما هو حال كونه جزءا لا مطلقا انتهى وفي ( كشف اللثام ) أن تجوز ذلك عند



ولولم يجد ماء ولا تراباً طاهراً فالأقوى سقوط الصلاة أداء وقضاء ( متن )

الضرورة كما في ( المنتهى ) حسن وقل انه يحتمل ارادة السيد وموافقيه القائلين بتييم . تلج مسح جميع البدن أو أعضاء الوضوء كما ذكره الشيخان وابنا حمزة وسعيد وحمله لمصنف في ( المختلف والمنتهى ) من الخبر واختاره فيهما وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) انتهى - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ولولم يجد ماء ولا تراباً طاهراً فالأقوى سقوط الصلاة أداء وقضاء ﴾ كما في ( الشرائع والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ولارشاد والتحرير والايضاح والتلخيص وتخليصه وجمع المقاصد وصلاة المختلف والموجز الحاوي وتعليق النفع وفوائد الشريعة واليسية والدرة والجمعانية والمزينة وارتد الجمعانية وشرح لافية ) للكركي وهو المنقول عن المذهب في أحد قولييه وجامع الشريعة وفي ( جمع المقاصد ) ان سقوط الاداء ظاهر مذهب صاحبنا وفي ( روض الجنان والدرر ) انه مذهب لاصحاب لانعلم فيه مخالفاً وفي ( كشف الاتباس والرياض ) انه المشهور ( قلت ) وهو صريح في ( لمقنة المبسوط والوسيلة والسرر والكتب لآتية ) التي اختير فيها وجوب القضاء لكن في ( الشريعة والتذكرة ) وغيرهما ان بعض لاصحابنا يقول بحلي ويعبد ويعلم انه قد ارتضى في حكمه من جهة وجوب الاداء لا القضاء فأما وفي ( التذكرة ) أيضاً مدان نسبة الى بعض علماء ذل وهو قول الشيخ في ( المبسوط والنهاية ) قلت لعله يشير الى قول الشيخ اذا كان محبوساً في اقيده مصلوباً على حائطه في موضع نجس لا يقدر على طهره سبحانه ولا يتييمه فاما ان يؤخر الصلاة بحلي وكن عليه لاعادة لانه صلى بلا طهارة ولا يتييم انتهى وفي ( السرر والمنتهى والذكرى والامعة والدرر والروضة والروض في الصلاة والمدارك والمفاتيح ) انه يجب عليه القضاء وهل اياه في ( مجمع البرهان ) وفي صلاة ( البيان ) انه اقرب وفي ( الافية والمقاصد العلية ولائى عشرية ) للشيخ حسن ( والتبعية ) انه أولى وفي ( النافع ) انه أحوط وفي ( الجواهر المضئية ) انه لا يخاف عن قوة ونقله جماعة عن علم الهدى في ( الناصرية ) وفي ( كشف الاتباس ) انه المشهور وهو ظاهر ( المبسوط والوسيلة ) فانه قيل في الكتب الاربعة انه اذا خاف على نفسه من التلج آخر الصلاة حتى يتمكن من الماء فيغسل أو التراب فيتييم فان الظاهر ان ذلك لتلك الصلاة ويحتمل ان يقلل انما أوجب القضاء لانه واجد للتلج وتأخيرها للمشقة يناسب العقوبة بالقضاء فلا يلزم في فاقد الطهر ان يكون محبوساً في موضع نجس لا تراب طاهر فيه ولا ماء الا ان الظاهر تعميم الحكم وتردد الحق في صلاة ( النافع ) والمصنف في طهارة ( المختلف ) وكذا اليوسفي في ( كشف الرموز ) وأبو العباس في ( المذهب والمقتصر ) والمقداد في التتبع والشهيد الثاني في ( روض الجنان ) والصيرفي في ( صلاة كشف الاتباس ) حيث ذكروا القولين في القضاء من دون ترجيح واستحب القضاء جماعة منهم المحقق في ( المعتبر ) واستحب الاداء المصنف في ( النهاية ) لحزمة الوقت ونقشه في ذلك صاحب ( كشف اللثام ) وذهب أبو العباس في صلاة ( الموجز ) والصيرفي في ( غاية المرام وطهارة كشف الاتباس ) الى انه يجب عليه ذكر الله تعالى مقدار الصلاة ولا يجب عليه القضاء وتقل ذلك المصنف في صلاة ( المختلف ) وأبو العباس في ( المذهب ) والصيرفي في ( غاية المرام ) عن المفيد في رسالته الى ولده لكن قال في ( كشف اللثام ) وعن المفيد قول من عليه ذكر الله تعالى مقدار الصلاة قال ولا بأس به ولم يذكر انه قال لا يجب عليه القضاء وفي طهارة ( الموجز الحاوي )

﴿ الفصل الثالث في كيفيته ﴾ وتجب فيه النية المشتملة على الاستباحة دون رفع الحدث  
فتبطل معه ( متن )

لو أُلزم بوظيفة الوقت لا يستبيح غيرها وتبطل يتمكن من أحدهما ومعناه انه لو أُلزم بأداء الصلاة الحاضرة التي هي وظيفة الوقت لا يباح له ان يصلي غيرها قضاء أو نافلة وإذا وجد الماء في أثنائها بطلت ( واعلم ) انه قد يقال بوجوب القضاء بدعوى ثبوت مطلوبة الصلاة والا لزم ان يكون الطهور شرطاً لوجوبها لوجودها وهو باطل اجماعاً ( والجواب ) ان هذا يتم ان قام عموم على مطلوبة الصلاة الفريضة حين عدم وجوبها وهذا لا أثر له والعمومات التي تدل على الامر بها في أوقاتها كما تدل على مطلوبيتها تدل على وجوبها وعموم الصلاة خير موضوع مخصوص بالنافلة ( سلمنا ) ولكن لا صلاة الا بشرطها وشروطها والحاصل ان انتفاء الشرط على هذا الوجه يستلزم انتفاء كون المشروط واجباً لامن حيث انتفائه من حيث هو وحتى يلزم كون الطهور شرطاً لوجوبها بل من حيث ان انتفائه يستلزم انتفاء القدرة على الشروط ولو شرعاً والقدرة شرط في الوجوب اجماعاً ولذا اتفق على عدم وجوب الاداء ( نعم ) يمكن الاستدلال بعموم ما دل على وجوب (١) قضاء الفوائت من دون تقييد بالفريضة مضافاً الى ما اشتهر عند الاصوليين انه يكفي في القضاء وجود سبب وجوب الاداء كدخول الوقت وان لم يجب فعلاً لكن يؤيد عدم وجوب القضاء بعد الاصل قولهم عليهم السلام كلما غلب الله تعالى عليه فهو أولى بالعدر وخروج نحو النائم غير ظاهر لان العام المحصور حجة في الباقي ( وذهب ) أبو حنيفة والتوري والاوزاعي ومالك الى سقوط القضاء ( وقال الشافعي ) يصلي ويبعد وتام الكلام في المسئلة التي في بحث القضاء ان شاء الله تعالى

﴿ الفصل الثالث في كيفيته ﴾ -

١٠٠ قوله قدس الله تعالى روحه : ﴿ تجب فيه النية المشتملة على الاستباحة دون رفع الحدث فتبطل معه اما وجوب النية فيه فعليه الاجماع كما في ( الغنية ونهاية الاحكام والذكرى وارشاد الجعفرية والمدارك وكشف اللثام ) بل في ( الاعتبار والتذكرة وجامع المقاصد وروض الجنان ) اجماع علماء الاسلام وفي ( المنتهى ) لانعرف فيه خلافاً وانه قال أهل العلم سوى ما حكى عن الاوزاعي والحسن ابن صالح بن حي وامانية الاستباحة في ( الاعتبار والمنتهى والتحرير والذكرى والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية ) وغيرها انه لا بد منها وهو الظاهر من ( الرسالة الفخرية ) وفي ( الارشاد وروض الجنان ) يجوز له نية الاستباحة وفي ( نهاية الاحكام ) في وجوب نية الاستباحة اشكال أقرب به ذلك واما رفع الحدث في ( التحرير والارشاد والمنتهى وروض الجنان والمقاصد العلية ) لا يجوز نية رفع الحدث في ( البيان والموجز الحاوي وشرحه ) لا ينوي رفع الحدث وفي ( الدروس ) لا تجب وفي ( جامع المقاصد ) لا يعتبر رفع الحدث وفي ( الاعتبار ) ان مذهب الفقهاء كافة على عدم رفع التيمم الحدث وفي ( المنتهى ) عليه الاجماع منا ومن أكثر أهل العلم وفي ( كشف الالتباس ) اجماع

(١) يان ذلك ان مقدمة الوجوب لا يجب تحصيلها وان كانت مقدورة ومقدمة الوجود يجب تحصيلها مع القدرة عليها واذا انتفت القدرة عليها كان متيماً بالنسبة الى المقدورية ( منه قدس سره )

العلماء وفي (المقاصد العلية) عليه الاجماع وسيأتي في آخر بحث التيمم قل لاجماع علي عدم رفعه في كتب متعددة وفي (الخلاف) قال به كافة الفقهاء وتظهر دعوى الاجماع أيضاً من (جامع المقاصد) وحكي عن السيد اعتبار الرفع وكأنه أراد رفع منعه من المشروط بالطهارة مدام تعذر استعمال الماء بقاءً ولم يتجدد الحدث لكن هذا التأويل لا تقبله عبارته في شرح الرسالة في مسئلة الجنب ذا تيمم ثم أحدث ووجد ما يكفي للوضوء كما سيأتي ان شاء الله تعالى (وذهب) أبو حنيفة وذلك الى انه يرفع الحدث وأما انه يبطل مع نيته أي نية رفع الحدث فهو (خيرة لمبسوط والمعتبر وجامع المقاصد والبيان) لا ان في الاخير الا ان ينوي رفع ما مضى ومثله (عبارة لدروس) وظهر هو لا، انه لا فرق بين ان ينويه وحده أو مع الاستباحة ولا بين العمد والسهو والجهل لانه نوى ما يعصده اسارع ورده في (كشف اللثام) بأن النوي مقصود الشارع وإنما غاية نية غير مقصودة له في المشروط في الربة التعرض للفاية لم يكن التعرض لذلك الا لغواً نعم ان أدى الى وصف نوي به ما يعصده شارعاً كأن تكون نيته في قوة نية تيمم رفع الحدث توجه المطلق قطعاً وادق في (جامع المقاصد) فيما قلته الشهيد في (البيان) أن الفرض انه غير دائم الحدث لكونه حدثاً وضوئياً ومنه قوله في رفع الحدث لم يكن التيمم رافعاً لحدثه الماضي ولا غيره وفي (الذاكرة ونهاية الاحكام) حمله لآخر وعنده وهو أصح وجهي التسفي وفي (الذكرى وجمع المقاصد حاشية لأرسد) انه من صفة لا من جهة لغا وقواه في (كشف اللثام) ان قوى الصحة ان نواه وحده لا يثبت له نية تيمم كما بهذه الصفة كما مر وفي (قواعد الشهيد) الحدث هو المانع من الصلاة يطلق على نفس السبب وامر وقهوه نوي رفع الحدث هو المعنى الاول وهو وان كان واقعاً لا ان المقصود مع ستماره وهذا ليس قوة قول من قل برفع التيمم الحدث لان المنع متعلق بالكف وقد استباح الصلاة التيمم حراً والحدث مانع من الصلاة اجماعاً (وقوله عليه السلام) لحسان لم تيمم وصلى بالله من أصليت بأصحت انت جنب لاستسلام قهه (واما) وجوب استعمال الماء عند تمكنه منه فلا ان القائل انه يرفع الحدث يغنيه كما يغنيه بغيره ان حدث انتهى وحاصله انه يجوز نية الرفع فيه الى غاية معينة اما الحدث أو وجود الماء واستحسنه صاحب (المدارك) لانه لا معنى للحدث الذي يمكن رفعه الا الحالة التي لا يصح معها الدخول في الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة فحتى زالت تلك الحالة حصلت الاستباحة والرفع غاية ما في الباب ان الرفع قد يكون مطلقاً كما في طهارة المختار وقد يكون الى غاية كما في التيمم وطهارة دائم الحدث والاجماع لم ينعقد على ان التيمم لا يرفع الحدث بهذا المعنى وإنما انعقد على انه لا يرفعه مطلقاً على وجه لا ينتقض بوجود الماء ولا كلام فيه (ورده) الاستاذ دام الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) بأن تلك الحالة اذا زالت فلا جرم انها بوجود الماء لا بد من ان تحدث وتعود ويصير غير الجنب جنباً وغير الحائض حائضاً وهكذا وغير خفي ان وجود الماء ليس من موجبات تلك الحالة وليس هو من الاحداث لان موجبها هو الجنابة أعني التقاء الختانين أو نزول المني والاخبار صريحة في ذلك وأيضاً التيمم يبيح ما يبيحه المائية في حال الاضطرار لا مطلقاً فعدم الاباحة باق لم يرفع إنما المرفوع عدم الاباحة حال الاضطرار وأيضاً رفع الحدث يكون في الجملة لا مطلقاً فغير المرتفع من الحالة لم يرتفع مطلقاً والمرتفع منها ارتفع مطلقاً والحدث موجب لوجود هذا المرتفع لم المانع هو الحالة الباقية الى ان قال وبالجملة ما ذكره على تقدير تمامه يحمل النزاع انظماً كما اعترف به فلا ثمة فيه أصلاً ثم

والتقرب وإيقاعه لوجوبه أو ندبه مستدامة الحكم حتى يفرغ (متن)

أخذ يقيم الشواهد من الاخبار على ان التيمم لا يرفع الحدث كفضية عمرو بن العاص ونحو ذلك (قلت يأتي) ان شاء الله تعالى لهذا البحث تمة في آخر الباب في مسألة الجنب الذي تيمم ثم تقضه بالاصغر وفي (جامع المقاصد) ان الشهيد في قواعده حاول كون التيمم رافعاً للحدث مطلقاً وهو غير واضح وما بين به ضعيف لا يحصل مطلوبه انتهى وفي (الذكرى) لو نوى رفع المانع من الصلاة صح وكان في معنى الاستباحة وتعجب منه في (جامع المقاصد) لان المانع هو الحدث أعني النجاسة الحكمية التي انما ترتفع بالوضوء أو الغسل نعم يرتفع به المنع من الصلاة لحصول الاباحة وكأنه أراد بالمانع المنع قال وهو أعجب منه وفي (كشف اللثام) لا اشكال اذا نوى رفع منع الحدث من الشروط بالطهارة لازوال حكمه رأساً ~~حاشا~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~في~~ ونية التقرب به وإيقاعه لوجوبه وندبه ~~في~~ تقدم الكلام في الوضوء الذي هو بدله واختلف الاصحاب في اعتبار نية البدلية من الوضوء والغسل ففي (الخلاف) والوسيلة والمنتهى والتحرير والرسالة الفخرية والدروس والبيان والذكرى واللمعة والافية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجمعرية وشرحها والموجز الحاوي وكشف الاتباس والروض والروضة ورسالة صاحب المعالم) اعتبار ذلك وهو المنقول عن (الجامع) وقديولوج ذلك من عبارة (المبسوط والمعتبر) في مسألة من نسي الجنابة وتيمم للحدث حيث قال لا يجزي وفي (المدارك) ان الشهيد في (الذكرى) نقله عن (المعتبر) ثم رده في (المدارك) أن عبارة (المعتبر) لا تدل صريحاً على ذلك (قلت) لم ينقله في (الذكرى) عن (المعتبر) وكان صاحب (المدارك) لم يلاحظ اطراف عبارة (الذكرى) وذلك لانه فيها بعد ان قال الاقرب اشتراط نية البدلية ونقله عن (الخلاف) قال مانصه ولو اجتزأنا بالضربة فيهما أو قلنا فيهما بالضربتين أمكن الاجزاء وبه أفتى في (المعتبر) انتهى وهو كما ترى خلاف ما نقله عنها وفي (المدارك والكفاية) الاصح عدم اعتبار ذلك مطلقاً ونقله الشيخ نجيب الدين عن شيخه (قال) وقال شيخنا لم يقم عندي الى الآن دليل على وجوب التعرض للبدلية عن الوضوء أو الغسل وظني ان قصد الاستباحة مفعن عنه سيما مع ملاحظة الحدث الواقع وخصوصاً على القول بعدم تغاير الكيفيتين والذي يخيل لي ان ملاحظة الحدث الواقع هي القصد بالفعل عوضاً عن المبدل انتهى وفي (الخلاف) بعد ان ذكر فيه ما نقلناه عنه قال وان قلنا انه متى نوى تيممه استباحة الصلاة من حدث جاز الدخول في الصلاة كان قوياً وفي (كشف اللثام) قد يقال بالاعتبار ان كان في ذمته تيممان أحدهما بدل من الوضوء والآخر من الغسل لا افتقار الى التمييز بخلاف ما اذا لم يكن في ذمته الا أحدهما ثم قال والاقوى عدم الاعتبار مطلقاً للاصل فان الواجب انما هو توجيه النية الى الافعال المعينة المتميزة مقرباً بها الى الله تعالى (نعم) ان اختلف التيممان في عدد الضرب كان عليه في النية التعرض للعدد أو البدلية لا فادتهما له حتى ان كان عليه بدل الوضوء ونوى ضربة وسهى فقال بدلا من الغسل صح وبالعكس وكان مافي (المبسوط والخلاف) وغيرهما من البطلان مبني على اقامة نية البدلية مقام نية العدد وكذا مافي (المعتبر والمنتهى) من توقف الصحة على التساوي في العدد انتهى وكيف كان فقصد البدلية انما (١) حيث يكون التيمم بدلا عن أحدهما كما هو

(١) كذا في النسخ ولعل الصواب انما تجب أو انما هي أو نحو ذلك (مصححه)

## ووضع اليدين على الارض (متن)

الغالب فلو كان تيممه لصلاة الجنابة أو للنوم على طهارة أو لخروجه جنباً من أحد المسجدين على القول باختصاص التيمم بذلك لم يكن بدلاً ويحتمل بقاء العموم بجعل التيمم في الاوّلين بدلاً اختيارياً بمعنى انه يكون بدلاً عن الوضوء مع تمكنه منه لكن هذا الايتم في الاخير على القول بتعين التيمم للخارج من أحد المسجدين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ووضع اليدين على الارض ) اختلفت عبارات الاصحاب فالأكثر عبر بالضرب وفي (الذكرى) أن معظم عبارات الاصحاب على ذكر الضرب وفي (كشف الثام) أنه المشهور وبه عبر في (المبسوط والنهاية) في البدل من الغسل وفي (الشرائع) كالكتاب ذكر ضربة في بدل الوضوء وضربتين في بدل الغسل وفي (المبسوط والنهاية والشرائع) التعبير بالوضع كما صنع المصنف هنا وفي (جامع المقاصد) اختلاف الاخبار وعبارات الاصحاب في التعبير بالوضع والضرب يدل على أن المراد بهما واحد ومثله قال في (كشف الثام) وقال في الاخير أن أكثر الاخبار بلفظ الضرب وهو لفظ المعصوم وأكثر ما بلفظ الوضع انه هو لفظ الراوي مع كون الضرب وضعاً مقيداً وجعل في (الذكرى) اختلاف العبارات معنوياً حيث قل بتغيير الفائدة في وجوب مسمى الضرب باعتماد والظاهر أنه غير شرط لان الغرض قصده الصعيد وهو حاصل بالوضع ومثله قال في (جامع المقاصد وحاشية الارشاد) الا أنه جعل الاعتماد فيه اولى وفي (نهاية الاحكام) قرب الاجتزاء باخذ التراب من الريح والمسح به وأوجب الاعتماد في الوضع صاحب (المقاصد العلية والمدارك وصاحب المفاتيح) والشيخ نجيب الدين شارح رسالة صاحب المعالم وفي (المقاصد العلية) قل الاتفاق على أنه لو تعرض لمهب الريح لم يصح تيممه وفي (الذكرى والدروس والبيان) وجامع المقاصد والمقاصد العلية أنه يجب مقارنة النية للضرب الذي هو أول أفعال التيمم وفي (الكفاية) أنه الاشهر وقطع في (نهاية الاحكام) بأنه اذا أحدث بعد أخذ التراب من الارض قبل المسح لم يبطل التيمم (١) الى إعادة الاخذ واحتمله في التذكرة لانه كاخذ الماء للوضوء في أنه ليس جزءاً ولا مقصوداً بنفسه وهو الظاهر من (الارشاد) حيث عطف ثم كما به عليه شارحوا كلامه وفي (الفخرية) أن محل النية عند الضرب على الارض وأول جزء من مسح الجبهة مخيراً في ذلك انتهى واعتبار الضرب في التيمم اجماعي كما في (جامع المقاصد) ذكر ذلك في موضعين وفي (المدارك) أجمع الاصحاب على وجوب وضع اليدين معاً على الارض وقال الاظهر اعتبار الضرب (قلت) الظاهر ان مفاد الاجماعين واحد وصرح جماعة بضرب اليدين جميعاً وفي (مجمع الفائدة) انه ظاهر كلام الاصحاب وفي (ارشاد الجعفرية) الاجماع عليه وفي (كشف الثام) انه المشهور (قات) لم أجد في ذلك مخالفاً (نعم في التذكرة) الاظهر من عبارات الاصحاب وجوب مسح الوجه بالكفين معاً فلو مسح بأحدهما لم يجز ويحتمل الجواز وفي (النهاية) وفي اجزاء المسح بكف واحدة اشكال وقد يفهم من هاتين العبارتين احتمال اجزاء الضرب بكف واحدة حيث احتمل فيهما اجزاء المسح بها وفي (ارشاد الجعفرية) لو تعذر الاتيان بكليتهما معاً وقدر على الاتيان بأحدهما فليس عليه الا الاتيان بالمقدور وفي (الذكرى والمدارك) ان المهود من عمل صاحب الشرع كونه يبطئها وبه صرح جماعة من الاصحاب كالنفيد وأبي يعلى وأبي

ثم مسح الجبهة بهما من القصاص الى طرف الانف ( متن )

عبد الله المعجلي والشهيد وغيرهم وفي ( الذكرى وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية )  
وغيرها انه لو منع من الباطن اجتزأ بالظاهر والتبادر مقصور على الاختيار وان منع مانع من باطن احدهما  
خاصة فهل يضرب باطن الاخرى أو يباطنها وظاهر الاولى لم أجد فيه نصا لاحد من الاصحاب وفي  
( الروضة ) وانما يعتبر اليدين مع الاختيار فلو تعذر قطع أو مرض أو دبط اقتصر على اليسور ومسح  
الجبهة به وسقط مسح اليد ويحتمل قويا مسحها بالارض كما يمسح الجبهة بها لو كانتا مقطوعتين وليس  
كذلك لو كانتا نجستين بل يمسح بهما كذلك مع تعذر التطهير الا ان تكون متعديا أو حائلا فيجب  
التحفيف وازالة الحائل مع لا يمكن فان تعذر ضرب بالظاهر ان خلا والا أصرب بالجبهة في الاول  
وباليد النحسة في الثاني **قوله** قدس الله تعالى روحه **ثم مسح الجبهة بهما** هذا هو  
الظاهر من عبارات الاصحاب كما في ( التذكرة ) وفي ( المدارك ) ان أكثر الاصحاب على كون المسح  
بباطن الكفين مما وفي ( المختلف والذكرى وكشف اللثام ) ان المسح بهما هو المشهور ونقل في  
( الذكرى ) عن الكاتب انه اجتزأ باليد اليمنى واستغنى عن الاكف الواحد المولى الاردبيلي  
في ( مجمع البرهان ) وقد سمعت ما احتمله في ( التذكرة ونهاية الاحكام ) من احتمال المسح باحدهما  
وعبارة ( المدارك ) ظاهرها انعقاد الشهرة على تعيين الباطن وقد عرف مما مضى من نص على المسح  
بالباطن وحال ماذا منع مانع منهما أو من احدهما **قوله** قدس الله تعالى روحه **ثم مسح الجبهة بهما**  
الى طرف الانف **اجمعا** كما في ( الانتصار والغنية ) غير ان فيهما ( فيها خل ) مسح الوجه من  
القصاص الى طرف الانف وفي ( كشف اللثام ) ان فيهما وفي ( الناصريه ) نقل الاجماع على انه  
لا يجب مسح أزيد من ذلك والموجود فيهما ما ذكرنا ونسب في ( المختلف ) ذلك أعني انتهاؤه الى  
طرف الانف من دون تقييد بالأعلى الى الصدوق ومحمد والسيد والشيخين والقدمين والديلمي والحلي  
والقاضي والمعجلي ( قلت ) قيده المعجلي في ( السرائر ) بالأعلى كما صنع صاحب ( الوسيلة ) والمصنف  
في ( التذكرة والمتهى والنهاية والارشاد ) والشهيدان وغيرهم بل في ( الذكرى ) ان مسح الجبهة من  
القصاص الى طرف الانف الأعلى متفق عليه بين الاصحاب ونقل هذا الاجماع أيضاً في ( الروض  
والروضة ) وعن أبي الصديق انه من دين الامامية وفي ( المذهب البارع ) انه مذهب جمهور الاصحاب  
وفي ( المتهى ) انه مذهب أكثر علمائنا وفي ( غاية المرام وكشف اللثام ) انه المشهور وفي ( كشف الرموز )  
ان عمل الاصحاب على مسح الجبهة وفي ( المعتبر ) انه مذهب الثلاثة واتباعهم وفي ( النافع ) انه  
أشهر الروايات وعن الحسن بن عيسى ادعاء تواتر الاخبار بذلك أعني مسح الجبهة وفي ( التذكرة )  
والروض والمقاصد العلية ) ان عدم استيعاب الوجه هو المشهور وفي ( جامع المقاصد ) تارة نسبته الى  
الاصحاب والى المشهور أخرى وفي ( التنقيح ) انه أشهر وقد سمعت ما حكاه في ( كشف اللثام عن  
الانتصار والناصرية والغنية ) وعن الصدوق على انه أوجب مسح جميع الوجه وفي ( مجمع البرهان )  
انه أحوط وفي ( الذكرى ) ان في كلام الجعفي اشعاراً به واليه ذهب الجمهور أعني العامة وخير في ( المعتبر )  
بين استيعاب الوجه ومسحه قال لكن لا يقتصر على أقل من الجبهة قال واليه أوما الحسن بن  
عيسى وقر به في ( كشف الرموز ) واستحسنه في ( المدارك ) وفيما نقله في ( المختلف ) من كلام الكاتب



مستوعبا لها ثم ظاهر الكف الايمن يطن الايسر من الزند الى اطراف الاصابع مستوعبا لها ثم الايسر كذلك ( متن )

دلالة على مسح غير الجهة أيضا حيث قالوا وصل اليه اليد من الوجه اجز من غير ان يدع جنبه وموضع سجوده انتهى ( وعن المتقن ) مسح بهما بين عينيك الى أسفل حاجيك وكأنه يريد الجهة والجنبين وفي ( التقيي والمداية ) مسح الجنبين والحاجبين وذلك صرح المحقق الثاني في ( جامع المصنفون ) والشرائع وحاشية الارشاد وتليذه في ( شرح الجعفرية ) وفي ( حاشية الميمني والمسالك ) ومجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب المعالم ) وجوب مسح الجنبين وفي ( كشف اللثام ) ان مسح الجنبين يمكن ان يدخل في مقصود الاكثر ومنهم ان السيد فاتهم اوجبوا مسح الوجه من القصاص الى طرف الانف وفي ( الروضة ) في مسح الجنبين قوة وفي ( المقاصد العلية ) يخرج مسح الجنبين وفي ( الذكرى ) لانس مسح الحاجبين وفي ( الروض والمسالك ) انه أولى وفي حاشية الفضل الميمني ان مسحهم احوط وفي ( الروضة ) الحاجبان يجب مسحهما مسح ما يتوقف عليه من اب المقدمة والا فلا دليل وفي ( الكفاية ) المشهور عدم وجوب مسح الحاجبين وفسر طرف الانف الأعلى بما يلي الجهة في ( المنتهى ) وجمع المقاصد وارتداد الجعفرية وروض الجن ) وغیره وفي ( الموجز الحوى ) انه قول الاف وفي ( رتد الجعفرية ) انه ليس هو العظيم الذي في وسط الانف وفي ( الجعفرية وحاشية الارشاد ) انه لو بلغ الى آخر المرن كان أولى وفي ( أمالي الصدوق ) المسح من المصص الى طرف لاف لاسفل وفي ( المنتهى ) اختلفوا فيه فنعصم انه ما يلي الجهة ومضى حمله على المرن وفي ( المذهب البارع ) ان حد الجهة الى الحاجب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بجمعه ﴾ مسنودا ﴿ ذهب اليه علماءنا كما في ( المنتهى ) ومذكر ) وعدد كما في ( كشف اللثام ) ومل في ( المنتهى ) عن الشافعي وأحمد والكرخي وحوب اسيد ب مواضع المسح وعن في حنيفة انه له مسح الاكثر حراً قال وهو قول يوسف (١) وزفر والمشهور بين الاصحاب كما في ( الكفاية ) السنة الأعلى وصرح جمع من المتأخرين كما في ( جامع المقاصد ) وهو ظاهر عبارة المشايخ كما في ( المنتهى ) فت ل هو ظاهر جمهور الاصحاب وصرح في ( التذكرة ونهاية الاحكام ) والذكرى . لدوس محاشية الاساد وفوقه الترخ والروضة والروض ) وفي ( جامع المقاصد والمدارك ) انه أحط وفي ( مجمع الهمم ) لا يجب مسح قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم ظاهر الكف الايمن من الزند الى أطراف الاصابع مستوعبا ثم الايسر كذلك ﴾ مسح اليدين نالت الاجماع كما في ( المنتهى ) ما يكون لمسح ظاهر الكف من الزند الى أطراف الاصابع فعليه الاجماع كما في ( الناصرية والعبية وجامع المقاصد ) وهو من دين الامامية كما في ( أمالي ) الصدوق وهو المعروف بين الاصحاب كما في ( شرح رسالة صاحب المعالم ) وعليه جمهور الاصحاب كما في ( المذهب البارع ) وسببه في موضع من ( الذكرى ) الى الاصحاب وهو المشهور كما في ( المنتهى ) والمقاصد العلية وكشف اللثام ) والاشهر كما في ( التذكرة والكفاية ) ومذهب الاكثر كما في ( المعتبر والروض ) وموضع آخر من ( الذكرى ) وشرح رسالة المذكورة وفي ( المنتهى ) ان الاكثر على كونه من الرسغ الى أطراف الاصابع وفي ( الانصار ) ان لامامية مطبقون على

ولو نكس استأنف على ما يحصل معه الترتيب ( متن )

ظاهر الكف وفي ( كشف الروز ) ان عمل الاصحاب على ذلك وفي ( النافع ) انه أشهر الروايات وفي ( المدارك ) ان مسح ظهور الكفين لا بطونهما مشهور ويظهر من كلامهم انه مجمع عليه بين القائلين بعدم وجوب الاستيعاب وفي ( الفقيه ) في بدل غسل الجنب مسح ظهر اليدين فوق الكف قليلاً لان الصادق عليه السلام مسح لابي أيوب وداود بن النعمان فوق الكف قليلاً (١) وعن ( المنعم ) ذلك احدى اليدين بالآخرى فوق الكف قليلاً ( وعن ) علي بن بابويه مسح اليدين من المرقين الى أطراف الاصابع ونسبه في ( السرائر ) الى بعض الاصحاب وجوزه المحقق وصاحب المدارك وفي ( كشف الرموز ) والمتهم انه مستحب وتقل في ( كشف الروز ) عن الحسن بن عيسى استحبابه وفي ( مجمع البرهان ) ان الاستيعاب أحوط ثم تأمل في كونه مستحباً ونسب في ( السرائر ) الى قوم من أصحابنا ان المسح من أصول الاصابع الى رؤسها وفي ( الذكري ) ان كلام الجعفي يوهم ذلك وأما كونه يا طن اليسرى حين المسح على اليمنى وبالعكس في العكس فقد نص عليه الأكثر وهو المتبادر من اطلاق غيرهم كما في ( كشف اللثام ) وفي ( التذكرة ) انه أشهر وأما كونه مستوعباً في ( المتهم والمدارك ) الاجماع عليه وفي ( مجمع البرهان ) لو مسح ظهر الكف بالطن بكفيه وان لم يستوعب جميع الظهر سيما ما بين السبابة والابهام مع انه نسب الاستيعاب الى الاصحاب ولا يجب استيعاب جميع بطن الكف اذا مسح به كما في ( جامع المقاصد وشرح الجعفرية وحاشية الميسري والروض والكناية ) وفي ( مجمع البرهان ) يجب المسح بكل البطن كما هو المتبادر من الاخبار ولو تعذر المسح بالبطن فالظهر كما في ( الذكري والمقاصد العلية والروض والمدارك ) مع احتمال التولية في الاخير ويجب البدأ من الزند كما ذكره المصنف وجميع من تأخر عنه كما في ( المدارك ) وتأمل فيه في الكتاب المذكور تباعاً لشيخه المولى الاردبيلي وبمقالة علي بن بابويه قال أبو حنيفة والشافعي في الحديث وبقول الاصحاب قال الشعبي ومكحول والاوزاعي ومالك وأحمد والشافعي في القديم **قول**ه قدس الله تعالى روحه **ولو** نكس استأنف ما يحصل معه الترتيب وجوب الترتيب في الاعضاء كما ذكر المصنف اجماعاً كما في ( الفنية والمتهم ) وارشاد الجعفرية والمدارك والمقاييس وظاهر ( التذكرة والذكري ) حيث نسب في الاول الى علماء أهل البيت عليهم السلام وفي الثاني الى الاصحاب وعن المرتضى ان كل من أوجب الترتيب في الوضوء أوجه فيه فمن فرق بينهما خرق الاجماع وفي ( الذكري وكشف اللثام ) ان في الخلاف ان الدليل عليه دليل وجوبه في الوضوء ومنه الاجماع انتهى ولم أجد ذلك في ( تلخيص الخلاف ) وانما فيه الترتيب واجب وبه قال الشافعي الا في تقديم اليمين على الشمال ( وقال أبو حنيفة ) لا يجب الترتيب انتهى وهذا مما يواخذ به صاحب ( التلخيص ) حيث تركه وفي ( الفنية ) ان الدليل عليه دليل وجوبه في الوضوء وقد استدلل عليه هناك بالاجماع فلذا قلنا عنها حكاية الاجماع وفي ( جامع المقاصد ) يجب تقديم اليمنى على اليسرى اجماعاً ونسبه في ( الذكري ) الى الاصحاب وفي ( مجمع البرهان ) ان الترتيب بين اليدين ان لم يكن اجماعاً أمكن القول بعدم وجوبه وفي ( جامع المقاصد ) أيضاً لو نكس استأنف ما يحصل معه الترتيب وجوباً وان تعمد اجماعاً وفي ( المراسم والسرائر والشرائع ) ترك ذكر الترتيب

(١) وفي ( الذكري ) فهم بعض الاصحاب وجوب تجاوز الرسغ وتأول قليلاً بانه لا يجب ايصال الغبار الى جميع العضو ( منه قدس سره )

ولو أخل بيمض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده ويستحب نقض اليدين بعد الضرب قبل المسح ( متن )

بين الكفين وفي ( كشف للشام ) ان ( المنع وجعل العلم والعمل ) ترك فيه ذكر ذلك أيضاً ( وفيه )  
أيضاً أن ( الجمل واقعود ) خلل عن الترتيب مطلقاً ( كالتصباح ومختصره وإدراية وكفتية ) في بدل  
الوضوء ( وأما المولاة ) فواجبة اجماً كافي ( أغنية وجميع المقصد والروض وجميع البرهان وظاهر  
المنتهى والذكرى والمدارك ) حيث نسب في الاول الى غيره وفي الآخرين الى الاصحاب وفي  
( الخلاف ) المولاة واجبة وخلف في ذلك جميع الفقهاء وفي ( المدرك ) بعد ان نزل في مستدل  
به على وجوبها في ( المنتهى والذكرى ) قول لو قد اختصاص التيمم بآخر الوقت كانت المولاة من  
ضروريات صحته تتبع الصلاة في الوقت وقد سبقه على هذا التوجيه لمصنف في ( المنتهى ) وخلف في  
في ( المنتهى ) وفي ( مجمع البرهان ) بعد ان حكم بوجوبها وانما لا يباح عليه كما سمعت قول على  
تقدير وجوبها فقول بأبطالان بتركها يحتاج الى دليل واحتمل في ( الذكرى ) المقصد عليه وكشف  
الشام ) ان الاخذ باللا يبعد وان حرم واحتمل في ( نهاية الاحكام ) عدم وجوبها في حال الفصل  
وحكم بذلك في ( الدروس ) وقد مر المولاة في ( الذكرى ) بزمان جوف الماء لو كان وضوءه صحيحاً قوله  
قدس الله تعالى روحه **فصل** ولو أخل بيمض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده **في** في ( المنتهى )  
والتمذكرة ونهاية الاحكام وجميع المقصد ) وقول في ( المبسوط ) ان ترك شيئاً من الموضع الذي  
يجب مسحه في التيمم من الوجه واليدين لم يجزه قليلاً كان أو كثيراً ويعيد التيمم من قوله تعالى ويستحب  
ممكن قوله قدس الله تعالى روحه **فصل** ويستحب نقض اليدين بعد الضرب قبل المسح **في**  
هذا مذهب علمائنا خلاف للجمهور كما في ( المنتهى ) ومذهب لاصحابنا عند ابن الجنيدي كافي ( لخلاف )  
ولا نعلم فيه مخالفاً من الاصحاب كما في ( المدارك ) ولا يجب النقض اجماً كافي ( التذكرة والمدارك )  
وفي ( المقصد الدلية ) يجوز النقض اجماً بل قل ربما قيل بوجوبه وفي ( المنتهى ) لا يجب استعمال  
التراب عند علمائنا وفي ( ارشاد الجعفرية والمقصد العلية ) عندنا وفي ( الكفاية ) نه المشهور ومذهب الاكثر  
كما في ( المغايب ) وعن ظاهر الكتاب وجوب المسح بما على الكفين من التراب على الوجه وقد يقال  
لا ينافي النقض لانه لا ينافي التراب رأساً وما وجدت أحداً خلف ( وقول في المغايب ) يشترط  
تلوق التراب وان استحب النقض وفقاً للسيد ووجهة وان خلف الاكثر فنسبه الى السيد ووجهة  
ولم أجده من نسب ذلك الى السيد ولعله فهم ذلك من قوله في ( الانتصار ) مما انفردت به الامامية اقول  
ان مسح الوجه بالتراب في التيمم انما هو الى طرف الانف وهذه ليست من الدلالة في شيء وان  
كانت تدل فلينسبه الى الامامية لا الى السيد قطعاً ولينه دلالة على هؤلاء الجماعة الذين قالوا بسننه  
المقامة كلا ما قال بها سوى أبي حنيفة واحزابها كما سمعت عن المنتهى وفي ( المنتهى ) أيضاً لا يستحب  
مسح احدي الراحتين بالآخرى خلافاً لبعض الجمهور ( قلت ) لعله رحمه الله تعالى لم يلاحظ ( النهاية )  
فان فيها يستحب مع النقض مسح احدي الراحتين بالآخرى وهو ظاهر ( المبسوط ) حيث قل فيه  
وضع يديه مائلاً على الارض مفرجاً أصابعه وينفضهما ويمسح احدهما بالآخرى ثم يمسح بهما وجهه  
انتهى ( وعن ) المحقق في النكت اما الجمع بين الامرين فلا أعرفه وفي ( المدارك ) لا نعلم مستند ذلك

ويجزيه في الوضوء ضربة واحدة وفي الغسل ضربتان ويتكرر التيمم لو اجتمعا ( متن )

وفي ( حاشية الفاضل الميسي والروضة ) أن نفذهما اما بمسحهما بثوبه أو مسح أحدهما بالآخرى أو غير ذلك وذكر في ( الروضة ) أنه ينفخ ما عليهما من التراب **✽** قوله قدس الله تعالى روحه **✽** ويجزيه في الوضوء ضربة واحدة وفي الغسل مرتين ( ضربتان خل ) هذا من دين الامامية كما عن ( أمالي ) الصدوق وظاهر ( التهذيب والبيان وجمع البيان ) أنه مذهب الشيعة وأن القول بالضربتين مطلقاً مذهب العامة ذكر ذلك في ( حاشية المدارك ) وهو المشهور كما في ( المنتهى والمختلف ونهاية الاحكام والمقاصد وتخليص التلخيص وارشاد الجعفرية وجمع البرهان ورسالة صاحب المعالم وشرحها ) ومذهب الأكثر كما في ( الذكرى والتتبع ) واليه ذهب المتأخرون كما في ( كشف الالتباس وارشاد الجعفرية ) أيضاً وهو الاظهر من الروايات كما في ( السرائر ) وفي ( الروض وكشف اللثام ) أن الضربتين في الغسل هو المشهور وفي ( الغنية ) رواه أصحابنا وفي ( كشف اللثام ) أن الضربة الواحدة في الوضوء مذهب الأكثر وفي ( المدارك ) أن التفصيل مذهب أكثر المتأخرين وجماعة من القدماء ( قت ) واختاره الصدوق في ( الفقيه ) والشيخان في ( المقنعة والنهاية ) وسلاح والطوسي والنعماني على ما نقل عنه والمجلى والمحقق وتلميذه البيهقي والمصنف في كتبه وولده في ( الفخرية ) والشهيد والمحقق الثاني وولده وتلميذه والشهيد الثاني وولده في رسالته وتلميذه وغيرهم واختاره السيد في ( المصباح ) على ما نقل وقد نقل جماعة عن القدمين والمفيد في العزية والسيد في ( الجمل وشرح الرسالة ) والصدوق في ظاهر ( المنع ) الاجتزاء بضربة في غسل الجنابة وهو ظاهر ( الهداية وخيرة الغنية والمدارك وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح ) الا انه قال في الاولين ان الضربتين أحوط للجنب ونقل في ( المتبر ) عن قوم من أصحابنا اختيار ثلاث ضربات ومثله تلميذه في ( كشف الرموز ) حيث نسبته الى بعض من ( وقته في الذكرى ) عن رسالة علي بن بابويه وقال ان الفاضلين نقلوا عنها اختيار الضربتين والموجود فيها اذا أردت ذلك فاضرب بيدك على الارض مرة واحدة وانفضهما وامسح بهما وجهك ثم اضرب ييسارك الارض فامسح بها بيمينك من المرفق الى اطراف الاصابع ثم اضرب بيمينك الارض فامسح بها يسارك من المرفق الى اطراف الاصابع قال ورواه ابنه في ( المنع ) وهو في ( التهذيب ) صحيح السند ونقل ذلك في ( كشف اللثام ) عن بعض نسخ أمالي الصدوق وفي ( حاشية المدارك ) ليس مراد الصدوق في رسالته ثلاث ضربات حقيقة بل ضربة للوجه وضربة لليدين على التعقيب وامله لذلك نسب اليه الضربتان وفي ( المتبر ) ان الرواية الواردة في الثلاث نادرة على انا نمنها جوازاً وفي ( الذكرى ) قال المفيد في كتاب الاركان في ظاهر كلامه بالضربتين مطلقاً ( قلت ) وحكى ذلك في ( المتبر والمتهى والمختلف ) وغيرها عن علي بن بابويه وفي ( المتبر ) ولذكرى ) استحباب ضربتين ونقل ذلك عن السيد في شرح الرسالة واحتمل الشهيد اتخير ان لم يكن احداث قول وقد أقام الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في ( حاشية المدارك ) الادلة والبراهين على المشهور فليحفظ كلامه أيده الله تعالى **✽** قوله قدس الله تعالى روحه **✽** ويتكرر عليه التيمم اذا اجتمعا ) أي الوضوء والغسل في الوجوب عليه كالحض كما في ( المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وارشاد

ويسقط مسح المقطوع دون الباقي ولا بد من ثقل لتراب الملوّح عرضاً ليهب الريح لم  
يكف (متن)

الجعفرية والمقاصد العبية وكشف الله) وفي (الذكرى) ظاهر لأصحاب تهوي لا غسل في كيفية  
التيمم وبه صرح المبد وخرج بعض لأصحاب وحوب تيممين على غير محب ولا بأس به والحد من  
غير مانعين اذ التسوية في الكيفية لا الكمية وفي المذكرى ن لا ظهر لأصحاب تهوي لأصحاب  
واحتمله في (كشف الثام) اما بناء على تسوية في عدد الغرة وعدم شرطية المديسة على  
خبري عماروني بصير تساوي تيممي لجنب وعرض من قبل وجهه ظاهر صحيح له قدس الله  
تعالى روحه ~~﴿ ويسقط مسح المقطوع دون الباقي ﴾~~ كما في (شاف والمعتبر والشرع والمنهجي  
والخلاف ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والمذكرى والمردود وسبب وجوب المصعد) وغيره  
وقال الشيخ في (المبدوط) واذا كان مفعول الدين من المذعن مسطوحاً عرضاً ثم مسح  
ان يمسح به تي انتهى ويحتمل ان يريد مبدوط التيمم رأساً لال له حب مسح غيره كمن مسح  
شدهنا لكن اظهر كما في (الخلاف والمذكرى) ان مرده مبدوطاً على يدين ورسله به فيه  
في (الخلاف) كسبعت على ذلك (وه) استحباب مسح به من لا ياتي جديده به به  
المصنف في (نهاية الاحكام) والله دليل وجدد وحتمل في (المنهجي ونهاية الاحكام) في مفعول  
الكفين وجوب مسح الرغ لاحتلال دخوله اذ في (المفتي والمذكرى) لا يجب على مفعول  
الكفين مسح لوجهه خاصة وان في الرغ لان المال لموجب الكف فثبت له مسح  
الله تعالى روحه ~~﴿ ولا بد من ثقل لتراب الملوّح عرضاً ليهب الريح لم يكف ﴾~~ ما دل  
من وضع اليد على الارض فيكون المراد ثقل التراب كما في حيث لم يرد له ما كان يدان الضرب  
عليه ويس ذاك متارحوناً مع من حوار اتيهم بالحجر وقولاً بوجوب مسح من اصاب كفاه  
الكتاب وهذا افرع نص عليه لمحقق واشهد به انه من المحقق اثني والعيمري وصاحب  
(المداير) وغيرهم ل هو فرع وجوب وضع اليدين على الارض فيسبق عليه لاجل ذلك  
ويأتي عن (التذكرة) ثقل لاجل ذلك (المذكرى) من دفع ايده عند المسح يمكن تبي  
قوة الجواز لان الضرب غير مقصود لفسه فيصير كما لو سئل ثقل وضوءه ليرب أو المطر على  
بعض الجواز ولو ثقل الغير اتراب الى المكف اندر على الضرب ذمه في (نهاية الاحكام) لم يكن  
على وجه تراب فردده بالمسح لم يحز اذ لا يلى ثم لو اخذته منه ثم ناله عليه ولا يرت الصحة لانه  
بالانتقال قطع حكم ذلك الموضوع عنه ولو ناله عن عضو من عضه صح مسحه كان من لا يفسد  
المسوحة ولا وقريب منها عبارة (المنهجي) كنه احتل فيه لاجل في اذا كان على وجهه فردده  
بالمسح وهذا منه بناء على ان لوجب مسح الكفين لموضوعتين على الارض لوجه ويحصل تديد  
فان وضع الكفين على التراب كاف وان لم يكن على الارض بل على ارضه ثم مسحها بالاضاء  
وقد حصل لكنه خلاف المبرود من الشرع والحاصل ان المصنف في (المنهجي وتحرير ونهاية  
الاحكام والكتاب) فيما يأتي اختار عدم الاجزاء فيها اذا كان على وجهه فردده بالمسح واختلف  
قوله فيما اذا قلله اليه من سائر اعضائه ففي (الكتاب والمنهجي ونهاية الاحكام) نه بجري وفي (التذكرة

﴿ الفصل الرابع ﴾ في الاحكام لايجوز التيمم قبل دخول الوقت اجماعاً ويجوز مع التضييق وفي السعة خلاف اقربه الجواز مع العلم باستمرار العجز وعدمه مع عدمه (متن)

### ﴿ الفصل الرابع في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لايجوز التيمم قبل دخول الوقت اجماعاً ﴾ من علماء أهل البيت عليهم السلام كافي (التذكرة) وهذا الاجماع منقول أيضاً في ثلاثة عشر موضعاً (المعتبر ونهاية الاحكام والتحرير وحواشي الشهيد والدروس والتفتيح وكشف الالتباس وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض والمقاصد العلية والمدارك والمفاتيح) ونفي الخلاف عنه في شرح رسالة (صاحب المعالم) وخالف أبو حنيفة - رحمه الله - قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ مع التضييق ﴾ ترك نقل الاجماع فيه اشدة ظهوره كما في حواشي الشهيد وغيرها وانه المنقول أيضاً في (التحرير ونهاية الاحكام وحواشي الشهيد والتفتيح وجامع المقاصد وروض الجنان والمدارك وكشف اللثام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وفي السعة خلاف ﴾ لان الاصحاب فيه على ثلاثة أقوال والاكثر على انه لايجوز في السعة مطلقاً كما في (المنتهى والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وكشف اللثام) فانه نسب في هذه الكتب الى الاكثر ونسب الى الاشهر في (الدروس) والى المشهور في (المختار والمهذب البارع وتفاصيل التلخيص والمسالك والمقاصد العلية وشرح المفاتيح والكفاية) بل في الاخير كاد يكون اجماعاً ونقل فيه حكاية الاجماع عليه من جماعة انتهى ونقل الاجماع عليه في (الاتصار والناصريه) وظاهر (الغنية) حيث قال عندنا لكنه في (كشف اللثام) نسب الاجماع الى صريح (الغنية) ونقل حكايته عن (شرح جل السيد) للقاضي وعن (أحكام الراوندي) ونقل جماعة كثيرون حكايته عن الشيخ بل بعضهم نسب اليه في (الخلاف) ولم أجده فيه ولا في (المبسوط ولا النهاية) بل في (الذكرى) ان الشيخ لم يستدل عليه بالاجماع في (الخلاف) قال ولعله نظر الى خلاف الصدوق وعدم تصريح المفيد في (المقنعة) وفي (الاركان) لم يذكره وكذا ابن بابويه في الرسالة انتهى (قلت) قد نسب بعضهم الى ظاهر (المقنعة) منهم المصنف في (المختار) وعبارة (المقنعة) فان لم يجده تيمم آخر أوقات الصلاة عند اليأس منه ثم صلى بتيممه انتهى ونسب في (المعتبر وكشف الرموز والتفتيح) الى الثلاثة واتباعهم وهو خيرة (النهاية والمبسوط والخلاف والمراسم والكافي) على ما نقل عنه (والوسيلة والغنية والسرائر) وفي (الشرائع والنافع وكشف الرموز) انه أحوط واليه ذهب جماعة من المتأخرين وقواه الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (شرح المفاتيح) وأيده بتأييدات كثيرة (وذهب جماعة) وهم المصنف في (المنتهى والتحرير والارشاد) والشهيد في (البيان) والمولى الاردبيلي في (مجمع البرهان) والخراساني في (الكفاية) والكاشاني في (المفاتيح) الى جوازه في السعة مطلقاً ونقله في (الذكرى) عن الصدوق وظاهر الجمني والبرزنطي وفي (كشف اللثام) قال انه حكى عن الصدوق (قلت) الحاكي لذلك جماعة من الاصحاب منهم المصنف في جملة من كتبه والمحقق في (المعتبر) وتلميذه قال في (كشف الرموز) النظر يؤيده وفي (حاشية الارشاد) انه قوي



ويتيمم للخسوف بالخسوف والاستسقاء بالاجتماع في الصحراء وللغائقة بذكرها (متن)

متين وكذا في (المدارك) وفي (المهذب البارع) انه مشهور كاقول الامل وهو عجيب منه وفي (شرح المفاتيح) انه اضعف الاقوال لكنه قواه في (حاشية المدارك) وعليه أطبق جمهور العامة (والقول الثالث) ما اشار اليه المصنف بقوله وأقربه أي أقرب الخلاف وأقرب آرائه الجوار مع العلم عادة باستمرار العجز وعدمه مع عدمه وهو خيرة (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والفخريه واللمعة والموجز الحاوي وسرحه وغاية المرام والجمفريه وشرحا وجامع المصنف وفوائد الشرائع ورسالة صاحب المعالم) ونقله جماعة عن الكاتب وظاهر الحسن بن عيسى ونفي عنه الدس في (المدارك) وجعله في (شرح المفاتيح) دون الاول في القوة وفي (جامع المصنف) ان عليه أكثر المتأخرين وفي (الروضة) انه الأشهر بين المتأخرين ولم يرجح شي في (الايضاح والدروس والمهذب البارع والروض) قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ويتيمم للخسوف بالخسوف ﴾ كما في (المتن) والتذكرة والتحرير والذكرى والبيان والمدارك ونهاية الاحكام وفي الاحير التصريح انه يتيمم للخسوف بابتدائه وان ظن الاستمرار لانه يكذب كثيراً وفي (كشف اللثام) يتيمم للخسوف بالخسوف مثلاً مع اليأس أو مطلقاً لتضيقة بناء على قوت الوقت ما شروع في الانجلاء (وأم) على القول بالامداد الى تمام الانجلاء فان علم به أوله كان مضيقاً لاحتمال الانجلاء وان خبر المصنف بالاحتراق ويحويه اذا لا عبرة بقولهم أما ان لم يعلم به الا بعد الاحتراق مثلاً أو علم وأخر الصلاة فيمكن ان لا يحترق له السم الا اذا اعتبر فيه الضيق أو العلم العادي بمحصل تمام الانجلاء بنهاية الصلاة ويحذر ان يريد ان يتيمم (١) لخسوف الى آخره الذي هو الشروع في الانجلاء أو تمهيداً وقت (٢) التيمم التيمم (٣) وجب تأخير عن أوله أو لا انتهى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ويتيمم ﴾ والاسماء والاحتجاج في الصحراء ﴿ كما في (المتن) والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والبيان والموجز الحاوي وسرحه (وفي (الذكرى) ان الاقرب جوازه بإرادة الخروج الى الصحراء لانه كاشروع في المهدات وقوله الحق الثاني في (جامع المقاصد) واحتمل في (الذكرى) أيضا الجوار طلوع شمس في يوم الثالث لان السبب الاستسقاء وهذا وقت الخروج فيه يعنى الخروج مصيق عليه ذ طلعت الشمس لوجوب أخذهم فيه من أول اليوم حتى يجتمعوا والخروج كاشروع في المهدات وفي (جامع المقاصد) ان هذا الاحتمال بعيد واستشكاه في (المدارك) وقال ان الاول به عنه عدم ردة الصلاة في (كشف اللثام) ان عم الموجب (٣) للتيمم تحية التأخير الى قريب من الزوال وكذا ان اختص بالامام وأمكنه الاعلام قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ويتيمم ﴾ وللفائدة ذكره ﴿ كما في حمله من كتب المصنف (والدروس والموجز الحاوي وجامع المصنف وكشف اللثام والمدارك وكشف اللثام) وفي (البيان) ولا يتيمم لفائدة لان وقتها المعمر على اتمول بالتوسعة (قلت) على العمل له سمعة واعتبار التضييق في التيمم عند ذكره المعبر الامر المقصود عند الذكر ويرويه التحرير به له تحر واختصاص أدلة الضيق في التيمم بماله وقت مقدور وأما على المضائق فلا روضيح في (الذكرى) من عليه فائدة فالأوقات كلها صالحة للتيمم ولا يتترط الذكر نعم هو شرط في بيعة الواحد (وقول

ولو يتيم لفائدة ضحوة جاز أن يؤدي الظهر في أول الوقت على أشكال (متن)

النبي صلى الله عليه وآله) فإيصالها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها لا يثنى في ماعداه (وانشر) ها إشارة إجماعية إلى الأقوال في الموسعة والمضائقة والتفصيل في موضعه (فقول) المشهور عند القدماء) كما في (غاية المراد وكشف الالتباس) وجوب تقديم الفاتحة مطلقاً ونسبه في (كشف الرموز) إلى الثلاثة والقاضي والتميمي والمأخر ومن تابعهم وفي (التنقيح) إلى الثلاثة واتباعهم وفي (المفاتيح) إلى أكثر القدماء وفي (الغنية) الإجماع عليه وعلى بطلان الحاضرة لو فعلها حينئذ في أول وقتها وقد يظهر من (السرائر) نفى الخلاف فيه قول المجلي في رسالته المسماة بـخلاصة الاستدلال أحبطت عليه لاهمية خلفا عن سلف شعراً به - سعد وسعد واجمعت على العمل به ولا يعتد بخلاف غير يسار فن أبي بويه والشمري بن سعيد بن عبد الله وسعد بن سعيد بن محمد بن علي بن محبوب وشمعون بن جمع بن ميمون بالأخبار المتضمنة للمضائقة لأنهم ذكروا أنه لا يحمل رد الآثار الموثوق برهائيه وهو خيرة (المبسوط) وكشف الرموز ورسالة الزاهد) الشيخ أبي الحسين همام بن أبي فارس وظاهر (المنقذ) والخلاف والمراسم) ونال من المرتضى في (الموسلة) والقاضي والتميمي وعن ظاهر المكتب و الحسن (وذهب) الصدوق والحسين بن سعيد كما نقل ذلك عنه في (كشف الرموز) والشيخ أبو الحسن علي (١) بن طاهر والشيخ في موضع من (التهذيب) والطوسي في (الموسلة) والمصنف في غير (المختلف) ولده بولد في (الأيضاح) وأكثر من عاصره والشهد وأبو العباس في (الموجز) والمحقق الثاني في (فوائد الشريعة) والصيمري في (كشف الالتباس) وأشار الجعفرية والشيخ الثاني في (المسالك) وشمعون في (حاشية الشريعة) وولده في رسالته والكتاتفي وغيرهم إلى عدم وجوب تقديم الفاتحة وهو المشهور بين المتأخرين كما في (كشف الالتباس) ومذهب أكثر المتأخرين كما في (الذكرى) والمفاتيح) وفي (كشف الرموز) بعد أن نسبته إلى الصدوقين والحسين بن سعيد نسبته أيضاً إلى بعض المتأخرين والمتأخرون بالنسبة إليه متقدمين بالنسبة إلىنا والسيد ضياء الدين بن الفاخر والشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد كانا يقولان بالمضائقة ثم رجعا عنه إلى القول بالتوسعة نقل ذلك عنهما الشهيد ونقل التوسعة أيضاً عن نصير الدين عبد الله بن حمزة الطوسي وعن سعيد الدين محمود المحمدي قول نص أبو علي بن طاهر على استحباب تقديم الحاضرة ونقل المحقق (في الزرية) كما في (غاية المراد) عن بعض الأصحاب وجوب تقديم الفاتحة في الوقت الاختياري ثم تقدم الحاضرة ونقل الشهيد عن ابن حمزة تقديم الفاتحة مطلقاً (٢)

وذهب المحقق في كتبه الثلاثة وصاحب (المدارك) إلى وجوب تقديم الفاتحة المتحدة والمصنف في (المختلف) يذهب إلى وجوب تقديم الفاتحة أن ذكرها في يوم الفوات سواء اتحدت أو تعددت وإن لم يذكرها حتى مضى ذلك اليوم جاز له فعل الحاضرة وهذا أن القولان رماهما بالمصنف صاحب (المفاتيح) ولصاحب (التنقيح) تفصيل آخر وهذا حديث إجمالي دعي مادي إلى ذكره واستطراده والتفصيل يأتي في محله أن شاء الله تعالى - قوله قدس الله تعالى روحه - ولو يتيم ضحوة الفاتحة جاز أن يؤدي الظهر على أشكال) جواز اتنادية في الوقت خيرة (المبسوط) حيث قال وهو يتيم لصلاة نافلة في غير وقت فريضة أو قضاء فريضة في غير وقت صلاة حاضرة جاز له ذلك ويجوز أن يصلي به فريضة إذا

ولا يشترط طهارة البدن عن النجاسة فلو تيمم وعلى بدنه نجاسة جز (متن)

دخل وقتها (وقال في الخلاف) لا بأس أن يجمع بين صلاتين تيمم واحد فرضين كما وثقنا دئین  
أو فائتين وعلى كل حال في وقت واحد أو وقتين مجتمعين في (مذكرة وخبر) لو تيمم بمائة  
ضحوة ولم يؤدها حتى زالت الشمس حذله أن يصلي الظهر (ولما هي) وحسن وكبر لو تيمم بـ ١٠٠ ضحوة  
ضحوة جازله أن يصلي الظهر والشامعي وجهان ومثل ذلك (محرر) وفي (المحرر)  
الحاوي) يدخل به في الفرض على التخصيص أي إذا كان مزمع أن يدخل في الفرض  
والأدخل (وقال) التيمم في يجوز الدخول في الفرض مضى المذكورة وسجدته سجدته (١)  
وفي (المعتبر) يتيمم للمائة في غير الأوقات المبري عنه ويدخل في الفرض وقت الفرض ولو  
تيمم في آخر وقت الحاضرة ثم دخلت أيتها الصلاة في آخر الوقت ففيه تردد (في) (١) ولا يجوز  
لو تيمم بمائة أو لحاضرة عند الضيق ثم دخل وقت أخرى ولم يجد في الصلاة في وقتها  
فإن منعاً لم يوجب عليه تيمم آخر عند الضيق (قول في لا يصح) هذا مستند (لأن) على يجمع  
يصلي بهذا التيمم الأخير وهو في آخر وقت لا حرج ثم ذكر وجوبه من دون تركه - قال هذا  
المسألة هي إرادة من هذا البحث (الثانية) لا فرق بين أن يدخل في الصلاة في أول الوقت  
فيه اشكال ثم ذكر وجوبه لا اشكال من دون تركه - لا فرق بين أن يدخل في الصلاة في أول الوقت  
المصنف بإدائه في أول وقتها عن فمها في آخر وقتها - لا فرق بين أن يدخل في الصلاة في أول وقتها  
قولاً بأنه لا يجوز فمها في آخر وقتها بهذا التيمم وليس (ثم قال) لا اشكال في جواز فعل الصلوة في  
أول وقتها على القول السمة وكذا على قول المصنف لا اشكال في جواز تركه في أول وقتها  
المعذور وهو الزول على هذا القول فهو موضع شك في ما سبق لمصنفه من أن لا دخل في تركه  
بناء على ما اختاره سابقاً ثم استظهر عدمه من فمها في أول وقتها - لا فرق بين أن يدخل في الصلاة في أول وقتها  
دون تجديد آخر وفي (الدرر) لو دخل عليه الوقت متيمم وهو حو أو آخر الصلاة لمصنفه من أنه  
يكن متيمم قبل يشير إلى الخلاف السابق ونحوه في حو تيمم وفي (البيان) دخل الوقت متيمم - رت  
الصلاة في الحال بناء على المختار وعلى القولين الأخيرين يترفع على الأقرب وجهه في (المصنف) مع قوله  
بالمضايقة انتهى (وقال في الذكر) لعل نظر الشيخ إلى أن التأخير ناهي عن التيمم ولهذا خرج عليه  
الأخبار الدالة على جواز الصلاة الكثيرة تيمم واحد ويمكن إعتاده والضيق كما يؤم إليه المصنف من جهة  
التأخير ويضعف بأنه متطير والوقت سبب فلامن التأخير وهذا الواجب شرط للتيمم - رت وقال في موضع  
آخر منها لو تيمم لمائة ضحى صح تيمم ويؤدها - وغيرها عندنا - لم ينتقض تيممه فإذا دخل الوقت ربنا  
على السمة والضيق انتهى وفي (الكفاية والمقاصد العلية) أنه يجوز الدخول به للحاضرة في أول وقتها وفي  
(كشف الآتيس) أنه لو تيمم لحاضرة في آخر وقتها ثم دخل وقت الأخرى جازله أن يصلي في أول وقتها (وقال  
في كشف الغطاء) أنه حكى عن (مصباح السيد) عدم جواز الظاهر بهذا التيمم إلا في آخر الوقت وفي (جامع المقصد)  
أن ذكر المائة والضحوة والظهر على سبيل التمثيل ولأن التيمم للمائة والمذكورة كذلك (قوله قدس الله  
تعالى روحه) (ولا يشترط طهارة جميع البدن عن النجاسة فلو تيمم وعلى بدنه نجاسة جاز) تقدم

(١) قلت يبقى الكلام في صحة نذره حينئذ وقد تقدم في صدر الكتاب أنه دخل في المقام (مه)

ولا يعيد ما صلاه بالتيمم في سفر أو حضر تعمّد الجنابة أو لا منه زحام الجمعة أو لا تعذر عليه إزالة النجاسة عن بدنه أولاً (متن)

الكلام في المسئلة مستوفى فيما قل الاقوال بما لا يزيد عليه في بحث الاستنجاء (وقال) الفاضل الهندي في (كشف اللثام) بعد قول المصنف جاز الا أن يمكنه الازالة وينسج الوقت لها وللتيمم ولم يجوز التيمم في السعة مطلقاً أو لتوقع المكنة ولذا أوجب تقديم الاستنجاء ونحوه عليه في (المبسوط والنهاية والمعتبر) وظاهر (المقنة والكافي والمهذب والاصباح) أو تكون النجاسة في أعضاء التيمم مع امكان الازالة والتعمد الى التراب أو الى عضو آخر منها طاهر أو الحلولة ان أمكن ازالة الحائل ففي (كتب الشهيد) وجوب طهارة هذه الاعضاء مع الامكان تسوية بينها وبين أعضاء الطهارة المائية ولا أعرف دليلاً عليه الا وجوب تأخير التيمم الى الضيق فيجب تقديم الازالة عنها كسائر الاعضاء ان كانت النجاسة مما لا يعفى اكنه حكى الاجماع في حاشية الكتاب انتهى ~~حاشية~~ قوله قدس الله روحه ~~عليه~~ ولا يعيد ما صلاه بالتيمم في سفر أو حضر تعمّد الجنابة أو لا منه زحام الجمعة ولا تعذر عليه ازالة النجاسة عن بدنه أولاً قد اشتمل كلامه على أحكام (منها) أنه لا يعيد ما صلاه بالتيمم الصحيح وهذا الحكم عده الصدوق رحمه الله في أهاليه من دين الامامية وفي (الخلاف والمعتبر والمنتهى والتحرير) الاجماع عليه بل لم يعرف الخلاف الا من طالس وفي (التذكرة) أنه قول العلماء وفي (المفاتيح) أنه مذهب الاكثر وفي (نهاية الاحكام) أنه الاقوى وقد يشعر ما في الاخيرين أن فيه خلافاً من أصحابنا فتأمل (ومنها) أنه لا فرق في ذلك بين التيمم في السفر والحضر وهذا أيضاً نص عليه جماهير الاصحاب ونقل الشيخ في (الخلاف) عليه الاجماع (وعن السيد) في شرح الرسالة أنه يعيد ما كان في الحضر ونقله في (التنقيح) عن الشيخ وبعض الاصحاب وهو قول الشافعي وفي (المبسوط والخلاف والذكرى) أنه لا فرق بين سفر المعصية والمباح (قل في الخلاف) وقال الشافعي يتيمم وهل يستط الغرض فيه وجهان انتهى (ومنها) أن لا فرق في عدم الاعادة بين متمعد الجنابة في حال عجزه عن الغسل وبين غير المتمعد كأن كانت جنابته لا عن عمد وظاهر (المنتهى) الاجماع على أن متمعد الجنابة يتيمم اذا خشي البرد حيث قل يتيمم عندنا وهل تلزمه الاعادة (قال الشيخ) نعم انتهى وقد وجدت الاصحاب في المسئلة على انحاء (ففي الشرائع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمنتهى ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والذكرى والدروس والبيان والتنقيح) جميع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية وحاشية الميمني والمدارك والمفاتيح وشرحه وروض الجنان) على ما وجدته في النسخة التي عندي أن متمعد الجنابة يتيمم ولا يعيد وهو ظاهر (المهذب البارع) والمنقول عن ظاهر الحلبي ونسبه في (المنتهى) الى جماعة من أصحابنا ونقله جماعة منهم المصنف وأبو العباس عن المعجلي والموجود في (السرائر) الاقتصار على رواية الاعادة عليه لكن قد يظهر منه ذلك وفي (جامع المقاصد وارشاد الجعفرية) يجب أن يستثنى منه اذا تعمّد الجنابة بعد دخول الوقت وهو غير طامع في الماء للغسل فإنه بمنزلة من أراق الماء في الوقت وقد سبق في كلام المصنف وجوب الاعادة عليه وفي (التهذيب والاستبصار والنهاية والمبسوط) أن عليه الاعادة وحكي عن (المهذب والاصباح وروض الجنان) والموجود في الاخير ما قلناه عنه وفي (المدارك) أن فيه قوة وفي (المختلف) أنه قل أبو علي ولا أختار لاحد ان يتلذذ بالجماع اتكالا على التيمم من غير جنابة أصابته فن احتلم

[illegible]

ويستباح به كل ما يستباح بالمائة (متن)

اذا صلى معها وكان متطهراً بالمائة أخذ اذا وجد المزيل لما مع احتمال مدخلة التيمم في ذلك لاخصاص النص به وجواز ترتب الاعادة على اجتماع الحدث وانقضت انتهى وغرضه بهذا الاشارة الى ما في (جامع المقاصد) وذلك لان المصنف استظهر في (المتنبي) من قول الشيخ في (المبسوط) ان الاحوط الاعادة فيما اذا كان على البدن نجاسة او جامع زوجته ولم يجد ماء لغسل الفرجين ان الاعادة تتعلق به عند غسل النجاسة لا عند وجود الماء الكافي للطهارة لان قل في (المبسوط) ثم يعيد اذا غسل الموضوع وناقشه في ذلك في (جامع المقاصد) فقال لا دلالة في عبارة الشيخ هذه على ما ادعاه في (المتنبي) لان الظاهر من قوله بوجوب الاعادة انما يعيد بكونه قد صلى بتيمم مع وجود النجاسة والالم يكن لذكر المسئلة في باب التيمم وجه أصلاً اذ ليست من أحكامه حينئذ بل من أحكام النجاسات فاذا زال أحدهما انتفى الأمران من حيث هما كذلك فن ثم حينئذ وجبت الاعادة الا أن يكون الشيخ يرى وجوب الاعادة بالصلاة مع النجاسة مطلقاً وإن كانت الطهارة مائة وليس في كلامه في باب النجاسات دلالة على ذلك لانه احتج على وجوب اعادة ذي النجاسة بخبر عمار المتضمن للتيمم وظاهر هذا أن الاعادة الأمرين مما لا يخصوص النجاسة انتهى ~~حفظ~~ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستباح به كل ما يستباح بالمائة ﴾ هذا هو المشهور ولم اجد فيه مخالفاً غير فخر المحققين كما في (كشف الالتباس) (وقال في المدارك) هذا التعميم ذكره في (المتنبي) من غير قل خلاف الاثن الاوزاعي وهو خيرة (المبسوط) والشرائع والتمهيد والتحرير والارتداد ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها وامنالك وروض الجنان ومجمع البرهان والدلائل والمدارك ولذخيرة والمفاتيح) وقوله في (الذكرى عن اختلاف) وهو ظاهر (الفنية) وقوله في (كشف اللثام عن الجمل والاصباح والجامع) وقد تقدم في صدر الكتاب قل عبارات هذه الكتب باجمها وخالف فخر المحققين فاستثنى دخول المسجدين واللبث في المساجد ومس كتابة القرآن وبمعناه ما قلته في (شرح الارشاد) حيث قل على ما قلته انه يبيح الصلاة من كل حدث والطواف من الاصغر خاصة ولا يبيح من الاكبر الا الصلاة والخروج من المسجدين ونسبه فيه الى المصنف أيضاً قل ذلك عنه في (كشف اللثام) واستدل (١) عليه في (الايضاح) بقوله تعالى «ولا جنبا الا ذاك» سبل حتى تغسلوا جعل غاية التحريم الفصل فلا يزول بالتيمم والا لم تكن الغاية غاية وكذا مس كتابة القرآن لان الامة لم تفرق بين المس واللبث في المساجد ونقشه في ذلك (المحقق الاثنى) وجماعة من المتأخرين واختاره في (كشف اللثام) وايده له بان الناس متفقون على ان التيمم لا يرفع الحدث وانما أمره دفع منعه وليس لنا قاطع يرفعه منعه من كل ما يمنعه ولا تفيد العمومات المتقدمة فيقتصر على

(١) استدلال فخر الاسلام مبني على أن المراد النهي عن قرب مواضع الصلاة أي المساجد الا اجتيازاً وان كان محزاً لا انه لو أريد بها نفسها كان عابري سبيل بمعنى مسافرين فيفيد أن لا يجوز التيمم في الحضر وليس مذهبه قل وليس ما بعده من الامر بالتيمم نصاً في تسوية اللبث في المساجد وظاهره دعوى الاجماع على جواز التيمم في الحضر للجنب فيبطل ما في المدارك وغيرها مما ذكر في الآية (منه)



وإن قضاها أو تمكّن من استعمال الماء فلو وجدته قبل الشروع بطل فإن عدم استأنف (متن)

اليقين من الصلاة والخروج من المسجدين وفي (التذكرة) لو تيمم يعني الجنب بضرورة فني جوار قراءة الزايم اشكال (قلت) قد يقال أن التيمم يشرع لكل ما يشرع له الوضوء لعموم المنزلة الموجودة في خبر حماد والأخبار الدالة على أن التراب والماء سواء وقوله صلى الله عليه وآله يكفيك التراب عشرين ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويقصه نواقضها والتمكّن من استعمال الماء فلو وحده قبل الشروع بطل تيممه فإن عدم استأنف) اشتدل هذا على أحكام (الاول) أنه يقتض التيمم نواقض المائية والتمكّن من استعمال الماء أيضاً هو بدل منه وهذا الحكان نقل عليهما الاجماع في (مجمع البرهان) وشرح رسالة صاحب المعالم وكشف اللثام) وفي (المدارك) أنه لا خلاف فيه بين العلماء وفي (التذكرة) أنه قول العلماء الا ما نقل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي أنهما قال لا يلزم استعمال الماء لانه وحده المبدل بعد الفراغ من البدل وفي (كشف اللثام) أن التمكن وهو عبارة الاكثر يتضمن بقاء الماء والقدرة على استعماله مقدار هل الوضوء والغسل وعدم صيق وقت المريضة عن فعله وفعلها ان سوغها به التيمم ويؤيد ذلك الاصل ولا يهـ رضى املاق عادة من لا خدار وحد من الماء انتهى وسأني في الصلاة في الفصل الثامن في التروك كلام الاصحاب فيها دا حدث التيمم في الصلاة من غير عمد (الثاني) انه اذا وحد الماء وتمكّن منه قل السروع في الصلاة هل تيممه وقد مل على ذلك اجماع أهل العلم سوى شاذ من العامة في (الخلاص) والمعتبر والمنتهى والتذكرة) ولا جاع كما في (١- تأت والتحرير وكشف الالتباس) وفي (المدارك) لا خلاف فيه بين العلماء وفيه وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع ومجمع الدرمان والمسالك والمقاصد العلمية) به يشترط في انة من التيمم معنى مقدار زمان الطهارة المائية متمكناً من فعلها ولا يكفي مجرد وجود الماء والتمكّن من استعماله وان لم يمس مقدار زمان الطهارة ويستندهم أصل بقاء الصحة وهو معارض ماضى فتمل الدمه وسد التمرض الى الاوار سليمة عن المعارض قولوا ولا يرد ما يعل أنه حينئذ لا يحصل الجرح البينة في مدة الوضوء لا ما سول أن الجزم بها انما يجب بحسب الممكن ولولا لم يتحقق الجرح سي من بيت العادات لعدم علم المكلف يقاؤه الى آخر المادة فالخطاب فعل الطهارة المائية براعى نهى رهن يسمها من معنى ذلك المقدارين استقرار الوجوب ظاهراً وباطناً ولا تبين العدم وتظهر المدة عند حد الماء بعد الوحدان قبل معي رهن الامكان فعليه إعادة التيمم مع عدم اعتباره وائس عليه على اقول مائة رهن (وليعلم) ان السؤل بانقراض تيممه مع التمكن من الماء قد قيد به صبه بعد خوف فوت الوقت طلق القول كما سمعت (الثالث) انه اذا لم يتضر بنا وجده من الماء مع التمكن وعدم استأنف التيمم وقد مل عليه الاجماع في (كشف اللثام) وفي (التذكرة) انه قول العلماء الا بعض شذوي (المدارك) لا خلاف فيه بين العلماء وقد تقدم الكلام فيها لو وحده بعد الفراغ من الصلاة وخروج وقد قل الاحكام فيه وأما لو وجده بعد الفراغ والوقت ماضى لم يصح في (المسبي) والتحرير والتذكرة) الشيد في (الدروس) والسيد في (المدارك) انه لا اعادة عليه وكذا لمعتبر في احوار في السمة (وفيه وفي التذكرة) اختيار العدم على اعتبار الصيق أيضاً لان المعتبر طه فلا يقدح طهر الخلاف وفي (الخلاص) والاستبصار وظاهر التهذيب) انه بعيد وحكي ذلك عن الحسن والكتاب وسببه

ولو وجدته بعد التلبس بتكبيره الاحرام استمر ( متن )

في ( المنهى ) الى من اشترط الضيق وفي ( كشف الثام ) ان الاولى استحبابها ( وليعلم ) انهم اختلفوا فيما اذا حكم باتمام الصلاة مع وجود الماء اما لكونه قد تجاوز محل القطع أو قلنا بالاكتفاء بالشروع فهل يعيد التيمم لو قد الماء بعد الصلاة فظاهر ( المبسوط ) نعم واختاره أبو العباس وقله في ( الموجز الحاوي ) عن فخر الدين واختار المحقق في (المعتبر) والشهيد في (الدروس) عدم الازالة وتردد المصنف في ( المختلف ) رجلة من كتبه ( وقال الاستاذ ) أدام الله تعالى حراسته ان كلام الاصحاب في المقامات يدل على ان المراد في الضيق المشترط في التيمم الضيق العرفي لا التحققي ~~حجج~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~في~~ ﴿ ولو وجدته بعد التلبس بتكبيره الاحرام استمر ﴾ في المسئلة ستة أقوال ( الاول ) ما أشار اليه المصنف من انه اذا تلبس بتكبيره الاحرام ووجدته يستمر في صلاته وهو خيرة ( المقنعة والخلاف والمبسوط والغنية والسرائر ) وكتب المحقق وكذب المصنف ( والدروس والبيان واللمعة والتنقيح وغاية المرام وجامع المقاصد والجمهرية وشرحها وتخليص التلخيص والروضة والمدارك ) وحكاها جماعة من علي بن بابويه في الرسالة وعن السيد في مسائل الخلاف وبعض عن شرح الرسالة أيضا وعن القاضي في ( المذهب ) وحكاها في ( كشف الثام عن الجمع ) ونقل عن ( الفقه الرضوي ) وهو ظاهر ( الذكرى والمذهب البارع والمسالك وروض الجنان والكفاية ) وأصريحها وفي ( السرائر ) الاجماع عليه ذكره في بحث الاستعانة والحيض وهو المشهور كما في ( جامع المقاصد والمسالك وروض الجنان وجمع البرهان ) ومذهب الاكثر كما في ( الكفاية ) ورواياته شهر كما في ( الروضة ) وفي ( الذخيرة ) انه مذهب ابن ادریس والمحقق والعلامة وأكثر المتأخرين والمحقق في (المعتبر) رجح رواية محمد بن حمران الدالة على ذلك المشتملة على محمد بن سماعه بأن ابن حمران أشهر في الدلالة والعلم من عبد الله بن شاصم والاعدل مقدم ولم يرجحها بوجود البرزخي الذي هو من أصحاب الاجماع كما توهمه جماعة من متأخري المتأخرين من ان الرواية اذا وصلت الى صاحب الاجماع لا يلتفت الى ما بعده ( الثاني ) انه يقطع ما لم يركع وهو خيرة ( النهاية وجمع البرهان والمفاتيح وشرحه ورسالة صاحب المعالم وشرحها ) وحكاها جماعة عن الصدوق لكن بعض عن ( المقنع ) وبعض عن ( الفقيه ) وبعض عن ظاهره وحكاها أيضاً عن الحسن بن عيسى وفي ( الذكرى ) حكاها عن الجعفي وهو خيرة السيد في ( مصباحه وجماله ) حكاها عنه فيهما جماعة وحكاها في ( المدارك ) عنه في شرح الرسالة وقد سمعت ماحكي عن الشرح المذكور وفي ( المبسوط ) استحباب الانصراف قبل الركوع وقله في ( كشف الثام عن الاصباح ) واحتمله في ( الاستبصار والمعتبر والمدارك ) وقربه في ( التذكرة ) ( الثالث ) انه يقطع ما لم يركع الركعة الثانية الا مع الضيق وهو المحكي عن ( الكاتب ) واحتمل في ( الاستبصار ) الاستحباب واستشكله المصنف في النهاية ( الرابع ) انه يتنص التيمم وجود الماء مع التمكن من استعماله الا ان يجده وقد دخل في صلاة وقراءة ذهب اليه أبو يعلی وقد اعترف جماعة بأنهم لم يعرفوا دليلاً ( ووجهه ) بعض بأنه أتى بأكثر الاركان وهي النية والقيام والتكبير وأكبر الافعال وهي القراءة وبعض باعتبار مسمى الصلاة ( الخامس ) ما ذكره الشهيد عن الوسطة ( قل في الذكرى ) ولا بن حمزة في الوسطة قول غريب وهو انه اذا وجد الماء بعد الشروع وغلب على ظنه انه ان قطعها

وهل له العدول الى النفل الاقرب ذلك ولو كان في نافلة استمر ندباً فن تقدمه بعده  
ففي التتميز نظر ( متن )

وتطهر بالماء لم تقته الصلاة وجب عليه قطع والتطهير بدماء ون لم يمكنه ذلك لم يقطعها اذ كبر وقبل  
يقطع ما لم يركع وهو محمول على الاستحباب انتهى في الواسطة ( قول في لذكرى ) فاعتمل على وجوب  
القطع على الاطلاق مع سعة الوقت ولا علم به قلائماً لا ما نقله عن ابن أبي عمير واختاره ابن  
الجبين فإنه قريب من هذا الا ان حكم ابن حمزة باستحباب القطع والمعرض ضيق الوقت مشكل  
انتهى ( وقل في كشف اللثام ) يأتي على اعتبار الضيق والاعادة ان ظهرت السعة وجوب التتميز  
وجد الماء مع ظهور السعة كما في ( التهذيب ) والواسطة وفي ( الاستبصار ) ويعطيه كلام ابن زهره لاستدلاله  
على وجوب مخفي في الصلاة بضيق انتهى ( السادس ) مذهب اليه ابو العباس في ( الموجز الحاشي )  
من نه اذ وجده في صلاة غير مغنية عن الغرض قطعها والا فلا قطع اذ تلبس بها وظاهر ( كشف  
الالباس ) خيره وماله رجوع الى قول الاول وهذا تفصيل ذكره في ( لدروس ) قل ولو وجده في  
صلاة غير مغنية عن التتميز فلا يقرب بقطع الصلاة لكن في ( نهاية الاحكام ) نصه ولو وجده في  
آخر الصلاة فن كان بعد ركوع الثانية لم يلتفت وتم الصلاة اجزأاً ون وجده بعد ركوع الاولى او فيه  
فكذلك على الاصح وبعد القراءة وبعد تكبيرة الاحرام على الاقوى سواء كانت الصلاة غير مغنية  
عن التتميز كمتعمد الجنه وخفف ارحم ان قد اعادة ولم يكن انتهى وفي ( لذكرى ) لو كان  
في صلاة غير مغنية عن التتميز فله يتيمم ويصلي ثم يقضي عند ان الجنيد والوجود البطلان وفي  
( كشف اللثام ) ذ جوز الصلاة في السعة وله فوجب الاعادة ان ظهرت السعة ووسع الوقت  
القطع والمطهر بدماء ولا يستند في ذلك من سعة جوزه في ( الذكر ) والمنهون ونهاية الاحكام )  
الجواز نسبي لاذن وسورة الجمعة ولادراك الجماعة فهذا أولى واكونه كن شرع في صوم الكفارة فوجد  
الرقبة بل استحب في اركعة الاولى خروجاً عن الخلاف مع احتوائه المنع للمني عن ابطال العمل انتهى  
حقيق قوله رحمه الله - ( وهل له العدول الى النفل الاقرب ذلك ) كما في ( لذكرى ) وهو حد قبلي  
الشافعي ومع منه في ( التحرير ولذكرى والدروس والبيان والمساك والمدارك ) وقوله في ( جامع  
المقصد ) وفي ( النهاية ونيسوط ) يحرم القطع بعد الركوع وفي ( السرائر ) انه يحرم بعد التكبير وفي  
( لذكرى ) ان جوز العدول من متفرقات الفضل ولم يرجح في حواشيه شيئاً وقل المنع فيها من  
العدول عن نية الدين وفي ( حواشي لا يصح ) انه قوي العدول لم يكن عليه قضاء - قوله قدس  
الله تعالى روحه - ( ولو كان في نافلة استمر ندباً ) كما في ( المبسوط والمنتهى والتحرير ) ويعطيه  
كلام ( البيان ونسالك وفي نهاية الاحكام وجمع المقاصد والمدارك ) احتال تعين القطع وفي  
( كشف اللثام ) يستمر ان لم يتضيق وقت فريضة وطهرتها فن تضيق كذلك او ظن المقدر ان اتم  
النافلة فلا حوط القطع - قوله قدس الله تعالى روحه - ( فان تقدمه بعده ففي التتميز نظر )  
يريد انه اذا حكمته بانه الصلاة مع وجود الماء اما لكونه قد تجاوز محل القطع او قلنا بلا كفاية باشروع  
فهل يعيد التيمم لو قد الماء قبل قرأته من الصلاة ثم لا فيه قولان ( الاول ) انه يعيد لانه ينتقض  
تيممه بالنسبة الى غيره من المألوف وهو خيرة ( المبسوط والموجز الحاشي ) وقوله في ( كشف الالباس )

وفي تنزل الصلاة على الميت منزلة التكبير نظرنا أن أوجبنا الغسل ففي إعادة الصلاة اشكال  
ويجمع بين الفرائض بتيمم واحد ولو تيمم ندبا لفائدة دخل به في الفريضة (متن)

عن فخر الدين وقواه في (المنتهى) وماله في (التذكرة) وقر به أولا في المختلف (الثاني) أنه لا يعيد  
وهو خبرة المحقق في (المعتبر) والشديد في كتبه الثلاثة وحواشيه والمحقق الثاني في (جامع المقاصد)  
والشديد الثاني في (المسالك) وسبطه في (المدارك) وتردد في (التحرير والمختلف) في آخر كلامه  
والتوقف ظاهر. (الايضاح وكشف الالتباس وإرشاد الجموعية) وفي (المختلف) عن الحسن بن عيسى  
أنه قال التيمم يصلي بطهارة واحدة الصلوات كلها ما لم يحدث حدثاً أو يصيب الماء وهو في الصلاة قبل  
أن يركع قال وهو يدل على أنه لو أصابه بعد الركوع لم ينتقض تيممه وهو وجه أيضاً انتهى هذا وعبارة  
(المبسوط) هذه وإن وجدته وقد دخل بتكبيره الإحرام لم ينتقض تيممه ومضى في صلاته فإذا تم  
الصلاة والماء باق تعذر لما يستأنف من الصلاة فنقده استأنف التيمم لما يستأنف من الصلاة لأن  
تيممه قد انتقض في حق الصلوات المستتيلة وهو الاحوط (قل في المختلف) وهذا الكلام يحتمل  
أمرين أحدهما أن يجرد الماء ويبقى بعد الصلاة ويتمكن من استعماله ثم يفقده حينئذ قبل الطهارة فإن  
تيممه ينتقض وهذا لا خلاف فيه (الثاني) أن يجرد في الصلاة ثم يفقده قبل الفراغ منها فإنه ينتقض  
أيضاً تيممه على اشكال آخر به ذلك أيضاً - فذكر قوله قدس الله تعالى روحه - وفي تنزل  
الصلاة على الميت منزلة التكبير نظر في إيجاب الغسل والمنع من النزول خبرة (المعتبر والمنتهى ونهاية  
الاحكام والايضاح والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف  
الثام) وفي (التحرير) الوجه وجوب تنفسه على اشكال وصرح جماعة من هؤلاء بأنه لا فرق بين أن  
يكون يميناً أو يساراً أو بعضها وجه النظر من الشك في أن غسله للصلاة عليه أو تطهيره في آخر  
أحواله وأما إذا وجد الماء قبل الدخول في الصلاة عليه فظاهر أنه يعاد الغسل ولا أجده فيه مخالفاً ولا  
متأملاً - فذكر قوله قدس الله تعالى روحه - (فإن أوجبنا الغسل ففي إعادة الصلاة عليه اشكال)  
الاقرب أنها لا تأد كما في (نهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد وكشف الثام) وفي (المعتبر)  
الوجه أنه لا يقطع صلاته وفي (البيان والدروس والموجز الحاوي) أنها تعاد وإليه مال في (كشف  
الالتباس) ووجه النظر من أصالة البراءة ووقوع صلاة صحيحة جامة للشرائط ومن وجوب إقامتها بعد  
الغسل إذا أمكن وقد أمكن فلا يجزئ ما قبله - فذكر قوله قدس الله تعالى روحه - ويجمع بين  
الفرائض بتيمم واحد إجماعاً كما في (الخلافاً والمقاصد العملية وكشف الثام وظاهر المنتهى والتذكرة)  
حيث قال في الأول قل لماؤنا وفي الثاني عندنا واحتمل الشيخ استحباب التجديد كالوضوء لخبر همام  
ونحوه (وقل) الشافعي لا يجوز أن يجمع بين صلاتي فرض ويجوز أن يجمع فريضة واحدة وما شاء  
من النوافل وهو المحكي عن عمر وابن عباس - فذكر قوله قدس الله تعالى روحه - (ولو تيمم ندباً  
دخل به في الفريضة) إجماعاً كما في (الخلافاً وظاهر كشف الثام) وقول الشافعي إذا تيمم لفائدة  
لم يجوز أن يصلي به فريضة ووافقنا أبو حنيفة فيما قلناه وفي (التذكرة) لو تيمم لصلاة النفل استحبابه  
الفرض وبه قل أبو حنيفة وأصح وجهي الشافعي المنع ولا خلاف أنه إذا تيمم للنفل استحبابه من  
المصحف وقراءة المزائم أن كان تيممه من جنابة ولو تيمم المحدث لمس مصحف أو الجنب لقراءة



ولو انتهوا الى ماء مباح واستوتوا في اثبات اليد فالملك لهم وكل واحد أولى بملك نفسه ويعيد المجنب (متن)

ولم يرجع شيء في أصل المسئلة في (التذكرة وغاية المرام والمهذب البارع والتنقيح) في آخر كلامه في التحقيق الذي حققه وفي (التحرير والذكري والبيان والدروس) ان الجنب أولى من الخائض بل فيما عدا الاول انه أولى من الخائض وقسمها ومن ماس الميت وفي (المنتهى ونهاية الاحكام والمسالك) ذكر احتمال تقديم الجنب واحتمال تقديم الخائض فيما اذا اجتمعا من دون ترجيح وكذا في (جامع المقاصد) لعدم النص وقد سمعت ان الشيخ خبر بينهما (وقال في التذكرة) ان الخائض أولى من الجنب لان الخائض تقضي حق الله تعالى وحق زوجها ولو اجتمع الجنب والمحدث فالجنب أولى كما في (التذكرة وغاية المرام وجامع المقاصد) ويلوح من (التنقيح) الاجماع عليه وقد مر ان الشيخ يقول بالتخير ولو اجتمع الميت والمحدث فأولوية الميت أقرب كما في (جامع المقاصد) وتردد فيه فيما اذا اجتمع المحدث والخائض وقسمهاها وماس الميت وفي (المعتبر والتذكرة) وغيرهما لو أمكن ان يستعمله أحدهم ويجمع ويستعمله الآخر فالأولى تقديم المحدث وفي (نهاية الاحكام) لو أمكن الجمع وجب بأن يتوضأ المحدث ويجمع ماء الوضوء في اناء ثم يفتسل الجنب الخالي ثم يجمع ماءه في الاناء ثم يفضل به الميت لان الماء عندنا باق على حله بعد الاستعمال وفي (البيان وجامع المقاصد) لو كفى للمحدث فهو أولى واحتمل في الاول مرفعه الى بعض اعضاء الجنب وفيهما انه لو قصر عنهما تعين الجنب ونحوه في (غاية المرام والتنقيح وفي كشف اللثام) ولو لم يكف الماء واحداً منهم فإن أوجبنا على الجنب استعمال ما يجده من الماء كان أولى به وإن كفى الجنب وفضل من الوضوء فإن لم نوجب على الجنب استعمال الناقض كان أولى بالبذل لئلا يضيع الفضل لا المشترك وإن أوجبناه عليه احتمل أيضاً لفظ حدثه واحتمل الجمع بوضوء المحدث واستعمال الجنب الباقي وعن القاضي ان أمكن بوضوء المحدث وجمع ما ينفصل منه ليفتسل به مع الباقي الجنب واستجوده صاحب (كشف اللثام) وعن ابن سبيد لو استعمله المحدث والجنب وجمع ثم غسل به الميت جزا اذا لم يكن عليهما نجاسة فسدده ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولو انتهوا الى ماء مباح واستوتوا في اثبات اليد عليه فملك لهم وكل واحد أولى بملك نفسه﴾ كأن هذا لا كلام فيه عندهم وإنما الكلام فيما اذا تمانعوا عليه ففي (المعتبر والتذكرة والتحرير) ان المانع اقهر آثم ويملكه لبقته حينئذ وفي (التحرير) التصريح بصحة طهارته حينئذ وقال في (الذكري) يشكل هذا بازالة أولوية غيره بنصيبه وهي في معنى الملك وهذا مطرد في كل أولوية كالتحجير وتعشيش الطائر في ملك شخص ودخول الماء (وقال في جامع المقاصد) كلام الشهيد متجه (اذا عرفت) هذا فإن كان الماء يكفي جميعهم فلا بحث ويتنقض تيممهم بأول وصولهم ولو قصر فحكمه معلوم مما سبق وانتقاض التيمم غير واضح والمالك له لا يجوز له ايثار غيره به ان كان يكفي طهارته كما صرح بذلك جماعة (قول في كشف اللثام) ورد بأن أبا بصير سأل الصادق عليه السلام عن قوم كانوا في سفر فأصاب بعضهم جنابة وليس معهم من الماء الا ما يكفي الجنب لنفسه يتوضئون هم هو أفضل أو يعطون الجنب فيفتسل وهم لا يتوضئون فقال يتوضئون هم ويتيمم الجنب ان قصر فيه التفصيل السابق فليحفظ ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ويعيد الجنب



تيممه بدلا من الفسل او تقضه بحدث أصغر (متن)

تيممه بدلا من الفسل لو تقضه بحدث أصغر ﴿ هذا هو المشهور كما في (المذهب البارع وكشف الاستباس وفوائد الشرائع والكفاية وجمع البرهان) ومذهب لاكثر كما في (التلف والمذكر) ومنه تيمم (ومذهب سائر علماءنا ما عدا السيد في شرح الرسالة ومذهب السيد في غير شرح الرسالة كما في (شرح منه تيمم) وهو الاظهر في المذهب والصحيح من لا قول كما في (السرر) ومنه صرح في (الرياسة) وسوط والسرر والمعتبر والشرائع والنفع والتمهي والتحريز والارتد والمختف) وغيره من كتب مصنف (والذكرى والدروس والبيان والمذهب البارع والموحر الحوي والتبتيق وجمع من صد وهو نداء سرع وكشف الاستباس وروض الجنان والمدارك والكفاية والذخيرة) وغيره وهو منقول عن (الجواهر والمصباح والجمع) بل لا أجد مخالفا سوى علم الهدى في شرح الرسالة ومذهب (المفاتيح) كما في هذا الحديث عنه وقد صرح في كثير من هذه الكتب المذكورة ، اذا وجد من الماء لا يكفي له غسل ويكفيه الوضوء وجب عليه التيمم بدلا من غسل ولم يحركه للوضوء ، يستدبر على ذلك التيمم لا يرفع الحدث جهداً وقد سمعت منه فيه مضى وقل هو نياحا في (المذكر) وكشف الاستباس وجامع المقاصد وفوائد السرخ والروض والمدارك) هذا والخلاف كما سمعت من السيد في شرح الرسالة على ما قل عنه حيث أوجب الوضوء ، دفعه الاصر ثم لا يكفي للوضوء بناء على ارتفاع الجنابة بتيمم ولا صرناة يوجب الوضوء أو التيمم بدلا منه ، دونه من أن لا يرفع الحدث قل في (كشف اللثام) ويندفع ، لا خلاف في رفعه ، منه ، ولم يحدد الاحدث أصغر لا بد من رفع مانعته ولا دليل على عوده نية لمائة نية (قلت) هذا الدفع عليه في (جمع الفائدة والبرهان عن روض الجنان) على الظاهر وتدر اليه صاحب (المفاتيح) حيث قل انما يفتق أن التيمم يرفع الحدث الى غاية هي التمكن من الماء ولا فرق بين رفع الحدث واستحالة العبادة على أن الاباحة كافية لها لاستصحاب حكمها حتى يعلم رفعها والمعلوم قلنا ، نية لا صر لا عود حكم الاكبر (وقل في مجمع البرهان) بعد أن قل هذا الدفع المذكور في (كشف اللثام) عن شرح لارند) يعلم من هذا أنه لا يفهم من قول السيد بالوضوء والتيمم بدلا منه القول أن التيمم رفع مع دعواهم الاجماع على خلافه (قلت) ما ذكره الشهيد في (الذكرى) يدل على أن السيد قل رفعه لحدث كما قلناه عنه جماعة كما سمعته في اول الفصل الثالث (قل في الذكرى) قل المرتضى في شرح الرسالة أن الجنب اذا تيمم ثم احدث اصغر ووجد ما يكفي للوضوء توفيا به لان حدثه لا اول قد ارتفع وجاء ما يوجب الصغرى وقد وجد من الماء ما يكفي لما فيجب عليه استعماله ولا يجزيه تيممه (قل في الذكرى) ويمكن ان يريد السيد ارتفاع حدثه استباحة الصلاة وان الجنابة لم تبق ما نعمة فلا ينسب الى مخامة الاجماع والشيخ في الخلاف حكم في هذه الصورة بوجوب إعادة التيمم بدلا من (عن ح) الجنابة وان لاحكم لحدث الوضوء فلا يستعمل الماء فيه وعلى مذهب المرتضى لو لم يجد الماء للوضوء ينبغي إعادة التيمم بدلا عن الوضوء انتهى ما في (الذكرى) وهذه العبارة كالمريضة في انه قل برفعه الحدث (وقل في جامع المقاصد) بعد ان قل عن (الذكرى) تأويل كلام المرتضى بأن المراد بارتفاع الحدث استباحة الصلاة مانعه وكيف حملنا كلامه فهو ضعيف اذ لا يلزم من الاستباحة زوال حدث الجنابة بل

ويقيم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه ( متن )

هو بقى فإذا زالت الاستبحة تعلق الحكم به انتهى ( قال في مجمع الزهاني ) يمكن أن يكون مراد الشهيد منع كون المرتضى مخافاً للاجماع لا تقوية مذهبه ( وقل في المدراك ) بعد أن قل عن المتغير اجماع العلماء كافة على أن التيمم لا يرفع الحدث ما نصه لا ريب فيما ذكره لكن لا يلزم منه امتناع الرفع إلى غاية مينة وهو الحدث أو وجود الماء وهو المبرر عنه في كلامهم بالاستباحة ثم انه اختار المذهب المشهور لدليلهم المذكور وهو قاء الجنابة وزوال الاستباحة بالحدث الأصغر قال ويدل عليه صحيحة زرارة ( وقال ) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في ( شرح المفاتيح ) لا يخفى ما في كلامه من التدافع ثم أورد عليه إيرادات كثيرة تقدم قل بعضها في صدر الفصل الثالث في الكيفية إلى أن قل وبالجملة إن كان الجنب التيمم جنباً في حال تيممه كما هو مقتضى الاجماع والاخبار أنه غير مانع من صلاته ونحوه من جهة جنابته الموجودة فيه بسبب تيممه تعين ما في المتبر وغيره من كتب القوم والاي توجه كون التمكن من استعمال الماء حدثاً أو حصول الجنابة من دون حدث أصلاً ويصير الرجل جنباً من دون سبب من أسباب الجنابة ويصح مذهب السيد لا مذهب القوم ( ثم قل ) والاستباحة عند القوم رفع منع ذلك المانع بالسكينة ( ثم قال ) بعد تحقيق طويل كثير الفوائد أنه عند ما أحدث بالأصغر بعد التيمم لا شك في كون الواجب عليه الفصل لو تمكن منه ولم يجز له الوضوء قطعاً فتعين عليه اتزاب الذي هو بمنزلة الماء في حالة فقد التمكن من المائية فيجب عليه التيمم بدلاً من الفصل البتة ولم يجز الوضوء موضع التيمم بدلاً من الفصل ولا التيمم بدلاً عن الوضوء فعموم المنزلة أيضاً من جملة أدلة المشهور انتهى ( قلت ) هذا يمكن أن يكون جواباً عما في كشف الثام من دفع دليل المشهور ( واجاب ) عما ذكره في ( المفاتيح ) من أن الإباحة كافية لاستصحاب حكمها بانه بعد الحدث الأصغر ترفع إباحته يقيناً وعدم التمكن من الفصل لا يصير منشأ بقاء إباحته ووجوب الوضوء إذ المعلوم من الاخبار والاجماع انه إذا لم يتمكن من يتعين عليه الترابية بدلاً عن المائية لا مائية أخرى بدلاً عن المائية الغير المتمكن منها بل الوضوء لا يصير بدلاً من الفصل عند عدم التمكن منه أصلاً مع أنك عرفت أن الاستصحاب يقتضي بقاء الجنابة وبقاء احكامها الا ما ثبت خلافه وان مجرد إباحة الصلاة ليس نفس زوال الجنابة ولا مستلزماً له انتهى ( وقال في المذهب البارع ) فان قلت لا مشاحة في ذلك عند السيد لانه يوجب ضربة واحدة سواء كان التيمم للفصل أو الوضوء فلا فرق بين أن يعيد بدلاً من الفصل أو الوضوء ( ثم أجاب ) بأن الفائدة تظهر من وجوه النية وأنه لو وجد ما يكفيه للوضوء توضاً به عند دخوله في حكم المحدثين حدثاً أصغر عنده فيباح له دخول المسجد وقرأة العزائم قبل التيمم الثاني عنده لا عندنا  قوله قدس الله تعالى روحه  ﴿ ويقيم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه ﴾ قد استوفينا الكلام في المقام في الفصل الثالث في احكام الوضوء ( وعبارة المصنف هنا كعبارة المبسوط والخلاف والشرائع ) الا ان عبارة المصنف ظاهرة في الوجوب وفي ( الخلاف والشرائع ) التصريح بجواز التيمم وهي ذات وجهين ( الاول ) ان المراد اتقاء القدرة على غسل العضو اذا كان مفصولاً ومسحاً ان كان ممسوحاً ( وأورد ) على ذلك أنهم ذكروا في احكام الجبيرة أنها اذا عمت عضواً كاملاً مسح عليه ولا ينتقل إلى التيمم وذكروا أيضاً أن الجرح الذي لا يوصق عليه والكسر الذي لم يوضع عليه جبيرة اذا تضرر بالماء يكفه غسل ما حوله ولا ينتقل إلى التيمم

( وأجاب ) عن الاول في ( المدارك ) باختلاف موضع المستثنين واختصاص النص المتضمن لذلك الحكم بالجبرة فلا يتعدى الى غيرها ( وأجاب ) عن الثاني الخلق الثاني والشيد الثاني بان ما تقدم محمول على أن الكسر والجرح لم يستوعب عضوا كاملا بخلافه : وفي ( جمع مقصد ) يمكن الجمع بوجه آخر وهو ان ما ورد من النص بفصل ما حوله هو الجرح والقرح وانكسر لا ينتقل عنه الى التيمم بمجرد تعذر غسله وان كثر أي كما لو كان عضوا كاملا لا بخلافه ، غيره كما لو كان تعذر الفصل لمريض حر فنه ينتقل الى التيمم الا أن عبارات الاصحاب تدل على ذلك وسند الى ظاهر عبارة في التذكرة وهي قوله الطهارة عندنا لا تبعض فلو كان بعض بدنه صحيحا ومعه جريح تيمم وكبره . عن الفصل الصحيح قل وظاهر هذه العبارة الاطلاق فيكون الجمع الاول قريبا من الصواب لان تبرع عضو كامل في الطهارة بعيد انتهى كلامه وفي ( شرح المفاتيح ) العضو اذا كان مريض كامين ونحوها لا يجري فيه حكم الجبرة والقرح والجرح اذا أمكن غسل ما حوله خاصة بل لا بد من تيمم وسببه ان ظاهر لاصحاب وقد تقدم قل ذلك كله ( الوجه الثاني ) أن المراد تعذر مسح العضو لمريض ولو على طرفه وان كان مفصولا وعلى هذا فلا يرد الابرار الاول لكن يمين التيمم في هذه الصورة تعذر الطهارة لانه لا يدعى من تأويل الجواز الواقع في عبارة الشيخ وافق وفي ( كشف اللثام ) لم يرد حور تيمم وان كانت حيرة يمكن مسحها وان حازت الطهارة لانه أيضا فيكون مخبرا يترك في ( التذكرة ) انه يمكن من لمسح بالماء على الجرح أو على جبرة وغسل الباقي وجب ولا ييمم . في ( سنن وسهية لاحكام ) اذا أمكن شد الجرح بخرقه والمسح عليه مع غسل باقي وجب ولا ييمم . وهو لو حله لاجزء المسح على الجبرة اتفاق كما في ( المنتهى والتذكرة ) وغيره . وأخرى ان ييمم تبرع معلوم ولا ملاقى لامر لمسح عليها في الاخبار لم تطلق لاجزء ييمم لجذب ذلك . فرج وحج وكسره يمكن امري لكن في ( المنتهى ) انه لا فرق بين الطهارة الصغرى والكبرى عند عدمه . سوى . شيخ في ( خلاص والمبسوط ) احتاط بالجمع بين التيمم وغسله . يمكن غسله من لاعد . قال يهدي صالحة لاجمع ( قال في كشف اللثام ) وقد يؤيد بان ليسور لا يسقط . فسر . تيمم وفرد عدم خلاص في ذلك هذا ( وقال أبو حنيفة ان كان أكبر أعضاءه صحيحا غسل الجميع ولا ييمم . وان كان لاكثر سقط . ولا يفصل والذي عليه عامة أصحاب الشافعي . غسل . يدر على غسله . ييمم . هذه . ذكره في . ونحن تعرض لما ينبغي التعرض له وبوضح . تيمم . في ( فتاوى ) احتمال في ( الاحكام ) ان ييمم . فيه . د تعذر نزع الجبرة وتكرار الماء عليه ولو بنجاسة محل مع عدمه . يمكن . تيمم . وهذه . حجة . و مطلقا واحتمله في ( شرح المفاتيح ) فيه . اذا كانت الجبرة نجسة وفي ( التوبة والتذكرة ) طهر لمعتبر . به لو كان في محل الفصل كسر أو قرح . وحج . مجرد . غسل عليه حيرة . يوده . لا يمكن غسله . به . يجب مسح ذلك بالماء . ويظهر من صاحب ( المدارك ) واستدراك الكل . وحج ( الخلدني ) لاجمع عليه . خط في ( شرح المفاتيح ) بالجمع بين مسح عليه ووضع خرقة ومسح عليه . وان كان مسح . في المنتهى ونهاية الاحكام والدروس ) في لوضوء ( وشرح المفاتيح ) . يجب مسح حيرة . مسح عليها واحتمله في ( نهاية الاحكام ) في بحث لوضوء . وفي ( مضبوطة التذكرة والهيئة ) يجب غسل . حوله خاصة لكنهما لم ينفيا المسح على الجبرة ( وحتمل في نهاية الاحكام ) سقوط وضوء التيمم . وفي ( التذكرة ) ان استلزم وضع الجبرة ستر شيء من الصحيح . يمكن منع لانه ترك الفصل . واجب

ومن يصلي على الجنابة مع وجود الماء ندباً ولا يدخل به في غيرها (متن)

والجواز عملاً بتكميل الطهارة بالمسح انتهى وفي (التذكرة) اذا كانت الجائز على جميع أعضاء الفسل وتعذر نزهاً مسح عليها مستوعباً بالماء ومسح رأسه ورجليه ببقية البلل وفيها أيضاً وفي (المعتبر والمنتهى والذكرى) ان الجبيرة لو استودبت محل الفرض مسح عليها أجمع وغسل باقي الأعضاء ولو تعذر المسح على الجبيرة يتيمم وفي (شرح المفاتيح) اذا كانت الجبيرة على جميع أعضاء الفسل يتيمم على احتمال بعد فهم هذا النوع من الجبيرة قال واذا كان المضموع به مرض كأمين لا يجري فيه حكم الجبيرة والقرح والجرح بل يتيمم التيمم ونسبه الى ظاهر الاصحاب ماعدا الشيخ في (الخلاف والمبسوط) لانه احتاط بالجمع بين التيمم وغسل ما يمكن غسله قال واذا كانت الجبيرة في موضع التيمم ولا يمكن مسح البشرة فلا وجه لتوهم تجويز التيمم كما صرح به جماعة (هذا) وقد أشكل الامر على صاحب (المدارك) في المقام فقال في مبحث الوضوء والتيمم ان في كلام الاصحاب في المقام اجمالاً لتصريحهم بالخلق الجرح والقرح بالجبيرة سواء كانت عليها خرقعة أم لا ونص جماعة منهم على انه لا فرق بين ان تكون الجبيرة مختصة بالمضموع أو شاملة للجميع وفي التيمم جعلوا من أسبابه الخوف من استعمال الماء بسبب الجرح والقرح ولم يشترط أكثرهم تمذرع شيء عليها والمسح ثم ذكر الاخبار وجمع بينها بوجهين وتبعه على ذلك صاحب (المفاتيح) وخالفهما صاحب (الحقائق) والاستاذ أدام الله تعالى حراسته بين لهم الحال وكشف عن وجه ما ظنوه من الاجمال وقد تقدم ذكر ذلك كله في تذييل عقده في آخر مباحث الجائز فليرجع اليه من اراده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ومن يصلي على الجنابة مع وجود الماء ندباً أي يتيمم حينئذ وقد تقدم الكلام مستوفى في المسئلة في موضعين أحدهما في المطلب الثالث من مباحث الجنائز والثاني في صدر الكتاب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا يدخل به في غيرها ﴾ لان شرعية التيمم مع وجود الماء مقصور على مواضع مخصوصة فلا يدخل به في مشروط بالطهارة واجباً أو مندوباً وجد الماء أولاً قطع بذلك من تعرض له من الاصحاب وفي (التذكرة) يجوز ان يصلي على جنازتين على التوالي بغير تيمم أو بتيمم آخر وللشافعي وجهان أحدهما المنع وفي (مجمع البرهان) معلوم عدم جواز فعل ما يشترط بالطهارة بهذا التيمم ولو كان مع التعذر بناء على عدم اشتراط صلاة الجنابة بالطهارة وفيه تأمل قد مر مثله في الوضوء انتهى وقد تقدم في مباحث الوضوء تمام الكلام في المسئلة وقلنا فيها أقوال الاصحاب رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم وجعل في أعلى عليين مثواهم مع خير خلقه محمد وآله الطاهرين صلى الله عليه وعليهم أجمعين وعلينا الله سبحانه بفضلته ورحمته وشفوه واحسانه وكرمه ممن يقتني آثارهم ويسلك سبيلهم ويحشر في زمرة من انهم هذا الدنيا والآخرة وتوجه اليه في ذلك بمحمد وآله صلى الله عليه وآله ونسبته بهم ان يوقنا لاتمام هذا الكتاب وان يهدينا الى الصواب وان يفعل بنا ما هو أهله والحمد لله كما هو أهله وصلى الله على محمد وآله وعجل الله فرجهم

وقد تم شرح كتاب الطهارة في الربيع الاخير من ليلة السبت الثانية والعشرين من ربيع الاول على يد  
 مؤلفه الفقير الحقير محمد الجواد بن محمد بن محمد الحسيني الحسيني العاملي عامله الله باطفه الخفي في الدنيا  
 والآخرة انه رحمن الدنيا والآخرة في النجف الشريف على مشرفه وأخيه وآله أكل الصلوات واتم  
 السلام في العام الاول من المائة الثالثة بعد الانف هذا آخر كلام المصنف قدس الله روحه وبه تم  
 كتاب الطهارة وبيله كتاب الصلاة

وقد وفق الله تعالى بمنه وطفه وجوده وكرمه لأتمم طبعه في مصر القاهرة المعزية بالمطبعة الرضوية  
 في اليوم العاشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٢٤ من الهجرة النبوية على مهاجرها وآله فضل الصلاة  
 وأكل التحية

وقد عني بتصحيحه على نسخ معتقدة مقابلة على نسخة لاصل كمال الدقة وتمام التأمل والضبط  
 الا ما زاغ عنه البصر ولم تصل اليه قدرة البشر خدام العلم والعلماء العبد الفقير الى عموره النفي محسن  
 ابن المرحوم السيد عبد الكريم بن علي بن محمد الامين بن أبي الحسن موسى الحسيني العاملي الشقري

نزىل دمشق الشام عفى الله عن جرئته واستنه تعالى شأنه ان يجعل هذا العمل

خالصاً لوجهه الكريم موجياً للذة من المحبة والفوز بالنعيم انه جواد كريم

وأتمس من كل من طرئ في هذا الكتاب الشريف

الدعاء لمصنعه والساعي في طبعه ونشره ولي ولوالدي

وجميع المؤمنين والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الطاهرين وصحبه المتحبين

وسلم تسليماً

كثيراً



ومما قاله السيد المجيد والعالم الوحيد المحقق المتقن السيد سيد محسن الامين بن المرحوم السيد عبد الكريم مقرظاً على كتاب مفتاح الكرامة ( بهذه الايات )

شرح به تنحل كل عويصة \* في حلها قد أعيت الشراحا  
جمع المقاصد كاشفاً لثامها \* ولكل مشكاة غداً ايضاحا  
كنز الفرائد والفوائد وهو في \* ظلم الجهالة قد بدا مصباحا  
بحر تدفق من يراع محمد \* تلقى البحور بجنبه ضحاحا  
لله آية معجز ظهرت له \* ففدت لكل كرامة مفتاحا

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾

﴿ ولبعض الفضلاء المعاصرين للمصنف مقرظاً على هذا الكتاب ﴾

ألا ان التواعد حين وافت \* الدين محمد صارت دعاؤه  
لهد جمعت قواعده جميعاً \* وقد حفظت مقاصدها نظامه  
ولكن أعيت العلماء طرّاً \* وقد جهدوا فما بلغوا مراحه  
وكم قد أشكل الاشكال منها \* وما من كاسف عنه تابه  
ولا من جامع للفصـد فيها \* وان مرجوا ايضاح كلامه  
وحيث تعاقب الابواب عـها \* أتى الباري ( بمفتاح الكرامة )

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾

﴿ ولبعض الفضلاء المعاصرين للمصنف مقرظاً على هذا الكتاب ﴾

جاد الجواد لنا بشرح قواعد \* قد جمعت كل المحاسن فيه  
شرح يبين لك المقامه كلها \* وفيه بنل كلام كل فقيه  
يكفي المقية عن الرجوع لما سوا \* وما سواه عنه لا يكفيه  
وعليه لو وقف المصنف لم يقف \* عن ثم صاحبه الجواد بفيه  
ان لم تكن اياه أنت فأقرب الـقربى أخوه لاه وأبيه

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾

﴿ وللمصنف قدس سره ﴾

كتاب باغي الفقه أقصى مراده \* ويفني به عن جده واجتهاده  
كلمات له جفني بميل سهاده \* وخصيت كفي دائماً من مداده

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾





٢٢٥٣٢ فيه. فيه انه (ظ) ٢٥٣٣ الاصليه. الاصوليه خل ٣٣ ١٠٥ المدارك. المدارك ٢١٥٣٣ الشرط. شرط  
 ٣٠٥٣٤ بمجدد. المجدد ٢٧٥٣٦ وعمر. وعمر ٢٧٥٣٦ مذهب. مذهب ٢٧٥٣٦ ظاهر (قارو خل)  
 ٤٣ ٣٩ واحد المانه. واحد وهو الحالة المنة ٤٣ ٢٧ دفع. دفع نوم ٤٣ ١٨ بل لا ٤٣  
 ٢٧ ذلك في جمع الفوائد. ذلك الجمع والفوائد ٤٣ ٢٨ الاستكشاف. الاستكشاف ٤٤ ٥٥ بالماء. في  
 المساء ١٦٥٤٤ صاحب. وصاحب خل ٤٤ ٣٢ ولعلها. ولعلها ٤٤ ٦٥ بدونها. بدونها ٢١٥٤٤ وشرحها.  
 وشرحها ٢٢٥٤٤ ومن. ومن ٧٥٤٦ ثلاثا. ثلاثا ٤٥ ٤٧ ظاهر. ظاهر ٤٧ ١٥ في. على ٤٨ ٤٥  
 لابن له ابن ٣٠٥٥٥ في التثريق. بالتثريق ٣١ ٥٥ عنها. عنها سوى ٢١٥٥١ وفي النهاية. في  
 الهداية ١٦٥٥٢ على. على عدم ٣٠٥٥٢ بخطه. بخطه ٥٥ ٤٤ ذكر. ذكر ٣٠٥٥٣ عند ١٠٥٥٣ من ١٤٥٥٣  
 السرائر. المراسم خل ٣٢٥٥٣ بالبول. بالبول ١١٥٥٤ الفائط. الفائط ١٧٥٥٤ والاتصار  
 (والاقتصاد خل) والاتصار ١٧٥٥٤ في الشرائع. والشرائع ١٨٥٥٤ فيها. فيها البول ١٠٥٥٥ الكلام  
 والكلام ٣٠٥٥٥ التآذي. التآذي ٢٢٥٥٥ بالخصوص. بالخصوص ٢٦٥٥٥ يكن. يمكن  
 ١٧٥٥٨ فليرجع. فليرجع ٢٩٥٥٨ بكفي غيره. بكفي الثلاثة غيره ١٥٥٥٩ الاستبصار. والاستبصار ١٣٥٦١  
 ظهر. يظهر ١٤٥٦١ احتراز. احتراز ١٥٥٦١ مذكور. مذكور ٢١٥٦٢ لأن. لأن كان ٦٢ ٢٢  
 كان. كانت ٢٢٥٦٢ الترشيع. الترشيع ٩٥٦٣ بل. بل اذ ٢٩٥٦٥ الكرية. الكرية ٦٧ ٦٧  
 ١٥ و ١٨ التغيير. التغيير ٣٥٧١ وحكي. وحكي ٣٥٧١ أبي محمد. أبي الحسن خل ١٦٥٧١  
 في المختلف والروضة. في الروضة ٢٨٥٧١ وعن الصادق. عن الصادق ٨٥٧٢ الكر. والكر ٧٢ ٧٢  
 ١٧ أي لا. لا ٧٢ ٣٠ ذراعين أي ذراعين. ذراعان أي ذراعان ٥٥٧٣ مسئلة. مسئلة ١٢٥٧٣ اجتنبها  
 . اجتنبها ١٩٥٧٣ عد. عد ٢٦٥٧٣ والكاشاني. الكاشاني ٢٨٥٧٣ (٢) ضعيه. كذا ضعيه (٢)  
 ٣١٥٧٣ بما. بما ١٩٥٧٤ بنجاسته. بنجاسته ٢٥٧٤ أي المفيدوسلار. أي المفيدوسلار (حاشية)  
 ٢٧٥٧٤ النجاء. النجاء ١٦٥٧٥ بالركن. في الركن ١٧٥٧٥ كثيرون. كثيرون ١٣٥٧٧ ما وقع  
 . وما وقع ٣١٥٧٧ اصطلاح. اصطلاح المشرع (ظ) ١٥٥٧٩ والايضاح. والايضاح والموجز  
 ٢٥٥٧٩ وجوب. وجوب (ظ) ٥٥٨٠ المدارك. المدارك وغيره ١٠٥٨١ المائات. المائات  
 ٢٠ ٨١ وغيرها. وغيرها ٢٣ ٨١ القاب. القاب ٨٢ ٢٨٥ عديم. عديم وربما ظهر من  
 التهذيب عدم جواز استعمال سؤر المئمة ٢٦٥٨٥ احدهما. احدهما ٩٥ ٨٦ غير معلوم. معلوم ٨٦ ٨٦  
 ١٩ كما صرح به الفاضل في شرحه. (في نسخة) كما صرح به الفاضل وفرضه المصنف في شرحه (وكان الصواب)  
 كافر به المصنف وصرح به الفاضل في شرحه ٣٥٨٧ التيمم. التيمم ٦٥ ٨٨ الخلاف فيه الى. الخلاف في  
 المقامين الى ٢٥٨٨ فيها. فيها ٢٣ ٨٨ الروض والدلائل. الروض ٣١ ٨٩ أولاهم. أولاهم ٩٠  
 ٣٢ ٥٩٢ بأنه ٤ ٥٩٢ كافي الروض. كافي الروض ٢٣ ٩٢ وتارة عند. وتارة تقطع عند ٢٢ ٩٢  
 المسلوب. مسلوب ٣٥٩٣ طاهر. طاهر انه ٧٥٩٣ الدروس. الدروس انه ١٧٥٩٣ (بقدر غ)  
 (بأقدر خل) ٣١٥٩٣ بالنسبة. بالنسبة ٢٠ ٩٥ هنا زيادته في الكلمة الاخيرة من سطر  
 مع سطر ٢١ تمامه ٤٥٩٦ كونه. كونه ١٠ ٩٦ كرية. كرية ١٠ ٩٦ بالاولاي كالخديده والراسه والنحاسه. بالاولاي  
 المنطجة (ظ) كالخديده «كذا» والنحاسه والراسه ٢١ ٩٦ (لأنه قال الظاهر عموم النهي في الخ)  
 - (لأنه قال الظاهر عموم النهي «حاشية» ٣١ ٩٦ النار. بالنار ٨٥ ٩٦ وتفسيرها ٨٥ ٩٦

لأن بعضهم . لأنه قد تقدم ان بعضهم ٩٨ ٣١٥ الى آخره . الى آخر ما مر ١٠٠ ٧٥ المبسوط . والمبسوط  
 ١٠٠ ٣٠٠ سطحها . سطحها ١٠١ ١٥٠ التأمل من التأمل في (ظ) ١٠١ ٢٠٠ الوارد . الوارد عليه ١٠٢ ٥  
 ٢ ٥٠ عن ١٠٣ ٨٠ على . (علي خ) ١٠٣ ٢٣٠ مقدرا . مقدرا ١٠٩ ٧٠ الحار . والحار ١١٠ ٨٠  
 (وذا بت خ) . (أو ذا بت خ) ١١٠ ١٩٠ شخص . شخص ١١٠ ١٩٠ في الأخير . بالأخير ١١٠ ٣٠ السيد  
 في السيد ١١١ ١٤٠ فيأشاة . شاة ١١١ ٢٤٠ الروية . الرواية ١١١ ٣٢٠ بن ١١٢ ٢٧٠ كالمذره .  
 كالمذره مثلاً ١١٤ ١٢٠ اجل . اجل ١١٤ ٢٨٠ والمراسم . والمراسم والوسيلة ١١٥ ٢٦٠ شاء . نشأ  
 ١١٦ ٢٦٠ الطوريه . الطوريه وعددها ١١٧ ٨٠ خل . خلا ١١٧ ٢٣٠ بالخرج . في الخروج ١١٧ ٥  
 ٢٤٠ قان وجب . فنه (وجب خ) ١١٧ ٢٩٠ الرواية أيضا . الرواية ١١٨ ١٤٠ الأقوى .  
 الأولى خل ١١٩ ٤٠ لكونه . لكونه فيه ١١٩ ٦٠ ومصباحه . في مصباحه ١١٩ ١٩٠ مبد .  
 مبد انتهى ١٢٠ ١٠ فرع . فروع ١٢٠ ٨٠ فيهما القدي لم يطعم . فيها الذي لم يطعم ١٢٠ ٢٣٠  
 لرواية . برواية ١٢٠ ٣٢٠ البول ثلاثين ١٢١ ١٠ آخر . جز . ١٢١ ٣٠ بكل . في كل  
 ١٢٢ ٢٠ بالتزح . في التزح ١٢٢ ١٧٠ فيهما وحكم . فيهما واحتل ذلك في المتش فيهما وحكم ١٢٣  
 ١٠٠ قرارها أو اختلف . قرارها أو اختلفا ١٢٣ ١٦٠ لا يجب نزح شي . لا يظهر شي ١٢٣  
 ٢٣٠ الاسم . الاثم ١٢٤ ٣٠ قريط . قريطا ١٢٤ ٢٠ والمعتبر . والمعتبر والمتش ١٢٥  
 ٢٩٠ بالصلاة . في الصلاة ١٢٦ ١٠ يتم . يتم ١٢٦ ١٣٠ على . وعلى ١٢٧ ١١٠ خطأ  
 . خطأ انتهى ١٢٧ ٢٢٠ المتجس . التجس ١٢٧ ٢٩٠ بالمحصور . في المحصور ١٢٨ ١٤٠  
 ١٥٠ المثال . المثال ١٢٨ ٢٢٠ الما . انا . خ ١٢٨ ٢٨٠ وانه . أو انه ١٢٩ ٢٤٠  
 المحصول . المحصور ١٣١ ٢٤٠ القبول به . القبول ١٣٢ ٣٠ كقبولية . كقبولته ١٣٥ ١٤٠  
 بالآنا . والآنا ١٣٥ ٢٤٠ اطعام . اطعامه ١٣٥ ٢٦٠ في الكثير . والكثير ١٣٦ ١٨٠  
 جميع . جميع ١٣٨ ١٠ ذلك . بذلك ١٣٨ ١٨٠ الطيريات . الطيريات ١٣٩ ٥٠ انه  
 قال . قال ١٣٩ ٦٠ ومالك . ومالك وداود ١٣٩ ١١٠ والمعتبر . والتحرير ١٤٠ ٣٠  
 لا يخرج . لا يخرج ١٤٠ ٢٩٠ القواعد . القواعد والمهذب البارع ١٤٢ ٢٠ وبالشمس . أو  
 بالشمس ١٤٢ ١٩٠ لا لسكر . لا لسكر ١٤٢ ٢٤٠ كانت . كان ١٤٣ ٢٤٠ بشرهم  
 . في شركهم ١٤٤ ٤٠ أصله . أصله ١٤٤ ١٠٠ عليه . عليهم ١٤٤ ١٣٠ نجاستها . نجاستهم  
 ١٤٥ ٣٠ في البفض . بالبفض ١٤٥ ٤٠ البفض . البفض ١٤٥ ١٤٠ والمالك .  
 والمالك وللائل ١٤٥ ١٦٠ الاستاذ . الاستاذ الظاهر ١٤٦ ٣٠ فيها . في فيها ١٤٦ ٨٠  
 يستنج . يستنج ١٤٦ ١٨٠ المقام انتهى . المقام ١٤٧ ٧٠ وصوفها . وصوفها وعظمها ١٤٩  
 ٢٦٠ والشيددين . والشيد ١٤٩ ٢٨٠ المراد . المراد خل ١٥٠ ٥٠ شطراً . شطر  
 صالح ١٥١ ١٦٠ اذ . ان ١٥١ ٢٣٠ الحرب . للحرب ١٥٣ ٤٠ وفي الصفة .  
 في الصفة ١٥٣ ٨٠ التالي . التالي الملون ١٥٣ ٣٠ في الموت . بالموت (ظ) ١٥٥ ٥٠ أو  
 على ملونه . الشاة للموت ١٥٥ ١١٠ ابن زيد . أبي زيد ١٥٥ ٣٢٠ كرش . الكرش  
 ١٥٦ ١٤٣ الشمي . والشمي والشمي ١٥٦ ١٥٠ عمروين . عمروان ١٥٦ ٥٠  
 ١٥٦ ١٥٦ ٤٠ مكرها . محترما ١٥٨ ٢٦٠ مقاربات . مياقاربات ١٥٩

٣٢ • وضبطها • وضبطها ١٦٠ • قرية • قرية ١٦٠ • ١٣ • والتها • والمقنه ١٦٠  
 ٣٢ • البغل • البغلي ١٦٦ • ١٧ • والمستمنه المتوف شعرها بأمرها • والمستمنه ١٦٩ •  
 ١٥ بمجرد • لمجرد خل • ١٧٠ • ٤ • غيره • غيره بالمره ١٧٠ • ٢٩ • احدها • احدها  
 ١٧٢ • ١٣ • فان • كان ١٧٣ • ١٥ • الاستاذ • الاستاذ ١٧٣ • ٢٣ • الطريقه • الطريقه ١٧٦  
 ٣١ • الا • لا ١٧٩ • ٨ • حيث • حتى ١٧٩ • ٩ • قوي • قويا ١٨٣ • ٢ • الا •  
 لا ١٨٥ • ١ • بالشمس (١) • من • بالشمس من (١) ١٨٥ • ١١ • النزاهة • النزاهة ١٨٩ • ١٩ •  
 التحليل • التخليل ١٩٠ • ١٧ • قليل خر • قليل خرفي خل ١٩١ • ٥ • منها • منها ١٩٢ • ١٩ •  
 يطهر بدنه • مطهر بدنه ١٩٢ • ١٩ • بغيره • بغيره ١٩٣ • ١١ • بن بزيغ الوارد •  
 ابن بزيغ الوارد ١٩٤ • ١٠ • المقاصد • المقاصد والاشهر كما في الكفايه والمشهور ١٩٥ •  
 ٣ • أولهن • أولهن ١٩٥ • ٨ • عمير • عمير ١٩٧ • ٤ • والجرد • والجرد ١٩٧ • ١١ • والخنزيره •  
 • والخنزير ١٩٧ • ٢٥ • للشافعي • الشافعي ١٩٨ • ١١ • اذا • اذا ١٩٨ • ١٥ • لا يجوز •  
 غسله • لا يكون غسلة ١٩٨ • ٢٨ • ذو وضوء • ذو وضوء ١٩٩ • ٥ • لا • لم ٢٠٠ •  
 ٢٠ • المرتين • المزج ٢٠٠ • ٢٥ • وغيره قال الفاضل • وغيره ٢٠١ • ٢٠ • بالأفعال • يراد  
 بالأفعال ٢٠٢ • ٣ • وفيه • وفيها ٢٠٣ • ٨ • فهو • فهو ٢٠٤ • ٢٢ • حقيقة • حقيقة ٢٠٤ •  
 ٢٤ • وبهذا • وهذا (ظ) ٢٠٥ • ١٧ • قلت • قلنا ٢٠٦ • ٣١ • كان عباده • كان معاهله  
 ٣٠ • ٢٠٧ • الامم منه الآخر • الامم منه الآخر ٢٠٩ • ٢٥ • واصحها • واصحها ٢١٠ • ١٣ •  
 قبل • قبل تمام ٢١٢ • ٢٦ • واستوضح • واستوضح ذلك من ٢١٣ • ١٦ • للتلبيس •  
 للتلبيس ٢١٤ • ١٩ • الاخبار • الاخبار ٢١٦ • ١٦ • لاستباحتهما • لاستباحتهما ٢١٦ • ٣٣ •  
 عن • على ٢١٧ • ١٥ • لاطاعته • لاطاعته ٢١٨ • ٢٢ • لأن • لأنه ٢١٨ • ٣٢ • وغيرهما  
 • وغيرها ٢١٩ • ٣٣ • له • لنا ٢٢١ • ٧ • وكذا السمي • وكذا النذب السمي ٢٢٢ •  
 ٢٤ • المبسوط • الشيد ٢٢٣ • ١٦ • ان القطع • القطع ٢٢٥ • ١٣ • الفل • الفضل  
 ٢٢٥ • ٢٥ • الايضاح • الايضاح أيضا ٢٢٩ • ١١ • قسما • قسما انتهى ٢٣٠ • ١٨ •  
 الوجه • الوجه عنده ٢٣٢ • ٢٠ • ايقاع • ايقاع نذب ٢٣٤ • ١٩ • الدروس • الدرس ٢٣٥ •  
 ٥ • اجراء • اجراء الماء ٢٣٥ • ٣٠ • لذلك • لذلك أصلا ٢٣٧ • ١١ • في • وفي ٢٣٨ •  
 ٢ • البض • البض الآخر ٢٣٩ • ٢٤ • موضع • موضع آخر ٢٣٩ • ٢٥ • فهم فن •  
 فهم (فن خل) ٢٣٩ • ٢٨ • كثيراً • كثيراً ٢٤١ • ٧ • الباقي • الباقي خل ٢٤١ • ٢٥ • الفرض  
 • الفرض ٢٤١ • ٣٢ • آفاً • آفاً ٢٤٣ • ٢ • الثالث عشر • الثالث ٢٤٧ • ١ • الخامس •  
 الرابع ٢٤٧ • ١٣ • بسيارة • بسيارة ٢٤٧ • ١٤ • بما • بما ٢٤٧ • ١٥ • أولها • وأولها ٢٤٧ •  
 ١٥ • طهارتهما • طهارتهما ٢٤٧ • ١٧ • مجمع اليان • اليان خل ٢٤٩ • ٢٨ • والمدارك •  
 • المدارك ٢٥٠ • ٢٥ • انكر • امكن ٢٥١ • ١٦ • العجب • العجب ٢٥٢ • ١ • ثلاث •  
 • بثلاث ٢٥٢ • ٧ • الاغله • الاغله ٢٥٣ • ٥ • الخلاف • الخلاف ٢٥٣ • ٩ •  
 العامل • السامي ٢٥٣ • ٢٦ • النجم • النجم خل ٢٥٥ • ٢٦ • الكركي • الكركي  
 خل ٢٥٧ • ٨ • مع • مع عدم ٢٥٧ • ٢٩ • الا انه • لأنه ٢٥٩ • ٤ • منبهاً • منبهاً

- ٢٦١ • ٧ و ٧ • ٨ • النيني • اليين ٢٦١ • ١٨ • الناصيه • الناحيه ٢٦٤ • ٨ • وفيها • وفيها خ ل ٢٦٤ •  
 ١٢ • تفسيرين • التفسيرين ٢٦٤ • ٢٢ • بمعنى مراعاة • وبمعنى مراعاة ٢٦٦ • ١٤ • فله • نفسه به  
 ٢٦٦ • ١٥ • العبادات • العباد ٢٦٦ • ١٦ • تحسب • تحسب ٢٦٦ • ٢١ • لا يتعين • لا يتعين بالنيه  
 ٢٦٧ • ٣ • الفوائد • الفرائد ٢٦٧ • ٢١ • وكف • وكفر ٢٦٨ • ٢٨ • في كتاب • كذا في النسخ  
 ٢٦٨ • ٣٢ • أو قال في لذكرى • وقال في لذكرى ٢٦٩ • ١ • ادخل • ادخلها ٢٦٩ • ٢٣ • قبل •  
 قبل ٢٦٩ • ٣٠ • وذا • وكذا ٢٧٠ • ٣ • لم • لم • ٢٧٠ • ٨ • معتد • معتد ٢٧٠ • ٢٥ •  
 الرساله • الرساله وصرح بعض الحنفية باشتراط الحج ثقله شارح الطحاوي ٢٧٠ • ٢٦ • المنع • المنع  
 ٢٧٠ • ٣١ • لا ذى • الأذى ٢٧١ • حكي • حكي ٢٧٢ • ٥ • حسب • نصب ٢٧٢ • ٧ • الى • الى  
 ٢٧٢ • ٢٩ • انه • ان ٢٧٣ • ١٠ • وسكت • وسكت عليه ٢٧٤ • ١٨ • الفرفه • العرفه ايقاع كل غسلة  
 بفرقتين ٢٧٤ • ٢٧ • وضوئي وضو • وضوئي وضو ٢٧٤ • ٣١ • الواحد • الواحد ٢٧٥ • ١١ •  
 لأنه • لأنه يكون ٢٧٥ • ١٥ • الثالث ان مسح • الثالث ان مسح بآثارها في غسلة اليسرى ٢٧٥ • ١٦ •  
 من عبارة • من آخر عبارة ٢٧٥ • ٢٧ • وفي المدارك • في المدارك ٢٧٧ • ٢٦ • للمحدث في بحث الجنب •  
 للمحدث ٢٧٧ • ٢٧ • الجنب خ ل • الجنب ح ل لصحيح على بن جعفر ( نسخه ) ٢٧٧ • ٢٩ • وان •  
 كان • وان ٢٧٨ • ١٠ • يحصل • يحصل ٢٧٨ • ٣٠ • هذا • لهذا خ ل ٢٧٩ • ٢٣ • لأن عمل • لأن  
 اثبات غسل ٢٨٠ • ٦ • اجراؤها • اجرائها ٢٨٠ • ٢٣ • مسائل • المسائل ٢٨١ • ٤ • والحرق • والحرق  
 ٢٨١ • ٤ • والكي • والكسر خ ل ٢٨٥ • ١١ • من ( استشرح ل ) أحاديث • ( استشرح ل ) من  
 أحاديث ٢٨٦ • ١٣ • فلا انه • فلا انه ٢٨٧ • ٢ • تكافه • تكافه ٢٩١ • ٢ • وذلك • ذلك ٢٩٢ •  
 ١٩ • والخلاف • الخلاف ٢٩٣ • ١٤ • ما • ما ٢٩٤ • ٣ • أحدها • أحدهما ٢٩٤ • ١٥ • اعتبار ح ل •  
 اعتبار خ ٢٩٤ • ٢١ • ذلك • ذلك في ظاهر الحل ٢٩٦ • ٣ • والتميين • والتميين فيني ٢٩٨ • ٨ •  
 أو المشاء • مع المشاء ٢٩٩ • ٣ • التكليف • التكليف ٣٠١ • ٢ • فنده • فنده ٣٠١ • ٢٣ • القضاء •  
 القضاء قال فله اختيار التام وان كان القصر ادا • وبالعكس وقيل يتعمد القصر في القضاء مطلقا ٣٠٢ •  
 ١٨ • تعيين • يقين ٣٠٣ • ٢٢ • بما • بما ٣٠٤ • ٢١ • الظاهر • اذ ظاهره ٣٠٤ • ٢٥ • متظافره • متظافره  
 ٣٠٤ • ٢٩ • وفي الحديث ان • كذا في النسخ ولا يخفى اختلال العبارة فلتراجع ٣٠٥ • ٢٨ • والمعين •  
 أو المعين ٣٠٧ • ٣١ • وقال • قال ٣٠٨ • ٢٧ • الخباين • الخباين ٣٠٩ • ١٧ • خلافا • خلافا في  
 المسئلة ٣١٢ • ٢٤ • الحصول • الوصول ٣١٣ • ٢٦ • وغسل • غسل ٣١٤ • ١ • الجانب ح ل • الجانب ح  
 ٣١٤ • ٢ • الاصحاب • للاصحاب ح ل ٣١٤ • ١٠ • بعد • بعد غسل ٣١٤ • ١٦ • أو الحديث • والحديث  
 ٣١٧ • ٣ • ثقله • ثقله ٣١٧ • ٩ • ذكر • ذكره خ ل ٣٢١ • ٢١ • وجمع • وجمع ٣٢٢ • ١٩ • يذكر •  
 يذكر ٣٢٢ • ٢٤ • الثام من العبارات • الثام ٣٢٣ • ١٠ • المبسوط المبسوط ٣٢٣ • ١١ • والاجتهاد •  
 أو الاجتهاد ٣٢٣ • ١٨ • اخر • اخر ٣٢٣ • ٢٩ • قال قال • قال ٣٢٥ • ٤ • بحث الكتاب • بحث  
 الوضوء ٣٢٥ • ١٨ • اسماء • اسمائه ٣٢٦ • ٣٢ • المتبر • المتبر حيث ٣٢٨ • ١٢ • جمع • جميع ٣٢٩ •  
 ٢١ • الفرد • الفرض خ ل ٣٣٠ • ٢٨ • محافظه • محافظه ٣٣١ • ١٠ • فيه • لا يبعد ان يكون قوله فيه  
 الى قوله وفيه ضعف حاشية من المصنف والى الذي وجدناه في النسخ انها من الاصل ٣٣١ • ١٢ •  
 غفيه • فيه ( ظ ) ٣٣١ • ٣٣ • لا يتفق • لا يتفق ٣٣١ • ٣٣ • البحث في • البحث ٣٣٢ • ١ • العمل •

بالفصل ١٨ \* ٣٣٢ . غسل خ ل ٣٣٣ \* ٢٤ ما ذكره . ما ذكره خ ل ٣٣٤ \* ١٧ محل .  
 محال ٣٣٥ \* ١ يصلها . يصلها ٣٣٥ \* ١٧ الحدث . الحديث ٣٣٥ \* ٢١ للمعتلين . المعتلين ٣٣٥ \*  
 ٢٦ بتمامه . بتمامه الخ ٣٣٦ \* ١٣ خيضا . خيضا ٣٣٨ \* ١١ ذكر . ذكره ٣٣٨ \* ٢٧ فتاويه \*  
 فتاويه ٣٣٨ \* ٢٨ اين . اين ٣٣٩ \* ٢ مدخلا . مدخل (ظ) ٣٤١ \* ٢ تستبري . تستبري ٣٤٢ \* ٨  
 والشرائع . والشرائع والمعتبر على ما يظهر وكشف الرموز ٣٤٢ \* ١٤ ما بينهما . ما بينهما ٣٤٢ \* ٢٩  
 تحقق الحيض . تحقق الحيض ٣٤٣ \* ١٦ ان لادليل . انه لادليل ٣٤٣ \* ٢٤ معدوده . معدوده  
 ٣٤٤ \* ٤ التي . الذي (ظ) ٣٤٤ \* ٣٠ وان ما . وانما ٣٤٧ \* ١٤ وعلى . فلي ٣٤٨ \* ٧ والمناسبة .  
 والناسية ٣٤٨ \* ٢٤ قال . قاله ٣٤٨ \* ٣١ انه . فاه ٣٤٩ \* ٦ قال . وقال ٣٥١ \* ١٠ الى . الى ان  
 (ظ) ٣٥١ \* ١٦ عن . غير (ظ) ٣٥٣ \* ٥ عشر . جعش ٣٥٣ \* ١٠ مذاهبهم . مذاهبهم المنبته  
 ٣٥٣ \* ١٩ المصنف ها في الرجوع الى الاقران واقتصر على قد النساء . المصنف هنا ٣٥٣ \* ٢٠  
 والمساك . والمساك واقتصر على قد النساء في الرجوع الى الاقران ٣٥٤ \* ٩ فتقديدي . فتقدي  
 ٣٥٤ \* ١١ فتعارض . فتعارض ٣٥٤ \* ١٢ الروايات . الرواية ٣٥٤ \* ٣٠ سبعة . بسبعة ٣٥٥ \* ٣ واعتراضه .  
 واعتراضه ٣٥٥ \* ٢٨ تحيض . تحيضها ٣٥٦ \* ٤ ستة . الستة ٣٥٦ \* ١٦ والجفريه . والجفريه وشرحها ٣٥٦ \*  
 ٢٨ قولاً . قولاً (قريباً) ٣٥٧ \* ٥ قال . انه قال ٣٥٩ \* ١ المشور . المشور ٣٦٠ \* ١٠ اليوم  
 الوقت خ ل ٣٦٢ \* ٦ لرهتها . لزها ٣٦٢ \* ١٩ بتسمه . في تسمه خ ل ٣٦٢ \* ٢٧ فيه كذا في النسخ  
 والظاهر زيادة فيه من أحد الموضعين ٣٦٣ \* ١٦ في الحرم . الحرم ٣٦٣ \* ١٩ قلناه . قلناه عنه  
 ٣٦٦ \* ٤ وثانية وثالثة . وثانيه وثالثه ٣٦٧ \* ٦ الاخير . الاخير ٣٦٧ \* ١٩ الآخرين . الآخرين  
 ح ل ٣٦٧ \* ٢٨ عل . على ٣٧٠ \* ١٩ اختياراً . اجتيازاً ٣٧٠ \* ٢١ حيفه . حيفه ٣٧٠ \* ٢٥  
 اللثام . اللثام حيث ٣٧١ \* ١٥ كانه . وكانه ٣٧٢ \* ٢ التهمة . التهمة ٣٧٣ \* ١١ السامع . السامع  
 فأن ٣٧٤ \* ٢ قلله . قلله عنه ٣٧٨ \* ١ عند كل . عند ٣٧٨ \* ٣ مختصره ومصباحه . مصباحه  
 ومختصره ٣٨٠ \* ٢٦ آخر . آخره ٣٨١ \* ١٣ والرسيله . والوسيله ٣٨٢ \* ١١ بالتطير . بالتطير  
 ٣٨٣ \* ١٣ ومضى . ومضى ٣٨٣ \* ٢٤ ماذا . ما اذا ٣٨٤ \* ٢ أيضاً . أيضاً في المقام ٣٨٤ \* ١٧  
 موضع اخر . موضع ٣٨٧ \* ٦ الاوصاف . للاوصاف ٣٨٧ \* ١٨ حيض . حيضاً ٣٨٧ \* ٢٧ ذلك  
 انحصار . انحصار ٣٨٨ \* ٥ بالطهارة بالطهارة انتهى ٣٨٩ \* ١ وتغير . وتغير ٣٨٩ \* ٢٤ وظاهراً  
 وظاهراً ٣٩٠ \* ٢٨ الذكري . الذكري وتخليص التخصيص ٣٩١ \* ٢٥ الصلوة . الصلوات ٣٩١ \*  
 ٣٠ الصدق . الصدوق ٣٩٢ \* ٩ الا ووجوبه . الاولى وجوبه ٣٩٢ \* ١٧ والتذكير .  
 والتذكير ٣٩٢ \* ٢٧ قول . القول ٣٩٢ \* ٢٨ الجاوي . الجاوي ٣٩٤ \* ١٧  
 في نسخة . في غير نسخة ٣٩٤ \* ٢٣ الاغسال . الصلاة ٣٩٥ \* ١٨ جفريه . جفريته ٣٩٥ \*  
 ٣٣ تجس . يجتسب ٣٩٦ \* ٢ والاخري . والاخر ٣٩٦ \* ٩ ان كان . اذا أنت خ ل ٣٩٦ \*  
 ١١ وجامع المقاصد . والبيان ٣٩٦ \* ١٣ لا يقدح . انه لا يقدح ٣٩٩ \* ١٦ الارشاد . الارشاد  
 المدونه ٣٩٩ \* ٢٣ وشرحها . وشرحها ٣٩٩ \* ٢٥ المشهور . المشهور ٣٩٩ \* ٣١ يمد ابتداء  
 بمد ابتداء ٤٠٠ \* ٣٠ الحائض . الحامل ٤٠٧ \* ١٩ وفيه . وفيه خمسة ٤٠٩ \* ٤ ظهور . لظهور  
 ٤٠٩ \* ٤ بوجهها . بوجهها ٤١٠ \* ١٦ ربوها . ربوها ٤١٠ \* ٢٩ في الفنيه . في الخلاف والفنيه



٤١١ • ٩ بدنه منه • بدنه ٤١٢ • ٣٠ جيمًا • جمًا ٤١٣ • ٢٤ اولى • اولى بالصلوة عليه وفي الغنية  
الاجماع على انه اولى ٤١٤ • ١٢ الولاية • الاولوية خ ل ٤١٤ • ٢٥ لذل • لعمائل ٤١٧ • ٧ ان  
انه ٤١٧ • ١٢ انه • ان ٤١٧ • ٣١ والموطأة • والموطونة ٤١٨ • ١٣ يتم • يتم ٤١٩ • ٢٦ ذكر  
ذ كره • ٤٢٠ • ٩ تابا • ذلك تابا ٤٢١ • ٧ الشرائع • الشرائع والمف تبسج ٤٢٢ • ٢ وفي شرح  
المفاتيح وفي المفاتيح خ ل ٤٢٢ • ١٩ واستحسن • واستحسنه ٤٢٢ • ٣٢ ثم لم أبرح الى أن مات •  
الذي كان في النسخة هكذا (ثم أبرح ان مات) فصحت كما ترى ولا يبعد ان الصواب (ثم • برح ان  
مات فليراجع) ٤٢٣ • ٢ بالمعنى • في المعنى ٤٢٣ • ٧ كان • كان ٤٢٣ • ٢٤ الاتيس • لاثم ح ل  
٤٢٣ • ٢٩ ان • لان ٤٢٥ • ١٠ واستحسنه • واستحبه ٤٢٦ • ٢١ يظهر • يظهر ٤٢٦ • ٢٤ لولا لو  
٤٢٦ • ٢٦ ذل • زال ٤٢٧ • ٩ الخلاف • الخلاف كما سر ٤٢٨ • ٢٨ الاشارة • الارشاد ح ل  
٤٢٩ • ٣١ أبي الشيخ • الشيخ أبي ٤٣١ • ١٣ كنى • كنى في ٤٣١ • ٣٢ الدرع • الدرع انتهى  
٤٣٢ • ٨ يزيد • زيد خ ل ٤٣٢ • ٢٤ مقدم • مقدم ح ل ٤٣٣ • ٢٠ واتخلص والتخلص ح ل  
٤٣٣ • ٢٤ الطوسي • والطوسي خ ل ٤٣٥ • ٣١ المقاصد • المقاصد لا بد ٤٣٦ • ٩ مدكات العمل  
بد الفصل ٤٣٦ • ٩ ان • ان كانت ٤٣٦ • ١٠ كافة (ايضا ح ل) • ايضا ٤٣٦ • ١١ على • على  
عدم ٤٣٦ • ٢٩ المتحرز • التحرز ٤٣٩ • ٦ فن • فانه ٤٤٠ • ٤ الجمع • الجميع ٤٤٠ • ١٥ فتاوم  
فتاوام ٤٤١ • ١٤ افيا • فيها خ ل ٤٤٢ • ١٧ جعل • جعل أحد ٤٤٣ • ٥ بدل • دل ٤٤٣ • ١٥  
باليمن • باليمن ٤٤٣ • ٢٥ كافي • كما في ٤٤٤ • ١٢ والرواية • والرواية به ٤٤٤ • ٢٧ استدل • استدل  
على ذلك ٤٤٧ • ١٠ والمذهب البارع • في نسخة عن القاضي في المذهب البارع ويمكن صحتها وور يادة افظ  
البارع فليراجع ٤٤٧ • ٢١ موضع • مواضع ٤٤٧ • ٢٥ اذلو • اذا ٤٤٨ • ١٥ العجز • العجز عنه ٤٤٨ • ٤  
بقى • بقي منه ٤٤٨ • ٢٥ السابق • السابق ٤٥٠ • ٢٤ يحتمل • يحتمل فيه ٤٥١ • ٣٥ غايات أثر • غاية  
أثر ٤٥١ • ٩ اعتبار • اعتبار نية ٤٥١ • ١٢ الثاني • الثاني انه ٤٥١ • ٢١ لاعلى • الاعلى ٤٥١ • ٢٧  
المشروط • لمشروط خ ل ٤٥٢ • ٨ وكذا • وكذا في ٤٥٢ • ٢٢ قتال الشيخ • قتال السكبي والشيخ ٤٥٣ • ٥  
٢٨ الطيب • الطيب ٤٥٤ • ١٠ الذكري • الذكري تارة ٤٥٤ • ٢٢ أحدهما • أحدهما ٤٥٥ • ٢٥ يدخل  
يدخل ٤٥٥ • ١٤ التحك • التحك ٤٥٥ • ٢٤ الخبر • الخبر ٤٥٦ • ١١ الاصل في • الاصل في ذلك  
٤٥٧ • ١٨ الا • الا على ٤٥٨ • ٣٥ نحوها • ونحوها ٤٥٨ • ٩ ينبغي • ينبغي ح ل ٤٦٠ • ٣١ قل فيه فيه  
قل عنه ٤٦٢ • ٤ عنها • عنها ٤٦٤ • ١٧ السكلة • السكلة ٤٦٥ • ٢١ تعصبا • تعصبا ٤٦٥ • ٣١ الاربع  
الاربعة ٤٦٧ • ١٤ اليمنى • اليمنى لميت ثم ير الى الجانب الذي يلي الرجل اليمنى ٤٦٧ • ١٧ روضة •  
في الروض والروضة ٤٧٢ • ٣١ صلاته • صلاة ٤٧٣ • ٤ صرح • صرح به ٤٧٤ • ٩ يؤول • يؤول ٤٧٦ • ٢٢  
الامام • الامام ٤٧٧ • ١٤ نسبة • نسبة فيه ٤٧٨ • ١٧ ويدعوا • ويدعوا ٤٧٨ • ٣٩ مؤجر • كذ في السج  
٤٧٨ • ٣٢ تدعوا • تدعوا ٤٧٩ • ٣٥ و٢٦ و٢٦ و٢٦ • ويدعوا ٤٧٩ • ١٨ صرح • صرح فيه ٤٨١ • ٣٠  
والصنى • والصفا ٤٨١ • ١٥ يجعله لايويه • يجعله له ولايويه ٤٨١ • ١٣ في المبسوط • وفي المبسوط ٤٨١ • ٥  
١٦ وظاهر الاصحاب • وظاهر الاخبار والاصحاب ٤٨٢ • ١٥ مع • مع ٤٨٢ • ٣١ وجاع • وفي  
جامع ٤٨٣ • ٦ الاحكام • الاحكام والبيان ٤٨٣ • ٢٠ الثاني • الثاني انتهى ٤٨٦ • ٢٠ وحاشية الشرائع  
وحاشية الشرائع لميسي ٤٨٨ • ٢٨ احادتها • احادتها ٤٩٠ • ٤ اشترا كها • اشترا كها فيه ٤٩٢ • ٩

ليس . ليس علي ١٧٥٤٩٢ وان . ان ٧٥٤٩٣ انه . ان (ظ) ٣٥٤٩٥ والفقه . والفتن ١٥٥٤٩٦  
عليه . عليهما ٢٩٥٤٩٦ تأخر . تأخر عنه ٣٢٥٤٩٦ كتابه كتابه خ ل ٣١٥٤٩٩ خبراً خبراً ٨٥٥٠٠  
عنها . عنهما ٤٥٥٠٢ وفي . في ١٣٥٥٠٢ تنزية . تنزية ١٧٥٥٠٢ وتخريجهم . وتخريجهم ١٧٥٥٠٢ لقاء .  
لقاء ١٩٥٥٠٢ المتأتم . المتأتم ٢٦٥٥٠٢ وقال في المعتبر . وقال المصنف في لفتل خ ل ٣٥٥٠٢ دعا .  
وعدا ٢٥٥٠٣ المدارك . والمدارك ٢٥٥٠٤ شبهة . شبهة ٢٥٥٠٤ ومختصرة . ومختصرة ٥٥٥٠٦ ومهابد .  
رمها قبل ٦٥٥٠٧ مذهب . عمل ٢٤٥٥٠٨ عينة . عينة ٢٦٥٥٠٩ الميت الميت ١٥٥١١ وفي . في ٥٥١١ ٢٢  
كان . كانا ٥١١ ٢٣ على خشبة . على خشبته ٥١١ ٢٦ التقي والجلبي . التقي الحلبي خ ل ٥١٢ ٣  
صلي . صلي ٥١٢ ٣ خشبة . خشبته ٥١٢ ١٩ قال . وقال ٥١٣ ٣٠ يوجبها . يوجبها ٥١٤ ٥  
١٢ الا بنجس . الا من نجس ٥١٦ ٨ الميت . الميت بمعنى ٥١٦ ١٧ فأن . فأنه ٥١٨ ٤  
علينا . غلبنا ٥١٨ ٥ المسلم ميتا . الميت مسلماً ٥١٨ ٢٠ بلا . بل لا خ ل ٥١٩ ٦ والبيان .  
والبيان والله ٥١٩ ٩ الخلاف . الخلاف وكذا ٥٢٠ ٨ المستنيين . المستنيين (المستنيب خ ل)  
٥٢٠ ٢٩ ماذا . ما اذا ٥٢١ ٢٨ فيه . في ٥٢٢ ٢٠ به . به أيضا ٥٢٢ ٢٥ والجعفرية .  
الجعفرية ٥٢٣ ١١ فيه . قد ٥٢٣ ٣١ عمرا . عمرا ولا حرجا ٥٢٤ ٢ و ٢٨ يخشى . يخشى  
٥٢٤ ٦ واستمراره . أو استمراره ٥٢٥ ٦ يخشى . يخشى ٥٢٥ ١٧ يأتي . ويأتي ٥٢٥ ١٩  
والشافعي . الشافعي ٥٢٥ ١٩ هذا . هنا ٥٢٦ ٧ وظاهر . وظاهره ٥٢٨ ٤ الملية . عليه ٥٢٩  
٧ الاصحاب . الاصحاب وأما كونه خالصاً فهو شرط عندنا كما في نهاية الاحكام ٥٢٩ ٨ اضراراً  
اضرار ٥٢٩ ١٤ اجز . جز . ٥٣٠ ١٧ يبق . تبقى ٥٣٠ ٢٤ ويتركها عليها . ويتركها عليها  
(ظ) ٥٣٠ ٢٩ اضطرارا . واضطرارا ٥٣١ ٢٥ احتياط . احتياطاً ٥٣٢ ٢٩ بالارمين .  
بالارمني ٥٣٣ ٧ أصحابه . أصحاب خ ل ٥٣٣ ٨ تفسيران . تفسيرين (ظ) ٥٣٣ ٢٨  
في السبخه . بالسبخه ٥٣٤ ٢٨ يجوز . يجوز التيمم ٥٣٥ ٢ ينتقل . ينتقل منه ٥٣٥ ٢٠ يده .  
يديه ٥٣٥ ٣٠ فالشيخان . والشيخان ٥٣٦ ٣١ أحدها . أحدهما ٥٣٦ ٣١ هي . هي ٥٣٨  
١٦ سقوط القضاء . سقوط الاداء والقضاء ٥٣٩ ١١ الحدث . لحدث ٥٤٠ ٢٩ ضربة .  
ضربة واحدة ٥٤١ ٢٠ الى اعاده . ولم يحتاج الى اعاده (ظ) ٥٤١ ٢٢ وأول . أو أول ٥٤٢ ١٤  
انقضاء . انقضاء خ ل ١٦٥٤٢ الانتصار . الانتصار خ ل ٨٥٤٣ ان السيد . السيدان ٥٤٥ ٤  
والقعود . والقعود ٢٣٥٤٥ خالف وقال . خالف أو قل الخلاف عن سوى الكتاب كما عرفت ومع  
ذلك كله قال ٥٤٦ ٧٥ والمقاصد وجامع المقاصد ٥٤٦ ١٢ والنقي . والنقي ٢٦٥٤٨ الاتصال . الاتصال  
٢٧٥٤٨ والمسح . والمسح بظهر الكفين بل تعين الضرب والمسح ٧٥٤٩ والبرهان . والبرهان وقديلوح  
ذلك من (١) والبيان (نسخه) ٥٥١ ١٥ اذا . اذا ٥٥١ ١٥ التيمم الا . التيمم ٥٥١ ١٧  
التيمم التيمم . التيمم ٥٥٢ ٢ ماعده . ماعده انتهى ٥٥٢ ١٢ الوسيله . الرسيه ٥٥٢ ٢٧  
وهذا ان . وهذا ٥٥٢ ٣٠ الظهر . الظهر في أول الوقت ٥٥٣ ٢٢ الاخيرين . الاخيرين خ ل  
٥٥٣ ٣٠ ولان . لان ٥٥٤ ١٤ قول . قول عامة ٥٥٦ ٢٩ مجازاً . مجازاً ٥٥٧ ٤ والاخبار .  
والاخبار ٥٥٧ ١١ والنسل . أو النسل ٥٥٨ ٢٦ والمعتبر . والمعتبر والمتهم ٥٦٠ ٢٦ هم .

ابي همام خ ل ٥٦٠ • ٣٢ مصحف او الجنب لقراءة القرأه • مصحف ٥٦١ • ٣٢ وردد • وترد فيه  
 ٥٦٢ • ١٨ الناقض • الناقض ٥٦٢ • ١٩ بوضو • توشأ ٥٦٣ • ٢٧ مائة • مائة منها ٥٦٤ • ٤  
 الرض • الرض فيه ٥٦٤ • ١٢ المانع • المانع الى غاية لارضع نفس ذلك المانع ٥٦٤ • ١٧ التام •  
 التام ٥٦٤ • ٢٥ عند دخوله • عند دخوله ٥٦٤ • ٣٢ يكفه • يكفي ٥٦٥ • ١ موضع • موضع  
 ٥٦٥ • ٤ من النص • النص خ ل ٥٦٥ • ٨ اعتبار اغتفار ٥٦٥ • ١٥ الجرح • الجرح ٥٦٦ • ٥  
 الجبيره • الجبائر ٥٦٦ • ١٢ بالمضو • بمضوح ل ٥٦٦ • ٢٦ وكرمه ممن يقتنى • وكرمه واطفئه  
 ممن يقتص ٥٦٦ • ٢٧ بهم • بهم صلى الله عليهم

قد تم بمون الله وحسن وتوفيقه بيان الخطأ والصواب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 لأطياب وسلم تسليماً كثيراً



فهرست کتاب الطهارة من مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة

صفحة	صفحة
٠٢	الخطبة
٠٢	في معنى الطهارة عرفاً
٠٥	فيما يجب له الوضوء
٠٨	فيما يستحب له الوضوء
٠٩	فيما يجب له الغسل وأنه هل يجب لنفسه
١٣	في الاغسال المندوبه
٢٠	في تداخل الاغسال
٢٤	لا يشترط في الاغسال المندوبه الطهارة
	من الحديثين
٢٥	فيما يجب له التيمم
٣٠	فيما يستحب له التيمم
٣١	وجوب الطهارات الثلاث بالنذر وشبهه
٣٤	في أسباب الطهارة
٣٥	في نواقض الوضوء
٣٨	كفاية غسل الجنابة عن غيره من الاغسال
٣٩	في موجبات التيمم
٤٠	كفاية غسل الجنابة عن الوضوء وعدم كفاية
	غيره من الاغسال
٤٠	لا يجب الوضوء في غسل الميت
٤١	آداب الخلوه وكيفية الاستنجاء
٥٦	لو توضأ قبل الاستنجاء أو تيمم
٥٨	الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد اذا
	صار معتاداً
٥٨	فيما لو استعجم بالنجس
٥٩	في الماء المطلق وأنه مطهر من الحدث وانحبث
٦٠	في الماء الجاري
٦٢	في ماء المطر
٦٤	في ماء الحمام
٦٧	لو اوقت النجاسة الجاري في الصفات
٦٩	لو اتصل الواقف اقليل بالجاري وحكم الجريات
	المارة على النجاسة الواقعة
٠٦٩	في الكر وأحكامه
٧٢	حكم الماء اقليل
٧٤	اشترط الورد في التطهير باقليل
٧٦	تقدير الكر تحقيق لا تقريب
٧٦	لو تغير بعض الزائد على الكر
٧٦	لو اغترف من الكر المتصل بالنجاسة المتميزة
٧٦	لو وجد نجاسة في الكر وشك في وقوعها قبل
	بلوغ الكرية أو بعدها
٧٧	في ماء البئر
٨٠	في الماء المضاف
٨١	في الاسثار
٨٥	لو نجس المضاف ثم امتزج بالمطلق الكثير فغيره
٨٦	لو لم يكن المطلق للطهارة فتم بالمضاف
٨٧	لو تغير المطلق بظول البث
٨٧	الماء المستعمل في رفع الحدث وانحبث
٩٣	في ماء الاستنجاء
٩٥	الماء المستعمل في الاغسال المندوبه
٩٥	كراهة الطهارة بالماء المشمس في الآتية
٩٦	كراهة تنسيل الميت بالماء المسخن بالنار
٩٧	في غسالة الحمام
٩٨	التحلف في التوب بعد عصره
٩٨	في تطهير المياه النجسه
١٠٢	منزوحات البئر
١٢٣	عدم جواز استعمال النجس وحكم ما لو تطهر
	به وصلى
١٢٦	الماء الطاهر المشتبه بالنجس
١٢٨	الماء المطلق المشتبه بالمضاف
١٢٩	الماء المباح المشتبه بالمنصوب
١٣٠	حكم الظن بالنجاسة وحكم شهادة العدل
	بنجاسة الماء وتعارض اليتنين في نجاسة الماء
	وطهارته

- ١٣١ قبول خبر الفاسق بنجاسة مائه وطهارته  
١٣٢ لو علم بالنجاسة بعد فعل الطهارة وشك في سبقها عليها أو علم سبقها وشك في الكرية أو شك في نجاسة الواقع  
١٣٣ حكم نجاسة القليل بموت ذي النفس واشتباؤه  
١٣٤ استحباب التباعد بين البذر والبلوغة  
١٣٥ كراهة التداءي بالمياه الحارة وكراهة مامات فيه الوزغ والقرب  
١٣٥ عدم طهارة المجهين النجس بخرجه وحكم يمه على مستحل الميتة  
١٣٦ في أنواع النجاسات  
١٤٧ الدم المتخاف في اللحم  
١٤٨ دم مالا نفس له  
١٤٩ في طهارة المسوخ  
١٥٠ الفاره والوزغة والعلب والارنب وعرق الجنب من الحرام  
١٥١ الأبل الجلالة  
١٥٢ المتولد من طاهر ونجس وكلب الماء وذرق الدجاج  
١٥٣ أبوال وأرواث الدواب  
١٥٣ الحمر المستحيل في جبات العنب  
١٥٣ دود المذرة والميتة  
١٥٣ نجاسة الأدمي بالموت  
١٥٤ الملقه نجسه ولو في بيضه  
١٥٥ حكم الافقه  
١٥٦ جلد الميتة لا يطهر بالدبغ  
١٥٦ في أحكام النجاسات  
١٥٦ ما يجب ازالته له عن الثوب والبدن  
١٥٧ حكم ادخال النجاسة المسجد والمشهد الشريف  
١٥٧ حكم ما يؤخذ من تراب الحسين (ع)  
١٥٨ وجوب ازالة النجاسة عن الاواني
- ١٥٨ في المفعول من النجاسات  
١٦٨ التطهير بالماء من النجاسات  
١٧٧ ملاقة النجاسة المينة الطاهر بيوسه  
١٨٠ ملاقة النجس الطاهر بطوبه  
١٨٠ حكم ثوب المريه لصبي  
١٨٢ لو اشتبه الطاهر بالنجس  
١٨٢ لو لم يجد الا السر النجس  
١٨٣ التطهير بالشمس  
١٨٦ التطهير بالاستحالة  
١٨٧ التطهير بالارض  
١٨٨ تطهير الارض النجسه  
١٨٩ طهارة الحجر بالاستحالة خلا  
١٩٠ حكم طين الطريق  
١٩٠ حكم دخان الاعيان النجسه ورمادها  
١٩١ طهارة السكاب والخنزير والمذرة والاستحالة  
١٩٢ كفاية زوال العين في التطهير بالماء واستحباب التشبه  
١٩٣ حكم الاواني وأحكام تطهيرها  
٢٠١ في الوضوء  
٢٠٣ في التيه  
٢٣٤ في غسل الوجه  
٢٤٣ في غسل اليدين  
٢٤٧ في مسح الرأس  
٢٥١ في مسح الرجلين  
٢٥٣ معى الكمين وجملة من الاحكام  
٢٥٥ في التقيه  
٢٥٧ بقيه أحكام المسح  
٢٦ وجوب الترتيب بين عصاء الوضوء  
٢٦١ وجوب المولاة في الوضوء  
٢٦٦ فيمن نذر الوضوء مواليا  
٢٦٧ مندوبات الوضوء  
٢٧٥ لان تكرار في المسح

صحيفة	صحيفة
٣٢٨ حكم التولية والاستعانة	٣٧٦ مكروهات الوضوء
٣٢٨ اخذ الجنب من المسجد والجواز فيه	٣٧٧ فيما يستباح بالوضوء
٣٢٨ وجوب غسل الجنابة على الكافر	٣٧٨ في الجيرة
٣٢٨ لو وجد بلا مشتها بعد الفسل	٣٨٣ في الخاتم والسير ونحوهما
٣٣٠ لا مولاة في الفسل	٣٨٣ المسلوس والمبطون
٣٣٠ وقوع الحدث في أثناء غسل الجنابة	٣٨٨ لو يتقن الحدث وشك في الطهارة او بالعكس
٣٣٣ حكم غيبوبة بعض الحشفة ايلاج مقطوعها	٣٨٩ لو يتقنهما متعدين متعاقبين وشك في التأخر
وايلاج الذكر ملفوفا	٣٩١ لو علم ترك عضو من اعضاء الوضوء
٣٣٣ خروج المني من ثقبه	٣٩٢ لو شك في نسيء من افعال الطهارة
٣٣٣ لا يجب قرض الصفائر	٣٩٤ يشترط طهارة اعضاء الوضوء من الخبث
٣٣٤ لو كان بدن العنب نجسا	٣٩٤ لو جدد نداء ذكر اخلاخل عضو من احديهما
٣٣٥ لو وجد المرتس لم يصبها الماء	٣٩٦ في جملة من احكام الخلل
٣٣٥ في الحيض	٣٩٣ رسالة البهائي في تفسير عبارة مشكله من القواعد
٣٣٥ معنى الحيض لغة وشرعا	٣٠٤ يشترط طهارة ماء الوضوء واباحته
٣٣٦ صفات دم الحيض	٣٠٤ في غسل الجنابة
٣٣٧ اشتباه دم الحيض بالمدرة	٣٠٤ موجبات الجنابة
٣٣٨ اشتباهه بالقرح	٣٠٤ في انزال المني
٣٣٩ فيما تراه الصغيره	٣٠٦ في غيبوبة الحشفة
٣٣٩ فيما تراه الياسه وحد اليأس	٣٠٦ حكم الوطى في دبر المرأة
٣٤٠ فيما تراه دون ثلاثة او ثلاثة متفرقة او زائدا	٣٠٧ حكم الوطى في دبر الغلام
عن عشرة	٣٠٨ حكم وطيء الميتة والبيمه
٣٤٠ مجامعة الحيض للحمل	٣٠٨ واجد المني في ثوبه المختص أو المشترك
٣٤١ اقل الحيض ثلاثة أيام	٣١١ لو خرج من الرجل من المرأة
٣٤٢ اشتراط التوالى في الثلاثة	٣١١ نية غسل الجنابة
٣٤٤ كثر الحيض عشرة واقل الطهر عشرة	٣١٢ وجوب غسل جميع البشرة
٣٤٥ قاعدة الامكان في الحيض	٣١٣ وجوب الترتيب
٣٤٦ لو تجاوز الدم عشرة وكانت ذات عاده	٣١٥ حكم العورة
٣٤٨ المضطربة والمبتدأ	٣١٦ الفسل الارتماسي
٣٤٩ شرائط التمييز	٣١٩ الفسل الشبيه بالارتماسي
٣٥٧ لو قدت المضطربة بالمبتدأ التمييز	٣٢٠ مستحبات الفسل
٣٥٧ لو تقدم الدم على المادة او تأخر	٣٢٣ فيما يحرم في على الجنب
٣٥٨ لو ذكرت المضطربة العدد دون الوقت او بالعكس	٣٢٥ فيما يكره للجنب



صحيفة

صحيفة

- ٣٦٢ ذاكرة العدد النامية الوقت قد يحصل لها ٣٩٤ المستحاضة تصير مع الافعال بحكم الطاهر  
حيض جبين  
٣٦٢ لو ذكرت النامية العادة بعد جلوسها  
٣٦٣ المادة قد تحصل من حيض وطهر صحيحين ٣٩٧ انقطاع دمها لغيره يوجب الوضوء  
ومن التميز  
٣٦٣ رد النامية للعدد والوقت الى أسوأ الاحتمالات ٣٩٩ لو لم ترد ما فلا بأس  
٣٦٧ اذا اعتادت مقادير مختلفة منسقة اخ ٤٠٠ الدم الخارج قبل الولادة ودمها ودمه  
٣٦٨ فيما يحرم على الحائض أو يكره وعدم ارتفاع ٤٠١ أقل القاس وأكثره  
حدثها وعدم صحة صومها  
٣٧١ لو قلت السجدة أو استمت ٤٠٥ لو لم ترد ما الا في المأثر أو فيه وفي يوم الولادة  
٣٧٣ حرمة وطى الحائض وحكم الكفارة وقدره ٤٠٦ لو رأت يوم الولادة ما قطع عنده ثم عاد  
٣٧٦ جواز الاستمتاع بالحائض بما عدى القبل ٤٠٦ الفسأ، كالحائض في جميع الاحكام  
٣٧٦ لا يصح طلاق الحائض ٤٠٧ في غسل لاوات  
٣٧٧ يجب غسل الحيض ولا يكفي عن الوضوء ٤٠٧ ينبغي للمريض ترك الشكاية  
٣٧٨ تقضي الحائض الصوم دون الصلاة الا ركعتي ٤٠٧ عبادة المريض  
الطواف ٤٠٧ وجوب الوضوء  
٣٧٨ استحباب الوضوء للحائض عند وقت كل ٤٠٨ ما يستحب للمريض  
صلاة الخ ٤٠٨ ما يستحب ان يفعل المختصر  
٣٧٩ يكره للحائض الخضاب ٤٠٨ المستحبات بعد الميت  
٣٧٩ تحيض ذات العادة برؤية الدم والمبداة بعد ٤٠٨ الاستئصال بالميت حال الاحتضار وكيفيته  
ثلاثة أيام ٤١٠ مكرهات الميت  
٣٨٠ وجوب الاستبراء عند الانقطاع قبل العاشر ٤١٠ فيمن يجب تعصيه وحكمه من الميت  
وحكم ما لو خرجت القطنة قية أو ملوثة ٤١٣ أولى الناس بالميت في أحكامه والمصبل من  
٣٨٢ حكم الوطى قبل الفسل يجوز له التفصيل  
٣٨٣ لو حاضت بعد دخول وقت الصلاة ٤٢١ حكم تمثيل الخاف والخارج، العادة  
٣٨٤ لو طهرت قبل انقضاء الوقت ٤٢١ أحكام الشهيد  
٣٨٦ في الاستحاضة وصفاتها ٤٢٣ حكم من وجب قتله  
٣٨٧ كل ما ليس بحيض ولا قرح ولا جرح فهو ٤٢٤ من يدفن غير غسل المقدم المائل وذو الحمة لمسلم  
استحاضة ٤٢٥ كيفية غسل الميت  
٣٨٨ الاستحاضة الصفري ٤٣١ مستحبات غسل الميت  
٣٩٠ الاستحاضة الوسطى ٤٣٥ مكرهات غسل وعده وجوب لذلك وبين  
٣٩١ الاستحاضة الكبرى أقل الواجب وحكم العس في الكثير

صحيفة

صحيفة

- ٤٣٦ حكم الفريق، وخروج نجاسة بعد الفصل  
٤٣٧ في التكفين  
٤٣٧ ما يجرم التكفين به وما يكره وما يستحب  
٤٣٨ أقل الواجب في التكفين  
٤٤٢ ما يستحب أن يزداد في كفن الرجل والمرأة  
٤٤٦ جملة من أحكام التكفين  
٤٤٦ في الجريدتين  
٤٤٧ كيفية التكفين  
٤٤٧ في الخنوط  
٤٤٩ مستحبات التكفين  
٤٥٤ واجبات التكفين  
٤٥٤ استحباب الحبرة فوق الأزار  
٤٥٤ كيفية وضع الجريدتين  
٤٥٥ استحباب التعميم وكيفيته  
٤٥٥ استحباب شر الدريره على بعض القطع  
٤٥٥ ما يستحب كتابته على الكفن  
٤٥٧ في جملة من المستحبات  
٤٥٨ في جملة من المكروهات  
٤٥٨ حكم التطيب بغير الكافور والدريره  
٤٥٩ لا يجوز تحنيط الحرم ولا تطيبه  
٤٥٩ لا تلقى بالحرم المتمدن والمعتكف  
٤٥٩ كفن المرأة على زوجها  
٤٦٠ الكفن من صلب المال ثم الدين ثم الوصية  
ثم الميراث  
٤٦٠ لو لم يخلف شيئاً لم يجب تكفينه إلا من  
بيت المال  
٤٦١ يجب طرح ما سقط من الميت في كفنه  
٤٦١ في صلاة الاموات  
٤٦١ وجوب الصلاة كفاية على المسلم البالغ ست  
سنين واستحبابها على من قص عن ذلك  
٤٦٢ وجوب الصلاة على الصدر  
٤٦٣ لا يصل على الغائب  
٤٦٣ لو امتزج قتل المسلمين بغيرهم  
٤٦٤ الأولى بالصلاة على الميت  
٤٦٨ كيفية وقوف المرأة والنساء وغيرهم  
٤٦٩ استحباب لعلام المؤمنين بموت المؤمن  
٤٦٩ مستحبات تشييع الجنازة  
٤٧١ فيما يستحب لمن يصل على الجنازة  
٤٧٢ جواز التيمم لصلاة الجنازة مع الماء  
٤٧٣ وجوب تقديم الفصل والتكفين على الصلاة  
٤٧٣ كيفية الصلاة على من لا كفن له  
٤٧٣ ما يجب في وضع الجنازة ووقوف المصلي  
٤٧٤ استحباب الوقوف عند وسط الرجل وصدر  
المرأة  
٤٧٤ كيفية وضع الجنازة المتعددة عند الصلاة  
٤٧٦ استحباب الصلاة في المواضع المعتادة  
٤٧٧ كيفية صلاة الجنازة  
٤٨٢ مستحبات صلاة الجنازة  
٤٨٣ في أنه لا قراءة فيها ولا تسليم وكراهة تكرارها  
على الواحدة  
٤٨٥ كل الاوقات صالحة لصلاة الجنازة الا عند  
نضيق الحاجة  
٤٨٦ ليست الجماعة شرطاً فيها ولا العدد  
٤٨٦ لو دفن بغير صلاة  
٤٨٧ فمن سبقه الامام أو سبق الامام بتكبيره  
٤٨٩ فيما لو تعددت الجنازة  
٤٩٣ في الدفن وما يجب فيه  
٤٩٤ مستحبات الدفن  
٥٠٢ موت راكب البحر  
٥٠٣ لا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم الا القمية  
الحامل من مسلم  
٥٠٤ مكروهات الدفن وجملة من المكروهات  
المتعلقة بالاموات  
٥٠٨ حرمة نبش القبر وقتل الميت ببدنه

صحيفة

صحيفة

- ٥٠٩ حرمة شق الثوب لرجل الا على الأب والابن ٥٤٦ وجوب ضربه عن الوضوء واثنان عن الفصل  
٥٠٩ لو ماتت الحامل والولد حي أو بالعكس ٥٤٦ وجوب التكرير اذا اجتمع الفصل والوضوء  
٥١٠ أحكام الشهيد ٥٤٧ لا يكتفى التعرض لمهب الريح  
٥١١ أحكام مقطوع الرأس والمجروح ٥٤٨ نجس المباشرة في التيمم  
٥١١ حمل ميتين في جنازه ٥٤٨ لا يجزئ معك الوجه في التراب اختيارا  
٥١١ في المصلوب ٥٤٩ اشتراط طهارة أعضاء التيمم  
٥١٢ غسل مس الميت ٥٤٩ يجب نزع الخاتم ولا يحب تخلل الاصابع  
٥١٣ حكم من القطعة ذات العظم ٥٥٠ التيمم قبل دخول الوقت ومع السعة  
٥١٤ وجوب غسل اليدين الميتة أو الميت قبل البرد ٥٥١ وقت التيمم للحسوف والاستسقاء والغثه  
٥١٧ من المسامور بتقديم غسله والشهيد والميمم ٥٥٢ اجمال الاقوال في المواضع والمصايه  
والسابق موته قتلته ومن غسله كافر ومس ٥٥٣ لو تيمم ضحية لفاتحة هل له أن يؤدي الظهر  
الرأس بعد اكمال غسله ٥٥٣ لا يشترط في التيمم طهارة جميع البدن  
٥١٨ في التيمم ومسوغاته ٥٥٤ لا يبعد ما صلاه بالتيمم وحكم تعدد الحذانه ومنع  
٥١٨ الاول عدم الماء زحام الجمعة وتعدد إزالة الحاشية  
٥٢٢ الثاني الخوف ٥٥٦ فيما يستباح بالتيمم  
٥٢٤ الثالث عدم الوصلة ٥٥٧ نواقض التيمم  
٥٢٧ فيما يتيمم به ٥٥٨ لو وجد الماء بعد تكبيرة الاحرام  
٥٣٤ استحباب التيمم من العوالي ٥٦٠ جواز الجمع بين فرائض بتيمم واحد والدخول  
٥٣٤ لو قد التراب في الفريضة بتيمم النافلة  
٥٣٥ لو لم يجد الا الوحل أو التلج ٥٦١ لو اجتمع جنب وميت ومحدث ولا يكتفى الا  
٥٣٧ في فاقد الطهورين الواحد  
٥٣٨ كيفية التيمم ٥٦٢ الحدث الاصغر ينقض التيمم بطلان  
٥٣٨ نية التيمم ٥٦٤ يتيمم من لا يمكنه غسل بعض أعضائه أو  
٥٤١ في باقي واجبات التيمم مسحه  
٥٤٥ استحباب ففض اليدين بعد الضرب

﴿ انت فهرست ﴾



## ﴿ مطبوعات جديدة ﴾

آنه	رويه	دينار	قران	بارہ	غروش الشام	﴿ تطلب من مطبعة هذا الكتاب ومحل ميمه ﴾	
						على سمر المجيد ٢٤ وربيع	١٣٤٠
٤	٥	٥٠٠	١٧	٢٠	٤٢	طهارة مفتاح الكرامه للسيد جواد العاملی ٥٦٨	٥٦٨
						قدہ وهو هذا الكتاب	
٧	٥	٥٠٠	٢٢	٢٠	٥٤	متاجر مفتاح الكرامه ٤	٧٨٨
٢		٥٠٠	٥٠	١٠	٠١	رسالة التجويد ٤	٠٣٨
١٠	٠	٥٠٠	٠٢	١٥	٠٦	الصحيفة الثانية السجادية	
						مع شرح غريبها جمع الحر العاملی قدہ ٣٠٤	٣٠٤
١٤		٥٠	٣	٣٠	٠٨	مفتاح الفلاح لشيخنا الهائي قدہ ٣٠٠	٣٠٠
٠٣	٠	٧٠٠	٠٠	٣٠	٠١	تحفة الاحباب في اداب الطعام	
						والشراب للسيد محسن العاملی ٠٩٤	٠٩٤
٢	٠	٥٠٠	٠٠	١٠	٠١	منظومة جناح الناهض الى تعلم	
						الفرائض له ايضاً ٠٧١	٠٧١
						بقية مجلدات مفتاح الكرامه تحت الطبع	

( كل من يرغب شيئاً من هذه الكتب فليتكرم بارسال الثمن بصله مطلوبه بطريق البوسته )



